

جميع المبرة وفي ٣٨٩ كل نبي ثم ومن يبعه بلاسته فاع يصح فيه على الاطلاق اذا وصف  
المصنوع وعرفه على الوجه الموافق المطلوب ويلزم وليس لا - هذه الرجوع اذا كان على  
الارصاف المطلوبة واذا خالف يكون المشتري مخيرا او اما ما لا يتعامل استصناعه اذا بين فيه  
المدة صار ساقطة بغيره - حيث تشرائط السلم واذا لم يبين فيه لمدة كان من قبيل الاستصناع

أيضا وفي ٣٩٨ اذا شرط في بيع الوفاء أن يكون قرة ومن منافع المبيع

للمشتري صح ويلزم لو فاء بالشرط وفي ٤٤٠ الاجارة المضافة

صححة لازمة قبل حلول وقتها وقد صدق - بدر الامر

الشر يف السلطان بالعمل بعتضى ذلك كله

فاحفظه واللام والله تعالى

أعلم وأستغفر الله

العظيم

• (تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني قوله باب دعوى الرجلين) •

قاموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا الرجوع الموصى به لانفراد الموصى بالرجوع \* التناقض  
 اذا كان ظاهرا او التوفيق خفيا لا يكفي امكان التوفيق بل لابد من بينائه والا يكفي الامكان  
 \* بحمد الامين الامانة ثم اعترف وادعى الرد لا يقبل الا ببينة \* التصديق اقرار الا في الحدود \* اذا  
 ثبت استحقاقه فطالبه على من تناول الغلة لا على الناظر \* لا تصح دعوى التامين ما لم يبين انه  
 بعوض او بلا عوض \* اذا ادعى المأذون بالاتفاق او الدفع بصدق ان كان المال امانة وان كان  
 دينافى ذمته فلا \* الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد ما لم يكن في اعادتها  
 فائدة بان اتى بها مع دفع اقام عليه البينة فانها تسمع \* غلط الاسم لا يضر بل وان يكون له  
 اسمان \* لا يلزم الابن وفاء دين ابيه من استحقاقه المنتقل اليه عنه في رقب أهلى \* ادعى بهد  
 ما اقر بالمال ان بعضه قرض وبعضه ربا يسمع \* مات لادن وارث وعليه دين لزيد اثبت به زيدا في  
 وجه وصى نصبه القاضي له اخذه من التركة \* لا يكاف الاب احضار ابنة المبالغ لاجل دعوى  
 عليه \* لا تصح الدعوى على جميع الضاربين بالمدق اذا اصاب واحد اينة فقتلته اذ لم يعلم  
 الضارب \* العبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي  
 حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتناق المبتدأ تشترط الدعوى عند أى حنيقة وعندهما  
 اتست بشرط واجهوا على ان دعوى الامة ليست بشرط لانهم اشهاد بحجزة الفرج فهي حسبة  
 الكل من المنة قبح اسيدى والدرجة الله تعالى \* كفل بتمن او مهر ثم برهن الكفيل على فساد  
 البيع او النكاح لا يقبل لان اقدامه على التزام المال اقرار منه بصحة سبب وجود المال فلا  
 يسمع منه بعده دعوى الفساد ولو برهن على ايقائه الاصل أو على ابرائه لا يقبل لانه تقرير  
 للوجوب السابق \* ادعى دارا فانه كزاد باليد فصاله على أنف على أن يسلم الدار لذي اليد ثم  
 برهن ذوا اليد على صلح قبل هذا الصلح صح الصلح الاول وبطل الثاني \* وحى وقال كل صلح بعد صلح  
 فالثاني باطل ولو شرأه ثم شرأه بطل الاول ونفذ الثاني \* ولو صلح ثم شرى جاز الشرأ وبطل  
 الصلح أى فى الصلح الذى هو بمعنى البيع ينبغي أن يبطل الاول لا الثاني كما فى الشرأ وأصله ان  
 الشرأ الثانى فسخ الاول اقتضاء ويعرف به ذمام سائل كثيرة (يقول الحقير) يؤيده ما فى خلاصة  
 الفتاوى قال القاضى الامام ان ما فى المنتقى من قوله كل صلح بعد صلح باطل فالمراد به الصلح  
 الذى هو اسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلم على عوض آخر فالثانى هو الجائز  
 وانفسخ الاول كالبيع \* يقبل عذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل \* الاقرار المتأخر  
 يرفع الا بكار المتقدم والقرار المتقدم يمنع الانكار المتأخر \* ادعى مالا فصاله ثم ظهر رانه لائى  
 عليه بطل الصلح \* من دفع شيئا على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه له الرجوع بما دفع \* دعوى  
 الدفع من المدعى عليه ليس بتعديل للشهود حق لو طعن فى الشاهد أو فى الدعوى يصح من  
 نور العين ومن اراد استيفاء المقصود من مسائل المدفوع فليرجع اليه فى الفصل الثامن عشر  
 وذ كفى المجله فى مادة ١٨٨ البيع بشرط متعارف بين الناس فى البلدة صحيح والشرط معتبر  
 وان كان فيه نفع لاشد المتعاقدين أوله \* وان كان لا يلائم العقد وفى ١٩٢ الاقالة  
 بالتعاطى القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة وفى ٢٢٠ بيع الصبرة كل مدقة قرش يصح فى



دعوى المدعى \* وفي نور العين ادعى ارثاله ولاخيه فقال المدعى عليه انك اقررت ان اخي باعه  
ذلك وسلم وهذا اقرار بانه ملك الاخ فلا يصح منك دعوى الارث قبل لا ينفذ بيعك لانه لم يقر ان اخي  
باعه اجازة السكن اقر بالبيع فقط ومن اقر ان فلانا باعه ثم ادعى انه ملكه يبيع الا اذا اقر  
انه باعه صح اجازة السكن فلا يسمع دعواه به - دعه وقبل لو باع والدار بيده وقت البيع او  
قال باع وسلم فهذا يكفي لانه ما يدل على الملك \* وفيه لو برهن ذواليدعى اقرار الوصي بانه باعه  
بوصاية قالوا لا يقبل الا ان يشهدوا انه وصى من جهة المورث او القاضي اذ الوصاية لا تثبت  
باقراره اه \* الا براه العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى \* ابراه عن الدعاوى ثم ادعى  
ملا بالوكالة او الوصاية يقبل \* لا تسمع دعواه في نفي من الاشجار بعد ماسا في عايم \* التناقض  
يمنع الدعوى اذ غيره كما يمنعه لنفسه \* من اقر بعين غيره فكذلك لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان  
يدعيه لغيره بوكالة او وصاية \* لا ينفذ اقساء بالدفع قبل بين الاس - نظهار \* الدعوى على بعض  
الورثة صحيحة \* لا تسمع دعوى الموقوف عايم الا باذن القاضي او كون المدعى ناظرا \* الخصم  
في اثبات النسب - دعه الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت او على الميت كما تقدم  
\* دعوى الملك لا تصح على غيره ذي اليد \* ادعى انه عم الميت لا يثبت انفسه لانه لا يملكه وان  
يقول هو وارثه ولا وارث له غيره به - دعه ان ينسب الشهود للميت والمدعى لبنوة الغيب - دعه حتى  
بالتقيا الى اب واحد - دعه مدعى المال \* العبد اذا انقاد للبيع لا تسمع دعواه حرية الاصل  
بدون يئنة \* الابن اذا كان في عيال الاب يكون معين له فيما يضمن \* ما اكتسبه الابن يكون  
لايه اذا اتحدت صنعهما ولم يكن مال سابق له - دعه ما كان الابن في عيال ابيه لان مدار الحكم  
كونه معين لايه \* القول للدافع لانه اعلم بجهة الدفع \* دفع الى ابنه مالا فاداد اخذه صدق في  
انه دفعه قرضا \* يصح اثبات الشراء في وجه مدعى دين في التركة المستغرقة \* التناقض لا يمنع  
دعوى الحرية سواء كانت اصلية او عارضة \* لا تسمع الدعوى بالعين انها له به - دعه ماساومه  
عايم \* لا تسمع الدعوى بعد ابراه العام الا ضمان الدرل والاذا ظهر شيء للقاصر بعد ابرائه  
وصيه به - دعه بلوغه ولم يكن يعلم \* يدخل في قوله لاحق الى قبله كل عين ودين وكفالة وجناية  
واجارة وحبس \* لا تسمع دعوى الكفالة به - دعه الا براه العام \* ادعى زكاح امرأته ازوج  
يشترط - حضرة الزوج الظاهر \* السبأى لا يقص خصم المدعى الارض ملكا او قفا  
\* الاستبعاد يمنع دعوى الملك \* لاحد الورثة حق الاستخلاص من التركة المستغرقة باداة  
قيمه الى الغرماء اذا امتنع الباقيون \* ليس له الدعوى على وكيله بتقبض الرسومات بما اخذ من  
الرسومات بل الدعوى اهم عليه \* اذا برهن على مدين مديونة لا يقبل وليس له اخذ منه  
بدون وكالة او حواله \* لا يجوز الا براه عن الاعيان ويجوز عن دعواه \* الارث جبرى لا يسقط  
بالاسقاط \* هل يشترط - حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن قولان \* هل يشترط حضرة  
المودع في اثبات الوديعة فيه اختلاف المشايخ \* ادعى الشراء ثم ادعى الارث تقبل وبعبكسه لا  
\* كل ما كان مبنيا على الخلفا يعنى فيه التناقض فالمديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراه الدائن  
والخليفة بعد ادائهم لخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل وكذلك الورثة اذا

وأراد ردّها وأقام البائع البيّنة أنّه برئ البسه من كل عيب لم تقبل بيّنة البائع وذكر الخصاص  
 رحمه الله تعالى هـ - هذه المـ - أنّه في آخر أدب الناضي وقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 تقبل بيّنته كذا في شرح الجامع الصـ - ر الشـ - دى على آخر محمد ودانيده وقال هـ - هذا  
 ما يكي بآءه أي منك حال ما بلغت وقال ذر البدعاءه مفي حال صغر ك قاله قول المدعى كذا  
 في القصول العمادية هـ - الشـ - ترى دار الابنه انه غير من نفسه وأشهد على ذلك فهو دارو كبر الابن  
 ولم يـ - لم يصامع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسأها اليه ثم ان الابن استأجر الدار  
 من المـ - ترى ثم علم بمصـ - نزع الاب قاضي الدار على المـ - ترى وقال ان أبي كان اشترى هـ - هذه  
 الدار من نفسه في صغرى وانما المـ - كى وأقام على ذلك بيّنة فقال المدعى عليه في دفع دعوى  
 المدعى انك متنافض في هذه الدعوى لان استأجر لك الدار في اقربان الدار ايت لك دفع والد  
 بعد ذلك الدار انفسك يكون تناقضاً فهذه المـ - أنّه نصارت واقعة الفتوى ٢ وقد اختلفت  
 أجوبة المفتين في هـ - هذا الواضح ان هـ - هذا لا يصلح دفع الدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة  
 وان ثبت التناقض الا ان هـ - هذا تناقض فيما طريقه طريق الخلفاء كذا في الذخيرة ادعى دارا  
 بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه اني اشترت من فلان ذلك أيضاً وأقام بيّنة وتاريخ  
 الخارج أسـ - بن فقال المدعى عليه ان دعواه باطلة لان في التاريخ الذي اشترت هـ - هذه الدار  
 من فلان كانت رهنه عند فلان ولم يرض بشراثة وجازنم اني لانه كان بعد ما ملك الرهن وأقام  
 البيّنة لا يصح هذا الدفع كذا في القصول العمادية ولو كان المدعى ادعى ان هـ - هذا العين كان  
 اقلان رهنه، بكذا عـ - رى رقبته وأقام البيّنة وأقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشترى رهنه  
 منه ونقـ - دته الشـ - كان ذلك دفع الدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضيه في باب العين هـ - ادعى  
 عليه دار في يده ارفاً ودية فبرهن المدعى عليه على انه اشترى امانه وبرهن المدعى على اقالته  
 صح دفع الدفع كذا في الوجيز لا كدرى هـ - دار في يد رجل جـ - ل جار رجل وادعى ان اياه مات وترك  
 هـ - هذه الدار ميرثاله وأقام بيّنة شهودا اياه مات وهـ - هذه الدار في يديه وأخذ هـ - هذا الرجل  
 هـ - هذه الدار من تركته به - دوفاته أو أخذها من أبي هـ - هذا المدعى في حال - ياته وأقام ذواليد  
 البيّنة ان الوارث أو اياه أقر ان الدار ليست له فاقضى بقضى يدفع الدار الى الوارث هكذا في  
 المحيط \* رجل ادعى على آخر ضربة فقال الضربة كانت لفلان مات وترك هـ - هما ميرثا نخته  
 لانه ثم ماتت فلانة وانارثها وأقام البيّنة تسع فلو قال المدعى عليه في الدفع ان فلانة ماتت  
 قبل فلان موثره اصح الدفع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى  
 عليه دفعت اليك منها خمسين درهمـ - ما وأنكر المدعى قبض ذلك منه فأقام المدعى عليه البيّنة  
 انه دفع الى المدعى خمـ - بين درهماته لانه لا يكون دفعه ما لم يشهدوا انه دفع اليه وأقضى هـ - هذه  
 الخـ - بن التي يدعى كذا في جواهر الفقه هـ - ادعى على غيره كذا كذا دينار أو درهم قاضي  
 المدعى عليه الا يقاوم جابشهم وشهدوا ان المدعى عليه دفع هـ - هذا المال كذا كذا درهم من  
 الدراهم - ما يكن لاندري باي جهة دفع هل يقبل القاضي هـ - هذه الشهادة هل تدفع به ادعى  
 المدعى عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتدفع به ادعى المدعى وهو الاشبه  
 والا قرب الى الصواب هكذا في المحيط الكحل من انه ندبة من الباب السادس فيما تدفع به

٢٠٢ ط  
 واقعة الفتوى

وتعالمه في البرازية) وعبارتها كافي الجروان ادعى ذوال اليد الودية - لم يبرهن عليها وأراد  
 أن يحلف أن الغائب أودعه عنده يحلف الحاكم المدعى عليه بالله تعالى لقد أودعها إليه على  
 البتات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكنه تعالمه به وهو القبول وان طالب المدعى عليه  
 بمن المدعى في العلم بالله تعالى ما يعلم ايداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا تعلق له به اه (قول  
 ابن مالك) ذ ك ذلك في جواب سؤال ورد على دفع الدعوى باحد الامور المقدمة ونصه فان  
 قيل ذوال اليد خصم ظاهر او دفع الخصومة عن نفسه تابع لاثبوت الملك للغائب وهذه البيعة لم  
 تشبه فكيف يثبت التابع لاثبوت الاصل قلنا هذه البيعة تقتضي امرين أحدهما الملك  
 للغائب وهو ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخال شيء في ملك غيره بلا رضاه وثانيه ما دفع  
 الخصومة عنه وهو خصم فيه فمكات مقبولة كن وكل وكلا ينقل أمته فاقامت بيعة انه  
 اعتقه ما تقبل في قصر يد الوكيل عنه ولا تنجل في وقوع العتاق ما لم يحضر الغائب والله تعالى  
 أعلم اه (أقول) وكذا اذا وكلا ينقل امرأته فاقامت البيعة انه طلقها اثلاثا تقبل في قصر يد  
 الوكيل عنه ولا تقبل في وقوع الطلاق ما لم يحضر الغائب كافي الكافي (فروع) \* في يديه  
 ودفعه لرجل جارجل وادعى انه وكيل المودع بقضها وأقام على ذلك بيعة وأقام الذي  
 في يديه الودية بيعة ان المودع قد أخرج هذا من الوكالة بقيت بيعة وكذا اذا أقام بيعة  
 ان ثم ود الوكيل عبدا كذا في المحيط \* ادعى على آخر دار فقال ذوال يدها الودية من فلان في  
 يدي وأقام البيعة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذوال اليد اليه وأعاد  
 المدعى الدعوى في الدار فاجاب انه الودية في يدي من فلان وأقام البيعة عليه قال تندفع  
 الخصومة عنه أيضا كافي الابتداء كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى على ذوال اليد فعل الم  
 نته أحكامه بان ادعى الشراء منه ياف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي في يديه  
 البيعة انه ان لان الغائب أودعه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قواهم وان ادعى  
 عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار أو هذا العبد ونقده الثمن وقبض  
 منه المبيع ثم أقام المدعى عليه البيعة انه ان لان الغائب أودعه أو غصبته اختلوا فيه قال بعضهم  
 تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان في دعوى الدور والاراضي \* عبدا  
 أقام البيعة ان فلانا اعتقه وأقام صاحب اليد البيعة ان فلانا ذلك أودعه تقبل وتبطل بيعة  
 العبد ولا يحال بينه وبين العبد قيا - او يحال استح - انا وبؤخذ من العبد - قيل بنفسه  
 استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان أعاد البيعة عتق والا فهو عبدا كذا في محيط  
 السرخسي وكذا لو أقام ذوال اليد البيعة ان فلانا آخر أودعه اياه كذا في الخلاصة لو ادعى  
 العبد انه حر الاصل فان أقام ذوال اليد البيعة على الملك وايداعه تقبل وان أقام على ايداعه  
 فحسب لا تقبل بخلاف الدار وان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل  
 - يل بينهما بكنة كذا في الكافي \* عبدا في يد رجل ادعى رجل انه قتل وليا له خطأ وأقام ذوال  
 البيعة ان العبد ان لان أودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر  
 انه باعه جارية فقال لم أبعها منك قط فاقام المشتري البيعة على الشراء فوجب له المصبة بازاء

وتعالمه في البرازية \* وكل  
 ينقل أمته فبرهن انه  
 اعتقه ما قبل للمدعي لا لاعتق  
 لم يحضر المولى ابن مالك

منه ولم ينقد الثمن قبل أن يشترىها واذوا لا يدفعه في وجهه كاه الاماني الاعارة  
 فلهذا لم يلزم وأما في الاجارة فلانه عذر في الفسخ لانه يريد ان التماعن ملكه وأما في الشراء  
 فلان له حق الاستمرار لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا  
 يقبض الاجرة اخذ منه كفيه لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا لانه لم يمتددا  
 ادعى وهذا لا تندفع للمدعي وتوضع على يد مدعي وفي القنية فلو ادعى ذواليد ان المدعي باع  
 العين للغائب وبرهن ذلك في اجناس الناطق انما ساقبل وتندفع الخصومة (قوله يهل الى  
 المجلس الثاني) أي مجلس القاضي وظاهر الاطلاق يتم ما طال فصله وقصر وهذا بعد السؤال  
 عنه وعلمه بان دفع صحيح كناية عدم تبيل التحكيم (قوله للمدعي تخالف مدعي الايداع على  
 البينات) يعني اذا ادعى شرائي من زيد وادعى ذواليد ايداعه منه فانما تندفع الخصومة من  
 غير برهان لانفاقه ما على ان أصل المال للغائب لكن لم يدعي الشراء تخالف ذي البينات على  
 الايداع على البينات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول وفي الذخيرة  
 لا يخالف ذواليد على الايداع لانه مدعي الايداع ولا خلاف على المدعي ولو حلف أيضا لانه يدفع  
 ولكن له أن يخالف المدعي على عدم العلم اه فافاد بد كعبارة الذخيرة ان مانعة اولامعناه  
 ان حقه لو حلف بخلاف على البينات ولكنه بخلافه لا تندفع الدعوى كما هو ظاهر ولذا قال في  
 الدرر الظاهر ان التخالف يقع على التوكيل لا على الايداع فان طلب مدعي الايداع بين مدعي  
 التوكيل بناء على ما ادعى من الايداع ويجوز عن إقامة البرهان عليه حلف على البينات يعني  
 على عدم توكيله اياه لا على عدم علمه بتوكيله اياه وعبارة الدرر غير صحيحة لانه جعل البينات على  
 مدعي التوكيل وانما هي على المدعي عليه أي مدعي الايداع كما هو ظاهر من قول الشافعي فان  
 طلب المدعي أي مدعي الشراء يمينته أي بين مدعي الايداع كذا في الشرح بلالية وحاصله  
 انه لو ادعى الشراء من المالك وانه وكاه بقبضه فذكر ذواليد كاله ويجوز المدعي عن اثباته  
 للمدعي أن يخالف ذواليد على انه لم يوكاه بقبضه ما باعه اياه وما هو تحت يد المدعي عليه على  
 البينات ولكن في تخلفه حجة تدعي البينات تأمل لانه تخالف على فعل الغير فاذا اضطربت  
 عباراتهم في هذه المسئلة \* وحاصل كلام الشارح للمدعي أي مدعي الشراء من الغائب  
 وتوكيله اياه بالقبض اذا جحد مدعي الايداع توكيله اياه ويجوز عن البرهان ان يخالف مدعي  
 الايداع بالله ما وكاه الغائب بقبض ما باعه اياه على البينات لا على العلم لكن يتطرح هل هذا  
 موافق لاجابة الدرر فيصح عزوه اليه او يمكن حمل كلام الدرر على ما اذا ادعى الشراء والتوكيل  
 بالقبض فان برهن قبل برهانه وله اخذ هذه فان يجوز عن البرهان وطلب بين مدعي الايداع على  
 ما ادعى من الايداع حلف على البينات قال عزمي وهو صريح عبارة التمهيد حيث قال وحلف  
 ذواليد على الايداع بطلب مدعي البيع اذ لم يكن له يمينه على التوكيل اه وعليه فكان على  
 الشارح أن يذكر هذا الفرع في محله كما فعل صاحب الدرر فتأمل وحاصله انه لو ادعى  
 الشراء من المالك وانه وكاه بقبضه فذكر ذواليد كاله ويجوز المدعي عن اثباته للمدعي أن  
 يخالف ذواليد على انه لم يوكاه بقبضه ما باعه اياه وما هو تحت يد المدعي عليه على البينات (قوله

يهل الى المجلس الثاني  
 صغير \* للمدعي تخالف  
 مدعي الايداع على البينات  
 دور وله تخالف المدعي على  
 العلم

الديون تقضى باموالها فكان اقرار اعلى نفسه مالا على الغائب ويمكن أن يقال في وجه العجب  
 ان في كل من المسئلتين قضاء على الغائب وقد أمر بالتسليم في الاولى دون الثانية ولانا نلزمه  
 بالتسليم بالبرهان لانا لا اقرارنا مل (قوله ولو ادعى انه له) قلت وكذا لو ادعى انه اعاره فلان  
 كما يظهر من العلة (قوله اندفعت) أي بلاينة نورا عين (قوله ولو كان مكان الغصب  
 سرقة لا تندفع) أي دعوى سرقة الغائب وفيه انه متوافقان البعد لذلك الرجل قال صاحب  
 البحر وقد سئل بعد تاليف هذا المجلد يوم عن رجل أخذ متاع أخته من بيتها ورهنه وغاب  
 فادعت الاخت به على ذي اليد فاجاب بالرهن فاجبت ان ادعت الاخت غصب أخيها برهن  
 ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا والله تعالى أعلم لم أي لا تندفع وظاهرهما  
 ادعت سرقة أخيها مع انافذ منعته ان تقيد دعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه  
 على غيره فانه لو دفعه ذواليد بواحد مما ذكره برهن تندفع كدعوى المالك المطابق فيجب أن  
 يحمل كلامه هنا على انه ادعت انه سرق منها مبنيا على مجهول انه يكون الدعوى على ذي اليد  
 وان أبقى على ظاهره يكون جريا على مقابل الاستحسان الا في قريبا لکن ينافي الحل المذکور  
 قولها ان أخيها أخذ من بيتنا مل وقيد بقوله غصبه منه أو سرقة للاحتراز عن قوله انه ثوبى  
 سرقة مني زيد وقال ذواليد ادعني زيد ذلك لا تندفع الخصومة استحسانا (يقول الحقير)  
 لعل وجه الاستحسان هو ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة كما ذكر في كتب  
 الفقه فابعد الغاصب في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اليد فيه الذي اليد اذ لا يد  
 للسارق سرعائهم ان في عبارة لا يد للسارق نكتة لا ينبغي حسمها على ذوى النسي نور العين وهذا  
 أولى مما قاله السامعاني يجب حمله على ما اذا قال سرق مني أمالو قال سرقة الغائب مني فانما  
 تندفع لتوافقه ما ان اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غيره ذي اليد وهي تندفع  
 كما في البحر امكن ذكر بعده هذه المسئلة وأقارنا ثم انبغية للقضاء وصرح بذلك في  
 الفصولين فاعل في المسئلة قولين قياسا واستحسانا انتهى (قوله استحسانا) قدمنا  
 وجهه قريبا عن نور العين واهل وجهه أيضا دفع افساد المراق لان الضرورة في السرقة  
 أعظم من غيرها لانها تكون خفية ولذا شرع فيها الحد (قوله لم يكن الثاني خصما للادول)  
 أي ما لم يدع عليه فعلا أو حتى يحضر المالك بمنزلة المسئلة تعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون  
 خصما للادول اه عباد البر ولا يحتاج في دفع هذه الى اليقينة لاتفاقهم ما على ملك زيد وانه  
 صاحب اليد (قوله ولا المدعى رهن أو شراء) لما ذكرنا من العلة (قوله أما المشتري فخصم  
 لكل) وكذلك الموهوب له أي من يدعى الشراء أو الهبة مع القبض اذا برهن يكون خصما  
 للمشتري والمدعى الرهن والمدعى الشراء قال في البرازية يبيده دار زعم شراءه من فلان  
 الغائب أو صدقة مقبوضة أو هبة منذ شهر أو أمس وبرهن أو لا وبرهن آخر ان ذلك الغائب  
 رهنه امنه منذ شهر وأجرها أو أعارها وقبضها يحكم به الله مستعير والمشتري والمشتري  
 ثم ذواليد بان خيار ان شاء سلم المدعى وترتبص الى انقضاء المدة أو فك الرهن وان شاء نقض البيع  
 وان كان المدعى برهن ان الدار له أعارها أو أجرها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب

(ولو ادعى انه له غصبه  
 منه فلان الغائب وبرهن  
 عليه وزعم ذواليد ان  
 هذا الغائب أو دعه عنده  
 اندفعت) اتوافقه ما ان  
 البعد لذلك الرجل (ولو  
 كان مكان دعوى الغصب  
 دعوى سرقة لا) تندفع بزعم  
 ذي اليد اذ ادعى ذلك الغائب  
 استحسانا برأية وفي شرح  
 الوهابية للشرع لا لولو  
 اتفقا على المالك زيد وكل  
 يدعى الاجارة منه لم يكن  
 الثاني خصما للادول على  
 الصحيح ولا المدعى رهن  
 أو شراء أما المشتري فخصم  
 لكل (فروع) قال  
 المدعى عليه لا دفع

القول أى فانه صار خصما بدعى الفعل عليه لا يبدى بخلاف دعوى الملك الطابق لانه خصم  
ف... باعتبار يريده كفى الجبر وأما علمه ما اذا كان له ان كان لم يشتر اليه او هى انه بدعى الدين ومحمد  
الذمة فالدعى عليه ينتصب خصما بذمته وبالبينة انه كافيه ودعيه لا يتبين ان مافى ذمته  
الغيره لا تندفع كفى المعراج وكذا علمه ما اذا قال الشهود وأدعوه من لانه رفقه وهى انهم  
ما حلوا المدعى على رجل فمكن من خدمته كذا قبل (قوله قال) أى ذواليد (قوله ثم قال فى  
مجلسه) أى مجلس المحكم (قوله ولو برهن المدعى) قال الطحطاوى تطويل من غير فائدة  
والاخصر لا يوضح أن يقول الا اذا برهن المدعى على ذلك الاقرار ومحصله ان ادعى المدعى  
اقراره فى غير مجلس المحكم لا يقبل الا اذا برهن عليه (قوله يجعله الخ) أى يجعل الحاكم ذواليد  
خصم فيحكم عليه باثباته للمدعى (قوله لسبق اقرار) باضافة سبق الى اقراره وينعفعه  
مضارع والدفع منه قوله ولا يبنى ما فيه من التعقد (قوله يمنع الدفع) أى دفع ذى اليد بانه  
عارية مثلا من فلان (قوله ذلك) أى المذكور فى كلام المدعى الذى يدعى الشراء منه وقيد  
به للاحتراز على الادعى الشراء من فلان الغائب المالك ولو برهن ذواليد على ايداع غائب آخر  
منه لا تندفع ذكره فى الجبر (قوله أى بنفسه) تقييد لقوله أو دعيه لا تفسر لقوله ذلك  
(قوله لم تندفع) أى الخصومة بلا بينة لانه لم يثبت تافى اليد من الشترى هو ومنه لا تكارذى  
اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري جبر ولان الوكالة لا تثبت بقوله معراج (قوله  
دفع الخصومة) جواب ان (قوله وان لم يبرهن) لم يذكريه ذى اليد فى البناية ولو لم يطلب  
المدعى عينه على الايداع يكتفى على البتات انتهى جبر (قوله لتوافقهما أن أصل المالك  
للغائب) فيكون وصولها الى يده من جهته فلم تكن يده خصومة (قوله الا اذا قال) أى  
المدعى (قوله اشتريته) أى من الغائب (قوله ووكافى بقبضه) أى من ذلك أعنى واضع اليد  
فيما نحن فيه لانه أحق بالمحافظة عيني (قوله وبرهن) أى فحينئذ يصح دعواه والحاصل انه  
بدعى الوديعة يندفع المدعى الا اذا ادعى انه اشتراه من الغائب وان البائع أمره باقبض  
(قوله باقراره) أى باقرار ذى اليد والافرار حجة قاصرة لانه يبرى على المالك وحاصل هذه  
المسئلة ان المدعى ادعى المالك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد بان يده من الغائب فقد  
اتفقا على ان المالك فيه الغائب فيكون وصولها الى ذى اليد من جهته فلم تكن يده خصومة  
الآن يقيم المدعى بينة ان فلا فوكاه بقبضه لانه أثبت بينته كونه أحق باسمه كها ولو صدقه  
ذواليد فى شرائه منه لا يأمره القاضي بالانساب اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره  
(قوله وهى عجيبة) سمى على النجيب الزبائى ولا يجب أصلا لان اقراره على الغير غير مقبول  
لان الاقرار حجة قاصرة لا تعدى الى غير الما وقد اتفقا على ان المدعى به ملك الغائب فلا ينفذ  
اقراره ودعاه عليه وانما انظار كثيرة كمتولى الوقف وناظر اليتيم فانه يلزمه بالبرهان لا بالاقرار  
وتقدمت هذه بهى فى كتاب الوكالة ان المودع لو أقر له ان المودع وكاه بقبض الوديعة لا يؤمر  
بالدفع اليه اهدم نفوذ اقرار المودع على المودع فى ابطال يده ولو برهن على الوكالة أمر بالدفع اليه  
بخلاف ما لو كان مديون الغائب وادعى عليه شخص الوكالة باقبضه وصدقه فانه يدفع اليه لان

(قال فى غير مجلس المحكم  
انه ما كان  
مجلسه انه وديعة عندي)  
أورهن (من فلان تندفع  
مع البرهان على ما ذكره  
برهن المدعى على مقالته  
الاولى يجعله له خصما  
ويحكم عليه) لسبق اقرار  
يمنع الدفع بزانية (وان  
قال المدعى اشتريته من  
فلان) الغائب (وقال  
ذواليد أو دعيه فلان  
ذلك) أى بنفسه فلو بوكيله  
لم تندفع بلا بينة (دعت  
الخصومة وان لم يبرهن)  
لتوافقهما أن أصل المالك  
للغائب الا اذا قال اشتريته  
ووكافى بقبضه وبرهن ولو  
صدقه فى الشراء لم يؤمر  
بالدفع اليه لا يكون قضاء  
على الغائب باقراره وهى  
عجيبة ثم اقتصر الدور  
وغيرها على دعوى الشراء  
فقد اتفقا فلذا قال

الغائب ط (قوله أو لم يدع المالك المطلق) الضمير في يدهى يرجع الى المدعى لا الى ذى اليد  
والاوضح اظهاره لدفع التثبيت وقد سبق بيانه (قوله بل ادعى عليه) أى على ذى اليد  
الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذوا اليد بواحد مما ذكره برهن فانها تندفع  
كدعوى المالك المطلق كما في البرازية بحر وأشار الشارح الى هذا أيضا بقوله بخلاف  
قوله غصب متى الخ **مكن** قوله وبرهن بنافيه ما سنقله عن نور العين من انه لا يحتاج الى  
البيينة وكذا ما سنقله الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسئلة المتون بان قال المدعى غصبته  
منى أو سرق منى ذكر الغصب والسرقة عند بل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى أو دعيتك  
أبام أو اشتريته منك وبرهن ذوا اليد كما ذكرنا على وجه لا يقيد ملك الرقبة لانه لا يندفع كذا  
في البرازية بحر فكان الاولى أن يقول كأن قال سرق منى (قوله وبناء للمفعول للستر  
عليه) والاولى لذاته الحد عنه لان الستر يحتاج اليه كل من السارق والغاصب لان فعلهما  
معصية لكن الغصب لاحد فيه وهو السرقة في الحد ويدعم بالاولى حكم ما ذابناه للفاعل  
نقد نص على الموهوم وموضع الخلاف فان محمدا يجمعها كالغصب فلو بناء للفاعل فهو محل  
اتفاق على عدم صحة الدفع (قوله فكانت كالسرقته منى) فانه لا تندفع الخصومة اتفاقا لانه  
يدعى عليه الفعل وأما سرق منى فهو عند الامام الاول والثاني ومحمد يقول تندفع الخصومة  
لانه لم يدع عليه الفعل فهو كقوله غصب منى وقولهما استحسن لانه في معنى سرقته منى وانما  
بناء للمفعول لما قدمناه لدرء الحد الخ (قوله بخلاف غصب منى) أى بالبناء للمفعول فان  
الخصومة تندفع فيه لاحتمال ان الغاصب غير ذى اليد قال في الهندية وكذا أخذ منى ام  
ومفاده ان الاخذ كالغصب كما تقدم (قوله أو غصبه منى فلان الخ) قال في البحر وقيد  
يدعوى الفعل على ذى اليد للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذوا اليد بواحد مما ذكرناه  
وبرهن فانها تندفع كدعوى المالك المطلق كما في البرازية (قوله وهل تندفع) أى خصومة  
المدعى بالمصدر بان قال المدعى هذا ملكي وهو في يد المدعى عليه غصب فبرهن ذوا اليد على  
الايداع ونحوه قيل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع اما في السرقة  
فيجب أن لا تندفع كما في بناء للمفعول خبر الدين على المخ ومثال السرقة أن يقول هذا  
ملك في يده سرقه (قوله الصحيح لا) أى لا تندفع بل تنوجه الخصومة عليه لما قلنا وقيل  
تندفع لعدم دعوى الفعل عليه (قوله برازية) قال ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن  
ذوا اليد على الايداع قيل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع بحر (قوله  
أو دعنيه) ظاهر البرازية ان الوديعه مثال وعبارتها لو برهن المدعى انها لم يبرق منه  
لا تندفع وان برهن المدعى عليه على الوصول اليه بهذه الاسباب (قوله وبرهن عليه)  
أراد بالبرهان اقامة البيينة فنخرج الاقرار لما في البرازية بمعزالي الذخيرة من ما رخصها  
لدعوى الفعل عليه ان برهن على اقرار المدعى بايداع الغائب منه تندفع وان لم تندفع باقامة  
الايداع بثبوت اقرار المدعى ان يده ليست بخصومة بحر (قوله لا تندفع في الكل) أى  
في قضى ببرهان المدعى (قوله لما قلنا) أى من انه أقر ذوا اليد ببيع الخصومة اما في مسئلتنا  
التي فاشار الى اوله بقوله وأقر ذوا اليد ببيع الخصومة والى عله الثانية بقوله ادعى عليه

أو لم يدع المالك المطلق  
بل ادعى عليه الفعل بان  
قال المدعى غصبته منى  
(أو قال سرق منى)  
وبناء للمفعول للستر عليه  
في مكانه قال سرقته منى  
بخلاف غصب منى أو غصبه  
منى فلان الغائب كما  
يجب حيث تندفع وهل  
تندفع بالمصدر الصحيح  
للابرازية (وقال ذوا اليد)  
في الدفع (أو دعنيه فلان  
وبرهن عليه لا) تندفع  
في الكل لما قلنا



بقوله ولو حكا فادخل فيه الاربعية الباقية ولا يخفى انه محمداً حسن مما هنا فانه هنا أرسل  
 الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسألة المزارعة فاولهم خروج ما عداها عما ذكره مع انه داخل  
 فيه كجاءت فانهم وحاصل ما يقال ٢ انه اذا حضر الغائب وصدقه في الابداع والاجارة  
 والرهن رجع عليه بما ضمن له مدعى لانه هو الذي اوقعه في هذه المسائل لانه عامل له امانى  
 الابداع فظاهر واما في الاجارة فلانه لما اخذ البديل صار كانه هو المستوفى للمنفعة باستيفائه  
 بده افسار المستاجر عاملا له وكذا الرهن فانه موفى لدينه بالرهن والمرتمن مستوفى به دينه  
 فاشبهه عقد الماوضة فان منفعة الرهن له يحصل به غرضه من وصوله الى الدين اهلوا كان غصباً  
 فلان ضمان الغصب وب عليه وقد اداء فلا يرجع به على غيره لكن ظاهر كلام المخ انه ليس  
 للمقر له رجوع عليه بالقيمة بعد استيفاء المدعى لانه صار مكدأ باشرعاني اقراره للغائب وكذا  
 العارية لا يرجع فيها على المغير لان المستعير عامل لنفسه والمغير محسن وماعلى المحسنين من  
 سبيل فلا رجوع له على مغيره وينبغي أن يرجع على الموكل لانه عامل له والمسرورق منه  
 كالمغصوب منه وينظر في القطة هل يرجع عليه لانه عامل له يتأمل في ذلك والمزارعة كالاجارة  
 (قوله وان كان هالكاً) محتمزة قوله والعين فائقة وقد سبق انه يدعى الدين عليه وهو فية الهالك  
 وابداع الدين لا يمكن وكذا اخوات الابداع (قوله أو قال الشهود أودعه من لا تعرفه) لانهم  
 ما اهلوا المدعى على رجل تمكن خصامته واهل المدعى هو ذلك الرجل ولو اذنت لبطل حقه  
 كما راى لكن قد يقال ان مقتضى البيئة اشبهت بثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع  
 خصومة المدعى وهو خصم فيثبت وكذلك ينبغي أن يقال في المجهول أن لا يثبت للمجهول  
 وتندفع خصومة المدعى تأمل (قوله أو أقر ذوا اليد بيد الخصومة) كيد الملك فان القاضى  
 يقضى ببرهان المدعى لان ذوا اليد لما زعم ان يده يدملك اعترف بكونه خصماً قال في البرازية  
 ولو برهن بعده على الودعة لم تنجح (قوله قال ذوا اليد اشتريته) ولو فاسد مع القبض كما  
 في البحر وأطاق في الشراء فم الفاسد كما في أدب القاضى وأشار الى ان المراد من الشراء الملك  
 المطلق ولو هبة كما يذكروا حاصل هذه ان المدعى ادعى في العين ملكاً طلاقاً فانه يكره المدعى عليه  
 فبرهن المدعى على الملك فدفعه ذوا اليد بانه اشتراه من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه  
 الخصومة يعنى فية قضى القاضى ببرهان المدعى لانه لما زعم ان يده يدملك اعترف بكونه خصماً  
 بحر وفيه عن الزباجي اذا لم تندفع في هذه المسئلة وأقام الخارج البيئة نقضى له ثم جاء  
 المقر له الغائب وبرهن تقبل بيئته لان الغائب لم يصرفه قضى عليه وانما قضى على ذى اليد  
 خاصة اهـ لكن فيه ان القضاء على ذى اليد قضاء على من تلقى ذوا اليد الملك منه أيضاً فلا  
 تنجح دعواه أيضاً الا اذا ادعى المتاج ونحوه كما تقدم في باب الاستحقاق تأمل وحينئذ فيجب  
 تصورها فيما اذا قال المدعى عليه هذا الشيء ملك فلان الغائب ولم يزد على ذلك فانه لا تندفع  
 الدعوى عنه بذلك فاذا جاء المقر له الخ فبناؤها على ما قبلها غير صحيح وهو خاطئ منه فانه  
 تأمل (قوله أو اتهمته من الغائب) أى وقبضته ومنهها الصدقة كما في البحر وهذا كما ترى  
 ليس فيه الادعى ما ذكر من غير ان يدعى ذوا اليد ان المدعى باعها من الغائب فلو ادعى ذلك  
 أى وبرهن تقبل وتندفع الخصومة وكذلك اذا ادعى ذوا اليد ذلك وان لم يدع نافي الملك من

٢ مطلب  
 اذا حضر الغائب وصدق  
 المدعى عليه في الابداع  
 والاجارة والرهن رجع  
 عليه بما ضمن له مدعى

(وان) كان هالكاً أو قال  
 الشهود أودعه من لا تعرفه  
 أو أقر ذوا اليد بيد الخصومة  
 كان (قال) ذوا اليد  
 (اشتريته) أو اتهمته (من)  
 الغائب



(قوله أولان صورها خمس) هي المذكورة في المتن (قوله عيني) لم يقتصر العيني على هذا الوجه وإنما ذكر الاحتمالين (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر لان وكفى يرجع الى أودعني وأسكنني الى أعارني وسرقته منه الى غصبته منه وضل منه فوجدته الى أودعني وهي في يدي من اربعة الى الاجارة والودبعة فلا يزداد على الخمس بحسب أصولها والافحسب الفروع أحد عشر كما ذكره الشارح وبه يدفع التنظير ويندفع ما أورده صاحب البحر على البرازي ونسبة الذهول اليه كما في المتن (قوله وأسكنني فيما زيد الغائب الخ) هي وما قبلها أطلقه - حافي البحر بالامانة أي الودبعة والعارية وفي السكنى ادعى دارا انها داره فغير من ذواليد ان فلانا أسكنه بها فهذا على أربعة أوجه ان شهدا باسكان فلان ونسليمه أو باسكانه وكانت في يدسا كن يومئذ ولا في يدي الساكن - تندفع وان قالوا كانت يومئذ في يد ثالث لا تقبل أما الاول فلانهم ما شهدا على اسكار صحيح لان الصحيح يكون فيه تسليم ونسليم وكذا الثاني لان القبض الموجود عقب العقد يضاف اليه وكذا الثالث لان تحكيم الحال لمعرفة المقدار أصل مقدر والرابع فاسد (قوله أو سرقته منه) هي والتي بعدها الحقهما في البحر بالغصب (قوله أو انتزعت منه) عبر في البحر بدله بقوله أو أخذته منه والحكم واحد ط (قوله بحر) ذكر فيه بعدها ما مناه والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشر وبه علم ان الصور لم تنحصر في الخمس ٥ وقد علمت ان عدم انحصارها بحسب فروعها والافعل مقرر من رجوع الخمسة المزيادة الى الخمسة الاصول فهي منحصرة فالمراد انحصار أصولها في الخمسة ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاده الى ما ذكر لا محل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله أو هي في يدي مزارعة) مقتضى كلامه ان هذه ليست في البحر مع انها والتي بعدها فيه ح (قوله الحق) بصيغة الماضي المعلوم (قوله المزارعة بالاجارة) من حيث ان العامل اذا دفع البذر منه كان مستأجر الها وذلك فيما اذا كانت الارض لواحد والبذر والعامل للآخر فانه يجعل كانه اجره أرضه بمباشرة من الخارج (قوله أو الودبعة) من حيث عدم الضمان انصيب صاحبه اذا ضاع منه من غير تعدد كما اذا كان العمل لواحد والباقي للآخر أو العمل والبقر فانه يجعل كانه استأجره واستأجره مع بتره يعمل له في أرضه يبذر صاحب الارض وما رت الارض والبذر في يد العامل بمنزلة الودبعة (قوله حال) أي في البرازية (قوله فلا يزداد على الخمس) أي لا يزداد مسئلة المزارعة التي زادها البرازي وقد علمت مما في البحر انه لا يزداد الباقية أيضا لكن في البرازي لم يبين الا الحاق المزارعة وما في البحر من رجوع الاولين الى الامانة والثلاثة الباقية الى الضمان ليس فيه بيان الحاق لان الامانة والضمان ليستا من المسائل الخمس غاية انه بين ان بعضها راجع الى الامانة والامانة أنواع وكذا الضمان نعم قوله أسكنني فيما راجع الى العارية وهي من الصور والخمس وانتزعت منه راجع الى الغصب وهو كذلك فالحق انها ثمان صور أو تسع لان المزارعة وان رجعت الى غيرها لكنها تميزت باسم على حدة وكذا باحكام فان الاجارة بالجهول واعطاء الاجير من عمله مشروط لذلك لا يصح وفيه ايصح (قوله وقد سرقته في شرح المتن) حيث عم قوله غصبته منه بقوله ولو حكما فادخل فيه قوله أو سرقته منه أو انتزعت منه وكذا عم قوله أودعني

ولان صورها خمس عيني  
وغیره ذات وفيه نظر  
اذ الحكم كذلك لو قال  
وكفى صاحبه بحفظه  
أو أسكنني فيما زيد الغائب  
أو سرقته منه أو انتزعت  
منه أو ضل منه فوجدته  
بحر أو هي في يدي مزارعة  
برازية فالصور إحدى  
عشرة قلت لكن الحاق في  
البرازية المزارعة بالاجارة  
أو الودبعة قال فلا يزداد على  
الخمس وقد سرقته في شرح  
المتن

فلان تندفع الخصومة ولو برهن والا فلا فاش لا تندفع الخصومة اذا صدقه (أقول) فعلى  
اطلاقه يقتضى أن لا تندفع ولو برهن على الابداع وفيه نظر اه (قوله للملك المطلق) أى  
من غير زيادة عليه واحترزه عما اذا ادعى عبدا انه ملكه واعتقه فدفعه المدعى عليه بما ذكر  
وبرهن فانه لا تندفع الخصومة ويقضى بالعق على ذى اليد فان جاء الغائب وادعى وبرهن  
انه عبده أو انه اعتقه يقضى به فلو ادعى على آخر انه عبده لم يسمع وكذا فى الاستيلاء  
والتدبير ولو أقام العبد بينة ان فلانا اعتقه وهو على كعبه برهن ذوا اليد على ايداع فلان الغائب  
بعينه يقبل وبطلت بينة العبد فاذا حضر الغائب قبل للعبد أعد البيعة عليه فان أقامها  
قضيتا بعته والارد عليه ولو قال العبد أنا حر الاصل قبل قوله ولو برهن ذوا اليد على الابداع  
ولا ينافيه دعوى حرية الاصل فان الحر قد يودع وكذا الاجارة والاعارة وأما فى الرهن قال  
بعضهم الحر قد يرهن وقال بعضهم لا يرهن فتعتبر العادة كذا فى خزانة الاكمل اه لكن قال  
الرملى قالوا الحر لا يجوز رهنه لانه غير ملك (وأقول) فالرهن رجل قرابته كائنه أو أخيه  
على ما جرت به عادة الا لا يطين فلا يحكم له اقله تعالى فرهان مقبوضة والحر لا تثبت عليه اليد  
قال بعضهم ورأيت فى مصنف ابن أبي شيبة عن ابراهيم وهو النخعي قال اذا رهن الرجل الحر قافر  
بذلك كان رهنا حتى يفكه ذلك الذى رهنه أو يملك نفسه وجهه كلام النخعي المؤاخذه باقراره اه  
ومن المالك المطلق دعوى الوقف ودعوى غلبته قال فى البحر لو ادعى وقفه ما فى يد آخر وبرهن  
فدفعه ذوا اليد بانه مودع فلان ونحوه فيرهن فانها تندفع خصومة المدعى كما فى الاسعاف (قوله)  
وقال أبو يوسف ان عرف ذوا اليد بالحيلى بان يأخذ مال انسان غصبه ثم يدفعه سيرا الى مرير  
سقرو يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذوا اليد بينة  
على أن فلانا أودعه فيبطل حقه أفاده الحلبي (قوله به يؤخذ ملتقى) واختاره فى المختار قال  
فى التبيين فيجب على القاضى ان يتظرف فى أحوال الناس ويعمل بقتضى حاله ثم فقد رجع أبو  
يوسف الى هذا القول بعد ماولى القضاء وابتلى بأحوال الناس وليس الخبر كالبيان اه ومنه  
فى معراج الدرابة (قوله لان فيها أقوال خمسة علماء) الاول ما فى الكتاب الثانى قول أبي  
يوسف ان كان المدعى عليه صالحا فكما قال الامام وان كان معروفا بالحيلى لم تندفع عنه الثالث  
قول محمد انه لا يدمن معرفة الاسم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمة انه لا تندفع عنه  
مطلقا لانه تهذرا ثبات المالك للغائب اعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه الخامس  
قول ابن أبي ليلى لا تندفع بدون بينة لاقراره بالمالك للغائب وقد علم مما ذكر من قول محمد  
ان الخلاف لم يتوارد على مورد واحد وشبرمة بضم الشين المجبة وسكون الباء الواحدة وضم  
الراء واسمه عبد الله بن صبيبة بفتح الصاد ونشد يد الباء الواحدة ابن الطفيل أحدها الكوفة  
ونظما بعضهم فقال

اذا قال انى مودع كان دافعا \* لمن يدعى ملكا لى ابن أبي ليلى  
كذا عندنا ان جاء فيه بهجة \* ولم تندفع عند ابن شبرمة الدعوى  
ويكنى لى النعمان قول شهوده \* بانا عرفنا ذلك المسرة بالمرأى  
كذا لى الثانى اذا كان مصليا \* وآخرهم بانى اذا لم يكن مى

للمالك المطلق لان يدهوله  
ابن يوسف ان عرف ذوا اليد  
بالحيلى لا تندفع به يؤخذ  
ملتقى واختاره فى المختار  
وهذه خمسة كتاب الدعوى  
لان فيها أقوال خمسة علماء  
كما بسط فى الدرر

أى الغائب المودع باسمه ونسبه قال فى البحر لا بد من تعيين الغائب فى الدفع والشهادة فلا  
 ادعاء من مجهول وشهادة معين أو **كـ** لم تندفع **(قوله أو بوجهه)** فمعرفة وجهه  
 فقط كافية عند الامام كفى البرازية **(قوله وشرط محمد معرفة بوجهه أيضا)** صواب العبارة  
 وشرط محمد معرفة بوجهه واسمه ونسبه أيضا أو يقول ولم يكتف محمد بمعرفة الوجه فقط  
 قال فى المنع فعنده لا بد من معرفة بالوجه والاسم والنسب اه وحمل الاختلاف فيما اذا  
 ادعاء الخصم من معين بالاسم والنسب فلهذا مجهول لكن قالوا نعرف بوجهه أما لو ادعاء من  
 مجهول لم تقبل الشهادة اجماعا كذا فى شرح أدب القاضى للخصاف **(قوله فلو حلف لا يعرف**  
**فلانا)** لا يخفى ان التعرّيع غير ظاهر فكان الاولى ان يقول ولم يكتف محمد بمعرفة الوجه فقط  
 يدل عليه قول الزبائى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الا ترى الى قوله عليه السلام  
 لرجل اتعرف فلانا قال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لا تعرفه وكذا لو حلف  
 لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يحنث **(قوله ذكر الزبائى)** عبارة وهذا كله فيما اذا  
 قال الشهود نعرف صاحب المال وهو المودع أو المعير باسمه ونسبه ووجهه لان المدعى يمكنه  
 ان يتبعه وان قالوا لا تعرفه بشئ من ذلك لا يقبل القاضى شهادتهم ولا تندفع الخصومة عن  
 ذى اليد بالاجماع لانهم ما أحالوا المدعى على رجل معروف فكانت خصامته واهل المدعى هو  
 ذلك الرجل ولو اندفعت ابطل حقه ولانه لو كان المدعى هو المودع لا يبطل وان كان غيره يبطل  
 فلا يبطل بالشك والاحتمال دفع الضرر عنه الا اذا أحاله على معروف يمكن الوصول اليه كى لا  
 يتضرر المدعى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الخ والحاصل على ما توخّذ من كلامهم  
 اذا قالوا نعرفه باسمه ونسبه ووجهه تندفع اتفاقا وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه  
 ونسبه تندفع عند أبى حنيفة ولا تندفع عند محمد وأبى يوسف فانهم ما ينسبهم لغيره بوجهه  
 ووجهه وأما معرفة باسمه دون وجهه فلا تنكفى كفى الشربلالية **(قوله وفى الشربلالية)**  
 وفى المنع تبع للبحر وقبول الأئمة على قول محمد **(قوله ودفعت خصومة المدعى)** أى حكم  
 القاضى بدفعها لانه أثبت بيمينته ان يده ليست بدخوصه بخلاف ما اذا ادعى القفل عليه  
**كـ** الغصب وغيره لان ذا اليد صار خصما للمدعى باعتبار دعوى الفعل عليه فلا تندفع  
 الخصومة باقامة البيينة أن العين ليس للمدعى زبائى وأقاربه لو أعاد المدعى الدعوى عند  
 قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى إعادة الدفع بل يثبت حكم القاضى الاول كما صرحوا به  
 وظاهر قوله دفعت انه لا يحلف للمدعى انه لا يلزمه نسبه اليه ولم أره الا فى البحر وفيه نظر  
 فانه بعد البرهان كيف يتوهم وجوب الحلف أما قبله فقد نقل عن البرازية انه يحلف على  
 البينات لقد أودعها اليه لاعلى العلم ثم نقل عن الذخيرة انه لا يحلف لانه مدع الايداع ولو حلف  
 لا تندفع بل يحلف المدعى على عدم العلم اللهم الا أن يقال ان صاحب البحر لاحظ انه يمكن  
 قياسه على مدّيون الميت تأمل قال ط وأطلق فى اندفاعها فشمع ما اذا صدقه وذال يدعى  
 دعوى الملاك ثم دفعه بما ذكر فانما تندفع كفى البرازية ولم يشترط أحد من أئمتنا القبول الدفع  
 اقامة المدعى البيينة فقول صاحب البحر ولا بد من البرهان من المدعى غير مسلم لانه لم يستند فيه  
 الى نقل أبو السعود اه قال فى جامع الفصولين نصح قال ذواليد لانه للمدعى الا انه أودعى

أو بوجهه وشرط محمد  
 معرفته بوجهه أيضا  
 فلو حلف لا يعرف فلانا  
 وهو لا يعرفه الا بوجهه  
 لا يحنث ذكره الزبائى  
 وفى الشربلالية عن خط  
 العلامة المقدسى عن  
 البرازية ان نعوذ بالائمة  
 على قول محمد اه فليحفظ  
 (دفعت خصومة المدعى)

العدالة ذ ويصح الدفع قبل إقامة البيينة وبعدها وقبل الحكم وبعده ودفع الدفع وان  
 كثر صحيح في المختار حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه  
 ايس عليه شئ بطل الحكم قال صاحب جامع النصارين اقول ينبغي أن لا يبطل الحكم لو أمكن  
 التوفيق بعد وثقه بعد اقراره على ما سيأتي في بيان فثبت انه لم يبطل الحكم الجائز بشك (يقول  
 الحقيق) قوله ينبغي محل نظر لان ما في ذ بناء على اختيار اشتراط التوفيق وعدم الاكتفاء  
 بمجرد امكن التوفيق كما مر مرارا فقط متقدما وما يحتاج جواز دفع المدعى وبعض  
 متأخر بهم على انه لا يصح وقيل يصح ما لم يظهر احتمال وتاميس فثبت حكم له بمال ثم رفعه الى  
 قاض آخر وجاء المدعى عليه بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لو أتى بالدفع بعد الحكم في  
 بعض المواضع لا يقبل نحو ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار  
 لا يبطل الحكم بل هو ازال التوفيق بانه شرعا بخيار فلم يملك في ذلك الزمان ثم مضى الخيار وقت الحكم  
 فلا يملكه فلما احق في هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا شك  
 يدفع الحكم ولا يرفعه (يقول الحقيق) الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيمالم يكن التوفيق  
 خفيا ينبغي أن لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا اذا شك حينئذ لان  
 امكانه كتحصيله غنمهم والله تعالى أعلم انتهى ثم نقل عن البرازية المقتضى عليه لانسمع  
 دعوا بعد دفعه فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دازا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى  
 المقتضى عليه الشراء من مورث المدعى او ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه  
 على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالدية فبرهن على ساجها عنده اه  
 ٢ ومراده بالبرهان وجود حجة على ما قال سواء كانت بيينة أو اقرار المدعى كافي البصر وقدمنا  
 ما يدل عليه فربما يمكن لا تشترط المطابقة لعين ما ادعاهما في البصر أيضا عن خزنة الا كل قال  
 شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولا ندري ان هو فلا خصومة بينهما ولو لم يبرهن المدعى عليه وطلب  
 عين المدعى استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة اه وفي  
 الخزنة ولو لم يبرهن المدعى عليه وطلب عين المدعى استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان  
 خصما وان نكل فلا خصومة اه وان ادعى ان القائب أو دعه عنده بمحلفه الحاشا لم يباثه لقد  
 أو دعهما اليه على البينات لا على العلم لانه وان كان فعل القير امكن تمامه به وهو القبول بزازية  
 قال البدر العيني والشروط اثبات هذه الاشياء دون الملك حتى لو شهدوا بالملك للقائب دون  
 هذه الاشياء لم تندفع الخصومة وبالعكس تندفع (قوله والعين قائمة) مفهومه ان لا تندفع  
 لو كان المدعى هالكا وسواء أتى وبصر ح في النهاية أخذ من خزنة الا كل فقال عـ بـ هـ لـ  
 في يد رجل أقام رجل البيينة انه عبده وأقام الذي مات في يده انه أو دعه فلان أو غصبه أو أجره لم  
 يقبل وهو خصم فانه يدعى القيمة عليه ويادع الدين لا يمكن ثم اذا حضر القائب وصـ دقه في  
 الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى امالو كان خصما لم يرجع وكذا في العارية  
 والابق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوم ما يكون عبدا من استقر عليه الضمان اه وكان  
 الشارح أخذ التقييد من الاشارة بقوله المار به هذا الشيء لان الاشارة المحسوسة لا تكون  
 الا الى موجود في الخارج كما افاده في البصر وأشرفنا اليه فيما سبق (قوله وقال الشهد ونعرفه)

والعين قائمة لاهالكته  
 وقال الشهد ونعرفه بـ هـ  
 ونسبه

٢ مطلب  
 أراد بالبرهان الجلي سواء  
 كانت بيينة أو اقرار المدعى

الفائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والقاصب والسارق كافي الغمادية والى انه اعم من  
أن يكون منقولا أو عقارا كما صرح به الشارح أيضا كافي المبسوط وظاهر هذا القول  
على ان ذا اليد ادعى ابداع الكل أو عارضة أو رهنه الخ ١ ولو ادعى ان نصه ونحوه له  
ونصفه الآخر ودعيه في يده لفلان الغائب قيل لا تبطل دعوى المدعى الا في النصف واليه  
الاشارة في بيوع الجامع الكبير كافي الذخيرة وقيل تبطل في الكل ان عذر التمييز عليه كلام  
الهيوط والخاتمة والبحر واختاره في الاختيار ولكن قال صاحب العمادية في هذا القول  
انظر فيظهر منه ان المختار عنده عدم البطلان في النصف ونقل في جامع القسوين هذا  
النظر من غير تعرض وكذا صاحب نور العين واقتصر المصنف على الدفع بما ذكره لا احترام  
عما اذا زاد وقال كانت دارى بهتاهن فلان وقبضها ثم أودعها أو ذكروا وقبضها ثم دفع  
الآن يقر المدعى بذلك ولو أجاب المدعى عليه بأنه ليست لى أو هي افلان ولم يزد لا يكون  
دفعها سوى ملخصا قال في البحر وأشار بقوله وبرهن عليه أى على ما قال الى انه لو برهن  
على اقرار المدعى انه لفلان ولم يزد أو اقلصومة بينهم ما فاقعة كافي خزنة الاكل اه لكن  
يخالفه ما ذكره بعد عن البرازية انه اتدفع في هذه الصورة وكذا مخالف لما قدمه قبل أسطر  
عن خزنة الاكل لكن ما قدمه فيه الشهادة على اقرار المدعى ان رجلا دفعه اليه وما هنا  
على اقراره بأنه افلان بدون التصريح بالدفع فتأمل (قوله أو رهنه) ٢ هذه مما تصلح  
حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كافي حيل اللولبية (قوله زيد الغائب) أتى  
بهم العلم لانه لو قال أودعني رجل لا أعرفه لم تدفع ٣ فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في  
الشهادة كما ذكره الشارح فلما ادعى من مجهول وشهدا بعين أو عكسه لم تدفع بحر وفيه  
عن خزنة الاكل والخاتمة لو أقر المدعى ان رجلا دفعه اليه أو شهدوا على اقراره بذلك فلا  
خصوصية بينهم ما ع وأطلق في الغائب فشم ما اذا كان دعيه مدعى ورغاية عذر الوصول اليه  
أو قرىبا (قوله أو غصبته منه) المراد ان المدعى ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع فعلا وحاصل  
جواب المدعى عليه انه ادعى ان يده يد امانة أو مضمونة والمالك اغيره (قوله وبرهن عليه) مراده  
بالبرهان أى بعد اقامة المدعى البرهان على مدعاه لانه لما ادعى المالك أنه كره المدعى عليه  
فطلب منه البرهان ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بما ذكرنا وبرهن على الدفع  
ولا بد من ذلك حتى لو قضى للمدعى لم يسمع برهان ذى اليد كافي البحر لكن قد صنع نور العين  
معزى بالذخيرة ان المختار خلافه وهو انه كما يصح الدفع قبيل الحكم يصح بعده أيضا فلا  
تسبه وقد يجب ان يادع الادعاء أو ادعاه ولم يبرهن عليه لم يظهر ان يده ليست بد خصوصية  
فتوجهت عليه دعوى الخارج وصح الحكم به ابعدا إقامة البينة على المالك لانهم اقامت على  
خصم ثم اذا أراد المدعى عليه أن يثبت الادعاء لا يمكنه لانه صار اجنبيا برديات المالك  
للاغائب وايداعه فلم تتضمن دعواه ابطال القضاء السابق والدفع انما يصح اذا كان فيه برهان  
على ابطال القضاء ولما لم يقبل برهانه ولا دعواه ما قلنا لم يظهر بطلان القضاء وعلى هذا لا ترد  
المسئلة على القول المختار فلم تأمل قال في نور العين ادعى ملكا مطلقا فقال المدعى عليه اثبتته  
منك فقال المدعى قد أدات البيع فلو قال الاخر انك أقررت انى ما اثبتته ببعه اذ اثبتت

١٠ مطلب  
قال المصنف في النصف  
ودعيه لفلان هل تبطل  
الدعوى في الكل وفي  
النصف

أو رهنه زيد الغائب أو  
غصبته منه من الغائب  
(وبرهن عليه) على  
ما ذكر

٢ مطلب  
حيلة اثبات الرهن على  
الغائب

٣ مطلب  
لا بد من تعيين الغائب في  
الدفع والشهادة

٤ مطلب  
أطلق في الغائب فشم  
إليه والقريب

بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لثل ذلك الغمر المتخذ وعنده أفتى صاحب تنوير  
 الابصار لا تشار ذلك في غالب القري والامصار ويؤيد ذلك فروع ذ كرت في باب الدعوى  
 تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويؤيد ذلك بعد انما هادة من بعشامة شى  
 وبغداية تغدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم انا لله وانا اليه راجعون ماشاء الله  
 كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى أعلم فتاوى الشخير بنوع عبارة المصنف في فتاويه بعد ذكره  
 فتوى أبى السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالفسق وحب القتل والتجمل لا نسمع  
 دعواه ولا يلتفت القاضى لها وان كان معروفا بالصالح والفلاح فله مسمعها والله تعالى أعلم  
 وأسئغفر الله العظيم

**\* (فصل في دفع الدعوى) \***

٢ قال في الاشياء دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عابه يصح هو المختار وكما يصح  
 الدفع قبل اقامة البيينة يصح بعد ما هو كما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما  
 كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاك الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده  
 هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال في دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن  
 قال بينى غائبة عن البلد لم تقبل الثالثة لو بين دفعها فسادا ولو كان الدفع صحيحا وقال بينى  
 حاضرة في المصر يهله الى المجلس الثاني كذا في جامع القسوين والامهال هو المفتى به كافي  
 البرازية وعلى هذا لو أقر بالدين فادعى ايضاه أو الابرأ فان قال بينى في المصر لا يقضى عليه  
 بالدفع والاقضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح  
 ٣ الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة اه أى فانه يسمع دفعه وان  
 ادعى على غيره اقام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد الورثة فغيره الوارث  
 الآخر ان المدعى أقر بكونه مطلقا في الدعوى نسمع كافي البصر لان أحد الورثة ينتصب خصما  
 عن الباقين فيما لهم ومع عليهم (قوله ذ كرم لا يكون خصما) لان معرفة للمساكنات قبل معرفة  
 الاعدام فان قيل الفصل مشتمل على ذ كرم لا يكون خصما أيضا قلت نعم من حيث الفرق  
 لامن حيث القصد الاصلى غناية (قوله هذا الشئ أو دعنيته الخ) أطلق قوله هذا فاشمل  
 انه قال ذلك وبرهن عليه قبل تصديقه المدعى في ان الملك له اربعة تصديقه كافي لتخصيص  
 الجامع أو انكر كونه مأكلا فطلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضى حتى دفعه  
 المدعى باحد هذه الاشياء كفي النبروح فظهر ان قوله في التصوير زيد الغائب ينافى في الشروح  
 فيعمل على التمثيل لكن في نور العين برهن ففس ادعى ذوال اليد ودعيته ولم يمكنه اثباته حتى  
 حكم للمدعى ونفذ حكمه ثم لو برهن على الابداع لا يقبل فلو قدم الغائب فهو على حجة (يقول  
 الحقيق) فيه اشكال لما سأل في أو اخر هذا الفصل نقلا عن الذخيراته كما يصح الدفع قبل الحكم  
 يصح بعده أيضا راعله ينافى على ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وهو خلاف اقول المختار كما سألني  
 أيضا هذا والله تعالى أعلم اه وأشار بقوله هذا الشئ الى ان المدعى به قائم كصرح به الشارح  
 ٤ اذ لو كان هالكا لا تندفع له دومة فيقضى بالقيمة على ذى اليد للمدعى ثم ان حضر الغائب  
 فصدقه فيما قال ففي الودعية والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على

٢ مطالبة  
 دفع الدعوى صحيح وكذا  
 دفع الدفع وما زاد عابه قبل  
 الحكم وبعبه على الصحيح  
 الا في الخمسة

٣ مطالبة  
 لا يصح الدفع من غير  
 المدعى عليه الا اذا كان  
 أحد الورثة

٤ مطالبة  
 لا تندفع الدعوى لو كان  
 المدعى به هالكا

(فصل في دفع الدعوى)  
 لما قدم من يكون خصما  
 ذ كرم لا يكون خصما (قال  
 ذوال اليد هذا الشئ) المدعى  
 به منقولا كان او عقارا  
 (او دعنيته او عابنيته او  
 آجرته

المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشر سنة والمستاجر يدعى التصرف ويشكر الاستئجار واثبت  
 المدعى الاستئجار ومواصله الاجرة في كل سنة وكان ذلك معروفا بين الناس فانهم اتسمع الدعوى  
 حينئذ وايسر للمدعى عليه حق في دعوى التصرف المدة الممنوع من سماع الدعوى بها  
 وايضا فان اول ابتداء مدة المنع من حين زوال العذر كان قد قدم \* ودعوى المرافعة لها الموجب  
 اذا تركت دعواه والوقف المارتب يتم اذا كان المدعى محجوبا بالطبقه اذا استحق بزوالها  
 وترك دعواه فانه يعتبر مدة الترتك من حين الوفاة والطلاق وزوال الدرجة لو كان خمس عشر  
 سنة لانسحق \* ودعوى الدين على معسر ايسر اذا تركها المدة الممنوع كورن من حين اليسار \* ومدة  
 عدم سماع الدعوى في لوقف ست وثلاثون سنة اذا كان بدون عذر شرعى وكان للوقف متول  
 \* واماد دعوى الاراضى الاميرية فن بعد مرور عشر سنين لا تسمع الدعوى بها ولا بشئ من  
 حقوقها \* واما الدعوى في المنافع العامة كالطريق العام والنهر العام والمرعى واما مال ذلك  
 اذا تصرف به احد اى مدة كانت فانهم اتسمع الدعوى عليه بها \* وان القاصر اذا ادعى عقارا  
 رثاعا والدمه مثلا بعد بلوغه واثبت به بالبينة الشريعية فلا يسرى سماع الدعوى لبقية الورثة  
 الباقين بالغين التاركين للدعوى مدة المنع ومنه من كان مسافرا \* وانه اذا ترك شخص  
 لدعوى عشر سنين مثلا بلا عذر شرعى ومات وترك دعواه وارثه ايضا البالغ عشر سنين او  
 خمس سنين فلا تسمع دعوى الوارث حينئذ لان مجموع الدتين مدة المنع وايضا المالك والمشتري  
 منه اذا ترك الدعوى كذلك لا تسمع دعوى المشتري فيما ياتى من حقوق المبيع اذا كان مجموع  
 المدين خمس عشر سنة \* كما في الباب الثانى من كتاب الدعوى من المجله وفيها من المادة  
 (١٨٣٠) لو اقر المدعى عليه ثم غاب قبل الحكم عليه وكان الاقرار لدى القاضى فله ان يحكم عليه  
 في غيابه وكذلك لو ثبت الحق عليه بالبينة الشرعية وغاب قبل التزكية والحكم فلها ان يزكى  
 الشهود ويحكم عليه في غيابه وفيها من المادة (١٨٣٤) لو اقيمت البينة على وكيل المدعى عليه  
 ثم حضر المدعى عليه بالذات فلها ان يحكم عليه وكذلك بالعكس يحكم على الوكيل وكذلك لو  
 اقيمت البينة على احد الورثة بحق ثم غاب فلها ان يحضر وارثا آخر يحكم عليه وفيها في  
 المادة المذكورة اذا طالب الحاكم الشرعى الخصم بطلب المدعى وامتنع عن الحضور بلا عذر  
 فلها ان يحضره جبرا واذا لم يمكن احضاره فبعدم طلبه بورقة الا حضار ثلاث مرات في الثلاثة  
 ايام ولم يمكن احضاره فلها ان ينصب عنه وكيله لاقام عليه الدعوى والبينة ويحكم عليه  
 ١ (فرع) سئل في شباب امرد كره خدمته من هو في خدمته لمعنى هو علم بشأنه وحقيقته فخرج  
 من عنده فاتهم به انه عد الى سبته وكبره في حال غيبته واخذ منه كذا المبلغ \* وقامت  
 اماره عليه بان غرضه منه بذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضى  
 والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادته من هو متفق بخدمته \* وكاه وشربه من طعامه  
 وهرقته والحال انه معروف بحب الغلمان الجواب ولىكم فسح الجنان الجواب قد سبق  
 الشيخ الاسلام ابي السعود العمامى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بانه يحرم على القاضى  
 في سماع مثل هذه الدعوى مع الايمان مثل هذه الحب له معهود فيما بين الفجرة واخذ لقاتهم  
 بما بين الناس مشتهرة وفيها من انظره رحمه الله تعالى لا بد الحكم ان لا يصغر المثل هذه الدعوى

١ مطلب  
 في امر ذكره خدمته سيده  
 لقصته فادعى السيد  
 عليه مبلغا ساءا وقامت  
 الامارات على السيد بان  
 غرضه استبقاؤه لا تسمع  
 دعواه

مطاع على التصرف في المورثات ثلاث مشاهد في بلدة واحدة ولم يدع ولم يمنعه من الدعوى  
 مانع شرعي لا تسمع دعواه عليه اما الاول فلاطلاع على تصرفه هـ ما وبناه وسكونه وهو مانع  
 من الدعوى كما عرفت وأما الثاني فلترك الدعوى المدة المزبورة وسكونه وهو دليل على عدم  
 الحق لولان صحة الدعوى بشرط لصحة القضاء والمنع منه حكم اجتهادي كإعلاء وأما الثالث  
 فللمنع من السلطان نصرة الرجن قضائه في سائر أعماله عن سماعها بعد خمس عشرة سنة اذا  
 كان تركها غير عند شرعي في الملك لا يكون التقادم يبطل الحق بدليل ان الحق باق ويلزمه  
 لو اقر به في مجلس القاضي فلو قال لاسألها الماضي هـ هذه المدة مع عدم دعواه على وهو مانع منها  
 لا يلتفت الى نفعه وتنزع من يده فلو ادعى ان المسمى عليه اقر لي بما في أثناء هذه المدة وهو  
 يشكره ينبغي ان لا تسمع أيضا لانه لما كان المنع من سماع أصل الدعوى ففقرعها وهو الاقرار  
 أولى بالمنع لما ان التمسى مطا فيشملها الا اذا كان الاقرار عند القاضي كما عرفت فتزعم من يده  
 لابطال ملكه ولا لزامه الحجة على نفسه وهي الاقرار بعدم صحة تصرفه لكن يعارض ذلك  
 اطلاق عبارة الامعاء عليه ا حيث قال فيما اذا كانت دار بين زيد و هذا فوضع زيد يده على الدار  
 المزبورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وطابت هذه منه في أثناء المدة ان يقسمها حصصا  
 واجباها بذلك ومات ولم يقسمها فطالبت اولاده بحصصتها في الدار فذكروا بان والدهم تصرف  
 أكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع عليه هـ ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلا تسمع  
 دعواه بذلك فهل تسمع دعواه ا حيث ~~تسكن~~ كان معترفا بانها في الدار حصصة ا جاب تسمع  
 دعواه ا حيث كان معترفا بانها حصصة اه الى غير ذلك من الاجوبة الا انه لم يبرز ذلك لاحد  
 كما هو عادته في فتاواه لكن يؤيد اطلاق التنقيح أيضا فتأمل وراجع بظهور ذلك الحق اما عدم  
 ترك الدعوى في مدة الخمس عشرة سنة فيشترط كون الدعوى عند القاضي فان ادعى عند  
 القاضي مرارا في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة الا ان الدعوى لم تفصل فان دعواه تسمع  
 ولا يمنع مرور الزمان اما لو كان المدعى أو المدعى عليه غائبا مسافة السفر ثم حضر مرارا  
 في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يدعى بهذا فلا تسمع دعواه كذا  
 في فتاوى على افندي واذا كان المانع شوكه المدعى عليه وزالت فلا يمنع الدعوى الا اذا  
 استدام زوال شوكة خمس عشرة سنة فلوزالت شوكة أقل من خمس عشرة سنة ثم صار  
 ذا شوكة لا يمنع بهذا ذلك من الدعوى لانه لم يصدق انه ترك الدعوى في مسألة زوال الشوكه  
 خمس عشرة سنة وانما قبلت بقولي عند القاضي فلترك المدة المزبورة الا انه في أثناء ذلك  
 ادعى مرارا عند غير القاضي لا تسمع دعواه كافي تنقيح سيدي الوالد رحمه الله تعالى هـ هذا  
 ما ظهر لي تفهها أخذ من مفهوم عبارات السادة الاعلام بوالهم الله تعالى دار السلام  
 (وأقول) لكن المعتبر الا ان ما تقرر في الجملة الشرعية في الاحكام العدلية وصدر الامر  
 الشريف السلطاني بالعمل بوجوبه ان دعوى الاقرار بعد مضي مدة المنع من سماع الدعوى  
 لا تسمع اذا ادعى انه اقر له من جمعة او سنة مثلا الا اذا كان الاقرار عند القاضي او تخبر به  
 سنة شرعي بامضاء المقر وختمه المعروفين وكان بحضور من الشهود وشهدوا بذلك فان تسمع  
 حينئذ اذ لم يرض على الاقرار خمس عشرة سنة او كان دعوى الاقرار على عقار وكان يستأجره

امطلب  
 لترك دعواه المدة ثم اقام  
 بدعة على ان المدعى عليه  
 اقر له بان تسمع



١ مطلب

باع عقارا او غيره وزوجته  
او قويه حاضرا كانت  
يعلم البيع لا تسمع دعواه

٢ مطلب

لا يرد سكوت الجار  
رضانا بالبيع الا اذا سكنت  
عند القليم والتصرف

٣ مطلب

يمنع حصة دعوى المورث  
يمنع حصة دعوى وارثه

مع الاطلاع على التصرف لما ذكره المصنف والشارح في مسائل شتى آخر الكتاب ١ باع عقارا  
او حيوانا او ثوبا وابنه وامرأته او غيره ما من اقرار به حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه  
لا تسمع دعواه كذا اطلقه في الكنز والماتني وجعل سكوتة كالانصاح قطع التزوير والحيل  
٢ بخلاف الاجنبي فان سكوتة ولو جارا لا يكون رضا الا اذا سكنت الجار وقت البيع  
وانتسليم والتصرف المنة ترى فيه زرع او بناء فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا  
للاطلاع الفاسدة ١٥ وقوله لا تسمع دعواه أي دعوى الاجنبي ولو جارا كافي حاشية الخبير  
الرملي على المخ وأطال في تحقيقه في فتاويه الخيرية من كتاب الدعوى فقد جعله في هذه المسئلة  
مجرد السكوت عند البيع ما نه من دعوى القريب ونحوه كالزوجة بلا تقييد بالاطلاع على  
تصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والماتني واماد دعوى الاجنبي ولو جارا فلا يمنعها مجرد  
السكوت عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيده بمدة ولا بهوت كإثري  
٣ لان ما يمنع حصة دعوى المورث يمنع حصة دعوى الوارث اقامه مقامه كافي الحامى الزاهدى  
وغیره فأنامل ثم ان ما في التلاصقة والوَلو الجارية يدل على ان البيع غير قيد بالنسبة الى الاجنبي  
ولو جارا بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة التقييد بالبيع هي  
الفرق بين القريب والاجنبي فان القريب للبايع لا تسمع دعواه اذا سكنت عند البيع بخلاف  
الاجنبي فانه لا تسمع اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فلما منع لدعواه هو السكوت عند  
الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما ما صوروا المسئلة بالبيع  
ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة في حواشي نارد المحتار على الدر المختار ثم  
رأيت في دارية كنهه من تزييد على ثلاث سنوات وله جار بهجته والرجل المذكور يتصرف في  
البيت المزبور هـ دما وعسارة مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى  
البيت أو بهضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت هـ دما وبناه في المدة المذكورة  
تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى ١٥ فأنظر كيف أتى بجمع ما عها  
من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي خمس عشرة سنة أو أكثر  
اعلم ان عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة او بعد الاطلاع على التصرف ليس جنيبا على  
بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق اصابه حتى لو أقر  
به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكما يطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه انه يلزمهم بالمنع بقطع التزوير  
والحيل كما مر فلا يرد ما في قضاء الاشياء من ان الحق لا يقطع بتقديم الزمان ثم رأيت  
التصريح بما قلناه في البهريه بل فصل دفع الدعوى وليس أفضا جنيبا على المنع السلطاني  
حيث منع السلطان عز نصره قضائه من سماع الدعوى به بخمس عشرة سنة في الاملاك  
وثلاثين سنة في الاوقاف بل هو حكم اجتماعي نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعف عن تحريره هـ  
المسئلة فانه من مفردات هذا الكتاب والحمد لله المنعم الوهاب ١٥ (أقول) وعلى هذا  
لو ادعى على آخر داره مثلا وكان المدعى عليه متصرفا فيها هـ دما وبناه أو مدة ثلاثين سنة وسواء  
فيه الوقف والملاك ولو بالانحى سلطانى أو خمس عشرة سنة ولو بلا هدم وبناء فيه ما والى المدعى

الذي هي على عنقه (هي لى

وادعاها صاحب المنزل

فهى لصاحب المنزل \* رجلان

فى سقينة بهما دقيق فادعى

كل واحد السقينة وما فيها

واحدهما يعرف ببيع

الدقيق والاخر يعرف

بانه ملاح فالدقيق لادى

يعرف ببيعه والسقينة

لمن يعرف بانه ملاح) عملا

بالظاهر ولو فيها راكب

واخره مك وأخره يجذب

واخره عدها وكلهم يدعونها

فهى بين الثلاثة اثلاثا ولا

شئ للاماد \* رجل يقود قطار

ابل واخر راكب ان على

الكل متاع الراكب فيكها

لهو القائد اجيره وان لاشئ

عليها فلرا كباهاورا كبه

والباقي القائد بخلاف البقر

والغنم وتماه فى خزنة

الاكس

١ ترك على كلام الشارح

٢ مطلبه

لا تسمع الدعوى بهـ

مضى المدة

٣ مطلبه

انتهى السلطان عن سماع

حادثة لها خمس عشرة سنة

٤ مطلبه

لا تسمع الدعوى بهـ

ثلاثين سنة اذا كان الترك

بلا عذر شرعى من كون المدعى غائبا او صيبا او مجنونا

فلا يسمع الدعوى عليه اذا شئ

(قوله الذى هي) هكذا فى نسختي التى بيدي وهى الصحيحة وفى بعض النسخ كنسخة الطحاوى  
الذى هو بضم الميم المذكر وكتب عليه الاولى هى بضم الميم المربعة وكذا يقال فى ادعاء (قوله واخر  
مك) الظاهر انه ماسك الدفة التى هى للسقينة بنزلة اللجام للادبة (قوله واخره يجذب) بجملها  
على البقر (قوله واخره عدها) أى يجريها بعتدافها (قوله ولا شئ للاماد) لانه لا يذله فيها أو  
اجيره على العجل بخلاف الباقين لانهم المتصرفون فيها المتصرف المعتاد (قوله واخر  
راكب) أى بعير امنا (قوله ان على الكل متاع الراكب) أى ان كان على جميع الابل متاع  
الراكب فجميع الابل للراكب وان لم يكن على الابل شئ من الحمل فلرا كباهاورا كبه  
راكب عليه مع ما عليه وباقى الابل لادى لانه قاله أبو الطيب والظاهر ان الحكم كذلك لو كان  
على الكل متاع القائد فان اختلفا فى المتاع كيف يكون ويراجع (قوله بخلاف البقر  
والغنم) أى اذا كان عليهما رجلان أحدهما قائد والاخر سائق فهى للسائق لان بقودشة  
معه فتكون له تلك الشاة وحدها يجر عن نوادر المولى أى الا ان يكون السائق للبقر أو الغنم  
معه شاة بقودها أى أو بقرة فيكون له تلك الشاة أو البقرة وحدها وانقطع حكم السوق  
ويكون الباقي اقائد ها وعليه فكل كلام الشارح غير تام (قوله وتماه فى خزنة لا يكمل)  
وباقى تمام تقارب مع هذه المسائل فى الفصل الا ترى فى النسخ مسائل من هذا القبيل فقال  
دخل رجل فى منزل يعرف الداخلى انه ينادى ببيع الذهب والفضة أو المتاع ومعه شئ من  
ذلك فادعياه فهو لمن يعرف ببيعه ولا يصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك القول قول رب المنزل  
\* رجل خرج من دار انسانا وعلى عنقه متاع رآه قومه وهم يعرفون ببيعه مثلا من المتاع فقال  
صاحب الدار ذلك المتاع متاعى والحامل يدعيه فهو لادى يعرف به وان لم يعرف به فهو  
لصاحب الدار اه ٢ قال فى البحر عن ابن القوس رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة  
ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم  
الحق ظاهرا وقد منعتهم ان من القضاء الباطل القضاء بسقوط الحق بضى سنين لكن ما فى  
المبسوط لايخالفه فانه ليس فيه قضاء بسقوط وانما فيه عدم سماعه وقد كثر السؤال  
بأنقاهرة عن ذلك مع ورود انتهى من السلطان أيدى الله تعالى ٣ بعدم سماع حادثة لها خمس  
عشرة سنة وقد أفتيت بعدم سماعها لعلها بهى به اعتماد على ما فى خزنة المقتنين والله سبحانه  
وتعالى أعلم اه وفى الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زمانا فى أرض ورجل آخر رأى  
الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك على يد المتصرف  
لان الحال شاهد اه قال بدي الوالد رحمه الله تعالى فى عقود الدرية بعد كلام أقول  
٤ والحاصل من هذه الفتوى ان الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين  
لا تسمع اذا كان الترك بلا عذر من كون المدعى غائبا او صيبا او مجنونا وليس له ماولى أو  
المدعى عليه أمير اجائر يخاف منه أو أرض وقف ليس لها ناظر لان تركها هذه المدة مع التمكن  
يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط واذا كان المدعى ناظرا ومطلعا على تصرف  
المدعى عليه الى ان مات المدعى عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذلك لو مات  
المدعى لم تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر ان المدة ليس بقيد وانها لا تقيد بمدة  
بلا عذر شرعى من كون المدعى غائبا او صيبا او مجنونا فلا يسمع المدعى عليه اذا شئ

لأنها صارت أجنبية لا بد  
لها ولما ذكرنا أن الشك  
للزواج في الطلاق فمكذبا  
لوارثه أمالومات وهي في  
العدة فالتكفل لها فمكذبا  
لم يطاقها بدليل ارثها ولو  
اختلف المؤجر والمستاجر  
في متاع البيت فالقول  
للمستأجر بيمينه وليس  
للمؤجر إلا ما عليه من ثياب  
بدنه ولو اختلف استكاف  
وعطاف في آلات الاسا كثة  
وآلات العطارين وهي في  
أيديهم فهي يمينهم ما يلا  
نظر لما يصلح لكل منهم ما  
ونماه في السراج (رجل)  
معروف بالفقر والحاجة  
صاريده غلام وعلى عنقه  
بدرة وذلك بداره فادعاه  
رجل عرف باليسار وادعاه  
صاحب الدار فهو للمعروف  
باليسار وكذا كاس في منزل  
رجل وعلى عنقه قطيفة  
(يقول)

١. مطلب  
نورك على عبارة الشارح

٢. مطلب  
نورك على كلام الشارح

٣. مطلب  
استنبط صاحب البحر  
أن من شرط صحة الدعوى  
أن يكذب المدعى ظاهر حاله  
وقد تقدم بحقيقة أول الدعوى

لقول لوارثه ط (قوله لأنها صارت أجنبية) فعامل لقوله ولورثته بعده يعني أمالومات  
لقول للحى لومات هي في نكاحه ما بعد انقضاء العدة فقد صارت أجنبية فلم يبق لها بد على  
الصالح إنما كان القول فيه ولورثته الزوج لأن المتاع في أيديهم بعد موثرهم وفيه نأمل وهو  
محمول على ما إذا انتقلت وترك المتاع بالبيت أمالومات سا كثة بعد انقضاء العدة فالظاهر  
أن المتاع باق في أيديهم فيكون القول قولها في الصالح هو ما فليجر وقال سيدي الوالد رحمه الله  
نعم على وجه التقادم التعميل أنه لو ما تافك ذلك (قوله ولما ذكرنا الخ) الأولى اسقاطه لعلمه  
من قوله ولورثته بعده ولذا لم يذكره في البحر (قوله أمالومات الخ) لعلمه محمول على ما إذا كان  
الطلاق في مرض الموت بدليل تعمله بقوله بدليل ارثها قال في المخ قيد بكونهم مازوجين  
الاحتراز عما إذا طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة فإن المشكل لوارث الزوج  
لأنها صارت أجنبية لم يبق لها أيديوان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي  
حنيفة لأنها تارث فلم تكن أجنبية فيمكن هذا بمنزلة أمالومات الزوج قبل الطلاق كذا في الخاتمة  
١ وهذه العبارة هي التي نقلها الشارح هنا لأنه أدخل بقوله طلقها في المرض ثم نقل المصنف  
بعد ما عن البحر وأن علم أنه طلقها اثلاثا في صحته أو في مرضه وقدمت بعد انقضاء عدتها فما  
كان من متاع الرجال والنساء فهو ولورثة الزوج وإن مات في عدة المرأة فهو للمرأة كأنه لم يطلق  
٢ اه فيمكن أن يرجع قوله وإن مات في عدة المرأة الخ إلى قوله أو مرضه ليوافق ما نقله عن الخاتمة  
واظهر وجهه حينئذ نأمل (قوله فالقول للمستأجر بيمينه) لأن البيت مضاف إليه  
بالسكنى وقد سبق في ذلك في المحررات (قوله في آلات الاسا كثة وآلات العطارين) لعلم  
الواو يعني أي أوى اختلفا في آلات الاسا كثة منفردة أو آلات العطارين منفردة لأن ما اختلفا  
فيه في أيديهم ما يقدّم يمينهم ما كمالوا اختلفا في سنية في أيديهم ما أو في دقيق في أيديهم ما وكان  
أحدهما مالا حيا والآخر باع الدقيق فار كلاً من السنية والدقيق يقتسم يمينهم ما لما ذكرنا  
بخلاف ما إذا اختلفا فيهم ما بحجة من فانه يعطى لكل منهم ما يملكه كمالوا اختلفا في سنية  
ودقيق وهي التي تأتي في المتن أمالومات تحمل الواو على معنى أو تزكنا العبارة على ظاهرها ٢  
وأعطينا الاسكان نصف آلات العطار والعطار نصف آلات الاسكان فمكون تزكنا  
الاستصحاب والعمل بالظاهر من الحال ويكون خالف هذا الفرع ما قبله وما بعده ويعبر علمنا  
ذلك لأن ثلاثة القروغ تقتضي أن لكل ما عرف به فمامل وراجع (قوله فهي يمينهم ما الخ) لأنه  
قد يتخذ لنفسه أو البسع فلا يصلح من حيا تابل ونفطن (قوله وعلى عنقه بدرة) هي كبس فيه  
ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار اه قاموس والظاهر أن المراتب المال  
الكثير (قوله وذلك بداره) يفهم مفهومه بالاولى (قوله فهو للمعروف باليسار) وهذا كالذي  
بعده مما عمل فيه الاستصحاب بظاهر الحال قال في البحر وقد استنبطت من فرع الغلام أن من شرط  
سماع الدعوى أن لا يكذب المدعى ظاهر حاله كما هو مصرح به في كتب الشافعية فلما دعي  
فصير ظاهره الفقرة على رجل أموالا عظيمة فراضا وعن جميع لا سمع فلا جواب لها وقد منما  
تحقيق ذلك أوائل الدعوى ٣ (قوله وعلى عنقه قطيفة) القطيفة دنار مجمل والجمع قطائف  
وقطف مثل مصبغة وصحف كأنهم جامع قطيف وصحف ومنه القطائف التي تؤكل صحاح

وهو قول الامام وعندهم المأذون والمكاتب كالحر بكافى الداماد شرح المتن (قوله هـ) كالحر لانهم ايداه معتبرة وله ان يد الحراً أقوى واكثر تصرفاً قدمت (قوله فاقول للحر) قال القهستاني وقوله الكل مشير الى وقوع الاختلاف في مطلق المتاع على ما ذكره في الاصل ككفر الاسلام بكافى المصنف في الحقائق فبده بما اذا كان الاختلاف في الامتعة المشككة اه بصرف ذكره أبو السعد (قوله واللعى في الموت) حرا كان أو رقبة اذا لا بد للميت فبقيت بد الحلى لا معارض هكذا ذكره في الهداية والجامع المغير للصدر الشهدى وصدر الاسلام ونسب الائمة الحلى الى قاضيه في رواية محمد بن الزعفرانى للحر من مبالاة اه درر (قوله لان يد الحر اقوى) على لامسئلة الاولى وقوله ولا بد للميت على لامسئلة الثانية وهى كون القول لللعى فيها اذا مات أحدهما سواء كان الحلى الحر أو العبد لانها انما تظهر بقوة يد الحر اذا كانا حينئذ اما الميت فلا يده حرا كان أو عبداً فاذا كان القول لللعى منه ما وفيه انف وشر مرتب ويبحث فيه صاحب المعقوية فليراجع (قوله واختارت نفسها) أى لم ترض بيقاها في انكاحها فاختارت نفسها (قوله فهو للرجل) لتحقيقه عنده وهى رقيقة والرقيق لاملأله (قوله قبل ان تختار نفسها) الظاهر انه قيد اتفاق بل الحكم كذلك ولو بعد الاختيار لانه لا يشترط قيام النكاح كاتقادم وعليه فلا فرق وان وقع الاختلاف بعد الفرق أو بعد انقضاء المدة تأمل ط بزيادة (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) يعنى المشكل للزوج ولها ما صلح لها لان وقت حرة كاهرمه لمع من السياق والادق ويؤيد قول السراج ولو كان الزوج حراً والمرأة كاتبة أو أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد اعتمدت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فمأخذنا قبل العتق فهو للرجل ومأخذنا بعد عتقه فمأذنه كالحرين اه قال فى البحر ثم اعلم ان هـ اذا أى جميع ما مر اذا لم يقع التنازع بينهما ما فى الرق والحرية والنكاح وعنده فان وقع قال فى الثانية ولو كانت الدار فى يد رجل وامرأة فاقامت المرأة البيعة ان الدار لها وان الرجل عدها أو أقام الرجل البيعة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بانف دورهم ورفع اليها ولم يقيم البيعة انه حرة بقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البيعة على رق الرجل والرجل لم يقيم البيعة على الحرية فيقضى بالرق واذا قضى بالرق بطلت بيعة الرجل فى الدار والنكاح ضرورته وان كان الرجل أقام بيعة انه حر الاصل والمسئلة بجهاها بقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لاننا لم قضينا بالنكاح حر الرجل فى الدار صاحب يد المرأة خارجة فبقضى بالدارها كالأختلاف الزوجان فى دار فى أيديهم ما كانت الدار للزوج فى قولهما ولو اختلفا فى المتاع والنكاح فاقامت البيعة ان المتاع لها وانه عدها وأقام ان المتاع له وانه تزوجها بانف وقت عدها فانه بقضى به عدها هو بالمتاع أيضاً لها وان برهن على انه حر الاصل قضى له بالحرية وبالمراة والمتاع ان كان متاع النساء وان كان مشكلاً قضى بحريته وبالمراة بالمتاع اه (قوله طلقها ومضت العدة فالمشكك للزوج) قد استنفد هـ من النعميم السابق فى قوله فام النكاح أو لا وصاحب البحر انما فرض المسئلة فيما اذا مات الزوج بعد انقضاء العدة وجهل المشكك لو ارث الزوج ولا اعتبار بالزوجة وان كانت حرة لانها صارت أجنبية الى آخر ما يأتى عن المخقرى وما شتر طمة والحواب فكذا يكون

هما كالحر (فالقول للحر  
في الحياة والعنى في الموت)  
لان يد الحر أقوى ولا يد  
للعبث (اعتقت الامة)  
او المكاتبة او المديرة  
(واختارت نفسها ثمانى  
البيت قبل العتق فهو  
لارجل وما بعده قبل ان  
تختار نفسها فهو عالى  
ما وصفتها في الطلاق)  
يجوز وفيه طاعةها وصفت  
العدة فاشكل للزوج  
ولو رثته بعده

لا يتكرر كانت البينة لذى اليد فينبغي ان يجزى هذاهما (قوله والبيت للزوج) أى لو اختلفا  
 في البيت فهو له لانه من الصالح لهما وفي يد حتى لو برهننا قضى ببرهاننا لانما اخرجت خاتمة وفيها  
 ان كان غير الزوج في عيال أحد كان في عيلة أب أو ألقاب كان المانع عند الاستبانه للذى يعول  
 (قوله الا ان يكون لها بنت) أى فيكون البيت لها وكذا لو برهننت على كل ما صلح لهما أو له والبيت  
 المسكن وبيت الشعر معروف مصباح والبيت اسم اسقف واحد مغرب ولم يذكر الداروان  
 كان داخل في العقار فانما اظهر ان حكمه مثل البيت بدليل ما نقله سيدى الوالدرجه الله تعالى  
 في باب الدخول والمخروج وكذا صاحب البحر عن المكافى ان العرف الا ان الدار والبيت  
 واحد فيجوز ان يدخل صحن الدار وعليه الفتوى اه الا ان يفرق بين هذا وبين العيّن (أقول)  
 والذي نقله الشارح هنا عن البحر ان الزوج على قولهما وبؤيده ما قدمناه والله الحمد قال في  
 البحر اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فاقامهما كالاجنبيين بقسم بينهما  
 اه وبه علم ان العقار اذا لم يكونا كثنين فيه لم يدخل في معنى متاع البيت لان الكلام في  
 متاع البيت فقط وقد عرفت ان متاع البيت مما قدمناه من ان الاولى في نفسه برب البيت  
 وبما كان فيه لما ذكرنا من الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم ان قول البحر واذا اختلف  
 الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا عن حكمهما فبقسم بينهما ما فيه غير تعيين  
 العقار بما كانا كثنين فيه فليتامل (قوله وهذا) أى ما تقدم لوحيين (قوله في المشكل)  
 والجواب في غير المشكل على ما مر حموى أى ان القول المشكل منهما فيما يختص به ط (قوله  
 الصالح لهما) بيان للمراد بالمشكل على حذف أى التقديرية (قوله فالقول فيه للحي) أى بيمينه  
 اذ لا يدلل البيت درمنتي واما ما يصلح لاحدهما ولا يصلح لآخر فهو على ما كان قبل الموت  
 ويقوم وورثته مقامه فيه عيني وأفاد قوله بقوله وورثته مقامه أنه يعمل بينة واثرة الزوجة  
 في الصالح لهما (قوله ولو رقية) لان الرقية لا بد وهذا لا يناسب المقام لان الكلام فيما اذا كانا  
 حرين واما اذا كان أحدهما مملوكا فهي المسئلة الاتية وعليه فلو حذفه واستغنى بما ياتي في  
 المتن لمكان أولى (قوله وهي المبيعة) أى التي فيها سبعة أقوال لا راب الا اجتماع (قوله تسعة  
 أقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول أبي يوسف للمراة انجبها فمثلها والباقي  
 لارجل يعنى في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المانع كله وله ما عليها  
 فقط الرابع قول ابن معين وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصرى كله له وله ما عليه  
 السادس قول شريح البيت المرأة السابع قول محمد ان المشكل للزوج في الطلاق والموت  
 ووافق الامام فيما لا يشك كل الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضى الله  
 تعالى عنه المكل بينهما ما هكذا حكى الاقوال في خزنة الاكل ولا ينبغي ان التاسع هو الرابع  
 حاجي عن البحر قال في الكفاية وعلى قول الحسن البصرى ان كان البيت للمراة فالمتاع  
 كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت للزوج فالمتاع كله اه (قوله ولو  
 أحدهما مملوكا) كفاية قول للحر في الحياة وللعي في الموت) كما في عامة شروح الجامع وذكر  
 السرخسي انه مملوك والصواب انه للحر مطلقا وفي المعنى ذكر كثر الا سلام ان القول هنا في  
 الكل لا في خصوص المشكل لكن اختار في الهمدانية قول العامة فاذا في أصحاب المتن أثره

والبيت للزوج الا ان يكون  
 لها بنت وهذا لوحيين  
 (وان مات أحدهما  
 واختلف وارثه مع الحي  
 في المشكل) الصالح لهما  
 (فالقول) فيه للحي ولو  
 رقية وقال الشافعي ومالك  
 الكل بينهما وقال ابن أبي  
 ليلى الكل له وقال الحسن  
 البصرى الكل لهما وهي  
 المسبعة وعند الخاتمة  
 تسعة أقوال (ولو أحدهما  
 مملوكا) ولو ما ذروا ومكتوبا  
 وقال الشافعي

ان ظاهرها فيما يختص بها يظهر أقوى من ظاهره مع انه لابد عليه (قوله درر وغيرها) عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما ما يفعل أو يبذل أو يبيع ما يصلح للآخر اه أي الا ان يكون الرجل صانعا وله أساسا ورؤوسا وقيام النساء والحلي والخلخال ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة دلالة تبذل ثياب الرجال أو ناعمة تبذل ثياب الرجال أو النساء أو ثياب الرجال وحدها كذا في شروح الهداية قال سديد الوالدرجته الله تعالى قول الدرر وكذا اذا كانت المرأة دلالة الخ معناه ان القول فيه لزوج أيضا الا انه خرج منه ولو كانت تبذل ثياب النساء بقوله قبله فالقول لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا بمجمل الضمير في قوله فالقول لهما بما الى الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح له سوا محل الكلام على ظاهره أو على هذا المعنى اما الاول فلانه اذا كان الزوج يبيع بثمنه ظاهرا ان اليد والبيع لا ظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تبذل ولا يرجح ما ذكره الماخذ كره الشرنبلالي الا اذا كان مما يصلح لهما على ان التعارض لا يقتضي الترجيح بل التماثل أو اما الثاني فلانه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر وأما اذا كانت تبذل هي فكذلك ما مر أيضا فتنبه (أقول) وما ذكره في الشرنبلالية عن العناية صرح به في النهاية السكت في الكفاية ما يقتضي ان القول للمرأة حيث قال الا اذا كانت المرأة تبذل ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالخمار والدرع والمحفة والحلي فهو للمرأة أي القول قولها فيما الشهادة الظاهرة اه ومثله في الزباني قال وكذا اذا كانت المرأة تبذل ما يصلح للرجال لا يكون القول قولها في ذلك اه فالظاهر ان في المسئلة فواين فايصر اه (أقول) والحاصل أن القول للرجل فيما يختص به وفي المنة به سواء كانت المرأة دلالة أو لا وإذا كان يصنع أو يبيع ثياب النساء ولم يكن في ذلك قول له في الاجناس كما هو في المشهور (قوله والقول له في الصالح لهما) أي القول له في ما منع يصلح للرجل والمرأة (قوله) لانهم اوما في يدها في يد الزوج) أي والقول في الدعاوى اما صاحب اليد وهل كلامه ما اذا كان في اليد الزفاف فيكون القول له امكن قال الاكمل في الخزانة لومات المرأة في اليد زفافها في يده لا يستحسن ان يجعل متاع البيت من الفرش وحلي النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس والقماقم والاباريق والفرش والخدم والليف للنساء وكذا ما يجوز مثلها الا ان يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها فهو له واستغنى أبو يوسف من كون ما يصلح لهما له ما اذا كان موثقا له الزفاف فكذا اذا اختلف الحال حياتهم ما فيما يصلح لهما ما قال القول له واذا كان الاختلاف في اليد الزفاف فالقول لهما في الفرش ونحوها الجربان العرف غالبان من الفرش والصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتماده للفتوى الآن يوجد نص في حكمة ليلة الزفاف عن الامام بخلافه فيمنع بحر لكن قال العلامة المقدسي بعد نقله عبارة الاكمل فيمنع ان يتأمل فيه اه (قوله بخلاف ما يختص به الخ) جواب سؤال ورد على الكلام السابق تقريره اذا كان القول في الدعاوى لدى اليد والمرأة وما في يدها في يد الزوج يكون القول للزوج أيضا في المختص به لانه في يده ط (قوله وهو) أي ظاهرها (قوله لانها خارجة) أي عن اعتبار الظاهر اذا الظاهر انه لانه في يده ويؤيد الخارج مقدمة على يده الذي اليد امكن تقدم ان هذا مقيد بما اذا كانت البيعة على الملك المطلق فان كانت على النكاح وسبب ذلك

درر وغيرها) والقول له في  
الصالح لهما) لانهم اوما في  
يدها في يده والقول لدى اليد  
بخلاف ما يختص به لان  
ظاهرها أظهر من ظاهره  
وهو يد الاستعمال (ولو  
اقام بيعة بقضى بينت)  
لانها خارجة خاتمة

الشارح ان البيت للزوج الا ان يكون لها بينة أي لكونه ذابذ وهو تباع في السكوت وهي خارجة معنى كمال به في الخاتمة والمتاع لغة كل ما يتفق به كاطعام والجز وأثاث البيت وأصله ما يتفق به من الزاد وهو اسم من متعة بالتحليل اذا أعطيت ذلك والجمع أمتعة كذا في المصباح بجر قال الرمي أقول الذي يظهر ان المراد بقوله في متاع هو ما كان في البيت أي ما ثبت رضع أيديهم ماعليه أو تصرفه ماعليه بان كانت أيديهم مائة مائة مائة وتختلف بالتصرف يدل عليه التعديل في مسائل هـ هذا الباب بالبد وعدمه في الاخذ بقول المدعي وعدمه تأمل اهـ (قوله ولو ذهبا أو فضة) أقول جعل الشارح في الدر المنثور في النكاح يصلح له ما هو مثله في الفقه الثاني (قوله فيما يصلح له) أي لكل منهم ما مع يمينه فالصالح له العمامة والقباء والقلس ورة الطبيب وان السلاح والمنطقة والكتب والقرص والدرع الحديد والصالح لها الخمار والدرع والاساور وخواتيم النساء والحلي والخيل والنفوس وما هو هذا كله اذ لم تقرر المرأة ان هذا المتاع اشتراه فان أفتر بذلك سقط قولها لانها أفترت بان المال للزوج ثم ادعت الاتقال اليها لان البيت الانتقال الابال بينة ولا شك انه لو برهن على ثمراته كان كافرا رها به فلا بد من بينة على انتقالها لها اهـ بدائع وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بينة أو نحو ذلك ولا يكون اسقاطها بجسريه بورضام بذلك دلالة على انه ما كذا ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أفترت بذلك مرارا بجر (أقول) وظاهر قوله وهذا كله اذ لم تقرر المرأة الخ شامل لما يختص بالنساء تأمل و ينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل وفي الجرح عن القينة من باب ما يتفق بتجهيز البنات افتقر ما في بيتها جارية نقلت معها واستخدمتها سامة الزوج عالم به سككت ثم ادعاهما لقوله لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المزبل اهـ وبه علم ان سكوت الزوج عنه قد نقضها ما يصلح له ما لا يبطل دعواه اهـ (أقول) قوله لا يبطل دعواه أي ولادعواها لان الجارية صالحة لهما (قوله فيما يصلح له) أي لكل منهم ما مع يمينه وتقدم الفرق بين الصالح له والصالح لها (قوله فاقول له) أي للذي يفعل أو يبيع من الزوجين قال الشيرازي ليس هـ لما على ظاهره لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه عارض يد الزوج ما هو أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال كما في العناية لكنه خلاف ماعليه الشروح فقد صرح العيني بخلافه (قوله ان تعارض الظاهرين) أي ظاهر وصالحية اهـ وما و ظاهر اصطفاها أو يبعه له فتنافسا ورجعنا الى اعتبار اليد وهي وما في يدها في يده وبهذا الحل ظهر انه لا وجه لتوقف سیدی أبي السعود فانه قال واعلم أن في التعديل بتعارض الظاهرين تأملا لانه حيث استويا في القوة لا يصلح ان يكون تعارضهما مرجحا لاحدهما هكذا توقف برهة ثم راجعت عبارة الدرر فلم أجدها في التعديل المذكور اهـ فانه لم يجعل التعارض مرجحا لأي بل هو مسقط والمرجح ليدفعه تأمل والحاصل ان ما عمل به الشارح لا يصلح عليه توجيهاين الاول اذا كان الزوج يبيع ما يصلح له بشبهه له ظاهرا ان اليد والبائع لظاهر واحد فلا تعارض وكذلك اذا كانت هي تبيع ذلك لا يترجح ملكها الا اذا كان مما يصلح لها على ان التعارض لا يقتضي الترجيح بل التمايز الثاني انه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض وان كانت هي تبيع فكذلك وحيدة الاوجه في التعديل أن يقال لان ظاهر الذي يفعل ويبيع أظهر وأقوى كما

ولو ذهبا أو فضة (قال قول  
الكل واحد منهم ما  
فيما يصلح له مع يمينه  
الا اذا كان كل منهم ما  
يفعل أو يبيع ما يصلح  
لآخر قال قول له تعارض  
الظاهرين

٣ قول المتن في قوله فيما يصلح  
له هذه المقالة يغني عنها  
المقالة قبلها اهـ معناه

(قوله لانهما ساعة فساعة) أى على حسب حدوث المنفعة المفقودة عليهم فى الاجارة (قوله)  
 فكل جزء كعقد أى فيصير كل جزء من المنفعة كالعقد عليه ابتداء (قوله بخلاف البيع)  
 أى بخلاف ما إذا ملك بعض المبيع لأن كل جزء ليس بمقدور عليه عقد ابتداء بل الجملة مفقودة  
 بعقد واحد فإذا تعدد العقد فى بعضه بالهلاك تعدد فى كله ضرورة (قوله وان اختلاف الزوجان  
 الخ) قيد باختلافهم للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج وانه فان متاع النساء بينهم على السواء  
 ان كن فى بيت واحد وان كانت كل واحدة منهم فى بيت على حدة ففى بيت كل امرأة بينهما  
 وبين زوجها على ما ذكر بعد ولا يشترط ترك بعضهن مع بعض كذا فى خزانة الاكل والخلاصة  
 وللاحتراز عن اختلاف الاب والابن ففى بيت البيت قال فى خزانة الاكل قال أبو يوسف اذا  
 كان الاب فى عيال الابن فى يده فالتماثل كله لابن كالأب كان الابن فى بيت البيت فالتماثل كله  
 لابن اه وانظر هل يأتى التماثل هنا كما ذكره فى الزوجين بان يكون أحدهما عالما للآخر لا  
 والاخر جاهلا وفى البيت كذب ونحوهما يصلح لأحدهما فقط وكذا لو كانت البنت فى عيال  
 أبيها فهل لها ثياب النساء ويقع كثير ان البنت يكون لها جهاز فبطاقتها زوجها فتمسك فى  
 بيت أبيها فهل تكون كمسئلة الزوجين أو كمسئلة الاسكاف والطارق لا تميز لم أره فراجع وقال  
 فى البحر قال محمد رجل زوج ابنته وهى وختمته فى دار ووعيلها ثم اختلفو فى متاع البيت فهو  
 للاب لانه فى بيته وفى يده ولهم ما عليهم من الثياب انتهى لكن قال العلامة المقدسى وهو مخالف  
 لما مر عن خزانة الاكل من عدم اعتبار البيت بل اليد هى المعتبرة كما سيذكره الشارح عنها  
 (أقول) ويظهر من هذا جواب المسئلة المذكورة وهى لو طلقت البنت ولها جهاز وسكنت  
 عند أبيها فتمتلك وللاحتراز عن اسكاف وطارق اختلاف فى آلة الاسكاف أو آلة الطارق وهى  
 فى أيديهم ما قلناه بتضىيهم ايديهم ما ولا ينظر الى ما يصلح لأحدهما لانه قد يتخذ لنفسه أو للمبيع فلا  
 يصلح مرجحا وللاحتراز عما اذا اختلف المؤجر والمستأجر فى متاع البيت فان القول فيه  
 للمستأجر ان يكون البيت مضافا اليه بالاسكنى وللاحتراز عن اختلاف الزوجين فى غير متاع  
 البيت وكان فى أيديهم ما فانهم ما كالأجنبيين يقسم بينهم ما وقدر كالمؤلف بعد بعض ما ذكر  
 (قوله ولو علموا كين) أى أوسرين أو مسلمين أو كافرين أو كبيرين وأما اذا كان أحدهما حرا  
 والآخر مملوكا فسيأتى وأشار باختلافهم انهم ما حيان ولذا فى فرع ما به حكم موت  
 أحدهما (قوله والغير يجامع) قيد بالجماع ليكون القول قوله فى الصالح له ما لان المرأة  
 لا تكون مع ما يفيد الزوج الا بذلك بخلاف الصغير الذى لم يباع حد الجماع فانه لا يبدله  
 على زوجته ما فى الصالح له فالقول لوليه فيه سواء كان يجامع أولا ثم معنى كون القول للصغير  
 ان القول لوليه لان عبارته غير معتبرة (قوله أو ذمية) لانهم ما لاهم ما عليهم ما علينا فى المعاملات  
 (قوله قام النكاح أولا) بان طائفتهم لا يثبتون ما اذا ماتت بعد عتقها كما سيأتى قال الرملى  
 أى سواء وقع الاختلاف بينهما ما حال قيام النكاح أو بعده وما هنا هو الذى مشى عليه الشراح  
 وان كان فى اسان الحكم ما يخالف ذلك (قوله فى متاع) متعلق باختلاف (قوله وهما  
 ما كان فى البيت) الاولى أن يقول البيت وما كان فيه بدليل ما ذكره فى البحر عن خزانة الاكل  
 مع زيادة الامام الاعظم من ان المنزل والعقار والمواشى والنقد وما يصلح لهم ما تامل وسيذكر

لانها ساعة فساعة  
 فكل جزء كعقد بخلاف  
 البيع (وان اختلاف  
 الزوجان) ولو علموا كين أو  
 مكاتبين أو صغيرين  
 والصغير يجامع أو ذمية مع  
 مسلم قام النكاح أو لاني  
 بيت لهما أو لأحدهما خزانة  
 الاكل لان العبرة للبيت  
 لالهلاك (فى متاع) وهما  
 ما كان فى البيت



ثابت ببقين فجاز أن يكون - كما يختلف القيمة فانه لم بالحزب والظن فلا تنفي - المعرفة فلا  
 يجعل - كما غناية (قوله ولو اختلفا) وجه التحالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع  
 قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يدعى على الآخر وهو يشكر وكون كل من  
 العقدين معاوضة يجرى فيها الفسخ فالحق به واعتراض بان قيام العقود عليه شرط لصحة  
 التحالف والمنفعة معدومة وأجيب بان الدارمة لا أقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد  
 عليهم فان كانا فاعلة تقدير درر (قوله في بدل الاجارة) أي في قدرها بان ادعى المؤجر انه  
 أجر شهر اربعة وادعى المستأجر انه أجر خمسة (قوله أو في قدر المدة) بان ادعى المؤجر  
 انه أجر شهرين والمستأجر شهرين (قوله قبل الاستيفاء بالمنفعة) لان التحالف في البيع قبل  
 القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره يجوز وفيه المراد بالاستيفاء التمكن  
 منه في المدة وبعدمه عدمه لما عرف انه قائم مقامه في وجوب الاجر انتهى فلو ابدل المصنف  
 قوله قبل الاستيفاء بقوله قبل التمكن من الاستيفاء لكان أولى وأشار في الجري بقوله في وجوب  
 الاجر الى الاحتمال من اجارة الفاسدة فان أجر المثل انما يجب بحقيقة الاستيفاء لا بمجرد  
 التمكن على ما سبقت في (قوله تحالفا) وأيهما نكّل لزمه دعوى صاحبه وأيهما برهن قبل (قوله  
 وبدئ بهين المستأجر) لانه هو المنكر لزيادة فان قيل كان الواجب أن يبدأ بهين الاجر  
 لتجمل فائدة النكول فان تسليم العقود عليه واجب وأجيب بان الاجرة ان كانت مشروطة  
 بالتجمل فهو السابق انكارا فيبدأ به وان لم يشترط لا يمنع الاجر من تسليم العين المستأجرة  
 لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة أبو السعود (قوله والمؤجر لو في المدة) وان كان  
 الاختلاف فيهما قبل قبض كل منهما فيبدأ به من الفضل نحو أن يدعى هذا شهر اربعة  
 والمستأجر شهرين بخمسة فيقبض بشهرين بعشرة يجوز (قوله وان برهننا فالقيمة للمؤجر في  
 البديل) نظرا الى اثبات الزيادة ولو اختلفا فيه - ما تقدم - من جهة كل في زائد يدعيه (قوله  
 والمستأجر في المدة) نظرا الى اثبات الزيادة (قوله وبعبه) أي به - بالاستيفاء لا التحالف  
 والمراد من الاستيفاء التمكن كما تقدم (قوله والقول للمستأجر) أي اذا كان الاختلاف في  
 الاجرة فلو كان الاختلاف في المدة كأن ادعى المستأجر به - بالاستيفاء مدة أكثر مما ادعاه  
 المؤجر لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر بكونهم تركوا التنبية على ذلك لظهوره أبو  
 السعود (قوله وفتح العقد في الباقي) لانه من الاختلاف في العقد (قوله والقول في  
 الماضي للمستأجر) لانه من الاختلاف في الدين وهذا بالاجماع قالو يوسف مر على أص - له في  
 هلاك بعض المبيع فان التحالف فيه يمتد بقدر الباقي عنده فكذلك اذا اهلكا ما اختلفا اصلهما  
 في المبيع والفرق للمجتهدين في استيفاء الكل من أن المنافع لا تتم الا بالعقد ولو اختلفا  
 لا يفتى العقد فلم يمكن ايجاب شيء والفرق لا يفتى حنيفة أن العقد في الاجارة ينفع ساعة فساعة  
 على حسب حدوث المنافع فيصير كل جز من المنافع كالعقد عليه عقد - ما بعد أعلى حدة  
 فلا يلزم من تعدد التحالف في الماضي التعذر فيما بقي اذ هما في حكم عقدين مختلفين في التحالفان  
 بخلاف ما اذا اهلك بعض المبيع حيث يمنع التحالف فيه عنه - لانه عقد واحد فاذا امتنع  
 في البعض امتنع في الكل ضرورة كذا لا يؤدي الى تفرق الصفقة على البائع زيلبي

(ولو اختلفا) أي المؤجر  
 والمستأجر (في) بدل  
 (الاجارة) أو في قدر المدة  
 (قبل الاستيفاء) بالمنفعة  
 (تحالفا) وترادوا بدئ بهين  
 المستأجر ولو اختلفا في  
 البديل والمؤجر لو في المدة  
 ولو برهننا فالقيمة للمؤجر  
 في البديل والمستأجر في  
 المدة (وبعبه) لا والقول  
 للمستأجر) لانه منكر  
 للزيادة (ولو) اختلفا (بعبه)  
 التمكن من (استيفاء  
 البعض) من المنفعة (تحالفا)  
 وفتح العقد في الباقي  
 والقول في الماضي للمستأجر

له مهر المثل (قوله وان كان غير شاهد كل منهما بان كان بينهما) ليس المراد انه متوسط بينهما بل  
المراد انه أقل مما ادعته وأكثرها ادعاه وبه - بر في الدرر (قوله فالتأثر) أي التقاط أي  
فالمعكم - نثذ التاثر من التهم بكسر الهاء وهو السقط من الكلام أو الخطأ فيه غناية  
(قوله للاستواء) أي في الاثبات لان بينهما تثبت الزيادة وبينه تثبت الخط وليس أحدهما  
باولى من الآخر درر (قوله ويجب مهر المثل على الصحيح) قيد التاثر قال في البحر والصحيح  
التاثر ويجب مهر المثل (قوله تخالفا) أي عند أبي حنيفة وأيم مانكل لزمه دعوى الاختلاف  
صاروا قرايبا يدعيه خصمه أو بالذلا درر وعند أبي يوسف لا يتخالفان والقول قول الزوج  
مع عينه الآن بأن يثنى مستثكرا لا يتعارف مهر الهاء قبل هو ان يدعى مادون عشرة دراهم  
كافي الجوهره وقال الامام خواهر زاده هو ان يدعى مهر الا يتزوج منها عليه عادة كالوادي  
النكاح على مائة درهم ومهر مثلها ألف وقال بهضم المستثكرا مادون نصف المهر فاذا جاوز  
نصف المهر لم يكن مستثكرا عيني (قوله ولم يفسخ النكاح اتبعية المهر) لان اثر التحالف  
في انعدام التبعية ولا يخل بفسخ النكاح أي لان عين كل منهما ما يبطل ما يدعيه صاحبه  
من التسمية وهو لا يفسد النكاح اذا المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم تسمية الثمن  
يفسده كما مروى يفسخه القاضي قطعا للنازعة بينهما (قوله ويدأ بيمينه) نقل الرمي  
عن مهر البصر عن غاية البيان انه يقرع بينهما ما استحب بالانه لا يرجح لاحدهما على الآخر  
واختار في الظاهرية وكثيرون انه يبدأ بيمينه لان أول المسلمين عليه فيكون أول اليمينين  
عليه كقديم المشتري على البائع والخلاف في الاولوية (قوله لان أول المسلمين) المسلمين  
هم انسلم الزوج والمهر ونسلم المرأة ونسلموا السابق فيهما تسليم محل المهر وما ذكر تخريج  
الكرخي فيقدم التحالف عند العجز عن البرهان في الوجوه كلها يعني فيما اذا كان مهر المثل  
مثل ما اعترف به الزوج أو أقل منه أو مثل ما ادعته المرأة أو أكثر منه وكان بينهما ما هي خمسة  
أوجه وأما على تخريج الرازي فلا تحالف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا  
لاحدهما وفيما اذا قل قوله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقوله اجمع بينهما  
اذا كان مثل ما ادعته أو أكثر أو السوء عن العناية وحاصله ان التحالف فيما اذا خالف قولهما  
اما اذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الص - وغيره على تخريج الكرخي  
يتخالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصحة في المبسوط والهيوط وبه جزم في الكثر  
قال في البحر ولم أر من رجح الاول وتعلقه في التهور بان تقديم الزباني وغيره له تبعاً للهداية يؤذن  
بترجيحه وصحة في النهاية وقال قاضيان انه الاول ولم يذ كر في شرح الجامع الصغير غيره  
والاولى البداهة بتليف الزوج وقيل يقرع بينهما (قوله ويحكم بالتسديد) وهذا عني  
التحالف أو لاثم التكيم قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط  
اعتبارها بالتحالف فلهذا يقدم في الوجوه كلها وأما على تخريج الرازي فالتكيم قبل التحالف  
وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف التصحيح وخلاف أبي يوسف بغير قال الع - لامة أبو  
السوء ولقائل أن يقول ما بالهم لا يحكمون قيمة المبيع اذا اختلف المتبايعان في الثمن لمعرفة  
من يشهد له الظاهر كافي النكاح فانه لا محذور فيه ويمكن أن يجاب عنه بان مهر المثل أمر معلوم

(وان كان غ - يرشاه -  
لكل منهما) بان كان  
بينهما (فالتأثر) للاستواء  
(ويجب مهر المثل)  
على الصحيح (وان عجزا)  
عن البرهان (تخالفا ولم  
يفسخ النكاح) اتبعية  
اله - بخلاف البيع  
(ويبدأ بيمينه) لان أول  
المسلمين عليه فيكون أول  
اليمينين عليه ظهري به  
(ويحكم) بالتسديد أي يجعل  
(مهر مثلها) كالمسقوط  
اعتبار التسمية بالتحالف  
(فيقفى بقوله لو كان  
كقائه أو أقل وبقولها  
لو كقائها أو أكثر وبه لو  
بينهما) أي بين ما يدعيه  
ويدعيه

القوائد (قوله وان اختلفا في مقدار الثمن الخ) بان اشترى أمة بالف درهم وقبضهم ان  
تقايلا البيع حال قيام الامه ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة قبل ان يقبض البائع الامه  
بحكم الاقالة تخالفوا ويعود البيع الاول (قوله ولا يمينه) أما اذا وجدت لاحدهما عمل به اله  
وان برهنا فبينة مثبتة الزيادة مقدمة وهذا قياس ما تقدم ط (قوله وعاد البيع) حتى  
يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان التخالف قبل  
القبض موافق للقياس لما أن كل واحد منهما مدع ومنه كرفيته عدى الى الاقالة ولا بد من  
الفسخ منهما ما أمّن القاضي أبو السعود (قوله لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا) فلو لم يكونا  
مقبوضين أو أحدهما فلا يعود البيع والقول قول من ذكر الزيادة مع عينه هذا مظهر ط  
وفي مسكين والقول للمذكر (قوله خلافا لعمد) لانه يرى النص معلولا بعد القبض أيضا  
وهما قالا كان ينبغي أن لا تخالف مطلقا لانه انما ثبت في البيع المطلق بالنسبة والاقالة فسخ في  
حقهما الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كما قسمه الاجارة على البيع  
قبل القبض والورث على العاقدة والقيمة على العين فيما إذا استهلك في بدل البائع غير المشتري  
بحر (قوله وان اختلفا في قدر المهر) كاف والثمن هذه المسئلة وقعت مكررة لانها ذكر في باب  
المهر وتبيع فيه صاحب الهداية والكنز ولذا لم يذكرها هنا صاحب الوفاية لان محلها الانسب  
عنة الا ان المصنف ذكر هذه المسئلة على تخريج الكرخي هنا وعلى تخريج الرازي عنة وهكذا في  
الكنز وقد صدمه من كنة تخرجها عن حد التكرار على ما تفت عليه الان ارشاد الله تعالى وقيد  
بقدر المهر لان الاختلاف لو كان في أصله يجب مهر المثل لما سبق في باب الاختلاف في جنسه  
كالاختلاف في قدر الا في فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها كقيمة ما عينته المرافعة  
أو أكثرها اقيمة لا عينه كما يأتي ذكره في الهداية وغيرها (قوله أو جنسه) كما اذا ادعى  
أن مهرها هذا العبد وادعت انه هذه الجارية فحكم القدر والجنس واحد الا في صورة وهو انه  
اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثرها اقيمة الجارية لا عينها بحر وفيه ولم يذكر  
حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كافي الظاهر بانه ان لها نصف ما دعاه الزوج وفي  
مسئلة العبد والجارية لها الماتعة الا أن يعرضها على ان تأخذ نصف الجارية اه (قوله قضى  
لمن أقام البرهان) لانه لا توردها عليها أمّا قبول يمين المرأة فظاهر لانها تدعى الاقين ولا اشكال  
وانما يرد على قبول يمينه الزوج لانه منه كبر للزيادة فكان عليه اليمين لا البينة فكيف تقبل يمينه  
قلنا هو مدع صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها ادا اقرب به من المهر وهي تنسكرو والدعوى  
كافية لقبول البينة كافي دعوى المودع رد الوديعة مهر اج (قوله بان كان كماله أو أقل)  
لانما اثبتت الزيادة ويمينه الزوج تنبني ذلك والمنبث أولى ولان الظاهر يشهد له ويمين المرأة تثبت  
خلاف الظاهر وهذا هو المعبر في البينات (قوله فبينة أولى) هذا ما قاله بعض المشايخ  
وجزم به في الماتق وكذا الزباني هنا وفي باب المهر وقال بعضهم قد قدم يمينها أيضا لانها أظهرت  
شيانا يمكن ظاهرا بصادقهما كافي البحر قال سيدي والدرج الله تعالى قلت بنى ما اذا لم يعلم  
مهر المثل كيف يفعل والظاهر انه يكون القول للزوج لانه منه كبر لازية كامة قد قدم فيما اذا لم  
يوجد من يماثلها تامل (قوله لا يثبت خلاف الظاهر) على لامس ثلثين أى والظاهر مع من شهد

(وان اختلفا) أى  
المتعاقدان (في مقدار  
الثمن بعد الاقالة) ولا يمينه  
(تخالفوا) وعاد البيع (لو)  
كان كل من المبيع والثمن  
مقبوضا ولم يرد المشتري  
الحابطة (بحكم الاقالة  
فان رده اليه بحكم الاقالة  
لا) تخالف خلافا لعمد  
(وان اختلفا) أى الزوجان  
(في قدر المهر) أو جنسه  
(قضى لمن أقام البرهان  
وان برهنا فلا مراة اذا كان  
صهر المثل شاهد للزوج)  
فان كان كماله أو أقل (وان  
كان شاهد الها) بان كان  
كفائهما أو أكثر (فبينة  
أولى) لا يثبت خلاف  
الظاهر

الكلام لان المعنى ولا يتخالف بعد هلاك بعضه بل العين على المشتري الآن يرضى الخ اي غيبته ثم  
لا يعين على المشتري لانه لما أخذ البائع بقول المشتري وصدقه لا يتخالف المشتري ويكون القول  
قوله بلا يعين وهو هذا انما يظهر ان لو كان الثمن مفصلا او كانت قيمة العبدين سواء او متعاقبة  
معه لمومة اما اذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازع في القدر الموقوف لها فلم اره والظاهر ان  
القول قول المشتري في تعيين القدر ويحرم وط والخاص بل انه اذا هلك بعض المبيع او  
أخرجه المشتري عن ملكه لا يتخالف والقول للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصته  
الهالك فيتحالفان فيحالف البائع انه ما باعه بما يقول المشتري ويخالف المشتري بانه ما اشتراه بما  
يقوله البائع ويفسخ العقد بينهما ما وياخذ هذا البائع القائم فقط ولا شيء له سواء لانه رضى باسقاط  
حصته الهالك هـ ذاما تفيد عبارة المبسوط وجعله الشارح تبعه بالزيلي يخرج الجمهور  
والذي تفهمه عبارة الجامع الصغير واختاره مشايخ بلخ عدم التحالف مطلقا وان القول  
للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصته الهالك واخذ القائم صلحا عما يدعيه من جلة  
الثمن ولا شيء له سواء ارضاه به والله تعالى أعلم (قوله ولا في قدر بدل كتابة) أي اذا اختلف المولى  
والمكاتب فلا يتخالف عند الامام لان التحالف في المعاوزات اللازمة وبديل الكتابة غير لازم على  
المكاتب مطلقا لم يكن في معنى البيع ولان فائدة التحويل لا يقتضي عليه والمكاتب لا يقتضي  
عليه ولان البديل في الكتابة مقابل بغير الحجر وهو ملك التصرف والبدف فيه للعالم وقد سلم ذلك  
له ولا يدعى على مولا شيئا وقد بينا ان التحالف بعد القبض على خلاف القياس فلا يتخالفان  
فيكون القول قول العبد بل لكونه منسكرا وانما يصير مقابلا بالاعتق عند الاداء وقبله لا يقابله  
أصلا فتعالميل الشارح تبع فيه المصنف حيث علل للامام التساؤل بعدم التحالف في الكتابة  
بان التحالف في المعاوزات اللازمة وبديل الكتابة غير لازم على المكاتب مطلقا لم يكن في معنى  
البيع وقال لا يتخالفان وتفسخ الكتابة كالبيع وان أقام أحدهما يمينه قبلت وان أقامها  
فيمينه المولى أولى لأثباتها الزيادة لكن يعتق باءا قدر ما ترضى عليه ولا يمتنع وجوب بدل الكتابة  
بعد عتقه كالمؤلف عليه على ألف على انه اذا أدى خصم مائة عتق وكما لو استحق البديل بعد الاداء كافي  
التبيين (قوله وقدر رأس مال بعد اقالة عقد السلم) أي بان اختلف رب السلم والمسلم اليه  
في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم اليه خمسة  
لم يتخالفان التحالف وجبه رفع الاقالة وعود السلم أي مع انه دين وقد سقط والساقط لا يعود  
ولانه ايسر بيمينه بل هي ابطال من وجه فان رب السلم لم لا يملك السلم فيه بالاقالة بل بسقط فلم  
يكن فيه ما هو في البيع حتى يتخالفوا واعتبر حقيقة الدعوى والانسكار والسلم اليه هو المنكر  
في مكان القول قوله وقيد بالاختلاف بعد هلاك الثمن والاختلاف قبلها في قدرتها لثالثا كالاختلاف  
في نوعه وجنسه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجوه الاربعة على ما قدمناه (قوله بل  
القول للعبد والمسلم اليه) مع عيّنهما ما يجوز (قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم  
لا تتحمل النقص لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما يأتي وينبغي أخذ من تعاليمهم انه لو  
اختلفا في جنسه أو نوعه أو وصفته بعد هلاك الحكم كذلك ولم أره صريحا بجرح وفيه وقد علم  
من تقريرهم هـ ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وأن الابراء لا يقبلها وقد كتبنا في

(ولا في) قدر (بدل كتابة)  
له عدم لزومها (و) قدر  
(رأس مال بعد اقالة) عقد  
(السلم) بل القول للعبد  
والمسلم اليه ولا يعود السلم

وان ادعى البائع أنه كان عينا وادعى المشتري انه كان ديناً لا يتجانسان والقول قول المشتري  
كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) أى فكان العقد قائماً بما عاها الباقى منهما (قوله ويرد  
مثل الهالك) ان كان مندياً او قيمته ان كان قيمياً (قوله كالأختلاف فى جنس الثمن الخ) كالف درهم  
وألف دينار وهذا تشبيه بالمقايضة فانما يتجانسان بالاختلاف وانما كان كذلك لانهم لم يتفقا  
على ثمن فلا بد من التحالف لافسخ كفاى الجهر وبهم هذا تعلم ان الاختلاف فى جنس الثمن  
كالاختلاف فى قدره الا فى مسئلة وهى ما اذا كان المبيع مالاً والحاصل انه اذا هلك المبيع  
لا تحالف عندهما خلافاً لهما هذا اذا كان الثمن ديناً واختلاف فى قدره أو وصفه أما اذا اختلفا  
فى جنسه أو لم يكن ديناً فلا خلاف فى التحالف (قوله ولا تحالف بعد هلاك بعضه) أى هلاك  
بعد القبض كما سيذكره فيما لان التحالف بعد القبض ثبت بالنص على خلاف القياس وورد  
الشرع به فى حال قيام السبعة والسبعة اسم للجموع فلا يبقى بعد فوات جزء منها ولا يمكن التحالف  
فى القاسم الاعلى اعتبار حصته من الثمن ولا بد من القسمة على قيمته ما والقيمة تعرف بالظن  
والخزوف يودى الى التحليف مع الجهل وذلك لا يجوز (قوله عند المشتري) أى قبل نقد الثمن  
(قوله بعد قبضهما) فلو قبله يتحالفان فى موتهم ما وموت أحدهما فى الزيادة لوجود الانتكاس  
من الجانبين كفاية ولو عند البائع قبل القبض تحالفوا على القاسم عندهم (قوله لم يتحالفوا عند  
أبى حنيفة) أى والقول قول المشتري بيمينه لان التحالف مشروط بعد القبض بقيام السبعة  
وهى اسم للجمع المبيع كما تقدم فاذا هلك بعضه انعدم الشرط وقال أبو يوسف يتحالفان فى  
الحى ويقضى العقد فيه ولا يتحالفان فى الهالك ويكون القول فى غنمه قول المشتري وقال محمد  
يتحالفان عليه ما ويقضى العقد فيه ما ويرد الحى وقيمة الهالك كفاى الهى (قوله الآن  
يرضى البائع بترك حصة الهالك أصلاً) أى لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً أصلاً ويجعل الهالك  
كان لم يكن وكان العقد لم يكن الاعلى الحى القاسم فى غنمه يتحالفان فى غنمه ويكون الثمن كله فى  
مقالة الحى ويشكول أيهم الزم دعوى الآخر كفاى غرر الافكار (قوله يتحالفان) أى على  
ثمن الحى فان حلفا فسخ العقد فيه وأخذه ولا يؤخذ من ثمن الهالك ولا من قيمته نى وأيهما  
نكل لزمه دعوى الآخر كفاى التبيين (قوله هذا على تخريج الجهور) أى صرف الاستثناء  
الى التحالف ولفظ الميسر يدل على هذا لان المستثنى منه عدم التحالف حيث قال لم يتحالفوا  
الا ان يرضى الخ (قوله وصرف مشايخ الاستثناء) أى المقدر فى الكلام لان المعنى ولا  
تحالف بعد هلاك بعضه بل ايمى على المشتري قال فى غرر الافكار بعد ذكره ما قدمناه وقبل  
الاستثناء ينصرف الى حلف المشتري المفهوم من السابق يعنى يأخذ من ثمن الهالك قدر ما أقر  
به المشتري وحلف لا الزائد الا ان يرضى البائع ان يأخذ القاسم ولا يخصه فى الهالك فى نقد  
لا يحلف المشتري اذ البائع أخذ القاسم صلحا عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى  
تحليف المشتري وعن أبى حنيفة انه يأخذ من ثمن الهالك ما أقرب المشتري لزيادة قيمته الحالفان  
وبترادان فى القاسم اه (قوله الى عين المشتري) اعلم ان المشايخ اختلفوا فى هذا الاستثناء  
فأهامة على انه منصرف الى التحالف لانه المذكور فى كلام القدورى فتقدير الكلام لم يتحالفوا  
الا اذا ترك البائع حصة الهالك فيتحالفان وقال بعضهم انه منصرف الى عين المشتري المقدر فى

لان المبيع كل منهما  
ويرد مثل الهالك أو قيمته  
كالأختلاف فى جنس الثمن  
بعد هلاك السبعة بان قال  
أحدهما دراهم والآخر  
دينار فحالفوا لزم المشتري  
رد القيمة (سراج) (ولا)  
تحالف (بعد هلاك بعضه)  
أو نحو وجهه عن ما يملكه  
كعبد بن مات أحدهما  
عند المشتري بعد قبضهما  
ثم اختلفا فى قدر الثمن لم  
يتحالفوا عند أبى حنيفة  
وجه الله تعالى (الا أن يرضى  
البائع بترك حصة الهالك)  
أصلاً فحينئذ يتحالفان هذا  
على تخريج الجهور وصرف  
مشايخ بلخ الاستثناء الى عين  
المشتري

ولا بهد موت المتهاقين أو أحدهما مع شدة الحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك مفصلاً في  
التاريخية فارجع اليه ان شئت ثم بحثت في الكتب فرأيت ابن مراك قال في شرح المجموع اعلم  
ان مسألة التغير مذكورة في المنظومة وقد اهلها المصنف ثم تغيره الى زيادة ان كان من حيث  
الذات بعد القبض متصلة كانت او منفصلة متولدة من عينها كالولد او بدل العين كالارض  
والعقر يتحالفان عند محمد بخلافهما واذا احكاما بترادف القيمة عنده الا ان شاء المشتري ان  
يرد العين مع الزيادة وقيل بترادف ان رضى المشتري اولا قيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات  
لانها لو كانت من حيث السعر يتحالفان سواء كان قبل القبض او بعده وقيدنا بقولنا متولدة  
من عينها لانهم لو لم تكن كذلك يتحالفان اتفاقاً ويكون الكسب للمشتري عندهم جميعاً وفي  
التاريخية وفي التجريد وان وقع الاختلاف بين ورثة أحدهما وبين الحى فان  
كان قبل قبض السلعة يتحالفان بالاجماع وفي شرح الطحاوى الا ان العين على الورثة على  
العلم وان كان بعد القبض فكذلك عند محمد وعلى قول ابى حنيفة وابى يوسف يتحالفان وفي  
شرح الطحاوى والقول قول المشتري او قول ورثته بعد وفاته وفيه اولى في الخلاصة رجل اشترى  
شيئاً فمات البائع او المشتري ووقع الاختلاف في الثمن بين الحى وورثة الميت ان مات البائع  
فان كانت الساعة في يد الورثة يتحالفان وان كانت الساعة في يد الحى لا يتحالفان عندهما وقال  
محمد يتحالفان هذا اذا مات البائع فان مات المشتري والساعة في يد البائع يتحالفان عند الكل  
وان كانت الساعة في يد ورثة المشتري عندهما لا يتحالفان وعلى قول محمد يتحالفان وهذا  
العاقبة بمنزلة الماعود عليه ومن ذكر مسألة التغير بالزيادة والنقص الاختيار والمنهاج والتغير  
بالعيب الدرر والغرور والله تعالى اعلمه (واقعة حال) \* اختلاف المشتري مع الوكيل بقبض  
الثمن هل يجرى التحالف بينهما وقد كتبت الجواب لا يجرى اذا الوكيل بالقبض لا يحلف  
وان ملك الخصومة عند الامام فيدفع الثمن الذي اقر به له واذا حضر الموكل المباشرة لا تعد  
وطلبه بالزيادة يتحالفان حينئذ اهـ ثم ان الشارح تبع الدرر ولا يخفى ان ما قالوه اولى لما  
علمت من شعوره العيب وغيره تأمل (قوله وحالف المشتري) لانه يتكرر زيادة الثمن فلو ادعى  
البائع ان مادفعه اليه بعض منه هو المبيع والباقي ودبغة فبغى ان يكون القول بقوله لانه  
منكر لقبلك الباقي ولا يرجع (قوله الا اذا استهلك البائع الخ) أى فانما يتحالفان بقيام  
القيمة مقام العين بخلاف ما اذا كان المسمى المشتري فانه يجعل قابضاً باسمه فلا يكره يلزمه  
المبيع ومصارحهم كماله في يده فلا تحالف والقول له في انكار الزيادة يمينه ولو استهلك البائع  
كان نسخاً للمبيع كماله لا ينفعه فلا حاجة الى التحالف ولذا قال قاضي زاده في قوله بعد هلاك  
المبيع لو عنده المشتري وأراد بغير المشتري الاجنبى فانما يتحالفان على قيمة المبيع كافي  
التمييز والصر (قوله وقال محمد والشافعي يتحالفان ويضخ على قيمة الهالك) وهل تعتبر قيمة  
يوم التلف أو القبض أو اقلها ما يرجع (قوله وهذا) أى الاقتصار على عين المشتري (قوله  
لو الثمن ديناً) بان كان دراهم أو ديناراً أو مكيلاً أو موزوناً وان كان عيناً بان كان العدة مقايضة  
فاختلفا به ههناك أحد البدين يتحالفان بالاتفاق كما صرح به الشارح (قوله فلو لم يقايضة  
تحالفاً) وان اختلفا في كون البديل ديناً أو عيناً ان ادعى المشتري انه كان عيناً يتحالفان عندهما

(و- ان المشتري) الا اذا  
استهلكه في يد البائع غير  
المشتري وقال محمد والشافعي  
يتحالفان ويضخ على  
قيمة الهالك وهذا هو الثمن  
ديناراً لو لم يقايضة تحالفاً  
اجماعاً

أصل شرط الخیار وقدرة عند علمائنا الثلاثة ويتجافان عند زفر والشافعي ومالك كما في البناية  
 (قوله أو ضمان) أي ضمان الثمن بأن قال بعتك بشروط أن يتكفل لي بالثمن فلان وأنكر  
 المشتري ومنه له ضمان العهدة حموي قال قول قول المنكر (قوله وقبض بعض غن)  
 أو حط البعض أو إبراء الكل وقد يبايع بعض مع أن كل الثمن كذلك لدفع وهم وهو أن الاختلاف  
 في أصل بعض الثمن لما أوجب التحالف كما سبق ذهب الوهم إلى أن الاختلاف في قبض بعضه  
 يوجب التحالف أيضا فصرح بذلك فذهب إليه كما في البرجندى فظهر أن القيمة ليس للاحتراز  
 بل لدفع الوهم وأراد بالقبض الاستيفاء فيشمل الاختلاف والخط والإبراء ولو كلاً كما في معراج  
 الدراية (قوله والقول للامتنع) لا يمتنع لأنه اختلاف في غير الميراث فذهب عليه وبه فاشبهه  
 الاختلاف في الخط والإبراء وهذا لأن بانه لا يمتنع ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في  
 وصف الثمن أو جنسه فإنه بمنزلة الاختلاف في القدر في جريان التحالف لأن ذلك يرجع إلى  
 نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الأجل فإنه ليس بوصف الا ترى أن  
 الثمن موجود به من مضيه فالقول لمنكر الخیار والأجل مع عبثه لأنه ما يشتمل على ما عارض  
 الشرط والقول لمنكر العوارض بجملة قال العلامة المقدسي ولأن أصل الثمن حق البائع  
 والأجل حق المشتري ولو كان وصفه لاتباع الأصل وكان حق البائع ولقائل أن يقول هذا  
 خلاف المقول لأنه استدل ببقاء الموصوف على بقاء الصفة والصفة قد تزول مع بقاء  
 الموصوف بان تنزل صفاته فعندكم البيع يقع بغير ثمن ثم زاد أو ينقص مع بقاءه اهـ تأمل  
 (قوله وقال زفر والشافعي يتجافان) أي في المسائل الثلاثة وهي الأجل والشروط وقبض  
 بعض الثمن وعليه صاحب المواهب بقوله وإن اختلاف الأجل أو شرط خيار أو قبض الثمن  
 لم يتجافا عنه إنما واكتفيا بين المنكر حيث أشار بعنه دنا إلى خلاف مالك والشافعي  
 وباكتفيا إلى خلاف زفر فكان على الشارح أن يزيد مالكا وجعل الميراث خلاف مالك والشافعي  
 على الأجل حيث قال وعند زفر والشافعي ومالك يتجافان في الأجل إذا اختلفا في أصله وقدرة  
 (قوله ولاتحالف إذا اختلفا) أي في مقدر الثمن معراج ومنه له في متن الجمع (قوله  
 بعد هلاك المبيع) أي عند المشتري أما إذا هلك عند البائع قبل قبضه انفسخ البيع ط  
 ومعراج وأفاد أنه في الأجل وما بعده لا فرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك أو قبله (قوله  
 أو تعيبة بما لا يرد به) هذا داخل في الهلاك لأنه منه تأمل ثم ان عباراتهم هكذا أو صار بحال  
 لا يرد على رده بالعيب قال في الكفاية بان زاده متصلة أو منفصلة اهـ أي زيادة من  
 الذات كمن ولد وعقر قال في غرر الأفكار وتفسير إلى زيادة منشؤها الذات بعد القبض  
 متصلة كانت أو منفصلة كولد وارش وعقر وإذا اختلفا عنه دعه فيفسخ على القيمة إلا إذا  
 اختار المشتري رد العين مع الزيادة ولو لم تنشأ من الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره  
 كانت قبل القبض أو بعده يتجافان اتفاقا ويكون السبب للمشتري اتفاقا اهـ قال  
 الرمي وقد صرحوا بان الزيادة المتصلة بالمبيع التي تتولد من الأصل مانعة من رد كافر من  
 البناء وطحن الحنطة ونحوي اللحم وخبز الدقيق فإذا وجد شيء من ذلك لاتحالف عندهم اختلفا  
 الحمد والله تعالى أعلم ولم يذكر غالب الشارحين واصحاب الفتاوى اختلافه ما بعد الزيادة

أو ضمان (وقبض بعض  
 ثمن والقول للمنكر)  
 بيمينه وقال زفر والشافعي  
 يتجافان (ولا تحالف إذا  
 اختلفا) (بعد هلاك المبيع)  
 أو نحوه عن ملكه أو  
 تعيبة بما لا يرد به

ثمانية لكنه ليس مقصودا بل وقع في ضمن اختلافه ما في الرق وفي البحر من البيع الفاسد  
 ولو دامت المدة تسمى الرق وهو عشرة أرطال فقال البائع الرق غيرة وهو خمسة أرطال فاقول قول  
 المشتري مع عينه لانه ان اعتبر اختلافه في تعيين الرق المقبوض فالقول قول القابض ضعيفا  
 كالأمانة وان اعتبر اختلافه في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة اه (قوله)  
 كما لو اختلفا في وصف المبيع محتمز وله سابقا أو وصفاً أي الثمن والحاصل انهما اذا اختلفا  
 في الوصف فان كان وصف الثمن تحالفا وان كان وصف المبيع فالقول للبائع ولا تحالفا  
 (قوله فالقول للبائع ولا تحالفا) لان اختلافهما ليس في البديل لكن المشتري يدعي اشتراط  
 أمر زائد والبائع ينكره والقول للمشتري بيمينه (قوله لكونه لا يحتل به قوام العقد) لانه  
 اختلاف في غير العقد وعليه وبه فاشبهه بالاختلاف في الخط والبراء (قوله فهو أجل)  
 أطلقه فشمع الاختلاف في أصله وقدره فالقول للمشتري الزائد بخلاف ما لو اختلفا في الاجل في  
 السلم فانهم اختلفا ان كما قدمناه في بابيه وخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري  
 لانه حقه وهو منكر استيناف حقه كذا في النهاية بحر \* قال في البدائع وقوله ولا أجل أي في  
 أصله أو في قدره أو في مضيه أو في قدره ومضيه ففي الأولين القول قول البائع مع عينه وفي  
 الثالث القول قول المشتري وفي الرابع القول قول المشتري في الماضي وقول البائع في القدر  
 وباقي التفصيل فيها في غاية البيان ومنه ما لو ادعى عليه أنه اشترى بشرط كونه كتاباً أو خبازاً  
 فلا حاجة الى تقديمه وفي البحر أيضاً ويستتفي من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في الاجل  
 في السلم بان ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فان القول فيه المدعي عليه عند الامام لانه فيه شرط وتركه  
 فيه مفقود لا عقد واقدامهما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه لانه لا يتعلق بالصحة  
 والفساد فيه فكان القول ثانياً اه وفيه عن الظهيرية قال محمد بن الحسن في رجلين  
 تبايعا شياً أو اختلفا في الثمن فقال المشتري اشتريت هذا الشيء بخمسين درهماً الى عشرة  
 شهور اعلى ان أودى البك كل شهر درهمين ونصفا وقال البائع بعه كعبانة درهم الى عشرة  
 أشهر على أن تودى الى كل شهر عشرة دراهم وأقاما البيعة قال محمد تقبل منهما درهمين ونصفاً  
 البائع من المشتري ستة أشهر كل شهر عشرة وفي الشهر السابع سبعة ونصفاً ثم ياخذ بعد ذلك كل  
 شهر درهمين ونصفاً الى أن تتم له مائة لان المشتري أقرب بخمسين درهماً اعلى أن يودى اليه كل  
 شهر درهمين ونصفاً وبرهن دعواه بالبيعة وأقام البائع البيعة بزيادة خمسين على أن ياخذ من  
 هذه الخمسين مع ما أقربه المشتري في كل شهر عشرة قال زيادة التي يدعيها البائع في كل شهر سبعة  
 ونصف وما أقربه المشتري في كل شهر درهمان ونصف فإذا أخذ في كل شهر عشرة فقد أخذ في  
 كل ستة أشهر دعواه خمسة وأربعين ومائاً أقربه المشتري خمسة عشر بقي الى تمام ما يدعيه  
 من الخمسين خمسة فيأخذها البائع مع ما يقربه المشتري في كل شهر وذلك سبعة ونصف ثم ياخذ  
 بعد ذلك في كل شهر درهمين ونصفاً الى عشرين شهراً حتى يتم المائة وهذه مسئلة نهجية يقف  
 عليها من أمن النظر فيما ذكرناه اه (قوله وشرط رهن) أي بالثمن من المشتري (قوله)  
 أو خبار) فالقول للمشتري على المذهب وقد ذكر القوانين في باب خيار الشرط والمذهب  
 ما ذكرناه من أن لا يثبتان بعرض الشرط والقول للمشتري العوارض بحر ولا فرق بين

كما لو اختلفا في وصف  
 المبيع كقوله اشترى به على  
 أنه كتاب أو خباز وقال  
 البائع لم اشترط فالقول  
 للبائع ولا تحالفاً فظهر به  
 (و) قبل ما ختلافهما في ثمن  
 ومبيعه لانه لا يحالفاً في  
 غيرهما لكونه لا يحتل به  
 قوام العقد فهو (أجل  
 وشرط) رهن أو خبار



بان الخلاف وجب عليه لانه كاره وانما وجب على البائع والمشتري لان كلامهم ما منكر (قوله في  
 الاصح) اشارة الى تضعيف ما في الزيادة من بعض الاثبات الى النفي تاكيدا وعبارته يحصل البائع  
 بالله ما باعه بالف وله دبا عه بالفين ويحالف المشتري بالله ما اشترى بالفين وانه قد اشترى بالف قال في  
 المنع والاصح الاقتصار على النفي لان الايمان على ذلك وضعت (قوله بطالب أحدهما) وهو  
 الصحيح لانهم لما اختلفوا لم يثبت مدعى كل منهم ما يقضي به عاين مجهور فيفسخه القاضي قطعا  
 للمنازعة وفرع عليه في المبسوط بقوله فلو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد التكاليف وقبل  
 الفسخ يحل لانهم لم يخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاضي درر وفسخ القاضي ايس بشرط حق  
 لو فسخاه انفسخ لان الحق له ما وظهر ان فسح أحدهما لا يكفي وان اكنى بطالبه بحر  
 وجوى وقوله في الدرر لو وطئ المشتري الجارية الخ بغيره لانه وطأه لا ينفع من ردها به  
 الفسخ للتكاليف بخلاف ما لو ظهر به اعيب قد رجم به بالوطء حيث لا يملك ردها وانما يرجع  
 بالنقصان الا اذا وطئ لاختبار بكارته افوجدها نيبا ونزع من ساعته ولم يلبث اه فيفرق  
 بينه وذا والمعان وهو ان الزوجين اذا تلاعنا فالقاضي يفرق بينهما ما طلبه التفریق أو لم يطلبه  
 لان حرمة المحل قد ثبتت شرعا لان على ما قاله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان أبدا وهذه  
 الحرمة حق الشرع وأما العقد وفسخه فلهما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام فها القاترا  
 (قوله او طابهما) لا حاجة اليه اعلمه بالاولى (قوله ولا يفسخ بالتكاليف) في الصحيح أي بدون  
 فسخ القاضي لانهم لما اختلفوا لم يثبت مدعى أحدهما ما يقضي به مجهور ولا فيفسخه القاضي قطعا  
 للمنازعة وانما لم يثبت بدل يبيى بها لابل وهو فاسد في رواية ولا بد من الفسخ في القاسدها  
 جوى (قوله ولا يفسخ أحدهما) لبقاء حق الآخر ولا ولاية له احببه عليه بخلاف القاضي  
 فانه لا ولاية العامة (قوله بل يفسخهما) أي لا توقف على القاضي لان له ما الفسخ  
 بدون اختلاف فكذلك امره فكيف يفسخه البائع بتراضيه ما يفسخ به ولا يحتاج الى قضاء قال في  
 البحر وظاهر ما ذكره الشارحون انه ما لو فسخاه انفسخ بالتوقف على القاضي وأن فسح  
 أحدهما لا يكفي وان اكنى بطالب أحدهما (قوله لزمه دعوى الآخر) لانه جعل بالذلا  
 فلم يبق دعواه معارضة لدعوى الآخر فلهذا لم يفرق بين دعوى البائع وبين دعوى المشتري  
 (قوله بالقضاء) متعلق بقوله لزم أي لا يجوز الدية كقول بل اذا اتصل به القضاء قال في التبيين  
 لانه بدون اتصال القضاء به لا يوجب شيئا معالي اعتبار البذل فظاهر واما على اعتبار انه اقرار  
 فلانه اقرار فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا بانفراده اه (قوله والسلمة فائقة) احترازها  
 اذا هلكت وسباني متنا (قوله وهـ لذا كله) أي من التحالف والفسخ (قوله كاختلافهما في  
 الرق) أي الظرف بان باعه القر في رق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالرق فارغ اليد على صاحبه ووزنه  
 عشرون فقال البائع ايس هـ لذا في وقال المشتري هو وزن قال قول المشتري قول المشتري سواء سمى  
 لكل رطل ثمننا أو لم يسمى جعل هذا الاختلاف في المقبوض وفيه القول قول القابض وان كان في  
 ضمنه اختلافا في الثمن لم ينع به في ايجاب التحالف لان الاختلاف فيه وقع مقتضى  
 اختلافهما في الرق (قوله فائقة قول للمشتري) لان القول قول القابض أمينا كان أو ضعيفا  
 (قوله ولا تحالف) وان لزم في ضمنهما الاختلاف في الثمن فالبايع يجبه له ثمنه والمشتري

في الاصح (وفسخ القاضي  
 البائع قطاب أحدهما  
 أو بطالبهما ولا يفسخ  
 بالتحالف ولا يفسخ أحدهما  
 بل يفسخهما ما بحر  
 (ومن نكل) منهم (لزمه  
 دعوى الآخر) بالقضاء  
 واصله قوله صلى الله عليه  
 وسلم اذا اختلف المتبايعان  
 والسلمة فائقة بعينها  
 فها القاترا وهـ لذا كله  
 لو الاختلاف في البذل  
 مقصودا لو في ضمن شيء  
 كاختلافهما في الرق  
 قال قول للمشتري في انه  
 الرق ولا تحالف

ان ترضى بدعوى صاحبك والافضل ان البيع لان القصد قطع المنازعة وقد امكن ذلك برضا  
احدهما بغيره الاخر فيجب ان لا يجعل القاضي بالفسخ حتى يسأل كلا منهما بما يختاره كما  
في الدرر وهذا في ما ان كان قبل القبض لان كلا منهما منكر واستصحبني بعده لان المشتري  
لا بدعي شي الا ان المبيع لم يبق دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكره فكان يكفي  
حلفه لكن عرفناه بحديث اذا اختلف المتبايعان والساعة فأنه يعينهما القفا وترادا قال في  
الاشباه ويستثنى من ذلك ما اذا كان المبيع عبدا اختلف كل بعثقه على صدق دعواه فلا  
تضاف ولا فسخ ويلزم البيع ولا يعتق واليمين على المشتري كما في الواقعات اه ويلزم من  
الثمن ما اقربه المشتري لانه منكر الزيادة لان البائع قد اقران العبد قد اعتق (قوله فحالفا) اي  
اشترى كما في الحلف فهو ساقط وظاهر كلامهم وما ساقط انه يقع ايضا على الحلف منهما (قوله  
ما لم يكن فيه خيار) اي لاحدهما قال الجوى و اشار به زهما الى ان البيع ليس فيه خيار  
لاحدهما اول هذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار روية او خيار عيب او خيار شرط  
لا يتحالفان اه والبائع كالمشتري وظاهره انه يتعين عليه الفسخ ولو ابي بغيره وبجور  
والمقصود ان من له الخيار ممكن من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغي ان البائع اذا  
كان يدعي زيادة الثمن وانكرها المشتري فان خيار المشتري ينمى التحالف وما خيار  
البائع فلا ولو كان المشتري يدعي زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنع  
لتمكنه من الفسخ وما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي بخروج الانقلا بغير وحاصله ان من  
له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فينبغي تخصيص الاطلاق (قوله فيفسخ) لانه يستغنى عن  
التحالف حينئذ (قوله وبدا) اي القاضي بين المشتري أي في الصور الثلاثة كما في شرح ابن  
الكامل وكذا في صورتى الاختلاف في الوصف والجنس (قوله لانه البادئ بالانكار) لانه  
يطالب أولا بالثمن وهو ينكره ولا حجة له ان ينسحب كل فتجعل فائدة نكوله بالزامه الثمن ولو بدأ  
ببين البائع فتسحب فأنه يطالبه بتسليم المبيع حتى يستوفي الثمن وهذا ظاهر في التحالف  
في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لان البائع هو المنكر فالظاهر البداهة  
ويشهد له ما ساقط ان اذا اختلف المؤجر والمستاجر في قدر المدة بدئ بيمين المؤجر والى ذلك أو ما  
القهر ساقط ويبحث مثل هذا العلامة الرمل (قوله وهذا) أي البدئ بيمين المشتري (قوله  
مقايضة) وهي بيع ساعة بساعة (قوله أو صرفا) هو بيع غن بغن (قوله فهو مخير) لان كلا  
منهما فيهما مشترى من وجه فاستويا فيخير القاضي ولانهم ما يمان معا فلم يكن أحدهما سابقا  
(قوله وقيل يقرع ابن مالك) هذا راجع الى ما قبل فقط لا الى المقايضة والعريف لانه لم يحل  
فيهما خلافا قال العيني وبدأ بيمين المشتري عنه محمد وأبي يوسف وزفر وهو رواية عن أبي  
حنيفة وعليه الفتوى وعن أبي يوسف انه يبدأ بيمين البائع وهو رواية عن أبي حنيفة وقيل  
بقرع بينهما في البداهة اه (قوله ويقتصر على النبي) بان يقول البائع والله ما باعته بالف  
ويقول المشتري والله ما اشتريته بالفين ولا يزيد الاول ولا قد بدعه بالفين ولا يزيد الثاني ولا قد  
باعني بالف لان الايمان على ذلك وضعت الا ترى انه اقتصر عليه في القسامة بقوله ما فاة لنا  
ولا له انما له فاة لنا والمعنى ان اليمين تجب على المنكر وهو الثاني فيحلف على حية النبي اشعارا

تخالفنا) ما لم يكن  
فيه خيار فيفسخ من له  
الخيار (وبدا) بيمين  
(المشتري) لانه البادئ  
بالانكار وهذا (لو) كان  
(بيع بين يدين والابان  
كان مقايضة أو صرفا) فهو  
مخير وقيل يقرع ابن مالك  
ويقتصر على النبي

ولم يتعرض للاختلاف في رصفه أو جنسه لأنه لا يوجب التحالف بل القول فيه للبائع مع عينه  
 صرح بالاول في الظهيرية على ما سئذ كره ان شاء الله تعالى عند ذكر الشارح له ولم اومن صرح  
 بالثاني ولكن يدخل تحت الاختلاف في اصل المبيع تدبر (قوله لأنه نور دعوا بالجنه) وبقي  
 في الاخر محمود الدعوى والبيئة أقوى لانهم اتفهم الحكم على القاضي بخلاف الدعوى وفي البحر  
 عن المصباح البرهان الجمة وباضاحه اقبل النون زائدة وقيل أصلية وحكي الازهرى  
 القولين فقال في باب الثلاثي النون زائدة وقوله برهن فلان مولد والصواب أن يقال أبره اذا  
 جاء بالبرهان كما قال ابن الاعرابي وقال في باب الرباعي برهن اذا أتى بحجة اه (قوله وان  
 برهنا فثبت الزيادة) باتعاً كان أو مشترى سوى اذ لا معارضة أى في الزيادة أى ان برهن  
 كل منهما في الصورتين حكم بان أثبت الزيادة وهو البائع ان اخلفا في قدر الثمن والمشتري ان  
 اخلفا في قدر المبيع هـ ذامه مقتضى ظاهر كلامه وكذا اذا اخلفا في وصف الثمن أو جنسه  
 وبرهن كل على ما ادعاه حكم لمثبت رصف أو جنس اقتضى زيادة وهـ ذامه مقتضى سياق كلامه  
 وسماقه أيضاً حيث صرح في بيان اختلاف الاجل بان التحالف يجري في الاختلاف في وصف  
 الثمن أو جنسه تدبر (قوله اذ البيّنات للاثبات) ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر  
 ولان الثاني منه كرويكفیه المئين فلا حاجة لبيئة بخلاف مدعى الزيادة لأنه مدع حقيقة  
 ولا يعطى بدعواه بل أبرهان وفي الرباعي قال البائع بعثك هذه الجارية بعبدك هـ ذاً وقال  
 المشتري اشترى بدينار منك بمائة دينار وأقاما البيّنة فبيئة البائع أولى لانها تثبت الحق له فبها  
 والاخرى تنقمه والبيئة للاثبات دون التقى (قوله وان اخلفا فيهما) أى الثمن والمبيع جميعاً  
 بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقر البائع من  
 المبيع في حالة واحدة فبيئة البائع أولى في الثمن وبيئة المشتري أولى في المبيع لان حجة البائع  
 في الثمن أكثر اثباتاً وحجة المشتري في المبيع أكثر اثباتاً درر ومصره في العناية بما اذا قال  
 البائع بعثك هذه الجارية بمائة دينار وقال المشتري بعثتها وأخرى معها بخمسين ديناراً وأقاما  
 البيّنة فبيئة البائع أولى في الثمن وبيئة المشتري أولى في المبيع انظر الى اثبات الزيادة فهما  
 جميعاً للمشتري بمائة دينار قيل هذا قول ابى حنيفة آخر او كان يقول ولا وهو قول زفر بقضى  
 بهما للمشتري بمائة وخمسة وعشرين ديناراً (قوله لو في الثمن) يجب اسقاط لوهنا وفي قوله لو في  
 المبيع ح لان في زيادة لوهنا في الموضعين خلافاً وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن  
 والمبيع جميعاً فبيئة البائع في الثمن أولى وبيئة المشتري في المبيع أولى انظر الى زيادة الاثبات  
 مدنى (قوله في الصور الثلاث) فيها وفي احدهما (قوله فان رضى كل بقالة الاخر فيها) بان  
 رضى البائع بالثمن الذي ذكره المشتري عنه هـ الاختلاف فيه هـ او رضى المشتري بالمبيع الذي  
 ذكره البائع ان كان الاختلاف فيه او رضى كل بقول الاخر ان كان الاختلاف فيه هـ والاولى في  
 التعيين ان يقول فان تراضت علي شئى بان رضى البائع بالثمن الذي ادعاه المشتري او رضى  
 المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في احدهما او رضى كل بقول الاخر عند  
 الاختلاف فيهما لان ما ذكره الشارح لا يعمل الا صورة الاختلاف فيهما فتأمل (قوله وان لم  
 يرض واحد منهم ابدعوى الاخر فالحق) قيده بالاشارة الى ان القاضي يقول لكل منهما ما

لأنه نورد دعوا بالجنه (وان  
 برهنا فثبت الزيادة)  
 اذ البيّنات للاثبات (وان  
 اخلفا فيهما) أى الثمن  
 والمبيع جميعاً (قدم برهان  
 البائع لو) الاختلاف (في  
 الثمن وبرهان المشتري  
 او في المبيع) نظر الاثبات  
 الزيادة (وان هـ ذاً) في  
 الصور الثلاث عن  
 البيئة فان رضى كل بقالة  
 الاخر فيها (و) ان لم يرض  
 واحد منهم ابدعوى  
 الاخر

وعبارة الدرر ولولم يكن له بينة واستخلفه أى أراد تخليف المدعى جازاته وتوبه علم ما في عبارة  
 الشارح من الإيهام فتنبه أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى \* ونقل أيضا عن البصر عن العزازية  
 ولو قال المدعى عليه حين أراد القاضي تخليفه أنه حلف على هذا المال عند قاض آخر  
 أو برأني منه أن برهن قبل واندفع عنه الدعوى والاقال الامام البرزوى انقلب المدعى مدعى  
 عليه فان كل اندفع الدعوى وان حلف لزمه المال لان دعوى الابرأه من المال اقرار  
 بوجود المال عليه بخلاف دعوى الابرأه عن دعوى المال اه وظاهره هذا ان قول  
 الشارح والافله تخليفه أى والا يبرهن فله تخليفه أى تخليف المدعى الاول تأمل (قوله)  
 قلت ولم أر الخ قال سيدي الوالدرجه الله تعالى وجدت في هامش نسخة شيخنا بخط بعض  
 العلماء ما نصه قد رأيت في أواخر القضا قبيل كتاب الشهادة من فتاوى السكر فاشى معز بالاول  
 قضا جواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه اليمين فلما عرض  
 القاضي اليمين عليه فقال انى حلفت بالطلاق أن لا احلف أبدا ولا أن لا احلف حتى لا يقع على  
 الطلاق فان القاضي يعرض عليه اليمين ثلاثا ثم يحكم عليه بالسكوت ولا يسطع عنه اليمين  
 بهذا اليمين اه (قوله فبحرر) هو محرر لانه نا كل عن اليمين في قضى عليه به لان الذى تقدم  
 ان لا آفة انما هي قيد في السكوت لافي قوله لا احلف لو فرض ان هذا من الاتفاقه وسبق عن  
 العناية ان القاضي لا يجهد بدمان الحاق الضرر بما دعه الى الاستخلاف على الحاصل أو على  
 السبب فرأى ان الجانب المدعى أولى فعلى هذا لا يضر بدعواه بالخلف بالطلاق وقضى عليه  
 بالسكوت على ان ذلك يكون بالاولى لانه هو الذى الحق الضرر بيقينه باقدا منه على الحلف  
 بالطلاق كما أفاده أبو السعود (واقول) لو كان ذلك جهة هجة أهمل به كل من توجهت عليه بين  
 فيلزم ضياع حق المدعى ومخالفة نص الحديث واليمين على من انكر فتدبر والله تعالى اعلم  
 وأسئع الله العظيم

\*(باب التحالف)\*

التحالف من الحلف بفتح الحاء وهو القسم واليمين فيكون معناه التقاسم واما الحلف بالكسر  
 فهو العهد وفي البحر عن القاموس تحالفوا تعاقدوا وفي المصدر باح الحليف المعاهد يقال  
 منه تحالفوا تعاقدوا وتعاقدا على ان يكون احدهما واحدا في التصيرة والحماية وليس بمراد  
 هنا وإنما المراد حلف المتعاقدين عند الاختلاف يريد به ان كلا منهما الميث كرا التحالف بمعنى  
 التقاسم وهذا اصطلاح جديد من الفقهاء ولا يذهب عليك ان هذا غفلة عن دأب اهل اللغة  
 فانهم يذكرون اصل المادة في كل كلمة ثم يفرعون عليها المزيدات فارة ولا يفرعون اخرى وهما  
 كذلك حيث فرعوا بالمزيد على الحلف بالكسر ولم يفرعوا به على الحلف بالفتح تدرب كما لا يخفى  
 (قوله ذكر بين الاثنين) لانه انما هو الوضع الطبع (قوله في قدرغن) دخل فيه راس المال في  
 السلم كما دخل المسلم فيه في البيع بحر (قوله او وصفه) بان ادعى البائع انه يدرهم رائجة  
 وادعى المشتري انه يدرهم كسدة (قوله او جفنه) بان ادعى البائع انه يدرهم والمشتري  
 بالدرهم وكذا الاختلاف في جنس العقد كالهبة والبيع على المختار فيهما (قوله او في قدر مبيع)

قلت ولم اره لو قال انى  
 قد حلفت بالطلاق انى  
 لا احلف فبحرر  
 \*(باب التحالف)\*

لم أقدم بين الواحد ذكر  
 بين الاثنين (اختلفا) أى  
 المتبايعان (فى قدرغن)  
 او وصفه او جفنه (او فى)  
 قدر (مبيع) كهم لمن  
 برهن

مبطل لا يميز اه بجر (قوله) حديث ذبوا عن اعراضكم باموالكم قال الجوى لما روى  
 عن حذيفة رضى الله تعالى عنه انه افتدى بيمينه بماله وكذا عثمان رضى الله تعالى عنه افتدى  
 بيمينه حين ادعى عليه اربعمائة درهم فقبل الاتفاق وانتهى صادق فقال اخاف ان يوافق قد ر  
 يعنى فيقال هذا بيمينه الكاذبة ولان فيه صون عرضه وهو مستحسن علة لا شرع ولا نه لحاف  
 يقع في القيل والقال فان الناس بين صادق ومكذب فاذا افتدى بيمينه فقد صان عرضه وهو  
 حسن قال عليه الصلاة والسلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم (قوله اى ثابت) الاولى ان  
 يقال اى لازم من جهة الحزم والمروءة وصيانة العرض اى متاكدا الفعل بمنزلة الواجب العرفي  
 لا المسمى كما هو المتبادر من العبارة نعم هو غير واجب شرعا لما عمل به (قوله) بدليل جواز  
 الحلف صادقا وقد وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يهايم او نشر به (قوله) ولا يحلف  
 بالتشديد من التحليف اى ليس للمدعى ان يحلف به (قوله) لانه اى لان المدعى اسقط حقه  
 في اليمين باخذ الفداء او الصلح عنه (قوله) اسقط الذى في البصر لانه اسقط خصوصته باخذ  
 المال منه (قوله) حقه اى حق خصوصته باخذ المال منه (قوله) لو اسقطه اى اليمين ذكر  
 باعتبار كون اليمين قهرا لا نهى مؤنثة (قوله) اوتر كته عليه الاوضح اوتر كته لانها سب  
 انطباع قبله ولا يظهر التعبير بهلى (قوله) بخلاف البراءة عن المال اى فانه الذي يستقل بالبراءة  
 منه وكذا عن الدعوى اى فيصح لانه حقه (قوله) لان التحليف للمالك اى هو حق الحاكم  
 حتى لو حلف المدعى ولو عند الحاكم لم يعتبر كما تقدم فلا يصح الا براءة عن حق غيره وانما يصح  
 في الفداء او الصلح استحسانا على خلاف القياس بالحديث الذى ذكره ولان بالفداء او الصلح  
 ياخذ المدعى على انه هو ما يدعيه على زعمه او صلحا عنه فتسقط دعواه فيسقط اليمين ضمنا  
 لا قصدا (قوله) اعدم ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فلم يجز ان يكتفى بالظاهر لتعليل الشارح  
 فيما ذكر لان الذى سبق له في اول البيع بان المال محل البيع على ان عبارة الدرر خباثة عن  
 ذلك حيث قال لان الشهادة تغاير المال بالمال واليمين ليست علة وحيدة فعبارة الدرر  
 أظهر فتأمل ولانه اسقاط اليمين قصدا او المادى لا بما يملكه لانه ليس حقه بل للقاضى كما مر بخلاف  
 الاول فان الفداء او الصلح وقع عن المدعى وهو حق المدعى على زعمه (قوله) والا اى وان لم  
 يكن عندكم اى او محكم لانه حينئذ غير معتبر وكذا اذا كان عند أحدكم مال لكن بتحليف المدعى  
 لا الحاكم ولم يبرهن اعدم ثبوت التحليف (قوله) فله تحليفه اى تحليف المدعى لما سبق من  
 ان التحليف للمالك فاذا وقع عنه غيره لا يبنى عليه حكم ذبوى قال في نور العين اريد تحليفه  
 فبرهن ان المدعى حلفنى على هذه الدعوى عند قاضى كذا يقبل ولو لا يثبت له فله تحليف المدعى  
 لانه يدعى بقاء حقه في اليمين ولو ادعى ان المدعى أبرأنى عن هذه الدعوى ليس له تحليفه ان لم  
 يبرهن ان المدعى يدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما اقرار او انكار وقوله  
 أبرأنى الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يجمع ويقال له يجب خصمك ثم ادع ماشئت وهذا بخلاف  
 ما لو قال أبرأنى عن هذا الا فانه يحلف اذ دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوده والاقرار  
 جواب ودعوى البراءة مسقط فيترتب عليه اليمين ومنهم من قال الصواب ان يحلف على  
 دعوى البراءة كما يحلف على دعوى التحليف والبراءة مال مع وعليه كثر قضاة زماننا اه  
 درر

لتحديث ذبوا عن  
 اعراضكم باموالكم وقال  
 الشاهد الاحتراز عن  
 اليمين الصادقة واجب  
 قال في البحر اى ثابت  
 بدليل جواز الحلف صادقا  
 (ولا يحلف) المنكر (بعده)  
 ابدل لانه اسقط حقه  
 (و) قيد بالفداء او الصلح لان  
 المدعى (لو اسقطه) اى  
 اليمين (قصدا) بان قال برئت  
 من الحلف او تركه عليه  
 او وهبه لا يصح وله  
 التحليف بخلاف البراءة  
 عن المال لان التحليف  
 للمالك بزيادة وكذا اذا  
 اشترى بيمينه لم يجز له اعدم  
 ركن البيع درر  
 (فـ رـ عـ) \* استحلف  
 نفسه فقال حلفنى مرة  
 ان عندكم اى او محكم  
 وبرهن قبل والا فله تحليفه  
 درر

كون المدعى عليه شافعا الغاير بقول المدعى ولو تنازعا فالظاهر من كلامه - م انه لا اعتبار  
 بقول المدعى عليه بغير أى سواء كان في جميع المسائل أو في هذه المسئلة فقط حتى لو كان  
 حذفا الحلف على السبب لاحتمال أن يقصد مدعى الشافعي في هذه المسئلة - ثلة عند الحلف لان  
 الشافعي يحلف على الحاصل - معقدا مذهبهم انه لا يستحق نفقة ولا نفقة مثلا فيضيع النفع  
 فاذا حلف انه ما أبانهم او ما اشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعى أولى لان السبب اذا ثبت ثبت  
 الحق واحتمال - سقوطه بعراض موهرم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض قال تاج  
 الشريعة - حكى عن القاضي أبي علي النسفي انه قال خرجت حاجا فدخلت على القاضي أبي عاصم  
 فانه كان يدرس وخليفته يحكم فوافق جلوسى ان امرأه ادعت على زوجها نفقة العدة وأنكر  
 الزوج فخافه بالله ما عليك تسليم النفقة من الوجه - الذى تدعى فأتته بالرجل ليحلف نظرت  
 الى القاضي فعلم أنى اذا نظرت فنادى خليفته وقال سل الرجل من أى محله هو حتى ان كان  
 من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معتدة منك لان الشافعي لا يرى النفقة للمبتوتة وان  
 كان من أصحابنا حلفه بالله ما لها عليك تسليم النفقة اليها من الوجه - الذى تدعى نظروا لها  
 (قوله في ضرر المدعى) فان قلت التحليف على السبب روى فيه جانب المدعى ولا نظره فيه  
 للمدعى عليه لانه قد ثبت البيع والشراء ولا شفعة بار - لهما المدعى أو بسكت عن  
 الطلب والجواب أن القاضي لا يجيب بدان الحاق الضرر بأحدهم ورعاية جانب المدعى أولى  
 لان سبب وجوب الحق له وهو الشراء اذا ثبت ثبت الحق له وثبوتها بما يكون باب عارضة  
 فصح التمسك بالاصل حتى يقوم دليل على العارض كما قدمناه قريبا (قوله وأما مذهب المدعى  
 فقبه خلاف) فقيل لا اعتبار به أيضا وانما الاعتبار لمذهب القاضي فالودعى شافعي شفعة  
 الجوارعة - رخصني معهم او قيل لا (قوله والاوجه ان يسأله) أى المدعى (قوله هل نفقة قد  
 وجوب شفعة الجوارع أو لا) فان قال اعتمد رها يحلف على الحاصل وان كان لا يعتد بها يحلف  
 على السبب (قوله واعتد المذهب) أى تبعه للبحر والذي يظهر القول بأنه لا اعتبار بمذهب  
 المدعى عليه بل لمذهب القاضي كما هو أحد الاقوال الثلاثة حتى لو ادعى شافعي شفعة الجوارع  
 عند حنفى معهم الا يرى ان أهل الذمة اذا انحكروا اليها يحكم عليهم - م معقدا نافع - هذا أولى  
 فليتأمل على ان قضاء زمانا ساءلهم بالحلكم مذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 من السلطان عز نصره (قوله لعدم تكرار رقه) لان المراد لا يسهل ترق وان لحق بدار الحرب  
 لانه لو ظهر به فوجبه القتل فقط ان لم يسلم كما سرق في بابه واظهاره أنه يمكنه بالسلامة حال الدعوى  
 عملا باستصحاب الحاصل كافي - ثلة الطاحون (قوله على الحاصل) فيحلف السيد على أنه  
 ما بينه كما عتق قائم الآن لا ما أعتقه لجواز أنه أعتقه فحق نعم عاد الى رقه في ضرر بصورة هذا  
 الميعن وكذا في الامنة ط (قوله وصح فداء الميعن) أى مثل المدعى أو أنل حوى مناله  
 اذا توجه حلف على المدعى عليه فاعطى المدعى مثل المدعى أو أنل صح (قوله والصالح منه) أى  
 على شئ أقل من المدعى لان معنى الصالح على الخطيئة حوى فيكون الفداء أعمن من الصالح  
 وحينئذ يحتاج الى النكته وظاهر ما قرره الشارح ان أخذ المال في الفداء والصالح عن الميعن  
 انما يحل اذا كان المدعى محقا ليكون المأخوذ في حقه بدلا كافي الصالح عن انكار فان كان

فيه ضرر المدعى فأت  
 ومفاده انه لا اعتبار  
 بمذهب المدعى عليه وأما  
 مذهب المدعى فقبه  
 خلاف والاوجه ان يسأله  
 القاضي هل نفقة وجوب  
 شفعة الجوارع أو لا واعتد  
 المذهب (وكذا) أى يحلف  
 على السبب اجماعا (في  
 سبب لا يرتفع) برفع بعد  
 ثبوت (كعدم المدعى)  
 على مولاه (هتقه) اعدم  
 تكرار رقه (و) أما (في  
 الامنة) ولو ساءل (واهدد  
 الكافر) فأنكر رقه ما  
 بالاعاق حلف مولاهما  
 (على الحاصل) والحاصل  
 اعتبار الحاصل الا ضرر  
 مدعى سبب غير متكررة  
 (وصح فداء الميعن والصالح  
 منه)

وجبه لذلك في التحليف اه وأجبت عنه فيما كتبناه عليه بجواز ان الميت أبرأ ولم  
يعلم المديون انه لا يتوقف على قبوله اه (أقول) وأجاب عنه أيضا في نور العين حيث قال قوله  
لا حاجة اليه بحمل نظر لان المدعى هو ايضا مجموع الدين فلأوردتسويته بالخلاف عليه  
لاكتفي في الخلاف بالفظ ما تعاون ان أبأكم قبضه فزيادة لفظ ولا شيء منه تدل قطعا على ان المراد  
انما هو دفع جميع الوجوه المحتملة في جانب المورث نظر للغريم وشذقة عليه ويجوز ان يكون  
وجهه زيادة ولا يرى اليه احتمال ان الغريم يتجوز فاراد بالبقاء الا برأ نظر الى اتحاد ما هما  
وهو خلاص الذمة اه وفي البحر أيضا ومنها في دعوى الاتلاف قال في الميزان ادعى  
على آخره خرق توبه واحضر الشوب معه الى القاضي لا يحلفه ما خرق لاحتمال انه خرقه  
وأداه ضمانه ثم ينظر في الخرق ان كان بسبب امر اوضح من النقصان يحلف ماله عليه اه هذا القدر  
من الدراهم التي تدعى ولا أقل منه وان لم يكن الشوب حاضرا كافة القاضي يبين قيمته ومقدار  
النقصان ثم تقرّب عليه اليقين وكذلك هذا في هدم الخائط أو سد متاع أو ذبح شاة أو نحو  
اه \* ثم اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار لفظ اليقين خصوصا في تحليف  
مدعى دين على الميت فان اتصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى أربعة مع قولهم في كتاب الايمان  
اليقين تكرر بتكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لا آكل طعاما ولا شرابا مع قولهم هتاني  
تغليظ اليقين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب عين واحدة فاذا عطف صار ثانيا ولم أر  
عنه جوابا بل ولا من تعرض له اه قال الرمي اذا نامل المتأمل وجد التكرار تكرار لتكرار  
المدعى فليتأمل اه يعني ان المدعى وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لاشياء  
متعددة فلهذا في حلف الخصم عليه احتياطا (قوله خلافا للثاني) فقال اليقين نسبه وفي الحق  
المدعى فيجب مطابقة الدعواه والمدعى هو السبب الا اذا عرض المدعى عليه بما ذكرنا بان  
يقول الماطلوب عند طاب عينه قديع الشخص شيئا ثم يقابل فيحلف فينتقل على الحاصل ط  
وقد من الكلام عليه مستوفى (قوله نظر للمدعى عليه) أي كما هو نظر للمدعى وهذا لتعليل  
لقول الامام والثالث وهو ما شئ عليه في المتن من التحليف على الحاصل يعني انما يحلفه على  
الحاصل لا على السبب لاحتمال طلاقه بعد النكاح واقائه بعد البيع أي وادائه أو برائه  
بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة ولو بعد زوج آخر في الحرمة الغليظة فلو حلف على السبب  
لمكان حائما ولو ادعى الواقع بعد السبب لكان اثباته فيه تضرر بذلك فيكون في التحليف على  
الحاصل نظر للمدعى عليه (قوله لاحتمال طلاقه) أي في دعوى النكاح (قوله واقائه)  
أي في البيع وادائه أو برائه بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة والحاصل ان اليقين كاتقدم  
شرعت لرجاء النكاح فاذا حلف على السبب الذي يرتفع برفع فنكح وأقر بالسبب ثم ادعى  
الرافع لا يقبل منه فيه تضرر بخلاف ما اذا حلف على الحاصل فان فيه نظرا اليها (قوله على  
السبب) بان يحلته بالله ما اشترت هذه الدار وما هي مطابقة لما بان في العدة وتقدم تفصيله  
موضعا فارجع اليه (قوله كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبتوتة) قيد بهما لان في الشفعة  
بالشركنة ونفقة الرجعي يستخلف على الحاصل عندهما وعند أبي يوسف على السبب الا اذا عرض  
كسابق أبو السعود (قوله لكونه شافعا) ظاهر كلام المصنف والصدور الشهاد من معرفة

== خلافا لما في البحر للمدعى  
عليه أيضا لاحتمال طلاقه  
واقائه (الاذا لزم) من  
الحلف على الحاصل (ترك)  
النظر للمدعى في حلف  
بالاجماع (على السبب) أي  
على صورة دعوى المدعى  
(كدعوى شفعة بالحوار  
ونفقة مبتوتة والخصم  
لأبراهما) لكونه شافعا  
اصدق حلفه على الحاصل  
في معتقده

أوجدنا لك حجاج بعد الابانة قال في البحر ولم يستوف المؤاف رحمه الله تعالى المسائل المقررة  
على هذا الاصل فتم الامانة والدين وقد ذكرناهم ما في منية المني المدعي عليه الالف يحاف  
بالله ماله قبل ما يدعي ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الالف الادره ما فيكون صادقا اه وفيما  
ذكره الاسيحياني في التصليف على الوديعة اذا انكرها المدعي عليه يحاف على صورة انكاره  
بالله ليس له عندك شيء ولا عليه كدين وعندي يوسف بالله ما وعدته ولا بابه ولا فرضه  
قصورا والصواب ما في الخزانة \* وفي دعوى الوديعة اذا لم تكن حاضرة يحلف بالله ماله هذا المال  
الذي ادعاه في يديك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لانه متى استلم اليكها او دل انسانا  
عليه ان يكون في يديه ويكون عليه قيمتها فلا يكتفي بقوله في يديك بل يضم اليه ولا له قبلك حق  
منه احتمالا اه \* ومنه ادعوى الملك المطلق فان كان في ملك منقول حاضرة في المجلس يحلف  
بالله ما هذا العين المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه وان كان غائبا عن المجلس ان  
أقر المدعي عليه أنه في يده وأنكر كونه ملك المدعي كاف احضاره لبشير اليه وان أنكر كونه  
في يده فانه يستحلف بعد صحة الدعوى ماله - هذا في يديك كذا ولا شيء منه ولا شيء عليك ولا قبلك  
ولا قيمة وهي كذا ولا شيء منها كذا في الخزانة \* ومنه ادعوى اجارة الضيعة او الدار او الحانوت  
او العبد او دعوى مزارعة في ارض أو معاملة في نخل بالله ما يملك وبين هذا المدعي اجارة فائقة  
تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعي ولا له قبلك حق بالاجارة التي وصفت كذا في الخزانة \* ومنها  
ما لو ادعت امرأة على زوجها انه جعل امرها يدها وانها اختارت نفسها او أنكر الزوج  
فالمسألة على ثلاثة أوجه اما أن ينكر الزوج الامر والاختيار جميعا وفيه لا يحلف على  
الحاصل بخلاف لانه لو اترف ما هي بائن منك الساعة ربما تناول قول بعض العلماء ان الواقع  
بالامر بالدرجى فيحلف على السبب ولكنه يحتاط فيه للزوج بالله ما قلت له امضا آخر تزوج  
تزوجتم امرئ يدها وما تعلم انم اختارت نفسها ام لا ذلك الامر وان أقر بالامر وأنكر  
اختيارها يحلف بالله ما علم انم اختارت نفسها وان أقر بالاختيار وأنكر الامر يحلف بالله  
ما جعلت امر امرأتك - هذه يدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت ان  
الزوج - حلف بطلاقها ثلاثا ان لا يقبل كذا او قد فعل فهو على التفصيل كذا في الخزانة \* ومنها ان  
ما ذكره في حلف البيع قاصر والحق ما في الخزانة وقد قدمناه قريبا \* ومنها ان دعوى الكفالة  
اذا كانت صحيحة بان ذكر انهم مخيرة او معاملة بشرط متعارف وانما كانت باذنه أو اجازها  
في المجلس واذا حلفه بجلته بالله ماله قبلك - هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى  
لا يتناول كذالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة تعرض بالله ماله قبلك - هذا الثوب بسبب هذه  
الكفالة وفي النفس بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في  
الخزانة \* ومنها تحليف المستحق قال في الخزانة رجل أعاد ابنة أو أجرة أو ودعها لغير مدع  
وأقام بينة انهم لا يقضى له شيء حتى يحلف بالله ما بعث ولا وهبت ولا أذنت فيه - ما ولا هي  
خارجة عن ملكك للعالم \* ومنها اذا ادعى غريم الميت ايفاء الدين له وأنكر الوارث يحلف ما تعلم  
انه قبضه ولا شيء منه ولا برئ اليه منه كذا في الخزانة وقد مناص كقيمة تحليف مدعيه على  
الميت \* وفي جامع الفصولين أقول قوله ولا برئ الخ لا حاجة اليه لانه يدعي الايفاء لا البراءة فلا

قوله قصور وهو مبدأ  
خبره قوله فيما تقدم وفيما  
ذكره الاسيحياني اه منه



على الحاصل صرح و ذكرتمس الاثمة الخلو ان رواية أخرى عن أبي يوسف ان المدعى عليه  
لو أنكر السبب يحلف على السبب ولو قال ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل قاضيان وهذا  
أحسن الأقاويل عمدى وعليه **مسألة** الفضاة (يقول الحقير) وكذا في مختارات التوازل  
اصحاب الهداية تهسى وقال نضر الاسلام البردوى الا لا أتق أن يفوض الامر الى القاضي  
فيحلف على الحاصل أو السبب أيهما - ما رآه مصلحة كافي الكافي ومافي المتن ظاهر الرواية كافي  
الشروح واعتراض على رواية عن أبي يوسف بان الاثني التحليف على السبب دائماً ولا اعتبار  
للتعريض لانه لو وقع فعل المدعى اليقينة وان يحجز فعل المدعى عليه المين وأجيب بانه قد لا يقدر  
عليه ان يلزمهم عن يقدم على المين الفاجرة فاللا تقي التحليف على الحاصل كذا لا يطل الحق قال  
ابن جندبى ما ذكره المعتز اعترض على قول أبي يوسف بانه لا فرق في ذلك بين التعريض  
وعنده ولا يندفع بهذا الجواب (قوله أى بالله ما بينكم كذا كذا) ادخال **مسألة** كاح  
في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عنده ما غفلة من صاحب الهداية والشارحين  
لان أبا حنيفة لا يقول بالتحليف بالنكاح الا أن يقال ان الامام فرع على قوله - ما كفر به  
في المزارعة على قوله - ما بجر أو يقال انه محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال كما  
نقل عن المقدسى ولكن ذكره في اليه مقبولة أيضاً قال وه - اذا بعد لان الظاهر انه يحلف  
عنده في تلك الصورة على عدم وجوب المال لا على عدم النكاح فليتم امل اه (قوله وما  
بينكم كذا مع قائم الآن) هذا قاصر والحق ما في الخزانة من التفصيل قال المشترى اذا ادعى  
الشراء فان ذكر نقد الثمن فالمدعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب  
الذى ادعى ولا يحلف بالله ما بهتمه وار لم يذكر **مسألة** المشترى نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا  
أحضره استخافه بالله ما يملك قبض هذا الثمن ولا تسامى هذا العبد من الوجه الذى ادعى وان شاء  
حلفه بالله ما بينك وبين هذا الشراء قائم الساعة والحاصل ان دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى  
المبيع ما كماله مطلقاً وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع  
ودعوى المبيع مع تسليم المبيع ودعوى الثمن مع نفى وليست بدعوى العقد وله - اذا تصح مع  
جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن (قوله وما يجب عليك رد الآن) العواب مافي الخلاصة  
ما يجب عليك رد ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك انتهى والى بعض ذلك أشار الشارح بقوله  
أو بدله لان المغصوب لو كان هالكاً لا يجب على الغاصب رد عينه له هذا ذلك بل يجب عليه رد  
مثله لو مثلاً أو قيمته لو قيمته فلو حلفه بالله ما يجب عليك رد وكان ذلك بعد هلاكه وحلف على  
ذلك لم يحنث لعدم وجوب رده ح بل يحلفه بالله ما يجب عليك رد ولا رد بدله ليم حالة قيام  
المغصوب وهلاكه فلو ادعى عليه قيام المغصوب حلفه بالله ما يجب عليك رد وان ادعى عليه  
ان المغصوب قد هلك في يده ويريد تضمينه حلف بالله ما يجب عليك بدله وانما عجز بالبدل ليم  
المثل لو مثلاً أو القيمة لو قيمتها (قوله وماهى بائن منكم الآن) هذا في البائن الواحد وما اذا  
كان بائناً لا يحلف بالله ما طلقتم - فلا مافي النكاح الذى بينكم وفى الرجعى يحلف بالله تعالى  
ماهى طالق فى النكاح الذى بينكم وهو - نى قوله الآن قال الاسيحي يحلف بالله ما طلقتم  
فلا مافي النكاح الذى بينكم (قوله وما بهتم) أى أو ما غصبت أو ما طلق لا حتمال انه رده

(أى بالله ما بينكم كذا كذا قائم  
و) ما بينكم كذا مع قائم وما  
يجب عليك رده) لو طلق  
أو بدله لو طلق (وماهى  
بائن منكم) وقوله (الآن)  
منعاق بالجمع - كين  
(فى دعوى نكاح وبيع  
وغصب وطلاق) فيه ألف  
ونشر لاء على السبب أى  
بالله ما نكحت وما بهتم =

يتم لانه يصبر كانه قال احاف وذلك لا يكون عينا افاده الاتقاني قال في الشرع الجارية ولا بقوله  
 بالله ان كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرار الاعمى ١١ (قوله فاذا او ما برأسه أي نعم صار  
 حافا) وان أشار بالانكار صار نكولا ولا يقضى عليه قتيبة (قوله ان عرفه) أي الخط (قوله  
 والافية اشارته) ويما مل معاملة الاخرس عبد البر (قوله ولو اعمى أيضا) أي وهو أصم آخرس  
 (قوله قابوه الخ) مراده به ما يمجد الجدة كما ان المراد بوضيعة ما يشتمل وصي الجدة افاده عبد البر  
 وظاهره انه يتخلف عنه فان كان كذلك فانه يكون مخصصا لما تقدم من قوله ان النيابة لا تجري  
 في الحاف كذا افاده بعض الفضلاء لا يمكن صرح العلامة أبو السعود بانه مستثنى من قوله -م  
 الحاف لا تجري فيه النيابة وهو ظاهر في انه يخاف أبوه أو وصيه تأمل (قوله أو من نصبه  
 القاضي) الصواب نعم من نصبه القاضي لانه انما ينصب عنه اذا قدم من سبق ذكره عبد  
 البر وهل يخلفون على العلم لانه كونه محمية لعاق به حق الغير أو على البت يجرط (قوله  
 بحر) قال فيه والقاضي لا يخضر هابل هو ممنوع عن ذلك كذا في الهداية ولو قال المسلم  
 لا يخضر هابل كان أولى لما في التمهيد خالية بذكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة من حيث  
 انه مجمع الشياطين والظاهر انهم تحررية لانهم المرادة عند الاطلاق وقد اقيمت بتعزير مسلم  
 لازم الكنيسة مع اليهود ١٢ (قوله في دعوى سبب يرتفع) أي سبب ملك ولو حكمه ما وسبب  
 ضمان وقبده لان الدعوى اذا وقعت مطلقة عن سبب بان ادعى عبدا انه ملك فاليقين على  
 الحكم بالاخلاق فيقال قل بالله ما هذا العبد اقلان هذا ولا شيء منه كافي العمادية (قوله  
 يرتفع) أي يرتفع كالأفالة والاطلاق والرد (قوله أي على صورة انكار المنكر) وهو صورة  
 دعوى المدعي بحر - ذام عنه الاصطلاح امامه عنه الغوى فال حاصل من كل شيء ما بقي  
 وثبت وذبح ما سواه كافي القاموس ويمكن اعتباره هنا فانه يخاف على الثابت والمقتدر  
 الآن ويكون قوله أي على صورة الخ نفس - يرتفع مراد وانما كان على صورته لان المنكر  
 يقول لم يكن بيننا يسع ولا طلاق ولا غصب والحاصل ان التحليف على الحاصل نوع آخر  
 من كيفية اليمين وهو الحلف على الحاصل والسبب والضابط في ذلك ان السبب اما ان يكون  
 مما يرتفع برافع أو لا فان كان الثاني فالتحليف على السبب بالاجماع وان كان الاول فان  
 تضرر المدعي بالتحليف على الحاصل عند الطرفين وعلى السبب عند أبي يوسف كما - ياني  
 مفصلا قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب  
 جع ثم المسئلة على وجوه اما ان يدعى المدعي دينا أو ما كافي عين أو حقة ساني عين وكل منها على  
 وجهين اما ان يدعيه مطلقا أو بناء على سبب فلو ادعى دينا ولم يذ كر سببه يخلف على الحاصل  
 ما له قبل ذلك ما ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعى ملكا في عين حاضر أو حقة في عين حاضر ادعاه مطلقا  
 ولم يذ كر له سبب يخلف على الحاصل ما هذا الاقلان ولا شيء منه ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى دينا  
 سبب قرض أو شراء أو ادعى ملكا بسبب يسع أو هبة أو ادعى غصبا أو ودعة أو عارية يخلف  
 على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما غصبت ما استقرضت ما اودعت ما تبرعت منه  
 كافي وعن أبي يوسف يخلف على السبب في هذه الصور المذمومة الا عند تعريض  
 المدعي عليه فحو أن يقول أي القاضي قد يبيع الانسان شيئا ثم يقبل خفيته يخلف القاضي

فاذا أو ما برأسه أي نعم صار  
 حافا ولو أصم أيضا كتب  
 له الجيب بخطه ان عرفه  
 والافية اشارته ولو اعمى أيضا  
 قابوه أو وصيه أو من نصبه  
 القاضي شرح بهانية  
 ولا يخلفون في بيوت  
 عبادانهم - م - كراهة  
 دخولها بحر (ويخلف  
 القاضي) في دعوى سبب  
 يرتفع (على الحاصل) أي  
 على صورة انكار المنكر  
 ونفسه بقوله

تجاسيا عن نشر يك الغير معه في التعظيم وذ كر الخصاص انه لا يختلف غير اليهودي والنصراني  
 الابائيه واختاره بعض مشايخنا لما في ذكر الامم من تعظيمها ولا ينبغي ذلك بحسب الاف السكاكين  
 لانهم امن كتبه تعالى وظاهر ما في المحيط ان ما في الكتاب قول محمد وما ذكره الخصاص واهما  
 فان قلت اذا حان الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره بل يكفيه أم لا قلت لم أر صريحا وظاهر  
 قولهم انه يغفل به أنه ليس بشرط وانه من باب التغليب فيمكن بالله ولا يقضى عليه بالنكول عن  
 الوصف المذكور اه (قوله اختيار) قال فيه بعد قول المتن ويستخاف اليهودي الخ ولو اقتصر  
 في الكل على قوله بالله فهو كاف لان الزيادة للتأكيد كما قلنا في المسلم وانما يغفل ليكون أعظم  
 في قلوبهم فلا يتجاسرون على اليقين السكاكية اه (قوله والوثني) الوثني الصنم سواء كان  
 من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن مثل أسد وأسود وأوثان وينسب اليهم من يتدين بعبادته  
 على انظاره فيقال رجل وثني وأراد بالوثني المشرك سواء عبد صنما أو وثنا أو غيره اه (قوله)  
 لانه يقر به وان عبد غيره) أي بعتق ان الله تعالى خالقه لكنه يشرك معه غيره قال تعالى واثن  
 سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله (قوله وجزم ابن الكمال بان الدهرية) بفتح  
 الدال أي الطائفة الذين يقولون بقدم الدهر وينكرون الصانع ويقولون ان هي الارحام  
 تدفع وأرض تباع وما يملكها الا الدهر قال في القاموس الدهر قد يعنى في الاسماء الحسنى والزمن  
 الطويل والامد الممدود وألف سنة والدهرى ويضم القائل بية الدهر (قوله لا يمتدونه  
 تعالى) وان قالوا بقدمه لان قدمه عندهم بانه قديم بالزمان وذلك لان منهم من يقول القدماء  
 خمسة الربو الدهر والفلك والعناصر والفرارخ أي الثلاثة ورأ العالم فالزهر الخالق اها ٣ وهي  
 قديمة بالزمان لا بالذات كما في حاشية الكبرى (قوله قلت وعلمه فيماذا يحلفون) قلت يحلفون  
 بالله تعالى ما في معراج الدراية عن البسوط الحر والمملوك والرجل والمرأة والفاسق والصالح  
 والكافر والمسلم في اليقين سواء لان المقصود هو القضاء بالنكول وهو لا في اعتقاد الحرمة في  
 اليقين السكاكية سواء اه (أقول) والزنديق والمباحي داخلون تحت المشركين ان قد سبق في  
 صدر الكتاب من البدائع أنهم لم يتجاسروا في عصر من الاعصار على اظهار نحلهم سوى كفرهم  
 فلما لم يقر وبالواجب الوجود لله تعالى نقس عما يقول الظالمون ولا ينبغي من الانبياء ولم يقدروا  
 على اظهار ملهم الحق وبالمنكرين فيعدون منهم حكما على انه قد صرح في بعض الكتب أنهم  
 يقررون به تعالى ولكن ينفون القدرة عنه تعالى فظهر أن الكفرة بآمرهم بعتق دون الله تعالى  
 وتوهمهم الآية الكريمة المتقدمة فيستحلفون بالله تعالى سواء كان المستخاف عن بعتق الله  
 تعالى أولا فانه وان لم يعلم الله تعالى فان الله تعالى يعلمه فاذا حان به **ك** اذا بالله تعالى يقطع  
 دابره ويجعل دياره بلاقع أي خالية وحينئذ فلا معنى لقول الشارح قلت الخ تامل (أقول)  
 وهـ اذا كاه بخلاف السكاكين كما من أنهم يحلفون بالله الذي أنزل التوراة أو الانجيل وفي  
 المقدس لانهم امن كتبه تعالى قال في شرح الاقطع أما الصابئة ان كانوا يؤمنون بأدريس  
 عليه السلام استخلفوا بالذي أنزل الصحف على أدريس عليه السلام وان **ك** كانوا يعبدون  
 الكواكب استخلفوا بالذي خلق الكواكب اه انقاني ولا تنس ما قررته (قوله أن يقول  
 له القاضى عليك عهد الله) ولا يقول له تخلف بالله ما هذا عليك حق فانه لا يكون يميناً ولو أشار

اخبروا (والوثني بالله تعالى)  
 لانه يقر به وان عبد غيره  
 وجزم ابن الكمال بان  
 الدهرية لا يمتدونه تعالى  
 قلت وعلمه فيماذا يحلفون  
 وبقي تخليف الاخرى أن  
 يقول له القاضى عليك عهد  
 الله وميثاقه ان كان كذا  
 وكذا

٣ قوله فالزهر الخالق اها  
 هكذا بالاصل وتحرر هذه  
 العبارة

وظاهر ما في الهداية ان المتني وجوب التغليظ به - ما فيه ~~كون مشروعا~~ وظاهر ما في المحيط  
 في موضع ان المتني كونه سنة وفي موضع بعد عدم مشروعيته حيث قال لا يجوز التغليظ  
 بالزمان والمكان وصرح في غاية البيان ان للعا كم فعله عندنا ان رأى ذلك وانما الخلاف في  
 كونه واجبا أو سنة وفي البحر لا يجوز التغليظ بالمكان قال في الكافي قبل لا يجب وقيل  
 لا يشرع لان في التغليظ بالزمان تأخير - في المدعى الى ذلك الزمان قال العلامة المقدسي وكذا في  
 المكان لان فيه التأخير الى الوصول الى ذلك المكان المغلظ به فلا يشرع ~~كذا في التبيين~~  
 والكافي اه قلت وهذ لا يظهر اذا كان على وفق مطلوبه ولوعا لخالقته المنعوع لكان  
 اولى وعندنا في استحباب هذ التغليظ في قول ويجب في قول وبه قال مالك كافي البناية  
 وغيره (اقول) الظاهر ان المذهب عندنا عدم جواز هذ التغليظ وعليه دلائل مشايخنا  
 المذكورة في الشروح وأما سلب حسن هذ التغليظ نارة وسلب الوجوب أخرى في عباراتهم  
 فبقي على نفي مذهب الخصم تدبر (قوله بزمان) من يوم الجمعة (قوله ولا يمكن) مثل الجامع  
 عند المبرأ وما بين الركن والمقام وعند قبره عليه الصلاة والسلام وعند حجرة بيت المقدس  
 (قوله وظاهره أنه مباح) فيه ان المباح ما لا يتوى طرفاه فيمكن يقول فهو خلاف الاولى  
 (واقول) كيف ~~يكون مباحا~~ وفيه زيادة على النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليمن على  
 من أنكر وهو مطلق عن التقييد بزمان أو مكان والتخصيص به ما زيادة على النص وهو نسخ  
 كما فاده العميق وفي شرح المتني للامداد وعندنا الاثنية الثلاثة يجوز ان تغلظ به - ما أيضا ان  
 كانت اليمن في قسامة وإعلان ومال عظيم قال الله - ثانی وعن أبي يوسف انه يوضع المصحف في  
 حجره وبقراءة الآية المذكورة وهي ان الذين يشكرون بهدايته وأيمانهم - ثم غننا قليلا لا ينفذ  
 يحلف في مكان منها كما في المصنعات (قوله ويستحلف اليهودي) قال في المصباح اليهودي  
 نسبة الى هود وهو اسم نبي عربي وسمى بالجمع والمضارع من هدى اذ ارجع ويقال هـ - هم يهود  
 وهو غير منصرف للعلامة ووزن الفعل وجازته وقيل نسبة الى يهودا بن يعقوب (قوله)  
 بالله الذي أنزل التوراة على موسى) اقوله عليه السلام لابن موريا الاعور أنشدك بالله الذي  
 أنزل التوراة على موسى ان ~~كم الزناني~~ كما بكم هذا كافي البحر قال في المبداء ولا يجوز  
 على الاشارة الى مصحف معين أى من التوراة بان يقول بالله الذي أنزل هـ - ذه التوراة أو هـ - ذا  
 الانجيل لانه ثبت تحريف بعضهم فلا يؤمن ان تقع الاشارة الى الحرف المحرف فيكون التحليف  
 تعظيما لما ليس كلام الله تعالى شربلا لية أو من حيث ان المجموع ليس كلام الله تعالى ط  
 (قوله والنصراني) قال في المصباح رجل نصراني بفتح النون وامرأة نصرانية ورجل قبطي  
 نصران ونصرانية وبقال هو نسبة الى قرية يقال لها نصرقة وهاذا قيل في الواحد - النصرى  
 على القياس والنصارى جمعه مثل مهري ومهاري ثم أطلق النصراني على كل من تعبد بهذا  
 الدين اه (قوله والجوسى) قال في المصباح هي كلمة فارسية يقال تعجب اذا دخل في دين  
 الجوس كما يقال تهودا ونصر اذا دخل في دين اليهود والنصارى (قوله فيغالب على كل  
 بهتقدمه) لانه يكون ردعاه عن اليمن الكاذبة قال في البحر وما ذكره من صورة تحليف الجوسى  
 مذكورة في الاصل وبرى عن أبي حنيفة أنه لا يحلف أحد - مدأى من أهل الكفر الا بالله خالصا

(بزمان ولا يمكن) وكذا في  
 الحاشي وظاهره أنه مباح  
 ويستحلف اليهودي بالله  
 الذي أنزل التوراة على  
 موسى والنصراني بالله  
 الذي أنزل الانجيل على  
 عيسى والجوسى بالله الذي  
 خلق النار فيغالب على  
 كل بهتقدمه فلو كنتم بالله  
 كالم - لم كنتم

قوله قال في المصباح - باح  
 براجعة عبارة المصباح  
 يظهر لك ما في هذه العبارة  
 اه مصححه

حاشية الزباجي ونذكره من مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب الحبل. ان قال كل امرأ على طالق. فلا ينوي كل امرأة أتزو جهابيلين أو الهند أو بالسند أو في بلد من البلدان له نيته وان ابتدأ اليمين بحتمال ويقول هو الله ويدغم ذلك حتى لا ينهم المستحلف. فان قال المستحلف انما حلفت بما أريد وقل أنت نعم ويريد أن يستحلفه بالله والطلاق والعقاق والمضى وصدقة ما يملك يقول نعم وينوي نعم من الاتهام وكذا لو قيل له نسأوك طوالت ونوى نساء العور أو العميان أو العرجان أو المماليك أو الهوديات فيكون له نيته. وان أراء أن يحلف أنه لم يفعل كذا أو حضر المملوك ليحلف بعتقه قال يضع يده على رأس المملوك أو يظهره ويقول هذا سر به في ظهره. ان كان فعل فلا يعتق المملوك. وان حلف بعتق المملوك أنه لم يفعل كذا ونوى بعتقه أو في المسجد الحرام أو في بلد من البلدان لا يحتمل ان كان فعله في غير ذلك الموضع. وان حلف بطلاق امرأته ويقول امرأتي طالق ثلاثا وينوي عملا من الاعمال كالطبخ والغسل أو طالق من وثاق وينوي بقوله ثلاثا ثلاثة أيام أو أشهر أو جمع فلا حنث. ولو بلغ سلطانا عن رجل كلام فاراد السلطان أن يحلفه عليه فالوجه أن يقول ما الذي بلغني عني فإذا قال بلغني عني كذا وكذا فان شاء حلف له بالعقاق والطلاق أنه ما قال هذا الكلام الذي تكلم به هذا ولا يسمع به الا هذه الساعة فلا تم عليه. وان شاء نوى في الطلاق والعقاق ما شره حنثه وان شاء نوى أنه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة مثلا غير البلد الذي تكلم فيه به أو الموضع أو ينوي عدم التكلم ليلان تكلمه من امرأ أو عكسه أو ينوي زمنا غير الذي تكلم فيه. اه مخلصا (أقول) الظاهر في ذلك ان الحالف مطلقا أو مالمو كان ظاهرا فلا ينوي بل العبرة بظاهر اللفظ العرفي الذي حلف به لان الايمان منبئة على الاضطرار على الاغراض كما علم ذلك من كتاب الايمان فراجعه بقوله ويغافل بذلك (أو صافقه تعالى) أي يؤكده اليمين بذلك أو صافقه تعالى وذلك مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما فلا ن. هذا عليك ولا قبله. هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه لان أحوال الناس شتى فتم من يمنع عن اليمين بالتغليظ وينجس عند عدمه فيحلف عليه اهله يمتنع بذلك ولو لم يغفل جاز وقيل لا تغليظ على المعروف بالصالح ويغفل على غيره وقيل يغفل على الخطي من المال دون الحقير عيني (قوله وقيله) أي قيد بعضهم التغليظ (قوله بناسق) أي اذا كان المدعى عليه فاسقا (قوله ومال خطير) أي كاذكرنا كما بينه في خزائن المقتزين وتبيين الحقائق (قوله والاختبار فيه) أي في التغليظ لما علمت من انه جائز ويجوز راجع الضمير الى أصل اليمين أي الاختبار في اليمين بان بقوله قل والله أو بالله أو الرحمن أو القادر على ما سلف وقد صرحوا أن التحلف حق القاضي أي الاختيار في صفة التغليظ الى القضاء يزيدون فيه ما شاؤوا ونية قصون ما شاؤوا ولا يغفلون لو شاؤوا كما في البحر عن الخلاصة (قوله وفي صفة) أي التغليظ التي ينطق بها (قوله الى القاضي) أي تقو بضه الى القاضي (قوله ويجتنب العطف) أي في اليمين فلا يذكر بحرف العطف ويجتزع عن عطف بعض الاسماء على بعض والاعتداد باليمين ولو أمره بالعطف فأتى بواحدة ونسك عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لان المستحق يمين واحدة وقد أتى بها كما أفاده الزباجي وقد مناه قريبا فلا تنسبه (قوله لا يستحب) وقيل لا يجب وقيل لا يشرع

(و يغفل بذلك أو صافقه تعالى) وقيله بعضهم بناسق ومال خطير (والاختبار فيه) وفي صفة الى القاضي لا ويجتنب العطف كى لا تنكر اليمين (فلا حلفه بالله) ونسك عن التغليظ لا يقضى عليه به) أي بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل زباجي (لا) يستحب التغليظ على المسلم

المصنف حيث نقله وأقره عليه وكذا الشارح (قوله لا بطلاق وعناق وان الخ الخصم) أي  
 داوم على طلب العينين - ما ومثل الطلاق والعناق الحج كافي العناية وقد قصد به مذممة مخالفة  
 كنز الدرر حيث قال الا اذا الخ الخصم - وكاه في الكافي بقبيل وكذا في الهداية فان  
 ما مشى عليه الشارح هو ظاهر الرواية (قوله لان التحليف - محرم) بل في انفسه - متاني  
 عن المضمرة اختلافوا في كونه اذا قال حلفه بالطلاق وقد مرنا الكلام قريباً على مالو - حلف  
 بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال وسبب في كلام الشارح (قوله وقيل ان  
 مست الضرورة فوض الى القاضي) قال في المنية وان مست الضرورة بقضى ان الرأى فيه  
 للقاضي (قوله وظاهره انه مفرع على قول الاكثر) تبع فيه المصنف وصاحب البحر  
 وهو يجب فان صاحب المنية صرح بان ذلك على قول الاكثر فهو صريح لظاهر (قوله  
 والافلا فائدة) قال العلامة المقدسي قد تكون فائدة طمأنينة خاطر المدعي اذا حلف فربما  
 كان مشتبهاً عليه الامر ان - بار ونحوه فاذا حلف له به مصادقه اه وفي شرح الملتقى عن  
 البناء قلاني الاقرار بالمدعي اذا حلف زعمه اه أي تظهر فائدة فيما اذا كان جاهلاً به - دم  
 اعتباراً - نكوله فاذا طالب حلفه به بما يتنوع ويقر بالمدعي (قوله واعقده المصنف) - حيث  
 قال وهذا كلام ظاهر يجب قبوله والتعويل عليه لان التحليف انما يقصد لنتيجته واذا لم  
 يقض بالنكول عنه فلا يفتي الاشغال به وكلام العقلاء فضلاً عن العلماء العظام يصان عن  
 الاغور والله تعالى أعلم بالصواب اه لكن عبارة ابن السكال فان الخ الخصم قيل يصح به - ما  
 في زماننا - لكن لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهى عنه ثم عاود لقضى عليه  
 بالنكول لا ينفذاته - واستشكل في السهوية بانه اذا امتنع عما هو منهى عنه ثم عاود كيف  
 يجوز للقاضي تكليف الايمان بما هو منهى عنه ثم عاود ذلك البعض يقول انتهى تنزيه  
 ومثل ما في ابن السكال في الزباني وشرح درر البحار وظاهره ان القائل بالتحليف به ما يقول انه  
 غير مشروع ولكن يعرض عليه اعله يمتنع فان من له ادنى ديانة لا يحلف به ما كاذباً فانه يؤدي  
 الى طلاق الزوجة وعقوبة الامة او امساكهما بالحرمان بخلاف العيمين بالله تعالى فانه يتساهل به  
 في زماننا كثيراً نأمل (قوله لا يفرق) أي بين الزوج والزوجة (قوله لان السبب لا يستلزم  
 قيام الدين) لاحتمال وفائه او ابرائه أو هيبته منه وهذا التفصيل هو المقتضى به كافي شرح عبد البر  
 ط (قوله وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه) \* أقول تقدم قريباً  
 قوله ويظهر كذبه باقامته الوادع أي المال بلا سبب خفاف وان ادعاه بسبب خفاف ان  
 لا دين عليه ثم أقامها لا يظهر كذبه بل وازنه وجد القرض ثم وجد الابرأ والایقامه عليه  
 الفتوى اه وقد ذكرنا هناك الكلام وبحت المقدسي فيه والجواب عنه فراجع ان شئت  
 (قوله وقد تقدم) أي في كلام المصنف حيث قال ويظهر كذبه باقامته الوادع بلا سبب خفاف  
 الخ وانما أعاده هنا لان هذه العبارة أوضح وأدل على المطلوب وفيها زيادة فائدة كذا كذا الخلاف  
 بين محمد وأبي يوسف وهو كالشرح للعبرة المقدمة فقد بين به ان اطلاق الدرر على قول أحد  
 الشيخين ولا اعتراض على من أتى بالعبارة التامة بعد العبارة الفاصلة كما قالوا في عطف العام  
 على الخاص لا يحتاج الى نكتة ما فيه من زيادة الفائدة نأمل ٢ قال العلامة الشافعي في

(لا بطلاق وعناق) وان  
 الخ الخصم وعليه الفتوى  
 تناقضاً لانه لا تحليف  
 به - محرم خاتمة لان التحليف  
 ان مست الضرورة فوض  
 الى القاضي (اتباعاً لبعض  
 (فلا حلفه) القاضي (به)  
 فذلك ففرضي عليه) بالمال  
 (لم ينفذ) قضاؤه (على) قول  
 (الاكثر) كذا في خزائن  
 المفتين وظاهره انه مفرع  
 على قول الاكثر ما على  
 اقول بالتحليف به ما فيه اعتبار  
 نكوله ويقضى به والافلا  
 فائدة بحر واعقده المصنف  
 قلت ولو حلف بالطلاق أنه  
 لا مال عليه ثم برهن المدعي  
 على المال ان شهدوا على  
 السبب كالاقرار  
 لا يفرق وان شهدوا على  
 قيام الدين يفرق لان السبب  
 لا يستلزم قيام الدين وقال  
 محمد في الشهادة على قيام  
 المال لا يبحث لاحتمال  
 صدقه خلافاً لابي يوسف  
 كذا في شرح الوهبانية  
 للشرنبلالي وقد تقدم

٢ مطالب  
 مسائل ذكرها الخصاص في  
 آخر كتاب الخليل

تعالى المراد بالظلم الصلح ومعناه كذب الصلح باليمين ثم استخلفني أو المراد احضار نفسه  
 الحق في شيء محتوم وهو الاظهر وفي حاشية الفتاوى الانقرو به يعني أضرحتني  
 ثم استخلفني ومثله في الحامدية (قوله لم يدب من كان حالنا) صدره كما في الجوى لالتحلفوا  
 بآياتكم ولا بالطواغيت فمن كان حالنا الخ ولما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه  
 السلام مع عري يحلف بآية فقل ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآياتكم فمن كان حالنا فاحلف بالله  
 أو ايمعت رواء البخاري ومسلم وأحمد وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه  
 وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون رواء النسائي عيني (قوله وظاهره) أي ظاهر  
 قول الخزانة من قوله وهو قوله والله انه لو حلفه بغيره من أسماء الله أو صفة تعورف الحلف به الم  
 يكن عينا يعني في باب الدعوى ويمكن أن يكون وجهه ان افظ الحلاله جامع لجميع الاسماء  
 والصفات حتى يصح بعضهم انه الاسم الاعظم وقد ورد تحليف الشارع به فيقتصر عليه  
 ويحتمل أنه ذكره على سبيل التتميل لاسماء لم في كتاب الايمان انه ينعقد الحلف بكل اسم من  
 أسماء الله تعالى وكل صفة تعورف الحلف به او قد صرحوا انها لا يبدل على ذلك قال في خزنة  
 المفتين متى حلفه بالله الرحمن الرحيم كان عينا واحدا اذا حلفه بالله والرحمن والرحيم يكون  
 ثلاثة أيمان اه فهذا صريح بان الرحمن الرحيم عين تامل ومثله في التبيين فانه قال ويحترز  
 عن عطف بعض الاسماء على بعض كى لا يتكرر عليه اليمين ولو أمره بالعطف فاقى بواحدة  
 ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لان المستحق عليه عين واحدة وقد أتى بها اه  
 وبصرح الشارح به في قوله ويحتمل العطف كى لا يتكرر اليمين وفي كتاب الايمان والقسام  
 بالله تعالى أو باسم من أسمائه كالرحمن والرحيم والحق أو بصفة يحلف بها من صفاته تعالى كعزة  
 الله وجلاله وكبريائه وعظمته الخ فهذا كله يدل على كونه عينا وكذا ما ثبت في الحديث ورب  
 الكعبة وشحوه يقتضى ان الحلف بالرحمن والرحيم وغيره من أسمائه تعالى يكون عينا على انه  
 صرح في روضة القضاة بان اليمين يكون بالرحمن والرحيم وسائر اسمائه تعالى وأما المصنف في  
 الحديث الشريف بالنسبة الى الحبب والطاغوت وشحوهما (قوله بغيره) كالرحمن والرحيم  
 بحر (قوله لم يكن عينا) قد علمت ان الحق انه عين ولا يشك كل عليه ما يفهم من ظاهر عبارة الدرر  
 من قوله والحلف بالله تعالى دون غيره وان كان ظاهرا ان هذا التركيب للعصر كما في الحديث  
 لان المراد ان لا يكون الحلف الا بذاته تعالى أي باسم من اسمائه لذاتية أو الصفة ذاتية فقد انتفى  
 الاشكال على انه هو المصريح به في عمدة الكتب بل عامتهم ولا يمكن ان يقال ان ما ذكره في كتاب  
 الايمان فرق من هنا أي الدعوى لانه لم يصرح احد بفرق أصلا (قوله ولم اره صريحا بحر) حيث  
 قال بعد نقله عبارة الخزانة وظاهره أنه لا تحلف بغيره هذا الاسم فلو حلفه بالرحمن والرحيم  
 لا يكون عينا ولم اره صريحا اه قال العلامة المقدسي فيه قصور لوجود النص على خلافه فقد  
 ذكر في كتاب الايمان انه لو قال والرحمن أو الرحيم أو القادر فكل ذلك عين وبديل عليه قواهم فيما  
 اذا غلط بذلك الصفة فيحترز عن الانبان بالاولا لا تكرر واليمين ونصه هنا في تحليف الاخرس  
 ان يقال له عهد الله عليك ولا فرق بينه وبين الصحيح بل صرح به في الصحيح وصرح في روضة  
 القضاة بان الرحمن لرحيم وسائر اسماء الله تعالى تكون عينا اه (أقول) والمحب من

لم يدب من كان حالنا فاحلف  
 بالله تعالى اوليدرو هو قول  
 واقه خزنة وظاهره انه لو  
 حلفه بغيره لم يكن عينا ولم  
 اره صريحا بحر

## ٣ مطلب فيما لو كان المدعى

مقعداً (مدة التكفيل)  
 لا يغيب (الآن يكون)  
 الخصم (غير بيا) أى  
 مسافراً (ف) - يلزم  
 أو يكفل (الى انتم المجلس)  
 القاضي (دفعاً للضرر حتى  
 لو علم وقت سفره يكفله  
 البسه ونظره في زيه أو  
 يستخبر رفقاءه لو أنكر المدعى  
 بزنية (قال لا بينة لى  
 وطالب بيمينه خافه القاضي  
 ثم برهن) على دعواه بعد  
 البين (قبل ذلك) البرهان  
 عنه (الامام منه) وكذا  
 لو قال المدعى **كل**  
 بينة آتى بها فهي شهود زور  
 أو قال اذا حلفت فانت  
 برى من المال خلاف ثم برهن  
 على الحق قبل خاتمة وبه  
 جزم في السراج كما مر (وقيل  
 لا) يقبل قائله محمداً كافي  
 العمادية وعكسه ابن مالك  
 وكذا الخلاف لو قال لا دفع  
 لى ثم أتى بدفع أو قال الشاهد  
 لا شهادة لى ثم شهد والاصح  
 القبول لجواز التمسك به  
 التذكر كافي الدرر وأقره  
 المصنف (ادعى المديون  
 الايصال فانكر المدعى) ذلك  
 (ولا بينة له) على مدعاه

الشهود وغيره اه وفي الجرح عن الزبائن ان المطلوب اذا اراد ان يدخل بيته فاما ان ياذن  
 للمدعى في الدخول معه أو يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه حتى يدخل الدار وحده فربما  
 يهرب من جانب آخر فبوت ما هو المقصود منها ٣ وفي تعاقب استأذنا لو كان المدعى عليه امرأه  
 فان الطالب لا يلزمها بينة به بل يستاجر امرأته فلازمها وفي اول كراهية الواقعة رجل  
 له على امرأته حق فله أن يلزمها أو يجلس معها أو يقبض على ثيابها لان هذا ليس بجورام فان  
 هربت ودخات خربة لا بأس بذلك اذا كان الرجل بأمن على نفسه ويكون بعيداً من الاحتفاظها  
 بعينه لان في هذه الخلوة ضرورة وإشارة لازمة منه الى ملازمة المدعى لما في خزنة المفتين اذا  
 كان المدعى عليه متلاًفاً وبإي اعطاء الكفيل بالماء ٣ فلمدعى ان يلزم ذلك الشيء ان يعطيه  
 كفيلاً وان كان المدعى ضعيفاً فمن ملازمة بضع ذلك الشيء على يد عدل اه وظاهر  
 ما في السراج الوهاج انه لا يلزمه الا باذن القاضي وكذا في ان يسكن حيث سكن  
 وفي المصباح دار حول البيت يدور دوراً ودوراناً في به ودوران القلح وتأثر حركته بضعها  
 اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قولهم دارت المسئلة أى كلما تعلقت بهل توقف  
 ثبوت الحكم على غيره فتنتقل اليه ثم توقف على الاول وهكذا اه (قوله مقعداً مدة  
 التكفيل) فان لم يأت بيمينه امرأته ان يجلي سبيله ولا يقبل دعوته الا باحضار البينة كما لا يخفى  
 (قوله الا أن يكون الخصم غريباً مسافراً) وأى نفسه يبرأ وإشارته الى أن حكم المقيم  
 مر يد السفر كالغريب قال في المنع والمراد من الغريب المسافر (قوله الى انتم المجلس القاضي)  
 أطلق في مقعداً المجلس القاضي فشمس ما اذا كان يجلس في كل خمسة عشر يوماً مرة كذا  
 في البرازية (قوله دفعاً للضرر) بأخذ الكفيل وبالملازمة أزيد من ذلك كذا علمه في الهداية  
 لان في أخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضراراً به يمنع من السفر ولا ضرر في هذا المتأدار  
 ظاهراً (قوله حتى لو علم وقت سفره) بان قال أخرج غداً متلاًفاً لو علم أن السفر قبل انتم المجلس  
 القاضي يكون التكفيل لى وقت السفر دفعاً للضرر (قوله اليه) أى الى وقت سفره (قوله  
 أو يستخبر رفقاءه) بان يبعث اليهم أميناً فان قالوا أعدوا للخروج معناه يذهب له الى وقت الخروج  
 بجو (قوله لا بينة لى الخ) هذه المسئلة من تمة قوله وتقبل البينة لو أقامها بعد عين كما أشار اليه  
 الشارح هناك بقوله وان قال قبل العين لا بينة لى فكان المناسبات أن يذكرها هناك ح  
 (قوله قبل ذلك البرهان) لان البين الفاجرة أحق بالرد من البينة العادية كما مر (قوله فهي  
 شهود زور) لان الشهادة تملق بالشهود ويجب عليهم أدائها وبأن كتمها وهذا القول منه  
 لا يثبت زوراً عدل لانه قبل الشهادة ولانه في غير معلوم ولا يجوز مجروح (قوله أو قال) أى  
 المدعى (قوله حلفت) بتناء الخطاب (قوله كما مر) عند قول المصنف اصطلاحاً على ان يحلف عند  
 غير قاض الخ اسكن هناك العين من المدعى وقدم ما الكلام عليه هناك (قوله فانكر المدعى)  
 أى مدعى الدين (قوله ولا بينة له) أى المدعى الايصال (قوله فطالب بيمينه) أى عين الدائن (قوله  
 وقال المدعى) أى مدعى الدين (قوله اجعل حق في الختم) المراد به والله تعالى أعلم المتدفقانه  
 قال في القاموس ان الختم كخبر آلة يتقدهم باقراجه ط (أقول) ولعله المعد الذي بعد عليه  
 الصبارفة والتجار وفي بيت المال الدراهم والمتصودا - ضار الحق قال سيدي الوالد رحمه الله

(فطالب بيمينه فقال المدعى اجعل حق في الختم ثم استخافني لذلك) فنية (والعين بالله تعالى)



لثقة قال في البحر وفهره في الصغرى بان لا يحنى نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار  
 معزوفة وحانوت معزوف لا يسكن في بيت بكراوية تركه ويهرب منه وهذا شئ يحفظ جدا  
 وينبغي ان يكون القعية ثقة بوظائفه بالوقوف وان لم يكن له ملك في دارا وحانوت لانه  
 لا يتركها ويهرب انتهى وفهره في شرح المنظومة بان يكون معزوف الدار والتجارة ولا  
 يكون لحواجر معزوفات بالضرورة وان يكون من أهل المصر لا غريبا اه قال الحوى وكذا  
 العسكري فانه لا يهرب ويترك علوفته من الديوان والحاصل ان المدا على الامن من الهروب  
 اه وفي البحر ايضا عن كفاية الصغرى القاضي اورد سرله اذا أخذ كفيلا من المدعى عليه بنقه  
 بأمر المدعى أولا بأمره فان لم يصف الكفاية الى المدعى بان قال أعط كفيلا بنقه ولم يقل  
 لا طالب ترجع الحقوق الى القاضي ورسوله حتى لو سلم اليه الكفيل بغيره ولو سلم الى المدعى فلا  
 وان اضاف الى المدعى كان الجواب على العكس اه وفيه عن طالب المدعى من القاضي  
 وضع المتقول على بدعيل ولم يكنف بكفيل النفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه  
 القاضي ولو فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه لافي الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل اه قال  
 في البحر وظاهره ان الشجر من العقار وقدم ما خلافة وفي أبي السعد عن الحوى عن المقدسي  
 التصريح بانه من العقار اه (أقول) وقد منا الصحيح من ذلك فلا تنس في الخزانة اذا أقام  
 يئنة ولم ترك في جارية يضعها القاضي على يد امرأته ثقة حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يد  
 المدعى عليه عدلا كان أولا هذا ان سال المدعى من القاضي وضعها اه وانما أخذ الكفيل  
 بمجرد الدعوى استصسا لان فيه نظر الامدعى واپس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان  
 الحضور مستحق عليه بمجرد الدعوى فصح التكفيل باحضاره أى من غير جبر كما قدمنا (قوله  
 ولو وجبها) ضد التامل والوجه من له حظ ورتبة والتامل من خمل الرجل نحو لا من باب  
 قد ساقط النباهة لا تله مصباح (قوله في ظاهر المذهب) أى الحق قدوعن محمد ان الخصم  
 اذا كان معزوفاً والمال حقيقياً والظاهر من حاله انه لا يحنى نفسه بذلك القدر من المال  
 لا يجبر على اعطاء الكفيل (قوله في الصحيح) قال في البحر ثم ناقبت الكفاية بثلاثة ايام ونحوها  
 ليس لاجل ان يبرأ الكفيل عنها بعد الوقت فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل  
 الى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطالب الابد بدمضه لكن لو عمل يصح وهذا للتوسعة على  
 المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للعالم ان قد يجهز المدعى عن اقامته وانما يسلم الى المدعى بعد  
 وجود ذلك الوقت حتى لو حضر اليئنة قبل الوقت يطالب الكفيل (قوله الى مجلسه) أى  
 القاضي (قوله لازمه بنفسه) أى دارمه حيث دار فلا يلزمه في مكان معين ولا يلزمه في  
 المسجد لانه ينفى للذكر به ينفى بحر وفيه ويبحث معه أمينا يدور معه ورأيت في الزيارات ان  
 الطالب لو أمر غيرة بالازمة مديونة فلهم مديون ان لا يرضى بالامين عند أبي حنيفة خلافا لهما  
 بناء على التوكيل بالارضا الخصم لكنه لا يجيبه في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق عليه  
 بنفس الدعوى ولا يشقه عن التصرف بل هو يتصرف والمدعى يدور معه واذا انتهى المطالب  
 الى دارمه فان الطالب لا يئنه من الدخول الى أهله بل يدخل والملازم يجلس على باب داره اه  
 وفي الذخيرة ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب

ولو وجب المال حقيقياً  
 ظاهر المذهب يجب في  
 (بنقه - ثلاثة ايام) في  
 الصحيح وعن الثاني الى  
 مجلسه الذي هو صحيح (فان  
 امتنع من) اعطاه (دلائل)  
 الكفيل (لازمه) بنفسه  
 أو أمينه

٢. طالب هل للطالب ان يئنه  
 من دخول داره ان لا ياذن له  
 بالدخول معه

محل الاختلاف (قوله لم يحلف) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ثبوت الحق في اليمين مرتب على العزم عن إقامة البيئة لا تكون حقه دون عيني أي فلا تكون اليمين حقه دون العجز (قوله خلافا لهما) لان اليمين حقه بالحديث الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يكلف اليمين حقه من سأل المدعى فقال آلت حنة فقال لا فقال عليه الصلاة والسلام لا يكلف اليمين حقه الا لافاقته ولا يبالى فقال صلى الله عليه وسلم ليس لك الاله - هذا شاهدك أو عينته فصار اليمين حقه الا لافاقته اليه بلام التملك فاذا طالب به بيمينه قال ط وفي الاستدلال به نظر لانه صلى الله عليه وسلم انما جعل له اليمين عند فقدته البيئة قال في الخبر اخفاف النقل عن محمد بنهم من ذكر مع أبي يوسف كذا يلحق والمصنف ومنهم من ذكر مع الامام كالحواشي (قوله وقد روي في المجتبى الغيبة بعدة الصفر) قال فيه يمتنع غائبة عن المصالحات عند أبي حنيفة وقيل قدر الغيبة بمسيرة سفر اه فقد حاشاه ما نقله المصنف عن ابن مالك من ان في الغائبة عن المصالحات اتفاقا (قوله وبأخذ القاضي) أي بطالب المدعى كما في الخاتمة وفي الصغرى هذا اذا كان المدعى عالما بذلك أما اذا كان جاهلا فاقاضي بطالب رواد ابن سماعة عن محمد بن جرير والمراصد بأخذ القاضي كقبلا أي عن عليه الحق لا بالحق نفسه وقد تقدم في كتاب الكفالة في كفاية النفس انه لو اعطى كقبلا بنفسه برضاه جاز اتفاقا ولا يجبر عليه عند الامام خلافا لهما فعندهما يجبر بالملازمة فحينئذ لا حاجة للتقديم هذا وليس مذكور في الدرر ولا في شرح الكنز تأمل (قوله في مسئلة المتن) وهي قال المدعى لي يمينه حاضرة الخ وقيل بدينهم لانه لو قال لا يمينه لي أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله فيما لا يسقط بشبهة) اما فيما يسقط به كالحل ودوا القصاص فلا يجبر على دفع الكفيل كما تقدم قال في البحر ادعى القاتل ان له يمينه حاضرة على العفو واجل ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت باليمينه وقال لي يمينه غائبة بقضى بالقصاص قياسا كالاموال وفي الاستحسان يؤجل استعظام الامر الدم انتهى قال الرمي وصفتي الاطلاق ان دعوى الطلاق كدعوى الاموال وان احتاطوا في الخروج لا تباع استعظام امر الدماء ولذلك ثبت برجل وامرأتين اه (قوله كقبلا ثثة يؤمن هروبه) وله ان يطالب وكيل لا بصومته قال في الكافي وله ان يطالب وكيله بصومته حتى لو غاب الاصل يقيم البيئة على الوكيل فيقضى عليه وان أعطاء وكيله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل واذا أعطاء كنه لا بنفس الوكيل له ان يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل لو كان المدعى دينيا لان الدين يستوفي من ذمة الاصيل دون الوكيل فلو أخذ كنه لا بالمال له ان يطالب كقبلا بنفس الاصيل لان الاستيفاء من الاصيل قد يكون ايسر وان كان المدعى منقولا له ان يطالب منه مع ذلك كقبلا بالعين اهضرها ولا يفيده المدعى عليه وان كان عاقرا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التخييب وضع ان يكون الواحد كقبلا بنفسه ووكيله بالصومته لان الواحد يقوم به ما فلو اقروا غاب قضى لانه قضا اعانة انتهى وفيه ولو اقيمت البيئة فلم ترك فغاب المشهود عليه فزكيت لا يقضى عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لان له حق الجرح في الشهود وعن أبي يوسف انه يقضى انتهى واعلم انه ينبغي ان يشترط في الوكيل ما سبق في الكفيل من كونه ثقة معروف الدار وفي البحر عن الصغرى لو أبا اعطاء الوكيل بالصومته لم يجبر انتهى (قوله يؤمن هروبه) نفسه

لم يحلف خلافا لهما ولو  
حاضرة في مجلس المحكم  
لم يحلف اتفاقا ولو غائبة  
عن المصالحات اتفاقا  
ابن مالك وقد روي في المجتبى  
الغيبة بعدة الصفر  
(وبأخذ القاضي) في مسئلة  
التمن فيما لا يسقط بشبهة  
(كقبلا ثثة) يؤمن هروبه  
بحر في حفظ (من حصه)

البنات فاذا امتنع عما أطلق له يكون باذلا اما الوارث فلانه لا اختيار له في الملك ولا يدعى ما فعل  
المورث فلو وجد ما يطابق له العين على البنات ولان الوارث خاف عن المورث والعين لا تجري  
فيها النيابة فلا يخلف على البنات والمشتري والموهوب له اصل بنفسه فيخلف عليه انتهى  
(قوله) ويخلف باحد القود أي مذكر القصاص بان ادعى رجل عليه قصاصا عميق أي  
سواء كان في النفس أو لأطراف بالاتفاق دامادا (قوله حبس) أي ولا يقتص أماعنده فلان  
النسكول بذل ولا يجري في النفس الا ترى انه لو قتله بامره يجب عليه القصاص في رواية وفي  
أخرى الدية ولو قطع يده بامره لا يجب عليه شيء الا أنه لا يساح اعدام القائدة أما ما فيه فائدة  
كاقطع لالا كانه وقع السن للوجع لا يثبت بقتله وأماعنده ما فاته وان كان اقرارا الا ان فيه شبهة  
ولا يثبت فيه القود لانه كالحمد ومن وجه (قوله حتى يقر) أي فيقتص منه (قوله ويخلف) أي  
عنده الامام فبإمر من المدعى وفي الشاي عن الاتفاق أي ويموت بوجع لان النفس لا يسلك بها  
مالا الاموال فلا يجري فيها البذل الذي هو مؤدى الازكار واذا امتنع القصاص والعين  
حق مستحق بحبس به كافي القسامة فانهم اذا نكلوا عن العين يحبسون حتى يقرأو ويخافوا  
وفي الخاتمة في كيفية التعليف بالقتل روايتان في رواية يستخاف على الحاصل بالله ما عليك دم  
ابنه فلان مثله لا ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخاف على السبب بالله  
ما قامت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يخاف على  
الحاصل بالله ما له عليك قطع هذا العبد ولا له عليك حتى يسميها وكذلك في الشجاج والجراحات  
التي يجب فيها القصاص اه (قوله وفيما دونه) أي دون القود من الاطراف (قوله يقتص)  
منه أي عنه أي حنيفه رحمه الله تعالى كاعلم بما مر (قوله فيجبر فيها الابتذال) أي فتثبت  
بالنسكول كما ان المال يثبت به والاولى البذل كما في بعض النسخ (قوله سلا قالهما) فانهما قالوا  
يجب عليه الارش فيهما ولا يرضى بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس عقوبة تدرأ  
بالنسيان ولا تثبت بالنسكول كالقصاص في النفس ولان النسكول وان كان اقرارا عندهما  
ففيه شبهة اعدام فلا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص  
لمعنى من جهة من عليه خاصة كما اذا أقر بالخطا والولى يدعى العمد واذا امتنع القود تجب  
الدية وعند الثلاثة يقتص فيها ما بعد حذف المدعى كافي العيني واما اذا كان الامتناع  
من جانب من له كما اذا أقام على ما ادعى وهو القصاص رجلا وامرأتين أو الشفعة على  
الشفعة فانه لا يرضى بشئ لان المجبة قامت بالقصاص لكن تعذر استيفاءه ولم يشبهه الخطا  
ولا يجب شئ ولا تفاوت في هذا المعنى بين النفس وما دونها كافي الغاية (قوله قال المدعى لى  
بينه الخ) أطلق حضورها فتمثل حضورها في المهر بمسقة المرض وظاهرها في خزائن القدير  
خلافه فانه قال الاستخلاف يجري في المعاوى الصبيحة اذا انكر المدعى عليه ويقول المدعى  
لانهم ودلى أو شهودى غيب أو فى المهر اه بجر (قوله فى المهر) أراد به حضورهما فيه أو محل  
بينه وبين المدعى دون مسافة القصر كما يفيد الكلام الا ترى وقيد فى المهر وان كان اطلاق  
كلام المصنف متشابها لالمالو كانت حاضرة فى المجلس لانه المختار فيه قال فى البحر أطلق فى  
حضورها فسهل حضورها فى مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يخاف وحضورها فى المهر وهو

(و) يخلف (باحد القود)  
اجام (فان نكل فان كان  
فى النفس حبس حتى يقر  
أو يخلف وفيما دونه  
يقتص) لان الاطراف  
خلقت وقاية للنفس كالمال  
فيجبر فيها الابتذال خلافا  
لها (قال المدعى لى بينه  
حاضرة) فى المهر (وطالب  
عين خصمه

على الميت والا يبرهن المدعى وطاب عين المدعى عليه استحلفه على العلم أي بالله ما تعلم ان فلان ابن فلان هذا على أيك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه قضى عليه فيستوفي من نصيبه ان اقرب وصول نصيبه من الميراث اليه والا يقرب وصوله اليه فان صدقه المدعى فلا شيء عليه والاستحلف على البتات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا يعضه فان نكل لزمه القضاء والا هذا اذا حلفه على الدين أولا فان حلفه على الوصول أولا لحلفه فلا تخلفه على الدين ثانيا أي على العلم لاحتمال ظهور ماله فكان فيه فائدة منتظرة وان لم يصل المال اليه فانه متى استحلفه وأقر أو نكل وثبت الدين فاذا ظهر للاب مال من الوديعة أو البضاعة عند انقضاء لا يحتاج الى الالبات فهذه الفائدة المنتظرة ولو اراد المدعى استحلفه على الدين والوصول معا فيلهد ذلك وعامم - م انه يحلف مرتين ولا يجمع وان أنكر موته حلفه على العلم فان نكل حلف على الدين أي على العلم أيضا ودعوى الوصية ٣ على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم لو أنكرها ومدعى الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة وحلفه فله ان يحلف الباقي لان الناس يتفاوتون في العيز وبعي الابع لم الاول به ويدعم الثاني ولو ادعى أحد الورثة ديناً على رجل للميت وحلفه ليس للباقي تخلفه لان الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه الا مرة انتهى ملخصاً بزيادة (قوله أوعى ما على وارث) صورته ان يقول ان هذا العبد الذي ورثته عن فلان ملكي ويدك بغير حق ولا يثبت له فان الوارث يحلف على العلم درر (قوله اذا علم القاضي كونه) أي العين ميراثا فالاحلف على البت وينبغي ان يخصص التقييد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية فان جريان ذلك في الدين مشكل عزمي وهذا بناء على ان القاضي يقضى بعلمه والمفتي به لا فيكون علمه كعدمه قال العلامة أبو الطيب أقول في قوله فان جريان ذلك في الدين مشكل انظر لما قال في نور العيون نقله عن المحيط البرهاني انما يحلف على العلم في الارث لو علم القاضي بالارث أو أقر به المدعى أو برهن عليه - م والا يحلف بشاوكذا لو ادعى ديناً على الوارث يحلف على العلم اه (قوله أو أقر به المدعى) هو كما سبق في التصوير (قوله أو برهن الخصم) وهو المدعى عليه (قوله فيحلف) أي الوارث على العلم فان لم يدع المدعى حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك ولا أقام المدعى عليه بينة يحلف على البتات بالله ما علمك تسليم هذا العين الى المدعى عمادية قال ط ٣ يمكن تصويره بان ادعى مدع على شخص ان هذه العين له وعجز عن اقامة البينة فطلب عينه على البت فقال انه ارث وأراد العين على العلم فانكر المدعى ذلك فاقام الوارث بينة على مدعائه فانه يحلف على العلم أي فالشرط في تخلفه الوارث على العلم في دعوى العين أحد هذه الثلاثة (قوله والعين) الواو بمعنى أو (قوله الوارث) أي انه محقق مورث وانكر الخصم (قوله يحلف المدعى عليه على البتات) أي انه اليه باحق مورثه (قوله كونه وشرا درر) يعني لو هو رجل لرجل عبداً فتبضه أو اشترى رجل من رجل عبداً فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا بينة له فاراد استخلاف المدعى عليه يحلف على البتات حاجي عن الدرر أي انه ليس به - م والاولى كونه وشرا ومث - م ترقى أو كنية وشرا للموافقة لفظاً وعمله الزبايحي بان الهبة والشرا سبب موضوع لاهلك باختيار المالك ومباشرة ولو لم يعلم انه ملك للمالك لما مباشر السبب ظاهراً فيحلف على

أو عيضا على وارث اذا علم  
القاضي كونه ميراثاً أو  
أقر به المدعى أو برهن  
الخصم عليه) فيحلف على  
العلم (ولو ادعاهما) أي الدين  
والعين (الوارث) على غيره  
(بحلف) المدعى عليه (على  
البتات) كونه وشرا درر

٣ مطلب دعوى الوصية على  
الوارث كدعوى الدين اذا  
أنكرها يحلف على العلم

الحلف عنه بخلاف عكسه. وهذا يحلف فيه ثانيا لعدم سقوط الحلف عنه بما افق كوله عنه لعدم  
 اعتباره والاجتزائه فلا يقضى عليه به بسببه تأمل اه (أقول) بشكل قول الرمي بأنه يزول  
 الاشكال الخ مع أنه لا يزول بذلك به بدقول البحر ولا يقضى بشكوله عالين واجبا عليه  
 تأمل واستشكل في المدة الفرع الاول بأنه انيس كما ينبغي بل لا ادق ان يقضى بالنكول فانه  
 اذا نكل عن الحلف على العلم ففي البينات أولى (وأجاب) عنه بالمنع لانه يجوز ان يكون نكوله  
 له بعد عدم فائدة اليمين على العلم فلا يحلف ~~حذر~~ راعن التمسك رار وهو بمعنى ما ذكره الرمي  
 واستشكل الثاني أيضا بأنه محل تأمل فانه اذا لم يجب عليه كيف يقضى عليه اذا نكل ولم يجب  
 عنه بجواب واستشكله الخادى أيضا بان البينات أعم تحققا من العلم ويعتبر في اليمين اتقاؤها  
 وانتفاء الاعم اخص من انتفاء الاخص فكيف يقضى بالنكول من البينات في موضع مع يجب  
 عليه الحلف على العلم فانه بعد هذا النكول يحفل ان يحلف على العلم اه قال الفاضل به قوب  
 باشا بعد نقله عن النهاية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الحکم بالنكول لعدم وجوب اليمين على  
 البينات كما لا يخفى فتأمل اه قال عزى زاده وفي هذا المقام كلام اه فليراجع (فرع) \*  
 مما يحلف فيه على العلم ما اذا قال في حال مرضه اني لم اشئ في الدنيا شيئا مات عر زوجة و بنت  
 وورثة فلو ورثة ان يحلفوا و زوجته وابنته على انهما لا يعلمان بشئ من تركه المتوفى بطريقه اه  
 بحر عن القنية (قوله عنه) أى عن الزباني (قوله هذا اذا قال المنكول الخ) حكى هذا  
 القهس تاني بقيل (قوله كودع الخ) صورته قال رب الوديعة أو دعتك كذا اقرده على فقال  
 المودع سلمته اليك فالقول للمودع لانه ينفي الضمان عن نفسه ويعينه على البينات بان يقول  
 واقه سلمته اليك فاعناه النبي وهو انك لا تسحق عدي شيئا وله وكبل البيوع اذا ادعى قبض  
 المؤكل الثمن وكما لو قال ان لم يدخلى فلان اليوم الدار فمر أنه طاق ثم قال انه دخل يحلف على  
 البينات بالله انه دخل اليوم مع انه فعل الغير كما يكون ادعى علمه بذلك افاده في البحر (قوله سبق  
 الشراء) أى من عمره ولا (قوله وهو بكر) صوابه وهو زيد لان بكر هو المدعى والذي يحلف  
 زيد المدعى عليه وكأنه جعله نفسا للهاء في خصمه فيكون المعنى وهو خصم بكر وخصم بكر هو  
 زيد والاولى ان يقول أى خصم بكر وهو زيد قال سبدي الوالدرجه الله تعالى تتبع  
 الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا ما واه زيد لانه هو المنكول والمكر والمكر  
 عليه ويمكن ان يقال ان يحلف باليمين للفاعل لا للمفعول ومعناه ان يطلب من القاضي تحليفه  
 لان ولاية التحليف فيكون قوله وهو بكر تفسير الاخير في خصمه لكن فيه ركاز اه (قوله  
 لما صر) أى من أنه يحلف في فعل الغير على العلم ولا حاجة اليه لعله من التفرع (قوله كذا اذا  
 ادعى دينا) بان يقول رجل لا اخبر انى على مورثك الف درهم فسات وعليه الدين ولا يمينه له  
 فيحلف الوارث على العلم لم درر أى لا على البينات وهذا الوجه في الدين على ما اختاره الفقهاء  
 وقاضى خان خلافا للخصاف فهم تاني وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدوق دعوى الدين على  
 الوارث ان القاضي يسأله أولا عن موت أبيه ليمكون خصما فان أقر بوجهه سأل عن الدين فان أقر  
 به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط لانه لا يصح اقرار اعل الميت فيبقي اقراره في حق نفسه وان  
 أنكره فبهرن المدعى استوفاه من التركة لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيما يذى

عنه هذا اذا قال المنكول  
 لا على لم بذلك ولو ادعى  
 العلم حلف على البينات  
 العلم حلف على البينات  
 كودع ادعى قبض ربحها  
 وفزع على قوله وفعل غيره  
 على العلم بقوله (واذا ادعى)  
 بكر (سبدي الشراء) له  
 على شراء زيد ولا يمينه  
 (بحلف خصمه) وهو  
 بكر (على العلم) أى أنه  
 لا يعلم انه اشتراه قبله لما صر  
 (كذا اذا ادعى دينا)

البصائر واخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر (قوله ولولا خشية التطويل لا وردتها كلها)  
 هذه ونظائر هاته متفق على انه لم يقدمها واخوانه قبيل البيوع مع ان ذكرها هناك لامتناسية له  
 وهو مدقوق في بعض النسخ الصحيحة ولعل الشارح جمعها في ذلك المجل بعد تقيم الكتاب وبلغت  
 هناك احدى وستين مسألة مسائل الحاشية احدى وثلاثون ومسائل الخلاصة ثلاث  
 ومسائل البحر ستة وزيادة فتدوير البصائر بأربعة عشر وزيادة زواهر الجواهر سبعة  
 وزاد عليها سدي والدرجته الله تعالى ثمان مسائل من جامع النصوص واين فصارت تسعة  
 وستين فراجعها غنة ان شئت في آخر كتاب الوفاء قبيل البيوع (قوله أي القطع)  
 في بعض كتب النسخ البتة بدل البتات وهو أولى وقد ذكر في القاموس ان البت القطع  
 وان البتات الزاد والجهاز ومتاع البيت والجمع بفتح ط (قوله بانه ليس كذلك) هذا في النسخ  
 أو انه كذلك في البتات (قوله على العلم) أي على نفيه (قوله اعدم علمه بما فعل غيره ظاهرا)  
 فلو حلف على البتات لامتنع عن العيّن مع كونه صادقا فيضرب به بطول بالعلم فاذا لم يقبل  
 مع الامكان صار باذلا او مقرا وهذا اصل مقرر عندنا ثانيا دور (قوله يتصل به) أي  
 يتهاق حكمه به بحيث يعود الى فعله (قوله أو اباقه) ليس المراد بالاباق الذي يدعيه المشتري  
 الاباق الكائن عنه اذ لو أقربه البائع لا يلزمه شيء لان الاباق من العيوب التي لا بد فيها من  
 المعاودة بان يثبت وجوده في البائع ثم عند المشتري كلاهما في صغره أو كبره على ما سبق  
 في محله أبو السعود وفي الحواشي السعدية قوله يخلف على البتات بالله ما أتى أقول الظاهر  
 انه يخلف على الحاصل بالله ما عاكس حق الردفان في الخلف على السبب يتضرر البائع أو قد يبرأ  
 المشتري من العيب (قوله واثبت ذلك) أي على ما سبق في محله من وجوده عند البائع ثم عند  
 المشتري الخ (قوله يخلف البائع على البتات) يعني ان المشتري العبد اذا ادعى انه سارق أو آبق  
 واثبت اباقه أو سرقته في يده نفسه وادعى انه آبق أو سارق في يد البائع واراد التحليف بخلف  
 البائع بالله ما أتى بالله ما سرق في يده وهذا التحليف على فعل لا غير دور (قوله فرجع الى فعل  
 نفسه) وهو تسليمه سابقا (قوله لانها آكد) أي لان عيّن البتات آكد من عيّن العلم حيث جزم  
 في الاولى ولم يجزم في الثانية مع ان في الاولى انما حلف على علمه أيضا اذ غلبة الظن ترجح له  
 الخلف لكنه اذا جزم بها كانت آكد صورة (قوله ولذا نعت به مطلقا) أي في فعل نفسه وفعل  
 غيره فلو حلف على البتات في فعل غير اجزاء بالاولى لانه قد اتى بالاكد (قوله بخلاف  
 العكس) يعني ان عيّن العلم لا تكفي في فعل نفسه حال في البحر ثم في كل موضع وجبت  
 فيه العيّن على العلم بخلف على البتات كني وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله عماليس  
 واجبا عليه اه قال في الدرر واعلم ان في كل موضع العيّن فيه على البتات خلف على العلم  
 لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط العيّن عنه وفي كل موضع وجب  
 العيّن فيه على العلم بخلف على البتات بغير العيّن حتى يسقط العيّن عنه ويقضى عليه اذا عكس  
 لان الخلف على البتات آكد في غير مطلقا بخلاف العكس ذكره الزيلعي اه واستش كل الثاني  
 العمادى قال الرمل وجه الاشكال انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكاف الى البتة ويرزول  
 الاشكال بانه مسقط لعيّن الواجبة عليه فاعنه برفيكون فضاء بعد نكول عن عيّن مسقطا

ولولا خشية التطويل  
 لا وردتها كلها (التحليف  
 على فعل نفسه يكون على  
 البتات) أي القطع بانه ليس  
 كذلك (و) التحليف (على  
 فعل غيره) يكون (على  
 العلم) أي انه لا يعلم انه كذلك  
 اعدم علمه بما فعل غيره  
 ظاهرا اللهم (الا اذا كان)  
 فعل الغير (شيا يتصل  
 به) أي بالخالف وفرع عليه  
 بقوله (فان ادعى) مشتري  
 العبد (سرقه العبد أو اباقه)  
 واثبت ذلك (يخلف) البائع  
 (على البتات) مع انه فعل  
 الغير وانما يصح باعتبار  
 وجوب تسليمه سليما فرجع  
 الى فعل نفسه (فخلف)  
 على البتات لانها آكد ولذا  
 نعت به مطلقا بخلاف  
 العكس ودون الزيلعي  
 وفي شرح الجمع

اختلاف كافي العمادية (قوله لا الحلف) يعني لا يجوز ان يكون شخص نائباً عن شخص توجه  
 عليه اليمين يحلف من قبله ويخالفه ما يأتي من شرح الوهبانية من ان الانرس الاصم الاعمى  
 يحلف وليمه عنه وهو المستثنى من الضابط المذكور كما صرح به العلامة ابو السعد (قوله  
 وفرع على الاول) الاول اسقاطه وان يقول وفرع عليه ما باعتبار ما طوف والمعاطوف عليه  
 فعلى الاول قوله فالوكيل الخ وعلى الثاني قوله فلا يحلف احد منهم (قوله فله طلب) اى ظاهرها  
 والاثنى الحقيقة خصه الاصيل (قوله ولا يحلف) لو قال ونوع على الثاني بقوله ولا يحلف  
 الخ. كان اسبك (قوله احد منهم) اشار بذلك الى جواب ما رد على قوله تلك الاختلاف حيث  
 وقع خبرا عن قوله فالوكيل الخ حيث وقع خبرا عن المبدأ وماعطف عليه وهو وجه له فيجب  
 اشتغاله على ضمير مطابق فيقال لا يكون ولا يحلفون فاجاب بانه مؤول اى تلك كل واحد منهم  
 الاختلاف ولا يحلف وكما يصح التأويل في الخبر يصح في المبدأ والسير في أنه تلك الاختلاف  
 ولا يحلف احد منهم وذلك ان الوكيل وماعطف عليه لما كان له الطاب وقد عجز عن البيعة فيحلف  
 خصه اذ لا مانع من ذلك وأما اذا ادعى عليه -م فان الحلف بقصد به **التمسك** قول اية قضى به  
 والتمسك قول اقرار او بذل كماله لم ولا تلك واحد منهم الاقرار على الاصيل ولا بذل ماله وهو نائب  
 في الدعوى قد بعلم - حقيقة ما وقد لا يعلم فكيف يحلف على ما لا علم له به (قوله الا اذا  
 ادعى عليه العقد) اى عقديع أو شراء أو اجارة لانه يكون - يثبت أصلا في الحقوق فيكون  
 اليمين متجهة عليه لا على الاصيل فلا يثبت في الحلف فالاستثناء منقطع وهو شامل للاربعة  
 والمراد بالربعة قدما ذكر اما عقد النكاح فغير مراد هنا لان الشارح قدم انه لا تحلف في تزويج  
 البنت مغيرة أو كبيرة وعندهما يستحلف الاب الصغيرة تأمل افاده الخبر الرملى (قوله اوضح  
 اقراره) مختص بالوكيل فقط كما اشار اليه بقوله كالوكيل الخ (قوله فيستحلف) الاول في المقابلة  
 فيحلف (قوله حينئذ) لا حاجة اليه (قوله كالوكيل بالبيع) هو داخل تحت قوله اذا ادعى  
 عليه العقد فكان الاول مغنيا عنه تأمل نعم كان الاولى به هذا الوكيل بالتمسوة فانه يصح  
 اقراره على الموكل فكان ينبغي ان يستحلف على مقتضى قوله اوضح اقراره وليس كذلك في هل  
 يستحلف على العلم أو على البتات ذكر في الفصل السادس والعشرين من نورا العين ان الوصى اذا  
 باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف  
 على عدم العلم اه فتأمل والحاصل ان كل من يصح اقراره كالوكيل يصح استخلافه بخلاف  
 من لا يصح اقراره كالوصى (قوله فان اقراره صحيح) لم يبين اقراره بى شىء ولا يحرج ط اقول  
 الظاهر ان اقراره فيما هو من - حقوق العقد كالاقراء بعيب أو اجل أو خیار للمشتري (قوله  
 الا في ثلاث ذكرها) هى الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا فاراد ان يردّه بالعيب واراد البائع  
 ان يحلفه باقعه ما يعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد  
 الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى  
 المدينون ان الموكل أبرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه اه  
 مخ (قوله والصواب في اربع وثلاثين) اى يضم الثلاثة الى ما في الخاتمة امكن الاولى منها  
 مذكورة في الخاتمة (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير

لا الحلف) وفرع على  
 الاول بقوله (فالوكيل  
 والوصى والمتولى وابو  
 الصغير تلك الاختلاف)  
 فله طلب عين خصه (ولا  
 يحلف) احد منهم (الا اذا)  
 ادعى عليه العقد او (صح  
 اقراره) على الاصيل  
 فيستحلف حينئذ كالوكيل  
 بالبيع فان اقراره صحيح  
 على الموكل فيكذابه كونه  
 وفي الخلاصة كل موضع  
 لو اقر لزمه فاذا **تمسك** كونه  
 يستحلف الا في ثلاث  
 ذكرها والصواب في اربع  
 وثلاثين امر عن الخاتمة  
 وزاد ستة أخرى في البحر  
 وزاد اربعة عشر في تنوير  
 البصائر حاشية الاشياء  
 والنظائر لابن المصنف

هذه الاشياء لا تخلف فيها عند الامام لم يدع معها ما لا فاته بخلافه فاقا (قوله لاجل المال) اي  
 بطلب المسروق منه فلو لم يطلب المال لا يخلف لان اليه لا يلزم الا بطلب الخصم (قوله فان  
 نكل ضمن ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي ان يصح قطعه عند انى حنيقة لانه بدل كافي قود الطرف  
 والحاصل ان النكول في قطع الطرف والنكول في السرقة ينبغي ان يتحدوا في ايجاب القطع  
 وعدمه ويمكن الجواب بان قود الطرف - حق العبد فيثبت بالشبهة كالاموال بخلاف القطع  
 في السرقة فانه خالص - حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فليتأمل يعقوبية  
 (قوله) وقالوا يستخاف في التعزير) لانه محض حق العبد وانهذا يملك العبد اسقاطه بالعفو  
 وحق العباد مبنية على المشاحة لانه لا يملكه فلو كان التعزير لمحض حق الله تعالى كولو  
 ادعى عليه انه قبل امرأة برضاها فانه اذا ثبت عليه ذلك باليمين يعزران واذا أنكر ان ينبغي  
 ان لا يستخلفا (قوله كما بسطه في الدرر) ونصه ويخلف في التعزير به - في اذا ادعى على آخر  
 ما يوجب التعزير وأراد تخليفه اذا أنكره فالقاضي يخلفه لان التعزير محض حق العبد وانهذا  
 يملك العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير اذا مكن صاحب الحق  
 منه أقامه ولو كان حق الله تعالى امكنه هذه الاحكام على عكس هذا والاستخلاف يجري في  
 حقوق العباد سواء كانت عقوبة أو مالا اهـ ونهله هذا بان التعزير محض حق العبد بخلاف  
 لما سبق له في فصل التعزير ان حق العبد يغالب فيه وانهذا قال عزى زاده بين كلامه ثم ادفع اهـ  
 قلت لا يخلو حق العبد من حق الله تعالى فلا يسهل نقله بحق لان الذي جعله حقه هو الحق  
 تعالى الامر الذي في كلامه الثاني مؤول بالاول (قوله وفي النصول) قدمنا هذه المسئلة  
 قرية ابابوضع مما هنا مع فروع آخر (قوله خيلة دفع عينا) أي على قولها (قوله ان تتزوج)  
 أي بالآخر (قوله فلا تخلف) لان الموندكات لا يحكم عليهم اولواهم بعد ما تزوجت لم يجز اقرارها  
 وكذا الواقف بشكاح غائب فانه يصح اقرارها على أحد قولين ولكن يعل بالتكذيب وتندفع  
 عنها اليمين قال بهض الا فضل هذه الخيلة ظاهرة لتزوجه أم لا تزوجت غيره فالظاهر عدم  
 صحة العقد الا اذا حلفت نعم لتزوجت قبل الرفع الى القاضي ربما يظهر اهـ تأمل (قوله في  
 احدى وثلاثين مسئلة) تقدمت في الوقت وذكرها في البحر هنا (قوله في الاستخلاف) يعنى  
 يجوز ان يكون شخص نائب عن آخر له - حق على غيره في طاب اليمين على المدعى عليه اذا عجز عن  
 اقامة اليمين فالسبب والذات في قوله الاستخلاف لا يطلب كما يفيد كلامه بعد وهذا الذي ذكره  
 المصنف ضابط كل افاده عماد الدين في نصوله في مواضع اجمالا تارة وتفصيلا أخرى في الفصل  
 السادس عشر والمصنف نفسه كما ترى وابن قاضي - ماونه لخصه في جامع الفصولين اخصر منه كما  
 هو دأبه وهذا من المسائل التي اوردها المصنف في كتابه ولم يوثق بها في المتن المشهور وسوى  
 الغرر وليس في كلامه ما يخالف الاصل الا في تعميم الشارح ضمير اقراره فقيه نوع حوازة لان كلا  
 من الوصي ومن بعده ايسوا كالوكيل في صحة اقرارهم تارة وعدمها اخرى وايضا ليس الوكيل  
 مطلقا كذلك كما افاده التقييد - فلو قال الا اذا كان الوكيل وكيل بالبيع أو الخوصصة في الرد  
 بالعيب لصحة اقراره بدل قوله أوضح اقراره الخ امكن سالما ثم انه لا يلزم من عدم التخلف عدم  
 سماع الدعوى بل يجعل كل منهم خصما في حق سماع الدعوى واقامة اليمين عليه من غير

لاجل المال (فان نكل  
 ضمن ولم يقطع) وان اقر  
 بها قطع وقالوا يستخاف  
 في التعزير كما بسطه في الدرر  
 وفي النصول ادعى نكاحها  
 فبطلت دعيه عنها ان تتزوج  
 فلا تخلف وفي الثانية  
 لا استخلاف في احدى  
 وثلاثين مسئلة (الغيبات  
 تجري في الاستخلاف



اقرارها فلا يندفع عنها العيّن اه وفي الولو الجلية وجعل تزوج امرأة بشهاده شاهدين  
انكرت وتزوجت باخر ومات شه هو الاول ايسر للزوج الاول ان يخاضعها لانهم التحليف  
والمقصود منه النكول ولو اقرت صريحاً لم يجز اقرارها لكن يخاضع الزوج الثاني ويحافه  
فان سلف برئ وان نكل فله ان يخاضعها ويحافها فان نكلت بقضى به المدعى وهذا الجواب  
على قولهما المفتي به اه (قوله بالنسب) نظر الى دعوى الامة (قوله اوراق) نظر الى انكار  
المولى (قوله قد قذف وامان) بان ادعت المرأة على زوجها انه قد فها بالزنا واعلمك اللعان  
وهو منكر وفي الحد بان ادعى على آخر بانك قد قذفتني بالزنا وعليك الحد وهو منكر وهاتان  
الصورتان لا يمكن تصويرهما الا من جانب واحد كما تقدم (قوله في السك) لأن هذه حقوق  
ثبتت بالشبهات فيجوز فيها الاستخلاف كالاموال واختار المتأخرون انه ان كان المنكر مكرمة متعاقبة  
يستخلف اخذ مذابحها وما وان كان مظلوما لا يستخلف اخذ مذابح قول الامام زياي صورة  
الاستخلاف على قولهما كما تقدم ما هي بزوجتي وان كانت زوجتي فهي ساطق حتى الى آخر  
ما قدمناه وقال بعضهم هم يستخلف على النكاح فان حلف يقول الناضي فرقت بينكما كما في  
البدائع (قوله فلا يمين اجاعا) يرد عليه ما في البدائع من قوله وما في دعوى القذف اذا حلف  
على ظاهر الرواية فنكح كل يقضى بالحد في ظاهر الاقوال لانه بمنزلة القصاص في الطرف عند ابي  
حنيفة وعندهم بمنزلة النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر الحدود لا يقضى فيه بشئ ولا يحلف  
وقيل يحلف ويقضى فيه بالتميز بزوجات الحد كما في السرقة يحلف ويقضى بالمال دون القطع  
شبهة لالية (قوله الا اذا تضمن) اي دعوى الحد عاى - ق عبيد (قوله بان علق) كان قال  
ان زنت فعبدى حر فادعى العبد زناه وانكر (قوله فلا بعد تحليفه) اي على السبب بالله  
ما زنت به ما - كانت بعثى عبدك هذا بجر قال العلامة سعدى وبغني ان يقول العبد انه  
قد اتى بماعلى عليه عتي ولا يقول زنى كيلا يكون قاذفا اه قال الرضوي ولا حد على العبد  
لانه غير قاصد القذف وانما يريد اثبات عتقه (قوله وكذا يستخلف السارق لاجل المال) يعنى  
كان مولى العبد يستخلف على الزنا لاجل عتي العبد لا لقامة الحد كذا يستخلف السارق  
لاجل المال لا للقطع قال ط هون من جملة المستثنى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يستخلف  
فى شئ من الحدود ولا فى الزنا ولا فى السرقة ولا القذف ولا شرب الخمر ولا السر - كذا الا ان طالب  
المسروق منه بضمه بضمه المال استخلفه فان نكل عن ايمين ضمه له المال ولم يقطعه وذلك لان  
الدعوى تتضمن امرين الضمان والقطع والضمن لا يسد - توفى بالنكاح فوجب اثبات  
احدهما واسقاط الاخر اه وكذا يحلف فى النكاح ان ادعت المال اى ان ادعت المرأة  
النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فانه ذكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحد  
عنده لان المال يثبت بالبذل لا الحل وفى النسب اذا ادعى حقاً مالا كان كالارث والنفقة او غير  
مال كحق الحضنة فى الاقريط والعتي بسبب الملك وامتناع الرجوع فى الهبة فان نكل ثبت  
الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالافرار وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا  
منكر القود الخ ابن كمال وانكار القود سيد كرم المصنف وفى صدر الشريعة فيلغز ايمان امرأة  
تأخذ نفقة غير معتدة ولا حائضة ولا نفساء ولا يحل وطؤها فيه يلغز القدر المتقدم والحاصل ان

بالنسب اوراق والحاصل  
ان المفتي به التحليف فى  
السك الا فى الحد ودومها  
قد قذف وامان فلا يمين  
اجماعاً الا اذا تضمن حقاً  
بان علق عتي عبيده بربا  
نفسه فلا بعد تحليفه فان  
نكل ثبت العتي لا الزنا  
(و) كذا (يستخلف السارق)

ولدت منه ولدا حيا أو ميتا كما في قاضيان وإن كان في المشاهير أن دعوى الزوج والمولى لا تصور  
 لأن النسب يثبت بأقراره ولا عبرة بالنكاح بعده ويمكن أن يقال أنه يجب سب الظاهر لم يدع  
 النسب كما يدل عليه تصويرهم اه أبو الوالد قال البرجندي ويمكن تصوير العكس فيه  
 أيضا بان حبات من المولى فاعقبتها قبل وضع الحمل وبعد قرب الولادة قتلت الولد وأدعى المولى  
 دية الولد عليه ما ولا بد من ثبوت الولد فانكرت لامة ذلك اه وفيه تأمل (قوله ونسب)  
 قال في المنظومة وولد قال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما يثبت في النسب المجرد  
 عندهما اذا كان يثبت بأقراره كالاب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن كمال (قوله  
 وبالعكس) بان ادعى مجهول الحال على رجل انه مولاه وأنكر المولى وأدعى مجهول الحال  
 عليه انه أبوه وهذا في دعوى نسب مجرد عن المال أما اذا ادعى ما لا بدعى النسب بان ادعى  
 رجل على رجل انه أخوه وقدمات الاب وترك ما لا في يده هذا وطلب الميراث أو ادعى على رجل  
 أنه أخوه لا يسه وطالب من القاضي ان يرض له النفقة وأنكر المدعى عليه ذلك فالقاضي  
 يحلفه اتفاقا فان كل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالأقرار وان كان منه  
 فعل الخلاف المذكور وحيد في الغرض أي شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبته ط عن الجوى  
 بزيادة وفيه عن الاتفاق يثبت الاستخلاف عند أبي يوسف ومحمد في النسب المجرد بدون دعوى  
 حتى آخر وإن لم يشترط ان يثبت النسب بأقرار المقر أي يكون النسب بحيث يثبت بالأقرار أما  
 اذا كان بحيث لا يثبت النسب بأقرار المقر فلا يجزى الاستخلاف في النسب المجرد عندهما  
 أيضا لأنه ان اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرار بما يلزمه  
 وليس فيه تحميل النسب على الغير ولا يصح اقراره بما سواه م وبصح اقرار المرأة بربعة  
 بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا  
 اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو شهد بولادة الولد قابله (قوله ولا عتاقة) أي بان ادعى  
 على معروف الرق انه عتقه أو مولاه (قوله أو مولاه) أي ادعى عليه انه مولاه (قوله ادعاه  
 الاعلى أو الاسفل) بان ادعى على رجل معروف انه مولاه أو ادعى المعروف ذلك وأنكر  
 الآخر قال أبو الوالد هو دأشار الى عدم الفرق في دعوى الولاء بين المعروف والمجهول بخلاف  
 دعوى الرق والنسب فان مجهولية نسب المدعى رقه ونسبه شرط صحة الدعوى شيئا قلت  
 ولهذا قال الشافعي في جانب دعوى الولاء بان ادعى رجل على آخر بان له عليه ولادة عتاقة  
 أو مولاه أو العكس اه ولم يقيده بالمجهول (قوله وحدوا ما ان) هذان مما لا يحلف فيهما  
 اتفاقا ما على قول الامام فظاهر وأما على قولهما فان النكول وان كان اقرارا عندهما لكنه  
 اقرار فيه شبهة والحدود تندرب بالشبهات واللعان في معنى الحد ط (قوله والقنوى الخ) هو  
 قول المصاحبين قال الزبائي وهو قواه ما والاول قول الامام قال الرمسلي ويقضى عليه  
 بالنكول عندهما (قوله في الاشياء السبعة) أي السبعة الاولى من التسعة وعبر عن في جامع  
 النصوصاين بالاشياء السبعة وفيه ادعى نكاحها الخيلة تدفع اليمن عن اعلى قواه ما ان تزوج فلا  
 تخاف لانهم لو نكحت فلا يحكم عليهن الا انهما واقرت به لهما تزوجت لم يجز اقرارها وكذا لو اقرت  
 بنكاح اغتاب قيل يصح اقرارها لكن يطل بانها كذيب ويدفع عنها اليمن وقبل لا يصح

ونسب) بان ادعى على  
 مجهول انه فقه أو ابنه  
 وبالعكس (وولاه) عتاقته  
 أو مولاه ادعاه الاعلى  
 أو الاسفل (وحدوا ما ان)  
 والقنوى على انه يحلف  
 المنكر (في الاشياء السبعة)  
 ومن عداه ستة الحق  
 أمومية الولد

فهى طالق بائن لانهم ان كانت صادقة لا يبطل النكاح بجموده فاذا حلف تبقي معطلة ان لم  
يقبل ما ذكره ولا يلزمه مهر فان أبى الحلف على هذه الصورة اجبره القاضي بجمع البدائع  
وسأبقى انه بالنكاح قول عن الحلف يثبت ما ادعته من الصداق أو النفقة دون النكاح فان  
كان مدعى النكاح هو الزوج لم يجزله تزوج اختها أو أربع سواها ما لم يطاقها وان كانت  
الزوجة وأنكره الزوج فليس لها التزوج بسواها والمخلص لها ما ذكرناه ان كانت زوجة الى الخ  
وفي القية يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال في الجروظا هـ أنه باتفاق اهـ (أقول)  
وهذا اذا لم يجعل الاقرار سببا للدعوى النكاح بان ادعى انه ازوجته لانها اقترت بالزوجية الى  
أملوا دعى نكاحها وانما اقترت له فانها تسمع قال في الهندية وكالاته دعوى المال بسبب  
الاقرار لانصع دعوى النكاح أيضا (قوله أنكره هو أهوى) قال في الجرحم الدعوى في هذه  
الاشياء فتصور من أحد الخصمين أيهما كان الا في الحدود واللعان والاستيلاء ودقده عوا فروعا  
على قول الامام في هذه المسائل محل بيان المطولات (قوله بعد عدة) قيد لثاني كافي الدرر اما  
قبل مضى العدة يثبت بقوله وان كذبته لانه أمر بذلك استثناء للعالم ولوادعته هي فيها نهى  
من مواضع الخلاف ولوادعاه بعد مضى اربعة صدقة ثبت بصادقهما بجر ولو كذبته ولا يثبته  
فعلى قواهم يختلف لآلى قوله وهى مسئلة المتن وكذا لو ادعت انه راجعها او كذبها (قوله وفي)  
ايلاء زاد الشارح لفظه ايلاء توضيح المسئلة والا فاني لا يستعمل في عرف الفقهاء الا في  
في الايلاء فهو بمنزلة الحقيقة العرفية (قوله بعد المدة) ولو فيها ثابت بقوله لانه يملك الاستئناف  
لو كان المدعى الزوج ولو كانت هي فهى من مواضع الخلاف وصورة المسئلة لو حلف لا يقربها  
أربعة أشهر ثم قال ثبت وأنكرت الموادعاه في مدة الايلاء ثبت بقوله لان من ملك الانشاء  
ملك الاقرار ولو بعد مضى اربعة صدقة ثبت والا لا أملوا دعت انه فاه اليه أو أنكر الزوج فلا  
يثبت سواء كانت في المدة أو بعدها \* والحامل أن التقييده لا يظهر الا فيما اذا ادعى عليها رجعة  
فانكرت لانه اذا ادعى في العدة الرجعة كان رجعة وأما اذا ادعت هي الرجعة فانكرت فلا لان  
دعواها في العدة وبعدها سواء (قوله تدعيه الامة) بانهم اولدت منه ولدا وقدمات أو أسقطت  
سقطا مسئين الخلق وصارت أم ولدوا أنكره المولى فهو على هذا الخلاف ابن كمال (قوله لشبونه  
بأقراوه) ولا يعتبر أنكارها وكذا الحدود واللعان بخلاف سائر الاشياء المذكرة اذ يتأتى فيها  
الدعوى من الجانبين شيخنا عن الدرر وعزى زاده وقوله وكذا الحدود واللعان لا يتصور  
أن يكون المدعى الا المقتدوف والامة أى المقتدوف بالنسبة للحد واللعان والامة بالنسبة  
للاستيلاء في الزيلعي من قوله والمولى سبق قلم والصواب والامة هي ان يقال ظاهر كلام  
الشارح كغيره انه ادعت الاستيلاء بمجرد ادعى اعترافه والذي في صدر الشريعة  
ادعت انها اولدت منه هذا الولد وادعاه أى ادعت انه ادعاه فهو من تمة كلامها كما ذكره أخى  
جايى والذي يظهر ان التقييد له ليس احد ترازيا بل يبتنى على ما هو المشهور من أنه يشترط  
الشبون نسب ولدا لامة وجود الدعوى من السيد وعلى غير المشهور لا يشترط ذلك بل يكفي عدم  
نفيه وكذا ظاهر كلامهم ادعت أمة يفيد الاحتراز عن دعوى الزوجة ويخالفه قول  
القهاء متانى بعد قول المتن واستيلاء بان ادعى أحد من الامة والمولى والزوجة والزوج انها

انكره هو أهوى  
(ورجعة) جمدها هو  
أهوى بعد عدة (وفي) ايلاء  
انكره احداهما بعد المدة  
(واستيلاء) تدعيه الامة  
ولا يتأتى عكسه لشبونه  
بأقراوه (ورق)

لأنه يلزم هو الذي عن إطلاق الخاتمة كما يفيد سياق المخ ويستغنى بعبارته عن قوله أولا  
وعليه الفتوى بطلاق الخاتمة ط (قوله فصولين) قال في البحر وفي الجامع والفتوى في مسألة  
الدين أنه لو ادعاه بالاسباب لخالف ثم برهن بظهور كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف أنه لا دين عليه ثم  
برهن على السبب لا يظهر كذبه بل هو إزائه وجد القرض ثم وجد الإبراء أو الإبقاء اه فان قلت  
هل يقضى بالنكول عن اليمين انفي التهمة كالأمين اذا ادعى الرد أو الهلاك لخالف وبكل وعن  
اليمين التي لا حصة لها في مال الميت كما قدمناه قلت اما الاول فنعم كافي القنية وأما الثاني فلم اره  
اه عبارة البحر قال الرملي والوجه به يقتضي القضاء بالنكول فيها ايضا فائدة الاستخلاف  
القضاء بالنكول كما هو ظاهر نامل قال في نور العين حلف ان لا دين عليه ثم برهن عليه المدعى  
فعدمه لا يظهر كذبه في عينة اذا اليمين حجة من حيث الظاهر وعند أبي يوسف يظهر كذبه  
فيبحث والفتوى في مسألة الدين أنه لو ادعاه بالاسباب لخالف ثم برهن عليه يظهر كذبه  
ولو ادعاه بسبب وحلف أن لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه بل هو إزائه وجد  
القرض ثم وجد الإبقاء أو الإبراء فحلف بطلاق أو عتق ماله عليه نفي فشهدا عليه بدين  
له والزعم القاضى وهو ينكر قال أبو يوسف يبحث وقال محمد لا يبحث لأنه لا يدري له له صدق  
واليمين حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في عينة \* ذكر محمد في ح قال امرأته طالق ان  
كان لفلان عليه نفي فشهدا أن فلانا أقرضه كذا فقبل عينة وحكم بالمال لم يبحث ولو شهدا ان  
فلان عليه شيئا وحكم به حنث لأنه جعل شرط حنثه وجوب نفي من المال عليه وقت اليمين  
وحين شهدا بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهدا ان المال عليه  
(يقول الحنفية) قوله بخلاف ما لو شهدا بحمل نظرا ذ كيف يظهر كون المال عليه اذا شهدا بان  
المال عليه بعد ان مر انفا ان اليمين حجة ظاهر فلا يظهر كذبه في عينة وأيضا رد عليه ان  
يقال فعلى ما ذكر ثم ينبغي ان يبحث في مسألة الحلف بطلاق أو عتق أيضا اذا لاشك ان الحلف  
عليه مالا يكون الا بطريق الشرط أيضا والحاصل انه ينبغي ان يهدى حكم المثلين نقيا وانما  
والفرق تحكم كما يجب كل العجب من التناقض بين كلامي محمد رحمه الله تعالى مع انه امام ذوى  
الادب والارب الآن تكون احدى الروايتين عنه غير صحيحة اه ما قاله في أواخر الخوامس  
عشر (قوله ولا تحليف في نكاح) اى بمجرد عن المال عند الامام رحمه الله تعالى بان ادعى رجل  
على امرأته او هي عليه نكاحا والاخر ينكر اما اذا ادعت المرأة تزوجها على كذا وادعت  
النفقة وانكر الزوج يستخاف انفا فاهذه المسائل خلافيه بين الامام وصاحبيه والخلاف  
بينهم مبني على تفصيل الانكار فالا ان النكول اقرارا لا يدل على كونه كاذبا في الانكار فكان  
اقرارا او بدلا عنه والاقرار لا يجري في هذه الاشياء وقال الامام انه يبدل والبذل لا يجري في هذه  
الاشياء لانه انما لا يجري في الاعيان وقاعدة الاستخلاف القضاء بالنكول فلا يستخاف وانما قلنا  
ان البذل لا يجري في هذه المسائل لانها لو قالت المرأة لا نكاح بيني وبينك ولكن بذات نفسي  
لأنك لم يصح ولو قال في دعوى الولاء عليه است انما مولاه بل انما امرأته فلو كان آخرها لم يكن أعجبت  
له ولا في لا يكون له عليه ولا وكذا سائر الامثلة وسبب ما في يانه قريبا با وضع من هذا وصورة  
الاستخلاف في النكاح على قوله اه ان يقول في عينة ما هي بوجهة لي وان كانت زوجة لي

فصولين وسراج ونفي  
وغيرهم (ولا تحليف في  
نكاح)

تأمل (قوله عند العامة وهو الصحيح) راجع الى القضاء بالبينّة بعد الامين بدليل تعليله بقوله  
سيدنا شيخنا اذ لا يمين فاجرة مع النكول وبدليل قوله ولان اليمين الخ والمراد بالعامة الكفاية  
لاما قابل الخاصة (قوله ويظهر كذبه) فيعاقب معاقبة شاهد الزور ولو الحق بينه وبين طلاق  
او عتاق يقع عليه (قوله بلا سبب) تقدم انه لا يصح دعوى الابعاد كسببه والخلف لا بد ان  
يكون بعد صحة الدعوى تأمل فكيف يقال لو ادعاه بلا سبب اللهم الا ان يقال ان هذا في  
دعوى عين لادين (قوله حتى يحنث في يمينه) اى لو كان بطلاق او عتاق لانه هو الذى يدخل  
تحت القضاء (قوله وعليه الفتوى) وهو قول ابي يوسف (قوله طلاق الخائنة) وعبارتها ادعى  
عليه الفاقه قال المدعى عليه ان كانت على الفاقه ارقى طالق وقال المدعى ان لم يكن لى عليك  
الفاقه ارقى طاق فاقام المدعى يمينه على حقه وقضى القاضي به وقرق بين المدعى عليه وبين  
امرائه وهذا قول ابي يوسف واحدى الروايتين عن محمد وعليه الفتوى فان اقام المدعى  
عليه البينة بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم لم تقبل دعواه ويبطل تفرق القاضي بين المدعى  
عليه وبين امرائه وتطابق امرأة المدعى ان زعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا ألف درهم  
وان اقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بالف قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه  
وبين امرائه (اقول) ظهر لك مما قلناه ومن عبارة الشارح ان عبارة الشارح غير محررة لان الذى  
نقله فى البحر عن طلاق الخائنة والولو الجارية من الحنف مطلق عن التقييد بالسبب وعدمه وما فى  
الدرر من عدم الحنف مطلقا بهلوه احدى الروايتين عن محمد والذى جعلوا الفتوى عليه هو  
الرواية الثانية عنه وهو قول ابي يوسف والتفصيل المذكور فى المتن ذكره فى جامع الفصولين  
وسنذكره قريباً ان شاء الله تعالى (قوله خلافا لاطلاق الدرر) تبعاً للفتاوى وعبارتها رهل  
يظهر وكذب المذكور باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقاب شاهد الزور  
اه ومنه فى العيني تبعاً للزبائى وقيل عند ابي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر بل هو ازان  
يكون له يمينه أو شهادته فذمها ثم ذكرها أو كان لا يعلمها ثم علمها وقيل تقبل ان وفق وفا قد ذكره  
فى المتقط وكذا اذا قال لا دفع لى ثم أتى بدفع فقيمه روايتان وقيل لا يصح دفعه اتنا قال انه معناه  
ليس لى دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لى قبل فلان ثم ادعى عليه لا تسع كذا ههنا بعضهم  
قال يصح وهو الاصح لان الدفع يخص باليمين على دعوى الدفع لا بد دعوى الدفع فيه يكون قوله  
لا دفع لى بمنزلة قوله لا يمين لى كذا فى العمادية (قوله وان ادعاه بسبب) كقرض (قوله انه لادين  
عليه) ظاهره انه لو حلف انه لم يقرضه يحنث وهو ظاهر ط (قوله ثم اقامها المدعى) سيد  
الشارح المسئلة فى أثناء هذا الباب (قوله ثم وجد الابراء والايهام) بحث فيه العلامة المتدسى  
بان الاصل فى الثابت ان يبقى على ثبوته وقد حكمه ثم ان شهد به بشئ أنه كان له ان الاصل بقاؤه  
واذا وجد السبب ثبت والاصل بقاؤه انتهى واجاب عنه سيدى الوالد رحمه الله تعالى بان  
اثبات كون الشئ له يفيد ملكيته له فى الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح لدفع من  
يعارضه فى الملكية بعد ثبوته له وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع للاثبات واذا ثبتنا  
الحنث بكون الاصل بقاؤه القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فافرق ظاهر  
فتأمل (قوله وعليه الفتوى) اى على التفصيل الذى فى المصنف ومقابله اطلاق الدرر تبعاً

(عند العامة) وهو الصحيح  
اقول سيدنا شيخنا اذ لا يمين الفاجرة  
احق ان ترد من البينة  
العادلة ولان اليمين كالخلف  
عن البينة فاذا جاء الاصل  
انتهى حكم الخلاف كأنه لم  
يوجد اصلاً بحج (ويظهر  
كذبه باقامتها) اى البينة  
(لو ادعاه) اى المال (بلا  
سبب خلاف) اى المدعى  
عليه ثم اقامها حتى يحنث فى  
يمينه وعليه الفتوى طلاق  
الخائنة خلافا لاطلاق  
الدرر (وان) ادعاه (بسبب  
خلاف) انه لادين عليه  
(ثم اقامها) المدعى على  
السبب (لا) يظهر كذبه  
بل هو ازان وجده القرض  
ثم وجد الابراء والايهام  
وعليه الفتوى

شهد فيه روايتان في رواية لا تقبل اظاهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح القول وحقيقة ذلك  
 مناقاة بين ما ذكره وبين ما في المجموع بل - حتى قولين تأمل - لكن الآن قد صدر امر السلطان  
 نصره الرحمن بالعمل بموجب الجلالة من أنه اذا قال المدعى لا يثبت له ابدانهم - حضرة بيعة لا تقبل او  
 قال ليس لي بيعة سوى فلان وفلان - فاني في غيرهما لا تقبل كما هو مصرح به في الجلالة في مادة ١٧٥٣  
 (قوله به - يدعى المدعى عليه) لان حكم العيين انقطاع الخصومة للعالم موقفا الى غاية اضرار  
 البيعة عند العامة وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا ط - وقوله به المدعى معناه ان تقبل اي  
 لو حلف المدعى عليه عند عدم حضور البيعة من المدعى سواء قال لا يثبت له ابدانهم في بيعة تقبل  
 (قوله كما تقبل بعد القضاء بالانكول) اي لو نكل المدعى عليه عن العيين وقضى عليه بالانكول ثم  
 جاء المدعى بالبيعة يقضى به الى كفاية قضى به سامع الاقرار في مسائل وقد مررت فان قيل ما الفائدة  
 قبولها بعده وقد لزمت - حق المدعى بالقضاء قلت فائدتهم التعمد الى غيره في الرد بالعيب لان  
 النكول قرار وهو حجة قاصرة بخلاف البيعة (قوله ثانية) قال في البحر ثم اعلم ان القضاء  
 بالانكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيعة بما يبطله ما في الثانية من باب ما يبطل دعوى  
 المدعى رجل اشترى من رجل عبدا فوجد به عيبا فخاصم البائع فانه كره البائع ان يكون العيب  
 عنده فاستخلفه فكل فقضى القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأ  
 اليه من هذا العيب واقام البيعة فبطلت بيئته اه (اقول) ان كل معنى ما ذكره من القاعدة هو  
 ما نقله عن الثانية ففيه نظرفان نكوله عن السلف بذل او اقرار بان العيب عنده فافاقاه البيعة  
 بعده على انه تبرأ اليه من هذا العيب - وذكر لما اقر به في ضمن نكوله اما لو ادعى عليه مالا ونكل  
 عن العيين فقضى عليه به يكون اقرارا به - وكما به فاذا برهن على انه كان قضاياه اياه يكون تناقضا  
 ونقضا للحكم فيبين المسألة - مثلين فرق فكيف تصح قاعدة كاية - ثم لا يخفى ان كلام البحر في اقامة  
 المقضى عليه البيعة وظاهر كلام الشارح ان المدعى هو الذي اقام البيعة كما يدل عليه السياق  
 فلا يدل عليه ما في الثانية من هذا الوجه ايضا وعبارة صاحب البحر في الاشباه وتسمع الدعوى  
 بعد القضاء بالنكول كما في الثانية قال محشم الجوى في الثانية في باب ما يبطل دعوى المدعى  
 ما يخالف ما ذكره وعبارته ادعى عبدا في يد رجل انه له فجدد المدعى عليه فاستخلفه فكل وقضى  
 عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه اقام البيعة انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه  
 لا تقبل هذه البيعة الا ان يشهد انه كان اشتراه منه بعد القضاء - وذكر في موضع آخر ان المدعى  
 عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة واقام البيعة فبطلت بيئته ويقضى له انتهى قلت  
 وذكر في البحر في فصل رفع الدعوى عن البرازية وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعدها اقامته  
 ايضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار وسنذكر  
 تمامه هناك ان شاء الله تعالى اكن ذكر في البحر في اول فصل دعوى الخارجين عن النهاية مانصه  
 ولولم يبرهن صاحب الية - فان حلف الية - ما ترك في يده قضاء ترك القضاء استحقاق حتى  
 لو اقام البيعة بعد ذلك يقضى به وان نكل الية اجب ما يقضى به بينهما انصفين ثم بعده اذا اقام  
 صاحب اليد البيعة انه ما يملكه لا يقبل وكذا لو ادعى أحد المستحقين على صاحبه واقام بيعة انها  
 مملكته لا تقبل لكونه صار مقضيا عليه اه - ولعله مبني على القول الاخر المقابل للقول المختار

(بعد عيين) المدعى عليه  
 كما تقبل البيعة بعد القضاء  
 بالنكول ثانية

ظاهر باعتبار ان القضاء يقطع النزاع وهو ذايعة طعه لان الاتيان باليمين بعد الهجوع عنها نادر  
 (قوله ونكول عنه) الفرق بين النكول والاقرار ان الاقرار موجب للحق بنفسه لا يتوقف  
 على قضاء القاضي فحين الاقرار يثبت الحق كذا ذكرنا واما النكول فليس باقرار صريح  
 ولا دلالة لكن يصير اقرارا بقضاء القاضي بانزله مقرا وعليه يظهر كونه رابعا مالوا ارجعناه  
 الى الاقرار فلا يظهر كونه رابعا كما في المحيط (قوله وقسامة) قال المصنف وسيأتي ان القسامة  
 من طرق القضاء بالدية (قوله وعلم قاض على المرجوح) وظاهر ما في جامع الفصولين ان  
 القنوى انه لا يقتضى بعلمه لقضاء الزمان مجر (قوله والسابع قرية) ذكر ذلك ابن الغرس  
 قال في البحر ولم أره الى الآن غيره اه قال بعض الافاضل صريح قول ابن الغرس فقد قالوا  
 انه منقول عنهم لانه قاله من عند نفسه وعدم رؤيته صاحب البحر لا يقتضى عدم وجوده  
 في كلامهم والمثبت مقدم لكن قال الظهير الرمل ولا شك ان ما زاد ابن الغرس غريب خارج  
 عن الجادة فلا ينبغي التعويل عليه مالم يعضده نقل من كتاب معتد فلا تغتر به والله تعالى اعلم  
 اه والحق ان هذا محل تامل ولا يظن ان في مثل ذلك يجب عليه القصاص مع ان الانسان قد  
 يقتل نفسه وقد يقتله آخر ويفر وقد يكون ارادة قتل الخارج فاخذ السكين واصاب نفسه  
 فاخذها الخارج وفر منه وخروج مذعورا وقد يكون اتفق دخوله فوجدته مفتولا لخفاف من  
 ذلك وفر وقد يكون السكين بيد الداخل فاراد قتل الخارج ولم يتخلص منه الا بالقتل فصار دفع  
 الصائل فليدظر التحقيق في هذه المسئلة والحاصل ان القضاء في الاقرار بمجاز القسامة داخل  
 في ايمين وعلم القاضي مرجوح والقرينة مما انفرد به ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل  
 لكن في المجلة في مادة ١٧٤١ قد اعتبر القرينة القاطعة بالبالغة حد الباقين وصدر الامر  
 السلطاني بالعمل بموجبها (قوله ينبغي) أي تورعنا بدليل قوله تهورا لان اتقاء الشبهات  
 مندوب لا واجب وهو عند من يرضى بدية منزلة الواجب خوفا من ايمين الفاجرة التي تدع الديار  
 بلا قع أي خالية عن أهلها وخوفا من كل مال الغير لكن قد يقال ان التورع عن الحرام واجب  
 لا مندوب تامل (قوله وان أبي خصمه) هذه غير مسئلة الشك وقوله بان غلب على ظنه أنه محق  
 تقدم ان الشك نظيره (قوله حلف) بلوازيته الاحكام والخلف على غالب الظن والاسلم أن  
 لا يفعل بذلا لادني الحفظ الدين بل لو تحقق ابطال المدعى الاولى في حقه ان يبذل له ما يدعيه ولا  
 يحلف كما فعله السلف الصالح منهم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه (قوله بان غلب على ظنه)  
 ظاهر هذه العبارة مشكل لانه يقتضى انه اذا استوى عنده الطرفان انه يحلف وليس كذلك بل  
 لا يجوز له الحلف الا اذا غلب على ظنه انه محق والشارح هنا تبع المصنف في هذه العبارة والذي  
 نقله في البحر عن البرازية ان أكبر رأيه ان المدعى محق لا يحلف وان مبطل سألغ الحلف وهو في  
 غاية الحسن (قوله وتقبل البيضة الخ) لامكان التوفيق بالنسيان ثم بالتد كبحلاف ما لو قال  
 ليس لي حق ثم ادعى حقا لم تنفع للتناقض (قوله خلافا لما في شرح الجمع) عبارة ابن مالك فيه  
 وفي المحيط اذا قال ليس لي بيضة على هذا ثم أقام البيضة عليه لا تقبل عند أبي حنيفة لانه كذب  
 بيضة وتقبل عند محمد لانه يحتمل أنه كان له بيضة وانسها انتهى فقد ذكر خلافا في المسئلة لكنه  
 لم يتعرض لليمين ورجح في الصحاح قول محمد وفي الدرر قال لا يمينه في غيرهن أو لاشهادته

ونكول عنه وقسامة وعلم  
 قاض على المرجوح والسابع  
 قرية قاطعة كأن ظهر  
 من دار خالية انسان خائف  
 يسكن منلوث يدم قد خلوها  
 فورا فمأوا مذبحا لحيته  
 اخذته اذ لا يعثر احد أنه  
 قاتله (شك فيما يدعى عليه  
 ينبغي ان يرضى خصمه ولا  
 يحلف) بحر زعم الوقوع  
 في الحرام (وان أبي خصمه  
 الاحكامه ان أكبر رأيه ان  
 المدعى مبطل حلف والا)  
 بان غلب على ظنه أنه محق  
 (لا) يحلف برأية  
 (وتقبل البيضة لو أقامها)  
 المدعى وان قال قبل ايمين  
 لا يمينه في سراج خلافا لما  
 في شرح الجمع من المحيط

واذا كان يسمع يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فان اومأ برأسه ان نعم  
 فانه يصير حائفا في هذا الوجه ولا يقول له بالله ان كان كذا لانه ان اشار برأسه ان نعم لا يصير  
 حائفا في هذا الوجه بل مقرا كافي شرح الوهبانية (قوله وعرض) مبتدأ خبره قوله ثم القضاء  
 (قوله احوط) اي على وجه التنبه وانما لم يرج عليه المصنف لانه غير ظاهر الرواية قال في  
 السكافي ينبغي للقاضي ان يقول اني اعرض عليك العيين ثلاث مرات فان حلفت والاقضيت  
 عليك بما ادعى وهذا الانذار لا لعل الامام بالحكم اذ هو مجتهد فيه فمكانه مظنة الخفاء اه  
 وعن ابي يوسف ومحمد ان التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح  
 انه ينفذ وهو نظير افعال المردد كافي التبيين قال الفهستاني لو كان مع الخصم بينة ولم يذكرها  
 وطالب عين المكرير يحل له ان ظن انه ينكحل أما اذا ظن انه يحلف كاذبا لم يعذر في التحليف ثم على  
 الاحوط ذكر في الخاتمة ولو ان القاضي عرض عليه العيين فابى ثم قال قبل القاضي انا احلف  
 يحلفه ولا يقضى عليه بشئ وهذا الاحوط جعله مدرا الشريعة متنافية لكن جعله ابن ملك  
 متحبا في موضع الخفاء ويرجع ما في الخاتمة يكون الماتن منع الحلف بعد القضاء فانهم انه قبله  
 لا يمنع منه (قوله وهل يشترط) الاولى وهل يفترض (قوله على فور النكول خلاف) اي  
 فيه خلاف ولم يبين الفور بماذا يكون جرى قال ط قلت هو ظاهر وهو ان يقضى عقبه  
 من غير تراخ قبل تكراره او بعده على القولين (قوله قلت قد منا) اي في كتاب القضاء اي  
 وجزئهم هناك به طاعة حيث شمل كلامهم هناك ما به من العينة والاقراء والنكول ترجيح  
 لزوم الفور الذي هو احد القوار وكان المصنف غفل عنه حيث قال فيه لم ارفيه ترجيح الان  
 المحوى في حاشية الاشباه قال اعلم انه يجب على القاضي الحكم بقضى الدعوى عند قيام  
 البينة على سبيل الفور وعزاه لجامع الفصولين وقد خصه بالعينة كما ترى فلا يفيد ترجيح احد  
 القولين في لزوم القضاء فوراً به بالنكول وحينئذ فما ذكر من الاستدراك فله بعد البينة  
 او العيين قد بمر (قوله الا في ثلاث) قد منا انهم ان يرتاب القاضي في طريق القضاء كالبينة وأن  
 يستعمل الخصم اي المدعى وان يكون لرجاء الصلح بين الاقارب وظاهره انه لا خلاف (قوله  
 لا باتت اليه) لانه ابطال حقه بالنكول فلا ينقض به القضاء قبله بالقضاء لانه قبله اذا اراد ان  
 يحلف يجوز له بعد العرض كافي الدرر اما لو اقام البينة بعد النكول فانهم اذ قبل كما يأتي فريدا  
 (قوله فبلغت طرق القضاء ثلاثا) بينة واقراء ونكول وهو تفرع على قوله فان اقر او انكر  
 الخ (قوله سبعا) فيه ان القضاء بالاقراء مجاز كما تقدم والقاسمة داخلة في العيين وعلم القاضي  
 مرجوح والقريشة مما انفرد بذكرها ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل ط (قوله بينة)  
 لاشك ان البينة طريق للقضاء وان الحكم لا يثبت بالبينة حتى يقضى بها كاتقدم (قوله  
 واقراء) تقدم ان الحق يثبت به بدون حكم وانما يامر القاضي بدفع مال زعمه باقراره وليس لزوم  
 الحق بالقضاء كما لو ثبت بالبينة فجعل الاقرار طريقا للقضاء انما هو ظاهرا والا فالحق ثبت به  
 لا بالقضاء (قوله وعين) اي العيين طريقا للقضاء لان التكرار اذا حلف وعجز المدعى عن البينة  
 يترك المدعى في يده لعدم قدرته المدعى على اثباته لا قضاء له بيمينه كما صرحوا به ولذا الوجه المدعى  
 بعد ذلك بالبينة يقضى له بما اولو ترك المال في يده قضاء له لم ينقض فجعله طريقا للقضاء انما هو

وعرض العيين ثلاثا ثم  
 القضاء احوط (وهل يشترط  
 القضاء على فور النكول  
 خلاف) درر ولم ارفيه  
 ترجيحاً قاله المصنف قلت  
 قد منا أنه يفترض القضاء  
 فوراً الا في ثلاث (قضى  
 عليه بالنكول ثم اراد ان  
 يحلف لا باتت اليه  
 والقضاء على حاله) ماض  
 درر فبلغت طرق القضاء  
 ثلاثا وعدها في الاشباه  
 سبعة بينة واقراء وعين



وتاريخ الخارج مساو أو أسبق اما اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فانه يقضى له كما ساقى بخلاف  
 ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وبرهنا أو رهنًا تاريخ ذي اليد  
 أسبق فانه يقضى للخارج كافي الظهيرة وهذا بخلاف المقيد لان البيعة قامت على ما لا يدل  
 عليه اليد فاستدوا وترجحت بيعة ذي اليد بالبيعة فاقضى له هذا هو الصحيح بحر (قوله وهو  
 الذي لم يذ كر له سبب) السبب كشرع وارث فاما طلق ما يتعريض للذات دون الصفات لا يبنى  
 ولا اثبات ط (قوله أحق من بيعة ذي اليد) أى أولى بالقبول منه لان الخارج أكثر اثباتا  
 واطهارا لان ملك ذي اليد ظاهر فلا حاجة الى البيعة يعنى لو ادعى خارج دارا أو منقولا ملكا  
 مطلقا وذو اليد ادعى ذلك وبرهنا ولم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا لا تقبل بيعة ذي اليد  
 ويقضى للخارج أما اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق يقضى لذى اليد ثم يستوى الجواب بين ان  
 يكون الخارج مساو أو ذم أو مزا أو مزا أو عدا وحر أو امرأ أو رجلا وبقولنا في هذه  
 المسئلة قال الامام أحمد وقال الامام مالك والشافعي وزفر بيعة ذي اليد أولى ط باختصار  
 (قوله لانه المدعى) أى وذو اليد مدعى عليه لان طابق تعريف المدعى والمدعى عليه عليه  
 (قوله بخلاف المقيد بسبب) أى لا يتكرر (قوله كنتاج) صورته قام كل منهما بيعة على  
 انها ولدت عنده فذو اليد أولى لان بيعة قد دلت على مادات عليه بيعة الخارج أى على نظيره  
 ومعه ترجيح اليد فكان أولى عني (قوله ونكاح) صورته أقام كل منهما بيعة انه  
 نسكها فذو اليد أولى فالمراد بالمالك ما يعم الحكمى (قوله فالبينة لذى اليد) أى فى صورتين  
 (قوله اجاعا) أى لأن بيعة قامت على أولوية ما كلف فلا يثبت للخارج الا بالثبوت منه كما ساقى  
 بيانه مفصلا (قوله كما سيجي) أى فيما يبدع به الرجلان والاولى ذ كر هذه المسئلة فى مقامها  
 (قوله وقضى القاضى الخ) أى قضى عليه بما ادعاه المدعى وأعاد أن النكول لا يوجب شيئا  
 الا اذا انصـلـبـه القضاء وبدرنه لا يوجب شيئا وهو بذل على مذهب الامام وافرار على مذهب  
 صاحبـهـ وحيث لم يقدم على اليـمـنـدل على انه بذل الحق أو أقر واذا يذل أو أقر وجب على  
 القاضى الحكم به فكذا اذا نكل (قوله حقيقة) الاول ذ كر به بعد قوله مرة لان المصنف  
 بكونه حقيقة وكما أصر بما ودلالة انما هو النكول كافي العيني (قوله أو حكما كان سكت)  
 (أقول) تقدم انه ينزل منكر على قوله ما وعلى قول أبي يوسف يجبس الى ان يجبب واحـكـن  
 الاول فيما اذ لزم السكوت ابتداء ولم يجب عن الدعوى بجواب وهذا فيما اذا أجاب بالانكار  
 ثم لزم السكوت تامل كذا افاده الظهير الرملى ومقادير المصنف للحكمى بالسكوت نصحيح  
 اقوله ما ايضا منقول عن السراج كما تقدم افتاء تصحيحه عن الجهر به من أنقى  
 بخلافه (قوله من غير آفة) أما اذا كان به انه وعد كفى الاختيار وباتى قريبا يانه (قوله  
 كخرس) هو آفة باللسان تمنع الكلام أصلا (قوله وطرش) يقال طرش طرش طرشا من باب  
 علم أى صار أطمر وشاوه هو الاصم (قوله فى الصحيح) أى على قول الثانى الذى عليه القتوى كما  
 تقدم وقيل اذا سكت بحسبه حتى يجبب واما اذا كان به آفة الخرس فانه اما ان يحسن الكتابة  
 او يسمع او لا يحسن شيئا فاذا لم يسمع وله اشارة معروفة فاشارته ككالبان وان كان مع ذلك  
 اعنى نصب القاضى له وصيا أو امر المدعى بالخصوص معه ان لم يكن له أب وأجد أو وصيهما

وهو الذى لم يذ كر له سبب  
 (أحق من بيعة ذي اليد)  
 لانه المدعى والبيعة له  
 بالذات بخلاف المقيد  
 بسبب كنتاج ونكاح  
 فالبيعة لذى اليد اجاعا كما  
 سيجي (وقضى) القاضى  
 (عليه) بنكوله مرة لو  
 نكوله (فى مجلس القاضى)  
 حقيقة (بقوله لا حلف  
 أو) حكما كان سكت  
 وعلم انه (من غير آفة)  
 كخرس وطرش فى الصحيح  
 سراج

حالف عند القاضي باستخلاف المدعى لا القاضي ح أي وكأنه لا يصح التحالف الا عند القاضي  
لا يصح التحالف القاضي حتى لو ان الخصم حالف خصمه في مجلس القاضي لا يعتبر لان التحالف  
حق القاضي لا حق الخصم (قوله وكذا الواسط لها الخ) في الواقعات المسامية قبيل الرهن وعن  
محمد قال لا تخرن على عليك ألف درهم فقال له الا تخران حلفت انك اديتك اليك خلف فادها  
اليه المدعى عليه ان كان اذها اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل والموثدي ان يرجع بما  
اذا لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع أن العين على من  
أنكر دون المدعى اه بجر (قوله لم يضمن) ولو أدى له على هذا الشرط يرجع بما أدى لان  
هذا الشرط باطل كما علمت (قوله لحديث البيهقي على المدعى) تنه واليمين على من أنكر  
والقابل منه من وجهين ٣ الاول انه عليه العاقبة والسلام قسم بينهما والقسمه تنافي الشركة  
وجعل جنس الايمان على المنكرين وايس وراه الجنس في الثاني ان أل في اليمين للاستغراق  
لان لام التعريف تحمل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هناك معهود  
فيكون المعنى ان جميع الايمان على المنكرين فلورد اليمين على المدعى لزم المخالفة لهذا النص  
الثالث ان قوله البيهقي على المدعى بقيد الخصم فيقتضي ان لا يثنى عليه سواء قال القسطلاني  
والحكمة في كون البيهقي على المدعى واليمين على المدعى عليه ان جانب المدعى ضعيف لان  
دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي البيهقي لان لا يتجلب لنفسها نفع ولا تدفع  
عنها ضرر فاقية قوى به اضيف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل فراغ ذمته فاكتفى  
فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان الخلاف يحلج بنفسه النفع ويدفع عنها الضرر فكان ذلك في  
غاية الحكمة انتهى وهذا من حيث ما ذكره ظاهر أي من ضعف اليمين والافاليمين اذا كانت  
غوساهما كما احبها فاقمل (قوله وحديث الشاهد واليمين) هو ما روى انه عليه الصلاة  
والسلام قضى بشاهد ويمين حابي عن التبيين (قوله عيني) بمارته ولانه يرويه ربيعة عن  
سهل بن أبي صالح وانكره سهل فلا يبقى حجة بعده ما أنكره الراوى فضلا عن ان يكون معارضا  
لصاح المشاهير اه (قوله وطالب من القاضي) يعني المدعى عليه (قوله ان يحالف المدعى)  
المناسب أو الشهود وبأن يضمنهم بعد بدل الاسم الظاهر ط (قوله أو على ان الشهود) أي  
أوطاب المدعى عليه من القاضي ان يحلف الشهود على انهم صادقون كيدل عليه اللحق ح  
(قوله لا يجيبه القاضي) كما لا يجيب ذا اليد اذا طلب منه استخلاف المدعى ما تعلم اني بنيت  
بناء هذه الدار قيمة أي لانه خلاف الشرع (قوله الى طلبته) بكسر اللام ما طلبه والطلبة  
بالضم السقرة البعيدة والطلاب اسم مصدر طالب كاطلبة بالكسر قاموس (قوله لان  
الخصم) فيه ان لم يتقدم منه حالف فالاولى ان يعمل بقوله لانه خلاف الشرع ويجعل هذا  
التعامل ثنائية وهو تحلف الشهود على الصدق أو انهم محقون لا يجيبه لان الخصم لا يحلف  
مرتين فكيف الشاهد (قوله لان لفظ أشهد عندنا يمين) وان لم يقل بالله فاذا طلب منه  
الشهادة في مجلس القضاء وقال أشهد فقد حلف (قوله لا تأمرنا بكرام الشهود) أي وفي  
التحالف تعطيل هذا الحق (قوله لانه لا يلزمه) أي الاداء حينئذ (قوله ويمنه الخارج) أي الذي  
ليس ذابذ (قوله في المالك المطلق) قيده بما سباني وأطلقه وهو مقيده بما اذ لم يورخا وأرخا

(وكذا الواسطه ان المدعى  
لو حلف فانهم ضامن)  
للمال (وحلف) أي المدعى  
(لم يضمن) الخصم لان فيه  
تغيير الشرع (واليمين لا ترد  
على مدع) لحديث البيهقي  
على المدعى وحديث  
الشاهد واليمين ضعيف بل  
رده ابن معين بل أنكره  
الراوى عني (برهن)  
المدعى (على دعواه وطالب  
من القاضي ان يحلف  
المدعى انه محق في الدعوى  
أو على ان الشهود صادقون  
أو محقون في الشهادة لا  
يجيبه) القاضي الى طلبته  
لان الخصم لا يحلف مرتين  
فكيف الشاهد لان لفظ  
أشهد عندنا يمين ولا يكره  
اليمين لانا أمرنا بكرام  
الشهود ولذا الو (علم الشاهد  
ان القاضي يحلفه) ويعمل  
بالمسوخ (له الامتناع  
عن اداء الشهادة) لانه  
لا يلزمه برازبة (ويمنه  
الخارج في المالك المطلق)

٣ قوله من وجهين هكذا  
بالاصل ولعله من وجوه  
بدليل المعهود ولا يجوز اه  
مصححه

يكون به آفة في إسناده أو وجهه فان أخبروا أنه لا آفة به يحضر مجلس الحكم فان سكوت ولم يجب  
 ينزله منكر أي فيحلف من غير حبس ط (قوله لما ان الفتوى على قول الثاني) \* أقول ظاهرهما  
 متاوع - قدم أنه قد اختلف التصحيح والترحيج ولكن الأرجح قول أبي يوسف لما يقال فيه  
 وعلمه الفتوى وقدم غير مرة وبأني (قوله ثم نفل عن البدائع الخ) راجع إلى قول المتن وإذا  
 قال الخ قال في البصروي المجمع لو قال لا أقول ولا أنكر فاقضى لا يستحلفه قال الشارح بل  
 يحبس عند أبي حنيفة حتى يقرأ أو ينكر وقال لا يستحلف وفي البدائع الأشبه أنه إنكار اه وهو  
 تصحيح انواه ما فان الأشبه به من ألفاظ التصحيح كافي البرازية فاصل ما في البحر اختيار قول  
 الثاني لو لم السكوت بلا آفة فانه يحبس حتى يقرأ أو ينكر واختيار قوله اه فيما إذا قال لا أقول  
 ولا أنكر يقتضي اختيار جهله إنكارا في مسألة السكوت بالاولى فكان نقل صاحب البحر  
 تصحيح الثاني رجوعا عما أفنى به أولا في مسألة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل الخ ليعتد ان  
 تصحيح ما في البدائع يقتضي تصحيح قول الامام في الاول ولا يشكل ما قدمناه عن روضة  
 الفقه امن ان السكوت ليس بإنكار بالاختلاف لان الكلام هنا فيما اذا الزم السكوت وما  
 هناك لا يعد إنكارا لا بمجرد سكونه فيقتضى عليه وشهتان ما بينهما (قوله اصطحا على ان يحلف  
 الخ) سيد كر الشارح لو قال اذا حلفت فانت بري من المال لحلف ثم برهن على الحق قبل ان يكن  
 هذا اليمين من المدعى وسبأ في الكلام عليه غنة (قوله لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم)  
 الاولى كما في البحر عن القنية لان التحليف حق القاضي اه حتى لو أبرأه الخصم عنه لا يصح  
 برازية وكان التحليف عند غير القاضي لا يعتبر كذلك السكوت عند غيره لا يجب الحق  
 لان الاعتبار بين قاطعة الخصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة درر وكذلك لا عبرة لهما  
 عنده بالتحليف كما قبله بقوله مع طلب الخصم لكن لذي يشير اليه كلام الدرر واليعني ان  
 اليمين حق المدعى واستدل في الدرر بقوله ولهاذا أضيف اليه بصرف اللام في الحديث وهو  
 قوله عليه السلام لك عنيته قال ووجه كونه حقه ان المنكر قصد انواه حقه الخ وكان الاولى له  
 ان يهال المسئلة بقوله لان الاعتبار بين قاطعة الخصومة الخ ثم يدرك بما نقله المصنف عن  
 القنية الآتي ذكره لو فعل ذلك اسلم من التكرار (قوله ولا عبرة الخ) أي ولا يعتبر ابرأؤه  
 المعلق بهذا الشرط لان الابرا من الدين لا يصح تعليقه بالشرط كما تقدم (قوله فلو برهن عليه  
 أي على حقه بقبل) هذا لا يصلح تفريعا على ما قبله فانه لو حلف عند قاض ثم برهن المدعى بقبل كما  
 سيأتي ح الان يقال انما فرعه عليه باعتباره قوله والايحاف ثانيا عند قاض أي حيث لم  
 يعتبر حقه عند غير القاضي له فليحلفه عند القاضي عند عدم البيعة بخلاف ما لو حلفه عند  
 قاض فانه لا يحلف ثانيا لان الحلف الاول معتبر وهذا معنى قوله الا اذا كان حلفه الخ (قوله  
 الا اذا كان حلفه الاول عنده) أي عند قاض فيكفي أي لا يحتاج الى التحليف ثانيا وهذا ولا  
 موقع للاستثناء كما لا يخفى ح أي لانه استثناء منقطع لان فرض المسئلة في ان الحلف الاول  
 عند غير قاض الاله الام الآن يكون المراد عنده قبل تقاضه القضاء فامل وراجع (قوله درر)  
 عبارتها يحلفه القاضي لو لم يكن حلفه الاول حين الصلح عنده (قوله ونقل المصنف عن القنية)  
 هذه المسئلة تغاير المتقدمة في المتن فان تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا

لما ان الفتوى على قول  
 الثاني فيما يتعلق بالقضاء  
 اه ثم نقل عن البدائع  
 الأشبه أنه إنكار فليس يحلف  
 قد لنا بتخليف الحكم  
 لانهم لو اصطحا على ان  
 يحلف عنه بغير قاض  
 ويكون برأفه هو باطل  
 لان اليمين حق القاضي مع  
 طلب الخصم ولا عبرة ليمين  
 ولا تكول عند غير القاضي  
 (فلو برهن عليه) أي على  
 حقه (بقبل والايحاف  
 ثانيا عند قاض) برازية  
 الا اذا كان حلفه الاول  
 عنده فيكفي درر ونقل  
 المصنف عن القنية ان  
 التحليف حق القاضي فما  
 لم يكن باستثناء لم يعتبر

خصم بل وان أبي الخصم كما صرح به في البرازية لانه حق الميت انه ما استوفى حقه وهو مثل  
 - حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى كذا في الولوالجية انتهى وقيد بانباته بالبيعة لانه لو  
 اقرب الوارث او نكل عن اليمين المتوجهة عليه لا يحلف كما يعلم من مسألة اقرار الورثة بالدين  
 ومما قدمناه من كون الاقرار حجة بنفسه بخلاف البيعة تامل لكن ذكر في خزائن ابي الليث  
 خمسة نفر جائز للقاضي تحليفهم ثم قال ورجل ادعى ديناً في التركة يحلفه القاضي بالله العظيم  
 جل ذكره ما قبضته انتهى فهذه اطلاق وما هنا عقيد بما اذا اثبتت بالبيعة وتعليقهم بانه حق  
 الميت برعايه كمر على ما تقدم وقد يقال التركة ملكهم حقه وصاعداً لعدم دين على الميت وقد  
 صادف اقرارهم ملكهم فاني يرد بخلاف البيعة فانها حجة قائمة من غيرهم عليهم فيصطاط فيها  
 واما الاقرار فهو حجة منهم على انفسهم فلا يوقف على شئ آخر (واقول) ينبغي ان يحلفه  
 القاضي مع الاقرار فيها اذا كان في التركة دين مستغرق لعدم صحة اقرارهم فيها والحال هذه  
 فيحلفه القاضي بطلب الغرماء اذا اقام بيعة وبغير طلبهم لكن اذا صدقوه مشاركتهم لانهم اقروا  
 بان هذا الشئ الذي هو بينهم خاص بهم وهذا فيه شركة مع ما بقدر دينه تامل \* قال في البحر ولم ار  
 حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً اه قال الرمي  
 ينبغي ان لا يتردد في التحليف اخذ من قواهم الديون تقضي بامثالها لابعائهم واذا كان  
 كذلك فهو قد ادعى حقاً للميت اه ذكره الغزالي (واقول) ينبغي ان يقال بذل الام على كاهو  
 ظاهر (واقول) قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لاحتمال انهم  
 شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الامر واماني مسألة دفع الدين فقد شهدوا  
 على حقيقة الدفع فانتفي الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي ان لا يتردد في التحليف تامل  
 وسياتي ذلك في اواخر دعوى النسب (قوله بل يحبس) اي يحبس القاضى لانه ظالم فخرأوه  
 الحبس (قوله ايقروا وينكر) هذا عند ابي حنيفة وقال لا يحلفه كافي المجمع وجه قولهما  
 ان كلاميه تعارضاً وقد اختلفا فكانه لم يمتحكم بشئ في مكان ساكناً والسكوت بلا آفة نكول  
 فيستخلفه القاضي ويقضى بالنكول كافي المنبع وفي البدائع هو الاشبه (قوله وكذا لو لم  
 السكوت بلا آفة عند الثاني) اي فانه يحبس لانه نكول حكاه هو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما  
 الله تعالى وعند ابي يوسف السكوت ليس بانكار فيحبس الى ان يجيب صرح به السرخسي  
 وقولهما هو الاشبه كافي البدائع وهو الصحيح كافي المنبع وصرح في روضة النقهاء ان  
 السكوت ليس بانكار بخلاف وفي القنية والبرازية الفتوى على قول ابي يوسف فلو سكت  
 الخصم بلا آفة وقضى صح وكذا لو نكل كل من لان اليمين واجبة عليه ا قوله عليه الصلاة والسلام  
 البيعة على المدعى واليمين على من انكر ترك هذا الواجب بالنكول دايماً على انه باذل ومقرر  
 والاقدم على اليمين تقصياً عن مهمة الواجب ودفعاً للضرر عن نفسه ببذل المدعى والاقرار به  
 والنسب الزم التورع عن البين الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فترجع هذا الجانب  
 اي جانب كون التاكيد باذلاً ومقرراً على جانب التورع في نكوله كذا في الدرر وسياتي تمامه  
 (قوله عند الثاني) وعندهما اذا لزم السكوت يؤخذ منه كفيلاً ثم يسئل جيرانه عسى أن

بل يحبس ايقروا وينكر  
 دور وكذا لو لم السكوت  
 بلا آفة عند الثاني خلاصة  
 قال في البحر وبه اذيت

في مجازي القضاة لان المتبرعين قاطع لقلعه ومعه ولا عبرة لليمين عند غيره ولو حلفه القاضي بغير  
 طابع ثم طاب المدعى التحليف فله ان يحلفه فانما كافي العمد ادية ولو حلف بطلب المدعى بدون  
 تحليف القاضي لم يعتبر وان كان بين يديه لان التحليف حق القاضي بطلب المدعى كافي القنية  
 وباقى غامه في كلام المصنف واطلاق الخلاف فيشمل المدعى والكافر ولو مشركا لا يشكر احد  
 منهم الصانع فيعظمون اسم الله تعالى وبعده مقدون حرمة الالهية والزنادقة واهل الاباحه  
 وهؤلاء اقوام لم يتجاسروا على اظهار تحلفهم في عصر من الاعصار الى يومنا هذا ذان رجوع من  
 فضل الله تعالى على امة حبيبته ان لا يقدرهم على اظهار ما اتصلوا به الى انقضاء الدنيا كما في  
 البدائع ثم اذا حلف لا يبطل حقه بيمينه لكنه ليس له ان يخاضع مالم يقم البيعة على وفق دعواه  
 فان وجدها فامها وقضى لها دور قال الزيلعي وهل يظهر كذب المنكر باقامة البيعة  
 والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور اه وفيه ايضا لا يبحث لو كان  
 حلفه بالطلاق ونحوه وقبل عند ابي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه وفي الثانية وفي  
 رواية عن محمد لا يظهر ايضا والفتوى على انه يبحث وهو كذا في الولوالجية وتذكر في المنبع  
 والفتوى في مسئلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب لخلف ثم برهن ظهر كذبه وان ادعاه بسبب لخلف  
 انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القرض مثلا ثم وجده الا برأه  
 او اليمين اه وهكذا في جامع الفصولين فظهر ان ما اختاره الزيلعي وتبعه في الدرر من  
 اصواب خلاف ما يقتضيه سماعه في امر الدين تدبر (قوله اذ لا بد من طلب اليمين في جميع  
 الدعاوى) قال في الاشباه الاصح انه لا تحليف في الدين المؤجل قيل لا لولاه لانه لا غلبة  
 المطالبة حتى يقترب على انكاره التحليف اه واذا اراد تحليفه يذبح للمدعى عليه ان يسأل  
 القاضي ان المدعى يدعي حلة ام نهية فان قال حلة يحلف بالله ماله على - هذه الدراهم التي  
 يدعيها ويسعه ذلك كافي البحر (قوله الا عند الثاني في اربع) قال في البحر ثم اعلم انه لا تحليف الا  
 بعد طاب عندهما في جميع الدعاوى وعند ابي يوسف يستحلف بلا طاب في اربعة مواضع  
 في الرد بالعب يستحلف المشتري على عدم الرضا به والشفعين على عدم ابطاله الشفعة والمرأة  
 اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تستحلف انهم لم يطلعه ازو جهوا ولم يترك لها شيئا ولا  
 اعطاهما النفقة والرابع المستحق يحلف بالله تعالى ما بهت وهذا بناء على جواز تلقين الشاهد  
 انتهى والاولى ان يحلف على انه لم يستوفه كلا او بهضبا بالذات أو بالواسطة ولم يبرئ منه ولم  
 يكن عنده به رهن او بشئ منه وقوله بالله ما بهت فيه قصور والاولى ان يحلف بالله ما خرج عن  
 ملكك ليشمل ما لو خرج عن ملكك بالبيع وغيره وانظر للمدعى عليه وكذا يحلف القاضي المبكر  
 الطالبة للفرقة بين انما اختارت الفرقة حين بلغت وان لم يطلب به الزوج كافي جامع الفصولين  
 قال في التمهيد ولو ادعى دعاوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شيء منها بل يحسمها ويحلفه  
 بيمين واحدة على كلها اذا برهن فانه يحلف كما وصفنا وهي في الخلاصة (قوله قال) اي البرازي  
 (قوله واجمعوا على التحليف) اي وان اقر به المريض في مرض موته كافي الاشباه عن  
 التواريخ وقدمة الشارح قبيل باب الحكمين من القضاء (قوله في دعاوى الدين) قال في البحر  
 ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقا في التركة واثبته باليمين فانه يحلف من غير

اذ لا بد من طلبه اليمين في  
 جميع الدعاوى الا عند  
 الثاني في اربع على ما في  
 البرازية قال واجمعوا على  
 التحليف بلا طاب في دعاوى  
 الدين على الميت (واذا  
 قال) المدعى عليه (لا اقر  
 ولا انكر) لا يستحلف

مطلب  
 ٣ يحلف بلا طاب في  
 اربعة مواضع

عليه بالبينه ولزمه الحق بالقضاء ويثبت حكم البينه بما يدعون القضاء فلا يثبت بالبينه حكم  
وكذا لا تعتبر في غير محاسن القاضى قال في الاشياء لا يجوز للمدعى عليه الانكار اذا كان  
عالم بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليعتبر البينه عليه ايتمكن  
من الرد على بائعه وفي الوصى اذا علم بالدين ~~كذلك~~ في بيوع النوازل قال في البحر وظاهر ما في  
الكتاب ان القاضى لا يجهل المدعى عليه اذا اسقط له وادس كذلك في الجزية ويجهل ثلاثه ايام  
ان قال المطلوب لى دفع وانما يجهل هذه المدة لانهم كانوا يجملون في كل ثلاثه ايام وجمعة فان  
كان يجلس كل يوم ومع هذا أمه ثلاثه ايام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم اه  
(قوله أو أنكرفيه من) ظاهره ان البينه لا تقام على مقر قال في البحر وظاهر ما في الكتاب ان  
البينه لا تقام الا على منكر فلا تقام على مقر وكذا في فوائد كتاب القضاء أنها تقام على المقر في  
وارد مقر يدين على الميت فتقام عليه للتعدي وفي مدعى عليه اقرب بالوصاية فبرهن الوصى وفي  
مدعى عليه اقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل ثم زدت الآن رابعاً من جامع الفصولين من فصل  
الاستحقاق قال المرجوع عليه عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن الرجوع على  
الاستحقاق كان له ان يرجع على بائعه اذ الحكم وقع ببينه لا باقراره ولا نه محتاج الى ان يثبت عليه  
الاستحقاق ليمكنه الرجوع على بائعه وفيه لو برهن المدعى ثم اقر المدعى عليه بالثلاثه يقضى له  
بالاقرار لا ببينه اذ البينه انما تقبل على المنكر لا على المقر وفيه من موضع آخر فهذا يدل على  
جواز اقامته مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا اصلاً اه  
(قوله بلاطلب المدعى) واعلامه المدعى عليه انه يريد القضاء عليه ادب غير لازم وتقدم في  
القضاء انه متى قامت البينه العادلة وجب على القاضى الحكم بالاثاخير ٢ قال في الاشياء  
لا يجوز للقاضى تاخير الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث مواضع ٣ الاولى رجاء الصلح بين الاقارب  
الثانية اذا استعمل المدعى الثالثة اذا كان عنده ريبه اه (قوله والاخافه الحاكم)  
لانه لا بد ولا من سؤال القاضى المدعى بعد انكار الخصم عن البينه ليعتبر من الاستخلاف  
لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال للمدعى التيئنة فقال لا فقال لليئنة سأل ورتب اليمين  
على عدم البينه وانما تعتبر اقامتها بعد الانكار والاستشهاد من المدعى حتى لو شهدوا به  
الدعوى والانكار يدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع عند الطعاوى وعند غيره تسمع  
كفى العمادية وفيه ان بعد صحة الدعوى انما يستخلف فيما سوى القصاص بالنفس في  
موضع يجوز القضاء بالانكول وفي موضع لا يجوز القضاء بالانكول لا يجوز الاستخلاف  
وتختلف الاخرس ان يقال له عليه السلام الله وميثاقه انه كان كذا فيشعر بنهم بحر وانما  
يظهر لو كان يسمع وانظر حكم الاخرس الذي لا يسمع ولا يستخلف الاب في مال العبي ولا  
لوصى في مال اليتيم ولا المتولى في مال الوقف رسماً في كلام المصنف وبذلك مقامه ان شاء الله  
نعم (قوله بعد طلبه) قيد به لان الخلف حقه وهذا الضيف اليه بحرف اللام في الحديث وهي  
للتاميك وانما صار حقه لان المنكر قد ادواته حقه على زعمه بالانكار فكنه الشارع من اتوا  
نفسه باليمين الكاذبة وهي الغموس ان كان كاذباً كبر زعم وهو اعظم من اتوا المال والا  
يحصل لصالح الثواب بذلك نعم تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون المنكول

(أو أنكرفيه من المدعى)  
قضى عليه) بلاطلب  
المدعى (والا) يبرهن  
(حافه) الحاكم (بعد)  
طلبه)

مطلبه  
٢ لا يجوز للقاضى تاخير  
الحكم بعد شرائطه الا  
في ثلاث

٣ قوله مواضع  
واحدة من قبل يدلين قوله  
ثلاث وقوله الاولى الخ  
اه

الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستاجر  
وكذا في مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محدودا ولم يحدد وهو الاصح ولو ادعى على آخر أنه  
استاجر المدعى لحفظ عين معين - ماء ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه  
اداء الاجرة المذمومة ولم يحضر ذلك العين في مجالس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى أم  
\* واختلفوا في اشتراط حاضرة المستعير مع المعير في دعوى الاستعارة وحاضرة المودع مع المودع  
في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور المزارع مع رب الارض في دعوى الارض برزاقية قال  
في الهندية - يشترط - حاضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن  
وأما حاضرة المزارع فهل هي شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالمتاجر  
يشترط حضوره وان لم يكن البذر منه ان نبت الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا  
في دعوى الملك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيعة وانها في يد المزارع فلا يشترط - حاضرة  
المزارع لانه يدعى عليه الفل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فخام مستحق واستحقها  
لا يقضى بالدار له بالحقرة البائع والمشتري كذا في المطالعة ولو ادعى مسيل ما في دار الآخر  
لا بد ان يبين انه مسيل ماء المطر أو ماء الزور وينبغي ان يبين موضع المسيل أنه في مقدم البيت  
أو غيره ولو ادعى طريقا في دار الآخر ينبغي ان يبين طول وعرضه وموضع من الدار جامع  
القصوين \* وفيه وفي دعوى الاكرام على بيع وتسلم ينبغي ان يقول بعته مكرها وسانته مكرها  
وليحق فسخه فافسحه ولو قبض ثمنه يذكرو قبض ثمنه مكرها ويرهن على كل ذلك أموالا دعوى  
عليه انه ملكي وفيه بغير حق لا تسمع اذ يبيع المكره يبيد الملك بقبضه فالاستعداد بسبب  
فساد البيع ينبغي ان يكون كذلك وفيه الوادعي فساد البيع يستقر عن سبب فساد بلواز  
ان يظن الصحيح فسادا وفي دعوى البيع مكرها لاحابة الى تعيين المكره كالمودعي السعاية  
فلاحابة الى تعيين العوان (قوله ويسأل القاضي) أي بطلب المدعى وقيل ان كان المدعى  
جاهلا يسأل القاضي المدعى عليه بدون طلبه اه - سر اجبة وفيه اذا حضر خصمان لا بأس  
ان يقول مالكم وان شاء سكت حتى يبتدئاه بالكلام واذا تكلم المدعى سكت الآخر ويسمع  
مقالته فاذا فرغ يقول للمدعى عليه بطلب المدعى ماذا تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا  
فان القاضي يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى اه وفي شهادات المطرقة يجوز للقاضي  
ان يامر رجلا به لم المدعى الدعوى والخصومة اذا كان لا يقدر عليهم ولا يحسنها اه (قوله  
بعدهم) أي اذا جازت وقامت دعوى المدعى برعاية ما سبق من شروطهم (قوله اعدم  
وجوب جوابه) الاولى ان يعمل بعدم الباعث على السؤال فاملط (قوله فيها) انما قدره  
فوارا من استعمال قضى الا في كلام المصنف في حقيقة ومجازه لان الاقرار جهة ملزمة  
بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فاطلاق اسم القضاء فيه مجاز عن الامر بالخروج مما لزمه  
بالاقرار كما صرح به في التبيين اه ح بخلاف البيضة فان الشهادتها في غير محتمل وبالقضاء  
تصير جهة وسقط احتمال الكذب كذا في التبيين فتقول الشارح فيها أي في بالقضية  
المطلوبة - على المقصود ولزمه الحق سواء قضى به القاضي أولا وبالقضاء لا يثبت أمر  
زائد الا يرى انه يلزمه الحق باقراره عند غير القاضي أو انكروا الخ لم يبرهن المدعى قضى

(ويسأل القاضي المدعى عليه) عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك كذا فكذا اقول (بعدهم) (الا) نقول (بعدهم) (لا) يسأل (قوله) فان اعدم وجوب جوابه (فان اقر) نعم الان دعوى الذم كما تصح على ذى اليه تصح على غيره

من بيان المال بأي سبب يجوز بطلان الكفاية بشفقة المرأة اذ لم تذكر مدة معلومة لانصح  
 الآن بقول ما عشت أو دمت في نكاحه والكفاية بمال الكتابة لانصح وكذا بالدية على العاقلة  
 ولا بد ان يقول وأجازا المكفول له الكفاية في مجلس الكفاية حتى لو قال في مجلسه لم يجوز ولا  
 يشترط بيان المكفول عنه كافي الخاتمة ولو ادعت امرأة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين  
 السبب لجواز ان يكون دين الذقة وهي نقطة بعونه وفي دعوى الدين على الميت او كتب توفي  
 بلا دأقه وخلاف من التركة يده هذا الوارث ما يفي تسمع هذه الدعوى وان لم يبين اعيان التركة  
 وبه يفتى لكن انما يامر القاضي الوارث بإداء الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو انكر  
 وصولها اليه لا يمكن اثباته الا بهـ بيان اعيان التركة في يده لما يحصل به الاعلام \* ولو ادعى  
 الدين بسبب الورثة لا بد من بيان كل ورثته وفي دعوى السعاية به الى الحاكم لا يجب  
 ذكر قابض المال وان كان في محضر دعواها لا بد من بيان السعاية ليعتبر ان هل يجب الضمان  
 عليه لجواز انه سعى بحق فلا يضمن \* ولو ادعى الضمان على الآخر انه امر فلانا وأخذ منه كذا  
 نصح الدعوى على الآخر لو ساطا أو افلا \* وأما دعوى العقد من بيع واجارة ووصية وغيرها  
 من أسباب المال لا بد من بيان الطوع والرغبة بيان بقول باع فلان منه طائعا أو رغبة في حال  
 نقاذ تصرفه لاحتمال الإكراه وفي ذكر الخراج والصلح عن التركة لا بد من بيان أنواع التركة  
 وتحديد المقار وبين قيمته كل نوع لهـ لم أن الصلح لم يقع على أزيد من قيمة نصيبه لانهم لم  
 استملكوا التركة ثم صالحوا المدعى على أزيد من نصيبه لم يجوز عندهم كافي الغصب اذا  
 استملكوا الأعيان وصالحوا وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره هذا ما حرره  
 من كلامهم اهـ قلت انما ذكرنا ذلك لذكرهم حكم كل واحد في باب في كتب الشروط  
 استوفوا هذا قال في الهندية وان ادعى الخطة أو الشـ مير بالامانة فالخطة للقوى أنه يسأل  
 المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستلام لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع  
 عين من أعيان ماله بخطة في الذمة أو بسبب السلم يفتى بالصحة هكذا في الذخيرة وان ادعى  
 مكاييله حتى صحت الدعوى بخلاف وأقام البينة على إقرار المدعى عليه بالخطة أو الشـ  
 ولم يذكر الصفة في إقراره قبلات البينة في حق الجـ بر على البيان لا في حق الجـ بر على الإداء كذا في  
 المحيط \* وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العامة \* اذا ادعى الدقيق بالغبن لا نصح  
 ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر دقيق منقول أو غير منقول مخبوز أو غير مخبوز  
 والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرة \* واذا ادعى على آخر مائة عدلية غصب أو هي  
 منقطعة عن أيدي الناس يوم الدعوى ينبغي ان يدعى قيمته غير ان عند أبي حنيفة رجه الله  
 تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصوصية وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يوم الغصب وعند  
 محمد رجه الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في  
 الذخيرة وفي الدين لو ادعى المدينون انه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره  
 صحت الدعوى ويخالف ولو ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي  
 لا تسمع دعواه كافي العين كذا في الخلاصة وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت الأجير اذا  
 كانت الاجرة دراهم أو عدلية يفتى أن يذكر كذا دراهم كذا عدلية راجحة من وقت العقد

مطلب  
 في شروط دعوى العقد



من ذكر الجنس والنوع  
والصفة والقدر وسبب  
الوجوب) فلو ادعى كبر  
دينه عليه وليد كرسيا  
لم نسمع واذا ذكر في السلم  
انما له المطالبة في مكان  
عيناه وفي نحوه - رض  
وغصب واستهلاك في مكان  
القرض ونحوه بغير ما يحفظ

طال  
فيما يجب ذكره في دعوى  
العقد

انصرح بتصحيح كل من القولين أو عدم انصرح أصلا ما لو ذكرت مسئلة في المتون ولم  
يصرح بان تصحيحها بل صرح بان تصحيح مقابها فقد أفاد العلم لامة فامر ترجيح الثاني لانه  
تصحيح صريح وما في المتون تصحيح التام والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الانتمائي  
اي التزام المتون ذكر ما هو الصحيح في المذهب كما تقدم في رسم المفتي أول الكتاب قال ط ولو  
استغنى عن ذكر الدين وأدخله في جملة المثليات التي ذكر حكمها بعد ما كان أخصر (قوله  
من ذكر الجنس) كخطة والنوع كبلدية أو حورانية والصفة كجدة والقدر كعشرة افقرة ان كان  
كيدا وعشرة اطلال ان كان وزنيا (قوله وسبب الوجوب) بان يقول بسبب بيع صحيج جرى  
بينهما (قوله لم نسمع) وكذا لو ادعى مالا بسبب له كحساب جرى يتم ما لا يصح لان الحساب  
لا يصلح سببا للوجوب المال كما في مشغل الاحكام والهندية عن الخلاصة وفي الاشياء لا يلزم  
المدعى بيان السبب ونصحه بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجا فانها لو ادعى  
مكيدا مثلا فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى من أسلم  
يحتاج الى بيان مكان الايقاع فخر زاعن النزاع وكذا لو ادعت المرأة على تركه الزوج لم نسمع مالم  
تبين السبب بل لو ازان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جملة اه وفي الظهنية وان وقعت  
الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الذمة الا بالاستهلاك بخلاف دعوى  
الاملاك والاعيان فلا يحتاج (قوله في مكان عيناه) هذا عند الامام وعندنا في مكان العقد  
وهذا انما له حل وموثة وما لا حل له كسك لا يشترط فيه بيان مكان الايقاع اتفاقا وبقي حيث شاء  
كما تقدم في السلم وينبغي على قوالها ان يذكر في الدعوى مكان العقد فيما له حل وموثة لان  
عندهما يجب تسليمه فيه راجع وقد مر في هذا الباب انه يذكر في السلم شرائطه من اعلام  
جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدر بالوزن ان كان وزنيا وانما ادب بالجناس حتى يصح  
الخ فراجع (قوله وفي نحوه قرض الخ) أي وفي دعوى نحو القرض الخ ولا بد ان يذكر انه اقترضه  
كذا من مال نفسه بل لو ازان يكون وكلا بالا قراض والوكيل بالا قراض سفير ومعه لا يطالب  
بالاداء بل ذكر ايضا انه صرف ذلك الى حاجة نفسه لم يصير ذلك دينه عليه اجماعا لان القرض عند  
أبي يوسف لا يصير دينيا في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه اه فلو كان باقيا عند  
المستقرض لا يصير دينيا عند ونحو القرض عن المبيع فانه يتعين مكان العقد للابقاء ط قال  
صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايقاع في القرض وتعيين مكان العقد هندية عن الوجيز  
للكردوي (قوله وغصب واستهلاك في مكان القرض) وهذا فيما له حل وموثة والا فلا كما تقدم  
فريبا (قوله ونحوه) أي من الغصب والاستهلاك في تعيين مكانه ما للتسليم وقد مثل ذلك في البحر  
بالخطة لما أن محل ذلك فيما له حل وموثة قال في البحر ثم اعلم ان في كلام اصحاب المتون  
والشروح في الدعوى قصور فانهم لم يبينوا بقيمة شرائط دعوى الدين ولم يذكر ادعى  
العقد \* أما الاول ففي دعوى البضاعة والوديعة بسبب موته مجهلا لا بد أن يبين قيمته يوم موته  
اذ هو يوم الوجوب وفي المضاربة بموت المضارب مجهلا لا بد من ذكر ان مال المضارب يوم نقد  
أو عرض لان العرض يدعى قيمته وفي مال الشركة لا بد من ذكر ان مات مجهلا لا بد ان يذكر  
أول ما اشترى بها اذ مالها يضمن بمثلها والمشتري بها ما يضمن بالقيمة \* ولو ادعى مالا بكذا لا بد

مطلب  
في كلام المتون والشروح  
في الدعوى قصور اذ لم يبينوا  
بقية الشروط

وظاهره أنه يصح دعوى العقار بلا بيان سبب وقال في البحر فظهر بما ذكرناه وأطلقه أصحاب  
 المتون أنه يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك ثم نقل عن البرازية أن صحة  
 دعوى الملك المطلق في العقار في البلاد لم يقدم بناؤها ما في بلد قدم بناؤها فلا تسمع فيه دعوى الملك  
 المطلق لوجوب بينا فيه وظاهره اعتماد الأول هذا خلاصة كلامه وقيد بالدعوى لأن الشاهد  
 إذا ثبت أنه ملكه وليقبل في يده بغير حق اختلاف واقفه والصحيح الذي عليه الفتوى أنه يقبل  
 في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة بالتسليم حتى لو سأل القاضي الشاهد أهو في يد المدعي  
 عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك نص عليه في المحيط كافي شهادة البرازية فظهر أن  
 المدعي لو ادعى أنه في يد المدعي عليه بغير حق وطالبه ونهه شاهداه أنه ملك المدعي وأنه في يد  
 المدعي عليه عن معانة بقضى القاضي بالملك والتسليم إلا فسرق في ذلك بين أن يثبت كذا  
 المحكمين بشهادة فريق واحد أو فريقين كافي غاية البيان مفصلا (قوله لأن دعوى الفعل) كانه  
 أشار به إلى الفرق بين دعوى الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله أن دعوى الفعل كانه يصح  
 على ذي اليد نصح على غيره أيضا فانه يدعي عليه التملك وهو كما يتحقق من ذي اليد  
 يتحقق من غيره أيضا فقدم ثبوت اليد لا يمنع صحة الدعوى أماد دعوى الملك المطلق فدعوى ترك  
 التعرض بإزالة اليد وطالب إزالة التملك لا يتصور إلا من صاحب اليد وباقراره لا يثبت كونه ذاب  
 لاحتمال المواضعة أقامه في البحر (قوله وذكر أنه بطالبه به) أي سواء كان عيناً أو ديناً مئة قولاً  
 أو عقاراً فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد علي ذلك لم يصح مالي يقبل للقاضي مره حتى يعطيه  
 وقيل نصح وهو الصحيح فهو متناهي قال العلامة أبو السعود وليس المراد لفظ وأطالبه به بل هو  
 أو ما يقيد من قوله مره له عطيتي حتى وأما أصحاب الفتاوى كالأخلاقية جعلوا اشتراطه قولاً  
 ضعيفاً فالصحيح على ما في الفتاوى عدم اشتراط المطالبة أصلاً كذا يحفظ شيخنا اهـ ومثله  
 في العمدة وسبأ في دعوى الدين قريبا (قوله لتوقفه) أي توقف دعوى العقار ذكر الضمير  
 وإن كان المرجع مؤثلاً لا كتابة التذكير من المضاف إليه (قوله ولا احتمال رهنه أو حبه  
 بالثمن) أول دفع المناجيل في نحو الدين وكل ذلك ينزل بالمطالبة (قوله وبه) أي بذكر أنه بطالبه لأنه  
 لا مطالبة له إذا كان محبوساً بحق (قوله استغنى عن زيادة بغير حق) فراجع الكلام إلى موافقة  
 صدر الشريعة في التسوية بين المنقول والعقار (قوله فافهم) أشار به إلى أن ذكر كونه بغير  
 حق غير لازم في العقار والمنقول لأن المطالبة تنفي عنه (قوله ولو كان ما يدعيه ديناً) أي  
 في الذمة (قوله مكيلة أو موزونة) انما يقيد به لأنه هو الذي يمكن ثبوته في الذمة ويلحق به  
 المذروع إذا استوفى شرط السلم وكذا العدد المتقارب كالجوز والبض واللبن الذي  
 سمي فيه ما بيناهم لأمور ونحو ذلك مما يمكن ثبوته في الذمة (قوله نقد أو غيره) نعم في الموزون  
 (قوله ذكر وصفه) انه جيد أو ردي لأنه لا به عرف الابه وانما يحتاج إلى ذكر وصفه إذا كان  
 في البلد نقد مختلفاً أما إذا كان في البلد نقد واحد فلا حوى زاد في السكت وأنه يطالب به  
 قال في البحر ~~كذا~~ جرم به في المتون والشروح وأما أصحاب الفتاوى فجعلوا اشتراطه قولاً  
 ضعيفاً كافي العمدة انتهى ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره هنا أي في دعوى الدين كما ذكره  
 في دعوى العقار لما قالوا ان ما في المتون والشروح متقدم على ما في الفتاوى لكن هذا عند

أيضا برازية (وذكر انه)  
 بطالبه به) لتوقفه على  
 طالبه ولا احتمال رهنه أو  
 حبه بالثمن وبه استغنى  
 عن زيادة بغير حق فافهم  
 (ولو كان) ما يدعيه (ديناً)  
 مكيلة أو موزونة نقد أو  
 غيره (ذكر وصفه) لأنه  
 لا يعرف الابه (ولا بد في  
 دعوى المثليات

في العقار عنه ببعض المشايخ كما في قاضين وهو المختار عند كثير من أهل الشروح ومثله في الخزانة (قوله ولا تثبت يده) أي يد المدعي عليه بتصادقهما لأن اليد فيه غير مشاهد ولعله في يد غيرهما أو أضعافه ليكون لهم أدريعة إلى أخذهم بحكم الحاكم عيني وسيشير إليه الشارح لكن اعترض على تعليل العربي بأنه لا يشمل ما لا يمكن حضوره إلى مجلس الحكم كصغير وبرورسي كبيرة ونحو ذلك فينبغي أن يلحق بالعقار لما شابهتم له (أقول) هذا الاعتراض في غاية السقوط لما سبق وسيجيء إن مانعه ذكره من المنقول يحضره القاضي أو يبعث أمينا أو نائبه فيسمع ويقضي ثم يعرض القاضي في صورة الحضور شاهد أو بضاً في صورة بعث القاضي كالمشاهد ولذلك أمضى قضاؤه بخلاف العقار فإن كونه في يد المدعي عليه قد لا يشاهده القاضي وإن حضر عنه ولذا صرحوا بأن ثبوت يده عليه بالبيئة لا غير (أقول) وهذا ما يقع كثيرا ويغفل عنه كثير من قضاة زماننا حيث يكتب في الصكوك فاقرب بوضع يده على العقار المذکور فلا بد أن يقول المدعي أنه واضح يده على العقار ويظهر له شاهدان ولذا انظم سيدي الوالد رحمه الله تعالى ذلك بقوله

واليد لا تثبت في العقار \* مع التصديق فلا تخاري  
بل يلزم البرهان أن لم يدع \* عليه غضبا أو شرا مدعي

(قوله بل لا بد من بيئة) أي من المدعي تشهد بانهم معاينوه في يده أي اقصاه بالقضاء بالملك ولا يشترط ذلك اقصاه الدعوى قال في الخاتمة قال أبو بكر لا تقبل بيئة المدعي على الملك ما لم يقيم البيئة أنه في يده يد ويد ومنه في القهس: ناني بأوضح بيان ثم قال وإذا ثبت مدوا أنه في يده يسألهم القاضي أنهم شهدوا عن سماع أو معاينة لأنهم ربما سمعوا أقواله أنه في يده وهذا لا يختص به فأنهم لو شهدوا على البيع مثلا يسألهم عن ذلك لأنها شهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالاقرار (قوله أو علم قاض) هذا بناء على أن القاضي يقضي بعلمه وكثيرا ما يذكرونه في المسائل والمفتي به أنه لا يقضي بعلمه فله يلازم من البيئة (قوله لاحتمال تزويرهما) هو الصحيح اعترضه صدر الشريعة بان تهمه المواضع ثابتة مع إقامة البيئة أيضا فإن الدار مثلا إذا كانت آمنة في يد المدعي عليه فتواضع على أن لا يقرب بالامانة فيقيم البيئة على اليد ثم إنهم أكدوا في قضائه وأجيب بان تهمه المواضع في صورة الاقرار ظاهرة وقرينة بل أكثر في صورة إقامة البيئة خفية وبعبارة بل نادرة وابعدا لأن مبنى ذلك على مواضع الخصمين وشاهد ذي زور وارتكاب ضرر فإن المدعي عليه إذا حكم عليه وأخرجت من يده يتضرر فربما يدبر وعند البعض يكفي تصديق المدعي عليه أن يده ولا يحتاج إلى إقامة البيئة لأنه إن كان في يده وأقر بذلك فالمدعي يأخذ منه أن ثبت ملكيته بالبيئة أو بأقرار ذي اليد أو بركونه وإن لم يكن في يده لا يكون للمدعي ولاية الأخذ من ذي اليد لأن البيئة قامت على غير خصم فالضرر لا يلحق إلا بذي اليد على أن التزوير لو كان في يده آمنة ولم يذكر لا مجرد أن في يده كما علمت (قوله لمعاينة يده) قد مناقريه الاعتراض على هذا التعليل وإن الاعتراض المذکور في غاية السقوط فلا تنس (قوله ثم هذا) أي عدم ثبوت اليد بالتصادق (قوله ما كما مطلقا) أي بلا بيان بسبب الملك (قوله فلا يفتقر لبيئة) أي أنه في يده بغير حق كافي العمادية وغيرها

(ولا تثبت يده في العقار)  
بتصادقهما بل لا بد من بيئة  
أو علم قاض لا احتمال  
تزويرهما بخلاف المنقول  
لمعاينة يده ثم هذا ليس  
على إطلاقه بل إذا  
ادعى العقار (ملككا  
مطلقا) ما في دعوى الغصب  
(ودعوى الشراء) فننزي  
اليد (فلا) يفتقر لبيئة

في الهندية عن الخلاصة وفيها رلوا أنه قال لأعرف الحد ونذكر الحدود بعد ذلك ثم قال عنت  
 بقولي لأعرف الحد ولا أعرف أسماء أصحاب الحد ود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا  
 في الذخيرة رجل ادعى محدودة و ذكر حدودها وقال في نهر بها وفيها أشجار وكانت المحدودة  
 بتلك الحدود ولكنكم أخاليتكم عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار الحيطان  
 ولو كان المدعى قال في نهر بها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها أشجار عظيمة لا يتصور  
 حدودها المدعى إلا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر  
 حدودها وقال هي عشر دبرات أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو  
 قال هي أرض يزيد فيها عشر مكابيل فاذا هي أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود وافقت دعوى  
 المدعى لا تبطل دعوى المدعى لأن هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاجة إليه كذا في  
 فتاوى قاضيان وفي الهندية رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على  
 سطحه ماء أو في داره ميزابا أو ادعى أنه فزع في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رعى  
 التراب أو الزبل في أرضه أو دابة مبيتة في أرضه أو غرس شجرة أو مافيه فساد الأرض وصاحب  
 الأرض يحتاج إلى رفعه ونقده ولا يصح دعواه بأن ينطول الحائط وعرضه وموضعه وبين  
 الأرضين كذا الحدود وموضعه فاذا أصبحت دعواه وانكر المدعى عليه يستخلفه على السبب  
 ولو كان صاحب الخشب أو المدعى فقدم صاحب الحائط إلى القاضي وقال كان لي على حائط  
 هذا الرجل خشب فوقع أو قاعته لا يجد ران صاحب الحائط يمنعني عن ذلك لا تسمع دعواه  
 ما لم يصح وأنصح الدعوى بأن يبين موضع الخشب وإن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما  
 أشبه ذلك وبين غلط الخشبة وخفتم فاذا أصبحت الدعوى وأنكر المدعى عليه يحلفه القاضي  
 على الحاصل بالله ما هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا  
 من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فاذا نكل ألزمه القاضي حقه **هـ** (قوله  
 وذكر أنه أي العقار في يده الخ) أي لأن المدعى عليه لا يكون خصما إذا كان العقار في يده فلا  
 بد من ذكره وانما خصصه في الف كذا لأن الكلام فيه والافالمقول كذلك ولذا جعل صاحب  
 الجرافة يرجع إلى المدعى الشامل للمنفقول والعقار قال ولم أخصه بالعقار كما فعل  
 الشارح ليكون شرطه ما **هـ** وفي كلامه إشارة إلى أن ذلك في الدعوى أما إذا شهدوا بمنقول  
 أنه في ملك المدعى تقبل وإن لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لأنهم شهدوا بالملك له  
 ذلك الإنسان لا يكون في يد غيره إلا بعرض والبيعة تكون على مدعى العارض ولا تكون  
 على صاحب الأصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا تقطع يد المدعى  
 عليه والأول أصح وفيما سوى العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى عليه لأن القاضي  
 يراه في يده فلا حاجة إلى البيان كذا في الخاتمة **بهر** (قوله أن كان منقولا) هذا تكرار لا حاجة  
 إليه مع قوله فيما تقدم في المنقول ذكر أنه في يده بغير حق إلا أن يقال انما ذكر مع ما تقدم  
 أيضا ييران في العقار لا يثبت ذلك لأن اليد لا تستقر عليه ولذا لا يثبت فيه الغصب تأمل (قوله  
 ناصر) أي من احتمال كونه مرهونا في يده أو محبوسا بالتمسك في يده أي بصير خصما (أقول)  
 هذا يشمل العقار فانه لا يثبت يد المدعى كذا قال صدر الشرية وفي القهستاني ويريد أيضا

(و) ذكر (أنه) أي العقار  
 (في يده) بصير خصما  
 (ويريد) هابيه (بغير حق) أن  
 كان المدعى (منقولا) ناصر

الدورات قطعة من الارض  
تزرع قاموس

نسمع لو بين المصير والحلة والموضع ادعى عشر دورات أرض وحد التسع لا الواحدة لو كانت  
هذه الواحدة في وسط التسع وقبل ويقضى بالجملة لا لوعلى طرفه جف ادعى سكنى دار ونحوه  
وبين حدوده لا يصح اذ السكنى تقضى فلا يحسد بشئ \* فاش وان كان السكنى نقلياً المكن لما اتصل  
بالأرض اتصالاً تاماً كان تعريفه بما به تعريف الأرض اذ في سائر التقديرات انما يعرف  
بالحد ودلا مكان احضاره فيستغنى بالاشارة اليه عن الحد اما السكنى فتقوله لا يمكن لانه مركب  
في البناء تركيب قراراً فالتحق بما لا يمكن نقلاً له أصلاً انتهى (أقول) والمراد بالسكنى ما ركب  
في الأرض كما ظهر من كلامه أى لانه منقول فهو امر احضاره فلا يمكن تحديده ولا بد من الاشارة  
اليه عند الدعوى والشهادة والحكم عليه وقوله وان كان السكنى نقلياً الخ هذا قول آخر نقله  
عن فتوى رشيد الدين أى فيمكن تحديده وان كان نقلياً لانه القى بالعقار لانه بالارض  
اتصال قرار (أقول) ومنه يظهر حكم حادثة القنوى وهى مالو أراد متولى أرض وقف  
معلومة انتزاعها من يده متأجرها به مدة مضى مدة الاجارة ورفع يده عنها وكان قد غرس وبني فيها  
المستأجر باذن متولى الحق القرار فثبت بناءه واشجاره الموضوعة في الأرض على الوجه  
الذى كورلدى الحاكم الشرعى بذلك كرد الأرض فقط من غير اشارة الى البناء والاشجار  
وحكم له الحاكم الشرعى بحق القرار فيها فانه يصح على هذا القول الثانى سيما وقد اتصل بحكم  
الحاكم (وأقول) أيضاً قد تأيد ذلك بامر السلطان نصره الرجن كما سمعته في المقول الذى يحتاج  
نقله الى مصرف وقد تأيد ذلك عندى بعده بتوى من مفعلى الانام بواهم الله دار السلام أفتوا  
فيهم ابصحة حجج الاحترام طبق هذا المرام هذا ما ظهر لى في هذا المقام فقام له منصفه ابكبال  
الاسلام \* وفيه برع من ظه نرى علويت ايسر لا سفل يحسد السفل لا العلوا اذا السفل مبيع من  
وجه من حيث ان قرار العلوا عليه فلا بد من تحديده وتحديد به غنى عن تحديد العلوا اذا العلوا  
عرف بتحديد السفل ولان السفل أصل والعلوا تبع فتحديد الأصل أولى قال طى هذا اذا لم  
يكن حول العلوا حجرة فلو كانت ينبغي أن يحدد العلوا لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو جوده  
وقد أمكن (قوله وأسماء أناسهم) جمع نسب بمعنى منسوب اليه قال في البحر المقصود الاعلام  
اه وفي المتن قطرباً لا يحدد الا بذكر الجلد واذا لم يعرف جده لا يتبع عن غيره الا بذكر مواليه او  
ذكر سرفته او وطنه أو دكانه أو حليته فانما التميز هو المقصود فيحصل بما قل أو كثر اه ولو  
ذكر مولى العبد وأبامولاه يكنى على المقابلة ط (قوله والا كنى باسمه) لمعنى المقصود  
قال في الفصولين أما الحد فلا بد من تحديده ولو مشهوراً عند أبى - منية وعام - منه بذكر  
صاحب الحد وعندهما التحديد ايسر بشرط في الدار المعروفة كدار عمر بن الحرث بكوفة  
فعلى هذا لو ذكر لى بدار فلان ولم يذكر اسم ونسبه وهو معروف بكنية اذ الحاجة اليها  
لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جداً انتهى \* وفيه ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة  
يصح وان لم يذكر انه في يد من لانها في يد السلطان بواسطة يد نائبه انتهى وهذا اذا كان الامير  
واحد اقلو كان اثنين لا بد أن يبين اسم الامير ونسبه كفى في الخلاصة رجل ادعى داراً في يد رجل  
فقال له القاضى هل تعرف حدود الدار قال لان ادعاهما وبين الحد ود لا تسمع اما اذا قال لا  
أعرف أسامى أصحاب الحد ودون ذلك في المرة الثانية فتسمع ولا حاجة الى التوفيق هكذا

(وذكر أسماء أصحابها)  
أى الحدود (وأسماء أناسهم)  
ولا بد من ذكر الجلد لكل  
منهم (ان لم يكن) الرجل  
(مشهوراً) والا كنى باسمه  
لمعنى المقصود

مطلب  
المقصود التمييز معرفة الحد

احط بزيادة لكن قال سيدي عبد الفتى النايلسي في شرحه على المحبية بعد كلام طويل فاذا  
 كانت الحدود الثلاثة كاتبة عند الائمة الثلاثة كان الفتوى على ذلك فقول زفر لانه لا بد من  
 الحدود الاربعة غير مفتي به اه (أقول) وكون الفتوى على قول زفر لم أجده في كتب المذهب ولا  
 في نظم سيدي الوالد رحمه الله تعالى المسائل العشرين التي يفتي بها على قول زفر (قوله فلونزك)  
 أي المدعي أو الشاهد الرابع صح حكمه في الترك والغلط واحد (قوله وان ذكره) أي الحد الرابع  
 وغلط فيه لا أي لا يصح وهو المفتي به ط لانه يخالف المدعي ولا كذلك بتركه ونظيره اذا ادعى  
 شرا مني بتمن منقود فان الشهادته تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واخبرنا  
 فيه لم تقبل كذا في الزباني (قوله باقرار الشاهد) كذا في البحر وفي الجوى والغلط انما ثبت  
 باقرار المدعي انه غلط الشاهد والظاهر ان الغلط يثبت بهما أما لو ادعى المدعي عليه الغلط  
 لاسمع هذه الدعوى ولو أقام بينة لا تقبل وبيانه في البحر وغيره (قوله فصولين) وعبارته وانما  
 يثبت الغلط باقرار الشاهد اني غلطت فيه أما لو ادعى المدعي عليه لاسمع ولا تقبل بينته لان  
 دعوى غلط الشاهد من المدعي عليه انما تكون بعد دعوى المدعي وجواب المدعي عليه حين  
 أجاب المدعي فقد صدقه ان المدعي به هذه الحدود فيصير بدعوى الغلط مناقضا بعده أو نقول  
 نقضه بدعوى الغلط أن يقول المدعي عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد أو يقول  
 صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل اه قال العلامة  
 الزملي في عبارة الفصولين اسقاط من أصل النسخته ولا بد منه وهو بعد قوله بدعوى الغلط  
 بعده مناقضا فينبغي أن يفصل أيضا ويمكن ان يغلط لخالفته لتحديد المدعي فالانقاض ثم قال  
 أو نقول الخ وقد كتبت على نسختي جامع الفصولين في هذا المجل كاتبة حسنة فراجعه فانها  
 مفيدة وفي جامع الفصولين أيضا أقول لو قال بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعي  
 فيبني ان تقبل لينتمه عليه من حيث انبائه ان بعض حدوده كذا فيبني ما ذكره المدعي ضمنا  
 فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسئلة ذكر في فصل التناقض انه ادعى  
 دارا محدودة فاجاب المدعي عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان المدعي غلط في بعض حدوده لم  
 يسمع لان جوابه اقرار بانه بهذه الحدود وهذا اذا أجاب بانه ملكي أما لو أجاب بقوله ليس هذا  
 ملكك ولم يزد عليه يمكن الدفع بعده بخطا الحدود كذا حكى عن ط انه اقن المدعي عليه الدفع  
 بخطا الحدود أقول دل على هذا ان المدعي عليه لو برهن على الغلط بقبول فدل على ضعف  
 الجوابين المذكورين فالحق ما قلت من انه ينبغي أن يكون على هذا التفصيل والله تعالى أعلم  
 انتهى قال في نور العين جميع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل نظر كما لا يخفى على من تأمل  
 وتدبر انتهى (أقول) والمخلص كذا ذكره السائحاني أن يقول المدعي عليه هذا الحدود ليس  
 في يدي فيلزم أن يقول الخصم بل في يدك ويمكن حصل غلط فيمنع به ولو تدارك الشاهد الغلط  
 في المجلس بقبول أو في غيره اذا وفق قال في البرازية ولو غلطوا في حدودا وحدين ثم تداركوا  
 في المجلس أو غيره بقبول عند امكان التوفيق بان يقول كان اسمي فلانا ثم صار اسمي فلانا أو باع  
 فلان واشترى المذكور اه وفيه مسائل أحبيت ذكرها هنا تنجيم الفائدة \* وفي ادبين  
 حدوده ولم يبين انه كرم أو ارض أو دار أو شهدا كذلك قيل لاسمع الدعوى ولا الشهادة وقبل

ولونزك الرابع صح وان  
 ذكره وغلط فيه لا  
 ملتي لان المدعي يختلف  
 بهتم انما يثبت الغلط باقرار  
 الشاهد فصولين

حدوده أو بالاشارة اليه في محله (قوله كما لو ادعى غن العار الخ) ظاهره ولو غيم مقبوض وفي  
جامع الفصولين لو ادعى غن مبيع لم يقبض لابد من احضار المبيع بحسب الحكم - حتى يثبت البيع  
عند القاضي بخلاف ما لو ادعى غن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة  
ا ه ومقتضاه ان يفصل في العار وذكر حدوده تمام مقام احضار (قوله ولا بد من ذكر بلادة  
بها الدار) ذكر شيخ الاسلام الفقيه احمد أبو النصر بن محمد السموقي في شروطه وفي دعوى  
العار لابد ان يذكر بلادة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولاً بالبد كوالسكة ثم المحلة  
اختياراً لقول محمد فان مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالاخص وتيل يبدأ بالاخص ثم بالاعم فيقول دار في سكة  
كذا في محله كذا وقاسه ٢ على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذكر الحد بعمامه  
أقرب فيترقى الى الابد وقول محمد احسن اذا العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل النسب  
حجة عليه ٣ اذا اعم اسمه فان اعمد في الدنيا كثير فان عرف والاترقى الى الحد كذا في جامع  
الفصولين برهن ط والذي في شرح أدب القاضي يجب على المدعى وعلى الشهود الاعلام  
باقصى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة التي فيها الدار في تلك البلدة ثم بين حدود الدار  
لان أنصى ما يمكن في التعريف هذا انتهى والشارح تبع ما في جامع الفصولين قال ط  
والذي يظهر الاول ا ه تأمل وذكر بعض الافاضل على هامش الدر قوله ولا بد من ذكر  
بلادة في الدار الخ وقال بعضهم لا يلزم وذكر المرغيناني انه لو سمع قاض تصح هذه الدعوى ٤  
وقال القهستاني ويشترط تحديد الدار بما لا يتغير كالدير والارض والسطح والطارق فخرج  
النهر لانه يزيد وينقص ويعمر ولولم تحدد وتضيق بحد ذلك نفذ انتهى (أقول) لكن قد عات  
عما قدمناه قريبا عن الفصولين انه لا عبرة بان قال ان النهر يزيد وينقص الخ فلا نفسه (وأقول)  
لكن المشاهد في ديار ناد مشرق الشام وبعض انهارها في بعض المحلات كنهري بردي فانه كثيرا  
ما يترك أرضه ويمشي في أرض أخرى ملوكة بغير وجهه على ذلك أعوام كثيرة بسبب انحدار  
الماء الى تلك الارض ويسفلها ويجعلها بطريقا آخر فتغير الحدود وتغير الما من يدعيه او عليه  
فالنهر لا يصلح أن يكون حدا اذا كان جريانه في أرض لا يمكن للما تغيرها وتغيير محله بان كانت  
حافته مبنية بالآجر والابجار والمؤنة أو كان جريانه في أرض متقربة من صخر أو نحو ذلك  
والله تعالى أعلم (قوله كما في النسب) أي اذا ادعى على رجل اسمه جمع قومه فلا فان عرف  
والاترقى الى الاخص فيقول ابن محمد فان عرف والاترقى الى الحد (قوله ويكتفي بدكر ثلاثة)  
لان لا أكثر حكم الكل زيلعي فيجعل الرابع بازاء الثالث - حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول  
فصولين ه وفي الجوى وقال زفر لابد من ذكر الحدود الاربعة لان التعريف لا يتم الا به اولئان  
للاكثر حكم الكل على ان الطول يعرف بدكر الحدين والعرض باحدهما وقد يكون بثلاثة  
روى عن أبي يوسف يكتفي الاثنان وقيل الواحد والفتوى على قول زفر ولذا لو قال غاطت  
في الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه احدى المسائل التي بقيت بها بقول زفر كما نيرت الى  
ذلك في منظومتي فيما بقيت به من أقوال زفر بقولي  
دعوى العار اربع اربعة \* من الحدود وهذا بين وجلي

٢ أي هذا القائل اه منه

٣ أي على ذلك القائل اه منه

٤ قوله لو سمع قاض الخ هكذا بالاصل ولا يجوز اه صحه

كما في النسب (ويكتفي بدكر ثلاثة)

والا فلا أي بان كانت تلا \* ط لوذ كرفي الحد لزيق أرض الوقف لا يكتفي وينبغي أن  
يذكر انهم اوقف على العقراء أو على مسجد كذا ونحوه أرفى يد من أود كرواقف (أقول) ينبغي  
أن يكون هذا وما تلاه من جنسه على تقدير عدم المعرفة الابيه والافه وتضييق بالضرورة  
\* جف ذ كرام سمجدا مالكا للحد شرط وكذا ذ كرجد الواقف لو كان الحد وقفا الا اذا كان  
مشهورا معروفا لا يلتبس به غيره \* طذ لوذ كرلزيق ملك ورثة فلان لا يكتفي اذ الورثة  
بجه ولون منهم ذو فرض وعصبة وذو رحم بجهات جه الفاحشة الا يرى ان الشهادة بان  
هذا وارث فلان لا تفصل بجهات في الوارث \* ففس لوذ كرلزيق دار ورثة فلان لا يحصل  
التعريف بذ كرام اسم والنسب وقيل يصح ذكره جدا لانه من أسباب التعريف عدا  
\* لو كتب لزيق أرض ورثة فلان قبل القسمة قبل يصح وقبل لا يش كنب لزيق دار من تركه  
فلان يصح جدا كنب لزيق أرض مبان وهي لا تكتفي كذا ذ كرام الشارح وقال لان أرض  
مبان وهي قد تكون للغائب وقد تكون أرضا تركها مالكة على أهل القرية بالخراج وقد  
تكون أرضا تركها لزمعي دواب القرية من وقف الفتح فهي مبان فهذا القول لا يحصل  
التعريف (أقول) فيه نظر لان أرض مبان وهو لو كان معروفا في نفسه ينبغي أن يحصل به  
التعريف والجهالة في مالكة وفي جهة تركه لا يضر التعريف \* ط لوجه الحد طريق العامة  
لا يشترط فيه ذكرانه طريق القرية أو البلدة لان ذكر الحد لا يعلم ما ينتهي اليه المحدود وقد  
حصل العلم حيث انتهى الى الطريق \* ط الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان طوله  
وعرضه الا على قول شيخ فانه قال تبين الطريق بالذراع وهو لا يصلح حدا عند البعض وكذا  
السور وهو رواية عن ح وظاهر المذهب انه يصلح حدا وانما يندفع كنهرفانه يصلح حدا  
عندهما واختار من قولهم اولا عبرة لمن قال ان النهر يزيد وينقص وان السور يخرب وأن  
الطريق يترك السلوك فيه لان تبدل دار فلان أسرع من تبدل السور ونحوه فينبغي أن يكون  
ذلك أولى اى بصلاحيته احدا \* ذ ولو حد بانه لزيق أرض فلان واقفان في هذه القرية التي  
فيها المدعاة أراض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى وشهادة اهل بزيادة وبعض تغيير  
(قوله كما يشترط في الشهادة عليه) لانه ما يصير معلوما عند القاضي (قوله ولو كان العقار  
مشهورا) لانه يعرف به مع تعدد الاشارة اليه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح  
كذا في الهندية عن السراج الوهاج لان قدرها لا يصير معلوما بالتحديد درر (قوله خلافا  
لهما) أي فان عندهما اذا كان العقار منهم ورثة الرجل فلا يحتاج الى تحديده (قوله الا اذا  
عرف) بقصد الرأى المشهور الدار بينهما أي بان اشاروا اليه الحاضرة وقالوا انهم هذا الدار  
افلان فانهم (قوله فلا يحتاج الى ذكر حدودها) قال شمس الأئمة السرخسي يشترط في  
شراء القرية الخاصة أن يذكر حدود المستفيدين من المساجد والمقابر والحيات العامة  
ونحوها وان يذكر مقاديرها طول وعرضها وكان يرد الحاضر والسيارات والصكوك التي فيها  
استفاد هذه الاشياء مطلقا بالتحديد ولا تقرير وكان أبو شجاع لا يشترط ذلك قال في البحر وما  
يكتبون في زمامها وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك واحاطا به علمافقد استعمل به بعض متاخرينا  
وهو الخنزاد البصير به معلوما للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين اه أي بذ كر

كما يشترط في الشهادة  
عليه ولو كان العقار  
مشهورا خلافا لهما (الا  
إذا عرف المشهور الدار  
بغيرها فلا يحتاج الى ذكر  
حدودها) كما لو ادعى غن  
العقار لانه دعوى الدين  
حقبة جرة (ولا بد من  
ذكر بلدتهم الدار ثم الملة  
ثم السكة) فيبدأ بالأعم  
ثم الأخص فالأخص



وفي حاشية أبي السعود وقوله لاشفعة فيم الخ يحمل على ما إذا لم تكن الأرض محتكرة والا  
فالبقاء بالأرض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لأنه لا من حق القرار التحق بالعقار كما في  
الشفعة اه (أقول) لكن الذي اعتمدته الشارح في بابهم ساء عدم ثبوت الشفعة فيه بقوله  
وأما مجرم به ابن الكمال من أن البناء إذا بيع مع حق القرار يلحق بالحق فإفرد شفعة  
الرملي وأنتى بعدمها تبعاً للبرزبة وغيرها فليحفظ اه وأقره سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
وبالغ في الرد على استدلال أبي السعود فراجعه غمة \* قال في جامع الفصولين قال جماعة  
من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود دار فلان ولا يذ كر لزيق دار فلان وعندهما كلاهما  
سواء طعم يكتب في الحد يفتى إلى كذا أو يلاصق كذا أو لزيق كذا ولا يكتب أحد حدوده  
كذا وقد قال ح لو كتب أحد حدوده دجلة أو الطريق أو المسجد فالبيع جائز ولا تدخل  
الحدود في البيع إذ قصده الناس بها أظهر ما يقع عليه البيع لكن من قال البيع فاسد  
إذا الحدود فيه تدخل في البيع فاختارنا يفتى أولزيق أو يلاصق فخر زاعن الخلاف ولأن  
الدار على قول من يقول يدخل الحد في البيع في الموضع الذي يفتى إليه فاما ذلك الموضع  
المنتهى إليه فقد جعل حـ د أو هو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في  
البيع فالمنتهى إلى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عند ذكر قولنا لا يدخل في البيع  
وفاً قالوا والصحيح من الجواب أن يقال لو ذكر في الحد لزيق أو ينتهي أو نحوه نصح  
الشهادة ولو ذكر دار فلان أو طريق أو مسجد لا نصح الشهادة ط والشهادة كالدعوى فيما  
ممن الأحكام فـ ش كنب في الحد لزيق الرقبة أو الزقاق واليها المدخل أو الباب لا يكتفي  
بالحمة أو القرية فلا بد أن يسميها إلى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب إلى شيء يقول رقبة سهم أي  
بالحمة أو القرية أو الناحية ليقع به نوع معرفة (أقول) دل هذا على أنه لا يكتفي ذكر الثلاثة  
ويحتمل أن يكون غرضه من قوله لا يكتفي فلا بد الخ أنه في بيان الرابع لا بد منه كذا وهذا لا يدل  
على أن بيان الرابع لا بد منه إذ بين قولنا بيان الرابع لا بد منه وبين قوائم الرابع لا يبين إلا بكذا  
فريقين فلا دلالة حجة والله أعلم بغرضه (وأقول) أيضاً بالحدود الثلاثة تعتبر تلك الرقبة من  
سائر الرقبة فلا تضر الكثرة وأيضاً في قولهم أي بالحمة الخ نظر إذ المعرفة الحاصلة بذكر الحمة  
أو القرية تحصل بدون ذكرها إذ من المعلوم أن الرقبة لا تكون إلا بالحمة أو القرية فذكرها  
وعدمه سواء لكن ينبغي أن الرقبة لا تكون إلا بالحمة أو القرية بل هو أن يكون مقابلاً أو  
بقرين أو نحو ذلك فقط \* لو كان الحد الرابع ملائرجين اسكن منه ما أرض على حدة  
فذكر في الحد الرابع لزيق ملائرجين فلا يلزم ذكر الآخر يصح وكذلك لو كان الرابع لزيق أرض  
أو مسجد فذكر الأرض لا مسجد يجوز وقيل الصحيح أنه لا يصح الفصلان إذا جعل الحد الرابع  
كذلك يـ لـ لان فإذا لم يكن كلمة ملائرجين فلا بد من تناول هذا الحد ودفعه كالمطلوع  
في أحد الأمرين بخلاف سكوته عن الرابع \* فـ ش لو كان المدعى أرضاً ذكرها وان الفاصل  
شجرة لا يكتفي إذا الشجرة لا تحيط بكل المدعى به والفاصل يجب أن يكون محيطاً بكل المدعى به  
حتى يصير معلوماً \* فـ ش الشجرة والمسافة تصلح فاصلاً والحاصل أن الشجرة تصلح فاصلاً إذا  
أحاطت والا (أقول) ومثل الشجرة البئر وعين الماء عدة \* المقبرة لو كانت ربوة فصل حد

يحضره لاقيم عليه البيعة على انه ملكي ان كان منكر او ان كان مقرا فامره بالتخلية حتى ارفع  
 ولا يقول فامره بالرد كذا في الفصول العمادية (قوله من بيانه) أي بيان موضع الغصب  
 لانه يلزم تسليم ما غصبه منه غير انه اذا كان له حل وموثة لا يلزم بقله لانه لا يكاف فوق جنايته  
 فيشترط حينئذ بيان محل الغصب (قوله والاحل له لا) أي وان لم يكن له حل وموثة لا يلزم  
 بيان المكان وما قسمناه هو الموافق للقواعد قال المصنف في الغصب ويجب رد عين  
 الغصوب في مكان غصبه قال المؤلفات تفاوت القيم باختلاف الاماكن اه ومقتضاه ان  
 يجب بيان المكان مطلقا الا ان هذا في الهالك وكلام المصنف في القائم ه قال في نور العين وفي  
 غصب غير المتلى واحلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك  
 اخذ قيمة يوم غصبه او يوم هلاكه فلا بد من بيان انه اقيمة أي اليومين انتهى وان كان المدعي  
 به هالكا لانصح الدعوى الا ببيان جنسه وسننه وصفته وحالته وقيمه لانه لا يصير له مال الا  
 بذلك كرهه الاشياء وشرط الخصاص بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا  
 في محيط السرخسي اه والخاص على انه يجب بيان مكان الايداع مطبقا لان الرد غير واجب  
 على المودع وليس موثقه عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمها له في عدم المنع فلولم  
 يبين المكان ربح الحق المودع ضرره وهو مرفوع بخلاف الغصب فان رد العين المقصوبة في  
 مكان غصبه واجب على الغاصب فلا بد من بيانه ان كان للمقصوب حل وموثة لاختلاف  
 القيمي باختلاف الاماكن بخلاف ما لا حل له ولا موثة (قوله يوم غصبه على الظاهر) بصيغة  
 النعل والمصدر وظاهره جريان خلاف وسبب في الغصب مانصه وتجب القيمة في القيمي يوم  
 غصبه اجاعا اه وفي رواية بخير كما مر قريبا عن نور العين \* (تمة) قال في الهندية  
 ودعوى الجمد حال انتطاعه لا تنصح وان كان من ذوات الامثال اه عدم وجوب رد مثله  
 لان انتطاعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي وفي دعوى الرهن  
 واشباهه ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب  
 الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب التمنية لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزنة المفتين  
 انتهى (قوله وبشترط التخييد في دعوى العقار) لانه نذر التعريف بالاشارة له نذر  
 النقل فصر الى التخييد في الدعوى والشهادة بوجه عقارات قال في المغرب العقار الضيعة  
 وقيل كل ماله أصل كالدار والضيعة اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بالبناء  
 والنخل من المنقولات وانه لا شفعة فيها اذا يباع بالعرضة فان يباع بها وجبت تبعه او قد غلط  
 بعض النصارى في نخل الخيل من العقار وبه فلم يرجع كما ادته بحر \* وذكر بعده على قول  
 الكنز وقيل لخصه اعطه كغيره الخ عن الفتاوى الصغرى لو طالب المدعي من القاضي وضع  
 المنقول على يد عدل فان كان المدعي عليه عدلا لا يجيبه وان فاسقا أجابه وفي العقار لا يجيبه  
 الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل الى اه قال المؤلفات هناك وظاهره ان الشجر من  
 العقار وقد منا خلافة وفي حاشية أبي السعد هناك أقول نقل الجوى عن المقتضى  
 التصريح بان الشجر عقار اه قلت ويؤيده كلام المصباح لانه اذا قيل له انه عقار يفتى عليه  
 وجوب التخييد في الدعوى والشهادة وكيف يمكن ذلك في شجرة بسنن بين اشجار كثر

(من بيانه والا حل له لا)  
 وفي غصب غير المتلى يبين  
 قيمته يوم غصبه على  
 الظاهر عمادية (وبشترط  
 التخييد في دعوى العقار)

ما مورباً حضارها وقدمنا عن ابن الكمال ان العين اذا تعدت اضرارها بهلاك ونحوه قد كرر  
 القيمة مغن عن التوضيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة  
 فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مثلك وان قلنا انه لا بد مع ذكر القيمة من بيان التوضيف  
 لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكه فغاص في قوله تبعاً للبحر فيما تقدم  
 وهذا كما في دعوى العين لا الدين فليتأمل وفي البحر عن السراجية ادعى ثمن محدود لم يشترط  
 بيان حدوده اه قال في الهندية اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع  
 أو محدود ولم يحدد يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المنسوخة لا يشترط تحديد  
 المدة تاجر اه (قوله واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة) أي المستهلكة أما  
 القائمة فهي حاضرة في المجلس مشار اليها واذا كان هذا في الدابة ففي الرقيق أولى (قوله فنشرطه  
 أبو الميث أيضاً) أي كما شرط بيان القيمة (قوله وشرط الشهيدان السن أيضاً) أي كما بشرط  
 بيان القيمة والذكورة والانوثة قال في النخ وكرر الصدور الشهيدان ادعى قيمة دابة مستهلكة  
 لا بد من ذكر الذكورة والانوثة ولا بد من بيان السن وهذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 مستقيم لان عنده القضاء بقيمة المستهلك يتناهى على القضاء بذلك المستهلك لان حق المالك عنده  
 باقي الدين المستهلك فانه قال يصح الصلح عن العين المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته  
 فلو لم يكن العين المستهلك ملكاً لا يجوز الصلح على أكثر من قيمته لانه حينئذ يكون الواجب  
 في ذمة المستهلك قيمة المغصوب وهو دين في الذمة وان صالح من الدين على أكثر من قيمته  
 لا يجوز واذا كان القضاء بالقيمة يتناهى على القضاء بذلك المستهلك لا بد من بيان المستهلك في  
 الدعوى والشهادة ليهلم القاضي بماذا يقضى وهذا القائل يقول مع ذكر الانوثة والذكورة  
 لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس أو جزار أو ما أشبه ذلك ولا يكتفى بذكر اسم الدابة لانها  
 مجهولة اه قال في القصول اعمادية ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو  
 ادعى انه غصب منه جزار أو ذكر شيته وأقام البيعة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه جارا  
 فقال المدعى هذا الذي ادعيتيه وزعم الشهود كذلك أيضاً فنظروا فاذا بعض شيته على خلاف  
 ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الجزار غير مشقوق الاذن قالوا لا يجمع هذا  
 القضاء للمدعى ولا يكون هذا خلافاً في نهادتهم اه قال في الهندية ادعى على آخر ألف  
 دينار بسبب الاستهلاك أعني ان لا بد وان يبين قيمته في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وأن يبين  
 الاعيان فان منها ما يكون مثلياً ومنها ما يكون من ذوات القيم اه وفيه ادعى دعوى خرق  
 الثوب وجرح الدابة لا يشترط اضرار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء النائم  
 من الثوب والدابة كذا في الخلاصة اه اذا ادعى جواراً لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائباً وكان  
 المدعى عليه منكر اكون ذلك في يده كذا في السراجية وفي اللؤلؤين كدوره وضوهم ووزنه  
 كذا في خزائن المفتين اه (قوله سواء كان له حمل أولاً) لان المودع عليه أن يخلى بينه وبين  
 الودعة وليس عليه أن ينقلها اليه معطلاً لانه محبوس وما على المحسنين من سبيل فلا بد من بيان  
 مكان الابداع حتى يلزم تسليمها فيه دفعا لا ضرر عنه لا فرق بين ماله حمل أولاً وفي فتاوى  
 رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظة الدعوى في دعوى الودعة ان لا ينعقد كذا فافهم.

(واختلف في بيان  
 الذكورة والانوثة في  
 الدابة) فنشرطه أبو الميث  
 أيضاً واختلف في الاختيار  
 وشرط الشهيدان بيان السن  
 أيضاً وغاص في الدابة  
 (وفي دعوى الابداع لا بد  
 من بيان مكانه) أي مكان  
 الابداع (سواء كان له حمل  
 أولاً وفي الغصب ان له حمل  
 ومقنة فلا بد) احصاه المدعى

بالمجهول وتصح دعوى البراء المجهول بالاخلاف اه فهي خمسة (قوله واهذا) أى اسماع  
الدعوى فى الغصب وان لم يذ كر القيمة (قوله مختلفا الجنس والنوع) كشياب ودواب فان تحتم  
أنواعا (قوله كفى ذلك لاجمال) أى ولا يشترط التفصيل هندية (قوله على الصحيح)  
كافى خزانة المفتين وقاضى خان هندية (قوله وتقبل بينته) أى على القيمة (قوله أو يحلف) أى  
عند عدم البرهان (قوله على الكل مرة) أى ولا يحتاج أن يحلفه على كل واحد بخصوصه  
خلافان اختار ذلك راجع ما هو الصواب فى ذلك (قوله لانه) هل له لعله (قوله وقيل فى  
دعوى السرقة) - كما يقبل لان ثبوت حق الاسترداد أو نضيم القيمة لا يتوقف على ذلك بل  
يتوقف عليه لزوم القطع مع البينة من المدعى أو الأقرار من السارق وهذا ما قبل لقول  
المصنف فيما تقدم وذ كر قيمة ان تعذر قال فى البحر وانما يشترط ذكر القيمة فى الدعوى اذا  
كانت دعوى سرقة اعم لم انه انصاب أولا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها اه وعليه  
فكلا الاول وذ كر ههناك قال فى التمهيد - رغبنى أن يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة  
لا يشترط ذكر قيمتها الا فى دعوى السرقة سوى والتقويم يكون من أهـ لانه مرة فيما  
يظهر لا بقول المدعى (قوله فاما فى غيرها) أى السرقة فلا يشترط أى ذ كر القيمة (قوله  
وهذا كله) أى المذكور من الشروط المذكورة من الاكتفاء بذ كر القيمة (قوله فى دعوى  
العين) أى الشئ المتعين المهر - وس المملوك للمدعى على زعمه كالمغصوب والوديعة (قوله  
لادين) أى الحق الثابت فى الذمة وسأتى دعوى الدين فى المتن (قوله فلو ادعى الخ) هو تمثيل  
لادين لان القيمة لازمة ذمة المدعى عليه فى زعم المدعى اه رضى امكن قال بعض الافاضل  
هو تفرع على كون الشروط المارة انما هى فى دعوى العين واما لادين فسيأتى باقسامه تامل  
(قوله بيان جنسه) أى جنس القيمة وكذا كل دين يدعى وجفسه كذهب مثلا أو النضة أو  
النحاس وكذا كل مكبل أو موزون يمكن ثبوته فى الذمة يبين جنسه ما هو فلا يكتفى ذكر الفرس  
والحرف فى المدينة لانه كانه انما معلوم الاسم بمجهول الجنس والنوع (قوله ونوعه) فى  
الذهب يبين انه من نوع كذا وكذا فى الفضة وكذا فى البرهان بقول حورانية أو بالدية أو جديورية  
أو - مؤنية قال ط فيه انه عند دعواه العين لا يكتفى ادعاء عين مجهول بل لابد من بيان جنسها  
ونوعها ثم يذ كر القيمة فالقيمة انما اغتفت عن الحضور لغيره فلا بد من ذكر الجنس والنوع فى كل  
فليتأمل ولذا قالوا فى التعليل لذ كر القيمة لان الاعيان تتفاوت والشروط أن يكون فى معلوم  
وقد تذر مشاهدته لانها اختلف عنه وفى الذخيرة ان كان العين غائبا وادعى انه فى يد المدعى  
عليه فانه كمران بين المدعى قيمته وصفته تصح دعواه وتقبل بينته اه (قوله ليعلم القاضى  
بما ذاقه قضى) قال فى الذخيرة مثلا لو كان المدعى مكبلا لابد من بيان جنسه بانه حنطة أو شعير  
ونوعه بانها ساقية أو برية وصفته بانها جديدة أو رديئة وقد مر بان يقول كذا قفيزا وسبب  
وجوبه ان ذكره ابن ملك (أقول) لى شبهة فى هذا المثل وهى انه لو ادعى اعيانا مختلفة فقد مر  
انه يكتفى بذ كر القيمة لكل جله وذ كر فى الفصول ان لو ادعى ان الاعيان قائمة بيده يؤمر  
باحضارها فتقبل البينة بحضوره ولو قال انها الهك وبين قيمة الكل جله - لانه سمع دعواه فظهر  
ان ما قدمه المصنف فى دعوى الاعيان انما هو اذا كانت الهك والالم ينجح الى ذ كر القيمة لانه

واهذا لو ادعى اعيانا مختلفة  
الجنس والنوع والصفة  
وذ كر قيمة الكل جله -  
كفى ذلك) لاجمال على  
الصحيح وتقبل بينته أو  
يحلف خصمه على الكل  
مرة (وان لم يذ كر قيمة كل  
عين على حدة) لانه لما صح  
دعوى الغصب بالبيان  
فلا ينبغ اذا بين قيمة  
الكل جله بالاولى وقيل  
فى دعوى السرقة يشترط  
ذكر القيمة اعم لم كونها  
نصا با فاما فى غيرها فلا يشترط  
العين لا الدين فـ لو  
(ادعى قيمة شئ مستهلكات  
اشترط بيان جنسه ونوعه)  
فى الدعوى والشهادة اعم لم  
القاضى بما ذاقه قضى

ان أمكن احضار عينته ولم يكن له أجل ومؤنة كتاب المدعى عليه احضاره وان لم يمكن بان تعذر  
 لهلاك العين أو غيبتها أو عدمه بان كان في نقلها مؤنة ذكر المدعى القيمة وان لم تكن هالكه  
 ولا غائبة ولا يمكن احضارها الى مجلس القاضى لتعذر كسبته ان ورعى أو تعذر كسبه وقطع  
 غنم خبر الحالكين ان شاء حضر بنفسه لانه الاصل أو بدت أمينة ولا تنس ما قدمناه قريبا عن  
 الجله من أنه اذا لم يمكن احضار المنة قول الابصر فيمكن تعريضه وذكر قيمته (قوله بذكر القيمة)  
 لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها  
 تعرف العين الهالكه به غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدى  
 بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه أشير الى ذلك في الهداية اه وفي قوله وذكر قيمته  
 ان تعذر اشارة الى انه لا يشترط ذكر اللون في الذكورة والائونة والسن في الدابة وفيه خلاف  
 كما في العمادية وقال السيد أبو القاسم ان هذه التعريفات لا مدعى لازمة اذا أراد أخذ قيمته  
 أو منه في المثل أما اذا أراد أخذ قيمته في القيمي فيجب أن يكتب في ذكر القيمة كما في محاضر  
 الخزانة اه \* (فرع) \* وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف في البعض ان ترك الدعوى  
 الاولى وادعى الحاضر تسمع لانها دعوى مبتدأة والا فلا بحر عن البرازية (قوله وقالوا  
 لو ادعى انه غصب منه عين كذا الخ) قال في البحر وأطلق في بيان وجوب القيمة عند التعذر  
 واستثنوا منه دعوى الغصب والرهن في جامع الفصولين لو ادعى عيناً غائبة لا يعرف مكانه  
 بان ادعى انه غصب منه ثوبا أو قنصا ولا يدري قيامه وهلاكه فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل  
 دعواه وان لم يبين قيمته أشار في عامة الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى انه  
 رهن عنده ثوبا وهو يشكر تسمع دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه أمة وبرهن  
 تسمع وبعض مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا تاويل ماذكر في الكتاب ان  
 الشهود وشهدوا على اقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت غصب الفتن باقراره في حق الحبس  
 والحكم جميعا وعامة المشايخ على ان هذه الدعوى والقيمة تقبل وان كان في حق الحبس  
 واطلاق محمدي في الكتاب يدل عليه ومعنى الحبس أن يجبره حتى يحضره له القيمة على  
 عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس قدر ماله وقدر احضره ثم قضى عليه به بقيمته اه ولم يبين  
 الحكم فيها اذا لم يدرك قيمتها أيضا قال في الدرر قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصب  
 من عين كذا ولا أدري أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه  
 تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة لتضرره (أقول) فائدة هـ  
 الدعوى مع هذه الجاهالة انما حاشية توجيه اليمين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا  
 أقر أو نسك عن اليمين فليتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافيا الا بهذا التحقيق اه وقوله  
 فائدتهم توجه اليمين أى حيث لا قيمة والافقائدتهم الحبس كما علمت وقوله ذكر في عامة الكتب انه  
 تسمع دعواه وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى والقيمة تقبل ولكن في حق الحبس لا الحكم  
 وقدر الحبس بشهرين كما في الخبائية ه والحاصل انه في دعوى الرهن والغصب لا يشترط  
 بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للأغصاب والمرتمن بحر  
 أى مع اليمين كما هو الظاهر قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار قال فان فيه ما يصحان

(بذكر القيمة) وقالوا  
 لو ادعى انه غصب منه  
 عين كذا ولم يذكر  
 قيمتها تسمع فيصاف  
 خصمه أو يجبر على البيان  
 ذكر وابن ذلك

أبشـير اليها كما ينبغي قريبا . وذكر القيمة انما هو في المنة . ذكرنا حضاره حقيقة بان يكون هالكا  
أو كيانا يكون غائبا وان لم يكن به هذه المثابة بان كان متمسكاً بالاضارح بقائه كالرشي وصبرة  
الطعام وقطيع الغنم ارسل القاضي أمينه أو أضره بنفسه فكان عليه أن يذكرها به مدعوله  
فيما سألني وان تعذر احضارها وكان الاولى للماتن أن يقول وان تعذر بذلك أن يذلل الرشي  
وصبرة الطعام من قبيل المتمسك كما هو المصريح به في غير كتاب فتأمل . لكن الذي عليه الجملة  
بوجوب الامر الشريف السلطاني أن المنقول حتى احتاج اضراره لمصرف ولا يمكن الا بذلك  
فيكتفي فيه التعريف وذكر القيمة كافي مادة ١٦٢٠ ومادة ١٦٢١ (قوله أو غيبتهما) أي  
بحيث لا يمكن احضارها ولا حضور القاضي بنفسه أو أمينه بعد دمه سائنة أو مانع آخر فيكون  
ذلك بمنزلة الهلاك فقد تعذر احضارها حقيقة في الهلاك وحكم في الغيبة فيكتفي بذكر قيمتها  
ولذا قال القاضي بخان بان لا يدرى مكانها (قوله لانه) أي المذکور وهو القيمة وهما عايزان  
العبارة غموضا لا حجة الى التأويل وكأنه يخبر عن النسخ والاوّل أن يقال لان أي  
القيمة مثله أي مثل العين كافي شرحه على المتقي (قوله مثله) أي مثل ما يدعيه وهو علمه لقوله  
وذكر قيمته عنده تعذر احضار العين فكانت قال لان ذكر القيمة مثل احضار العين لان  
المقصود من المدعى ماليتها والقيمة مثله في المسألة فصيح تذكير الضمير وقد قالوا قيمة العقبي  
كعنه (قوله وان تعذر) المراد بالتمسك المتمسك (قوله مع قائم) أي والحال ان القاضي  
يكنه أن يحضرها بنفسه أو أمينه لتفترق عما قدمه من قوله أو غيبتهما (قوله بعث القاضي  
الخ) لان أمينه يقوم مقام نفسه فلو ذهب بنفسه لكان هو الاصل فلا شبهة في صحته ومثله  
ما ذكره ابن الكل حيث قال فعلى الغريم احضاره الا اذا عسر بان كان في نفسه مؤنة وان  
قلت ذلك في المنزلة حضر القاضي عنه مدعوه أو بعث أمينها وهي التي قدمها الشارح  
وقد معنا انه ذكرها في غير محله لانه جعلها من الامانة وذكر قوله وانه يكتفي فيه به ذكر القيمة  
والحال انه مما عسر الامانة وذكر وان الحكم فيه ان الحاكم يحضر عنه مدعوه أو بعث أمينها  
ولا يكتفي فيه به ذكر القيمة كما تفيد عبارة ابن الكل التي نقل الشارح عنه فامل \* قال شمس  
الائمة الخواني من المنة ولات مالا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع  
من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان لم يتيسر له الحضور  
وكان ما ذونا بالاستخلاف بعث خليفته الى ذلك وهو نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره  
ورفع الدعوى في جبل لا يسع باب داره فانه يخرج الى باب داره أو يامر نائبه حتى يخرج  
أبشـير اليه الشـهود بحضوره وتغام في الدرر قال في البحر وفي الدابة يخبر القاضي ان شاء  
خرج اليها وان يشاء بعث اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضورها كافي جامع الفصولين  
اهـ لكن قال في غاية البيان فان كانت دابة ولا يقع بصر القاضي عليه ولا يأتى الاشارة من  
الشـهود والمدعي وهو على باب المسجد يامر بادخالها فانه جائز عند الحاجة ألا ترى انه عليه  
الصلاة والسلام طاف بالبيت على نافذة مع ان حرمة المسجد الحرام فوق حرمة سائر المآجد  
وان كان يقع بصر القاضي عليه فلا بد خلها لانه لا يأمن ما يكون منها والحاجة منه مدعوه اهـ  
(قوله والا تكن باقية الخ) هذا تكرار مع قوله وذكر قيمته ان تعذر \* والحاصل ان المدعى به

وان قلت ان كماله زيا  
للخزانة (بملا كها أو  
غيبتهما) لانه مثله مدعى  
(وان تعذر) احضارها  
(مع قائم) كرجي صبرة  
طعام وقطيع غنم (بعث  
القاضي أمينه) أبشـير اليها  
(والا تكن باقية) (اكتفى)  
في الدعوى

مودعافان ادعى عين وديعة لا يكاف احضارها بل يكاف التخلية كما تقدم قريبا ونقله في البحر عن  
 جامع الفتاوى ان قال في غاية البيان ثم اذا حضر ذلك الشيء الى مجلس القاضى فشهدوا بان له ولم  
 يشهدوا بان له ما كفى يجوز لان الادم للتكليف وكذلك ان شهدوا ان هذا مال له او شهدوا على  
 اقرار المدعى عليه بان له المدعى وذلك لانه لا شك كمال فيه انما الاشكال فيما لو ادعى انه اقرب هذا  
 الشيء ولم يدع بانه ملكى واقام الشهود على ذلك هل يقبل وهل يقضى بالمال منهم من يقول  
 نعم فقد ذكرنا ان الشهود ولو شهدوا بان هذا اقرب هذا الشيء له تقبل وان لم يشهدوا بان له ملكه  
 وكذلك المدعى وأكفرهم على انه لا تنفع الدعوى ما لم يقبل اقربه وهو ملكى لان الاقرار خبير  
 وانظر يحتمل الصدق والكذب فاذا كان كذبا لا يوجب والمدعى يقول اقربه لى بصير مدعى  
 للملك والاقرار غير موجب له فلم توجد دعوى الملك فلهذا شرط قوله وهو ملكى بخلاف الشهادة  
 لان الثابت بها كالثابت باليمين اه ملخصا (قوله ان امكن) المراد بالامكن ما لا مؤنة  
 في نقله لا ما يمكن مطلقا لا يلزم تكليفه الاضمار مع الامكان ولو فيما له حمل ومؤنة مع انه  
 لا يلزمه أبو السعود وقيل في كلام المتون مساهلة لان في دعوى عين وديعة لا يكاف  
 احضارها وانما يكاف التخلية (أقول) سوف الكلام على ان المدعى الواجب احضاره ما يكون  
 في يد الخصم بغير حق والوديعة ان كنت كذلك فلا يشمله مصدر الكلام حتى يحتاج الى تدارك  
 اخر اجها هنا كما لا يخفى اللهم الآن يقال بالانكارها ما صارت غصبا نيكاف احضارها كما قدمناه  
 عند قوله فلو كان ما يدعيه منقول لا تقدم (قوله فعلى الغريم احضاره) قدره ليقيد وجوبه وهذا  
 اذا لم يكن هالكا ولا غائب ولا ممتنع الوصول اليه بسبب من الاستحباب ولا يحتاج الى حمل  
 ومؤنة كما ياتي قريبا (قوله ايشار اليه في الدعوى) بان يقول ه ذا قولي من الان الاعلام  
 بافصى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل يمكن والاشارة أبلغ في التعريف  
 (قوله والشهادة) بان يقول الشاهد شاهدان ه ذا الثوب له ه ذا المدعى مثلا (قوله  
 والاستخلاف) بالله العظيم ه ذا الثوب لى وهو فى يدك بغير حق (قوله بان كان فى نقله امؤنة)  
 فيه ان هذا من قبيل الرضى والصبر فذكره ههنا وهو قال فى ابضاح الاصلاح الا اذا تعسر  
 بان كان فى نقله مؤنة وان قلت ذكره فى الخزانة والاولى فى التركيب ان يقول ان تعذر  
 احضار العين ه لا كهأ وغيبها أرتهعمر بان كان فى نقله امؤنة او يقول وهو مقيد بما لا حل  
 له ولا مؤنة كما فى البحر وههنا اذا كانت العين قائمة فلو كانت هالكه فهو كدعوى الدين فى  
 الحقيقة كما فى جامع الفتاوى قال فى البحر ونفسه يرحل والمؤنة كونه بحال لا يحتمل الى  
 مجلس القاضى الا بالجرة لا بحال وقيل ما لا يمكن حله بيد واحدة وقيل ما يحتاج فى نقله الى مؤنة  
 كبروشه لا ما لا يحتاج فى نقله الى مؤنة كسك وزعفران قليل وقيل ما اختلف سعره فى البلدان  
 فهو وماله حمل ومؤنة لا ما تنفق انتهى وعبارة ابن الكمال متقا وشرحا وهى انما تصح فى  
 الدين بذكر جنسه وقدره وفى العين المنقول أى الذى يحتمل النقل بالاشارة اليه فعلى الغريم  
 احضاره مجلس القاضى الا اذا تعسر بان كان فى نقله مؤنة وان قلت ذكره فى الخزانة حضر  
 الحاكم عنده اربع أمينا اه فناء له وتامل هذا الشارح فانه ظاهر فى أنه اذا كان فى النقل  
 مؤنة بكتفى بذكر القيمة مع ان المصريح به أنه فى صورة التعسر يحضره الحاكم او يبعث أمينه

ان امكن) فعلى الغريم  
 احضاره (ايشار اليه  
 فى الدعوى والشهادة)  
 والاستخلاف (وذكر)  
 المدعى (قيمة ان تعذر)  
 احضار العين بان كان فى  
 نقله امؤنة

اذ لم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول بشك وأقر في البحر وجزم به القهـ منافق ورده في  
 نور العين بان هذا الاستصحاب وهو حجة في الدفع لافي الاثبات ولا شك ان ما ذكر من قبيل الاثبات  
 قال صاحب التوضيح ومن الحجج القاسمة مدة الاستصحاب وهو حجة عند الشافعي في كل ما يثبت  
 وجوده بدليل ثم يقع الشك في بقائه وعندنا حجة للدفع للاثبات اذ الدليل الموجب لا يدل على  
 البقاء وهذا ظاهر اهـ (قوله بغير حق لاحتمال كونه مرهونا الخ) فان الشيء قد يكون في يد  
 غير المالك بحق كالرهن في يد المرتهن والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة  
 هذه علمة تشمل العقار ايضا فواجه تخصيص المنقول بهذا الحكم (أقول) دراية وجهه  
 موقوفة على مقدمتين مسلمتين احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح الاعلى ذى اليد كما قال في  
 الهداية انما يثبت بصخصه اذا كان في يده والنسائية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها الاشبهة  
 الشبهة كما قالوا ان شبهة الرنا ملحقة بالحقيقة لاشبهة الشبهة اذ اعرفتها فاعلم ان في ثبوت اليد  
 على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهدة فوجب دفعها في دعوى  
 العقار بانثباته بالبيعة لتصح الدعوى وبعد ثبوته يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة  
 فلا يعتبر وامافي اليد في المنقول فلا كونه مشاهدا لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد  
 لغير المالك فوجب دفعها لتصح الدعوى اهـ قال المولى عبد الحلیم قد نشأ من كلام صدر  
 الشريعة هـ هذا كليات لافضل المتأخرين وعد كل منهم طاولوا لتحقيقا ومخلصوا تدقيقا وقد  
 وقع بينهم تدافع فذيلوا كلامهم بالحمد لله على كونهم مهتمين بما منحوا (أقول) ومن الله  
 التوفيق ويبدأ أزمة التحقيق والتدقيق انه لا خفاء في انه لا اختصاص بقوله بغير حق بالمنقول  
 لان مفاده دفع احتمال كون المدعي مرهونا ومحجوباً بانثبات في يده في المنقول كما احتاج الى  
 هذا الدفع احتاج في العقار ايضا ومن ذلك ان المشايخ صرحوا في هذا الدفع بانه وجب ان  
 يقول في المنقول بغير حق وان يذكري العقار انه يطالبه لان ظاهر حال الطالب ان لا يطالبه الا  
 اذا كان له الطلب وهذا لا يكون اذا كان في يد غيره بحق فطالبه بالعقار يتضمن قوله بغير حق ولذلك  
 دفعت هذا الاحتمال كما صرح به في الهداية وقد قال ظهـ ير الدين المرغيباني انه لا بد في دعوى  
 العقار من معرفة القاضى كونه في يد المدعى عليه فيذكر المدعى انه في يده اليوم بغير حق كافي  
 العمادية وايضا الاختصاص في المطالبة بالعقار الآن وجوب المالك بعد احضار المنقول  
 ونقصه ما طلب الاحضار في الجلة لم يحتج بالانصرح بها ولله درهم في التحقيق والتدقيق  
 اذ اعرفت هذا ظهر ان اشكال صدر الشريعة ساقط عن أصله وانه لا فرق بينهم في الاحتياج  
 الى هذا الدفع نعم وجد الفرق بينهم ما هو ان المنقول لما غاب فيه الاجارة والرهن بل البيع  
 وجرى الغصب عليه بالاتفاق في دون العقار اوجبوا في المنقول انصرح بانه في يده بغير حق  
 واكتفوا في العقار بتضمن كلامه هذا المعنى وايضا ما ذكره المصنف هنا يصلح ان يكون علمه ايضا  
 لازوم انصرح في المنقول بغير حق ولا كتفاء بتضمن كلامه ذلك في العقار هذا خير الكلام  
 ما قل ودل ولا تعجب من تبديل كلمات جم غفيرة فانه غرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا  
 يشاركها فيه كلمات من سواه يورثه من يشاء الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان  
 هدانا الله وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله وطالب المدعي احضاره) هذا اذ لم يكن المدعى عليه

بغير حق لاحتمال كونه  
 مرهونا في يده أو محجوباً  
 بالثمن في يده (وطالب  
 المدعي احضاره)



ان ادعى لنفسه املاو ادعى وكالة عن غنى فيصح كما صرح به ابن الغرس لانه غير مستحيل عادة  
(قوله انه اقرضه اياها) نقدا منح (قوله دفعة واحدة) ظاهرا التقيد بما ذكره اذ اذا دعاها  
غنى عن اقرار كان له او ادعاها قرضا دفعت ان تسمع دعواه (قوله وبه يجرى ابن الغرس في القواعد  
البدرية) في القضايا بالحكمة حيث قال ومن شروط صحة الدعوى ان يكون المدعى به مما  
يحمل الثبوت بان لا يكون مستحيلا عقلا او عادة فان الدعوى والحال ما ذكر ظاهرا الكذب  
في المستحيل العادى يقينية الكذب في المستحيل العقلي مثلا الدعوى بالمستحيل العادى دعوى  
من هو معروف بالفقر والحاجة وهو ان يأخذ الزكاة من الاغنياء على آخره اقرضه مائة ألف  
دينار ذهبا نقدا دفعة واحدة وانه تصرف فيه بانه وقطاعا به برديها فخل هذه الدعوى  
لا يلتفت اليها القاضي لخروجها من مخرج الزور والتعوير ولا يستعمل المدعى عليه عن جوابها اه  
قال في المنع لكنه لم يستند في منع دعوى المستحيل العادى الى نقل عن المشايخ اه قال في البحر  
في آداب الصائغ والله اعلم هل منقول او قاله نقلا كما وقع لي ثم ذكره فحوفا ذكره ابن  
الغرس الى ان قال قلت اللهم الا ان يقال غضب لي مالا عظيما كنت ورثته من مورثي المعروف  
بالغنى فحينئذ تسمع اه قالت لكن في المذهب فروع تشبه له منها ما سألني آخر فصل الصائغ  
(قوله حتى لو سكت) لا يظهر التفرع ط قال في البحر وزاد الزيلعي وجوب الحضور على  
الخصم وفيه نظر لان حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها اه  
(واقول) وعبرة الزيلعي وحكمها وجوب الجواب على الخصم اذا صحت وبترتب على صحتها  
وجوب احضار الخصم والمطالبة بالجواب بلا اوفهم واقامة البيينة او اليمين اذا انكر اه فليس  
في كلام الزيلعي ما يقيدانه جعل وجوب الحضور حكما وغاية ما استدل به من كلامه ان القاضي  
لا يحضره بمجرد طلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة احضره اطلب الجواب والا  
فلا فتدبر ابو السعود (قوله وسحقته) أى في شرح قول المصنف وقضى بشكوله مرة (قوله  
تعلق البقاء) أى بقاء عالم المكافئين (قوله المقدر) أى المحكم وهو نعمت البقاء أى الذي قدره الله  
تعالى (قوله بتعاطى المعاملات) أى بسبب تعاطى المعاملات وهو متعلق بتعاطى أى  
والمعاملات من شح والبسيع والجاراة والاستنثار وغير ذلك يجري فيها الزيادة والنقصان والاقرار  
والخود والتوكيل وغير ذلك فكانت الدعوى مما يقتضى بقاءه لانه لو اهدمت اضاءت احواله  
لان الانسان مدني بالطبع لا يمكن ان يقوم بجميع ما يحتاج اليه والدعوى من المعاملات فما  
كان سببا للمعاملات وهو متعلق البقاء كان سببا لها (قوله فلو كان ما يدعيه منقولا) أى مجعودا  
غير ودعية اما المقر به لا يلزم احضاره لانه يأخذه من المقر وكذلك لو كان ودعية لا يصح الامر  
باحضاره اذ الواجب فيها التخليه لا النقل ط ويرد عليه ان الدعوى في العين الودعية انما  
تكون اذا جحدوا وحينئذ تفتككون من مغمورة والعين المغصوبة بكاف احضارها تامل  
والقصة متفرقة وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وان أمكن  
احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه لا تقبل اه لكنه غريب فليتأمل وباتى خلافه  
(قوله وذكر المدعى أنه في يده) فلو انكر كونه في يده فبهر من المدعى انه كان في يده المدعى عليه  
قبل هذا التاريخ بنسبة هل يقبل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يقبل

انه اقرضه اياها دفعة  
واحدة او غصبها منه  
فاظهر عدم جوعها  
بجر وبه يجرى ابن الغرس  
في القواعد البدرية  
(وحكمها وجوب الجواب  
على الخصم) وهو المدعى  
عليه بلا اوفهم حتى لو  
سكت كان انكارا تسمع  
البيينة عليه الا ان يكون  
آخرين اختيارا وسحقته  
وسببها تعلق البقاء المقدر  
بتعاطى المعاملات (ولو  
كان ما يدعيه منقولا في يد  
الخصم وذكر) المدعى  
(انه في يده)

ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والقدر في المكيلات ويذكر في السلم شرائطه  
من اعلام جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنياً واتقاده بالجنس  
حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيج جرى بينهما صححت الدعوى بالاخلاف وعلى هذا في كل سبب  
له شرائط قليلة يكفى بقوله بسبب كذا صحيج وان ادعى ذهباً أو فضة فلا بد من بيان جنسه  
ونوعه ان كان مضموناً كبخاري المضرب وصفته جيداً أو وسطاً أو ردياً اذا كان في البلد فتود  
مختلفة وفي العمادى اذا كان في البلد فتود واحداً أو زوج لا تصح الدعوى ما لم يبين وعنايه  
في البرازية وخزانة المنتين اه قال في البرازية ولو قال بسلم صحيج ولم يذكر الشرائط كان شمس  
الاسلام رحمه الله تعالى يفتى بالصححة وغيره لان شرائطه مما لا يعرفه الا الخاص ويختلف  
فيه بعضها وفي المتنقي لو قال ببيع يكفى وعلى هذا كل ماله شرائط كثيرة لا يكفى فيه بقوله بسبب  
صحيج واذا قلت الشرائط يكفى به اجاب شمس الاسلام فيمن قال كذل كذالة الصحجة انه لا يصح  
كافي السلم لان المسئلة تختلف فيها فلهذا صحيج على اعتقاده لافي الواقع ولا عند الخاكهم والحنفي  
يعتقد عدم صححة المسئلة بالاقبول فيقول كقول وقيل المكنول له في الجاس فيصح ويذكر  
في القرض واقرضه منه مال نفسه بلوازان يكون وكذا في الاقراض من غيره والوكيل سنيبر  
فيه فلا يملك الطاب ويذكر أيضاً قبض المستقرض وصرفه الى حوايجه لانه يكون ديناً لا لاجماع  
فان كونه ديناً عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه وعنايه فيها (قوله اذ لا يقضى بجهول)  
اى لان فائدة الدعوى القضاية لا لا يقضى بجهول فلا تصح دعوى المجهول ويستثنى من فساد  
الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخانية اذا شهدوا انه رهن عنده فوبالول يسموا  
الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتين في اى ثوب كان وكذلك في الغصب اه  
فالدعوى بالاولى وفي المهر راجح فساد الدعوى اما ان لا يكون لزمه شئ على الخصم او يكون  
الدعوى مجهولاً في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بان ادعى حتماً وصية أو اقرار  
فانهم ما يصحان بالمجهول وتصح دعوى الابرار بالمجهول بلا خلاف اه قبلت المستفيديات  
خسة اه وفي الاشياء ولا يخلف على مجهول الا في مسائل الاولى اذا ثبتهم القاضي وسى التيم  
الثانية اذا ثبتهم متولى الوقف فانه بطلانها ما نظر الاوقف واليتم المسألة اذا ادعى المودع  
خيانة مطلقة الرابعة الرهن بالمجهول الخامسة دعوى الغصب السادسة دعوى السرقة اه  
(قوله ولا يقال مدعى فيه) قال الطائى نعتية بنى لم أرها فليراجع اه قال الشيخ ابو الطيب  
لم أجده في كتاب ان المدعى فيه خطأ أو فو أو ل الشارح وجده اه وفي طلبة الطلمية ولا  
يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتفتة الا انه مشهور وخير من صواب مجبور حموى  
(أقول) وحينة ذبستفى عما قاله الشارح من ان الادعاء يعنى معنى الاخبار فيه مدعى بالباء ثابل  
(قوله الان يتضمن الاخبار) في بعض النسخ الا يتضمن الاخبار بحدف أن وبالباء الموحدة  
في ضمن اى فعل الدعوى يتعدى بنفسه فيقال ادعاه وقد يعنى معنى الاخبار فيقال ادعى  
بارض اى أخبر بانها له فهو راجع الى به وبقي الاول على عموم (قوله وكونه ملزمة) فلا تصح  
دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان عزله بحر (قوله وظهوره) اى الكذب وهو بالجر  
عظماً على تبين (قوله كدعوى معروف بالفقير) وهو أن يأخذ الزكاة من الأغنياء مخ أى

اذ لا يقضى بجهول ولا  
يقال مدعى فيه وبه الا ان  
يتضمن الاخبار (و) شرطها  
أيضاً (كونه ملزمة) شياً  
على الخصم بعد ترتيبها  
والا كان عبثاً (وكون  
المدعى مما يحتمل الثبوت  
فدعوى ما يستحيل  
وجوده) عقلاً أو عادة  
(باطلة) تبين الكذب  
في المستحيل العقلى كقوله  
المحرف النسب اذ ان  
لا يولد مثله لانه هذا ابى  
وظهوره في المستحيل  
الهادى كدعوى معروف  
بالفقير أو الاعطية على  
آخر

منية (ومعلومية) المال  
(المدعى)

ففي مداينات القنبة رب الدين اذا ظفر من جنس حقه من مال المديون على صفته فله اخذه  
بغير رضاه ولا ياتخذ خلاف جنسه كالدرهم والدنانير وعند الشافعي له اخذه بقدر قيمته وعن  
أبي بكر الرازي له اخذ الدرهم بالدنانير استحسانا فلا قياسا ولو اخذ من الغريم جنس الحق غير  
رب الدين ودفعه لرب الدين قال ابن سامة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ  
لم يصرف غاصبا بدينه وان ضمن الغريم صار قساصا وقال نصير بن يحيى صار قساصا بدينه  
والاخذ من ماله وبه ينقى ولو غصب غير الدائن جنس الدين من المديون فغصب به منه الدائن  
فالخيار هنا قول ابن سامة اه وظاهر قول أصحابنا ان له الاخذ من جنسه مقرا كان أو منكرا  
له يئنه أولا ولم أر حكم ما ذكره المتوصل اليه الا بكسر الباب ونقب الجدار ويغني ان له ذلك  
حيث لا يمكنه الاخذ بالخاصكم واذا اخذ غير الجنس بغير اذنه فغلب في يده ضمنه ضمان الرهن  
كما في غصب البرازية ولم أر حكم ما ذكره بمل مديون مديونه والجنس واحد فيه ما ويغني أن  
يجوز اه زيادته وبعض تغييره كن في اطلاق قوله ضمنه ضمان الرهن وعزوه لغصب  
البرازية نظرا فان الذي في غصب البرازية رفع عمامة مديونه عن رأسه حين تقضاه الدين وقال  
لا أردع اعلىك حتى تنضى الدين فتلق العمامة في يدهم لك هلاك الرهن بالدين قال هـ ذا  
انما يصح اذا أمكنه استردادها فتركه ما عنده أما اذا هجز فقركهها هجزه فتركه نظر اه وأنت  
خير بان ما هنا مشكل اذ يقتضى أن الزائد على الدين امانة مع كونه غاصبا اذ ليس له اخذ غير  
جنس حقه فتأمل ذلك وفي البرازية في الرهن تناضى دينه فلم يقضه فرفع العمامة عن رأسه  
وأعطاه من يدب لافقه على رأسه فالعمامة رهن لان الغريم يتركه ما عنده مرضى بكونه رهننا  
وسواء في الرهن متنا اخذ عمامة المديون له تكون رهننا عنده لم تكن رهننا اه وفي جامع  
القصر وابن اخذ عمامة مديونه له تكون رهننا لم يجز اخذها له كهـ وهذا كرهن وهذا ظاهر لورضى  
المديون بترك رهننا اه والتوفيق بين القول ظاهر فتأمل والله تعالى أعلم (قوله منية)  
عبارتها اذا طاب من القاضى احضار الخصم وهو خارج المصير ان كان الموضوع قريبا بحيث  
لوا تكرر من أهله أمكنه أن يحضر مجلس القاضى ويجيب خصمه ويبيت في منزله يحضره بمجرد  
الدعوى كما اذا كان في المصير وان كان أبعد قبل يامر بأقامة البينة على موافقة دعواه لاحضار  
خصمه وقيل يحلفه القاضى فان نكل أقامه عن محاسنه وان حلف يامر باحضاره اه كما قدمناه  
بأوضح من هذا (قوله ومعلومية المال المدعى) أى ببيان جنسه وقدره بالاجماع لان  
الغرض الزام المدعى عليه عند اقامة البينة والزام فيما لا يعلم جنسه وقدره قال في البصر  
وأشار باشتراط معلومية الجنس والقدر الى انه لا بد من بيان الوزن في الموزونات وفي دعوى  
وقدر مان أو سفر رجل لا بد من ذكر الوزن للتفاوت في الوقف ويذكر انه حلو أو حامض أو صغير  
أو كبير وفي دعوى الكهك يذكرا انه من دقيق الغسول أو من غيره وما عليه من السهم  
انه أبيض أو أسود وقدر السهم وقيل لا حاجة الى السهم وقدره وصفته وفي دعوى الابريس  
بسبب السلم لا حاجة الى ذكر الشرائط والختار انه لا بد من ذكر الشرائط وفي القطن  
يت شرط بيان انه بخارى أو خوارزمى وفي الحنطة لا بد من بيان انه مدقوق أو ورق وفي  
الديباج ان سلبا يذكرا الاوصاف والوزن وان عينا لا حاجة الى ذكر الوزن ويذكر الاوصاف

يحضر خصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل أقامه عن مجلسه وان حلف أمر باحضاره اه  
 قال قاضيخان فاذا أقام البيعة قبلت بيعة للاشخاص لاللقضاء اه أي بل لاحضاره فاذا حضر  
 أعاد البيعة ثانيا فان عدت قضى عليه كافي شرح أدب القاضي قال الشافعي وعمل قضاة زمانه على  
 خلاف مائة قدم فاذا أتى لهم شخص فقال لي دعوى على شخص يامرون باحضاره من غير أن  
 يستفسروا المدعى عن دعواه اياه او اصحتم ان فسادها وهـ ثلثهم غنله ثم عاذ كروا وجهه له  
 اه \* وفي خزائن الاكل قال أبو يوسف لو اختفى المدعى عليه في البيت بعث اليه القاضي نساء  
 وأمرهن بدخول داره فان عرفته والاعزل النساء في بيت ثم يدخل الرجال فيفتشون بقية الدار  
 قال هشام لحمدة ما تقول في رجل له حق على ذي سلطان فلم يجبه معه الى مجلس القاضي فاخبرني  
 ان أبا يوسف كان يعمل بالاعداء وهو قول أهل البصرة وبه أخذ والاعداء ان يبعث القاضي  
 الى بابيه من ياتيه به بان يقول له ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم فان أجابه فيها او اجعل  
 القاضي وكلاء عنه ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعداء اه \* قال في البحر ولم يذكر الشارحون هنا  
 حكم استيفاء ذي الحق حقه من الغير بالقضاء وأحييت جمعه من مواضعه تكثير اللقوائد  
 وتيسر اعلى طالبها فان كان الحق قد قذف فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى انتقاما  
 والاصح أن الغالب فيه حقه تعالى فلا يستوفيه الا من يقيم الحدود ودوامه كمن يطالب المقتدوف كما  
 ينه في بابيه وان كان قصاصا فقال في جناسات البرازية قتل الرجل عمدا وله ولي له ان يقتل  
 بالسيف قضى به أولا ويضرب بالوتة ولو دام قتله بغير سيف منع وان فعل عزله لكن لا يضمن  
 لاستيفائه حقه اه وان كان نعييرا فني حدود القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب  
 أيضا ثم ما يعزران ويبدأ بالقامة التعزير بابادي منهم لانه أنظلم والوجوب عليه أسبق اه  
 وأما إذا شقه فله ان يقول له مثله والاولى تركه كما قدمناه في محله بخلاف ما إذا قذفه فلا يجوز له أن  
 يقول له مثله كما إذا قال له يا كاذب لانه كذب محض وقالوا الزوج ان يؤدب زوجته وله أن  
 يضربها على عدم اجابته اذا دعاها القراشه ولا مانع وعلى ترك الزينة وهو يريد هدا على ضربها  
 ولده وعلى خروجها بغيره يراذه بغير حق وعلى صعودها على السطح انظر على الجديران أو يراها  
 الاجانب وحينئذ له أن يقتل عايم الباب والصحيح انه لا يضربها على ترك الصلاة كما مر في  
 موضعه مفصلا وفي جامع الفصولين من التكليف ومن عليه التعزير لو لم يكن صاحب الحق منه  
 أقامه يعني لم يختص الامام بالقامة فان الزوج يؤدب المرأة ولو رأى أحد يفعل ذلك فله أن  
 يمنع به ويضربه لو لم ينزجر بالمانع باللسان ولو كان حقه تعالى لا انعكست هذه الاحكام اه وان  
 كان عينا فني اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الايجر فله أن يتخذ  
 مفتاحا آخر ولو اجره من غير اذن الحاكم جاز اه وقد صارت حادثة الفتوى ٢ مضت المدة  
 وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فافتتحت بان له ان يفتح الدار ويسكن فيها أو أبا المتاع فيجعلها  
 في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على اذن القاضي أخذ مما في القنية وفي غضب  
 منية المفتي أخذت أغصان شجرة انسان هو امدار آخر فقطع رب الدار الاغصان فان كانت  
 الاغصان بحال يمكن لصاحبها أن يشدها بحبل ولا يفرغ هو امداره ضمن القاطع وان لم يكن  
 لا يضمن اذا قطع من موضع لو رفع الى الحاكم أمره بالقطع من ذلك الموضع اه وان كان ديننا

٢ مطلب  
 حادثة الفتوى

فلا يقضى على غائب وهل  
يحضره بمجرد الدعوى ان  
بالمر أو بحيث يبيت منزله  
نم والاف حتى يبرهن أو  
بحاف

\* والمستاجر خصم لمن يدعى الاجارة في غيبة المالك على الاقرب الى الصواب وانس بخصم  
على الصحيح لمن يدعى الاجارة أو الرهن أو الشراء أو المشتري خصم لكل كالمو هو به \* وفي  
دعوى العـ بن المرونة تشترط حضرة الراهن والمرتهن ونصح الدعوى على الغاصب وان لم  
تمكن العين في يده فلذا كان للمشتري الدعوى على البائع وحده وان كان المبيع في يد المشتري  
اى كونه غاصبا للمودع أو الغاصب اذا كان مقررا بالودعة والغيب لا يقتضيه خصم للمشتري  
ويقتضيه خصم الموارث المودع أو الغاصب منه \* ومن اشترى شيئا بالخيار فادعاه آخر يشترط  
حضره البائع والمشتري باطلا لا يكون خصم للمشتري واذا استحق المبيع بالملك المطلق  
وقضى به فبرهن البائع على النتائج وبرهن على المشتري في غيبة المشتري ايدفع عنه الرجوع  
بالتن اخلاف المشايخ والاصح انه لا يشترط حضرته ومنهم من قال الختة اراشترطها وأفتى  
السرخسي بالاول وهو الاظهر \* والاشبه أن الموصى له يقتضيه خصم للموصى له فيما في يده  
فان لم يقبض ولا يمكن قضى له بالتلف فغاصبه موصى له آخر فان الى القاضى الذى قضى له كان  
خصما والا فلا \* واذا ادعى نكاح امرأة وله زوج ظاهر يشترط حضرته لسماع الدعوى  
والبيينة ودعوى النكاح عليها ابتزج أبيها صححة بدون حضرته أيتها \* ودعوى الواهب  
الرجوع في الهبة للعبد عليه صححة ان كان مآذونا والا فلا بد من حضرته مولاه \* والقول  
لواهب انه مآذون ولا تقبل بيينة العبد انه محجور فان غاب العبد لم تصح دعوى الرجوع على  
مولاه ان كانت العين في يد العبد وعلمه في خزنة المقتنين اه (قوله فلا يقضى على غائب) أى  
بالبينة سواء كان غائبا وقت الشهادة أو بعد ما بعده انتزكية وسواء كان غائبا عن المجلس أو عن  
المبدأ الا أن يكون ذلك ضروريا كما اذا توجه القضاء على الخصم فاستمر بشرطه المذكور في  
موضع ابن الغرس وأما اذا أقر عند القاضى فيقضى عليه وهو غائب لان له أن يطعن في  
البينة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار قضاء اعانة يمكن قال في الخامس والعشرين من جامع  
الفصولين ناقلا عن الخسائية غاب المدعى عليه بعد ما برهن عليه أو غاب الوكيل بعد قبول  
البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يحكم بهم أو قال أبو يوسف يحكم وهذا  
أرفق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى  
بتلك البينة وكذا يقضى على الوارث ببينة قامت على مورثه وقدم السكلام على ذلك مستوفى  
في القضاء فراجع \* وكذا لا تسمع الشهادة على غائب الا اذا التمس المدعى بذلك كتابا حكميا  
للقضاة فيجيبه القاضى اليه فيكتب الى القاضى الغائب الذى بطرفه الخصم عليه من  
الدعوى والشهادة يقضى عليه كما في الهندية عن البدائع (قوله وهل يحضره بمجرد الدعوى)  
أى يحضر القاضى الخصم (قوله حتى يبرهن) يعنى قال بعضهم انما يحضره اذا برهن على  
دعواه لا للقضاء به بل لعلم صدقه وقال بعضهم انما تقام البينة على الخصم ولا خصم هنا بل  
بحافه بالانه أنه صادق فيما يدعى عليه ليعلم بذلك صدقه فان حلف أحضره خصمه (قوله  
أو يحلف) أو لحكاية الخلاف لان ما قبل لا قول واحد بخبره بين البرهان والتخالف قال في  
البحران كان في المهر أو قريبا منه بحيث لو أجاب يبيت في منزله وان كان أبعد منه قبل بأمره  
بأقامته البينة على موافقة دعواه لا حضار خصمه والمستور في هذا يكتفى فاذا أقام امرأته

يحضر معه أبوه أو من هو في معناه لأن الصبي بنفسه لا يلي شياً فيحضر الأب حتى إذا لزمه يوم  
 الأب بالاداء عنه في ماله كذا في الحوائج الجارية والحاصل أن المفهوم مما ذكرناه لا يلزم  
 احضار الصغير ولو مدر كاعلى الصحيح ما لم يكن مستمكناً لا إشارة اليه في الشهادة ولكن يحضر  
 معه أبوه أو وصيه (قوله ونشرطها) لم أر اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل  
 على الجزم والتحقق فلو قال اشك أو أظن لم تصح الدعوى بجرم فائدة لا تسمع الدعوى  
 بالاقتران لما في البرزخية عن الذخيرة ادعى أن له عليه كذا وان العين الذي في يده له لما أنه أقر له به  
 أو ابتداء بدعوى الاقرار وقال انه أقر أن هذا لي أو أقر أن لي عليه كذا قبل بصر وعامة المشايخ  
 على انه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحسان الخ بجرم من فصل الاختلاف في  
 الشهادة وما ياتي منها أول الاقرار (قوله أي شرط جواز الدعوى) أي ههنا (قوله مجلس  
 القضاء) فيه مناقشة فان شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس القاضي مأخوذ في  
 مفهوم الدعوى حيث عرفناها في الدرر بانها مطالبة حق عند من له الخلاص وما على تعريف  
 الكتبتانم الاضافة الشيء إلى نفسه حالة المنازعة فلا ترد هذه المناقشة أبو السعد عود والمراد  
 بمجلس القاضي محل جلوسه حيث اتفق ولو في بيت أو دكان كان لا تسمع الدعوى ولا الشهادة  
 الابن يدي القاضي أمأنونه الآن في محاكمكم الشكارات فلا يصح سماعهم الدعوى الا بمالم  
 يطلق لهم الاذن بسماعها أي ان الرادوا فإذا اطلق لهم صاروا مثله (قوله وحضوره) قال في  
 البصر ولا بد من بيان من يكون خصم في الدعوى ليعلم المدعي عليه وقد أغفله الشارحون وهو  
 مما لا ينبغي فاقول في دعوى الخارج ملكا مطلقا في عين في يده متاجر أو مستعير أو ممر من  
 فلا بد من حضرة المالك ونزى إليه إذا ادعى الشراء منه قبل الاجارة فالمالك وحده يكون  
 خصمه وان شرط حضرة المزارع ان كان البذر منه أو كان الزرع نابتا والا وفي دعوى الغصب  
 عليه لا تشترط حضرة المالك وفي البيع قبل التسليم لا بد في دعوى الاستحقاق والشفعة من  
 حضرة البائع والمشتري فاسد ادعاء القبض خصم لمن يدعى المالك فيه وقبل القبض الخصم هو  
 البائع وحده وأحد الورثة ينتصب خصما عن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت  
 وقبضه في الجامع يكون الكل في يده وان البعض في يده فبقدره والموصى له ليس بخصم في  
 اثبات الدين انما هو خصم في اثبات الوكالة أو الوصاية الا اذا كان موصى له بما زاد على الثلث  
 ولا وارث فهو كالوارث \* واختلاف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس  
 بوارث ولا وصى ولا تسمع دعوى الدين على الميت على غريم الميت مديونا أو دائنا أي لا جمل  
 الخاصة \* والخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت  
 أو على الميت \* وقف على صغير له وصى ولرجل فيه دعوى بدعيه على متولى الوقف لا على  
 الوصى لأن الوصى لا يل القبض \* ولا تشترط حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتكفي حضرة  
 وصيه ديناً أو عيناً باسمه الوصى أولاً \* ولا تشترط حضرة العبد والامة عند دعوى المولى أرشه  
 ومهرها \* ولو ادعى على صبي محجور عليه اسه لا كأوغصباء قال في ينفه حاضرة تسمع دعواه  
 وتشترط حضرة الصبي مع أبيه أو وصيه والانصب له القاضي وصيه لا تشترط حضرة عند  
 الدعوى مدعياً أو مدعى عليه والصحيح انه لا تشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى

(ونشرطها) أي شرط جواز  
 الدعوى (مجلس القضاء  
 وحضوره)

لا يشترط - ضرة الصبي ذكره في كتاب القسمة ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى عبدا أو دينا واجب  
ببشارة هذا الوصي أو وجب لأبيه بشارته كضمان الاستملاك ونحوه \* وذكر الخصاص في أدب  
القاضي لو ادعى على صبي محجور مالا بالاستملاك أو بالنصب أن قال المدعى ليئنة حاضرة تسمع  
دعواه ويشترط حضور الصغير لأن الصبي مؤاخذ بأفعاله والشهود محتاجون إلى الإشارة  
لكن يحضر معه أبوه أو وصيه حتى إذا ألزم الصغير بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله يعفى من مال  
الصغير وذكر بعض المتأخرين حضرة الصغير عند الدعوى بشرط سواء كان الصغير مدعى  
أو مدعى عليه والصحيح أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى \* كذا ذكر في  
المحيط وذكر رشيد الدين في فتاواه أن المختار أنه يشترط حضرة الصبي عند الدعوى انتهى  
وفي جامع أحكام الصغار للاستدلال على صبي محجور رشيا أو له وصي حاضر  
لا يشترط حضور الصبي هكذا ذكر شيخ الإسلام ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى دينا أو عبدا  
وجب الدين ببشارة هذا الوصي أو لا وذكر الناطقي في أجناسه إذا كان الدين واجبا ببشارة هذا  
الوصي لا يشترط احضار الصبي وفي أدب القاضي للخصاف إذا وقع الدعوى على الصبي المحجور  
عليه إذا لم يكن للمدعى يئنة فليس له حق احضاره إلى باب القاضي لأنه لو حضر لا يتوجه عليه  
اليمين لأنه لو نكل لا يقضى به \* كوله وإن كانت له يئنة وهو يدعى عليه الاستملاك كان له حق  
احضاره لأن الصبي مؤاخذ بأفعاله والشهود محتاجون إلى الإشارة إليه فكان له حق احضاره  
ولكن يحضر معه أبوه حتى إذا ألزم الصبي بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله \* وفي كتاب الاقضية أن  
احضار الصبي في الدعوى بشرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا منهم من شرط ذلك سواء  
كان الصغير مدعى أو مدعى عليه ومنهم من أبي ذلك وإذا لم يكن للصبي وصي وطالب المدعى من  
القاضي أن ينصب عنه وصيا واجبه القاضي إلى ذلك \* وفي فتاوى القاضي ظهر الدين والصحيح  
أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى ونشترط حضرة الصبي عند نصب الوصي  
للاشارة إليه هكذا في الفتاوى \* وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من أبي ذلك وقال لو كان  
الصبي في المهد يشترط احضار المهد بمجلس الحكم ولا شك أن اشتراطه بعيد والاول أقرب  
إلى الصواب وأشبهه بالفقه اه \* وفي جامع أحكام الصغار للاستدلال على صبي أيضا الصبي التاجر  
والعبد التاجر يختلف ويقضى عليه بالنكول وذكر الفقيه أبو الليث أن الصبي المأذون  
له يختلف عند علمائنا وبه نأخذ وفي التناوي أنه لا يمين على الصبي المأذون حتى يدرك وذكر  
في النوادر يختلف الصبي المأذون له وبه يقضى به \* كوله وفي النية الصبي العاقل المأذون له يختلف  
ويقضى به \* كوله وفي الولو الجمية صبي مأذون باع شيئا فوجد المشتري به عيبا فأراد تخليفه  
فلا يمين عليه حتى يدرك وعن محمد لو حلف وهو يمين ثم أدرك لا يمين عليه كالتصريح إذا حلف  
ثم أسلم لا يمين عليه فهذا دليل على أنه لو حلف يكون معناه براءة عن محمد إذا ادعى على الصبي دين  
وأنكر الغلام فالقاضي يحلفه وإن نكل يقضى بالدين عليه ولزمه في ذلك بنزلة الكبير وفي  
الصبي المحجور إذا لم يكن للمدعى يئنة لا يكون له احضاره إلى باب القاضي لأنه لو حلف  
ونكل لا يقضى عليه به \* كوله ولو كان له يئنة وهو يدعى عليه الاستملاك له احضاره لأنه مأخوذ  
بأفعاله وإن لم يكن مأخوذا بأفعاله والشهود محتاجون إلى الإشارة إليه فيحضره \* كنه

على السواء في التعميم وهو رد على الجبر (قوله بالجانب المدعى عليه) بان قال له من اختار غيرك  
من القضاة فلا تحكم عليه (قوله لزم اعتباره) أي امر السلطان أي العمل به وقد أمر كما مر  
فلا تنسبه (قوله لهزله) أي ازل من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى عملا بما مر  
السلطان فمكانه خصص قضاءه بالحكم على من اختاره والقضاء بخصص (قوله كما مر مرارا)  
من ان القضاء بغيره قيد (قوله قلت وهذا خلاف) أي بين محمد القائل باعتباره المدعى عليه وبين  
أبي يوسف القائل باعتباره المدعى (قوله على حدة) أي لا يقضى على غير أهلها (قوله أما إذا  
كان في المصر حنفي وشافعي الخ) أي وقد ولي الحنفي على أن يحكم على جميع أهل مصر وكذا  
الشافعي ونحوه فليس هو كمن ولي على محله (قوله في مجلس واحد) قيد اتناقي والظاهر انه  
اراد في بلدة واحدة لان المدار على عموم الولاية كما تقدم فلوا قصر على قوله والولاية واحدة  
الكان أحسن ويعني باتحادها وعمومها (قوله والولاية واحدة) أي لم يخص كل واحد دولة  
(قوله لما انه صاحب الحق) هذا ما يعطيه كلام المقدسي وهو بقيد اعتبار المدعى ولو كان أحد  
القضاة ليساعد المدعى عليه وهذا التعديل منه أولى من تعديله السابق بقوله اذا نظر فائدة في  
كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه ط قال الشارح في الدر المنقذ بعد أن ذكر نحو هذا وأفتى  
بعض موالى الروم بأنه ان انضم اليه احتمال ظلمه فلامدعى عليه والله تعالى الموفق اه (قوله  
وركنها) أي الدعوى اضافة الحق الى نفسه الركن جزء المساهمة وقد قدم انه اقول مقبول الخ  
فهى مركبة من اضافة الحق الى نفسه ومن القول الدال عليه ومن كونه عند القاضي فيكون  
أركانها ثلاثة ويحتمل ان كونه عند القاضي شرط كما يصرح به فيكون الركن شئين فقط  
القول ومدلوله وظاهر كلام الشارح ان الركن هو المدلول فقط وأما القول فهو وسيلة  
اليه فيكون اراد بالركن المساهمة وكثيرا ما يقع ذلك في كلامه فليتامل (قوله كوكيل ووصى)  
لاولى كمر كل وبنيم (قوله عند النزاع الخ) انما يسمى دعوى عند النزاع لانه حينئذ يسمى  
مدعىا أما بعد ثبوت حقه وانقطاع النزاع عنه فلا يسمى مدعىا وكذا عند المسألة فانه ليست  
دعوى شرعا قال في البحر فخرج الاضافة حالة المسألة فانه ادعى لغية لا شرعا اه ونظيره  
ما تقدم عن البزازة عند قوله يقصده طاب حق (قوله وأهلها) أدخله في البحر في الشروط  
ونظام الجوى الشروط بقوله

اما طالبها معنى شرائط دعوة \* فذلك ثمان من نظاميها احلى  
خضيرة خصم وانتهاء تناقض \* وحجاس حكم بالعد التبريل  
كذلك معلومة المدعى به \* وامكانه والعقل دام لك العلا  
كذلك لسان المدعى من شروطها \* والزامة خصمه ما به النظم كلا

(قوله ولو صيبا) أي ولو لم يصبيا (قوله والا) أي وان لم يكن ما دون الا تصح دعواه كسائر عبارته  
الدائرة بين الضرر والمنفع \* (قوله) نقل العلامة أبو السعد عن الزياهي أن الصبي العاقل  
المأذون له يستخلف ويؤذى عليه بالنكول ولا يستخلف الاب في مال الصبي والوصى في مال  
اليتيم ولا المتولى في مال الوفا الا اذا ادعى عليهم العقد فيبطلون حينئذ وباتى تمامه في محله  
ان شاء الله تعالى وفي الفصول العمادية لو ادعى على صبي محجور عليه شيئا وله وصى حاضر

باجابة المدعى عليه لزم  
اعتباره لهزله بالنسبة اليه  
كما مر مرارا قلت وهذا  
الخلاف فيما اذا كان كل  
قاض على محله على حدة  
أما اذا كان في المصر حنفي  
وشافعي ومالكى وخبيلي في  
مجلس واحد والولاية  
واحدة فلا ينبغي أن يقع  
الخلاف في اجابة المدعى لما  
انه صاحب الحق كذا ينحط  
المصنف على هامش البرازية  
فليحفظ (وركنها اضافة  
الحق الى نفسه) لو اصيلا  
كلى عليه كذا (أو) اضافة  
(الى من نائب المدعى منابه)  
كوكيل ووصى (عند النزاع)  
متعلق باضافة الحق  
(وأهلها العاقل المميز) ولو  
صبي لو مأذون في الخصومة  
والألا إشياء



وبه أفتيت مرارا بجزر قال  
المصنف ولو لولاية القاضين  
فأكثر على السواء فالعبرة  
للمدعي نعم لو أمر السلطان

بأهذه بيان أشبهه وذكرا أنه حيث كانت العلة لا يبي يوسف أن المدعى منشى للخصومة ولحمدان  
المدعى عليه دافع لها لا يتجوز ذلك فإن الحكم دائر مع العلة اه وهو الذى يظهر كما قال شيخنا  
ليكنه لم يأت رد به بوجه يقوى به الظاهر انه لم يظهر له المراد وهو الذى نذكر فى الحاصل آخر هذه  
العبارة (وأقول) التحريف فى هذه المسئلة ما نقله الشارح عن خط المصنف ومضى عليه العلامة  
المقدسى كما نقله عنه أبو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد بن العبره فلما كان المدعى  
عليه انما هو فيما إذا كان قاضيا بكل منه ما فى محله وقد أمر بكل منه ما بالحكم على أهل محله فقط  
بدليل قول العمادى وكذلك لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد فاراد  
العسكرى أن يختصمه الى قاضى العسكر فهو على هذا ولولاية القاضى العسكرى على غير الجندى  
فقوله ولولاية دليل واضح على ذلك أما إذا كان كل من - ما أذنوا بالحكم على أى من خضير  
عنده من مهربى وشامى وحاجى وغيرهم كافى قضاء زماتا فينبغى التعويل على قول أبى يوسف  
لموافقة التعريف المدعى والمدعى عليه أى فإن المدعى هو الذى له الخصومة فيطلبه عنده أى  
قاض أراد به ظهر أنه لا وجه ما فى البحر من أنه لو تعدد القضاة فى المذهب الأربعة كافى  
القاهرة فالخيار للمدعى عليه حيث لم يكن القاضى من محله ما قال وبه أفتيت مرارا (أقول)  
وقد رأيت بخط بعض العلماء نقل عن الفتى أبى السعود العمادى أن قضاة المالک المحروسة  
ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وأشار إليه الشارح وذكرا شيخ  
شيوخنا شيخنا السائحانى بعد كلام قال فى قضاء البرازية فوض قضاء ناحية الى رجلين لائىالك  
أحدهما القضاء ولو قلدرجلين على أن يتقار كل منهما بالقضاء لا رواية فيه وقال الامام ظهير  
الدين ينبغى أن يجوز لأن القاضى نائب السلطان ويملك التقرد اه فيخصه ان الولاية  
لوقاضيين فأكثر كل واحد فى محله فتقدر القاضى صحيح والعبرة للمدعى عليه وان كانوا فى  
محل واحد على السواء فقد سمعت أنه لا يملك أحدهم التقرد فلا فائدة فى اختيار أحدهم وان  
أمر كل واحد بالتقرد جاز وحيد فلا يظهر فرق بين كل واحد فى محله أو مجموعتين متافهما  
المصنف ليس على اطلاقه بل على هذا التفصيل اه وكان عليه ان يذكر بعد قوله جاز والعبرة  
للمدعى وقد اتضح المرام من هذه المسئلة على أنهم وجهه والله تعالى الجدا كن صدر الامر  
السلطاني الآن بالعمل على ما فى المجلد من المادة ١٨٠٣ من ان العبرة للمدعى عليه فاحفظه  
والسلام (قوله وبه أفتيت مرارا) رده العلامة المقدسى وذكرا أنه ينبغى التعويل على قول أبى  
يوسف لموافقة تعريف المدعى والمدعى عليه وذكرا أنه غير صحيح أما أولا فان النسخ المشهورة  
من البرازية على الاطلاق الذى ادعاه وبخى عليه فتوا به بل على ما قدمه من أن كلام المتقدمين  
يطالب الحاكمة عند قاضى محله كما عات من عبارته المتقدمة وعلى تقدير أن فى نسخة اطلاقا  
فهو محمول على التقييم المصريح به فى العمادية والخاصية وغيرهما فان الذى ولاه خصمه بتلك  
البلدة أو بتلك المحلة وهذا قال فى جامع الفصولين اختصم غريبان عند قاضى بالدة صح قضاءه  
على سبيل التحكيم (أقول) ولا يحتاج الى هذا لان القضاة يفوض لهم الحكم على العموم فى كل  
من هو فى بلدهم أو قرىتهم ولولم من الغرباء التى تولوا القضاء بها كما ذكرنا وهو الذى ذكره المؤلف  
بعد عن المصنف (قوله على السواء) أى فى عموم الولاية لان قضاة المذاهب فى زماتنا ولا يتهم

وهذا صحيح غير ان القيمة بينهما يحتاج الى فقه وحكمة ذكاه اذا العبرة له معاني دون الصور والمباني  
ولان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كادع اذا ادعى  
أداء الوديعة أو هلا كهافانه مدع صورة ومنه كبر لوجوب الضمان معنى ولهذا يحلله القاضي  
اذا ادعى رد الوديعة أو هلا كهافانه لا يلزمه رده ولا ضمان ولا يحلله انه رده لان اليقين أبدا  
تكون على النفي كافي الشبهة الالائية (قوله والمدعى عليه بخلافه) أى ملتبس بغيره فافتقه  
وهو من اذا ترك لا يترك بل يجبر على الخصومة اذا ترك كهافا وهذا فرق صحيح حوى قال القهستاني  
فلا يشك كل بوضي اليقين فانه مدعى عليه معنى فيما اذا أجبره القاضي على الخصومة اليقين  
وانما عرفه بالذلك وعدل عما يقتضى التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيما وقيل  
المدعى من يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لاحق لغيره عليه وقيل المدعى  
من ياتى خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر اه وقيل المدعى من لا يستحق  
الاجبة كالخارج والمدعى عليه من يستحق بقوله بلا حجة كذى اليد قلت وهذا فرق بين  
بالحكم فيه دور وأصح ما ذكر فيه الذى مشى عليه المصنف (قوله فلو فى البلدة قاضيه ان  
كل فى محله) أى يخصه وهاو ليس قضاؤه عاما وشاربه الى أن الجبر فى أصل الدعوى لا يقين  
يدعى بين يديه والتفريق لا يظهر وفي بعض النسخ بالواو بدل الفاء (قوله فالحيار المدعى  
عليه عند محمد بن يفتى بزازية) انيس ما ذكره عبارة البزازية وعبارته كفى المخ قاضيه ان فى مصر  
طلب كل واحد منهم ما ان يذهب الى قاض فالحيار المدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى  
اه وفي المخ قبل هذا عن الخائنة قال ولو كان فى البلدة قاضيه ان كل واحد منهم ما فى محله على  
حدة فوفقت الخصومة بين رجلين أحدهما من محله والاخر من محله أخرى والمدعى يريد أن  
يخصه الى قاضى محله والاخر يابى ذلك اختلاف فيما أبويوسف ومحمد والصحيح أن العبرة بكان  
المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة اه وعلا في المحيط  
كفى البحر بان أبويوسف يقول ان المدعى من شئ لخصومة فبعض قاضيه ومحمد يقول ان  
المدعى عليه دافع لها اه وبيان التعديل كما قال الرملى أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
المدعى اذا ترك ترك فهو من شئ فيختار ان شاء انشا الخصومة عند قاضى محله وان شاء انشاها  
عند قاضى محله خصمه وأن محمد رحمه الله تعالى يقول المدعى عليه دافع له والدافع بطلب  
سلامة نفسه والاصل براءة ذمته فاخذته الى من يابى له ريبه ثبتت عنه ذمته وقعت له ريبا  
يوقعه فى انبات المالم يكن ثابتا فى ذمته بالنظر اليه واعتباره أولى لانه يريد الدفع عن  
نفسه وخصمه يريد أن يوجب عليه الاخذ بالاطالبة ومن طلب السلامة أولى بالنظر عن  
طالب ضدها نامل وانما سجل الشارح عبارة البزازية على ما فى الخائنة من التقييم بد بالحلقة  
لما قاله المصنف فى المخ هذا كله وكل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسئلة التى  
وقع فيها الخلاف بين أبويوسف ومحمد فيما اذا كان فى البلدة قاضيه ان كل قاض فى محله  
وأما اذا كانت الولاية لقاضيين أو اقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى فى دعواه  
قوله الدعوى عند أى قاض أراد اذ لا تظهر قائدة فى كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه  
وينهد لصحة هذا ما قد مضى من تعميل صاحب المحيط انتهى ورده الخبر الرملى وادعى ان هذا

(والمدعى عليه بخلافه) أى  
يجبر على أدولى البلدة  
قاضيه ان كل فى محله فالحيار  
للمدعى عليه عند محمد بن يفتى  
بزازية ولو القضاة فى  
المذاهب الاربعة على  
الظاهر

بذلك اهـ (أقول) فائدة فيما يظهر عدم سماع ذلك القاضي منه دعوى التعرض قبل وجود  
الجنة معه واعلم أن النزاع والتعرض متقاربان لكن أن أريد بالتعرض أن يكون بغير حق بل  
مجرد أذية وأريد بالنزاع أن يكون مستند بتوهم وجوده فالفرق ظاهر (قوله بخلاف دعوى  
قطع النزاع) أي بينه وبين غيره حقيقة أنه يأتي بشخص للقاضى ويقول هذا يدعى على دعوى  
فان كان له شيء فليبينه والابتهد على نفسه بالابراء وهذا غير صحيح وهذه الدعوى غير مسموعة  
لان المدعى من اذا ترك ترك\* قال في البحر\* هل قارئ الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه  
وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لان الحق له اهـ والذي رأيته في عبارة قارئ  
الهداية سئل اذا ادعى شخص على آخر انه يقطع النزاع بينه وبينه ان كان له عليه حق أو مطالبة  
يدعى به وبطالبه وان كان ليس له عليه حق يشهد عليه انه لا يستحق عليه شيئا من الحقوق  
والدعوى والطالبات فهل تسمع هذه الدعوى من المدعى أم لا اجاب لا يجب عليه أن يدعى  
عليه لان الحق له ان شاء طالبه وان شاء تركه اهـ وهي التي عنها الشارح بقوله سراجية أي  
فتدعى سراج الدين قارئ الهداية وهذه بخلاف دعوى دفع التعرض كما علمت لان ذلك يقول  
هذه الارض في يدي وهذه البيعة تشتمل على ما يدعى انتم له وفي يده ولا يئنه له على دعواه  
فأريد أن لا يترضى لي لاني أثبت أني ذوب بدونه (قوله وهذا الخ) يعني لما عرفنا ان الدعوى  
قول مقبول بقصده طالب حق فان أردنا بالحق الامر الوجودى كأن يقول هـ هذا المال لي أريد  
أن يسلمه الى بقى من أنواع الدعوى دعوى دفع التعرض فيزاد أو دفعه عن حق نفسه وان  
أراد بالحق أعم من الوجودى وهو ما تقدم ومن العدى وهو أن يقول هذا الحق له في مالى لاني  
أثبت أني ذوب وأطالب أن لا تعرض لي بغير حق وعدم تعرضه حق لكنه عدى فيستغنى عن  
هذه الزيادة وهي قوله أو دفعه (قوله الامر الوجودى) فلا يشمل العدى كالدفع فيحتاج الى  
زيادته لادخاله في تعريف الدعوى والمراد بالعدى ما يشمل الاعتبار فان الدافع ليس عدم مبالاة  
المراذبة كنه عن المنازعة ط (قوله لهذا القيد) أي فيستغنى في التعريف عن هذا القيد وهو قوله  
أو دفعه فانه فصل قصديه الادخال والنصل بعد الجنس قيد فانهم والوضح ان يقول لم يخج الى  
زيادته أو دفعه (قوله والمدعى الخ) أي فاعل من ادعى يدعى وأصله متدعى لان ثلاثيه مدعى فاعقل  
الى باب الانفعال فصارت دعوى وقلت التامد الاول أدغمت الدال فى الدال فصارت دعى وكذلك فى  
باب التصرفات من المضارح والامر والمصدر وانما أبدت التامد الاول يعكس لانهم من المهموسة  
والدال من الجهور فلا قوى لا يتحول الى الضعيف\* (تمة) \* لما كان قوله والمدعى الخ للاغلب  
من المتنازعين فيه فلا حترز عنه فى الدور بقوله من المتنازعين قولوا وما كان هذا متناولا  
لامتنازعين فى المباحث حترز عنه بقوله فى الحق أى حق العبد اهـ قال شيخنا بوضه انه اذا  
تضاربا وكان الظاهر أحدهما فانه يطاق عليه مدع مع انه اذا ترك لا يترك فاحتاج الى أخرجه  
بقوله من المتنازعين قولوا اهـ أبو السعود والحاصل ان طالب الحق يسمى مدعىا والطالب  
اذا ترك لا يتعرض له والمطلوب هو المدعى عليه لا يتأتى منه الترك حتى يتم ما عليه (قوله من  
اذا ترك ترك) أي لا يجبر عليه لان حق الطالب له فاذا تركه لا سئل عليه عني (أقول) وهذا  
أحسن ما قبل فيه وقال محمد فى الاصل قبل المدعى عليه هو المنكرو والاخر المدعى قال الزباني

بخلاف دعوى قطع النزاع  
فلا تسمع سراجية وهـ هذا  
اذا اذ يدعى بالحق فى التعريض  
الامر الوجودى فلو أريد ما  
يعم الوجودى والعدى لم  
يجب لهذا القيد (والمدعى  
من اذا ترك) دعواه (ترك)  
أى لا يجبر عليه

ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويُدعى بها نفسه - مع  
دعواه اهـ (قوله عند القاضي) أي فلا تسمع هي ولا الشهادة الا بين يدي الحاكم بحج وأراد  
بالقبول المزمع فخرج غيره كما يأتي (أقول) وينبغي أن يكون المحكم كالقاضي فيما يجوز به  
التحكيم بشرطه فانه شرط كافي الاختيار ونبيه عليه الشارح في شرحه على الملتقى قال في  
الشريعة لابن تيمية - داند كرا القاضى قال وينبغي أن يكون المحكم كذلك لانه يلزم ان يلزمهم بالحق  
ويخلصه اهـ (وأقول) قد صدر الامر السلطاني الآن بتفاد حكم المحكم اذا رفع للعالمكم  
الشرعي وكان موافقا فانه كافي كآب القضاء من مجله الاحكام العادية (قوله بقصد به طلب  
حق) أي معلوم قبل غيره هذا التعريف خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج عنه دعوى  
ايتاء الدين والاجراء عنه بحج ورد العلامة المقدسي بان هذا الغائب يكون من جانب المدعى  
عليه لدفع الدعوى أي فليس بدعوى وأيضا اذا علم ان الديون تقضى بما شالها قال ايتاء  
دعوى دين والابرار دعوى تلك معني اهـ وقوله طلب حق يقصد به حال المنازعة فخرج  
الاضافة حال المسألة فانهم ادعوى لغة لا شرعا ونظيره ما في البرازية عيز في يد رجل يقول هو  
ليس لي وليس هنالك منازع لا يصبح نفسه فله ادعاء به لانه نفسه صحيح وان كان غمعا فمنازع فهو  
اقرار بالملك للمنازع فله ادعاء به ذلك ان نفسه لا يصبح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك  
له اهـ بحج (أقول) كلام البرازية مفروض في كون التني اقرار للمنازع أولا وليس فيه دعواه  
الملك لنفسه حالة المسألة (قوله خرج الشهادة) فانهم اوان كانت قولا مقبولا الا انه يقصد به  
اثبات حق للغير (قوله والاقرار) أي وكذا الاقرار وأورد على التعريف عين الاستحقاق  
فانه قول مقبول بقصد به طلب حق قبل الغير واجيب بانه خرج بالطلب فان المراد به طلب  
خاص وهو ما كان بالفظ الدعوى ونحوه ط (قوله أو دفعه) أي دفع الخصم عن حق نفسه  
زاد الباقي في الحديث مدد دعوى هيجة لينطبق على الحدود اهـ وعطفه بار التتوييه إشارة  
الى أن الدعوى نوعان والقصد به الادخال فلا اعتراض بادخال أو في التعريف (قوله دخل  
دعوى دفع التعرض) أي بقوله أو دفعه وهو أن يدعى كل منهما ارضا انهما في يده وبرهن أحدهما  
على دعواه فكان مدعيه يدفع تعرض الآخر حيث أثبت باليمين انهما في يده واليمين لا تقبل الا بعد  
صحة الدعوى فعلا - صحة مدد دعوى دفع التعرض قال في البرازية والقاضي على أن دعوى دفع  
التعرض هيجة فانه ذكر في الجوامع الصفة غير أرض يدعيه ارجلان كل يقول في يدي لا يقضى  
بالبدلوا أحدهما ولو اقر أحدهما بالبدل لا يقر لا يقضى له به ولو برهن أحدهما باليمين يقضى له  
بالبدل لانه قام على خصم انزاعه معه في البدل على أن دعوى دفع التعرض مسبوقة اهدم  
ثبوت البدل لا يقر اهـ افاده الرجعي لكن صورها الطعطاوى بقوله أن يقول ان فلانا  
يتعرض لي في كذا بغير حق واطالبه بدفع التعرض فانهم اتسمع فيمنه القاضي عن التعرض له  
بغير حق فناداهم لا جهة له فهو ممنوع عن التعرض فاذا وجد حجج تعرض بها اهـ قال الحموي  
ناق - بل عن بعض الفضلاء لانه وقع عنه لمدد فله اذا سمع القاضي دعوى دفع التعرض ومنع  
الخصم من معارضته بعد اهل يكون قضا منه مانع الخصوصية من القاضي عليه في الحادثة  
المتارعة فيها الم لا فان كان مانعا ظهر نتيجةه واذ لم يكن مانعا فأي فائدة فيه ولم أر من صرح

عن هذا القاضي (بقصد به)  
طلب حق قبل غيره (خرج  
الشهادة والاقرار) (أو دفعه)  
أي دفع الخصم (عن حق  
نفسه) دخل دعوى دفع  
التعرض فسمع به بقى  
برازية

الوكيل الايصال لان القول قول الامين في نفي الضمان عن نفسه لاني الزام غيره فيما يدعيه  
 واذا كان القول قول رب الدين في بقائه دينه فالخصم وهو المدين الموكل يجب برعي ابقاء ما في  
 ذمته لعدم سقوط حق الدائن ولا رجوع على الوكيل لانه أمين والقول قوله في براءته ثم  
 الموكل ان كذبه الطالب وصدق الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط  
 حقه وان عكس حلف الوكيل ومثل ما ذكر في الدين من التفصيل يقال في الوديعة ط زيادة  
 (قوله ولو قبض الخ) أي أخذ الدلال عن المبيع ليس له المالك فضاء منه يصلح بينهما بالنصف  
 فيضمن الدلال نصه قال المصنف ينبغي ان أذن له المالك في القبض لا يضمن والا ضمن رب  
 السلعة أيا شاء فان ضمن المشتري يرجع على الدلال ما لم يكن رسولا في الدفع الى البائع والظاهر  
 ان هذا في غير ما حصل منه اذن في القبض أو نفي عنه كذا في شرح الوهبانية للشربلائي ثم  
 ينبغي ان يكون هذا في دلال توسط بين البائع والمشتري أما لو دفع الثوب ليبيعه كان وكبلا عن  
 ما لم يكره رجعت حقوق العقد اليه وكان قبض الثمن له ولا يعتبر حينئذ اذن البائع ولا نفيه  
 وأسغفر الله العظيم

\*(كتاب الدعوى)\*

لا ينبغي مناسبتها لاو كالة  
 بالخصوصية (هي) لغة قول  
 يقصده الانسان ايجاب  
 حق على غيره وألفها الثانية  
 فلا تنون وجهها دعوى  
 بفتح الواو كفتوى وقتاوى  
 دورا يكن جزم في المصباح  
 يكسرهما أيضا فتح ما  
 يحافظ على ألف الثانية  
 ونبرعا (قول مقبول)

لا ينبغي مناسبتها للخصومة أي لما اقتضى كون العزل معقبالاو كالة تقديم باب عزل الوكيل  
 فتاخرت الدعوى عن الو كالة بالخصوصية عنه ووجه مناسبتها له أن الخصومة تنبرعاهى الدعوى  
 والجواب عنهم ان كان ذكرها بعد الو كالة بالخصوصية من قبيل التفصيل بعد الاجمال (قوله  
 قول الخ) ظاهره يشمل الشهادة الا أن يكون تعريفا بالاعم فان أريد اخراج الشهادة يزداد  
 انفسه (قوله ايجاب حق على غيره) أي من غير تقييد بمناذرة ولا مسالة حموى ولا تعرض فيه  
 الى الدفع عن حق نفسه والمصدر الادعاء وهو افتعال من ادعى والدعوى اسم منه وتطابق على  
 دعوى الحرب وهي أن يقال يا فلان وكذا الدعوة والدعارة بالفتح والكسر اسمان منه والدعوة  
 بالفتح أيضا المرة والحلف والدعاء الى الطعام ونضم وبالكسر فى النسب ط وقيل الدعوى  
 فى اللغة قول يقصده الانسان ايجاب الشئ على غيره الا أن اسم المدعى يتناول من لا حجة له فى  
 العرف ولا يتناول من له حجة فان القاضى يسميه مدعىا قبل اقامة البينة وبعد ادها يسميه محقا  
 لمدعىا ويقال المسئلة الكذاب مدعى النبوة لانه يجر عن اثباتها ولا يقال لخصمه سيدنا رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم مدعى النبوة لانه قد أنبت بالهجرة (قوله وألفها الثانية) هي لغة  
 بعض العرب وبعضهم يوثنها بالهاء مصباح (قوله امكن جزم فى المصباح الخ) قال بعضهم  
 الكسر أولى وهو المذهب ومن كلام سيديويه لانه ثبت ان ما بعد ألف الجمع لا يكون الامكسورا  
 وأما فتحه فانه مسموع لا يقاس عليه وقال بعضهم الفتح أولى لان العرب آثرت التخفيف  
 فتخت ح (قوله فيهما) أي فى الدعوى والفتاوى ح (قوله يحافظ على ألف الثانية)  
 أي التى يبقى عليها المفرد والظاهر انه ساقط لفظ وفتحها بعد قوله بكسرها كما هو صريح  
 عبارة الشربلائية والمصباح أو يقال انما جزم صاحب المصباح بفتحها أيضا يحافظ الخ فلا  
 سقط تأمل (قوله ونبرعا قول) أي ان قدر عليه والافتقار كفى كتابته قال فى خزائن المفتين

فـ لان فباعه من غيره جاز وفي الكافي لا يجوز قال العـ لامة ابن النجعة في شرح الوهبانية  
واذا نامت فيما ذكرنا من الاصل رأيت ان من قال بالجواز في بيعه من فلان فباعه غيره رأى  
ان هذا مقيد من وجه فقط ولم يوجد لنا كيد بالفي ومن قال لا يجوز بيعه من غيره رآه مقيدا  
من كل وجهه اهـ وفي الخلاصة قوامع البرازي او قال بيعه الى أجل فباعه نقدا قال الامام  
السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع وفي الوهبية شرح الطامع الكبير ولو دفع اليه عبدا  
وأمره بالبيع ونهاه عن التسليم بعد البيع حتى يقبض الثمن قال محمد بن النعمان باطل وقيل  
أبو حنيفة معه وقال أبو يوسف بصح حتى لو سلم يضمن الثمن ان له والا لانه يترد وكذا الوبايع  
ثم نهاه عن التسليم اهـ وفي الخاتمة وكاه بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع قبل  
قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري غير بيع اهـ قال  
الشريفي في شرحه عليه السلام قال بيعه وبيع بالثمن أو بعه وبيع بالخلاف جاز بالبيع قال لانه  
لما أمر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وبيع بالثمن أو بعه وبيع بالخلاف جاز بالبيع كان مشروطة بخلاف قوله  
بالثمن أو بعه بالخلاف قيد فيه فلا يبيعه نسيئة كلوا قال لا تتبع الا بالثمن أو بعه بالخلاف لا يجوز  
واو قال بيعه فـ لان لا يجوز غيره ونقل خلاف هذا القول بعد الزيد أوفىـ وفي كذا جاز في غيره  
ولغيره ولو قال لا تبعه الا الزيد أو أوفىـ سوـ كذا لا يجوز في غيره ولا لغيره ولهذا الخلاف أتى  
بصيغة قالوا لانهم اتوا كفيما فيه الخلاف اهـ (قوله مخالفه) أي الوكيل (قوله قالوا لا يجوز)  
أي للوكيل التغير أي المخالفة لانه لما أمر بالبيع كان مطلقا فان قيد فيه فلا يخالفه كما مر  
والحاصل ان قوله بعه وبيع بالثمن أو بعه وبيع بالخلاف ليس بمتقيد ولا تتبع الا بالثمن أو بعه بالخلاف لا يبيد  
وكذا قوله بالثمن أو بعه بالخلاف كالمات والضابط لهـ هذه المسائل كما قدمنا ان الموكل متى شرط على  
الوكيل شرطا ينظر فيه ان كان نافعا من كل وجه يجب مراعاة شرطه مطلقا وان ضارا من كل  
وجه لا يجب مراعاته مطلقا وان كان نافعا من وجه ضارا من وجه ان كده بالنفي يجب  
مراعاته وان لم يؤكده لا يجب مراعاته وذكرا أمثلة ذلك فيما تقدم فراجعها ان شئت (قوله)  
وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم صورته دفع الى آخر ما لا وقال اقض به ديني فـ لان فقال  
المأمور فعلت وقضيت وقال الدائن لم يتقاض شيئا قال قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان  
ـ واهـ كان في حال حياة الأمر وقد دفع اليه المال لم يدفعه للطالب أو أمره باقتضاء دين له لا ياتي به  
اليه أو يدفعه لغيره أو كان بعد موت الأمر ولا فرق بين الوكيل بقبض الدين والعين فان  
القول قوله اذا قال سلمته لأنه أمين ولا يسرى على الطالب والقول له في عدم القبض ويجبر  
انصم على قضاء حقه وهذا معنى قوله كذا قول رب الدين ومعنى قوله مقدم أي على قول  
الموكل انه ما دفع وعلى قول الدائن انه ما قبض لكن في حق ابرائه فقط لا في سقوط حق الدائن  
حتى كان القول قوله انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل وهذا أيضا معنى قوله كذا قول رب  
الدين الخ (قوله كذا قول رب الدين) يعني قوله مقدم على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط  
حقه (قوله وانصم) يعني الموكل يجبر على الدفع الى دائنه لعدم نفاذ قول الامين عليه بل  
انما كان القول قوله في براءة نفسه فقط فقوله قول الوكيل مقدم أي في براءة نفسه لانه أمين  
ينفي الضمان عن نفسه وقوله كذا قول رب الدين أي في عدم وصول حقه اليه مجرد دعوى

مخالفه قالوا لا يجوز التغير  
وفي الدفع قل قول الوكيل  
مقدم  
كذا قول رب الدين  
والنصم يجبر

قبل قبض ثمنه لا يصح فالمال يعمل انتهى عن التسليم فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى اه  
 (قوله ابرأ عماله عليه) أى ارجأ لا واصل كن في ظنه انه عشرة فتيين انه مائة (قوله برئ من  
 الكل قضاء) اعطاء على اطلاق البراءة (قوله الابقة درماتوهم ان له عليه) وهو عشرة والاولى  
 ذكر اسم ان وانظر ما مناسبه ذكر هذا الفرع هنا (قوله قال المدبونه) قال الشمر بن لالي قال  
 للمديون من جاك بعلامة كذا أو من أخذ خنصر كذا أو قال لك كذا فادفع اليه مالى  
 لا يصح التوكيل لانه للمجهول فيضمن المأمور بالدفع لذلك ولا يخرج عن العهدة مالم يكن أمر  
 انسا ما بعينه بالقبض فعلم ان المراد أنه بالقول الاول لا يصبر وكذا لا مالو قال لانسان بعده اقبض  
 دين فلان واقبض خنصره علامة صدق صاروكي الاول كن يحتاج الى ثبوت ذلك عن رب  
 المال ولا يشب بجبر قبض الخنصر ونحوها (قوله لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه) ولو لم  
 يدفع اليه حتى هلك لم يضمن بل وازان غير رسوله ياتي بذلك العلامة يبرأ عازا الى المنة قطات  
 ومحمل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهة الفاسدة تؤدى الى المنازعة أما اذا كانت  
 نسيئة كما اذا قال مالك عبد ابن باعه أحد هذين الرجلين فهو جائز فباعه باع كان جائزا اه أبو  
 السعود في حاشية الاشباه وقد ذكر هذه المسئلة في القنية آخر الكتاب في المسائل التي لم يوجد  
 فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين اذا قال المودع للمودع من جاك بعلامة كذا بان  
 أخذ اصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه الوديعة فهل يصح هذا التوكيل أم لا يصح ان يكون  
 او كـيل مجهولا ويضمن بالدفع اه فقد جزم هنا بعدم صحة الوكالة وتردد فيها اذا وكل  
 بعض الورثة انسانا ليستوفي نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم الموكل والموكيل بعض  
 من عليهم الديون يصح أن يتي به ناج الدين أخو الحسام الشهد بعد التامل والمباحثة الكـنـيرة  
 اه مع أنهم اتوكيل مجهول تأمل (فروع) \* قال في الوولو الجعية رجل غاب وأمر بئذله أن يبيع  
 الساعية وبسلم ثمنها الى فلان فباعها وأمسك الثمن عنده ولم يسلمه حتى هلك لا يضمن لان استاذة  
 لا يضيـق عليه عادة فلا يصير بتأخير الاداء ضامنا اه بعث المديون المال على يد رسول فهلك  
 فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث به باع  
 فلان ليس رسالة منه فاذا هلك على المديون بخلاف قوله ادفعهما الى فلان فانه ارسل فاذا  
 هلك هلك على الدائن ويانه في شرح المنظومة اه اشباه (قوله وفي الوهبانية الخ) هذه  
 الايات منها ليست على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ) قال العلامة عبد  
 البرور أيت بخط بعض العلماء بطرة القنية في هذا الموضع هذا الجواب انما يستقيم على قولهما  
 والله تعالى أعلم بالصواب (قوله وبعه وبيع بال نقد) هذه مشورة واحدة فانه يجوز له فيما ان يبيع  
 بالنسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقوله وبيع بالخالد يعني اذا قال له بعه وبعه بالخالد جازله  
 ان يبيعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال مضارب خذ هذا المال مضاربة واشتره البر  
 وبعه فله ان يشتري غير البر لان الكلام مشورة منه بخلاف ما اذا قال بعه بالنقد أو قال بعه  
 من فلان فلا يجوز له الخائفة كما لو قال لاتبع الامن فلان فباع من غيره لا يجوز وفي المبسوط  
 الوكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المقصود الثمن وانما رضى بكونه في ذمة من  
 سواه لان الناس يتقانون في ملة الذم فلا يجوز بيعه من غير من سواه وفي البرازية بعه من

اه ابرأ عماله عليه برئ من  
 الكل قضاء وأما في الآخرة  
 فلا الابقة درماتوهم ان له  
 عليه وفي الاشباه قال  
 المدبونه من جاك بعلامة  
 كذا أو من أخذ اصبعك  
 أو قال لك كذا فادفع اليه  
 لم يصح لانه توكيل مجهول  
 فلا يبرأ بالدفع اليه وفي  
 الوهبانية  
 ومن قال أعط المال فاقبض  
 خنصر  
 فاعطاه لم يبرأ بالمال بخبر  
 وبعه وبيع بالنقد أو بيع  
 الخالد

بطلت الوصية في الوصالة اذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط  
 الخيار اذا تغير في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ٨١ وفي البدائع اذا باع الموكل ما وكل  
 ببيعها ولم يعلم الوكيل فباعه وقبض الفل في يده ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري  
 على الوكيل رجوع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره أو أعقبه أو استحق أو كان حرا لاصل لانه  
 صار مقرورا من جهته ولومات الموكل أو جمل لا يرجع لعدم الضرر والوكيل يقبض الدين ولو  
 قبضه وهلك في يده بعد ما وهبه الموكل للمدين ولم يعلم الوكيل لم يضمن ونعامة فيه ٨٢ (قوله  
 أو ينفق أثره) أي أنزله في أي وتبقى الوكالة اذا بقي أثره كسئله العدة وهي ما اذا وكله بطلاقها  
 ثم طلق الآخر لنفسه بقيت الوكالة لبقاء أثر الملك وقد أمكن إيقاع الوكيل فيه فلم يكن تصرف  
 الموكل مجزعا عن تصرف الوكيل معه قال بعض الفضلاء هذا ليس على إطلاقه بل مقيد بزوال  
 حاجة الموكل وهو موجود فيها اذا وكله بالهبة فهو بفسخه ثم يرجع لم يكن للوكيل ان يفسخ كما  
 قد مناه قريبا لان الواهب مخير بالرجوع فتبين برجوعه عدم حاجته الى الهبة لانه لو كان  
 مخيرا لما رجع فكان دليلا على نقض الوكالة ولهذا صرح المصنف بانه اذا وكله بطلاق زوجته  
 فطلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لان الوكيل يمكنه بتقييد ما وكل به ولا دليل لزوال  
 الحاجة وكذا ما ذكره الشارح اذا وكله بالبيع فباع ثم رد عليه بهيب بقضاءه فلو وكيل ان يبيعه  
 لان الرد بقضاءه بلا اختياره فلم يكن دليلا لزوال الحاجة فله ان يبيعه لان الحاجة قائمة كذا  
 في الحواشي البعقونية ومثله في العناينة وغيرهما من المعتمرات (قوله كسئله العدة) وهي ما اذا  
 وكله بطلاق امرأته ثم طلق الآخر بنفسه بقيت الوكالة لبقاء أثر الملك وقد أمكن إيقاع الوكيل  
 فيه فلم يكن تصرف الموكل مجزعا عن تصرف الوكيل معه فتصرف الوكيل بان يوقع الباقي  
 غير ممتنع كذا في الفتاوى الصغرى قال في الشريعة لايمة والمراد بالباقي الطائفة الواحدة  
 الباقية لأكثر من الان قوله اذا طلق امرأته واحدة وهي في العدة مقيد بإيقاع الواحدة  
 في العدة من طائفة سابقة ولان التوكيل بالتطبيق لا يقتضي إيقاع أكثر من واحدة ٨٣  
 والاصل فيه ان ما كان الموكل فيه قادرا على الطلاق كان وكيله كذلك وكذا اذا وكل بالخلع  
 نخلها كذا في العناينة (قوله بخلاف ما لو تجدد الملك) كما اذا اشترى ما وكل في بيعه من مشتريه  
 فلا يعود التوكيل لعدم عود قديم الملك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما يظهر لو تكهها بعد  
 زوج آخر وقد طلقها اثنا عشر قال الزيلعي ولو وكله ببيع عبده فباعه العبد وادخلوه  
 في دارهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشتراه منهم لانه عود الوكالة ولو أخذه من المشتري  
 منهم بالثمن أو بالقيمة عن وقع في سهمه من الغائمين فهو على وكالته لانه لاخذهم هذا الطريق عاد  
 الى قديم ملكه ٨٤ قاله أبو الطيب (قوله لا ينزل ما لم يصله الكتاب) لانه عزل قصدي بشرط  
 فيه العلم وعلمه بوصول الكتاب اليه ط (قوله صح) أي وان لم يعلم (قوله وبه لا) أي الا  
 اذا علم في العزل القصدي وليس معناها انه لا ينزل طائفة (قوله ونسي) أي نسي من دفعها اليه  
 (قوله لا يضمن الوكيل بالدفع) لانه فعل ما أمر به ولم يكن متعذرا بالنسيان وهذا بخلاف مسئلة  
 ذكرها البرازي وهي وكيل البيع قال بعتته وسئل من رجل لا يعرفه وضاع الثمن قال القاضي  
 يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحيكم جميع والعلة لا الما امر أن انتهى عن التسليم

(أو ينفق أثره) أي أنزله في أي  
 كسئله العدة بخلاف ما لو  
 تجدد الملك (فروع) \*  
 في الملتقط عزل وكتب  
 لا ينزل ما لم يصله الكتاب  
 \* وكل غائب عنه عزله قبل  
 قبوله صح وبه لا \* دفع  
 اليه فقبضه له يدفعها الي  
 انسان يصلها فادفعها  
 ونسي لا يضمن الوكيل  
 بالدفع



بنفسه) لانقضاء الحاجة به كالأوكالة باعتاق عبده أو بكتابة فاعقته الموكل أو كاتبة  
 أو بتزويج امرأة أو بشراء منى ففعل بنفسه أو بطلاق فطلقها ثلاثا أو واحدة وانقضت عدتها  
 أو بالخلع فخلعها بنفسه بحر (قوله والا لا) أي وإن لم يعجز الوكيل عنه كما إذا أذن للعبد  
 في التجارة وغير ذلك لا ينعزل وفي الخلاصة لو وكاله بشراء حنطة بعينها أو ببيعها فخلعت دقيقا  
 أو سويقا خرج من الوكالة ولو وكاله إلى عشرة أيام هل تنقض بعضى العشرة روايتان والأصح  
 لا فيلحفظ (قوله والعدة) الواو اسنئذنا فية لا للعالم فافهم (قوله ابقاء المحل) قال في  
 الهندية ولو وكت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك  
 الوكيل أو لم يعلم ولو أنزجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة وإذا زوجها  
 جاز النكاح ولو كان وكيله من جانب الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو  
 بنته اخرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط اهـ (قوله ولو ارتد الزوج) أي ولم يلحق بدار  
 الحرب أو لحق أي بعد الرد ولم يحكم بطاقة فان طلاقا واقع اتفاقا لانه لا يعود الملة فكذا  
 وكاتبة فيه لانها قيام الغير مقامه فيها يملكه وهو عكس الطلاق فكذا عكس التوكيل به أما لو حكم  
 بطاقة فقد تقدم انه ينعزل به وكيله وصرح هنا في الجبر والمخ أن لحوقه بمنزلة موثقه أي بعد الحكم  
 به وصرح المصنف انه إذا بطل باللاحاق من أحدهما لا تعود بهود ومسلما على المذهب الظاهر  
 فان قلت هـ هذا يناق ما ذكره في المنية بقوله ارتد الموكل أو لحق بدار الحرب فتوقف وكالة وكيله  
 وكذا ما تقدم من انعزاله باللاحاق مرثدا فان لمنافاة لان ذلك في الوكيل يتصرف بما يتوقف  
 من المرتد كالبيع وهذا فيما لا يتوقف اتفاقا كالطلاق فثبت نقض من الموكل نفسه من الوكيل  
 وأيضا فان المراد من انعزاله باللاحاق مرثدا المحكوم به ثمة وهذا الجبرود عن الحكم كما هو المقرر  
 من كلامهم فتأمل (قوله أو لحق) أي ولم يحكم به فلا ينافي ما تقدم كما علمت (قوله وتعود  
 الوكالة) أي يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة وليس المراد انما تعود بعد  
 زواله لانه لم ينعزل كما يفهم من قوله قبله والا لا وعبرة الزباني فالوكيل باق على وكالته (قوله  
 ثم رد عليه بما هو فسخ) كغبار رؤية بشرط أو عيب بقضاء أو فساد بيع (قوله بقى على وكالته)  
 لان ملكه القديم قد عاد اليه بالفسخ فتعود الوكالة وان رد بما لا يكون فسحا لا تعود الوكالة  
 كالأوكالة في هبة شيء ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكاله بالبيع ثم  
 رهنه الموكل أو أجره فسله فهو على وكالته في ظاهر الرواية ولو وكاله ان يؤجر داره ثم أجرها  
 الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالته ولو وكاله ببيع داره ثم بى فيها فهو رجوع  
 عنه أعند الامام ومحمد لا التخصيص وكذا لو وكاله ببيع أرضه ثم غرس فيها بخلاف ما إذا  
 وكاله ببيع أرض وزرع فيها فببيع الوكيل الأرض دون الزرع لان البناء والغرس يقصد  
 بهما القوار لا الزرع أمره بشراء أرض وهي بيضاء فبى فيها ليس له ان يشتريها بغيره ولو كانت  
 مبنية فزاد فيها حائطا أو حصصها إلى البيع بحر وعبرة الهندية بعد قوله أو حصصها الزم الأمر  
 وكذلك الوكالة بالبيع اهـ وفي الجبر والوصية بمنزلة الوكالة في وصايا الخاتمة ولو قال أوصيت  
 به الرطب الذى فى ثغلى فصار ثغرا قبل موت الموصى في القياس تبطل الوصية ولا تبطل  
 استخسانا ولو قال أوصيت بزرعى هذا القلان وهو بقل فصار حنطة أو شعير اقبل موت الموصى

(بنفسه فيما وكل فيه تصرفا)  
 يعجز الوكيل عن التصرف  
 معه والا كما لو طلقها  
 واحدة والعدة باقية  
 فلو وكيل تطليقها أخرى  
 ابقاء المحل ولو ارتد الزوج  
 أو لحق وقع طلاق وكيله  
 ما بقيت العدة (وتعود  
 الوكالة اذا عاد اليه) أي  
 الموكل قديم ملكه كان  
 وكاله ببيع فباع موكله ثم  
 رد عليه بما هو فسخ  
 بقى على وكالته

بالتصرف (قوله بالتصرف) والحاصل انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة ووكالة وكيلهما  
بالتصرف اذا هلك المالكان أو أحدهما قبل الشركة فتبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها  
علم بذلك أو لم يعلم لأنه عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة مصرحاً بعقد الشركة وكذا اذا  
وكل الشر يمكن أو أحدهما وكذا بالتصرف في المال فلو افتقر فانه عزل في حق غير الموكل منهما  
اذا لم يصرح بالاذن في التوكيل (قوله وان لم يعلم الوكيل) راجع الى قول الشارح ولو  
بتوكيل ثالث لانه لا يمكن ارجاعه الى الوكالة الضمنية لانها واقعة بين الشريرين وبينه مدان  
بفتقره ولا يعلمان بافتراقهما وكان المصنف هو الذي أراد والشارح عم في كلامه تكثير الفائدة  
نعم يمكن ارجاعها للوكالة الضمنية بان كان انتساح الشركة كتملاك المالكين أو أحدهما مقبل  
الشراف فانه قد لا يطاع الشرير بكان على ذلك أو أحدهما ومع ذلك تبطل وكالته الضمنية فيصح  
رجوعه الى المسئلة على عمومها (قوله ويجوز موكله) أي عن أداميل الكتابة (قوله  
لومكاتباً) يؤخذ من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما  
أيضا ككاتبه عليه في الجور وقال فيه وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته  
فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجبر على الوكالة كذا في الحاشية وهو يقتضي أن توكيل  
عبد الغير موقوف على رضا السيد وقد سبق اطلاق جواز ذلك لانه لا علة عليه في ذلك إلا أن  
يقال انه من باب استخدام عبد الغير فيتموقف على رضائده لانه لا علة منافعها فامل اهـ وفيه  
وقد سئل عن ناظر وكل وكيل في أمر الوقت ثم عزله القاضي هل ينزل وكيله بعزله فاجبت  
بانه ينزل أخذ من قواهم هنا بشرط ادوامها ما يشترط لابتدائها والله تعالى أعلم (قوله  
وجبره) انما ثبت العزل بهما لان قيام الوكالة يعتمد قيام الأمر وقد بطل بالهجز والجبر لم ولم  
يعلم بجبر وفيه ويؤخذ منه أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما (قوله وهذا) أي العزل  
بالهجز والجبر قال في شرح المجموع لابن مالك ثم المكاتب لو كتب بعد ذلك أو أذن المحجور لم تعد  
الوكالة لان صحتها باعتبار ملك الموكل التصرف عنه التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالكتابة  
الناية أو الاذن الثاني (قوله اذا كان وكيله في العقود والخصومة) لانه انما ينزل فيما  
اصتبع عنه موكله بهجزه وجبره والمكاتب بعد هجره والمأذون بعد هجره لا يملك العقود والخصومة  
فمنعزل عنها وكيله ولا يصح عن قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة لانه أصيل في عقود  
بأنه هو واسترد ادا مائة وردها فولايتها اليه ولو بعد هجره فلا ينزل وكيله عنه (قوله اما اذا  
كان وكيله) أي عن المكاتب والمأذون ثم هجز أو هجر عليه (قوله فلا ينزل بهجز) أي  
هجز موكله عن ادا مبدل الكتابة (قوله وجبر) لان الهجز والجبر لا يوجبان الجبر عليه من  
قضاء الدين واقتضائه الخ ما قدمناه قريباً (قوله لم ينزل) لانه هجر خاص والاذن في التجارة  
لا يكون الاعاما فكان العزل باطلا لا ترى أن المولى لا يملك فيه عن ذلك مع بقاء الاذن ولان  
العبد كامل الرأى صحيح العبارة غير انه لا يملك نفسه وما في يده وكل ذلك ملك سيده فلا تصح تصرفه  
فانه صيانة لخلق مولاها فاذا أذن له المولى فقد أسقط حقه في تصرف العبد بولاية نفسه اصالته  
لا ينافي عن سيده فلا يملك سيده الا هجره صيانة لخلق نفسه لا باطال انصرف تصرفه بولاية نفسه  
لان المولى قد أسقط حقه بالاذن ومنها توكيله فكذلك لا يملك عزل وكيله (قوله وينزل بعزله

بالتصرف (وان لم يعلم  
الوكيل) لانه عزل حكمي  
(و) ينزل (بهجز موكله لو  
مكاتباً وجبره) أي موكله  
(لوماذا ونا) ذلك أي  
علم أو لانه عزل حكمي كما  
مرو هذا (اذا كان وكيله  
في العقود والخصومة أما  
اذا كان وكيله في قضاء دين  
واقتضائه وقبض وديعة  
فلا) ينزل بهجز وجبر ولو  
عزل المولى وكيله عليه  
المأذون لم ينزل (و) ينزل  
(بتصرفه) أي الموكل

لا ينزلان) أي الوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء (قوله بخلاف الوكيل بالخصوصة) يعني وإن كانت لازمة أن كانت بطالب الخصم وغيبته الموكل لكنه ينزل بموت الموكل لعدم خصوصيته بعد موته ولأن الحق المتنازع فيه ينتقل إلى غيره فتكون الخصوصية مستبددة مع من خاف الموكل والوكيل ليس بوكيل عنه (قوله أو الطلاق) قد تقدم أنه لو قال له كذا عزلتك فانت وكيلى يلزم في الطلاق والعتاق لأنهما من الاسقاطات المحضة فيصح تعليقهما بالشرط فيكون ذلك تعليقا فلا يصح الرجوع عنه ومع ذلك يبطل بموت الموكل لأن التعليق يبطل بموت المعلق لان شرطه بقاء الملك ولا ملك له في الزوجية والرقب بعبده وموته أفاده بعض الافاضل قال الحلبي وذكره الطلاق هنا فيه أن التوكيل به غير لازم كما تقدم اهـ والظاهر انه مبني على مقابل الاصح من انه لازم (قوله بزانية) فانه جعل ذلك فيها من الوكالة اللازمة كما قدم تصحيحه عنه في شرح قوله فله موكل العزل وتقدم اننا ان المعتمد انهم باعير لازمة فيه ونص البزاية فاما في الرهن فاذا واكل الرهن العدل أو المرتن ببيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد لا ينزل وإن مات الموكل أو جن والوكيل بالخصوصة بالتقاسم الخصم ينزل بمجنون الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينزل بموت الموكل استحسانا لا قياسا بغير فتأمل (قوله وفيما عداها) أي فيما عدا الوكالة ببيع الرهن فان الوكيل ينزل فيه بالموت والجنون الخ ينال في قول المتق كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء فالاولى ذكرهما مع الوكالة ببيع الرهن (أقول) واهله لم يستثنهما للمعاملات من أن الامر باليد تعليل لا توكيل وبيع الوفاء رهن على الفتى به تأمل (قوله وبالخرج عن الاهلية) ومنه موته بعد قوله في التوكيل في الطلاق والعتاق كما عرفت فانت وكيلى (قوله قلت فاطلاق الدرر فيه نظار) أي حيث قال وذا أي انزال الوكيل في الصور المذكورة اذ المية تعلق به أي بالتوكيل حق الغيبة أما اذا تعلق به ذلك فلا ينزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن كما مر او جعل امر امرأته في يدها من جن الزوج اهـ فان قوله اما اذا تعلق به حق الغيبة فدخل فيه الوكالة بالخصوصة بالتقاسم الطالب والحكم فيها ليس كذلك وأصله في المنع ولا يخفى انه وارد على ما نقله الشارح عن شرح المجمع أيضا وحينئذ فلا وجه لتخصيص النظر بما في الدرر بل الامر فيها أسهل مما تقدم عن شرح المجمع فانه وارد عليه أيضا وقد علمت ان هذا في مسئلة الرهن فقط وفي غيرها لا ينزل بالحقيقي بل بالحكمي ولذا قال فيه نظار (قوله وينزل بافتراق أحد الشريكين) هذا يعمل أمر من أحدهما ان يكون الافتراق بين المالكين أو مال أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به فتبطل الوكالة الضمنية التي دخلت في ضمن عقد الشركة علم به أولا لانه عزل حكمي اذ لم تكن الوكالة مصرا بها عنه بعد الشركة وثانيهما ان أحدهما أو كليهما الوكيل من يتصرف في المال جاز فلا افتراقا لعزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منه ما اذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل وانما ذهبنا الوجهين اذ لو بقي الافتراق على ظاهره لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريك اذ لا يصح ان يفرد أحدهما بفسخ الشركة المستلزمة للوكالة بلا علم صاحبه اهـ درر وهذا الذي عنه الشارح بقوله ولو بتوكيل ثالث (قوله ولو بتوكيل ثالث) أي توكيل الشريك أو أحدهما اننا نابعي انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة وكالة ووكيلهما

لا يتبع - زلان بموت الموكل  
بخلاف الوكيل بالخصوصة  
أو الطلاق بزانية قلت  
والحاصل كافي البصران  
الوكالة ببيع الرهن لا تبطل  
بالعزل حقيقيا أو حكميا  
ولا بالخروج عن الاهلية  
بمجنون وردة وفيما عداها  
من اللازمة لا تبطل بالحقيقي  
بل بالحكمي وبالخرج  
عن الاهلية قلت فاطلاق  
الدرر فيه نظار (و) ينزل  
(بافتراق أحد الشريكين)  
ولو بتوكيل ثالث

لا يحنى فليتأمل وقال في الهداية وتبطل الوكالة بموت الموكل أو جنونه جنونا مطبقا أو لحاقه  
 بدار الحرب مرتد انما قال به - مدعو ان كان الموكل امرأة فارثت فالو وكيل على وكالته حتى تموت  
 أو لحق بدار الحرب لان ردتهم الا تؤثر في عقودها على ما عرف به - لم من هذا ان الرجل الموكل  
 اذا ارتدت تبطل وكالته بمجرد الارتداد بدون اللعوق فينبغي ان يقول في قوله السابق وارتد بدل  
 قوله ولحقه بدار الحرب مرتدا كما لا يحنى اه وفي الكفاية ذكر شيخ الاسلام في المبسوط وان  
 لحق الوكيل بدار الحرب مرتدا فانه لا ينعزل عن الوكالة عندهم جميعا ما لم يقض القاضي  
 بلحاقه اه وهذا كما ترى مؤيد لما يحتملته الحنفية ثم اعلم ان المذكور في السير ان تصرفات المرتد  
 كالمبايعة والعتق ونحوه - موقوفه عنه - مدعو الامام ان اسلم فارتدت وان هلك أو لحق بدار الحرب  
 وكم به بطلت واجازها ما طاقا وهذا كما ترى ايسر خاصا بما اذا لحق بل الحاكم أعم وتامل  
 (قوله ثم لا تعود به مدعو مسأله على المذهب) أي سواء كان وكيله أو موكلا كما في الجهر قال  
 في الحواشي البيهقي وعلم ان الوكيل ان عاد مسأله - مدعو بطلت بدار الحرب مرتدا والقضاء  
 به يعود الوكالة عنه بمجرد رجوعه الله تعالى ولا تعود عنه أي يوسف واوعاد الموكل مسأله - مد  
 اللعوق والقضاء به لا يعود الوكالة عنه - مدعو في ظاهر الرواية وعن محمد انه يعود كما قال في الوكيل  
 والفرق له على الظاهر ان معنى الوكالة في حق الموكل على المالك وقد زال برده والقضاء بلحاقه  
 وفي حق الوكيل على معنى قائمه وهو الاهلية ولم تزل بالقضاء بلحاقه كذا ذكر في الهداية  
 وشروطها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي ان يعود الوكالة الباطلة بمجرد اللعوق بدون  
 القضاء كما هو قوله اذا عاد الموكل مسأله - مدعو كما لا يحنى فليتأمل اه (قوله ولا يباقيته بجزر)  
 عبارة ومقتضاه انه لو افاق بعد جنونه مطبقا لا يعود وكالته وكأنه أخذ بمحض ان عدم عودها  
 بالعود الى الاسلام (قوله لا تبطل بهذه العوارض) هذا باطلا لافيه ياتي التفصيل لا تاتي  
 والاولى الاقتصار عليه (قوله أو المرتد) عطف على العال ح ولا يصح عطفه على الراهن لان  
 المرتد لا يملك البيع (قوله يبيع الرهن عنه - مدعو حلول الاجل) أطلقه فشمهل ما اذا شرطت  
 الوكالة في عقد الرهن أو بعده على ما اختاره الشارح فيما مضى ويأتي (قوله كالو) كميل  
 بالامر باليد الباء للاستعانة أي كالو وكيل الذي صار وكيله بسبب جعل الامر بيده وهو المرأة  
 بان قال ركعتك في ان تجعل امر زوجتي بيدها وفي ذلك مسأله لانه حينئذ يكون غايه كالا وكيله  
 ولذا لا تبطل بجنونه (قوله والوكيل يبيع الوفاء) أي بانمو وكيله بمجعله مخيرا عند حلول الاجل  
 اذا كانت الوكالة حاله العقد أو بعده على ما اختاره الشارح وهي داخله تحت مسأله الرهن  
 قاله الرحنى - لكن قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى اهل وجهه ان يبيع الوفاء في حكم الرهن  
 فيصير وكيله بان يرهن ذلك الشيء فيكون مما اتفق به حق الغير وهو المشتري أي المرتد تامل  
 ثم رأيتهم منقولين عن الحوى وما ذكره السائحاني من انه يبيع الرهن فهو غفلة تنبيه اه فافهم  
 لان الصحيح في بيع الوفاء انه رهن له أحكام الرهن قال في جامع الفصولين بانه جائز بوكالة ثم  
 مات موكله لا ينعزل بموته الوكيل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء اصطلاحا بجزر قال  
 العلامة المقدسي وهو ظاهر يتعلق حق البائع اه والاولى ان يقول لتعاق - حق المشتري  
 قاله بعض الفضلاء أي لانه رهن في المعنى على ما عليه العمل اليوم فالتستري مرتد (قوله)

ثم لا تعود به مدعو مسأله على  
 المذهب ولا يباقيته بجزر  
 وفي شرح الجمع وعلم أن  
 الوكالة اذا كانت لازمة  
 لا تبطل بهذه العوارض  
 فلذا قال (الا) الوكالة  
 اللازمة (اذا وكل الراهن  
 العبد أو المرتد - من يبيع  
 الرهن عنه - مدعو حلول الاجل  
 فلا ينعزل) بالاعزل ولا  
 (بموت الموكل وجنونه  
 كالو) كميل بالامر باليد  
 والوكيل يبيع الوفاء

التعليل بأنه اعله قدمات وليس هذا وصيه ثم لا يخفى ان امره بتعمير الدار لا يخلو اما ان يكون  
 من هذا المال المدفوع أو من مال آخر دفعه له أو من مال الأمور وعلى كل فقله ليس له ان يعمّر  
 الدار الخ يدل على عزله في التصرف دون الحفظ ثبت ما قاله في الجرح فتأمله منصفاً ولو قال  
 المصنف في هذه الاعذار وتبطل اركان أولى وجهه ان التوكيل تصرف غير لازم فيكون  
 له واما حكم ابتدائه فلا بد من قيام الامر وقد بطل به هذه العوارض \* قال في البعقونية ذكر  
 موت التوكيل وقع في الهداية والكا في أيضا لكن كون الموت مبطلاً للتصرف التوكيل ظاهر  
 فلا فائدة له الادفع توهم جريان الارث وان كان في غاية البعد (قوله) وجنونه مطبقاً (قوله) لا  
 قلة بمنزلة الانعما فيك لا تبطل الوكالة بالانعما لا تبطل بقليل الجنون (قوله) بالانكسر  
 قال في المصباح والعمامة تفخ الباب على معني أطبق الله عليه الحى والجنون اداهما كما يقال  
 احبه الله واجنه أى أصابه بهما وعلى هذا فلا اصل مطبق عليه فحذف الصلة تخفية او يكون  
 الفعل مما يستعمل لازماً متعدياً اه (أقول) واهله أو يكون باودون الواو لانه اذا كان مما  
 يستعمل لازماً متعدياً لا يحتاج الى دعوى حذف الصلة تخفية فان ما حذف منه الصلة  
 يكون متعدياً وما ذكر فيه يكون لازماً متعدياً ما قلنا تايل أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى  
 (قوله) سنة على الصحيح (درر) قال فيها وهو قول مجيد وعمله في الجرحاسة وطجميع العبادات فقدّر  
 به احتياطاً اه وقيل دائماً كذا قيل (وأقول) قال في البحر فالمطبق أى الدائم زاد في البناء  
 وقيل مستوعباً (قوله) شهر أى مقدار شهر وهو قول أبي يوسف اعتباراً بما يقطع به الصوم  
 وعنه أكثر من يوم وليلة انسقوط الصلوات الخمس به فقد ربه احتياطاً وهو الصحيح كما ذكره  
 الزياحى (قوله) وان عليه الفتوى فليحفظ ونقل المقدسى عن شرح السكا في انه به بقى لمحالة  
 (قوله) وبالحكم بالحق أى بالحق أحداهما موكلاً كان أو وكيله لبعقونية اذا ارتد فكل فلحق  
 وقيد بالحكم بلحاظه لان تصرفات المرتد قبله موقوفة عنده فكذا وكالته فان أسلم نفذ وان قتل  
 أو طلق بدار الحرب بطلت الوكالة فاما عندهما فتصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته الا ان يموت أو  
 يقتل على ردة أو يحكم بلحاظه بجر وفيه عن ايضاح الاصلاح المراد بالعاقب ثبوته بحكم الحاكم  
 اه لكن عبارة درر البحار ولحاظه بجر مبطل من غير حكم به قال شارحه لان أهل الحرب  
 أموات في أحكام الاسلام ولحاظه صار منهم اه وفي الجمع ولحاظ الموكل بعد ردة بدار  
 الحرب مبطل وقالان حكم به قال ابن ملاث لان لحاقه انما يثبت بقضاء القاضى قيد بالعاق لان  
 المرتد قبله لا يبطل توكيله عندهما وموقوف عنده ان أسلم نفذ وان قتل أو طلق بدار الحرب  
 بطل اه فعلم أن ما في الايضاح على قولهما وبجث فيه في البعقونية حيث قال قوله ولحاظه  
 بدار الحرب مرئداً هذا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما يبطل لو حكم بلحاظه وقدر  
 في السير كذا في الهداية \* وهما كلام وهو ان المعلوم مما ذكر في كتاب السير ان المرتد اذا لحق  
 بدار الحرب لم يكون تصرفاته موقوفة عنده أبى حنيفة فان عادم المصار كان لم يزل مسلماً  
 ونصح تصرفاته وان مات وحكم بلحاظه اسنقر كره فبطل تصرفاته وعندهما تصرفاته نافذة  
 الا ان يموت أو يحكم بلحاظه والوكالة من جملة التصرفات فلا وجه للعكس ههنا مجرد اللحاق عند  
 أبي حنيفة رجه الله تعالى كما لا يخفى اللهم الا ان يراد من بطلان الوكالة عدم نفوذها لكنه بعيد

وجنونه مطبقاً) بالانكسر  
 أى مستوعباً سنة على  
 الصحيح درر وغيره لكن  
 في الشريعة لا يثبت  
 المصبرات شهر وبه يفتى  
 وهذا في القهستانى  
 والباقي وجعله قاضياً  
 في فصل فما بقضى  
 بالمجتمعات قول أبي حنيفة  
 وأن عليه الفتوى فليحفظ  
 (و) بالحكم (بلحاظه  
 مرئداً)

فلا معنى لتوقفها على موافقة صاحبه لانه لاحق له بها تأمل (قوله) لكن أثبت القهستاني  
 اختلاف الرواية) وكذا نقله السيد الجوى عن الولوالجية حيث قال وفيها في الفصل الثاني من  
 الوصايا الوصاية فهو بدو جوع ثم قال وفي الجامع الكبير لا يكون رجوعا فيه روايتان  
 وعلى الخلاف يجوز الوكالة من الوكيل أو الموكل ويجوز الشراء ويجوز الوديعة من المودع  
 ويجوز المتبايعين أو المستأجرين والصحيح غير ما في الجامع انه يكون رجوعا وعليه الفتوى  
 لان الخو وصار مجازا عن القسح حتى لا يلغو اه قال العلامة المقدسي بحقل ان التصحيح  
 في خصوص الوصية او في الجميع اه قلت والمتبادر الثاني ط (قوله) وقدم الثاني) وهو كون  
 بطود عزلا (قوله) وعاله الخ) هـ ذابو يدما قلنا ان التصحيح راجع الى الجميع ط (قوله)  
 وفي رواية لم ينزل بالعزل يجوز) قد علمت ان الفتوى على العزل بالجود وانه الصحيح وفي شرح  
 القهستاني ويدخل فيه معنى العزل يجوز الوكالة فان يجوز ما عدا النكاح فسبح وفي رواية لم  
 ينزل بالجود وهي مرجوحة (قوله) وينزل الوكيل الخ) وفي شرح كذا العناية بشكل على  
 هـ ذان من وكل بقضاء الدين قضاء الموكل ثم قضاء الوكيل قبل العـ لم يضمن مع انه عزل  
 حكمه وأجيب بان الوكيل بقضاء الدين مأمور بان يجعله لى المؤدى مضمونا على القابض  
 لان الدين تقضى بأمثاله وذلك يتصور به بداء الموكل ولذا يضمنه القابض لو هلك  
 بخلاف الوكيل بالتصدق اذا دفع به بدفع الموكل فلم يضمن الوكيل يتضرر الموكل لانه  
 لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمنه اه بنوع تصرف (قوله) فزوج الوكيل  
 أى ينزل الوكيل اذا فعل ما وكل فيه أو فعله الموكل واشار به ذابو عاقبه الى ان نهاية  
 الموكل فيه اما ان تكون من جهة الموكل أو من جهة الوكيل وينزل الوكيل لى له فلو طلق  
 الوكيل المرأة فليس للوكيل ان يزوجه اياها لان الحاجة قد انقضت وفي البرازية وكاه  
 بالتزويج فتزوجها ووطئها واطلقها وبعدها العدة وجهان الموكل صح لبقاء الوكالة (أقول)  
 الظاهر ان الضيف في تزوجه لا للوكيل لالا موكل والا فاني ما هنا وما ياتي من ان تصرفه بنفسه  
 عزل تأمل قال في المحيط وكاه ببيع عين له عزله الا ان يتعاق به حق الوكيل بان يامر بالبيع  
 واستيفاء الثمن بادائه اه (أقول) وهذا اذا لم يكن الدين مؤجلا ما اذا كان مؤجلا ففي  
 القهستاني عن الجواهر ولو وكل الدائن بدين مؤجل ببيع داره بسؤاله عند الاجل كان له عزله  
 قبله اه فتمتبه (قوله) بشرط كان) أى المشتريان من الوكيل والاصيل ومقتضى القواعد ان  
 المعقد قول أبى يوسف ط (قوله) وبخيران) أى المشتريان في الصورتين أى يثبت لكل منهما  
 الخيار لتفرق الصفقة عليهما (قوله) وينزل بموت أحدهما) أى وان لم يعلم الاخر كما أفاده  
 في البحر بقوله رجل غاب وجهل داره في يدرجل ليعمرها فدفع اليه مالا يحفظه ثم فقد الدافع  
 فله ان يحفظ وايسر له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه له قدمان ولا يكون الرجل وصيا  
 للمفقود حتى يحكم بموته تجنيس من باب المفقود وهو اعلم ان الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق  
 التصرف لا الحفظ اه لكن رده المقدسي بان ظاهر ما في التجنيس انه انما دفع المال  
 يحفظه وحده فلا يدل على ما سبقه فلما ائى يقول لودفعه ليعمر منه كان له ذلك وانما  
 امتنع لعدم اذنه كذا في حاشية أبى السعد عن الجوى (أقول) كيف يصح قوله كان له ذلك مع

لكن أثبت القهستاني  
 اختلاف الرواية وقدم  
 الثاني وعاله بان يجوز  
 ما عدا النكاح فسبح ثم  
 قال وفي رواية لم ينزل  
 بالجود اه فليحفظ  
 (وينزل الوكيل) بلا  
 عزل (بنهاية) الشيء  
 (الموكل فيه كما لو وكاه بقبض  
 دين فقبضه) بنفسه (أو)  
 وكاه (بنكاح فزوجه)  
 الوكيل بزازية ولو باع  
 الموكل والوكيل معا أو لم  
 يعلم السابق فبيع الموكل  
 أولى عند محمد وعند أبى  
 يوسف بشرط كان وبخيران  
 كما في الاختيار وغيره  
 (وينزل بموت أحدهما)

٣ قوله والمراد بالخبر  
هذه العبارة

(ولو عزل العدل) الموكل  
بييع الرهن (نفسه  
بحضرة المرتن ان رضى  
به) بالعزل (صح والا لا)  
اتفاق حقه به وكذا الوكالة  
بالخصوص بطاب المدعى  
عند غيبته كما مر وليس  
منه توكيله بالطلاق بطابها  
على الصحيح لانه لاحق لها  
فيه ولا قوله كلما عزلت  
فانت وكيلي لعزله بكما  
وكانت فانت معزول عني  
(وقول الوكيل بعد  
القبول بحضرة الموكل  
الغيت توكيلي أو انابري  
من الوكالة ليس بعزل  
كحود الموكل) بقوله لم  
أو كان لا يكون عزلا (الا  
ان يقول) الموكل للوكيل  
(والله لا أو لك بشئ فقد  
عرفت تم اوتك فعزل)  
زيه ليكنه كفي الوصايا  
ان حوده عزول وجه له  
المصنف على ما اذا وافقه  
الوكيل على التوك

الوكالة فينبغي ان يتوقف عزله حينئذ على علمه لان علمه مثل حضوره افاده الرضى (قوله ولو  
عزل العدل) العدل فاعل عزل واظهار ان التقييد به جرى على الغالب والافاقه لو قيل يبيع  
الرهن لا يقتصر على العدالة والمراد به الموكل يبيع الرهن في عقد الرهن وان يوفى الدين من غنه  
لا يصح عزله سواء كان الوكيل العدل أو غيره كما يأتي انصرح به والمراد بالعدل من وضع الرهن  
على يده غير الراهن والمرتمن باتفاقهما عليه ولو شرط في عقد الرهن ان يبيعه وبني الدين بغيره  
أو وكل غيره أجنبيا أو المرتن لا يملك عزله اتفاقا حق المرتن به (قوله الموكل) بالبناء للمجهول  
صفة للعدل (قوله نفسه) مشعول عزل (قوله بحضرة المرتن) متعلق بعزل ويعلم عنه حكم  
ما اذا كانت بغير حضرته (قوله ان رضى) اي المرتن (قوله بطاب المدعى) اما اذا كانت بغير  
طلبه فيصح عزله وان كان فيه ابطال حق الطالب من حيث ان حقه بقوت رضاه لانه لم يلق  
منه وكلا بالخصوص كذا في غاية البيان (قوله عند غيبته) أى غيبة الخصم الموكل وهو متعلق  
باسم الاشارة في قوله كذا فان معناه انه لا يملك عزل نفسه بدون رضا الخصم عند غيبته المدعى  
عليه فيكون متعلقا بقوله عزله اما عند حضور المدعى عليه فيملك لو قيل عزل نفسه لعدم الضرر  
(قوله وليس منه) أى مما يتعلق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه مرعاة له والحاصل انه لو وكل  
رجلا بالخصوص ثم عزله حال غيبة الخصم فهذا على وجهين الاول ان كان وكيل الطالب فيصح  
عزله وان كان المطلوب غائبا والثاني بان كان وكيل المطلوب فهذا على وجهين الاول ان يكون  
التوكيل من غير التماس أحد وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا والثاني ان  
يكون التوكيل بالتماس الخصم وفي هذا الوجه ان كان الوكيل غائبا وقت التوكيل أو لم يعلم  
بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان حاضرا وقت التوكيل أو غائبا لكان علم بالوكالة ولم يرد  
لا يصح عزله حال غيبة الطالب بصح حال حضرته رضى به أو بخط كافي مشتمل الاحكام (قوله  
لانه لاحق لها فيه) قال العلامة المقدسي فلوأ برأته بشرط الطلاق فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله  
ط عن الحموى ونص عبارة لو وكل بطلاق فغسل لا يملك عزله قلت فلوأ برأته بشرط الطلاق  
فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله والصحيح انه العزل لان المرأة لاحق لها في الطلاق اه (قوله ولا  
قوله كلما عزلت فانت وكيلي) معطوف على توكيله أى فانه لم يتعلق به حق الوكيل (قوله لعزله)  
قد مناعن الزباني وكذا عن البرازية طرق عزله عن الوكالة الدورية وما هو الصحيح فيها ورد  
ما ذكره هنا بانه لا يعزل بقوله كلما وكالتك فانت معزول فلا تغفل يؤيده ما ذكره الحموى وقيل  
يعزل بقوله كلما وكالتك فانت معزول وهذا غير صحيح لانه يتعلق العزل بالشرط وهو باطل  
(قوله كحود الموكل بقوله لم أو كان لا يكون عزلا) كذا في البحر عن الزباني قال في المنح  
بعد نقل عبارة الزباني سكن ذكر الشارح المذكور في كتاب الوصايا ان حود التوكيل  
يكون عزلا ذكر في مسائل شتى بعد كتاب القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالحدود اذا  
وافقه صاحبه بالترك الا النكاح فينبغي حمل ما في الوصايا على ما اذا وافقه الوكيل على ترك  
الوكالة والله تعالى اعلم اه (قوله وجه له المصنف) بناء على ما ذكره الزباني في مسائل شتى من  
القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالحدود اذا وافقه صاحبه بالترك اه ولا معنى له هذا الخلل  
لانه انما يحتاج لو افقه صاحبه في العقود اللازمة والوكالة من العقود الجائزة الغير اللازمة

بالخصومة) تفسير ما يتقدم به علم موكله (قوله وبشراء الماعين) كما اذا وكله بان يشتري له عبدا  
 معيناً فاذا اراد الوكيل ان يشتريه لنفسه أو يوكل من يشتريه له فاشتره فهو الاول لانه لا يملك  
 عزل نفسه عند غيبة الامر الا اذا اشتراه باكثر مما وكل به أو بخلاف ما وكل به بزيادة (قوله  
 لا الوكيل بشكاح) أي فانه لا يتقدم به لم الموكل وحيداً فلا عزل نفسه ثم بانشر ما وكل به لنفسه  
 أو لغيره يصح اعادته وتقدم عزله حينئذ به لم الموكل بل بمجرد مباشرة العقد يصير تاركاً للوكالة  
 لخالفته الامر (قوله ويبيع ماله) أي مال الموكل (قوله وبشراء مئتي بغير عينة) أي لو وكله بشراء  
 عبدين مثلاً فاشترى عبد ليس للموكل أخذه ويقول له أنت وكيلي لانه لا يقع للموكل في غير الماعين  
 ما لم ينو له أو ينقل الثمن من ماله أو يضيف العقد الى دراهمه والحاصل ان الموكل لانه يعزل  
 نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل اعدم تضرره وكان الاولى ان يذكر هذه الجملة بعد قوله  
 شرط علم موكله (قوله كافي الاشياء) عبارة الا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل  
 بشراء مئتي بغير عينة أو يبيع ماله وكذا الوكيل بالشكاح والطلاق والعتاق فانحصر في الوكيل  
 بشراء مئتي معينين والخصومة اهـ (قوله عزل نفسه) أي عن الوكالة وهو مبتدأ ومؤخر قال  
 الزيلعي عزل نفسه عن الوكالة ثم تصرف فيما وكل اليه قبل علم الموكل العزل صح قصره فيه اهـ  
 قال البابا في لا يصح عزله نفسه ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل اهـ (قوله وامام) أي  
 امام الجماعة حتى لو عزل نفسه وعاد وصلى بالناس صحت صلاته ولا يحتاج الى اذن جديد ما لم يعلم  
 الخليفة بعزل القاضي نفسه والامام وكذا والى البلدة من قبله لان في انعزالهم قبل علمه تغريراً  
 له وضراً بالمسلمين كما يأتي نقله موضوعاً قريباً (قوله والا) يعلم لا يصح العزل الا بعلم المولى ونص  
 الجواهر لا يعزل الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله كما يأتي في المقالة الثانية نص عبارته انما  
 (قوله كما بسطه في الجواهر) أي حيث سئل عن قاضي بلدة عزل نفسه عن القضاء والسلطان  
 الذي ولده القضاء في بلد آخر هل يعزل بعزل نفسه حتى لو جلس في بيته انما ما يقول عزات نفسي  
 عن القضاء ثم خرج بشقاعة الناس وجلس للقضاء هل ينفذ ايجاب لا يعزل الا اذا علم به السلطان  
 ورضى بعزل نفسه وهذا كالوكيل بشراء مئتي معينين ما فيه من تغير الموكل كذلك ههنا الامام  
 والسلطان ما اتواض هذا الامر اليه فقبل فقد انتقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب عليه  
 القيام كذا الامام في باب الصلاة اذا صار اماماً لم يتركه القيام بها لم يكن له ان يعزل نفسه الا اذا  
 صار بحال لا يمكنه المضي فيها فحينئذ يتحقق العزل وانما ينزل باقامة غيره مقام نفسه حتى  
 لا تبطل صلاة القوم وكذلك ههنا امام أهل للقضاء لا يملك عزل نفسه ما فيه من تغير السلطان  
 وباطال حقوق المسلمين فاذا عزل نفسه وعلم السلطان انه يهجر عن القيام به فانه يخرج عنه  
 ويكون اخرجه باقامة غيره مقامه كافي الصلاة اذا سبقه الحدث يعزل بالاستخلاف والا فلا  
 وان لم يعزل بعزله نفسه فله ان يعود للقضاء اتم القيام ولا ينعكس كما كانت اهـ نقله الحلبي (قوله  
 ان بغير حضرة المديون) أي ان صدر التوكيل بغير حضرة المديون (قوله وان وكله بحضوره  
 لا يتعلق حقه به) أي لانه يلحقه به مضره وتغريراً لانه قد يدفع المال الى الوكيل المساعل من الوكالة  
 فلا يصح عزله بدون علمه لكان مغروراً بذلك حيث دفع لغير وكيل مع اعتماده على ما علم من وكالته  
 ولا يندفع ذلك التغير الا اذا علم بالعزل والظاهر انه يلحق به ما اذا وكله بغير حضرة فبإفاته

أي بالخصومة وبشراء  
 ماعين لا الوكيل بشكاح وطلاق  
 وعتاق ويبيع ماله وبشراء  
 شيء بغير عينة كافي  
 الاشياء (عزل نفسه بشرط  
 علم موكله) وكذا يشترط  
 علم السلطان بعزل قاض  
 وامام نفسههما والا كما  
 بسطه في الجواهر (وكاه  
 يقبض الدين ملك عزله ان  
 بغير حضرة المديون وان)  
 وكاه (بحضرته لا) يتعلق  
 حقه به كما مر (الا اذا علم به)  
 بالعزل (المديون) حينئذ  
 يعزل ثم فرع عليه بقوله  
 (فلا يدفع المديون دينه  
 اليه) أي الوكيل (قبل  
 علمه) أي المديون (يعزله  
 يبرأ) وبعد لا يدفعه لغير  
 وكيل



اذا وكله ولم يعلم به افله عزله وان لم يعلم به برأيه لكن نظره فيه سيدي الوالد رحمه الله تعالى بانه  
 قبل اعلمه لا يكون وكلا حتى لو باع لا ينفذ ولا يكون يبعه اجازة لا وكالة بخلاف الوصي وينفذ  
 فعزله قبل اعلمه ليس عزلا حقيقة تامل (قوله كالرسول) فانه بعزل وان لم يعلم به لم يوقف  
 عزله على علمه أي سقطا ولو قصد بالانه مبلغ عبارة فعزله رجوع عن الايجاب مقدسي (قوله  
 ولو) وصليته أي له العزل في الوكالة المنجزة وفي المعاقبة على شرط بعد وجوده وقبله (قوله عزله)  
 بصيغة المصدر بالمعاقبة على قوله فلام وكل العزل (قوله به ينفذ) كذا في الصغرى وقبله لا يصح  
 لان العزل لا يتصور الا بعد تحقق الوكالة وهي لم تحقق بعد (قوله وبكتابة مكتوب بعزله) أي ان  
 وصل اليه المكتوب كما سيأتي في الفروع آخر الباب (قوله وارسله رسولا) أي ووصل اليه  
 أيضا منية (قوله بميزا) خرج المجنون والمعتوه والصبي الذي لا يعزط (قوله ذكره المصنف  
 في متفرقات القضاء) وقدمنا الكلام عليه هناك مستوفى فراجع (قوله اذا قال الرسول الخ)  
 قال المصنف في متفرقات القضاء وظاهر ما في العمادية انه لا بد ان يقول له اني رسول بعزله اه  
 ونقلنا عنه عن البحر (قوله الموكل ارسلني الخ) الجملة معقول القول واحترزه عما اذا شهد على  
 عزله حال غيبة الموكل فانه لا ينعزل كذا وقع التعبير بالموكل في البحر والجوى والمخ ولعل الاولى  
 الوكيل اتظها فائدة الاحتراز (قوله ولو اخبره الخ) ومنه الرسول الذي لم يقل ارسلني اليك  
 لا بل اني الخ (قوله عددا وعدالة) منصوب على الحال المبينة أو مفعول لحدوف تقديره أعنى  
 أو على تعيين الماهية في احد شطري الشهادة وذاعلى قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة  
 والعبد والصبي وان وجد العددا والعدالة كما قدمنا التنبيه عليه في شتى القضايا وقدمنا ايضا ان  
 العدالة لا تشتط في العدد فراجع ان شئت (قوله كاخواتها) أي اخوات الوكيل (قوله  
 المتقدمة في المتفرقات) وهي اخبار السيد مجتباية عبده والشفيع بالبيع والبيع بالبكر بالانكاح  
 والمسلم الذي لم يجر بالشرايع والاعراب بعيب اريد شرايعهم وحججهم اذن وفيه شركه وعزل فاض  
 ومتولى وقف اه أي فانهما يشترط فيهما احد شطري الشهادة كما تقدم (قوله قبل) أي خبره  
 (قوله اتفقا) يوم انه مما قدمه وليس كذلك وعبارته هناك ولا يثبت عزله بالاخبار عدل أو  
 فاسق ان صدقه عنانية قال في منية المقتضى ويخبر واحد غير عدل ان صدقه انزل والا فلا في قول  
 الامام وان ظاهره صدق الخبر وقال لا ينعزل اذا ظاهره صدق الخبر وان كذبه اه فهذا بنا في كتابة  
 الاتفاق (قوله وفرع على عدم لزومها من الجانبين) لم يذكروا المصنف سابقا الا كونها من العقود  
 الغير اللازمة واما كون عدم اللزوم من جانب أو من جانبين فلم يتعرض له فلا وجه للتفريق  
 والاولى كما فعله المصنف ان يكون قوله وعدم اللزوم مبتدأ وقوله من الجانبين خبراى وعدم  
 اللزوم المتقدم في عبارته ثابت من الجانبين فعدم لزومها من جانب الموكل قد سبق وهذا بين عدمه  
 من جانب الوكيل فالوكل غير لازمة من جانب الموكل فلام وكل العزل والمالم تسكن لازمة  
 من جانب الوكيل فالوكل عزله نفسه وكما يشترط هناك عدم تعلق حق الغير بشرطه علم موكله  
 صيانة لحقه لا اعتمادا على صحة وكالته فلو صح ان يعزل نفسه بدون علمه لمكان فيه تغير لاهوكل  
 (قوله فالوكل) خبر مقدم عزله نفسه اذا علم موكله فان علم ان يعزل الا اذا تعلق به حق الغير كما  
 تقدم فانه لا ينعزل بعزل الموكل الصريح الا بعلم الخصم فكذا هذا وتامل ط (قوله أي)

كالرسول (ولو) عزله  
 (قبل وجود الشرط في  
 المعاقبة) أي بالشرط به  
 ينفذ شرح وهما بنية (ويثبت  
 ذلك) أي العزل (بمباشرة  
 به وبكتابة) مكتوب بعزله  
 (وارسله رسولا) بميزا (عدلا  
 أو غير) اتفقا (حر أو  
 عبدا صغيرا أو كبيرا)  
 صدقه أو كذبه ذكره  
 المصنف في متفرقات  
 القضاء (اذا قال الرسول  
 الموكل ارسلني اليك  
 لا بل اني الخ) عزله اياك عن  
 وكالته ولو اخبره فضولى  
 بالهزل (فلا بد من أحد  
 شطري الشهادة) عددا  
 أو عدالة (كاخواتها)  
 المتقدمة في المتفرقات  
 وقدمنا انه متى صدقه  
 قبل ولو فاسقا اتفقا ابن  
 ملاك وفرع على عدم  
 لزومها من الجانبين بقوله  
 (فالوكل)

مناقشة اما على الاول فلما فاته قوله وسيجي عن العيني خلافه لان الذي سيجي ان له العزل  
فليس خلافه واما على الثاني فلانه يقتضى انه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول  
بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن لانه كلما عزله تجددت له وكالة وقوله في طلاق  
وعتاق يحتمل انه حال من الوكالة الدورية ويحتمل انه مـ... مثله اخرى من مدخول لو ايضا أى ولو  
في طلاق وعتاق لا يقيده كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لان البزازی لم يصح شيئا  
منه ما بل قال وكله غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له ان يعزله في الطلاق والعتاق  
وقال بعض مشايخنا له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال قـ... له وعزل الوكيل بالطلاق  
والنكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقه ضرر لكنه يصير مكذبا فيكون غرورا انتهى نعم يصح  
حله على الثاني ان جعلت المبالغة على قوله فلم وكل عزله ولا يرد حينئذ عليه انه مما لا حق فيه  
لغيره كما صرح به والظاهر ان قوله وسيجي عن العيني خلافه وقع من سهو القلم ولو حذفه  
لاستقام الكلام وانتظم والعبرة بالحيدة ان يقال فلما وكل العزل متى شاء ولو الوكالة الدورية  
مالم يتعلق به حق الغير كوكيل خصوصية بطلب الخصم يتـ... شرط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق  
أفاده سيدى الوالدرجه الله تعالى قال في البزازیة واذا أراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية  
كيف يعزله قيل يقول عزالتك كلما وكالتك وانه لا يصح لان فيه تعاقب العزل بالشرط حيث قال  
ان صرت وكيلا فانت معزول ولان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختار  
شمس الأئمة ان يقول عزالتك عن الوكالات كلها وعزالتك عن ذلك كله وانه أيضا مشـ... كل لان  
الخراج قبل الدخول في ذلك الشيء لا يتصور والعزل اخراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور  
الخراج قال الفقيه أبو جعفر والامام ظهير الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزلته عن  
المفوضة ولا يقدم العزل عن المفوضة على الرجوع عن المعلقة لانه اقدم العزل عن المفوضة  
تجزؤ وكالة اخرى من المعلقة فلا يعزل بعد عنها بالرجوع عن المعلقة اهـ قال في البحر ثم اعلم  
انه لو قال كلما وكالتك فانت معزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعليقه بالشرط والعزل لا  
كما صرح به في الصغرى والصيرفية فاذا وكاله لم يعزل اهـ وهذا بخلاف ما ياتي في كلام  
الشارح عن العيني فتنبيهه وسـ... أى آخر الكتاب في مسائل شتى (قوله في طلاق وعتاق)  
قال المحطواى عازيا بالخلاصة المختار انه يملك عزله بغير منعه الا في الطلاق والعتاق والتوكيل  
بسؤال الخصم وفي منية المفتي قال مشايخنا يملك عزله في الفصول كلها وهذا ان شاء الله هو  
المعتمد بجر اى في غير التوكيل بسؤال الخصم (قوله على ما صرحه البزازی) قد مناقرية باعتبار  
وعلى أيضا بان الوكيل يعزل مالم يتعلق به حق الغير او كانت دورية في طلاق وعتاق صيانة لحق  
الغير فيما يتعلق به ولان الطلاق والعتاق يتعلقان بالاختار فكانا بمنزلة ما لا يصح الرجوع عن البين  
هذا خلاصة ما حرره البزازی وقد عاتض عنه (قوله وسيجي الخ) أى قرية بحيث أطا في قوله  
ولا قوله كلما عزالتك فانت وكيلى ولم يفرق بين طلاق وعتاق وغيرهما تأمل امكن الشارح ساق  
ما ياتي في قرية في مقام عزل الوكيل نفسه وهذا في عزل الموكل وكيله (قوله بشرط علم الوكيل) فلو  
أشهد على العزل في غيبة الوكيل لم يعزل بجر وانما لا يعزل اذا لم يبلغه لانه منى بعد الامر  
لا يعمل بدون العلم وفقهه انه يلزم الوكيل ضرر ومحل اشتراط علم الوكيل اذا علم بالوكالة اما

في طلاق وعتاق على  
ما صرحه البزازی وسيجي  
عن العيني خلافه فتنبيه  
(بشرط علم الوكيل) أى  
في القصدي أما الحكمى  
فثبتت ويتعزل قبل العلم

في التبرعات الابعة استيفائها والوكالة والعارية ينعقدان على أمر مسمى قبل فلا يلزمان فيه قبل وجوده (قوله فلا يدخلها خيار شرط) تنزيع على عدم اللازم لان الامر اللازم بعينين مضمرة فيعقبه الندم فشرع فيه الخيار لرفع ما يتوقع ولا حاجة فيه للامر الغير اللازم (قوله ولا يصح) أي وينتفع أيضا على عدم لزومها عدم صحة الحكم بهما قصد الالفائدة في ذلك حيث لم تكن لازمة لئلا يكتفى في ضمن دعوى صحيحة بتمكن من الجرى على مقتضاها وهذا ما قدمه في الفروع من قوله الوكالة المجردة الخ (قوله ويسانه في الدرر) تقدم نقل عبارته اقرىسا (قوله فله موكل العزل متى شاء) حيث لم تكن لازمة من الجانبين فله موكل الخ أي هـ هذا هو الاصل فيها وقد نص ميرزا على ضرورة اعارض تتعلق حق الغير كإيانه بقوله عالم الخ وانما يتوقف بطلان الوكالة على العزل اذ المنة الامر فاذا بان ختمها به انعزل بلا عزل كما يأتي قال الرمي أطلق العزل فعمل مالوكا وشرط على نفسه عدم العزل أو مدة حياته أو ابدًا كما هو ظاهره فقط مصدرح في الاسعاف ان من عوب الواقف كولو كبل عنه فملك زله متى شاء وان شرط انه لا يعزل واقفه تعالى أعلم (قوله كوكيل خصومة) أي من المطلوب وهو تمثيل المدخول النبي أي ليس له عزله وان علم به الوكيل اتعاق حق الغير به قال في الفصول وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم به فله عزله على كل حال قال في البحر ثم يطرأ على الوكالة اللازم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت مشروطة في عقد الرهن أو بهـ مد على الاصح فلتزم كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالقاس الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لضرره الطالب عنه داختفاء المطلوب بخلاف ما اذا كان الطالب حاضرا او كانت الوكالة من غير التماس الطالب أو كانت من جهة لا يمكنه من الخصومة مع المطلوب في الوجه الاول ولا عدم تعاق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطالب وفي الوجه الثالث العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويأمر الخصومة بنفسه ولان يتركها بالكلية وعلى هـ اذا قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالتامها ثم غاب لا يملك عزله وانس بشئ بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق اهـ قال العلامة قاسم زيادة في التعليق ولان الزوج غير مجبور على الطلاق وعلى التوكيل به وانما جبه له وكيل لا باختياره فملك عزله كما في سائر الوكالات اهـ وعلى هـ اذا قال الوكيل الموكل لاو كبل كليا عزله فانت وكيل لا يملك عزله لانه كليا عزله فحجج ددت الوكالة وقيل لا يعزل بقوله كليا وكذا كانت فانت معزول وقال صاحب النهاية انه يملك عزله بان يقول عزلتك عن جميع الوكالات فينصرف ذلك الى المعلق والمنفـ مذوكلا هـ ليس بشئ ولكن الصحيح اذا اراد عزله وأراد ان لا تنهـ قد الوكالة بعهد العزل ان يقول رجعت عن المعاقبة وعزلتك عن المخبرة لان ما لا يكون لازما يصح الرجوع عنه والوكالة منه زبلي ملخصا وسـ يأتي قريبا نظـ يره عن البرازية (قوله كما يجبي) أي قريبا (قوله ولولو كالوكالة دورية) كقوله كليا عزلتك فانت وكيلي ثم لا يتخلوا ما ان يكون مباغاة على قوله فله موكل العزل أو على قوله عالم يتعلق به حق الغير فعلى الاول يكون المعنى ان له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمباغاة حينئذ ظاهرة وعلى الثاني انه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كـ في كلام الشارح

(فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بهما مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى صحيحة على غريم) ويبيانه في الدرر (فله موكل العزل متى شاء) عالم يتعلق به حق الغير (كوكيل خصومة الطالب) انهم كاسيجبي ولو الوكالة دورية

اشتهر ان ذلك لا يصح جعل النظار له حيلة اذا ارادوا ان يجعلوا في القرية أمينة يحفظ زرعها  
ويقررون له على ذلك جعله الا وهى ان يامروه بعقد السلم ويستلموا من الوكلاء على ما هو مقرر  
لهم باطننا فان قلت السلم لم فيما ثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف عنهم او لو صرف  
مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غير  
ما اذن له فيه فخرج بجعل على المسئلة السابقة لانه لو قيل بقبول السلم هذا حاصل ما ذكره شراح  
الوهبانية في هذا المحل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتخلص منه حاصل مدة طويلة  
حتى فتح المولى بشي يغاب على ظني انه هو المراد في نص هذه الحيلة في المسئلة الثانية وهى  
ان شخصا يكون ناظرا على وقف فيريد ان يجعل امينا قادرا على ما يجب ويتنفع هو عاجلا  
والامين آجلا فاذا اخذ من الامين شيئا على ذلك ايقوم مقامه ويأخذ من غلات الوقف بدلا عن  
الجعل فهو لا يجوز لانه بيع الوكالة في المعنى لما علمت ان الناظر وكييل الواقف وهذا يفعل  
في زماننا كثيرا في المقاطعات والاقواق ويسمونه التزامات فاذا تخيل له هذه الحيلة وهى ان  
ياخذ الناظر من الامين مبلغا معلوما للماء على غلة الوقف يصرفه في مصارفه وياخذ من غلة  
ما عين له الواقف من العشر مثلا ويستغل ذلك الامين غلة الوقف على انه السلم لم فيه يحصل  
لناظر نفع نظارته وللاامين بما تنفعه وهو ايضا لا يجوز لان الناظر وكييل الواقف فكأنه صار  
وكيلا عن الواقف في قبول عقد السلم واخذ الدراهم على الغلة الخارجية وقد علمت ان الجائر  
التوكيل بعقد السلم لا يبق له فاذا اخذ الدراهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صرفا من  
مال نفسه وثبتت الغلة في ذمته فليزمه منها هذا ما ظهر لي ثم لا يخفى ان هذا كله انما يكون  
بعد بيان مقدار السلم فيه مع سائر شروط السلم والافى يكون فسادا من جهة اخرى كما لا يخفى  
والله تعالى اعلم فاده سيدى والدرج الله تعالى (قوله به) أى بقبول السلم (قوله من يجعله)  
أى متولى الوقف بقابلة جعل يتراضيان عليه كإعانت (قوله أمينا) منه قول يجعل (قوله فيما مره  
بعقد السلم) فيما يخرج من حبوب أرض الوقف وهذا هو محط الفائدة وانما يجوز لماعانت  
(قوله وبسلم) أى ببعض قدر ما تراضيا عليه من الجعل يجعله أمينا على القرية (قوله لانه)  
أى متولى الوقف (قوله لا يصح بيعها) أى الوكالة التى هى أمانة فلا يصح التزام الجعل في  
مقابلتها أى ولا الحيلة التى اصطنعها لان التوكيل في قبول الاستلام باطل (قوله وغمامه في  
شرح الوهبانية) حاصله انه فيه أربع مسائل الاولى التوكيل بالسلم جائز كالبيع والشراء  
وهى معرفة وتقدمت الثانية لا يجوز التوكيل بقبول عقد السلم وقد علمت من تقدم أيضا  
الثالثة قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها الى آخر ما تقدم أيضا الرابعة  
يجوز للقيم ان يسلم من ربه في رتبته وحصيه بمنزلة الوكيل بعقد السلم ورأس المال وان ثبت في  
ذمته فهو مأور بدفع بدله من غلة الوقف وإيسى المراد بوجوب ذمته متأخر اذ قد سبق العقد قبل  
المراد انه كالترب في الذمة ثم ما به طيه يكون بدلا عما وجب كاتقدم واستغفر الله العظيم

\*(باب عزل الوكيل)\*

من إضافة المصداق الى فاعله أو مفعوله وآخره عن الوكالة لما أنه يقتضى سبق نبوتها وهو  
رافعها فتاسب ذكره آخر (قوله الوكالة من العقود الغير اللازمة) لانها قد تبرع ولا لزوم

به من يجعله يجعل أمينا  
على القرية فيما مره بعقد  
السلم وبسلم منه على  
ما قرر له باطننا لانه وكييل  
الواقف والوكالة أمانة  
لا يصح بيعها وتسامه في  
شرح الوهبانية  
\*(باب عزل الوكيل)  
(الوكالة من العقود الغير  
اللازمة) كالعارية

بها مئة ودأ قال فيها انقلا عن الصغرى الوكيل بتقبض الدين اذا أحضر خصمه فاقرب بالتوكيل  
 وأنكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة البيعة على الدين لا تقبل وإذا ادعى  
 أن فلانا راكمه بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضه والخصومة فيه وجا بالبيعة على الوكالة  
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد الموكل قبله - حق فان القاضي لا يسمع من شهوده  
 حتى يحضر خصما جادا - إذا ذلك أو مقرابه فيأخذ يسمع ويقر الوكالة فان أحضر به ذلك  
 غرض يدعى عليه - حق للموكل لم يخرج الى إعادة البيعة ولو كان يدعى أنه وكاله بطلب كل حق له قبل  
 أن ان يعينه يشترط حضرة ذلك بعينه ولو أثبت ذلك بمحض من ذلك المدين ثم جاء بخصم آخر  
 يدعى عليه - حق ببقاء البيعة على الوكالة مرة أخرى اه ثم قال فيها بعد - لم لو أقام الوكيل  
 بقبض كل حق بيعة شهودت دفعه - على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدعى عليه  
 قال أبو حنيفة تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يؤمر الوكيل بإعادة البيعة على الحق  
 للموكل على المدعى عليه وعنده ما تقبل على الآخر وبقبض الوكالة أو لا ثم بالمال وكذا  
 الخلاف في دعوى الوصاية أو الوراثة مع المال اه فقوله ولم يحضر الوكيل أحد أي من  
 الكوفة للموكل من قبله - حق أي عليه - حق للموكل سواء كان مقربا أو كسبه أو جادا وهو  
 المراد من إطلاقه ونعمه - وقوله قبله نصب على نزع الخصام من متعلق بحق وهو مئة - إذا - به  
 للموكل والجملة صفة أحد - وذلك إشارة الى التوكيل كان الغدير المجرور في به عائدا اليه يعني  
 إذا أحضر خصما جادا أو مقرأ يسمع القاضي دعوى وكالته ويقبل بيعة عليه اهذا هو المراد  
 لأنه ثبتت وكالته بالاقراء ويتقدم طلقا من غير حاجة الى البيعة كما ظن (قوله مع التوكيل  
 بالسم) أي الاسلام بأن يدفع الدراهم لاسان يستأجره على برمه لا فهو جائز كالباع والشراء  
 وقد تقدم التنبيه على هذه المسئلة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هناك والمراد  
 بالسم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز ابن كمال وأوضحناه بعبارته الزباني فراجع وفي شرح  
 الوهبانية قال في المبسوط وأذا راكمه ان يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم  
 دفعها الى الموكل فالطعام على الوكيل ولو كبل على الموكل الدراهم فرفض لان أصل التوكيل  
 باطل لان السلم اليه أمره ببيع الطعام من ذمته الى ذمة الوكيل ولو أمره ان يبيع عين ماله  
 على ان يكون الثمن على الأمر كان باطلا فكذلك اذا أمره ان يبيع طعاما في ذمته وقبول  
 السلم من صنييع المتأخرين فالتوكيل به باطل اه (قوله لا يقبل عقد السلم) فاذا راكمه ان  
 يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل الى آخر ما قدمنا في المقالة السابقة (قوله  
 فلانناظر ان يسلم الخ) فروع على ما قبله - له لانه كالموكل على ما صرحوا به وفي هذه العبارة يجاز  
 الحق بها بالانقار وهي مشتقة على مسألتي احدهما يجوز للقيم أن يسلم من ربيع الوقف في  
 زيته وحصره كالموكل بعقد السلم ثم رأس المال ونثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو  
 مأمور بدفع به لمن غلة الوقف وليس المراد نبوته في الذمة متأخر اليه - مد العقد بل المراد انه  
 كالنبي في الذمة ثم ما يعطيه بكون بدلا عما وجب وهذا يعطيه في المجلس كالتوكيل  
 بالنسبة الى صبح وان لم يكن الثمن ملكا أو نقول الثمن هنا معين أي رأس مال السلم لان مال الأمانة  
 يتعين بالتعيين ثانياً ما قد علمت ان قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها ولما

\* صح التوكيل بالسلم  
 لا يقبل عقد السلم  
 فلانناظر ان يسلم من ربيع  
 في زيته وحصره وليس له  
 ان يوكل

مذهب الامام وعندهما لا تمنع في المعاملات والوكالة منها تأمل (قوله نعم في الملتقى) الذي  
 في البحر عزوه الى الملتقى بالزون وهو كذلك في بعض النسخ وكذا في المنع ومن غير استدراك  
 بنهم والوجه فيه ان الدراهم التي امر بعضهم من مديونه كانوا قائمة وقد تصدق من ماله مع  
 قيامها فلا يكون منه برعافظهم انه لا وجه للاستدراك بنهم لانهم لا تنافي عاقبها فان قيام  
 الدين في ذمة المديون كقيام المال في يد الوكيل ط و ح (قوله جاز استخسانا) أي جاز  
 قضاء لادبانه لانه لم يامر به بالشرع بمال معين بل بمال في ذمة المديون فكان بمنزلة ماله لو كانت  
 الدراهم عنده كعائت (قوله ومال القيمة غائب) والحاضر كذلك بالاولى ح (قوله جامع  
 الفصولين) عبارة كافي البحر تقدم من ماله عن شيء شره لولاه ونوى الرجوع يرجع ديانة  
 لا قضاء لم يشهد ولو نوباً او طعماً او ما أشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوب ماله عليه  
 حلبي ولو قلنا أو شياً لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو أشهدوا الا لا ولو أنفق عليه الوصي من  
 ماله ومال القيمة غائب فهو متطوع الان يشهد انه قرض عليه أو انه يرجع اه ونقل الشارح  
 في آخر كتاب الوصايا ما يوافق هذا وما يخالفه فقهنا اضطرب كلامنا في الرجوع مطلقاً  
 أو بلاشهاد عليه والتحرير ما في أدب الاوصياء عن المحيط ان في رجوع الوصي بلا شهاد  
 للرجوع اختلاف المشايخ والذي حرره سيدي الوالدفة ان في المسئلة قولين أحدهما  
 عدم الرجوع بلا شهاد في كل من الاب والوصي والثاني اشتراط الاشهاد في الاب  
 فقط ومثله الام والوصي على اولادهم او علاله بان الغائب من شقة الوالدين الانفاق على  
 الاولاد للبر والصله لا للرجوع بخلاف الوصي الاجنبي فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد  
 والقول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاه ترجيح الاول وعليه معنى المصنف ههنا  
 وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم اه وتماه لقوائد على ذلك ههنا فراجع اه  
 ثبت (قوله فروع) تذكر اربع ما يأتي قريباً أول الباب (قوله الوكالة المجردة) أي عن حضور  
 خصم جاحداً مقررهما قال في البكائي ويجوز اثبات الوكالة لولاية بلا خصم حاضر وقدمنا  
 انه لا يثبت التوكيل بشهود مضمون الحجة مالم يشهد الشهود بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة  
 فراجع اه (قوله لا تدخل تحت الحكم) يعني لا تثبت بسماع القاضي قال المولى عبد الحليم  
 الوكالة المجردة ولو كانت وكالة عامة لا تتضمن الامر بالاداء ولا الضمان ومن ذلك تفرع على ذلك  
 انه لا يجبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير والكتابة والهبة من فلاذ والمبيع وطلاق فلانة وقضاء  
 دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة لان ضمن كما  
 في الاشياء اعترض عليه ان قارئ الهداية سئل هل يجبس الوكيل في دين وجب على موكله  
 اذا كان للموكل مال تحت يدوك له وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضراً  
 أو غائباً اجاب نعم لا يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل  
 بدفع الدين أو كان كافياً لا والا فلا يجبس اه قلت هذا الاعتراض ساقط عن آخره لما انما في  
 الاشياء مبنية على الوكالة المجردة وهي لا تتضمن الامر بالاداء ولا الضمان فيكون متبرعاً في  
 فله مالم يؤمر به ولم يتعاق حق الغير بوكالة فيكون كالواهب حيث لا يجبر على التسليم (قوله  
 ويانه في الدرر) يستغنى عنه بما يأتي من قول المصنف أول الباب الثاني ولا يصح الحكم

نعم في الملتقى لو أمره أن  
 يتبع بعض من مديونه ألفاً  
 ويتصدق فتصدق بالف  
 يرجع على المديون  
 جاز استخسانا (وصي أنفق  
 من ماله) الدال ان (مال  
 القيمة غائب فهو) أي  
 الوصي كالأب (متطوع  
 الا أن يشهد انه قرض  
 عليه أو انه يرجع) عليه  
 جامع الفصولين وغيره  
 وعالله في المصنف بان  
 قول الوصي وان اعتبر  
 في الانفاق المكن لا يقبل  
 في الرجوع في مال القيمة  
 الا بالبينة \* (فروع) \*  
 الوكالة المجردة لا تدخل  
 تحت الحكم ويانه في الدرر

المأمور بشراؤه ولا يجوز ولا ينقل على الموكل وقضيته نفوذه على نفسه ويكون ضامنا  
 مال الموكل لكن يبقى ماله كان المدفوع غير النقمة من مثلبا أو قهرا فاشترى لنفسه وكان  
 المدفوع باقيا في يد من اشترى منه ماله وكل المطالبة بعين ماله أم يضمن الوكيل المثل  
 أو القيمة محل تامل والظاهر الاول فتدبر كذا في الحواشي الجوفية (قوله بل يفتح القفاص  
 استحضارنا) لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشراء فيكون  
 التوكيل به توكيلا بالشراء والوكيل بالشراء يملك النقمة من مال نفسه ثم يرجع به على الآخر  
 وهذا لأنه لا يستحب مال الآخر في كل مكان وينفق له ما امره من غير قصد فيشتر به له ويحتاج  
 للنقمة من مال نفسه فلم يكن متبرعا لتحقيق القصد الآخر ونفقا للرجوع عن المأمور والقيام أن  
 يكون متبرعا لأنه خالف أمره وأنفق ماله على غيره بغير أمره فيرد مال الموكل لان الموكل أمره  
 ان ينفق من ماله لامن مال نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا وكما في المقدي  
 والدرر \* قال قاضي خان رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها فامسكها  
 الوكيل وتصدق بعشرة دراهم من عنده جاز استحضارنا وتكون العشرة له بالعشرة اه  
 (قوله اذالم يصف الى غيره) أي غير مال الآخر سواء أضاف الى مال الآخر أو أطلق ومفهومه  
 صرح به المؤلف في قوله وأضاف العقد الى دراهم نفسه (قوله فلو كانت وقت انفاقه  
 مستهلكا) ومنه الشراء والصدقة وبه ما صرح في الجبر (قوله ولو بصرفه الدين نفسه)  
 أو غيره (قوله أو اضاف العقد الى دراهم نفسه) هذا محمول على ما اذالم ينو أو نوى لنفسه أما  
 لو نوى موكلا فان الوكيل يصح أن يشترى من مال نفسه ويرجع على موكله لكن حيث  
 اضاف الى دراهم نفسه كان الظاهر انه مشترها فلا يصدق قضاء وكذا بعد استملاكها افاده  
 الرحقي (قوله وصار مشتر بالنقمة) ومثل وكيل النقمة وكيل الشراء عند محمد وهو الصحيح  
 ولذا منى عليه المثل لان الوكالة تبطل بهلاك مال الآخر قبل الشراء خاتمة لكن ذكر فيها  
 في مسألة النقمة أن الضمان قول محمد وعنده قول أبي يوسف وقدمه وفي البرازية أمره  
 بانفق عشرة من عنده ليرجع فقال المأمور أنفق وكذبه الآخر وطالب المأمور ان يحلفه  
 ما يعلم انه أنفق على أهله فله ذلك اه فافاد أنهم ما اذا اختلفا في أصل الانفاق فالقول له لا ينكر  
 ولو اختلفا في القدر فالقول له كذا الزيادة وعلى مدعيه البيهنة فتاوى خير الدين وفيها  
 لو اختلفا في القدر وقد دفع الآخر له مأمورا لا لينفق منه كي قواين يتصدق المأمور وعنده  
 ومال الى الاول فاحفظه \* وفي البرازية قال استمدن وأنفق على زوجتي وأولادي الصغار كل  
 شهر عشرة فقال نعت وصدقه المرأة وكذبه الآخر لم يصدق الا اذا كان الحسبكم فرضا لها  
 ذلك لاختلافه باذن الحسبكم ولو كذبه الآخر وأراد المأمور عين الآخر حلف الآخر بالله  
 ما تعلم انه أنفق على أهله كذا ولو زعم الآخر انه أنفق دون ذلك فالقول للمأمور ولا يشبه هذا  
 الوصي (قوله لان الدراهم تعييز في الوكالة) فاذا هلك الدراهم قبل الانفاق أو قبل الشراء  
 به في التوكيل بالشراء بطلت الوكالة فاذا أنفق عشرة من عنده كان متبرعا فلا يكون له أن  
 يرجع على الموكل ولانه خالف الامر فيرد مال الموكل لان الموكل أمره بان ينفق من ماله لان مال  
 نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا طعن عن الانفاق (أقول) ومقتضى ما تقدم انه

بل يفتح القفاص استحضارنا  
 (اذالم يصف الى غيره) فلو  
 كانت وقت انفاقه مستهلكا  
 ولو بصرفه الدين نفسه  
 أو اضاف العقد الى دراهم  
 نفسه ضمن وصار مشتربا  
 لنفسه متبرعا بالانفاق  
 لان الدراهم متعينة في  
 الوكالة بهما وببرازية

باطنًا لانه ما قضى الا بمجرد التسليم فلم يكن قضاء في العقد ودوا القسوخ (قوله خلافا لهما) أي لابي يوسف ومحمد حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصلين لان قضاء القاضي عندهما ينقذ ظاهره انقط اذا ظهر الخطأ ح وأراد بقوله في الفصلين فصل الرب بالعيب وفصل الدين عند ادعائه ما يبرئهم وقيل الاصح عند أبي يوسف انه يؤخر في الفصلين لان مذهبه ان القاضي لا يرد بالعيب على البائع ما لم يتخلف المشتري بالله ما رضى به بهذا العيب وان لم يدع البائع الرضا الى آخر ما قدمناه قريبا عن مذهبه (قوله فلوردها الوكيل الخ) مناف لما تقدم من ان القاضي لا يقضى بالرد للهـم الا ان يقال معناه لا ينبغي له ذلك فلو فعله لم كان القضاء موقوفا فان حضر المشتري وكذب البائع مضى القضاء على الصحة وان صدقه استردها تامل ح ولا تنس ما تقدم قريبا والمراد بردها أي بالقضاء يدل له قوله لان القضاء لا عن دليل الخ واذا كان الرد بدون قضاء فالحكم كذلك بالاولى ولا يقال انه لم يرد عليه لانه لا علة المقدمة فكيف يقال فلوردها الخ فهذا تناقض لانه لا يقول لم يرد عليه أي لا يسوغ للقاضي الخفي أن يحكم عليه بالرد لانه لا يضر البائع لزوم القسوخ وقوله فلوردها عليه أي بقضائه غير حفي يرى ذلك لم يكن فسبحنا اتفاقا لان القضاء لا عن دليل الخ لكن به هذا التعليق يبطل ما عمل به ولا يمنع الرد على البائع الا أن يجعل هذا من المسائل التي لا ينفع فيها حكم القاضي حيث كانت لا عن دليل ولذا لا يسوغ للخفي ان يقضى بها فتأمل (وأقول) ان ردها أيضا على المشتري البائع عند الامام لا يـكون الا بعد حلف المشتري لم يكن القضاء عن جهـه بل عن دليل ولوردها بلا حلفه لم يكن له ذلك عنده الا أن يقال انه حكم به على قوله ما فاذا حضر وصدق على الرضا كان القضاء باطلا اتفاقا أو يقال ان البائع أسقط حقه في البيع فليتأمل (قوله فلا ينفعه باطنا) اعترض بانه اذا جازت قضاء القضاء هـما عند أبي حنيفة بأبواب سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المسألتين (قوله أو الشراء) فبديه لما في البحر عن الخلاصة الوكيل يبيع الدينار اذا أمسكه وباع ديناره لا يصح والوكيل بالشراء اذا اشترى ما أمر به ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم الى الأمر ثم نقد البائع غير حاجز واو اشترى بدنانير غير هـام نقد بدنانير الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل بدنانير لا تعدى اهـ وبه يظهر ان التفصيل هو المختار خلافا لما أطلقه المصنف والشارح كما علمته مما نقلناه (قوله عن زكاة) الظاهر انه ليس بقيد ح ويدل عليه اطلاق ما يأتي عن المنتقى (قوله ناو بالرجوع) أي ناو يا جعل الذي قبضه من الموكل عوضا من صدقه من مال نفسه (قوله كذا قيد الخاء هـ في الاشياء الخ) الظاهر انه قيد في المسائل كالهـا لكن ديانة لان الوكيل في غير معين لا يقع ما فعله لو كالهـا الابانة فان تصادفها علم فلا كلام وان جحد الموكل نيته نظر الى نقد الثمن فان تقدمه من مال الموكل كان موكلاه والا كان لنفسه وكل ذلك في القضاء أما الديانة فالشراء لموكله متى نواه فيجرم على الموكل دفعه ان غلب على ظنه صدقه والواقع في مسئلته انه اشترى بغير مال الموكل فلا بد من النية (قوله حال قيامه) أما لو استهلكه ثم أنفق من عنده يكون متبرعا اجماعا لان الوكالة قد بطلت فدفع العوض الى غيره مال كغير أمره تبرع كما قرره الاتفاقى (قوله لم يكن متبرعا) اذا كان المال قائما قيل يقيد بفهمه انه لو اشترى بالمدفوع اليه شيئا أنفقه ثم اشترى به مال نفسه

خلافا لهما) فلوردها  
الوكيل على البائع بالعيب  
فحضر الموكل وصدق عليه  
الرضا كانت له لا للبائع  
انقضا في الاصح لان  
القضاء لا عن دليل بل  
للجهـه بل بالرضا ثم ظهر  
خلافه فلا ينفع باطنا ثم اية  
(والمأمور بالاتفاق) على  
أهل أوبناء (أو القضاء للدين  
(أو الشراء أو التصديق)  
عن زكاة (إذا أمسك  
فادفع اليه ونقد من ماله)  
ناو بالرجوع كذا قيد  
الخاء هـ في الاشياء (حاله)  
قيامه لم يكن متبرعا



الوكيل بالخصوصة يملك الاقرار كما علمت وهذا يخالف ما ذكر آخر العبارة من انه لو اقرب له لزمه أى  
لزم الموكل واعلمهم ان اولان تامل (قوله خلافا لفرق) فقال احاطه على علمه فان أى خرج عن  
الوكالة لان البيعة لما جاز سمعها عليه لما فيه امن اسقاط حقه في الخصوصة جاز ان يستخلف لمن يكل  
فثبت هذا المعنى ولا يـ حذيفة وأبى يوسف ان الوكيل قام مقام الموكل في الخصوصة والفاقته عن  
غيره لا يستخلف فيما يدعى قبله من الاستيفاء كالوصى اه شلى وفي العتابة ولم يذ كر محمد اما انه  
لا روية عنه أو انه مع زفر قال بعضهم وقول زفر هو الحق اه ومنه في حاشية المولى عبد الحلیم  
(قوله بعيب في أمة) أى بردأمة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه) أى لم يرد الوكيل على البائع  
ح (قوله حتى يحلف المشتري) يعنى لا يقضى القاضى عليه بالرد حتى يحضر المشتري ويحلف انه  
لم يرص بالعيب وهذا عند عدم البيعة فان أقام البيعة على الرضا قضى يلزم البيع (قوله والفرق  
الخ) أى بين هذه المسئلة حيث لا ترد الأمانة على البائع وبين الذى قبلها حيث يدفع الغريم المال  
الى الوكيل ح بزائدة (أقول) هذا الفرق يخالف ما يأتى قرينه انه اذا صدقه كانت له انتفاها  
وعل الاولى في التعليل ان يقال ان البائع منكر لا يستحق الرد عليه فيكون القول قوله مالم  
يثبت عليه بين المشتري بخلاف الدين فانه قد اعترف باستعمال ذمته به ثم يريد الخروج عنه فلا  
يصدق الا بهرمان ولا شك ان البائع هناك قد استحقاق الرد عليه والمدينون رافع لدين قد لزمه  
باعترافه والدفع أسهل من الرفع ولا يقال ان قوله هناك لم يرد عليه أى لا يقضى الحنفى بذلك وقوله  
لان القضاء لا عن دليل أى قضاء غير الحنفى لان القضاء يرفع الخلاف مطلقا سواء كان القاضى  
حنفيا أو غيراه الا فى مسائل مستتناة الا أن تجعل هذه المسئلة منها ولا يقال ان الحنفى قضى  
بخلاف مذهبه لان المعتمد فى المسئلة انه لا ينفذ قضاؤه فى ذلك ولا يقال معنى قوله لم يرد  
لا يفنى أن يرد لانه خلاف المعروف فى مثل هذه العبارة وتا كذلك بقدر ينفعه سأل به وهو دفع  
الغريم المال وبأس هو من قبيل ينبنى بل يجب ويرده قوله ان القضاء هنا فسخ لا يقبل النقض  
وصرح فى البحر والتبيين بان بعد هذا القضاء لا يستخلف المشتري لعدم الفائدة لان القضاء ينفذ  
عنده ظاهر أو باطنا (قوله فسخ لا يقبل النقض) لان التدارك ممكن هنا باسترداد ما قبضه  
الوكيل اذا ظهر الخطا عندئذ كونه ولا يمكن ذلك فى العيب لان القضاء هنا فسخ نافذ ظاهرا  
وباطنا عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى صحيح القضاء يلزم ولا يستخلف المشتري بعد ذلك لانه  
لا ينفذ اذا لجوز فسخ القضاء وفى مسئلة الدين ليس فيه قضاء وانما فيه الامر بالتسليم فاذا ظهر  
الخطا فيه أمكن نزع منه ودفعه الى الغريم من غير نقض القضاء ولان حق الطالب فى الدين  
نابت يقين لتحقيق الموجب فلا يمنع عن الوكيل استيفاءه مالم يثبت الغريم ما يوقفه ولا  
كذلك العيب لانه لم يقين بثبوت حق المشتري فى الرد لاحتمال انه رأى العيب ورضى به وقت  
التسليم فيمنع ثبوت حقيقه فى الرد اه لا يوافقوا عند أبى يوسف ومحمد يجب أن لا يفرق بين  
المسئلتين بل يرد فيه ما قبل الاصح عند أبى يوسف أن يؤخر فى الفصلين لان من مذهبه ان  
القاضى لا يرد بالعيب على البائع مالم يستخلف المشتري بالله ما رضيت به هذا العيب وان لم يدع  
البائع الرضا فلا بد من حضور المشتري وحلفه اه (قوله بخلاف ما مر) أى من مسئلة الدين  
لان التدارك فيه ممكن باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عندئذ كونه اذا القضاء لم ينفذ

لان النيابة لا تجوز فى  
البيع خلافا لفرق (واو وكلمه  
بعيب فى أمة وادعى البائع  
ان المشتري رضى بالعيب  
لم يرد عليه حتى يحلف  
المشتري) والفرق ان  
القضاء هنا فسخ لا يقبل  
النقض بخلاف ما مر

ويبيع الموكل أو يبرح حتى يحضر فيحلفه وكذا في الوكيل بالاستحقاق وبه صرح في الهبة -  
 (قوله ولو عقارا) أي فانه اذا برهن على الايفاء للموكل يقبل عنه الامام في الدين بخلاف  
 العين ويوقف عنه حقه في الدين والعين كافي جامع الفصولين (قوله لان جوابه) أي المطلوب بما  
 تقدم (قوله تسليم) أي اقرار بالدين وبالوكالة حيث قال أدبت لرب المال أو أبرأني منه فهو  
 اقرار بالدين والوكالة ثم زعم الايفاء أو البراءة بلاينة فلا يقبل زعمه ووجه الاقرار حتى على  
 قال السيد الخوئي وقد جده لو ادعوا له الايفاء لرب المال جوابا للوكيل اقرار بالدين وبالوكالة  
 وأنت ترى ان هذا لا يصلح لتعليلا والله لا يعلم ما ذكره من أن الوكالة تثبت ولم تثبت الايفاء بمجرد  
 دعواه فلا يؤخر حقه اهـ (قوله ما لم يبرهن) فاذا برهن على دعواه الايفاء مثلاً قبل على  
 الوكيل وان كان وكيله بالقبض لان الوكيل به وكيل بالقبض ومختلف وكيل اجارة الدار  
 وقبض الغنم - له اذا ادعى بهض السكان انه يحل الاجرة او كاه وبرهن توقف ولا يحكم بقبض  
 الاجر حتى يحضر الغائب يجر عن جامع الفصولين والفرق ان هذا وكيل في العقد حتى القبض  
 له اصاله فلو أثبت على الغائب كان حكما على الغائب ابتداء وفي المسئلة السابقة هو وكيل  
 بالقبض فقط والدين لم يثبت بعده مقدمي (قوله وله تحليف الموكل) أي على أخذه واستيفائه  
 فلو كان غائبا للقاضي ان يحكم له بالدفوع فاذا حضر وحلف انه لم يقبله لم يبق الحكم على حاله  
 وان نكل بطل الحكم ولزمه المال دون الوكيل - ل فان كان المال ملك عند الوكيل فلا سبيل له  
 عليه ولو اقام البينة على القضاء فان شاء أخذه الموكل وان شاء أخذه من الوكيل - لو فاقما فان  
 قال الوكيل قد دفعته الى الموكل أو ملك مني فاقول قوله مع يمينه وان قال امر في قد دفعته الى  
 وكيل له أو غريم أو وهبته الى أو قضى من حق كان لي عليه لم يصدق ضمن المال اهـ (قوله  
 لا الوكيل) ولو على عدم العلم باستيفاء الموكل اذا أقر لم ينفذ على موكله لانه على الغير  
 وكذا أب طالب زوج بنته بالابنة بغيرها وقال ابنتي بكر في منزلي وقال الزوج بل دخلت بها  
 ولم يبق لها حق القبض صدق الأب لنفسه بالاصل والزوج يدعى العارض والاب ينكر  
 ولا يحلف الاب لانه لا يعلم بدخوله اذ لو أقر به لم يجز عليه المباحر جامع الفصولين (أقول) وهذا  
 التعليل أظهر مما ذكره الشارح من ان الغيبة لا تجرى في الممين لانهم لا تظهر فيه لان هذه الممين  
 على هذا الوجه لا يثبت فيها وكان الشارح تتبع الدرر فقدم ثم رأيت الوافي نقل عن صدر  
 الشهر بعة ما يقوى هذا البحث واقدان المدعى عليه يريد بذلك ابطال وكأني كأنه يقول له  
 ان صحت وكالتك وحق خصومتك معي موقوف على بقاء الدين وأنت تعلم اداني اياه فوكالتك  
 باطله فانه ان أنكرت اداني فاحلف بالله ما علمه قال والحق ان ما قاله زفر قريب الى العواب  
 \* قال في نور العين عن الخلاصة وفي الزبائات في كل موضع لو أقر لزمه فاذا أنكر يستحلف الا في  
 ثلاث مسائل وكييل ثم اوجدها فاد الراد والردا البائع تحليفه بالله ما علمه ان البائع رضى  
 بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه \* الثانية وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه المدينون ان  
 موكله أبرأ من الدين واستحلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو أقر به لزمه (يقول الحقير) لم يذكر  
 الثالثة في الخلاصة وفي الثانية نظر اذ المقرب هو البراء الذي يدعيه المدينون فكيف يتصور  
 لزمه على الوكيل اهـ (أقول) وفي كلام الفصولين من أنه لو أقر به على موكله لم يجز اشكال لان

ولو عقارا (اليه) أي الوكيل  
 لان جوابه تسليم ما لم يبرهن  
 وله تحليف الموكل  
 لا الوكيل

ذواليدلم يؤمر بالدفع له اذا كان عينا في يد المأذون لانه اقرانه وكيل صاحب المال يقبض الوديعة  
 أو الغصب بعد موته فلا يصح كمالواقرانه وكيله في حياته بقبضه وان كان المال ديناً على المقر فعلى  
 قول محمد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا  
 يؤمر بالتسليم اليه وان كان اقراراً على نفسه لكنه اقراراً على الغائب من وجه ودعوى ابراهمة  
 نفسه يدفع المال لقائه لو تحقق موته ما برى بالدفع اليه بصحة امر القاضي بذلك حتى لو حضر  
 الوارث وانكر وصايته لا يلتفت اليه ولا له ولاية اتباع الغريم فيؤدي الى أن يبرأ من الدين  
 بلا حجة بخلاف لو اقر بوكالته في حياته لانه لو حضر وانكر كان له أن يتبعه يدينه لان امر  
 القاضي بالدفع لم يصح كذا في التبيين عن النيسابري لكن قال في جامع القضاة لو كان في بحث أحكام  
 الوكيل لا يفرق بينه وبين الوكيل بوجهين أحدهما ان للقاضي ولاية نصب الوصى فلو قضى  
 بدفعه يكون اقراره ودياناً الى اسقاط حق الغير وهو برائة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكالة  
 اذا القاضي لا يملك نصب الوكيل والثاني انه لو قضى بدفعه اليه يصير وصياً في جميع المال  
 بخلاف الوكيل انتهى (قوله ما لم يبرهن) وعليه فاذا برهن الوكيل بقبض الوديعة يؤمر الوديع  
 بدفعه اليه كما تقدم مثله الوصى (قوله ودعوى الايضا كوكالة) فاذا صدقه ذواليدلم يؤمر  
 بالدفع اليه اذا كان عينا الى آخر ما قدمناه (قوله يدفع الى بعض الورثة) أي جميع ما عليه (قوله  
 ولو وكاله بقبض مال) أي كان له على غريمه (قوله أو اقراره) أي الموكل بأنه ملكي قال في جامع  
 القضاة لو ادعى أرضاً وكالته ملك موكل فبرهن فقال ذواليدلم ملكي وموكلك أقر به فلو لم  
 يبرهن له يمينه فله أن يحلف الموكل لا وكيله فوكاله لو غائباً للقاضي أن يحكم به او كاله فلو حضر  
 الموكل وحلف انه لم يقله بقي الحكم على كاله ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما في كلام  
 الشارح من قوله ولو عاقد اقرار مع قوله ما لم يبرهن لانه وان برهن في العين يدفعها كما مروى ولم يذكر  
 حكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين وحكم ما اذا برهن المدينون على الايضا وفي جامع القضاة لو  
 وان نكل عن اليمين لزمه المال دون الوكيل لى فان كان المال عند الوكيل فلا سبيل له عليه انما  
 هذا مال الطالب الاول وقد قامت اليمين على القضاء فان شاء أخذ به الموكل وان شاء أخذ المال  
 من الوكيل ان كان قائماً فان قال الوكيل قد دفعته الى الموكل وهلك منى فاقول قوله مع يمينه  
 وان قال أمرني فدفعته الى وكيل له أو غريم له أو وهبه لي أو قضى لي من حق كان لي عليه  
 لم يصدق وضمن المال اه قال الاخير الرمي قوله ولم يذكر حكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين الخ  
 الاقرار مثل النكول (وأقول) ولم يذكر الشارح في هذه المسئلة ما اذا أنكر رب المال الوكالة  
 والذي يظهر ان الامر يرجع فيه الى مسئلة دعوى الوكالة عن الغائب في أخذ الغريم المال من  
 الوكيل ان كان قائماً ويضمنه ان استملكه واذا هلك لا يرجع له عليه الا اذا ضمنه أخذاً  
 من قولهم ان دعواه الايضا اقرار بالدين وبالكالة فتأمل وراجع المتن في ما لم أر من صرح  
 بذلك والله تعالى أعلم هذا \* ويقرب من هذا الجواب ما ذكره الاصحاب في تعليل المسئلة بقولهم  
 وهذا لانه لو لم يكن محققاً عنده في طلب الدين ما اشتغل بذلك فصار كما اذا طالب منه الدين فقال  
 أوفيتك فانه يكون اقراراً ولم يثبت الايضا في رد دعواه فيؤمر بالدفع اليه كمالواقر بالوكالة  
 مبرحاً تأمل اه (قوله دفع المال اليه) فيه اشارة بأنه لا يحبس حتى يحلف الموكل بل يدفعه

ما لم يبرهن ودعوى الايضا  
 كوكالة فليس اودع ميت  
 ومدينه الدفع قبل ثبوت  
 انه وصى ولو لا وصى فدفع  
 الى بعض الورثة برئ عن  
 حصته فقط (او وكاله  
 يقبض مال فادعى الغريم  
 جاب فقط حق وكاله) كاداه  
 أو ابراه أو اقراره بأنه ملكي  
 (دفع) الغريم (المال)

المودع بزعمه فهو كونه من الموكل ولو سلمها له فهي ائتمنت في يده وانكر المودع الوكالة يضمن المودع بتسليمه وله تخليفه انه ما وكاله فان كل برئت ذمته وان حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان في زعمه المودع ظالم بتضمينه والمظالم لا يظلم الا اذا ضمنه عند الدفع كما مر ولو دفع له ولم يصدقه على الوكالة يرجع عليه مطلقا كانت العين موجودة أو لا ولو كانت فائئة أخذها في كل الوجوه لانه ما ملكها بالضمن ولو اراد استردادها لم يملكه واختلافه في الملتقط أو أقر باللقطة لرجل هل يؤمر بالدفع اليه بجر \* قال في جامع الفصولين واذا قبض رجل وديعة رجل فقال رب الوديعة ما وكالته وحلف على ذلك وضمن المستودع يرجع على القابض ان كان بعينه فهو حزم ربه وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل او صدقه ولم يشترط الضمان عليه والارجع بعينه لو فائتا وبقيته لو هالك (أقول) لو صدقه ودفعه بلا شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو فائتا اذ غرضه لم يحصل فله نقضه على قياس ما مر في الهداية من ان المديون يرجعون صدقته الى وكيل صدقه لو باقيا **ك**ذا هذا والله تعالى أعلم اهـ فوات ما يجتبه مستفاد من كلام الركا في كاه وغيره خافي (أقول) وهذا كله اذا لم يثبت وكالته بالبيينة فلو أقام بيينة بانه وكيل بقبضها فانه يؤمر بدفعها فلو امتنع مع ذلك ضمن اذا كان بعد حكم الحاكم الشرعي المستوفى شرائطه الشرعية فلو أقامها ولم يقض عليه بالدفع لا يضمن تأمل (قوله) خلافا لابن الشحنة) فيه ان ابن الشحنة تنقل رواية عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع فقط وما هنا هو المذهب المشهور فلا معارضة ومنه يعلم ان مادعاء السيد الخوئي من أنه لا يؤمر بالدفع اليه اجماعا فيه نظر أبو السعود (قوله) مطلقا أي صدقه أو كذبه أو سكت (قوله) ما مر) من أنه يكون ساعيا في نقض ما أوجبه للغائب (قوله) وكذا الحكم لو ادعى شيئا من المالك أي مثل ما ذكر من الحكم لو ادعى رجل شيئا الوديعة من المالك وصدقه المودع (قوله) لم يؤمر بالدفع اليه) لانه مادام حيا كان اقرارا بملك الغير لانه من أهله فلا يصدق ان في دعوى البيع عليه (قوله) لانه اقرارا على الغير أي بانه باع ماله أي وأنه وكله في قبضه فهو علة للمشتكين (قوله) ولو ادعى أي الوارث أو الموصى له لا الوكيل كما توهمه العيني لان المودع لا يؤمر بالتسليم الى مدعي الوكالة اصلا ح وفيه أن الوكيل به هذه الدعوى صار وارثا أو موصى له وخرج عن الوكالة (قوله) لا تنافه ما على ملك الوارث أو الموصى له وينظر ما الفرق بين مدعي الارث ومدعي الوصية ومدعي الشراء وان علل في مسئلة الشراء بانه اقرارا على الغائب بالبيع فهم أيضا اقرارا على المودع بالموت وبان هذا وارثه فليتأمل (قوله) اذا لم يكن على الميت دين مستغرق فان كان ودفع الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضي ضمن ولو أدى مديون الى الوصى بغير اصلا جامع الفصولين واهل المراد بالمستغرق ما يحتاج كلها أو بعضها في قضائه ط وكذا يضمن ان لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بلا أمر القاضي على ما يستفاد من سياق كلام البحر معزى الى جامع الفصولين (قوله) ولا بد من التلوم فيها) أي في صورة الوارث والموصى له ولم يبين مدة التلوم والظاهر تفويضه الى رأى القاضي وقد تقدمت هذه المسائل في متفرقات القضاء وتقدم الكلام عليها (قوله) لا يؤمر به أي بالدفع لعدم اتفاقهما على ملك المدعى ولو لم يقل في صورة دعوى الوصية لم يترك وارثا لم يكن ذوا اليد خصما وقد بدد دعوى الارث والوصية للاحتراز عن دعوى الايصاء اليه فانه لو ادعى الايصاء اليه وصدقه

خلافا لابن الشحنة واودفع  
لم يملك الاسترداد مطلقا  
لما مر (وكذا) الحكم  
(لو ادعى شيئا من  
المالك وصدقه) المودع  
لم يؤمر بالدفع لانه اقرارا  
على الغير (ولو ادعى  
اتفاقها بالارث او الوصية  
منه وصدقه امر بالدفع  
اليه) لاتفاقهما على ملك  
الوارث (اذا لم يكن على  
الميت دين مستغرق) ولا بد  
من التلوم فيها للاحتقال  
ظهور وارث آخر (ولو  
انكر ماله أو قال لا أدري  
لا) يؤمر به

الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا من مسئلة الخمين لان الاب انما يقبضه وكالة عن ابنته  
 تامل (قوله) وكذا يقبضه اذا لم يصدق عليه (وكالة) فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رجاء  
 الاجازة فاذا انقطع رجاءه يرجع عليه (قوله) بعم صورتي السكوت (والتكذيب) أى عدم  
 تصديقه بسكوته أو بتكذيبه لانه الاصل في السكوت عدم التصديق (قوله) ودفع له ذلك  
 على زعمه (وكالة) فانه يرجع عليه كما ذكرنا (قوله) فهذه أى الثلاثة (قوله) فان ادعى الوكيل  
 هلاكه أى في صورة ما لا ضمان عليه به لانه وهى ما عدا المسائل الثلاثة (قوله) أو دفعه لموكله  
 صدق الوكيل بحالقه) بدعواه الضياع أو اذا مال الموكل للموكل لانه أمين ادعى ايصا الامانة الى  
 مستحقها فيصدق في برائة نفسه ولا يصدق فيها اذا ضمن ما اخذته منه وكذلك في بقية الصور  
 السابقة والاولى ذكر هذه المسئلة بعد قوله الماروان ضاع لاعلمه بتصديقه تامل (قوله) وفي  
 الوجوه كلها) وهو ما اذا دفع مع تصديق أو تكذيب أو سكوت ضمنه عند الدفع أو قال الاخذ  
 قبضت منك على انى أبرأتك من الدين اهـ (قوله) ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) لان  
 المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا أو محققا فلا نصارى كما اذا دفعه الى فصولى على رجاء الاجازة يملك  
 الاسترداد لاحتمال الاجازة هداية وهو أحد قوانين كافى جامع الفوائد وابن قال العلامة المقدسى  
 وعندى اشكال في المنع لاسيما اذا منع عنه عدم الامانة حوى وعلى القول بالاسترداد لو دفع  
 الى رجل ايدفعه الى رب الدين فله أن يسترد لانه وكيل المدين وقيل لان من باشر التصرف  
 اغرض ليس له أن ينقضه ما لم يقع اليأس عن غرضه (قوله) أو على اقراره بذلك) بقى لو كان  
 الوكيل مقرافى الحال رعايتهم من كلام الشارع انه يلزمه الدفع والنظر الى كونه قد تعاق  
 حق الغائب فيما يقبضه ولا يملك ابطال حقه باقراره فينبغى أن لا يعتبر اقراره فراجع (قوله)  
 لم يقبل) أى ما ذكرنا ما بالنظر للبرهان فعدم القبول ظاهر وما بالنظر الى ارادة الاستخلاف  
 فالمراد به أنه لا يمكن من استخلافه ومع هذا لا يكون له حق الاسترداد ولو قال لم يقبل وليس له  
 استخلافه اسكان أظهر ط بزيادة (قوله) لسببه فى نقض ما أوجبه للغائب) وهو المدفوع فانه  
 حقه ويريد الدافع الرجوع فيه وهذا في صورتين وفي الاولى لانه ائنة على النفي (قوله) تقبل  
 لان النقض من الموكل لان الثابت بالبيان كالثابت بالعيان (قوله) وورثه غريمه) أى مدونه  
 (قوله) أو ووجه له) أى وحب الموكل الدين للمدين لان هبة الدين من المدين ابراء ولو أبرأ  
 الغريم المدين بعد قبض الدين يرجع عليه به فكذا يرجع على وكيله هذا اذا كان قائما ولو حكا  
 وكذا لو كان هالكاً لم يصدق عليه (وكالة) امان صدقة فقد جعله آمناً فلا ضمان عليه  
 في الهالك وكذا فيما اذا ادعى الدفع الى الموكل بمبنيه (قوله) الا اذا صدقه على (وكالة)  
 فيما اخذ قائما ولو حكا لاهالك (قوله) حاتف ما يعلم) في بعض النسخ ما علم وعبارة العيني ما يعلم  
 ان الطالب وكاله يقبض دينه فاذا احلف لم يدفع اليه وان شكك قضى عليه بالمال للوكيل اهـ  
 وعن أبي حنيفة انه لا يحلفه لان حتى التحليف بناء على انه خصم ولم يثبت بالجملة (قوله) صدقة  
 المودع) واذا لم يصدق له لا يؤمر بالدفع بالاولى (قوله) لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور) لانه اقرار  
 بمال الغير بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل يقبض الدين لانه اقرار بمال نفسه اذا الدين بقضى بماله  
 لا بعينه فلو هلك الوديعة عنده بعد ما منع لا يضمن وينبغي أن يضمن لانه منع من وكيل

(وكذا) يقبضه (اذا لم  
 يصدق عليه (وكالة) ) بعم  
 صورتي السكوت  
 والتكذيب (ودفع له ذلك على  
 زعمه) الوكالة فهذه أسباب  
 للرجوع عند الهلاك  
 (فان ادعى الوكيل هلاكه  
 أو دفعه لموكله صدق)  
 الوكيل (بحالقه) وفى  
 الوجوه (المذكورة) كلها)  
 الغريم (ليس له الاسترداد  
 حتى يحضر الغائب) وان  
 برهن انه ليس بوكيل أو  
 على اقراره بذلك أو اراد  
 استخلافه لم يقبل لسببه  
 فى نقض ما أوجبه للغائب  
 نعم لو برهن ان الطالب حكا  
 الوكالة وأخذ من المال  
 تقبل بجر ولومات الموكل  
 وورثه غريمه أو وهبه له  
 اخذ قائما ولو هالك كاضنه  
 الا اذا صدقه على الوكالة  
 ولو اقر بالدين وانحكر  
 الوكالة حلف ما به لم ان  
 الدائن وكاله عيني (قال الى  
 وكيل يقبض الوديعة  
 فصدقه المودع لم يؤمر  
 بالدفع اليه) على المشهور

(قوله بان استمالة) أي الوكيل فانه يضمن مثله الاولى بدله تأمل فان ادعى الوكيل هلاكه  
أو دفعه الى الموكل سلمه على ذلك وان مات الموكل وورثه غيره أو وهبه وهو قائم في يد الوكيل  
أخذ منه في الوجوه كلها ولو هالكه ضمنه الا اذا صدقه على الوكيل كافي اخلاصة (قوله وان  
ضاع) أي المقبوض في يد الوكيل وكذا لو ادعى مدعي الوكيل دفعه الى موكله كانه مضمون  
يأتي (قوله لا) أي لا رجوع عليه (قوله علام بصدقه) لانه بصدقه اعترف انه محق في  
القبض والظالم هو الطالب بالاخذ منه ثانياً والمظالم لا يظلم غيره فان قلت يرد على هذا ان أحد  
الابنين اذا صدق المدينون في دعواه الاية بالامية وكذبه الآخر ورجع المكذب عليه بالنصف  
فان للمدينون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان لاميته تركه غير الدين مع انه في زعمه ان  
المكذب ظالم في الرجوع عليه قلت أجب عنه بان الرجوع على المصدق لا يكونه أقر على أبيه  
بالدين (قوله الا اذا ضمنه عند الدفع) بان يقول أنت وكيله لكن لا آمن ان يجهل الوكيل  
ويأخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فيصح لاضافته بسبب الوجوب كقوله ما غصبك فعلى  
وما ذاب لك عليه فعلى لان مأخذه ثانياً غصب وما أخذه الوكيل أمانة لا يصب ضمانه  
لصاحبه كما على انه وكيله وانظروا في مروي بالثبوت ويدو التخفيف فعلى التمسك به ان يضمن  
الغريم الوكيل فالضحية المستمرة عائد الى الغريم وانما رزالي الوكيل ومعنى التخفيف ان يضمن  
الوكيل المال الذي أخذه الدائن من الغريم لا الذي أخذه الوكيل فالضحية المستمرة في وكاله  
عائد الى الوكيل والبارز الى المال (قوله اقدر ما ياخذ) في بعض النسخ باللام وهو تناسب  
التشديد وفي البعض بالباء لان المكفول به وما ياخذ الدائن كانه قال له ان أخذه الدائن  
منك شيئاً فانه كفيله وما ياخذ الدائن ظالم في زعم الاخذ خيبر نعم انه وكيله  
والدافع بصدقه فتكون من قبيل قواهم ما غصبك فلان فعلى فيكون الرجوع بقدر ما أخذه  
الدائن لا يرجع بما أخذه الوكيل من المدينون لانه أمانة في زعمها والكفالة هي التجوز في الوصل  
على بعض الذين عند ضمان الوكيل ونحوه يرجع على الوكيل بقدر المصالح عليه (قوله  
لما أخذه الوكيل) أي لا يرجع بما أخذه الوكيل من المدينون أي انما وقع الضمان على  
مأخذ الدائن ثانياً على ما ذكرنا على ما أخذه الوكيل لأمينته فيده (قوله لانه أمانة) أي في  
زعمها والامانة لا تجوز به الكفالة (قوله لا تجوز به الكفالة) وفيه انه تقدم ان الوكيل  
بالقبض تصح كذا تارة والجواب بانهم الموكل فيما تقدم وهذا للمدينون في نفس ما ياخذ وهو  
امانة فلا ينعقد غرامة (قوله أو قال) أي مدعى الوكالة (قوله على اني أبرأتك من الدين) كان  
وجهه والله تعالى أعلم ان كلام القابض والدافع متصادقان على الوكالة عن الدائن وقول  
القابض قبضت منك على اني أبرأتك يحتمل ان يريد براءة الاستيفاء وبراءة الاسقاط فان كانت  
براءة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكانه اعترف بانه  
استوفى ما عليه من الدين فاذا رجع الدائن بدية يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه  
بغيره لا يبيع فقد اتم له السلامة باخذ المدين كذا في براءة الاستيفاء لانه حيث أخذ منه تبين  
بطلان استيفائه فيرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لان في زعمهم ان المستوفى ثانياً ظالم  
باستيفائه وانه قد برئت ذمة المدينون ببعض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فما وجهه

بان استمالة فانه يضمن  
مثله خلاصة (وان ضاع  
لا) علام بصدقه (الا  
اذا) كان قد ضمنه عند  
الدفع اقدر ما ياخذ  
الدائن ثانياً لا ما أخذه  
الوكيل لانه أمانة لا تجوز  
به الكفالة فليعلم وغيره  
(أو قال له قبضت منك على  
اني أبرأتك من الدين) فهو  
كما لو قال الاب للخن عنده  
أخذ مهر بنته أخذ منك  
على اني أبرأتك من مهر  
بنتي فان أخذته البنت ثانياً  
رجع الخن على الاب فكذا  
هذا برأية

الكفالة عدم صحة الوكالة ابتداء فجعله باطلا للوكالة توسع لان ابطال الشيء بعد ثبوته (قوله اما قلنا) من أنها أقوى (قوله للبائع) المناسب للاموكل (قوله لم يجوز) استشكله الشرنبلالي بوكيل الامام ببيع الغنائم ودفعه أبو السعود بغيره من أنه سفير وهو غير فلاحقة عهدته (قوله لما مر أنه يصير عاملا لنفسه) لان حق الاقتضاه لانه من حقوق العقد وهو اصل فيمكن الذي مر عكسه وهو عدم جواز بوكيل الكفيل للعلة المذكورة والعلة هنا أن الحقوق ترجع اليه فاذا ضمن على المشتري الثمن فكأنه كفل مطلوبه لنفسه وهو محال لان الكفالة ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل مطابقة او ديناً ومن المحال أن يصير له مطالبة على نفسه او دين عليه والبائع يطلب الثمن فلو كان كفيلا للبائع كان كافلا لنفسه ولا معنى له (قوله رجع) أي على موكله بالبيع (قوله باطلانه) أي باطلان الضمان واذا كان الضمان باطلا وقد أدى بحكم الضمان كان الاداء باطلا ايضا لان المبنى على الباطل باطل ولان حكم الوكالة الفاسدة أنه لو أدى على ظن لزومه له أن يرجع عما أدى (قوله وبدونه) أي الضمان (قوله لا) أي لا يرجع (قوله انبرعه) قال في الشرنبلالية وانه انما يقال في قول التبرع حصل في أدائه اليه بجهة الضمان كادائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فليتأمل اه ولا يخفى أن التبرع في المقيس عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو ملزم به شاء أو أبى بخلاف مسئلة انما على أنه اذا أدى على حكم الضمان لا يسمي متبرعا بل هو ملزم به في ظنه وقد ذكر المسئلة في الخاتمة ونفاها عنها في الهنديه من غير تعرض لهذا التفصيل وعبارة الاولى الوكيل بالبيع اذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لانصح كفالته اه وفي الهنديه ولو صالح الآخر عن الثمن الذي على المشتري على عبده للوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزا وبما المشتري وبصير العبد له وكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشئ لاعلى الآخر ولا على المشتري (قوله فصدقه الغريم) ويصح اثبات النوكيل بالبينة مع اقرار المدينين به بجر (قوله أمر بدفعه) أي أمر اجبار سراج أي في مال نفسه لان الديون تقضى بامثالها بخلاف اقراره بقبض الوديعة الا أن في مالها ابطال حق المالك في العين (قوله عملا باقراره) لان ما يدفعه خالص حقه ولان المدينون انما يقضى الدين من مال نفسه عما في ذمته فاقراره انما هو على نفسه فينفذ (قوله ولا يصدق لو ادعى الابناء) أي لا يثبت الايقاع بجر دعو بل ان برهن على ذلك صح لان الوكيل بالقبض لا يخلل الخصومة وسيأتي متمنا في قوله ولو تركه بقبض مال فادعى الغريم ما يسطح حق مركه الخ (قوله والا أمر الغريم بدفع الدين اليه) أي الغائب ثانيا انفساد الاداء لانه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر الوكالة فتقوله بانسكاره اليه السببية ومع ظرف متعلني بالمصدوقه أي مع أن انفساد بسبب الانكار مع الامين على عدم الوكالة وفي البصر عن البرازية ولو ادعى الغريم على الطالب حين أراد الرجوع عليه أنه وكل القابض وبرهن يقبل ويبرأ وان أنكر حلفه فان نكل برى اه وفيه عنهما أيضا وان أراد الغريم أن يحلفه بالقلم ما وكالته له ذلك وان دفع عن سكوت ايسر له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب ايسر له ان يحلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محو التقييم تأمل (قوله ورجع الغريم به) أي بما دفعه ان باقيا يده لانه ملكه وانقطع حق الطالب عنه

لما قلنا (وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع من المشتري لم يجوز) لما مر أنه يصير عاملا لنفسه (فان أدى بحكم الضمان رجع) باطلانه (وبدونه لا) تبرعه (ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه) عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايقاع (فان حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فبها) ونعمت (والأمر الغريم بدفع الدين اليه) أي الغائب (ثانيا) انفساد الاداء بانسكاره مع عينه (ورجع) الغريم (به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكاه)

فوكاه ببيع سلعته وايضا منه الى رب الدين فباعها واخذ الثمن وهلك من مال المديون  
 لاسبالة ان يكون قاضيا ومقتضا فاقالوا - لا يصلح ان يكون وكيله لالمطلوب والطالب في  
 القضاء والاقتضاء اه قال في البحر ولا يخالفه ما في الوقعات الحسامية المديون اذا بعث  
 بالدين على يد وكيله فخامه الى الطالب واشهره ورضى به وقال ان ترى شيئا فذهب واشترى ببعضه  
 شيئا وهلك منه الباقي قال بعضهم هم لك من مال المديون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا  
 اصح لان امره بالامر بمنزلة قبضه اه لان ما في القنية فيما اذا سبق توكيل الطالب وما في  
 الوقعات فيما اذا سبق توكيل المطلوب كما لا يخفى (قوله بخلاف كقبيل النفس) محتمل الكفيل  
 بالمال وقيد الزباني بان يوكله بالخصومة قال في البحر وليس بقيد اذ لو وكله بالقبض من المديون  
 صح اه قال الجرد العيني وقيد بقوله الكفيل بالمال لانه يجوز توكيل الكفيل بالنفس  
 بالخصومة لان الواحد يقوم بهم ما اه والاولى ان يقول بدل الخصومة بقبض المال وهذا  
 لان الوكالة والكفالة لا يجتمعان فتي صحت احدهما باطلت الاخرى اذا تواردتا الى محل  
 واحد بخلاف كقبيل النفس فانه يصح توكيله بقبض المال لاختلاف المورد (قوله  
 والرسول) اي قبض الدين نصح كفالة المطلب لانه سفير وكذا لا ينبغي ان يصح لو وكله  
 المديون بقضاء دين مرسل له ووكيل الامام يصح كفالة بمن ماباعه من الغنائم لعدم رجوع  
 الحقوق اليه كما مر في خيار العيب من ان الامام ووكيله امين والامين لا ينتصب خصما (قوله  
 ووكيل الامام) مقتضى كونه سفيرا انه لا يلحقه عهد وهو كذلك (قوله والوكيل بالتزويج)  
 لانه سفير ومثله الولي وقد مر في النكاح (قوله حيث يصح ضمانهم) العبارة هكذا في الدرر معزية  
 الى كفالة التبيين ولا يخفى ان المقابلة تقتضي ان يقول حيث يصح توكيلهم والخطب -  
 ح (اقول) اي لان قوله بخلاف كقبيل النفس مقابل لقوله وبطل توكيل الكفيل بالمال يعني  
 ان كقبيل النفس يصح توكيله من المكفول له فقتضى هذه المقابلة ان يكون المراد من قوله  
 والرسول وما عطف عليه توكيلهم ايضا مع ان المراد ضمانهم فقول الحلي والخطب -  
 ليس المراد منه ان ارادته توكيلهم هذا جازية لان الرسول والوكيل لا يوافقان بل مراده انه  
 وان كانت المقابلة تقتضي ذلك الا ان المراد غير ذلك المقتضى وهذا الامام - هل مقتضى  
 اعمامه والذي - هل ان المقصود ما يجتمع فيه الكفالة والوكالة فكانه قال لا يجتمعان الا  
 في كقبيل النفس والرسول الخ - تامل لکن لا يظهري في مسئلة وكيال الامام ببيع الغنائم  
 (قوله لان كلامهم سفير) اي معبر عن غيره فلا يلحقه العهد (قوله بخلاف العكس) اي في  
 قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال فان الوكالة تضعف من الكفالة لعدم لزومها فلا تصلح  
 ناسخة لکن اذ الوضو - ارتباطه بقول الشارح فتصلح ناسخة اظهار الفرق بينهما لم يكن تكرارا  
 تامل (قوله وكذا كلما صحت الى قوله بطات وكالته) تكرار محض مع ما قبلها ح قال  
 ط والذي في من المنع الذي - يدى الوكيل قبض الدين اذا كفل صح وطلت الوكالة تقدمت  
 عن الكفالة أو تأخرت اه ولا تكرار فيه ولا تدافع وقد يقال لما ذكر بعض ما دخل تحت  
 القاء - بين عمومه بقائه مدة كاية ومثله هذا لا يسمى تكرارا ولا احسن ملاحظة ارتباطه  
 بقول الشارح فتصلح الى آخر ما قدمناه قريبا (قوله تقدمت الكفالة أو تأخرت) في عدم

(بخلاف كقبيل النفس  
 والرسول ووكيل الامام  
 ببيع الغنائم والوكيل  
 بالتزويج) حيث يصح  
 ضمانهم لان كلامهم سفير  
 (الوكيل بقبض الدين  
 ان كقبيل صح وتبطل  
 الوكالة) لان الكفالة  
 اقوى للزومها فتصلح  
 ناسخة (بخلاف العكس  
 وكذا كلما صحت كزالة  
 الوكيل بالتبض بطات  
 وكالته تقدمت الكفالة  
 أو تأخرت)



قوله بخلاف كفايل النفس حيث يصح توكيله بالخصومة لان الواحد يدب قومهم ما عبي  
 وزياحي (قوله) كما لا يصح لو واكله بقبضه من نفسه (لما سبى ما من استحالة كونه قاضيا  
 ومقتضيا (قوله) أو عبده) أى الماذون المديون لانه يصير عاملا لنفسه من حيث انه حفظ  
 العبد على نفسه من بيع الغريم له كما تظهره الطعطاوى (قوله) لان الوكيل متى عمل  
 لنفسه) أى فقط بطلت أى الوكالة (قوله) الا اذا وكل المديون ببراءة نفسه (أى هي مستثناة من  
 هذه القاعدة فانها أجزت مع كونه عاملا لنفسه وايستخارجة عنه لان شرط الوكالة كونه  
 عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه كما قاله المصنف لان مسئلة الكفالة والحالة كذلك  
 فان كلاً منهما عامل لنفسه والغير ولم تجز وكالهما لانه تملك وايس بتوكيله كما قاله الزياحي  
 اذ لو كان كذلك لم يصح رجوع الدائن عنه قبل ابراء المديون نفسه مع انه يصح لكن يحتاج الى  
 معرفة اخرجها من لقاء ردة أفاده الرضى وقال الرمى واقتال ان يقول القليل لا يكون الا  
 بعد ابراءه نفسه وبعده لا يصح رجوعه فتأمل (قوله) فيصح) قال فى البحر وأورد على  
 بطلان توكيل الكفيل بالمال العامل بانه عامل لنفسه توكيل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح  
 مع كونه عاملا لنفسه والتحقيق فى جوابه ما فى منية المتي من قوله ولو واكله ببراءة نفسه  
 يصح لانه وان كان عاملا لنفسه به بتزبغ ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط  
 الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه اه اذا مات ما ذكر فلا وجه له اقول  
 المؤاف لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا أن يعمل على ما اذا كان العمل لنفسه بمحض  
 ط قال العلامة المقدسى بعد ذكر مسئلة توكيل الكفيل بالمال المذ كورة ونقض  
 بتوكيل المديون ببراءة نفسه من دين عليه صح وان عمل لنفسه وأجيب بالمنع مستدما  
 ذكره شيخ الاسلام انه لا يصح على خلاف ما فى الجامع واثنى لم فالابراء تملك بدليل أنه يرتد  
 بالرد وايس بتوكيل وأجاب فى المنية بان شرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل  
 لنفسه وزعم بعضهم أنه هو التحقيق وفيه نظر لانه اذا كان عملا واحدا هو لنفسه فلا يجتمع  
 مع كونه عاملا لغيره واعترض بان عمل الوكيل لنفسه ضعى لكونه الموكل أصلا فى باب الوكالة  
 والخصميات قد لا تعتبر وأجيب بنع ذلك بل الاصل وقوع التصرف لنفس العامل اه  
 (قوله) ويصح عزله قبل ابراءه نفسه) ولو كان ذلك تملك كما قال الزياحي وتبعه العيني لم يصح  
 رجوع الدائن عنه قبل ابراءه نفسه مع أنه يصح بجر فان قلت اذا تكفل بما توكّل بقبضه  
 صحت الكفالة وبطلت الوكالة فيمكن أن لا يصح توكيل الكفيل بالمال وتبطل  
 الكفالة قلت انما صح تكفيل لو كفل لان الكفالة أقوى لكونه لازمة فكانت نائمة  
 بخلاف العكس كما فى لزياحي لكن قوله فكانت نائمة يقتضى كون الكفالة به بالوكالة مع  
 أن ذلك لا يتعين قال المصنف الكفالة بالمال مبطلة للوكالة تقدمت الوكالة أو تأخرت (قوله)  
 أو وكل المحتال المحيل بقبضه من الحال عليه فيه أن المحيل اتقل الدين من ذمته بالا حلة وصار  
 أجنبيا فلم يصح توكيله بالقبض وأجيب بانه ساع فى تحصيل براءة نفسه فانه اذا مات الحال  
 عليه مقلسا أو انكر الحوالة ولا يراجع الدين على المحيل (قوله) بالقبض) يصح أن يتعلق  
 بكل وبوكيل (قوله) فنية) عبارتها كما فى المنع ولو واكله بقبض دينه على فلان فاختبر به المديون

(كما لا يصح) (أو واكله بقبضه)  
 أى الدين (من نفسه) أو  
 عبده) لان الوكيل  
 متى عمل لنفسه بطلت الا  
 اذا وكل المديون ببراءة  
 نفسه فيصح ويصح عزله  
 قبل ابراءه نفسه اياه  
 (أو وكل المحتال المحيل  
 بقبضه من الحال عليه)  
 أو وكل المديون ووكيل  
 الطابا ببالقبض لم يصح  
 لاستحالة كونه قاضيا  
 ومقتضيا فنية

لان ولا يتم انظرية ولا نظرية في الاقرار على الصغير وأما التفرع من الموكل حصل مطلقا غير  
 مقيد بشرط النظر فيدخل تحته الانكار والاقرار جميعا غير أن الاقرار بحصته تختص بمجلس  
 القضاء على ما ذكرنا كذا في الكفاية (قوله - حتى لا يدفع اليه المال) أي بان وكاه أن يخصص  
 عنه عن دعوى يسع فاقترع عليه بأنه باع فانه لا يملك قبض الثمن من مدعى الشراء (قوله  
 للتناقض) لانه زعم انه مبطل في دعواه وذر (قوله والاس - تنافى على الظاهر) أي ظاهر  
 الرواية ومثله استثناء الانكار فيصح منه ما في ظاهر الرواية قال المصنف في ولو استثنى الموكل  
 بالخصوصية الاقرار فعن أبي يوسف انه لا يصح وعن محمد انه فرق بين الطالب والمطلوب  
 وصححه من الطالب دون المطلوب ومنه له صحة استثناء الانكار في ظاهر الرواية وجهه في  
 الصغرى قول محمد خلافا لابي يوسف وعمل قول محمد بان الانكار قد يضر الموكل بان كان  
 المدعى وديعة لموا انكر الوكيل لا تسمع منه دعوى الهالك والرد ونصح قبل الانكار وبقي  
 قسم ثالث وهو لو وكاه غير جائز الاقرار والانكار قبل لا يصح لهدم بقاء قدر تحته وقبل يصح  
 لبقاء السكوت كذا في البرازية وهو الماحصل ان المسئلة على خمسة أوجه الاول أن يوكل  
 بالخصوصية فيصير وكيله ما الثاني أن يستثنى الاقرار فيكون وكيله بالانكار فقط الثالث  
 عكسه فيصير وكيله بالاقراء فقط في ظاهر الرواية الرابع أن يوكل بالخصوصية جائز الاقرار  
 فيكون وكيله ما الخامس أن يوكل به غير جائز الاقرار ففيه اختلاف المتأخرين ولا يصح به  
 مقر لانه يمكن انه وكاه بالاقراء خوف الشغب والخصوصية وأن لم يكن عليه شيء لأن كل أحد  
 لا يقدرا عليها وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار موصولا صح  
 ومنصوبا لا يصح ولو استثنى الاقرار والانكار قبل لا يصح لهدم بقاء قدر تحته وقبل يصح  
 لبقاء السكوت بجزء البرازية (قوله ولا يصح به مقرا) يعنى التوكيل بالاقراء صح  
 ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويسى معناه أن يوكل  
 بالخصوصية ويقول خاصم فاذا رأيت لحوق مؤنة وخوف عار - لي فاقترع بالمدعى يصح انذاره  
 على الموكل كذا في البرازية قلت وبظهر منه وجه عدم كونه اقرارا ونظيره صلح المذكر  
 (قوله وبطل توكيل الكفيل) أي توكيل الدائن الكفيل وسبب ما في هذا في قوله بخلاف  
 العكس ففيه تكرار (قوله بالمال) متعلق بالكفيل أي بقبض المال من المدين ومورنه  
 اذا كان لرجل دين على آخر وكفى له به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من  
 المدعى عليه الاصل لم يصح التوكيل عيني (قوله لئلا يصير عاملا لنفسه) أي لان التوكيل  
 هو الذي يعمل فيه ولو لم يعمل به الوكيل كالة صار عاملا لنفسه ساعيا في براءة ذمته فانه عدم  
 الركن فيبطل ولانه مطالب بالمال وفي طلبه من المدين الذبح عن نفسه ولان حق الطالب له  
 بعد أدائه المال لئلا يورثه المكفول له بقبضه صار كأنه جعل له المطالبة مع أن المطالبة حقه  
 فلا يصح قال في البحر واذا بطلت الوكالة في مسألة الكتاب وقبضه من المدين وهو مالك  
 في يده لم يملك على الطالب اه وأورد عليه أنه كما هو ساع في براءة ذمته ساع في تحصيل المال  
 للطالب ولو أبرأه عن الكفالة لا تنقأ صحبة لوقوعها باطلا ابتداء كالوكيل عن غائب فانه  
 يقع اطلاقه اذا بلغه فاجاز لم يجوز وتقييد الكفالة بالمال الاح - تراز عما - باقى متنا من

حتى لا يدفع اليه المال  
 وان برهن بعدمه على الوكالة  
 للتناقض درر (وكذا اذا  
 استثنى الموكل (اقراره)  
 بان قال وكاه بالخصوصية  
 غير جائز الاقرار صح  
 التوكيل والاستثناء على  
 الظاهر بنزبه (فلو أقر  
 عنه) أي الفاضل  
 (لا يصح) (وخرج) به (عن  
 الوكالة) فلانهم خصومته  
 درر (وصح التوكيل  
 بالاقراء ولا يصح به) أي  
 بالتوكيل (مقرا) بجز  
 (وبطل توكيل الكفيل  
 بالمال) لئلا يصير عاملا  
 لنفسه

عدل اه وهذا احسن مما قدمنا عن نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المنع متنا موافق  
لما في الاشياء فانه ذكر بعد قوله لا يجبر عليه الا اذا كان وكيل بالخصومة بطلب المدعى وغاب  
المدعى عليه وكانه ساقط من المتن الذي شرح عليه الشارح تأمل (قوله كالمس) أي عن الاشياء  
في شرح قوله والوكيل بفضاء الدين لا يجبر عليه (قوله بخلاف الكفيل) أي بالخصومة ويراجع  
تصورها ويمكن ان تصور بان يكفل عن شخص بما ذاب عليه وأقر بخصمه سامة وأدعى الطالب  
ألفا فانه يخاضع فيما ثبت على المدعي (قوله لا يسمع على الوكيل) أي ويحكم بالمال على المدعى  
عليه ويتبع الدائن بدفعه (قوله ويصح اقرار الوكيل) يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة  
وأقر على موكله سواء كان موكله المدعى فاقربا بقاء الحق أو المدعى عليه فاقربا ببقونه عليه  
درر وقال زفر لا يصح ولا ينفذ عليه لانه أنى بغير المأمور به لانه مأمور بخصومة عنه في مجلس  
القاضي وما أنى به من اقرار جواب فلا يصح وبه قات الثلاثة وهو قول أبي يوسف وأولانا  
ان التوكيل صحيح فيدخل تحته بملك الموكل الجواب مطلقا ويراد بالخصومة مطلق الجواب  
عرفا لانهم سبهم ان ذكر السبب وأراد السبب وهو شائع عيني (قوله بالخصومة) متعلق بالوكيل  
(قوله لا يغيرها) أي لا يصح اقرار الوكيل بغير الخصومة أي وكالة كانت كوكيل الصلح  
أو القبض أو الملازمة ويصح اقرار وكيل القبض بالقبض والدفع للموكل برأيه وسبق صحة  
اقرار الاب بقبض مهر غير البالغة ومهر البالغة المبكرو صحة دعوى وكيل البيعة بقبض الثمن  
(قوله مطلقا) أي سواء كان بمجلس القاضي أو غيره قال في الشريعة لاية قيد بالخصومة احترام  
عن الوكيل بالصلح فانه لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما ملك الاقرار لكونه من افراد  
الجواب والصلح المنة لا لخاصة زاده اقلنا الوكيل بالصلح لا يملك الخصومة والوكيل بالخصومة  
لا يملك الصلح لان الوكيل بعقد لا يباشر عقدا آخر (قوله بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار  
أماهما فلا يصح اقرار الوكيل بهما على موكله للشبهة بجر (قوله استحضانا) راجع الى قوله  
وصح اقرار الوكيل بالخصومة ووجهه ان التوكيل صحيح وصحته تتناول ما يملكه وذلك مطلق  
الجواب بالاقرار أو الانكار دون أحدهما عينا فينصرف اليه بغير بالخصومة وصح أبو يوسف  
اقراره مطلقا وبطله زفر مطلقا وهو القياس لانه مأمور بالخصومة وهي منازعة والاقرار  
ضدها لانه مسالم والمزا لا يتناول ضده والقياس ان يصح عند غير القاضي لان الوكيل  
قام مقام الموكل واقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذلك نائبه ووجه الاستحسان في الاول ان  
حقيقة الخصومة لا تحمل شرعا فملت على ما يحتمل وهو مطلق الجواب وهو صادق على الانكار  
والاقرار ووجه التخصيص بمجلس القاضي انه انما وكاله بالخصومة وصحة قهلا لا تكون الا عند  
القاضي فلم يكن وكيل في غيره لان غير مجلس القاضي ليس محل لالخصومة التي هو وكيل فيها  
اكنه يخرج عن الدعوى كما قال وان انزل الوكيل الخ (قوله وان انزل الوكيل) أي عزل  
نفسه لاجل رفع الخصم واني ورد عزمي زاده قال في الهداية لو اقيمت البيعة على اقراره في  
غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه (قوله بهذا الاقرار) الواقع في مجلس القاضي لاجل  
دفع الخصومة ومنه لذللك الاب والوصي اذا أقر في مجلس القاضي لا يصح اقرارهما سوى  
أي وينعزلان في تلك الحادثة برأيه فلا يدفع المال اليهما هداية وانما لا يصح اقرارهما

(بخلاف الكفيل)  
كالمس) بطلب المدعى  
فانه يجبر عليه بالاداء  
(وكاله بخصومة وأخذ  
حقه من الناس على  
أن لا يكون وكيل فيها  
يدعى على الموكل جاز هذا  
التوكيل (فلا يثبت)  
الوكيل (المال له) أي لو كان  
(ثم أراد الخصم الدفع  
لا يسمع على الوكيل) لانه  
ليس بوكيل فيه درر  
(وصح اقرار الوكيل  
بالخصومة) لا يغيرها مطلقا  
(بغير الحدود والقصاص)  
على موكله (عند القاضي  
دون غيره) استحضانا (وان  
انزل الوكيل) أي  
بهذا الاقرار

ان موكله سلم الشفعة أو أبرأ عن العيب وان الهبة بعوض وان حصته في القسمة كذا ط  
 (قوله ابن مالك) عبارة أما وكيل القسمة بان وكل أحد الشر يكتن رجل بالقسمة مع شر بكة  
 فقال ان شر يكتن أسد توفي نصيبه وأنكر الوكيل فاقام الشريك البيعة على الاستيفاء فانها  
 تقبل وأما أخذ الشفعة بان أقام المشتري البيعة على الوكيل بأخذ الشفعة على ان الموكل سألها  
 تقبل لكونه وكيلًا وأما الرجوع في الهبة بان أقام الموكل الهبة على ان الواهب أخذ  
 عوضاً أو أحدث فيه زيادة تقبل وأما الرد بالعيب بان وجد المشتري بالمبيع عيباً فوكل رجلاً  
 بالرد به فقال البائع رضي المشتري بهذا العيب وأنكر الوكيل فاقام البائع البيعة على الرضا  
 تقبل كما في التاجية اه \* قال من لا مسكن الوكيل ينقل المرأة والمملوك من بلد الى بلد اذا  
 أقامت المرأة البيعة على الطلاق او المملوك على العتاق لا تقبل على اثبات الطلاق أو العتاق  
 ونقل في قصر يد الوكيل - في محضر الغائب انتهى كما اذا أقام الخصم البيعة ان الموكل عزله  
 عن الوكالة فقامت لا تقبل في حق قصر اليد لا في حق ثبوت العزل استحسننا والقياص ان يسلم الى  
 الوكيل لان البيعة قامت لا على خصم فلم تعتبر وجه الاستحسان انه خصم في قصر يده لقامه  
 مقام الموكل فتم قصر يده في القبض والتم لم يفتقر قصر يده بجر (قوله وكذا لا يقبضه درهم ادون  
 درهم) معناه لا يقبض متفرقا فلو قبض شيئاً ادون نئ لم يبرأ الغريم من شيء جامع القه وان  
 لم يكونه متخالفوا لو أسدت وفي جمعه به - لم يخلو هلك هلك عليه لخالفته ويرجع الأمر على الغريم  
 كما في المسئلة مثله السابقة وفي جامع القه وابن وكيل قبض الوديعة قبض بعضهم اجاز فلواصر  
 ان لا يقبضهم الا جميعاً فقبض بعضهم اخص ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يملا الا اول  
 جاز القبض على الموكل اه قال في البحر ولو احتمل الطالب بالماء على آخر لم يكن للوكيل  
 بالقبض ان يقبضه من الختم الملبس به ولا من الاول وان توى المال ورجع الى الاول فالوكيل  
 على وكالته وكذا لو اشترى الموكل بالمال عبداً من المطلوب فاستحق من يده اوده بعيب بقضاء  
 بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بخيار فالوكيل على وكالته وكذا لو كان قبض الدراهم  
 فوجد هازيها فلو أخذ الطالب منه كذلاً لم يكن للوكيل ان يتقاضى الكفيل والمقبوض في  
 يد الوكيل بمنزلة الوديعة ولو وجد الكفيل زبواً أو ستوفة فردته فانه يفتن ان يضمن قياساً ولكن  
 استحسن أن لا ضمنه انتهى (قوله لان يده كبدته) وفي نسخة يده لان يد الوكيل كبد الموكل  
 وهما الذي في المنع والبحر وغيرهما وفي نسخة لان يده أمانة ولا يصلح تعاليلها لما قبله وانما  
 يحسن لقوله فلا سيل له على الوكيل (قوله لا يجبر عليها) ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليه الدفع  
 الضرر كما تقدم نقله عن الاشياء (قوله في الاشياء لا يجبر الوكيل الخ) عبارة لا يجبر الوكيل اذا  
 امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في ثلاث مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب أو يبيع رهن شرط  
 فيه أو بعده في الاصح أو بخصومة بطالب المدعي وغاب المدعي عليه واظهاره أراذله نقل  
 المذكور الاشارة الى مخالفتها في الاشياء فان ما نقله من جملة الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب  
 كما ذكرنا انه يجبر الوكيل بخصومة بطالب المدعي اذا غاب المدعي عليه وقد تبع المصنف صاحب  
 الدرر وقال في العزيمة لم يجد هذه المسئلة هنا في المتن ولا في الشروح ثم أجاب كالشربة لا  
 بانه لا يجبر عليها يعني ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب الرهن يوضع عند

ابن مالك (أمره بقبض  
 دينه وأن لا يقبضه الا  
 جميعاً فقبضه الادره - ما  
 لم يجز قبضه) المذكور (على  
 الأمر) لخالفته له فلم  
 يصبر وكيله (و) الأمر له  
 الرجوع على الغريم بكنهه  
 وكذا لا يقبض درهم - ما  
 دون درهم بجر (فلو لم  
 يكن للغريم بيعة على الايقاف  
 فتقضى عليه) بالدين (وقبضه  
 الوكيل فضاع منه ثم برهن  
 المطلوب على الايقاف)  
 للموكل (الاسئلة) دليل له  
 للمدين (على الوكيل  
 وانما يرجع على الموكل) لان  
 يده كبدته ذخيرة (الوكيل  
 بالخصومة - ومدة اذا أبي)  
 الخصومة (لا يجبر عليها)  
 في الاشياء لا يجبر الوكيل  
 اذا امتنع عن فعل ما وكل  
 فيه اربعة الا في ثلاث

أصح الأقاويل والاختيارات والنسب في الموصل وصدر الشريعة فمد باقائه البيعة عليه  
 على استيفاء الموكل أو برأيه لأنه لو ادعى ديناً على الموكل وأراد مقاصصته به لا يكون الوكيل  
 خصماً عنه وهي واقعة الفتوى وكذلك لو ادعى المشتري على وكيل البائع قبض ثمن المبيع  
 عيباً أو أراد رده عليه لا يكون خصماً فيه كما يدل عليه الكلام الآتي وهي واقعة الفتوى أيضاً  
 تأمله تفهم والذي ذكره في المجتبى شرح القندوري كالصريح فيما قلناه فإنه قال والوكيل بقبض  
 الدين وكيلاً بالخصوص فبعضه عند أبي حنيفة فقول له فيه أي في الدين يمنع كونه وكيلاً بالخصوص في  
 غيره كادعاء المدينون الدين وكادعائه العيب في واقعتي الحال فتأمل أفاده الرمي وأفاد أيضاً أنه  
 يؤخذ من هذا أن الجاني يملك الخصومة مع مستأجرى الوقف إذا ادعوا استيفاء الناظر  
 لأن الناظر إذا أقام جأياً صار وكيلاً عنه في القبض لماعلم به وهي واقعة الفتوى اهـ  
 \* قال في البحر من أحكامه أي الوكيل بقبض الدين أنه يقبل قوله في دعوى القبض والهالك  
 في يده والرفع إلى موكله لكن في حق برائة المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير  
 الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقرا الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فإنه لا يرجع  
 الوكيل على موكله (قوله خلافاً لهما) فلا تقبل البيعة عليه باستيفاء الموكل أو برأيه فلا يبرأ  
 لكن تقصر يد الوكيل حتى لا يتمكن من قبضه بل يوقف الأمر إلى حضور الغائب ولا يبيح حنيفة  
 أنه وكاله بالتملك لأن المدينون تقضي بأمثالها الذقبض الدين نفسه لا يتصور لأنه جعل استيفاء  
 الدين حقه من وجهه وإنما كان كذلك لئلا يمتنع قضاء دين لا يجوز الاستبدال بهما كبذل السلم  
 والصرف فاشبهه الوكيل بأخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والقسمة والرد  
 بالعيب وهذه الأشياء به بأخذ الشفعة حتى يكون خصماً قبل القبض كما يكون خصماً قبل الأخذ  
 هنا لك إذا الوكيل بأخذ الشفعة خصم في الأبحاث ولا يصير خصماً فيما إذا ادعى عليه تسليم  
 الآخر لما فيه من إبطال حق الموكل لكن المعتقد أنه ينتصب خصماً وتسمع عليه البيعة  
 وتوضحه في البحر (قوله لو وكيل الدائن) أي موضع الخلاف بين الإمام والصاحبين في وكيل  
 الدائن (قوله ولو وكيل القاضى) يعني إذا وكاله القاضى بقبض دين الغائب كما تقدم في باب  
 المنقود (قوله كوكيل قبض العين) فإنه لا يلائم الخصوصية لأنه أمين محض فاشبهه الرسول حتى  
 لو وكاله بقبض عبده فبرهن ذواليد أن الموكل باعه أياه وقف الأمر حتى يحضر الغائب استفساراً  
 والأصل في هذه المسائل أن الموكيل باستيفاء عين حقه لم يكن وكيلاً بالخصوص لأن التوكيل  
 وقع بالقبض لا غير ويمكن حصوله بالخصوص فلا حاجة إلى جعله وكيلاً بغير ما وكل به وإن وقع  
 بالتملك كان وكيلاً بالخصوص لأن التملك إنشاء تصرف وحق العقد يتعلق بالعاقلة لأنه لا يمكن  
 التحصيل إلا به والخصوصية من جملة أفعال الصاحبان جعله لا الوكيل بقبض الدين وكيلاً باستيفاء  
 عين حقه حكماً ولا الوقبض أحد الشرعيين شيأ من الدين كان لا تخران يشاركه فيه وهو معنى  
 التملك ساقط حكماً حتى كان له أن يأخذ به بلا قضاء ولا رضا كما في الوديعة والغصب فلا ينتصب  
 خصماً كما في الوكيل بقبض العين وعنده الوكيل بقبض الدين وكيلاً بالتملك لأن الدينون تقضى  
 بأمثالها إلا أن المقبوض ليس ملكاً للموكل بل بدل فيه إلا أن الشرع جعل ذلك طرماً  
 للاستيفاء فاتصّب خصماً بتبيين لهما (قوله فيما كهما مع القبض اتفاقاً) فتسمع البيعة عليه

الخصوصية خلافاً لهما  
 وكيل الدائن ولو وكيل  
 القاضى لا يملكها اتفاقاً  
 كوكيل قبض العين اتفاقاً  
 وأما وكيل قسمة وأخذ  
 شفعة ورجوع هبة ورد  
 بعيب فبهما كهما مع القبض  
 اتفاقاً

عينا كان المتقاضى أو دينا حتى لو هلك المال في يدهم لك على الموكل لان الوكيل بالشيء وكيل  
 بانعامه وانعام الخصومة والمتقاضى يكون بالقبض وفي غير الافكار وروى عن أبي يوسف انه  
 لا يملك القبض (قوله واعلم في الجهر العرف) أي حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل  
 بالمتقاضى بعقد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقبض  
 الدين كان التوكيل بالمتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا اه وليس في كلامه ما يقتضى اعتماده نعم  
 نقل في المنع عن السراجية ان عليه الفتوى وكذا في القهستاني عن المضمرة (قوله ولا الصلح  
 اجماعا) لانه غير ما وكل فيه لان الوكيل بعقد لا يملك عقدا آخر قال في الذخيرة لا يجوز زال وكيل  
 يقبض الدين ان يهبه من المديون أو يبرئه أو يؤخره الى أجل (قوله ورسول المتقاضى ذلك  
 القبض) لانه بمنزلة الرسول في القبض ط ولانه كالمرسل والجهب من كون الرسول يملك القبض  
 بانفاق لا الوكيل مع انه اعل حال من الرسول (قوله أرسلتكم أو كن رسولا في إرسال  
 وأمرتك بقبضه توكيل) بخالف هذا ما في مجموعة مؤيد زاده عن التتارخانية صورة التوكيل  
 ان يقول المشتري لغيره كن وكيلاء في قبض المبيع ومودة الرسول ان يقول كن رسولا  
 عني أو يقول أمرتك بقبضه اه فقد جعل المأمور رسولا وهو الموافق لما في الزيلعي (قوله  
 خلافا للزيلعي) حيث جعل من الإرسال أمرتك بقبضه قال في المنع قال قلت فما الفرق بين  
 التوكيل والإرسال فان الإرسال لا يصح توكيل كما علمت من كلام البدائع من قوله لا يجاب  
 من الموكل ان يقول وكنت بكذا أو افعل كذا وأذنت لك ان تفعل كذا ونحوه قلت الرسول  
 ان يقول له أرسلتكم أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل الزيلعي منها في باب خيار الرؤية أمرتك  
 بقبضه وصرح في النهاية في معزى الى القوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو الموافق لما  
 في البدائع اذا لفرق بين افعل كذا وأمرتك بكذا اه وهذه عبارة الجهر في أول كتاب الوكالة  
 وذكر في باب خيار الرؤية عن المهرج الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى  
 الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل واليه الإشارة بقوله تعالى يا أيها الرسول بلغ  
 وقوله وما أنت عليهم بموكيل وفي القوائد صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيل  
 في قبض المبيع أو وكنت بقبضه ومودة الرسول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو  
 أرسلتكم بقبضه أو قل ان لان يدفع المبيع اليك وقيل لفرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر  
 بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه فقد جعل المأمور رسولا موقفا للزيلعي فتأمل  
 (قوله ولا يملكها أو وكيل الملازمة) لان الملازمة لا تنتظمها (قوله كمالا يملك الخصومة وكيل  
 الصلح) لان الصلح مائة لا تخصه وهو غير ما وكل به (قوله ووكيل قبض الدين يملكها)  
 أي الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة مع المديون عند أبي حنيفة حتى لو أقيمت عليه البيعة  
 على استيفاء الموكل أو ابراءه تقبل عنه بخلاف العيينة وقال لا يكون خصما وهو رواية  
 الحسن عن أبي حنيفة لان القبض غير الخصومة وليس كل من يؤتمن على المال جهة لدى  
 في الخصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضاه بجر والذي في جامع النصولين في الفصل الخامس  
 ويوقف عنده في الكل العين والدين والحق أن نواها أقوى وهو رواية عنه كذا في عدة  
 وغيره اه ملخصا ومثله في نور العين لكن في تصحيح العلامة فاسم وعلى قول الامام الجبوري في

واعلم في الجهر العرف  
 (و) لا (الصلح) اجماعا بجر  
 (ورسول المتقاضى يملك  
 القبض لا الخصومة) اجماعا  
 بجر أرسلتكم أو كن رسولا  
 عني إرسال وأمرتك  
 بقبضه توكيل خلافا  
 للزيلعي (ولا يملكها) أي  
 الخصومة والقبض (وكيل  
 الملازمة كمالا يملك الخصومة  
 وكيل الصلح) بجر (وكيل  
 قبض الدين يملكها) أي

وتجوز الوكالة بكل عقد ويجوز للموكل مباشرة وقال في الهداية كل عقد جازان يعقده  
 إلا أن لنفسه جازان يوكل به غيره والأمر في صورة الوصي كذلك فإنه كما يجوز للوصي أن  
 يشتري مال اليتيم لنفسه عند ظهور النفع يجوز أن يوكل فيه غيره فيشتره الوكيل ولم يقولوا  
 كل ما يعقده الإنسان لنفسه جاز أن يكون وكيلاً فيه حتى يتم ما ذكره من خروج مسئلة  
 الوصي اهـ وعليه فعبارة الأشباه ما هي منقوضة والأولى أن تكون كما قالوا يجوز التوكيل  
 بكل ما يعقده الموكل بنفسه كإتيه عليه المحوى (قوله إلا الوصي) الاستثناء غير صحيح لأن  
 مسئلة الوصي لم تدخل في الأصل الذي ذكره حتى يخرج عنه فان الشراء فيه مالم يقع من وكيل  
 الوصي وانما وقع من الوصي بطريق وكالته عن الغير (قوله فله أن يشتري مال اليتيم لنفسه)  
 أي إذا كان النفع ظاهراً كافي الأشباه وغيره (قوله لا لغيره بوكالة) وذلك لأن الحقوق من جانب  
 اليتيم ترجع إليه ومن جانب الآخر كذلك فيؤدي إلى المضادة بخلاف نفسه وهذا إذا كان  
 رضى الأب كما يبينه في باب الوصي والأصل أن من ملك تصرفاً بالامتناع أو الولاية العامة يملك  
 تأميكاً اعتباراً بآلية تلك الاعيان ونشرطه أن لا يؤدي ذلك التقويض إلى التضاد والتناقض وهو  
 أن يجعل المفوض إليه متولياً طرفي أمر يحتاج إلى الإيجاب والقبول كبدالة المسال بالمال فإنه  
 يؤدي إلى أن الواحد يصير قاضياً ومقتضياً ومسلماً ومتسلماً وذلك متحقق هنا وهذا تناقض في  
 الأحكام الشرعية والأحكام الشرعية فضاء من عند كرهذا الأصل محدد في الجامع الكبير كما  
 في المحاشي المحوية (قوله جاز التوكيل بالتوكيل) وهذا معلوم مما مر أنه لو أذن له بالتوكيل  
 جاز فلو وكاله أن يوكل فلا تقي شره كذا فقهه بل واشترى الوكيل رجوعاً بالنعم على المأمور وهو على  
 أمره ولا يرجع الوكيل على الآخر أي الأول أشباه والله تعالى أعلم واستمعنا من القاضية العظيمة

\*(باب الوكالة بالخصومة والقبض)\*

المسألة كانت الخصومة مهجورة شرعاً بآثارها والخصومة هي الدعوى الصحيحة أو الجواب  
 الصريح بنعم أو لا وقد سبق (قوله والقبض) الواو بمعنى أو الجوزة للجمع وقد زاد في المسائل  
 على الترجمة فقد ذكر وكيل الملاممة والتقاضي وغير ذلك (قوله والتقاضي) أي الطلب وهذا  
 في العرف وفي أصل اللغة القبض لأنه تفاعل من تقاضيت ديني واقتضيت بمعنى أخذت وبقي  
 تمامه فربما ذكر حكم صورته لاجتماع إيهامه له حكم التوكيل باحدهما بالأولى (قوله أي  
 أخذ الدين) هذا لغة ومعناه عرفاً المطالبة عناية وكان عليه أن يذكر هذا المعنى فأنهم ينو الحكم  
 عليه مع العلم بأن العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك أن أخذ الدين بمعنى قبض فلو كان  
 المراد المعنى اللغوي يصير المعنى الوكيل بقبض الدين لا يملك القبض وهو غير معقول تدبر قال  
 بعض الفضلاء تفسير التقاضي هنا بأخذ الدين أي ما ينبغي فإن الوكيل بأخذ الدين هو الوكيل  
 بقبضه والوكيل بقبضه له قبضه بالاجماع بل المراد بالتقاضي المطالبة به واللاحاح به على المدين  
 فحينئذ التقاضي به المسمى كالوكيل بالخصومة له الخصومة فيه عند القاضي وليس له  
 القبض قال في التبيين المطالبة غير القبض قالو كليل به الإيلاك القبض فجعل التقاضي هو  
 المطالبة وهو المناسب اهـ (قوله عند زفر) وعندنا ثلثة ثلاثة الإيلاك القبض وهو ظاهر الرواية

إلا الوصي فله أن يشتري مال  
 اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة  
 وجاز التوكيل بالتوكيل  
 \* (باب الوكالة بالخصومة  
 والقبض) \*  
 (وكيل الخصومة والتقاضى)  
 أى أخذ الدين (لا يملك  
 القبض) عند زفر وبه  
 يفتى إفساد الزمان

جواب المتأخرين قال في الواقعات وبه يفتى أفاده أبو السعود (قوله ولا يشترى الا الطعام والكسوة الخ) قال في البحر و ليس لوصي الام ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب أو وصيه أو وصى وصيه أو الجد وان لم يكن واحد مما ذكره الحفظ وبيع المنقول لا العتار والنزاع للتجارة وما استنفاده الصغير غير مال الام مطلقا اه أي ليس لوصي الام ولاية التصرف في مال استنفاده من غير الام قال في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين ولولم يكن أحد منهم مقله الحفظ وبيع المنقول من الحفظ و ليس له يبيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الا لشراء ما لا بد منه من نفقة أو كسوة وما ملكه اليتيم من مال غير تركته أمه فليس لوصي أمه التصرف فيه من نفقة ولا أو غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين كأقوى الوصيين في أضعف الحالين وأضعف الوصيين وصى الام والاخ والعم وأقوى الحالين حال صغير الورثة وأقوى الوصيين وصى الاب والجد والقاضي وأضعف الحالين حال كبير الورثة ثم وصى الام في حال صغير الورثة كوصى الاب في حال كبير الورثة عنه وغيبة الوارث للوصي يبيع من عقوله لا عقاره كوصى الاب حال كبيرهم اه (قوله وصى القاضي) سبق ما فيه قريبا وسبق في كلام الشارح انه مثله الا في ضمان صورته ليس لوصي القاضي الشراء لنفسه من مال الصغير (قوله عمادية) قال فيها وصى الجد والاب ووصى وصيه ووصى القاضي ووصى وصيه بمنزلة وصى الاب الا في خصلته وهي ان القاضي اذا جعل في نوع تقيده وفي الاب كان وصا في الأنواع كلها (قوله لا ترجع حقوق عقد بائنا الخ) تقدمت هذه المسئلة وانما أعادها لفرع علمها ضمان القاضي أو أمينه دون الوكيل والوصى والاب لان الحقوق لا ترجع اليه بخلافهم (قوله صحيح) لان الحقوق لا ترجع اليها لانهم أجنيبيان عن الحقوق بخلافهم فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم لنفسهم (قوله بخلافهم) أي الاب والوصي والوكيل فالبايع القاضي أو أمينه عيبه للغرماء أخذ المال فضاع عنه وهو ما يتحقق العيب لم يضمن القاضي أو أمينه له من ثمنه وانما يرجع على الغرماء لانهم كالامام وكل منهم لا يضمن كي لا يبقاعد الناس عن قبول هذه الامانة بخلاف ما اذا أمر القاضي الوصي ببيع العبد والمثله بجماله فان المشتري يرجع على الوصي ثم دعوى الغرماء وكذلك الوضع العبد من أحدهما قبل التسليم لا يضمن ولو قال أمينه بعت وقبضت الثمن وقبضت الغريم صادق باليمين وعهدة الخاطا بالقاضي اه قال في الفتية في باب يبيع الام والجد والوصي من كتاب البيوع مانعه العهدة على وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصيا عن الميت ولا كذلك اذا جعله أمينا في أمور الميت لان وصي القاضي نائب عن الميت وأمينه نائب عنه ولا عهدة عليه فالقاضي مجبور عن التصرف في مال اليتيم عنه وصي الميت وعند من نصبه وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله أمينا اه وأمين القاضي من يقول له القاضي جهلة كأمينا في بيع هذا العبد مثلا وما اذا قال ببيع هذا العبد ولم ينز عليه اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لم يعهده له كافي للولاء الجدية والعهدة كافي للقاموس الرجعة والمراد بها هنا الرجوع كافي للحواشي الجودية (قوله وفي الاشياء ما جاز التوكيل بكل ما يقدّمه الموكل لنفسه) الذي كتب عليه أبو السعود وهو الموافق لما تقدم بكل ما يقدّمه الموكل لنفسه وفي الجمع

ولا يشترى الا الطعام والكسوة لانهم امن جله حفظ الصغير خاتمة (فروع) وصى القاضي كوصى الاب الا اذا قيد القاضي النوع تقيده وفي الاب يبيع الكل عمادية وفي منفردات البحر القاضي أو أمينه لا ترجع حقوق عقد بائنا لليتيم اليهم بخلاف وكيل ووصى وأب فلو ضمن القاضي أو أمينه ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم وفي الاشياء ما جاز التوكيل بكل ما يقدّمه الموكل لنفسه



كفر وابعضهم اولياء بهضر (قوله والولاية في مال الصغير الى الاب اذ لم يكن سقيا) اما السقية  
فلا ولاية له في مال ولده اشباه في القاعدة من الجمع والفرق وليس للاب تحريكه بمال غيره  
ولان يهب ماله بعوض ولا اقراضه في الاصح كافي جامع الفصولين وللقاضى ان يقرض مال  
اليتيم والوقف والغائب يخلاف وصى القاضى أو الاب فانه ليس له ما اقراضه كافي العدة  
(قوله ثم وصى وصيه) أى وان بعد كافي جامع الفصولين (قوله اذ الوصى يملك الايصاء) سواء  
كان وصى الميت أو وصى القاضى وفى الشافى خلاف مخ وظاهر هذا التعديل ان الوصى يملك  
الايصاء ولو تعدد ط (قوله ثم وصى وصيه) قال فى المخ عن العمادية ووصى الجد ابى الاب  
ووصى وصيه ووصى القاضى ووصى وصيه بنزلة وصى الاب الا فى خصلة وهى ان القاضى اذا  
جعل وصيا فى نوع كان وصيه فى ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا فى نوع كان وصيا  
فى الانواع كلها اه وفيه ما قال فى الكتاب اذ مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى  
من الاب فان لم يكن له وصى فالاب أولى اه (قوله ثم الى من نصبه القاضى) ظاهره ان تصرف  
منصب القاضى مع القاضى لا يصح مع انهم صرحوا ان القاضى لا يتصرف مع الوصى ولو  
منصوبه لان الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة وكأن المصنف لم يقصد الا أن وصى  
القاضى قداسة فاد الولاية منه فكان مؤخر عنه بهذا الاعتبار قد مدعا عليه فى التصرف لما  
سمعت وفهم من كلام المصنف ان وصى القاضى لا يتصرف مع القاضى فقد صرح به  
فى المخ عن الظمانية حيث قال اذا كان غائبا اذا ظاهر ان الضمير فى كان راجع الى القاضى  
لانه انما يصير وصيا بموت الموصى قال بعض الفضلاء وتعيير به يتم يقتضى تأخير عن التاضى  
وهو مخالف لما ساء الى فى كتاب المأذون من قوله ثم القاضى أو وصيه ايم ما تصرف يصح فلذا  
لم يقل ثم (قوله وليس لوصى الام ووصى الاخ) أى مثلا (قوله فى ترك الام) الانسب زيادة الاخ  
والمراد بان تصرف ما يعم الحفظ كما يؤخذ مما بعده وانظر ما هو فى زيادة الاخ هناك فان كان الاب  
حياتات الاخ فتركه لايه ولا شئ لاخيه حتى ينقضى تصرف الوصى وانما تصرفه ذلك فيما  
اذ مات الاب وله وصى ثم مات الاخ وله وصى فلا يتصرف وصى الاخ مع وصى الاب (قوله وان  
لم يكن واحدا عاذ كر) أى من الاربعة وظاهره انه يملك ذلك مع وصى الجد والقاضى ووصيه  
وفى التنوير من كتاب المأذون ما نصه وولايه أبوه ثم وصيه ثم جدده ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه  
دون الام أو وصيه اه ط (قوله وله بيع المنقول) لانه من الحفظ (قوله لا العقار) ظاهره ان  
الوصى يملك بيع العقار حيث لم يكن وصى الام مع ان المصنف حجه عدمه الامسوخ كان يكون  
التميز بينه وبين القبة أو يكون فى يد متغلب أو أشرف على التراب أو يكون على الميت دين  
فيما كنه بشد الدين أو يكون لثقة الصغير أو لوصيه بدراهم مطابقة ليس لها نفاذ الا من  
نعم العقار أو تزيد موثقه على غلته كما سيذكره الشارح فى كتاب الوصايا مع زيادة الدرر والاشباه  
وفى الواقع ان الاب اذا باع عقارا بنه الصغير بمنى القبة فان كان الاب محجودا عند الناس يجوز  
وليس للاب ان يقضه به بهد البعوخ بخلاف ما اذا كان فاسقا حيث يملك نقضه هو والمختارقات  
والمسئلة مختلفة فيها فما هنا سيبنى على ظاهر الرواية من جواز بيعه بمنى لقيمة قال الحلوانى  
وهذا جواب السالف وما فى الدرر الاشباه من عدم جواز البيع الاباحه مد الاعذار المقدمة

(والولاية في مال الصغير الى  
الاب ثم وصيه ثم وصى  
وصيه) اذ الوصى يملك  
الايصاء (ثم الى الجد أبى  
الاب ثم الى وصيه) ثم وصى  
وصيه (ثم الى القاضى  
ثم الى من نصبه القاضى) ثم  
وصى وصيه (وليس لوصى  
الام) ووصى الاخ (ولاية  
التصرف فى ترك الام مع  
ضمة الاب أو وصيه أو  
وصى وصيه أو الجد) أبى  
الاب (وان لم يكن واحد  
كما ذكره) أى لوصى الام  
(الحفظ وله) (بيع المنقول  
لا العقار)

بوت الاول وانعزاله وبك الاول عزل الثاني اه (قوله وعزله من صنعته) مبتدأ وخبر يعنى لما  
فوضه الى صنعته فقدرضى بصنعته وعزله من صنعته (قوله بخلاف اعلم برأيك) أى فانه لا يملك  
عزله لان العزل كنف عن العمل وبحث فيه في الحيوانى البعقونية والسعدية كما علمت قال  
المصنف والقرق ظاهر وعلمه قاضى خان بانه لما فوضه الى صنعته فقدرضى بصنعته وعزله من  
صنعته اه (قوله واعلم) تكرر مع ما تقدم أول الكتاب وحاصل ما يقال ان الوكيل وكالة  
عامة بملك كل شئ الا الطلاق والعنق والوقف والهبة على المقتضى به وينبغى أن لا يملك الهبة  
والخط عن المديون لانهم ممن قبيل التبرع وينبغى أن لا يملك الاقراض والهبة بشرط العوض  
وان كانا معاوضة انتهاء وبك قبض الدين وايضا واقضائه والدعوى بحقوق الموكل  
وسماع الدعوى بحق على الموكل والا فابر بالدين على الموكل ولا يختص بعلم القاضى لان  
ذلك فى الوكيل بالخصوص لا العام (قوله زواهر الجواهر وتنوير البصائر) هما عاشرتان على  
الاسباب الاولى للشيخ صالح والثانية لاختصاصه الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله  
الغزى المصنف صاحب المنح (قوله وتقبيل طلاقه بالجلس) أى ان طلاق بالجلس صحيح والا  
لا دور (قوله فلا يتقدم به) فان طلق بعده صحيح دور (قوله لم يجوز نصره فى حقه) لان صحته  
النصر من مبنية على الولاية لان التقوى غلبت على ما يقتضيه على المجلس فاذا انتفت الثانية  
انتفت الاولى دور (قوله فاذا باع عبدا ومكاتب أوسرى) قال الزياهى وأما المرد  
فان ولايته على أولاده وأوالهم موقوفه بالاجماع لانهم سابقى على النظر والنظر يجعل بالتناق  
الملة لان اتحادهما ادع الى النظر وهو متردد فى الحال فوجب التوقف فيه فاذا أسلم جعل كأنه  
لم يزل مسلما نيفه نصره واذا مات أو قتل على ردة تقررت جهة انقطاع الولاية فيبطل  
نصره بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يجوز ان أسلم بعد ذلك لان جواز النكاح يعقد الملة ولا ملة  
للمرتدة لا يتوقف اذ لا يجيز له فى الحال لان شرط التوقف أن يكون له مجيز فى الحال فصارت نظير  
اعناق الصبي وطلاقة وهبته حيث لا يتوقف عليه اذ لا يجيز له فى الحال وهو الولي أو القاضى  
فيه توقف فان أسلم نفذت فصح النكاح والابطال بخلاف نصره فانه فى ماله عنددهما لان مقتضى  
عن الملك وملايكة قائم ثابت فى أمواله مادام حيا فينفذ بالتوقف اه (قوله عيسى) وكأنه عدل  
عن قول الكثر كافر لا احترام عن المرتد فان ولايته على أمواله وأولاده موقوفة بالاجماع كما  
علمت لكن يرد على المصنف ان الحربى كالذى والعذر له انه اذا علم ان الذى لا ولاية له علم  
ان الحربى كذلك بالاولى (قوله مال صغيره الحر) راجع الى العبد والمكاتب وقوله المـ لم راجع  
الى الذى والحربى (قوله أوسرى واحد منهم به) أى بمال الصغير قيده لانه لو شرى له بمال نفسه  
كان مشتريا لنفسه بصر (قوله لعدم الولاية) لان شرطها على الصغير فى نفسه وماله حرية الولي  
مطلقا واسلامه ان كان صغيرا مسلما ولا الورق والمكفر يقطعان الولاية الا ترى ان الموقوف  
لا يملك النكاح نفسه فكيف يملك النكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المـ حتى لا تقبل  
شهادته عليه قال الله تعالى وان يجعل الله لكافرا من على المؤمنين سبيلا والمكاتب عبد سابق  
عليه درهم ولا فرق أن يكون الكافر ذميا أو حربيا وكذا الولاية لمسلم على كافر فى نكاح ولا مال  
كافى البحر فى كتاب النكاح وثقه دم هناك أيضا متناوشا حافيه فظ قال الله تعالى والذين

وعزله من صنعته بخلاف  
اعلم برأيك قال المصنف  
فعلمه لوقيل للقاضى اصنع  
ما شئت فله عزل نائبه بلا  
تفويض العـ عزل صريحا  
لان النائب كوكيل الوكيل  
واعلم ان الوكيل وكالة  
عامة مطلقا موقوفة انما  
يملك المداووات لا الطلاق  
والعتاق والتبرعات به  
يقضى زواهر الجواهر  
وتنوير البصائر (قال)  
لرجل (فوضت اليك امر  
أمرأتى صاروكيلا بالطلاق  
وتقيد) طلاقه (بالجلس  
بخلاف قوله وكانت) فى أمر  
أمرأتى فلا يتقدم به دور  
من لا ولاية له على غيره لم يجوز  
نصره فى حقـه وحينئذ  
(فاذا باع عبدا ومكاتب أو  
مى) أو حربى عيسى (مال  
صغيره الحر المـ لم أوسرى  
واحد منهم به أو زوج  
صغيره كذلك) أى حرية  
مسلـه (لم يجوز) لعدم الولاية

لأنه لا يحاوطه خائف الخائفة والشارحين كأنهم ما عليه قريبا (قوله خلافًا للخائفة) راجع إلى  
الخصومة فقط كما فيه في المنع والبحر وتقدمت عبارتهما (قوله وان فعل أجنبي) أي ما وكل  
به وكلاهما جازم الوكيل الأول جازم ظاهره ان الأجنبي وكيل ثان وهو كذلك ما لا لان القضولى  
بعد اجازة عقده يصير وكيلًا لما علم ان الاجازة اللاحقة كالمسألة السابقة وترجع الحقوق إلى  
الثاني على الصحيح لأنه هو العاقد كما في المسألة العتد بالخصومة كما في البحر (قوله جازم) أي ولو في  
النكاح على ما في الذخيرة آخره أو يؤيده الطلاق المتون والشروح وكذا ما يأتي في بيان منية  
المتنق والاشباه من التصريح به وان عليه الفتوى (قوله فانه يتقدم عليه) أي على الوكيل  
الأول ٢ بجرع عن السراج وظاهره جواز فعل الأجنبي في كل شيء ما عدا الشراء وليس كذلك  
قال في منية المتنق وكل بالطلاق أو العتاق ففعل الأجنبي فاجازم لم يجز لان المطلوب عبارته وكذا  
لو وكل الوكيل فطابق الثاني بخصومة الأول بخلاف الوكيل بالبيع والنكاح والطلاق والكتابة اذا  
وكل وفعل الثاني بخصومته أو فعل أجنبي جاز ١٥ ونقل في الاشباه وعليه في مكان الأولى زيادة  
الطلاق والعتاق في الاستثناء (قوله ولا يتوقف متى وجد نقاذ) أي فلا يتصور ان يكون  
قضولى ما في الشراء لأنه يقع لنفسه فلا يتصور فيه الاجازة وتقدم في فصل القضولى انه لو اشترى  
لغيره فقدم عليه الا اذا كان المشتري صديقا أو محجورا عليه فمتوقف لانه لم يجد نقاذ على العاقد  
وهذا اذا لم يصفه إلى غيره فلو أضافه بان قال بعني هذا العبد فلان أو اشتريته فلان توقف على  
اجازته (قوله وان وكل) أي الوكيل (قوله به أي بالامر) أي وكافة متبسة بالامر بالتوكيل أي  
بالاذن به (قوله فهو أي الثاني وكيل الامر) فلا تصرف اخر اجبه سواء كان الوكيل الأول حيا أو  
ميتا بجر (قوله فلا ينعزل بغير موكله) يصح ان يكون من اضافة المصدر لقاعله أو مفعوله  
وعلى الأول معناه فلا ينعزل بان ينعزل موكله أي لا يكون له ان ينعزل كما صرح به العيني وعلى  
الثاني أي لا ينعزل بغير موكله (قوله وينعزلان) أي الوكيل الأول والثاني (قوله بعوت الأول)  
أي الموكل الأول وكان الأولى التصريح به ح قال الزبائى وهو نظير اختلاف القاضى حيث  
لا يمكن الا باذن الخليفة ثم لا ينعزل بغير القاضى الأول ولا بعونه وينعزلان بغير الخليفة لهما  
ان يمكن لا ينعزلان بعونه والفرق ان الخليفة عام للمسلمين فلا ينعزل القاضى الذى ولاه هو أو  
ولاه القاضى باذنه والموكل عام لنفسه فينعزل وكيله بوجهه بطلان حقه ١٥ (قوله كما صرح في  
القضاء) بان نائب القاضى لا ينعزل بغيره ولا بعونه (قوله وفي البحر الخ) كالا سدر الزبائى قوله  
فلا ينعزل بغير موكله والذي في البحر نسبة ان الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا  
قال اعمل برأيك إلى الهداية ونسبة ان له عزله في قوله اصنع ما شئت إلى الخلاصة ثم قال وهو  
مخالف للهداية الا ان يفرق بين اصنع ما شئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعمل في الخائفة  
بأنه لما فوضه إلى صنعه فقد رضي بصنعه وعزله من صنعه ١٥ فليس في كلام الخلاصة والخائفة  
التصريح بعاقلة أحد هلالا آخر فجهل ان في المسألة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور  
الفرق غير ظاهر فلما في الحواشي البعقورية والحواشى السعدية أنه ينبغي أن يعلم في صورة  
اعمل برأيك لتناول العمل بالرأى العزل كما لا يخفى ١٥ فتأمل وفي منية المتنق وكل الوكيل وقد  
قبل له اعمل برأيك صار الثاني وكيل الموكل وينعزل الأول والثاني بعوت الموكل ولا ينعزل الثاني

أي على الوكيل الأجنبي  
١٥ منه

خلافًا للخائفة (وان فعل  
أجنبي فاجازة الوكيل) الأول  
(جاز لا في شراء) فانه يتقدم  
عليه ولا يتوقف متى وجد  
نقاذ (وان وكل به) أي  
بالامر أو التفويض (فهو)  
أي الثاني (وكيل الامر)  
بوجهه (فلا ينعزل بغير  
موكله أو بعونه وينعزلان  
بعوت الأول) كما صرح في  
القضاء وفي البحر عن  
الخلاصة والخائفة له عزله  
في قوله اصنع ما شئت  
لرضاه بصنعه

الفقيه أبي النضر وعن أبي حنيفة ما يروى كدهذا فإنه قال في هذه الصورة - ماذا توكيل  
 بالمعاوضات دون الهبات والاعتاق وبه يفتى من التنازل خاتمة والحاصل ان التقويض ينتظم به  
 التوكيل كالذن ولا ينتظم الطلاق والعتاق على ما فيه من الخلاف (قوله ففعل الثاني  
 بمحضرة) لان المقصود حضور رأيه وقد حصل وترجع الحقوق الى الثاني في الاصح كما يذكره  
 الشارح لانه العاقد وقيل الى الاول لان الموكل رضى بلزوم العهد لاول وظاهر كلامه  
 الاكتفاء بالمحضرة وهو قول البعض والعام على انه لا بد من اجازة الوكيل أو الموكل وان حضره  
 الوكيل الاول لا تنكفي كافي النهاية والسراج والخاتمة قيد بالعمد قد احترازنا عن الطلاق  
 والعتاق لانهم ما يقبلان التعليق بالشروط فكان الموكل علقه بلفظ الاول قال في البحر ويزاد  
 الابرار عن الدين كما سيذكره المصنف فاذا وكله بان يبرئ غريمه فوكل الوكيل فابراه بجحضة الاول  
 لم يصح ويزاد المصنوع وقضاء الدين كما يذكره المصنف فلا تنكفي المحضرة كما في شرح المجمع ويخالفه  
 في الخصومة ما في الخاتمة الخ البحر ومنه به لم يأنى كلام الشارح من الابهام اذا ظهر كلامه  
 بقيد ان الاكتفاء بالمحضرة في غير الخصومة أيضا بالنسبة للثانية وليس كذلك كما به عليه أبو  
 السعود (قوله قال فاجازة الوكيل الاول صح) وهو المعتمد لان توكيل الوكيل المأمور به  
 التحق بالعمد فيكون الثاني فوضوئها لا يتم بمجرد حضرة الاول حتى يجيزه وقيل تنكفي المحضرة  
 من غير توقف على الاجازة لانه انما فعل بأمره وبمحضرته فاغناء عن الاجازة (أقول) - وهذا اذا  
 لم يبين الثمن كما في شرح المجمع لابن مالك فان كان بينه جاز بلا اجازته به في لو قدر الوكيل الثاني  
 ثمانين قال به بكذا فباعه الثاني بغيبته جاز بلا اجازة الاول وهذه رواية كتاب الرهن ووجهها  
 ان مقتضى صدور الموكل ان يكون البيع برأى الوكيل الاول واذا قدر ثمانين فهو بيع برأيه وهذا  
 بخلاف ما لو وكل وكيلين وقدر الثمن فباع أحدهما بذلك الثمن حيث لم يجز لان المقصود هنا  
 اجتماع رأيهم في الزيادة واختيار المشتري وعلى رواية كتاب الوكيل لا يجوز لان الاول لو كان هو  
 الذي يباين برأيه لا يبيعه بالزيادة على ذلك المفاد وان كانه وهذا رايته كما في حواشي الاشباه (قوله  
 لعلها ما بالشروط) أي بلوازتعلقها ما بالشروط بخلاف البيع (قوله فكان الموكل علقه بلفظ  
 الاول دون الثاني) أي فلا يوجب دبا قاع الثاني ولا باجازه الاول وحضوره لا ينكفي لانه لم يعلق  
 بذلك كالمسح والخاص على ان الوكيل بالطلاق وما شاكله رسول لانه لا عهد له عليه والرسالة تنقل  
 عبارة المرسل فاذا أمر غيره فأنما أمر بنقل ملك الغير فلا يصح الامر واذا لم يصح صار وجوده  
 وعدمه سواء فاما الوكيل في باب البيع أمر الثاني بما يملكه لانه أمره بالبيع وهو ملك البيع  
 بنفسه فان العبارة في البيع له حتى كان حقوق العدة له وكان ينبغي أن يصح البيع الثاني حال  
 غيبة الاول الا انه لم يصح لانه لم يحضر هذا البيع رأيه والموكل انما رضى بزوال ملكه اذا حضر  
 رأى الاول كما في حاشية الجوى (قوله وابرار عن الدين) هذا معطوف على طلاق وقدم مثاله  
 قريرا قال في البحر وكان ينبغي ان يصح لانه لا يقبل التعليق بالشروط كالبيع اه (قوله  
 وخصومة وقضاء دين) نقله المصنف عن شرح المجمع قال ويخالفه ما في الخاتمة وان خاصم  
 الوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لان الاول اذا كان حاضرا كان الاول خاصم بنفسه كالوكيل  
 بالبيع اه ولذا قال الشارح ابن مالك خلافا للخاتمة ولا يظهر وجه ما نقله عن الفقيه وابن

(ففعل الثاني) بمحضرة أو  
 غيبته (فاجازة) الوكيل  
 (الاول صح) وتعلق حقه  
 بالعاقد على الصحيح (الافى)  
 ما ليس به قد نحو (طلاق)  
 وعناق) لعلها ما بالشروط  
 فكان الموكل علقه بلفظ  
 الاول دون الثاني (وابراه)  
 عن الدين فنية (وخصومة)  
 وقضاء دين) فلا تنكفي  
 المحضرة ابن مالك

لو كان هو المباشرة للعقد اه وفي القاتر خاتمة نقلا عن الخاتمة وان كان بفـ يرخص من العدل  
وبين الثمن للوكيل بالبيع فو كل الوكيل غيره فبإعائه الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية انه يجوز كما  
ذكر في كتاب الرهن وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الثمن ما لم يجز المالك أو الوكيل الاول اه  
فكيف مع هذا يجعل على اختلاف الموضوع وقد ظهر بقول صاحب النية وفي الاصح لا الا  
بمضرة الاول وبقول الخاتمة وفي عامة الروايات لا يجوز ضعف ما في الهداية ووجهه ظاهر  
لان التقدير يمنع النقصان لا الزيادة واختيار المشتري خصوصاً اذا كان الثمن مؤبداً لثبوتها  
في الذم والالتزام الى الرأي في ذلك كما هو واضح فتأمل وفي الخاتمة أيضاً رجل وكل رجل  
ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل بذلك غيره فبإعائه الثاني بمضرة الاول روى  
عن أبي يوسف انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً ولا يتوقف على  
الاجازة وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجوز كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً وقال ابن أبي ليلى  
يجوز كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً لان الموكل رضى برؤاى مالكه بالثمن المقدّر اه فهو  
مؤيد لما قلناه فتدبر اه كلام الرمي قلت وفيه نظر اذ لا شك فيما قلناه الموافق من ان ما في  
الهداية تقدير الثمن من جهة الوكيل وما في النية من جهة موكله وغاية ما قلناه المحشى وجود  
تخلاف في الاولى ولا يلزم منه وجوده في الثانية لا ينقل صريح نعم على تقدير عدمه يحتاج الى  
الفرق بين الممثلين وهو ظاهر من كلام الهداية كما قدمناه قريباً وذلك ان عند تقدير الثمن  
من الموكل لو كيله بظهور ان غرضه حصول رأيه في الزيادة الخ (قوله والتفويض) في البحر عن  
البرازية قيل للوكيل اصنع ما شئت له التوكيل ولو قال الوكيل ذلك لو كيله لا يملكنا شأني توكيل  
ثالث ولو قال السلطان استخاف من شئت له الاستخلاف أيضاً لغة (قوله الا في طلاق وعتاق)  
الى آخر المعاطيف هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في  
الصحة (قوله لانهم ما يحلف به) فيصح تعاقبه بالشرط فكان التوكيل به تعاقباً بإيقاعه فلا يقع  
بإيقاع غيره لا فرق أن يكون ذلك بمضرة أو غيبته اجازة ولا لانه لم يعاقبه باجازه بل بإيقاعه  
هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في الصحة قال في  
منية المفقى التوكيل باليمين وبالطلاق جائز اه (قوله نسية) محصل ما فيها ان الاذن في التوكيل  
بقوله اصنع ما شئت يختص بما يصح التوكيل به كالبيع والشراء دون ما لا يصح التوكيل فيه  
كالطلاق فانه مما يحلف به أي فيصح تعاقبه بالشرط فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع فانه  
لا يحلف به فيقوم غيره مقامه اه وحاصل ما يقال في التفويض لو قال رجل لا تخرفن فوضت  
أمر مالي اليك صاروكيلاً في الحفظ ولو قال فوضت أمرى اليك قيل باطل وقيل ليس بصريحاً ولا  
بالحفظ والنسبة ولو قال أنت وكيلى في كل شئ جائز أمرك فهو وكيلى بالحفظ والبيع والشراء  
والهبة والصدقة لانه فوض اليه التصرفات عاماً فصار كأنه قال ما صنعت من شئ فهو جائز  
فيملك أنواع التصرفات وعليه فلو طلق امرأته يصح قال أبو نصر لو طلق الوكيل امرأة الموكل  
في هذه الصورة أو وقف أرضه لا يجوز به أخذ الفقيه أبو الليث وهكذا كان يقول لمن قال لغيره  
وكانت في أموري لان الوكيل لو طلق امرأته أو أعتق أو وقف أرضه لا يجوز وكان يقول لانراه  
بمثل هذا التوكيل توكيل بالباطل لا في العتاق وكالصدر النهي بدو تاج الدين يستحسن قول

(والتفويض الى رأيه)  
كاعل برأيك (كلاذن)  
في التوكيل (الا في طلاق  
وعتاق) لانهم ما يحلف  
به فلا يقوم غيره مقامه  
نسية (فان وكل) الوكيل  
غيره (بدونهما) بدون اذن  
وتفويض

قال الجوى ويمكن التوفيق بان يحمد كل ما في جامع الفصولين على ما اذا وكل بالقبض من ايسر في  
 عياله لما في القنية وكما يقبض دية فوكل الوكيل فقبضه وهالك في يده فان كان الوكيل الثاني من  
 عيال الاول لا يرجع الدائن على احد والا يرجع على المدينين بيده اه وذكره الزياحي في  
 السرة وعزاه في البحر الى وكالة نظرائه (قوله والا عند تقدير الثمن الخ) أى لو عين غنمه  
 لو كيله فله أن يوكل به اهدم الاحتياج الى رأى أمالوكا بشرافه في أن يعين المشتري أيضا  
 لانرضى برأيه واختياره فليس له أن يفرض الى غيره ولا شك أن المشتري تنفوت افراده وهذا  
 تقرير كلام الشارح وقد تبين فيه صاحب الدرر والذى جرى عليه المصنف في شرحه هو تعيين  
 الوكيل لو كيل وهو صريح كلام الهداية وقال ان رأى يحتاج اليه ائمة تقدير الثمن ظاهر رأى  
 من الوكيل وقد حصل وقال أما الهبة مدر الثمن وفوض الى الاول كاز غرضه وأيه في معظم  
 الامر وهو التقدير في الثمن كذا في الهداية فقد جعل معظم الامر تقدير الثمن وجعل اختيار  
 المشتري تابعا فافادته لا فرق بين الوكيل بالبيع والشراء وهو محل تأمل في وكيل الشراء ونقل  
 عن منية المذني اذا باع الثاني بثمن عينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح لا لا بفضرة الاول  
 وهي مثله الشارح التي تبين فيها صاحب الدرر فان قيل كيف يصح اذا عين الوكيل الاول  
 الثمن لو كيله ولا يصح اذا عين الوكيل لو كيله الجواب ان الموكل اذا قدر الثمن لو كيله علم انه  
 يقصد رأيه في غير الثمن اذا قصد من التوكيل الانتفاع برأى الوكيل وأما ان لم يعين الثمن كان  
 مقصوده رأى الوكيل في تقديره اذ هو معظم الامر كما تقدم عن الهداية فاذا قدره الوكيل  
 لو كيله فقد حصل المقصود فان قيل كيف يوكل الوكيل بدون تقدير غن مع تقدير الموكل  
 ولا بد من موافقة تعيينه الجواب يصح حيث وافق وكيله تقدير موكله من غير قصد فليتأمل  
 وبأى عامه وتوضيحه قريبا (قوله من الموكل الاول) يخالف لما في البحر ولان تعديل كظاهرهما  
 ذكرناه والموافق لما في البحر ان يقول من الوكيل الاول له أى الوكيل الثاني (قوله أى لو كيله)  
 أفاد اقصاده على هذه المسائل ان الوكيل في التكاح ايسر له التوكيل وبه صرح في الخلاصة  
 والبرازية والبحر من كتاب التكاح وتقدم في باب الولى فراجع خلافا لما قلناه ط هناك بحثنا  
 من ان له التوكيل قياسا على هذه المسئلة الثلاثة فافهم ثم رأيت في شرح المجموع عازيا لا ينبغي  
 وكيل التكاح والخلع والكتابة كوكيل البيع اه (قوله لمحصل المقصود) لان الاحتياج  
 فيه الى رأى التقدير هذا الثمن ظاهر او قد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدرا الثمن لانه  
 لما فوض اليه ما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجماع رأيه الى الزيادة واختيار المشتري  
 كما مر هداية وفي منية المفق وقيل اذا باع الثاني بثمن عينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح  
 لا لا بفضرة الاول اه قال في البحر ولا يخالف بين ما في الهداية وما صحه في المنية لان الاول  
 فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كيله والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كيله كما لا يخفى اه قال  
 الرملى هذا غير صحيح بل يمتنع ما يخالفه اذ في المسئلة اختلف الرواية قال في الكفاية عند  
 قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن لثاني فعد بغيته يجوز اطلاق الجواز وهو رواية  
 كتاب الرهن وقد اخبرنا ان رأى يحتاج فيه التقدير الثمن ظاهر او قد حصل وفي كتاب  
 الوكالة لا يجوز ان تقدير الثمن لمنع النقصان لان منع الزيادة قد عاين الاول على هذا الثمن

(و) الا (عند تقدير الثمن)  
 من الموكل الاول (له)  
 أى لو كيله فيجوز بلا  
 اجازته لمحصل المقصود  
 درر

الذخيرة اذا قبل الاتفاق أو قضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لا يجوز اذا كان وكيلاً بقضاء  
 الدين وقبل الوكالة اه ثم قال فقد ظهر لك ان الذي ذكره المصنف محله ما اذا كان مأموراً  
 بقضاء الدين من مال نفسه وهو اطلاق في محل التقييم وهو غير مناسب وبما ذكرنا من اطلاق  
 الذي في خلاصة الفتاوى محمول على ما اذا كان مأموراً بقضائه من مال الآخر وحينئذ ينضج  
 الحال اه ط (قوله وفي فروق الاشياء) هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم أول كتاب الوكالة اه  
 ح أي الاقوله حاضر بنفسه وانظر ما معنى هـ هذا فاني لم أر من ذكره بل المذكور تعذر حضوره  
 شرط كما هو مع هذا انما مناسبة هنا وقد تنبعت فروق الاشياء فلم أرها فيها انما فيها ما اختلف فيه  
 الوكيل والوصى ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصى وفي الخاتمة ولو استاجر الموكل  
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا لا اه فلهذا سبق قل (قوله الوكيل لا يוכל الا باذن  
 آمره) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وقد رضى برأيه دون غيره والناس مختلفون  
 في الاراء والمراد انه لا يוכל فيما وكل فيه فخرج التوكيل بحقوق العقد فيما تخرج فيه الحقوق  
 الى الوكيل فله التوكيل بلاذن لانه أصيل فيها ولذا لا يعلن الموكل نهيها عنها وصح توكيل الموكل  
 كإفاده ما يجوز وفيه وخروج عنه ما لو دخل الوكيل بقبض الدين من في عماله فدفع المدينون اليه فانه  
 يبرأ الا نيده كبداه كره الشارح في السرقة اه وذ كر الثاني المصنف قبل هل المراد عدم الجواز  
 من كون الوكيل لا يוכל الا باذن أي عدم الحل أو عدم الصحة فان أريد الأول لا يناقض ما سبق  
 عن قريب وان أريد الثاني فافضه وسدقف على الآتي يعني قول الاشياء الوكيل اذا وكل بغير  
 اذن أو تعميمه وأجاز ما فعله وكيلا فقد وجبه المناقضة ان الموقوف قسم من الصحيح قال العلامة  
 الرملي المراد انني النفاذ لا نفي الصحة حتى لو وكل بدونه ما أجاز الموكل نفذ فيكون فصولاً يعلم  
 هذا من قواهم كل ما صح التوكيل به اذا باشره القضولى يتوقف اه قلت ويعلم عائد كره قريباً  
 (قوله لوجود الرضا) تعليل المحذوف تقديره فيصح التوكيل (قوله في دفع زكاة) لان المقصود  
 منها البراءة من سوء البخل في حق المذكي ونفع الفقير القابض لها انما الجواز النيابة فيها عند  
 العجز والقدرة ولا فرق في ذلك بين نائب ونائب وأطلق في دفع الزكاة فشمع الدفع لمعين وغير  
 معين (قوله بخلاف شراء الاضحية) أي اذا وكل الوكيل فيه ما فاشترى فانه يكون موقوف  
 على اجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا وكذلك وكيلا الوكيل لو وكل غيره ثم فاشترى الاخير  
 يكون موقوفاً على اجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا يجوز عن الخاتمة لان الوكيل بالشراء ليس  
 له ان يוכל الا بالشروط المذكورة ولا يقال ان الاضحية موصوبة الاجر لان الانسان  
 لا يرضى بالشراء بازيد من القيمة ولا شراء الهزيلة بمن السميحة ولان القرية تقوم براءة الدم  
 وتعظيم الاجر بحسن الاضحية وله ان ينفع باللحم فاذا اختارنا بياغه يبره ليس له ان ينسب غيره  
 الا باذنه لانه قد اعتمد عليه (قوله من في عماله صح) ويرى المدينون بالدفع اليه لان يده كبداه فلو لم  
 يكن في عماله لا يصح التوكيل فلو ملك من يده كان لا بأس بالرجوع بدنه على المدينون وفيه  
 أن وكل لا ينعدي باللام ولا وجه لزيادتها فالاولى حذفتها وعبارة الاشياء الا الوكيل بقبض  
 الدين له ان يוכל من في عماله ولا غبار عليها وما ذكره المصنف مخالف لما في جامع الفصولين من  
 الفصل الرابع والثلاثين من ان الوكيل بقبض الدين لا يוכל غيره لمتفاوت الناس في القبض اه

وفي فروق الاشياء التوكيل  
 بغير رضا المصنف لا يجوز  
 عند الامام الآن يكون  
 الموكل حاضر بنفسه  
 أو مـ فـ أو مـ أيضاً أو  
 محذرة (الوكيل لا يוכל  
 الا باذن آمره) لوجود  
 الرضا (الا) اذا وكله في  
 دفع زكاة فهو على آخر ثم وثم  
 قد دفع الاخير جازوا لا يتوقف  
 بخلاف شراء الاضحية  
 افضحية الخاتمة (و) الا  
 الوكيل (في قبض الدين اذا  
 وكل من في عماله) صح ابن  
 مالك

أوغايبا فاجاب انما يجبر على دفع مائت على موكاه من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلابه والا فلا يجبر اه قال الطحاوي والذي في تنوير البصائر ان عدم الجبر انما هو اذا كان مأمورا بالدفع من مال نفسه وهو مراد قارئ الهداية فيكون هو المعتمد (قوله فانت وظاهر الاشياء الخ) الذي في الاشياء به هو انه لا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل اه ويستفاد من قول الشارح انكونه متبرعا بل الاستثناء فأنهم انه اذا كان ياجر يجبر ولذا قال يبرى زاده في حاشيته اما اذا كان باجر كالذلال والسمار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهبه كافي الذخيرة وفي الصغرى لان من سواهم متبرع فان فعل بهم او ان امتنع لا قال صاحب الاشياء وانما يجبر الموكل أى يقال له أحل الموكل على المشتري اه وقد صرحوا به في المضاربة بعد التفاسخ انه اذا كان في المال ربح يجبر المضارب على تقاضي الدين والا لا يوكل رب المال بتقاضيه وهذا غير ما نحن فيه وهو ما اذا امتنع عن مباشرة موكله به انه لا يجبر عليه وليس في الاشياء ما يدل على انه يجبر بل هو متوقف على صحة عقد الاجارة في مثله فان صح العقد أجبر للخروج عن عهده ما استوجب عليه فليراجع فان صحة الاجارة موقوفة على كون المنفعة المستأجر عليها معلومة تأمل ثم رأيت في الاشياء اذ كرى الفن الثالث فيما افتقر فيه الوكيل والوصى أنه لو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والا لا اه وفي شرح الجمع لابن أبي الصياء بعد كلام وأما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسمار فيجعل كاجارة صحيحة بحكم العادة ويجبر على التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب اذا كان ربح يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن ولو ضمن العاقد لرب المال هذا الدين لم يجز لانه أمين اه ومثله في الجوى (قوله فتدبر) أى بزيادة هذه على المستثنى (قوله لا تنس الخ) أى زدها على المستثنى أيضا (قوله واقعة الفتوى) أى السابقة اتفاقا هي ما اذا وكمه بقضاء الدين عماله عليه فتصير المستثنيات خمسة بضم الوكيل بالاجر واهل ارادهم اما ذكر في الثانية رجل أكرى جمالا الى بلخ وحمل حمولات الى الجبال وأمر الجبال بتسليم الحمولات الى وكيله بلخ وبقبض الكرام منه فجاء الجبال بالحمولات الى الوكيل بلخ فقبل الوكيل الحمولات وأدى بعض الكرام وامتنع عن اداء الباقي قال ان كان اصحاب الحمولات دين على الوكيل وهو يقر بالدين والأمر يجبر على دفع الباقي من الكرام وان أنكر الأمر يحاقه بالله ما يعلم ان صاحب الحمولات أمره بالقبض وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر قال العمادى في فصوله بعد نقله لما ذكر عن قاضيان والنزاع الاخير من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة كانت واقعة الفتوى اه من المنع فيحتمل قوله والمسئلة الخ أن يكون من كلام العمادى أو من كلام صاحب المنع ولعلها هي التي أرادها الشارح ولا تنس ما قد مر عند قول الشارح أو مال موكاه (قوله فاعله أوفى) عبارته وظاهر اطلاق الموائف انه لا فرق بين أن يكون مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه أو من مال الأمر وانيس كذلك فانه اذا كان مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه لا يجبر ولو وكمه من مال الأمر لا يجبر قال في الفصول العمادية وكذلك لا يجبر الوكيل على البيع وكذا المأمور بقضاء الدين من مال نفسه وفي متفرقات كقوله

قالت وظاهر الاشياء ان  
الوكيل بالاجر يجبر فتدبر  
ولا تنس مسئلة واقعة  
الفتوى وراجع تنوير  
البصائر فاعله أوفى



عبدى هـ ذاود بر عبدى هـ ذاو كاتب عبدى هـ ذاو فقبل الوكيل ذلك وغاب الموكل بغيبه هـ ولا  
 وطلبوا منه ذلك لا يجبر على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب يحتمل أن يكون ملك فلان  
 فيؤمر بالدفع اليه اه ذكره الحموى (قوله لكونه متبرعا) اه اقول لا يجبر (قوله اذا واكله  
 بدفع عين) كما اذا قال ادفع هـ ذا الثوب الى فلان فيجبر على الدفع لان الثوب يحتمل أن يكون  
 ملك فلان فيجب دفعه له فيؤمر بالدفع اليه خاتمة وكذا رد الودعة لانه من باب دفع الامانة الى  
 أهلها وهو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عهد صدقائه بمجرد الدفع للوكيل أولا الا اذا  
 وصلت لامال لم أره والظاهر الثاني الا اذا كان وكيل من جانب المالك في استردادها فحينئذ  
 يبرأ الغاصب من ضمانه بمجرد الدفع له قال في الاشباه والمغصوب والامانة سواء لم يكن لا يجبر  
 عليه الخ اه حموى أفاده ط قال بعض الفضلاء قد عبر عن هـ ذا في الجبر بقوله ومن  
 أحكامه انه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به الا في ردود بعته بان قال ادفع هـ ذا الثوب الى فلان  
 الخ وعزاه للحموى ط وهـ ذا هو الظاهر لان ما هنا صادق بما اذا دفع له عينا بقضاء دينه فينا في  
 ما سبقت ذكره بعد أسطر بقوله وقضاء دين فلان الخ اه (قوله شرط فيه أو بعده) أى سواء شرط  
 في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده قال في نور العين لولم بشرط التوكيل بالبيع في عقد  
 الرهن وشرط بعده قيل لا يجبر وقيل يجبر وهذا أصح اه (أقول) وجه الجبر خشية أن يتوى  
 حق المترهن وهل قيد الغيبة المعتبرة في المعطوف عليه معتبر في المعطوف أو ليس معتبرا قبل  
 الظاهر الاول لان الموكل بغيره صار معقدا على الوكيل فيتضرر بامتناع الوكيل عن الفعل لو  
 لم يجبر عليه ذكره الحموى قال النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا كان التسليم على البيع مشروطا  
 في عقد الرهن فان كان به مقتسام الرهن ذكره من الاثمة السرخسي انه في ظاهر الرواية لا يجبر  
 العدل على البيع لان رضا المترهن بالرهن قد تم بدونه وهو توكيل مسند أنف ليس في ضمن عقد  
 لازم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق بأصل العقد و يصير  
 كالمشروط فيه قال شيخ الاسلام خواهر زاده ونظر الاسلام البرزدوى هـ هذه الرواية أصح لان  
 محمد ارجه الله تعالى أطلق الجواب في الجامع الصغير والاصل ولم يفصل بين أن يكون البيع  
 مشروطا أو غيره فظاهر ما أطلق يدل على انه محجور في الحالتين اه من تنوير البصائر (قوله  
 بطلب المدعى) متعلق بوكاله المقتدر والمراد ان المدعى عليه وكل بطلب المدعى وانما أجبر  
 الوكيل فيما يتعلق بحق الغير وهو المدعى بالوكيل ولو لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدعى غاية  
 الضرر مع تعاقب حقه بالوكيل ط قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى أشار الى ان المراد بوكيل  
 الخصومة ووكيل المدعى عليه نقول الدرر ووكيل خصومة لولأى عن الا يجبر عليه لانه وعد أن  
 يتبرع فيبغى أن يخصر بوكيل المدعى كما يفهم مما هنا كتبه عليه في نور العين ويبيده قوله اذا غاب  
 المدعى فالأحسن ما سبقت ذكره بعد وسبقت بيانه في باب عزل الوكيل (قوله خلافا لما أفتى به  
 قارئ الهداية) هذا مرته بقول المصنف الماراد الوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه قال في المنع  
 أقول ما ذكره مولانا من انه لا يجبر وهو الذي عوانا عليه في هـ ذا المختصر مختار لما أفتى به شيخ  
 الاسلام سراج الدين قارئ الهداية حيث سئل هل يجبس الوكيل في دين وجب على موكله  
 اذا كان للموكل مال تحت يده أى يدوكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا

الكونه متبرعا الا في مسائل  
 اذا واكله بدفع عين ثم غاب أو  
 يبيع رهن شرط فيه أو  
 بعده في الأصح أو بخسومة  
 بطلب المدعى وغاب المدعى  
 عليه أشباه خلافا لما أفتى  
 به قارئ الهداية

(قوله والو كبل بقضاء الدين) أعني من هذا عبارة الاشياء حيث قال ولا يجبر الوكيل إذا امتنع  
عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل وهي الثلاث الآتية اه وعلمه في المقتضات بان فعل  
ذلك ليس بواجب عليه (قوله أو مال موكله) هكذا استنبطه العمادى من مسئلة ذكرها عن  
الخانية حيث قال بعد نقله عبارة الخانية والفرع الاخير من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل  
بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين والممسئلة  
كانت واقعة الفتوى اه وهي التي ارادها الشارح ولكن ذكر قبله عنهم ما يدل على خلافه من  
انه لو كتب في آخر كتابه انه يخاصم ويخاصم ثم ادعى قوم قبل الموكل الغائب ما لا فاقه الوكيل  
بالو كاله وانكر المال فاحضروا الشهود ودعى الموكل لا يكون لهم ان يجيبوا الوكيل لانه  
جزاء الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ايسر في هذه الشهادة امر بآداء المال ولا ضمان الوكيل عن الموكل  
فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بامر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون  
الوكيل ظامرا بالامتناع اه لمخصا ومقاده انه لو ثبت امر موكله أو كفايته عنه يؤمر بالآداء  
وعليه يحمل كلام قارئ الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية المنخ حيث قال أقول كلام الخانية  
صريح فيما أفتى به قارئ الهداية فانه صريح في وجوب اداء المال بأحد شيئين اما أمر الموكل  
أو الضمان فليكن الممول عليه فليتأمل اه ثم قال موافقا بين عبارة الخانية السابقة  
وعبارتها الثانية القائلة وان لم يكن لدين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفوائد لابن نجيم  
القائلة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل المنخ مانصه أقول الذي ذكره  
في الفوائد مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الاخير  
المفتول عن الخانية مقيد بما اذا لم يكن عليه دين وما قبله بما اذا لم يكن له مال تحت يده وأنت اذا  
تأملت وجدت المسئلة الثانية ما أن يؤجر امره ولا مال له تحت يده ولادين أوله واحد منهم ما  
والظاهر ان الودبعة مثل الدين لصحة التوكيل بقضائها كهي فيجعل الدين في الفرع الثاني على  
مطلق المال حتى لا يخاف كلامه في الفرع الاول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه ويحمل  
كلامه في الفوائد على عدم وجود واحد منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اه (فات)  
ويحصل التوفيق أيضا مع ما أفتى به قارئ الهداية من قوله انه لا يجبر على دفع ما ثبت على  
موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أى وكان للموكل مال تحت يده بدليل  
ذكره في السؤال وحاصله انه لا يجبر اذ لم يكن له عند الوكيل مال ولادين وعليك بالتأمل في  
هذا التوفيق (قوله اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين) أما اذا كان وقد أمره بقضاء دينه  
بماله عليه فانه يجبر كما يفيد مقوموه (قوله قال) أى المصنف (قول لا يجبر عليه) أى على البيع  
(قوله ولو بطلمها) أى ولو كان التوكيل بطلمها وقوله على المعقد راجع اليه أما اذ لم يكن بطلمها  
فلا خلاف في عدم الاجبار وسىأتى في باب عزل الوكيل (أقول) وما في الخلاصة من انه يجبر  
لو بطلمها بخلاف الرابع لانه لاحق للمرأة في طاب الطلاق قال في الخانية الرجل اذا وكل بطلاق  
امرأة بطلمها الا يملك عزله الا بعزم منها قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى الصحيح انه يملك  
لانه لاحق للمرأة في طاب الطلاق وطالب التوكيل كما في تنوير البصائر (قوله وعنتق وهبة) منته  
القدير والكتابة كما في الاشياء قال في الخانية رجل قال اقبض هذا الثوب الى فلان وأعنتق

(والو كبل بقضاء الدين)  
من ماله أو مال موكله  
(لا يجبر عليه) اذ لم يكن  
للموكل على الوكيل دين  
وهي واقعة الفتوى كما  
بسطه العمادى واعتقده  
المصنف قال ومقاده ان  
الوكيل يبيع عين من مال  
الموكل لو قاعد بنه لا يجبر  
عليه كما لا يجبر الوكيل  
بتعوطا لى ولو بطلمها على  
المعتمد وعنتق وهبة من فلان  
ويصح منه

قوله وبخلاف الوصاية  
مبتدأ كذا بالاصـل  
وعبارة الطعـطـاوى قوله  
وبخلاف الوصاية عطف على  
قوله بخلاف اقتضائه وهى  
ظاهرة اهـ محـصـه

(و) بخلاف (الوصاية)  
لاثنين (و) كذا (المضاربة  
والقضاء) والتحكيم  
(والتولية على الوقف) فان  
هذه السـنة (كـالـو كـالـة  
فـلـيـس لـاحـدـهـمـا لـانـفـرـاد)  
بحـر الـافى مـسـئـله ما ذا  
شـرط الـواقـف لـنظـر لـه أو  
الـاسـتـبـدال مـع فـلان فـان  
لـلـواقـف الـانـفـراد مـراد دـون  
فـلان أـشـيـاء

كاستردادها بحر (قوله وبخلاف الوصاية) مبتدأ خبره قوله الاتى كالو كالة وزاد بهـد  
الواو قوله بخلاف لـه عطفه على قوله بخلاف اقتضائه فالهـ مطوف خـسـة والسـاسـطـه مطوف  
عليه فلا اعتراض فى كلامه فتنبه لـكن لا يحسن تشبيهه مـسـئـله الـاقـضـاء بـالـو كـالـة لـانـهـا كـالـة  
حـقـيـقـة وحيـثـمـا فـقـول بـعض الـاقـاضـاء لـا مـسـائـل المـودـود خـسـة لـاسـمـة نـيـمـه مـافـيـه ووقـع فـى  
بعض النسخ والوصاية بدون قوله بخلاف على انه مبتدأ وقوله كالو كالة خبر وهى أولى لان  
ظاهر النسخة الاولى أن الوصيين لا ينفردان أصلاً ولا فى المسائل المستفتاة حتى نصح أن تكون  
الو كالة بخلاف الوصاية وليس كذلك فان ما ينفرد به أحد الوكيلين ينفرد به أحد الوصيين  
وزاد مسائل آخر تاتى فى باب الوصى ولما جعل صاحب البحر حكم الوصيين والوكيلين واحداً  
حيث قال اعلم أن الوصية والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف وهـا لـيـس  
لـاحـدـهـمـا لـانـفـرـاد و قد مـنا حـكم القاضـيـن فـى القـضـاء والنـاظـر ا مـا و كـيـل أو وصى فـلا يـنـفـرد  
أحدهما فـقـد سـوى بـين الـو كـالـة والـوصـايـة كـما تـرى قـال الرـبـى والصـحـيـح ان النـاظـر و كـيـل لـيـكـن قـال  
قاضى خان هو عند أبى حنيفة وأبى يوسف وكيـل الوقـف حـتى كان لـه أن يعزله وان لم يـشـطـر طـه  
لنفسه وعند محمد وكيـل الفقراء حـتى لم يـكـن لـه عـزله اهـ (قوله لـا ثـنـيـن) ولـو مـتـعـاقـبـا (قوله وكذا  
المضاربة) أى اذا عـد مـهـمـا عـقـد المضـاربـة مـعـا فـلـيـس لـاحـدـهـمـا لـانـفـرـاد لان المضـاربـة مـعـا  
تحتاج الى الرأى (قوله والقضاء) قيل ليس المراد ان السلطان اذا عـد شخصين قضاء بـلـدـهـمـا لـيـس  
لـاحـدـهـمـا لـانـفـرـاد بـالقـضـاء فـى غـيـبة الـآخر كـما يـتـوهم واما المراد انه اذا فرض أحدهما الى قاضيين  
متولين قبل تفويض الامريـس لـاحـدـهـمـا لـانـفـرـاد بـالنـصـر فـى ذلـك الـامـر يـدون رأى الثاني  
انتهى (أقول) ما تـقـى أن يـكـون مـراد هـو المـصـرح بـه كـافى مـنـيـة المـفتى وعبارة السلطان  
أو الامام الا كبر فوض قضاء ناحية الى اثنين فـقـضى أحدهما لم يـجـز كـا حـد و كـيـل يـبـع كـذا ذكره  
المجوى فى البحر عن الخبانية ولوان واحد من هـذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذى  
أقامه القاضى الآخر فان رأى المصلحة فى ذلك كان له ذلك والافلا اهـ (قوله والتولية  
على الوقف) أى اذا نصبهم ما قاض واحد أو كانا منصوبى الوقف (قوله فان هذه السنة)  
أى مع ضم الو كالة والافهى خمس والتحكيم على استفتائه وان أراد جميع ما تقدم مما لم يـجـز  
فيه الانفراد فهى تسع عشرة صورة مع مـسـئـله الـو كـالـة (قوله كالو كالة فـلـيـس لـاحـدـهـمـا  
الانفراد) لان ما ذكره يحتاج الى الرأى ولم يذ كر فى البحر التحكيم ولم يذ كر فى الاشياء المضاربة  
بل زاد على ما هـما المودعين والمشروط لهم الاستبدال والادخال والخراج فباعية بارما هـما  
تكون المسائل المنبئة بالو كالة ثمانية والحاصل ان الشئ المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما  
كالو كـيـلـيـن والـوصـيـيـن والنـاظـر يـن والـقـاضـيـن اللـذ يـن بـضـهـمـا قاض واحد أو مـا لو كانا منصوبى  
قاضيين فلا حـد هـمـا لـانـفـرـاد و الحـكـم يـن والمودعين والمشروط لهم الادخال والاستبدال  
والخراج كفى الاشياء (قوله الا فى مـسـئـله ما ذا شـرط الـواقـف الخ) قال المجوى يستفاد  
منه ان الناظرين أعم من أن يكون أحدهم المفوض أو غيره وعلى هـذا فـلا استـفـتـاء  
منه لـا مـنـطـع (قوله) أى للواقف نفسه (قوله فان لـواقـف الـانـفـراد دـون فـلان)  
لان الواقف هو الذى شرط لذلك الرجل وما شرطه فـيـه فهو مشروط لنفسه انقيده ط

ففيه ما **يكون** تشويضا فيصير على المجلس أي الذي هو ما فيه ما يكونه تعالى كإي التوفيق  
أو يكون تامة فيستترط فعلها الوقوع الطلاق لان المعاق بشيئين لا ينزل عنه وجود أحدهما  
(قوله) فانه يلزم اجتماعهما معا لا بالتعلق (قوله) فلو باشر أحدهما لم ينفذ لعدم وجود التعلق عليه  
وهو مشيئتهما (قوله) فالتظاهر عطفه على لم يردوا الضمير في قوله وظاهره يعود على ما قاله  
المصنف والضمير في عطفه يعود على التعلق أي ظاهر ما قاله المصنف عطف التعلق على لم  
يعودوا أي نظر إلى المعنى كانه قيل لم يقع فيه ما توفيق ولا تعلق بعشيتيهما والاحسن  
أن يقول على يعودوا بسايط لم ينسأط التوقي عليه وفيه ركازة زائدة (قوله) كما يعلم من العيني  
والدرر) حيث قال بعد قوله لم يعودوا بخلاف ما إذا طال لهما مطلقا ما ان شئتما أو قال أمرها  
بأيدى كماله توفيق بعشيتيهما فيصير على المجلس اه (قوله) في العبارة أي حقها  
الواضح والانهى صحيحة على ما سلف واستثنى في الجرم من اطلاق المصنف مسائله الأولى لو قال  
طلقا جميعا ليس لأحدهما ان يطلقه أو حده ولا يقع عليه مطلقا أحدهما ولو قال طلقاها  
جميعا فلا فطلقها أحدهما مطلقا والآخر طلقته لا يقع \* الثانية قال لو **ك**بلى طلاق  
لا يطلقها أحد دون صاحبه وطاق أحدهما ثم الآخر أو طاق واحد ثم أجاز له الآخر لا يقع مالم  
يجتمع أو كذا في وكبلى عناق كذا في منية المذني اه (أقول) واعترضه الرمي بأنه انما لم يستثن  
المصنف الأولى لعدم دخولها لان فيه زيادة وهي شرط اجتماعهما صريحا فتأمل وكذا لم  
يستثن الثانية لعارض انتهى عن الانفراد (قوله) وفي تدبير أي معين لانه كالاتفاق لا يحتاج  
إلى الرأي من فلاح أحدهما الاقراء به واقفا قدر في هـ ذاق فيما بعده اعلم انه يتفرد أحدهما  
فيها (قوله) ورد عين كودبعة الخ) لانه لا يحتاج للرأي (قوله) بخلاف استرداها) فليس  
لأحدهما القبض بدون اذن صاحبه لا مكان اجتماعهما مالم لا وكل فيه غرض صحيح لان حفظ  
اثنين خير من حفظ واحد فاذا قبض أحدهما ضمن كله لانه قبض بغير اذن المالك فان قيل ينبغي  
أن يضمن النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قلنا ذلك مع اذن صاحبه وأما في  
حال الانفراد ففيه مأمور بقبض شيء منه بجرع السراج واعترضه أبو السعود بقوله وما  
في الجرع السراج من قوله فان قيل ينبغي أن يضمن النصف الخ فيه نظر لانه اذا قبض باذن  
صاحبه لا يلزمه الضمان أصلا اه واعترض أيضا على دليل الجرم المذکور بقوله لان  
اجتماعهما ما فيه يمكن بان الحكم لو كان معلولا بإمكان الاجتماع لم يجوز لأحدهما الانفراد  
في التوكيل برد الودبعة اه وعلمه فالأولى الاقتصار على قوله لا مالم وكل فيه غرض صحيحا  
لان حفظ اثنين خير من حفظ واحد (قوله) فلو قبض أحدهما أي بدون اذن صاحبه كما صرح  
به في الذخيرة لا بدون حضوره كآلوه مع عبارة الجرم كما علمت أي وذلك في يده سواء كان كل  
المقبوض أو بعضه (قوله) ضمن كله لعدم أمره بقبض شيء منه وحده) إذا أمره وتناولها  
مجتمعين لا مفتردين فلم يكن مأمورا في حالة الانفراد بقبض شيء (قوله) وفي تسليم هبة أي  
الموهوب له معين فان لأحدهما الانفراد اتفاقا وان لم يعين الموهوب له لا يتفرد أحدهما  
عندهما أو يتفرد عند الثاني ط (قوله) بخلاف قبضها) فليس لأحدهما الانفراد والعلة  
ما ذكر في الاسترداد وهي العلة في الاقتضاء (قوله) وقضاء دين فهو كودبعة واقتضائه فهو

فانه يلزم اجتماعهما معا لا  
بالتعلق قاله المصنف قلت  
وظاهره عطفه على لم يعودوا  
كما به لم من العيني  
والدرر في العبارة ولا عاقبا  
بمشيئتهما فتدبر (و) في  
(تدبر ورد عين) كودبعة  
وعارية ومغصوب ومبيع  
قاسد خلاصة بخلاف  
استردادها فلو قبض  
أحدهما ضمن كله لعدم  
أمره بقبض شيء منه وحده  
سراج (و) في (تسليم هبة)  
بخلاف قبضها ولو الهبة  
(وقضاء دين) بخلاف  
اقتضائه عيني

فيمفرد أحدهما بالتصرف قلت وفي قوله فكذلك انائبه نظرها على ما علم من كلام عالمنا ان وصي  
 القاضى نائب عن الميت لا عن القاضى حتى تلحقه العهدة بخلاف أمين القاضى لانه نائب عنه  
 فلا تلحقه العهدة ومقتضى كون وصي القاضى نائبا عنه ان لا يكون القاضى محجورا عن  
 التصرف في مال اليتيم كما اذا كان أمينا به والمنقول انه محجور عن التصرف في مال اليتيم مع  
 وجود وصي ولو منصوص به بخلافه مع أمينه ومقتضى كون القاضى نائبا عنه ان لا يملك القاضى  
 نورا مال اليتيم من وصي نضبه كمالو كان أمينا به والمحكم بخلافه كما في غالب كتب المذهب اه  
 (قوله كما سيجي في بابه) ونصه وبطل فعل أحد الوصيين ولو كان ايضا له لكل منهما على  
 الانفراد وسيجي أيضا قريبا متنا في قوله بخلاف الوصاية (قوله وفي خه ومه) أى فان  
 لاحدهما ان يخصم وحده لانه وان كانت تحتاج الى رأى الا ان اجتماعهما على المصومة  
 وانتهكتم بتعذر واللفظ يوقع في الغلط لانه يلزم على القاضى فهم الدعوى وبصير شغبا بفتح  
 السين وسكون الغين هيجهان الشرو بالفتح لغة ضبيعة حتى لو باشر بدون رأى الاخر لا يجوز  
 عندنا عيني أما اجتماعهما على البيع فغير معتذر بحر (قوله لاحضرته على الصحيح) لان  
 حضورهما في المصومة ليس بشرط عند عامتهم وقيل بشرط وهو قول زفر والشافعي (قوله  
 الا اذا انتهيا) الاولى الا اذا انتهت المصومة (قوله فحتى يجتمعا) هذا بناء على ان الوكيل  
 بالمصومة يملك القبض والمفقي به قول زفر عناه لانه لا يملكه كما بان في قريبا وبه أنقأ أبو السعود  
 (قوله وعق معين وطلاق معينة لم يعوضا) أى بلا بدل لانه مما لا يحتاج الى رأى وتغير المثنى  
 فيه كالأحد وقوله معين أى ولو كان التعيين بسبب تفرد الأمور بعقته وطلاقها كان قاله  
 طلق زوجتى أو عتق عبدي ولا زوجة وعبد له سوى واحد قال العلامة مسكين والمراد  
 بالطلاق والعتاق أن يكونا مخرجين بان قال طلقاها واحتقاها أما لو قال طلقاها ان شئتما أو  
 قال أمرها بايد بك لا يتفرد أحدهما بالطلاق والعتاق اه وهذا معنى قول المصنف وتعليق  
 بعشيتهم ما وبكون معطوفا على لم يعوضا كما قال الشارح (قوله بخلاف معوض) على  
 صيغة اسم المفعول أى مجع ولا المعوض في مقابلته وهو صفة له وكلاهما من عتق أو طلاق أى  
 لو كانا بطلاق وعتق يعوض لا يتفرد أحدهما لانه اعتد على رأيهما وهذا مما يحتاج الى  
 الرأى في زيادة القدر المأخوذ من العوض وغير ذلك من الأمور التي يحتاج اليها في التصرفات  
 وكذا اذا كان العبد أو الزوج غدير معينة فان ذلك يحتاج الى الرأى باختیار العبد الذي  
 يعتقانه أو المرأة التي يطلقها فالخاص على انه اذا لم يعوض المعتق والمطلقة لا يحتاج الى رأى  
 فباشرة الواحد والاثنيين وبخلاف العتق والطلاق المعوض وغير العتقين فانه يحتاج الى  
 رأى أى فاذا وضو برأيهما لا يستعمل أحدهما او المناسب أن يعطف عليه ولا علاقة أى العتق  
 والطلاق بعشيتهم أى مشيئة الوكيلين فان علقا فباشرة أحدهما لم ينفذاهم وجود العتاق  
 عليه وهو مشيئتهم ما وتول اثنين وتعايق لا يصح عطفه على لم يعوضا الا بتأويل وعادة البحر  
 بالبدل وتعليق وهو صحيح لانه عطف اسم صريح على اسم صريح وهو حق صحيح (قوله وغير  
 معين) أى وكذا اذا كان العبد أو الزوج غدير معينة فان ذلك يحتاج الى الرأى أيضا كما  
 علمت (قوله وتعليق بعشيتهم ما) كما اذا قال طلقاها ان شئتما ومثل ذلك اذا جعل أمرها بيدهما

كما سيجي في بابه  
 و (في خه ومه) بشرط  
 رأى الاخر لاحضرته على  
 الصحيح الا اذا انتهيا الى  
 القبض فحتى يجتمعا جوهرة  
 (وعق معين وطلاق معينة  
 لم يعوضا) بخلاف معوض  
 وغير معين (وتعليق  
 بعشيتهم ما) أى الوكيلين

بأنقراده فلا يملك التصرف وحده لم يرضاه برأيه وحده ولو كانا رصيين فمات أحدهما  
لا يتصرف الحي إلا بما رضى قاضى كافى وما بالثمانية وفى الخامسة رجل قال لرجلين وكنت  
أحدكما بشرا أمة لى بألف درهم فاشتري أحدهما ثم اشتري الآخر فان الآخر يكون مستترا  
لنفسه ولو اشتري كل واحد منهما مجاربه ووقع شراؤه فى رقت واحد كانت الجارية تان  
للموكل كذا ذكر فى النوازل وعليه الفتوى اه وفى الذخيرة عن محمد رجل وكل رجلا بقبض  
كل حق له ثم فارقته ثم وكل آخر بقبض كل دين له فقبض الوكيل الاول شيئا من الدين فليس  
للوكيل الثاني أن يقبضه من الاول لانه الساعة عين وليس بدين ولو وكل الاول بقبض كل حق  
له ثم وكل الثاني بقبض كل شيء له وقبض الاول شيئا من الدين فلا يأنى أن يقبضه من الاول ولو وكل  
رجلا بقبض دار التى فى موضع كذا التى فى يد فلان فغضى الوكيل ثم وكل آخر بعده بمثل ما وكل  
به الاول فى قبض هذه بهنهما فان كان الاول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فلا يأنى أن يقبضها  
من الاول وان وكل الثاني قبل أن يقبض الاول الدار فليس للثاني أن يقبضها الا انما صار  
مقبوضة لصاحبها اه ومثل فى التاترخانية فى الرابع عشر المكن ذكر بدل التعليل قوله والشئ  
بعينه لا يشبه ما ليس بعينه الا ترى أن رجلا ولو وكل رجلا بقبض عبد له بعينه فى يد رجل ثم قبضه  
المولى ثم أودعه انسانا آخر فلو وكيل أن يقبضه اه ومثل فى الخلاصة فى الفصل الثالث (قوله  
الا فيما اذا وكلهما على التعاقب) فانه يجوز لاحدهما الانفراد كما عات وكان ينبغى للشارح أن  
يحذف قوله فيما تقدم مع العيصين هذا الاستثناء لانه لا يكون الامن عام ومع تقييده بجمع اصار  
خاسرا فلا يستغنى منه اذا لا يدخل هذا فى الاستثناء كما بيناه قريبا (قوله بخلاف الوصيين) فانه  
لا يتفرد أحدهما كما عات قال فى تنوير البصائر وفيه اختلاف واختلاف تصحيح فقيل  
اختلاف فيما اذا وصى لهما معا أم الوارضى بكل على حدة فينفرد اجماعا قال فى الخزانة وهو  
الاصح وبه نأخذ وقيل فى الفصلين وقيل هذا أصح قال فى المبسوط المكن الاصح أن الخلاف  
فى الفصلين والمراد بالخلاف الاختلاف بين أى حنفية وأبى يوسف ومحمد فعند أبى حنيفة ومحمد  
لا يتفرد فبقا عدم ما استثنى خلافا لأبى يوسف قلت وبسبب مسائل أخرى نفرد فبقا بالتصرف  
أحد الوصيين بتجهيز الميت وشراؤه ما لا بد منه للصغير كاطعامه والكسوة وبيع ما ينشئ عليه  
التمتع وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت اذا كان فى التركة من جنسه وانصومة ورد  
المغصوب وورد الودائع وقبول الهبة وجمع الا وال الزائفة ورد المشتري فاسد الوصية  
ما يكال ووزن واجارة البيت فى عمل يتعلم وفى الايضاح بان يتصدق على فقراءه كذا وعينه  
واعتاق التهمة المعينة وحفظ الاموال قلت والظاهر انه لا فرق بين أن يكون نصهما الميت أو  
نصهما قاض واحد أو نصهما قاضيا بالميتين وليس كذلك فانه فى مسألة ما لو نصب كل واحد  
منهما قاضيا بالدية ينفرد كل واحد منهما بالتصرف قال فى المتقطعات قيمان نصب كل واحد  
منهما قاضيا بالدية جاز أن ينفرد كل واحد منهما بالتصرف فى مال الميت لان كل واحد من  
القاضيين لو تصرف جاز فكذلك انابته فلو أراد كل واحد من القاضيين عزل المولى الذى نصبه  
الاخر جاز اذا رأى المصلحة فى ذلك اه فهذه تقييد الكلام الاشبهاء من أن محله فيما اذا  
كانا وصيين من جهة الميت أو من جهة قاض واحد أم لو كانا من جهة قاضيين من بلدين

(الا) فيما اذا وكلهما على  
التعاقب بخلاف الوصيين

المنهورة قال المضارب هو في الطعام وقال رب المال هو في السكر باسم قال قول له ولو برهنا  
فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج الى اثباته لدفع الضمان عن  
نفسه وان وقتا فلو قت الاخير اولى بكافي مضاربة البزازية والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب  
يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في افظه ما به لم انه قصد الاسترباح او نص على ذلك كذا في  
وكالة البزازية والظاهر انها كولو كالممن حيث ان الاصل فيها التقييد الا انه لا يملك الابضاع  
والايداع ويبيع ما اشتراه الا بالتصحيح بخلاف المضارب اه ٢ قال الرمي ومثل المضاربة  
الشركة الظاهر ان الاصل فيها الاطلاق لانها مبنية عليها وما عل به الزايح كالصريح فيه  
فتأمل اه (قوله لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين) لان الموكل رضى برأيهم الا برأى أحدهما  
والبدل وان كان مقدرا ولو لم يكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري  
بحر أي التقدير للبطل لمنع النقصان عنه فربما زاد عند الاجتماع وربما جازع الثاني مشترا  
مليا والاول لا يمتد الى ذلك وأشار بالتصحيح بالنفاذ ولم يقل لا يصح الى ان تصرف أحدهما  
موقوف ان تصرف بحضور صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجوز  
قول الامام كذا في التبيين قال الحاكم أبو الفضل هـ هذا خلاف ما في الاصل وقال أبو يوسف  
يجوز ولو باع أحدهما من صاحبه شـ لم يجوز ما في وصايا الخاتمة لو باع أحد الوصيين شيئا من  
التركة لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد ويجوز عند أبي يوسف اه (قوله معا  
كوكلتكما بكذا) أي يبيع عبدي هـ ذا أو يخضع امرأتى أما اذا وكاهما بكلامين على التعاقب  
فينفرد أحدهما وكذا اذا لم يمكن اجتماعهما كما خلاصته وكذا ما لا يحتاج الى الرأي  
كالاطلاق بغير مال بكافي الجمع وشروطه وكل ذلك يؤخذ من كلام الشارح رحمه الله تعالى وأنى  
الشارح بقوله معا لبيان مراد الماتن بدليل استثنائه ما اذا وكاهما على التعاقب بعد ذلك  
ولبيان تقييد امتناع تصرف أحدهما بآذا وكاهما محتملين ولا يخرج بذلك الاستثناء  
عن كونه متصلا لان الاستثناء واقع في الماتن واقظ الظرف تقييد من الشارح (قوله ولو الآخر  
عبدا أو صبيبا) محجور اعليه أي لا تصرف أحد الوكيلين وحده لان الموكل رضى  
برأيهم الا برأى أحدهما والبديل وان كان مقدرا ولو لم يكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي  
في الزيادة واختيار المشتري كما قدمناه عن البحر (أقول) ولا عبرة بكون أحدهما ضعيف  
لنصرف كالعبد والصبي فان الحقوق لا ترجع اليهما الا باذن من وليهما ولا دخل لهذا في  
اختياره رأيهما لان مناط الاختيار معرفتهما بوجدهما تصرف وما عندهما من الصدق  
والامانة فـ لا يكون فيهما أرجح من البالغ والحراطلقة فمثل ما اذا كان أحدهما عاقلا حرا  
بالفاو الآخر عبدا أو صبيبا محجور اعليه لا يكتفى به قديما اذا وكاهما بكلام واحد كما علت  
أما اذا كان توكيلهما على التعاقب فانه يجوز لاحدهما الانفراد لانه رضى برأى كل واحد  
منهما على الانفراد وقت توكيله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصيين فانه اذا وصى الى كل منهما  
بكلام على حدة لم يجوز لاحدهما الانفراد في الاصح لانه عند الموت صار وصيين بجهة واحدة  
وفي الوكالة يثبت حكمه بانفس التوكيل بحر (قوله أو مات أو جن) أي التوكيل الآخر  
أي فلا يجوز للاخر التصرف وحده لانه انما فوض للباقي مع الذي قد فات رأيه ولم يفوض له

٢ مطلب  
الشركة مثل المضاربة في  
ان الاصل فيها الاطلاق

(لا ينفذ تصرف أحد  
الوكيلين) معا كوكلتكما  
بكذا (وحده) ولو الآخر  
عبدا أو صبيبا أو مات أو جن

فديكون بالنقد وقد يكون بالنسيئة وقد يكون بالبيع المطلق وقد يكون بالنقابة (قولوه في  
 المضاربة العموم) فملك الابداع والابضاع وهذا بخلاف مالو ادعى رب المال المضاربة في نوع  
 والاخر في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما فنزل  
 في الوكالة المضاربة (قوله فان باع الوكيل نسيئة) لو قال المصنف لو اخذت الف درهم بعينه الموكل  
 فاقول لا لا امر كان أولى بشئ ما ذكره يشمل ما اذا باع الوكيل بخمس مائة فقال لا امر  
 امرتك بانف أو قال امرتك بدينار أو بخمسة أو شعير أو قال بكذا وقال الوكيل بغيره فاقول  
 لا لا امر كما اذا أنكروا أصل الامر وكيل الطاع والمقدار والصيغة من حلول وتاجير - بل جبر  
 واعلم ان قياس ما سبق عن الخلاصة يقتضي أن يكون المراد من امر الامر وكيله بالبيع  
 نقدا أن يقول له لا تبعه بالنسيئة لا بمجرد الامر بالبيع النسيئة لا ترى الى ما سبق من أنه لو قال  
 له به بالنقد فباع بالنسيئة جاز بخلاف لا تبع الا بالنقد ومقتضاه انه لو قال به من فلان  
 بكذا فباع منه بغير وكيل جاز بخلاف لا تبع منه الا بكذا بل يمكن في البحر من الكافي أمره  
 أن يبيعه من فلان بكذا فباع بغير وكيل لم يجز فتدبر في وجه الفرق وانظر ما قدمنا قبل  
 ثلاث أوراق عند قول الشارح ربه علم الخ (قوله صدق الامر) لان الامر يستفاد من جهته  
 \* (تنبيه) ما مر نقل صريح في اعتبار قول الامر لا يجوز الامدول عنه فقول بعض  
 المتأخرين فيما تقدم فيه لو وكله بضاديه ان قال فقال قضيت فقال الامر انما امرتك فلان  
 غيره حيث قال ان اقول له امور لانه أمين قول مخالف اصريح المنقول المتغير المقبول كما  
 نبه عليه المقدسي (قوله عملا الاصل) علمه المستثنى لان نصه بقي الامر في أمره بالنقد  
 تخصيص الوكالة وتصدق المضارب لاطلاقها فلو ادعى الوكيل الفعل وأنكره موكله فان كان  
 اخبار الوكيل بعد دعوته فاقول للموكل وان قبل في حياة الموكل فاقول للوكيل ان كان  
 المبيع مسالما اليه والا لو ان كان بعد موته حال هلاك العين فكذلك واللام يقبل قوله اذا  
 كذبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما لو وكيل بالشرع فسبق حكمه عند الاختلاف وأما  
 وكيل العتيق فلا يقبل قوله كما اذا قال أعتقته امس وكذبه الموكل لا يعتق وأما وكيل الكتابة  
 فقبل قوله في العقد لافي قبض المدل والهالك كما اذا قال كاتبته وقبضت بداها فاقول له في  
 الكتابة لافي قبضت بداها أما لو قال كاتبته ثم قال قبضت بداها ودفعته للموكل فهو صحيح  
 مصدق لانه أمين ولا يقبل قول وكيل النكاح والوكيل بقبض الدين اذا ادعى القبض  
 والهالك بصدق وفي خزانة المفتين وكل رجلان يشتري أخا فاشترى فقال الامر ليس هذا  
 أخي فاقول له مع يمينه لانه يشكر وجوب الفسخ عليه ويكون الوكيل مشتر بالنفس ويعتق  
 العبد على الوكيل بقوله هذا أخوك اه واذا اتفقا ان عقد المضاربة وقع خاصا واختافا فيما  
 خص العقد فيه فاقول لرب المال لانا اتفقا على المدول عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله  
 فبمعقب قوله أمرتك بالتجارة في البر وادعى الاطلاق فاقول المضارب لدعائه عموم وعمن  
 الحسن عن الامام انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا ان نص شهود العمل انه  
 أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة افظار معني وان لم ينصوا على هذا الحرف  
 فلهب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من البيع لانتضاء المضاربة اطلاقها على الروايات

وفي المضاربة العموم (فان  
 وفرع عليه بقوله (فان  
 باع) الوكيل (نسيئة  
 فقال أمرتك بنقد وقال  
 أطلقت صدق الامر وفي)  
 الاختلاف في (المضاربة)  
 صدق (المضارب) عملا  
 بالاصل



أوبز ياد حدثت فيه ينقل الى الرجوع بالنقصان فلم يكن الرد تبعيا وهكذا ذكر الروايتين في  
شرح الجامع الصغير وغيره وبين الروايتين تفاوت كبير لان فيه نزول من اللزوم الى ان لا يخصم  
بالسكينة وكان الاقرب أن يقال لا يلزمه و لكن له ان يخصم زبالي وبه علم ان قول المتن  
أو اقراره فيما لا يحدث منه له أي فيلزم الموص كل معنى على رواية البيوع المخالفة لعامة  
روايات المبسوط من لزومه للوكيل ولذا قال في المواهب لورد عليه بما لا يحدث مثله باقرار يلزم  
الوكيل ولزوم الموكل رواية هـ فتنبه (قوله رده الوكيل على الأمر) لو قال فهو رد على  
الأمر. لكن أولى لان الوكيل لا يحتاج الى خصوصية مع الموكل الا اذا كان عيبا يحدث مثله  
ورد عليه باقرار بقضاء وان بدون قضاء لا تصح خصوصيته لكونه مشتركا بما حصل هذه المسئلة  
ان العيب لا ينجس الوأما ان لا يحدث مثله كالمسألة أو الاصبغ الزائدة أو يكون حادثا لكن  
لا يحدث مثله في هذه المادة أو يحدث في مثله في الاول والثاني برده القاضي من غير حجة من  
بينة أو اقرار أو اذ كول العلم بكونه عند البائع وتناول اشتراط الحجة في الكتاب ان الحال قد  
يستتبعه على القاضي بان لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج اليها لظهور التاريخ أو كان عيبا  
لا يعرفه الا اطباء أو النساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لافي الرد فيقتصر الى الحجة للرد حتى  
لو عابن القاضي البيع وكان العيب ظاهرة الاحتجاج الى شئ منها وكذا الحكم في الثالث ان كان  
بيينة أو نكول لان البيينة حجة مطلقة وكذا النكول حجة في حقه فبرده عليه والرد في هذه  
المواضع على الوكيل رد على الموكل وأما ان رده عليه في هذا الثالث باقراره فان كان بقضاء فلا  
يكون رد على الموكل لانه حجة قاصرة فلا تنعدي ولكن له ان يخصم الموكل فبرده عليه بيينة  
أو بذكره لان الرد فسخ لانه حصل بالقضاء كرها عليه فانه عدم الرضا وان كان بغير قضاء فليس  
له الرد لانه اقالة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الاول والثاني لورد على الوكيل  
بالاقرار بدون قضاء لزم الوكيل وليس له ان يخصم الموكل في عامة الروايات وفي رواية يكون  
رد على الموكل كما قدمناه فرياعن الزبالي قال في الاصلاح وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله  
ان رد بقضاء هـ (قوله ولو باقراره فيما لا يحدث لا يرد له الوكيل) الا انه ان كان الرد بقضاء  
فلا وكيل ان يخصم الموكل فيلزمه بيينة أو بذكره قال المقدسي ولا يرد له الا بغيره ان  
كان عنده والا يخلف فان نكح برده والالزم الوكيل ثم قال فان قيل كيف يرد ويخصم الموكل  
مع ان الرد بالاقرار فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق الموكل قلنا الرد ما حصل باقراره  
بل بقضاء القاضي بكره منه فجعل فسخا لكن استدلال قاصر فعمهنا الفسخ عند البرهان  
ولزم الوكيل عند عمومه عملا بقصور المستند وهو الاقرار قال في النهاية قضاء القاضي مع  
اقرار الوكيل متصور اذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فيجبر عليه وان رده المشترى  
باقرار الوكيل بغير قضاء لزمه ولم يخصم بحال وفي كافي الحماكم اذا قبل الوكيل المبيع بغير  
قضاء بمختيار شرط أو روية جاز على الأمر كرهه بعيب قبل القبض ولو قبل كيل الايجار  
المعيب من المستاجر بغير قضاء يلزم الموكل لان المنافع غيره مقبوضة (قوله الاصل في الوكالة  
الخصوص) لان الموكل يقيم الوكيل مقام نفسه بالاسم تعانته في أمر خاص حتى لا تصح بيديان  
الجنس بل حتى يبين النوع أو الثمن ومعنى المضاربة على تحصيل الربح ووجوب تحصيله متبينة

(رده) الوكيل (على الأمر)  
(و) لو (باقراره) فيما يحدث  
(لا) يرد له (لزم) الوكيل  
(الاصل في) الوكالة (الخصوص)

قبل القبض فانه جائز على الاتمر (قوله بالبيع) قيد به لان الوكيل بالاجارة اذا اجر وسلم ثم  
طعن المستاجر فيه بعيب فقبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يرد به اجارة جديدة بغير  
(قوله بينة) لان الثابت بالبينه ثابت في حق الكفاية لان البينة حجة مطلقة متقدمة قبل الزم  
الموكل كالزم الوكيل اما النكول فهو بذل او اقرار وكل منهما حاقه ان لا ينفذ على الموكل  
لكنه لما كان النكول مضطرا اليه يهـ د العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع لزم  
الاتمر دفعه للمضرر عن الوكيل وكذا الاقرار فيما لا يحدث لان القاضي يتيقن حدوث العيب  
في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج (قوله او نكوله) أي الوكيل لانه مضطرب في  
النكول ابعد العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع فلزم الاتمر بغير وفيه دليل على  
ان الدعوى لو وقعت في غن المبيع بان ادعى المشتري دفعه له الوكيل وانكره الوكيل وطلب  
المشتري عينه على عدم الدفع له فنكل فقضى عليه انه يضمن الثمن للموكل اذ قد العلة  
المذكورة وليكونه اما بالاذل او مقرا وعلى التقديرين يضمن وهي واقعة الفتوى فتأمل  
رمي قلت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطرب الخ يشير الى ان الوكيل يختلف على البينات اذ لو  
كان على العلم لم يكن مضطرا ابعد العيب عن علمه وليكن عامة الروايات على ان الوكيل يختلف  
على العلم فاذا علم بالعيب فحينئذ يضطر الى النكول اهـ (قوله او اقراره فيما لا يحدث) مثله  
هذه المدة لان القاضي يتيقن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى الاقرار  
ولا الى البينة والنكول لان العيب لما كان لا يحدث مثله كالا صبيح الزائدة لم يتوقف القضاء  
على وجودهـ هذه الحجج من البينة والاقرار وانه الميمن بل ينبغي ان يقضى بعلمه قطعاً بوجود  
العيب عند البائع بدون الحجج فيجب عدم توقفه على وجوده في العيب الذي لا يحدث مثله  
لان تأويل اشتراطها في الكتاب ان القاضي يعلم انه لا يحدث في مدة شهر مثلاً لكنه اشبه عليه  
تاريخ البيع فية قمر الى هذه الحجج اظهرهـ هذا التاريخ أو كان عيباً لا يعرفه الا انباء  
والاطباء وقولهم ان الطيب حجة في توجه الخصومة لافي رد فية قمر اليها في الرد حتى لو كان  
القاضي عاين البيع والعيب ظاهراً لا يحتاج الى شيء منها قيد بما لا يحدث لانه لو رد عليه  
باقراره فيما يحدث فانه يلزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطرب اليه لانه  
السكرت والنكول الا انه ان يخصم الموكل فيلزم بينه أو نكوله بخلاف ما اذا كان الرد  
بغير قضاء والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له ان يخصم موكله لانه بيع جديد في حق ثالث  
والبائع ثامه ما ورد بالقضاء فصح اعموم ولاية القاضي غير ان الحجة قاصرة وهو الاقرار في  
حيث الفسخ كان له ان يخصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل بالبحجة وان كان العيب غير  
حادث أي كس زائدة أو كان حادثاً الا انه لا يحدث مثله في تلك المدة ردده على الوكيل باقراره  
بغير قضاء لزم الوكيل وليس له ان يخصم الموكل في عامة روايات المبدوط وذكر في البيوع أنه  
يكون رد على الموكل لانه مانع الا عين ما يفعله القاضي لورفع اليه اذ لا يكفه القاضي على  
اقامة البينة ولا على الحلف في هذه الصورة بل يرد عليه بلا حجة فكان الحق متعين في الرد قلنا  
الرد بالتراضي بغير جديد في حق ثالث والموكل ثامه اولاً لم ان الحق متعين في الرد بل ثبتت  
حقه أولاً في وصف السلامة ثم اذا جهز ينقل الى الرد ثم اذا امتنع الرد بحدوث العيب

بالبيع (بينة أو نكوله)  
أو اقراره فيما لا يحدث  
مثله في هذه المدة

دليل سبق شرائه اه (قوله وظاهره ترجيح قولهما) أي لانه جعله استحسانا قال في البحر ولذا  
 أخرجه مع دليله كما هو محاذنه (قوله والمفتي به خلافه) بحر الذي في البحر وقد علمت ان المفتي به  
 خلاف قوله كما قدمناه اه أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن  
 العلامة قايهم من ترجيح قوله وعلميه المعول وانه أصح الاقوال (قوله وقيد ابن الكمال الخ)  
 ومنه في البحر عن المعراج ونقل الاتفاق أيضا في الكفاية عن الإيضاح (قوله وفي الشراء  
 يتوقف على شراء باقية قبل الموصومة) يعني لو وكله بشراء عبد فاشتري نصفه فالشراء موقوف  
 اتفاقا فان اشتري باقية لم يلزم الموكل وارفع التوقف لان شراء البعض قد يقع وسيلة إلى الامتنان  
 بان كان موروثا بين جماعة فيحتاج إلى شرائه شقة واحدة فاشترى الباقي قبل رد الآخر الشراء  
 حينئذ انه وسيلة فينفذ على الآخر وهذا بالاتفاق بحر قال المحوى وهذا بالاجماع بخلاف  
 الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة للفرق لا تأتي بيانه وهذا اذا اشترى الوكيل النصفين فلو  
 اشترى النصف ثم اشترى الموكل النصف لم ينفذ على الآخر بخلاف عكسه اه واعلم ان  
 ما اعترض به الذي على الزبلي حيث قال فان اشترى باقية قبل ان يحتصم المزم الموكل والزم  
 الوكيل وهذا بالاجماع قاله الشارح قلت فيه خلاف زفر والثلاثة الخ ساقط لان كلام الزبلي  
 فيما اذا كان وكيله بالشراء فاشترى نصفه ثم اشترى الباقي فلا يرد على دعوى الاجماع ما اعترض  
 به العيني لان خلاف زفر والثلاثة بالنسبة لما اذا كان وكيله بالبيع فباع نصفه ثم باع الباقي  
 راعى سلمنا كون خلاف زفر والثلاثة في مسئلة التوكيل بالشراء فنقول اراد بالاجماع اجماع  
 الامام مع الصحابين كما يدل عليه قوله بخلاف الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة الخ أفاده  
 أبو السعود قال الزبلي ولا فرق فيه بين التوكيل بشراء عبد ببعينه أو بغير عينه اه وفيه  
 لا يقال انه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري لانا نقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد  
 وهما شراء النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم مخالفة من كل وجه ولا على الآخر لانه لم يوافق  
 أمره من كل وجه فقلنا بالتوقف فلو أعتقه الآخر من التوقف فذهب عند أبي يوسف لا المأمور  
 وعكس محمد لانه يخالف لما أمره وتوقفه لنزولهم رفع الخلاف بشراء الباقي فبقي الخلاف قبل  
 الشراء فلا ينفذ على الآخر وأبو يوسف يقول توقف على اجازة الموكل والاعتاق اجازة اه  
 (قوله اتفاقا) الفرق لا بي حنيفة وجه الله تعالى بين البيع والشراء ان في الشراء تحقق ثمة  
 انه شراء لنفسه فمرأى الصفة خاتمة فاراد ان يلزم به الموكل ولان الآخر بالبيع بصادف  
 ما يمكن فيه تبرؤ الاطلاقات والآخر بالشراء بصادف ملك الغير فلم يصح فلا ينعى برفقه  
 التقييم والاطلاق كما في الهداية (قوله ولورد مبيع) أطلقه فشمع ما اذا قبض الثمن أو لا أشار  
 إلى ان الموصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل ببيع فيه وأنكره  
 الوكيل لا يلزمه ما شئ لان الموكل أجنبي في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لان  
 قراره صحيح في حق نفسه لا الموكل برأية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل  
 ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كما في شرح الطحاوي وان نقده إلى الوكيل ثم هو إلى الموكل  
 ثم وجد الشاري عيبا أفنى القاضي أنه يرد على الوكيل كذا في البرازية (قوله ببيع) قيد به  
 لانه لو رده عليه بخيار شرط أو رغبة فهو على الآخر ولو من غير قضاء رده عليه ببيع بغير قضاء

وظاهره ترجيح قوله ما  
 والمفتي به خلافه بحر  
 وقيد ابن الكمال الخلاف  
 بما يذهب بالشركة  
 والاجازة اتفاقا فليراجع  
 (وفي الشراء يتوقف على  
 شراء باقية قبل الموصومة)  
 اتفاقا (ولو رده مبيع ببيع  
 على وكيله)

لأنه بالخالفه فيه يكون مشتركة بالنفسه فكانت التهمة فيه باقية اه خلاف ما عليه العامة  
 ر الظاهر ان المراد بالخالفه متخالفه ما هو المتعارف في غنمه والا فالكلام مفروض فيما اذا لم  
 يقدر الا حرمته (قوله وغنن يسير) الواو بمعنى أو قال في القاء وس غننه في البيع بغيره غنما  
 ويجوز كخدمه والغنن ان يغنن بعضهم بعضا اه فالمراد بالغنن الخداع فقواهم لا يتغابن  
 الناس فيه أى لا يجتمع بعضهم بعضا الفحشه وظهوره وقواهم يتغابن الناس فيه أى يجتمع  
 بعضهم بعضا قلته اه بجر ينصرف ط (قوله وهو ما يقوم به مقوم) أى ما يدخل تحت  
 تقويم أحدهم المقومين وهو الاصح اما ما لا يدخل تحت تقويمهم فغنن فاحش ٢ وقيل حد  
 الفاحش في العروض نصف القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمسها وفي الدراهم  
 ربع عشرها قال مسكين فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر غمانية وآخر سبعة فما بين العشرة  
 والسبعة داخل تحت تقويم المقومين أما الزائد في الشراء والنقص في البيع فلا وهذا هو  
 الاصح في حد الغبن اليسير والفاحش أى فلا يكون مما يتغابن فيه وهذا انما يتبع في البيع على  
 قواهم لا على قوله (وأقول) هذا البيان الحد الفاصل بين الغبن اليسير والفاحش وهو متفق  
 عليه لا خلاف للامام فيه سواء كان وكيل بالاشراء أو بالبيع وأما ان الوكيل في البيع هل يملك  
 البيع على الاشرولو بالغبن الفاحش فعند الامام نعم خلافا له ما في هذا من آخر ليس مما  
 الكلام الآن فيه وقيل في العروض دهنم أى نصف العشر وفي الحيوانات دهنه أى العشر  
 وفي العقار دهنه أى الخمس وفيما يتغابن فيه من الدراهم والدنانير مع العشر ووجهه ان  
 التصرف بكثر وجوده في العروض ويقتل في العقار ويتوسط في الحيوان وكثرة الغبن لقلته  
 التصرف وجعل الزيل على نصف العشر في العروض فاحشا اه بزيادة (قوله كغبن ولحم) هذا  
 باعتبار الغالب من أن هذه الاشياء معروفة فلو كان في مكان وزمان يختلف السعر في  
 هذه الاشياء كانت كغيرها (قوله وجبن) هو بسكون الباء في لغته بضمها مع تخفيف النون أو  
 بالضم مع تشديد النون مختار (قوله ولو فلسا واحدا) لأنه لما كان معلوما بين الناس صار بمنزلة  
 المعين منه فلا يقبل الزيادة به (قوله وبناية) هي شرح الهداية (قوله صح) أى عند أبي  
 حنيفة (قوله لا طلاق التوكيل) أى اطلاقه عن قيد الاجتماع والافتراق كالوكالة ببيع مكيل  
 ونحوه لا ترى أنه لو باع الكل بمن النصف يجوز عنده فاذا باع النصف أولى (قوله والا لا)  
 لضرب الشبهة وهي عيب تنقص القيمة فلا يراد بالطلاق (قوله وقواهم الاستحسان) قال الاتقاني  
 وأصل ذلك ان أباحنيفة يعتبر العموم والاطلاق في التوكيل بالبيع وأما في التوكيل بالشراء  
 فيعتبر المتعارف الذي لا ضرب فيه ولا تهمة وعندهما كلاهما سواء اه قال المقدسي وفيه  
 كلام وهوان الظاهر ان المراد ان قول أبي حنيفة قياس بالنسبة الى قواهم وقواهم الاستحسان  
 بالنسبة اليه وليس كذلك بل قياس قواهم انه لا يقدح أصلا واستحسننا القول بالتوقف وكذا  
 في قول أبي حنيفة فتأمل اه وفيه أيضا عن المبسوط لو وكل رجلين ببيع عبده فباع كل  
 منهما الرجل فنم باع أولا جز وبطل الثاني بخلاف الوصيين كما سيجي وان لم يبعه لم الاول فله كل  
 مشتر نصفه بنصف الثمن لأنه ليس أولى واستوى المشترين ويخير كل منهما المتفرق الصفة  
 ولا ترجيح الا اذا كان في يد أحد المشترين فهو له ترجيح جانبه لما كدشراؤه ونحوه من القرض

٢ مطالب  
 في حد الفاحش

وغنن يسير) وهو ما يقوم  
 به مقوم وهذا (اذا لم يكن  
 سعره معروفا وان كان)  
 سعره (معروفا) بين الناس  
 (كغبن ولحم) وموز وجبن  
 (لا ينفذ على الموكل وان  
 قلت الزيادة) ولو فلسا  
 واحدا به بقى بجز وبناية  
 (وكله ببيع عبده فباع  
 نصفه صح) لا طلاق  
 التوكيل وقال ان باع  
 الباقي قبل المصومة جاز  
 والا لا وقواهم الاستحسان  
 ملحق وهداية

هداية وهو مخالف لما في الخلاصة والبرازية من أن الوكيل بقبض الدين له أخذ الكفيل  
 بحمل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل فانما أحسنه سؤال وهو لا يملكه  
 لما في البرازية ولو أخذ به كفيل لا بشرط البراءة فهو حوال لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبولها  
 اه ومن هنا قال صاحب النهاية المراد بالكفالة هنا الحوالة لان التوى لا يتحقق في الكفالة  
 وقيل الكفالة على حقيقة لان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل والوكيل يقول عنه مقاسين  
 قال الزبلي أخذنا من الكافي وهو - ذا كاه ليس بشيء لان المراد هنا توى مضاف الى أخذه  
 الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيل لا يتوديه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف  
 الى أخذه الكفيل بدليل أنه لو لم يأخذ كفيل لا يتوديه الرهن والتوى يمتنع من عليه الدين وحمله على الحوالة  
 فاسد لان الدين لا يتوى فيه موت المال عليه مناسيل يرجع به على المحيل وانما يتوى بموتهما  
 مقاسين فصار كالكفالة والاوجه أن يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ الكفيل وذلك  
 يحصل بالمرافعة الى الحاكم يرى براءة الاصيل كما يأتي بيانه قال في نور العين وكيل البيع لو أقام  
 أو احتال أو أبرأ أو حط أو وهب أو تجوز صرح عند أبي حنيفة ومحمد وضمن موكله لا عند أبي  
 يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه قلت وكذا بقبض الثمن لا يملك  
 الخط والبراءة بزازية (قوله فلا ضمان عليه ان ضاع) أي فلا ضمان على الوكيل للموكل  
 فيما هلك من الثمن لهلاك الرهن وفي الدراية وأخذ الرهن يقع للموكل فلورده الوكيل جاز  
 ويضمن للموكل الاقل من قيمته ومن الدين عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يصح رده وفي  
 البرازية لا يملك الوكيل بقبض الدين الرهن ويملك أخذ الكفيل (قوله أو توى المال على  
 الكفيل) وصورة التوى وكاه يبيع شيء فباعه وأخذ بالثمن كفيل ولا يجوز عن التحصيل من الكفيل  
 وامتنع الاصيل من اعطائه متعللا بأنه - حيث كفل المال الذي عليه برئ منه ورافعه الى قاض  
 يرى ذلك وحكم عليه ببراءة الاصيل حيث كفل ويجوز عن تحصيله من الكفيل لا يضمن موكله  
 بجر (أقول) والقاضي الذي يرى ذلك هو من كان على مذهب سيدنا الامام مالك فان يرى براءة  
 الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته مقاسا (قوله لان الجواز  
 الشرعي ينافي الضمان) أي ما يسوغ له فعله في الوكالة - لا حوا وتقع موكله لا يكون سببا  
 لضعفه لامطلق الجواز الشرعي فلا ينافي قواهم ان من جاز له شيء لمصلحة يتقيد بوصف السلامة  
 حتى لو وقع ثوبه على أحد في الطريق فقتله أو على شيء فأتلفه لزمه ضمانه ولو ضرب زوجته  
 فماتت ضمنها (قوله وتقيده شر أو بمثل القيمة) المراد به ان يشتري بمثل القيمة فلا يتغير  
 النقد من تكميل وموزون ودين في الزمة قيد بالشرع لان الوكيل بالنكاح اذا تزوجه باكثر من  
 مهرها فانه يجوز لعدم التهمة كافي الجوى ولان التهمة في الاكثر متحققة فعلة انقرضت نفسه  
 فاذا لم يوافقها لحقه بغيره على ما مر وأطلقه ففشل ما اذا كان وكيله بغيره معين فانه وان كان  
 لا يملك شراءه لنفسه فمخالفة بكونه مشتريا لنفسه فالتهمة باقية كافي الزبلي وفي الهداية  
 فالوايه نذكر على الآخر وذكر في البناء أنه قول عامة المشايخ والاول قول البعض وفي  
 لذيخية أنه لا نص فيه بجر ملخصا (أقول) فظاهر ان ما جرى عليه الزبلي من ان الوكيل  
 بشرعني تعينه لا يكون له ان يشتريه للموكل بالعين القاحش وان كان لا يملك شراءه لنفسه

فلا ضمان عليه ان ضاع  
 الرهن (في يده أو توى) المال  
 (على الكفيل) لان الجواز  
 الشرعي ينافي الضمان  
 (وتقيده شر أو بمثل القيمة)

ذلكم بين عليه وعدم التصديق في البيع لانه لا بعد المدة كالموالاته انا كفيلا الى ثلاثة ايام  
فهو لما قيل المطالبة لا الكفالة حتى يكون كفيلا قبلها او بعدها كما تقدم (قوله لكن في  
البرازية) استدراك على تقييدها برزمان والاولى عدم ذكر هذه العبارة وعدم قوله متى عين  
الاصر الخ استغناء عنهم بما في الزواهر (قوله وبعدها في الاصح) ويحمل التقييد بالزمان على  
ارادة التمسك على الوكيل والموكل عزله متى شاء فلا ضرر عليه في ثبوت وكالته بعدها قال  
في الخاتمة دفع الوصي المال الى رجل ايجع عن الميت في هذه السنة فاخذ وأحرم بالبيع من قابل  
جاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستحصال دون التقييد كما  
لو وكل رجلا بأن يمتدق عبده أو يبيعه غدا فاعتق أو باع بعد الغد جاز اهـ أى ويكون ذكر الغد  
لاستحصال التوقيت قولوا واحدا ولو قال بيع أو اشترى أو اعتق اليوم ففعل ذلك غدا فيه  
روايتان والصحيح انه لا يتبى بعد اليوم كما قدمناه قريبا وقال بعضهم يتبى الا ان يدل الدليل على  
خلافه (قوله وكذا الكفيل) أى بالنفس كما تقدم (قوله لكنه لا يطالب الا بعد الاجل) فان  
فلان ما فائدة كونه كفيلا قبل الاجل قلت فائدة انه اذا سلمه قبل الاجل برئ كما تقدم هناك  
حـ فلو قال كفلته الى ثلاثة ايام كان كفيلا بعد الثلاثة كما لو قال لاسر أنه أنت طالت الى ثلاثة  
ايام يقع الطلاق بعدها أو باع عبدا بكذا الى ثلاثة ايام بصره بمطالبة ابعدها قال الحلواني  
وهذا على خلاف ما يظنه الناص وهذا اذا لم يذكر النية الا انى فلو قال اما كفيل من هذا اليوم  
الى عشرة ايام كان كافلا حال الى انتمائه وانتهت الكفالة في قوله (قوله بعه بشهود الخ) لانه  
يحمل المشورة والارشاد ويحمل التقييد فلا يصير تقييدا بالشك بخلاف لا تتبع الاشهاد فانه  
نص في التقييد (قوله وباع بدونهم جاز) الذى في المقدس عن الخاتمة بعه بشهود أو رهن أو بعه  
وخذ كفيلا أو رهنه فباع بغير شهود أو كفيل أو رهن لم يجز (قوله بخلاف لا تتبع الاشهاد أو  
الابحضر فلان) فانه نص في التقييد وبجمله الامر ان كل ما قيد به الموكل ان مفيد من كل  
رجح يلزم رعايته الى آخر ما تقدم (قوله قلت وبه علم الخ) جعل ذلك قاعدة كلية استنبط منها حكم  
الواقعة وليس بكلى ففى الهندية عن الحنابلة اذا امر ان يبيع برهن أو بكفيل فباع من غير رهن  
ومن غير كفيل لم يجز اكده بالنفى أو لم يؤكده لانه فيما ذكره الشرط دائر بين الافادة  
وعدمها وما فى الهندية مفيد بعض (قوله واقعة الفتوى) المسئلة مصرح بها في وصايا  
الخاتمة لكن بالنظر بمحض فلان والحكم فيها ما ذكرهنا (قوله لم يضمن) لانه لم يكن مخالفاً  
وقد اشترى بغير غبن فاحش ولا عيب والافلا يعضى على الموكل (قوله بخلاف لا تتعثر الا بمعرفة  
فلان) فانه يضمن بانتهاده لان فلان قد يكون أعرف بالطيب من الزيف والردى وبالاسعار  
فهو مفيد من وجه (قوله وصح أخذه) أى الوكيل (قوله رهنه وكفلا بالنحن) أى لان العقد في  
حق الحقوق وقع له لانه أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثيقه والارتمان وثيقة  
لجانب الاستيفاء فبذلكها بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد أنابه في قبض  
الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يتبض اصالته وهذا هو جوهر الموكل عن أخذ  
الرهن والكفيل عن تسليم البيع قبل القبض لا يتعدى حجرة ولو هلك الرهن في يده حتى سقط  
الثمن عن المشتري يظهر السقوط في حق الموكل كذا في شرح الجامع الصغير للشمس قاضي ومنه في

لكن في البرازية الوكيل  
الى عشرة ايام وكفى في  
العشرة وبعدها في الاصح  
وكذا الكفيل لكنه  
لا يطالب الا بعد الاجل كما  
في تنوير البصائر وفي زواهر  
الجواهر قال بعه بشهود  
أو برأى فلان أو علمه أو  
معرفة وباع بدونهم جاز  
بخلاف لا تتبع الاشهاد  
أو الابحضر فلان به يفتى  
قلت وبه علم حكم واقعة  
الفتوى دفع له مالا وقال  
اشترى زينة بمعرفة فلان  
فذهب واشترى بـ لا  
معرفة فهلك الزيت لم  
يضمن بخلاف لا تتعثر الا  
بمعرفة فلان فليحفظ  
(و) صح (أخذه رهنه  
وكفلا بالنحن)

بغير ذلك لم يضمن وإن قال لا تدفع إلا بشهود أو بحضرة فلان نقضاه بغير شهود أو بغير حضرة  
فلان يضمن كافي الوكيل بالبيع قالوا هذا إذا كان رجلا رفيع القدر فتنضم الناس بخلافته  
وان كان وضعيع القدر لا يصير بخلافه لانه شرط شرط الا يقيد فلا يجب على المأمور مراعاته وان  
أكده بالثبوت كالموكل لا تباع إلا بالثبوت أو لا تباع إلا بالنسيئة فبإيجاب الثبوت أو بالنقد جاز لانه غير مفيد  
أصلا ومنه لا تبعه في سوق كذا فباعه في غيره نقد لا تبعه الا في سوق كذا لا يتقد أي عند  
التفاوتات تفاوت الرغبات اه وصلة في الحيوان في الحيوانية وقد علمنا نظيره عند قوله وبإستيفائها  
فراجعهم (أقول) لم يظهر لي التمثيل في الثاني بقوله تبع هذا العبد بالنسيئة الخ لانه نافع من وجه  
دون وجه لانه بالنسيئة يزيد الثمن فإذا باعه نقد افاضت زيادة الثمن الآن يقال إذا اتحد الثمن في  
النسيئة والنقد تأمل (قوله) الا في تبعه بالنسيئة بالف قيد ببيان الثمن لانه لو لم يعين وباع بالنقد  
لا يجوز كما يمينه في البحر وأما لو قال تبعه الى أجل من غير تعيين الثمن فباع بالنقد قال الامام  
السرخرسي الاصح أنه لا يجوز بالايجاع اه قال في البحر ولا مخالفة بين الفرعين لان ما تقدم  
عين له غنا وهذه لم يعينه اه (أقول) لعل وجه عدم الجواز فيه ما اذا لم يعين الثمن ان البيع نسيئة  
يكون بمن أزيد من ثمن المبيع بالنقد فيه يكون مراده المبيع بالثمن الزائد لانه قد يكون الثمن  
الزائد في المسأل أنفع له من الثمن الاقل في الحال لعدم احتياجه اليه الآن وهذا بخلاف  
المسئلة الاولى لانه قد باعه بالنقد بالثمن الذي أمره ببيعه به بالنسيئة فقد حصل له الثمن الزائد في  
الحال مع أنه دفع عنه عريضة الهلاك بالفلان المشتري أو بخوده وجه هذا ان تضع وجه عدم  
المخالفة وقد علمنا من المخطوط قريبا وكذا آراء الباب عند قول المصنف وبإستيفائها واستيفائها  
الشرط تارة يجب اعتباره مطلقا وتارة لا يجب مطلقا وتارة يجب ان يقيد بالثبوت فلا تغفل ثم ان  
الفرع الثاني انما يظهر اذا باع بالنقد ولم يكن مابعا به مثل مابعا بالنقد أملاو كان فلا يظهر  
بين الفرعين فرق ثم رأيت في الذخيرة وادراكه بالبيع نسيئة فباعه بالنقد ان باع بالنقد بمابعا  
بالنسيئة جاز وما لا فلا (قوله) فباع بالنقد بالف جاز لانه وان صار مخالفا لانه الى خبير من كل  
وجه كما علمت (قوله) في ذلك الجنس جاز والالا أي فلو باع بدنانير تساوى ألفا بالنقد لا يجوز وان  
كان خلافا الى خير لا خلاف الجنس (قوله) وانها بكسر الهمزة لانها معقولة معطوفة  
على وقد علمنا عدم تقدم هذه المسئلة في كتاب الوكالة وكذا قال قلت وتقيده الخ لا بالفتح  
معطوفة على قوله ان خالف الخ لانها حينئذ تكون معمولة لقدمنا والواقع انه لم يقدمه كما  
ذكرنا ح زيادة (قوله) تنقيد بزمان كأن يقول له بعه يوم الجمعة أو في شهر كذا أو زمن  
الصيف فلو قال بعه غد لم يجز بعه اليوم وكذا الطلاق والعقاق وبالعكس فيه روايتان  
والصحيح أنه كالاول قال في الثانية قال غيره بيع عبدي غدا فباعه اليوم لا يجوز لان التوكيل  
مضاف الى غدا فلا يكون قبله ولو قال بيع عبدي اليوم واشترى اليوم ففعل غدا فيه روايتان قيل  
الصحيح انما لا يتبع بعد اليوم وقيل بقي وذكر اليوم للتجديد لا للتوقيت ولو وكل رجلا ببيع العبد  
ذو عمة غدا ففعل بعد غدا جاز ولو لا واحد بخلاف ما اذا قال اليوم ففعل به خلاف والصحيح ان  
كر اليوم للتوقيت فليست بالفرق أفاده الجوى (قوله) ومكان بأن يقول له بعه في سوق كذا  
أو في بلد كذا فلو خالفه لم يجز وهذا عند التفاوت كما ذكرنا وليس منه قوله بعه الى وقت كذا لان

الا في تبعه بالنسيئة بالف  
فباع بالنقد بالف جاز  
يجوز قلت وقد علمنا انه ان  
خالف الى خبير في ذلك  
الجنس جاز والالا وانها  
تنقيد بزمان ومكان

من الاصراف عن شيئين اه (قوله وبه يفتى) قال العلامة قاسم في تصحيحه على القدوري  
 ورجح دليل الامام وهو المول عليه عند الثاني وهو اصح الاقاويل والاختيار عند المحبوبي  
 ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه رمى وعليه اصحاب المتن الموضوع لنقل المذهب  
 بما هو ظاهر الرواية خصوصاً وقد قالوا يفتى بقول أبي حنيفة على الاطلاق خصوصاً مع ظهور  
 وجهه فانه اطلاق له البيع وهو صادق على ذلك كما وقد يكون مقصود اللبائع في بعض الاحيان  
 كالومل من السلامة او اضطر الى الفتن او نحو ذلك حتى لو قامت قرينة على امر عمل بها كما هو  
 مذهب الامام (قوله كذا بغير درهم) اما اذا اتحد الجنس فلا يجوز ولو بغين يسير للربا (قوله لانه  
 بيع من وجهه شرعاً من وجهه) والوكيل بالشرع لا يجوز له ان يغني الفاحش اتفاقاً (قوله وصح  
 بالنسيئة) أي المتعارفة لان طول المدة عند الامام بحر (قوله كالمرأة اذا دفعت غزلاً الخ) لان  
 بيع المرأة للحاجة الى النفقة عادة فلا ينفقه بالنسيئة ولا البيع باعرض للقرينة ولذا لو قال  
 له اني اخشى ان اغني في بيع هذه السلامة غايدان تبعتها برأيك صيانة لاسي عن الضياع فليس  
 له ان يبيعهما بالغين حينئذ كما افاده المصنف (قوله كما افاده المصنف) حيث قال استفتيت في غار  
 يريد الجهاد فوكل انساناً ببيع له غلامه فباعه بالنسيئة مع قيام الدلالة الظاهرة على ارادة خلافه  
 بالتمن على سفره فاقبت بعدم جواز البيع بالنسيئة لوجود الدلالة الظاهرة على ارادة خلافه  
 ويقال مثله لو باعها بالساعة (قوله وهذا ايضا) أي قول الامام يجوز ان البيع بالنسيئة أي وانما  
 قال الامام يجوز البيع بالنسيئة ان باع الخ (قوله لم يجوز به يفتى) أشار بذلك الى ان هذا من نقل  
 عن الامام جواز النسيئة مطاقاً قال في البحر اطلق في جواز بيعه نسيئة وهو مقيم بما اذا كان  
 للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز اه وفي المواهب وتاجية له عن التجارة جائز وان طال وقبده  
 بالمتعارف اه وبه تعلم ان الشرط الذي ذكره المصنف قول أبي يوسف وما ذكره الشارح قولهما  
 والحاصل ان الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالنسيئة عند أبي حنيفة طاملاً لانه وكما يبيع مطاق  
 وهذا مطاق فيخذه عليه كذا ما كان وعند أبي يوسف مقيم بقيد من ان يكون البيع للتجارة وان  
 يكون الاجل متعارفاً قال في النية الوكيل بالبيع المطاق باع بمن مؤجل جاز وان طال المدة  
 قيل على قول الامام وعندهما جاز باجل متعارف في تلك السلامة وبدونه لا وعن أبي يوسف ان  
 وكما يبيعه للتجارة جاز بالنسيئة وان وكله بالحاجة الى النفقة أو قضاء الدين لا (قوله ومتى عين  
 الاصراف عن شيئين) قال في المحيط الموكل متى شرط في البيع على الوكيل شرطاً ينظر ان كان  
 من غير انا فاعان كل وجه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كذا بالنبي أو لا وان كان شرطاً لا يفيد  
 ولا ينفعه بل يضره لا يجب مراعاته وان كرهه بالنبي وان كان شرطاً مفيداً فافعا من وجهه ضاراً  
 من وجهه ان كرهه بالنبي يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنبي لا يجب مراعاته لانه متى كرهه بالنبي  
 دل على ارادة وجوده لان ادخال حرف التأكيد والتأنييد في الكلام يدل على زيادة المبالغة في  
 ارادة الحال مثال الاول به بخلافه بانه يغير خيار لا يجوز فان شرط الخيار نافع مفيد من كل  
 وجه لانه لا يزل ملكه للعل فيجب على الوكيل مراعاته ومثال الثاني لو قال ببيع هذا العبد  
 بنسيئة أو قال لا تبع الا بالنسيئة فباع بالنسيئة جاز لان هذا شرط غير مفيد لان البيع بالنسيئة  
 يضره بالنقد ويتبعه فلم يجب عليه مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهود أو بحضرة فلان قد دفع

وبه يفتى بزيادة ولا يجوز  
 في الصرف كذا بغير درهم  
 بغين فاحش اجتماعاً لانه  
 يبيع من وجهه شرعاً من  
 وجهه صيرفة (و) صح  
 بالنسيئة ان) التوكيل  
 بالبيع (للتجارة وان) كان  
 (للحاجة لا) يجوز (كالمرأة  
 اذا دفعت غزلاً الى رجل  
 لبيعه لها ويتبعه النقد  
 به يفتى خلاصة وكذا في  
 كل موضع قامت الدلالة  
 على الحاجة كما افاده المصنف  
 وهذا ايضا ان باع بما يبيع  
 الناس نسيئة فان طول  
 المدة لم يجوز به يفتى ابن مالك  
 ومتى عين الاصراف عن شيئين



بصرح فينبغي أن لا يجوز لانه اذا لم يجز بيعه من المكاتب حيث كان اسديه حتى في كسبه  
وحقيقة بعد العجز فالمديون كذلك لاحتمال وفاة الدين وظهوره لم يكن في كسبه فليراجع قال  
الخندي جـ لانه من يتصرف بالتسليم حكمهم على خمسة أوجه (منهم) من يجوز بيعه وشراؤه  
بالمعروف وهو الاب والجد والوصى وقد رمايتعاقب يجعل عفا (ومنهم) من يجوز بيعه وشراؤه  
على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي حنيفة يجوز لهم أن يبيعوا  
ما يساوي ألفا بدرهم ويشتروا ما يساوي درهما بألف وعندهم لا يجوز الا على المعروف وما  
الحزب البالغ العاقل يجوز بيعه كيفما كان وكذا شراؤه اجماعا (ومنهم) من يجوز بيعه كيفما  
كان وكذا شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريك الغنم والمفاوضة والوكيل بالبيع  
المطابق يجوز بيعه ولا عند أبي حنيفة جاعز وهما وعندهم لا يجوز الا بالمعروف وأما شراؤهم  
فلا يجوز الا على المعروف اجماعا فان اشتروا بخلاف المعروف والمادة أو بغير النقة وقد نفذ  
شراؤهم على أنفسهم وضمنوا ما نقدوا فيه من مال غيرهم اجماعا (ومنهم) من لا يجعل قدر  
ما يتعاقب فيه عفا وهو المريض اذا باع في مرض موته وحاجي فيه قليلا وعلية دين مستغرق فانه  
لا يجوز بمحباته وان قات المشتري بالخيار ان شاء وفي الفتن الى تمام القيمة وان شاء فسخ وما  
وصيه بعده وثبة اذا باع تركته لقضاء دينه وحاجي فيه قدر ما يتعاقب فيه صبحه ويجعل عفا  
وكذا الوبايع ماله من بعض ورثته وحاجي فيه وان قل لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان  
أكثر من قيمته حتى يجز سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي من لا يجوز شهادته وحاجي  
فيه فله لا لا يجوز وكذا المضارب (ومنهم) من لا يجوز بيعه وشراؤه مالم يكن خيرا وهو الوصي  
اذا باع ماله من اليتيم أو اشتري فعند محمد لا يجوز بجماله وعندهم ان خير الخيرة والالم يجوز  
قلت وفي وصايا الخاتمة فسر السر خشي الخيرة ٢ بما اذا اشترى الوصي لنفسه مال اليتيم  
ما يساوي عشرة بجمهسة عشر أو باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بثمانية وذكر  
ما قدمناه في منية المفتي بعبارة أخر صرح بما قدمناه (قوله بما قل أو أكثر) ولو بغبن فاحش  
عنده لان التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه وقد قيل الانسان من الشئ فينجوا وفيه بغبن ط  
وكذا التوكيل بالاجارة ومن المشايخ من قال قولهم ما كقول أبي حنيفة في الاجارة كافي  
الذخيرة وفي الهندية والوكيل اذا أخر الثمن وأبرأ المشتري منه أو قبل الحوالة أو اقتضى  
الزيوف وتجوز به جاز وضمن الثمن للائمه وهو قول الامام واجمعوا ان الثمن لو دنا منه قبوضا  
أو عينا فهو به لا يشتري لا يصح (أقول) وكذا وكيل المرأة لزوجها باقل من مهر مثلها بزازية  
أي فانه يصح بما قل أو أكثر (قوله وخصاء الخ) لان التصرفات لدفع الحاجات فتتقدم واقعا  
والمعارف البيع بمثل الثمن وبالنقد فلا يجوز عندهما بيعه بيقصان لا يتعاقب الناس فيه ولا  
يجوز الا بالدرهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف لان مطلق الامر بنية بد بالمعارف  
ولهذا يمتد التوكيل بشراء القمح والجد بسكون الميم هو ما جدم من الماء والذهبية بزمان  
الحاجة ففي القدم بالثمن والجد بالصيف وفي الاضحية بزمانها ولان البيع بغبن فاحش بيع من  
وجه هبة من وجه وكذا المقايضة بيع من وجه ثمر من وجه فلا يتناوله مطلق اسم البيع  
وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والعناق على مال على الخلاف ومحل الخلاف عند عدم التقييد

مطلب  
في تفسير الخيرية  
بما قل أو أكثر وبالعرض  
وخصا بالقيمة وبالنقد

وكذا بيعه - يرضاه - أي لا يجوز عنده لأنه حيث لم يجز العقد عندل القيمة لم يجز بالعين اليسير  
بالاولى (قوله خلافا لهما) لأنه لما جاز عندل القيمة وكان العين اليسير لا يمكن الاحتراز عنه لأن  
حقيقته ما يقوّمه معه بعض المقومين جاز البيع معه والثالثة في ذكر عدم جواز البيع عنده  
بالعين اليسير مع أنه معلوم من عدم جواز بيعه من عند جمل القيمة بالطريق الأولى ليدنى  
عليه خلافهما وجواز ذلك عندهم أيضا (قوله وفي السراج لوصرح بهم جاز اجماعا) قال فيه لو  
أمره بالبيع من هؤلاء فإنه يجوز اجماعا الآن يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولا دين  
عليه فلا يجوز قطعه وإن صرح له الموكل اهـ منج الكس في البرازية الوكيل بالبيع لا يملك  
شراؤه لنفسه لأن الواجب لا يكون مشترايا أو بائعا يبيعه من غيره ثم يشتريه منه وإن أمره  
الموكل أن يبيعه من نفسه أو أولاده الصغار أو عن لائقه - لشهادته له فباع منه - م - جاز اهـ  
ولا يخفى ما ينتمى - ما من المخالفة وقد كرم - ما في السراج في النهاية عن المذهب وطعن - ما في  
البرازية في الذخيرة عن الطحاوي حيث قال وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من  
نفسه أو ابن صغيره أو عبده غير مدبون وإن أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له ما صنع  
جاز اهـ وفي النهاية عن المذهب وطولوا بعه الوكيل بالبيع من نفسه أو ابنه - غير أنه لم يجز وإن  
صرح الموكل بذلك لأن الواحد في باب البيع إذا باشر العقد من الجانبين يؤدي إلى تضاد  
الاحكام فإنه يكون مشترايا ومعتقضا فأباضا ومسلما لمخاضهما في العيب ومخاضهما وفيه من  
بالقضاء ما لا يخفى اهـ وهذا موافق لما عن السراج وكأن في المسئلة قواين خلافا لما ادعى  
أنه لا مخالفة بينهما والوجه ما في النهاية إذا أجاز الموكل بعد البيع فلا يرد ما ذكره تأمل ولأن  
ما في البرازية من أنه يجوز لنفسه محله إذا صرح له بالعقد من نفسه فيه ما فيه فعلم مما تقدم  
أن قول الامام مقيد بثلاثة قيود أن لا يطلق له كبيع من شئت وأن لا يبيعه من يرضى من القيمة  
أو يشتري منهم بأقل منها وأن لا يصرح بهم ففي هذه الصور يجوز اتفاقا وما قاله في السراج  
مفهوم من القيد الاول فإنه إذا جاز بقوله بيع من شئت يجوز بالتصرح بهم بالاولى وعلم من  
تصريحه بالثلاثة أنفسه وما عطف عليه بما إذا صرح بهم أنه عند الإطلاق لا يجوز بيعه من  
نفسه وما عطف عليه وكذلك بالاكتم من القيمة (قوله الامن نفسه وطفله) فلا يجوز رواه  
كان شراؤه من نفسه لنفسه أو لطفله أو لوكله لأنه يصير مولى ما طرفي العقد قابلا ويحيا  
والواحد لا يتولى طرفي العقد فقول من نفسه يغنى عن قوله وطفله لأن الطفل يعقله أبوه  
وانما نص عليه لأنه إذا كان يعقل البيع والشراء يجوز أن يعقد بنفسه لادن وابنه فدفع توهم  
أن يجوز بيعه لأنه انما يفسد عقيد الاذن من ابيه فكان الاب هو العاقد فلا يصح وإن قال له  
بعضهم طفاك وعبارة المتخ عن السراج أو ولده الصغير بدل طفله والمراد به - ما واحد فلذا عبر  
السراج بلفظ الطفل لأن مراده من الطفل والصغير ما كان دون البلوغ قال في المتخ في  
باب النفقة وقيد بالطفل وهو العبي حين يسقط من البطن إلى أن يحتمل وقال الراغب في  
المفردات الطفل الولد مادام ناعما اهـ والذي يدل على بقاء اسم الطفل إلى البلوغ قوله تعالى  
وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم (قوله وعنده غير المديون) اما المديون الذي أحاط الدين به  
ورقبته لا يملك - يده ما في يده عند أبي حنيفة - فجاز بيعه من حيث صرح به الموكل اما إذا لم

وكذا بيعه عنده خلافا لهما  
ابن لان وغيره وفي السراج  
لو صرح بهم جاز اجماعا لا  
من نفسه وطفله وعبده  
غير المديون (وصح بيعه)

والبيع عنه لا يجوز ووجهه في الخاتمة (قوله ونحوها) كالقول صحيح فلو كان بقره صحيح فزوجته  
بنته ولو كانت كبيرة أو من لا تقبل شهادته لا يجوز عنده خلافا لما وعلي هذا لو حذف قوله  
بالبيع والشراء كان أولى (قوله مع من ترد شهادته) أي كماله وفقره وسيد لعبد  
ومكاتبه وشربه بكمه فيما يشترى تركه لأن مواضع النهم مستثناة من الوكالات وهذا موضع النهم  
بدليل عدم قبول الشهادة كما في الدرر وفي القنية وكيل يبيع عن أحب الأمن أربعة أربعة اتفاقا  
عنده المأذون ومكاتبه وولده الصغير وولد مكاتبه وأربعة عند أبي حنيفة خلافا له وولده الكبير  
وولده والده وزوجه وقبل وزوجها ان كانت امرأة وقيل ولد وولده الصغير ولا يجوز اذا مات  
أبوه ولم يترك وصيا اتفاقا وقيل مدبره المأذون ولا يجوز له البيع أو الشراء من نفسه عندهم  
جميعا سواء كان خيرا أو شر الاموكل أو الوكيل كما في فتاوى قاضيخان قال في الجور هو من هو  
من كلام المصنف بالاولى لانه اذا لم يملك العقد مع من ترد شهادته فإولى أن لا يملكه من نفسه ولو  
بمثل القية في إحدى الروايتين عن الامام وقيد بقوله لانه لو عقد على من ترد شهادته للموكل  
كأبيه وابنته ومكاتبه وعبد المديون جاز وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولاه والحيلة في  
جواز بيعه من نفسه أن يبيعه من آخر ثم يشتريه منه وإعلم ان الاولوية بالنسبة للمذهب الامام  
واما صاحبان فلا يمنعان الوكيل من العقد مع من ترد شهادته اذا كان بمثل القية الأمن عنده  
ومكاتبه كما يأتي فرياق كلام الشارح بخلاف منعه من البيع من نفسه فانهم مأمورون بالامام فيه  
كاتبه عليه أبو السعود (قوله للثمة) وهذا موضعها بدليل عدم قبول الشهادة ولان المنافع  
بينهم متصلة فصار يباع من نفسه من وجهه قال في الناجية للثمة من وهم بالفتح أي ذهب يعني  
يذهب الوهم الى انه انما يختار هذا المنفع نفسه فيكون عاملا لنفسه والوكيل من يعمل لغيره  
اه (قوله بمثل القية الأمن عنده) أي لا يجوز عندهما بيعه من عبده أي وان أحاط الدين  
بماله ورقبته لان مع ذلك مذهبهم ما بقاء ملك السيد في ماله (قوله ومكاتبه) لان مال المكاتب  
لمولاه على تقدير عجزه ومثله انه الصغير وشربه بكمه مفاوضة أما شربه بكمه فاجوز عقده معه  
اذا لم يكن ذلك من تجارتهم ما وقيد في المبسوط العبد بغير المديون املوا كان مديونا فانه يجوز  
معراج فالمستثنى حينئذ من قولهما اربع (قوله كبيع عن شئت) استمدركا للمقدمي بان  
الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء فلا يجوز الا أن ينص على بيعه من هؤلاء حتى يكون اطلاقا  
ورده الجوى بان كون الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء ممنوع فان مواضع الثمة مستثناة  
عن الوكالات والبيع عن ذكر موضع ثمة وقيد بما ذكر من المسائل اما غيرها كالحوالة  
والاقالة والخط والابراء والتجوز بدون حقه فيجوز عندهما وبضمن وعند أبي يوسف لا يجوز  
(قوله كما يجوز عقده معهم باكثر من القية اتفاقا) أي عند عدم الاطلاق (قوله اي بيعه) أشار  
به الى أن المصنف أطلق في محل التقييد لان قوله كما يجوز عقده يشمل البيع والشراء اتفاقا فادانه  
أراد بالبيعة البيع لانه حيث كان باكثر من القية انتفت الثمة اما الشراء باكثر منها فهو ظاهر  
الثمة والخاتمة فلا يجوز اتفاقا من أبي حنيفة وصاحبيه كالمواضع باقل من القية ونظير البيع  
باكثر من القية الشراء باقل منها فيجوز اتفاقا (قوله لاشراؤه باكثر منها) أي عن ترد شهادته  
(قوله بغين فاحش) أي عن ترد شهادته (قوله لا يجوز اتفاقا) وجاز مع غيره عنده (قوله)

ونحوها (مع من ترد شهادته  
له) للثمة وجوزاء بمثل  
القية الأمن عنده ومكاتبه  
(الا اذا أطلق له الموكل) كبيع  
عن شئت (فيجوز بيعه لهم  
بمثل القية) اتفاقا كما  
يجوز عقده معهم باكثر  
من القية اتفاقا أي بيعه  
لاشرائه باكثر منها بغين  
كالمواضع باقل منها بغين  
فاحش لا يجوز اتفاقا

لأنه في تصرف آخر) هذا جواب عما يقال المأمور بشرا معين لا يجد كلفه فاجاب بان  
 ذلك اذ لم يخالف واما منافاة ذلك لانه في بصيغة توجب العتق لا الملك (قوله وعليه الأمن  
 فيه ما) أي بدل العتق في الصورة الثانية والعتق في الصورة الاولى لان الموقوف ترجع اليه ما يملكه  
 بقوله لزوال حجره الخ اما الاولى فلكونه وكيل لا يرجع عنه على الاصر وأما الثانية فلكونه  
 أصيلا (قوله لزوال حجره) جواب - وقال مذكور في الدرر وهو ان العبد اذا كان محجورا عليه  
 لا ترجع الحقة وقوله اليه قلنا زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره من ثمانية اذ المولى وهذا انما يظهر في  
 المسئلة الاولى والله در الشارح حيث عالج في منع المسئلة المتقدمة بالمزوم الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز وقال وعليه الثمن فاستعمله في حقيقة ومجازه فان قال أردت به عموم المجاز فنقول  
 يمكن أن يراد في المسئلة الاولى ذلك بل الجواب الصحيح ما ذكرناه من القابل (قوله ومائة) أي  
 من الدراهم (قوله نفقة) لان النكاح يفي في جنس الدراهم (قوله ولو بمائة دينار ولو خيرا)  
 لاختلاف الجنس اذ قد يكون غرضه في الدراهم قال في الاشياء المأهولة بالشراء اذا خالف في  
 الجنس فنقد عليه الا في مسئلة وهي الاسير المسلم في دار الحرب اذا امر انسانا أن يشتريه بالف  
 درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالف اه أي بان اشتراه بمائة دينار أو عرض جزله  
 ان يرجع والفارق ان شراء الوكيل بشر حقيقة والشراء بمائة دينار أو عرض غيرا اشتراه  
 بالف درهم ومسئلة الاسير ليس بشر حقيقة بل طريق للتخلص وقد رضى بالتخلص بالف  
 فيلزمه الاتى كما قدمناه قال في النكاح رجل أمر غيره أن يبيع غلامه بمائة دينار فباعه  
 المأمور بالف درهم ثم قال المأمور لا يصح بيع الغلام فقال المولى أجزت ذلك ذكر في المفتي  
 أنه يجوز لانصرف الاجازة الى كل بيع وفي المنع عن البرازية أمره بان يشتريه بمائة دينار  
 فاشتراه بمائة درهم قيمته مثل الدنانير لزم الموكل خلافا لفرع محمد ولو بهرض قيمته مثل النقد  
 لا يلزم اجماعا وفي التذيب كل موضع يكون خلافا في البيع فهو موقوف على اجازة الامر وفي  
 الشراء يكون مشتربا لنفسه الا اذا كان الوكيل صديقا أو عبدا محجورا أو مريضا فهو موقوف  
 وفي البرازية وكاله بان يبيع عبده بالف وقيمه كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بالف  
 اه (قوله خلاصة ودرر) نقل في الدرر عن الخلاصة فالاولى الاقتصار على الخلاصة والله  
 تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل) لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من تزدهم ادنله (قوله وكيل البيع الخ) مثل  
 المضارب الا اذا كان بمنزل القيمة فانه يجوز انفاقا لانه منصرف لنفسه من وجهه وقيد بالوكيل  
 لان الوصي لو باع منه بمنزل القيمة فانه يجوز وان حاجي فيه لا يجوز وان قل والمضارب كالوصي  
 بصر وفي جامع الفصول لو باع القيم مال الوفاء أو اجر من لا تقبل شهادته لم يجوز عند أبي  
 حنيفة وفيه المتولى اذا اجر دارا من ابنه البائع أو أبيه لم يجوز عند أبي حنيفة الا اذا كفر من أجر  
 المثل كبيع الوصي ولو اجر من نفسه يجوز لو خيرا والا لا وقيد بوكيل العقد احقر اذ اعن وكيل  
 لقبض كالموكل نخصا بقبض دين على أبيه أو ولده أو كاتب ولده أو عبده فقال الوكيل  
 قبضت الدين وهلاك كذبه الطالب فالتول قول الوكيل اه وفي النهاية انه اذا باع منه بأكثر  
 من القيمة يجوز بالاختلاف وباقل بهن فاحش لا يجوز اجماعا بمنزل القيمة في رواية الوكالة

لأنه أي بتصرف آخر  
 نفقة عليه وعليه  
 الثمن فيعزل الزوال حجره  
 بعقد باشره مقترنا باذن  
 المولى درر (فرع)\*  
 الوكيل اذا خالف ان  
 خلافا لخير في الجنس  
 كبيع بالف درهم فباع  
 بالف ومائة نفذ ولو بمائة  
 دينار لا ولو خيرا خلاصة  
 ودرر

(فصل لا يعقد وكيل  
 البيع والشراء)  
 والاجرة والوصف والم

العقد في الكل ١٤ فان قلت كيف صح المجاز دون الحقيقة وكان الاولى القلب قلت لما كان  
هو الاول فحق كان هو المعتبر (قوله ومعه رجل آخر) أي تشارك الرجل والعبد في شراء نفسه  
العبد صفقة واحدة كما عات ولو كان يباع لم يصبح لانه ضم بيع صحيح الى بيع باطل فان شراء  
العبد نفسه من سيده صحيح وشراء الشر يك باطل لانه شراء بعض المكن لما كان شراء العبد  
اعتاقا وهو لا يطل بالشروط الغاسدة كما عات صح قوله فيه مما أي في حصة الاب والاجنبي  
(قوله فانه يصبح فيها) أي في حصة الاب والاجنبي وعتق الاب ولا يضمن عند الامام لشر بكنه  
لانعدام التمدي علم الشر بذلك حاله اولا كما في الدرر (قوله والفرق انعقاد البيع في الثاني) أي  
في شراء الاب مع الاجنبي لان صيغة الشراء استعمات في معناها الحقيقة في فتيحه العتق في  
حصة الاب (قوله لا الاول) لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة تقيد الشراء فهو مجاز عن قبول  
الاعتاق فيه بل لان اعتباره ببيع حقيقة غير ممكن لانه لا يعلل فبطل شراء الاجنبي لئلا يلزم الجمع  
بين الحقيقة والمجاز والى هذا أشار بقوله لان الشرح جعله الخ (قوله جعله اعتاقا) أي في  
حق العبد (قوله لازم الجمع بين الحقيقة) وهو ثبوت المال لا مشترى والمجاز وهو الاعتاق  
وهذا جواب سؤال حاصله لماذا يجعل اعتاقا في حق العبد ومفيد للمالك في حق صاحبه  
وحاصل ما اشار اليه من الجواب ان ذلك لا يستقيم لانه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد وهو  
الصيغة الصادرة في معناه المجازي وهو الاعتاق ومعناه الحقيقي وهو ثبوت المال له  
والحاصل انه يعتق على الاب نصيبه لانه ملك ذارحم محرم منه وقد حصل العتق بعد تحقق  
الشراء من الاب والاجنبي وامام شراء العبد نفسه من سيده كالا أو بعضا فقد جعله الشرع  
اعتاقا فشراء الآخر وقع على بعض فبطل (قوله ففسل) أشار به الى انه يتم بقول المولى  
بعت ولا يحتاج الى قول العبد قبل بعت قوله بعني نفسي لانه اعتاق فيه تقيد به المولى بناء على  
ان الواحد ينوئى طرفي العقد في العتق والتمسك وهذا انما يظهر لو كان وقع الشراء للعبد  
اما اذا كان الشراء لآخر فلا بد من قبول العبد لانه يبيع فلا ينعقد الا بالانيجاب والقبول  
وعلى كل من الوجهين فيكون النفي في ذمة العبد اما اذا وقع الشراء له فظاهر واما اذا وقع  
للاخر فلا نه هو المانر للعقد فترجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن ويرجع به هو على الآخر  
افاده العيني (قوله فهو لا امر) لان العبد يجوز تركه في شراء نفسه لان الشراء يقع على  
ماله وهو اجنبي عن نفسه من حيث المسألة وليس للبائع حبس العبد لاخذ الثمن لان العبد  
في يده نفسه والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالشراء حاضر في مجلس العقد لا يكون للبائع حق  
حبسه لانه بالعقد يصير محتايابا به وبين المشتري فكان قابضا بالشراء سوى (قوله فالرد  
للعبد) لان الوكيل أصل في الحقوق والرد منها اذ لو كان محجورا فند صار ما ذونا فمذا العقد  
حيث رضى به سيده فترجع الحقوق اليه وفيه ان الوكيل اذا اضاف العقد الى الموكل تنعاق  
الحقوق بالموكل وتقدم ان من جهة الحقوق المخصوصة في العبد فهي هتاتة ما في بالآخر دون  
العبد فتأمل (قوله وان لم يقل اعلان) بان قال بعني نفسي أو اطلني بان قال بع نفسي اما الاول  
فلا نه قبول للعق لان يبيع من نفسه اعتاق بعني وان كان يباع لغيره فبطل بعتا لا واما الثاني  
فلان المطلق يصلح لاولا فلا ينع امتثالا بالاشك في نفسه لانه لا ينعق البيع والشراء ط (قوله

من مولاه ومعه رجل  
آخر (وبطل) الشراء في  
حصة شر بكنه بخلاف مالو  
شرى الاب ولده مع رجل  
آخر فانه يصبح فيها يبيع  
الخاتمة من بحث الاستحقاق  
والفرق انعقاد البيع في  
الثاني لا الاول لان الشرح  
جعل اعتاقا ولذا بطل في  
حصة شر بكنه لازم الجمع  
بين الحقيقة والمجاز (قال  
العبد اشتري نفسك من  
مولاي فقال مولاه بعني  
نفسى لئلا نفع) أي  
باعه على هذا الوجه (فهو  
لا امر) فلو جرد به عيبا  
ان علم به العبد فلا رد لان  
علم الوكيل كعلم الموكل  
وان لم يبع لم فالرد لا ينع  
اختيار (وان لم يقل  
اعلان عتق)

على ملك المولى (قوله ولو أمره عبد) الاولى حذفه لانه اوجب ركاكة لفظية فان المقصود ان  
العبد أمره بـ لـ أن يشتره من سيده (قوله بكذا) أي بالف مثلاً وكان ينبغي التعبير به لقوله  
بعد والالف للسيد (قوله ودفع المبلغ) فاذا لم يدفعه عتق على ألف وهي واحدة (قوله عتق على  
المال) لان بيع العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتراف ببدل فصار كأنه اشترى  
نفسه لنفسه (قوله وكان الوكيل سبياً) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على  
العبد لا على الوكيل هو الصحيح قال في البحر فصار كأنه اشترى نفسه بنفسه واذا كان اعتاقاً  
اعقب الولاء وان لم يمين للمولى فهو عبد له اشترى لان اللفظ حقيقة للامعاء وضوءاً يمكن العمل  
به اذا لم يمين فيحافظ عليه بخلاف المولى وكما غير العبد ان يشتره به فانه يصير مشتراً بالآمر  
سواء علم الوكيل البائع انه اشترى ام غيره أو لم يعلم وهذا ما لم يعلم انه يشترى للعبد لا يصير مشتراً  
للعبد لان ثمة عني غلط واحد دلالة في الحالين شراء وفي الحالين المطالبة متوجهة الى الوكيل فلا  
يحتاج الى البيان اما هنا احدهما الاعتاق معقب للولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه  
لا يرضاه ويرغب في المعاوضة المحضة فلا بد من البيان اه بتصرف (قوله والالف للسيد  
فيح) أي في صورتي ما اذا قال لنفسه أولاً (قوله وعلى العبد ألف أخرى في الصورة الاولى  
بدل الاعتراف) قال الامام قاضي خان في الجامع الصغير وفيما اذا بين الوكيل للمولى انه يشتره  
للعبد فهل يجب على العبد ألف أخرى ليد كرفي الكتاب ثم قال وينبغي أن يجب لان الاول  
مال للمولى فلا يصح بدلا عن ملكه كذا في النهاية (قوله فلا يصلح بدلا) أي لا بدلا عن العتق في  
الصورة الاولى ولا عن المبيع في الصورة الثانية وحيث استحق البدل وجب بدل العتق على  
العبد وبدل المبيع على المشتري قال من لا يسكن لقال أن يقول قد ذكر فيما تقدم ان الوكيل  
بشراء شيء بعينه لا بآل يشتره لنفسه فلا يجوز أن يكون للمشتري ويمكن أن يجب عنه بان  
توكيل العبد بشراء نفسه يكون توكيلاً بقول الاعتراف وحقيقة شراء الوكيل لنفسه يكون  
اقتباساً بجنس تصرف آخر اه والوكيل اذا خالف وأتى بجنس آخر من التصرفات نفذ عليه  
حوى وثقة قدم في كلام الشارح معزياً للخلاصة والدرر ان الوكيل اذا خالف ان خلافاً في  
خير في الجنس كببيع بالف فباعه بالف ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيراً اه واستفاد منه  
ان الدرهم والدنانير في باب الوكيل كالتجنس (قوله اعتاق) أي معنى وان كان شراء صورة (قوله  
فتلغو أحكام الشراء) فلا يطل بالشرط القاسم مدة ولا يدخله خيار الشرط (قوله صح  
الشراء) ولو كان شراء حقيقة لمكان فاسداً للجملة الاجل (قوله فلو شري العبد نفسه الى  
العطاء صح) أي لانه اعتاقاً لحقيقة الشراء اذ لو كان شراء حقيقة لافسد له الاجل المجعول  
(قوله كما صح في حصته) أي العبد وصورة عبد اشترى نفسه مع شراؤه بالالف وكان مثل  
قيته فصح الشراء في حق العبد بحصته من الالف وكان المبيع اعتاقاً بالجملة مائة وحينئذ لم  
يصح شراء الاخر اعدام المبيع الحقيقي ولو قلنا بصحته لا يجوز لم كون المبيع مجازاً عن العتق  
في حق المشتري وحقيقة في حق الآخر فيلزم الجمع بين الحقيقة والجاز وهو لا يجوز وفي البحر  
عبد اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بالف درهم صفقة واحدة يجوز في حصته العبد  
وفي حصته الشراء بطل ولا يشبه هذا الاب اذا اشترى ولده مع رجل آخر بالف درهم فانه يجوز

(و) لو أمره عبد (بشراء  
نفسه) لا أمر من مولاه  
بكذا ودفع (المبلغ  
فقال) الوكيل (السيد  
اشترى به لنفسه فباعه  
على هذا الوجه) عتق  
على المالك (ولو أمره لسيد  
وكان الوكيل سبياً) وان  
قال الوكيل (اشترى به)  
ولم يقل لنفسه (فالعبد  
ملك للمشتري والالف  
للسيد فيهما) لانه كسب  
عبد (وعلى العبد  
ألف أخرى في الصورة  
الاولى) بدل الاعتراف (كما  
على المشتري) ألف (مثلها  
في الثانية) لان الاول مال  
المولى فلا يصلح بدلا (وشراء  
العبد من سيده اعتاق)  
فتلغو أحكام الشراء فلذا  
قال (فلو شري) العبد  
(نفسه الى العطاء صح)  
الشراء يجوز (كما صح في  
حصته) اذا اشترى نفسه

التخالف ومنهم من قال انه أراد التخالف لكنه كتمى بذكريين الوكيل لانه مدع ولا يمين عليه  
 الا في صورة التخالف فهو المقصود لولا ذلك لكان القول لا حراً لانكاره فيما أخذ المبيع بما  
 حلف عليه ولم يذكريين الوكيل كذا ذكرنا وادعيت كل الزباني قول من قال ان مراده  
 التخالف الخبائه وان كان يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى لكن لفظه لا يدل على ذلك ولا على  
 الاول فان قوله ان القول للمأمور بيمينه يدل على ان المأمور صدق فيما قال وفي التخالف  
 لا يصدق واحد منهم ما ولو كان مراده التخالف لما قال ذلك قال المحبوبي في شرح الجامع الصغير  
 وهذا فيما اذا اتفقا أنه أمره بالشرا فلو قال أمرتك بخمس مائة وقال للمأمور بان قال قول  
 لا حراً بيمينه لان الأمر فيه يستفاد ويلزم العبد المأمور بالخلافته وان برهننا فاليمينه  
 الوكيل لاكثرهما كذا في النهاية والدرية قبل يرد على ظاهره ان وضع المسئلة فيما اذا لم يسم  
 عند التوكيل أمر فكيف يقول المحبوبي هذا اذا تصادق على الثمن عند التوكيل وأجيب بان  
 التصديق في الثمن يخالف التخالف فيه فصور بان يتفقا على تسمية من معين وبان يتفقا على عدم  
 تسميته أصلاً وبالجملة فالتصادق على الثمن من حيث تسميته ومن حيث عدم تسميته والثاني  
 هو المراد في قول المحبوبي كذا في المقدسي قال في البحر ولم يذكر ما اذا كانت قيمته اثنين ما اه  
 (أقول) والذي يفهم من عبارة ابن السكال في الاصلاح فان اعطاء الالف صدق هو ان ساواه  
 والاف لا حراً وان لم يكن أعطاء الالف وسواى أقل منه صدق لا حراً وان ساواه تخالفاً  
 (قوله فوفوع الاختلاف في الثمن) أى الحكمى لان يمينه وبين الموكل مبادلة حكمية وفي  
 الجامع دفع اليه أمانة بشترى له أمانة وأمره أن يزيد من غنمه الى خمسمائة فشترى أمانة وقال  
 شريتم بائناً وخمسمائة وقال لا حراً بان فان برهن أحداهما قضى بيمينته وان برهننا قضى  
 بيمينه الوكيل وان لم يكن لأحداهما يمينه حلف كل على دعوى صاحبه ويدأبى بين الموكل فاذا  
 حلفا صادرت الامة أنه ثلثا لهما للموكل وثلثها للموكل (فرع) في التاخر خانية دفع له ألف درهم  
 وأمره أن يشترى بها عبد بيمينه فشره وادفعه ثم اشترى الوكيل من البائع فزاده ثوباً وقوله  
 قبل يقسم الالف على قيمة العبد وقيمة الثوب فغاصب الثوب لزم المشتري رده للموكل في مكانه  
 شراء مع ثوب بان فالعبد نافذ على الأمر والثوب على المشتري بخصته (قوله ولو اختلفا في  
 مقداره) أى في تسمية مقداره أى الثمن كما دل عليه التصوير وهما اتفقا على بيان شئ لكن  
 الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانه لم يبين فيها شئ من الثمن \* واعلم ان كل  
 الاختلاف السابق انما هو في الثمن فالاولى الاظهار في قول ولو اختلفا في مقدار الثمن عند  
 الأمر وما في الزباني فهو كما علمته ونبه عليه في البحر بقوله وقوله هما اتفقا على عدم  
 تسمية الثمن أولى من قول الزباني وهذا فيما اذا اتفقا على أنه أمره أن يشترى له بان  
 المسئلة انما فرض الموائف غيره فيما اذا لم يسم غنا فهو وهو والله سبحانه وتعالى أعلم اه  
 (قوله فالقول لا حراً بيمينه) لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد  
 المأمور لخالفته (قوله لانهم اكثر بائناً) أنت الضمير باعتبار كون البرهان يمينه (قوله بشراء  
 أخيه) أى أخى الأمر والمراد به قريب ذورحم محرم منه (قوله فالتقول له) أى لا حراً (قوله  
 ويكون الوكيل مشترياً) هذا يفيد ان الولاء للوكيل (قوله بخلاف البيع) فانه يطل ويثق

وفوق الاختلاف في  
 النمر يوجب التخالف  
 (ولو اختلفا في مقداره)  
 أى الثمن (فقال الأمر  
 أمرتك بشرايه بجائته  
 وقال المأمور بان قال قول  
 لا حراً بيمينه) فان برهننا  
 قدم برهان المأمور لانها  
 أكثر بائناً (و) لو أمره  
 (بشرايه أخيه فاشترى  
 الوكيل فقال لا حراً  
 ليس هذا) المشتري (بأخي  
 قال قول له) بيمينه (ويكون  
 الوكيل مشترياً لنفسه)  
 والاصل ان الشراء متى لم  
 يتفقا على الأمر يتفقا  
 على المأمور بخلاف  
 البيع كما صرح في خيار الشراء  
 (وهذا العبد عليه) أى  
 على الوكيل لزومه عتقه  
 على موكله فيما اخذ به  
 خاتمة

يحلف الوكيل على الدفع لهم - ثم ذلك لان الثابت باليمين كالثابت عيانا فكان قبضه مع ما بنا  
 دون دفعه فان - المبرئ وان نكل لزمه دعواهم - ولولم يقيم المدينون يمينه على الدفع للوكيل  
 وأراد يحلف الورثة على نفي العلم بالدفع للوكيل يحملون فان - المدة ثابت عليه المدعى وان  
 نكلوا لزمهم - دعواهم وهو الدفع ثم ثابت الدفع للوكيل بنكروا لهم - وكذبوه في الدفع للحوكل  
 لهم تحلفه على دفعه - فان - المبرئ وان نكل لزمه دعواهم \* والحاصل انه متى ثبت قبض  
 الوكيل الدين من المدينون بوجه - من الوجوه كان القول قوله بيمينه في الدفع لانه صار به -  
 موذعا والقول قوله في الدفع وقد ظهر من - هذا انه يقتضيه خصمه للورثة - حتى اذا اقام عليهم  
 يمينه بالدفع للميت جازوا وندفعت خصومتهم عن المدينون فاذا صدقوه في لقبض منه والدفع  
 أو نكلوا عن اليمين على نفي العلم كما شرحت ثابت عليهم - بالدفع واندفعوا عن الوكيل والمدينون  
 وانما قلنا بان له ارجح الوكيل على الدفع لانه صدق له في القبض لافي الدفع والمدافع  
 المال للورثة ثانيا صار - هذا المالبس له فاقصد الوكيل خصمه له فيما قبضه وتحلفه فائدة  
 وهو انه رجا نكل عن اليمين أو يقر به - بالدفع فيرد المرفوع لربه وهذا هو العلم من مسائل  
 ذكرت في دعوى المدينون لانباء الدين في جواب الوكيل بقبض الدين فراجع تلك المسائل  
 وافهم الصلة بظاهر الحكم والله تعالى أعلم - كذا حرره بعض الفضلاء - اه - ونحكم  
 الشريعة على عبارة الاشياء - اه - كلاما طويلا لحرره في رسالة حافلة وكذا المقدسي ورسالة  
 تلخصها الجوى في حاشيته ونقله القفال فراجع ذلك ان شئت وسبأ في كتاب العارية من كلام  
 المصنف والشارح في هذا البحث بما لا هن يدعيه فراجع ان شئت (قوله وان كان قبضه انفا  
 فيتم القان) أي في صورة ما اذا لم يدفع الا انفا فانه انما يكون امينا حيث دفع اليه المال في المال  
 المدفوع اليه فكان القول له بيمينه ليمرئ نفسه عن الضمان ومع عدم الدفع ليس معه شيء هو  
 امين فيه وانما يريد الرجوع على الآخر وهو بالنسبة اليه بمنزلة البائع منه - لانه اصبحت في  
 الحقوق كما تقدم وعند اختلاف البائع والمشتري في الثمن فيقال ان فكذا هذا (قوله ثم يفسخ  
 العقد) أي الذي جرى بينهما - كما (قوله فيلزم المبيع المأمور) أي في صورتين كما في لزيمي  
 (قوله من غير بيان ثمن) فان بعد القبض كان القول قول المأمور بيمينه لانه امين يريد ابراء  
 نفسه من الضمان فان قلت كيف يتصور بعد القبض من غير بيان ثمن قلت بان يدفع له  
 مقدارا من المال فيقول له اشترى عبدا وادفع من - هذا المال ثمنه ولم يبين مقداره ما يدفع وان  
 كان قبل القبض فيقال ان ولا عبرة بتصديق البائع لان قوله لا ينفذ على الآخر ولو كان معه  
 شاهد آخر لانه لا يصلح ان يكون شاهدا على فعل نفسه (قوله على الاظهر) وهو قول أبي  
 منصور وعليه العظم لان البائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنهم - ما قبله اجنبي عن الموكل اذ لم  
 يجر بينهما عقد فلا يصدق عليه فبقي الخلاف فيقال ان وقت لا تحالف لانه ارتفع الخلاف  
 بتصديق البائع اذ هو حاضر فيجعل تصديقهما بمنزلة استيفاء عقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو  
 غائب فاعبر الاختلاف والحاصل ان التصحيح قد اختلف فصحح فاضحان عدم التحالف تبعا  
 للقبضه ابي جعفر وصحح في الكافي التحالف تبعا له - داية بناء على أن قول الله - داية وهو اظهر  
 بمعنى اصح ونص محمد في الجامع الصغير ان القول للمأمور بيمينه فتم - من نظر الى ظاهره فبنى

(وان) كان (قبضه انفا)  
 فيقال انفا ثم يفسخ العقد  
 بينهما (فيلزم) المبيع  
 (المأمور) كذا الواصره  
 (بشرائه من غير بيان  
 ثمن) قال المأمور اشترى بته  
 بكذا (ان) (صدقه بانه)  
 على الاظهر (وقال الآخر  
 بنصفه تحالفا)



والاوهام ان الوكيل اما ان يكون وكيله بقض ديس ثابت او كما في ذمة غيره اودين استقرضه  
الموكل بنفسه ووكاله في قبضه من غيره واذا ادعى الوكيل ايصال ما قبضه لموكله اما ان يكون  
دعواه في حياة موكله او بعد موته وفي كل منهما اقبل قول الوكيل بيمينه لبرائة ذمته ودعواه  
هلاك ما قبض في يده كدعواه اياصال لبرائة ذمته في كل حال واما مسراية قوله على موكله لبرائة  
غيره فهو يتناص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله بالقبض واما بعد موته فلا يثبت به برائة  
الغيريم الابينة يقيمها الوتصديق الورثة على قبض الوكيل لو انكروا ايصاله لموكله \* واما  
الوكيل بقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله حال حياته اذا انكر قبضه على  
المقضي به كما بعد موته فلا بد من البرهان وهذه عبارة الولوالجية تفيد ما تقدمناه قال ولو كاله بقبض  
ودفعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وذلك وانكر الورثة او قال دفعت اليه  
صدق ولو كان دينالم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكمي امر الابعالك استثنافه اى استثناف  
سببه على طريق مجاز الحذف لكن من حكمي امر الابعالك استثنافه ان كان فيه ايجاب الضمان  
على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه يصدق والوكيل بقبض الوديعة فيماليحي  
بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مطلق المقبوض فلا يصدق اه وقوله وقد ذكرناه في  
الامانات (اقول) وكذا في المدائيات وقد حصل الاشتباه بنقل المصنف تلك العبارة عن  
الولوالجية في ثلاثة مواضع متصرة لاعلى الوجه الاكل هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب الامانات  
حيث قال كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالدعوى الى قوله الا الوكيل  
بقبض الدين وفي كتاب المدائيات حيث قال تفرع على ان الديون تفتضي بامنائها مسائل منها  
الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبض في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل  
قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين انتهى فقد  
حصل الاشتباه بقوله لا يقبل قوله الابينة هل النفي عام في حقه وحق موكله او المنفي ثبوت  
الدين على الاخر فقط لبرائة الوكيل بالقبض بقوله قبضت في حياته ودفعته له وقد علمت ما هو  
الصواب اه وقوله لم يصدق أى في قوله قبضت ودفعته يعنى بالنسبة الى المدينون لا بالنسبة  
الى نفسه واذا لم يصدق ترجع الورثة على المدينون فان صدق المدينون الوكيل في الدفع فلا يمين  
عليه ولا يرجع المدينون عليه لانه اقر بانه ارجع الحق الى مستحقه وان رجوع الورثة بطريق  
الظلم والمظلوم لا يظلم غيره وان كذبه في الدفع بخلاف اذا الضابط ان كل من اقر بشئ لزمه بحلف  
اذا هو وانكروه ولو اقر بان المال موجود عنده لم يدفعه اخذته منه فاذا حلف برئ لانه بالنسبة  
اليه مودع والقول قوله في برائة نفسه ونما كان مودعا لانه مصدق له في الوكالة والقبض  
بطريق الوكالة وبذلك صار المال في يده امانة كما صرح حواشي في كتاب الوكالة وان نكل عن اليمين  
رجع عليه وان صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فاقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار  
المال في يده مودعه مقصديهم له فيه اعترف بانه مودع وان المدينون قد برئت ذمته بذلك  
فان حلف برئ وان نكل عن اليمين لزمه المال المدعى وان اقام يمينه على الدفع جاز وان دفعت  
عنه اليمين ولو ان الورثة في صورة انكار القبض والدفع حيين ارادوا الرجوع على المدينون اقام  
المدينون يمينه انه دفع المال للوكيل حال حياة الموكل ان دفعت دعواهم عليه ثم اذا ارادوا

الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل  
 قوله الا بيينة كافية فتاوى الولوالجية من الوكالة وقد ذكرنا في الامانات وفيما اذا ادعى بعد  
 موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته امس وكذبه  
 الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها اوهاكت وكذبه الورثة  
 في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا البكل من  
 الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل ٥٨ \* قال المحشي الجوى اقول  
 واما ورثة الوكيل فنص عليهم قارئ الهداية في فتاوى بعد نحو اربع رقات مع قبضة ورثة  
 الامناء وذكرها المصنف في فتاوى في الكرامس الاخير مما عند كاتبه وقد سئل شيخ مشايخنا شيخ  
 الاسلام نور الدين علي بن غانم المصنف في الوكيل بعد عزله هل يقبل قوله في الدفع لو كاهم  
 وهل يقبل قوله في الدفع لو كاهم بعد موته في فرق ذلك بين العزل الحكيمة والحقة في أم لا وهل  
 قول المصنف في دفعه ولو كان الموكل هو المبت بطلت اى الوكالة فان قال قد كنت قبضت في  
 حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق في ذلك لانه اخبر عما لا يملك انشاءه فلو كان متهما في اقراره  
 وقد انزل موت الموكل ومثله في الخلاصة صحيح بعينه عليه اتم وقضاء أولا وقد ذكر المصنف  
 في موضع انه يقبل قول الوكيل بعد الموت اعني موت الموكل حيث قال ولو كاهم بقبض وديعة  
 وعارية فالت موكل فخرج الوكيل عن الوكالة قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته  
 ودفعتها الى الموكل بصدق في ذلك وتلقى المسئلة بعد ذلك ان شاء الله تعالى ثم ذكر ما قدمناه من  
 عدم تصديق الوكيل بعد موت موكل بهل يمكن التوفيق بين هذين الفرعين ام لا وهل اذا فرق  
 بينهما يكون الاول في الدين والثاني في الوديعة يكون الفرق صحيحا فاجاب هذا السؤال  
 وقد كان يحتج بخاطري كثير ان اجمع في تحريمه كلا ما يبيع اشكالا وبوضوح مر اما لكان الوقت  
 الان يضيئ عن كمال التحقيق فتقول وبالله التوفيق الشامل في مقالتهم ولتفحص لاقوالهم  
 يفيد ان الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض فاما يفيد عدم قبول قوله لو  
 قال الموكل يبيع عديدا لوكيله قد اخرجتك عن الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه حتى  
 عقد الايلاء انشاءه لصال نظير ما لو قال لطلقة بعد انقضاء العدة كنت راجعة في اياها يصدق  
 ومما يفيد القبول قواهم في الفرع المذكور لو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته  
 من فلان بالف درهم وقبضت الثمن وذلك وصدقه المشتري يصدق الوكيل ان كان العبد هالكا  
 قالوا لان هذا الاخبار لا يريد ازالة لث الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى حاله  
 الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول للضمان وأما العزل الحكيمة  
 والحقيقة فمعلوم والفرق بينهما بان الحقيقة يتوقف على علم الوكيل بخلاف الحكيمة وأما  
 ما ذكره في الفصول العمادية فلا خفاء ان احدا المحل في الوديعة والاخر في الدين وقد استنتجنا  
 صاحب جامع الفصولين بقياس احدهما على الآخر لكن الحكم مصرح به بالاختلاف بين  
 الوديعة والدين كافي للولوالجية انتهى وقوله الا الوكيل بقبض الدين الخ قيل عليه ليس اهذا  
 الاستثناء الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما صرحوا به وقد اغتر بظاهر عبارة المصنف بعض  
 المفتين فافق بانه لا يقبل قول الوكيل المذموم والابينة وتقرير الكلام بما يدفع الشبهة

الفاحش اتفاقا بخلاف الوكيل بالبيع ولانه وكله بشراءه عجب بالف وقد اشترى عبد ايساوى  
خمسة مائة وهو غير المأمور به وهو الذى يساوى الالف فحينئذ لا وجه لتعريف الموكل اظهر  
مخالفة له وشراءه بالغبن الفاحش وهو ممنوع عنه ولا فرق ان يدفع له الالف او لا غير انه معنى  
تصديق الموكل عدم الزامه بالعبد الذى لا يساوى الالف بالغبن الفاحش وظهوره انه غير  
المأمور به على انه معتق اثر صدر الشرية ومع ذلك هو مطالب بتصحيح الشكول ولم يجده فيها  
بين ايدينا من الكتب وكذا الحال فيما بعده والحاصل ان ادعاء التعريف من هؤلاء الافاضل  
من غير نقل من مدعيه - وظن بهم ومخطئهم - في غير محالها وحينئذ فالقول لا امر لكون  
المأمور محققا بشرائه بالغبن الفاحش انتهى حاصل اعتراضهم (اقول) وعبرة الوانى اقول  
ما ذكره الشارح من قوله بلايين مخالف للعقل والنقل اما العقل فلان القول اذا كان لا امر  
بحكم يلزم العبد مثلا على المأمور به - ذا الحكم - مجرد قول الخصم بلايينه بعبد جسد او اما  
النقل فلانه قال في الهداية ولو امره ان يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمنه فاشتراه فقال لا امر  
اشتريته بخمسة مائة وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور فاقول قول المأمور مع عبته  
ا على ان تصديق البائع اذا احتج الى تعريف المأمور به - ودونه يكون اولى فان قيل  
سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر العين في الصورة السابقة وتعرضهم لها في هذه الصور  
يشهر ان لا يجب اليه فيها كما قال الشارح قلنا لعل سكوتهم في الصورة المذكورة بناء على  
ظهورها وأما تعرضهم لها في هذه الصورة فللنوطنة ببيان الاختلاف الاتي هل يجب اليه  
فقط او تخالف الجائعين لا يقال اذا كان الغبن فاحشا لا يلزم على الامر سوا حذاف اول يحذف  
فلا يكون فائدة ويكون قول الشارح بلايين في موقعه لانا نقول فائدة ان المأمور قد  
يتضرر ببقاء العبد عليه فلو استخلف الامر يحتمل ان يقرر اشتراؤه **ب** ثم ومثل هذا  
الاعتراض يرد على صدر الشرية ايضا فانه قال اعلم ان المراد بقوله صدق في جميع ما ذكر  
التصديق بغير الحلف وكأنه ما اخذ الشارح ويحتمل ان تكون كلمة بغير تعميها فاعني بعد وهذا  
توجيه تفرد به اضعف العباد والله تعالى الهادى واعتراض ذلك ايضا في الحوائج البيعية  
حيث قال هذا ليس بمذكور في غير هذا الكتاب وفيه كلام وهو انه صرح في الكافي في المسئلة  
السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريعت عبد الا امر فبات الامر بالخيان المراد  
من تصديق الوكيل تصديقه مع عبته لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الظهور عن هذه  
الامانة من الوجه الذى امر به فكان القول له ولا فرق في تصديق الوكيل لاجل كونه امانة بين  
موضع وموضع فيمكن التصريح في موضع فلا يتم قول الشارح كما لا يخفى فليتامل ا قلت  
وذكري نور العبر في مسائل اليدين في الفصل السادس عشر القول في كل امانة للامين مع  
عبته وكذا البيعة بينه والضمير تقبل بينه لا عبته على الابقاء ا وعلى هذا فكيف يكون  
القول للمأمور بلايين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون لا امر في الثانية بلايين فتدبر  
(قوله لكن في الاشياء) هذا في مقام الاستدلال على التعميم الواقع في صدر الشرية من نفي  
اليدين على الوكيل والموكل على ان ما في الاشياء به في الوكيل وفي مسئلة الم يبق وكذا المسائل  
وحيث لا حاجة الى هذه العبارة ونص عبارة الاشياء الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا

قلت لكن في الاشياء  
اقول لا وكيل بيمينه الا في  
اربعة قبلياته فتدبر

في الاجارة الطويلة على البحر في السنين التي كانت الاجرة في يده لانه لا يملكها باقبض وبالفصح  
 لا يفتقض الا بمكة اذا كانت الاجرة دراهم وما شاكلها وعن السرخسي يجب على المستاجر ايضا  
 لانه يمد ذلك دين على البحر وكذا في بيع الوفاة ذلك المال على البائع والمشتري وليس  
 هذا الجواب الزكاة على شخصين في مال واحد لان الدراهم لا تنعين في العقود والفسوخ انتهى  
 (قوله وهو ملوم) هو جواب عما يقال انه امره بالتصدق وهو غيبك للفقير وهو مجهول  
 ونحو كبل المجهول باطل وحاصل الجواب انه جعله لله تعالى وهو ملوم فيكون الله سبحانه  
 وتعالى هو اقباض للصدقة لان الصدقة تنقع في كف الرحمن والفقير نائب عنه ولا تضرب جهالة  
 النائب كما قالوا لئلا يصدق بما يحفل القسمة على فقير من صرح مع الصدقة بالمشايع قبل القسمة  
 لانصح لان الصدقة تنقع في كف الرحمن وهو واحد ولا يضرب تعدد النائب (قوله وكذا لو امره  
 بشراء عبد) أي من الاجرة (قوله لانه لا يجرد الاجر) أي المؤجر وهو بدل ما قبله (قوله فجعل  
 المؤجر) بفتح الجيم أي العين المستاجرة وهو كالدراهم (قوله كما مؤجر) بكسر الجيم أي فجعلت  
 الدراهم لافاقمة مقام الاجر وفي البحر فاقمت العين مقام المؤجر في القبض (قوله قبل وجوب  
 الاجرة لا يجوز) لانه لا دين له عنده حينئذ فكأنه امره بالتصدق بقيل نفسه فلا يرجع به على  
 الامر ولا يفتقظه من الاجرة لان الاجرة لم تكن وجبت (قوله على الخلاف) أي لا يصح  
 عنده لانه امره بالتلاف مال نفسه فلا يرجع عليه به ويصح عندهما لانه حيث شرط ان يكون  
 ذلك من الاجرة فكأنه قال اترجع به على تامل (قوله فراجع) أقول الذي رأيته في الشرح  
 المذكور في هذا المثل مثل ما قدمه ونصه وأما مثله اجارة الحمام ونحوها قيل ذلك قولهما وان  
 كان قول الكل فاعلم ان اجارة الحمام ضرورة لان المستاجر لا يجرد الاجر في كل وقت فجعلنا الحمام  
 قائما مقام الاجر في القبض انتهى ولم أجده هذه العبارة فيه لكن لا يخالف ما ذكره المسانين  
 لان وجوب الاجرة يكون بهما مستيفاء المنفعة أو باشتراك التجمل وهو معنى قول المتن  
 عليه من الاجرة قال المقدسي وفرع الحمام عن نوع وان سلم للمأذنة لانه المؤجر لا يوجد  
 كل حين فاقم الحمام مقامه اهـ \* (تنبيه) اذا ادعى المستاجر انه علم يقين منه الاية  
 بخلاف الامين المأذون بالدفع اذا ادعاه فانه يقبل قوله كما في فتاوى قارئ الهداية وغيره  
 وفي ديمة البرزنية ما يخالف مسئلة الدين فليظفرمة (قوله لانه أمين) ادعى الخروج عن  
 هذه الامانة والامر يدعى عليه ضمان خمسة مائة وهو يشكر (قوله فالقول لا امره)  
 وينفذ على المأمور زباني لان الوكيل بالشراء ليس له ان يشتري بالغبن الفاحش اتفاقا  
 ولانه انما امره ان يشتري له عبد بانف والعبد الذي قيمته نصف الانف غير المأمور به فلم يكن  
 وكلا في شرائه فنفذ الشرع وصار ضمانا للمال فنخرج عن كونه أمينا فلذا كان القول  
 لا امره (قوله باليمين) في الاشياء كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشر وعدها  
 وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب بامل (قوله صدق في الكل بغير الحلف) أي في صورتى  
 الدفع وعدمه اذا كانت القيمة مقدار نصف الثمن (قوله لكن جزم الوالي بانه تحريف)  
 اعترض وغيره من معنى هذا الكتاب على الوالي بانه لا وجه انسية الوالي هو لا الجهاجة  
 الى التواطى على التحريف لان العلة كما في الهداية وغيرها ان الوكيل ليس له التبرع بالغبن

وهو معلوم (كما) صح امره  
 (لو امر) الاجر (المستاجر)  
 بمرمة ما استأجره مما  
 عليه من الاجرة) وكذا  
 لو امره بشراء عبد بسوق  
 الدابة وينفق عليه ما صح  
 اتفاقا للضرورة لانه  
 لا يجرد الاجر كل وقت  
 بغيره لالمؤجر كما مؤجر في  
 القبض قلت وفي شرح  
 الجامع الصغير لفاضي خان  
 ان كان ذلك قبل وجوب  
 الاجرة لا يجوز به  
 الوجوب قيل على الخلاف  
 الخ فراجع (ولو) امره  
 (بشراؤه بانف ودفع) الاية  
 (فاشترى وقيمته) كذلك فقال  
 الامر اشترى بنيه  
 وقال المأمور بل (بكله  
 صدق) لانه أمين (وان)  
 كان قيمته نصفه (ف) القول  
 (للا امر) بلا يمين درويش  
 كمال تبعه الصدر الشريعة  
 حيث قال صدق في الكل  
 بغير الحلف وتبعهم  
 المصنف لكن جزم الوالي  
 بانه تحريف وصوابه بعد  
 الحلف (وان لم يدفع)  
 الاية (وقيمة نصفه)  
 (ف) القول (للا امر) بلا  
 يمين فانه المصنف تبعه  
 لا درويش

المفتين ولو قال اغيره اشترى بهذه الالف الدراهم جارية فاراد الدراهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى  
سقطت ثم اشترى جارية بانفس الوكيل والاصل ان الدراهم والدنانير تعينان في الوكالة  
قبل التسليم بالاختلاف وكذا هو عليه على الاصح وفائدة النقض والتسليم على الاصح شيان  
احدهما ان وقف بقاء الوكالة ببقاء الدراهم المنقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما  
وجب للوكيل على الموكل بالتمن ولو كان الموكل يدفع الدراهم الى الوكيل فسقطت من يده  
لا ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك نفذا الشراء عليه وان هلكت بعد الشراء فانشرا للموكل  
ويرجع مثله فان اختلفا في كون الهلاك قبله او بعده فالقول للامر مع عينه انتهى ونقل  
مثله في نور العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه قوله مانصه شيخنا بتعيين النقضان في التبرعات  
كهيبة وصداقة والنقود تعين في الشراكات والمضاربات والوكالات بعد التسليم الى هؤلاء  
لكونها امانة وقبل التسليم لا تعين وجيزه النقضان لا يتعينان في المعاوضات ونسوخها  
وان عينت حتى لا يستحق عنها ولا مشترى ان يسلكها او يرد مثلها ويتعينان في الغصوب  
والامانات والوكالات والشراكات ونحوها انتهى وقال في الاشياء والنظر في احكام النقود  
وفي وكالة ابناية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا يغير فانها بتعيينان  
جنسا او قدرا او وصفيا لا اتفاق وبه صرح الامام الاعظم في شرح الجامع المنصير اه قال المحوى  
بعض ان من حكم النقود ان لا يتعين ولو عينت في عقود المعاوضات ونسوخها في حق  
الاستحقاق فلا يستحق عنها فلا مشترى امسا كهاودفع مثله اجنسا او قدرا او وصفيا فذا هو  
المراد اه وقدم في الاستدلال للامام وصاحبه ان الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات  
عندهما وتعيينان عنده في الوكالات ثم عليك بالتأمل في قوله وفائدة النقض والتسليم الخ بعد  
ما ذكره من الاصل المذكور وهو انهما لا يتعينان وكذا ما ذكره بعده من انه لو اشترى بعد  
ما سقطت به الشراء عليه فانه دليل على تعيينهما كما هو قول الامام لاعلى عدمه والله سبحانه  
وتعالى اعلم قال في الحوائج الحوية وانما لم يتعين في عقد المعاوضات لان النقض خلقا وتناول الاصل  
فيه وجوبه في الذمة لتوصله الى العين المقصودة واعتبار التعيين فيه يخالف ذلك بخلاف تعيينه  
في الهبة لعدم وجوبه في الذمة وكذا في الصداقة والشركة والمضاربة والوكالة والغصب اذا قام  
عينه ولو هلك النقض في يد الوكيل انعزل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم انفسخ البيع ولا  
يطالب الوكيل به بالتسليم مثله وعين ذلك النقضين بالتعيين في عقد المعاوضة ونسوخها والشافعي  
وأحمدوافقه كزفرانه صدر عن أهل مضافا الى محله فيعتبر كافي في عقد المعاوضة وقيد بالنقض  
لان ما هو مصنوع من الذهب والفضة يتعين بالتعيين اتفاقا وكذا غاييرهما من المنليات واثرو  
الخلافاً أنه لو عين الدراهم ليس للمشتري ان يبدل غيرها وعندها أنه لا يتقض  
العقد بالهالك والا فحقاق بل يطالب بالتسليم مثلها كذا في شرح درر البحار لاهل الامعة شيخ  
البحاري وقوله وكذا غاييرهما من المنليات يعني بتعيين بالتعيين اتفاقا وهذا محله اذا كان المثل  
حاضرا امشارا اليه بفهمه هذا القيد من قوله بتعيين بالتعيين اذا تعين لا يكون في الغائب وذكر  
في الذخيرة ان الفلوس غزلة الدراهم والدنانير في انها لا تعين بالتعيين انتهى وفي شرح الجامع  
الصغير للمرتاني الدراهم لا تعين في العقود والنسوخ وقدر عليه وجوب زيادة الاجرة المجهلة

بأنه معينا وكذا الوعين البائع مثال الاول اذا قال له اشتر فلانا العبد فان بآئنه مالك العبد  
ومثال الثاني اشترى عبد فلان وفي الحالين البائع معلوم فكأنه وكاه بقبض الدين الذي على  
الوكيل المجهول ثم انما يجوز عليه كالدائن منه وكان الشراء بذلك الدين وكان موافقا للموكل بالتمن  
الذي عينه له لاجل شراء العبد ومثلا واذا كان المبيع غير معين ولم يكن بآئنه معينا لم يمكن ان  
يكون وكيله بقبض الدين فلم يصح الشراء منه بذلك الدين ولو تم العقد كان مخالفا لالا حصر في  
التمن الذي عينه له وهو الدين لان البائع لا يصح ان يكون وكيله بقبضه لان توكيل المجهول  
باطل وعندهما صح البيع لان الدراهم والدنانير في المعامضات لا تتعين والوكالات منها فصص  
الشراء والموقوف ترجع الى العاقد فيلزمه ثمن المبيع ويرجع به على امره فبذلك يمان قصاصا بالدين  
الذي له عليه (قوله والابيعين) أي وان لم يمين المبيع ولا البائع (قوله فهلاكه عليه) أي اذ لم  
يقبضه الآخر وان قبضه الآخر فهو بيع له بالتعاطي (قوله شلاقا لهما) نقلا يلزم الامر اذا  
قبضه المأمور بصر أي في الوجهين كتره في بيهما اذا كان العبد المأمور بشراءه معينا أو غير  
معين أبو السعود (قوله وكذا الخلاف لو امره ان يد له ما عليه) أي بعدد قد سلم بان قال  
اسلم الدين الذي لي عليك الى فلان جاز وان لم يدين فلانا لم يجوز عنده وعندهما يجوز كيفما كان  
(قوله او يصرفه) أي بعدد قد اذ الصرف بان امره ان يصرف ما عليه من الدين اذا كان  
دراهم بدنانير او دنانير بدراهم مثلا واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى دين لا يصح عند  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذ لم يكن البائع أو المبيع متعينا وعندهما يصح كيفما كان لهما  
ان التقدين لا يتعينان في المعامضات عينا كالأودينا ولهذا لو اشترى شيئا بدين لا يشترى على  
البائع ثم تصاد فان لادين يطل الشراء ويجب عليه مثله فاذا لم تتعين صار الاطلاق والتمتع به  
سواء كان في غير الدين وقول العيني ولهذا لو اشترى شيئا بدراهم على المشتري الخ تبع فيه الزيلعي  
وصواب العبارة بدين لا يشترى على البائع كما ذكرنا ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى ان النقود  
تتعين في الوكالات ولهذا لو قيدها بالعين منها أو بالدين منها ثم ذلك العين أو اسقط الدين بطات  
الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا اقل الدين من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز الا اذا وركاه  
بقبضه له ثم لنفسه وتوكيل المجهول لا يجوز فكان باطلا كما اذا اشترى بدين على المشتري أو يكون  
امر ايصرف ما لايملك الا بالقبض قبله وذلك باطل كما اذا قال أعط ما لي عليه لك من شئت بخلاف  
ما اذا عين البائع لانه يصير وكيله لاعنه بالقبض ثم يتل كما يخلاف ما اذا امره بالتصدق لانه جعل  
ماله لله تعالى وهو معلوم وأما مسألة التصديق بالادين عليه بعد الشراء بغيره فلان النقود  
لا تتعين في البيع دينا كان أو عينا فاذا لم تتعين لا يطل المبيع يطلان الدين بخلاف الوكالة فالنقود  
تتعين فيها وفي النهاية ان النقود لا تتعين في الوكالة قبل القبض بالاجماع وكذا بده  
عند عامتهم وعزاه الى الزيادات والذخيرة فعلى هذا لا يلزمهما ما قاله ابو حنيفة زيلعي والمراد  
بالمشترى في قوله كما اذا اشترى بدين على غير المشتري هو الوكيل أبو السعود عن شيخه (قوله بنا)  
على تعيين النقود في الوكالات عنده) بدليل ان الامر لو قيد بالوكالة بالعين منها او بالدين منها  
ثم استعملت العين أو اسقط الدين بطات الوكالة كما تقدم قريبا (قوله في المعامضات) عينا كانت  
النقود او دينا (قوله عندهما) قال في البحر تنبيهه في حكم النقود في الوكالة ففي يوع خزنة

ولذا قال (ولا) بعين (فلا)  
يلزم الآخر (ونفـ) ندعى  
المأمور) فهلاكه عليه  
خلافهما وكذا الخلاف  
لو امره ان يد له ما عليه  
أو يصرفه بناء على تعيين  
النقود في الوكالات عنده  
وعند تعيين في المعامضات  
عندهما (ولو امره) أي  
امر رجل مد يونه (بالتصدق)  
بما عليه صح (امر بجهله  
المال لله تعالى

الغبين فيه أكثر. يعني عن التفاوت بحسب الممارسة والصحيح الأول وفي النهاية جعل هذا القدر معقوفا عنه. أو هو خلاف ما ذكره صاحب الهداية والسكاكي وقيل لا يتعمل الغبن اليسير أيضا وليس بشئ هذا كله إذا كان سهرا غير معروف بين الناس ويحتاج فيه إلى تقويم المقومين وأما إذا كان معروفا كالخبر والعلم والمروءة والجن لا يعني فيه الغبن وإن قيل ولو كان فلسا واحدا كذا ذكره الزياحي (قوله صح) لأن التوكيل مطلق غير مقيد بشئ مقدر على أي مطلق عن قيداش تراه ما تقرقير أو مجمعة فيجوز على إطلاقه أبو السعود (قوله عن الآخر) أي ويقع له لأنه قابل الألف بالعينين وقيمة ما سواه فتنقسم عليهم ما نصين دلالة يكون أصرا بشرائه كل واحد منهما بمجموعه من الضرورة فالشراء بمجموعه ما تنقسمه وافقة وبالق من مخالفة إلى خبر وبما أكثر منه إلى خبر فلا يلزم الموكل إلا أن يشتري الباقي عما بقي من الألف قيل إن يختصما استحقاقا لأن غرضه المصريح به تحصيل العبدين بالألف وقد حصل ومأثرت الانقسام الأدلالية والصريح بقوته أفلا تعتبر معه زياحي (قوله فاشترى الخ) حاصله أن الوكيل بشرائه جعل له لشراء كلها أو بعضها مما لا يعيب بالقسمة ولا تعيبه الشراكة بنس المثل بالغبن اليسير عند عدم تعيين الثمن (قوله بخلاف وكيل البيع) فله أن يبيع بغبين فاحش عند الإمام جوى والفرق كما في الزياحي أن الوكيل بالشراء شئ بعينه لا يكون له أن يشتريه بغبين فاحش وإن كان لا يملك شراءه بنفسه لأنه بالخالفه فيه يكون مشترقا بنفسه فكانت التهمة فيه باقية بخلاف الوكيل بالبيع لأنه لا تهمة فيه لعدم احتمال الشراء لنفسه فيجوز بالقبيل والكثير اهـ (قوله صح) لأنه قابل الألف بمواقيت ما سواه إلى آخر ما تقدم (قوله لا يلزم الآخر) لخالفته إلى ضرر لأنه حيث عين الألف هما والحال أن قيمتهما سواه فقد عين النصف لأحدهما بخلاف ما لو شري بالألف فإنه خلاف إلى خير فلا يضر كما سر (قوله من المعينين مثلا) أي أو الجماعة وليس بالمواد غير المعينين أيضا لعدم نافي ذلك فيه (قوله قبل الخصومة) أما إذا اختصما وفتح العقد فلا يعود صحيحا لأن المفسوخ لا يرجع إلى الجواز (قوله الحصول المقصود) وهو تحصيل العبدين (قوله وجوزاء الخ) فيجوز شراء أحدهما بغبين يسير عندهما (قوله بشرائه شئ) معين لاحاجة لقوله معين أقول الثمن وعينه مع أنه يوهم اشتراط تعيينه مع تعيين البائع وليس كذلك بل تعيين البائع يغني عنه كما صرح به المصنف بقوله أو عين البائع (قوله أو عين البائع صح) أي على الآخر ولزمه قبضه وإن مات قبل القبض عند المأمور مات على الآخر لأن البائع يكون وكيلًا عن الآخر في قبض الدين ثم يملكه بخلاف ما إذا وكله بشراء عبد غير معين فاشترى لا يكون للآخر بل ينفذ على المأمور حتى لو مات عند المأمور مات من مال المأمور فإن قبضه الآخر فهو له أبو السعود (قوله وجعل البائع وكيلًا بالقبض) راجع إلى الصورتين (قوله غير المعين) أي من مبيع وبائع (قوله لأن توكيل الجهول باطل) هذا تعليل غير الافي لمن قوله بناء على أنه جار في ما ذكره لأن البائع قد يكون مجبه ولا في الصورة الأولى فالأولى الاقتصاد على ما يأتي ط والأصل أنه لا يصح تعليق الدين من غير من عليه الدين إلا إذا وكله بقبضه وإن الدراهم والدنانير يتعينان في الوكالات فالأمر به بالشراء بدين له عليه فإن كان المبيع معينا تعين البائع ضرورة لأنه انما يبيعه ماله وإذا كان المبيع معينا كان

للناس فيما صح) عن الآخر (والألف) إذا لم يوكيل الشراء الشراء بغبين فاحش اجابا بخلاف وكيل البيع كما يجزي (و) كذا (بشرائه بألف وقيمة ما سواه فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح (و) لو (بالأكثر) ولو يسيرا (لا يلزم الآخر) (الآن يشتري الثاني) من المعينين مثله (بما بقي) من الألف (قبل الخصومة) لحصول المقصود وجوزاء إن بقي ما يشتري بمثله الآخر (و) لو أمر رجل مديونه (بشراء شئ) معين (بدين له عليه وعينه أو عين) (البائع صح) وجعل البائع وكيلًا بالقبض دلالة فغير الأمر بالتسليم إليه بخلاف غير المعين لأن توكيل الجهول باطل

من أفاد الجواب وزاد عليه كما قدمناه (قوله الامر) على وزن نصر مصدر أمر بأمر (قوله وانما  
 انكاره الامر لما قضته الخ) أي لان قوله يعني لعمرو واقرار منه بأنه وكاه فان أنكر الوكالة بعده  
 صار تناقضا فلا يسمع قوله فيكون العبد للموكل وهذا معنى قوله وانما أي بطل انكاره مع  
 انكاره (قوله بتوكيله) متعلق بالاقرار (قوله بقوله يعني) بدل من قوله بتوكيله وهو نص وير  
 للاقرار ودلت المسئلة على أن يعني افلان ليس اضافة الى فلان والا كان عقد فضولي لان قوله  
 لفلان يحتمل أن يكون لشفاقة فلان اه وصورة الاضافة أن يقول بيع عبدك من فلان كما  
 في الفسخ من الفضولي ط (قوله الا أن يسلم المشتري) أي القائل يعني هذا لعمرو وقوله اليه  
 أي الى عمرو وقيد بالتسليم لان عمر الوكيل أجزت به قوله لم أمره لا يعتبر والعبد للمشتري لان  
 العقد نافذ على المشتري والاجازة انما تلحق الموقوف لا الجائز معراج (قوله للعرف) أي  
 ولوجود التراضي به وهو المعترف في باب المعاوضات المسماة بقوله تعالى الا أن تكون تجارة عن  
 تراض منح (أقول) وتكون العهدة على المشتري الذي هو عمرو بتسليم الثمن (قوله معينين أو  
 غير معينين) قال في البحر ولم يذكر الشارحون فائدة القيمة بالمعينين والظاهر أنه اتفاق في غير  
 المعين كالعين اذا انواه للموكل واشتراه اه وتبعه بعضهم كالجوي والشارح وغيرهما  
 قال العلامة أبو السعود وأقول دعوى أن القيمة ذاتا في غير مسلم لانه عند عدم التعيين  
 يبطل التوكيل لعدم تضمية الثمن أو ما يقوم مقامه من بيان النوع كالتركي والحبشي فهذا  
 غفلة عن قول المصنف فيما سبق قرييا أمره بشراء دار أو عبدا جازان سمي غنا والافلا اه  
 (أقول) بيان الثمن أو النوع لا يخرج عن كونه غير معين وقد قدم المؤلف ان الاضافة الى  
 المالك مثل جارية فلان لا تعينه ونقل في البرازية وكاه بشراء عبدا بغير عنه فاشترى من  
 قطعت يده فقد على الموكل عند الامام ولا يخفى انه مقيد ببيان النوع أو الثمن والام تصح  
 الوكالة وقد قدمنا أيضا لو كاه بشراء من بغير عينه فاشترى له لو كبل الا أن ينوي للموكل  
 أو ينشأ به ماله نامل قال بعض الفضلاء انما قيدت المتون بالمعينين ليعلم الشيء الدور  
 والعبد وغيرهما وأما لو تركوه وقد صدر جوابه عدم ذكر الثمن فربما يتوهم انه لا يجزى في  
 العبد والدور لانهما اذا لم يعينوا لم يذكراهما من لم يذخلا لعدم صحة الوكالة بهما حينئذ ومن  
 غفل عن هذا قال ما قال بقوله او غير معينين يحمل على جهالة النوع وقوله اذا انواه للموكل  
 يعني عنه اه (قوله وان يوجد الخ) هو أحد أقوال ثلاثة قدمت في أول كتاب البيوع  
 (قوله اذا انواه للموكل) قيد في غير المعينين أي انما يقع الشراء للموكل في غير المعينين اذا انواه  
 له وكذا يقال فيما اذا دفع الثمن من مال الموكل على ما تقدم (قوله كما مر) أي قرييا في قوله وان  
 بغير عينه فاشترى له لو كبل الا اذا انواه للموكل (قوله او بزيادة يسيرة يتغابن الناس فيها) أي  
 وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين وما لا يدخل تحت تقويم المقومين فاحش لان القيمة تعرف  
 بالحزرو الظن بعد الاجتماع فذكر فيها يشبه لانه يسير لا يمكن الاحتراز عنه ولا يعذر فيها  
 لا يشبهه أفعشه ولا مكان الاحتراز عنه لانه لا يقع في مثله عادة الاعمال وقيل حد الفاحش في  
 العروض نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع  
 عشر القيمة لان الفين يحصل لقله الممارسة في التصرف فلما كانت الممارسة فيه أقل كان

لعمرو وقيد بانه ثم انكر الامر  
 أي انكر المشتري ان عمرا  
 أمره بالشراء (أخذه عمرو  
 وانما انكاره) الامر لما قضته  
 لاقراره بتوكيله بقوله يعني  
 لعمرو (الا أن يسلم المشتري  
 أمره به) أي بالشراء (فلا)  
 يأخذه عمرو لان اقرار  
 المشتري ارتد بوجه (الا أن  
 يسلم المشتري إليه) أي الى  
 عمرو لان التسليم على وجه  
 البيع يبيع بالتعاطي وان  
 لم يوجد نقد الثمن للعرف  
 (أمره بشراء شيئين معينين)  
 أو غير معينين اذا انواه  
 للموكل كما مر بحر (و) الحال  
 أنه لم يسم غنا فاحش ترى له  
 أحدهما بقدر قيمته  
 او بزيادة) يسيرة (يتغابن



موضع التهمة القول للأمر اه فلا فرق عندهما في أن القول للمأمور إذا كان ذلك الانشاء  
بين أن يكون الموضع موضع تهمة أو لا فان قلت بماذا تثبت التهمة قلت بالرجوع الى أهل  
الخبرة فان أخبروا ان الثمن يزيد على القيمة زيادة فاحشة تثبت والا فلا (أقول) وأهل المراءى  
بموضع التهمة ما إذا كان بعد التعيب فتأمل (قوله فهلك) الصواب اسقاطه لما فاته بقوله لا  
وهو حى كما في الشرع بل لا يمتنع فيه صاحب الدرر وصدور الشريعة (قوله وهو حى قائم)  
لا حاجة اليه أيضا لان المأمور يدعى هلاكه فيكيف يقال وهو حى فالتقول للمأمور الآن يقال  
أراد أنه قائم من كل وجه لا يختزبه عما إذا حدث به عيب أو ابق فانه كالهلاك كما في البرازية  
تأمل (قوله فالتقول للمأمور) أى مع عينه بعبودية (قوله لاخباره عن أمر يهلك استثنافه)  
بجعله من الشراء للموكل ولا تهمة فيه لان الوكيل بشر اشترى بعينه لا يهلك ثم انه لنفسه بمنزلة ذلك  
الثنى في حال غيبته على ما مر كما في البحر قال المقدس في الخبر به في التحقق والتمسك يستغنى عن  
اشهاد فصدق كقوله المطلقة في العدة راجعتك ربهذا وقع التقضى عن المولى إذا أقر على  
مواثبه بالنكاح حيث لا يثبت عند أبي حنيفة رجسه الله تعالى اه ولان من ملك الانشاء  
ملك الاقرار (قوله وان ميتا) أى كان العبد ميتا قال العلامة أبو السعود وهذه مسئلة  
الكتاب نظر السيد الجوى بأن مسئلة الكتاب تشمل موت العبد وحياته وقت قول المأمور  
اشترى به للأمر كما في البحر فان كان ميتا أخبر عن أمر يهلك استثنافه وان كان حيا فهو يدعى  
حق الرجوع على الأمر وهو يشكره ولا خلاف في الاول أنه على التخصيص المذكور وفى  
الثانى الاختلاف فقال الامام هو كذلك على التخصيص وقالوا القول للمأمور ان لم يكن الثمن  
منقودا (قوله فكذلك الحكم) أى يكون القول للمأمور مع عبده لانه أمين يريد ان يخرج عن  
عهدة الامانة فيقبل قوله (قوله والا) أى وان لم يكن الثمن منقودا والحال أن العبد ميت اذ  
الكلام فيه أمالو كان حيا فقد تقدم الكلام فيه وان القول فيه قول المأمور سواء كان الثمن  
منقودا أو لا (قوله فالتقول للموكل) يعنى أن المأمور يريد استحقاق الرجوع بالثمن عليه  
والقول قول الامين فيما ينق به الضمان عن نفسه لا فيما يستحق به الرجوع على غيره بل  
القول قول الأمر لانه يشكر استحقاق الرجوع بل انما يكون أمينا فيما دفع اليه بطريق  
الامانة وما لم يقبضه لا يسمى أمينا بالنظر اليه فان قلت كيف يتأتى هذا والوكيل بشر اشترى  
بعينه لا يشترى به نفسه فهو غير قادر على مخالفة الموكل كما تقدم ويحاج بان يبين أنه فعل ذلك  
بحضرة أو بمخالفة بما عينه من الثمن أو شرأه بعرض أو له محمول على ما إذا أنكر الأمر  
اشترأ أصلا وبعي رشدا الى هذا عبارة التبيين والدرر قوله انه يشكر الرجوع عليه بالثمن  
والقول للموكل (قوله والا) أى وان لم يكن الثمن منقودا سواء كان العبد حيا أو ميتا (قوله  
للتهمة) فانه يحتمل أنه اشترأ لنفسه فلما رأى الصفة خاسرة أراد الزامه للموكل (قوله خلافا  
لهم) الخلاف فيما اذا كان متسكرا حيا والتمن غير منقود فقط ولا يوهم ان خلافاهم فى  
الاصور بين الاختلاف تحت الامع أن خلافاهم فيما ذكرنا فاعلم بما نقرر أن صورة المسئلة فيما  
اذا كان بعد هلاك العبد وعمل الشارح في الجواب وبين الحكم فيما اذا كان حيا وميتا فاعلم  
بتعميم جواب المسئلة وهو ما إذا هلك رزاد عليها بيان ما اذا كان حيا وحينئذ فلا خطا فى حق

فهلك وقال موكله بل شريته  
لنفسك فان كان العبد  
ميتا وهو حى قائم  
فالتقول للمأمور اجبا  
مطلقا نقصد الثمن  
اولا لاخباره عن أمر يهلك  
استثنافه وان ميتا  
والحال ان الثمن منقود  
فكذلك الحكم والا يكن  
منقودا فالتقول للموكل  
لانه يشكر الرجوع عليه  
وان العبد غير ميت  
وهو حى أو ميت فكذلك  
اى يكون للمأمور ان  
التمن منقودا لانه أمين  
والا للأمر للتهمة  
فلا فلهما قال يعنى هذا

المقدم يعض المتكلمين على الكنز صاحب الجسر (قوله الاذ انواه للموكل) علم عامة تقدم أنه  
يجب حمله على ما اذا لم يضاف العقد الى مال نفسه سواء اضافه الى مال الموكل او الى مال مطلق  
وسواء نقد الفين من ماله او من مال الموكل (قوله او شراء بماله) معناه اضافة العقد الى ماله  
لا النقدة من ماله يعني اذا اضاف العقد الى دراهم الاثر ينبغي أن يقع لا لانه لو لم يقع لا لانه  
كان واقعا للموكل فلو وقع له كان غاصبا لدراهم الاثر وهو لا يحل شرعا كذا قال صاحب التمهيد  
وعليه عامة الشراح (أقول) فيه نظرون الغصب انما يلزم لو تقدم من دراهم الاثر واما  
اذا اضافه الى دراهم الاثر ولم يتقدم من دراهمه بل تقدم من دراهم نفسه فلا يلزم الغصب  
قطعا كذا ذكره أبو السعود في حاشية مسكين وذكر ايضا عند قول الكنز أو يشتريه بماله أي  
ان اضاف العقد الى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله او من مال غيره ان فيه اشارة الى أن  
المراد من قول المصنف تبعه القدرى أو يشتريه بماله الاضافة عند العقد الى دراهم الموكل  
دون النقدة من مال الموكل بقدر اضافة اليه قال صاحب الهداية وقول القدرى أو يشتريه  
بمال الموكل مطلق لا تفصيل فيه فيجمل على الاضافة الى مال الموكل كذا قاله جهور النجاشي  
قال قاضي زاده أقول فيه نظرا لانهم حملوا التفصيل المذكور في قول المصنف لان فيه تفصيلا  
على انه ان تقدم من دراهم الموكل كان الشراء له وليس بصحيح لان ذلك تفصيل للنقطة المطلق  
لانه تقدم من مال الموكل كما لا يخفى وما يلزم ترجيح كون المراد بقول القدرى أو يشتريه بماله  
الموكل الاضافة الى دراهم الموكل دون النقدة من ماله انما هو وقوع التفصيل في النقدة من مال  
الموكل لا وقوعه في النقدة المطلق الا لا محالة بل كلام القدرى فان المذكور في ماله مال الموكل  
دون مطلق المال اه (قوله حكم بالنقدا جماعا) لان دلالة على التبعين مثل دلالة اضافة  
الشراء اليه زياحي (قوله فروايتان) أي عن أبي حنيفة فعند أبي يوسف يحكم بالنقدة وعند  
محمد هو للوكيل وان تقدم الثمن من دراهم الموكل جوى لان الاصل ان كل أحد يعمل  
لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وظاهر ما في الكنز ترجيح قول محمد لدخوله تحت قول  
المصنف فالشراء للوكيل فانه لم يخرج عنه الا في مسألتين اذا انواه لا لانه أو اضافه الى ماله  
واليه مال الزبلى حيث قدمه على قول أبي يوسف وعمله بقوله لان ما يطلقه الانسان من  
الانصرفات يكون لنفسه (قوله زعم الخ) صور المسئلة فيما اذا كان بعد هلاك العبد وعم في  
الجواب وبين الحكم فيما اذا كان حيا أو ميتا فعلم بتعميمه جواب المسئلة وهو ما اذا هلك وزاده  
عليه ما بيان ما اذا كان حيا فلا خطأ في حق من أفاد الجواب وزاده عليه واعلم ان هذه المسئلة  
على ثمانية أوجه كما قال الزبلى واحد على الاختلاف والبواقي على الوفاق والاختلاف هي  
ما لو كان العبد المأمور بشرائه بغير عنه حيا ولم يكن الثمن منقودا كافي أبي السعود لان العبد  
المأمور بشرائه اما أن يكون معينا أو غير معين وكل على وجهين اما أن يكون الثمن منقودا  
أو غير منقود وكل وجه على وجهين اما أن يكون العبد حيا حين أخبر الوكيل بالشراء أو ميتا  
قال غياصه انه ان الثمن ان كان منقودا فالقول للمأمور في جميع الصور ومثاله الهلاك  
والتعيب وان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء بان كان ميتا فالقول لا لانه  
وان كان يملك الانشاء فالقول للمأمور عندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي

الاذ انواه للموكل وقت  
الشراء (أو شراء بماله)  
أي بمال الموكل  
ولو كان في النية حكم  
بالنقطة لاجتماعه ولو وافقا  
انتم لم تقضوه فروايتان  
(زعم انه اشترى عبد الموكل)

وجهين ان اشترى حالا يحكم النقدان تقدم من دراهم الموكل فالشراء للموكل وان تقدم من مال نفسه فالشراء له وان لم يتقدّر يرجع في البيان الى الوكيل ثم قال وان اشترى مؤجلا فالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بعد ذلك للموكل لا يصدق الا ان يصدقه الموكل اه وحاصل ما تقدمناه انه ان اُضيف العقد الى مال أحد هـما كان المشتري له وان اُضيفه الى مال مطلق فان نواه لا أثر فهو له وان نواه لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم النقد اجماعا وان توافقا على عدمه اذ لا عقد عند الثاني وحكم النقد عند الثالث وبه علم أن محل النية للموكل فيما اذا اُضيفه الى مال مطلق سواء تقدم من ماله أو من مال الموكل وكذا قوله ولو تكاذبا وقوله ولو توافقا محله فيما اذا اُضيفه الى مال مطلق لكن في الاول يحكم النقد اجماعا وفي الثاني على الخلاف السابق وفي كافي الحاكم ولو رواه أن يشترى له أمّة وسعى جنسه أو لم يسعه الثمن فشرى أمّة وأرسل به اليه فوطئها الا أثر فعلق فقال الوكيل ما اشترى بتمالك يحلفه على ذلك وياخذها وعقرها وقيمة ولها للشبهة التي دخلت وان كان حين أرسل بها اليه أقرانه شرها له أو قال هي الجارية التي أمرتني أن اشتريها لك لم يستطع الرجوع في شيء من أمرها فان أقام البينة أنه حين شرها شرها له ان نفسه لم يقبل منه ذلك اه وبه علم أن الأرسال للموكل لا يكون معينا كونه اشترى له اه وانهم اذا تنازعا في كون الشراء موقع له يحلف الوكيل ومحله ان لم يتقدّر الفس والافقدمنا انه يحكم النقد بالاجماع عند التكاثر وكذا في باقي ما اذا تقدم من مال الموكل فيما اشترى ان نفسه يجب عليه الضمان وهو ظاهر في أن قضاء الدين بمال الغير صحيح موجب لبراءة الدافع موجب للضمان وكذا في بيع الفضولي ايضا ان من قضى دينه بمال الغير صار مستقرضا في ضمن القضاء فيضمن مثله ان كان منديلا وقيمه ان كان قيميا وفي منظومة ابن وهبان

وكيل قضى بالمال ذينا لنفسه \* يضمن ما يقضيه عنه ويهدر

ومعنى هـ درانه يكون متبرعا قال شارحها مسألة البيت من القيمة قال الوكيل بقضاء الدين صرفت مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل واليه اشار بقوله ويهدر اه قال المقدسي وهي حادثة الفتوى حدثت لبعض المتأخرين من المتكلمين على الكثر وفيه كلام فانه ان اراد بقوله ان قضاء الدين بمال الغير صحيح انه جائز ونافذ ولا يتم فيه ولا ينقض فهو باطل ضرورة ان هذا المال مفصوب ولم يقل احـ بان المفصوب لا يجوز التصرف فيه ويقضى به الدين ولو طلبه صاحبه لا يمكن فيه ولا شك ان رب دراهم الغصب لو آتاه مع الدائن وبرهن عليه اياه اخذها وينقض القضاء وما نقله عن الزباني وغيره لا يشهد له لانه جعله قرضا والقرض انما يصح بالاختيار والرضا والضمنان والرضا لا يجوز على الجواز ويحكم على ما اذا أجاز رب الدراهم والافـ له عليها ومنع الوفاء به ونقض القضاء نعم اذا لم يكت عنه الدائن فله تضمين اي تسامح الدافع والقابض لا يصح القضاء بغيره قضى ان لا يطالب القابض بل الدافع وامامـ مثله المنظومة ففيها دفع مال نفسه باختياره ورضاه عن دين الموكل فلا يمس ما نحن فيه فصع وصار متبرعا فالرجوع له فيما كان عنه من المال لانه لم يرضه وتبرع من عنه بده بقضاء الدين اه (اقول) و اراد

بطله

حادثة الفتوى

قوله ولم يقل أحد الخ هكذا  
بالاصل وليحذر اه

شبه لم يلزم الا حرموا كذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون وصف له بصفة وصح له غنا  
فاشترى بثلث المدة باقل من ذلك الثمن فيجوز على الحرام واذا كان معينا فهو كالوصف وفي  
الواقعات قال اسير لرجل اشترى بالف درهم فشرى بمائة دينار او بعرض جازوله ان يرجع على  
الاسيراه وفي خزائن المفتين من الصرف الاسير اذا امر رجلا ان يقديه بالف فقد ابا الفين يرجع  
بالفين عليه وايس غزلة الوكيل بالشرى وفي الزيادات قال له اشترى به هذه الالف درهم امة ولم يسل  
الالف حتى سرق فشرى امة بالف لزوم الموكل والاصل ان المتقدمين لا يتعينان في الوكالة قبل  
التسليم بالاخلاف وبعده اخذت فيه وعامتهم انهم لا يتعينان اه (اقول) ويترفع على هذا ما في  
اخلاصة وكيلا الشراء اذا شرى ما حرم به ثم انفق الدراهم بعد ما سلم لا حرم ثم نقد للبايع غيرها  
جازوسه ياتي تصحيح مقابل هذا عن الثانية وعليه قول الزيادات ولو دفع الدراهم له ولو كبل  
فسرق لم يضمن فان شرى امة بالف نقد عليه علم به لا كها او لم يعلم ولو سرقت خمسمائة فشرى  
امة بالف فهي له وان شرى بخمسة مائة تساوى الفافه في الموكل وكذلك لو دفع كبسان فقال  
اشترى بالالف التي فيه فلم يجد سوى خمسمائة واذا دفع اليه انا الف اشترى له شيئا ببعينه فهل  
فشرى فهو ولو كبل وان هلك بعد الشراء فله موكل ويرجع به عليه هذا اذا اتفق على نقلها  
قبل او بعده فان اختلفا فالقول لا امر بينه (قوله) وان بشرى بغيره فشرى بغيره فان شرى  
للوكيل هذه المسئلة على وجوه كافي الجحرا ان اضاف العقد الى دراهم الامر كان لا امر  
وهو المراد عندي بقوله او يشترى به مال الموكل دون التقدم من ماله لان فيه تفصيلا وخالفا  
وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى دراهم نفسه كان انفسه حلالا على ما يحل له  
شرعا او ينفقه عادة اذا اشترى لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره من غير مكر شرعا وعرفا فان  
اضافه الى دراهم مطلقه فان نواها لا امر فهو لا امر وان نواها لنفسه فله نفسه لان له ان  
يعمل لنفسه ويعمل لا امر في هذا التوكيل وان تكاذب في النية يحكم بالنقد بالاجماع لانه  
دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم تحضره النية او اختلفا بان قال الوكيل لم  
تحضر في النية وقال الموكل بل ثبت لي او بالعكس قال محمد وهو لا اقد لان الاصل ان كل احد  
يعمل لنفسه الا اذا ثبت جهله اغيره ولم يثبت وعند أبي يوسف يحكم بالنقد لان ما أطلقه يحتمل  
الوجهين فيبقى موقوفا في أي الماين نقد نفذ فعل ذلك المحتمل لاصاحبه ولان مع تصادقهما  
يحتمل النية لا امر وفيما قلنا اجل حاله على الصلاح كافي حالة التوكيل والتوكيل بالاسلام  
في الطعام على هذه الوجوه اه وشبه في الهداية والمقدسي وقول الامام فيما ذكره  
العراقيون مع محمد وغيرهم ذكره مع الثاني وبه نأولم أن معنى الشراء للموكل اضافة العقد  
الى ماله لا النقص من ماله وان محل النية للموكل ما اذا اضافه الى دراهم مطلقه وظاهر ما في  
الكتاب ترجيح قول محمد من أنه عند عدم النية يكون للوكيل لانه جهله للوكيل الا في  
مسئلتين وظاهر ما في الهداية انه لا اعتبار بنية النية اذا اضافه الى مال موكله ولا بنية او كاله  
اذا اضافه الى مال نفسه وان نقده الثمن من مال موكله علامة نية له وان لم يصفه الى ماله قال  
المقدسي وفي الثاني نظر لانه لا محذور في ذلك اذ دفع ماله عن غيره غير متذكر اه هذا اذا اشترى  
بمن حال وان هو جل فهو للوكيل قال في التارخانية وان اشترى بدراهم مطلقه فهو على

قوله انهم لا يتعينان كذا  
بالاصل واهله انهم لا يتعينان  
وايجزراه

(وان) بشرى بغيره  
عنه فالشراء للوكيل

أو بالحيوان ولم يكن الثمن مسمى وهذا إذا أصره بالنقد ودعى ما في مسكين ولو ساوى المسمى  
 قيمته وأعلم أن الأولى أن يقول فلو اشتراه بحضوره وقع للوكيل ثم يستطرد ويدعى وكذا بغير  
 ما عين وسماوى إذا خالف في الدنانير بذراهم قيمتها كالدنانير يصح للموكل وقد تقدم أيضا  
 ويجب تقييده بما إذا لم يصف العقد إلى الموكل أما إذا أضاف إليه بان قال بعته لموكل فقال  
 الوكيل اشترى به يتوقف على اجازة الموكل بالاشبهة كما علم مما تقدم في الكلام على شراء  
 الفضولي وسماوى ذكره قريبا في شرح قوله قال بعته هذا عمرو قلت وفيه كلام قد مرنا أول  
 الوكالة في شرح قوله وبأيقا ثم استيقا ثم فلا تغفل (قوله أو بخلاف ما عني) أى ان كان  
 الثمن مسمى وأطلق في المخالفة فشميل المخالفة في الجنس والقدر كما في البرازية وقد مر في  
 الهداية والجمع بخلاف الجنس فظاهره انه اذا سمى له ثمنافزا دعى عليه أو نقص عنه فانه لا يكون  
 مخالفا وظاهر ما في الكافي للعسا كم أنه يكون مخالفا فيها اذا زاد لافيا اذا نقص فانه قال وان  
 قال اشترى ثوبا بدينار أو بدينارين بسم الثمن فهو جائز على الآخر وان سمى ثمنافزا دعى عليه شيئا يلزم  
 الآخر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن إلا أن يكون وصفه له بصفة وسمى له ثمنافزا تسمى بذلك  
 الصفة بأقل من ذلك الثمن فيجوز على الآخر وان كان معينا فهو كالوصف فشميل ما اذا كان  
 خلاف الجنس عرضا أو نقدا خلافا لفرق في الثاني وما اذا كان ما اشترى به مثل قيمة ما أصر به  
 أو أقل كما في البرازية ونقله عنه في البحر (قوله من الثمن) قال الجوى أى بان يصره بالاشراء  
 بالف درهم فيشترى به مائة دينار وقد جعل محمدا الدراهم والدنانير جنسين اذ لو جعلاهما جنسا  
 واحدا صار الوكيل مشترى باللاصر حينئذ وقد ذكر في شرح الجامع الصغير في باب المساومة  
 أن الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربا حتى يبيح أحدهما بالآخر  
 متفاضلا وفيما عدا ذلك الحكم الرابح الاجنسا واحدا استحسننا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر  
 والقاضى في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير والمكره على البيوع  
 بالدراهم اذ باع بالدنانير أو على العكس كان يبيعه يبيع مكره وصاحب الدراهم اذا ظفر  
 بدنانير غيره كان له أن يأخذها بجنس حقه كالموظف بدراهمه الا رواية شاذة عن محمد اذا باع  
 شيئا بالدراهم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس والثاني أقل من قيمة الاول كان  
 البيع فاسدا استحسننا وتبين بما ذكرناه ما اعتبر اجنسين مختلفين في حكم الربا شهد  
 بالدراهم والآخر بالدنانير أو شهد بالدراهم والمدهى دنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة  
 وكذلك في باب الاجارة اعتبر اجنسين مختلفين على ان من استاجر من آخر دارا بدراهم وأجرها  
 من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الاول تطيب له الزيادة فما ذكر في الجامع  
 انه ما جعل اجنسا واحدا فيما عدا ذلك الحكم الربا على الاطلاق غير صحيح كذا في التاترخانية اه قلت  
 وذكر العمادى في فصوله الدراهم أجريت بحرى الدنانير في سبعة مواضع وقد ذكر صاحب  
 البحر أوائل البيوع عنه قوله ولا بد من معرفة قدره ووصف عن أنه ليس للعصر (قوله  
 ويتعزل في ضمن المخالفة) يفيد أنه لو اشتراه له به لذلك لا يتعزل على الموكل وفي المقدسى عن  
 القيمة وكاه بشرى أمة بعينها بعشرة فبشرى اها فقال الآخر بشرى بثمنا عشرة وقال المأمور بشرى بثمنا  
 لنفسى بخمسة عشر قاله للوكيل والبيئة بيئته وفي المقدسى أيضا ولو سمى له ثمنافزا دعى عليه

أو بخلاف ما عني (الموكل  
 له من الثمن وقع الشراء  
 للوكيل) المخالفة أمره  
 ويتعزل في ضمن المخالفة عني

عليه كغيره بالاولى وهذا ان لم يقبل وكالة الثاني بحضرة الاول والا فهو للثاني وان كان الاول  
وكلمه بشرائه بالثاني والثاني باعتدائه فاشترى جماعة ديناره فهو للثاني لانه يملك شراؤه لنفسه  
جماعة فملك شراؤه لغيره ايضا بخلاف الفصل الاول كذا في البرازية قال المقدسي فلو اضاف  
الى الثاني ينبغي ان يكون للثاني كالواقبل وكالة الثاني بحضرة الاول او شراؤه بما عينه الثاني  
مخالف الاول اه وفي كافي الحاكم رجل وكل رجلا بشرائه امة بعينه اقال الوكيل نعم فشرها  
لنفسه ووطئ الخيل منه يدرا عنه الحد وتكون الامة ولدها لا امر ولا يثبت النسيب  
اه قال الرمي يستفاد من قول الوكيل نعم انه لو لم يقبلها لم يكن كذلك وهو ظاهر فاذا لم  
يقبلها واشترى وقع له والله تعالى اعلم ونقل في البحر عن البرازية اشتري جارية فلان فسكت  
وزهب واشترها ان قال اشترى ثم اتى الى فله وان قال للموكل فله وان اطلق ولم يصف ثم قال كان  
لأن قائمة ولم يحدث بها عيب صدق وان هالكه أو حدث بها عيب لا يصدق اه وفي  
الاشباه والنظائر سكوت الوكيل قبول ويرتد بده اه وقد منع عن البحر اول الوكالة ان  
ركن ما دل عليها من الايجاب والقبول ولو حكم المصدق السكوت وصاحب البحر فهم من  
عبارة البرازية كما ذكره أن الجارية لم تعين بالاضافة الى المال ففيه والذي يلوح في أن فرع  
البرازية في المعينة ايضا ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أخذ من تقييده في  
كافي الحاكم بقوله فقال الوكيل نعم وتقييده في البرازية بقوله فسكت والالا يكون في ذكر  
ذلك فائدة وعليك أن تتأمل قلت وقد ذكر عبارة البرازية في التاترخانية نقلا عن شركة  
العميون وأبدل قول البرازية فسكت بقوله ولم يقل المأمور نعم ولم يقل لان قال في آخرها هذا  
كاه رواية الحسن عن أبي حنيفة ورعا يستفاد منه أن في المسئلة رواية أخرى تأمل ثم معنى  
قوله ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول انه ان سكنت فعلى التفصيل المذكور  
في البرازية وان صرح فبهي للمأمور لانه ان سكنت لم تصح الوكالة فانه لما في البرازية  
وهو ظاهر (قوله عند غيبته) أما لو كان حاضرا وصرح بأنه يشترى به لنفسه كان المشتري له  
لأنه لم يعزل نفسه بحضرة الموكل وانس له ذلك بغير علمه لأن فيه تغير رآله ح (قوله حيث  
لم يكن مخالفا) تعديل للحكم واسارة للفرق بين التوكيل بالشراء والتسكاح كما سبق (قوله دفعا  
للغرض) على ثمانية أي انما منع شراؤه لنفسه لانه يؤدي الى تغير الرأى من حيث انه اعتمد  
عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه الا بمحض من الموكل والاصل في هذه المسائل المارة أن  
الوكيل يعزل نفسه بحضرة موكله لا في غيبته دفعا للغرض هذا بالعزل القصدي أما الضمني كالو  
كان ذلك بمخالفة الموكل فيصح مطلقا وعليه يبقى قوله المارة فلو كان أن يزوجه معينة  
فتزوجها فقد عزل نفسه عزلا ضميا لانه جعله من وجاله من وجاله فاذى عقده غيره لمطاع عليه من  
قبل الموكل فهو مخالف فيه فيه فيكون عزلا ضميا بخلاف الشراء فانه انما فوض اليه أن يشتريه  
وقد اشترى فلم تحصل المخالفة الا اذا فوض لنفسه لا لغيره فبطل نيته ببقاء الوكالة وعدم عزله  
لعدم المخالفة منه اذ لم يباشر المأمور به حتى لو اشترى بخلاف ما معنى له من الثمن أو بغير النقود  
كان مخالفا لأمره فبعض عزلا ضميا فلا يتوقف على عدم الموكل كما قد مناه (قوله فلو اشترى)  
تفريع على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله بغير النقود) أي بان اشترى بالعروض

(عند غيبته حيث لم يكن  
مخالفا) دفعا للغرض (ولو  
اشترى بغير النقود)

وعبارة الزيلعي لان النكاح الذي اقبى به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخر تحت الوكالة  
 نكاح مضاف الى الموكل فكان مخالفا باضافته الى نفسه فانه زل وفي الوكالة بالشراء الداخر  
 فيها اشراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى الموكل فكل شيء اقبى به لا يكون مخالفا به اذ لا يعتبر في  
 المطلق الا ذاته دون صفاته فيتناول الذات على أي صفة كانت فيكون موافقا بذلك حتى  
 لو خالف مقتضى كلام الآخر في جنس الثمن وقدره كان مثله اه قلت حاصله ان النكاح من  
 العقود التي تضاف الى الموكل ولا تتحقق له الا بالاضافة بخلاف الشراء فانه يكون للموكل ولو  
 اضافه الوكيل الى نفسه كما يعلم مما مر (أقول) وعبارة الوالي فان قيل ما الفرق بين هـ ذوا بين  
 ما اذا وكله بتزويج امرأة بعينها حيث جازله ان يتزوجها قلنا هـ وان النكاح الذي اقبى به الوكيل  
 غير الذي أمر به لان المأمور به النكاح الذي اضيف الى الأمر هـ اضيف الى الوكيل  
 فكان مخالفا وأما في مسألة ثانيا المأمور مطلق الشراء غير مقيد بالاضافة الى أحد هـ كذا قيل ولا  
 يخفى ان قوله وفي مسألة ثانيا المأمور مطلق الشراء ممنوع فان المأمور فيها أيضا البيع الذي  
 اضيف الى الآخر فانه قال اشترى هذا فكيف يكون هذا أمرا بطلاق الشراء انتم (أقول)  
 ومثله في النهاية والزيلعي والحواشي المعقوبة وغيرهم فليراجع (قوله غير الموكل) بالجر صفة  
 لشيء مخصوصة وبالنصب استغننا منه أو حال لانه يجوز بالوجهين بدليل ما يأتي فلو قال غير الموكل  
 والموكل اسكان أوضح قال في المنع وانما قيدنا به غير الموكل للاحتراز عما اذا وكل العبد من  
 يشتره له من مولاه أو وكل العبد بشرائه من مولاه فاشترى فانه لا يكون للأمر مالم يصرح  
 به للمولى أن يشتره به فيه مالا أمر به انه وكيل بشراء شيء بعينه لمسا في اه وكان وجه  
 الاحتراز عما ذكره من الصورتين باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول  
 ولا يخفى ما فيه فكان الاولى أن يقول غير الموكل والموكل أو يقول ولو وكله بشراء معين  
 غير نفس الآخر وأفاد مسكين ان التعيين اما بالاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة (قوله لا يشتره  
 انفسه) لان في نفسه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب حتى لو كان الموكل حاضرا  
 وصرح بانه يشتره به لنفسه كان له ان يعزل نفسه به بضرورة الموكل وليس له العزل من غير  
 علمه لانه فسخ عقد فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود عيني وزيلعي وغيرهما كاهناية  
 وغاية البیان والمنع وأورد عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل باسباب متعددة منها  
 حضور صاحبه ومنها بعث الكتاب ووصوله اليه ومنها ارسال الرسول وتبليغ الرسالة  
 ومنها اخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالاجماع أو اخبار واحد عدل كان أو غيره عند  
 أبي يوسف ومحمد وقد صرح به في عامة المعتميات سيما في البدائع واشتراط علم الآخر في نسخ  
 أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي أن لا يملك الوكيل عزل نفسه الا بمضمر من الموكل  
 لان انتفاء سبب واحد لا يفسد التزام انتفاء سائر الاسباب فلا يتم التفريق اللهم الا أن يحمل وضع  
 المسئلة على انتفاء سائر اسباب العلم بالعزل أيضا لكنه غير ظاهر من عبارات المكتب أصلا  
 قاضي زاده أفاده أبو السعود (قوله ولا موكل آخر بالاولى) أي بان وكله رجل آخر بان يشترى  
 له هذا الشيء بعينه فاشتراه كان للموكل الاول دون الثاني لانه اذا لم يملك الشراء انفسه فلا

(غير الموكل لا يشتره  
 انفسه) ولا موكل آخر  
 بالاولى

المحيط ٥١ (قوله فاشترى ضعفه) قيد بالزيادة الكثيرة لان القليلة كعشرة ارطال ونصف  
 رطل لازمة لالامر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بحجر عن غاية البيان  
 (قوله خلافا لها) فعندها يلزمه العشرون بدرهم لانه فعل المأمور وزاد خبرا وصارا كما اذا  
 وكاه ببيع عبده بالف فباعه بالفين ولا يبيعه حنيفة انه امره بشراء عشرة ولم يامر بالزيادة فينفذ  
 الزائد عليه بخلاف ما استشهد به لان الزيادة فيه بدل ملكه زيل في قال الجوى وهو مخالف  
 لما ذكره في باب ما يجوز من الاجارة وكاه بالبيع بالف درهم فباعه بالف دينار لا ينفذ ببيع  
 فليتم ٥١ (وأقول) سيأتي انه متى اختلف جنس الثمن بان امره بالدرهم فباع بالدينار يصير  
 مخالفا مطلقا ولو الى غير (قوله ولو شري ما لا يساوى ذلك) بان اشترى ما يساوى العشرون  
 منه درهم ما بدرهمين وقع للوكيل لانه خلاف الى شتر كشرائه وهزولا لان الامر تناول السهمين  
 وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر ط (قوله وقع للوكيل اجماعا) لانه خالف الى شتر (قوله  
 كغير موزون) أى من القيمات كاتقيد بان امره ببيع بعشرة فاشترى به اربعين كل واحد  
 يساوى المائة فالكل للمأمور اجماعا (أقول) ومثل الموزون المكيل والمعدود والمقارب (قوله  
 ولو وكاه بشراء شئ بعينه) ٩ أى وعينه له اما باسم الاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة كأن وكاه  
 أن يشتري له هذا العبد بعين معنى وقيل الوكيل الواكالة ثم خرج من عند الموكل وأنشد على  
 نفسه انه يشتريه لنفسه ثم اشترى العبد بعين ذلك الثمن فهو للموكل كافى الهندية والاصل ان  
 الوكيل يعزل نفسه بمحضرة موكله لاف غيبته دفعا للغرر هذا فى العزل القصدي أما فى الضمى  
 كالموكل كان ذلك بخلافه الموكل يصح مطلقا وعليه فلو وكاه ان يزوجه معينة فتزوجها فقد عزل  
 نفسه عزلا ضميا لانه جعله موزونا جلا فتزوجها لاذى عقد غير مسلط عليه من قبل الموكل فهو  
 مخالف فيه فيكون عزلا ضميا بخلاف الشراء فانه انما فوض اليه أن يشتريه وقد اشترى فلم  
 تحصل المخالفة الا به نوافقه لالا امره فتبطل نيته باقائه الواكالة وعدم عزله لعدم المخالفة منه  
 اذ لم يباشر المأمور به حتى لو اشترى بخلاف ما سمى له من الثمن أو بغير النقود كان مخالفا لأمره  
 فيمهزل عزلا ضميا فلا يتوقف على علم الموكل قال الجوى ومثل التوكيل بشراء شئ بعينه  
 التوكيل بالاستجارة الا ان لم أره صريحا وهى حادثة القموى ولو اشترى نصف المعين فالشراء  
 موقوف ان اشترى باقية قبل الخصومة لزم الموكل عند أحكام الثلاثة ولو خاصم الموكل الوكيل  
 الى القاضي قبل أن يشتري الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي بعد  
 ذلك لزم الوكيل بالاجاع وكذا كل ما فى تبعيضه ضرر وفى تشقيصه عيب كالعبد والامة والدابة  
 والثوب وهذا بخلاف ما اذا وكاه ببيع عبده فباع نصفه أو جزأ منه مع لومافاته يجوز عند الامام  
 سوا باع الباقي منه أولا وان وكاه بشراء شئ ليس فى تبعيضه ضرر ولا فى تشقيصه عيب فاشترى  
 نصفه يلزم الموكل ولا يتوقف لزومه على شراء الباقي ٥١ (قوله بخلاف الوكيل بالنسكاح) أى  
 بنسكاح معينة والاناب وضعها بعد قول المصنف لا يشتريه لنفسه ح (قوله والفرق فى  
 الوانى) أى بين التوكيل بشراء معين وبين التوكيل بنسكاح معينة مذكور فى الوانى محضى  
 الدرر وكراه الزياحى أيضا وحاصله ان النسكاح الداخلى تحت الواكالة نسكاح مضاف الى الموكل  
 فيمهزل اذا خالف وأضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه مطابق غير مقيد بالاضافة لملك احد

فاشترى ضعفه بدرهم عما  
 يباع به عشرة بدرهم لم يلزم  
 الا وكل منه عشرة  
 بنصف درهم خلافا لها  
 والثلاثة قلنا انه مأمور  
 بارطال مقدرة فينفذ  
 الزائد على الوكيل  
 ولو شري ما لا يساوى ذلك  
 وقع للوكيل اجماعا كغير  
 موزون (ولو وكاه بشراء  
 شئ بعينه) بخلاف الوكيل  
 بالنسكاح اذا تزوجها  
 لنفسه صح منية والفرق  
 فى الوانى

٩ الوكيل بشراء شئ  
 بعينه لا يملك شراءه لنفسه  
 وان قال عند العقد شرهته  
 لنفسه الا ان خالف فى  
 قدر الثمن أو جنسه هذا  
 اذا كان الموكل غائبا وان  
 حاضرا وصرح الوكيل  
 بانه يشتريه لنفسه صار  
 مشتريا لنفسه بزيادة  
 ٥١ منه



رأس المال لا يفسد العقد وانما يفسد اذا اقام المرسل اليه عن المجلس قبل قبضه أو قام المرسل  
 كذلك أضافه ر (قوله بل مفارقة مرسله) الاولى العاقد (قوله لان الرسالة في العقد) أي  
 -صحت في العقد (قوله لا القبض) وكلام الرسول ينتقل الى المرسل فيكون العاقد هو المرسل  
 فيكون قبض الرسول غير قبض العاقد فلا يجوز عيني ويتعرب على ذلك حرمة المعدين  
 رسول والاخر نالوه عن القبض فالخلاص أن يوصف في الصنف ولو بالامر ط (قوله  
 واستفيدة التوكيل به - ما) الاولى تقديم هذه الجملة قبل مثله الرسول (أقول) ومنشأ  
 الاستفادة ان كلامه ما عايناه الموكل فيمكن فيه ما علم ان هذا ليس بعزير اذ قد صرح  
 به. تن الادراهم يتجه لو قال واستفيدة صحة الاراء لكون خلافا لما في الجوهره لايصح الصنف  
 بالرسالة لان الحقوق تتعلق بالمرسل وهو ما مقرر فان حالة العقد واعلم ان ما في الجوهره حقيقة  
 القبول اذ لم يكن المرسل حاضر في مجلس العقد (قوله وكاه بشرا عشرة ابطال لحم بدرهم)  
 فيبدا بالموزون لانه في القيمي لا يتقد بشئ على الموكل اجزاء فلو وكاه بشرا ثوب هروى بشرة  
 فاشترى له ثوبين هروى بين عشرة مما يساوى كل واحد منهما - ما عشرة لا يلزم الا امر واحد منهما  
 عنده لعدم امكان الترجيح لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالخز بختلاف اللحم  
 لانه موزون مقدار فيقسم الثمن على اجزائه فيلحق بجر وأما على تقدير كون اللحم قيميا كما  
 هو في غير الصحيح فافرق بينهما ان التفاوت بين العشرة ابطال وضعفها قليل ساقط عن درجة  
 الاعتبار اذا كانا من جنس واحد وهو المفروض بخلاف الثوب فان التفاوت بتصور بين  
 افراد ما دة وطول او عرضا ودرجة ودقة كما في العناية ولو امره بشرا ثوب بعينه والمثله  
 بما الهالزمة ذلك الثوب بمحضته من عشرة وكذا لو امره بشرا حنطة بعينها كذا في الوجيز  
 لا يكره في قال في الهندية والاصل في هذه المسائل ان الموكل متى جمع بين الاشارة والتسمية  
 في ثمنه وكل بشرائه والمشار اليه خلاف جنس المسمى فاما ان يكونا جاهلين بحال المشار اليه  
 واحد - ما أو كانا عالمين ولا يعلم أحد - ما يعلم صاحبه أو عالمين بهما في الثلاثة الاولى تتعلق  
 الوكالة بالمسمى لدفع الغرر عنه - ما أو عن أحد - ما وفي الرابع تتعلق بالمشار اليه لان الاشارة  
 ابلغ في التعريف من التسمية من غير مانع الغرر وان كان المشار اليه من جنس المسمى قالو كلة  
 تتعلق بالمشار اليه الا اذا كان فيه ضرر بالوكيل بان يتقرر عليه الثمن من غير رضاه قال غيره  
 اشترى جارية بما في هذا الكيس من الالف الدراهم ودفع الكيس الى الوكيل فاشترى  
 جارية بالالف درهم كما امر به ثم نظر الى الكيس فاذا فيه ألف دينار و ألف فلس أو ثمانية  
 درهم فالشراء جائز على الامر اذا كانا جاهلين بما في الكيس أو كان أحد - ما جاهلا أو كانا  
 عالمين الا ان كل واحد لا يعلم ان صاحبه يعلم به وكذلك لو نظر الوكيل الى ما في الكيس وعلم به ثم  
 اشترى جارية بالالف درهم كان الشراء لالموكل لان الوكالة حال وجودها تعلق بالمسمى وكذلك  
 لو كان في الكيس ألف وخمسمائة فاشترى جارية بالالف درهم فاشترى انما فذ على الموكل وكذا اذا  
 قال اشترى جارية بالالف درهم ثم قد بيت المال الذي في هذا الكيس فاشترى له كما امر به فاذا  
 في الكيس ألف درهم غلته أو قال اشترى جارية بالالف درهم غلته الذي في هذا الكيس  
 فاشترى له كما امر به فاذا في الكيس ألف درهم قد بيت المال فاشترى انما فذ على الامر هكذا في

بل مفارقة مرسله) لان  
 الرسالة في العقد لا القبض  
 واستفيدة صحة التوكيل  
 بهما (وكاه بشرا عشرة  
 ابطال لحم بدرهم

ما مضى عليه في المتن سابقا فتنبه (قوله ولو صديقا) أتى بالمباغلة لانه محل توهم حيث لا ترجع  
الحقوق اليه قال المصنف والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان  
لا تتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه ولذا أطلقه في المختصر تبعا للآثار وغيرها (قوله  
في بطل العقد) فنرى بيع على الأصل المذكور كذا قاله صاحب الهداية والكاظمي وسائر  
المتأخرين رد (قوله بفارقة صاحبه) أي مفارقة الوكيل صاحبه وهو العاقد من (قوله  
والمراد بالسلام الاسلام) بأن يوكل المسلم ببيع شخص ما يدفع رأس السلم إلى المسلم اليه (قوله لا قبول  
السلم) بأن يوكل المسلم اليه من قبض لرأس مال السلم لأن الوكيل إذا قبض رأس المال بقي  
المسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال ثمنه وقد وكل في قبضه ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله  
بشرط أن يكون الثمن أغيره كما في بيع العين وإذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب  
المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له وإذا أسلمه إلى الأمر على وجه القايك منه كان قرضا اه  
نعم يجوز توكيل المسلم اليه بدفع السلم فيه (قوله لانه لا يجوز) نقله في البحر عن الجوهر  
وعبارته بأن وكاه يقبل له السلم وعبارة الهداية ومراعاة التوكيل بالسلام دون قبول السلم  
قال الرملي وقد تواردت الشراح وغيرهم على هذا قال في العناية واعتراض بأن قبول السلم  
عقد يملكه الموكل فالواجب أن يملكه الوكيل حفظا للقاعدة المذكورة عن الانتقاض وبأن  
التوكيل بالشراة جائز لا محالة والثمن يجب في ذمة الموكل والوكيل مطالب به فلم لا يجوز أن  
يكون المال لاسلم اليه والوكيل مطالب بتسليم السلم فيه وأجاب عن الإيرادين بجوابين  
ردهما الرملي ثم قال ويختلج في صدرى جواب له لا يكون صحيحا إن شاء الله تعالى وهو أنه لما  
اختلف العلماء كما قرر وفي الملك هل يثبت للموكل ابتداء أو لا ووكيل ثم يثقل للموكل أثره هذا  
الاختلاف في المحل شبهة فلو جوب عدم الجواز فيما القياس فيه المانع مطلقا احتياطا ماذا العقود  
الفاسدة مجرأها مجرى الربا والأمر المتوهم في الربا كالحقق في مسألة يبيع الزيتون بالزيت  
فعدم جواز التوكيل من السلم اليه لما فيه من بيع السلم فيه قبل القبض عند من يقول أنه  
يثقل من الوكيل للموكل ولا حتماله عند القائل بثبوته ابتداء للموكل لانه مجتمعه فيه وهو محل  
الاحتمال والقاسم ملحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم اه قال الشيخ خليل القتال  
في حاشيته وتعليقه بعض حنفية فماتة حيث قال قوله ولعله يكون صحيحا بخلاف فيه الرجاء  
فاحسن التدبر يظهر لذلك وحاصله ان يبيع السلم فيه قبل قبضه انما يتأني لو كان الوكيل  
من طرف رب السلم والمسلم في الوكيل من طرف السلم اليه وأي يبيع السلم فيه قبل قبضه  
نعم يمكن أن يكون المسلمة فادمن هذا التقرير هو الحاصل لتصحج المشايخ القول بثبوت المالك  
للموكل ابتداء اذ على مقابله وهو القول بالاتقال بشكل صحة التوكيل بالسلام ما فيه من  
بيع السلم فيه قبل قبضه اه قات وفي قوله نعم يمكن الخ نظر ظاهر فقد بناء على ما تقدمت عليه  
عبارته فكيف يثبت غرضه (قوله أي الصرف) صورته ان يقول ان فلانا أرسلني اليك  
لتصرف له هذا الدينارة فقبل وقام الرسول قبل قبض البديل لا يفسد الصرف فاذا قام المرسل  
اليه قبل دفع البديل إلى المرسل أو نائبه أو قام المرسل من مجاسه فسد الصرف (قوله والسلم)  
صورته ان يقول ان فلانا أرسلني اليك لتقبل منه السلم في كذا بكذا وذهب الرسول قبل قبض

ولو صديقا (في صرف وسلم  
في بطل العقد بمفارقة  
صاحبه قبل القبض) لانه  
العاقد والمراد بالسلم  
الاسلام لا قبول السلم لانه  
لا يجوز ابن كمال (والرسول  
فيهما) أي الصرف والسلم  
(لا تتعلق به اذمته)

شرط تجديدها فان حبسها حتى مضت المدة فقبل الاجر على الوكيل ويرجع على المولى وقيل بسقط  
عن المولى (قوله وعند الثاني كرهن) أى فيه لك بائناً من قيمته ومن الثمن لانه مضمون بالمحبس  
الاستيفاء به. قد أن لم يكن وهو الرهن بعينه فيه لك بالآقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن  
أكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله. وعند زفر يضمن جميع قيمته لانه كغصب  
فان كان الثمن مساوياً لقيمه فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر  
يضمن خمسة عشر. لكن يرجع المولى على الوكيل بخمسة وعند الباقي يضمن عشرة وان  
كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطلب الخمسة من المولى وكذا عند أبي يوسف لان الرهن  
يضمن بالآقل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضموناً بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال  
والحاصل ان المبيع يكون مضموناً ضمان المبيع عنده ما هو سقوط الثمن أقل أو أكثر  
من القيمة وضمان الرهن عند أبي يوسف وهو مضمون بالآقل من قيمته ومن الثمن وضمان  
الغصب عند زفر وهو مضمون بالمثل لومثلياً وبالقيمة لوقيماً بالقيمة ما بلغت وباقي التفصيل في صدر  
الشرعة وغيره. وبعض الشارحين رجحوا هنا قول أبي يوسف واختار صاحب الدرر قولهما  
كالمصنف حيث لم يتعرض للاختلاف كما لا يخفى (قوله كما اعتمد المصنف الخ) قال العيني قال  
في النهاية هذا اذا كان المولى غائباً عن مجلس العقد أما اذا كان حاضراً بصريح كان المولى صارف  
بنفسه فلا تعتبر مفارقة الوكيل وعزاه الى خواهر زاده قال الشارح هذا مشكل فان الوكيل  
أصيل في البيع حضر المولى العقد أو لم يحضر قالت هذا ليس بمشكل فان الوكيل نائب  
عنه فاذا حضر الأصل فلا يعتبر النائب قال المصنف وانتظم كلامه ما اذا كان المولى حاضراً  
أو غائباً قال شيخنا في بخره بعد ان ذكر ما قدمناه من عدم الفرق بين حضور المولى وغيره  
وما في النهاية ضعيف. يكون الوكيل أصيلاً في الحقوق في البيع مطلقاً اهـ ففي قوله أصيلاً  
الخ رد لفول العيني فان الوكيل نائب عنه تأمل ويأتى مقامه في المقالة الثانية (قوله خلافاً  
للعيني وابن مالك) أى والحدادى نقلاً عن المستصفي ومشي عليه في درر البحار وعزاه  
صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي وصاحب العناية بان الوكيل  
أصيل في باب البيع حضر المولى العقد أو لم يحضر وقال الزيلعي واطلاق الميسر وسائر  
الكتب دليل على ان مفارقة المولى لا تعتبر أصلاً ولو كان حاضراً وهذا منشأ ما مشى عليه  
المصنف تبعاً للبحر. لكن أجاب العيني عن الاشكال بان الوكيل نائب فاذا حضر الأصل فلا  
يعتبر النائب اهـ ونعقبه الجوى بان الوكيل نائب في أصل العقد أصيلاً في الحقوق وحينئذ  
فلا اعتبار بمحضرة المولى. ومما يوضح به ترتيب جواب العيني ما ذكره هو نفسه عند قول  
المصنف والمشتري منع المولى عن الثمن من ان المولى أجنبي عن العقد وحقه لانه متعلق  
بالعاقبة على ما ينشأ كذا افاده أبو السعود وذكر في الحواشي السعدية انه لو اراد مع الزيلعي  
في هذا الاشكال ثم نقل عبارة الزيلعي وقال وعليك بالآمل وبه علمت ان ما ذكره الشارح  
أى العيني في غير محله (أقول) وبالله التوفيق الذي يقطع عرف الاشكال من أصل ما قدمه  
الشارح عن الجوهرية والمصنف في منحه من أن المعتمد ان العهد على أخذ الثمن لا العاقل  
حضر اني أصح الاقوال وما ذكره العيني يعني على القول الآخر من انه لا عبرة بمحضرة وهو

وعند الثاني كرهن (ولا  
اعتبار بمفارقة المولى) ولو  
حاضراً كما اعتمد المصنف  
تبعاً للبحر خلافاً للعيني وابن  
مالك (بل بمفارقة الوكيل)

جرى بينهم ما يحكم كسبه اى قافهم (قوله لانه كالبائع) لتعليل للعيب لالا دلو به هذا اذا كان الثمن  
 حالاً فان اشتراه بقرن مؤجل ناجل في حق الموكل ايضا قال في جامع الفصولين من السابع  
 والعشرين فظ الوكيل لو لم يقبض عنه حتى اتي الاثر فقال بعث ثوبك اقلان فانما اقبض بك  
 عنه عنه فهو منطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال اقبض بك على ان يبيعك ونحوه المثل الذي على  
 المشتري لى ليجزور جمع الوكيل على وكله بمادفع عنه (تقنة) \* يباع عنه بضائع فاناس  
 امره ببيعها فباعها بثلثين مسمى فقبل الثمن من ماله لا يباعها على ان انما سألها اذا قبضها فاناس  
 المشتري فللبائع ان يسترد مادفع لاصحاب البضائع حوى (قوله ولو اشتراه الوكيل بنقد) اى  
 بقرن حال فلو مؤجل ناجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حالا بجر (قوله المطالبة  
 به حالا) فالجواب ان العبرة بما وقع عليه العقد (قوله وهى الحيلة) اى حلولة على الموكل دون  
 الوكيل (قوله ولو وهبه) اى وهب البائع للوكيل (قوله كل الثمن) اى جله واحدة اما  
 لو وهب له نصفه ثم وهب له النصف الاخر لا يرجع الوكيل على الاثر الا بالنحو سائة الاخرى  
 لان الاول حط والثاني هبة قال في البحر ولو وهبه خمسمائة ثم الخمسمائة الباقية لم يرجع الوكيل  
 على الاخر الا بالآخرى لان الاولى حط والثانية هبة (قوله رجع) اى الوكيل على الاثر  
 (قوله بالباقي) اى بالخمسمائة الاخرى كافي مسئلتنا (قوله لانه) اى لان الاولى قوله حط (اى  
 والثانية هبة وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم في البيوع ان هبة بعض الثمن حط لاهية كاه  
 لان الحط يلحق باصل البيع وفي حط البعض يبقى البيع بالباقي فيرجع به على موكله هنا  
 ولو جعل هبة البكل حط الصاري بها بلائع فيقتطع به البيع فلذلك جعل هبة هبة واحدة للوكيل  
 فيرجع على الموكل بالثمن للعقد عليه كاه فلو وهبه اياه بدفعتين أو أكثر كان ما قبل  
 الاخير حطاً وكانت الهبة الاخيرة هبة واحدة فيرجع على الموكل بقدرها فقط (قوله هلك المبيع  
 من يده قبل حبه) ولو هلك الثمن في يده فغن مال الاثر وان اشترى ثم نقده الموكل فهلك الثمن  
 قبل دفعه الى البائع عند الوكيل يملك من مال الوكيل \* وفي الخاتمة رجع دفع الى رجل ألف  
 درهم وأمره ان يشتري له ما عهده فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له  
 عبداً بألف درهم وجاء العبد الى منزله فاراد ان يدفع الدراهم الى البائع فاذا الدراهم قد مرت  
 وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء الموكل بطالب منه العبد كيف يفعل  
 قالوا ياخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلك  
 على الامانة في يده قال الفقيه ابو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في  
 يده أما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدر في نفي الضمان عن نفسه انتهى (قوله ولم يسقط  
 الثمن) كان الاول ولم يسقط الثمن عنه (قوله لان يده كيده) اى لان الوكيل عامل له فيصير  
 الموكل قابضاً بقبضه حكى (قوله ولو هلك به حبه) قيد بالهالك لانه لو ذهبت عينه عنه  
 به حبه لم يسقط ثمن الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقاها بائناً لكن يخير الموكل ان شاء  
 أخذه بكل الثمن وان شاء تركه (قوله فهو كببيع) هلك في يد البائع والبائع اذا حبس المبيع  
 لاستيفاء الثمن يسقط به لانه كذا هلكا ولا رجوع للوكيل سواء تساوت قيمته مع عنه أو  
 تفاوتا ولو كان وكيله بالاستئجار وقبض الوكيل الدرايس له ان يحبسها عن الموكل بالاجرة ولو

لانه كالبائع (ولو اشتراه)  
 الوكيل (بنقد ثم أجله)  
 البائع كان للوكيل المطالبة  
 به حالا وهى الحيلة خلاصة  
 ولو وهبه كل الثمن رجع  
 بكاه ولو بعضه رجع بالباقي  
 لانه حط بجر (هالك المبيع  
 من يده قبل حبه هلك من  
 مال موكله ولم يسقط الثمن)  
 لان يده كيده (ولو هلك  
 به حبه فهو كببيع)  
 فيعك بالثمن

(قوله وكذا الوكيل بالبيع) أى فانه يرد عليه مادام الوكيل حيا عاقل من أهـ ل لزوم العهدة الى آخر ما تقدم وعلى وارثه أو وصيه وان لم يكن فعل الموكل وعلى ماهره نصب القاضي وصيا ويرد عليه (قوله وهـ) هذا الخ) أى فى مسألة الماتن انما يرد الوكيل بالبيع اذا لم يرسله الى موكله ولا حاجة اليه مع قول الماتن مادام المبيع فى يده (قوله فلو سلم) أى الوكيل (قوله امتنع) أى على الوكيل رده (قوله لانه لو كالة بالتسليم) أى الى الموكل ولان فيه ابطال يده الحقيقية فلا يتكبر منه الاباذنه ولهذا كان خصمه المان يدعى فى المشتري عوى كالمشترى وغيره قبل التسليم الى الموكل لابعده وفى جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اهـ  
 مخ (قوله باع فاسدا) قال فى المنع قيد بالبيع لانه لو وكاله ببيع متاعه فباعه ببيع فاسدا وسلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه لائق النمرع كذا فى القنية (قوله مطلقا) أى ولو سلم المبيع الى المشتري ولو دفع الثمن الى الموكل فله الفسخ بغير اذن الموكل ويسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله قنية) عبارت من امانته مناه عن المنع (قوله ولا وكيلا) أى بالشراء (قوله حبس المبيع) أى الذى اشتراه له موكل (قوله بئنه دفعه) الوكيل من ماله) وان لم يكن الدفع باصره بصرى فليس يتبرع لان الحقوق لما كانت راجعة اليه وقد علم الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله (قوله أولا) أى لم يدفعه أصلا أو دفعه لامن ماله (قوله بالاولى) متعلق بقوله أولا ووجه الاولوية انه مع الدفع رجعا يتوهم أنه متبرع بدفع الثمن فلا يجبه فاذا قد بالحس انه ليس يتبرع وان له الرجوع على موكله بما دفعه فكيف اذا يدفع أصلا فله الحبس بالاولى ولانه انقذت بينهما مبادلة حكمية ولهذا الاختلاف فى الثمن يتماثلان \* وفى وصايا الخاتمة الوصى اذا انقذ الوصية من مال نفسه له ان يرجع فى تركه الملبت على كل حال أى سواء كانت الوصية للعبد أو لم تكن وعليه الفتوى \* وفى الخلاصة الوكيل بالشراء اذا اشترى ما ماهر به ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم الى الآخر ثم قد البائع غير عاجز ولو اشترى بدنانير غير ماهره ثم قد بدنانير الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل بدنانير لانه مسمى وفى الخاتمة الوكيل بالشراء اذا لم يكن أخذ الثمن من الموكل يطالب بالتسليم الثمن من مال نفسه والوكيل بالبيع لا يطالب باداء الثمن من مال نفسه وفى الجرع عن كفاية الخاتمة لو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اهـ لكن قال الرملى تصديق الموكل ليس بقيد لانه لو كذبه فبالاولى عدم الرجوع وعبرة الخاتمة رجل عليه الف رجل فامر المديون بجلال ان يقضى الطالب الا ان اتى له عليه فقال المأمور قضيت وصدقه الآخر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الآخر لان المأمور بقضاء الدين وكيلا بشرائه ما فى ذمته فاذا لم يسلم له ما فى ذمته ويرجع المأمور على الآخر كالوكيل بشرائه العين اذا قال اشترى وتقدت الثمن من مال نفسه وصدقه الموكل وكذبه البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فان أقام المأمور بينة على قضاء الدين قبالت بينته ويرجع المأمور على الآخر ويبرأ الآخر عن دين الطالب اهـ ولا يخفى ان معنى قوله لا يرجع الوكيل على الموكل لا يرجع بمضاع عليه بجمود البائع والافالمن الذى وجب له بالعقد الحكمى بطالبه به بلا شبهة لان الوكيل بالشراء ينزل منزلة البائع من الموكل ولذلك يتماثلان اذا اختلفا فى الثمن وفسخ العقد الذى

وكذا الوكيل بالبيع  
 وهذا اذا لم يرسله (فلسله)  
 الى موكله امتنع رده الا  
 بأمره) لانه لو كالة  
 بالتسليم بخلاف وكيل  
 باع فاسدا فله الفسخ  
 مطابقة الحق النمرع قنية  
 (و) للوكيل (حبس المبيع)  
 بئنه دفعه) الوكيل (من)  
 ماله أولا بالاولى

الجنس من حيث ان الوكيل لا يقدّر على تحصيل محمول الامر بما يسمى له والحاصل ان  
الطعام قبل هو اسم للبرودقة وقبل هو اسم لكل مطعوم وقبل بالتفصيل والاول عرف أهل  
الكوفة وجرى عليه في الكنز كما عرفت والثاني عرف غيرهم وعليه المصنف والثالث ذكره في  
الوقاية **لكن** قال صدر الشريعة ينبغي ان تكون باطلة ان قلنا ان الطعام يقع على كل  
ما يطعم فتكون جهالة جنسه قاطبة وجوابه أنه يدفع الثمن ويبيّن المقدار يعلم النوع فتنتفى  
جهالة الجنس والله تعالى أعلم (وأقول) ان هذه المسئلة غير محررة بالغافقها وتحررها ان  
يقال اذا قرن الطعام بالمبيع والشراء ينظر الى عرف الوكيل فان كان البرقة فلا يدين ببيان  
القدر أو الثمن وان كان الطعام في عرفه كافي الخاتمة انه اللحم المطبوخ والمشوى وما يؤكل مع  
الخبز أو وحده فيظهر الى انه من جهالة الجنس فلا يصح التوكيل بغير ثمن أو لا نظير الثوب والذابة  
الآن يقول اشترى من الطعام الذي يجيبك كما يستفاد من الهداية وما في المقدمة قال اشترى  
أي ثوب شئت فان قلت تقدم صحة التوكيل بشراء الثوب بالثمن قلت اشترى الصحة لاجل ذكر  
الثمن بل لاجل ان المراد الجنس لكان لا استحالة بل ما يتيسر منه واعلم هذا من قبيل اذا  
ضاف الامر اتسع والافعال المانع من ارادة الجنس فيما لو وكله بشراء ثوب \* (تنبيه) \* قال اشترى  
بهذه الدراهم وأشار الى دنائير كان وكيله بالدينارين حتى لو اشترى بالدراهم كان مشتملا بنفسه  
\* (تنبيه آخر) \* أطلق الدراهم فشمعت القليل وهي من الواحد الى الثلاثة والمتوسطة وهي من  
الثلاثة الى الخمسة والكثيرة وهي العشرة وما فوقها كافي والسكاف والتبيين (قوله كافي العين)  
أي فانه يعتبر فيه العرف أي فان الفاظ الوكالة كالفاظ اليمين تنبئ على العرف كما قدم في باب  
اليمين في الكل (قوله كل مطعوم) لان الوصية أخت الميراث فكما يكون في كل مقول تكون  
الوصية كذلك يطعم الموصى بكل مطعوم (قوله ولودواء الخ) هذا انما ذكره البرزاني في  
الايمان لافي الوصية قال في البحر ومن أيمان الأياكل طعاما فكل دواء ليس بطعام ولا غذاء  
كالمسحوق ولا يخبث ولو به حلالة كالسكجيين بحث انتهى فيلزم ان لا يعمل الشارع قصد  
بذلك التنبيه على ان الوصية في حكم اليمين والسكجيين خل وعسل (قوله به حلالة) كانه  
محمول على ما ذكره اخبره العرف بذلك \* بقي هل يزم المالك قول والمشرع أو يخص الاول جعل  
السكجيين منه يقتضى الاول (قوله ولو وكيل الرد بالعيب) أطاعه فشمع ما اذا كان رده باذن  
الموكل أو بغير اذنه لانه من حقوق العقد وكما علمه وأشار الى انه لو رضى بالعيب فانه يلزمه ثم  
الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك له الثمن من مال الموكل كذا  
في البرزانية (قوله بعدم موته أي موت الوكيل) أشار المصنف الى ان الرد عليه لو كان وكيله  
بالمبيع فوجد المشتري بالمبيع عيبا مادام الوكيل حيا عاقلا من أهل لزوم العهدة فان كان  
محمورا برده على الموكل وإلى ان الموكل أجنب في الخصومة بالعيب فلو أقر به الموكل وأنكره  
الوكيل لم يلزمه - انتهى بخلاف عكسه فانه يلزم الوكيل لا الموكل الآن يكون عيبا لا يحدث  
مثله في تلك المدة لقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يرد على  
الموكل الا بيهان والاحتفاء فان نكل رده والالزام الوكيل بجر عن البرزانية (قوله فلو كان  
ذلك) تقدم انه نصب القاضي وصيا يأخذ الثمن ويدفعه للموكل وينبغي ان يكون هنا كذلك

كافي اليمين (وفي الوصية له)  
أي اشترى (بطعام يدخل  
كل مطعوم) ولودواء به  
حلالة كسكجيين بزانية  
(ولو وكيل الرد بالعيب  
مادام المبيع في يده) لتعلق  
الحقوق به (ولو ارثه أو  
وصيه ذلك بعدم موته) أي  
موت الوكيل (فان لم يكونا  
قوله ذلك أي الرد  
بالعيب



والافلاوان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة وغيره فاذ كان ذلك اى تصح الوكالة كذا في العمالية  
 والمقدمة (قوله أو فرس أو بغل) قيد به الاختلاف في الشاة كما تقدم فممن من جعلها من هذا  
 القبول اى الجهالة الفاحشة ومنهم من جعلها من قبيل المتوسطة (قوله يصح بما يتحمل له حال  
 الامر) حتى لو ان عاميا و كاه بشرا فرس فاشترى فرسا سابقا بالملك لزم الوكيل قال الاتفاقى  
 وانما جعل جهالة النوع عقوا لان التفاوت بين النوع والنوع يسير فلا يمنع الائتمال ان يكن  
 تنصرف الوكالة الى ما يلقى بحال الموكل اهـ (قوله زيلعى فراجعهم) عبارة لان الوكيل قادر  
 الى تحصيل مقصود الموكل بان يتصرف في حاله ح وفي الكفاية فان قيل الجبر انواع منها ما يصلح  
 لركوب العظماء ومنها ما لا يصلح الا يحتمل عليه قلنا هذا الاختلاف الوصف مع ان ذلك يصير  
 له ما يعرفه حال الموكل حتى قالوا ان القارئ اذا امر ان يارب يشترى له جارا ينصرف الى  
 ما ركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب أو الاذن لا يجوز زعمه (قوله لانه من القسم الاول)  
 اى عمالية يسيرة وهى جهالة النوع المحض لانه بيان الصفة صارت يسيرة وان لم يسم غنا  
 (قوله وبشره ادر) جعل لدار كالعبد تبعه لا كمنزى وانما القاضى خان ليكنه شرط مع بيان الثمن  
 بيان الجهالة كفى فتاوا ومحافة الله داية فانه جعلها كالثوب من الجهالة الفاحشة لانها تختلف  
 باختلاف الاغراض والجيران والمراقف والمحال والبلدان ولذا التزوج على دار لم تكن تسمية  
 صحيحة وذكر في المصرايح انه يخالف رواية المبسوط قال والمناخرون قالوا فى ديارنا لا يجوز  
 الا ببيان المحال ووفقى فى الجبر يجعل ما فى الهداية على ما اذا كانت تختلف فى تلك الديار  
 اختلافا فاحشا وكلام غيره على ما اذا كانت لاتتفاوحش (قوله يخصص نوعا أولا) بان كان  
 يوجد بهذا الثمن انواع وقصده الرد على ما فى الجوهرية على ما مر وعبرة المقدمة فى الاولى ان  
 يقول كما قال فى البحر أطلقه فتعمل ما اذا كان ذلك الثمن يخصص نوعا أولا ثم قال وبه اندفع  
 ما فى الجوهرية حيث قال وهذا اذا لم يوجد بهذا الثمن من كل نوع أما اذا وجد لم يجوز عند بعض  
 المشايخ وفى الكافى لو قال اشترى باف درهم ثيابا أو دواب أو شيئا أو ماشيت أو ماريات أو أدنى  
 شئ حضرك أو ما يوجد أو ما يتفق صح لان التعميم دلالة التقويض الى رأيه وكذا لو قال اشترى  
 بالقبول ببيع أو اجعل ألفا من مالك بضاعة لانه تقويض وكذا لفظ البضاعة يدل على التعميم  
 (قوله زاد فى البرازية أو قدرا) أى فى مكيل تتفاوت افراده قال فى البحر والخنطة من هذا  
 القبول وبيان المقدار كبيان الثمن كفى البرازية والخنطة وأراد التفاوت فى القلة والكثرة  
 ولذا تزول ببيان المقدار وهو الكيل فى المكيلات والوزن فى الموزونات فلو قال اشترى خنطة  
 لا يصح ما لم يبين المقدار فقول كذا فتعز او يتعين البلل الذى فيه كفى البرازية (قوله والابسر  
 ذلك) أى ما ذكر من الثمن والنوع والمقدر (قوله وهى) أى جهالة الجنس (قوله لا يصح  
 وان سمى غنا لجهالة الفاحشة) فان الدابة لغة اسم لما يدب على وجه الارض وعرف القبول  
 والبقل والحمار فقد جمع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الى الكساء  
 ولهذا لا يصح تسميته مهورا كما تقدم واذا اشترى الوكيل وقع الشراء له كما قدمناه عن النهاية  
 وسببى منى فى هذا الباب لو وكاه بشرا شئ بغير عينه فاشترى لاهو كميل الا اذا نواه للموكل أو  
 شراء بعاله أى مال الموكل والظاهر انه مقيد بما اذا سمى غنا أو نوعا تاما ويكون قوله بغير

أو فرس أو بغل صح بما  
 يتحمل له حال الامر زيلعى  
 فراجعهم (وار لم يسم غنا) لانه  
 من القسم الاول (وبشره  
 دارا وعبد) لانه جازن سمى  
 الموكل (غنا) يخصص نوعا  
 أولا بجر (أو نوعا) كخبزى  
 زاد فى البرازية أو قدرا  
 كذا فتعز (والا) بسم ذلك  
 (لا) يصح والخف بجهالة  
 الجنس (و) هى مالو وكاه  
 (بشره) ثوب أو دابة (لا) يصح  
 (وان سمى غنا)



انفسه الو كالة باطلة وكذا الدار أى لا يصح التوكيل بشراء الدار مطلقا وذكر الامام  
 قاضى خان رحمه الله تعالى فى الجامع الصغير والدار أيضا من الجنس والنوع لانهم يختلفون فى  
 المرافق وكثيرتها فان بين الثمن يلحق بجهة النوع وان لم يبين يلحق بجهة الجنس وعلى تقدير  
 المتأخر من بشرط المحلة لانهم يختلفون باختلاف المحال ولما سمى من الثمن توجد الدار فى كل محلة  
 وكذا لو قال اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين عدد القفة زان أو الثمن لان هذا الاسم يقتضى القليل  
 والكثير وان سمي عن الدار ووصف جنس الدار والثوب جازمه فانه نوعه ونوعه لا ينفك عنه كونه  
 الدار مختلفا لرواية المبدىة ونقل فيه وان وكاه بان يشترى له دارا ولم يسم غنما لم يجز ذلك على  
 الآخر ثم قال وان سمي الثمن جازلا ن تسمية الثمن تسمية معلومة عادة وان بقيت جهالة فهى  
 بسيرة مستدركة والمتأخرون من مشايخنا يقولون فى ديارنا لا يجوز الا ببيان المحلة وكذا اذا سمي  
 نوع الدابة بان قال جمار يصح التوكيل بشراء الجمار وان لم يسم الثمن لان الجنس صار معلوما  
 بالتسمية وانما بقيت الجهالة فى الوصف فتصح الو كالة بدون تسمية الثمن وان كانت الجير انواعا  
 منها لور كوب ومن العمل فان هذا اختلاف الوصف وذلك لا يضر مع ان ذلك يصح مير معلوما  
 بعرفة حال الموكل اه ما فى النهاية وتراجع نسخة أخرى لان الفسخة التى بيدي محرقة جدا  
 (قوله كعبه) فى الجوهرية الشامة لانه النبى صلى الله عليه وسلم اعطى عروضة ثارا وأمره  
 ان يشترى له شاة فذكر الجنس والثمن وان قال اشترى شاة أو عبدا ولم يذكر غنما ولا صفة فالو كالة  
 باطلة لان اختلاف العبيد والجوارى أكثر من اختلاف سائر الانواع وعادة الناس فى ذلك  
 مختلفة فكانت بين الجنس والنوع (قوله فان بين الثمن الخ) لان بقدر الثمن يصير النوع  
 معلوما لطفه فعمل ما اذا كان الثمن مخصوصا نوعا ولا يوبه اندفع ما فى الجوهرية حيث قال وهذا  
 اذا لم يوجد به من كل نوع أما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ انتهى (أقول)  
 جزم من لا خصم وفى مقننه القدر حيث قال فان بين النوع أو غنم عين نوعا صحت والا لا تنهى  
 ومثله فى غرر الانكار مختصر النهاية لكن قال القهستانى فى شرحها والاحسن ترك الصفة  
 يعنى صفة الثمن بقوله غير نوعا فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كفى الهداية وعن  
 أبى يوسف انه ينصرف الى مثل ما ياتى به الموكل اه ولا يخفى ما فيه (أقول) قال المقدسى  
 بعد نقله عبارة الجوهرية المذكورة مؤيد لها قلت ولا شك ان الجنس يبين مثلا يوجد به من  
 الحبشى والهندي وغيرهما اه (قوله صحت) أى الو كالة (قوله والا) أى وان لم يبين الثمن  
 أو الصفة لا يصح (قوله وكاه بشراء ثوب هروى) منسوب الى هراقة مدينة بخراسان فثبت زمن  
 عثمان رضى الله تعالى عنه قال الاتقانى فان قال اشترى ثوبا هرويا ولم يسم الثمن فهو جائز اذا  
 اشتراه بما يشترى مثله أو زاد على ذلك بما يتغابن الناس فى مثله وكذلك كل جنس مما من  
 الثياب فان سمي له غنما فزاد على ذلك الثمن لم يلزم الآخر وان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الآخر  
 فان وصف له صفة وسمي له غنما فاشترى له تلك الصفة بأقل من ذلك الثمن جاز ذلك على الآخر اه  
 والاصل فيه انه اذا بين الموكل به بجنسه ونوعه ووصفه تصح الو كالة له للمحالة وان ترك جميع  
 ذلك وذكره كرافط ايدل على أجناس مختلفة فذلك المجعول فلم تصح الو كالة أصلا لانهم الجهل وان  
 بين الجنس وذكره كرافط ايدل على أنواع مختلفة فان ضم اليه بيان النوع أو الثمن صحت الو كالة

كعبه فان بين الثمن أو  
 الصفة أكثر من صحت والا  
 = (وكاه بشراء ثوب هروى)

أولاً فهذه الاشياء ملحقة بالجنس من وجه لان اختلاف العبد والجواري أكثر من اختلاف  
 سائر الأنواع وعادة الناس في ذلك مختلفة فاذا لم يسم الثمن أو الصفة الحق بمجهول الجنس وإذا  
 سمى الثمن أو الصفة بان قال تركى أو هندي الحق بمجهول النوع وهذا لان العبد جنس واحد  
 باعتبار منفعة العمل اجناس مختلفة باعتبار منفعة الجمال وان منفعة الجمال مطلوبة من بنى  
 آدم ولهذا يجعل رؤية الوجه من بنى آدم كروية الكل في اسقاط خيار الرؤية وفي هذه المنفعة  
 يختلف التركي والهندي اختلافاً شاملاً فكان جنسا واحداً من وجهه دون وجهه فالخلفاء  
 بالجنس الواحد عند بيان الثمن والصفة والجنس المختلف اذا لم يبين أحدهما عملاً بالشبهين  
 ولنا جهة الجنس المعقود به لا تمنع صحة التوكيل حتى ان من وكل ببيع عين من اعيان ماله جاز  
 وان لم يبين الثمن وجاز ان يبيع ناي عن شاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المعقود به  
 اكتساب المالية والاجناس كلها في المبالغة سواء في هذا الوجه اتحد الجنس ولا يختلف وأما  
 المعقود عليه فالمالية كلها مقصودة فراق آخر أيضاً مقصودة كالسن والركوب وباعتبارها  
 يختلف الجنس فلم تجز الوكالة عند اختلاف الجنس كذلك ولهم مذاقنا لا يشترط بيان  
 الجنس ولا بيان النوع في المضاربة اذا المتصور بهما اكتساب المالية والافانواع والاجناس سواء  
 في اعتبار المالية كذا ذكره الامام المرغيناني والمحجوب في رجهما الله تعالى والاصل ان الجهة  
 البسيطة تكتمل في الوكالة كجهة الوصف استحسنانا وانما قيد بقوله استحسنانا لان القياس باباه  
 (فان قلت) قد ذكر في الميسر وان سمي الجنس والنوع ولم يبين الصفة جازت الوكالة وسماه  
 الثمن أو لم يسم وهذا استحسنان وفي القياس لا يجوز ما لم يبين الصفة وجه القياس ان التوكيل  
 بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء فلا يجوز الا ببيان وصف المعقود عليه الا ترى أنا  
 نجعل الوكيل كالمشترى لنفسه متى كالمبايع من الموكل وفي ذلك الجهة التي تمنع الصحة فكذلك ما  
 اعتبر به وكان بشر الربى باخذ بالقياس الى ان نزل به ضيق فدفع درهم الى انسان ليأتي  
 بالرؤس المشوية فجعل بصفهاله فجزع عن اعلامه بالصفة فقال اصنع ما بدا لك فذهب الرجل  
 واشترى الرؤس وجعلها الى عماله وعاد الى بشر بعد ما كاهما فقال له أين ما قلت لك قال ما قلت لي  
 اصنع ما بدا لك وقد بدد الى ما فعلت فرجع عن قوله وأخذ بالاستحسان وجه الاستحسان ما روى  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه دفع ديناراً الى حكيم بن حزام وأمره ان يشتري شاة  
 لا تخمجة ولم يبين صفتها وأيضاً فان وجه الاستحسان ما ذكره ان معنى التوكيل على التوسعة لانه  
 استعانة وفي اشتراط عدم الجهة البسيطة خرج فلو اعتبرناه لكان ما فرضناه توبة ضيقاً وحرجاً  
 وذلك خلاف باطل فلا بد من بيان الجهة البسيطة وبغيرها ليعجز ما يفسد الوكالة عما لا يفسدها  
 (فتقول) اذا كان اللفظ يجمع اجناساً كالذئبة والثوب أو ما هو في معنى الاجناس كالدار  
 والرقب على ما يجي في الكتاب المولد فانه رادو ذكر في المغرب المولدة التي ولدت يلاذ الام  
 والسطوة ٢ مع الوسط كالعدو والعدو والعظة والوعظ في ان التاء موضت في آخرها عن الواو  
 الساكنة من أوها في المصدر والفعل من حذو ضرب ومن قال لا تشر شقراً فوا أو داراً أو دابة  
 فالوكالة باطلة أي وان بين الثمن وقد ذكرنا ولما بطلت الوكالة كان الثمن واقعاً على الوكيل وبه  
 صرح في نسخ الجامع الصغير فقال رجل أمر رجلاً ان يشتري له ثوباً أو دابة فاشترى فهو مشتر

قوله على ما يجي الخ هكذا  
 الاصل وتحرر هذه العبارة  
 فانما غير ظاهرة ولذلك  
 نبه المؤلف حفظه الله تعالى  
 في آخر المقالة على أن  
 الصفحة محرفة جداً

٢ أي الوسط

(قوله الاصل انها اسمت) بأن يقول ابتاع ما رأيت جازت الوكالة لانه فوض الامر الى رأيه  
 فأي شيء اشتراه له يكون بمثابة درر وفي البحر عن البرزخية ولو وكمه بشراء أي ثوب شاصح ولو  
 قال اشترى الانواب لم يذكره محمد رحمه الله تعالى قبل يجوز وقيل لا ولو انوا بالايحوز ولو ثيابا  
 أو الدواب أو الثياب أو دواب يجوز وان لم يقدر الثمن اه وفي حاشية الدرر المعلى عبد الحليم  
 وفرقوا بين ثيابا وانوا بافتاوا الاول للجنس والثاني لا كان الفرق ناشئا من عرفهم كذا في الكافي  
 والخلاصة والتحقيق فيه أنه اذا ذكر الثياب ونحوها من ألقاظ العموم يصح التفرع يرضى الى  
 الوكيل بخلاف ثوب أو انواب لا يظهر العموم فيه فاصير شاة في جنسه متفاحش الجهالة فلا  
 يصح كافي المقدسي اه (قوله أو علمت) أي بالشخص كأن قال هذا الشيء المميز أو بالنوع المحض  
 وأراد به ما تارة ريت أحاده وهو الذي عنه بقوله أوجهات جهالة بـسيرة الخ (قوله أوجهات  
 جهالة بـسيرة) قال في الكفاية الاصل أن الجهالة ثلاثة أنواع فاحشة وهي جهالة الجنس  
 كالنوع كبل بشره الثوب والداية والرقيق وهي تمنع صحة الوكالة وان بين الثمن وبسيرة وهي  
 جهالة النوع كالنوع كبل بشره الحمار والبغل والفرس والثوب الهروي والمروى قائم الانتماع  
 صحة ولو كالنوع لم يبين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالنوع كبل بشره اعبد وشراء  
 أمسة أو دار فان بين الثمن أو النوع تصح وتطبق بجهالة النوع وان لم يبين الثمن والنوع لا تصح  
 وتطبق بجهالة الجنس لانه يمنع الامتناع (قوله وهي جهالة النوع المحض كفرس صحت) احتراز  
 بالمحض عما تردد بين الجنس والنوع كاعبد والدار فففيه التفصيل المتقدم والآخر (قوله وان  
 فاحشة وهي جهالة الجنس كداية بطات) أي وان بين الثمن والجنس عند الفقهاء هو المقول  
 على كثيرين مختلفين في الاحكام ولا شك ان الدابة في اللغة ما يدب على الارض يشعل المكاف  
 والطاهر ونجس العين ونجس السور وما فيه الزكوة وما يحل بيده الى غير ذلك وفي العرف ذوات  
 الاربع وهو قريب منه فاذا جرى العرف على غير ذلك اتبع لان التكلم بقصد المتعارف  
 عنده فالدابة اذا قال وكانت بشره دابة لا يقصد منها الا الحمار فهو كالسوءاء وفي بعض الجهات  
 يريدون بالحيوان الحمار ولا يعرفون للحيوان معنى سواء وفي دمشق يباع ثياب معلومة من  
 القطن في سوق معين بعد صلاة العصر فلو وكل أحد من يتعاطاها ان يشتري له ولو لم ينصرف  
 الا هو وعلى هذا يقاس قوله وان متوسطة وهي جهالة النوع الغير المحض وهو ما تفاوتت  
 افرواده فتفاوتا فاحشا كعبد ولذا لا يجوز فيه الجبر على القسمة قال في النهاية وحاصل هذا ان  
 الجهالة لا تختلوا ما كانت في العقود عليه وهو المبيع والمشتري أو في المقتو به وهو الثمن  
 فالجهالة بالعقد عليه لا يخلو من ثلاثة أوجه جهالة فاحشة وهي ما كانت في الجنس مثل  
 التوكيل بشره الثوب والداية والرقيق فلا يصح سواء سمى الثمن أو لم يسم لان اسم الرقيق  
 بقول الذكروا الاثني وهو ما من بني آدم جنسان مختلفان حتى لو اشترى شخص على انه غلام فاذا  
 هو جارية كان المبيع باطلا وكذلك اسم الدابة يقع على ما يدب على وجه الارض دابة قوله  
 تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وجهالة بـسيرة وهي ما كانت في النوع المحض  
 كالنوع كبل بشره اعبد أو بقرة أو فرس أو ثوب هروي أو جارية تركية أو هندية وهو صحيح بين الثمن  
 أو لم يبين وجهالة متوسطة بين منزلة الجنس والنوع كالنوع كبل بشره اعبد أو جارية أو دار أو

مطلب  
 ٣ الجهالة ثلاثة أنواع

الاصـل انها ان عمت أو  
 علت أوجهات جهالة بـسيرة  
 وهي جهالة النوع المحض  
 كفرس صحت وان فاحشة  
 وهي جهالة الجنس كداية  
 بطات وان متوسطة =

انفسح البيع من أصله ولو أبرأ الوكيل والموكل المشتري عن الثمن معا برئ إبراهيم الموكل (قوله)  
 بخلاف وكيل بيتيم) الجار متعلق بقول المتن فان دفع له صحح والمراد بوكيل البيتيم وصيه كما  
 في العيني يعني لو دفع المشتري من الوصي الثمن للبيتيم لا يصح لانه لا يخرج عن العهدة بل يجب  
 عليه الدفع للوصي ثانيا لان البيتيم ليس له قبض ماله فكان الدفع اليه تضديعا فلا يعتد به  
 أبو السعود (قوله وصرف) أي وكيل صرف يعني ان الوكيل بالصرف اذا صار فقبض  
 الموكل بدل الصرف يبطل الصرف لا تترافأ حد العاقد من غير قبض لان الثقة قبض فيه  
 بمنزلة الايجاب والقبول وهما يتعاقدان بالمعاقدين فكذا القبض فيه ذكره الشافعي (قوله مع  
 مولاه) متعلق بقوله ما ذون (قوله فلا يملك) أي المولى قبض ديونه لانه أعلى منزلة من الوكيل  
 لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره (قوله مالم يكن عليه دين) الا بعد في التمهيد اما اذا كان  
 عليه دين الخ ويكون محتززا قول المصنف لادين عليه ط (قوله لانه لاغرما) أي لان الحق فيها  
 يده والاولى التصريح به (قوله التوكيل بالاستقراض باطل) وعليه الفتوى فهناك عن  
 الخزنة حتى لو وكل به فاستقرض كان له لا للموكل لان البذل فيه لا يجب دين في ذمة المستقرض  
 بالعقد بل بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت بالمقد  
 فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور في الذخيرة ونحوه في الخاتمة ان المأمور بالاستقراض ان  
 تصرف في عبارة نفسه بان قال لامقرض اقرضني عشرة دراهم كان الاستقراض لنفسه  
 لا للامقرض ان يمنع العشرة منه وان تصرف في عبارة الامر بان قال مثلا ان فلانا استقرض  
 منك عشرة دراهم فقبل القرض كانت العشرة للامر ان كان المأمور في هذه الصورة رسول  
 لوكيل وبالباطل الوكالة في الاستقراض دون الرسالة ط وقدمنا الكلام عليه مستوفى فلا  
 تغفل (قوله لا الرسالة) أي فانما غير باطل لا تفتاء فتقويض التصرف فيها لان الرسول سفير  
 محض وقدم مران التوكيل بالاقرار صحح لانه تقويض التصرف في ملكه (قوله والتوكيل  
 بقبض القرض صحح) بان يقول الرجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه اه وفي هذه الصورة  
 منافاة لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ط وارجع الى  
 ما قدمناه \* (فرع) \* التوكيل بالاقرار صحح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من  
 الموكل وعن الطواويس معنى انه ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رايت حقوق مؤنة  
 أو خوف عار على فاقرب بالمدعى بضم اقراره على الموكل كذا في البرازية وللشافعية فيها قولان  
 أحسنهما لا يصح وقدم الشيخ به في صاحب البحر في كتاب الشركة في الكلام على الشركة  
 الفاسدة انه لا يصح التوكيل في أخذ المباح وانه باطل رمل على البحر والقرع سباني متناهي  
 باب الوكالة بالخصومة والله تعالى أعلم وأسئله الله العظيم

\* (باب الوكالة بالبيع والشراء) \*

افردهما يصاب على حد وقدمهما على سائر الابواب لكثرة احكامهما وكثرة الاحتياج اليهما  
 وقدم بحث الشراء لانه يفي عن اثبات الحق والبيع يفي عن ازالته والازالة به دلائل  
 (وعلم) ان الوكيل بالشراء اذا اشترى نسيئة فحل بعونه لا يحصل على الامر كما في منية المتق

ببخلاف وكيل بيتيم وصرف  
 بيتيم (ومثله) أي مثل  
 الوكيل عبد (ما ذون لادين  
 عليه مع مولاه) فلا يملك  
 قبض ديونه ولو قبض صح  
 استخرا فانما لم يكن عليه دين  
 لانه لاغرما بنزاهة \* (فرع) \*  
 التوكيل بالاستقراض باطل  
 لا الرسالة درر والتوكيل  
 بقبض القرض صحح فتنبه  
 \* (باب الوكالة بالبيع  
 والشراء) \*

إضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب الى آخر ما قدمناه وفي البرازية وقبض  
 المهر لها الا لو كبل (قوله لكونه فيها سفيرا محضا) فانه يضيفها الى موكله فانه يقول خالك  
 موكلتي بكذا وكذا في أمثاله ابن ملك قال من لا على السفير حال قول غيره ومن حكى قول غيره  
 لا يلزمه حكم ذلك القول اهـ والسفير الرسول والمصلح بين القوم صحاح أى يظهر عن موكله  
 عبارته فالعقد هو الموكل به هذه العقود لا الوكيل ولذا لا يستغنى عن الإضافة الى موكله ولذا  
 غيابه بقوله حتى لو أضافه لنفسه وقع النكاح له فالغائبان في الحقيقة اشئ واحد بقوله فيما تقدم  
 حتى لو أضافه لنفسه لا يصح عنه عدم إمكان انصراف العقد اليه وقوله هنا حتى لو أضافه الخ  
 عند الإمكان اذ يصح انصراف النكاح اليه (قوله فكان كالرسول) أى فى كونه سفيرا محضا  
 فى نوعى المسعود حتى لا بد أن يقول أرساني اليك فلان بكذا فيضيفه الى مرسله بلفظها فترجع  
 الحقوق الى مرسله لا اليه فى النوعين قال فى البحر ونظره الاضافة الى مرسله بان يقول ان  
 مرسلتي يقول بعث منك وشيوخه اهـ وقال فى المنع وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن  
 السبب لانه اسقاط فاعية لا شئ فلا يتم وصدور من تخصص وبثبت حكمه لغيره فكان سفيرا  
 اهـ (قوله فلا مطالبة عليه فى النكاح بهر) أى اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم للزوجة)  
 أى اذا كان وكيلها ولا يلى قبض مهرها كان الوكيل بالخلع لا يلى قبض البذل ويصح ضمانه  
 مهرها ونحوها بين المرأة وبين مطالبتها أو الزوج فاذا أخذت من الوكيل لاترجع على الزوج ولو  
 ضمن وكيل الخلع البذل صح وان لم تأمر المرأة بالضمان ولذا يرجع قبل الاداء اهـ بحر (قوله  
 وللمشتري الاباء عن دفع الثمن للموكل) لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل اصالته  
 وقد قدمنا احكام قبض الثمن وان لا فرق بين حضرة الوكيل وغيبته وان وصى الوكيل ترجع  
 الحقوق اليه بعد موته لا الى الموكل فلو وكل الوكيل الموكل بقبض الثمن فله ذلك ولا يقدر على  
 المنع افاده عزى زاده ولو دفع الموكل بالشراء الثمن الى الوكيل فاستسلم له وهو معسر كان للبائع  
 حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فان لم ينقد الموكل الثمن الى البائع باع القاضي الجارية  
 بالثمن ذارضا والافلا اهـ خزائن المفتين (قوله وان دفع لصح) لان الثمن المقبوض حق  
 الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة فى الاخذ منه ثم الدفع اليه (قوله لعدم الفائدة) لان المقبوض  
 حقه وبرئت ذمة المشتري لو وصل الثمن الى مستحقه عيى (قوله نعم تقع المقاصة بدين  
 الوكيل لو وحده) أى لو كان وكيل المبيع وحده مدينوا للمشتري وقع الثمن مقاصة بما عليه من  
 الدين ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وهذا عندهما وقال أبو يوسف لا تقع  
 المقاصة بدين الوكيل وهو مدين على جواز ابراء الوكيل بالمبيع من الثمن فعندهما يجوز ابراءه  
 فتقع المقاصة وعنده لا يجوز فلا تقع ووجه البناء ان المقاصة ابراء بعوض فيه تبر بالبراءة بغير  
 عوض ولو كان للمشتري دين على الموكل تقع المقاصة بمجرد الداء عند ولو كان له عليه ما دين تقع  
 المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل ذكره فى البحر تبعه الشافعى وبه يهـ لم قول الشارح لو وحده  
 فتنبه ومثل المقاصة فى جانب الوكيل يقال فيما اذا باعهم من دائنه بدينه فانه يصح ويرى ويضمن  
 الوكيل للموكل كما فى الذخيرة (قوله ويضمنه) أى الوكيل لموكله لانه قضى دينه بمال الموكل  
 وان هلك المبيع فى يده قل تسلمه بطات المقاصة ولا ضمان للموكل على الوكيل لانه ياله ملك

لكونه فيها سفيرا محضا  
 حتى لو أضافه لنفسه وقع  
 النكاح له فكان كالرسول  
 (فلا مطالبة عليه) فى  
 النكاح (بهر وتسليم)  
 للزوجة (وللمشتري الاباء  
 عن دفع الثمن للموكل  
 وان دفع له صح ولو صح  
 نرى الوكيل) استحسانا  
 (ولا يطالبه الوكيل ثانيا)  
 لعدم الفائدة نعم تقع  
 المقاصة بدين الوكيل لو  
 وحده ويضمنه لموكله

لا وكالة فلو أخرج الكلام مخرج الوكالة لم يصح بل لابد من إخراج الرسالة كما قلنا وبه علم  
 أن ذلك غير خاص بالاستعراض بل كل ما كان تمليكاً إذا كان الوكيل من جهة طالب التملك  
 لا من جهة المملك فان التوكيل بالاقتراض والاعارة صحيح لا بالاستعراض والاستعارة بل هو  
 رسالة هذا ما ظهر لي فتأمله أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى آمين (قوله كنسكاح) فلو لم  
 يضاف النكاح الى الموكل وأضافه الى نفسه وقع له قال في البحر معز بالبرازية الوكيل بالطلاق  
 والعنف اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلاناً أمرني ان أطلق أو أعتق يتفد على  
 الموكل لانهم مدته ما على الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق  
 مخرج الوكالة بان أضاف الى نفسه صح الا في النكاح والفرق ان في الطلاق أضافه الى الموكل  
 معنى لانه بناء على ملك المتعة والرقبة وهو للموكل وأما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر  
 حتى لو كان وكيله بالنكاح من جانب أو أخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصير مخالفاً لضافته الى  
 المرافعة لان صحة النكاح بملك البضع وهو اهاف كانه قال ملكته بضع موكلي وفي الجوهره  
 اذا قال أبو الصغيرة زوجتم من ابنك فقال الاب قبالت ولم يقبل لا ينجى جاز النكاح للابن لان  
 الايجاب له والقبول يتقيد به فصار كقوله قبالت لابني ولو قال زوجت ابنتي ولم يزد وقع للاب هو  
 الصحيح وبغني الوكيل بالنكاح أن يقول قبالت لاجل فلان (واعلم) ان ما في البرازية بمن انه لو  
 أضاف الطلاق الى نفسه يصح حكمه في جامع الفتاوى بقبول حيث قال ولو قال أنت متى طالق  
 أو أنت طالق متى لم يقع وقيل بقبول وقوله متى افعل وقال واستفيد الوقوع بان طالق من غير  
 اضافة بالاتفاق انتهى (قوله وصلح عن دم عداو عن انكار) ومثله عن السكوت يعني أن زيدا  
 اذا ادعى دار على عمرو وفول عمرو ووكيله على ان يصلح على المائة فيقول زيد صلحت عن  
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل الوكيل فيتم الصلح ولا فرق بين أن يكون الصلح عن انكار  
 أم عن اقرار كافي صدر الشريعة ورد عليه ابن كمال بقوله هذا الصلح لا تصح اضافته الى الوكيل  
 بخلاف الصلح عن اقرار فانه تصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت اختلافاً لاف الاضافة في  
 الموضوعين فافتقر الصلحان في الاضافة قال العلامة أبو السعود قال الشيخ با كبر في التقييد  
 بكون الصلح عن انكار نظر فانه لا فرق في الصلح بين أن يكون عن انكار أو عن اقرار في الاضافة  
 فان زيد اذا ادعى على عمرو وفول عمرو ووكيله على ان يصلح على مائة فاذا قال زيد صلحت عن  
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل الوكيل هذا الصلح بتم الصلح سواء كان عن اقرار أو انكار  
 الا انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فترجع الحقوق الى الوكيل كافي البيع فتسلم بدل الصلح  
 على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداء يمين في حق المدعى عليه فالوكيل سفير محض فلا ترجع  
 اليه الحقوق حموى (قلت) هذا الذي ذكره الشيخ با كبر هو عبارة صدر الشريعة وما اعترضه  
 في الدرر رده عزى زاده اه (قوله وهبة وتصدق) قال سيدي الوالدرجه الله تعالى انظر  
 ما حقوق الهبة والصدقة المتعاقبة بالموكل اه (أقول) لعلها عند استحقاق عين الهبة والصدقة  
 والرجوع فيهما ولو ايجر (قوله وشركة ومضاربة) يزداد البراء لانه لابد من اضافته الى موكله  
 فلو لم يضاف اليه لم يصح كما ذكرنا (قوله تتعلق بموكله لابه) قال في الدرر والصرفيه ان الحكم  
 فيها لا يقبل الفصل عن سبب لانهم من قبيل الاسقاطات والوكيل اجنبي عن الحكم فلا بد من

(كنسكاح وشام وصلح  
 عن دم عداو عن انكار  
 وعتق على مال وكاتبه وهبة  
 وتصدق واعارة وابداع  
 ورهن واقتراض) وشركة  
 ومضاربة عيني (تتعلق  
 بموكله) لابه

اسقاط لا يشوبه معاوضة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط  
محض والموكيل اجنبي سقم فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في المواب هذا المخلص  
ما ذكره القوم في هذا المقام انتهى (أقول) يمكن التوفيق بان يكون معنى الاضافة اشتراط  
ذكر الموكل وان اسند الموكيل الفعل الى نفسه فاذا كان وكيلاً من جانب المرأة يقول للزوج  
خالع امرأتك على هذه الالف فخالع يتم بقبول الموكيل كما صرحوا به في الخلع أما لو قال خالع  
فقط فلا ولو كان وكيلاً من الجانبين فقال خالعت فلانة من زوجها على كذا جاز في الصحيح من انه  
يكون وكيلاً من الجانبين في الخلع وصرحوا أيضاً بأنه لو قال لغيره طلق امرأتى رجعية فيبين  
فقال لها الموكيل طالقك بائناً تقع رجعية ولو وكاه بالباين فقال لها الموكيل أنت طالق تطليقة  
رجعية تقع واحدة بائنة وصرحوا بأنه يصح توكيل العبي والجنود وبصير كانه علق الطلاق  
على نطقه ما وفي طلاق الفتاوى الهندية الموكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في المتأخرات  
الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد ائمة ان فذهب الرسول اليها وبلغها  
الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع فقد ثبت به هذا ان قول الموكيل خالعت  
وطاقت يكفي ثم الذي يظهر من كلامهم ان المراد هنا بالوكيل الموكيل من جهة من ثبت له  
الملك بقرينة التعليل بان الحكم فيه الا يقبل عن العيب ففي النكاح يقول وكيل الزوج زوج  
بنتك فلان فيضمنه الى الموكل ولو قال زوجي وقع له لالموكل وأما وكيل الزوج في قوله  
زوجت فيصح وفي الطلاق يقول وكيل الزوج طلقت فلانة وفي الخلع يقول وكيل الزوج  
خالعت على ألف وأما وكيل المرأة فيقول قبلت بدون اضافة اليها وكذا في العتق على مال  
والكتابة ولو كان الطالب من جهة وكيل المرأة أو العبد يقول طلق فلانة بألف وأخضعها بألف  
على ألف أو عتق عبدك كذا أو كاتبه على كذا في قوله وكيل الزوج أو السيد فعلت فيكتبني  
بالاضافة من أحد الجانبين لان الملك من كل منهما فان المرأة تملك نفسها وكذا العبد كما ان  
زوج أو السيد يملك العوض وفي الصلح عن انكار أو دم عمد يقول الموكيل خالعت فلانة عن  
دعوائك عليه على هذا المال أو الدم فيقبل المدعي ولو قال الموكيل في هذه المواضع عتقتي أو  
طلقتي أو كاتبتي أو صلحتني لم يصح بخلاف بعضي واجرى فانه يصح اضافتها الى نفسه كما صرحوا  
وكذا في الصورة الاتية يقول الموكيل من جهة طالب العتق هب فلانا أو تصدق عليه  
أو أعمر أو أودعه أو أرهن عنده كذا أو أقرضه كذا ولو قال هبني أو تصدق على أو  
أعمرني الخ يقع له لالموكل وأما الموكيل من الجانب الآخر كما اذا دفع لرجل مالا وكاه بان يهبه  
اقلان مثلاً فانه يقول وهبتك أو تصدقت عليك أو أعرتك أو أودعتك الخ من غير أن يقول  
وهبتك هذه الالف التي لفلان الموكل ثم اعلم ان هذه المذكرات يفتقر بعضها من بعض من  
حيث ان ما كان منها اسقاطاً يضيفه الموكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل فيقول زوجك  
فلانة وصالحتك عما تدعيه على فلان من المال أو الدم أما ما كان منها تملكاً كالعين أو منفعة أو  
حفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله فلان كذا أو أودعه كذا أو أقرضه كذا  
فلا بد في هذا من اخراج كلامه من خرج الرسالة فلا يصح ان يقول هبني كذا كما صرحوا به في اقلان  
وأودعتي اقلان وعلى هذا فقولهم التوكيل بالاستعانة باطل معناه انه في الحقيقة رسالة

وقال في البهرانه الاصح وقال الكرخي بنيت للوكيل ثم ينتقل للموكل وقال القاضي أبو زيد  
الوكيل نائب في حق الحكم أصـ يل في الحقوق فوافق الكرخي في الحقوق وأباطا هر في الحكم  
وهو حسن كذا في البرازية (قوله في الاصح) قال الشافعي وعلى طريقة الكرخي لا يعتق  
أيضا لأنه بنيت للوكيل ملك غير متقرر وكذا لا يفسد نكاحه إذا اشترى زوجته به بالوكالة فلا  
تقوله لهذا الاختلاف لأن الموجب للملك والفساد الملك المستقر وهذا إذا اشترى الوكيل  
قريب موكله يعتق عليه ويفسد نكاحه إذا اشترى زوجته موكله (قوله فلا يعتق قريب  
الوكيل بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته به) في هذا التفرع نظر فان هذه الاحكام ثابتة على  
القوانين كما أفاده في المنع أماعلى الاصح فظاهر وأماعلى قول الكرخي فلما عمل به الشارح من  
قوله لأن الموجب الخ وان كان ظاهره تعبد للاقول الاصح لكنه لا يصح عمله (قوله لأن  
الموجب) قد علمت ان هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من انه يثبت  
للكيل ابتداء ثم ينتقل الى الموكل (قوله حتى لو أضافه لنفسه لا يصح) أي على الموكل فلا  
ينافي قوله الآخر حتى لو أضاف النكاح لنفسه وقع النكاح كما ظن وفي البرازية الوكيل  
بالطلاق والعتاق إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا أمرني ان أطلق أو أعتق  
ينفذ على الموكل لان عهدته ماعلى الموكل على كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح والطلاق  
مخرج الوكالة بان أضافه الى نفسه صح الا في النكاح والفرق ان في الطلاق أضافه الى الموكل  
معنى لانه بناء على ملك الرقبة وتلك للموكل في الطلاق والعتاق فاما في النكاح فذمة الوكيل  
قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها وأخرج مخرج الوكالة لا يصح مخا نالاضافته الى  
المرأة معني فكأنه قال لم يمكنك بضع موكلتي اه قال العلامة أبو الوالد عودليس المراد ان  
الطلاق والعتاق يقع بمجرد قوله ان فلانا أمرني ان أطلق أو أعتق بل لابد من الإيقاع مضافا  
الى موكله فبما اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة الى نفسه اذا أخرج الكلام مخرج الوكالة على  
ما يأتي اه (قلت) وفي السابع والعشرين من التاترخانية ولو قال الوكيل طلقك الزوج لا يقع  
هو الصحيح اه قال في الجفر في هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف ففي وكيل النكاح من  
قبل الزوج على وجه الشرط وفيه اعداء على وجه الجواز فيجوز عدمه اه وفي الاشياء الوكيل  
بالإبراء اذا أبرأ ولم يصفه الى موكله لم يصح كذا في الخزائن اه (أقول) وظاهر ما في الجبر أنه  
لا تلزمه الاضافة الا في النكاح وهو مخالف الكلام غيره قال في الدرر بعد قوله في المتن تتعلق  
بالموكل ونسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانهم من قبيل الاسقاطات والوكيل  
أجنبي عن الحكم فلا بد من اضافة العدة الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب أما النكاح  
فلان الاصل في البضع الحرمة فكان النكاح اسقاطا لها واسقاطا ثلاثي فلا يتصور ضرورة  
السبب عن شخص على سبيل الاصل ووقوع الحكم غيره فجعل سفير المقارن الحكم السبب  
حتى لو أضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما  
في البيع بخلافه في الميراث دور السبب عن شخص اصله ووقوع الحكم غيره خلافة وأما الخلع  
فلانه اسقاط للنكاح والناكح المرد منه كوجه المرأة والوكيل امانته أو منها وعلى  
التقديرين يكون سفير المحض فلا بد من الاضافة الى الموكل وأما الصلح عن انكار فانه أيضا

في الاصح (فلا يعتق قريب  
الوكيل بشرائه ولا يفسد  
نكاح زوجته به) لكن  
(هما) ثابتان (على الموكل  
لو اشترى وكيله قريب موكله  
وزوجته) لأن الموجب  
للعق والفساد الملك المستقر  
(وفي كل عقد لابد من  
اضائته الى موكله) يعني  
لا يستغنى عن الاضافة الى  
موكله حتى لو أضافه الى  
نفسه لا يصح ابن كمال



لوهلك يملك من الموكل ولومات الوكيل بالشرع وظفر الموكل بالمشتري عيبا رده ووارثه أو وصيه  
والأفاهوك \* وكيل البيع اذا مات وظفر مشتريه به عيبا رده على وصي الوكيل أو وارثه والا  
فعلى الموكل كذا في النزاهة وفي الخاتمة الوكيل بالشرع لا يملك ابراء البائع عن العيب عند  
أبي حنيفة ومحمد واختلفوا في قول أبي يوسف والوكيل بالشرع اذا اشترى بالنسيئة ثمان  
الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزمه هذا يدل على ان المعنى في المذهب  
ما قال انه المعقول وقد اقيمت به بعد ما احتطت كما قال فيما سبق وقد كتبنا في الاشياء  
والنظار حكم التوكيل بالتوكيل \* وما فرغ على ان الوكيل اصل في الحقوق ما في كافي  
الحاكم ولولو كالمقاضي وكيلا يبيع شيئا بعهده ثم خاصه المشتري في عيبه جاز قضاء القاضي  
لوكيل اه (قوله بالفصل) حال من مدخول السكاف وهو الحقوق المقدمة (قوله بين حضور  
موكلاه) أي حالة العقد لان الموكل لو كان حاضرا حالة العقد ترجع الحقوق على الوكيل كالموكل  
كان غائبا كما أوضحه في المنع (قوله وغيبته) أي وقت عقد الوكيل (قوله لانه) أي الوكيل  
العائد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وهو منه (قوله وحكا) فان أحكام العقد ترجع  
اليه وهو محط العلة (قوله في أصح الأقاويل) وقال القاضي الامام أبو المعالي ان العهدة على  
الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالباشر بنفسه فعليه العهدة (قوله اتفاقا) هذا ينافي  
ما في الخلاصة والنزاهة وكيلا بشرع العبد جاء الى مالكه فقال بهت هذا العبد من الموكل  
وقال الوكيل قيات لا يلزم الموكل وقد تقدم تعديله والكلام عليه مستوفى (قوله فيه ما فيه) أي  
فيه نظر وعبر عنه بما تفخيمه أي لان البدية منقوضة بما ذكر ابن مالك وبما قال ابن السكال أيضا  
لو أضاف الوكيل بالشرع الشراء لموكلاه صح بالاجماع على ان البدية لا تنبئ منقوضة أيضا  
بمسئلة الطلاق ووكيل المرأة في النكاح كما بانى (وأقول) توضيحه انك قد علمت من كلامه انه  
لا يكون وكيلا الا اذا أضافه الى نفسه واذا أضافه الى الموكل ففيه الخلاف السابق في المنع  
وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه بشرطه الاضافة الى مرسله لما في النزاهة  
والرسول في البيع والطلاق والعنف والنكاح اذا أخرج الكلام مخرج الوكالة بان أضاف  
الى نفسه بان قال طلقتك وبعثتك وزوجت فلانه منك لا يجوز لان الرسالة لا تنضف الوكالة  
لانها فوقها وان أخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسلتي يقول بهت منك اه (قوله  
يكتمني) أي من غير لزوم (قوله لغو) كالموكل عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن فانه يكون  
باطلا كالتقدم وكالموكل بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن فالتسليم باطل أيضا ولو كتب  
اصلا باسم الموكل لا يسقط حقه في قبض الثمن الا أن يقر الموكل بقبضه ط (قوله والمالك يثبت  
للموكل ابتداء) جواب عن سؤال مقدرة تقديره اذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعة الى  
الوكيل ينبغي ان يعتق قريبه اذا اشتراه بالوكالة لان شراء القريب اعتناق فاجاب عنه بقوله  
والمالك يثبت للموكل ابتداء أي في ابتداء الامر خلافة عنه بمعنى ان الوكيل اصل في حق العقد  
ليكن في حق الحكم يخلفه الموكل فيقع له من غير ان يكون أصلا فيه كالعبد يتهب أو بصطاد  
فكما أن المولى يثبت للمالك ابتداء فيما اتهم به عبده أو اصطاد خلافة عنه فكذا الموكل يثبت  
له المالك ابتداء فيما اشتراه وكيلا خلافة عنه قال الشافعي وهذه طريقة أبي طاهر الدباس

بالفصل بين حضور موكلاه  
وغيبته) لانه العائد  
حقيقة وحكا. لكن في  
الجوهرة لو حضر فاعهدة  
على أخذ الثمن لا العائد في  
أصح الأقاويل ولو أضاف  
العقد الى الموكل تنعاق  
الحقوق بالموكل اتفاقا  
ابن مالك فلا ينفذ فقوله  
لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن  
السكال يكتفى بالاضافة  
الى نفسه فافهم (وشرط)  
الموكل (عدم تعاقب الحقوق  
به) أي بالوكيل (لغو) باطل  
جوهرة (والمالك يثبت  
للموكل ابتداء)

أمين وأبق ذلك الرسول لا يضمن الباعث إذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا  
رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري اه وقد عُدَّ بقوله المعروف عرفا كالشرط شرطاً  
والعادة محكمة والعرف قاض إلى غير ذلك من كلامهم اه ما في الخيرية\* (تنبيه) اه لم أن  
الحقوق التي للوكيل كقبض المبيع ومطالبة ثمنه والمخاصمة في العيب والرجوع يثنى المستحق  
غير واجبة عليه لأنه متبرع لكن ينبغي أن يوكل الموكل به - هذه الأفعال وأما الحقوق التي على  
الوكيل كتنظيم المبيع والتمن ونحوهما فالوكيل فيها يدعى عليه فلا مدعى أن يجبره على ذلك كافي  
الكافي والبر جدي ومصدر الشريعة (قوله وقبضه) أي إذا كان وكيل المشتري (قوله وقبض  
ثمن) أي من المشتري أي إذا كان وكيل البائع فله أن مراده بالوكيل بالبيع ما يشمل الشراء  
وكذلك في الإجارة ما يشمل الاستئجار قال في البحر واستقيم من قوله وقبض ثمن أنه لو ضمن  
الوكيل الثمن لا يصح ضمانه ولو أخل المشتري الموكل على وكيله بشرط برائة المشتري لم يصح  
ولو أخل الوكيل موكله بالثمن على المشتري صحته وهي وكالة لأحواله لأنه لا نفي للموكل على  
وكيله وإن الوكيل لو منع المشتري من دفع الثمن إلى موكله صح وله الامتناع عن الدفع إليه  
ولكن لو دفع له صح وبرئ استخراجه وإنه يصح إبراء وكيل البيع قبل قبضه الثمن  
وحوالته على الأتملا والمائل والادون وأقالته وحطه وتأجيله والتجوز بدون حقه عندهما  
ويضمن خلافاً لابي يوسف هذا قبل قبضه أما بعد قبضه لا يملك الخط والبراء والاقالة وبعد  
ما قبل بالثمن - حوالته لا يصح كإبراء الاستئجار والوكيل بالاجارة إذا فسخاها بعد ما صح لا بعد  
مضي المدة وبعد قبض الاجرة ديناً كان أو عيناً لا يصح الفسخ وإن الوكيل لو وكل موكله  
بقبض الثمن صح وله عزله إذا خاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضي الوكيل  
أن يوكل موكله لا يملك عزله ومن أحكامه أن وكيل البيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه  
بخلاف وكيل الشراء ولا يجبر على التقاضي لأنه متبرع بخلاف الدلال والسماء أو البيع لانهم  
يملكون باجر اه عن البرازية (قوله ورجوع به عند استحقاقه) أي رجوع الوكيل بالبيع  
أو الشراء عند استحقاق ما قبضه من مبيع أو ثمن أي عند ظهور المستحق للمبيع وكذا الرجوع  
بالثمن عند استحقاقه (والحاصل) أن هذه المسئلة شاملة لمسئلتين الأولى ما إذا كان الوكيل  
بائعاً وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فإن المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء  
كان الثمن باقياً في يده أو سلمه إلى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما إذا كان مشترياً فاستحق  
المبيع من يده فإنه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل باعه  
من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على  
الموكل وتظهر فائدته عند اختلاف الثمن اه بجر قال المحوى فإن قلت فعمل هذا يكون  
المصدر مشتركا بين مصدر الفاعل والمفعول (قوله وخصوصاً في عيب) أي فيرد المبيع إلى  
البائع لو كان يده وبه - تسليمه إلى الموكل يرد به - قال في البحر وهو شامل لمسئلتين أيضاً  
أما إذا كان بائعاً فإفريده المشتري عليه وأما إذا كان مشترياً فإفريده الوكيل على بائعه لكن بشرط  
كونه في يده فإن سلمه إلى الموكل فلا يرد له إلا بذنه كما - يأتي في الكتاب وأشار المؤلف إلى أن  
الوكيل لو رضى بالعيب لزمه ثم الموكل أن شاء قبله وإن شاء ألزم الوكيل وقب - ل أن يلزم الوكيل

وفي قبضه وقبض ثمن ورجوع  
به عند استحقاقه وخصوصاً  
في عيب

تسليم

في معنى الكفالة وان كان بمن حال فهو على الوكيل لكونه ضمانا عن جوى (وقبه) ايده الى  
 ما بسطه الزباني من الفرق وفي الجرماني الزباني عن الايضاح اذا امره ان يشتري بالنقد جاز  
 والعهد عليه وان امره بالنسيئة كان ما شتره له دون الاثر مخالف لما في الذخيرة  
 (قوله تسليم مبيع) هذا وما بعده أمثلة للعقود التي تتعلق بالوكيل ففي كلامه اف ونشر  
 مرتب أي اذا كان وكيل البائع واطلقه فشمع ما اذا قبض الوكيل الثمن أولا وما اذا قال  
 لا تدفع المبيع بعد التسليم حتى يقبض الثمن فمدفع الوكيل قبل قبض الثمن فانه جائز عنده ما  
 خلافا للثاني وكان النبي باطلا كما في القنية وقيد في البراز به بما اذا كان المبيع في يد الوكيل  
 فلو في يد المالك وأبي عن المدفع قبل قبض غنمه له ذلك أما لو نواه عن البيع حتى يقبض الثمن  
 لم يجز بيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعته به - ذه الدراهم التي قبضت منك ولو  
 دفع وكيل المبيع المبيع الى الدلال فضاع في يده يضمن في المختار كما لو قال بعته وسامته من رجل  
 لا عرفه وضاع الثمن يضمن قال القاضي لانه لا يملك التسليم قبل قبض غنمه والحكم صحيح  
 والعلل للمامران النهي عن التسليم قبل قبض غنمه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم  
 فلا أن لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى وهذه المسئلة تتخالف مسئلة القمعة اه (قلت) مراد  
 القاضي أنه لا يملك التسليم من لا يعرفه لامطلقا فصح التعليل أيضا جوى (أقول) ومسئلة  
 القمعة ما قاله في منقرقات الوكالة من التاخر في عازي الاظهرية الوكيل اذا دفع قمعة  
 الى انسان لا صلاحها بامر الموكل ونسي من دفعها اليه لا يضمن قال في النوازل وصار كالذي  
 وضعه في موضع من دار ثم نسيه فلا ضمان عليه كذا هذا اه قال العلامة أبو السعود  
 وأقول لم يظهر لي وجه ما في القنية من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض غنمه مع ان  
 المصريح به ان المشتري يؤمر بتسليم الثمن أولا حيث كان الثمن حالا وعلاو ذلك بقولهم لا تعين  
 حتى البائع فيه أما المشتري فقد تعين حقه في المبيع بمجرد العدة لان الثمن لا يتعين بالتعريف  
 حتى لو أضيف العقد الى دراهم معينة كان له ان ينفذ غيها فالظاهر ان ما في القنية من  
 بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض غنمه ضعيف انتهى (أقول) ويغني تقييد ضمان  
 وكيل المبيع اذا دفع الدلال وغاب أو ضاع في يده بما اذا لم تكن العادة جارية في ذلك أما اذا  
 كان شيئا لا يبيعه الوكيل بنفسه بل يدفع في العادة الى دلال يعرفه على البيع لا يضمن لانه  
 بعقضى العادة يكون ما ذكرنا بذلك \* وفي الفتاوى الظهيرية سهل فيما اذا جرت عادة التجار ان  
 يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها منهم سامع من يختاره ويعتقد أمانته من  
 المكاري به بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتراشا تعاقبهم وباع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة  
 في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعها عنهم على دفعات متعددة حسب ما تيسر له وأنكر  
 المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول بائع الثمن بيمينه وان لم يعلم تقاضيه بل ذلك  
 اطول المدة أم لا بدله من البيعة (أجاب) القول قوله بيمينه اذ له به مع من يختاره ويراه أمينا  
 لانه أمين لم يطل أمانته والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد راضا  
 ليعكر خواهر زاده جرت عادة ما ذكره الرستاق انهم يبعثون السكرائيس الى من يبيعهها لهم في البلد  
 ويبعث بائعها اليهم يمد من شاه ويراها أمينا فاذا بعث البائع عن السكرائيس يمد شخص ظنه

مطلب  
 ٢. مسئلة القمعة

الوكيل شري ما وكاه بشرا ثم موكله فالظاهر لزوم الموكل وعدم لزومه يحتاج لدليل أما للزوم  
فلا فليتأمل وأقول ومراعاة بما في شرح الطحاوي ما مر به بقوله شحبي وهو موافق لما مر  
عن الزياحي فتأمل في هذا المحل فإنه من مداحض الاقدام والله تعالى أعلم بالصواب (قوله الى  
الوكيل) أي اسناده في الصيغة (قوله وصلح عن اقرار) أي في دعوى مال ومنفعة لأنه حينئذ  
يكون بيعا أو اجارة وهذه الامثلة للعقد ذي الحقوق وبأى امثلة الحقوق فقط (قوله يتعلق  
به) أي بالوكيل بخلاف الرسول لأنه يضيف العقد الى مرسله وبخلاف النكاح لأنه لا بد فيه  
من ذكر الموكل واسناد العقد اليه عيني ولو اختلفا في كون المشتري رسولا أو وكلا قال قول  
للمشتري والمينة على البائع بصر وعند مالك والشافعي واجد تتعلق بالموكل لأن الحقوق  
تتعلق بالحكم والوكيل ليس بأصل فيه فلا يكون أصلا فيها فصار كالرسول والوكيل بالنكاح  
ولأن الوكيل أصل في العقد بدليل استغنائه عن اضافته الى الموكل ولو كان سقيا كازعوا  
لما استغنى وانما جعل نائباً في الحكم للضرورة كي لا يطل مقصود الموكل ولا ضرورة في حق  
الحقوق ولأن العاقد الآخر اعقد رجوع الحق اليه فلم يرجع لغيره على تقدير كون الموكل  
مفلساً أو من لا يقدر على مطالبته عيني (قوله مادام حياً) أما اذا مات الوكيل قال الفضلي  
تنقل الحقوق الى وصيه لا للموكل وإن لم يكن وصي يرفع الى الحاكم ينصب وصياً عند القبض  
وهو المعقول وقيل ينقل الى موكله ولاية قبضه فيحيط عند الفتوى بحيط هذا اذا اتفقوا على  
انه وكيل أما اذا اشترى فقال الشراء فلا ن وقال البائع بل لك فالحكم فيه ما قاله مؤيد زاده  
اشترى شيئا أو قال كنت رسول فلان ولا نكح لك على وقال البائع بعتك منك قال قول للمشتري  
وفي الخيرية عن الخلاصة امرأه اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا نكح لك على  
وقال البائع انما بعت منك والتمن عليه قال قول قولها وعلى البائع البيعة ونقل مثله عن  
الخانية وكتبت من المكتبة ثم قال في البحر والوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فبات الوكيل  
حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزمه هنا يدل على ان المعتمد في المذهب ما قال انه  
المعقول وقد أفتيت به بعد ما احتطت كما قال فيما سبق اه وتأتي عبارة البحر قريبا (قوله  
ولو غابا) فإذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كما في البحر (قوله ان لم يكن) أي الوكيل  
مجبورا فان كان مجبورا كالعبد والوصي المجبورين فانهم اذا ادعوا بطريق الوكيل فمتعلق  
حقوق عدهما بالموكل اذا أصبح من المجبور التزام العهدة لقصور أهليته ولحق مولى العبد  
كافي الرسول والقاضي وامينه ثم العبد اذا أعتق تلتزمه تلك العهدة والوصي اذا باع لا تلتزمه  
وفي الخانية عدهم شري شيئا فقال البائع لا سلم لك المبيع لأنك مجبور وقال العبد أنا ما أذن  
قال قول للعبد فلو برهن البائع ان العبد قال أنا مجبور قبل أن يتقدم الى القضاء بعد الشراء  
لم يقبل ولو قال عدهم بعتك وأنا مجبور وقال المشتري وأنت ما أذن القول للمشتري لأن الاقدام  
على البيع دليل الاذن والاصل بقا ما كان على ما كان عليه وقوله ان لم يكن مجبورا يشير الى  
أن العبد والوصي المأذون لهما متعلق بهما الحقوق وتلتزمهما العهدة وظاهر كلام المصنف ان  
العهدة على المأذون مطاوعة فصل في الذخيرة بين أن يكون وكلا بالبيع فالعهد عليه سواء  
باع بئمن حال أو مؤجل وبين أن يكون وكلا بالشراء فان كان بئمن مؤجل فهو على الموكل لأنه

(الى الوكيل كبيع واجارة  
وصلى عن اقراره يتعلق به)  
مادام حياً ولو غابا ابن  
مالك (ان لم يكن مجبورا)

الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة انتهى وهذا التعديل مؤيد للتوفيق المتقدم  
والله اعلم وفي حاشية أبي السعود وتعبير ابن السكال بقوله يمكن بالاضافة الى نفسه صريح في أن  
اضافته الى نفسه ليس يلزم خلافا لمن عـبر به بلا بد كالجرو تبعه المصنف لكن الشارح نقل  
كلام ابن ملك وأمر بحذفه وأيده بقول ابن السكال المتقدم ورد على المصنف في ما يأتي بقوله  
فقوله لا بد فيه ما فيه وحينئذ يتجه ما ذكره ابن ملك ويقتط ما عترض به في البحر عليه وما في  
الخلاصة والبرازية لا ينافي جواز الاضافة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيما اذا  
لم يصف الوكيل العقد الى نفسه بان اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت  
في الزيلعي من باب الوكالة بالبيع والشراء التصريح بعدم لزوم اضافة الوكيل في الشراء  
ونحوه العقد الى نفسه حيث قال في شرح قول المصنف ولو وكاله بشرا مني بعينه لا يشترط  
انفسه مانعه بخلاف ماله وكذا أن يزوجه امرأته بعينه حيث جازله أن يتزوج بها لان السكاح  
الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الدخول تحت الوكالة تسكاح مضاف الى الموكل  
وفي الوكالة بالشراء الدخول فيه اشترام مطلق غير مقيد بالاضافة الى أحد فكل شيء أتى به لا يكون  
مخالفا لمخالفه - اذ من الزيلعي صريح فيما ذكره ابن ملك \* واعلم ان قول الزيلعي وفي الوكالة  
بالشراء الدخول فيه اشترام مطلق الخ صريح أيضا في أن الوكيل اذا أضاف العقد الى  
الموكل لا يكون مخالفا ويلزمه العقد ولا يتوقف على اجازته خلافا لما سبق عن الخلاصة  
والبرازية انتهى ملخصا (أقول) وفي نور العيون راجع الجامع الاصغر أمره بشراء من بأف  
فقال ما لك بهت قتي هذا من فلان الموكل فقال الوكيل قيات لزم الوكيل اذا أمره الوكيل  
أن يقبل عن نفسه ليلزم العهد على الوكيل فخاف بقوله على موكله قاضي خان فيه نظر  
ويقتضي أن يلزم الموكل أو يتوقف على اجازته اذ الوكيل لما خاف صار كأنه البائع قال  
ابتداء بعيت عبدي من فلان بمكذا وقال الوكيل قيات يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير  
الوكيل مشتريا لنفسه (يقول) الحقير أصاب في ايراد النظر لكنه أهمل جانب قوله يلزم  
الموكل حيث لم يده الدليل أفاده اذ كره من تعليل التوقف على الاجازة انه لا يلزم الموكل  
بل يتوقف فيه بين كلاميه تناف غير خاف على ذي فهم صاف ثم ان الظاهر انه لا يتوقف بل  
يلزم الموكل لما صرح في شراء الفضولي نقلا عن شحى ان الفضولي لو شري شيئا وأضاف عقد  
الشراء الى من شري له بأن قال لبايعه به من فلان وقيله لا يتوقف على فلان ولو قال شريته  
فلان فقال بايعه بهت أو قال بعته منك فلان فقال المشتري قيات نفذ على نفسه ولم يتوقف  
وهذا الوجه يبق من فلان التوكيد ولا الامر فلوسبق أحدهما فشرى الوكيل نفذ على موكله  
وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهد انتهى (يقول) الحقير يظهر بقوله  
وعلى الوكيل العهد أن الوكيل لم يخاف موكله كما ظنه الامام قاضي خان تبعه صاحب الجامع  
الاصغر غاية ما في الباب أن يكون في المسئلة زوايته أو يكون احد دما ذكر في شرح الطحاوي  
وفتاوى قاضي خان غير صواب كما لا يخفى على ذوي الالباب انتهى (أقول) الذي يظهر أنه  
لا ينافي اذ التعليل انما هو للحكم بالتوقف اذ فيه غموض يجب ايضاحه ولم يذكره لقوله يلزم  
الموكل اذ لزمه اياه واضح وجهه عند الله أو بالنسبة الى من له مسكة بالققه بل علمه ظاهرة اذ

اضافته الى نفسه ثم اني بالو كيل وان اضافته الى موكله تتعلق بالموكل كما فهمه ابن ملاء  
 في شرح المجموع لما في الخلاصة والبرازية وكييل شراء العبد جاء الى مالكة فقالت بهت هذا  
 العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا ترجع اليه  
 العهد وقد رجعت قال أبو القاسم الصفار والصحيح ان الوكيل يصير فضوايا ويتوقف العقد  
 على اجازة الموكل انتهى وفي المجموع وتعلق حقوق العقد فيما يضاف الى الوكيل به قال ابن  
 ملاء قيد بقوله فيما يضاف الى الوكيل لان الوكيل بالبيع والشراء لو اضاف العقد الى الموكل  
 ترجع حقوق العقد الى الموكل اقتضاها كذا في الفصول اه فقد ادعى الاتفاق مستندا  
 للفصول فكيف يكون مجرد فهم منه فنأمل وفي المجتبى كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه  
 اراد به ان تصح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه شرط واهذا لو اضاف  
 الوكيل بالشراء الشراء الى الموكل صح بالاجماع وقوله وكل عقد لو اضافته الى الموكل  
 كأنه كالح مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح فلنفظ  
 الاضافة واحد ومراده مختلف اه قال الظهير الرملي هذا شاهد لما فهمه شارح المجموع اه  
 وهو بظاهره اقرار صاحب البحر بان ما في شرح المجموع فهم من شارحه الا ان يكون ذكره  
 بحجارة اعبارة البحر هـ ذاولك ان تنفي المناقاة بين ما في البرازية وشرح المجموع به مل ما في  
 شرح المجموع من قوله لان الوكيل بالبيع والشراء على التافذين المتبادره ما فهمه الا تتعلق  
 حقوقه بالموكل قبل الاجازة افرعية تتعلق الحقوق عن النفاذ وليس في عبارة البرازية  
 ما ينفي تعلق الحقوق بالموكل بعد النفاذ بالاجازة فلنلتزمه ليحصل التوفيق وقد علمت ان عدم  
 تعلق الحقوق بالموكل في مسألة البرازية انما تنافي من المخالفة فلوصدر التوكيد على وجه  
 ينفي المخالفة بان اذن له الموكل باضافة العقد اليه فالظاهر نفاذ العقد لعدم المخالفة كما هو  
 مفهوم البرازية واذ انفذ العقد هل تتعلق بالموكل أو الوكيل لانه في كلام البرازية يبدل على  
 ايجابه أو نفيه فنقول تتعلق بالموكل عملا بما في شرح المجموع والمجتبى اذ لم يولد ما ينافيه ما  
 كيف وقد ادعى الاتفاق فتأمل بهين التحقيق فانه بالتأمل حقيق ليظهر حقيقة الحال  
 والله الميسر بلوغ الآمال وتوجه ما في البحر بان يقال ان عبارة شرح المجموع مطلقة فالظاهر  
 انما شامله لصورة المخالفة الواقعة في البرازية وانه اذا اضاف الى الموكل فيهما ما يتفقد البيع  
 الحال وتعلق الحقوق به مع ان المنقول بخلافه وحيث وقع في الفصول الحكم مطلقا كما  
 استند اليه الشارح المذكور فهو مقيد بما في البرازية غير ان الشارح فهمه على اطلاقه ولم  
 يقيد بالبيع النافذ وظاهر من كلام البحر عدم منع الحكم في النفاذ واذ اجملت كلام شارح  
 المجموع على ما قلناه وقيدت مستنده بما في البرازية وعلمت ان كلام البحر لا ينبوع الحكم  
 المذكور ارتفاع الخلاف كما يشهد بذلك الانصاف فالأخذ التي وردت على صاحب شرح  
 المجموع من صاحب البحر تستند الى اطلاق عبارة شارح المجموع لا غير والله تعالى أعلم (أقول)  
 فما في شرح المجموع مقيد باذا أجاز الموكل العقد فلا ينافي ما ذكره الصفار واذ صح هذا التوفيق  
 ظهر الجواب عما قيل عن المقدسي من قوله ثم اذا أجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى

المدبون كافي شهادة الزار بـ بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض الثمن ثم رد المبيع  
 بعيب بعد ما دفع الثمن للموكل فالمشتري مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل بقبض الثمن  
 لا مطالبة عليه كافي القيمة ولا يصح ابراء الوكيل بالقبض ولا حطه ولا أخذه الرهن ولا تاجيله  
 ولا قبول الخوالة بخلاف الوكيل بالبيع (قوله الا في حدود وقود) أي قصاص في نفس أو ماله  
 وهذا استثناء من قوله وبإقامتها واستيفائها وقوله بغيبته موكله قيد الثاني فقط كآتيه عليه  
 في البحر المكن ظاهر كلام الزبلي وصرح كلام العيني والفتح قصر المستثنى منه على الاستيفاء  
 حيث قال وهو استثناء من قوله واستيفائها الامن قوله وصح التوكيل لان التوكيل باثباتها  
 جائز ولا يمكن لا يجوز واستيفائها ان غاب الموكل ووجه العدول عما هو الظاهر من كون  
 الاستثناء من كل من الايقاع والاستيفاء ان الايقاع تسليم ظهر القاذف وتسليم نفس الجاني وهذا  
 لا يتصور الوكيل فيه كما نقله السيد الجوى عن شرح النقاية آخر السكن نقل اولاً عن شرح  
 الطحاوى ما يخالف ذلك وان الاستثناء من كل منهما لا يمكن في الايقاع على اطلاقه وفي  
 الاستيفاء ان غاب الموكل عن المجلس أما اذا كان حاضراً أو مر بآتيته فانه يجوز له  
 ان ظاهر ما سبق عن العيني صحة التوكيل باثبات الحد مطلقاً وليس كذلك كما قدمناه وقدمنا ان  
 ما ذكره الزبلي من صحة التوكيل باثبات حد السرقة بخلاف ما ذكره قاضيخان بقوله رجل  
 وكل رجل باثبات السرقة ان كان الوكيل يريد القطع كان باطلاً وان كان يريد المال فهو مقبول  
 وهو كالمطالب المسروق ومنه ان يخالف السارق يقول له القاضي تريد المال أو القطع ان قال  
 أريد المال حلفه وان قال أريد القطع لا يحلف به الخ اللهم الا ان يحمل كلام الزبلي على ما اذا  
 كان الموكل لا يريد القطع بالمال واعلم ان جواز التوكيل باثبات القذف مذهب الامام ومنعه  
 أبو يوسف وقول محمد مضطرب وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد  
 والقصاص غير ان الوكيل لا يقبل عليه لان فيه شبهة عدم الامرية وغير خاف ان قصر الاستثناء  
 على الحد والقود يشعر بصحة التوكيل باثبات التعزير وبه صرح القهستاني عن شرح  
 الطحاوى (قوله بغيبته موكله عن المجلس) هو قيد الاستيفاء فقط اذا موكل لو كان حاضراً أو مر  
 باستيفائها ما يجوز كافي شرح الطحاوى وغيره وعلة في غاية البيان باحتمال العقو المندوب  
 اليه بخلاف حال حضرته لانعدام الشبهة وبخلاف حال غيبته الشهود حيث يستوفيان حال  
 غيبته وان كان رجوعهم محققاً لان الظاهر عدم احترازه عن الكذب والفسق ولم يذكر  
 المؤلف التوكيل باثباتهم الدخول ما تمت قوله فصح بخصوصه لان التوكيل باثباتهم ما هو  
 التوكيل بالخصوصة فيهما فهو جائز خلافاً لابي يوسف كافي العيني أما التوكيل باثبات  
 حد الزنا والشرب فباطل اتفاقاً لاحق لاحد فيه بل تقام البيينة حسبة وأما التوكيل  
 باستيفاء التعزير فيجوز مطلقاً لانه حق العبد ولا يسهط بشبهة (قوله وحدوق عقد)  
 صفة أخذ بره قوله تنه ليق به وجهه قوله لا بد من اضافته في محل حرصه قوله عقد  
 والمراد بالاضافة المعنى النعوى وهو الاسناد بان يقول بعثت أجرة صالحة (قوله لا بد من  
 اضافته الى الوكيل الخ) قال في البحر والمراد فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لا بد من  
 اضافته اليه لا ينفك عن الموكل وليس المراد ظاهر العبارة من انه قد يضيفه وقد لا يضيفه فان

الا في حدود وقود بغيبته  
 موكله عن المجلس ملحق  
 (وحقوق عقد لا بد من  
 اضافته) أي ذلك العقد

فيما اذا قال بعه بالف نسيمته او قال لا تبعه الا بالف نسيمته فباعه بالف فقد اجبوز على الامر فاذا  
 شرط اشراطا بغيره من وجه ولا يقيد من وجهه بان كان ينفع من وجه ولا ينفع من وجهه ان  
 اكده بالنفي يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنفي لا يجب مراعاته بانه فيما اذا قال بعه في سوق  
 كذا فباعه في سوق آخر فان لم يؤكده بالنفي بان لم يقبل لا تبعه الا في سوق كذا فباعه  
 في سوق آخر فقد على الامر وان اكده بالنفي لا يقيد على الامر كافي ولو قال بعه في السوق  
 لا يقيد به حتى لو باع في داره جاز وعنده زفر لا يجوز م واذا عرفناه هذه الجملة جئنا الى استخراج  
 المسائل فنقول اذا امر ان يبيع ويشهد على بعه فان لم يؤكده بالنفي بان قال ببع واشهد  
 فباع ولم يشهد جاز وان اكده بالنفي بان قال لا تبع الا بالشهود فباع ولم يشهد لا يجوز واذا  
 امر ان يبيع برهن او كفيل فباع من غير رهن او من غير كفيل لا يجوز اكده بالنفي اولم  
 يؤكده واذا قال برهن فله ان يجز الا برهن يكون بغيره وفاء بالثمن او تكون قيمته اقل مقدار  
 ما يتقارب الناس فيه واذا اطلق جاز برهن قليل وعندهما لا يجوز الا يقصان لا يتغابن الناس  
 فيه وتتمام التفارب بيع فيه افرجعهما واما الثاني اعنى الوكيل بقبض الدين فيقبض قوله في قبضه  
 وضياعه ودفعه الى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته للوكيل بخلاف اقراره  
 بقبض الطالب ولو وجب على الوكيل بالقبض من له مديون موكاه وقعت المقاصة وكان  
 الوكيل مديون الموكل ولا يملك الوكيل بقبضه الا براه والجهة واخذ الرهن وذلك اخذ  
 الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الخو الفو يصح  
 التوكيل بالقبض والقضاء بالارض والخصم ولا يغزل بموت المطلوب وينعزل بموت الطالب  
 فلو زعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يصح ردق بالاجرة فان احتمل الطالب  
 بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل ان يطالب المحيل والمحتمل فلو نوى المال على  
 المحال عليه وعاد الدين على المحيل فالوكيل يملك الطالب ولو كان بالمال كفيل او اخذ الطالب  
 كفيل لابعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل ولو كان كفيل بالقبض قبض بعه الا اذا  
 نص على ان لا يقبض الا الكل معا ما في البرازية يمكن قال في الاشياء كل امرين ادعى  
 ابصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع والوكيل والنظر الا في الوكيل بقبض الدين  
 اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل  
 بقبض العين والفرق في الولو الجدية اه (واقول) نفع به الشربة لاني اخذ من كلام الولو الجدية  
 وغيرهما من كتب المذهب بان دعوى الوكيل ابصال تقبل ابراهمه بكل حال واما امر اية قوله على  
 موكاه ابراهيم فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكاه واما بعدم موته فلا تثبت  
 براءة الغريم الا ببينة او نص بدق الورثة الى آخر ما ذكره في الرسالة المشهورة بمئة الحليل  
 في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبي السهود قلت ولعلامة المقدسي ايضار رسالة في هذه  
 المسئلة ذكرها الشربة لاني في مجموعة رسائله عقب الرسالة التي اثنىها واستشهد بها على ما ادعاه  
 فارجع الى تلك الرسائل فنقد اشبعها الكلام فيها ما جرحنا الله تعالى خيرا والحاصل ان الوكيل  
 بقبض الدين يخالف الوكيل بالبيع وقبض الثمن في مسائل فلو كفل الوكيل بقبض الثمن المشتري  
 صحته ولو كفل الوكيل بالبيع لم تصح كافي الخاتمة وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به على



التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانهم اندر بالشبهات والمراد بالابناء هنا دفع ما عليه  
 وبالاتية قبض فيكون معناه صحيح التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله منع (قوله) وكذا  
 باستيفائهما قال في المنع المراد بالابناء هنا دفع ما عليه وبالاتية قبض فيكون معناه صحيح  
 التوكيل بدفع ما عليه وقبض ماله قاله في البحر اما الاول في مسائله قالوا لو كان بقبض الدين وكاه  
 بان يدفع الوكيل من مال نفسه الى دائن الموكل فناء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه وكاه فيه فلما  
 طالبه وكياله برد ما قضا له لاجله قال الموكل أخاف ان يحضر الدائن ويذكر قضاة وكيالي وبأخذه  
 من ثانيا لا ياتت الى قول الموكل وبضمير بالخروج عن حق وكياله فاذا حضر الدائن وأخذ  
 من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه بالقضاء اه وتعامه فيه  
 قال العلامة الجوى نقلا عن العلامة المقدسي هـ اذا قال أخاف ان يذكر الدائن القبض  
 فلو قال الدائن انكر القبض وطالبني هل يكون كالموكل قال أخاف أو يتوقف فيبني انه ان برهن  
 على انكاره يرجع والا فلا لان الوكيل يبرأ بجهته كما ذكره في السكافي اه اما لو دفع اليه درهم وقال  
 له انض بهاديني الذي لزيد فادعي الوكيل الدفع الى زيد الدائن وكذبه كل من الموكل  
 والدائن فالقول للوكيل في براءة نفسه بيمينه والقول للدائن في انكاره القبض بيمينه أيضا  
 كما في فتاوى قارئ الهداية وفي البحر أيضا وفي كتاب الحوالة امره بقبضه دينه أي من مال نفسه  
 أي مال الوكيل فقال قضيت وصدقه الامر فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله اليه وأخذه  
 من الامر لا يرجع المأمور بما قضا به مال نفسه على الامر لان الامر كذب في اقراره حيث  
 قضى عليه بالدين لان الاقرار انما يطي بالحكم على خلافه اذا كان الحكم باليمينه اما بغيرها  
 فلا والصحيح انه يعمل له عدم رجوع المأمور على الامر ان المأمور وكياله بشره ما في ذمة  
 الامر بماله ونقد الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الامر اذا سلم له ما في ذمته كالمشتري  
 انما يؤمر بتسليم الثمن الى الامر اذا سلم الامر ما اشتراه اما اذا لم يسلم فلا ذكر القصد وري ان  
 رب الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المدين بقبضه قال قضيت دينك بامر لك  
 افلان فانكر كونه مدين فلان وامره وقضاه أيضا والدائن غائب فبرهن المأمور على الدين  
 والامر والقضاء يحكم بالكل لان الدائن وان غائب لكنه عنه خصم حاضر فان المدعي على  
 الغائب سبب لما يدعي على الحاضر لانه مالم يقض دينه لا يجب له عليه شيء وبينهما اتصال أيضا  
 وهو الامر وبعد السببية والاتصال فينصب خصما ولو قال لاندفع الدين الا بمحضرة فلان ففعل  
 بالمحضره ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل انه دفع بمحضرة او قال لا تدفع الا بشهود  
 فادعى دفعه بشهود وانكر الدائن القبض حلف الوكيل انه دفع بشهود فادعى حلف المدعي  
 كذا في كافي الحاكم ولو قال ادفعه بشهود فدفع بغيرهم لم يضمن قال في التاتر خاتبة في اواخر  
 الفصل الحادي عشر عازيا للخصم نوع آخر فيما اذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره  
 وما لا يجب الاصل في هذا النوع ان الموكل اذا شرط على الوكيل شرطا مفيدا من كل وجه بان  
 كان ينفقه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كده بالنفي أو لم يؤكده بيانه  
 فيما اذا قال به بخيار فباعه بغير خيار لا يجوز وان شرط في العقد شرطا لا يفيد أصلا بان كان  
 لا ينفقه بوجه بل يضره لا يجب على الوكيل مراعاته كده الموكل بالنفي أو لم يؤكده بيانه

(المراد بالابناء هنا دفع ما عليه)

لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اه (قوله بل الشريف وغيره اسوا  
 بحر) عن خزانة المفتين (قوله وله) أى لا مدعى عليه الرجوع عن الرضا ولو بعد مدة والتقييد  
 باليوم في القسمة اتفاق كناية عليه صاحب البحر (قوله قسمة) عبارة الورضى ثم مضى يوم وقال  
 لا أرضى لذلك انتهى وذكره في شرح الجمع مع معزيا اليه اقال في البحر والتقييد باليوم اتفاق  
 وانما المقصود ان له الرجوع عن الرضا ما لم يسع القاضى الدعوى لما في القسمة أى بضالوا دعى  
 وكيل المدعى عند القاضى ثم أتى بشهود لا يقيمها ولم يرض الخصم أى المدعى عليه بالوكيل ويريد  
 ان يخاصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أى حنفية وفي البرازية  
 ولو وكاه بكل حق هو له وبخصوصه في كل حق له ولم يعين الخاصم به والخاصم فيه جاز اه واذا  
 وكاه بقبض كل حق يحدث له والخصوصية فيه جائز اه فانه يدخل فيه الدين والوديعة  
 والعارية وكل حق ملكه اما النفقة فن الحقوق التي لا يملكها كذا في الخزانة (قوله ولو  
 اختلاف الخ) أى ولا يثبت (قوله ان من يثبت الاشراف) أى شرف نسب أو علم ويلحق بذلك يثبت  
 الصلوة والامر او الاغنياء (قوله فالقول لها مطلقا) أى سواء كانت بكرا أو ثيبا لانه الظاهر  
 من حالها مخ (قوله فيرسل أمينه) أى القاضى يعفى اذا قبل توكيلها وتوجه عليها الامين يرسل  
 أمينه الخ قال في الفتح ثم اذا وكت فلزمها عين بعث الحاكم اليها ثلاثة من العادل يستحلونها  
 أحدهم وبشهادته الاخران على عينها أو نكوها وفى أدب القاضى للصدر الشهيدي اذا كان  
 المدعى عليه مريضا أو مخدرة وهى التي لم يهره دلهاء خروج الاضرورة فان كان القاضى  
 ماذونا بالاستحلاف بعث نائبه فصل الخصومة هناك وان لم يكن بعث أميناً وشاهدين  
 يقران المرأة والمرضى فان بعثه مال الشهدا على اقرار كل منهما أو انكاره مع الامين ليقضاه  
 الى القاضى ولا بد للشهادة من المعرفة فاذا شهدا عليها قال الامين وكل من يحضر خصمك  
 مجلس الحكم فيحضر وكيله ويشهد ان عند القاضى باقراره أو نكوله لتقام البينة على ذلك  
 الوكيل ولو توجه عين على أحدهما عرضه الامين عليه فان أبى الخلاف عرضه الاثنا فاذا نكل  
 أمره ان يوكل من يحضر المجلس يشهدا على نكوله بحضوره فاذا شهدا بنكوله حكم القاضى  
 عليه بالدعوى بنكوله قال الدرر خسي هذا اختيار صاحب الكتاب فانه لا يشترط للقضاء  
 بالنكول ان يكون على اثر النكول فاما غيره من المشايخ فشرطوه فلا يمكن القضاء بذلك  
 النكول فقال بعضهم الامين يحكم عليهم بانكول ثم ينقله الشاهدان الى القاضى مع وكيلهما  
 فيعصيه القاضى وقال بعضهم يقول القاضى له مدعى أتريد حكمكم بينكما بذلك فاذا رضى  
 بعث أميناً بالتحكيم الى الخصم يخبره بذلك فاذا رضى بحكمه وحكمه فان كان مخالفاً لغيره  
 نفذ وان كان فيه خلاف توقف على امضاء القاضى والقضاء بالنكول مختلف فيه فاذا امضاء  
 نفذ على الكل انتهى (قوله في الوجهين) أى فيما اذا كانت بكرا أو ثيبا لان الظاهر غير  
 شاهد لها (قوله غلابلها الظاهر) على جميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف العرفى فيدخل  
 اغنياء الدنيا فانهم بغناها من مهنات عن الظهور وان لم تكن من نبات العلماء ولا آل البيت  
 الظاهر نعم ط (قوله وصح بايقائهما) أى حقوق العباد أى يصح التوكيل بايقاء جميع  
 الحقوق واستيفائها الا في الحدود والقصاص لان لكل منهما مباشرة الموكل بنفسه فيملك

بل الشريف وغيره اسوا  
 بحر (وله الرجوع عن  
 الرضا قبل سماع الحاكم  
 الدعوى) لا بعده قسمة  
 (ولو اختلاف في كون المخدرة  
 ان من يثبت الاشراف  
 فالقول لها مطلقا) ولو  
 ثيبا فيرسل أمينه ليحلفها  
 مع شاهدين بحر وأقره  
 المصنف (وان من الاوساط  
 فالقول لها بالبكر وان)  
 هى (من الاسافل فلا  
 في الوجهين) علانا الظاهر  
 بزازية (و) صح (بانيقائهما)

التوكيل وان لم يؤخرها قبل منه التوكيل اهـ بزيادة من الجوهره (قوله اذ المريض الطالب بالتأخير) اما اذا رضى به فلا يكون عدرا (قوله فلو منه فليس بعدر) لانه يخرج به فيجب عن الدعوى ثم يعاد ولوهـ دعيا يدعى ان لم يؤخر دعواه ثم يعاد اهـ بجر (قوله بزيادة بمحض) عبارتها وكونه محبوسا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا لكان يشهد على شهادته قال القاضي ان في حبس القاضي لا يكون عدرا لانه يخرج به حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن ان يقال في الدعوى ايضا كذلك بان يجب عن الدعوى ثم يعاد اهـ قلت ولا يخفى انه مفهوم عبارة المصنف وهي ان ثبت من عدمه بل واقعة في كلام غيره والمقاهيم محبة بل صرح به في الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوسا فعلى وجهين ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بل الرضا لان القاضي يخرج من الحبس لخاصته ثم يعيده وان كان في حبس الوالى ولا يمكنه من الخروج للخصوصية يقبل منه التوكيل اهـ (أقول) وفي زماننا لا يمنع الوالى من حبس في محبسه من الخروج للخصوصية له وعليه عند القاضي بل يخرج مع محافظ في كل وقت طالعه القاضي ويعود للحبس على انه صار للحبس واحدا (قوله) ولا يحسن الدعوى بانـ لم القاضي انه عاجز عن بيان الخصوصية بثبوتها (قوله خاتمة) عبارتها ويجوز للمرافعة ان تترك كل وهي التي لم تخاطب الرجال بكرا كانت أو نكرا كذا ذكر أبو بكر الرازي وعليه القموى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في الخصوصية بنفسه يقبل منه التوكيل \* (نقطة) يلزم التوكيل اذا كان الموكل حاضرا مع الوكيل في المجلس وطريق اثبات الوكالة بالخصوصية ان يشهد له وادعاء على غريم الموكل سواء كان منكر الوكيل أو مقرها باليمين على غيره كافي الغزاة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القنية لا تقبل من الوكيل بالخصوصية ينفذ على مكانته من غيره خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاء في الخلف اهـ قال قاضيان وكما به قبض فاقرا المديون بوكالته وأنكر الدين فبرهن عليه الوكيل لا يقبل اذا ائتمنته لا تقبل الاعلى خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما لا ترى انه لو أقر بالوكالة فقال الوكيل انى ابرهن على وكالتي بخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكيل لا تقبل ينفذ ولو قامت على المقر وكذا وصى أقر المديون بوصايته وأنكر الدين فثبت الوصى وصايته ينفذ لا تقبل وكذا من ادعى ديناً على الميت واحضر وارثا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعى انا أثبت ببينة فبرهن يقبل بل نور العين وفي التمتع في صلح كتب فيه أقر زيد وجماعة من أهالي قرية كذا فز يد بالاصالة من نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرتين من أهل القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون عن أنفسهم ان عليهم وعلى الموكلين التعمير بما اقدره من الدراهم كذا وما جلا الى كذا وما مدر ذلك لدى حاكم شرعى لم يثبت التوكيل المزبور له في وجه خصم شرعى ثم حل الاجل وطالب عمر والمبلغ من الاصل والموكلين وهم يجحدون التوكيل في ذلك فكيف الحكم فاجاب حيث انكر والتوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون الصك المرقوم في ثبوت التوكيل بل لابد من اثباته بوجهه الشرعى والخالفه هذه والله تعالى اعلم ثم قال بعد كلام ولا عبرة بشهادة وشهود الوكيل كونه في غيره وجه خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات

اذ المريض الطالب بالتأخير  
بجر (أو محبوسا من غيره)  
حاكم هذه (الخصوصية)  
فلو منه فليس بعدر بزيادة  
بجنا (أو لا يحسن الدعوى)  
خاتمة (لا) يكون من  
الاعذار (ان كان) الموكل  
(شريطة ان لا يكون من دونه)

السفر أمر باطنى فلا بد من دليلها وهو ما نصه مدبى الخصم بها والقرينة الظاهرة ولا يقبل قوله انى يريد السفر لئلا يكن القاضى ينظر فى حاله وفى عدته فانما لا تختفى هيئة من يسافر كذا ذكره الشارح وفى البرازية وان قال أخرج بالقافلة الفلانية سألهم عنه كفى فسخ الاجارة اه وفى خزانة المفتين وان كذبه الخصم فى ارادته السفر بحقه القاضى بالله انك تريد السفر اه والمتأخرون من أصحابنا اختاروا الفتوى ان القاضى ان علم التعنت من ابائه من قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار بالخصم لا يقبل منه التوكيل الا برضاه فتقول الشارح به مدوى كفى قوله اذا اريد السفر محمول على ما اذا صدقه الخصم (قوله أو مخدرة) فانه يلزم التوكيل منها كما قاله الامام الكبير أبو بكر الجصاص أحمد بن على الرازى لانم الواحد حضرت لم تستطع ان تنطق بحجة الحياثم اذ يلزم توكيلها أو بضيع حجة اقال المصنف وهذا شئ استحسنه المتأخرون يعنى أفعال على ظاهر اطلاق الاصل وغیر عن ابى حنيفة لافرق بين البكر والشيب المخدرة والبرزة والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحديثه قد فسخه مص الامام الرازى ثم تعميم المتأخرين ليس الا فائدة انه المبتدئ بتقريب ذلك وتبعوه كذا فى الفسخ والمخدرة لغة من الخدر كالأخدار والتخدير بفتح الخاء الزام البنت الخدر بكسر الخاء وهو سريع الدجارية فى ناحية البيت وهى مخدورة ومخدرة وفى الشرع هى التى لم تجر عادتها بالبروز ومخالطة الرجال قال الحلوانى والتى تخرج فى حوائجها برزة وذ كرفى الهابة فى نفسه غير هاهن البرزوى انما التى لا يراها غير الهازم من الرجال أما التى جليت على المنصة فراها الرجال لا تكون مخدرة قال فى الفسخ وليس هذا بحق بل ما ذكره المصنف من قوله وهى التى لم تجر عادتها بالبروز فاما حديث المنصة فقد يكون عادة لعوام فيفعله بها والداها ثم لم يبردها برزوز ومخالطة فى قضاء حوائجها بل يفعله لها غير الزم توكيلها الان فى الزامها بالجواب تضييع حجةها وهذا شئ استحسنه المتأخرون وعلمه الفتوى ثم اذا وكلت فلزمها بين بهت الحاكم اليها ثلاثة من العدول يستعملها أحدهم ويشهد الآخران على يمينها أو نكرواها اه (قوله لم تخاط الرجال) أى لغير حاجة لان الخروج للحاجة التى لا تخرج عن التخدير يلزمه مخالطة الرجال غالبا والخروج للحاجة لا يقدح فى تخديرها ما لم يكتم بان تخرج لغير حاجة برززية وفيها والتى تخرج الى حوائجها والحمام مخدرة اذا لم تخاط الرجال على ما ذكره فى الفتوى وكلام الحلوانى هذا محمول على مخالطة الرجال اه وليس للطالب مخاصمة مع زوجته ولا يمكن لا يمنعه الزوج من الخصومة مع وكيل امرائه أو معها كذا فى خزانة المفتين ولو اختلفا فى كونها مخدرة فان كانت من نبات الاشرف فالقول لها بكرا أو شيئا لانه الظاهر من حالها وفى الاوساط قولها لكرا وفى الاسافل لا يقبل قولها فى الوجهين كذا فى البحر ومثله فى البرازية وسما فى كلام المصنف قريبا (قوله كما) أى فى باب الشهادة على الشهادة من انما التى لا تخاط الرجال وان خرجت لحاجة وحمام (قوله أو حائضا أو نفساء الخ) قال فى خزانة المفتين ومن الاعذار الحيض أو النفاس اذا كان القاضى يقضى فى المسجد وهذه المسئلة على وجهين اما ان تكون طالبة أو مطلوبة فان كانت طالبة قبل منها التوكيل وان كانت مطلوبة ان أخرها الطالب حتى يخرج القاضى من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عذر لها الى

(أو مخدرة) لم تخاط الرجال  
كما (أو حائضا) أو نفساء  
(والحاكم بالمسجد)

قوله لم كذا بالاصل والعله  
ثم ان لم تأمل اه معصم

التعت في الابعاء عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار لنفسه  
 بالحيل كما هو مبيح وكلاهما لا يقبل منه التوكيل الا برضاه وهو اخبرنا عن ائمة  
 السرخسي كذا في الكافي ونحوه في الزياحي وزاد في معراج الدراية وبه أخذ الصغار وقال  
 الامام السرخسي اذا علم القاضي التعت من المدعي في اداء التوكيل يفتي بالقبول بغير رضاه  
 وهو الصحيح وفي الخلاصة قال نعم الاثمة الملوأني في أدب القاضي المقتضي مخبري هذه المسئلة  
 ان شاء الله تعالى يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان شاء الله تعالى بقوله ما ونحن نفق ان الرأي الى  
 القاضي اهـ هذا في قضائهم للمعامل من أحوالهم من الصلاح والدين اما قضاء زماتة افلا  
 بلاظنون ما قالوه يتعين بل قصدهم حصول المحصول ولو علموا من التوكيل التزوير والاضرار  
 في الدعوى وفي غاية البيان الاولى ان لا يحضر مجلس الخصومة بنفسه عندنا وعند العامة  
 وقال البعض الاولى ان يحضر بنفسه لان الامتناع من الحضور الى مجلس القاضي من  
 علامات المنافقين والجواب الرد من المنافقين والاجابة من المؤمنين اعتقادا اهـ وفي خزنة  
 المقتبين واذا واكله بالخصومة عنه هذا القاضي فلان كان لاو كبل ان يحاصمه الى قاض آخر ولو  
 واكله بالخصومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يحاصمه الى فقيه آخر اهـ (أقول) وكان وجهه  
 انه جعل هذا الفقيه به كما فلا يكون الاخر كما يدون أمره بخلاف القاضي الآخر فان  
 ولايته ثابتة وان لم يأمر تأمل (قوله) الا ان يكون الموكل مريضا أي فيلزم التوكيل من غير  
 رضا الخصم ووجه لزوم التوكيل بل لا توقف على رضا الخصم اذا وجد عذر من مرض  
 ونحوه أن جواب خصمه حينئذ غير مستحق عليه أبو السعود (قوله) لا يمكنه حضور مجلس  
 الحكم بقرينه) سواء كان مدعيا أو مدعى عليه وان قدر على الخصومة على ظهر دابة أو انسان  
 فان زاد مرضه بذلك لزم تركه فان لم يزد فالصحيح لزومه برأيه وفي الجوهره اما المريض  
 الذي لا يمكنه المرض من الحضور فهو كالصحيح اهـ فالله فهم فيه تفصيل ط السكت في الشئ  
 ومنه لا يمكن بلزم منه بالارضاء وان كان لا يزيد الر كواب مرضا في الاصح وظاهره المخالفة  
 لما في البرازية ووجه المخالفة ما ذكره السيد الجوى حيث قال وظاهره انه لو لم يزد مرضه  
 بالر كواب لا يصح تركه قلت هذا الظاهر انما يثبت لو كان المراد بالصحيح ما قابل القاسد ولا يتعين  
 ان يحتمل ان يراد به ما قابل الاصح وعليه فلا اختلاف الا ترى الى ما ذكره في العناية في بحث  
 الاختلاف بين الرازي والكرخي فيما اذا اختلف الزوجان في المهر فانهم لا يتصالحان في الوجوه  
 كلها أي فيما اذا اشهد مهر المثل له أو لها أو لم يشهدوا احد منهما واختلف شراح الهداية  
 في الترجيح ففي النهاية ذكر ان قول الرازي أصح وغيره من الشارحين ذكر ان قول الكرخي  
 هو الصحيح فقال في العناية ان أرادوا بقولهم هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون أصح فلا كلام  
 وان أرادوا ان غيره فاسد فالحق ما قاله في النهاية الخ (قوله) أو غايبا مدة سفر) قيد بدعة السفر  
 لان مادونهما كالحاضر كذا في الجوهره وفي المحبط ان كان الموكل مريضا أو مسافرا فالتوكيل  
 منه لا يلزم بدون رضا الخصم بل يقال له مدعى ان ثبت جواب خصمك فاصبر حتى يرتفع  
 العذر وان لم يصبر فسيبلك الرضا بالتوكيل فاذا برضى لزمه التوكيل برضاه في ظاهر الرواية  
 اهـ وهو خاص بتوكيل المدعي كما لا يخفى بهر (قوله) أو مريدا له الخ) قال في البهروارادة

(الا ان يكون) الموكل  
 (مريضا) لا يمكنه  
 حضور مجلس الحكم  
 بقرينه ابن كمال (أو غايبا  
 مدة سفر أو مريدا له) ويمكن  
 قوله ان أريد السفر ابن كمال

١٥ وعنايه فيه (قوله برضا الخصم) أطلق فيه فعمل الطالب والمطلوب كما فعلهما الموكل  
 والشريف والوضيع قال الامام قاضيان التوكيل بالخصومة لا يجوز عند أبي حنيفة سواء  
 كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب ١٥ قال في البرزبية وأصله ان التوكيل  
 بالارضا للخصم من الصحيح المقيم طالبا كان أو مطلوبا وضيعة أو شربا اذ لم يكن الموكل  
 حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عنده الامام أى لا يجزى برخصه على قبول الوكالة وعندهما  
 والشافعي يصح أى يجزى على قبوله وبه أفق الفقيه وقال العتابي وهذا هو المختار وبه أخذ  
 الصغار انتهى وباقى عنهما (أقول) وبقول أبي حنيفة أفق الرمي قائلا وعليه المتن واختاره  
 غير واحد والمحجوب والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الماعلى ورجح دليله في كل مصنف فلو لم  
 العمل به ولا سيما في هذا الزمان القاسد كفى الخيرة (أقول) لكن العمل الآن على صحة التوكيل  
 وان لم يرض به الخصم وبه صدر أمر السلطان نصره الرحمن كما في ١٥١٦ من المجلة (قوله  
 وجوزاه بالارضاء) قال في الهداية ولا خلاف في الجواز وإنما الخلاف في لزومه ومعناه انه اذا  
 وكل من غير رضاه لم يرتد برده ولا فائدة أبى حنيفة نعم وعندهما لا يجزى فعلى هذا يكون قوله  
 لا يجوز التوكيل بالخصومة البرضا للخصم مجازا لقوله ولا يلزم ذكر الجواز وأراد اللزوم فان  
 الجواز لازم للزوم فيكون ذكر اللزوم وأراد اللزوم وفيه نظر لانا لم نعلم ان الجواز لازم للزوم  
 عرف ذلك في أصول الفقه سائما لم يكن ذلك ليس بمجاز والحق ان قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة  
 البرضا للخصم في قوة قولنا التوكيل بالخصومة غير لازم بل ان رضى به الخصم صح والا فلا  
 حاجة الى قوله ولا خلاف في الجواز والى التوجيه يجعله مجازا اهمه ان التوكيل نصرف في  
 خاص حقه أى في حق الموكل وهذا لانه وكاهما بالجواب أو بالخصومة وكلاهما حق الموكل  
 فاذا كان كذلك فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى الديون أى بقبض الديون لانه وكاه  
 بالجواب والخصومة لدفع الخصم عن نفسه وذلك حقه لا محالة والتصرف في خاص حقه  
 لا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بالتقاضى أى بقبض الديون وايضا هو لابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى انا لان لم انه تصرف في خاص حقه فان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره في  
 مجلس القاضى والناس يتقانون في الخصومة وفي جوابها قرب انسان يصور الباطل بصورة  
 الحق ورب انسان لا يمكنه تمسكه الحق على وجهه فيجتمه ان التوكيل عن له حذق في الخصومات  
 فيتمضرب بذلك الخصم فيتمضربا رضاه والمستحق للغير لا يكون خالصا له سائما لخلوصه له لكن تصرف  
 الانسان في خاص حقه انما يصح اذا لم يتضرر به غيره وههنا ليس كذلك لان الناس متقانون  
 في الخصومة فلو قلنا يلزمه أى التوكيل بالخصومة لمتضرر به الخصم فيتموقف على رضاه  
 كالعبد المستترك اذا كاتبه أحد الشريكين ان يرضى به وبين ان يفسخه دفعا للضرر عنده  
 خالص حقه لكان ضرر الشريكين الآخر بين ان يرضى به وبين ان يفسخه دفعا للضرر عنده  
 فيتمضرب بين القضاء والفسخ وعلى هذا فاذا كانت الوكالة برضا للخصم كانت لازمة بالاتفاق  
 فلا ترتد برضا للخصم ويلزمه الحضور والجواب بخصومة التوكيل واذا كانت بالارضاء صححت  
 وان كان يقبل عند الامام الارتداد برده ولا يلزمه الحضور والجواب بخصومة التوكيل كما  
 في الشروح (قوله والمختار للفتوى) فهو بضمه للعلم أى القاضى بحيث انه اذا علم من الخصم

برضا الخصم وجوزاه  
 بالارضاء وبه قالت الثلاثة  
 وعليه فتوى أبي الليث وغيره  
 واختاره العتابي وحججه  
 في النهاية والمختار للفتوى  
 فهو بضمه للعلم كما درر

الرسالة يقع القرض للآمر ولو خرج الوكالة بان اضافته الى نفسه يقع لا وكيل وله منعه من أمره  
 (يقول الحقير) انما يجوز التوكيل بالاستعارة ارض ظنا انه لا محل فيه العقد الوكالة وقد اطال  
 شرح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان ندرسي كنت كتبت في هذا المجت رسالة  
 طويلة الذبول اطيفة بحيث قبلها كثير من الفحول وحاصلها ان محل العقد فيه عبارة  
 الموكل كافي التوكيل بالتمسك ونحوه مما يكون فيه التوكيل سفيرا محضا فلا بأس أصلا  
 بان تسمى الرسالة بالاستعارة ووكالة كما تسمى الرسالة بالتمسك ونحوه وكالة ويؤيد  
 ما ذكرناه ما قال الامام الكاشاني في البدائع ويجوز التوكيل في الاستعارة والقرض  
 وما قال الامام الزيلعي أيضا في شرح الكنز وعند أبي يوسف ان التوكيل بالاستعارة  
 جائز لا يقال لو كان وكالة لمادفع للموكل فيما اذا اضافته الى نفسه لاننا نقول حال الوكالة باشرائه  
 أيضا كذلك لان التوكيل بشر أمضى لا بعينه اذ انشأه يكون هو له الا ان ينوي الشراء او كاله  
 اذ العقد الى دراهم موكله كما ذكره في الهداية وغيره والله تعالى اعلم انتهى (قوله بكل)  
 متعلق بقول الماتن أول الباب التوكيل صحيح أي التوكيل صحيح بكل شيء مباشره الموكل ولما  
 ورد عليه التوكيل فانه ليس له ان يوكل غيره مع أنه مباشر بنفسه دفعه الشارح بقوله لنفسه  
 (قوله لنفسه) جواب عما يقال ان التوكيل يملك التصرف فيما وكل فيه مع أنه لا يملك التوكيل  
 الا بتفويض أو نص وحاصل الجواب ان التوكيل يملك التصرف في غيره لان نفسه ح فان قلت  
 انه يوكل باذن مع أنه لا يصدق عليه التعريف يجب بان ياذن صار التوكيل الثاني  
 وكلا عن الموكل الأول والموكل الأول مباشر لنفسه وأورد على هذا القيد الاب والوصي اذا  
 وكلا في مال الصبي فانه يصح مع انهما يتصرفان فيه لغيرهما افرجع ويرد عليه الاستعارة  
 فانه يجوز ان يباشره لنفسه لا غيره ولا يجوز ان يوكل فيه غيره كما تقدم بيانه مفصلا والجواب  
 ان عقد القرض لا يقيد الملك بمجرد بل لابد من القبض أيضا فلو صح التوكيل به لكان توكيلا  
 بقبض مالم يملك الموكل وهو لا يجوز وفي معنى المفتي بشكل على الاصل المذكور انه لا يجوز  
 توكيل الاب انه يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر المثل كافي القنية (أقول) لا اشكال فانه لم يوكله  
 بان يزوجه باقل من مهر مثاها وانما وكاله بتزويجها فزوجه باقل من مهر مثاها كما هو صريح  
 عبارة القنية فتأمل وأورد أيضا ان المأذون بالتمسك يباشره لنفسه ومع ذلك ليس له ان يوكل  
 غيره وأجيب بانه وكيل عن سيده في العقد (قوله فشمع الخصومة) فترجع على قوله بكل  
 ما يباشره وهو أولى من قول الكنز بكل ما يدعه اشمعه العقد وغيره كالخصومة والقبض كما  
 في البحر (قوله فصيح بخصومة) هي في اللغة الجدل والخهم الخصام والجمع خصوم وقد يكون  
 للجمع والالتين والمؤنث وفي الشرع الجواب نعم أولا وفسره في الجوهرية بالدعوى الصحيحة  
 أو الجواب الصريح (قوله في حقوق العباد) نعم بعضهم ما يباشرها كافي البحر وفيه عن  
 منية المفتي ولو وكاله في الخصومة لعله لا عليه فله اثبات مال له وكل فلو اراد المدعي عليه الدفع لم  
 يسع واذ اثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيلا عاملا لم ينتظم الامر  
 بالاداء ولا الضمان فالجواب انها تخصص بخصيص الموكل وتعمم بتعميمه ولا يقبل من  
 التوكيل بينة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاء في مختلف فيه وفيه عن  
 البرازية ولو وكاله بكل حق هو له وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جاز

(بكل ما يباشره) الموكل  
 (بنفسه) لنفسه فشمع  
 الخصومة فلا يقال  
 فصيح بخصومة في حقوق  
 العباد

و يقصده) أي البيع احتراماً عن بيع الهازل والمكروه كما ذكره صاحب الهداية قال يعقوب  
باشا بعد كلامه الأولي أن قوله ويقصده تأكيداً له وقد والعطف عطف تفسير لأنه بالقصد يعلم  
كمال الاستدلال لا يخفى فليتأمل (قوله تبعه لا يكتز) مفعول لأجله عالم لم يقل أو حال من فاعله أي  
حال كونه تابعاً لا يكتز في عدم القول أشار بهذا إلى ما وقع في الهداية وغيره من زيادة انما هو  
للاحتراز عن بيع المكروه والهازل فإنه لا يقع عن الآخر قال في البصر هذا خارج عن المقصود  
لأن الكلام في صحة التوكيل وهذا في صحة بيع الوكيل فلذا تركه المصنف اهـ وهذا معنى  
قول الشارح هنا تبعه لا يكتز أي تابعاً لا يكتز في تركه هذا القول (قوله ثم ذكر ضابط الموكل فيه)  
أي ما ذكره المصنف ضابطاً لاحد فلا يرد عليه أن المسلم لا يملك بيع الحجر ويملك تعليق الذي به  
لأن ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي من باب بيع  
خبره وهو يملكه لأنه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لأنه لم يقل كل عقد يملكه  
يملك توكيل كل أحد به بل التوصل به في الجملة وانما يرد عليه توكيل الوكيل بلا إذن ونعميم  
فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل واجابوا بأن المراد لنفسه لئلا يكتز يرد عليه الاب  
والجديع كان شراً مال ولده المغير ولا يملك التوكيل به كافي السراج وفي التبيين قبيل  
الغصب انه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم ظهر لي تسليم الورود وانه لا يخالفه بين ما في السراج  
والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك تلك مال ولده بالتوكيل بشرائه أي قصد اموالي  
التبيين انما يملك تلك لكونه في ضمن التوكيل يبيعه تلك الشراء من وكاهه بالبيع اهـ بان  
قال الاب لشخص وكاتك ببيع عبد ابني منى ويرد عليه الاستقراض أضافه يباشر بنفسه  
لنفسه ولا يملك التوكيل به فيقع للوكيل والجواب منع عدم صحته به ما في الحاشية ان وكل  
بالاستقراض فان أضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل كان للموكل والا كان للوكيل اهـ  
وفي البرازية استقرض منه ألفاً وأمره ان يعطيه رسولاً فلانا وزعم المقرض الاعطاء وافر  
الرسول أي بالقبض وانكر المقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء اهـ وهل يلزم  
الرسول الجواب لا لأنه أمين يقبل قوله في حق برائة نفسه لا في لزوم الدين ذممة المستقرض  
كرسول المدين بالدين الى الدائن اذا أنكر وصوله اليه وادعى الرسول ايصاله اليه يقبل قوله في  
حق برائة نفسه لا في حق الدين نامل ثم قال بعد ذلك التوكيل بالاقتراض بالاستقراض وفي  
القنية التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول لرجل  
أقرضني ثم يوكلك بالقبض يصح اهـ قال في الحواشي الية وبيته ولا يرد الاستقراض لان  
محل العقد من شرطه وليس بوجود في التوكيل بالاستقراض لان الدراهم التي يستقرضها  
الوكيل ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا من باب التخلف لما منع وقيد  
عدم المانع في الاحكام الكلية غير لازم وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز فعلى  
هذا لا نقضه به على مذهبه فليتأمل اهـ قال في أواخر الفصل التاسع والعشرين من نور  
العين برمن جف بعث رجلاً يستقرضه فاقرضه فضاغ في يده فلو قال أقرض للمرسل ضمن  
مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقتراض جائز لا  
بالاستقراض والى الله بالاسلام فقرض تجوز ولو أخرج وكيلاً بالاستقراض كلامه مخرج

ويقصده تبعه لا يكتز  
ثم ذكر ضابط الموكل فيه  
فقال



حال أو مؤجل فبإيجابه ولزمته العهدة وإن كان وكيلًا بالشراء فإن كان يمتن مؤجل  
 لا تلزمه العهدة قياسًا واستحسانًا تكون العهدة على الآخر حتى أن البائع يطالب الآخر  
 بالتمن دون الصبي وإن وكله بالشراء يمتن حال فالتقاسم أن لا تلزمه العهدة وفي الاستحسان  
 تلزمه انتهى قال في الجرد قوله أي صاحب المكتزان لم يكن محجورًا شال للعر الذي لم يحجر  
 عليه أسبقه والعبد المأذون والصبي المأذون ولم يذ كر شارحو الهداية المحجور وعليه بالسفهاء  
 واتسازته هذا لدخوله تحت المحجور وعليه في كلامهم وأقول قاضيان في الحجران المحجور وعليه  
 بالسفهاء بمنزلة الصبي إلا في أربعة فلا تلزمه عهدة كهو وظاهر كلام المصنف أن العهدة على  
 المأذون مطلقًا وفصل في الذخيرة بين أن يكون وكيلًا بالبائع فالتعهد عليه سواء باع يمتن  
 حال أو مؤجل وبين أن يكون وكيلًا بالشراء فإن كان يمتن مؤجل فهي على الموكل لأنه في معنى  
 الكفالة وإن كان يمتن حال فهي على الوكيل لكونه ضمانًا يمتن اه وخالف في الإيضاح فيها  
 إذا اشترى يمتن مؤجل فجعل الشراء له لا للموكل لأن الشراء للموكل والعهدة عليه كما  
 في الذخيرة وإيضاحه في الشرح أي الزايحي وقيد بقوله أن لم يكن محجورًا لأن المحجور يتعلق  
 الحقوق بموكله كالرسول والقاضي وأمينه ولو قبضه مع هذا صح قبضه لأنه هو العاقد فكان  
 أصلا فيه وانتفاء اللزوم لا يدل على انتفاء الجواز ثم العبد إذا أعتق تلزمه تلك العهدة والصبي  
 إذا بلغ لا تلزمه لأن المانع المولى مع أهليته وقد زال وفي الصبي حتى نفسه ولا يزول بالبلوغ  
 ولو وقع التنازع في كونه محجورًا أو مأذونًا حال كونه وكيلًا لم أره في الثانية من الحجر عبد  
 اشترى من رجل شيئًا فقال البائع لأسلم اليك المبيع لأنك محجور وقال العبد أنا مأذون كان  
 القول قول العبد فإن أقام البائع بينة على أن العبد أقراه محجور قبل أن يتقدم إلى القضاء  
 بعد الشراء لم تقبل بينته ثم قال عبد باع من رجل شيئًا قال هذا الذي بعته لك مولاي وأنا  
 محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد اه  
 وحاصلهما أن القول لمن يدعى الأذن لأن الأصل النفاذ وأقدامه ما يدل عليه ومن هنا يقع  
 الفرق بينهما أو بين ما إذا كان وكيلًا فإن النفاذ حاصل بدون الأذن ولزوم العهدة بشئ آخر  
 فيمتن أن يقبل قول العبد أنه محجور وعليه امتتنى العهدة عنه اه (قوله محجورًا) صفة لهما  
 وهو من باب التنازع يعني بأن يكون كل واحد منهما محجورًا أو فردًا بالعطف باو والاولى بالواو  
 قال في الإصلاح وصبيًا وعبدًا محجورين وقد منعا عن ابن الكمال أنه قال وأما على قول الامام  
 فالشرط أن يكون التوكيل حاصلًا بعينه كما هو في الوكيل والعبد المحجور والصبي لا يمكن  
 التصرف فكيف يصح توكيله ما ويجاب بأن العبد عاك التصرف كمال أهليته وانما يمنع  
 لأنه لا مال له وتصرفه واقع في مال مولاه فتوقف على إذن المولى لأنه لا يتصرف في ماله بدون  
 إذنه فإذا كان من أهل التصرف جاز توكيله ولا ترجع الحقوق اليه لئلا يضر به مولاه  
 وكذا الصبي من أهل التصرف بصحة عبارته ووجود عقله إلا أنه يمنع ذلك لقصور رأيه خشية  
 أن يضر بنفسه فجاز أن يباشر العقد بغيره برأي ذلك الموكل ولا ترجع الحقوق اليه كذلك وفي  
 الشتمى وعن أبي يوسف أن المشتري إذا لم يعلم بحال البائع ثم علم أنه صبي محجور أو عبد محجور رله  
 خيار الفسخ وإن كانا مأذونين لزمهما الثمن ورجع عليه على الآخر استحسانًا (قوله فإذا لم يقل

ولو صبيًا أو عبدًا محجورًا  
 لا ينبغي أن يكلام الآن  
 في صحة الوكالة لأن في صحة  
 بيع الوكيل فلا لم يقل

ذكره ابن الكمال لكن نظره فيه في البحر بأنه لا حاجة الى اشتراط عقليته الغبن الفاحش من  
 اليسير بل واز يبيع الوكيل عند الامام بما قل وكثر ثم ان قيده عليه ان لا يبيعه بغبن فاحش اشترط  
 اه واعترضه في المنع بقوله ليس ما ذكر من النظر وانما موقعه لان التعريف انما هو للصبي  
 العاقل وهو المميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريفه لا بالنظر الى خصوص الوكيل كانه حتى  
 يحتاج الى ذكره هذا النظر والجواب عنه اه ويرد عليه ما في البيهقيية حيث قال قوله  
 ويعرف الغبن اليسير من الفاحش كذا في اكثر الكتب وهو مشكل لانهم اتفقوا على ان  
 توكيل الصبي العاقل صحيح وقرئ الغبن اليسير من الفاحش مما لا يطالع عليه أحد الابعاد  
 الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لصحة اشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى اه ولا يخفى عليك  
 انه حيث كان تعريف الصبي العاقل ما خوذ فيه معرفة الغبن الفاحش من اليسير كان شرطاً  
 في الوكالة أيضاً ثم كان الظاهر أن يقول الابعاد الاشتغال بالصبي مع الشراء ومعرفة الثمن  
 المبهمات لانه ليس المراد أن يعرف ما حده الفقهاء بل أن يعرف ان هذا الشيء قيمته كذا وأنه  
 لو اشترى أو باعه به كذا يكون مغبونا تأمل وعلى كل فاشترط معرفة الغبن مشكل فقد  
 يكون الرجل من أعدل الناس وأذكاهم ويغبن في بعض الاشياء لعدم وقوفه على مقدار قيمة  
 مثله او لم يرادهم اشترط ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما يأتي عنه في قوله  
 وتبيند شرأوه بمثل القيمة ثم رأيت في الحواشي السعدية قال ما نصه قوله مما لا يطالع عليه أحد الخ  
 ممنوع فانزري كثيراً من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال بعلم الفقه بل بالسماح من الثقات  
 وكثرة المباشرة بالعامات لا ثم قد يقيم التمكن من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث  
 عدم قبول شهادة الاعشى في هذا الكتاب وأما فيما نحن فيه فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك  
 موجود في الصبي الذي كلاً منافيه فليتأمل اه قلت والظاهر ان مرادهم ان يعرف ان  
 الخصة فيه قيمته عشرة مثلاً غبن فاحش وان الواحد قد يبيع من لم يدرك الفرق بين ما غبر  
 عاقل كصبي دفع له رجل كعباً وأخذ من قومه فاذا فرح به ولا يعرف انه مغبون في ذلك لا يصح  
 نصرفه أصلاً وقد منعنا عن البصر ما يرجع الى الوكيل العقل فلا يصح توكيل المجنون وصبي  
 لا يعقل الخ وصرح بعبارة المصنف وغيره يدل على عدم صحة توكيل المجنون لكن في المتقدم  
 ولو وكل مجنوناً بطلاق امرأته فقبيل الوكالة في حال جنونه ثم أفاق فهو على وكالته لان الافاقه  
 تزيد التمكن من التصرف ولا تزال الثابت قلت وفيه بحث لان قبول المجنون لغوف لم يثبت  
 اه قلت بؤيده هذا البحث ان هذا الفرع مخالف للامتنون التي هي معقود المذهب وان  
 أريد به من يعقل البيع والشراء كما ذكرناه هذا ليس بمجنون بل كصبي محجور وفي الواقعات  
 الحسامية الوكيل اذا اختلط عقله بشرب نبيذ ويعرف الشراء والقبض جاز على الموكل  
 شرأوه ولو اختلط ببيع ويعرف الشراء لم يجز وهو كالمعتوه اه قال المقدسي يشكل نفاذ  
 نصرفه على الموكل لاننا لمناه معاملة الصحيح زجراله ولا ذنب للموكل حتى نصرف الزجر له  
 ويعامل عليه به فياذ فعل الوكيل المذكور عليه ثم رأيت بحثي هذا منقولاً قال قاضيها ان  
 أبي سليمان الجوزجاني قال يجوز على الموكل وقال غيره لا يسرى عليه وعلى ما ذكرته فليراجع  
 اه قال في جامع أحكام الصغار فان كان الصبي ما ذونا في التجارة فصار وكيله بالبيع بمن

وارد أيضا على ما قدمه ابن كمال من ان الشرط ان يكون التوكيل حاصلًا بما يملكه الوكيل فان  
 الوكيل يملك الصدقة ونحوها اذا كان بالافاء فلا يصح توكيل الصبي في ذلك والجواب عن  
 الثاني بان الوكيل يملك التصرف في ذلك من مال نفسه لا من مال غيره الا باذنه ولا يصح اذن  
 الصبي في ذلك لقصور تمام عقله بخلاف بيع الخمر والخنزير فان الذي يملكه بماله نفسه وبمال  
 غيره باذنه والعاقل البالغ يصح اذنه في ذلك باسقاط حقه عن الخمر والخنزير لا يرى ان له اوراق  
 الخمر ويسبب الخنزير فكذلك ان يسقط حقه الذي في تصريف الذي بولاية نفسه لان الحقوقي  
 ترجع اليه وهو العاقد حقيقة فحينئذ ينبغي ان يقال بما يملكه الوكيل مع صحة التقويض من  
 الاصيل تامل رستي (قوله بنحو طلاق) لان فيه الزام المهرأوبعضه والزامه النفقة في العدة  
 وغير ذلك (قوله وعتاق وهدية وصدقة) تقدم اتفاقان هذا ضار بالنظر الى وجه اكتساب المال  
 ظاهر وان كان نافعا في نفس الامر الخ (قوله بلاذن وليه) متعلق بصح (قوله ان ما دوننا) أي  
 ان كان الصبي الموكل ما دوننا (قوله ولا يصح توكيل عبد) مضاف لقاعله (قوله وتوقف توكيل  
 مرتد) أي اذا وکل المرتد - لا توقف واماجله وكيلا فلا توقف فيه - وهذا اذا كان بمبادلة  
 مال بمال أو عتق - تبرع بناء على توقف تصرفه فيه عند الامام وينفذ - لهما ان يصح توكيله  
 وامافي النكاح والشهادة فلا يصح منه اتفاقا فلا يصح توكيله فيه - وامامية عند المساءة  
 وهو المفوضة وولاية متعبدية وهي التصرف على ولده الصغير فيوقف اتفاقا فان توقف توكيله  
 فيه اتفاقا قال في الجرم ما يرجع الى الوكيل أي من الشرائط فالحقل فلا يصح توكيل مجنون  
 وصبي لا يعقل لا البلوغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف  
 عليه العلم لا وکیل بالثبوت كبل فلو كان لم يعلم تصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد  
 علمه وثبت العلم بالمشافهة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو باخبار رجلين فصولين أو واحد  
 عدل أو غير عدل وصدقة الوكيل اه كما قدمناه أول الوكالة (قوله خلافا لهما) نقلا لهما فانذ مخ  
 (قوله وصح توكيل مسلم ذميا الخ) قال في التهر من باب البيع الفاسد صورته بان أسلم عليه ما  
 ومات قبل ان يزيله ما وله وارث مسلم فغيرهما فبطل كل كفا ربيعهما غير ان عليه ان يتصدق  
 بينهما وهذا عند الامام خلافا لهما اه وتقدم في بابها بتمامها فانراجعها ان شئت (قوله  
 وشراهما) أي يصح عند الامام مع أشد كراهة وهي كراهة التحريم كما مر في البيع الفاسد  
 قال في التهرغة فيجب عليه ان يخال الخمر أو يرقها ويسبب الخنزير اه قال سبدي الوالد  
 رحمه الله تعالى وانظر لم لم يقولوا لو يقتل الخنزير مع ان تسيب السوائب لا يحل اه أقول  
 ولعل ذلك لعدم قولها (قوله اراض النهي) في بعض النسخ يائس ابدال اللام وهو من اضافة  
 الموصوف الى صفته (قوله كما قدمنا) ومثله ما لو اشترى عبدا ثم افلسا أو أعتقه قبل قبضه  
 لا يصح ولو امر البائع بما فيه يصح لانه يصير قابضا اقتضاء كما قدمه في البيع الفاسد (قوله  
 فتنبيه) اشار به الى انه لا تافى بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط  
 الموكل ثم ذكر الخ تامل واضافة الشرط لا وکیل بمعنى في أي ثم ذكر الشرط في الوكيل فانه بعض  
 الافاضل (قوله اذا كان يعقل العتق) أي يعقل ان الشرا حجاب للبيع ساب للثمن والبيع  
 على عكسه ويعرف الغبن الفاحش من البس - ويوقه صدق ذلك ثبوت الحكم والرجح لا الهزل

(ب) - تصرف ضار (نحو  
 طلاق وعتاق وهدية  
 وصدقة وصح بما ينفعه)  
 بلاذن وليه (كقبول هبة  
 و) صح بما تردد بين ضرر  
 ونفع كبيع واجارة  
 ان ما دوننا والا توقف على  
 اجازة وليه) كالمباشر  
 بنفسه (ولا يصح توكيل  
 عبد مجبور وصح لو ما دوننا  
 أو مكانا أو توقف توكيل  
 مرتد فان أسلم نفذ وان  
 مات أو طلق أو قتل لا  
 تنفذ الا فاهما (و) صح  
 (توكيل مسلم ذميا ببيع  
 خمر أو خنزير) وشراهما  
 كما مر في البيع الفاسد  
 (ومحرم حلالا ببيع صيد)  
 و(ان امتنع عنه الموكل)  
 اراض النهي كما قدمنا  
 فتنبيه ثم ذكر شرط  
 الوكيل فقال (اذا كان  
 الوكيل يعقل العتق

لودفع المديون لرجل وقال اقض فلانا أو لانا (قوله عن يملكك) متعلق بقوله صحيح وقوله وهو  
 اقامة الغير الخ معترض بينهما ويجوز أن يكون متعلقا باقامة وحيد نفذ فلا اعتراض قال في المنح  
 بيان للشرط في الموكل قال في البحر وشمل قوله عن يملكك الاب والوصى في ملك الصبي فلهما ان  
 يوكل بكل ما يفعله لانه قال الساجي في قوله عن يملكك يصح ان يكون حالامن الغير فلا يصح توكيل  
 الذي ماله بيع الخ لانه لا يبيع معه ويؤيد هذا قولهم حكم الوكالة جوازها بشرط الوكيل بما  
 وكل فيه ويصح ان يكون حالامن نفسه أى من يملك تصرفا يملك التوكيل به والذي يملك  
 التصرف الاب والوصى اه (قوله نظر الى أصل التصرف) أى من حيث انه لا يعارضه غيره  
 فيه من غير نظر الى حكم شرعى فدخل فيه توكيل المسلم ذميا يبيع خرا وخزيرا ومحرم حلالا  
 يبيع الصيد لانه صحيح عنه ولا يملك الموكل وهو جواب عما يرد على هذا الشرط لكن هذا  
 النظر يعكز على التقييد بقوله جائز وهذا انما يتأتى على أن الأصل في الاشياء الاباحة ويرد على  
 هذا الشرط أيضا العبد المأذون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كافي المحيط مع انه يملك ان  
 يتزوج بنفسه والجواب انه بمنزلة الوكيل عن سيده وان كان عاملا لنفسه والوكيل لا يوكل  
 الا باذن أو تميم كافي البحر (قوله وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي) هذا جواب عما  
 يرد على قولهم يوكل بكل ما يشره بنفسه عن يملكك انه غير مطرد ولا منعكس مع ان الذي يملك  
 يبيع الخ ولا يملك توكيل المسلم فيه والمسلم لا يملك يبيع الخ ويوكل الذي فيه وحاصل الجواب  
 ان الذي وان ملك التصرف لا يملك توكيل المسلم لانه منهي عنه والمسلم لا يملك التصرف في الخمر  
 لعارض النهي وأما أصل التصرف وهو البيع مع مالا يخاف من ذلك صح توكيل الذي يبيعه  
 لكن هذا انما يتأتى على أن الأصل في الاشياء الاباحة (قوله ابن كمال) عبارة علم ان من شرط  
 الوكالة أن يكون الموكل عن يملك التصرف لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقدر  
 عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف يقدر عليه غيره وقيل هذا على قولهما وأما على  
 قوله فالشرط أن يكون التوكيل خاصا لا عاما يملكه الوكيل فاما كون الموكل مالا يملكه فليس  
 بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي بشره الخمر وقيل المراد به أن يكون مالا كالالتصرف  
 نظرا الى أصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي ومثله في التبييض  
 وذكر بعده أنه لا بد أن يكون الموكل عن يملك التصرف لان المطلب من الأسباب أحكامها  
 فلا يصح توكيل الصبي والعبد المحجور عليهم النهي (قوله فلا يصح توكيل مجنون وصبي)  
 مصدر مضاف للقاع ل (قوله لا يعقل مطلقا) سواء كان ضارا أو نافعا أو مترددا بينهما (قوله  
 وصبي يعقل) أى بان البيع سالب للمبيع جالب للثمن وان الشراء بالعكس (قوله بتصرف)  
 متعلق بتوكيل (قوله ضار) الضرر بالنظر الى وجه اكتساب المال ظاهر وان كان نافعا  
 في نفس الامر فافهم ما سبب الخلاف في الدنيا والثواب في العقب ونفع عباد الله الذي هو غاية  
 الكمال في العبد والتوصل من سمية الخلل اليكها ليست طريقتا لاكتساب بل تنقيص المال  
 ظاهر فلا يملك الصبي وان كان عاقلا لان تمام نفعه بالبحسن النية وهي لا تكون الا تمام  
 العقل فلا يصح توكيله به ولهذا حكى ابن الكمال ما نقله عنه الشارح بقيل لانه لو نظرنا الى أصل  
 التصرف اصح توكيل الصبي بالصدق لانه يملك أصل التصرف ويمتنع في البعض بعارض وهو

(عن يملكك) أى التصرف  
 نظرا الى أصل التصرف  
 وان امتنع في بعض  
 الاشياء بعارض النهي  
 ابن كمال (فلا يصح توكيل  
 مجنون وصبي لا يعقل  
 مطلقا وصبي يعقل)

لا بالاعتاق والهبات وبه يقتضى وفي الخلاصة كفى البزازية والحاصل ان التوكيل وكالة  
 عامة يملك كل شئ الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتى به وبني على ان  
 لا يملك الابراه والخط عن المدين لانهم ما من قبيل التبرع فدخل تحت قول البزازية انه لا يملك  
 التبرع وظاهره انه يملك التصرف مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض  
 فانهم بالنظر الى الابتدائى تبرع فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهى والهبة بشرط العوض  
 هبة ابتداء معاوضة انتهى وينبغى أن لا يملكها ما لو كبل بالتوكيل العام لانه لا يملكها الامن  
 يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصى مال المقيم ولا هبة به بشرط العوض وان كانت  
 معاوضة فى الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاء وايداعه والدعوى بحق  
 الموكل وسماع الدعوى بحق على الموكل والاقرار على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس  
 القضاة لان ذلك فى التوكيل بالخصوص لا فى العام فان قلت لو وكله بصيغة وكلتك وكالة مطابقة  
 عامة فهل يتناول الطلاق والعتاق والتبرعات قلت لم أر صريحاً وظاهره انه لا يملكها على المفتى  
 به لان من الالفاظ ما صرح قاضيان وغيره بأنه توكيل عام ومع ذلك فالواجب عدمه اهـ ما ذكره  
 ابن نجيم فى رسالته ملخصاً (قوله وسيجى أن به يقتضى) فيه حذف اسم أن (قوله ولولم يكن  
 للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة) عبارة الشرع بلالية نقلا عن الخانية وفى فتاوى القضاة  
 أبى جعفر قال غيره وكلتك فى جميع أمورى التى يجوز بها التوكيل واقتضى مقام نفسي لا تكون  
 الوكالة عامة تتناول البياعات والائتمار وفى الوجه الاول اذ لم تكن عامة ينظر ان كان الرجل  
 يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجراً تجارته معروفة تنصرف  
 اليها اهـ وبه يعلم ما فى كلام الشارح ان صورة البطالان ليست فى قوله أنت وكيلي فى كل شئ كما  
 بنى عليه الشارح هذه العبارات بل فى غيرها وهى وكلتك فى جميع أمورى الخ الان يقال هما  
 سواء فى عدم العموم ولكن معنى كلامه على ان ما ذكره عام وانك قد علمت ما فيه مما نقلناه  
 سابقاً ان ما ذكره ليس مما الكلام فيه (قوله وهو) أى التوكيل اقامة الغير ولا بد أن يكون  
 معلوماً فلا يصح توكيل المجتهول بقول الدائن لديونه من جاك بعلامة كذا أو من أخذ ما صعدك  
 أو قال لك كذا فادفع اليه مالى عليه لم يصح لانه توكيل مجتهول فلا يبرأ بالدفع اليه كفى القنينة  
 (قوله مقام نفسه ترهها) أى تنعم بنفسه وراحته لها من مشقة الخصومة والعمل (قوله أو  
 يحجزا) بان كان لا يحسن الخصومة فرب مبطل يحسن التعبير وبصور الباطل حجة أو رب يحق  
 لا يحسن التعبير لحصول حقه فتوجه الخصومة عليه (قوله فى تصرف جائز) أخرج بذلك ما لو  
 وكل الصبي غيره فى طلاق زوجته أو عتق عبداً أو هبة ماله (قوله معلوم) أو رد عليه التوكيل  
 العام وأجيب بأنه معلوم فى الجملة حتى لو لم يكن معلوماً أصلاً كن كثر معاملاته بطل التوكيل  
 (قوله فلو جهل) كما لو قال وكلتك بمالى منخ وفتح عن البدسوط أو قال أنت وكيلي فى كل شئ  
 (قوله ثبت الادنى وهو الحفظ) أى كان وكيلاً بالحفظ كما اذا قال وكلتك بمالى كفى المنخ وفى الخانية  
 لانها عن طلاق امرأتى لا يكون وكيلاً ولو قال اعبد الله لا أعلمك عن التجارة لا يصير ما دونها  
 عند البعض والصحيح يصيرها قال غيره اشترجارية بالف درهم لا يصير وكيلاً ويكون مشورة قال  
 لرجلين وكات أحدك كاتيه مع هذا صرح وأبى ما باع جائز وكذا لو قال لرجل بيع هذا أو هذا وكذا

وسيجى أن به يقتضى  
 واعلمه فى الملتقط فقال  
 وأما الهبات والعتاق فلا  
 يكون وكيلاً عند أبى  
 حنيفة خلافاً لحمد وفى  
 الشرع بلالية ولولم يكن  
 للموكل صناعة معروفة  
 فالوكالة باطلة (وهو  
 اقامة الغير مقام نفسه)  
 ترهها أو يحجزا (فى تصرف  
 جائز معلوم) فلو جهل ثبت  
 الادنى وهو الحفظ

الشهادة قاله لقدمي (قوله التوكيل صحيح) أي تقو بض انه صرف الى الغير (قوله بالكتاب  
والسنة قال تعالى حكاية عن أصحاب الكهف فابعدوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينه) وكان  
ابعدت منهم بطريق الوكيل (قوله وشرع من قبلنا نمرع لما اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير  
انكار ولم يظهروا نسخه والوقوف هي الفضة المضروبة (قوله ووكل عليه السلام حكيم بن حزام  
بشراء أضحيه) رواه ابو داود وبسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن  
حكيم وقال لا نعرفه الا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم الا أن هذا داخل  
في الارسال عندنا فيمدق قول المصنف أي صاحب الهداية صحيح اذا كان حبيب اماما ثقة فتح  
(قوله وعليه الاجماع) أي انه قد اجماع عليه (قوله وهو خاص) كانت وكيلي في شراء هذا  
البيت مثلا (قوله كانت وكيلي في كل شيء) ونحوه ما صنعت من شيء فهو جائز وجائز امرك في  
كل شيء (قوله عم الكل) هذا الفتح عن المجبوبي لو قال أنت وكيلي في كل شيء يكون باللفظ فلوزاد  
فقال أنت وكيلي في كل شيء جائز منعك أو امرك فعد محمدا يصير وكيلي في البياعات والاجارات  
والهبات والطلاق والعناق حتى ملك أن يتفق على نفسه من ماله وعنه أي حنيفه في  
المعاوضات فقطر لا يلي العتق والتبرع وفي التناوي الزينة وعليه الفتوى ومثله اذا قال وكنك  
في جميع أمورى اه قال في أدب القاضي وانما وكل الرجل لرجلا بطالب حقوقه وقبضها  
والخصوصية فيها ليس اهذا الوكيل أن يوكل بذلك غيره لان الخصوصية أمر يحتاج فيه الى  
الرأى والناس يتفاوتون في هذا والموكل رضى برأيه لا برأى غيره فلا يكون له أن يوكل غيره  
قال وان كان صاحب الحق أجاز أمره في ذلك وما صنع فيه من شيء بان قال ما صنعت فيه من شيء  
فهو جائز فله أن يوكل بذلك لانه فوض الأمر اليه فمما يراه عاما والتوكيل من جملة ما رآه  
فيه صح وليس للوكيل الثاني أن يوكل غيره لان الوكيل الثاني ما فوض الأمر اليه عاما وانما  
فوض اليه الخصوصية قال وان مات صاحب الحق بطلت وكالهم ما جبرها لان التركة انتقلت  
الى الورثة قال ولولم يمت صاحب الحق ومات الوكيل الاول فالثاني على مكانته على حاله لانه  
نائب عن الموكل وليس بنائب عن الوكيل الاول لكن ملك الوكيل عزل الثاني لانه في العزل  
نائب عن صاحب الحق (قوله وخصه قاضيان بالمعاوضات) نقل في الشريعة لالبيه وغيرهما  
من قاضيان لو قال غيره أنت وكيلي في كل شيء أو قال أنت وكيلي في كل قليل أو كثر فيكون  
وكيلا بلفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جائز أمرك يصير وكيلا في جميع  
التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلاف في طلاق وعناق ووقف فقبل  
علا ذلك لا طلاق نعميم اللفظ وقيل لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابقه الكلام ونحوه وبه  
أخذ الفقهاء أبو الليث انتهى وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا لاحقا فتدبر ولا ينفع  
رسالة سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة ذكر فيها ما في الثانية وما في فتاوى أبي جعفر  
ثم قال وفي البرازيه أنت ووكيلي في كل شيء جائز أمرك ملك الحفظ والبيع والشراء وملك  
الهبة والصدقة حتى اذا اتفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل  
وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلي العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طاعت  
أمرأتك ووهبت ووقفت أرضك في الأصح لا يجوز وفي الذخيرة انه يوكل بالمعاوضات

(التوكيل صحيح)  
بالكتاب والسنة قال تعالى  
فابعدوا أحدكم بورقكم  
ووكل عليه السلام  
والسلام حكيم بن حزام  
بشراء أضحيه وعليه  
الاجماع وهو خاص وعام  
كانت وكيلي في كل شيء  
عم الكل حتى الطلاق  
قال الشافعي وهو يفتي  
وخصه أبو الليث بغير  
طلاق وعناق ووقف  
واعلمه في الاشياء وخصه  
قاضيان بالمعاوضات فلا  
يلى العتق والتبرعات وهو  
المذهب كافي فتویر البصائر  
وزواهر الجواهر

الفوائد الزينية ومنها في البرازية وكاله بقبض ودبعت وجعل له الاجر صح وان وكاله بقبض  
 دينه وجعل له اجر الا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضي ان وقت جاز اه  
 وكذا الوكيل بالتمسك كذا في الوكالية ومن أحكامها ان لا تبطل بالشروط الفاسدة  
 ولا يصح شرط الخيار فيها كما في الخاتمة \* ومن أحكامها صحة تعليةها واضافتها فتقبل التقييد  
 بالزمان والمكان فلو قال بعد غد لم يجز بيعه اليوم وكذا العتق والطلاق ولو قال بعه اليوم  
 فباعه غد افيه رواية وانما الصحيح ان لا يتبع بعد اليوم ولو وكاله بتقاضي دينه بالشام ليس له ان  
 يتقاضاه بالكوفة الكل من الخاتمة \* قال في نور العين معزيا الى العيون وكاله بقبض الوديعة  
 اليوم فله قبضه غد ولو وكاله بقبضه غد الا لا قبضه اليوم اذ ذكر اليوم لا تحجب فكاله قال  
 أنت وكيل لي بالساعة فاذا ثبت وكالته به الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكاله الغد وكاله  
 اليوم لا صريح ولا دلالة وكذا لو قال اقبضه الساعة فله قبضه بعد غدا ثم قال معزيا الى قاضيان  
 وكاله بشي وقال افعله اليوم فله غد باهضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تنتهي بعد اليوم وقال  
 بعضهم - ثم بقي وذكر اليوم لا تحجب لان وقت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه وفي  
 البرازية في الفصل الاول من كتاب الوكالة الوكيل الى عشرة ايام لا تنهي وكالته في العشرة في  
 الاصح اه السادس في صفتها وهو عدم الزوم فله ان يوزله متى شاء الا فيما نذكره ومنها انه  
 امين فيما في يده كالودع فيض من يما يضمن به المودع وببرأه والقول قوله في دفع الضمان عن  
 نفسه ومنها انه يتحمل الجها الى البرة في الوكالة ولا تبطل بالشروط الفاسدة أي شرط كان  
 ولا يصح شرط الخيار فيها لانه شرع في لازم يحتمل الفسخ والوكالة غير لازمة حتى ان من قال  
 أنت وكيل في طلاق امرأتي على اني بالخيار لثلاثة ايام أو على اني بالخيار لثلاثة ايام فالوكالة جائزة  
 والشرط باطل ومنهم - صحة اضافتها قبل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بعه غد لم يجز بيعه  
 اليوم وكذا العتق والطلاق على الصحيح ولو وكاله بتقاضي دينه في الشام ليس له ان يتقاضاه  
 بالكوفة ومنها صحة تعليةها فاذا قال اذا حل مالي فاقبض او اذا قدم فلان فتقاض او اذا ثبت  
 شيئا فانت وكيل في قبضه او اذا قدم الحاج فاقبض ديوني صحت الوكالة (قوله مناسبته) أي  
 للشهادة ان الانسان خلق مدينا بالطبع يحتاج في معاشه الى تعاوض وتماوض والشهادات من  
 التعاوض والوكالة منه وقد يكون فيها تعاوض أيضا فصارت كالركب من المفرد قاورا خيرا  
 ولان في كل واحد من الشهادة والوكالة اعانة الغير باحسانه وكل من الشاهد والوكيل ساع  
 في تحصيل مراد غيره الموكل والمدعي معقدا عليه كل منهما ففتح وعناية قيل في بيان قوله وقد يكون  
 فيها تعاوض كما اذا كان وكيلاً يبيع وشرا مئة لقال بعضهم هذا سحر لان التعاوض فيما ذكر  
 انما هو في متعلق الوكالة اعنى الموكل به وهو البيع لافي الوكالة والكل في الاول والافقد  
 يكون التعاوض في متعلق الشهادة كالوشه - يدبيع مثلاً والصواب ان مراده انه يكون في  
 نفس الوكالة تعاوض كما اذا اخذ الوكيل اجره فانه لا يمتنع اذ الوكالة عقد جائز لا يجب على  
 الوكيل بخلاف الشهادة اذ هي فرض يجب على الشاهد اقامته فلا يجوز فيه تعاوض اه  
 فانت الاظهر ان يقال ان الوكالة يبيع ونحوه ذكر والله فيه مبادلة حكمية بين الوكيل والموكل  
 حتى كان له ان يمنع المبيع عن الموكل لا اخذ الثمن اذا تقدم من ماله ولا شك ان هذا مقود في

مناسبته ان كلام من  
 الشاهد والوكيل ساع  
 في تحصيل مراد غيره

الخاصة في الوكالة العامة وحاصلها ان الوكيل وكالة عامة لان كل شيء الا الطلاق والعنف  
 والهبة والصدقة على المقتضى به وعامة فيها وسما في هذا الكتاب تمام الكلام على ذلك ان شاء  
 الله تعالى ومنه ان لا يوكّل لو كبل الا باذن أو تميم أو تفويض الا في مثلتين (الاولى) الوكيل  
 بقبض الدين اذ اوكل من في عمله فلا يصح في غير المدبوع اليه ولو قبضه وضاع لم يضمن  
 (الثانية) الوكيل بدفع الزكاة اذ اوكل غيره ثم ونم دفع الاخر جاز ولا يتوقف كما في اضية  
 الخاتمة ومنه انه أمين فيما في يده كما ودع فيضمن بما يضمن به المودع وبرأ بما يبرأ به والقول قوله  
 في دفع الضمان عن نفسه فلو دفع له مالا وقال اقضه فلان عن ديني فقال قضيت وكذبه صاحب  
 الدين فاقول للوكيل في برأته ولله ان في عدم قبضه فلا يصدق دينه ويجب اليمين على أحدهما  
 فيحلف من كذبه الموكّل دون من صدقه وعلى هذا لو أمر المودع بدفعها الى فلان فادعاه وكذبه  
 فلان ولو كان المال مضمونا على رجل كالغصوب في يد القاصب أو الدين على الطالب فامر  
 الطالب أو الغصوب منه الرجل أن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان  
 ما قبضت فاقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصح صدق الوكيل على الدفع الا بيمين أو بتصديق  
 الموكّل ولا يصح ان على القابض والقول له مع اليمين ولا وكيّل تحليف الموكّل انه ما بعلم انه دفع  
 فان نكل سقط الضمان عنه ولو لم يدفع اليه شيء وانما أمره بقضاء دينه من ماله فادعاه وكذبه  
 الطالب والموكّل ولا يمينه فاقول قولهما مع اليمين ويحلف الموكّل على نفي العدم لم وان صدقه  
 الموكّل دون الطالب رجوع عليه بما ادعاه ويرجع الطالب عليه أيضا بدينه ذكره القدروري \* وفي  
 الجامع لا رجوع للوكيل على موكله ولو صدقه والاول أشبه كما في البدائع ولو ادعى المودع انه  
 أمره بدفعها الى فلان وكذبه صاحبها فاقول له انه لم يأمره وقد مثل ابن نجيم عن دفع الى آخر  
 ما لا يدفعه الى آخر ثم اختلف في تعينه فقال الآمر أمرته بدفعه الى زيد فقال المأمور الى  
 عمرو وقد دفعت له فاجاب بان القول للوكيل لانهما اتفقا على أصل الاذن فكان أمينا وهذا  
 قال الزيلعي في آخر المضاربة لدفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع  
 اليه ودبعة فاقول للمدفع اليه لانهما اتفقا على الاذن انتهى لكن رده المقتضى بما لو قال  
 المضارب شرط البرو وقال الآخر شرط الشبهة فان القول لرب المال وبما لو قال اذنت أن  
 تحجر في البرو وقال المضارب في الطعام به متصرف المضارب القول لرب المال اه والحق مع  
 المقتضى لان الوكالة بناء على التقييد خصوصا وقد اتفقا عليه ولكن اختلفا في تعينه وهو  
 لا يستفاد الا من جهة الآخر ما كون الوكيل أمينا لم ولكن اذا خالف بصيرا غاصبا فيضمن  
 وهذا خالف لان الشرع اعتبر في التعيين من يكون مستفادا منه وفي البرازية بقره عليه انه  
 دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلان فدعت بصح الدفع وفي الانقروى أمره رجلا  
 بنزع منه لوجع وعين سنا والماء ورزق سنا آخر ثم اختلفا فيه فاقول للآخر فان حلف فالدبة في  
 ماله يعني القاطع لانه عدم سقط القصاص للشبهة وفي العناية اختلفا فاقول قول الموكّل في  
 التخصيص يعني لان الاصل في الوكالة التخصيص بخلاف المضاربة وسما في متنا \* ومن أحكامه  
 انه لا جبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد ودبعة بان قال ادفع هذا الثوب الى فلان فقبله وغاب  
 الآخر يجبر المأمور على دفعه فاما ما اثر الاشياء فلا يجب عليه التنفيذ كما في المحيط وعامة في



الرؤية أمرتك بقضه وصرح في النهاية فيه معزيا الى القوائد الظهيرة أنه من التوكيل  
وهو الموافق لما في البدائع اذا فرق بين افعـل كذا وأمرتك كذا في البحر لكن قدم في  
باب اخبار الرؤية نقلا عن القوائد جهل الامر من ألفاظ الرسالة لان ألفاظ التوكيل وسماي  
في باب الوكالة بالخصوصة انه ليس بتوكيل قدير \* وفيه أيضا واعلم انه ليس كل أمر يقيد التوكيل  
فيما أمر به ففي الولو الجنية دفع له ألفا وقال اشترى بها أوبع أو قال اشترى بها أوبع ولم يقل لي كان  
توكيلا وكذا اشترى هذا الاتجارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى بآية بآية درهم كانت  
مستورة وما اشترى المأمور فهو له دون الآخر وكذا لو قال اشترى هذه بآية الا اذا زاد على ان  
أعطيتك لأجل شرائك درهم ما لان اشتراط الاجر ليدل على الانابة اهـ أقول وحاصله انه لا بد  
أن يكون في الامر ما يدل على أن المأمور يفعل امر الله بطريق النيابة عنه قال في تهذيب  
القلانسى الوكيل من يسائر العقد والرسول من يخالف المباشرة والساعة أمانة في أيديهما اهـ  
قال في انهرج قيل للفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل  
والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسـل واليه الاشارة في قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ  
وقوله وما أنت عليهم بموكيل نفي الوكالة وثبت الرسالة اهـ قال في الدرر في أوائل البيع  
الرسول معبر وسفـه في كلامه كلام المرسـل فافرق أن الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى  
الموكل بل يضيفه انفسه الا في مواضع كالتكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل  
فيها كالرسول حتى لو اضاف التكاح انفسه كان له والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسـل  
فاذا لم يصف الرسول العقد الى المرسـل لم يقع له بل يقع للرسول قال في البحر لو ادعى انه رسول  
وقال البائع انه وكيل وطالب به بالثمن فالقول للمشتري والبيعة وجه كون القول  
للمشتري أنه منكر اضافة العقد انفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر بينه اليه  
الاشارة في الخاتمة في البيوع وشروطه الاضافة الى مرسـله أي شرط كون القول للمشتري اضافة  
عقد الشراء الى مرسـله فلو اضافة انفسه لزمه الثمن \* الرابع في شرائطها وهي أنواع ما يرجع  
الى الموكل وما يرجع الى الوكيل وما يرجع الى الموكل به فما يرجع الى الموكل كونه من علمه فعل  
ما وكل به بنفسه وسنذكر حكمه عليه عند شرح الكتاب وما يرجع الى الوكيل فانه قل فلا يصح  
توكيل مجنون وصبي لا يعقل لا ابلاغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرئى ولا يتوقف لان  
المتوقف ما يملكه وتوكيل الصبي الذي يعقل والعبد في التكاح والطلاق والخلع والصلح  
والاستعارة والهبة والبيع والشراء والاجارة وكل ما يقدّمه الموكل بنفسه ٢ وما يرجع  
للوكيل ان يملكه بالتوكيل بل هو كالموكل به لم يتصرف توقفه على اجازة الموكل أو الوكيل بعد  
علمه وحكي في البدائع فيه اختلاف في الزيادات انه شرط وفي الوكالة انه ليس بشرط وبثبت  
العلم ما بالمشاهدة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو بأخبار رجلين فصولين أو واحد عدل أو غير  
عدل وصدقه الوكيل والا فعنده لا وعنده انهم وأما ما يرجع الى الموكل به فان لا يكون باثبات  
حد أو استيفائه الا حد المرفق والعنف وعم أبو يوسف الحدود والعاص على الاختلاف وأن  
لا يكون فيه جهالة متفاحشة كما سأتى \* الخامس في حكمه ما في ثبوت ولاية التصرف الذي  
تناوله التوكيل ومنه التوكيل العام وقد صنف صاحب البحر فيه رسالة سماها المسئلة

مطلب  
بشترط العلم للوكيل  
بالتوكيل

وعليه الفتوى وكذا اذا قل طاعت امرأتك ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز وفي الروضة  
فوضت امرى اليك قبل هذا باطل وقيل هذا الاول سوام في انه تفويض الحفظ ولو قال مالك  
المستغلات فوضت اليك امرس مستغلاتي وكان اجرها من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها  
وكذا لو قال اليك امر دون ملك اتقاضى ولو قال فوضت اليك امر دوني وامر عبيتي ملك  
الحفظ والرعى والتعلم والتفقة عليهم ولو قال فوضت اليك امر امرأتى ملك طلاقها  
واقصر على المجلس بخلاف قوله ملكة حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البرازية وفي كافي  
الحاكم لو ركاها بالقيام على داره واجارته او قبض غنمها او البيع لم يكن له ان يبيع ولو ان يرم منها  
شيئا وليس وكذا في خصوصتها ولو هدم رجل منها شيئا كان وكذا في الخصومة لانه استعملت شيئا في  
يديه وكذا الواجب من رجل في فجح ذلك الرجل الاجارة كان خصمها فيها حتى يثبت او كذا اذا  
سكنها او جهد الاجر اه وقال في باب الوكالة في الدين لو ركاها بتقاضى كل دين له ثم حدث لدين  
بعد ذلك فهو وكيل في قبضه ولو ركاها بقبض غله أرضه وغنمها كان له ان يقبض ذلك كل سنة  
اه وقال في باب قبض العارية والوديعة ولو ركاها بقبض عبيد عدة رجل فقتل العبد خطأ كان  
للمودع ان يأخذ القيمة من عاقلة القاتل وليس للوكيل ان يقبض القيمة لانها كالتن ولو كان  
الوكيل قبض العبد فقتل عنده كان له ان يأخذ القيمة ودون ان يئزلة الاول ولو جنى على العبد  
جناية قبل ان يقبضه الوكيل فاخذ المستودع أرضه او كبل ان يقبض العبد دون الارش  
وكذا لو كان المستودع اجرم بانه مولا لم يأخذ الوكيل اجره وكذا مهر الامة اذا وطئت  
بشبهة ولو ركاها بقبض امة او شاة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد مع الام ولو كانت ولدت  
قبل ان يركها بقبضه لم يكن له ان يقبض الولد وكذلك ثمة البستان بمنزلة الولد اه قال في  
البدائع وأما ركن التوكيل فهو الايجاب والقبول فلا يجاب من الموكل ان يقول وكانت بكذا  
او افعل كذا او اذنت لك ان تفعل كذا او نحوهم وزاد في الهنكية لو قال شئت يبيع كذا فسكت  
وباع جاز ولو قال لا أقبل بطل كذا في محيط المرخصي اه \* اذا قال لغيره ان لم يبيع عبيدى  
هـ هذا امرأتى كذا بصير ذلك لغيره وكذا بالبيع كذا في الذخيرة \* رجل قال لغيره ساطنك على  
كذا فهو بمنزلة قوله وكانت \* في المحيط البرهاني اذا قال الرجل لغيره احببت ان يبيع عبيدى هذا  
او قال هو يت او قال رضيت او قال شئت او قال أردت او قال وافقنى فهذا كله توكيل وامر  
بالبيع اه ولو قال لغيره أنت وكيلى بقبض هذا الدين بصير وكيله وكذا لو قال أنت جري وكذا  
لو قال أنت وصي في حياىي ولو قال أنت وصي لا يكون وكذا \* والقبول من الوكيل ان يقول  
قبيل وما يجرى مجرا فقال لم يوجد لم يتم وهذا لو وكل انسانا بقبض دينه فابى ان يقبض ثم ذهب  
فقبض لم يبرأ الغريم لانه ارتد بالره \* قال في الهنكية وقبول الوكيل ليس بشرط احصاء الوكالة  
استصحبنا وان لم يكن اذا رد الوكيل الوكالة ترتد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة \* ثم  
الركن قد يكون مطلقا وقد يكون معلقا بشرط فنحو ان قدم زيد فانت وكيلى في بيع هذا العبد  
وقد يكون مضافا الى وقت بان يركه في بيع هذا العبد غدا او بصير وكيله في الغد وما بعده لا قبله  
اه فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكيل كما عرفت قلت  
الرسول ان يقول له أرسلتك او كن رسولا عني في كذا وقد جعله من الزباني في باب خيار



الشرط اثبتوا شرطه والشرط لا يعارض العلة في اضافة الحكم لارضافة الحكم الى العلة حقيقة و اضافته الى الشرط مجاز كما في الشهي وفي المنية شهدا انه امر امراته ان تطلق نفسها وآخران انها طلقت قبل الدخول فرجعوا بضم شهود الطلاق لا يثبتهم ما السبب والله و بضم شرط كونه سبيار على هذا اذا شهدا انه جعل عتيق عبده يد فلان وآخران أنه اعتقه ثم رجعوا ولوشه سد والله امره بالعتيق وآخران ان المأمور عتيق وآخران اعتقه ثم رجعوا ولوشه سد والله امره بالعتيق وآخران أن المأمور عتيق وآخران عتيق والشرط ثم رجعوا فاضمان على شهود التعليق (قوله لو قبل الدخول) أما بعد الدخول اذا رجعوا لا يلزمهم شيء لانه استوفى منافع البضع والاتلاف بعوض كلا اتلاف كما قدمنا (قوله لاشهود الاحصان) صورته ان يشهد أربعة على الزنا وبشهاد آخرى على انه محصن ثم رجعوا فاضمان على شهود الزنا لانه علة وهي المؤثرة في الحكم وأفرده بالذكر مع انه داخل في الشرط على ما ص عليه بقوله لانه شرط لان كان الاختلاف فيه انه شرط أو علامة ثم الشرط هو ما يتعلق الوجود عليه دون الوجوب والعلامة هي ما يعرف الوجود به من غير تعلق وجوب ولا وجود به ونص فخر الاسلام وأبو زيد وشمس الأئمة على ان الاحصان علامة لا شرط واثبتوا مدعاهم بوجهين وذهب المتقدمون من اصحابنا وعامة المتأخرين انه شرط لعلامة بديل لان وجوب الحد يتوقف عليه بلا عاقبة تأثره في الحكم ولا افشاء اليه وهذا ان الشرط واخذارة الحق ابن الهمام في تحويره ونصره وأجاب عن الوجهين بما لا مزيد عليه هذا ثم كونه شرطاً محضاً انما هو بالنسبة الى التزكية لمقابلاته بها تدبر (قوله لانه شرط) والشرط يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فلا يلزم من كونه محصناً انه يرجع وانما يرجع بفعله الزنا بشرط أن يكون محصناً فكان التسبب في رجعه هم شهود الزنا فليزيمهم الضمان برجوعهم وحتى (قوله بخلاف التزكية) أي اذا رجع الشهود عنهم اقامهم بضعنون (قوله لانها) أي التزكية علة اد العلة هي الباعث على الشيء المؤثر في وجوده فكان تزكيتهم ملطبة للقاضي على الحكم فيضعنون بالرجوع كما تقدم لكن الاولى ان يقول علة العلة لان العلة الشهادة عند القاضي والتزكية اعمالها لان القاضي لا يعمل بها اصارت في معنى علة العلة الآن يقال انه عند وجود العلة لا يضاف الحكم اليها والحاصل انه اذا اجتمع شهود التزكية مع شهود الزنا ورجعوا جميعاً فاضمان على شهود التزكية لان الحكم يضاف اليها فكانت علة فيه واذا اجتمع شهود الزنا مع شهود الاحصان فرجعوا فاضمان على شهود الزنا لا لاحصان لان علة الحكم انما مادة الاحصان شرط كما ذكره الاكثر اتوقف وجوب الحد عليه (قوله والشرط) عطف على الاحصان وظاهره ان المصنف مال الى قول من قال ان الاحصان علامة لا شرط على خلاف ما فسر الشارح بانه شرط على ما اختاره صاحب البحر تبعاً للاكثر واخذنا البرزوي ان الشرط ما ليس به له فشمع الالباب فلا ضمان على شهود التزكية و يرضى بل على شهود الايقاع وعلى كل فقد انقضى واعلى عدم تضمين شهود الاحصان كان شرط فلو شهد شهود بالزنا وآخران أن الزاني محصن فرجعوا أو شهد بعتيق عتيق و طلاق وآخران بوقوع الشرط ثم رجعوا فاضمان الدية وقبة الفتن ونصف المهر ليس الاعلى شهود الزنا والتعلق بشهادتهم

لو قبل الدخول (لاشهود الاحصان) لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة (والشرط) ولو لم يدم على الصحيح عيني

قوله والشرط الخ هذا سهو ونسب فيه انه ما يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته اه

الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله ولورجع  
 الكل) أي الأصول والفروع (قوله من الفروع فقط) أي عندهم لان سبب الاتفاق  
 الشهادة القائمة في مجلس القضاء اذ وجد من الفروع وعند محمد المشهود عليه من غير بين تضمين  
 الفروع وتضمن الأصول لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم  
 ووقع بشهادة الأصول من حيث ان الفروع نائبون عنهم ثم نقلوا شهادتهم بامرهم دور  
 وأشار بقوله لان القضاء الخ الى انه لا تجانس بين شهادتي الفريفة بين فيجعل كل منهما كافا لغيره  
 المنفرد من ذلك لم يجمع بينهما في التضمن وأي ضمن لم يرجع على الآخر كافي الشروع واعتراض  
 عليه بان الفروع مضطرون بالاداء بعد التحمل يأتون بالامتناع ولا علم له به بحال الأصول  
 يمكن بذني ان لا يضمنوا الا اذا علموا انهم غير محققين وشهدوا ثم رجعوا وأيضاً انهم لم يأتوا  
 بعد عدم التضمين ورجعوا بناء على ذلك بذني ان يضمنوا وان قالوا رجعتا تباعا للأصول لانهم  
 رجعوا عما حملوا نحن تباعاً منهم ينبغى ان لا يضمنوا (أقول) الجواب عن الاول ان الحكم  
 أضيف الى شهادة الفروع وظاهر حالهم أنهم محققون فيها فاللازم عليهم ان لا يرجعوا وسواء رجع  
 أصولهم أو لم يرجعوا فالمرجوع والتوجه الضمان اليهم فلا خفاء فيه وعن الثاني ان التعارض  
 وقع بين خبري الأصول وقد قوى خبرهم ادول بانصال القضاء اليه بواسطة اداء الفروع اياه على  
 طريق الشهادة فظاهر حالهم ان لا يتبعوا خبرهم الثاني مع انه خلاف الظاهر وانه ضعيف تدبر  
 (قوله وضمن المزكون) أي للرجوع عن التزكية عنه مدوقاً لا يضمنون لانهم أنشؤا على  
 الشهود فصاروا كشهود الاحصان له ان التزكية عمال للشهادة اذ القاضي لا يملك بها  
 الا بالتزكية فصار في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانهم شرط محض والخلاف فيما  
 اذا نعتهم أو علموا انهم عبيد وكوهم كآفة المصنف وقيل الاختلاف فيما اذا أخذ  
 بحرية الشاهد وعداته أما اذا قال هو عدل فبان عبد الضمان اجماعاً لان العبد قد يكون  
 عدلاً كافي البصر وغيره (أقول) وعلة العلة كافي الدرك كالمحى فانه سبب ما ضي السهم في الهواء  
 وهو سبب الوصول الى المرمى اليه وهو سبب الجرح وهو سبب ترادف الالم وهو سبب الموت ثم  
 أضيف الموت الى المرمى الذي هو العلة الاولى (قوله ولوالدية) أي الحق لوز كواشود لزنا  
 فرجهم فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدية على المزكين عنه ما في السراجية ان المنهم وديبه لو كان  
 زناً فاذا الشهود عبيد أو كفرة فالدية على المزمين لو قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكينا  
 بخلاف ما لو زعموا انهم احرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا على الشهود لانهم قد ذنوا  
 حياً وقد ماتوا ولا يثبت عنه وقال الدية على بيت المال اه (قوله مع علمهم بكرهم عبيداً) اما  
 اذا ثبتوا عليهم او زعموا انهم احرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود (قوله أمام الخطأ) بان قال  
 أخطأت في التزكية (قوله وضمن شهود التعلين) يعني لوشهدا بتعلين العتق أو الطلاق قبل  
 الدخول بشرط وأخران بوجود الشرط أي دخول الدار مثلاً فقصي القاضي ورجع الفريفة ان  
 بعد الحكم فالضمان على شهود المميزين لا شهود الشرط في ضمان قيمة العبد ونصف المهر لان  
 المميز هي العلة فاضيف الحكم من من شهد به او الشرط وان منع فاذا وقع أضيف التلغ  
 الى العلة لا شهود ووجود الشرط لان شهود التعلين اثبتوا العلة الموجبة للحكم وشهود وجود

ولورجع الكل ضمن  
 الفروع فقط (وضمن  
 المزكون) ولوالدية  
 (بالرجوع) عن التزكية  
 (مع علمهم بكرهم عبيداً)  
 خلافاً لها (أمام الخطأ)  
 فلا اجماعاً بجر (وضمن  
 شهود التعلين) قيمة الفتن  
 ونصف المهر

مطلب  
 في علة العلة

عليه ما في ثلاث سفين وما بلغ من ارش الجراحة خمسة مائة فصاعدا الى ثلث الدية في سفة  
وما زاد الى الثامن في سفة أخرى وما كان أقل من خمسة مائة ضمه الى ما كان ثلث الدية  
وجبت حالا ولم يؤخره من شئ وشهد شاهدان انه أبرأه من مقتضى البراءة ثم رجعا ضمه الى ذلك  
حالا كذا في الحاشي (قوله لان الفصا صلبس بمال) فاذا لم يكن مالا بضمن الشهود عندنا  
كما تقدم (قوله وضمن شهود الفرع رجوعهم) لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم  
فكان التلف مضافا اليهم وبني الحكم عليهم ان كان التلف مضافا اليهم وفي المحبط شهدا على  
شهادة أو بعثة وآخران على شهادة شاهد دين وقضى ثم رجعا وفعلى شاهد اى الاربعه  
ثالثا الضمان وعلى الآخر من الثلاثة مدأبى حنيفه وأبى يوسف وقال محمد على  
الفرع يقين نصفا وأجمعوا على انه اذا شهد شاهدان على شهادة شاهد دين وشهدا أو بعثة على  
شهادة شاهد دين فتقضى القاضى به ثم رجعا وان الضمان على الفرع يقين نصفا وكذا في المحبط  
اذا شهد شاهدان على شهادة شاهد دين على رجل بالف درهم وشهدا آخران على شهادة شاهد  
واحد بذلك الا ان بعينه وقضى القاضى بالا انما شاهدان على شهادة شاهد دين وشهدا أو بعثة على  
الاول واحد من الفرع لثاني كان عليهم ما لثالثا انما المال الثمان على أحد الاولين والثمن  
على الآخر ولولم يرجع الا أحد الاولين كان عليه ربع الحق ولورجع الآخران مع  
أحد الاولين ضمه وانما المال يكون نصفه على الراجع من الاولين ونصفه على الآخرين كذا  
في الذخير ولو شهد كل فرقة على شهادة شاهد دين ورجع واحد من هذا واحد من ذلك ضمه  
ثمنين ونصفا وكفى في الميسر والنصف وعن الكرخي ربع وعن عيسى بن أبان الثلث والاصح  
ان المذكور في الميسر جواب اقياس ولما ذكر في الجامع جواب الاستحسان كذا في محبط  
المرخسى (قوله لا شهود الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم انكروا السبب  
وهو الاشهاد وذلك لا يبطل القضاء لانه خبر يحمى الصدق واليكذب فصار كرجوع الشاهد  
بعد القضاء لا ينقض به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا كروا الاشهاد قبل القضاء لا يقضى  
بشهادة الفرعين كما اذا رجعا وقبله فتح (قوله أو شهدناهم وغطنا) أى فلا ضمان عليهم وهذا  
قواهما وقال محمد يضمنون لان الفروع نقلوا الشهادة الاصول فصار كلهم حاضرا وشهدوا ثم  
حضروا ورجعوا او اهلها ان القضاء يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفروع لان القاضى يقضى  
بما يبين من الجلبة وهى شهادتهم وهذا الاختلاف مبني على ان الشهادة على الشهادة اقامة  
وتوكيل عندهما عند تحصيلها كفى الشروع صوابان الفروع نقلوا اقامة هنا وفي المسئلة  
الآتية ومن ذلك رجوع قواها ما على قوله لانهم لو كانوا ثابتين عنهم في الشهادة لما كان لهم  
ذلك بعد المنع ثم الخلاف في هذه المسئلة في انكار الاشهاد وعدم الضمان فيه اتفاق لانهم  
لم يرجعوا وانما انكروا التحميل كفى الشروع (قوله وكذا لو قالوا رجعا) أى فالحكم كذلك  
عندهم على الاختلاف بالطريق الاولى اذا غلطوا بغير الرجوع دون العكس كالا يحق  
فقوله غطنا اتفاقا (قوله لا مدانهم) ولان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضى  
يقضى بما يبين من الجلبة وهى شهادتهم خلافا لمحمد فانه يقول يضمن الاصول كالأودوها  
بانفسهم ثم رجعوا (قوله فلا ضمان) لان ما مضى من القضاء لا ينقض بقواها فلا يجب

لان الفصا صلبس بمال  
اختيار (ضمن شهود الفرع  
برجوعهم) لاضافة التلف  
اليهم (لا شهود الاصل  
بقواهم) بعد القضاء لم  
يشهد الفرع على شهادتنا  
أو شهدناهم وغطنا) وكذا  
لو قالوا رجعا عنهم لعدم  
اتلافهم ولا الفروع لعدم  
رجوعهم (ولا اعتبار  
بقول الفروع) بعد الحكم  
(كذب الاصول أو غلطوا)  
فلا ضمان

لا القصاص لان القتل منه ما ليس مباشرة ولا نسبيا لان السبب ما يقضى اليه غالبا ولا يقضى  
 بالشهادة هنا لان العفو مندوب اليه قال في البحر وشمل ما اذا شهد وابه في النفس أو مادونه وما  
 اذا رجع الولي معهم أو لم يرجع لكن ان رجع معهم اخبر الرعي بين تضمين الولي الدية أو الشاهدين  
 كولو جاء المشهود بقله حيا أو أم ماضين لا يرجع على صاحبه عنده وعنده ما له الرجوع عليه  
 لان ما عام لان له واتفقوا على رجوعهم عليه في الخطأ شاربه قد القصاص لانهم لو شهدوا  
 بالعفو عن القصاص ثم رجعوا لم يضمنوا في ظاهر الرواية لان القصاص ليس بمال الا يرى أن ولي  
 القصاص لو مرضه أيضا فعفا ثم مات من مرضه ذلك لا يعتبر من الثالث ولو كان مالا لا اعتبر منه وعن  
 أبي يوسف يضمنان الدية وصاحب المنبع نقل رجحان ظاهر الرواية ولو شهدا انه صالحه من دم  
 العمد على ألف ثم رجعوا لم يضمنوا أيهما كان المنكر للصالح وقيل اذا كان القاتل منكرا فالصحيح  
 انهم ما يضمنان له الا ألف والصحيح جواب الكتاب وعناصه في المحيط وفيه شاهد انه صالحه على  
 عشرين ألفا والقاتل يجحد فقضى ثم رجعوا ضمنوا الفضل على الدية وقيل الصحيح أن يضمنوا جميع  
 المال قال الطالب صالحه على ألف وقال الخصم لابل على خمسمائة فالقول للمدعي عليه مع  
 عيونه لا ينكاره الزيادة فان برهن الطالب وقضى ثم رجعوا ضمنوا الخمسمائة الواجبة بشهادتهم  
 وفيه دليل على أن الجواب في المسئلة الاولى سهو حيث أجابوا بعدم الضمان بشهادته على العفو  
 عن دم فيه مال أو جرح عمد فيه مال ثم رجعوا ضمنوا الدية وأرض الجراحة في ثلاث سنين أو سنة  
 انتهى وفي البدائع شهد بالقتل خطأ ثم رجعوا ضمنوا الدية في ماله ما وكذا لو شهدا بقطع  
 يدهما فضمنوا نصفه أو كذا اذا شهدا بسرقة فقطع ثم رجعوا انتهى مع زيادة (قوله في مال  
 الشاهدين) أي لا على عاقلته ما كما قاله في الفتح لان الشهادة بمنزلة الاقرار والعاقلة لا تعقل  
 الاتلاف بالاقرار كما في المنبع وذكر في السراجية الدية التي تكون على الشاهدين تكون في  
 مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهم ما ولا يجوز مان الميراث بان كانوا ولي المشهود عليه قائم ما  
 برئانه اه فظهر أن ما في الفتح من ان الدية تكون على عاقلته ماضية ببل خلاف الصواب  
 كما أفاده المولى عبد الحلیم (قوله وورثاه) أي ورث الشاهدان المشهود عليه لو كانا ورثينه  
 لما تدم عن السراجية ولما سمي في الجفائيات من أن القتل بسبب لا يمنع الميراث لعدم قتل  
 المتسبب حقيقة (قوله ولم يقتصا) أي من الشاهدين عندنا وقال الشافعي يقتص منهم ما  
 لوجود القتل قسما فاشبهه المكره بل أولى لان الولي يعان على الاستيفاء والمكره يمنع عن القتل  
 ولا يعان عليه لان الشاهد بمنزلة المكره بكسر الراء والولي بمنزلة المكره بفتح الراء (قوله لعدم  
 المباشرة) بل المباشرة اختيارا ولي الدم لأن القتل مباشرة لم يوجد وكذا نسبيا لان السبب  
 ما يقضى اليه غالبا ولا يقضى لان العفو مندوب اليه بخلاف المكره لانه يؤثر حيانته ظاهرا  
 ولان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم أقل من التسمية وهي دائرة لاغصاص بخلاف  
 المال لانه يثبت مع الشهات (قوله ولو شهدا بالعفو) بان قالان ولي المقتول عفا عن القاتل  
 فحكم القاضي بشهادتهم ما ثم رجعوا يضمنان شيئا قال في الهندية في الباب الحادي عشر في  
 المتبرقات اذا شهد شاهدان على رجائه عفا عن دم خطأ أو جرحا خطأ أو عدا فافهم الارش  
 وقضى القاضي بذلك ثم رجعوا عن شهادتهم ماضية الدية وارش ثلاث الجراحة وتكون الدية

في مال الشاهدين وورثاه  
 (ولم يقتصا) لعدم المباشرة  
 ولو شهدا بالعفو لم يضمنوا

لمولاه) لانه لا يمكن ان يمسكها بالضممان اثبوت كتابته (قوله وفي الاستيلاء) أى لو شهد انه أقر  
 ان أمته ولدت منه والمولى يشكر ذلك فقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته  
 ضمننا نقصان قيمتها بان تقوم قننة وأم ولد لوجاز بيعها فيضمنان النقصان فان مات المولى عتقت  
 وضمننا بقية قيمتها للورثة فان كان معها ولد فرجعا في حياته ضمننا قيمة الولد مع ضمان نقصانها  
 فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيء أو رجعا على الولد بما قبض  
 الأب منهم ما من تركته ان كانت والأب فلا ضمان عليه وان كان معه أخ ضمننا له نصف البقية من  
 قيمته أو يرجعنا على الولد بما أخذ الأب منهم ما لا بما قبض الأخ ولا يضمنان للأخ ما أخذ الولد من  
 الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهم ما والأب لا يضمن للأخ  
 نصف البقية من قيمته ونصف قيمة الولد لا ميراثه ولا يرجعنا على الولد هنا وان كانت الشهادة  
 بعد موت المولى بان ترك ولد أو عبدا أو أمة وتركته قننة هذا ان هذا العبد ولدته هذه الأمة من  
 الميت وصدقهما الولد والأمة لا الابن وقضى ثم رجعا ضمننا قيمة العبد والأمة ونصف الميراث اه  
 قال الرمي وانما رجعا على الولد بما قبض الأب منهم ما لم يخلوا لاعتراف الولد بأشغال التركة بما أخذ  
 والده منهم ما لا ان يزعم انه أخذ ما أخذ منهم ما ظالمنا فرجعا في التركة فتأمل وقوله وان كانت  
 الشهادة بعد موت المولى الخ يؤخذ من هذه المسئلة انهم لو شهدا بانه من مستحق هذا الوقف  
 فقضى القاضي به بشهادتهم ما ثم رجعا لا يضمنان شيئا للمشهود عليهم من الغلة فيما يستقبل  
 بشهادتهم ما لانهم ما لم يلقواها عليهم لعدم وجودها وقتئذ حتى لو كان شيء من الغلة موجودا  
 وقت الشهادة وحكمهم يضمنان بالرجوع ما أخذوا منه المشهود له أو استهلك المشهود عليهم غلة  
 السنين الماضية وحكمهم عليهم له بها كذلك يضمنان لانهم ما تلقوا على المشهود عليهم بشهادتهم ما  
 كسبته الشهادة بعد موت المولى هنا ولم أر من صرح بذلك وقد سلمت عنه فاستخرجت  
 الجواب من مسئلة البدائع المذكورة فتأمل ذلك الخ (قوله فيضمنان ما بينهما) فيه انه تقدم  
 في باب الاستيلاء وعنى المبعوض أن قننة أم الولد ثلث قيمتها قننة فيضمنان ثلث قيمتها (قوله  
 وتأمه في العيني) عبارته وان رجعا أو المولى ميت ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد  
 ضمننا قيمتها وقيمة الولد كلها أو ما أخذ الولد بالارث اه وان شهد انه أقر ان أمته ولدت منه  
 والمولى يشكر فقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد والمولى حي يضمنان له نقصان قيمتها فاذا  
 مات المولى يضمنان للورثة باقي قيمتها وان رجعا أو المولى ميت ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان  
 معها ولد والمولى حي ضمننا نقصان قيمتها وقيمة جميع الولد فاذا مات المولى ان لم يكن مع الولد  
 شريك في الميراث لا يضمنان له شيئا أو يرجعنا على الولد بما قبضه الأب منهم ما ان كان له تركه والا  
 فلا شيء على الابن وان كان معه شريك فأنهم يضمنان شريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقى  
 قيمة الأم ويرجعنا على الولد بما قبضه الأب منهم ما ان ترك ما لا ولا يرجعنا بما أخذ منه ما  
 شريكه ولا يضمنان شريكه ما أخذ الابن من الارث وان رجعا بعد وفاة المولى فان شهدا بعد  
 وفاته والمسئلة ثلث بمسألة أو قضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان  
 معها ولد ضمننا قيمتها وقيمة الولد كلها أو ما أخذ الولد بالارث اه ح (قوله وفي القصاص الدية الخ)  
 أى اذا شهدا بان فلانا قتل فلانا عمد انقضى القاضي بالقتل فقتل ثم رجعا كان عليهم ما الدية

أولاد ولوجز عاد مولود  
 قيمته على الشهود (وفي  
 الاستيلاء يضمنان نقصان  
 قيمتها) بان تقوم قننة وأم  
 ولد لوجاز بيعها فيضمنان  
 ما بينهما (فان مات المولى  
 عتقت وضمننا) بقيمة (قيمتهما)  
 أمة (للورثة) وتأمه في  
 العيني (وفي القصاص  
 الدية)



فعض المنافع لانه لا يخرج منه عن ملكه بخويـع (قوله وهو ثلث قيمته) قال في البحر وقد علمنا ان  
 الفتوى ان قيمته مديرا نصف قيمته لو كان فـنا اهـ فعليه ~~يكون~~ الا لازم نصف القيمة لانه  
 الفات بالتدبير (قوله ولزمهما بقية قيمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه  
 وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع  
 به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عند ما يجر ويأتي تمام عبارة في المقولة  
 الآتية (قوله وتعامه في البحر) حيث قال فيه ففي المحيط لو شهد انه دبر عبده فقتضى ثم رجعا  
 ضمنا ما نقصه التـدبير فانه بالتـدبير فاته بعض المنافع من حيث التجارة بالاخراج عن ملكه  
 فالتقص ملكه فضمننا نقصه بقية قيمته ما وان مات المولى والعبد لم يخرج من ثلثه عتق وضمن  
 الشاهد ان قيمته مديرا لانهم ازالوا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير  
 العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها على العبد  
 فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عند ما  
 هـ وبه علم ان ما ذكره الشارح الزباجي من ان العبد اذا كان معصرا فانهم ما يضمنان جميع قيمته  
 مديرا ويرجعان به عليه اذا ايسر سمحوا علمت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو مصرح به في  
 الميسر وصرح فيه بانهم ما يضمنان ثلث قيمته مديرا وعليه يحمّل ما في المحيط وقد علمنا ان  
 الفتوى ان قيمته مديرا نصف قيمته لو كان فـنا انتهت عبارة البحر (قوله وفي الكتابة يضمنان  
 قيمته) قال في البحر معزيا للمحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة فقتضى ثم رجعا يضمنان  
 قيمته ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليه ما فاذا اذاع عتق والولا الذي كاتبه فان عجز فرد في الرق  
 كان اولاه ان يرد ما ائذ على الشهود انتمى وبه علم ان ما في فتح القدير من ان الولا للذين  
 شهدوا واعا به بالكتابة سهو والاصواب أن يبدل قوله للذين شهدوا عليه بقوله للذي شهدوا عليه  
 اهـ وانما ضمننا بالكتابة دون التدبير لانهم ما يباحلون بين المولى وبين مالبة العبد بشهادتهم  
 فكمكانا غاصبين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بل تنص مالبة ففتح (قوله وان  
 شاء) أي المولى اتبع المكاتب ولا يضمن الشهود وكان الاولى تأخير هذه الجملة لئلا يفسد بين  
 المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونصدقا بالفضل) أي ان كان بدل الكتابة أكثر لانه ان كان  
 بدل الكتابة مثله قيمته أو أقل يطيب لهما ما اخذ من المكاتب وان كان أكثر نصدقا بالفضل  
 ذكره الزباجي وفي البحر عن المحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة وقيمته خمسمائة ثم رجعا  
 يخير المولى بين تضمين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى اجله فان اختار المولى ضمان  
 الشاهدين رقبض منهما القيمة لم يعتق المكاتب حتى يؤدي الف الى الشاهدين ويتصدقان  
 بالفضل وعند أبي يوسف يطيب له فان تقاضى المولى المكاتب وهو يعلم رجوع الشاهدين أو  
 لا يعلم فهو رضا بالكتابة ولا يضمنان الا اذا كانت المكتوبة أقل من القيمة فله أن يأخذ المكاتب  
 ويرجع عليه ما ينقص القيمة ولم يذكر الشارحون ما اذا شهدا على المكاتب ثم رجعا وفي المحيط  
 ادعى العبد ان ولده ~~اتبعه~~ على ألف وانه قيمته وقال المولى كاتبته على ألفين وأقام البيينة  
 وقضى وأداها ثم رجعا وضمنوا ألف درهم للمكاتب فان أنكر المكاتب الكتابة وأدعاها المولى  
 على ألفين لم تقبل قيمته عليه ويقال للمكاتب ان شئت فامض عليها أو دعه اهـ (قوله والولا

وهو ثلث قيمته ولو مات  
 المولى عتق من الثلث  
 ولزمهما بقية قيمته وتعامه  
 في البحر ( وفي الكتابة  
 يضمنان قيمته ) كذا وان  
 شاء اتبع المكاتب ( ولا يعتق  
 حتى يؤدي ما عليه اليه ما )  
 ونصدقا بالفضل والولا

باعناق عبده وأربعة أخرانه زنى وهو محصن فيكم بالعق والرجم ورجم ثم رجعوا قال القيمة على  
 شهود العتق للمولى والدية على شهود الزنا للمولى أيضا ان لم يكن له وارث آخر والمولى ان كان  
 جاحدا للعق يمنع أخذه الدية لكن زعمه باطل بالحقكم وصار كالمعدوم ووجوب القيمة بدل  
 المسالية ووجوب الدية بدل النفس ثم الدية للمقتول حتى تقضى به اديونه فلا يلزم بدلان عن  
 مبدل واحد اه يجوز (قوله لانه ضمان اتلاف) أى اتلاف مائة المالك وهو العبد من غير  
 عوض لانهم ما يشهدونهم ما اتلفوا مالك صاحب العبد فيجب عليه ما الضمان مطلقا أى سواء  
 كانا مومنين أو مشركين بخلاف من أعتق نصيبه من عبده مشترك فانه لم يتلف الاملاك نفسه  
 ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع ماله ومواساة له فاخص باليسر (قوله والولاية  
 للمعتق) لان العتق لا يتحول اليه ما بالضمان وهو لا يصلح عوضا لانهما انما ضمانا بعد عتقه  
 وتلاف ماله وعدم قبوله للهلك والعق وقع على ماله في ملكه فكان ولاؤه (قوله فلا  
 يتحول الولاية) أى اليهما بالضمان لان العتق لا يستعمل الفسخ فلا يتحول بالضرورة الى الولاية لمن  
 أعتق قال في البحر ولو شهد ما انه أعتق عبده عام اول في رمضان وقضى القاضى بعقته ثم رجعما  
 ضمنا قيمة العبد يوم أعتقه القاضى وحكم في حدوده وجراجه جناية فيما بين رمضان الى أن  
 أعتقه القاضى حكم الحر لان القاضى اثبت حرية من رمضان باليمين والنائب باليمين  
 العادلة كالنائب بالمعينة وفى حق ايجاب الضمان يعتبر حرا يوم القضاء لان التلاف حصل  
 يوم القضاء لان المنع والحيلولة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولو شهد انه طاق امراته  
 عام اول في رمضان قبل الدخول وقضى به وألزمه نصف المهر ثم رجعوا وضمننا ثم شهد آخر ان  
 انه طلقها عام اول في شوال قبل الدخول بهم لم تقبل ولا يقع الا لانها اصارت مبانة بالطلاق  
 الاول قبل الدخول فلا يتصور قطعيةها بعد ذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبقي الضمان  
 على الفريق الاول بحاله ولو أقر الزوج بذلك يرد على الشاهدين ما ضمنا وكذا اقرار المولى بالعق  
 قبل هذا عند أبي يوسف ومحمد خلافا لابي حنيفة بناء على نفاذ القضاء باطنا حتى نفاذ القضاء فى  
 رمضان باطنا عنده لم يصح اقراره باطلا فى العتاق فى شوال من هذا العام فبقي التلاف مضافا الى  
 شهادتهم الى اقراره وعندهما المالم نفاذ القضاء باطنا حتى النكاح والرق الى شوال باطنا فصح  
 اقراره فى شوال وكان التلاف مضافا الى اقراره الى الشهادة كذا فى المحيط ثم قال ولو شهدا  
 بالتدبير وآخران بالعق فرجعوا فالضمان على شهود العتق لان القضاء بالتدبير مع العتق  
 لا يفي بدلان حكم التدبير بقاء الرق الى وقت الموت ولا يبقى الرق مع العتق البات فلا يقضى  
 بالتدبير فان قضى بشهادة التدبير ثم شهد آخران بالعق البات فقضى به ثم رجعوا ضمن شهود  
 التدبير مانقصة التدبير وشهود العتق قيمته مدبر لان القضاء بالتدبير يفيده حكمه لانه ليس  
 حالة القضاء بالتدبير شهادة قائمة بالعق فامكن القضاء بالتدبير وشاهد العتق ألا المديبر عن  
 ما يملكه يبرع فيه ضمان قيمته مدبرا اه وفى العتاقية ولو شهدوا احدنا اقراره بالعق أمس  
 وآخر باقراره بالعق من سنة وقضى به ثم أقام لشاهدان يمينته على اعتاقه من سنتين برئاعن  
 الضمان وهذا قولهما لان عندهما الدعوى ايت بشرط اه يعنى ثم رجعوا بعد القضاء ثم برهنا  
 اه (قوله وفى التدبير ضمانا مانقصة) وهو ما يبر قيمته مدبرا وغير مدبر فتح لانه بالتدبير فات

لانه ضمان اتلاف  
 (والولاية للمعتق) لعدم  
 تحول العتق اليه  
 بالضمان فلا يتحول الولاية  
 هداية (فى التدبير ضمانا  
 مانقصة)

بشهادتهم على المرأة المنعة لا العبد بخلاف ما لو شهدا انه صالحا عنها بعد وقضى لها به ثم  
 شهدا بقبضه ثم رجعا ضمنهما قيمة العبد لوقوع القضاء بالعبد اهـ وأطلق في ضمانهما فمثل ما بعد  
 موت الزوج لما في المحيط شهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا بعد موت الزوج ضمنوا للورثة  
 نصف المهر لانهم قائمون مقام المورث ولا ميراث للمراة ادعت الطلاق أولا فارت الورثة انه  
 طاقها أولا وهذا قول أبي حنيفة وقال الثوري ولا يضمن الشاهدان ميراثا ابتداء على ان قضاء  
 القاضي بالطلاق بشهادة الزور ينفذ ظاهر او باطنا عنده خلافا لما لو شهدا بذلك بعد موت  
 الزوج وادعى ذلك الورثة فنقض لها بنصف المهر ثم رجعا ضمنهما للمراة نصف المهر والميراث اهـ  
 (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة  
 لانه لا يقبل ان حكم الواحدة حرمه خفيفة وحرمه الثلاث حرمه غليظة (قوله للعرمة  
 الغليظة) أي للقضاء بها (قوله ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) أي على أحدنا كذا المهر  
 بالدخول فلم يقدرا عليه ما كان على شرف السقوط ح ولانه لا تقوم البضع حالة الخروج ذكره  
 الكل ونقل عن الصنف انهما يضمنان ما زاد على مهر المثل لان الانلاف بقدر مهر المثل اتلاف  
 بعوض وهو منافع البضع التي استوفى اهـ قال في البصر وعمما يناسب هذا النوع مسئلتنا  
 الشهادة بالخلع والنفقة أطا الاولى في المحيط شهدا على امرأتهما اختلاف من زوجها قبل  
 الدخول أربعة عده على انها أبرأته من المهر وهي تجبه بدخولهما ضمنهما المهر في الصورة  
 الاولى لانهما أوجبا عليها ذلك بغير عوض ولو كان دخلهما يضمنان كل المهر اهـ وأما النفقة  
 ففي المحيط فرض القاضي اها النفقة أو المنفعة ثم شهدا بالاستيفاء وقضى ثم رجعا ضمنهما للمراة  
 وكذلك نفقة الاقارب قبل في نفقة الاقارب مهولان لا تصير ديناً بقضاء فإذا أنفاسه أو قبل  
 أنهم أمولة وتوا يلها ان القاضي قضى له وأمر بالاستيفاء عليه حتى يرجع بما استدان على  
 المقضى عليه بالنفقة وقد استدان وصار ديناً له على المقضى عليه فقد شهدا عليه باستيفاء دين  
 مستحق له على المقضى عليه فضمنوا بالرجوع اهـ (قوله ضمن شهود الدخول ثلاثة أرباع  
 المهر وشهود الطلاق ربعه) أي لان شهود الدخول أنفوا الكل والآخران النصف فتكف  
 النصف بقول شارح كفي فيه متلف الكل فانقسم فاصاب متلف النصف نصف النصف وهو  
 ربع وأصاب متلف الكل ربع زيادة على ما تفر ديانا لافه وهو النصف فلذا غرم ثلاثة أرباع  
 ولورجع شاهدا الطلاق فقط لاضمان عليهما لان الحجة بإيجاب الكل لم ترجع ولورجع شاهدا  
 الدخول فقط ضمنوا نصف المهر لانه غاية ما يزيد به الدخول على عدمه ولورجع من كل طائفة  
 واحد لا يجب على شاهد الطلاق شيء لان متلف الكل باق مع رفيقه فكان النصاب باقيا  
 ويضمن شاهد الدخول الرابع ربع لان رفيقه شاهد بالنصف ورفيق الشاهد بالطلاق  
 شاهد بالربع وهم الميرجعا فكان المتلف الربع فقط فيضمنه سائحاني (قوله اختيار) اهـ  
 بان الفرقين انفقوا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف  
 فينفردون بضمائه اهـ فقال (قوله ولو شهدا بعق) أطلقه فانصرف الى العتق بالمال  
 فلو شهدا أنه أعتق عبده على خمسة مائة وقيمه ألف فنقضى ثم رجعا ان شاه ضمن الشاهدين الألف  
 ورجعا على العبد بخمس مائة وولاه العبد للمولى كذا في المحيط وفي البزاة بشهادة على رجل

قبل الدخول ثم رجعا  
 فضمن نصف المهر على نهود  
 الثلاث لا غير) للعرمة  
 الغليظة (ولو بعد وطء  
 أو خلوة فلا ضمان) ولو  
 شهدا بالطلاق قبل  
 الدخول وأخبران بالدخول  
 ثم رجعا ضمن شهود  
 الدخول ثلاثة أرباع  
 المهر وشهود الطلاق  
 ربعه اختيار (ولو شهدا  
 بعق فرجعا ضمنهما القيمة)  
 اولاه (مطلقا) ولو مع ميرين

اقل من قيمة المبيع بضمنان الزيادة ايضا مع ذلك وان شهد عليه بالمبيع وقبض الثمن بجملة  
 واحدة ففقطى به ثم رجعا عن شهادتهم ما يجب عليهما القيمة فقط اه (قوله) فان شاء ضمن  
 الشهود قيمته حالا وهى الف ورجعوا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل ط (قوله)  
 وان شاء اخذ المشتري أى بالثمن (قوله برئ الآخر) أى من مؤاخذه فقط والا فاشهدوا  
 برجعهم على المشتري بالثمن اذا ضمنوا القيمة حالا (قوله) وغمامه فى خزانه المقتنين عبارتها  
 كفى المنع فان اختار الشهود برجعهم وبالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري  
 المبيع بعيب بالرضا أو تقديرا بارجع على البائع بالثمن ولائفى على الشهود وان رد بقضاء  
 فالضمنان على الشهود بحاله وان اديا برجعهما اديا اه أى ان كان بعد مدعى الاجل ودفع  
 الثمن وبسط عنه الثمن ان كان قبل ذلك ولائفى على الشهود للوصول المال الى مالكه مع انه  
 فى هذه الصورة يرجع جديد فى حق ثالث والشهود ثالث فهما الجنيبان عن هذه المقابلة وانما  
 شهادتهما فى اصل المبيع وان رد بقضاء فالضمنان على الشهود لانه حينئذ فسخ فى حق الكل  
 ولا يمكن ينظر ما الذى يضمنانه بعد أن وصل المبيع الى المشهود وعليه (قوله) وفى الطلاق قبل  
 وطء وخلوة أى ان شهدا على رجل انه طاق امر أنه قبل الوطء وخلوة (قوله) ضمنا نصف  
 المال المسمى أو المنة ان لم يسم لانهم ما قد يفترقان قبل الدخول بخبر وطأ وعتما لابن الزوج  
 او ارتدادها وذلك بمنزلة الفسخ فيوجب سقوط المهر اصف لافقر وعليه ما كان على شرف  
 السقوط ولان الفرقه قبل الدخول فى معنى الفسخ فتوجب سقوط جميع المهر كما صرى  
 النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنة فكان واجبا بشهادتهم ما كذا فى الهداية قال  
 فى البحر والتعليل الاول للمنة مقدمين والثانى للمتأخرين وقالوا لان السلم التاكيد بشهادتهم بل  
 وجب منا كذا بالعقد ولم يبق بعده الا الوطء الذى بمنزلة القبض وهذا العقد لا يتعاق غمامه  
 بالقبض واقتسنا التاكيد فلا نسلم ان التاكيد الواجب سبب للضمنان فان الشهود  
 لو شهدوا على الواجب باخذ العوض حتى قضى القاضى بابطال حق الرجوع ثم رجعا وقد  
 هلكت الهبة لم يضمنوا الواجب شيئا كذا فى الامرار فلما كان قول المتأخرين اقرب الى  
 التحقيق اختار من غير الاسلام كذا فى التقرير شرح اصول فخر الاسلام وفى الغناية لو اقر  
 الزوج بالطلاق بعد التضمن او السعي بدلا لعناق رد الضمان عليهم وفى المحيط شهد رجلان  
 وامرأتان بالطلاق قبل الدخول ثم رجع رجل وامرأة فعليه ما ثمن المهر اذ لا ثالثا لهما على الرجل  
 وثلاثة على المرأة ولو شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لضمنان  
 عليهم لانهم اوجبوا نصف المهر وقد ثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول  
 وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليهم ما نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق  
 نصف المهر وثان بشهادة شاهد الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب  
 على شاهد الطلاق ثنى ويجب على شاهد الدخول الربع اه وانما قيد بالمنة فيما اذا  
 لم يسم لانها الواجبة وقد اختلفا وفى المحيط تزوجها بالامهر وطلقها قبل الدخول فشهدا انه  
 صالحها من المنة على عبده وقبضته وهى تنكر ثم رجعا لا يضمنان العبد بل المنة وان كان مهر  
 مثلهما عشرة ضمنها لهما خمسة دراهم لان القاضى لم يقض لها بالعبد لكونه مقبوضا فقد اناقا

فان شاء ضمن الشهود قيمته  
 حالا وان شاء اخذ المشتري  
 الى سنة وأيا ما اختار برئ  
 الآخر وغمامه فى خزانه  
 المقتنين وفى الطلاق قبل  
 وطء وخلوة ضمنا نصف  
 المال المسمى (أو المنة)  
 ان لم يسم (ولو شهدا انه  
 طلقها ثالثا وآخران  
 انه طلقها واحدة

وهو يساوي ألفين فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان ثم رجعا بضمنا للبائع ألفا لانهما اتلفاه عليه درر (قوله) أوزادوا له الشهادة على المشتري) بان يقول البائع ان المشتري اشترى في هذا العيد بائنين وعليه الثمن وانكر المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العيد بائنين وهو يساوي الفا ثم رجعا بضمنا للمشتري ألفا لانهما اتلفاه عليه درر وباقي تفصيل هاتين المستأنتين في المبسوط والمكافي ولا حاجة ليراد هذه المسئلة وان لم تدخل في الاول لانها اداخله في مسئلة الدين لما ان مقصود البائع من دعوى البيع توطئته الى دعوى الثمن وهو الدين وهو مطلوبه لانفس المبيع بخلاف ما اذا كانت الدعوى من جانب المشتري فان مطلوبه عين المبيع اصله دون الثمن فتكون شهادتهم حاصلة ملزمة بالمبيع قصد الا بالدين نظهر ان تدقيق صدر الشريعة وان تبعه المصنف وصاحب الدرر تدقيق لمن لم يمتثل نص عليه صاحب المقاييس وقد مناه قريبا فلا تغفل قال في البحر وشمل قوله أوزاد ما اذا كان الشهود عليه المشتري فلا ضمان لو شهدا بشرا ثم عطل القيمة أو أقل وان كان باكثر ضمانا ما زاد علمه ولو كان بخلافه وجاز البيع بضئ المدة وأما اذا فسخه وأجازها اختيارا فلا كافي البائع وفي خرافة المفتين وان شهدا على البائع بالمبيع بائنين الى سنة وقيمه ألفا فان شاء ضمن الثمن هو دقته حالا وان شهدا المشتري بالثمن الى سنة وأيا ما اختار برئ الآخر وان اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا وتجاوزا لرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد قضاء فالضمان على الثمن هو دقته وان أديار بهما أديا بالثمن وفي منية المفتين شهدا بالمبيع بخمس مائة وقضى القاضي ثم شهدا ان البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين جعيا ضمننا الثمن خمس مائة عند الامام كالوشهدا باجل دبر ثم رجعا ضمننا انتمى (قوله) لا تلأب (بالعوض) علة لالمستأنتين (قوله) ولو شهدا بالمبيع وبنقد الثمن) قد مناه قريبا الكلام على الشهادة على البائع مع قبض مفرقا ووجهه فلا تنس ولا يظهر تناوب بين المستأنتين في الحكم بالضمن لان فيه ما يضمن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن مثل القيمة فيها وان كان اقل منها يضمنان الزيادة ايضا وقد يقال ان الفرق ظاهر فيما اذا كان الثمن أكثر من القيمة في الصورة الاولى فانهم ما يضمنانه فلما قولا لانه فيه ما يضمن القيمة تأمل (قوله) ضمننا القيمة) لان المقضى به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بما يجاب الثمن لا فترانه بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالبقاء ولذا قلنا لو شهدا انه باع من هذا عبده وقاله بشهادة واحدة لا يقضى بالمبيع لمقارنة ما يوجب انفسا وهو القضاء بالاقاله فتح (قوله) ولو في شهادتين) اي شهدا بالمبيع وبثمن معلوم ثم طلب البائع الثمن ثم شهدا عليه بأنه قبض الثمن ثم رجعا بضمنا ان الثمن صرف فالرجوع الى الاخير كما ظهر لي سائحا (قوله) ضمن الثمن) لان القضاء بالثمن لا يقارنه ما يقطعه لانهم لم يشهدا بالاقاله بل شهدا به بعد ذلك واذا صار الثمن مقضيا به ضمننا بروجعها فتح وهذا اذا كان بمنزلة القيمة وازيد والمدعى هو المشتري فلو انقص يضمنان ما نقص ايضا لانهما اتلفاه عليه هذا القدر بشهادتهم الاولى فان كان المدعى هو البائع ضمننا الزيادة كما يفهم من الرض والتعيين (قوله) عيني) عبارة وان شهدا بنقد الثمن مع شهادتهم بالمبيع ينظر فان شهدا بالمبيع بألفا فلا يقضى به القاضي ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن ففضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن وان كان

(أوزاد) لو الشهادة على  
المشتري لا تلأب بالعوض  
ولو شهدا بالمبيع وبنقد  
الثمن فلو في شهادة واحدة  
ضمن القيمة ولو في شهادتين  
ضمننا الثمن عيني (ولو شهدا  
على البائع بالمبيع بائنين  
الى سنة وقيمه ألفا)

وهي تنكر ومهر مثلها خمسة مائة فقصى القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمنهما مهر المثل  
دون المسمى ولو وقعت الشهادة بألف - قد بألف أو لاف قصى القاضي به ثم شهدا بقبض الألف  
وقضى القاضي به ثم رجعا عن الشهادة بتين ضعفا للمرأة المسمى (قوله لتعذرا المائلة بين البضع  
والمال) قال في الفتح وذكر أوجه - به بان البضع متقوم بثبوت تقومه حال الدخول فكذا  
في غيره لانه في حال الخروج عين ذلك الذي ثبت تقومه وأجابوا بحاصل توجيه المصنف بان  
تقومه حال الدخول ليس الا لظهور خطر حيث كان منه التسبيل المطلوب في الدنيا والاخرة  
وغير ذلك من النفع كما شرطت الشهادة على العدة قد علمه دون سائر العدة لذلك للاعتبار به  
متقوما في نفسه كالأعيان المأبوسة لانه لا يرد المالك على رقبته والمنافع لا تتم مقوم فلا يضمن  
لان التضمن يستدعي المائلة بالنص ولا بمائلة بين الأعيان التي تحرز وتقول والأعراض  
التي تنصروا لا تبقى وخرج في النهاية على الأصل المذكور خلافتها هي ما ذاشه - ودوا بالطلاق  
المثلث ثم رجعا بعد القضاء بالفرة لم يضمنوا عندنا وكذا إذا قل - لرجل امرأ رجل  
لا يضمن القاتل لزوجها شيئا وكذا إذا ارتدت المرأة لشيء علم الزوجه او عنده علمه او على القاتل  
للزوج مهر المثل وأورد على قولنا قضاء أنهم أوجبوا الضمان بانلاف منافع البضع حقيقة  
فيما إذا أكره مجنون امرأة فزني بها يجب في ماله مهر المثل فكذا في الانلاف الحكمي وأجاب  
نقل من الذخيرة بأنه في الانلاف الحقيقي بالشرع على خلاف القياس والحكمي دونه فلا  
يكون الوارد فيه وأراد في الحكمي ونظيره ما في شرح الطحاوي لو ادعى انه استأجر الدار من  
هـذا شهرا بعشرة وأجرة مثلها مائة والمؤجر ينكر وفشده بذلك ثم رجعا للاضمان عليه ما  
لانه ألتلف المنفعة ومثلها المنفعة للاضمان عليه اهـ (قوله ثم رجعا) أي بعد القضاء ضمنها  
لانهم ما ألتفعا عليهم امالا وهو المهر فليلا كان أو كثيرا دون البضع منخ (قوله وضعنا في البيع  
والشراء ما نقص عن قيمة المبيع) أمالوشهدا بمثل القيمة أو أكثر فلا ضمان لانه ائتلاف بعوض  
وان شهدا به باقل من قيمته ضمننا النقصان لانه بغير عوض أطلقه فشمل ما إذا شهد به بانا أو بخيار  
شرط للبائع ومضت المدة لاسناد الحكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو المبيع  
بدليل استحقاق المشتري الزوائد وأما إذا ادعى البائع البيع فلا ائتلاف أو أجازة اختيارا بقول  
أو فعل فلا رضاه قيد الشهادة بالمبيع أي فقط لانهم مالوشهدا به مع قبض الثمن فان شهدا بهما  
متفرقين ثم رجعا عن شهادتهما فأنهم ما يضمنان الثمن لان الثمن تقرر في ذمة المشتري بالقضاء ثم  
اتلفاه عليه بشهادتهما بالقبض فيضمنانه وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة  
أيضا مع ذلك لانهم ما ألتفعا عليه هذا المقدار بشهادتهما الاولى فان قلت - حيث ضمننا الزيادة  
أيضا فما الفرق بين هذه وبين الثانية فانه يقول الى تضمن القيمة قلت يظهر فيما إذا كان الثمن أكثر  
من القيمة فيضمنه هنا وفي الثانية لا يضمن الا بالقيمة تأمل وان شهدا عليه بالمبيع وقبض الثمن  
هـ واحدة وجبت القيمة عليهم لان القاضي يقضى بالبيع لا بوجوب الثمن لان القضاء بالثمن  
قارنه ما يوجب - سقوطه أي الثمن وهو القضاء بالقبض والقضاء بالشيء إذا افتقر به ما يوجب  
إطلاقه لا يقضى به كالوشهدا به بالمبيع والاطالة معا فلا ضمان كما يأتي توضيحه قريبا (قوله لو  
الشهادة على البائع) بان ادعى المشتري بأن يقول اشتريت هذا العبد من هذا الرجل بألف

لتعذر المائلة بين البضع  
والمال بخلاف مالوشهدا  
عليها بقبض المهر أو بعرضه  
ثم رجعا) ضمنها لانلافهما  
المهر (وضعنا في البيع  
والشراء ما نقص عن قيمة  
المبيع) لوالشهادة على  
البائع

الضمير راجعاً الى المشهود به (قوله ضمناها) أى الزيادة للزوج لانهم ما انفقاها بالعوض  
 اذا اصل ان المشهود به ان لم يكن مالا كقودون كساح لم يضمن وكذا المال بقابلة عوض  
 بقدره ويضمن ما زاد على العوض وبالعوض يضمن كله فلو شهدا عليه بالنكاح فضى به ثم رجع  
 لم يضمن الهاشمية أسوا كان المسمى مثل مهر مثلها أو أكثر أو أقل لانهم ما وان انفقا عليها البضع  
 بما لا يعدل له لكنه لا يقوم على المتناف وانما يقوم على المتكاثرة ضرورة التكال وهذا لان ضمان  
 الاتلاف مقدور بالمثل ولا مماثلة بين البضع والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار متقوما  
 اظهرا والخطر حتى يضمن عن الابتذال ولا يملك مجانا للحصول الذي سئل به وذلك في طرف  
 الازالة ولو كانت هي المدعية فشهدا ورجعا فان كان مهر مثلها كالمسمى أو أكثر لم يضمن لانها  
 أو جبا عليه المهر بعوض يعدل له أو يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج  
 متقوم وبين ان الاتلاف بعوض يعدل له لا يوجب ضمانا فان كان مهر مثلها أقل من الزيادة  
 ضمناها للزوج المسمى مقدسي قال الزياحي فان قيل هذا مستقيم في حقه لانها ما انفقا عليها  
 البضع بعوض متقوم واما في حق الزوج فغير مستقيم لان البضع غير متقوم وانفقا عليه المال  
 المتقوم بقابله فوجب أن يضمن له مطلقا البضع متقوم حال دخوله في الملك والى الكلام فيه  
 انتهى (قوله لو هي المدعية وهو المنكر) راجع الى الثلاث أى لو ادعت عليه النكاح  
 بمهر مثلها أو أقل أو يزيد وشهد شاهداه بذلك وقضى به القاضي على الزوج ثم رجع الشاهدان  
 لم يضمن شيئا في الاولين وضمناها الزيادة في الثالثة كما علمت (قوله عزى زاده) أقول ومثله  
 في أكثر المعقبات متونا وشروحا قال عزى للمنون أولى (قوله ولو شهدا باصل النكاح باقل من  
 مهر مثلها) أى عليها بقريئة المقابلة بما مر ولان أصل النكاح انما يثبت على المرأة للزوج  
 لانها المملوكة له وهو المالك ثم اذا رجع لم يضمن ما ناقصا من مهر مثلها المتعدد المماثلة لان  
 منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف فلا تضمن بالمقوم اذا تضمن بين يدي المماثلة وانما  
 تضمن وتقوم بالتكال ضرورة ابانة خطر الحمل ككذا في التبيين بقى ما لو كان دعوا بمهر مثلها  
 أو أكثر وعلم حكمه فانه اذا لم يثبت لها شيء مع شهادتهم ما بالاقبل فبالساواة والاكثر كان كذلك  
 بالاولى فلا خلل في عبارة المتن والشرح (قوله على المعتد) ذكره في الهداية وشروحا خلافا  
 لما في المنظومة النسبية وشروحا وتبعهما صاحب المجموع حيث ذكروا انهم ما بضمان ما نقص  
 عندهما خلافا لابي يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشروحا والمعروف ولم ينقلوا سواء  
 وهو المذكور في الأصول كاليسوط وشرح الطحاوى والذخيرة وغيرها وانما نقلوا فيها خلاف  
 الشافعي فلو كان لهم شعور بالخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشغلوا بقل خلاف  
 الشافعي اه قال الرملي وفي المصنف لو اثبتوا نكاحها فاو كسوا لم يضمنوا ان رجعا ما بخبرها  
 وصورتها ادعى نكاح امرأته على مائة وقالت تزوجني على ألف ومهر مثلها ألف وأقام شاهدان  
 على مائة وقضى به ثم رجع عا بدخول به الايض ضمانا شيء ألهما وقالوا بضمانها تسعة مائة  
 على ان عندهما القول قولها الى تمام مهر مثلها فكان يقضى لها بألف لولا شهادتهم ما انفقا  
 عليها تسعة مائة وعنده القول قول الزوج فلم يلقا عليها شيئا اه ومثله في الحقايق شرح  
 المنظومة قال في التاتارخانية شهدا على امرأة ان فلانا تزوجها على ألف درهم وقبضت ذلك

ضمناها) لو هي المدعية  
 وهو المنكر عزى زاده  
 (ولو شهدا باصل النكاح)  
 باقل من مهر مثلها فلا  
 ضمان على المعتد

لانهم اما ان يشهدا بمهر المثل أو بازيد أو بانقص وعلى كل فالمدعى اما هي أو هو ولا ضمان الا في  
 صورة ما اذا شهدا عليه بازيد ولو قال المصنف بعد قوله ضمننا المثل الزوج كافي المنع لا فاد جميع  
 الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهومة واولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه أيضا ان  
 يقول وان باقل ويحذف ولو شهدا باصل النكاح لايحمله ان الشهادة في الاولى ليست على أصله  
 وعلى كل فقول الشارح أو اقل **نكرار** كالا يخفى قال الحاربي فلو قال المتزوج يضمن الزيادة  
 بالرجوع من شهود على الزوج بالنكاح باكثر من مهر المثل لاسيما توفي الستة واحدة منطوقا  
 وخمسة مفهومة ما يخفى ظهر لي ان المصنف أظهر ما خفى وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم  
 الضمان في الشهادتين بمهر المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالاقل وصرح بضمان الزيادة وهذا  
 كما لو هي المدعية كآتيه عليه الشارح وأشار به الى ان ما بعده فيما لو كان هو المدعى فذكر  
 المصنف بعده انه لا ضمان لو شهدا باقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر لعل  
 بانه لا ضمان بالاولى لان الكلام فيما اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارح كما صرح بالاقل  
 في الاول اعتمادا على ظهور المرامد فتنبه ذكره سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) فالحاصل انه  
 لا ضمان الا في صورة واحدة وهي ما لو شهدا عليه بالاكثر فيضمنان الزائد على مهر المثل وفي  
 الخمسة الباقية لا ضمان أصلا وهذا موافق لما في التاترخانية حيث قال وفي الزاد ان شهد  
 شاهدان على امرأ أن النكاح بقدر مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليه ما وكذا لو شهدا باقل من  
 مهر مثلها وان شهدا باكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمننا الزيادة وفي المحيط وان ادعى رجل على  
 امرأة النكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة ففقدت القاضي عليه بالنكاح ثم رجعا عن  
 شهادتهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مهر المثل أو أكثر أو اقل اه ثم قال واذا  
 ادعى رجل على امرأ أنه تزوجها بمائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجتني بالف درهم ومهر  
 مثلها الف درهم فشهد شاهدان أنه تزوجها على مائة درهم فقضى ثم رجعا حال قيام النكاح  
 ذكر انهما يضمنان للمرأة تسعة مائة عندهما ولا يضمنان شيئا عند أبي يوسف هذا اذا رجعا قبل  
 الطلاق فان رجعا بعده فهذا على وجهين اما ان يرجعا قبل الدخول أو بعده فان كان بعده  
 الدخول بها فالجواب فيه كالجواب حال قيام النكاح فاما اذا كان الطلاق قبل الدخول بها  
 فانهم لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا اه فافاد ان الكلام الاول فيما اذا كان أصل  
 النكاح موجودا أما اذا كانا مقرين به واختلعا في اليهر ثم رجعا فشهدا ان فقيه هذا التفصيل  
 والحكم فيه ما علمت فتنبه لذلك قال في البحر وأشار في المسئلة بمهر المثل الى ان هذا فيما اذا لم  
 يطقها بعد الدخول أو طلقها بعده أما اذا طلقها قبل الدخول لا يضمنان لها شيئا بالانفاق  
 كما في الحقائق وفي النكاح انه لو ادعى بقبض المهر كلاً أو بعضاً وشهدا عليه به ثم رجعا بعده  
 القضاء ضمننا له الا انه ما اتلفا عليه ما لا دون البضع (قوله اذا اتلف بعوض كلاً اتلاف)  
 وهذا اتلفا شيئاً يقابله عوض وهذا التعليل ظاهر فيما اذا كان المدعى الزوج لانهم اتلفا عليه  
 البضع بحال قابله من الزوج وكذا فيما اذا كان المدعى الزوجة لانهم ما اتلفا المال بالبضع لانه  
 يكون منقوماً بالدخول في المثل والحالة هنا حال الدخول في المثل (قوله وان زاد عليه) هذا  
 هو الموافق لما في المنع والكثر بضمير المتكفي فيوافق قوله بعد ضمنناها وعلى افراد الضمير يكون

اذا اتلف بعوض كلاً  
 اتلاف (وان زاد عليه)



شياً أو ينبغي في قياس قول أبي حنيفة أن يكون النصف اثلاً على الرجل والمرأة معاً - وهما النسوة وان كثرت بمنزلة رجل واحد - حالة الانفرد وحالة الاختلاط وكان يشهد درجة لان لا غير فكان الثابت بشهادة النسوة النصف فإذا بقي من يقوم بشهادته النصف منهن لم يكن على الرجعة شيء وأما عنده فلان كل ثنتين حالة الاختلاط كرجل واحد وكل امرأة كنصف رجل كأنه يشهد درجة لان ونصف من حيث الحكم فان رجوع رجل وامرأة فكانه رجوع رجل ونصف فالضمان عليهما - ما اثلاً - قال المولى عبد الحليم ظاهر تأخير دليل الامام مع تقديم قوله على ترجيح قول الامام وأما نصريح قولهما في المتن مقابله بقوله يقتضي التساوي بينهما - ثم رجحان قول الامام - في على قوة دليله - له وذاعلى ما صرح في المبسوط وغيره ان حكم الشهادة حكمكم الميراث وفيه يجعل كل بنتين كبن معهما وعند الانفرد لم يزد نصيبهن على الثلثين وكذلك في الشهادة عند الانفرد به - نصف النصاب فيها وعند المقارنة بالرجل يزداد النصاب ويضاف القضاء بشهادة الكل على ان كل امرأتين كرجل هذا وما ذكر في المحيط انه لورجع الرجل وثمان نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء عليهن لانهن وان كثرت يعمن مقام رجل واحد فحمل على قولهما كما ان ما ذكره الاسيبجاني من انه لو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجوع رجل وامرأة كان النصف عام - ما اثلاً - فحمل على قوله وعليه كلام المقدسي والفتح والمنبع فظهر ان صاحب المحيط لم يسه وان ظن - هم - صاحب التبيين وتبعه بعض المتأخرين على انه يمكن ان يكون كلام صاحب المحيط على الاتفاق بناء على ان طرف النساء نصف النصاب وان كثرت ولا يظهر قيام كل امرأتين مقام رجل مالم ترجع واحدة اثنتين أو كلهن فساد شرط النصاب باقيا من طرفهن لم يضمن الرواجع منهن فنذكر اه (قوله فان رجعوا) أى رجوع الكل من الرجال والنساء غلب الذكر اشر فيه فلذا أعاد الضمير مذكراً (قوله فالغرم بالاسداس) السدس على الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد فيكون قد شهد ست رجال فيضمن الرجل السدس وكل امرأتين السدس وهذا عند الامام (قوله وقالاعلمت النصف) لان النساء وان كثرت في الشهادة لا يضمن الامام رجل واحد وكان الثابت بشهادته نصف المال وشهادتهن النصف الآخر ولهذا لا تقبل شهادتهن الا بانضمام الرجل ولا يبي حنيفة ان كل امرأتين قام مقام رجل قال صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقصن عقابهن عدات شهادة كل ثنتين منهن بشهادة رجل روى البخاري من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معشر النساء تصدقن واكثرن من الاستغفار فان رأيتكن أكثر أهل النار فقاتلن امرأتين من يارسول الله ما لنا أكثر أهل النار قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذى اب منكنت قالت يارسول الله وما ناقصات العقل والدين فقال أمانة نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل ٣ وتكث اليمالى لا تصلى وتطوف في رمضان فصارك ولو شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا (قوله كالو رجعت نقط) أى ضمن النصف اجماعاً لانهن وان كثرت بمنزلة رجل واحد كما تقدم أما عندهما فظاهر لان الثابت بشهادتهن نصف المال كما ذكرنا وكذا عنده اذ بقي من يبي به نصف المال فصارك ولو شهد به ستة رجال ثم رجعت خمسة (قوله ولا يضمن راجع في المكاح الخ) هذه المسئلة على ستة أوجه

(فان رجعوا فالغرم بالاسداس) وقالاعلمت النصف كالو رجعت نقط (ولا يضمن راجع في المكاح شهد به من مثلها) أو أقل

٣ قوله وتكث الخ هكذا بالاصول ويجوز هذا الحديث فلعل فيه سقطاً

في البحر عن المحيط موجهة بمباراة أخرى وهي ان الشهادة قائمة بقدر ثمانمائة وخمسين لان  
القائم بقي شاهد اباربعائه والرابع بقي شاهداً بثمانمائة فبقي على ثمانمائة حجة كاملة فلا يجب  
ضمنهم ا على احد فبقي على المائة الزائدة شاهد واحد وهو القائم على الشهادة فبقي من يقوم به  
نصف الحق فبقي نصفها فظهر ان التساق يرجوعهم نصف المائة فيجب على الراجعين  
لاستوائهم في الجحيم فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعاً وضمنوا سوى الاول  
خمسين ايضاً الا لاننا لا نبقى على الشهادة من يقوم به مائتان وخمسون اهـ والمسئلة بجهاها  
(قوله وان رجعت امرأة ضمنت الربع) لبقاء ثلاثة ارباع الحق ببقاء رجل وامرأة اذ الرجل  
وحدده بالنصف وهذا بالاجماع عيني وهذا اذا كانت من رجل وامرأتين ولومن رجلين  
وامرأة لا ضمان عليهم وان رجعا ايضاً لان شهادة الواحد مدة بعض شهادة واحد فكان القضاء  
مضافاً الى شهادة الرجلين وقال الاسيبجا يلو رجع رجل وامرأة فالنصف عليهم ما اثنان (قوله  
وان رجعتا فالنصف) لانه يفاء الرجل بقى نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان  
فرجع رجل وامرأة فاعلمهم الربع اثنان وان رجع رجلان فاعلمهم النصف وان رجع امرأتان  
فلا شيء عليهم ما هو ظاهر فيباي (قوله لم يضمن) أي الثمان لبقاء من بقي به كل الحق وهو رجل  
وامرأتان وهو نصاب (قوله لبقاء ثلاثة ارباع النصاب) اذ النصف يبقى بالرجل والربع بالباقية  
أي فيضمن النسوة التسع ربع الحق لانه يفاء الرجل والمرأتين بقى ثلاثة ارباع الحق قال في البحر  
وان رجعت العشرة فقط فعلمت نصف الحق اتفاقاً كما اذا رجع الرجل وحمده ولو رجع معه  
ثمان فعليه النصف ولا شيء عليهن كذا في المحيط وهو هو بل يجب أن يكون النصف اخماساً  
عنده وعندهم انصافاً اهـ (أقول) هذه عبارة الزيلعي واختصرها بحذف التعديل من كلام  
المحيط وهو قوله لانهم وان كثرن يشمن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من ثبت  
بشهادتهن نصف الحق فيجعل الراجعات كأشمن لم يشهدن وفي الشريعة لامية قات والذي يظهر  
لي من كلامه ان ما ذكره صاحب المحيط على قول الصحابين ولذا اعل بالبعال به الامام بل بما  
عللاه ادعاء له بالامام كاذ كره ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدهم  
الاعتداد بكفرتهم عند انفرادهم لا يلزم منه عدم الاعتداد بكفرتهم عند الاجتماع مع الرجال  
كافي الميراث انتهى وليس في كلام الصحابين ما يفيد أنه مع قيامهن مقام رجل يقسم عليهن  
ما ثبت بشهادتهن في حق من رجع منهن ليعرض بقدره وقد بقي منهن من يثبت به نصف الحق كما  
ذكره الزيلعي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندهم ا على الرجل النصف  
وعلى النسوة النصف وعنده علمه الخسان وعليهن ثلاثة الاخماس ولو رجع الرجل وامرأة  
فعله النصف كما عندهما ولا شيء على المرأة وعنده علمه اثنان اهـ ثم قال الشريعة لا يمشى  
في الفتح على أن الوسله الانقسام عليهن عند الرجوع فالذي يظهر من تعديل قواهما ان الانقسام  
عليهن بحسب عددهن فعلمت أربعة اخماس النصف وعلى الرجل نصف كامل ويبقى خمس نصف  
المال يفاء المرأتين والجواب عما ذكره عن الاسيبجا في انه مشى على قول الامام لا على قواهما  
فلم تأمل انتهى (قات) وذكر في الوالو الحية فحوم في المحيط وأشار الى مخالفة القياس حيث  
قال ثم درجل وثلاث نسوة ثم رجع الرجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة

وان رجعت امرأة من  
رجل وامرأتين ضمنت  
الربع وان رجعتا فالنصف  
وان رجعت ثمان نسوة من  
رجل وعشرة نسوة لم يضمن  
فان رجعت أخرى ضمن  
التسع (ربعة) لبقاء ثلاثة  
ارباع النصاب

رجع احدهم الاثنين ان لا يتيقن من المال لان الواحد لا يثبت بشهادته أصلاً فيقتضى ان  
يضمن الواحد الرجوع كل المال فهو مصادم للاجتماع على نفيه وانما كان الاجماع على نفيه لان  
عدم ثبوت شئ بشهادة واحد انما هو في الابتداء ولا يلزم في حال البقاء ما يلزم في الابتداء وحينئذ  
فيه عدم ما ثبت ابتداء شئ بشهادة اثنين نسب الى كل منهما في حال البقاء ثبوت حصته منه بشهادته  
فتبقى هذه الحصته ماثية على شهادته ويكون متافهاً لهما برجوعه (قوله) فان رجع احدهما ضمن  
النصف (اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقاه احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف  
فيجب على الرجاع ضمان ما لم يتبق فيه الحجة وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم بابتداء  
بعض العلة فيبقى بقاء بعض العلة كابتداء الحول لا ينعقد على بعض النصاب ويبقى منعقداً  
ببعضه درر (قوله) وان رجع احدهما لثلاثة لم يضمن (أى الرجاع لبقائه من يتق به كل الحق  
(قوله) وان رجع آخر ضمن النصف) أى الاول والثاني لانه لما رجع الاول لم يظهر أثره فلما رجع  
آخر ظهر أثره لانه لم يتيقن الا من يقوم به النصف وفي تلخيص الجامع لو شهد اربعة باربعة دراهم  
وقضى بها او دفعت ثم رجع واحد عن واحد والثاني عن اثنين والثالث عن ثلاثة ضمنوا نصف  
دروهم على كل واحد سدس درهم لان الحجة تنطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلاثة والرابع  
على الكل ولو رجع الرابع عن الاربعة ضمنوا درهم او نصفاً على الاول سدس المضمون الاول  
وهو ربع درهم وعلى كل واحد من الثلاثة ربع درهم وسدس درهم لانهم اتفقوا جميعاً على  
الرجوع على الرابع فضمنوه ارباعاً على كل واحد ربع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده  
فنشطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة اثلاثاً ولا شئ عليه فيه لبقائه على الشهادة به  
فتأمل اهـ بزيادة عليه قال المقدسي فان قيل ينبغي ان يضمن الرجاع الثاني فقط لان التلف  
أضيف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر أثره لما منع وهو من بقي  
فاذا رجع الثاني ظهر ان التلف بهما (أقول) تقدم في الحد ودع الحيط اذا شهد على حد الرجم  
خمس فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع ضمنوا الربع وان رجع ثالث يضمن الربع  
فقوله يضمن الثالث الربع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة ان الخامس  
والرابع والثالث يضمنون النصف اثلاثاً لئلا يخاف من الحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور وإذا  
شهد اربعة على شخص باربع مائة درهم وقضى بها فرجع احدهم عن مائة وآخر عن تلك  
المائة ومائة أخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الرابع عشر خمسة وثلاثون الاول  
لم يرجع الا عن مائة تبقى شاهد اربعة مائة والرابع الذي لم يرجع شاهد اربعة مائة كما هو شاهد  
بالمائة الرابعة أيضاً فوجد نصاب الشهادة في الثلاثة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لم ياتي  
الرابع شاهد اربعة او رجع البقية تنصفت لان العبرة لمن بقي فيضمنون نصفها وهو الخمسون  
اثلاثاً فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعاً يعني المائة التي اتفقوا على الرجوع  
عنها وغير الاول يضمن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها الاثنا ووجه عدم ضمان المائتين  
والخمسين ان الاول بقي شاهد اربعة مائة والثالث بقي شاهد اربعة مائتين فالتان تم عليهما النصاب  
وبقي على الثلاثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصفت المائة الثالثة  
ضمنوا الخمسين اثلاثاً لم يخاف وقوله والثالث بقي شاهد اربعة والثاني والمسئلة مسد كورة

فان رجع احدهما ضمن  
النصف وان رجع أحده  
ثلاثة لم يضمن وان رجع  
آخر ضمن النصف

قوله ادعى من له ألف الخ  
هكذا بالاصل واهل الظاهر  
ادعى من عليه ألف  
لاخر فليحذر

(والعبرة فيه لمن بقى) من  
الشهود (لان رجوع

قوله أو عرف كافر اهكذا  
بالاصل وليحذر

انه وكاله بقبض دينه من فلان أو ودعيه فقبضه وأنكر الموكل ثم رجع الم يضمنه لان الشاهد  
سبب التقويت امكان القبض على الموكل والوكيل باثمة تقويته فيكون الضمان على المباشرة  
وفي العتابة ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتقاد ولا على شهود التقويض ولا على شهود  
التوكيل بقبض الدين اه \* وأما الرهن ففي المحيط ادعى من له الف على آخرائه رهنة عبد الله  
قيمه ألف والمطلوب مقر بالدين وشهد بالرهن ثم رجع الم يضمنه لانهم أزالوا بعوض ولو كان فيه  
فضل على الدين لم يضمنه مادام العبد حيا فان مات في يد المرتهن ضمن الفضل على الدين ولو  
ادعى الراهن الرهن وأنكر المرتهن لم يضمنه الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتهن وان رجع اعان  
الرهن دون التسليم بان قال سلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنان اه \* وأما الاجارة ففي  
المحيط ركب بعير الرجل الى مكة يدعى الاجارة بخمسين واقام بيته فغطب وادعى صاحب  
البعير الغصب ثم رجع اضمنه ناقة البعير يوم غطب الامم قد ارما أخذ صاحبها من الاجر شهدا انه  
اكرهه دابته بمائتين الى موضع كذا وأجر مناهما مائة فركبها ثم رجع الم يضمنه الفضل ان ادعى  
المستأجر الاجارة وبجده صاحب الدابة وان ادعاه صاحب الابل وبجده المستأجر ضمانه ما أداه  
ما فوق أجر البعير \* وأما المضاربة ففي المحيط ادعى المضارب نصف الربح فشهد اياه ورب المال  
مقر بالثلاث ثم رجعوا والربح لم يقبض لم يضمنه فان قبضه وانقسم ما نصه فحين ثم رجع اضمنه سدس  
لربح قبل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعه وما فاما ربح حصل بعده رجوعه ما فان كان  
رأس المال عرضا فمكذلك وان كان نقدا فرب المال يملك فضلهما فمكذلك راضيا بان يتحقق الربح  
اه \* وأما الشراكة ففي المحيط شهد انهم اشتركوا رأس مال كل واحد منهما ألف على ان الربح  
ثلث وصاحب الثلث يدعى النصف وبجده قبل الشهادة فاقسموا اثلاثا ثم رجع اضمنه صاحب  
الثلث ما بين النصفين والثلث وما ربحا بعد الشهادة فلا يضمنان عليهم اه وفي كافي الحاكم  
في بدرجل مال فشهد الرجل انه شريكه فمفاوضة ففضله بنصف ما في يديه ثم رجعوا  
ضمنه ذلك النصف لاشهد ودعا عليه \* وأما الشفعة ففي المحيط ولو شهد ان الدار التي في يد الشفيع  
ملكه ففضله لبالشفعة ثم رجع الم يضمنه وان كان الاول قد سبق فامر القاضى بقبضه يضمنان  
قيمة ميثانه ولهما النقص اه \* وأما الميراث ففي المحيط شهد الرجل مسلم ان أباه مات مسلما  
أو عرف كافر أو للميت ابن آخر كافر ثم رجعوا ضمنوا الميراث للكافر الوارث \* وأما الوصية ففي  
المحيط ادعى رجل ان فلانا الميت أوصى له بالثلث من كل شئ واقام البيعة ففضله ثم رجعوا  
ضمنوا جميع الثلث وقامه فيه وفي كافي الحاكم لو شهد ان الميت أوصى الى هذا في تركته  
ففضله القاضى بذلك ثم رجعوا فلا ضمان عليهم ما والضمن على الوصى ان اسلم لك شيئا اه \* وأما  
لودبته والعارية ففي كافي الحاكم شهد اعلى رجل يودبته فجدها فضمنه اياه القاضى ثم رجعوا  
ضمنه له ما غرم وكذلك العارية اه (قوله والعبرة فيه لمن بقى من الشهود لان رجوع) أى  
عند نامة شمر الخففة وعند الأئمة الثلاثة العبرة لمن رجوع قال في فتح القدير والاصل ان المعتبر  
في هذا بقاؤه من بقى لارجوع من رجوع لان الشهادة انما تثبت المال والرجوع انما يوجب  
الضمن لان اتلاف لهم فاذا بقى بعد رجوع من رجوع من يستقل باثبات المال ثانيا لم يتحقق  
بالرجوع اتلاف شئ ومن المحال أن يضمن مع عدم اتلاف شئ وأما ما ورد من انه فبغنى اذا

لا ندري لمن البناء فاني لا اضمنهم اقيمة البناء للمشهود وعليه كانوا قالوا قد شككنا في شهادتنا ولو  
قال ليس البناء فادعى اضمنهم اقيمة البناء وعن أبي يوسف شهد الله بدارقة الاقل الحكم انما  
شهدنا بالعرصة اقبل شهادتهم ما على ذلك ولم يكن هذا رجوعا ولو قال بعد الحكم اضمنهم اقيمة  
البناء اه ثم اعلم ان الضمان عنهم ما يسقط بأشياء الاول ضمنهم ما نصف المهر ثم اقرب به رده اليهما  
الثاني ضمنهم اقيمة العبد ثم اقرب بالاعتاق رده الثالث ضمنهم اقيمة العين ثم وهبها المنهم ورده  
للمشهود وعليه ردها اليهما الرابع رجع الواهب في هيبته بقضائه بعد ما ضمننا الشاهد من رده  
الضمان الخامس ورثة المقتضى عليه رد الضمان بخلاف ما لو اشترى الكل من العتابة وشمل  
قوله ايضا ما اتلفاه جميع الابواب الا ان المصنف ذكر بعضها وقائه البعض فذكر الدين والنكاح  
والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهود الاصل والفرع والمزكي وشاهد اليمين أي  
التعليق والولاية والتدبير والكتابة والاستيلاء والاحسان والشرط والايقاع وسفسر كل  
واحد منها وقد فاته الهبة والابراء والاستيفاء والبضاعة والتأجيل والنسب وامومية الولد  
والدخول والخلع والولادة والموالات والاقالة والوكالة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة  
والشفعة والميراث والوصية والوديعة والعارية \* أما الهبة ففي المحيط شهدوا انه وهب عبده  
من فلان وقبضه ثم رجعا بعد القضاء ضمننا قيمة العبد وحق الرجوع لا يمنع التضمن فان ضمنهما  
القيمة لم يرجع فيها الوصول العوض ولا يرجع الشاهد ان فيها ولو كان ايض العين يوم شهدا  
بالهبة ثم رجعا واليباض زائل ضمننا قيمتهما ايض لاعتبار القيمة يوم القضاء اه \* وأما البراء  
والتأجيل ففي المحيط شهدا انه ابرأه عن الدين او أجله سنة او اوفاه فقضى به ثم رجعا ضمننا  
ولو شهدا انه أجله سنة فقضى بها ثم رجعا قبل الحل أو بعده ضمننا ورجعنا به على المطلوب  
الى أجله ويبرأ الشاهد ان يقبض الطابا الدين بعده مضى الاجل من المطلوب فان ضمننا  
رجع به على المطلوب الى أجله وقاما مقام الطالب فان توى ما على المطلوب فن مالهما ما ولو  
انسقط المديون الاجل لم يضمننا ولو شهدا ان له على آخر القا أو آخر ان ابرأه ثم رجعا وكاف  
مدعى الاتى اقامة البينة ثانيا وخضعه في ذلك شهود برائة الدين وقد رجعا فضمننا الالف  
ولا نصح اقامة البينة على الدين الا بحضرة الشهود ولا بحضرة المدعى عليه ولا يرجعان على  
المشهود وله بالبراء اه وفي العتابة شهدوا على انه ابرأه من الدين ثم مات الغريم مفلسا  
ثم رجعا لم يضمننا الطالب لانه توى ما عليه بالافلاس اه وأما الحد فسنذكره مع القصاص  
\* وأما النسب والولاية والكتابة والتدبير والاستيلاء فسنذكرها في كلام المسائق الاتي قال في  
الولاء الجدية ولو ادعى انه ابن رجل والاب يجحد وأقام البينة انه ابنه ولدى على فراشه فقضى  
بذلك وأثبت نسبه ثم رجعا فالا ضمان عليهم ثم سواهم رجعا في حال حياة الاب أو بعده وفاته  
أما في حال حياة الاب فلانهم مالم يشهدوا على الاب بالمال وانما شهدا عليه بالنسب والنسب  
ليس بمال ومالم ليس بمال لا يضمن بالمال وامامه وفاته فلانهم لو ضمنوا ما ورث الابن المشهود  
له سائر الورثة لا يجوز ذلك لان استحقاق الميراث يضاف الى موت الاب لا الى النسب لان  
الميراث يستحق بالنسب والموت جبراء والموت آخرهم اوجودا وكل حكم ثبت بهلة ذات وصفين  
يضاف الى آخر الوصفين وجودا اه \* وأما الاطالة فمع البيع وأما الوكالة ففي المحيط شهدا

ما ذكره الماتن ونقلوا القول الآخر من غير ترجيح ولا ذكر رجوع وأنت على علم بان ما أثبتته  
 أرباب المتون في متونهم مختار لهم لان المتون موضوعة لنقل المذهب وعما هو مقرر مشهور وأن  
 ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى والحواشي فكيف  
 لا يقدم ما في المتون والشروح على ما في الفتاوى وحينئذ فما كان ينبغي للمصنف أن  
 يجزم بما في الفتاوى ويعمدل بما عليه المتون فالعبرة بما عليه أصحاب المتون انه لا يرجع  
 الا بعد القبض ديناً كان أو عيناً فليأمل وما نقله في البحر عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو  
 قول الامام الاخير كما علم فيه الكلام المتقدم وللمقال فيه مجال وكتابه هو الذي غر  
 المصنف (قوله وقيدته في الوقاية الخ) وكذا في الهداية والخنار والاصلاح ومواهب الرحمن  
 وجزم به الحدادي في الجوهرية وصاحب الجمع (قوله وقيل ان المال عيناً كالاول) قاله  
 شيخ الاسلام أي يجب على الشهود الضمان مطلقاً قبضه المشهود له أولاً لان الضمان مقيد  
 بالمائة وفي العين زوال ملك المشهود عليه عنها بالقضاء وفي الدين لا ينزل ملكه حتى يقبضه  
 الا ترى أن المقضي عليه لا يجوز له أن يتصرف فيها وجزالة مقضى عليه ذلك حاشي بن زيادة  
 قال العلامة أبو السعود وكذلك العقار يضمنه قبل القبض عندهم لان العقار يضمن بالاتلاف  
 بشهادة الزور بخلاف الغصب عند أبي حنيفة وأبي يوسف لعدم تحقق قبضه فيه زبلي وقوله  
 عندهم أي عند أبي حنيفة وصاحبيه بقى ان يقال ظاهر كلام الزبلي يقيد عدم اشتراط  
 القبض في العقار لوجوب الضمان على الشاهد اذ يرجع بعد القضاء من غير خلاف وليس  
 كذلك بل الخلاف ثابت ولهذا قال شيخنا هـ ذاعلى قول شيخ الاسلام وعلى قول شمس الآفة  
 لا يضمنه الشاهدان بالرجوع الا اذا قبضه المدعى كالمقول اهـ (قوله وان ديناً فكالثاني)  
 أي لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون الى أن يؤدي اليهم ولو بعد قبضه يضمنون أي في الحال قال  
 في البحر وفرق في الحبط بين العين والدين فقال شهاب الدين ثم رجعا ضماقيتهما قبضه المشهود له  
 أم لا لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمن الاتلاف مقدراً بالمثل ان كان المشهود به مثلياً  
 وبالقائمة ان لم يكن مثلياً وان كان المشهود به ديناً فرجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون وان  
 قبضه المشهود له ثم رجعا ضماقيتهما أو جبا عليه ديناً فيجب في ذمتهم ما مثل ذلك ولا يضمنون  
 منه ما لا بعد قبض المشهود به تحقيقاً للمعادلة اهـ وهذا هو قول شيخ الاسلام وشمل أيضاً  
 قوله ما ألتفاهم الخ الذي ونزيره لكن في كافي الحاكم وذاشهم سد الدين الذي يقال أو خ  
 أو خنزير فمضى به ثم رجعا ضماقيتهما المال بقيمة الخنزير ولا يضمنان الخنزير ولا قيمته في قول أبي يوسف  
 ويضمنان قيمة الخنزير في قول محمد ولو لم يسلم الشاهدان واسلم المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة  
 ضماقيتهما الخنزير ولم يضمنا قيمة الخنزير وشمل أيضاً ما ألتفاهم العقار فيضمنه الشاهدان رجوعه كافي  
 خزانة المفتين فهو وان كان لا يضمن بالقبض عندهما خلافاً للحمد يضمن بالاتلاف وهذا منه  
 وفي جامع صدر الدين ادعى عبد الله في يده ملكاً وقضى به فادعاه آخر وقضى له وادعاه آخر وقضى  
 له ثم رجعا ضمن كل فريق ان شهد عليه قال محمد ولا يشبه الوصية يعني لا يضمن للورثة لاتحاد  
 المقضي عليه بخلاف الملاك دليله وجدته ود الاول عبيد ايرد عليه في الملاك دون الوصية وشمل  
 كل المشهود به أو بعضه فلذا قال في جامع الفصولين عن محمد بن عبد الله بدار وحكمه ثم قال

وقيدته في الوقاية والكنز  
 والدرر والماتن بما اذا قبض  
 المال لعدم الاتلاف قبله  
 وقبل ان المال عيناً  
 فكالاول وان ديناً فكالثاني  
 وافرقة التمهيداني

ألا ترى أنه لو قال امرأته طالق إن كان لقفلان عليه - حتى فشهد الشهود أن فلانا اقترضه ألفا  
 يحكم بالمال ولا يحكم بالوقوع ولو شهدوا أن عليه ألفا يحكم بالمال والوقوع جميعا فتبين بهذا  
 أن الشهادة على الاقراض ليست شهادة على قيام الحق للعالم والشهادة بالدين مطلقة - هادئة  
 على الحق في المال اه فقد علم تضمين ما بظهور كذبهم ما من غير رجوع فتضمن ما اذا تبين  
 كذبهم ما بالاولى ولذا قال في تلخيص الجامع في باب بطلان الشهادة أخذ الدية ثم جاء المشهود  
 بقتله حيا ضمن الولي للقبض ظمنا ولا يرجع لسلامة بدله والشاهد للجلاء ككراهه المكره ويرجع  
 بما أخذ الولي للمكذبة ذلك وكذا الواقع لكن لا يرجع عنه اذ ليس لادم مالمية تلك بخلاف  
 المدبر ولهذا في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي العتق لا ولو شهد على الاقرار والشهادة  
 ضمن الولي لما مردون الشاهد لانه لم يظهر كذبه اذ لا تنافي بخلاف الاول ولهذا الوثبت الاقرار  
 ضمن شاهدين الدين دون الاقراض ولو قال ان كان له على حنث في الاول دون الثاني كما لو وجد  
 المشهود بفسخها اما والشاهد عبدا أو محدودا في قذف اه وبهذا علمت أن فرغ الكرايسى  
 منقول في التلخيص وان دفع الايراد على القول بالتضمنين اذ اظهر كذبه - لو وجد المشهود  
 بفسخها اما أو واختافانه ظهر الكذب ولا ضمان اه (قوله نه ديا) لار المسبب يضمن اذا  
 كان كذلك كما هو معلوم (قوله مع نه ذراخ) جواب عن سؤال وهو اذا اجتمع المسبب  
 والمباشر فالضمان على المباشر فلم يضمن الشاهد دون القاضى فاجاب بان القاضى متعذر  
 تضمينه لانه كالجبا الى القضاء (قوله قبض المدعى المال أولا) تبع المصنف به هذا الاطلاق  
 صاحب الخلاصة والبراز به وخزانة المفتين وأصحاب الفتاوى لصاحب المجموع كفى بعض  
 نسخ البحر اهدم تحريره عبارته لان صاحب المجموع قال في شرحه هذا اذا قبض المدعى المال  
 دينا ~~كان~~ أو عينا أو أصحاب الفتاوى لم يقيدها اه وعزو الشارح للخلاصة اتبع فيه  
 صاحب البحر (أقول) عبارة الخلاصة هكذا الشاهدان اذ ارجعوا عن شهادتهم ما رجوعا  
 معتبرا يعنى عند القاضى لا يبطل القضاء لكن ضمن المال الذى شهد به وهذا قوله الآخر وهو  
 قواه ما وعليه الفتوى - واه قبض المفتى له المال الذى قضى له أو لم يقبض انتهت فتواه  
 وهو قوله الآخر انيس نصا في رجوعه الى الاطلاق والآخره الذى بظهره انى أنه اراد بقوله  
 الآخر الضمان بالرجوع مطلقا أى سواء كان الشاهد - كماله الاول في العدة أولا فيكون  
 اشارة الى ما تقدم الكلام فيه - فيما مر آنفا بقرينه ما في الفتح حيث قال واعلم ان الشافعية  
 اختلفوا في هذه المسئلة والصحيح عند الامام والعراقيين وغيرهم ان الشهود يضمنون كذبهم  
 والقول الآخر لا ينقض ولا يرد المال من المدعى ولا يضمن الشهود وهو عين قول أبى حنيفة  
 الاول اذا كان حاله ما وقت الرجوع مثله وقت الاداء اه وفي الاول الجبة ثم اذا صرح الرجوع  
 لا يبطل القضاء ولكن يضمنان المال الذى شهد به وهو قولهما وقول أبى حنيفة الآخر  
 اه فهذه العبارة تؤيد ما قلنا ولو سلم انه اراد رجوع الامام عن التقييد بالقبض فنقول لوصح  
 لم يمس على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالمداينة والخنار والوقاية والغرر والاداء  
 والكنز والموتى ومواهب الرحمن فكلمهم قبله وانا لاقبض وجرمه به صاحب المجموع كجاءت  
 والمدادى في الجوهره ولو صح نقل الرجوع لذكره شراح الهداية فانهم اقتصر وعاد على شرح

نه ديا مع نه ذراخ  
 المباشر لانه كالجبا الى  
 القضاء (قبض المدعى المال  
 أولا به بقى) بحر وبرزانية  
 وخلاصة وخزانة المفتين

(قوله أن الحاكم إذا أخطأ) قال ط وهذا قد أخطأ به المتخصص عن حال الشهود (قوله)  
 وضعنا ما اتفقا له للشهود عليه) أي إذا قبض المدعي المال لأن السبب على وجه التعدد  
 سبب الضمان فكفار البر وقد وجد سبب الاتلاف تعذرا يجب الضمان على المباشر  
 وهو القاضي لأنه كالمباشر إلى القضاء من جهتهم ما كان القضاء واجب عليه بعد ظهور عدلتهما  
 حتى لو امتنع بائنه ويستحق العزل ويعزروا في إيجابه عليه صرف الناس عن نقله ونحوه  
 استيفائه من المدعي له فهو ذل الحكيم فاعتبر السبب وفي المحيط رجح الشاهدان في المرض  
 وعليهما دين الصحة وما نابدي دين الصحة لأن ما وجب عليه بالرجوع في المرض دين المرض  
 لأنه وجب بإقرارهما في المرض اهـ ويؤخذ من قوله اتفقا أنه لو ابيضت التالف اليه ما  
 لا يضمنان كالمشهد بالنسب قبل الموت فمات المشهود وعليه وورث المشهود له المال من المشهود  
 عليه ثم رجعا لم يضمنا لأنه ورث بالموت وذلك لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت  
 والاستحقاق يضاف إلى آخرهما ووجدنا في صنف للموت ذكره الزبلي في إقرار المريض وفي  
 البحر عن العتامة شهدها على أنه أبرأه من الدين ثم مات الغريم فماتت رجعا لم يضمن الاطال  
 لأنه تولى عليه بالافتلاس اهـ واعلم أن تضمين الشاهد لم يخصص في رجوعه بل مثله ما إذا ذكر  
 شيئا لازما للقضاء ثم ظهر بخلافه كما أوضحه ابن الصنعة في إسان الحكام بقوله دقيقة في إيجاب  
 الضمان على الشاهد من الشاهدان متى ما ذكر شيئا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنناوه في  
 ما ذكر شيئا لا يحتاج إليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيئا حتى أن مولى الموالاة  
 إذا مات وأدعى رجل ميراثه بسبب الموالاة فشهد شاهدان أن هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم  
 والام وعاقده وأنه وارثه لأنه لم يوارث غيره فمضى له القاضي بما أنه فاستدركه وهو معسر ثم أن  
 رجلا آخر أقام الدينة أنه كان نقض الموالاة الأولى وإلى هذا الثاني وأنه توفي وهذا الثاني  
 مولاة ووارثه لا وارث له غيره فالقاضي يقضي بالميراث للثاني فيكون الثاني بالخيار أن شاء  
 ضمن الشاهد دين الأولين وإن شاء ضمن المشهود له الأول لأنه ظهر كذب الشاهد من الأولين  
 فيما للحكم به تعالى وبيان ذلك في مسألة الموالاة قولهما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه  
 للقضاء له بالميراث فانهم إذا شهدوا بأصل الموالاة لم يقولوا أنه وارثه فالقاضي لا يقضي له بالميراث  
 وإنما أخذ الأول الميراث بقول الشاهد من الأولين أنه مولاة ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما  
 فضمنما بخلاف مسألة الشهادة بالنكاح فانهم إذا شهدا أنها ماتت وهي أمر أنه لا نكاح  
 ماتت وهي أمر أنه زيادة غيره محتاج إليها فانهم قالوا لا كانت أمرا أنه فان القاضي يقضي لها  
 بالميراث نصا ووجود هذه الزيادة والعدم بمنزلة ولو انعدمت هذه الزيادة لكان لا يجب عليه ما  
 شئ لأنهم شهدا بنكاح كان ولم يظهر كذبهما في ذلك اهـ وفي البحر عن فروق الكراييس  
 شهد شاهدان على رجل أن فلانا أقرضه ألف درهم وقضى القاضي به ثم أقام المقاضي عليه  
 دينة على الدفع قبل القضاء يا مسر القاضي برد الألف اليه ولا يضمن الشهود ولو شهدوا أن عليه  
 ألف درهم وقضى القاضي بذلك وأخذ الألف ثم برهن المقاضي عليه على البراءة قبل القضاء  
 يضمن الشهود والفرق أن في الوجه الأول لم يظهر كذبهم بل وازأنه أقرضه ثم أبرأه وفي الوجه  
 الثاني ظهر كذبهم لأنهم شهدوا عليه بالألف في الحال وقد تبين كذبهم فصاروا متلفين عليه

أن الحاكم إذا أخطأ  
 فالعزم على القاضي له شرح  
 تسكملة (وضعنا ما اتفقا  
 للشهود عليه) اتسميها



الصادق بالواحد والمتعدد وفي بعض النسخ بلفظ التثنية مطابقة لقول المتن فان رجعا وفي  
 بعضها بالافراد أى الشاهد كما في بعده وهو قوله لانه فسق نفسه اشارة الى أن الحكم لا يحتلف  
 فيها اذ ارجعه أو رجع أحدهما قال في الفتح قالوا ويعز الشهود وسواهم رجوعا قبل القضاء أو  
 بعده ولا يخفى لوعن نظر لان الرجوع ظاهر في أنه توبة عن تعمد الزور ان تعمد أو التهور  
 والجهل ان كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع به أو ليس فيه عدم قد در  
 اه وأجاب في الجريان رجوعه قبل القضاء قد يكون القصد اطلاق الحق أو كون المشهود  
 عليه غرر بمال المأذ كره وبعد القضاء قد يكون اظنه بجهله انه اتلف على المشهود له مع انه  
 اتلف لماله بالغرامة اه (أقول) ويظهر لي أن الجواب الحسن في ذلك أن الحكم تعزير  
 الجاني ولو بعد انقضاء الجنابة بخلاف غيره من بنية الماين فليس لهم ذلك الا حين الغيبس بها  
 ومعلوم أن القاضي حاكم (قوله ولوعن بعضها) كالمشهد ابدار وبنائها أو باتان وولدها ثم رجعا  
 بالبيعة والولد لم يقض بالاصل مخ (قوله لانه فسق نفسه) بتشديد السين المهملة من التفسير  
 وشهادة القامس في التوقيل بحر ومخ (قوله لم يفسخ الحكم) لان آخر كلامهم يناقض أوله  
 فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول بانصال  
 القضاء به مخ (قوله مطلقا) قال في المخ وقول مطلقا يشمل ما اذا كان الشاهد ذوق  
 الرجوع مثل ماشه في العدة أو دونه أو أفضل منه وهكذا أطلق في أكثر الكتب متونا  
 وشروحا وتفاوت وفي المحيط يصح رجوعه لو حال به الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في  
 العدة والاولا ويعز زورده في البحر ادم صيته عن أهل المذهب لخالفته مانع لوعن وجوب  
 الضمان على الشاهد اذ ارجع بعد الحكم ونقل في الفتح انه قول أبي حنيفة الاول وهو قول  
 شيخه حماد ثم رجع عنه الى قوله ما هو عدم نقض القضاء وعدم رد المال على المقتضى عليه  
 على كل حال وعليه استقر المذهب وعزاه في البحر أيضا الى كافي الحاكم وهكذا قال في البرازية  
 ثم رجع الى قوله ما وعليه استقر المذهب اه ومنه في التاتر خاتمة برهن المحيط فانه نقل عنه  
 ان أباح حنيفة كان يقول كذا وساق التفصيل ثم قال ثم رجع عن هذا القول وقال لا يصح  
 رجوعه في حق غيره على كل حال وهو قوله ما والظاهر ان الماراد بالمحيط المحيط البرهان لما ذكر في  
 البحر أن ما في المحيط السرخصي ليس فيه التفصيل (قوله لترجعه بالقضاء) الاولى لترجعهما  
 أى الشهادة وعلى عبارة الشارح الضمير يرجع الى الخبر الاول من الشاهد والوضح التصريح  
 به اذ ظاهر ان الضمير راجع الى الحكم وفيه تهافت أى فيكون فيه تعليل الشيء بنفسه  
 فيه صير المعنى كائنه قال لم يفسخ الحكم لترجعه بالحكم وهو فاسد والاولى في التعامل لان القضاء  
 بعد وقوعه صحيح لا ينقض تامل (قوله بخلاف ظهور الشاهد عيدا) وكذا لو شهدا على بيع  
 واستحق أو وجد حرا أو بالخلع وقبض البدل وأثبت الثلاث قبله أو بأقرض وقبض ثم أثبت  
 الابراء أو الالباق بخلاف شهادتهم بانه له عليه قائم ما يضمنان وان لم يرجعا ان برهن على  
 الابراء لانهم شهدوا بانه عليه في الحال وتبين خلافه (قوله ويرد ما أخذ) أى يرد المقتضى له ما  
 أخذ المقتضى عليه بحر (قوله وتلزم الدية) أى الى ولي المقتول (قوله لو قصاصا)  
 المقابلة القصاص لشبهة صورة القضاء (قوله ولا يضمن الشهود لماسر) أى في كتاب القضاء

ولوعن بعضها لانه فسق  
 نفسه جامع القصولين  
 (وبعد لم يفسخ) الحكم  
 (مطلقا) لترجعه بالقضاء  
 (بخلاف ظهور الشاهد  
 عيدا أو محدودا في  
 قذف) فان القضاء يبطل  
 ويرد ما أخذ وتلزم الدية لو  
 قصاص ولا يضمن الشهود  
 لماسر

من استبعده وان كان بعض المتأخرين قلده وقوله مجلس القاضى هكذا في أكثر النسخ لكن  
 الذى في المخطوط والمنون المجردة مجلس قاض منصوصا وهو الظاهر ان تأمله قال مسكين عند قول  
 الكتلة لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض تنكيره بشير الى انه يشترط مجلس القضاء أى قاض  
 كان ولا يشترط الرجوع عند الذى شهد عنده اه (قوله ولو غير الاول) أى مجلس القاضى  
 الاول (قوله لانه نسخ) أى للشهادة فيختص بمناختص به الشهادة من مجلس القاضى أى من  
 أى حاكم كان كفسخ البيع بشرط له ما يشترط لصحة البيع من قيام المبيع ورضا المتبايعين  
 مقدسى ومنع وهو تعميل لاشترط مجلس القاضى (قوله أو توبة) فى المخطوط لان الرجوع توبة  
 وهى على حسب الجنابة بفعل الرجوع فسوا توبة وأتى الشارع بأولانه فدير جمع لالتوبة  
 بل قد يكون اقصد اطلاق الحق أو يكون المشهود عليه غيره بمال كافى دمنا (قوله وهى) أى  
 التوبة بحسب الجنابة فالرجوع عنها توبة وهى علانية لا يكون فى مجلس القاضى فيجب أن  
 تكون التوبة عنها علانية وذلك بوقوعها فى مجلس القاضى وان لم تكن عدان ليست  
 بعصية فيكون الرجوع فسحا قال النكاح أنت تعلم ان العلانية لا تتوقف على الاعلان بفعل  
 الذنب بخصوصه مع ان ذلك لا يمكن بل فى مثله عما فيه علانية وهو انه اذا أظهر للناس الرجوع  
 وأشهدهم عليه وباع ذلك القاضى بالبيعة عليه كيف لا يكون معلنا اه (قوله السر بالسر  
 والعلانية بالعلانية) هذا بعض الحديث وصدره اذا تمت ذنبا فاحدث عنده توبة الخ  
 (قوله فلما دعى) بان لفائدة اشتراط مجلس القاضى (قوله عند غيره) أى عند غير القاضى ولو  
 شرط ما كفى المحبط (قوله أو أراد عيبتها) أى عند المجز عن البرهان درر (قوله لا يقبل) أى  
 ولا يستجيب (قوله لفساد الدعوى) لان مجلس القاضى شرط للرجوع فيكون مدعى الرجوع  
 باطلا والبيعة أو طالب البيعة انما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله عند قاض) أى آخر  
 غير الذى كان قاضى بالحق داماد (قوله ونضمينه اياهما) عطف على قوله وقوعه أى وادعى  
 ان ذلك القاضى الذى وقع رجوعهما عنده ضمنهما أى حكم عليهما بالضعفان حاجي حيث  
 تقبل لان السبب صحيح بحر (قوله اياهما) أى الشاهد من أى وأقام بيعة تقبل بيئته  
 وبخلاف ان أنكرنا لان السبب صحيح كالأمر عند القاضى انه يرجع عند غير القاضى فانه صحيح  
 وان أقر برجوع باطل لانه يجعل انشاء الحال كفى المخطوط (قوله قبل وجعل انشاء) أى كالأمر  
 عند القاضى انهم ارجعوا عنده غير قاض المماثلة قدم فى الماقولة التى قبل هذه فظهر الفرق  
 بين ما اذا برهن على رجوعهما عنده غير القاضى وبين ما اذا برهن على اقرارهما بالرجوع عند  
 غير قاض فانه فى الاول لا يقبل لان رجوعهما عنده غير القاضى غير معتبر وفى الثانى يقبل  
 لان الثابت بالبيعة كالثابت بالبيعة فبالبرهان على اقرارهما صارا كأنهم اقرارا فى الحال  
 والحال انهم اقرارا عند القاضى وذلك لرجوع معتبر فقبل (قوله ابن مالك) ومنه فى التبيين  
 وعبارته ولو أقام بيعة انهم اقرارا برجوعهما عنده غير القاضى تسع لان اقرارهما به يكون  
 رجوعا عنهم ما فى الحال اه أى وان كان اقرارهما عنده غير باطل لانه يجعل انشاء الحال (قوله  
 سقطت) أى الشهادة عن الاعتبار فلا يقضى القضاة من المعارضين بالمرجح  
 الاول (قوله ولا ضمان) لانهم لم يتناشأ على أحد (قوله وعذر) أى الشاهد أى جنسه

ولو غير الاول لانه نسخ أو  
 توبة وهى بحسب الجنابة  
 كما قال عليه الصلاة  
 والسلام السر بالسر  
 والعلانية بالعلانية (قوله  
 ادعى) المنه هو دعيه  
 (رجوعهما عنده غيره  
 وبرهن) أو أراد عيبتها  
 (لا يقبل) لفساد الدعوى  
 بخلاف ما لو ادعى وقوعه  
 عند قاض وتضمينه اياهما  
 ملق أو برهن انهم اقرارا  
 برجوعهما عنده غير  
 القاضى قبل وجعل انشاء  
 الحال ابن مالك فان رجعا  
 قبل الحكم لم يسقط ولا  
 ضمان وعذر

شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت به أو كذبت في شهادتي فلأنه إنكرها لم يكن رجوعا كذا  
 في خزانة المفتين الرابع في شرطه مجلس القاضي فلا يصح الرجوع في غيره وقائده عدم قبول  
 البيعة على رجوعه وعدم استخلافه إذا أنكر كما سيأتي الخامس في صفته قال في العناية أنه أمر  
 مشروع مرغوب فيه - هداية لأن فيه خلاصا من عقاب الكبيرة ٥ و ذكر المشرح أن  
 شهادة الزور وكتمان الشهادة بالحق سواء وإذا شهد بزور عمد أو خطأ وجبت عليه التوبة  
 وهي لا تصح إلا بعد الحاكم ولا يمنع عنه الاستحياء من المخلوق وفيه تدارك ما أتلف بالزور  
 السادس في حكمه وهو شيان أحدهما يرجع إلى ماله والآخر إلى نفسه فالاول وجوب  
 الضمان ويحتاج إلى بيان ثلاثة سببه وشرايطه ومقتدره فسببه اتلاف المال أو النفس بها  
 فإن وقعت اتلافا انعدمت سببا لوجوب الضمان والا فلا تنزى لا لسبب منزلة المباشرة وسيأتي  
 بيانه مفصلا وشرطه كونه بعد القضاء ومجلس القضاء وكون المتلف بها عينا فلا ضمان لو يرجع  
 عن منفعة كالنكاح بعد الدخول ومنفعة دار شهدت على المؤجر للمستهأجر بآبارتها باقلا من  
 أجر مثلها ثم رجعا وأن يكون الاتلاف بغير عوض لانه بعوض اتلاف صورة لانه في وقدر  
 الواجب على قدر الاتلاف لانه السبب والحكم به بقدر العلة وأما ما يرجع إلى نفسه  
 فنوعان وجوب الحد في شهادة الزنا سواء كان قبل القضاء أو بعده فلا تذف منهم ولو بعد الامضاء  
 رجعا كان أو جلد أخلافا لفرق في الرجم ووجوب الضمان وهو الدية عليهم ان رجعوا بعد الرجم  
 لا بعد الجلد وان مات منه والثاني وجوب التعزير عليه سوى شهادة الزنا ان تعدد الشهادة  
 بالزور فظهر عند القاضي باقراره كذا في البدائع فلا ضمان لو اتلفا حقا من الحقوق كالعفو  
 عن القصاص لو شهد به ثم رجعا أو الرجعة أو تسليم الشفعة أو إسقاط خيار من الخيارات  
 كذا في التنف ولا فرق في وجوب التعزير أي التمهيم بين كونه قبل القضاء أو بعده ونظر فيه  
 في فتح القدير وأجاب عنه في البحر بما سيأتي في بيان مقتضاه وعزروا فيه جواب حسن يأتي  
 قريباً فأنمله (قوله هو) أي الرجوع عنها منخ (أقول) ويمكن نفسه بالراجع (قوله  
 ان يقول) أي الشاهد (قوله عما شهدت به ونحوه) أي مما تقدم من ركنه (قوله فلأنه أنكرها)  
 أي بعد القضاء (قوله لا يكون رجوعا) كافي البحر معزيا إلى خزانة المفتين وفي الفصول  
 العامة ما دية لو أنكر الشاهد الشهادة بعد قضاء القاضي لا يضمن لان الانكار للشهادة  
 لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول كنت مبطلا في الشهادة وهذا انكار للشهادة ٥  
 منخ (قوله بشرطه مجلس القاضي) فلا يصح عند غيره القاضي ولو شرطيا منخ أي وتوقف  
 صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان خلافاً لما استبعد منه كاتبه عليه في الفسخ وفيه أيضا  
 ويتفرع على اشتراط المجلس أنه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس وأشهد على نفسه به  
 وبالترام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا تصادقا أن لزوم المال عليه  
 كان هذا الرجوع وفي المحيط ولو ادعى رجوعه ما عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع  
 والضمان لا تسمع منه البيعة ولا يحلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير موجبا للضمان الا  
 بانضال القضاء به كالتشاهد والى ذلك أشار صاحب الهداية به صرح في الفتاوى الصغرى  
 قال في الدر المنقي وأفاذ بتضمنه توقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان والرد على

(هو أن يقول رجعت عما  
 شهدت به ونحوه فلأنه  
 أنكرها لا يكون رجوعا  
 (و) الرجوع (بشرطه مجلس  
 القاضي)

على الخلاف المذكور قال في الفتح وأعلم أنه قد قيل إن المسئلة على ثلاثة أوجه إن رجع على  
سبيل الأصحار من مثل أن يقول نعم شهدت في هذه الزور ولا أرجع عن مثل ذلك فإنه يعز  
بالضرب بالافتراق وإن رجع على سبيل التوبة لا يعزرا اتفاقا وإن كان لا يعرف حاله  
فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم في الثائب لأن المقصود من  
التعزير الانذار وقد انجز بداعي الله تعالى وجوابه ما فيهم لم يذب ولا يخالف فيه أبو حنيفة  
(قوله لرأى القاضي) أي بحيث يسوغ له أن يقبل شهادة لأن القبول والرد إليه فيكون  
تدبر حاله في التوبة إليه وقيل بقدر بعام وقيل بنصفه لأنه بمضي الزمان يتغير الحال  
شربا لامية (قوله لو فاسقا) الأولى أن يقول وتقبل شهادته بعد توبته لو فاسقا لأنه بعد ظهور  
توبته يعلم أنه لا يشهد زورا واجل حاله على الصلاح تأمل لما في العين ٣ وهل تقبل توبته  
به ذلك قالوا إن كان فاسقا تقبل لأن الذي جله على الشهادة فاسقه فإذا تاب وظهر صلاحه  
يقبل لزوال الفسق اهـ (قوله لا تقبل شهادته أبدا) لأن عدالة لا تعدم ملاحه ولأنه  
لا يظن به شهادة الزور وحاله بعد التوبة كحال حين شهد فلا يؤمن عوده (قوله وعن الثاني  
تقبل) لأنه قد يظهر بالندم والتاسف على ما وقع أي من غير ضرب مدة كافي الجوع عن الخلاصة  
قبيل قوله والافتقار وفي الثانية المعروف بالعدالة إذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل  
شهادته أبدا لأنه لا تعرف توبته وروى الفقيه أبو جعفر أنه تقبل وعليه الاعتقاد وظاهر  
كلام الشارح صريح في أن الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضا تأمل والله سبحانه وتعالى  
أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الرجوع عن الشهادة)\*

أطلق الرجوع عنهم فشمع ما إذا كان الرجوع من الأصل أو القروع ومناسبة العامة  
والخاصة أي مسألة شهادة الزور وتأخيرها ظاهرة وترجمته بالباب لأن مسائله تدخل في مسائل  
كتاب الشهادات كدخول مسائل فواقض الموضوع في كتاب الطهارة وترجمته بالكتاب في  
الجامع الكبير بناء على أنه مشتمل على خمسة أبواب لآلته مابين الشهادة إذا الرجوع رفعها  
لما عرفت أن المبينة لم تمنع الدخول وقد صرحوا بأن الكتاب في اصطلاح الفقهاء كمله من  
البدء والباب كالدار والفصل كالبيت قال الشريف الجرجاني الفصل قطعة من الباب ٣ فلما  
لم يكن لهذا عدد الباب ولا أقل أن يكون فوق الفصل ترجمته بالباب فظهر أن هذا أولى من  
الترجم بالفصل كافي الوقاية ومن المترجم بالكتاب كافي بعض نسخ الهداية لأنه يوجد في بعض  
نسخها المترجمة بالكتاب ووجهه أن تحتها أبوابا متعددة لكن المصنف ذكر بعضها وإن لم  
يصرح بالباب أو الفصل وترك بعضها كما ذكره في الجروشان المتون الاختصار ولذا ترجم في  
التأخرانية بالكتاب وذكر تحتها ستة عشر فصلا ساقها على نسق وبه اندفع ما وجهه بعض  
أفاضل الشراح كلام بعض المصنفين مشيريه إلى الاعتراض على الهداية قال في البحر  
والكلام فيه في مواضع الأولى في معناه لغة قال في المصباح رجع من سفره وعن الأحرار رجع  
رجوعا ورجعا ورجعى ومرجعا قال ابن السكيت هو تقيض الذهاب اهـ الثاني في معناه  
اصطلاحا فهو نفي ما أثبتته كذا في المحيط الثالث في ركنه وهو قول المشاهير رجعت عما

٣ قوله لما في العين ٣  
العين أن نور العين فلجور

لرأى القاضي على  
الصحيح لو فاسقا ولو عدل  
أو مستورا لا تقبل شهادته  
أبدا قلت وعن الثاني  
تقبل وبه يقتضي عيني  
وغيره والله أعلم

(باب الرجوع عن  
الشهادة)\*

قوله فلما لم يكن له  
هكذا بالأصل والتجوز هذه  
العبارة

بالمسلمين وليس فيها حد بغيره عز وجله وتنبه كبله اه (قوله بالنشهر وعلمه الفتوى)  
 أي لا بالضرب وهو قول الامام لأنه كان يقول تعزيره تشهيره قال في السراجية والفتوى على  
 قوله واستدل الامام بان شربها كان بشهر ولا يضرب وكان يبعثه الى سوقه ان كان سوفا  
 والى قومه ان لم يكن سوفا بعد العصر أجمع ما كانوا أي مجمعين أو الى موضع أكثر جعله لا قوم  
 فيه قول ان شربها يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاعدا زيرا فاحذروه وحذروا الناس  
 منه اه قال الشافعي فان قيل ان ابا حنيفة لا يرى تقليد النابغى أجيب بانه لم يذ كر فعل شرب  
 مستدلا به وانما ذكره لبيان انه لم يستبد به هذا القول بل سبقه اليه واستدلاله انما هو بتجوز  
 الصحابة فعل شربها فانه كان قاضيا في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وعلى رضي الله تعالى عنه  
 ومثله هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضي الله تعالى عنهم الذين كانوا في زمنهم وما  
 استدلاله أي الصحابة من حديث عمر لا آتى محمول على السياسة اه والتشهير برفعة الرفع  
 على الناس كما في القاموس والابراز كما في الصباح وعند الفتوة ما نقل عن شريح وبعنه مع  
 أعوان القاضى أعم من أن يكون ماشيا أو راكبا ولو على بقرة كما يفعل الآن كما في الجرد على  
 حمار كما هو عرف ديارنا (قوله وزادا) أي الصحابة ضربه وحده لانه ارتكب محظورا قال  
 في الجرد روي في فتح القدير قوله ما وقال انه الحق وهو قول الشافعي لانه روي عن عمر رضي  
 الله تعالى عنه انه ضرب شاهدا الزور أربعين صوتا وضربه وجهه قال المولى عبد الحليم  
 أقول ولا يلزم من كون قوله ما حقا أن يرجع على قوله بل قوله هو الحق وله هذا كان الفتوى  
 عليه وذ كر في النهاية والمفبع معزى الى الحاكم الامام أبي محمد الكاتب أنه لو رجع على سبيل  
 التوبة والتداعى لا يعزى بالاختلاف وان رجع على سبيل الاصرار يعزى بالاختلاف وانما  
 الاختلاف فيما لم يعلم وجهه رجوعه كما لا يخفى (قوله أن يصم وجهه) الصم يضم السين  
 وسكون الحاء المهملة من السواد والى قال الطحطاوى يقال ضم وجهه اذا سود من الضم  
 وهو سواد القدر وزر قد جاء بالحاء المهملة من الاصم وهو الاسود وفي المغنى ولا يصم وجهه  
 بالطاء والحاء كمال اه (قوله اذا رآه سياسة) بان كان الشاهد ليس من أهل الشهامة ولا يؤثر  
 به التشهير الا هذا الفعل اللائق به الزجر له الرادع لامثاله ليكن قدم الشارح في آخر باب حد  
 القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة أن الامام يفعلها ولم  
 يقولوا القاضى فظاهره أن القاضى ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها في الجرد واما قوله  
 اذا رآه سياسة محمول على ما اذا فوض الامام له الاحكام والسياسة لانه نائب والقائب كالاصيل  
 في مثل هذه تامل ليكن قال القهستاني لا يسود اجماعا اه (أقول) وبؤيد ما في الذخيرة  
 البرهانية ولذى روي عن عمر رضي الله تعالى عنه في شاهد لزورانه يصم وجهه فتأويله عند  
 خمس الأئمة السر خشي انه قال ذلك بطريق السياسة اذا رأى الامام المصلحة فيه وتأويله عند  
 شيخ الاسلام أنه لم يرد به حقيقة التوبيخ وانما أراد به التجبيل بالتفضيح والتشهير فان التجبيل  
 يسمى مسودا قال الله تعالى واذا بشر أحدكم بالآثي ظل وجهه مسودا وهو كظيم (قوله ان  
 رجع مصر) أي على ما كان منه مثل أن يقول شهدت في هذه بالزور ولا أرجع عن مثل ذلك  
 فتح (قوله ضرب اجماعا) أي وشهر ط (قوله وان نائب الخ) أي وان لم يعرف حاله فهو

بالتشهير) وعلمه الفتوى  
 سراجية وزادا ضربه  
 وسببه مجمع وفي الجرد  
 وظاهر كلامهم أن للقاضى  
 أن يصم وجهه اذا رآه  
 سياسة وقيل ان رجع  
 مصر اضرب اجماعا وان  
 نائبالم يعزى اجماعا  
 وتنبه بوض مدته فوبته

فيجبى جميعا كذا في فتح القدير ويبحث فيه الرمل في حاشيته فقال الذي يقضيه التحقيق  
 ما ساقى انه يحكم به في كل ما يتيقن به كذبه تأمله اه وقال قد جوزوا الشهادة بالموت من جمع  
 من ثقة وموته اذا اخبر به فكيف يحكم به معه وقد يقال ما جزم بالشهادة بالموت وظهر حيا قطع  
 بكذبه فكان ينبغي ان لا يجزم بل يقول اخبرني فلان او سمعت من الناس او اشعر عندي ذلك  
 ونحوه في مثل ذلك ينبغي ان لا يحكم به فلا يشهر ولا يعزر تأمل فان قلت سبق عند الكلام  
 على قول المصنف ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المجرد ان المدعى عليه اذا قام البينة  
 ان المدعى استنجر الشهود بمشورة دراهم من ماله الذي في يده وطلب استناده تقبل قلت  
 لا يلزم من قبول بينة المدعى عليه لرد الشهادة كونهم شهود زور حتى لا يلزمهم التعزير (قوله ولم  
 يدع سهوا ولا غلطا) في البحر عن فتح القدير ولو قال غلطت او ظننت ذلك قيل هما بمعنى كذبت  
 لا قراره بالشهادة بغير علم ويخالفه ما ذكره الشارح فانه جعلهما كسيت فلا تعزير وهو  
 الظاهر اه (قوله ولا يمكن اثباته) أي اثبات تزويره أما اثبات اقراره فممكن كما لا يخفى  
 تأمل (قوله لانه من باب النفي) لان ما تقوم على انه شهد بغير حق ولا يلتفت الى ذلك جلي  
 خالف في البحر وخرج ما اوردت شهادة لم تمته او لخالفه بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين  
 فانه لا يعزرن لانا لا ندري من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد يكذب  
 المدعى لينسب الشاهد الى الكذب ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي والبينة حجة  
 الاثبات في اقراره على نفسه فقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان أو التعزير ذكره  
 الشارح الزيلعي وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبينة وفي كافي الحاكم ومن التمايز ان  
 يشهد أن هذا الشيء لم يكن اقلان فهذا مما لا يقبل وكذا لو شهد انه لم يكن اقلان على فلان  
 دين ومن شهد أن هذا لم يكن فقد شهد بالبطل والحاكم يعلم انه كاذب اه وظاهره انه من قبيل  
 الزور فيعزر فعلى هذا يعزرن باقراره أو يتيقن كذبه وانما لم يذكره المؤلف اما لانه بدنه واما لانه  
 لا يحصى له أن يقول كذبت او ظننت ذلك أو سمعت ذلك فنه هدت وهما بمعنى كذبت لا قراره  
 بالشهادة بغير علم فجعل كأنه قال ذلك كذا في البنا به وجعل في ايضاح الاصلاح نظيره مسألة  
 ظهوره حيا بعد الشهادة بموته وقتله ماذا شهده وابرؤية الهلال قضى ثلاثون يوما وليس في  
 السماء حلة ولم يروا الهلال اه قال الرمل قال في فصول العماد شهد أن اقلان على هذا  
 الرجل ألف درهم فقصى القاضي بشهادتهما أو امر المدعى عليه بدفع المال وهو الاثافي الى  
 المدعى ثم أقام المدعى عليه البينة على البراءة فان الشاهد من ضمنان والمدعى عليه بالخيار في  
 تضييق المدعى أو الشاهد من لانهم ماحقة عليه ايجاب المال في الحال فاذا أقام البينة على البراءة  
 فقد ظهر كذبهما قصاراضامين ففرما اه وظاهره ان الشاهد يكون شاهدا زورا لأن  
 يحمل ظهور الكذب بالنسبة الى المال لا الى التعزير والله تعالى أعلم ذكره القزويني اه (قوله  
 عزز) لان شهادة الزور كبيرة تهدي ضررها الى العباد ليس فيها حد مقدر قال عليه  
 الصلاة والسلام يا أيها الناس عدت شهادة الزور الاشر النباله تعالى ثم لا قوله تعالى فاجتنبوا  
 الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وعدا من الكائنات حين سئل عنها قال في كافي الحاكم  
 أعلم أن شاهد الزور يعزر اجماعا اتصل القضاء بشهادته أو لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها

ولم يدع سهوا ولا غلطا  
 كما حرره ابن الكمال  
 ولا يمكن اثباته بالبينة  
 لانه من باب النفي (عزز)

ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه ولو نسبته الى صناعته ومحلته بل لثبت بذلك  
الاختصاص ويؤول الاشتراك فانه قلما يتفق اثنان في اسمه ما واسم ابيه ما وجدته ما او  
صناعتهم ما واقبهم ما فاذ كر عن قاضيان من انه لولم يعرف مع ذلك الجدل لا يكتفي بذلك  
الوجه منه ما نقل في الفصول من ان شرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء غير انهم اختلفوا في  
اللقب مع الاسم هل هو واحد اولا والمراد بالثلاثة اسمه واسم ابيه وجدته او صناعته او فخذ  
فانه يكفي عن الجدل لا فاما في البرازية وقدمنا حاصل الكلام على ذلك في اوائل كتاب  
الشهادات عند قول الشارح فالاعتبار التعريف لا يمكنه الحروف فراجع (قوله بجدها)  
الانساب ان يقول وجدها (قوله والمقصود الاعلام) اي باقصى ما يمكن لان مجلس الشهاد  
كجلس القضاء والاوى رفع الاشتراك لان الاعلام بان يعرف غير مراد كما وفي البحر عن  
البرازية وان كان معروفا بالاسم المجرى منه هو را كنه هرة الامام ابي حنيفة يكفي عن ذكر  
الاب والجد ولو كفى بالنسبة لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام كاتنم قيل هذا في العرب  
امافي العجم فلا يشترط ذكر القذف قال في ايضاح الاصلاح وفي العجم ذكر الصنعة بمنزلة  
القذف لانهم ضيعوا انسابهم بجر (قوله ثم انما) اي عن الشهادة عن شهادته (قوله  
لم يصح اي نفيه) اشار به الى ان الشهاد ليس بشوكيل اذ لو كان تو كيا لا يصح منه وان كان  
يشترط امره بالشهادة لانها حقه فلا يعتبر نقل أحد بدون امره حتى لو سمع بمجمل شاهد ليس  
للسامع ان يشهد على شهادته لانه انما حصل غيره بحضورته كافي الفتح (قوله كافران شهدا على  
شهادة مسلمين الخ) قيد به لانه لو شهد مسلمان على شهادة كافر جاز كافي الخ كما قال  
في الشرح لبلاية اهل وجه عدم القبول لما نفيه من ثبوت ولاية الكافر على المسلم ولم يملكه  
قاضيان ولا نهم شاهدان على اهلهم ما وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولذا  
لا تقبل شهادتهم على القضاء الكافر على كافر اي ان كان القاضي مسلما لان شهادتهم على  
القاضي (قوله وعلى قضاة ابيه) في المقدسي جزا وبوجبة الشهادة على القضاة وان سمعوا  
من القاضي في غير مجلسه وهو الاقرب ومنعه أبو يوسف فيما سمعوا في غير مجلس القضاء وهو  
الاحوط ثم قال لو سمع يقول لا تحرقضيت عليه بكذا أو على فلان يجب ان يشهد على قضاء  
بلا تخمبل (قوله درر) تمة عبارتهم اهذه المسائل الاربع من الثانية (قوله من ظهور)  
اي تبين (قوله انه شهد بزور) الزور هو في اللغة الكذب كافي المصباح وفي القاموس  
الزور بالضم الكذب والشرك بالله تعالى وأعياد اليهود والنصارى والرئيس ومجلس الغنا  
وما بعد من دون الله والقوة وهذه وفاق بين لغة العرب والفرس ونهر يصب في دجلة والرأى  
والعقل والباطل الخ و ذكر القاضي في نفسه بقوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يقيمون  
الشهادة الباطلة ولا يحضرون محاضرات الكذب فان مشاهدة الباطل شرك فيه اه بجر  
وعند الفقههاء الشهادة الباطلة عمدا والرجال والنساء فيها سواء بجر عن كافي الخ كما  
(قوله بان أقر على نفسه) في البعقونية يمكن ان يحمل قوله لا يملك الا بالقرار على الحصر  
الاضافي بقية قوله لا يملك بالبيعة قال في البحر وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره فيقبل  
اقراره ويجب عليه موجه من الغلمان والتعزير وزاد شيخ الاسلام أن يشهد بموت واحد

بجدها وبكفي نسبتها  
لزوجه او المقصود الاعلام  
(أشده على شهادته ثم  
ثم انما لم يصح) أي نفيه  
فله أن يشهد على ذلك  
درر وأقره المصنف هنا  
لكنه قدم ترجيح خلافه  
عن الخلاصة (كافران  
شهدا على شهادة مسلمين  
لكافر على كافر لم تقبل  
كذا شهادتهم ما على  
القضاء لكافر على كافر  
وتقبل شهادته رجل على  
شهادته ابيه وعلى قضاء  
أبيه) في الصحيح درر  
خلافه للمنفعة (من ظهور  
انه شهد بزور) بان أقر على  
نفسه

التعريف ولود كرام المولى واسم أبيه لا غير ذكر الاسم خسي انه لا يكتفى وذكر شيخ الاسلام  
 انه يكتفى وبه بقى لحصول التعريف بذكر ثلاثة العبد والمولى وأبيه وان ذكر كرام العبد والمولى  
 ان نسب الى قبيلة الخاصة لا يكتفى على ما ذكره السرخسي ويكتفى على ما ذكره شيخ الاسلام  
 لوجود ثلاثة وان لم يذكر قبيلة الخاصة لا يكتفى وان ذكر كرام العبد ومولاه ونسب العبد الى  
 مولاه **ذكر** شيخ الاسلام انه يكتفى وبه أفتى الصدر لانه وجد ثلاثة أشياء وشترط الحاكم  
 في المختصر للتعريف ثلاثة أشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد أو الفخذ أو  
 الصنعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منها وان كان معروفا بالاسم المجرى مشهورا  
 كشهرة الامام أبي حنيفة يكتفى ولا حاجة الى ذكر الاب والجد وفي الدار كدار الخ لافه  
 وان مشهورة لا بد من ذكر الحدود وعنده وعندهما هي كالرجل ولو كنى بلا تسمية لم يقبل  
 الا اذا كان مشهورا كالامام ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يجز الا ان اشهر كاتب أبي ليلى  
 ولو كتب الى أبي فلان لم يجز لان الجزء ينسب الى الكل لا العكس كذا في البرازية ثم قال  
 ويشترط نظر وجهها في التعريف وان أراد ذكر حليتها بترك موضع الحلية حتى يكون  
 القاضي هو الذي يكتب الحلية أو يعلى الكاتب لأنه ان حلاها الكاتب لا يجزى القاضي بدا  
 من ان ينظر اليها فيكون فيه نظر رجلين وفيها ذكرنا نظر رجل واحد فمكان الاولى وهل  
 يشترط شهادة الرائد على عدلين في انها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على  
 انها فلانة بنت فلان وقال الشافعية هادة عدلين يكتفى وعليه الفتوى لانه أبسر اه قال الطبراني  
 في معين الحكم ولوعر فهارجلان وقالان شهداهم اقلان بنت فلان حل للشاهد ان يشهد وفاقا  
 لان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه يمين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ  
 الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة لو أخذ به جماعة لا يمكن توطؤهم على الكذب وعندهما لو  
 أخذ به عدلان انها فلانة بنت فلان بن فلان يحمل له الشهادة اه فانظر ما بينه وبين ما هنا من  
 المخالفة وقدم في شرح قوله انه ان يشهد به جماعة أو رأى عن الفتاوى الصغرى ما يوافق  
 ما ذكره هنا فامل والذي يظهر ان ما في معين الحكم هو المعتبر لما ذكره من العلة فامل  
 وهو ظاهر الا قوله ان النسبة لا يكتفى عن الجد ففي الهداية ثم التعريف وان كان يتم بذكر  
 الجد عن أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذكر الفخذ يقوم مقام  
 الجد لانه اسم الجد الاعلى فتزل منزلة الجد الأدنى اه وكذا غنيل في البرازية للفخذ بقمي  
 غير صحيح ما علمته آنفا وفي خزائن المفتين لو ذكر لقبه ونسبه واسم أبيه قيل يكتفى والصحيح انه  
 لا يكتفى فاذا قضى قاض بدون ذكر الجد يفتى في فتاوى قاضي خان وان حصل التعريف بأبيه  
 واسم أبيه واثبه لا يحتاج الى ذكر الجد وان كان لا يحصل لالبد كالجدة لا يكتفى والمدينة  
 والقريفة والكورة ليست بسبب للتعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت فاذا كان  
 الرجل يعرف بأبيه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان لا يحصل لالبد كـ  
 اللقب بان كان يشاركه في المصغر غيره في ذلك الاسم واللقب كما في أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع  
 التعريف به لان في ذلك المصغر يشاركه غيره فالخاصة ان المعتبر انما هو حاصل المعرفة  
 وارتفاع الاشتراك اه قال في الفتح ولا يخفى انه ليس المقصود من التعريف ان ينسب الى

قوله والصحيح ان الخ  
 سيأتي وده قريبا اه منه



اسمه وكنته مثل ما في الكتاب **لحمي** بان يتواطأ المدعى مع ذلك الرجل (قوله ويلزم مدعى الاشتراك البيان) يعني انه اذا ارعى المدعى عليه ان غيره بشارك في الاسم والنسب كان عليه البيان بان يقول القاضي أثبت ذلك فان أثبت تندفع عنه الخصومة كالموعلم القاضي بشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك **يكون خصما** (قوله كما بسطه قاضيخان) قال فيم القاضي اذا كتب كتابا وكتب اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعى عليه است انا فلان بن فلان الفلاني والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول للمدعى أقم البيعة أنه فلان بن فلان فان قال المدعى عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحى أوفى هذا الفخذ أوفى هذه الحارة أوفى هذه البلدة رجل غيري **يهم** هذا الاسم يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع عنه الخصومة كالموعلم القاضي بشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما **ا** ملخصا وفي الجرح عن البرازية اقران عليه فلان بن فلان الفلاني كذا الجاه رجل **يهم** هذا الاسم وادعاء وقال أرت به رجلا آخر يسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال **ا** وقد يقال ان كلام قاضيخان في المدعى عليه **وهذا** مدع ط وان برهن المدعى ان المشارك في الاسم والنسب قد مات لا يقبل قوله لانه لا حى له في اثبات حياته ذلك الميت وان كان به لم يخاله المدعى عليه فان **كان** به لم يموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل كافي الجرح (قوله ولو قالوا فيهما) أى في الشهادة وكتاب القاضي (قوله حتى ينسبها) الى الفخذ **ا** لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى بنى نعيم لانهم قوم لا يحدون ويحصل بالنسبة الى الفخذ لانها خاصة وقسم في الهداية الفخذ بالقبيلة الخاصة وفي الشرح بالجد الأعلى وفي المصباح الفخذ بالكسر وبالسكون للتخفيف دون القبيلة وفوق البطن وقيل دون البطن وفوق الفصيلة وهو مذكر لانه بمعنى النفر والفخذ من الأعضاء مؤنثة والجمع فيهما **الفخذ** **ا** وفي الصحاح الفخذ آخر القبائل أولها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ وقال في غيره الفصيلة بعد الفخذ فالشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل يجمع العمائر والعمارة بكسر العين يجمع البطون والبطن يجمع الانخاذ والفخذ يجمع الفصائل وذكر الزنجشري ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعمارة وبطن وفخذ وفصيلة فخصر شعب وكذا ربيعه ومذبح وجير وسهيت شعوب بالان القبائل تشعب منها وكان قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاتم فخذ والعباس فصيلة وعلى هذا فلا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسبها الى الفصيلة لانهم ادونها ولذا قال الله تعالى وفي صياته التي تورثه ومنهم من ذكر بعد الفصيلة العتيرة وتعامه في فصل الكفاية من النسكاح والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب لابد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تكفي عند الامام ومحمد لابد من ذكر الجدة خلافا للثاني فان لم ينسب الى الجدة ونسبه الى الفخذ الاب الأعلى كتميم ونجارى لا يكفي وان الى الحرفة لا الى القبيلة والجد لا يكفي عند الامام وعندهم ان معرفة بالعتيرة **يكتفي** وان نسبها الى زوجها يكفي والمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان ابن فلان الفلاني على فلان سدي عبد فلان بن فلان الفلاني كفى اتنا قال انه ذكر غمام

ويلزم مدعى الاشتراك  
البيان كما بسطه قاضيخان  
(ولو قالوا فيهما التسمية لم  
يجز حتى ينسبها الى  
فخذها)

الذي يباي وظهور أيضا ان قول الشارح هنا أول نشهدهم ليس في محله لانه ليس من افراد انكار  
الشهادة لان معناه اننا شهدنا ولم نشهدهم فتأمل (أقول) وليكن لا يلزم من عدم التكميل عدم  
وجود شهادة مع الاصول وعليه فيجبه كلام الشارح تأمل وكتب المولى عبد الحليم على قول  
الدرر ولعل منشأ غلطه الخ لاختفاء في ان كلام من مورق في المسئلة مقصود هنا الا ان احدهما  
لو مقصود بالذات فكيف يكون الاخرى مقصودة بالتضمن فان انكار لاصل الشهادة يقتضي  
بطلان شهادة الفرع سواء أنكر الاصل الاشهاد أيضا كما هو الظاهر أول يشكروا انكار  
الاصل الاشهادية يقتضي بطلان شهادة الفرع سواء أقر الاصل الشهادة لنفسه كما هو الظاهر  
أول يقر لكل وجه وقبلة عبارة الفقه هو ان أنكر شهود الاصل الشهادة يتبادر تصور  
للكافي وتعليقهم قولهم لان التكميل لم يثبت للتعارض يتبادر منه تصور الزباي اذ الظاهر  
في التكميل على الاول ان يقال لان الشهادة لم توجد للاصول في هذه الحادثة فكيف يوجد  
التكميل ويصح لو وجد وكيف تقبل شهادة الفرع فظهر انه لم يخف فضلا عن القاطع على الامام  
الزباي سيما ان حاله من ان يخفى عليه مثل هذا المقام لانه اذهو من مشايخ الفقه يرجع  
اليه ويعتمد عليه هذا العلم عند الله تعالى ثم بطلان شهادة الفرع وعدم قبوله لو كان الانكار  
من الاصل قبل اداء الفرع وحكم القاضي بشهادته يثبت على الفرع انكار الاصل وأما  
بعد الاداء لقول والحكمم اقل لا يثبت الى انكاره كما لا يخفى انتهى وقال وانت خبير بان  
انكاره له لا يستلزم انكاره لان الاصل يحتمل ان يقول شهدت الفرع في ذلك كاذبا فيوجد  
لاشهاد مع انكار الشهادة وهو من جملة تصور البطلان وقد أشير اليه فيما سبق (قوله مالنا  
شهادة أول نشهدهم) أي ثم ما نوا أو غابوا فشهد الفروع لم تقبل لعدم الشرط وهو التكميل  
وفي القبح لانه وقع في التكميل تعارض خبرهما بوقوعه وخبر الاصول بعدمه ولا يثبت مع  
التعارض انتهى قار في شرح الوافي يعني اذا قال الاصول ذلك ثم ما نوا أو غابوا ثم جاء الفروع  
بشهود على شهادتهم بهذه الحادثة امام مع حضورهم فلا يثبت الى شهادة الفروع وان لم  
يشكروا انتهى (قوله أو انا شهدناهم وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة وفيه ان الشاهد لو قال  
أرهم بعض شهادتي تقبل بالشرط المتقدمة فالذا لم يجعل هذا مثله تأمل (قوله قبلت  
خلاصة) هذه مما جعل السكوت فيها كالنطق (قوله على فلانة) هو وفلان من غير أن يعبر به  
عن بني آدم وجميع ما عن البهائم كما قدمناه (قوله الفلانية) أي المصرية مثلا (قوله قيل لهات  
شاهدين) أي فلا يشترط ان يعرف الفرع المشهود عليه بعينه وهذا من قبيل ما مر شهادة  
قاصرة يتقها غيرهم (قوله ولو مقرة) لان الشهادة على المعرفة بالنسب قد تحققت والمردى يدعى  
الحق على الحاضرة فلعله اغايرها فلا بد من تعريفها بذلك النسبة لاحتمال التزوير بغير وضع  
(قوله ومثله الكتاب الحكمي الخ) فان كتب ان فلانا وفلاننا شهدا عندى بكذا من المال على  
فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعى امرأته عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة  
ان تكون هي المنسوبة بهذه النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان انهما المنسوبان بذلك  
النسبة كما في المسئلة الاولى كذا في العمى مدنى (قوله لانه كاشهادة على الشهادة) الا ان  
القاضي اكمل ديانته ووفو ولا يثبت به بغيره بالنقل (قوله لاحتمال التزوير) أي على شخص

مالنا شهادة أول نشهدهم  
أو انا شهدناهم وغلطنا ولو  
سئلوا فـ كنوا قبلت  
خلاصة (شهادة على شهادة  
اثنتين على فلانة بنت فلان  
الفلانية وقاد أخبرنا  
بمعرفة او جاء المدعى بامرأة  
لم يعرفها انتهى قيل له  
هات شاهدين أنها هي  
فلانة) ولو مقرة (ومثله  
الكتاب الحكمي) وهو  
كتاب القاضي الى القاضي  
لانه كالشهادة على  
الشهادة فلو جاء المدعى  
برجل لم يعرفه كاثبات  
انه هو ولو مقر الاحتمال  
التزوير بغير

وذ كرى البهر اذا كتب للمدعى كتاباً ثم حضر به المكتوب اليه قبل ان يقضى المكتوب  
 اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كالمحضر شاهد الاصل انتهى وفي البيضة سئل عن قاض قضى  
 لرجل بملك الارض بشهادة القروع ثم جاء الاصول هل يبطل القروع فقال هذا مختلف  
 بين أصحابنا فمن قال ان القضاء يقع بشهادة الاصول يبطل ومن قال بشهادة القروع لا يبطل  
 اهـ وهذا الاختلاف يجب فان القضاء كيف يبطل بحضورهم فالظاهر عدمه اهـ (قوله)  
 بنهيم عن الشهادة ولو بعد الاداء قبل القضاء كما في الخلاصة (قوله على الاظهر خلاصة) الذي  
 استظهره في الخلاصة فيما اذا حضر الاصول ونهوا القروع عن الشهادة فالبطل حضور  
 الاصول وزوال المدعى المذموم لا فرع لا انتهى عن اداء الشهادة كما يفهم من البهر والمخ فلا  
 مخالفة مع ما يأتي نأمل (قوله وسيجي متناهما بالحق) وقد علمت ما فيه فامل قال سميدي  
 الوالدرجة الله تعالى وهو خلاف الاظهر (قوله ويجزى جرحه) اصله عن أهليتها لما في البهر  
 عن خزنة المفتين واذا خرس الاصلان أو فسقا أو عجباً أو ارتد أو جرحاً لم تجز شهادة القروع اهـ  
 (قوله كفسق) أدخات الكافي الجنون والارتداد (قوله وعي) الظاهر ان يجري  
 الخلاف في شهادة الاهي هنا ط (قوله وبانكار أصله الشهادة) هكذا وقع التعبير في  
 كثير من المعتمدين قال في الدرر أقول قد وقعت العبارة في الهداية ونحوها وسائر  
 المعتمدين هكذا وان أنكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على أحد  
 مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح تعبيرها به ولعل منشأ غلطهم لان التكميل لم يثبت  
 لتمامه فان معنى التكميل هو الاشهاد وخفي عليه ان التكميل لا يثبت أيضاً ذا أنكر أصل  
 الشهادة بل هذا أبلغ من انكار الاشهاد لانه كناية وهي ابلغ من التصريح وفي الزمير نية الالية عن  
 الفاضل المرحوم جوى زاده أقول لم يرد الزمير بل هي تفصيل لفظ الشهادة بالاشهاد بل أراد ان  
 مدار بطلان شهادة القروع على انكار الاصل للاشهاد حتى يبطل ما لو قال في شهادة على هذه  
 الحادثة لكن لم أشهد والمذكور في المتن تصوير المسئلة في صورة من صورتي انكار الاشهاد وهي  
 صورة انكار الشهادة رأساً اذ لا شك في فوات الاشهاد في هذه الصورة أيضاً وان لم يرد  
 في المتن حصر البطلان بصورة انكار الشهادة ولم يخف عليه ان التكميل لا يثبت أيضاً مع انكار  
 اصل الشهادة وانما يكون خافياً عليه لو توهم عدم بطلان شهادة القروع حينئذ وحاشاه عن ذلك  
 واذا قد عرفت ان البطلان بم صورة انكار الشهادة رأساً وصورة الاقرار بها وانكار الاشهاد  
 فحققت ان كون التكميل أبلغ في انكار الشهادة غير مراد اهـ ما قاله الفاضل وصورة انكار  
 الشهادة ما قاله في الجوهره وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة القروع وبان قالوا  
 ليس لنا شهادة في هذه الحادثة وغابوا وما قالوا ثم جاء القروع يشهدون على شهداتهم في هذه  
 الحادثة أو قالوا لم نشهد القروع على شهداتهم فان شهادة القروع لم تقبل لان التكميل لم يثبت  
 وهو شرط اهـ (أقول) فحصل من عبارة الفاضل ما يفيد ان الاولى التعبير بالاشهاد لان انكار  
 الشهادة لا يشمل ما اذا قال في شهادة على هذه الحادثة لكن لم أشهد بخلاف انكار الاشهاد  
 فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لان انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد نوعان  
 صريح وضعي والهدايع الزمير بل هي وصاحب البهر بالاشهاد وبه اندفع اعتراض الدرر على

بنهيم عن الشهادة على  
 الاظهر خلاصة وسيجي  
 متناهما بالحق ويجزى  
 أصله عن أهليتها كفسق  
 ونحو وعي وبانكار  
 أصله الشهادة كقولهم

لا تقبل شهادة القرو ع لان قبولها باعتبار انها متقبل شهادة ولم تثبت شهادة الاصول فلا  
تقبل شهادة القرو ع ولا يوجب ان الماخوذ اى الواجب على القرو ع ايس الاتقل ما حالهم  
الاصول دون تعديلهم فانه قد يحنى حالهم عنهم فادانته لو ما حالهم على القاضى ان يعرف  
حالهم غير ان القرو ع حاضر ونوهم اهل لتزكيت اذا كانوا عدولا فساوواهم اقرب للمرافعة  
من سؤال غيرهم فان كان عندهم علم فقه قد قصرت المسافة والاحتياج الى تعريف حالهم من  
غيرهم هكذا ذكر الخلف الناصى في تهذيب ادب القاضى للخصاف وصاحب الهداية  
وشمس الأئمة فيما اذا قال القرو ع حين سألهم عن عدالة الاصول لا تخبرك بشئ لا تقبل  
شهادتهم اى القرو ع في ظاهر الرواية لان هذا ظاهر في الجرح كالموافق لوقالوا قتلهم في هذه  
الشهادة ثم قال روى عن محمد انه لا يكون جرحا لانه يحتمل كونه بوقفا في حالهم ولا يثبت  
جرحا بالشك اه وعن أبي يوسف مثل هذه الرواية عن محمد انه لا تقبل ويسال غيرهما ولو قال  
لا نعرف عدالتهم ما ولا عدلها فكذا الطواب فيما ذكره أبو على السبغدى وذكر الخلفانى  
انها تقبل ويسأل عن الاصول وهو الصحيح لان الاصل بنى مسندورا فيسأل عنه وذكر هشام  
عن محمد في عدل اشهد على شهادة شاهدين ثم غاب غيبة منقطعة نحو عشر من سنة ولا يدري  
أهو على عدلته أم لا فشهد على تلك الشهادة لم يجدا لهما كم من يسأله عن حاله ان كان الاصل  
مشهورا كفى حنيفة وسفيان الثوري قضى بشهادتهم ما عنه لان عمرة المشهور يتحدث بها  
وان كان غير مشهور لا يقضى بها ولو ان فرعين عدلتهما معلومة شهدا عن أصل وقال الأخير  
فيه وزكاه غيرهما لا تقبل شهادتهما وان قال ذلك أحدهما لا يلتفت الى جرحه وفي الثقة اذا  
شهد انه عدل وايس في المصر من يعرفه فان كان ايس موضع لامة مثله يعني بان يخفى فيه المسألة  
سألهما عنه او يبعث من يسألهما عنه سرفان عدلا قبل والا كفى بما اخبر به اعلانية اه  
(قوله في حاله كما اذا حضر بنفسه) اى فيسأل عن عدلته فاذا ظهرت قبله والا (قوله)  
على ما في القهستاني) عبارة وفيه ايماء الى انه لو قال الفرع ان الاصل ايس بعدل أولا عرفه  
لم تقبل شهادته كما قال الخصاف وعن أبي يوسف انه تقبل وهو الصحيح على ما قال الخلفانى  
كفى المحيط اه فتأمل النقل مدنى (قوله عن المحيط) ذكر كفى التاتار حنيفة خلافة ولم يذكر  
فيه خلافا وكيف هذا مع انه ما لو قالانتم لا تقبل شهادتهما وظاهر استشماد الخصاف به  
كما مر انه لا خلاف فيه وفي البرازية فرعان معلوم عدلتهما شهدا عن أصل وقال الأخير فيه  
وزكاه غيرهما لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يلتفت اليه (قوله فتنبه) قال في الدر المننقى  
فليحروا في البحر وغيره اذا قال الفرع للقاضى اننا اتهم في الشهادة فان القاضى لا يقبله وهذا  
لا ينافى ما ذكره المؤلف لان نفي الفرع العدلة عن الاصل لا ينافى وثوقه به في هذه الشهادة  
أفاده أبو السهود (قوله وتبطل شهادة الفرع بامور) عدمها في البحر حضور الاصل قبل  
القضاء مستدلا بما في النجاشية ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول  
قبل القضاء لا يقضى بشهادة القرو ع اه (قوله في البحر وظاهر قوله لا يقضى  
دون ان يقول بطل الاشهاد ان الاصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اه (أقول) وعلى  
هذا فما كان ينبغي لصاحب البحر عدل الحضور من مبطلات الاشهاد ولذا ذكره الشارح هنا

(في حاله) وكذا لو قال  
لا أعرف حاله على الصحيح  
ثم يذلل لامة وشرح المجموع  
وكذا لو قال ايس بعدل  
على ما في القهستاني من  
المحيط فتنبه (وتبطل  
شهادة الفرع) بامور

وظاهر لرواية وهو الصحيح لانه من أهل التزكية هداية ولان الفرع ناقل عبارة الاصل  
الى مجلس القاضى وبالنقل ينتهى **حكم** النيابة فيصير أجنبيا فيصح تعديله اذا عرفه  
القاضى كما في الشروح قال الملا عبد الحلیم محشى الدرر شارب عنوان الصحة أن فيه اختلافا  
لما انه عن محمد عدم الصحة اتممة المنفعة وله الصحة ظاهرا لرواية وهو صحيح في الصغرى وهكذا  
في المنصورة (قولوا والالزم تعديل الكل) هذا عند أبي يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادة  
الا بالعدالة فاذا لم يعرفوه لم يتقوا الشهادة فلا تقبل ولا يبي يوسف ان المأخوذ عليهم النقل  
دون التعديل لانه قد يخفى عليهم فيتعرف القاضى العدالة كما اذا شهدوا بانفسهم كذا في  
الهداية وفي البحر وقوله الا صادق بصور الاول ان يسكتوا وهو المراد هنا كما أنصح به  
في الهداية الثانية ان يقولوا لا تخبرك بغيره في الخاتمة على الخلاف بين الشيخين وذكر  
الخصاف ان عدم القبول ظاهر الرواية وذكر الحلواني انه لا تقبل وهو الصحيح لان الاصل بقى  
مستورا اذ يحتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور انه جرح للاصول  
واستشهد بالخصاف بانهم لو قالوا انانتم في الشهادة لم يقبل القاضى شهادتهم على شهادته  
وما استشهد به هو الصورة الثالثة وقد ذكرها في الخاتمة اه ملخصا وحيث كان المراد الاول  
فقول الشارح والالزم الخ تكرار مع ما في المتن (قوله أحد الشاهدين صاحبه في الاصح)  
كذا اختاره في الهداية أى اذا كان المهدى له وهو أحد الشاهدين معروفا بالعدالة عند  
القاضى ونقل فيه قولين في النهاية والحاصل كما في الخاتمة ان القاضى ان عرف الاصول  
والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف أحداهما دون الآخر سأل عن لم يعرفه واذا  
شهد الفرع على شهادة أصل فردت شهادته لفسق الاصل لا تقبل شهادة أحداهما بعد ذلك  
اه منح وبحر (قوله لان العدل لا يهتم بمثله) أى بتعديل مثله ولو تهم مثله لا يهتم في شهادته  
على نفس الحق بانه انما يشهد بصير قوله مقبولا عند الناس وان لم تكن له شهادة اه ط  
عن الشافى (أقول) لكن الاولى فيه ان يقال فقول لا يهتم بمثله أى بهذا الاتهام المناسى للعدالة  
فقل مقصده يعنى لان عدالته تمنعه ان يعدل غير العدل كذا عمل في البحر لكن فيه عود  
الضمير على غير مذكور وأصل العبارة في الهداية حيث قال وكذا اذا شهد شاهدان فعدل  
أحدهما الآخر يجوز لما قلنا أى من انهم أهل التزكية غاية الامر ان فيه منفعة من حيث  
القضاء بشهادته ولكن العدل لا يهتم بمثله كالا يهتم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في  
نفسه وان ردت شهادته صاحبه فلا تهم اه قال في النهاية أى بمثل ما ذكرت من الشبهة  
وقوله غاية الامر أى غاية ما يرد انه متهم بسبب ان في تعديله منفعة له من حيث تنفيذ القاضى  
قوله على موجب ما يشهد به فلما العدل لا يهتم بمثله ما ذكرت من الشبهة فان مثلها ثابت  
في شهادة نفسه فانها تتضمن القضاء بها فكانه لم يهت بهر الشرع مع عدالته ذلك مانعا كذا  
ما نحن فيه والالزام باب الشهادة اه وبه ظهر ان الضمير ليس عائدا للعدل كما توهمه بعضهم  
(قوله وان سككت الفرع عنه الخ) قال في فتح القدير وان سكتموا أى الفرع عن تعديل  
الاصول حين سألهم القاضى جازت شهادة الفرع ونظر القاضى في حال الاصول فان  
عداهم غيرهم قضى والا وهذا عند أبي يوسف وقال محمد اذا سكتموا وقالوا لا نعرف عدالتهم

والالزم تعديل الكل  
(ك) ما يمكن تعديل (أحد)  
الشاهدين صاحبه في  
الاصح لان العدل لا يهتم  
بمثله (وان سككت) الفرع  
(عنه نظرا) القاضى

شهادته بترك الاحتياط اه ٣ وقالوا الاساءة الخش من الكراهة اه لكن ذكر  
 الشارح في شرحه على المنار انه ادونهم ارايت مثله في التفسير شرح البرزوي والتحقيق  
 شرح الاحمكي وغيره ما أن الاساءة دون الكراهة ولعل مراد من قال دون الكراهة  
 راد بها التهمة ومن قال الخش اراد بها التنزيهية تامل (قوله) ويقول الفرع  
 اشهد ان فلانا الخ اي ويند كراسمه واسم ابيه وجده فانه لا بد منه كما في البحر وقوله فلا تعميل  
 والا فلا بد من ان شاهد الاصل حتى لو قال اشهد ان رجلا من زعمهم ما اشهدنا على شهادتهم ما  
 تنه ما يشهدان بكذا وقالوا لا نسبهم ما اولنا نعرف اسماءهم ما لم تقبل لانهم ما تنه لا مجازفة  
 لاعن معرفة كما في الصغرى ٤ وفي أبي السعود فلان وفلان بدون ألف ولا مكتابة عن الاناسي  
 وبهم ما كتابة عن الهماسم تقول ركبنا الف فلان وحلبت الف لانه اه (قوله) هذا أوسط  
 العبارات قال صاحب الهداية وخير الامور أوسطها وهو الذي عليه القدروري ذكر أبو  
 النضر شارحه انه أولى وأحوط وفي المنبع واختارها خمس الاثمة الخ لوانى اه وتبعه  
 صاحب الدرر والفرر (قوله) وفيه خمس شينات) والاطول ان يقول الفرع عند القاضي  
 اشهد ان فلانا شاهد عندى ان فلان على فلان كذا واشهدنى على شهادته وأمرنى ان أشهد  
 على شهادته وأنا لا أن أشهد على شهادته بذلك ففيه خمس شينات قال في النية أقل ما يكفي في  
 الاشهاد ثلاث شينات وهي أشهد عندكم بكذا فاشهدوا على شهادتى وفيه خمس  
 شينات والاصل أشهد بكذا وانى أشهدك على شهادتى فاشهد على شهادتى وفيه خمس  
 شينات والا حسن الاقصر قول أبى جعفر ان يقول لاصل أشهد على شهادتى بكذا ويقول  
 الفرع أشهد على شهادته فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة كلياتى وهو اختيار الفقيه ابى  
 الليث وأستاذ أبى جعفر (قوله) وعليه فتوى السرخسى وغيره) قال في الفتح وهو اختيار  
 الفقيه أبى الليث وأستاذ أبى جعفر وهو كذا ذكره محمد بن السبكي الكبير وبه قالت الاثمة  
 الثلاثة وحكى ان فقهاء زمن أبى جعفر خافوه واشترطوا زيادة طوله فخرج أبو جعفر  
 الرواية عن السبكي الكبير فاقادوا له قال في الذخيرة فاعتمدوا على هذا كان أسهل وكلام  
 المصنف أى صاحب الهداية يقتضى ترجيح كلام القدروري المشتمل على خمس شينات حيث  
 حكاه وذكر ان أمول منه وأقصر ثم قال وخير الامور أوسطها وذكر أبو نصر البغدادي  
 شارح القدروري أقصر آخر بثلاث شينات وهو اشهد ان فلانا أشهدنى على شهادته ان فلانا  
 أقوم عنه بكذا ثم قال وما ذكره القدروري أولى وأحوط ثم حكى خلافه في قوله وقال  
 اشهد على شهادتى شرط عند أبى حنيفة ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذا لم يقله احتمل انه أمره  
 أن يشهد من شىء شهادته وهو كذب وأنه أمره على وجه العمل فلا يثبت بالثبوت وعند أبى  
 يوسف يجوز لان أمر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن فيصير لذلك على التعميل اه والوجه  
 في شهود الزمان القول بقوله ما وان كان فهم العارف المتقدم لان الحكم لا غالب خصوصا  
 المتخذهام مكتوبة للدراهم اه ما في الفتح باختصار وحاصله انه اختار ما اختار في الهداية  
 وشرح القدروري من لزوم خمس شينات في الاداء وهو ما جرى عليه في المتون كافة قدروري  
 والكنز والغرر والتمتق والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها (قوله) وبكفى تعديل الفرع لاصله

٣ مطلب

في معنى قواه من الاساءة  
 الخش من الكراهة  
 والكراهة الخش من  
 الاساءة

٤ مطلب

فلان بدون الالف واللام  
 كتابة عن الاناسي وبهم  
 كتابة عن الهماسم

(ويقول الفرع اشهد ان  
 فلانا اشهدنى على شهادته  
 بكذا وقالى اشهد على  
 شهادتى بذلك) اه  
 أوسط العبارات وفيه  
 خمس شينات والاقصر ان  
 يقول اشهد على شهادتى  
 بكذا ويقول الفرع  
 اشهد على شهادته بكذا  
 وعليه فتوى السرخسى  
 وغيره ابن كمال وهو الاصح  
 كما في القهستاني عن  
 الزاهدى (وبكفى تعديل  
 الفرع لاصله) ان عرف  
 الفروع بالعدل

القاضي في الحاوي انه قد احتراز في قبول ولا تقبل شهادة النساء على الشهادة اه وهو غلط اه (قوله عن كل اصل) متفق بقوله وشهادة عدد ثلثه عشر على شهادة واحد تقبل وليكن لا يفتى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد يجر عن الخزانة وأقاده ثلثه عشر واحد على شهادة نفسه وآخر على شهادة غيره يصح وصرح به في البرازية (قوله ولو امرأة) لما قدمنا انه لا بد من نصاب الشهادة على شهادتهم فيجوز للمرأة ان تشهد على شهادتهم ارجلين أو رجلا وامرأتين (قوله لا تغاير فرعى هذا وذلك) أي يكتفي شاهدان عن كل اصل ولا يلزم لكل شاهد شاهدان متغايران - حتى لو أشهد أحدهما على شهادته رجلين وأشهدهما الآخر بعينه ما جاز ولو قال لا تغاير فرعى هذا وذلك (قوله خلافا للشافعي) فانه قال لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منهما رجلان غير الذي أشهدهما صاحبه فيكون شهود أربعة (قوله ولو ابنة) مستدرك بما ساقينا مننا (قوله أشهد على شهادتي أفي أشهد بكذا) لانه لا بد من التكميل والتوكيد لان الفرع كالنائب عنه وهما يكونان بشيئين ولا بد ان يشهد عنده كما يشهد عند القاضي ليعقله الى مجلس القاضي وهو بالشين الثالثة ونعنا قالوا الفرع كالنائب ولم يجز له ان يقضي بشهادة اصل وفرعين عن اصل آخر ولو كان الفرع نائباً حقيقة لما جاز الجمع بين الاصل والخلف ثمانية واجاب الزيلعي بعدم الجمع بينهما لان الفرعين ليسا ببدل عن الذي شهد بهما بل عن الذي لم يحضر قال في البحر وليذكر المواقف بهد قوله اقر عندى بكذا واشهدنى على نفسه لانه ليس بشرط لان من سمع اقرار غيره على له الشهادة وان لم يقل له أشهد كما قدمنا وقيد بقوله أشهد لانه لو لم يقل له أشهد لم يسمع ان يشهد على شهادته ولا معهما منه وهذا فيما اذا سمع في غير مجلس القضاء مالوا سمع في مجلس القضاء شاهد ايشهد بجزله ان يشهد على شهادته كافي السراج عن النهاية وقيد بقوله على شهادتي لانه لو قال أشهد على بذلك لم تجز له الشهادة لانه انظر محتمل لاحتمال أن يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون امر بالالكذب وقيد بعلى لانه لو قال شهد ادى لم يجز له لاحتمال ان يكون امر بان يشهد على شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهد بهما القاضي عليه وذكروا في الخلاصة اختلافا بين ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله تعالى فيما ذاع مع الشاهدان القاضي في غير مجلس القضاء فجوزوه ابو حنيفة وهو لا يقيس ومنعه ابو يوسف وهو الاحوط اه كلام البحر مع زيادة عليه قال في البرازية معهما من الحاكم يقول - كمثلهذا على هذا بكذا ثم نصب حاكم آخر لهما ان يشهدا به عليه ان معهما منه في المصير وهو الاحوط والذي عليه علم الهدى والمتأخرون ان كلام العالم والعادل مقبول وكلام الظالم والجاهل لا الا لجاهل العادل ان أحسن التفسير يقبل والا فلا ٣ ولا خلاف ان علم قضاء بلادنا ليس بشبهة فضلاء عن الحجة الا في كتاب القاضي لضرورة اه (قوله ويكتفي سكوت الفرع) أي عند تخميله (قوله فتمت) عبارته الوفا لا أقبل ينبغي ان لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه فامل (قوله ولا ينبغي الخ) الظاهر ان ذلك على المنع والاحتياط في الحقوق واجب وهذا الفرع نقله في البحر ثم قال بعد ورقة وفي خزانة المفتين الفرع اذا لم يعرف الاصل بعد التولاغ غير ههنا فهو وصفي في الشهادة على

(عن كل اصل) ولو امرأة  
(لا تغاير فرعى هذا وذلك)  
خلافا للشافعي (و) كيفيتها  
(ان يقول الاصل مخاطبا  
للفرع) ولو ابنة يجر (شهد  
على شهادتي أفي أشهد  
بكذا) ويكتفي - سكوت  
الفرع ولو رده ارتد فتمت  
ولا ينبغي ان يشهد على  
شهادة من ليس بعادل  
عنده حاوي

٣ مطالب  
علم القاضي ليس بحجة  
الافى - تاب القاضي  
للضرورة اه منه

منذور اه (قوله ذكره المصنف في الوكالة) ونقله المصنف أيضا هنا عن السراج عن الذخيرة  
 (قوله عند الشهادة) أي إذا تم عند القاضي قال في المنع وهو أي قوله عند القاضي متعلق  
 بتعذر وما عطف عليه (قوله قيد لكل) أي فيكون الظرف متعلقا بمحذور الأصل (قوله  
 لاطلاق جواز الاشهاد) يعني يجوز أن يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه. لكن لا تجوز الشهادة  
 عند القاضي إلا إذا كان من الشروط موجود في الأصل قال في البحر نقلنا عن خزانة المفتين  
 والاشهاد على شهادة نفسه يجوز أن لم يكن بالأصول عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد بالقروع  
 اه ومثله في المنع عن السراجية (قوله كالمس) أي في قوله وجاز الاشهاد مطلقا (قوله شهادة  
 عدد) قال في فتح القدير لا يجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكون اثنين ولأن شهادة  
 كل من الأصلين هي المشهود به الملبد أن يجتمع على كل مشهود به شاهدان حتى لو كانت امرأة  
 شاهدة مع الأصول لا يجوز على شهادتهما إلا رجلان أو رجل وامرأة أنان وقال الشافعي رحمه  
 الله تعالى في أحد قوابله لا يجوز إلا أن يشهد على شهادة كل منهما شاهدان غير اللذين شهدا على  
 شهادة الآخر فذلك أربع على كل أصل إنسان واختاره المصنف لأن كل فرعين يقومان مقام أصل  
 واحد فصار كالمراةين فلا تقوم الحجة بهما إلا أن اثنين لما قامتا مقام رجل واحد لم تنجح  
 القضاء بشهادتهما ولأن أحدهما لو كان أم لا يشهد بشهادته الأصلية ثم شهد بشهادة فرعية مع  
 فرع على شهادة الأصل الآخر لا يجوز اتفاقا فكذلك إذا شهدا جميعا على شهادة الأصلين وفي  
 قول آخر للشافعي يجوز وهو قول مالك واحد إنما روى عن علي رضي الله عنه لا يجوز شهادة  
 الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين فإنه باطلا لغيره لا كقصة بائنين من غير تقييد بأن  
 يكون بازاء كل أصل فرعان ولأن حاصل امرهما أنهم ما شهدا بحق هو شهادة الأصلين ثم شهدا  
 بحق آخر هو شهادة الأصل الآخر ولا مانع من أن يشهدا شاهدان بمقتضى كثيرة بخلاف اداء  
 الأصل شهادة نفسه الأصلية ثم شهادة فرعية على الأصل الآخر مع فرع آخر غير فانه إنما  
 لا تجوز لأن فيه يجتمع البطل والمبدل بخلاف ما لو شهدا بشهادته وشهدا ثانيا على شهادة  
 الأصل الآخر حيث تجوز بخلاف شهادة المرأتين فإن النصاب لم يوجد لانهما بمنزلة رجل  
 واحد ولا تقبل شهادة واحد بخلاف ما لا ثالث رجه الله تعالى قال الفرع قائم مقام الأصل معبر عنه  
 بمنزلة رسوله في إيصال شهادته إلى مجلس القاضي فكأنه حضر وشهد بنفسه واعتبر بهذا رواية  
 الأخبار فإن رواية الواحد عن الواحد مقبولة ولنا ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه وهو  
 ظاهر الدلالة على المراد ولأنه حق من الحقوق فلا بد من نصاب الشهادة بخلاف رواية الأخبار  
 كذا في الفتح مع زيادة (أقول) وجه الاستدلال بذلك أن عليا رضي الله تعالى عنه يجوز شهادة  
 رجلين على شهادة رجل ولم ينف شهادتهما على شهادة رجل آخر ولم يشترط أن يكون بازاء كل  
 أصل فرعان على حدة فدل إطلاقه على جواز شهادة الفرعين جميعا على شهادة الأصلين ولم  
 يرو عن غيره على خلافه فدل على الإجماع قلت وفيه تأمل كذا في العيني (قوله وما في الحاروي)  
 أي من أنه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة (قوله لا يجوز) عبارته وكذا لا يشترط أن يكون  
 المشهود على شهادته رجلا لأن للمرأة أيضا أن تشهد على شهادته رجلين أو رجلا وامرأتين  
 ويشترط أن يشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة كذا ذكره السراج وقد توهم

ذكره المصنف في الوكالة  
 وقوله (عند الشهادة) عند  
 القاضي قيد لكل لاطلاق  
 جواز الاشهاد لا الاداء  
 (و) بشرط (شهادة عدد)  
 نصاب ولو رجلا وامرأتين  
 وما في الحاروي غلط بجزر

قوله وبخلاف معطوف  
 على قوله بخلاف اداء  
 الأصل شهادة نفسه اه  
 منه



من المتون أن سفر الأصل الخ في كون ظاهر المتون ذلك نظر حيث كانت العلة المجزؤا لازم أن  
 يكون المرض الذي لا يتعدده الحضور وعذر أو ليس كذلك فالتبادر غيبته مدة السفر ولذا  
 أتى في الهداية برديقه فقال أو يفيمو امسيرة ثلاثة أيام ولياليها فصاعدا كجاءت مما قدمناه  
 آنفا (قوله واكتفى الثاني بغيره الخ) وعن محمد يجوز الشهادة كبقية ما كان حتى روى عنه  
 أنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد قسمه الفرع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد  
 تقبل شهادتهم والاقطع صرح به عنهما فقال وقال أبو يوسف ومحمد تقبل وإن كانوا في المصر  
 انتهى ط وفي النهاية عن السرخسي والسفدي إذا شهد القروى على شهادة الأصول  
 والأصل في المصر يجب أن تجوز على قواهما الأعلى قول أبي حنيفة بناء على أن التوكيل بغير  
 رضا الخصم لا يجوز عنده وعندهما يجوز وجه البناء أن المدعى عليه لا يملك انابة غيره من باب  
 نفسه في الجواب الأبعد ذكره كذا الأيكل الأصل انابة غيره من باب نفسه الأبعد ذكره الجاهل مع أن  
 استحقاق الجواب على المدعى عليه كاستحقاق الحضور على الشهود وعندهم المالك المدعى  
 عليه انابة غيره من باب نفسه في الجواب من غير عذر فكذا في الحضور إلى مجلس الحكم زيلعي  
 فلي هذا لا يشترط لاداء الفروع أن يكون بالأصول عذرا أصلا عندهما (قوله واستحسنه غيره  
 واحد) قال الكمال كثير من المشايخ أخذ بهذه الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكروا محمد  
 في السير الكبير اه (قوله وفي القهستاني) عبارته وتقبل عندها كثر المشايخ وعليه الفتوى  
 كما في المضمرات وذكروا القهستاني أيضا أن الأول ٢ ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البحر  
 قالو الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أوفق وبه أخذ الفقيه وكثير من  
 المشايخ وقال نفع الاسلام أنه حسن وفي السيراجية وعليه الفتوى اه (قوله واقره المصنف)  
 أي في منحه (قوله أو كون المرأة مخدرة) قال البزدوى هي من لا تكون برزت بكرا كانت أو ثيبا  
 ولا يراها غير المحارم من الرجال أما التي جلست على المنصة فراها رجال أجنب كما هو عادة بعض  
 البلاد لا تكون مخدرة خائفة قال في البحر وظاهر كلام المصنف الحصر في الثلاثة أي الموت  
 والمرض والسفر وليس كذلك وذكروا كرسلة المخدرة المذكورة هنا (قوله لا تخاطب الرجال) هو  
 تعريف المخدرة كما في القنية ونقله في البحر والهندية عنه وكذا نقله العلامة الانقروى برضى به  
 (قوله وفيها لا يجوز الاشارة لسلطان وأمر) أي على شهادتهم ما إذا كانوا في البلد الأعلى قول  
 محمد على ما سلف (قوله وهل تجوز لمحبوس الخ) قال في السيراج إذا كان شاهد الأصل محبوسا  
 في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للقروى أن يشهد على شهادته وإذا شهد عند القاضي هل  
 يحكم بهم قال في الذخيرة اختلاف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم إذا كان محبوسا في السجن هذا  
 القاضي لا يجوز لأن القاضي يخرج من بيته حتى يشهد ثم يعيده إلى السجن وإن كان في سجن  
 الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز اه واطاق في التهذيب جوازها بمسبب الأصل انتهى  
 (اقول) ووجهه ظاهر لأن المحبوس لا يملك الخروج بل هو محبوس على عدمه قال ط ويمكن حله  
 على ما ذكر من التفصيل اه (واقول) قدمنا أنه الآن في زماننا الفرق بين حبس القاضي  
 والوالي بل الحبس واحد فان من لزمه اداء شهادته يخرج لادائها بما عاينه فتمنعها فتمنع وفي  
 الهندية إن كان الأصل معتكفا قال القاضي بديع الدين لا يجوز سواه كان منه ذورا أو غير

واكتفى الثاني بغيره  
 بحيث يبعد أن يبيت بأهله  
 واستحسنه غيره واحد وفي  
 القهستاني والسيراجية  
 وعليه الفتوى واقروه  
 المصنف (أو كون المرأة  
 مخدرة) لا تخاطب الرجال  
 وإن خرجت لم حاجة وحام  
 قنية ونفع الايجوز الاشارة  
 لسلطان وأمر وهل يجوز  
 لمحبوس أن من غير ما كم  
 المحبوس من

٢ المراد بالاول ما صدر  
 المصنف عبارته به وهو  
 السفر الشريحي اه منه

حضور الأصل) قال في الجرح لا يجوز إعادته الحاجة وانما نفس عند هذا الأصل قال سيدي  
 الوالد رحمه الله تعالى أشار إلى أن المراد بالمرض ما لا يستطيع معه الحضور إلى مجلس القاضي  
 كما أفيد في الهداية وإن المراد بالمرض الغيبة مدته كما هو ظاهر كلام المشايخ وأنصح به في  
 الخاتمة والهداية لا بما وزع البيوت وإن اطاعته كالمريض في الكنز ولم يصرح بالنقد ولو لم يكن  
 ما ذكرناه والمراد لأن الله العجز فافهم (قوله وما نقله الله تعالى) حيث قال لم يكن في  
 قضاء الخاتمة وغيره أن الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل (قوله فيه  
 كلام) و يؤيد كلام الله تعالى قوله لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل (قوله فانه نقله عن  
 الخاتمة عنها) أي بواسطة أراد أنه نقل عن قضاء الخاتمة عن الخاتمة ونقله عنها هو على ما في أكثر  
 الفروع في بعضها هناك بدل عنها أي في كتاب القضاء وفي شرحه على الملتقى ما يشهد بذلك وهو  
 الأحسن (أقول) وليس في الله تعالى ذلك كما علمت من عبارته المقدمة والله الشارح أطلع  
 عليه في عبارة الخاتمة وتخبر في الله تعالى الذي رآه وأدلى للشارح أن يقول فانه نقله  
 عنها عن الخاتمة كما تدل عليه عبارته في شرح الملتقى فانه قال فيه يمكن في قضاء الخاتمة عن  
 قضبان الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل كذا ذكره الله تعالى  
 (أقول) فيه أن استدراك الله تعالى بقوله لكن في قضاء الخاتمة يخالف المشهور (قوله  
 وهو خطأ) أي ما ذكره قاضيخان في النصاب خطأ (قوله وأصواب ما هنا) أي في باب الشهادة على  
 الشهادة قال في الدر المنثور في رد ذكر عبارة الله تعالى السابقة ونهتبه بعضهم بأنه أخطأ وأن  
 قاضيخان وغيره كره ما كغيره فاصاب وخالف غم فخطأ اه ثم قال لكن نقل الجرح سيدي  
 عن الخلاصة والله تعالى ثاني عن الخزنة وكذا في الجرح والمخ والسراج وغيرها أنه إذا خرج  
 الأصل عن أهلية الشهادة بان خرس أو فسق أو عي أو جن أو ارتد بطل الأشهاد انتهى أي  
 وبالموت خرج الأصل عن الأهلية وفيه أنهم جوزوا الشهادة بعد الموت نصابه في مستنباة ط  
 (أقول) وقد يقال إن المقصود من تجهيل الشهادة عدم ضياع الحق بموته ولا كذلك بما ذكر  
 لأنهم أوردوا عارضية قال في الهداية لا تقبل شهادة شهره والفرع لأن يموت شهود الأصل  
 أو يمرض أو يمرض لا يستطيع مع الحضور ليس القاضي أو يغيب أو يموت ثلاثة أيام وإليه  
 فصار كذا في الكافي هذا ظاهر الرواية والفتوى عليه كذا في التاتر خاتمة (قوله أو مريض)  
 أي مريض لا يستطيع مع الحضور لمجلس الحاكم انتهى مخ وفي شرح المجموع المرض  
 الذي لا يتعد مدته الحضور لا يكون عذرا انتهى (قوله أو مريض) ظاهر الكنز وغيره من  
 المتون أن في الأصل فيحقق بأن يجاوز يوم مصره فاصدا ثلاثة أيام وإن لم يفسر ثلاثة  
 وظاهر كلام المشايخ أنه لا بد من غيبة الأصل ثلاثة أيام وإليه كما أنصح به في الخاتمة مخ  
 والذي في الخاتمة الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا أن يكون المشهود على شهادة مريض أو  
 الصبر لا يقدر أن يحضر لاداء الشهادة أو يكون ميتا أو غائبا بغيبة السفر ثلاثة أيام وإليه  
 وعن أبي يوسف إذا كان شاهدا الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة لا يثبت في منزله جازت  
 شهادة على الشهادة وعن محمد في النوادر أنه تجوز الشهادة على الشهادة وإن كان الأصل  
 صحيحا في الصبر انتهى لكن اعترض سيدي على عبارة المخ من قوله وظاهر الكنز وغيره

حضور الأصل يموت أي  
 موت الأصل وما نقله  
 الله تعالى عن قضاء  
 الخاتمة فيه كلام فانه نقله  
 عن الخاتمة عنها وهو خطأ  
 والصواب ما هنا (أو مريض)  
 أو مريض

المشهود به فان المشهود به بشهادة الفروع هو شهادة الاصول والمشهود به بشهادة الاصول  
 هو ما عاينوه مما يدعي المدعى واذا كان كذلك لم تكن شهادة الفروع بدلا عن شهادة الاصول  
 لم يمنع انقسام الاصول بالفروع فاذا ثبت البطلان لم يقبل فيما يثبت بالبطلان كشمات كشمادة  
 انقسام الرجال وكالحديد والقصاص وعند الأئمة الثلاثة تقبل فيما يثبت به أيضا عناية  
 بزيادة فان قيل ذكر في المبسوط ان الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا  
 قد فلان في قذف تقبل حتى ترد شهادة فلان اوجب بان لا تقض فان المشهود به فعل القاضي  
 وهو ما يثبت مع الشبهات والمراد من الشهادة بالحدود الشهادة بوقوع اسبابها الموجبة  
 لها فان ارد ان فعل القاضي موجب لردّها او ردّها من حده فهو واجب للحد اوجب بالمانع  
 بل لموجب لردّها اذا كان من حده ما يوجب الحد ولذي وجبه هو القذف نفسه على ان في  
 المحيط ذكر محمد في الديات لا تقبل هذه الشهادة فتح (قوله وان كثرت) أي تعددت أعيان  
 الشهادة على شهادة الفروع بان يحمل لقرع شهادة ثلاثين وأحد الاثني لا خرين وهكذا  
 ويشترط الشروط الآتية ذكرها في كل فرع مع أصله (قوله في كل حق على الصحيح) أي لا يسقط  
 بشبهة كافي الهداية قال في البحر أطلقه فشمع الوقت وهو الصحيح احياله وصوناعه اندراسه  
 ونحل التعزير وهو صريح به في الاجتناس وقضاء القاضي وكفاية كافي الخيانة والنسب كافي  
 خزانة المفتين وفي القنية ام شهد القاضي شهودا ان حكمت فلان على فلان بكذا فهو ام شهد  
 باطل لا عبارة به والحضور بشرط اه وفي تبيعة الدهر وكتبت الى الحسن بن زياد اذا شهد  
 القاضي على رضائه الشاهدين اللذين شهدا في تلك الحادثة هل يصح اشهاد اياه ان قال نعم  
 لكنه يفصل عن القول في الحكم اه قال في فتح القدير الشهادة على الشهادة جائزة في  
 كل حق يثبت مع الشبهة فخرج ما لا يثبت معها وهو الحد ودوا القصاص فالما التعزير في  
 الاجتناس من نوا رابن رس- نعم عن محمد يجوز في التعزير العفو والشهادة على الشهادة ونص  
 الفقيه ابو الليث على ان كتاب القاضي الى القاضي لا يجوز زعمه الشهادة على الشهادة وفي  
 فتاوى قاضيخان الشهادة على الشهادة جائزة في الاقرار والحقوق واقضية القضاة وكتبهم  
 وكل شيء الا الحدود والقصاص بقولنا هذا قال احمد والشافعي في قول واضح قوله وهو  
 قول مالك يقبل في الحدود والقصاص أيضا لان الفروع عدول نقول ان شهادة الاصول فالحكم  
 بشهادة الاصول لا بشهادتهم وصاروا كالمترجم وسندع اه (قوله الا في حد) أي ما يوجب  
 الحد فلا يردانه اذا شهد على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا ضرب فلانا حذفي قذف فانما  
 تقبل حتى ترد شهادته الى آخر ما ذكرنا آنفا وفيه اشعار بانهم لا تقبل في التعزير وهذه رواية عن  
 أبي يوسف وعن أبي حنيفة انهم لا تقبل كافي الاختيار فهتافي (قوله وجاز لانهم ادعوا مطلقا)  
 أي يعذروا وغيره وسواء تعذر حضور الاصل ام لا لان تحمل الشهادة اسهل من ادائها قال في  
 خزانة المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز ان لم يكن بالاصول عذرت حتى لو حمل بهم  
 المذموم مرض او سفر او موت شهد الفروع اه فتبين ان اشترط العذر وقت الاداء  
 لا وقت التحمل قال في البحر وقد شهد الفروع أي عند القاضي لان وقت التحمل لا يشترط  
 ان يكون في الاصل عذرتما في خزانة المفتين وساق عبارتهم المذكورة (قوله بشرط عذرتما)

وان كثرت اشكسنا في كل  
 حق على الصحيح (الا في حد  
 وقود) لانه ما بالشبهة  
 وجز لا شهاد مطلقا لكن  
 لا تقبل الا بشرط عذرتما

والوارث لا يعلم ما فعل مورثه ثم نقول القولين فكذب الخبير الرمل في هامشه قوله قات الخ  
اقول ما في المحيط لا يعارض ما في القنبه اذ ما فيها فيما اذا ادعى الدين للبحال فشهد هذا بالماضى  
فذلك ائحماى الشاهدان لفظ كان وما فيه فيما اذا ادعى الدين للبحال فشهد به كذلك ولذا لم  
يقول كان وبه يحصل التوفيق فتأمل انتهى وبهذا يتضح ما ذكره الشارح (قوله ادعى ملكا  
في الماضى) اى بان قال ملكى وشهد انه له قال في الفصولين ولو ادعى ملكا في الماضى وشهدا  
به في الحال بان قال كان هذا ملكى وشهد انه له قبل تقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعى  
انه كان له وشهد انه كان له لا تقبل (قوله كمالوشهد هذا بالماضى ايضا) اى لا تقبل لان اسناد  
المدعى يدل على نفي الملك في الحال اذ لا قاعدة للمدعى في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف  
الشاهدين لو اسندوا ملكه الى الماضى لان اسنادهم لا يدل على النفي في الحال لانهم لا يعرفان  
بقائه الا بالاسم صاحب والشاهدة يختزن عن الشهادة باسمة صاحب الحال اعدم يقينه بخلاف  
المالك اذ كما علم لم يثبت ملكه بيقينه بل بقائه بيقينا بغير وجه مظاهر الفرق بين هاتين  
ما تقدم متان من قوله بخلاف ما لو شهد انها كانت ملكه \* (فرع مهم) \* قال المدعى ان الدار  
التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكى وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا  
المحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا ان المال الذي كتب في هذا الصك عليه  
تقبل والمعنى فيه انه اشار الى المعلوم لوشهد بذلك المتنازع فيه والخصم ان تصادق على ان  
المشهدوبه هو المتنازع فيه ينبغي ان تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود اعدم  
الجهة المتضمنة الى النزاع في اصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع والله تعالى  
اعلم واستغفر الله العظيم

### (باب الشهادة على الشهادة)

انما آخرها لانها فرع عن شهادة الاصل فاستحقت التأخير لان الاصل مقدم على الفرع ولانها  
بمنزلة المركب من المفرد وجواز اسنادها والقياس لا يقتضيه لان الاداء عبادة بدنية لزم  
الاصل لاحق للمشهدوبه لعدم الاجبار عليه او لعدم جواز الخصومة فيها والنية لا تجري  
في العبادات البدنية لان كون قول الانسان يتفاد على مثله ويلزمه مانسبه اليه وهو يتفاد  
وبيرأضه انما عرف بحجة شرعاً عند قدر من احتمال الكذب وهو ما في شهادة الاصول لعدم  
العصمة من الكذب والشهم ودفع لا يكون بحجة كذلك عند زيادة الاحتمال فكيف اذا كان  
الثابت ضعف ذلك الاحتمال وهو في شهادة الفرع وان اختلف محل الاداء فان محله في  
الاصلين في اثبات حق المدعى وفي الفرعين ما يشهدان به من شهادة الاصلين ثم يرجع الى الحق  
المدعى به الا انهم استعملوا جوازها في كل حق لا يثبت بالاشبهة لشدة الاحتياج اليها لان  
الاصل قد يجهز عن أدائها البعض العوارض فلم تجز لادى الى ضياع كثير من الحقوق واهذا  
جوزت وان كثرت أعني الشهادة على شهادة الفروع وان بعدت الا ان فيها شبهة من حيث  
البدلية لان البديل عمال لا يمارونه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك واعتبر بان لو كان  
فيها معنى البدلية لما جاز الجمع بينهما ما لعدم جوازه بين البديل والمبديل لكن لو شهد احد  
الشاهدين وهو اصل وآخر ان على شهادة شاهد آخر جاز وأجيب بان البدلية انما هي في

\* ادعى ملكا في الماضى  
وشهد به في الحال لم تقبل  
في الاصح كمالوشهد هذا بالماضى  
ايضا جامع الفصولين  
(باب الشهادة على الشهادة)

(هي مقبولة)

ذى اليد عليه كونه له مدعى تقبل ولو كان هذا في دعوى الامة والضيعة لا تقبل والفرق فيها وأما  
 عكسهما انى ما اذا ادعى الاقرار فشهدا بالانشاء فغير متصور شرعا فلا تصح الدعوى بالاقرار  
 لما فى البرازية معزيا الى الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان العين الذى في يده له ما انه اقر له به او  
 ابتداء بدعى الاقرار وقال انه اقران هـ. فاذى اقراران الى عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ  
 على انه لا تصح الدعوى اذ لم صلاح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا فلا يصح الاقرار لاضافة  
 الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بانه برهن على انه اقرانه  
 لاحق له فيه او بانه ملك المدعى حيث تقبل وتعامه فيها ومنتهى كلامنا ان شاء الله تعالى باوضح  
 من ذلك فى الدعوى (اقول) اما قوله فغير متصور شرعا قال الغزى ممنوع لانه لو ادعى انه ملكي  
 وانه اقر له به سمع ليكن قد يقال رجع الى دعوى الملك والكلام ليس فيه نسبة تقيم الكلام  
 (قوله) وفي دين الميت لا تقبل مطلقا) أى سألها المظلم عن بقائه ولم يسألها وارثه الذى  
 ردت فيه الشهادة فى دين الحى انما هو فى صورة الاقرار لما قدمناه قيل اسـ طر عن البحر عن  
 القنية ثم دعاه الى اقرار بربـ لـ دين الخ ولذا قال بعده وهو ساكت الخ قال فى البحر وفى مسألة  
 دين الميت لا بد فى القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه احتياط فى امر الميت ولهذا يحلف  
 المدعى مع إقامة البينة بخلافه فى دين الحى فحضراتهم اذا شهدا فى دين الحى بانه كان له عليه  
 كذا تقبل الا اذا سألها المظلم عن البقاء فعلا لا ندري وفى دين الميت لا تقبل مطلقا انتهى  
 (قوله قلت) القول لصاحب المنح (قوله من ثبوتهم بجرديان سببه الخ) قال الرمى نقل عن  
 المحيط انه ثبت الدين على الميت بجرديان الشاهد سببه من غير حاجة الى ان يقول مات وعليه  
 شهدا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فرائض حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات  
 من جراحته لانه لا علم لهم به برأيه معين الحكم كذا رأى يتهبط بعض العلماء (واقول) ما فى  
 المحيط لا يمارض ما فى القنية اذا ما فيها فيما اذا ادعى الدين للحال فشهدا به كذلك بحيث انهم لم  
 يقولوا كان وبه يحصل التوفيق فثامل ونقل بعض الفضلاء عن المقدسى انه قوى ما فى معين  
 الحكم وانه قال ان الاول ضعيف وان الاحتياط فى امر الميت يكفى فيه تخليف خصمه مع  
 وجود بينة وان فى هـ هذا الاحتياط ترك احتياط آخر فى وفاديشه الذى يحجبه عن الجنة  
 وتضييع حقوق الناس كثيرين لا يجب دون من يشهد لهم على هذا الوجه اهـ وبه اعترض  
 فى نور العين على صاحب جامع الفصولين (قوله والاحتياط لا ينجى) قدعات ان الاحتياط فى  
 عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه ضعف ليكن قال الرضى والاحتياط لا ينجى لان الامر فيه  
 مشكل دائر بين تضييع حق الدائن أو الزام الميت بما ليس فى ذمته فيحتاج للقاضى والمفتى  
 ان يتفحصا كمال التفحص ويتبعوا القرائن واحوال المدعى والمدعى عليه فان ظهر له بقاء الدين  
 يفتى المفتى يقول من يقول لاجابة الى الجرح وبقي القاضى به وان غلب على ظنه استيفاء  
 الدائن لادين أو سقوطه بوجه من المستطاعات يفتى بالقول الثانى وبقي به القاضى حفظا  
 لاموال الناس وادبايمهم ولذا قال والاحتياط لا ينجى وليس بماذا يكون الاحتياط والله أعلم  
 بكن عبارة المنح وفى مسألة دين الميت لا بد فى القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه  
 احتياط فى امر الميت انتهى فاذا كان الاحتياط انما هو فى امر الميت لانه لا يجب عن نفسه

وفى دين الميت لا تقبل  
 مطلقا حتى يقول مات  
 وهو عليه جرح قلت  
 وبخلافه ما فى معين  
 الحكم من ثبوتهم بجرديان  
 بيان سببه وان لم يقولوا  
 مات وعليه دين اهـ  
 والاحتياط لا ينجى

أى لانهم لم يوافقوا الا انه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضيع حق المدعى ظاهرا فلا  
يسألهم بخلاف ما اذا قال لهم هل تعلمون انه خرج عن ملكه فانهم اذا قالوا لا نعم لم انه خرج عن  
ملكه لا تطل شهادتهم كما هو ظاهر اهـ وهذا كله اذا شهدوا بالمال في الماضي اما لو شهدوا  
بالدين في الماضي لا يقضى به في ظاهر الرواية وان كانت اليد تسوغ الشهادة في الملك على  
ما استفتاه وعن أبي يوسف يقضى بها وخرج العمادى على هذا ما في الوقعات لو اقر بدين  
عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهدين نه نضى دينه ان شاهدى الاقرار بشهدان انه كان  
له عليه دين ولا يشهدان ان له عليه فقال هذا أيضا دليل على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه  
كان له عليه تقبل وهذا غلط فانه انما تهرض لما يسوغ له أن يشهد به لا لا تقبل وعدمه  
لربما يؤخذ من منعه من احدى العبارتين دون الاخرى بقبول القبول في احدهما دون  
الاخرى كيف وقد ثبت بشهادة العاين عنده الشاهدين انه قضاء فلا يشهدان حتى يحضر  
القاضي بذلك وان الشاهد لا يقضى بشئ كذا في فتح القدير وفي البرازية شهدا أنها  
زوجت نفسها ولا تعلم أنهما في الحال أصرا أنه ولا او شهدا أنه باع منه هذه العين ولا تدري أنها  
ما ملك في الحال ام لا يقضى بالتمكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العدة شاهدى  
الحال \* والحاصل ان المخصوص عليه في العين ما سمعت وأما في الدين فالمخصوص عليه عدم  
القبول قال في القنية شهدا على اقرار رجل بدين فقال المشهود عليه انهم دان هذا القدر على  
الا أن فقال لا ادري اهو عليك الا أن لم لا تقبل الشهادة اهـ وقال قبة له ادعى على  
آخر دين على مورثه فشهدوا انه كان على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه اهـ  
فموضوع الاولى في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا ادري اهو عليك الا أن لم لا وهو  
ساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وقد بحث العمادى انه في اقبول وليس  
بمعرض للمنتصوص عليه كعامة اهـ (اقول) بل هو داخل في قولهم الشهادة بالمال لا يقضى  
مقبولة وأما الثانية اعني ما اذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار وعكسه فقال في جامع الفصولين  
ادعى الوديمة فشهدا ان المودع اقر بالايديع تقبل كافي الغصب وكذا العارية ادعى التملك  
وشهدا باقرارهما بتمكاح تقبل كافي الغصب وكذا العارية ولو ادعى ديناً فشهدا باقرارهما بالمال  
تقبل وتكون اقامة البيينة على اقراره كاتامة البيينة على السبب وانتي بعضهم بعدم القبول  
ادعى قرضا وشهدا باقرارهما بالمال تقبل بلا بيان السبب انتهى فتقبل بالايديع والغصب والعارية  
والديون والتمكاح وأما البيع فقال في جامع الفصولين ادعى بيعا وشهدا انه اقر بالبيع  
واختلفا في زمان ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة قنيز بر ببيع سلم لم يجمع ونشهدا ان المدعى  
عليه اقران له عليه مائة قنيز بر ولم يزيد اقبل تقبل لانه اختلاف في سبب الدين فلا يمنع وقيل  
لا وهو الاصح لانهم لم يذكروا اقراره بسبب السلم والاختلاف بسبب الدين انما يمنع قبوله الاول  
يختلف الدين باختلاف السبب ودين السلم مع دين آخر يخلفان اذا استبدال قبل القبض  
لم يجز في السلم وجاز في دين البر بلا سبب فلم يشهدا بدين بدينه فلا تقبل بخلاف لو ادعى بسبب  
القرض وشهدا انه اقر ولم يذكروا بسبب القرض تقبل انتهى ثم قال ادعى قضاء دينه وشهدا انه  
اقر باقتبائه تقبل انتهى وفي القنية ادعى عبداه شهدا احدهما بالمال مرسل والاخر باقرار

ان التوفيق وان كان ممكنا ليس به تبرم مالم يصرح به فيما يثبت بالشبهات فكيف يدعى به امكانه  
 فيما يدعى بها والجواب عن الاول ان ذلك انما كان احتمالا لا ثباتا ان لو كان في اختلاف  
 ما كافا نقله وهو من صلب الشهادة لبيان قيمة المسروق ايعلم هل كان نصا بافية طعم به أو لا أو ما  
 اذا كان في اختلاف مالم يكفأ نقله لكون ثبيل السارق وامثاله فاعتبار التوفيق فيه ليس  
 احتمالا لا ثبات الحد لامكان ثبوته بدونه الا ترى انهم مالم يستكفون ببيان لون البقرة ما كافهما  
 القاضي بذلك فتبين انه ليس من صلب الشهادة ولم يكفأ نقله الى محض الحكم بخلاف  
 المذكورة والاثوثة فانهم ما يكفان النقل بذلك لان القيمة تختلف باختلافهما فكان اختلافهما  
 في صلب الشهادة والجواب عن الثاني انه جواب للقياس لان القياس اعتبارا امكان التوفيق  
 أو يقال التصريح بالتوفيق يعتبر فيما كان في صلب الشهادة وامكانه فيما لم يكن فيه هذا  
 وأطلق في اللون فشمل جميع الألوان وهو الصحيح ولهما ان السواد غيبر البياض فلم يتم على  
 كل نصاب شهادة وصار كالغصب لان امر الحسد أهم كاذ كورة والاثوثة وعلى هذا الخلاف  
 لو ادعى سرقة ثوب مطاوعة قال أحدهما هروى والاخر مروى اه شلبي وتكلم الشرح على  
 القطع ولم يتكلم على الضمان والظاهر وجوبه وحرمه نقله اه ط بزيادة (قوله خلافا لهما)  
 حيث قال لا يقطع لانهم مالا يختلفا في المشهود به فيمتنع به القبول كما اذا اختلفا في الذ كورة  
 والاثوثة أو في اللون في الغصب بل أولى لان الثابت بالغصب ضمان لا بسقط بالشبهات  
 والثابت هنا بسقط بها اه درر (قوله واستظهر صدر الشريعة قولهما) لكن صحيح  
 في الهداية قول الامام رحمه الله تعالى (قوله وهذا اذ لم يدعى لونها) اما لو عين لونها  
 كحمره فقال أحدهما سودا لم يقطع اجماعا لانه كذب أحد شهادته كافي الفتح (قوله أو جله  
 لم تقبل) اما الاول فلان الاطلاق أزيد من المقيّد واما الثاني فلاختلاف الشهادة والدعوى  
 للامانة بين المتفرق والجمله وتقدمت هذه المسئلة آنفا (قوله شهد في دين الحلي الخ) قال  
 في البحر ولم يدعى كرامة المولى رحمه الله تعالى مستثنين احدهما اما اذا ادعى شيئا للحال فشهادته بما  
 مضى وعكسه الثانية اذا ادعى الانشاء فشهادته بالاقرار وعكسه أما الاول ففي المحيط نقل عن  
 الاقضية اذا ادعى المالك الحال أي في المعين فشهدوا ان هذا المعين كان قد ملكه تقبل لانها  
 أثبتت المالك في الماضي فيحكم بها في الحال مالم يدعى لم المز بل قال رشيد الدين به ما ذكرها  
 أمر رورى مبدانت اه ومعنى تحكيمها في الحال الخ قال في نور العين هذا عمل بالاستصحاب  
 وهو حجة في الدفع لا للاستحقاق فكان ينبغي أن لا تقبل شهادتهم ما فيه امكن فيه مخرج فيقبل  
 دفع اللعرج (يقول الحقير) قوله دفعه للعرج تعاليل عليل كالايجبي على ذي فهم جليل اه  
 وقال في البحر أيضا ومعنى هذا لايجب للقاضي أن يقول انعمون انه ملكه اليوم نعم ينبغي  
 للقاضي أن يقول هل تعلمون انه خرج عن ملكه فقط ذكره في المحيط قال العمادى فعلى هذا  
 اذا ادعى الدين فشهدا انه كان له عليه كذا ينبغي أن يقبل كافي العين ومثله ما لو ادعى انها  
 زوجته فشهدوا انه كان تزوجها ولم يتعرضوا للحال تقبل اه لكن اعترض الرملي قوله نعم  
 ينبغي للقاضي الخ بان المنصوص خلافه وان البحث لا يعارض المنصوص اذ لا عبرة  
 لا بجما في معارضة النصوص اه وقال أيضا معنى لا ينبغي للقاضي أن يقول الخ

خلافا لهما واستظهر صدر  
 الشريعة قولهما وهذا  
 اذ لم يدعى لونها  
 ذكره الزبلي \* ادعى  
 المدينون الاصل متفرقا  
 وشهادته مطلقة أو جله لم  
 تقبل وهما بنية \* شهد في  
 دين الحلي بانه كان عليه كذا  
 تقبل الا اذا سالهما الخصم  
 من بقاته الآن فقالا  
 لا ندري

إضافة الملك إلى وقت الموت حيث اختلف في قبولها أو الفرق بينهما - ما عن الفخ فلا تنه - (قوله)  
 أو أقر مع عطف على قوله شهد (قوله في يد المدعي) قبل بالاقرار باليد مقصود لأنه لو أقر له بما  
 ضمنه لم تدفع إليه كما - بأن في الاقرار (قوله بذلك) أي يد المدعي أو ملكه ومن اقتصر على  
 الثاني فقد قصر افتاده سيدي الوالدرج الله تعالى (قوله دفع للمدعي) الأولى أن يقول فانه  
 يدفع للمدعي كما يظهر بالتأمل وفي الجبر وإنما طال دفع إليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لأنه لو  
 برهن على انه ملكه فانه يقبل اه أي في مسألة الاقرار باليد أو الشهادة عليه لأنهم المذكورتان  
 في الكنز دون مسألة الشهادة بالملك لما في جامع القصور أين أخذ عينا من يد آخر وقال اني أخذته  
 من يده لأنه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبيل لأنه وإن كان ذا يد يحكم الحال لكنه ما أقر  
 بقضيه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعي عليه اني أخذته من المدعي  
 لأنه كان ملكي فلو كذبه المدعي في الأخذ منه لا يؤمر بالتسليم إلى المدعي لأنه قد اقراره  
 وبرهن على ذى اليد ولو صدقه يؤمر بتسليمه إلى المدعي فيصير المدعي ذا يد فيجلب أو يبرهن  
 الآخر اه وقوله دفع للمدعي قال في الدرر يمكن لا يصير المدعي عليه بزوال اليد عنه مقضيا  
 عليه حتى لو برهن المدعي عليه بعده على انه ملكه يقبل كذا في العمادية اه (قوله للمدعي)  
 الاقرار أي اقرار المدعي عليه انها كانت في يد المدعي فيؤخذ به (قوله وجهالة المقر به) من  
 كون اليد مائة أو ملكا (قوله لا تبطل الاقرار) أي في حق الدفع قال طاهره انه ما شهد  
 عليه انه أقر بان الدار التي في يده كانت افلان ولم يعاين الدار (قوله بالملك المنقضي) أي كيد  
 الميت كما في صورة الجبر السابقة عن الجبر (قوله لا باليد المنقضية) أي كيد الحى (قوله لنوع  
 اليد) أي لاحتمال انه كان له فاشترام منه (قوله المفتى به نعم) لأنه أقر باليد وادعى انه ابغى حق  
 فيؤخذ باقراره ولا تنبت الدعوى الاخرى الاب برهان (قوله قبلت بالف) أي ولا يسمع قوله  
 قضاء الكمال النصاب ولا يكون رده من المدعي تكذيبا له كما اذا شهد له بالف وخمسائة والمدعي  
 يدعى الفاق لأنه لم يكذب فيما شهد له به وانما كذبه فيما شهد به عليه وذلك لا يمنع كما اذا شهد له بشئ ثم  
 شهد عليه بالآخر ولا تقبل الا اذا ادعى الفاق اذ ادعى خمسمائة والمثله بحاله الاتقبل (قوله)  
 الا اذا شهد به آخر) أي الكمال النصاب (قوله ولا يشهد) أي بالالف كلها أي يجب عليه ان  
 لا يشهد كما في الزبلي والدرر (قوله من علمه) فهل ماض أي علم قضاء خمسمائة (قوله حتى  
 يقر المدعي به) أي يقر المدعي عند الناس به أي بما قبض ائله لا يتضرر المدعي عليه عند تقريره  
 الدعوى وإنما يكون اعانة على الظلم قال في الجبر والمراد من يذبح في عبارة الكنز معنى يجب فلا  
 تحل له الشهادة (قوله شهد ابسرقة بقرة الخ) هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها مع محمد  
 عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في شاهدين شهدا جميعا على انه سرق بقرة واختلفا  
 في لو لم قال أجز الشهادة واقطعه وقال أبو يوسف ومحمد لا تجوز الشهادة ولا تقطعه اه له  
 ان التوفيق يمكن لان التحمل في السرقة يكون لا غالب أو اللوان يتشابهان أو يجتمعان فيكون  
 السواد من جانب وهذا يبصره والبياض من جانب آخر وهما يشاهدان وإذا كان التوفيق  
 ممكنا وجب القبول كما اذا اختلفا في بيت واحد وفيه بحث من وجهين أحدهما ان  
 طاب التوفيق في هذا احتمال لاثبات الحسد وهو القطع والحديث لدرئه لاثباته والثاني

أو أقر المدعي عليه  
 بذلك أو شهد شاهدان انه  
 أقر انه كان في يد المدعي  
 دفع للمدعي للمدعي الاقرار  
 وجهالة المقر به لا تبطل  
 الاقرار والاصل ان الشهادة  
 بالملك المنقضي مقبولة  
 لا باليد المنقضية لنوع  
 اليد الملك برزنية ولو أقر  
 انه كان يد المدعي بغير  
 حق هل يكون اقرارا له  
 باليد المقتضى به نعم جامع  
 الفصولين \* (فروع) \*  
 شهد بالف وقال أحدهما  
 قضى خمسمائة قبلت  
 بالف الا اذا شهد به آخر  
 ولا يشهد من علم حتى يقر  
 المدعي به شهدا بسرقة  
 يقره واختلفا في لو لم قطع

قوله لأنه لم يكذب به - اه  
 لقوله قبلت بالف



الآن يقولون انهم لم يوارثوا غيره وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالا كثر والظاهر  
الاول وبأخذ القاضي كفيلا عندهم اذ لو قالوا لانهم لم يوارثوا بهذا الموضع كفى عند أبي حنيفة  
خلافها بما ٥٨ وتقدمت المسئلة قبيل كتاب الشهادات وذ كره في السادس والخمسين  
من شرح أدب القضاء منوعة ثلاثة أنواع فارجع اليه ولخصها هناك صاحب البحر بما فيه  
خفا وفقد علم بما صار ان الوارث ان كان ممن قد يجب حجب حرمان فذ كره هذا الشرط لاصل  
القضاء وان كان ممن قد يجب حجب نقصان فذ كره شرط للقضاء بالا كثر وان كان وارثا دائما  
ولا ينقص بغيره فذ كره شرط للقضاء لا بدون تلوم فقام لوقد من الكلام عليه مستوفى  
في شتى القضاء فارجع اليه (قوله ورابع) أي في الشهادة بالارث اما الشهادة بالنسب فقد  
سبق انه ثبت بالنسب مع قال في البرازية شهدا ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا  
ولم يدر كالميت فشهدا بغيره ما باطله لانهما شهدا بغيره لا ينافيه ولا رأياه في يد المدعي انتهى  
(أقول) قال المصدر الشهادة في شرح أدب القاضي وان عاين المالك دون المالكين عاين ملكا  
بل قد يوجب النسب الى فلان بن فلان الفداني وهو لم يعاينه بوجه ولا يعرفه بنفسه القياس فيه  
أن لا يجهل والاستحسان يحل لان النسب مما يثبت بالقسامع والشهادة فقيصير المالك معروفا  
بالنسمع والمالك معروف فترفع الجهالة لكن اغما تقبل اذ لم يقصر الشاهد اما اذا فسر فلا  
(قوله ذ كره البرازي) وكذا في الفتح (قوله وذ كره اسم الميت الخ) حتى لو شهدا انه جده أبو  
ابيه أو أمه ووارثه ولم يسمي الميت تقبل برأيه (قوله وان شهدا بيدحي الخ) يعني اذا كان  
داري بدرجـ ل فادعى آخر ان له وأقام بينة انها كانت في يده لا تقبل وقال الثاني تقبل لان  
الثابت بالبينـ كالنات باقرار الخصم ولو أقر المدعي عليه وقعت الى المدعي اتفاقا قاولها  
ان هذه الشهادة قامت على مجهول وهو اليد فانها الآن منقطعة ويحتمل انها كانت بيد ملك أو  
وديعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها بالشك درر ولو شهدا انها كانت له تقبل بالا  
خلاف كافي الخاتمة ولو شهدا بان المدعي عليه أخذها من المدعي فانها تقبل وترد الدار الى  
المدعي وقيل بدقوله بيدحي لانهم لو شهدوا انها كانت في يد فلان مات تقبل بالاتفاق مسكين  
(قوله سواء قاله شهر الخ) لان قولهم اذ ذلك وجوده كعدمه والخلاف ثابت أيضا بدون ذ كره  
فانه ذ كره القرائن في الجامع الصغير شهدوا على ان العين كانت في يده لم تقبل (قوله ردت)  
أي عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف انها تقبل كما ذ كرنا (قوله اتموع يد الخ) علة لقوله  
بجهول وذلك انه يحتمل انها كانت بيد ملك أو وديعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها درر  
أي فلا يقضى بالشك قال في الغرر الا أن يقول ان المدعي عليه أحدث اليد فيه فيقضى للمدعي  
و يؤمر المدعي عليه بالتسليم اليه ولكن لا يصير المدعي عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بعدمه على  
انه ملكه تقبل ٥٨ واذا كانت وديعة مثلا تكون باقية على حالها أما الميت فتمتلك ملكه  
اذا مات مجهولها كما تقدم (قوله بخلاف مالو شهدا انها كانت ملكه) أي تقبل لان الشهادة  
بالمالك المنقضى مقبولة لا بالمد المتقضية لان الملك لا يتنوع واليد تنوع باحتمال انه كان له  
فاشترأ منه ولان الاصل ابقاها كان على الذي عليه كان وقد مناقير ما لو شهدا المدعي ملك  
غير في بدرجـ ل انها كانت ملك المدعي حيث يقضى بها وما لو شهدا انها كانت لورثه بدون

ورابع وهو ان يدرك  
الشاهد الميت والا  
فيما لم يعدم معانية السبب  
ذ كره البرازي (وذ كر  
اسم الميت ليس بشرط  
وان شهدا بيدحي) سواء  
قالا (مذ شهر) أولا  
(ردت) اقامها بجهول  
لتنوع يد الخ (بخلاف  
مالو شهدا انها كانت  
ملكه

لا بد من بيان انه اعنته اه ولم يذكر هذا الشرط متنا ولا شرحا والظاهر ان الجرم مع الشرط  
 الثالث يفتى عنه فتأمل وقدمنا الكلام على ذلك مسند وفي في شتى القضاء عند قول المصنف  
 تركه قسمت بين الورثة أو القرماء الخ (قوله من بيان سبب الورثة) أي الخاص كالأخوة بقيد  
 كونهم الألاب ومثل الأخ الم لا بد في الشهادة للمولى ان يقولوا هو مولاه أعتقه ولا نعلم له وارثا  
 غيره لان لفظ المولى مشترك ط (قوله وبيان انه أخوه لا يبيح الخ) ذكر في البحر عن البرازية  
 انهم لو شهدوا انه ابنه ولم يقولوا وارثه الاصح انه يكتفى كالو شهدوا انه أبوه وأمه فان ادعى انه  
 عم الميت بشرط الصحة الدعوى ان يفسر فيقول عمه لا يبيح وأمه أولايه أو لأمه وبشرط أيضا  
 ان يقول ووارثه وإذا أقام البينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب  
 واحد وكذلك هذا في الأخ والجد اه ملخصا شهدا ان هذا ابن الميت أو وارثه ولم يشهدا  
 انالاه لم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي  
 تمار خاتمة من الثامن في كتاب الشهادة وعند هذا ما قد يجهل كما هو مفاد مما ذكره الطحاوي  
 في مختصره ادعى انه أخوه لا يبيح وأمه وشهد الشهود ولم يذكر اسم الأم أو الجدة لا تقبل لانه  
 لا يحصل التعريف وقبل يصح ويثبت لانه ذكره في الكتاب من ادعى انه أخوه لا يبيح وأمه  
 وأقام البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الأئمة السرخسي في الأخ لا يشترط ذكر  
 اسم الجدة وغيره وأما إذا ادعى انه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الأب والجدة عمادية من السادس  
 رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت بشرط الصحة أن يفسر فيقول عمه لا يبيح وأمه أولايه  
 أو لأمه وإن يقول أيضا وارثه لا وارث له غيره وإذا أقام البينة لا بد للشهود أن ينسبوا الميت  
 والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك وشهدوا  
 انه أخو الميت لا يبيح وأمه أولايه أو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر  
 الأسماء فاضحان رجل ادعى ارثا عن ميت وزعم انه ابن عم الميت لا يبيح وأقام بينة على النسب  
 وذكر الشهود اسم أبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمضى عليه أقام البينة  
 ان جد الميت فلان غير ما أثبتته المدعى لا تقبل لان البينات لا تثبت للنفي وبينه المدعى عليه  
 قامت للنفي وهو ليس بحصم في اثبات جد المدعى خاتمة \* (تنبه) \* الشرط في سماع بينة الارث  
 احضار الخصم وهو اما وارث أو غريم الميت وله على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به  
 لا فرق بين أن يكون مقر بالحق أو منكرا بنزاية في العاشر من كتاب الدعوى (قوله وبني شرط  
 ثالث الخ) ينافيه ما قدمه في مسائل شتى من التفصيل في قول الشهود لا نعلم له وارثا غيره وعدمه  
 اذ لو كان قوله -م ذلك بشرط الماتاني التفصيل والذى في البحر عن البرازية وبشرط ذكر  
 لا وارث له غيره لا سقاط التلوم عن القاضي انتهى فعلم انه شرط لا سقاط التلوم للصحة  
 القضاء (قوله أولا -م له وارثا غيره) في البرازية قول الشاهد لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة  
 لا وارث له غيره انتهى (قوله غيره) قال في فتح القدير واذا شهدوا انه كان لمورثه تركه ميراثا له  
 ولم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره فان كان بمن يرت في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه  
 أو يرت على كل حال بخناط القاضي وينظر مدة هل له وارث آخر أو لا فان لم يظهر يقضى بكماله  
 وان كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقفل فيقضى في الزوج بالربيع والزوجة بالثمن

(و) بيان (انه أخوه لا يبيح  
 وأمه أو لأمه) ونحو  
 ذلك نظيره وبني شرط  
 ثالث (و) هو (قول  
 الشاهد لا وارث) أولا  
 اعلم (له) وارثا (غيره)

مقامه من اثبات يده أو يد نائبه عند الموت أيضا وهو ما أشار إليه المصنف بقوله إلا أن يشهدا  
 بملكه الخ (قوله بملكه) أي المورث (قوله عند موته) لا بد من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي  
 ذكر بعد الثلاثة يؤيده ما في البرزاية حيث قال شهدا أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم  
 الجبر ولو شهدا على إقرار المدعى عليه أنها كانت لجدته يقبل ثم ذكر أن قولهم كانت في يده كهذا  
 وجعل في الخاتمة الدين كالعين أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا اقتبوز و ذكر شيخنا أن  
 قولهم كانت لايه ايس بجبر وظاهر تعليل الشارح الآتي أن قوله عند موته قيد للمادة باليد  
 أيضا وأنت خبير أنه بالاولى بل صريحه حيث قال لان الايدي عند الموت الخ وفي البدائع  
 شهدوا أنه مات وهو ما كن في هذه الدار تقبل وعند أبي يوسف لا ومرااد الشارح أن الجبر يكون  
 صريحا كالمثال الذي ذكره وحكما فيما استثنى (قوله أو يده) انما كان ذلك منبهة لان الظاهر  
 من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوي الاسباب ويبين ما كان يده من المقصوب والودائع  
 فاذا لم يبين فإظهار من حاله ان ما في يده ملكه فيجعل اليد عند الموت دليلا للملك (قوله أو يده من  
 يقوم مقامه) قال في الدرر يعني اذا مات رجل فاقام وارثه يمينه على دارها كانت لايه اعارها  
 أو أردعها الذي هي في يده فانه يأخذها ولا يكف اليمينه انه مات وتركها ميراثا له بالاتفاق أما  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يوجب الجبر في الشهادة واما عندهما فلان قيام اليد عند  
 الموت يغني عن الجبر وقد وجدت لان يد المسلمة غير المودع يد المعير والمودع اه وشمل هذا  
 الامين وغيره كالفاسد والمترهن (قوله لان الايدي) أي أيدي الواضعين أيديهم على شيء وهذا  
 تعليل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجبر ويبان ذلك انه اذا ثبت يده عند الموت فان كانت  
 يده ملك فظاهرا لانه أثبت ملكه أو ان الانتقال الى الوارث ثبت الانتقال ضرورة كلوا شهدا  
 بالملك وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تنقلب يده ملك  
 بواسطة الضمان اذا مات مجهلا لتركه الحفظ والمضمون بملكه الضامن على ما عرف فيكون  
 اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا للملك وترك تعليل الاستغناء بالشهادة على يد من يقوم مقامه  
 لظهوره لان اثبات يد من يقوم مقامه اثبات ليدته فيغني اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجبر  
 فاكتفى به عنه أماده سيمد الى الوارثه الله تعالى (قوله تنقلب) أي نصير يده ملك اذ لو كانت  
 اغيره لبيته في الوقت الذي يصدق فيه الكذب ويرجع فيه العاصي لان الظاهر من حال المسلم  
 في ذلك الوقت أي وقت الموت كذلك وان يسوي اسبابه ويبين ما كان يده من الودائع  
 والفصوب فاذا لم يبين فإظهار من حاله ان ما في يده ملكه فيجعل اليد عند الموت دليلا للملك  
 لا يقال قد تكون اليد امانة ولا ضمان فيها التنقلب بواسطة يده ملك لان الامانة تصير مضمونة  
 بالتجبر بل بان يموت ولم يبين انهم اودعته فلان لا نه حيث ترك الحفظ وهو تعدى بوجب الضمان  
 (قوله بواسطة الضمان) أي اذا مات مجهلا لتركه الحفظ فيضمن الوديعة (قوله ثبت الجبر ضرورة)  
 أي لا قصدا (قوله ولا بد مع الجبر من بيان سبب الوراثه الخ) أي وهو انه أخوه مثلا ولا يكفي  
 مجرد انه وارثه قال في الفتح ونسب الميت والوارث حتى يلتصقا الى أب واحد ونذكر أيضا  
 انه وارثه وهل يشترط قوله ووارثه في الأب والام والولد قبل يشترط والفتوى على عدمه  
 وكذا كل من لا يجب بحال وفي الشهادة بانه ابن ابن الميت أو بنت ابنته لا بد منه وفي انه مولاه

بملكه) عند موته (أو يده  
 أو يده من يقوم مقامه)  
 كسائر ممتلكات غير غاصب  
 ومودع فيغني ذلك عن الجبر  
 لان الايدي عند الموت  
 تنقلب يده ملك بواسطة  
 الضمان فاذا ثبت الملك  
 ثبت الجبر ضرورة ولا بد  
 مع الجبر المذكور (من  
 بيان سبب الوراثه)

كانت لآبيه يوم موته أو كانت في يده أو في يده من يقوم مقامه من المصة وغيره والاصل فيه ان  
 الجرح شرط صحة الدعوى لا كما يتوهم من كلام الكنز من انه شرط القضاء بالبيعة فقط أى  
 يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما يلزم ذكره لان الكلام  
 في الشهادة ليس ان ثبت ملكه أو يده عنه موته كان جبرال انه أثبت ملكه أو ان الانتقال الى  
 الوارث فيثبت الانتقال ضرورة فيكون اثباتا لا انتقالا وكذا اذا ثبت يده عنه الموت لان  
 يده ان كانت يده ملك فهو على ما بينا وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات  
 عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلا لتركه الحفظ به وهذا عند أبي حنيفة  
 ومحمد وقال أبو يوسف الجرايم بشرط اه كما في الجرح لان ملك الوارث يتجدد في حق العين  
 ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويحمل للوارث وطواها ولو كانت حراما  
 للمورث أو بالعكس ويحمل للوارث الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير والمتجدد يحتاج الى  
 النقل الا ان يكون استصحاب الحال مثبتا وعند أبي يوسف لا يلزم لان الوارث يملكه خلافة عن  
 مورثه حتى يرد بالعيب ويرد عليه فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة له للوارث قال  
 سعدى وفيه بحث فان من اجتمع عنده أموال الصدقة ثم استغنى بالارث أو غيره يحمل له كل  
 ما عنده من الصدقات مع انه لم يوجد فيجدد الملك اه فظاهر كلام سعدى الميل الى قول أبي  
 يوسف (قوله الجرايم) أى أن يشهد بالانتقال وذلك امانا كما صوره الشارح أو بما يقوم  
 مقامه من اثبات الملك للميت عند الموت أو اثبات يده أو يده نائبه عنه الموت أيضا وهو ما  
 أشار اليه بقوله الآن يشهد الخ وهذا عندهما خلافا لأبي يوسف فانه لا يشترط شيئا  
 ويظهر الخلاف فيما اذا شهد انه كان ملك الميت بل لا زيادة وطواها بالافرق بين هذا وبين  
 ما يأتي من انه لو شهد الخى انه كان في ملكه تقبل والفرق ما في القبح بين هذا وما اذا شهد المدعى  
 عين في يد رجل بانها كانت ملك المدعى أو انه كان ملكها حيث يقضى بها وان لم يشهد بانها  
 ملكه الى الآن وكذا لو شهد المدعى عين في يد انسان انه اشترها من فلان الغائب ولم يقم  
 بيعة على ملك البائع وذو اليد يشكر ملك البائع فانه يحتاج الى بيعة على ملكه فاذا شهد  
 بملكه قضى للمشتري به وان لم ينصوا على انهما ملك يوم البيع وهذه أشبه بمسئلة فان كلا  
 من الشراء والارث يوجب تجديد الملك والجواب انهما اذا لم ينصا على ثبوت ملكه حالة الموت  
 فانما ثبت بالاستصحاب والثابت به حجة لابقاء الثابت لا لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه  
 في الوارث بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يتجدد وبخلاف مسئلة  
 الشراء فان الملك مضاف اليه لا الى ملك البائع وان كان لا بد لثبوت ملك المشتري من بقاء  
 لان الشراء آخرهما وجودا وهو سبب موضوع للملك حتى لا يتحقق لولم يوجد به فيكون  
 مضافا الى الشراء وهو ثابت بالبيعة اما هنا فثبوت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكا  
 للميت وقت الموت لا الى الموت لانه ليس سببا موضوعا للملك بل عنه يثبت ان كان له مال فارغ  
 والله سبحانه وتعالى اعلم اه (قوله بشهادة ارث) بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انها  
 ميراث آبيه وأقام شاهدين فشهدا ان هذه كانت لآبيه لا يعضى له حتى يجزأ الميراث بان يقول  
 مات وترك ميراثا للمدعى كالتقدم وبما صور الشارح (قوله ميراثا للمدعى) أى أو ما يقوم

بشهادة ارث) بان يقول  
 مات وترك ميراثا للمدعى  
 (الا ان يشهدا)

الاجارة سنة بالف وخمسة مائة فشهد أحدهما كذلك والاخر بالف لا تثبت الاجارة كالباع  
كذا في الفتح وقوله في أول المسئلة أي قبل استيفاء المانع سواء كان المدعى هو المؤجر أو  
المستأجر (قوله لا تثبت العقد) فلا تقبل شهادتهم ما إذا اختلفا كما في البيع لان العقد  
يختلف باختلاف البدل فلا تثبت الاجارة فتح (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود بعد المدة لا  
الاجرة فتح (قوله بعددها) استوفى المنفعة أولا بعد ان تسلم فتح (قول لو المدعى المؤجر) اذا  
سألت العين المؤجرة الى المستأجر انتفع بها أولا فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخمسة مائة  
والمؤجر يدعى الاكثر بقضي بالالف وان كان يدعى الاقل لا تقبل شهادته من يشهد بالاكتر لانه  
كذبه المدعى وان شهد الاخر بالفين والمدعى يدعيهما لا يقضى بشئ عنده وعندهما بالف  
وان كان المدعى هو المستأجر فهو دعوى العقد بالاتفاق لانه معترف بمال الاجارة فيقضى  
عليه بما اعترف به فلا يمتنع اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف  
كما في الفتح (قوله فدعوى عقد) لانه معترف بمال الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به الخ (قوله  
وصح النكاح بالاقل أي بالف) الاول أن يقول بالف أي بالاقل ليكون اشارة الى أن الف  
مثال لا قيد والاولى أن يقول ولو اختلف شاهد النكاح صح بالاقل أي وذلك استحسان عند  
الامام لان الاصل في النكاح الحل وأما المال فتبعض ولا اختلاف بالاصل فلا يضر الاختلاف  
في التبضع سائحا عن البعز (قوله مطلقا) أي سواء كان المدعى الزوج أو الزوجة والمدعى  
يدعى أقل المالين أو الاكثر هو الصحيح وذكر في الفتح انه يخالف للرواية فان محذر حجه الله تعالى  
في الجامع قيد به دعوى الاكثر حيث قال جازت الشهادة بالف وهي تدعى ألفا وخمسة مائة  
والمفهوم معتبر رواية وقوله ذلك أيضا يستفاد لزوم التفصيل في المدعى به بين كونه الاكثر  
فيصح عنده أو الاقل فلا يمتنع في البطلان التأكيد المدعى شاهد الاكثر كما عول عليه  
محققو المشايخ فان قول محمد وهو تدعى الخ بقيد تقييد جواب قول أبي حنيفة بالجو اذا  
كانت هي المدعية للاكثر دونة فان الواو فيه للعالم والاحوال شروط فيثبت العقد  
باتفاقهما ودين ألف اه وفي الشرح لابلية قلت الا ان الزيلعي رحمه الله تعالى أشار الى  
جواب هذا فقال ويستوى فيه دعوى أقل المالين في الصحيح لاتفاقهما في الاصل وهو العقد  
فالاختلاف في التبضع لا يوجب خلافيه لكنه لا بد من وجوب المال فيجب الاقل لاتفاقهما  
عليه ولا يكون بدعوى الاقل نكاحا لا شاهد بلو ازان الاقل هو المسمى ثم صار الاكثر  
بالزيادة اه (قوله خلافا لهما) حيث قالاهي باطله ولا يقضى بشئ كما في البيع لان  
المقصود من الجانبين اثبات السبب والنكاح بالف غير النكاح بالف وخمسة مائة ولا يثبت حنيفة  
ان المال في النكاح تابع وهذا يصح بالتسمية المهر ومن حكم التابع ألا لا يغير الاصل ألا  
تري انه لا يبطل بنفيه ولا يقصد بفساده فكذلك لا يمتنع باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاصل  
وهو المثل والحل والازدواج فوجب القضاء واذا وجب في المهر ما لا يفرد فوجب القضاء  
باقل المقدارين كما في المال المنفرد لاتفاقهما عليه (قوله ولزم في صحة الشهادة الجراح) يعني  
اذا ثبت شئ انه ملك المورث بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انها ميراث أبيه واقام شاهدين  
فشهدا ان هذه كانت لآبيه لا يقضى له حتى يجر الميراث فيقولامات وتركها ميراثه أو بقولا

للحاجة لا يثبت العقد  
(وكالدين بعددها) لو المدعى  
المؤجر ولو المستأجر  
فدعوى عقد اتفاقا  
(وصح النكاح) بالاقل أي  
(بالف) مطلقا (استحسانا)  
خلافا لهما (ولزم) في  
صحة الشهادة (الجرح)

الشاهدين فان البيع بالف غير البيع بالف وخسمائة (قوله على كل واحد) لفظ كل على الحاجة  
اليه سعية (قوله ومثله العتق على) أي بان قال مولى العبد أعتقك على ألف وخسمائة  
والعبد يدعى الالف أو قال ولي النصاص صا لمالك على ألف وخسمائة والقاتل يدعى الالف  
وكذا الباقيات كما في الدرر (قوله والرهن) أي بان كان المدعى هو المرتهن فهو كدعوى الدين  
يثبت أقلهما وان كان الراهن فلا تقبل الشهادة لانه ليس له أن يلزمه الرهن اذ الرهن غير لازم  
في حق المرتهن وله أن يفسخه في أي وقت شاء فلا فائدة في إقامة البيعة ولانه حق عليه  
والانسان لا يقيم البيعة على حق عليه وانما يقيمها على حق له قال في البحر وظاهر الهداية ان  
الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين اه أي في وجوبه او ذالانه اذا ادعى اكثر المسالين فشهد  
به شاهد والاخر بالاقول ان كان الاكثر بعطف مثل الف وخسمائة تضي بالاقول اتفاقا وان كان  
بدونه كالف والفين فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة لا يقضى بشئ ووجهه انه اذا ثبت العفو  
والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين كما في فتح القدير ويتفرع عليه  
التوفيق والتكذيب والسكرت حيث تقبل في الاول وترد في الاخير من كافي البيانية (اقول)  
وتعقب الهداية صاحب العناية تبعاً للثابت بان عقد الرهن بالف غير بالف وخسمائة فيجب  
ان لا تقبل البيعة وان كان المدعى هو المرتهن لانه كذب أحد شاهديه وأوجب بان العتق غير  
لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الردمى شافه كان في حكم العدم فيمكن الاعتبار  
لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البيعة كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالالف  
ضمناً وتبعاً اه وفي الحواشي البيعة قبيحة ذكر الراهن في التبيين ليس على ما ينبغي ومورد  
الز يلى دعوى الرهن ان يدعى انه رهنه ألفاً وخمسمائة وادعى انه قبضه ثم أخذ الرهن  
فيطلب الاسترداد منه فاقام بيعة فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخسمائة ثبت أقلهما  
(قوله ان ادعى) تقييده لمسئلة العتق على فقط ان أجرى قول المصنف أو كذا على عمومته  
موافقة لما قاله صاحب الهداية أولهما ان خص بما اذا ادعى الكتابة العبد وموافقة لما  
في الجامع وما في العيني (قوله والمرأة) قال في البحر وان كان المدعى هو الزوج وقع الطلاق  
باقراره فيكون دعوى دين فثبت الاقل وهو ما اتفقا عليه اه (قوله اذمة قصودهم اثبات  
العقد كاسر) اي وهو مختلف (قوله كالمولى مثلاً) أي في مسألة العتق وأشار بالكاف الى ان  
ولي المقتول في الصلح والمرتهن في الرهن والزوج في الخلع كذلك (قوله فكذلك دعوى الدين) أي  
الدين المنفرد عن العقد اذا ثبت العفو والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى  
في الدين كما في الهداية (قوله اذمة قصودهم المسال) أما العقد والعتق والعفو والطلاق فثبت  
باعتراف صاحب الحق فلم تبق الدعوى الا في الدين فتح زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان  
المدعى هو الراهن لا تقبل لانه لا حظ له في الرهن فعويت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن  
فهو بمنزلة دعوى الدين اه وتقدم قريباً عن البيعة قبيحة ان ذكر الراهن مما لا ينبغي (قوله  
فتقبل على الاقل) أي اتفاقاً فثبت شاهد الاكثر بعطف مثل ألف وخمسمائة وان كان  
بدونه كالف والالفين فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة لا يقضى بشئ ففتح (قوله والاجارة كالبيع  
لوفي أول المدة) أي لا تثبت بالاختلاف سواء كان المدعى هو المؤجر أو المستأجر بان ادعى

على كل واحد (ومثله العتق  
على الصلح عين فود  
والرهن والخلع ان  
ادعى العبد والقاتل  
والراهن والمرأة) الف ونشر  
من تب اذمة قصودهم اثبات  
العقد كاسر (وان ادعى  
الاخر) كالمولى مثلاً  
(فكذلك دعوى الدين) اذ  
مقصودهم المال فتقبل  
على الاقل ان ادعى الاكثر  
كاسر (والاجارة كالبيع  
لوفي أول المدة)

يصير عاتق دينار اه وهو عيب منه فان المسئلة نص محمد في الجامع الصغير وقد اجاب في  
العناية عن دليله بانه اذا اشترى بالف ثم زاد خمسة مائة لا يقال اشترى بالف وخمس مائة واهذا  
ياخذ الشفيع باصل الثمن انتهى (قوله سواء الخ) وسواء كان المدعى البائع أو المشتري  
(قوله عزى زاده) ايمن هذا في كلامه بل هي عبارة الدور ولم يكتب عليها عزى شيئا (قوله أو  
كتابه على ألف) هذا شامل لما اذا ادعاها العبد أو أنكر المولى وهو ظاهر لان مقصوده هو  
العقد ولما اذا كان المدعى هو المولى كما زاده صاحب الهداية على الجامع قال في الفتح لان  
دعوى السيد المال على عبده لا تصح اذ لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى السكينة فيه نص  
انكار العبد اليه لعدم بانه لا يتصور له عليه دين الا به فالشهادة ليست الا لاثباتها اه وفي البحر  
والتبيين وقيل لا تقيد بدينه المولى لان العقد غير لازم في حق العبد لانه كنه من الفسخ بالتجهيز  
اه وحزم به هذا القيل العيب وهو موافق لما يفهم من عبارة الجامع أفاده سيدي الوالد رحمه  
الله تعالى رحمه واسعة (قوله ردت) قدمنا قريبا عن علاء الدين السمرقندي ان الشراء  
الواحد قد يكون بالف الخ وان المسئلة نص عليها محمد في الجامع الصغير وخلاف المنقول  
ايمن مهمل التخرج وكون المدعى البائع كذلك من غير فرق كما في الشروح المعنوية اذ الزيادة  
كالخط كما سبق في كتاب البيع فلا يصح القول بالقبول في الشراء بدون البيع على ان هذا  
التخرج ليس بصحيح اذ لو صح لزوم القضاء ببيع بلا عن لانه لم يثبت أحد الثمنين بشهادتهم  
فمعدود الخصومة كما كانت كما في الفتح نعم لو صرح بالتوفيق فبغني ان تقبل على الأقل ولم أر من  
صرح به فحينئذ يحتمل عليه ما نقل عن السمرقندي تدبر (قوله وهو يختلف) أشار الى  
انه لو شهد بالشر أو لم يبين الثمن لم تقبل وتسام في البحر وقال انه الرمي في حاشيته عليه  
المفهوم من كلامهم في هذا الموضع وغيره أنه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر  
قدره وصفته وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لا حاجة الى ذكره تنبيه وفي المبسوط واذا ادعى  
رجل شرا اذ في بدرجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما  
باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادة فهي فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهادتهم  
يشهد واجبا ادعاء المدعى ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه القضاء بالعقد اذا  
لم يكن الثمن مسمى لانه كما لا يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء  
بدون تسمية الثمن ولا يمكنه ان يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهد ادعى  
اقرارا بالبائع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى  
القضاء بالعقد ولا يمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان قالوا اقر عندنا أنه باعها منه واستوفى  
الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالمال لا مدعى دون القضاء بالعقد  
فقد اتفق على حكم العقد باستيفاء الثمن ولان الجهة التي انما تؤثر لانها تنقضي الى منازعة مانعة من  
التسليم والتسلم الا ترى ان ما لا يحتاج الى قبضه فجهالة لا تعذر وهو المصالح عنه بخلاف  
ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح فاذا اقر باستيفاء الثمن فلا حاجة هنا الى تسليم الثمن فجهالة  
لا تمنع انقاض من القضاء بحكم الاقرار (قوله فلم يتم العمد) أي نصاب الشهادة وهو شهادة  
الاثنتين على واحد منهم ما فاخذه انب المشهود به لاختلاف الثمن وأيضا فان المدعى يكذب أحد

سواء كان المدعى اقل  
المالين أو أكثرهما  
عزى زاده ثم فرغ على هذا  
الاصل بقوله (فلو شهد  
واحد بشراء عبدا أو كتابه  
على ألف وآخر بالف  
وخمس مائة ردت) لان  
المقصود اثبات العقد وهو  
يختلف باختلاف البديل  
فلم يتم العمد

منلا على (قوله الا اذا اكد اللفظ) الظاهر ان الامة اذا منقطع لانه لا فعل مع قول في هذه  
الصور بل قولان لان الانشاء والاقرار به كل منهما قول بذليل قول الشارح بعد سطر لا اكد  
صيغة الانشاء الخ (قوله بيبس الخ) هذه الاربعة كما تقبل مع اختلاف الشاهدين فهي ايضا من  
الثلاثة والعشرين المستثناة في البصر المتقدمة التي لا يشترط فيها موافقة الدعوى الشهادة  
بان ادعى السبع ونحوه وشهد بالاقرار وقد مننا الاشارة اليه (قوله فقبل لا اكد صيغة الانشاء  
والاقرار) أي باعتبار آخر صيغة الاقرار والافهم ازيد لفظ كانت ولا حاجة الى اثبات لفظ كانت  
لانه يقول في الاقرار بهت ونحوه مرديا به الاخبار ط (قوله لعدم تكرار الفعل) أي الواحد  
وهو القتل هنا أي لعدم امكان تكرره (قوله محيط وشربة ليلية) الاولى شربة ليلية عن المحيط  
فانه نقله عنه (قوله بالف ومائة) بخلاف العشر والخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مركب  
كالافين اذ ليس بين ما حرف العطف ذكره الشارح أي الزيلعي بحر وتعليقه في هذه المسئلة  
وفي المسئلة السابقة يقتضي في السابقة أنه لو شهد أحدهما بالف والآخر بالف والف على  
طريق العطف تقبل في الاف اتفاقا اذا ادعى الاكثر او وفق في دعواه بالاقل ثم اراد صاحب  
الكافي وغيره العشر وخمسة عشر كما قدمناه في صدر العبارة من انما لا تقبل فيما وفي القنية  
ينبغي ان تقبل (أقول) هو الاشبه لان العاطف مقدور فيه ولذا لا يفي والمقدر كالمقووظ بخلاف  
القنية ولان بحر فافظه يدل على جرمه فاما اذ ليس هو علما هذا وقد صرح بخلافه في البرازية  
وهو محل تامل كما لا يخفى وقول البحر حيث لا تقبل أي شهادة مثبت الزيادة لان المدعى الخ الا  
اذا وفق المدعى خميفة فقبل لما سبق فظهر ان الشهادة لو كانت باكثر من المدعى به لا تقبل  
بالتوفيق ولا يكتفي امكانه بل لا بد منه بالفهول وأما اذا كانت باقل منه تقبل (قوله ان ادعى  
المدعى الاكثر) أطلقه فقبل من مائة الى نفسه مائة فقول المصنف على ألف في بالف ومائة  
مثال من جملة الامثلة لم يخص به شمول الاكثر وعمومه هنا (قوله لا الاقل) فلا تقبل لان المدعى  
كذب من شهد بالزيادة والفرق بين هذا وما تقدم ما اذا شهد بالف والفين فانهم اعمامة فقان على  
ألف في شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة وفيها تقدم غير مائة فقبل في شهادة أحدهما بالف  
والآخر على ألفين كذا في صدر الشريعة (قوله الآن يوفق) أي المدعى كأن يقول كأن لي  
عليه كاشهد الا انه أوفاني كذا بغير علمه فانهم اتقبل للتصريح بالتوفيق \* وعلم من ذلك ان احوال  
من يدعى أقل المالين اذا اختلفت الشهادة لا يتخذ لحو عن ثلاثة امان يكذب الشاهد بالزيادة أو  
يسكت عن التصديق والتوفيق أو يوفق وجواب الاولين بطلان الشهادة والقضاء دون الآخر  
كما في العناية وفي البحر ولا يحتاج هنا الى اثبات التوفيق باليمين لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى  
المالك بالشراء فشهد بالالبية فانه يحتاج لاثباته باليمين (قوله وهذا في الدين) أي اشتراط موافقة  
بين الشهادتين لفظا بحسب الوضع في الدين الخ فاسم الاشارة راجع الى مع لوم من الاصول  
السابقة (قوله تقبل على الواحد) أي الذي عنده أحدهما (قوله وفي العقد لا تقبل) قال  
في البحر وذكر علماء الدين السهروردي أن الشهادة تقبل في مسألة الكتاب لان التوفيق يمكن  
لان الشراء الواحد قد يكون بالف وشربة ليلية وخمسة فقه اتفاقا على شراء واحد بخلاف  
ما لو شهد أحدهما بالف درهم وشهد الآخر بمائة دينار لان الشراء لا يكون بالف درهم ثم

الا اذا اكد اللفظ  
كشهادة أحدهما بيبس أو  
فرض أو طلاق أو عناق  
والآخر بالاقرار به فتقبل  
لا اكد صيغة الانشاء  
والاقرار فانه يقول في  
الانشاء بهت واقترعت  
وفي الاقرار كنت بهت  
واقترعت فلم يمنع القبول  
بخلاف شهادة أحدهما  
بقوله عددا بيبس والآخر  
به بسكين لم تقبل لعدم  
تكرار الفعل بتكرار الالة  
محيط وشربة ليلية (وتقبل  
على ألف في ) شهادة  
أحدهما (بالف والآخر  
بالف ومائة ان ادعى  
المدعى الاكثر) لا الاقل  
الا ان يوفق في مسألة  
اوبراء ابن كمال وهذا في  
الدين (وفي العين تقبل على  
الواحد كما لو شهد واحد  
ان هذين العبدان له وأخبر  
أن هذا له قبلة على  
العبد (الواحد) الذي  
اتفقا عليه (اتفقا) درر  
(وفي العقد لا) تقبل  
(مطلقا)



أعطى يدل على التبرع فلا يضره التقرير بخلاف الاول وهو دفعه امانة وقوله ونحوهما أي  
من كل افظين دلالة على معنى واحد بالمطابقة فان الاختلاف فيهما لا يمنع القبول كما اذا ادعى  
الابراء فشهد أحدهما به والاخر على أنه وهبه له أو تصدق عليه به أو ما كدمنه (قوله ردت)  
هذا هو المذهب وقيل يقضى بالطلاق بالانفصال لان ما ثبت الا اتفاق لم يثبت حاشي الضمن  
من الاتفاق حموى (قوله لا اختلاف المعنيين) أي بالمعنى الذي قدمه لان دلالة اللفظين على المعنى  
بالمطابقة يسميه اتحاد اللفظ ومعنى ودلالة أحد اللفظين بالضمين يسميه اتحاد المعنى فقط  
(قوله لم تقبل) وجه عدم القبول ان اختلاف اللفظ في الانشاء والاقرار وقع في الفعل فمنع قبول  
الشهادة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما بالبيع أو القرض أو الطلاق أو العتاق والاخر  
بالاقرار به فانه تقبل لان صيغة الانشاء والاقرار في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في  
الانشاء بعيت واقترض وفي الاقرار كنت بعيت واقترض فلم يمنع قبول الشهادة محيط ط قال  
الرملي ذكر في باب اختلاف الشهادات من شهادات الجامع وليس الاختلاف بين الشاهدين  
بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي أن تكون كل واحدة  
منهما مطابقة للآخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة  
فينبغي ان تكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب  
والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل وتسام في الفصول  
العمادية اه وفي جامع الفصولين ادعى قتلا وشهد به واخر أنه أقر به تردد الاقرار به **كره**  
لا القتل قال الرملي في حاشيته عليه اقول فلو اتفقا على الشهادة بالاقرار كما هو ظاهر وقد  
صرح به في التتارخانية عن المحيط قال بعد ان رخص للمحيط وصور المسئلة واذا شهد أحدهما  
على اقراره أنه قتل له عمدا بالسيف وشهد الاخر على اقراره انه قتله عمدا بالسكين فقال ولي  
القتيل انه أقر بما قالوا لكنه والله ما قتله الا بالسيف أو قال صدق قاضيها ولكن الله ما قتله  
الابرار فلهذا **كره** له سواء يقتض من القاتل اه تدبره هذا وقد صرح أيضا في شرح  
الغري بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهد بالاقرار به حيث تقبل  
اتمى (قوله ولو شهدا بالاقرار به قيات) مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة  
في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين بذلك لان الموافقة المعنوية يكتب بها بين الشهادة  
والدعوى واما بين الشهاداتتين فلا بد من الموافقة في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة رحمه الله  
نعم في وقتقبل عندهما فيهما (قوله وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل) بان يكون القول من  
أحدهما والفعل في لفظ الاخر (اقول) ومن ذلك ما ذكره في جامع الفصولين من الفصل  
الحادي عشر من اختلاف الدعوى والشهادة لو شهد أحدهما بالكاح والاخر باقراره به  
لا يقبل كالعصب ومنه ادعى رهنا فشهد بمعاينة القبض وشهد آخر ان الراهن أقر بقبض  
المرتحن لا يقبل ومنه شهد أحدهما أن المدعى يدين المدعى والاخر أنه أقرانه يدينه لا يقبل  
ولو شهد أحدهما بايداعه والاخر أنه أقر بايداعه فعلى قياس الغصب لا تقبل اه (قوله لا تجمع  
للمجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بان المدعى على المدعى عليه وشهد الاخر  
على اقرار المدعى عليه بانف فانه يقبل لانه ليس بمجمع بين قول وفعل افاده سيدي الوالد عن

ردت لا اختلاف المعنيين  
(كما لو ادعى غصبا أو قتلا  
شهد أحدهما به والاخر  
بالاقرار به) لم تقبل ولو  
شهدا بالاقرار به قيات  
(وكذا) لا تقبل (في كل قول  
جمع مع فعل) بان ادعى  
الرافض شهد أحدهما بالدفن  
والاخر بالاقرار به  
لا تجمع للمجمع بين قول  
وفعل قديمة

وعنده ما يقضى بأربعة اه والذي يظهر من هذان الامام اعتبار توافق اللفظين على معنى واحد بطريق الوضع وان الامامين اكتفيا بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترطا المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس المراد ان الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوضعي والاشكل ما فرعه عليه من شهادة أحدهما بالانكاح والاخر بالتزويج وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان وليكنهما توافقا في معنى واحد فاده كل منهما بطريق الوضع ويدل على هـ هذا التوفيق أيضا ما نقله الزيلعي عن النهاية حيث قال ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادة ذلك نحو ان يشهد أحدهما على الهبة والاخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار اللفظ عالما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضمن المخالفة في ما سواها قال هكذا ذكره ولم يحكم فيه خلافا انتهى وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الجملة معناه المطابق لا يدل على الاربعية بل تضمن اولها اليمين بملها الامام وقبلها صاحبها لا كنفائهما بالتضمن (والحاصل) انه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل اما بعينه أو بغيره وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بمقصود مصادمه ان التوافق على لفظ بعينه ليس بمقصود لامطافا كما ظن فافهم (قوله لا التضمن) هذا كما قيل له يجب مطابقة الشهادتين أى دلالة ما على المعنى مطابقة وهى دلالة اللفظ على تمام معناه والتضمن دلالة على جزء المعنى (قوله واكتفيا) أى صاحبان بالموافقة المعنوية فيمكن بالاقول في مسئلة الاف والافين والمائة والمائتين والطاقة والثلاث فان قيل يشكل على قول الكل ما لو شهد أحدهما انه قال لها أنت خالتي والاخر أنت بريبة لا يقضى بينهما أصلا مع افادتهما معناها واجيب بنوع التعريف بل هـ ما متباينان المعنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيئونة والتعبيات قد تشرك في لازم واحد فاختلفا فهما ثابتان في اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى منهما كان دليل اختلاف صحتهما فان هذا قول ما وقعت البيئونة الا بوصفها بخلية والاخر يقول لم تقع الا بوصفها بعبودية والا لم تقع البيئونة وتسامه في الفتح (قوله ولو شهد أحدهما بالانكاح الخ) اشار بذلك الى انه لا يشترط عند الامام في الموافقة ان تكون بعين اللفظ بل بعينه أو بغيره كما ذكرنا لان كلام الانكاح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين على المعنى الذي أردنا ولذلك رجعت مسائل من المستنبات الى هذا (قوله لا اتحاد معناه) أى مطابقة فصار كان اللفظ متحدا أيضا فافهم وهذا التعديل يصلح اقوالهما واثبت الامام أيضا ما مر آتفا من انه يعتبر الاتحاد ولو بغير اللفظ فن قال هذان التعديل لا يظهر الا على قولهما فغير ظاهر قد برر فان قلت شرط في المتي الاتحاد لفظا ومعنى أن يكون كل لفظ دالا على ذلك المعنى بطريق الوضع لا التضمن والمراد بالموافقة المعنوية غير الكافية لقبول أن يدل أحد اللفظين على المعنى المشهود به بالمطابقة والاخر بالتضمن فقوله هذا لا اتحاد معناه ما افاد ان كلام الانكاح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين لفظا ومعنى على المعنى الذي عناه بذلك كما قدمنا الاشارة اليه سابقا (قوله وكذا الهبة الخ) أى لان الكل يؤذن بالتبرع بخلاف ما لو شهد أحدهما بالانكاح والاخر بالامانة والاخر اقصر على لفظ اعطاه لان الثاني وهو

لا التضمن واكتفيا بالموافقة  
المعنوية وبه قالت الأئمة  
الثلاثة (ولو شهد أحدهما  
بالانكاح والاخر بالتزويج  
فثبت لا اتحاد معناه هـ  
وكذا الهبة والعطية  
ونحوهما) ولو شهد أحدهما  
بالف والاخر بالقبول أو  
مائة ومائتين أو طاقة  
وطائفتين أو ثلاث

الى شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل (الحادية والثلاثون) شهد أحدهما  
 انه باعه بشرط الخيار ثلاثة أيام ولم يذكر الآخر الخيار تقبل فيه ما أرى في هذه المسئلة والتي  
 قبلها لكن في التي قبلها صرح بقوله تقبل فلا حاجة الى قوله فيه ما أرى والمراد انه يثبت البيع  
 وان لم يثبت الاجل والشرط كما ذكره الزبائي في باب التحالف (الثانية والثلاثون) من وكالة  
 منية المفتي شهد أحدهما وكاه بالوصومة في هذه الدار عند قاضي البصرة وآخر قال عند  
 قاضي الكوفة جازت شهادتهم ما أرى على أصل الوكالة بالوصومة (الثالثة والثلاثون) في أدب  
 القضاء للخفاف من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكاه في القبض والآخر انه جرمه  
 تقبل لان الجارية والوكالة سواء والجرى والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا  
 في اللفظ وانه لا يمنع قال في الصحاح في باب الالف المقصورة الجرى والوكيل والرسول (الرابعة  
 والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاه بقبضه والآخر انه سلطه على قبضه تقبل (الخامسة  
 والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاه بقبضه والآخر انه وصى به بقبضه في حياته تقبل لان  
 الوصاية في الحياة وكالة كمان الوكالة بعد الموت وصاية كما صرحوا به فالمراد بالوصاية هنا الوكالة  
 حقيقة لا تقيدها بقوله في حياته فافهم (السادسة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاه بطلب  
 دينه والآخر بتقاضيه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاه بقبضه والآخر  
 بطالبه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكاه بقبضه والآخر انه أمره باخذه  
 أو أرسله ليأخذه تقبل وهي في أدب القضاء وماتيلها (التاسعة والثلاثون) اختلغا في زمن  
 اقراره بالوقف تقبل قال في جامع القضاة لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء  
 واقرا بان شهد أحدهما على انشاء الآخر على اقرار وان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة  
 أو كناية في نصرف فعل كناية ونصب أو في قول ملحق بالفعل كتركاح لتصفه فعلا وهو  
 احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرا  
 وبراء وتخير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا  
 بالفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقترض أقرضتك فصار كطلاق وتخير وبيع  
 اه (قات) ووجهه ان القول اذا ذكر في قوله واحد فلم يختلف بخلاف الفعل والطلاق  
 الاقرار يفيد ان الوقف غير قيد (الاربعون) اختلغا في مكان اقراره به تقبل (الحادية  
 والاربعون) اختلغا في وقته في صحته أو في مرضه تقبل وهي مكررة مع السابعة والعشرين  
 (الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقتهما على زيد والآخر على عمرو تقبل وتكون وقفا  
 على القدر لا اتفاق الشاهدين على الوقف وهو صدقة انتهى خافي البحر مع زيادة من حاشية  
 سيدي الوالدرجه الله تعالى (أقول) ونقد في آخر الوقف ما زاد الشيخ صالح ابن المصنف  
 رحمه الله تعالى فارجع اليه (قوله تركت اخشيبة التطويل) يعني ههنا والافتقد ذكرها  
 في آخر الوقف (قوله بطريق الوضع) أي بعناء المطابق وهذا جعله الزبائي تفسير للموافقة في  
 اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع  
 لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر  
 بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الموافقة لفظا

وزاد ابن المصنف في  
 حاشيته على الاشياء ثلاثة عشر  
 اخر تركتها خشيبة التطويل  
 (بطريق الوضع)

أحدهما أنه أعتق بالعربي والآخري بالفارسي تقبل للاثفاق في المعنى وهي مكررة مع  
المسئلة العشرين (الخامسة والعشرون) اختلاف في مقدار المهرية قضى بالاقول كافي البرازية  
لكن في جامع الفصولين شهد البيوع أو تجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلاف في قدر البديل  
لا تقبل الا في النكاح ويرجع في المهر الى المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه قلت  
والظاهر ان هذا فيما اذا أنكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيوع ونحوه وما ذكره في البحر  
فما اذا اتفقا على النكاح واختلاف في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيوع ونحوه ان المال فيه  
بأنف مالا غير العقد بالقبول وكذا النكاح على قواهما وعلى قوله باستثناء النكاح ان المال فيه  
غير مقصود ولذا يصح بدون ذكره بخلاف البيوع ونحوه وينبغي أن يكون ما ذكرناه عن البحر  
على الخلاف المأثور انما في النكاح (السادسة والعشرون) شهد أحدهما أنه وكله بخصومة  
مع فلان في دار سماء وشهد الآخر أنه وكله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتمع  
عليه أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاده الآخر اذ لو كالة  
تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبتت الوكالة لانها تفرد به أحدهما فلو  
ادعى وكالة معينة فشهد أحدهما ما به والآخر بوكالة عامة ينبغي ان ثبت المعينة (السابعة  
والعشرون) شهد أحدهما بأنه وقفه في محضته والآخر بأنه وقفه في مرضه قبل اذ شهدا  
بوقف بات الا أن حكم المرض ينتقض فيما لا يخرج من الثالث وبهذا لا تمتنع الشهادة كمالو  
شهد أحدهما أنه وقف ثلث أرضه والآخر أنه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من  
كتاب الوقف من أحكام المرضى قال في الاسعاف ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا  
والافضل ما به ولو قال أحدهما وقفها في محضته وقال الآخر جعلها وقفا بهد وقائه لم تقبل وان  
خرجت من الثلث لان الثاني شهد بانها اوصية وهو مختلفان اه (الثامنة والعشرون)  
لوشهد أنه أوصى له يوم الخميس والآخر أنه أوصى له يوم الجمعة جازت لانها كلام لا تختص  
بزمان ومكان كذا في وصايا الولوالجية (التاسعة والعشرون) ادعى مالا فشهدان المحتمل عليه  
أحال غيره بهذا المال وشهد الآخر أنه كفل عن غيره بهذا المال تقبل كذا في القنية  
(صورتها) ادعى زيد على عمرو مالا فاقام زيد شاهدين شهد أحدهما ان عمرا محال عليه يعني ان  
دائنه أحال زيد عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني ان عمرا كفل عن مديون زيد به هذا  
المال وحاصله ان المال على عمرو وغيره أن أحد الشاهدين شهد ان المال لزمه بطريق الاحالة  
عليه والآخر شهد ان المال لزمه بطريق الكفالة يقضى بالكفالة لانها الاقل لكن هذا  
التصوير لا يوافق عبارة البحر والموافق لها ما لو كان لزيد على عمرو وأمنه مالا فحال عمرو وزيدا  
بالألف على بكره ودفعها بكره ثم ادعى بها بكره على عمرو وشهد أحد الشاهدين بما ذكره وشهد  
الآخر أن بكره كفل عمرو بأذنه وأنه دفع الألف لزيد لكن عبارة القنية ادعى مالا فشهد  
أحدهما ان المحتمل عليه احتال عن غيره هذا المال المحو والغريم يطلق على الدائن وهو المراد  
بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وعلى هذا فغيره في كلام البحر بالرفع فاعل حال  
والمراد به عمرو المديون لانه الخيل لزيد على بكره وهذا معنى قول القنية ان المحتمل عليه احتال  
عن غيره أي ان بكره قبل المحوالة عن غيره عمرو (الثلاثون) شهد أحدهما أنه باعه بكذا

وهما في البرازية اي لان ابراه الطالع لا يكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصل بخلاف  
هبة الطالع الكفيل فافهم (الثالثة عشر) ادعى رجل عبد في يد رجل فانكره المدعى  
عليه فشهد احداهما على اقراره انه اخذ منه العبد والاخر على اقراره بانه اودعه منه هذا  
العبد فتقبل لاتفاقهما على الاقرار بالاخذ (الرابعة عشرة) شهد احداهما انه غصبه منه  
والاخر ان فلانا اودعه منه هذا العبد فيضى للمدعى ولا يقبل من المدعى عليه بينة بعده لان  
الشاهد ينشهد على الاقرار بالاخذ لكن يحكم الوديعه او الاخذ مقردا (الخامسة عشرة)  
شهد احداهما انهما ولدت منه والاخر انهما ولدت منه فتقبل لاتفاقهما على الحبس منه  
وصورتها فيما لو عاق طلاقها على الحبس فان الولادة يلزمها الحبس فقد اتفق الشاهدان عليه  
ولا يصح تعليةها على الولادة فان الحبس قد لا تملأ وتام او موت الولد في بطنها فافهم (السادسة  
عشرة) شهد احداهما انهما ولدت ذكر او قال الاخر انثى تقبل كذا في البرازية وهذه مقعدة  
مع التي قبلها في التصوير فالانساب ان يذكر بدلها ما في البرازية شهد احداهما انه اقرانه  
غصب من فلان كذا والاخر انه اقر بانه اخذ منه تقبل (السابعة عشرة) شهد احداهما ان  
المدعى عليه اقر ان الدار للمدعى والاخر انه سكن فيها تقبل أي ان المدعى سكن فيها فهو  
شهادة بثبوت المدعى عليه ما والاصل في اليد الملك فقد وافق في الاولى تأمل (الثامنة عشرة)  
انكر اذن عبده فشهد احداهما على انه اذن له في الثياب والاخر انه اذن له في الطعام تقبل لان  
الاذن في نوع يمت انواع كلها لانه لا يخص شئ كذا في المأذون بخلاف ما اذا قال  
احدهما اذنه صريحا وقال الاخر آرم يبيع ويشتري فسكت لا يقبل (التاسعة عشرة)  
اختلف شاهدا الاقرار بالمال في كونه اقرب بالعربية او بالفارسية تقبل بخلافه في  
الطلاق قال في الاشهاد والاصح القبول فيه ما (العشرون) شهد احداهما انه  
قال لعبده انت حر وقال الاخر قال له آزدى تقبل لان آزدى كلمة فارسية معناه حر  
(الحادية والعشرون) قال لامرأته ان كنت فلانا فانت طالق فشهد احداهما انها كلمته غدوة  
والاخر عشية طاعت لان الكلام يتكرر فيمكن انها كلمته في الوقتين (الثانية والعشرون)  
ان طلقته فعبدي حر فقال احداهما طلقها اليوم وقال الاخر طلقها أمس أي في اليوم الذي  
قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعاقب يقع الطلاق والعراق لان المعلق عليه طلاق مستعمل  
(الثالثة والعشرون) شهد احداهما انه طلقها ثلاثا البتة والاخر انه طلقها اثنتين البتة  
يقضى بطاقتين وذلك الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله البتة في ثلاث لان الثلاث طلاق بائن  
فقوله البتة لغو فسكاته لم يذكروه وانقر بذلك الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدین  
في مجرد العدد وقد اتفقا على اثنتين فيقضيهما وتلغو الثالثة لان افراد احداهما كما لفظ  
البتة لذلك فلذا كان الطلاق رجعا فافهم لكن الظاهر ان قبول الشهادة هنا مبني على  
قول محمد لانه في البرازية عزاء اليه وعند أبي حنيفة لا تقبل أصلا لما في البحر عن الكافي شهد  
احدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى  
الفين وعلى هذا المائة والمئتان والطاقمة والطاقمة والثلاث ثم ذكر في البحر بعد  
ورقة مستدر كاعلى ما في البرازية ان ما في الكافي هو المذهب (الرابعة والعشرون) شهد

أحدهما بانماجيـدة والآخر رديئة والدعوى بالافضل بقضى بالاقل (الثالثة) ادعى مائة  
ديتار فقال أحدهما ما يدعي ابورية والآخر بخارية والمدعي يدعي النيسابورية وهو أجدود  
بقضى بالبخارية بخلاف ينقل ومثله ما لو شهد أحدهما بانف يرض والآخر بالف سود  
والمدعي يدعي الافضل تقبل على الاقل ووجهه في المسائل الثلاث انه ما انتفع على الكمية  
وانفراد أحدهما ما بزيادة وصف ولو كان المدعي يدعي الاقل لا تقبل إلا ان وفق بالابراء وقامه  
في فتح القدير (الرابعة) مسألة الهبة والعطية أي لو اختلف الشاهدان فقال أحدهما وهبه  
والثاني أعطاه ولا يشترط في الموافقة لفظاً ان يكون بعين ذلك بل ما بعينه أو مرادفه حتى  
لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية يقبل كما نقله سيدي الوالد رحمه الله تعالى وحينئذ  
لا وجه له للاستنفاء لكن ما قدمناه أول المستنبطات من كلام الجروقة يخرج عن ظاهر قول  
الامام الخ وحينئذ فلا استنفاء معني على ظاهر قول الامام لا على ما هو التحقيق في المقام كما أفاده  
الحوى (الخامسة) مسألة النكاح والتزويج وقدمناهما أي لو اختلفا في لفظ النكاح  
والتزويج وفيهما ما تقدم في التي قبلها (السادسة) شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة أبداً  
على ان يزيد ثلث غلها وشهد الآخر ان لزيد نصفها تقبل على الثلث والباقي للمساكين كذا في  
أوقاف الخصاص وهـ كذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه يقضى  
بالنصف المتفق عليه جرى ومحل ما اذا كان المدعي يدعي الاكثر ولا فرق بين كون المدعي  
عليه يقر بالوقف وينكر الاستحقاق أو ينكره ما وأقيمت البينة بما ذكر ط (السابعة)  
ادعى انه باع بيع الوفاء فشهد أحدهما به والآخر ان المشتري أقر بذلك تقبل كافي الفتح لان  
في البيع يتحد لفظ الانشاء ولفظ الاقرار ولا خصوصية لبيع الوفاء ولا لبيع بل كل قول  
كذلك فاذا شهد أحدهما بالبيع والآخر بالاقراره تقبل كما في جامع الفصولين بخلاف  
الفعل كما فيه أيضاً والنكاح كالفعل اهـ (الثامنة) شهد أحدهما انها جارية به والآخر انها  
كانت تقبل كافي الفتح أيضاً لان الاصل بقاها ما كان على ما عليه كان (التاسعة) ادعى ألفاً  
مطلقاً أي غير مقيد بقرض ولا ودية فشهد أحدهما على اقراره بالف قرض والآخر بالف  
ودية تقبل فان ادعى أحد الاثنتين لا تقبل لانه كذب شاهد كذا في البرازية بخلاف  
ما اذا شهد أحدهما بانف قرض والآخر بالف ودية فانما لا تقبل واهل وجهه ان القرض  
فعل والايداع فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والاقرار بالودية فان الاقرار  
بكل منهما ما قول وهو جنس واحد والمقر به وان كان جنسيز لكن الودية مضمونة عنده  
الانكار والشهادة انما قامت بهـ د الانكار كانت شهادة كل منهما ما قلنا على اقراره  
بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية على بقوله لا تفاهـ ما على انه وصل اليه عنه  
الالف وقد جدد ارضامنا (العاشر) ادعى الابراء فشهد أحدهما به والآخر على أنه  
وهبه او صدق عليه أو حاله جاز بخلاف ما اذا شهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة  
لا تقبل كذا في البرازية (الحادية عشرة) ادعى الهبة أي ان الدائن وهبه فشهد أحدهما  
بالبراءة والآخر بالهبة أو انه حاله جاز (الثانية عشرة) ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما  
بها والآخر بالبراءة جاز وبثبت الابراء لا الهبة لانه أقامه اقراره رجوع الكفيل على الاصل

وعشرين) الاولى تقديم هذا عند قول المصنف فاذا وافقتم اقبلت والا كما فعل صاحب البحر  
وقال في بيانهم ادعى المدينون الايقاع فشهد ادعى ابراهيم الدين أو على انه سالد يقبل ٢ (ادعى)  
الغصب فشهد بالاقرار به تقبل ٣ (ادعى) الكفيل الايقاع فشهد ادعى البراءة تقبل ولا يرجع  
الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراهيم الكفيل و ابراهيم الكفيل لا يوجب  
ابراهيم الاصيل ٤ (ادعى) عشرة آلاف فشهدوا بمبلغ عشرة آلاف تقبل لان المبلغ في عرفنا هو  
القدر فانهم يقولون قبضت مبلغ كذا أي قدره ٥ (ادعت) على زوجها انه وكل وكيلها فطاعها  
وشهدا انه طاعها بنفسه تقبل ٦ (ادعت) الطلاق فشهدا بالخلع تقبل لان وجه التوفيق  
مكن ٧ (ادعى) المدينون ابراهيم فشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بالمدعى تقبل ان كان  
الصالح بجنس الحق لحصول الابراهيم من البعض بالاسقاط ٨ (ادعى) عليه خمسة دنانير بوزن  
سمرقند فشهدوا به بوزن مكة تقبل ان تساوى الوزنان أو وزن مكة أقل لا أكثر ٩ (ادعت)  
انها اشترت هذه الجارية من زوجها فشهدوا ان زوجها اعطاها اياها مهرها من غير ان  
يجرى العقد بينها تقبل ١٠ (ادعى) المدينون الايصال الى الدائن متفرقا فشهدوا بالايصال  
مطابقا ووجهه لا تقبل فالمسئلة ثنى ثلاثة عشر قلت انما يكون من ذلك بحذف لامن الاخيرتين  
لكن ما ياتى في الفروع صريح في ذلك قال وسباني قرية انما يثبت ككوت منها أربعة عند  
قوله وكذا في كل قول جمع مع فعل والاربعة الباقية هو الايداع والغصب والعارية والديون  
الثانية والعشرون الشراء من مجهول المذكور في الشريح الثالثة والعشرون اذا ادعى  
القبض مع الشراء فشهدا على المالك المطابق تقبل ١١ ثم اعلم انه في الحقيقة لا استغناء لان  
الخاتمة المانعة ان يكون المشهود به أكثر في كل صورة قالوا بالمنع انما هو لكونه أكثر من  
المدعى وفي كل موضع قالوا بالقول مع صورة الخاتمة فانما هو لكون المشهود به أقل  
أو كان ذلك في عتق الجارية وطلاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل في كلامهم (قوله) وكذا يجب  
مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى) أي عند أي حقيقة ويكون عندهما الاتفاق بالمعنى والمراد  
باتفاقهما لفظا ونطقا على قاعدة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن فلو ادعى على  
آخر مائة درهم فشهدوا واحد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم  
تقبل عنده في شيء لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى بأربعة وكذا ان شهدا أحدهما بالالف  
والآخر بالفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى الفين وباتى  
تمامه قريبا (قوله) الا في اثنين وأربعين مسألة) الخ (أقول) قد وجد في كثير من النسخ زيادة  
عقيب الوقف عندها هذه عن الزواهرير داوم مع ذلك فهي خالية عن الاربعة المذكورة ههنا  
شرحا أعني ما لو شهد أحدهما ببيع أو قرض أو طلاق أو عتاق والآخر بالاقرار به واحييت  
ذكرها هنا الفائدة لا تختفي قال في البحر وخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعها  
اليه في الحقيقة (الاولى) شهدا أحدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الآخر انه أقوله بالف  
درهم تقبل ١٢ كذا في العدة وهذا قول أبي يوسف ويرجح الصدوق لا تقبل ومنها كما  
في خزانة الآكل اذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بالاقرار به وفادى الوالدية ما لو شهد  
أحدهما على قرض مائة درهم والآخر على الاقرار بذلك ط (الثانية) ادعى كرحنطة فشهد

وعشرين (وكذا يجب  
مطابقة الشهادتين لفظا  
ومعنى) الا في اثنين  
وأربعين مسألة مسبوبة  
في البحر

لاني اشتريته من ذى البيد ببيع ويكون آخر كلامه بينا الاول بصفلاف ما اذا ادعى اول  
 النتائج وشهد بالشر من ذى البيد لا تقبل الا ان يوفق والافلان دعوى النتائج على ذى البيد  
 لا يحتمل دعوى ملك حادث من جهته لانه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتائج من جهة ذى البيد  
 لا يصح كلامه فلا يمكن ان يجعل آخر كلامه بينا الاول ولا تقبل الشهادة بدون التوفيق اه  
 فامل و في نور العين ولو ادعاه نتائجاً فهذا باطل لا تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى  
 أولية الملك بالاحوال وشهادة النتائج أولية الملك باليقين فقد شهدوا بما كثر مما ادعاه فترد هذه  
 المسئلة تدل على انه لو ادعى نتائجاً مطلقاً يقبل لا عكسه ط ادعى نقاجاً وشهدا بسبب ترد  
 وفي التمار خاتمة عازيا لا ينبغي مع الشهادة بالنتائج بان يشهد بان هذا كان يتبع هذه القاعة  
 ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة كما في الهذبة في باب تحمل الشهادة (قوله) وشراء من  
 مجهول (كالمو ادعى انه ملكه اشتراه من رجل او من زيد لا يعرف وشهدوا على الملك المطلق  
 فانما تقبل والظاهر المسألة اولية الملك المطلق لانه لم يبين البائع صار كانه لم يذكره وكأنه  
 ادعى الملك المطلق حينئذ قال في نور العين أمالوا ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد  
 أو احد فبرهن على الملك المطلق يقبل لان كثر ما فيه انه اقر بالملك ابانعه وهو لم يجز لانه اقر  
 لمجهول وهو باطل فكأنه لم يذكر الشراء فقبل لا يقبل في المجهول ايضا لانهم شهدوا  
 بما كثر مما يدعيه اه قال في البحر وترك المؤلف رحمه الله تعالى شرطين في دعوى الشراء  
 (الاول) ان يدعيه من رجل معروف بان يقول ملكي اشتريته من فلان وذ كر شرائط  
 المعروفة اما اذا قال ملكي اشتريته من رجل او قال من محمد والشهود شهدوا على الملك  
 المطلق يقبل كذا في الخلاصة (الثاني) ان لا يدعى القبض مع الشراء فان ادعاه ما فاشهدوا  
 على المطلق تقبل وحكي في الفتح خلافاً قبل تقبل لان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق  
 الملك حتى لا يشترط صحة هذه الدعوى تعيين العبد وقبل لان دعوى الشراء معتبرة في  
 نفسه الا كالمطلق الا ترى انه لا يقضى له بالزوائد في ذلك وقيد بما يكون له اسباب متعددة  
 لاحتمال عسا اذا كان له ملك سبب واحد فشهدوا بالمطلق تقبل كالمو ادعى انه امرأته بسبب  
 انه تزوجها بكذا فاشهدوا انهم صامون كوحته ولم يذكروا انه تزوجها تقبل ويقضى به المثل  
 اذا كان بقدر المسمى او اقل فان زاد على المسمى لا يقضى بالزيادة كذا في الخلاصة وأشار  
 المؤلف الى ان الملك المؤرخ اقوى منه بل ان تاريخه في دعوى الملك واطلق شهوده  
 لا تقبل وفي عكسه المختار القبول كما في الخلاصة ولو ادعى الشراء وارخه فشهدوا به بل ان تاريخه  
 تقبل لانه اقل وعلى القاب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فارخوا شهرات قبل وعلى القاب  
 لا تقبل كذا في فتح القدير اه (اقول) وذكره في الخلاصة ايضا وانظر ما الفرق بينه  
 وبين ما قبله والذي ظهر لي ان الشهادة بالملك المطلق بدون تاريخ اقوى منه بعد دعواه مؤرخاً  
 لانه بدون تاريخ محتمل الاولوية في الشهادة بزيادة قال في البحر ومثله شراء مع دعوى قبض  
 فاذا ادعاه ما فاشهدا على المطلق تقبل اه (اقول) لعل وجهه ان شهادة الشهود في الملك  
 المطلق انما تبني على مشاهدته بالزمان بحيث يقع في قلبهم سم انه ملكه وهذا لا يتأق الا بعد  
 القبض فان شهدوا ولم يدع القبض يكون مكذباً بالشهود تامل (قوله) واستثنى في البحر ثلاثة

وشراء من مجهول كتاب طه  
 السجل واستثنى في البحر  
 ثلاثة



اليه ألقا لندري بأي جهة قيل لا يقبل والاشبه ان يقبل قال في الجرد ادعى دارا ارثا أو شرا  
 فشهد اءاملك مطلقا فتأى لا تقبل البيضة لانهم ما شهدوا بانهم ما ادعاه المدعى لانه ادعى ملكا  
 حادنا وهم ما شهدوا بملك قديم وهما محتفلان فان الملك في المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق  
 المدعى بزوائده ولا كذلك في الملك الحادث وترجع الباعية بعضهم على بعض فصارا غيرين  
 والتوفيق متعذر لان الحادث لا يتصور ان يكون قديما ولا القديم حادنا اه قال في الخاتمة  
 والملك المطلق يظهر في حق الزوائد وفي رجوع الباعية بعضهم على بعض فصارا كأنهم شهدوا له  
 بالزوائد قضاء فلا تقبل شهادتهم وأشار محمد في الكتاب الى معنى آخر فقال المدعى أقرب الملك لمن  
 ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لانهم لم يشهدوا بالانتقال  
 فلا تقبل شهادتهم اه (أقول) وبهذا المعنى الآخر يظهر وجه مسئلة قبول الشهادة فيعالمو  
 ادعى الشراء من مجهول وشهدوا بالطلاق (قوله بان ادعى بسبب) أى ادعى العين لا الدين بجر  
 (قوله لكونها بالاكتر) وفيه لا تقبل الا اذا وفق بجر (قوله قلت وهذا في غير دعوى ارث)  
 لانه مسأله للملك المطلق على المشهور كما قدمناه قال في البحر وقد جعل المواقف رحمه الله تعالى  
 دعوى الارث كدعوى الشراء والمشهور أنه كدعوى المطلق كذا في فتح القدير وجرم به في  
 البرازية اه (أقول) وكذا جرم به في الخلاصة وقيد بالدار لا لاحتراز من الدين فان فيه اختلافا  
 وفي فتح القدير لو ادعى الدين بسبب القرض فشهدوا بطلاق لا تقبل وفي المحيط ما يدل على القبول  
 وعندى الوجه القبول لان أولوية الدين لا معنى له بخلاف العين اه قال الرمي قال في  
 التاترخاتمة ناقلا عن المحيط ولو ادعى على رجل ألف درهم وقال خمسة مائة منها عن عبد اشتراه مني  
 وقبضه وخمسة مائة منها عن مناع اشتراه مني وقبضه وشهد الشهود له بالجسمائة مطلقا فثبت  
 الشهادة على الجسمائة فهذه المسئلة تنصيص على ان المدعى اذا ادعى الدين بسبب وشهد  
 الشهود مطلقا انه تقبل على الدين وبه كان يقتضى الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني والمسئلة  
 مرت من قبل اه وهو ما تفقه به في فتح القدير اه (قلت) وفي نور العين وقبل تقبل  
 وهو الصحيح والفرق بين الدين والعين ان العين تختم الزوائد في الجسمائة وحكم المطلق ان  
 يستحق بزوائده والملك بسبب بخلافه فيصير بالسبب مكذبا لشهوده بالمطلق بخلاف الدين  
 لانه لا يختم الزوائد فلا كذابا فترقا اه وهكذا سره من فلا على التركة كافي في مجموعته  
 الكبرى (قوله ونتاج) لان المطلق اقل منه لانه يفيد الاولوية على الاحتمال والنتاج على  
 اليقين ولو ادعى النتاج وشهدا على الشراء لا تقبل الا ان يوفق المدعى فيه قول نجت عندي ثم  
 بهتم بامنه ثم اشترى بها فتقبل كافي في البحر وفي البحر أيضا والحاصل انهم اذا شهدوا بانهم  
 ادعى فان وفق المدعى فثبت في المسائل كلها والا لا وهذا مما يجب حفظه اه (أقول) اما  
 قول الجرد ادعى النتاج وشهدا على الشراء لا تقبل الخ لا يخفى أن الشهادة على الشراء شهادة  
 على الملك بسبب وهو اقل من النتاج فتكون شهادة بالاقل وقد مر ان الشهادة بناقل مما ادعى  
 تقبل بالاتوفيق ويظهر من كلام الجسمائة ان الشهادة بالاقل تقبل اذا صلح ذلك الاقل بانالمنا  
 ادعاء فانه ذكر اولانه اذا ادعى دارا في يد رجل انتم له وشهدا انه اشتراه من ذى اليد  
 جرت لان شهادتهم بالاقل مما ادعى وما شهدوا به يصلح بانما الادعاء المدعى فانه لو قال ما ادعى

بان ادعى بسبب وشهدا  
 بطلاق (لا) تقبل لكونها  
 بالاكتر كما مر فثبت وهذا  
 في غير دعوى ارث ونتاج

وأما عكسه كسكاح فانه يمنع اه قال في البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان في  
الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعقود والوكالة والوصية والرهن والدين  
والقرض والبراءة والكفالة والحول والقذف تقبل وان اختلفا في الخيانة والغصب والقتل  
والسكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به اذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلاف الشاهدین  
فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يعادو يكرر وان المشهود به فعلاً  
كـ الغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل بشرط صحته كالسكاح فانه قول وحضور الشاهدین  
فعل وهو شرط فاختلافهما في الزمان والمكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان غير  
الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلاف المشهود به اه وفي الاقضية واذا شهد الشاهدان  
على اقرار رجل بدين أو ابرام من مال أو ما أشبه به ذلك واختلفا في الزمان والمكان فاشهادة  
مقبولة لان الاقرار مما يعادو يكرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما  
من المحيط البرهاني ف ٢١ في البرازية ولوسألهما القاضي عن الزمان أو المكان فقال لا نعلم  
تقبل لانهم لم يكفاه اه وفي الفتح وغيره ولا يكلف الشاهد الى بيان الوقت والمكان  
شرح الملتقى للعلاق وفي التفتيح اذا خالفت الشهادة الدعوى ثم أعيدت لتقبل مادام في المجلس  
ولم يبرح عنه وهو ظاهر الرواية (قوله وهـ) هذا أحد الاصول المتقدمة (فيه عليه دون  
ما قبله لدفع توهم عدم أصابته بسبب كونه مفرعاً على ما قبله فانه لا تنافي كما قدمناه والافاقيله  
أصل أيضاً كما علمته فتنبه (قوله فلو ادعى ملكاً مطلقاً) كان الانسب ان يفرع بقوله فلو ادعى  
ألفين وشهد بالالف قبالت اتفاقاً لوجود التطابق معنى وهـ هذا التفرع مشعر بما قاله في البحر  
من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطاً فيه كما قدمناه  
قر يبا (قوله بسبب) حال من الضمير المجرور العائد على الملك (قوله كسراء وارث) تبع فيه  
الكنز والمشهور أنه كدعوى الملك المطلق كما في البحر وسـ يذكره الشارح بقوله قلت فلو اسقط  
هذا المكان أولى حاجي (قوله قبالت الخ) توضيح المسئلة كما في القوائد الزينية ادعى ملكاً  
مطابقاً فشهد بسبب وسأل القاضي المدعى هل هو لملك بهـ هذا السبب الذي شهد به ادعاه أم بسبب  
آخر فان قال بالسبب الذي شهد به ادعاه لا تقبل والا لا كما في الخلاصة وهو محمل قوله قال في البحر  
وأشار المؤلف الى أنه لو ادعاه بسبب فشهد بسبب آخر كانت من غير مبيع فشهد بالالف من  
نعم مفسوب هـ الملك لا تقبل كما في الخلاصة هذا اذا اختلفا فيما هو المقصود فاذا اتفقا فيه  
كدعوى ألف كفالة عن فلان فشهد بالالف كفالة عن آخر فانما تقبل كما في الخلاصة أيضاً ولو  
شهد أنه أقر أنه كفالة بالف عن زيد وقال الطالب نعم انه أقر كذلك لكن كانت الكفالة عن  
خالد بهـ انه ان باخذ المال وتقبل الشهادة لاتفاقهما على المقصود فلا يضره اختلاف السبب ولو  
قال الطالب لم يقر كـ كذلك بل أقر أنها كفالة لخالفنا التقبل لانه لا كذب شهوده كذا في  
البرازية وكذا في أسباب ملك العين كما في البرازية أيضاً قال والمالك بسبب الهبة كالمالك بالشراء  
وكذا كل ما كان عقداً فهو حادث اه فعلى هذا لو ادعى عينا بسبب شراء فشهد بانها ملكه  
بالحبة تقبل اه مع زيادة وتغيير (قوله وعكسه لا) لكن في الخيانة ادعى ديناً بسبب  
فشهد بدين مطلق قيل لا تقبل والصحيح أنها تقبل وفي البرازية ادعى ألفاً ديناً فشهد أنه دفع

وهذا أحد الاصول المتقدمة  
(فلو ادعى ملكاً مطلقاً  
فشهد بسبب) كسراء  
وارث (قبالت) لا يكون  
بالاقل مما ادعى فتطابقاً  
معنى كسراء (وعكسه)

الموافقة فلعدم ما به مدره من التكذيب وأما عدمها عند المخالفة فلوجود ذلك لان الشهادة  
 انصديق الدعوى فاذا خالفتم اقدم كذبتهافصار وجودها وعدمها سواء وفيه بحث من  
 وجهين أحدهما انه قال تقدم الدعوى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما توافقها وهو  
 لم ولن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط والثاني أنه عند المخالفة تعارض كلام  
 المدعى والشاهد ففي المرحج لصدق الشاهد حتى اعتبر دون كلام المدعى والجواب عن الاول  
 ان عمله قبول الشهادة التزام الحاكم بما عاها عند صحتها وتقدم الدعوى شرط ذلك فاذا وجد فقد  
 اتقى المانع فوجب القبول بوجود العلة وانتفاء المانع لان وجود الشرط استلزم وجوده  
 وعن الثاني بان الاصل في الشهود العمد لا لاسماع على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله انه الى  
 ولا يشترط عدالة المدعى اعمه دعواه فربما جانب الشهود عمدا بالاصل اه قال في الحواشي  
 السعدية أما وجودها عند الموافقة فظاهر وأما عدمها عند المخالفة فكذلك اظهر وان ليس  
 المراد من تقدم الدعوى تقدم أية دعوى كانت بل تقدم دعوى ما يشهد به الشهود وتعمامه فيها  
 (قوله فاذا وافقتما قبلت) أي وافقتما معنى مصدر الباب به هذه المسئلة مع انه اليست من  
 الاختلاف في الشهادة لكونها كالادلة لوجوب اتفاق الشاهدين الا ترى انه ما لاختلاف لازم  
 اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة سعدية قال سيدي الوالدرجه  
 الله تعالى وبه ظهور وجه جعل ذلك من الاصول ثم ان التفريق على ما قبله مشعر بما قاله في البحر  
 من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما اذا كانت الدعوى شرطافية  
 وتبعه في تدوير البصائر وهو ظاهر لان تقدم الدعوى اذا لم يكن شرطا كان وجودها كعدمها  
 فلا يضر عدم التوافق ثم ان تفرقه على ما قبله لا ينافي كونه أصلا شئ آخر وهو الاختلاف في  
 الشهادة فافهم وبما تقررا ندفع مافي الشبهة لايست من أن قوله منها ان الشهادة على حقوق  
 العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فتدبر اه  
 (قوله قبلت) كما اذا ادعى ألفا قرضا فشهد به تقبل لاما كان القضاء (قوله والاتفقها  
 لا تقبل) بان ادعى قرضا وشهدا بمن متاع لا تقبل لانها خالفت فلم يمكن القضاء بها وذلك ان  
 الشهادة لاجل تصديق الدعوى فاذا خالفتم اقدم كذبتهافصار وجودها وعدمها سواء وفيه بحث من  
 الشرط وهو تقدم الدعوى فلم يحكم بها عيني ولا تنس ما قدمناه قريبا عن العناية من معنى  
 موافقتها اليها قال في فصول الاستروشن من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد  
 أحدهما انه اداء والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل واذا اشترى جارية ثم وجد بها عيبا  
 وأراد ان يردّها على البائع فانكر البائع ان يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين انه  
 اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الاخر على اقرار البائع لم تجز هذه الشهادة لانها  
 شهدا على امرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن الفتاوى الصغرى اذا  
 اختلف الشاهدان لا يتخلو عن ثلاثة أوجه اما في زمان أو مكان أو انشاء واقرار وكل منها لا يتخلو  
 عن أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل كغصب  
 وثبوت نسب لانه يكون بالولادة وهي فعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول  
 المحض كبيع أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع

(فاذا وافقتما) أي وافقت  
 الشهادة الدعوى  
 (قبلت والا) توافقتما  
 (لا) تقبل

المدينون الابرار وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بما لم معلوم تقبل شهادتهم ان كان الصلح  
 بجنس الحق لحصول الابرار عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط ادعت انها اشترت  
 هذه الجارية بمن زوجها بمهرها وشهدوا ان زوجها اعطاها مهرها من غير ان يجري البيع  
 بينهم اتقبل اه (قوله ومنها ان الملك المطلق الخ) هذا من فروع الذي قبله لا اصل مستقل  
 ط قبل وكان الظاهر ارجاع هذا الاصل الى اصل قبله كما هو المتضح من تعديل قوله وبهكمه لا  
 اه وايضا الظاهر ان هذا وما قبله يرجعان الى موافقة الشهادة للدعوى وعدمها لما انهما  
 متفرعان عليهما كافي البدائع بل التحقيق فيه ان كليهما نوعان عدم الموافقة بينهما ما فلا يناسب  
 ارجاع احدهما الاخر كما يناسب ارجاعهما لذلك تدبر (قوله لثبوت) أي المطلق من الاصل  
 أي غير مقيد بوقت بقرينة المقابلة فيكونه تاج (قوله لفظا ومعنى) واختلاف لفظهما الذي  
 لا يوجب اختلاف المعنى لا يضر من كان كسحاك والتزويج والهبية والوطية (قوله معنى  
 فقط) كما اذا ادعى غصبه فاشهد باقراره قبله وكما لو ادعى دارا فشهد بالانظر البيت تكفي  
 في عرف من يطلقه على الدار وهو الاشبه والظاهر هندية قال في الخاتمة ولو ادعى أنه انترى  
 الامه منه بعد منتهى شهر ثم جاء بشهود فشهدوا أنه اشترى الامه منه منتهى سنة أو قبل ذلك لا تقبل  
 لمكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشترى الامه منه منتهى سنة كما شهد به الشهود ثم يعمم انما اشترى بها  
 منتهى شهر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد بالشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق  
 ويتضى له اه وفي ذلك نظر لانه صار مدعى بالاخير وهو ما شهد بالاول الا اذا اعاد الشهادة  
 بالاطلاق ورجعنا اشار لذلك بقوله بعد ذلك وفي الجزاية ادعى الشراء منتهى شهرين فشهد بالانتماء  
 منتهى شهرين وبقيامه لا (قوله تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبولها) فيه اشارة  
 الى ان ما لا يشترط فيه الدعوى لا يضر فيه مخالفتهم للشهادة اه أي لان الشهادة حيث  
 قبلت بالدعوى فوجود المخالفة كالا وجود وفي جامع الفتاوى ادعت على زوجها أنه وكل  
 وكذا على الطلاق فطابق فيشهد بالشهود أنه طلقها بنفسه يقع الطلاق قال في العناية الشهادة  
 اذا وافقت الدعوى فبات وان خالفتم لم تقبل قد عرفت معنى الشهادة فاعلم ان الدعوى هي  
 مطالبة حق في مجلس من له الخلاص عند ثبوت موافقتهم او ان يتخذ نوعا وكيفية او مكانا  
 و زمانا وفعلا و واقعا او وصفا وما كان ذميمة فانه اذا ادعى على آخر عشرة دنانير وشهد الشاهد  
 بعشرة دراهم أو ادعى عشر دراهم وشهد بمئتين أو ادعى سبعة نوب أو حرو وشهد بياض  
 أو ادعى أنه قتل وليه يوم النحر بالاصح كوفه وشهد بذلك يوم النحر بالبصرة أو ادعى شق  
 رقه واتلاف ما فيه به وشهد بان شفاقه عنده أو ادعى عتار بالجناب الشرقي من ملك فلان  
 وشهد بالقرى منه أو ادعى أنه ملكه وشهد بأنه ملك ولده أو ادعى أنه عبيده ولده الجارية  
 القلانبة وشهد بدولادة غيره لم تكن الشهادة موافقة للدعوى وأما الموافقة بين لفظهما  
 فبانت بشرط ألا ترى ان المدعى يقول ادعى على غريمي هـ ذوا الشاهد يقول أشهـ بذلك  
 واستدل المصنف رحمه الله تعالى على ذلك بقوله لان تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبول  
 الشهادة وقد وجدت فيما نوافقها وانعدمت فيما تخالفها أما تقدمها فيما بشرط لقبولها لان  
 القاضي نصب الفصل المخصوصات فلا بد منها ولا يعنى بالمخصوصة الا الدعوى وأما وجودها عند

ومنها ان الملك المطلق ازيد  
 من المقيد لثبوتها من الاصل  
 والملك بالسبب مقتصر  
 على وقت السبب ومنها  
 موافقة الشهادتين  
 لفظا ومعنى وموافقة  
 الشهادة للدعوى معنى  
 فقط ويستفح (تقدم  
 الدعوى في حق وق  
 العباد بشرط قبولها)  
 اتوفتها على مطالبتهم  
 ولو بالتوكيد بخلاف  
 حقوق الله تعالى لوجوب  
 اقامتها على كل أحد  
 فكل أحد منهم في مكان  
 الدعوى موجودة

شهادتهم ما على البراءة قضيت عليه بالف اه ثم اعلم ان المدعى اذا تكلم بكلام يحتمل ان يكون تكذيبا فان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يبطل الا ان يكون تكذيبا للشاهد قطعا فلو قضى له بالدار بالبينة فاقراهم الرجل غير المقضى عليه لاحق للمدعى فيها وصدقه فلان او كذبه لم يبطل القضاء لاحتمال النفي من الاصل واحتمال انه ماله الياء بعد القضاء وان كان في مجلس القضاء فلا يبطل بالشك فلو قال بعد القضاء هي افلان لم تكن لي قط فان بدا بالاقرار وثني بالنفي او عكسه فان صدقه المقر له في الجميع بطل القضاء ويرد على المقضى عليه ولا نفي للمقر له وان كذبه في النفي وصدقه في الاقرار كانت المقر له وضمن المقر قيمة الدار للمدعى عليه سواء بدا بالاقرار او بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا ان بدا بالنفي وثني بالاقرار ووصولا اما ان كان مقصودا لم نصح ونعاه في الخاتمة بخلاف المقر له اذا قال هي افلان ما كان لي قط لان غنة لامنازع لثالث قد سلم وهما المقضى عليه يتنازع كذا في التلخيص وفي المحيط البرهاني قضى له بالدار بينا ثم ابينة ثم قال ليس البناء لي وانما هو للمدعى عليه بطل القضاء لانه كذاب للشاهد بخلاف ما اذا قال البناء له فليس يا كذاب هكذا في الاقضية وفرق بين ما اذا ذكروا البناء في شهادتهم فيكون ا كذبا او لا فلا في شهادات الاصل واذا ذكروه فلا فرق بين النفي والاثبات فقط في كونه تكذيبا ولو ادعى قد راو برهن عليه ثم اقر بقبض بعضه فان اقر بما يدل على قبضه قبل الدعوى والبينة فهو تكذيب لشهوده والا فلا ولو ادعى اربعمائة درهم وقضى له ببينة ثم اقر ان للمدعى عليه مائة سقط عنه مائة اتفاقا وهل تسقط المائة قولان في المحيط وغيره والفتوى على عدمه كما في الملتقط وفي المحيط شهدا له على رجل بانف وعلى آخر بمائة فصدقه في الاول وكذبهم في الثاني بطلنا وكذا لو شهدا بغصب فوبين فصدقه ما في أحدهما وكذبهم في الآخر بطلت فيما ولو قضى لثلاثة بغير اثبات عن أيهم ثم قال أحدهم مالى فيه حق وانما هو لآخرى كان السكلى لهما فان قال لم يكن لي فيه حق وانما هو لهما باطلت حصته عن المقضى عليه ولو ادعى أنه أوصى له بانف درهم وبرهن ثم ادعى أنه ابن الموصى ولم يبرهن فله الأقل من الميراث ومن الانف وقال محمد الوصية باطلة ولا نفي له اه وفي البرازية ادعى المدينون الابطاء فشهدا على ابراهيم الدائن أو على أنه حله تقبل كما لو ادعى الغصب فشهدا بالاقرار به تقبل ادعى الكفيل بالامر الابطاء وشهدا على البراءة تقبل ووضع المسئلة على الابطاء يعلم ان الابطاء غير مقتصر عليه وهذا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراهيم الكفيل وبراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل وانما ذكره ليؤذن ان المقضى به براءة الكفيل لا الابطاء وهذا لان دعوى الكفيل تضمن البراءة مع تمكنه بالرجوع على الاصيل وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فقبل في ذلك لاني الزائد اه وفي السراجية ادعى عشرة آلاف درهم فشهدا له بمبلغ عشرة آلاف درهم لم تقبل لان مبلغ هذا المال آخر شهدا على دعوى أرض انما خمسة مكاييل وأصابني بيان حدودها وأخطأ في المقدار فبات اه وفي عرفنا المبلغ هو القدر فانهم يقولون قبض مبلغ كذا أي قدر كذا لاما آخر فينبغي ان تقبل الشهادة في عرفنا ادعت على زوجها انه وكل وكيفية فلقني وشهدا انه طاقها بنفسه يقع الطلاق ادعت الطلاق وشهدا بانطاع تسمع لان وجه التوفيق يمكن ولو ادعى

شرطا والا فلا ولذا لو ادعت الطلاق فشهد بالخلع تقبل كما سببنا في الحاصل انهم اذا  
شهدوا باقل مما ادعى تقبل بالتوفيق اه وسند كرامة الكلام على ذلك في مسئلة دعوى  
النجاح ان شاء الله تعالى وان كان باكثر لم تقبل الا اذا وقى فلو ادعى ألفا فشهد بان  
وخمسمائة فقال المدعى كان لي عليه ألف وخمسمائة الا اني أبرأته من خمسمائة أو قال  
استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الآف والآفين ولا يحتاج الى اثبات  
التوفيق باليمين لان الشيء انما يحتاج الى اثباته باليمين اذا كان سببا لا يتم بدونه ولا ينفرد  
بإثباته كما اذا ادعى الملك بالشراف فشهد بالشهود وباليمين فانما يحتاج الى اثباته باليمين  
أما الإبراء فيتم به وحده ولو أقرب بالاستيفاء يصح إقراره ولا يحتاج الى اثباته لكن لا بد من  
دعوى التوفيق هنا استحسانا والقصاص ان التوفيق اذا كان ممكنا يحل عليه وان لم يدع  
التوفيق صحها الشهادة وصيانة الكلام وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة  
ثابتة صورية فان كان التوفيق مراد انزل المخالفة وان لم يكن التوفيق مرادا لانزول بالشك  
فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر  
زاده ان محمدا شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يثبت شرط في البعض وذلك محمول  
على ما اذا ادعى التوفيق أو ذلك جواب القصاص فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعى  
ما كان لي عليه الا ألف درهم فقط لا تقبل شهادتهم كذا في الخاتمة ولا فرق في كون المشهود  
به أقل من أن يكون في الدين أو في العين فلو ادعى كل الدار فشهد ان نصفها قضى بالنصف  
من غير توفيق كذا في الخاتمة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن المدعى اذا أكل كذب  
شهوده في جميع ما شهد وبالله أو بعضه بطلت شهادتهم اما لانه تضمن سبق للشاهد أولان  
الشهادة لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود بدار لرجل فقالوا هذا البيت من هذه الدار  
لفلان رجل آخر غير المدعى فقال المدعى ليس هو لي فقد أكل كذب شهوده وان قال هذا قبل  
القضاء لا يقضى له ولا لفلان بشئ فان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لي يمكن لي اغما هو  
لفلان قال أبو يوسف اجزت إقراره لفلان وجعلت له البيت واردم ما بقي من الدار على المقضى  
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه ولا يبي يوسف قول آخر انه يضمن قيمة البيت  
للمشهد عليه ويكون ما بقي من الدار للمشهود له كذا في الخاتمة ثم اعلم ان المدعى اذا  
كذب شهوده انما ترد شهادتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به اما اذا صدقهم فيها وكذبهم  
في شئ زادوه فانها تقبل له فيما ادعاه ان لم يدعه المدعى عليه يعني ان لم يدع الزائد اما ادعاه  
المدعى وعلى هذا قال في الخاتمة شهد الرجل ان فلانا غصب عبده ولكن قدرده عليه به بعد  
فما عند مولاه فقال الغصب منه لم يرد على وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه  
ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا من شئ قال اذا لم يدع شهادتهم ماضية القيمة  
كذا لو شهد أنه غصبه عبدا لم يرد له مولاه فقال الغاصب فقال الغصب منه ما قتله ولكنه  
قد غصبته ومات عبده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى عبدا له في يدي  
كان عليه قيمة وكذا لو شهد ان له ذاهل هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأه منها وقال المدعى  
ما أبرأته من شئ وقال المشهود عليه ما كان له علي شئ ولا أبرأني عن شئ قال اذا لم يدع

موجودة درر اسكن ما ذكره الشارح من هذا الاصل ليس من هذا الباب لانه في  
الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمها كما افاده الشرح لا لي لكن بأني قريبا  
ما يافيه عند قول المصنف فاذا وافقتما (قولها) كثر من المدعى باطلا) لان المدعى مكذب لهم  
الاذا وفق قال في البحر ومن المخالفة الممانعة ما اذا شهدوا بكثرة من فروعهما دار في يد رجلين  
اقتسماهما وغاب أحدهما فادعى رجل على الحاضر ان له نصف هذه الدار مشاعا فشهدوا ان له  
النصف الذي في يد الحاضر فهي باطلة لانها باكثر من المدعى به ولو ادعى دارا واستثنى طريق  
الدخول وحقوقها وموافقة فشهدوا انها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا  
ولم يستثنوه الا اذا وفق فقال كنت بعثت هذا البيت منها فاقبض بل كذا في فسخ القدير ومن  
أمثلة كون المشهود به أقل ما في الخلاصة ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهدوا على  
النقرة والوزن ولم يذكروا جيدة أو رديئة أو وسطا تقبل ويقضى بالردى بخلاف ما اذا ادعى  
تفريقين مع النخالة فشهدوا من غير نخالة أو منخولا فشهدوا على غير المنخول لا تقبل اه مع  
انهم شهدوا باقل فيما اذا شهدوا به غير منخول والدعوى بالمنخول بدليل عكسه ادعى الاختلاف  
وشهدوا بقبضه تقبل ولو ادعى انه قبضه في كذا درهما بغير حق وشهدوا انه قبضه بجهة  
الربا تقبل ولو ادعى الغصب وشهدوا بقبضه بجهة الربا لا تقبل اذا الغصب قبض بلاذن  
والقبض بجهة الربا قبض باذن ولو ادعى انه غصب منه وشهدا انه ملك للمدعى وفي يده أي  
يد المدعى عليه بغير حق لا تقبل لاعلى المالك لانهم لم يقولوا غصب به منه ولا على الغصب لانهم  
شهدا انه بيده بغير حق ويجوز ان يكون بيده بغير حق لامن جهة المدعى انه غصبه من غير  
المدعى لانه اه (أقول) وهذا لا يمنع تنظير صاحب جامع الفصولين في تعليل المسئلة وقوله  
ان هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لانهم شهدوا باقل مما ادعى اذ في دعوى الغصب منه  
دعوى انه بيده بغير حق مع زيادة دعوى الفعل فينبغي ان يقبل مع ان عدم القبول في أمثاله  
يفضى الى التضيق وتضييع كثير من الحقوق والمخرج مدفوع شرعا اه قد بر ثم قال  
في البحر ادعى انه قبض من مالي كذا قبضا موجباً للرد وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبض  
قبضا موجباً للرد يقبل في أصل القبض فيجب رده ولو شهدا انه أقرب قبضه ينفى أن تقبل  
قياسا على الغصب ادعى انه أهلك الغنشي كذا وعليه قيمته او شهدا انه باع ولم يقلان يقبل لانه  
هالك ولو ذكر اياه الاتساع لا يكون شهادة باهلاك ثم قال ادعى شرا منه فشهدا بشرا من  
وكيله تردو كذا لو شهدا ان فلانا باع وهذا المدعى عليه أجاز به ثم قال ادعى ان مولاي  
أعتقني وشهدا انه حر ترد لا ينعى حربة عارضة وشهدا بحرية مطابقة فيصرف الى حرية  
الاصل وهي زائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لانهم الماشهدا انه حر شهدا بنفس الحرية قال  
والامة لو ادعت ان فلانا أعتقني وشهدا انها حر تقبل اذ الدعوى ليست بشرط هنا فهي  
هذا ينبغي أن يكون الخلاف المذكور في القن على قول أبي حنيفة أما على قولها ما ينبغي أن  
يقبل في القن رواية واحدة كافي الامة اذ الدعوى ليست بشرط في القن عندهما كالامة  
ولو ادعى حرية الاصل وشهدا ان فلانا حره قيل ترد وقيل تقبل لانهم شهدا باقل مما ادعاه  
اتمى وبه علم ان المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هي بشرط فيما كانت الدعوى فيه

ومنها أن المدعى باطلا بخلاف الأقل  
لا اتفاق فيه

الوارث فبرهن الموصى له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقبل يسمع وهو الاصح لانه مما  
يحتج اهل الموصى اوصى ثم رجع ولم يعلم بهما الوارث فانكر فلما اخبر ادعى الرجوع والتناقض  
في مثله لا يضرب ولو برهن على جحود الموصى الوصية بقبل على رواية كون الجحود رجوعا على  
رواية انه ليس برجوع (يقول الحقير) الظاهر ان الرواية الاولى هي الاصح والاولى ان ذلك قد  
ان جحود ما عدا ذلك المسكاح فسخ له اه قال في البحر فان قضى باحدى البيتين اولاً بطلت  
الآخرى لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بهما فلا تنتقض بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان  
احدهما نجس فغسره وصلى باحدهما ثم وقع تخريبه على طهارة الاخر لا تجوز له الصلاة فيه  
لان الاول انصل بحكم الشرع فلا ينتقض بوقوع التخريب في الاخر اه قال الرملي يدل  
بظاهره على انه في المسائل التي سردها وفيها ترجيح احدى البيتين لو قضى بالمرجحة تقبل  
المرجحة ولو انصل القضاء بالآخرى التي هي مرجحة لانها كانت مرجحة قبل القضاء بخلاف  
المساوية فانها ما ترجحت الا باتصالها بالقضاء كما هو ظاهر والحاصل انه يفرق بين ما اذا  
تساوى ما ترجح الاول بائصال القضاء بهما او سبق القضاء بالمرجحة اذ لا معارض لها وقتئذ وبين  
ما اذا كانت احدهما أولى بالقبول نقضى بغيرها ثم اقيمت عليها بعمل بها ولو انصل القضاء  
بغيرها لا لوليها يؤيده ما ذكره الزياهي في شرح ما يأتي من مسئلة ما لو برهننا على نيكاح  
امرأة من قوله في تعليل كونها من سبقت بيئته ما يكون أقوى لاتصال القضاء بهما لانها لما  
سبقت وحكم بها تأكدت فلا تنتقض بغيرها كذا اه فان المرجحة أقوى قبل اتصال  
القضاء بهما فهي متأكدة فينتقض القضاء بغيرها لا رجحمتا قبله لكن حال الزياهي مسئلة  
القتل بانه لما حكم بانه قتل بمكة صار ذلك حكما بانه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص واحدا في مكانين  
لا يتصور وهذا يقتضى انه في المسائل التي سردها لا ينتقض الحكم السابق مطلقا لانه حكم  
بنفي مقابلة اذ لا يتصور مثله في بيع واحدانه بغير فاحش وبمثل القيمة وكذا في نظائره كما هو  
ظاهر ثم رأيت في فتاوى شيخ مشايخي الشهاب الحلي في كتاب الوقف اذ احكم الحاكم بالبيئتين  
الاولى لانسمع البيئتين الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بهما قال فاضى خان لو اقامت  
المرأة البيئتين ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم اقامت أخرى انه  
تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاختلاف في الشهادة)

قال في المصباح خالفه مخالفته وخلافا وتختلف القوم واختلفوا اذ ذهب كل واحد الى خلاف  
ما ذهب اليه الاخر اه ثم الاختلاف من العوارض والاصل الاتفاق ولذلك اخر هذا الباب  
وأطلق هذا الاختلاف فشمع مخالفته للدعوى كما نعلم اختلاف الشاهدين واختلاف  
الطائفتين من المشهود نفسه يظهره هذا الشمول في المسائل الآتية كما لا يخفى (قوله مبني  
الباب) أي بناء أحكام مسائله فهو مصدر مبني لا اسم مكان لان المكان هو الباب (قوله منها  
ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بالدعوى) من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على  
مطالبتهم ولو بالتوكيد دبر (قوله بخلاف حقوقه تعالى) حيث لا تشترط فيها الدعوى لان  
اقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل أحد وكل أحد مدعى في انباتها فصار كأن الدعوى

(باب الاختلاف في الشهادة)  
مبني هذا الباب على اصول  
مقدرة منها ان الشهادة على  
حقوق العباد لا تقبل بلا  
دعوى بخلاف حقوقه تعالى



لى وبرهن آخر انها كانت لعمرو والميت منذ سنة ثمان مائة وثمانين كما امر اثنى بخلاف ما لو ارخا الموت  
 فتمتصف بينهما ما يلقى النار يخ \* بينة الابن أن فلانا قتل أباه يوم السبت أولى من بينة المرأة  
 أن أباه تزوجها يوم الاحد \* بينة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل  
 في القضا بخلاف القتل \* بينة المدعى أنه ابن عم الميت لا ييه مع ذكر القرب أولى من بينة  
 المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أبك أقر في حياته أنه أخو فلان لأمه لا لأبيه \* بينة  
 المسلم أولى فيما لو أقام مسلم ولم نصره انى شهود انصارى على دين في تركه نصره انى فيبدا بدين المسلم  
 وقال الثانى فيمصاص \* وبينة المسلم أولى فيما لو أقام شهود انصارى على عبد في يد نصره انى  
 حى وعن الثانى أنه يتم بينهما وبينة المسلم \* بينة المسلم أولى أيضا فيما لو مات نصره انى له ابنان مسلم  
 وكافر وأقام المسلم بينة مسلمة أو كافرة على موته \* ما لو برهن الكافر على موته كافر اذ يضى  
 بالارث للمسلم ويصل على الميت \* بينة المقضى عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى الا اذا  
 فضى عليه بالارض والبناء \* بينة المدعى عليه أن أبك أقر بأنه مملوك أولى من بينة مدعى الارث  
 من أبيه الا اذا برهن المدعى أنك أقرت أنه ملك أبى فتمعارض الدفعان وتبقى بينة الارث بلا  
 معارض \* بينة الورثة ان من المدعى ثمان عشرة سنة أولى من بينة المدعى أنه ابن الميت وهو  
 ابن عشرين سنة \* بينة المرأة أنها كانت حلالا وقت الموت أولى من بينة الورثة أنها كانت حراما  
 قبل موته بسنة \* بينة من يدعى أن الكفيف في طريق العامة محدث أولى من بينة صاحبه أنه  
 قديم والصحيح أنه لا فرق بين الكفيف وغيره فتمتقدم بينة الحدوث على بينة القدم مطلقا اذا كان  
 بدون ذكر تاريخ ما لو ارخا فالسبق تاريخ الخارج على كل جزم به أصحاب المتون وغيرهم \* بينة الامانة  
 أولى من بينة الشراء \* بينة البائع على المتاج بمحضرة المشتري والمستهق منه أولى من بينة  
 المستحق على المتاج \* بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار وتر كما امر اثنى له لو برهن  
 الخارج على مثل ذلك \* بينة مدعى الارث من جدته أولى من بينة ذى اليد لانه كان للجدته ابن  
 غائب لم يعلم موته الى الآن لانه أحق في اثبات ملك الغير \* بينة من يدعى زيادة الارث أولى  
 فيما لو اختلف الورثة في تاريخ موت الأقارب وبرهنوا \* بينة مدعى البنوة أولى في حق الارث  
 فيما لو برهن واحد أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فيبقى  
 بنسب الكل والميراث للابن فقط (شهادات) \* بينة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بينة أنه  
 لم يقل أو لم يفعل \* بينة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه حى الا اذا أخبر بجماعته  
 بتاريخ لاحق \* بينة الجرح أولى من بينة التعديل \* بينة الطلاق أو العتق أولى من بينة النكاح  
 أو الملك \* بينة حرية الاصل أولى من بينة الرق (مأذون) \* بينة العبد أو الصبي المأذون على  
 ما أقر به من غصب أو ودعة أو عارية اسمها أو مضاربة قبل اذنه أولى من بينة المقر له أنه  
 في حال الاذن (هجر) \* بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترى منك حال ص لاحك وبرهن  
 المحجور أنه حال الحجز (مرفقة) \* بينة ذى اليد ان المتاع ملك فلان ورثه من أبيه منذ سنة ثم  
 اشترته منه أولى من بينة الخارج أنه سرق منه منذ شهر \* بينة الخارج ان الحارم له سرق  
 منه منذ شهر أولى من بينة ذى اليد أنه مملوك وفي يدى منذ سنة (وصية) \* بينة الرجوع عن  
 الوصية أولى من كونه موصيا بمصر الى الوفاة قال في نور العين ادعى الوصية وأنكرها

قوله بأنه أى الشئ المتنازع  
 فيه مملوك

والبيذواني شرطت لك النصف وعشرين فقيزا أولى من بيعة الآخر على شرط النصف فقط  
 (مضاربة) \* بيعة القايض ان المال قرض أولى من بيعة الدافع انه مضاربة أو بضاعة وبيعة  
 الدافع ان المال قرض أولى من بيعة القايض انه مضاربة \* بيعة المضارب أولى فيما لو اختلفا  
 في قدر المشروط من الربح \* بيعة رب المال أولى فيما لو اختلفا في الخصيص بتجارة أو بيع بقدر  
 وعدمه \* بيعة المضارب أولى في المضاربة الخاصة اذا اختلفا في التجارة \* بيعة المضارب أولى فيما  
 لو قال قسمنا الربح بعد قبضك رأس المال وأنكره الآخر قبضه \* بيعة المضارب انك شرطت  
 لي الثلث أولى من بيعة الآخر على الثلث الا عشرة \* بيعة المضارب انك شرطت لي مائة أولم  
 تشرط لي شيئا فلي اعلمك أجر المثل أولى من بيعة الآخر بشرط النصف (شركة) \* بيعة الآخر  
 أولى فيما لو أمر أحد الشريكين رجل بالبشراع بعد وانه اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة  
 وبرهن الآخر انه به - دمه ليكون للأمر وحده وبيعة غير الآخر أولى فيما لو برهن الآخر ان  
 الشراعه بعد التفرق ليكون العبد له خاصة \* بيعة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من  
 بيعة الورثة انه ترك المال ميراثا للشركة (قسمة) \* بيعة من يدعي يتنازع آخر انه وقع في  
 قسمته أولى من بيعة الآخر (دعوى) \* بيعة البراءة أولى من البيعة على المال ان لم يؤخر  
 أرخ أحدهما فقط أو أرخا سويا \* بيعة المطلوب على انك أقررت بالبراءة أولى من بيعة الطالب  
 على انك أقررت بالمال بعد اقرارى بالبراءة وبيعة الطالب أولى ان قال انك أقررت بالمال بعد  
 دعواك اقرارى بالبراءة \* بيعة الاسبق تاريخيا أولى فيما لو ادعى مالكه عين في يد ثالث  
 أو في أيديهم - ما وكذا الوارخ أحدهما فقط والافيهنما \* بيعة الخارج أولى اذا ادعى  
 ذو اليد النتائج ونحوه مما لا يتكرر كجزء الصوف وحلب اللبن أو أرخا وتاريخه أسبق فبينته  
 أولى \* بيعة الخارج أولى في دعوى النتائج ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه \* بيعة الخارج أيضا  
 أولى فيما اذا برهن على النتائج ثم برهن على اقرار ذى اليد ببيعها وشراها من فلان لانه اذا باع  
 ثم اشترى كان ماله كما حادنا في بطل دعوى النتائج ونحوه \* بيعة من وافق سن الدابة تاريخه أولى  
 فيما لو ادعى النتائج على ثالث ذي يد وان لم يوافق أحدهما فبينتهما \* بيعة مدعى النتائج خارجا  
 أو صاحب يد أولى من بيعة المدعى المالك \* بيعة ذى اليد أولى فيما لو ادعى ان هذا العبد ولد في  
 ملكه من امته وعمده وبرهن الخارج على مثل ذلك \* بيعة الخارج أولى فيما لو برهن على أن  
 هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن ذوا اليد كذلك \* بيعة مدعى كل الدار أولى من بيعة  
 مدعى نصفها لو كانت في أيديهم - ما ولو في يد ثالث فلدى الكل ثلاثة أرباعها وللاخر ربعها  
 عند الامام \* بيعة رب الدين على اليسار أولى من بيعة المدين على الأعسار \* بيعة الاقرب  
 تاريخيا أولى فيما لو برهن أحدهما ان العين في يده منذ شهر وبرهن الآخر ان في يده منذ  
 جمعة أو الساعة \* بيعة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عمده منذ عشرين سنة وبرهن  
 الخارج أنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذوا اليد منه \* بيعة الخارج أن قاضي كذا  
 قضى له بهذه الجارية أو الدابة أولى من بيعة ذى اليد على النتائج خلافا لمحمد \* بيعة الشراة أولى  
 فيما اذا برهن على ذى اليد شراها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أي من زيد وآخر على  
 الصدقة منه وآخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فبينتهم ارباعا \* بيعة  
 الاسبق تاريخيا أولى فيما لو برهن ان الدار كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا

قوله من الأصل أى من كتاب  
تعارض البينات للشیخ عامر  
اه منه

الامنة أولى من بينة مدعى الهبة أو الصدقة أو الرهن مالم يثبت تاريخه إلا آخر أو يمكن  
أحدهما زائدا أو الآخر خارجا وفي المسئلة يبحث بطلب من الأصل \* بينة الوارث ان المورث  
وهبه كذا في الصحة أولى من بينة الآخرين على المرض (عارية ووديعة) \* بينة المعير انما  
هذه كذا بعد ما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير انه ردها اليه \* بينة المودع ان رب الوديعة  
عزلك من الوكالة بقبضها أولى من بينة الوكيل بالقبض \* بينة الخارج على المالك أولى من  
بينة ذى اليد على الايداع بعد قوله هو في يدي مالم يقل أولا انه في يدي وديعة \* بينة المودع  
على الرد أو على ضمها عنده أولى من بينة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس \* بينة مدعى  
الايداع عند ذى اليد أولى من بينة ثالث على مالك مطلق \* بينة ذى اليد ان فلانا أو دعيها  
أولى من بينة آخرانى اشترىته منك (غصب) \* بينة المالك على الاتلاف أولى من بينة  
الغاصب على الرد الى المالك \* بينة الغاصب ان المغصوب مات عند المالك أولى من بينة الموت  
عند الغاصب عند محمد وعند الثاني بالعكس \* بينة القصب فيما في يدي آخر أولى من بينة ثالث  
المالك المطابق \* بينة ان ذى اليد غصب الجارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصبها منه منذ  
شهر ويضمن المدعى عليه قيمته الثلث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي للثالث  
ولا ضمان خانية (جنبايات) \* بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد البرء كما في الدرر  
والفتية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفق المولى أبو السعد أوفى \* بينة انه قتل أباه يوم كذا  
أولى من بينة الخصم ان أباه كان ميتا ذلك اليوم \* بينة انك أضربت صيدا بضرب جوارفات أولى  
من بينة الآخر ان الجارحى لانه نفي مقصور (اقرار) \* بينة انه أقر لوارثه في الصحة أولى من  
بينة انه أقر له في المرض \* بينة الاقرار مكرها أولى من بينة الاقرار طوعا \* بينة المقضى عليه  
بالدوان المدعى أقر قبل القضاء بان لا حق له فيها أولى ولو بانه أقر بعد القضاء لا يطل القضاء  
\* بينة ان الميت كان أقرانه لا حق له في الدار أولى من بينة الوارث الارث (صلح) \* بينة مدعى  
الصلح عن كره أولى من بينة مدعيه عن طوع (رهن) \* بينة الراهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة  
الرهن بعده لا كـ \* بينة الراهن على عدم الرد أولى من بينة المرتهن اني أخذت المسال ورددت  
الرهن \* بينة المرتهن في تعيين الرهن أولى من بينة الراهن \* بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل  
منهما هلاكا عند الآخر \* بينة المرتهن انك رهنتمني الثوبين أولى من بينة الراهن انه رهنه  
أحدهما \* بينة الراهن ان العبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من بينة المرتهن  
انه مثل نصفه \* بينة الراهن انه رهنه سائما قيمته عشرة أولى من بينة المرتهن انه رهنه معسما  
قيمه خمسة \* بينة الشراء من زيد أولى من بينة الرهن منه الا اذا أرخ الآخر فقط أو كان  
تاريخه أسبق \* بينة ذى اليد لو كانت العين في يدي أحدهما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ  
الخارج (مزادعة) \* بينة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الارض والبذر في قدر المشروط  
بعدم مايت ويبنة الآخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعدم مايت أيضا \* بينة رب  
الارض أولى فيما لو قال بعد الدنات شرطت لي نصف الخارج وقال الا آخر عشرين قفة يرا  
\* بينة المزارع أولى لو عكست الدعوى ولم يخرج الارض شيئا أو لا نباتها عدم لزوم اجرة  
الارض \* بينة مدعى الصحة أولى من بينة مدعى الفساد باشتراط أقفره معينة \* بينة رب الارض

المالك الرد لانهم ملزمة \* بينة الخارج اني اشتريته من ابيك اولى من بينة ذى اليد انه ملك ابي -  
الى حين موته \* بينة الخارج اني اشتريته من ابيك منذ عشر سنين اولى من بينة ذى اليد ان  
اباه مات منذ عشر سنين \* بينة مثبت الزيادة اولى فيما لو اختلفا في قدر الثمن او قدر المبيع  
\* بينة البائع في الثمن وبينة المشتري في المبيع اولى لو اختلفا في قدر الثمن والمبيع جميعا بان  
قال البائع بعث العبد الواحد بالباقين وقال المشتري بل بعث العبدين بالف فيحكم للبائع بالذين  
وللمشتري بغيره \* بينة الفضة اولى فيما لو ادعى الشراء من ثالث احدهما شراء صحيحا  
والآخر فاسدا \* بينة ذى اليد ان زيد اقال لاحد قلى في الدار قبل شرائك منه اولى من  
بينة مدعى الشراء من زيد \* بينة لخارج على دعوى ملك مطلق اولى من بينة ذى اليد انك  
شريته منى ثم نقابلنا \* بينة البائع اني بعثك الجارية بغيره - هذا العبد اولى من بينة المشتري ان  
المبيع بالف \* بينة البائع اولى فيما لو اشترى زيد منه عبد من فهلك احدهما او رد الاخر بعيب ثم  
اختلفا في قيمة الهالك \* بينة البائع ان المبيع هلك في يد المشتري اولى من بينة المشتري انه هلك  
في يد البائع \* بينة من ليس له الخيار اولى فيما لو كان الخيار لاحدهما واختلفا في الاجازة  
والنقص في المدة وبينة مدعى النقص اولى لو اختلفا بعد المدة \* بينة رب لاسلم اولى فيما لو  
اختلفا في قدر الماسلم فيه او جنسه او صفته او زرعه \* بينة المسلم اليه اولى فيما لو اختلفا في  
رأس المال او في مضي الاجل لا ثباتها الزيادة بينة المؤرخ والاسبق تاريخا في دعوى الشراء  
من ثالث اولى من بينة الاخر وفيها تفصيل طويل \* بينة ذى اليد انما انتجت في ملك بائنه  
اولى من بينة الخارج النماذج في ملك بائنه (شفعة) \* بينة الشفيع اولى من بينة المشتري فيما  
اذا اختلفا في قدر الثمن وعند الثاني بالعكس \* بينة المشتري اولى فيما لو هدم البناء واختلف  
مع الشفيع في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس \* بينة المشتري اولى فيما لو قال اشترت  
البناء ثم العرصه فلا شفعة لك في البناء وبرهن الشفيع على شرائه ما جبهه عند الثاني وقال  
الثالث بالعكس \* بينة الشفيع اولى من بينة المشتري على انه أحدث هذا البناء والنهر \* بينة  
الشفيع انك اشتريت من زيد اولى من بينة المدعى عليه ان عمرا ودعنيها (اجارة) \* بينة  
المستأجر انه استأجرها بعشرة ايركها الى موضع كذا اولى من بينة المؤجر انه بعشرة الى نصفه  
\* بينة الراعي انك شرطت على الراعي في هذا الموضع الذي هلكت فيه اولى من بينة صاحبه اولى  
موضع آخر \* بينة المؤجر انه استأجر منه الحانوت طائعا اولى من بينة الاخر على الاكراه  
(اقول) تقدم في البيع ان بينة مدعيه كرها اولى في الصحيح فلعل هذا معنى على خلاف الصحيح  
تأمل \* بينة المستأجر اولى فيما لو سقط احد مصرعي باب الدار فادعاه كل منهما \* بينة المؤجر  
انه سلمه الدار في المدة اولى من بينة المستأجر انها كانت في يد الايجرة المدة \* بينة المؤجر اولى  
في قدر الاجرة وبينة المستأجر اولى في قدر المدة \* بينة راكب السفينة اولى فيما لو قال لصاحبها  
استأجرتني لاحفظ لك السكان \* بينة رب الدابة اولى فيما لو قال له راكب استأجرتني لابلغها  
الى فلان (هبة) \* بينة مدعى الهبة المشروطة بعوض اولى من بينة الرهن وغير المشروطة  
بالعكس ودلت المسئلة على ان بينة البيع اولى من بينة الرهن \* بينة الشراء من ذى اليد اولى  
من بينة الهبة والقبض منه الا اذا رُخ الثاني فقط او كان تاريخه اسبق \* بينة مدعى نكاح

٢ قوله بينة من ليس له الخيار  
الخ صورته ادعى صاحب  
الخيار اجازة البيع في مده  
الخيار وادعى الاخر نقضه  
وادعى الاول النقص وادعى  
الاخر الاجازة فالقول قول  
الاول والبينة بينة الاخر  
اعنى من ليس له الخيار وانتهى  
منه

٣ قوله اولى لان ذى اليد  
اتصبت خصمها لمدعى  
بدعوى الفعل عليه  
فلا تدفع الخصومة عنه  
بحالة الفعل الى غيره تعارض  
البيئات للشيخ غانم اه منه

انه تزوجها في رجب أولى من بيعة ورثته انه مات في صفر (طلاق) \* بيعة المرأة انه كان عاقلا  
 وقت الخلع أولى من بيعة الرجل انه كان مجنوناً والاصل في ذلك ان بيعة كونه المتصرف عاقلا  
 أولى من بيعة كونه مجنوناً \* بيعة الابن ان أباه وأبائهم وانقضت عدتها أولى من بيعة المرأة انه  
 مات وهي على نكاحه وهو الصحيح (نفقة) \* بيعة المرأة انه موثر فعليه نفقة المومنين أولى  
 من بيعة الزوج انه موثر \* بيعة الزوجية أولى فيما لو اختلفا في مقدار المفروض أو زمانه  
 لانها تثبت الزيادة \* بيعة الزوجة ان الثوب المبعوث أو الدراهم هدية أولى من بيعة الزوج  
 انه من الكسوة أو المهر خاتمة وفي الخلاصة بالعكس \* بيعة الابن الغائب ان أباه حين  
 أنفق مال الابن على نفسه كان موثراً أولى من بيعة الاب الاعسار \* بيعة الابن الزمن ان  
 زيدا أبوه فعليه نفقته أولى من بيعة زيدان رجباً آخره أو الزمان \* بيعة الظاهر المشرط  
 عليه الارضاع بنفسها انها أرضعت الصبي بلبثها فلها الاجر أولى من بيعة أيمه انها أرضعته  
 بلبث شاة (عتق) \* بيعة لامة انه اعتقها قبل الولادة فولدها حر أولى من بيعة السيد انها  
 ولدت قبل الاعناق \* بيعة البنت ان أبي مات حر الاصل أولى من بيعة المدة على انه كان  
 عمدى فاعتقه وولاه أولى \* بيعة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بيعة العبد لاثباتها  
 الزيادة \* بيعة الامة انه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بيعة الورثة انه كان مختلط  
 العقل \* بيعة مدعى فساد الكتابة أولى من بيعة مدعى صحتها \* بيعة الممكاتب أن الكتابة  
 على نفسه وماله أولى من بيعة المولى انها على نفسه فقط (وقف) \* بيعة الاسبق نار يخارلى فيما  
 لو برهن ذواليد انها رقت عليه والقسم انها اوقفت على المسجد \* بيعة مدعى الوقف بطنا بعد  
 بطن أولى من بيعة مدعى الاطلاق \* بيعة الخارج على الملك أولى من بيعة المتولى ذى اليد على  
 انه وقف وبه يبقى \* بيعة الخارج انها اوقفت على مطلق أولى من بيعة ذى اليد ان بائني اشتراها  
 من الواقف الا ان اثبت ذواليد نار يخاسا بقاء على الوقف \* بيعة فساد الوقف أولى من بيعة  
 الصحة ان كان الفساد بشرط فساد وبيعة الصحة أولى ان كان الفساد لمضى في المحل أو غيره  
 (بيع) \* بيعة مدعى فساد البيع أولى من بيعة الصحة اتفاقاً ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسدين  
 وبيعة مدعى الفساد أولى أيضاً ولو اعنى في صلب العقد كالشرائط وان خر في ظاهر  
 الرواية \* بيعة مدعى البيع كرها أولى من بيعة مدعى طوعاً في الصحيح \* بيعة الغبن أولى من بيعة  
 العكس \* بيعة الدائن ان الورثة باعوا عبداً من التركة المدة معروفة أولى من بيعة ان البائع  
 هو رهنهم \* بيعة مدعى البيع وفاء أولى من بيعة مدعى بانه بيعة المشتري على الاقالة أولى من  
 بيعة البائع على البيع بطلان الثانية باقرا مدعى الاقالة \* بيعة ذى اليد انى بعنك هذا العبد  
 بالقبول أولى من بيعة احد هما انى اشترىه منك بالقبول \* بيعة انى بعنك كذا فى يوم كذا فى مكان  
 كذا أولى من بيعة الاخر انى لم يكن ذلك اليوم في ذلك المكان \* بيعة ذى اليد ان فلاناً اودعنى  
 الدار أولى من بيعة الخارج على الشر من ذى اليد \* بيعة من بالغ فادعى ان الوصى باع كذا بغبن  
 أولى من بيعة المشتري وقال كثير بالعكس \* بيعة المشتري ان أبالك باعها منى في صفر أولى  
 من بيعة الابن انه كان بالغاً وقبل بالعكس \* بيعة المشتري انك بعته منى بعد بلوغك أولى من بيعة  
 البائع انه قبله لاثباتها المعارض \* بيعة المشتري اجازة المالك ببيع الفضولى أولى من بيعة

عنده اذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل أما عند أبي يوسف فلا لان عنده يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما قدمناه آنفا ومثله في الجوى عن الظهيرية (قوله قبلت في حق النصراني) ويكون العبد معتق البعض من أحد الشريكين فيجوز فيه الطهارات المشهورة (قوله وزاد محشياً خمسة أخرى) الأولى قال العبد ان دخلت هذه الدار فانت حر وقال نصراني ان دخل هو هذه الدار فامر أنه طالق فشهد نصرانيان على دخوله الدار ان العبد مسلم لا تقبل وان كافراً تقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق الثانية لو قال ان استقرضت من فلان فعبدته حر فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان والحالف ينكر يقبل في حق المال لافي حق عتق العبد لان فيه شهادة الاب لابن الثالثة لو قال ان شربت الخمر فعبدته حر فشهد رجل وامرأتان على تحققة يقبل في حق العتق لافي حق لزوم الحد الرابعة لو قال ان مرقف فعبدته حر فشهد رجل وامرأتان عليه يقبل في حق العتق لافي حق القطع الكل من البرازية وانما لا تقبل لان شهادة النساء في الحد ودغير مقبولة قلت وأبنت مسئلة أخرى فزدمت اوهي انما لم تقبل لانها ان ذكرت طلاقك ان ثبتت طلاقك ان تكلمت به فعبدته حر فشهد شاهدان طلقها اليوم والآخر على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق وهي في البرازية أيضاً كذا في حاشية تنوير البصائر (اقول) لعل ذلك موقت بان يكون اصل الكلام ان ذكرته اليوم وحده فعدم عتق العبد من حيث انه لم يقم عليه نصاب الشهادة والافهو مشكل نامل وزاد البصري ما في خزنة الاكل من اللقطة وذلك لقطة في يده لم وكافر فقام صاحبها شاهدين كافر من علميا تسمع على ما في يد الكافر خاصة استحسانا وما لومات كافر فاقسم ابناه تركته ثم أسلم أحدهما ثم شهد كافران على أبيه بدتين قبلت في حصة الكافر خاصة ١٥ (أقول) قد ذكر سيدي الوالد في تنقيحه جملة مسائل في ترجيح البيئات لخصها تلخيصاً صاحباً بوجوه عبارة وقد ذكر أنه قصد ذلك خدمة اصحاب الشريعة صلى الله تعالى عليه وسلم فلم أجد حيث الاقتداء به كذلك خدمة لحجاب جدى سيدي الانبياء والمرسلين مستمداً بعده ومدهم صلى الله تعالى عليه وسلم أجمعين ونماذ كرت ذلك هنا وان لم يكن محلها هذا الباب كان ثبت على ذلك فيما تقدم قريبا اتباعاً للمصنف والشارح رحمهما الله تعالى ونفع فيهما والمسلمين آمين (نكاح) \* بينة الاسبق تاريخاً أولى في رجلين ادعى نكاحاً امرأة \* بينة رد البكر النكاح عند تزويجها أولى من بينة سكوتها وبنية الزوج على رضاها وأجازتها أولى من بينة ردها \* بينة زيد انها امرأة أولى من بينتها انها امرأة وعمر المنكر \* بينة المسلم أولى من بينة النصراني اذا قاما بينة نصرانية على نكاح نصرانية \* بينة فساد النكاح أولى من بينة هخته \* بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج ان شهد به المثل للزوج \* بينة المرأة ان أباهاز وجهها وهي بالفسة ولم ترض أولى من بينة الزوج انها كانت قاصرة \* بينة المرأة ان الدار التي يسكنها ملكها أولى من بينة الزوج انها ملكه \* بينة الزوج في متاع النساء انه ملكه أولى من بينة المرأة \* بينة الحصة أولى فيما لو ادعى الزوج الابراء من المهر في الصحة وورثه انه في المرض \* بينة المرأة انها ابرأته من المهر بشرط أولى من بينة الزوج انه بلا شرط \* ٣ بينة الزوج انها ابرأته من المهر أولى من بينة المرأة انه كان مقرباً الى الآن \* بينة المرأة

قبلت في حق النصراني فقط  
اشبهاء قات وزاد محشياً  
خمساً أخرى معزبة  
للبرازية

٣ (قوله بينة الزوج انها ابرأته من المهر أولى لان بينة المرأة على الاقرار قد بطلت باقرار الزوج به لما ادعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة وكذا في دعوى الدين وكذا البيوع والاتالة فان بينة الاتالة أولى باطلاق بينة البيوع باقرار مدعى الاتالة ويجب ان تحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقائع كما في القنية انتهى منه

ملخصه \* (فائدتان) \* اذا تم دابنا القاضي لرجل ان اياهما قضى لهذا على هذا لم تقبل عند  
الامام وله قول آخر با قبول ربه فاخذ خاتمة قال رجل يا زاني فقال آخر صدقت هو كذبات  
صار فاذا واكمثر المشايخ لا وعليه الفتوى (قوله وعليه الفتوى) صحيح في غير  
هذا المحل القبول واقفي في الرحيمية (قوله شهادة النفي المتواتر) أي عند الناس مقبولة  
بان علم الكل عدم كون المدعى عليه في ذلك المكان والزمان لانسع عليه أي بانه  
أقرضه فيها كذا مثلا ويقضى بفراغ ذمته لئلا يلزم تكذيب الثابت للضرورة  
والضرورة يات مما لا يدخلها الشك وأما اذا لم يتواتر فلا تقبل بينة الا في عشرة مسائل مذكورة  
في الاشياء من القضاء وفي النواذر عن الثاني شهد عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو كفاية  
أو بيع أو مال أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في موضع وصفاه أو في يوم مبيها فبرهن  
المشهور وعليه انه لم يكن غايومثلا لا تقبل الا اذا تواتر ووجه عدم قبولها ان الشهادة متضمنة  
للمشاهدة وذلك بان لم ولم يحصل بالنفي وغامه في حوائش الاشياء قال في الذخيرة الا ان تاتي  
العامية وتشهد بذلك فيؤخذ بشهادتهم اه وفي المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم  
كونه في ذلك المكان والزمان لا نسلم الدعوى عليه ويقضى بفراغ ذمته لانه يلزم تكذيب  
الثابت بالضرورة والضرورة يات مما لا يدخلها الشك عندنا في كلام الثاني وكذا كل بينة قامت  
على ان فلانا لم يفعله ولم يفعله كذا في البرازية قال سيدي الوالد في تنقيح البينة اذا قامت  
على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو ان يشتهر ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم  
على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخالصي وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس اه  
وغامه فيها (أقول) واستترز بالتواتر عن غيره فلا يقبل سواء كان صورة أو معنى وسواء احاط به  
علم الشاهد أو لا كما يقع في هذه الأزمان من غير ان ناد حسن ويسمونه متواترا لانه  
كثيرا ما ينظر كذبه وانظر الى ما عرفوا به المتواتر من أنه ما نقله جمع عن جمع فان قالوا سمعنا  
الابد أن يكون عن مثلهم أو يقولون رأينا باعيننا أو نحوه وانظر لما تقدم في باب اليمين بالبيع  
والشراء من قبول بينة في الشروط وراجع (قوله الشهادة اذا بطلت في البعض الخ) كما اذا  
ادعى أخ وأخت أرضا فشهد له ازوجها ورجل آخر ترد في حقها وحق أخيه او اذا شهد بأشئ  
ان لا تجوز شهادتهم اه والغير لا تجوز ان لا تجوز له اتفاقا واختلاف في الآخر والمفهوم عدم  
الجواز كما يفهمه اطلاقهم وهذا مذهب محمد وعند الثاني يجوز أن تبطل الشهادة في البعض  
وتبقى في البعض كما في الظهيرة وكما لو شهد انه قذف امه او فلانة لا تقبل شهادتهما وكما لو  
شهد له على رجل بانف وعلى آخر بمائة فصدقه في الاول وكذبهم في الثاني بطات  
\* (فروع) \* في الخاتمة شهد الرجل أن فلانا غصب عبده لكنه رده عليه فمات عنده فقال  
غصامت عند الغاصب وقال الغاصب ما غصبته ولا ردته ضمن القيمة كما لو قالوا غصبته فقتله  
عندك مولا فقال الغاصب ما قتله عندي ولا غصبته ضمن القيمة وكما لو شهد ان له الف الف لكنه  
أبرأ فقال ما كان له نفي ولا أبرأني من شيء يقضى عليه بالف ولو ادعى انه أوصى له بالف  
وبرهن ثم ادعى انه ابنه ولم يبرهن فله الأقل من الميراث ومن الف قال محمد الوصية باطله  
(قوله الا في عبد بين مسلم ونصراني الخ) \* أقول الاستثناء المذكور انما يصح على قول محمد لان

وعليه الفتوى \* شهادة  
النفي المتواترة مقبولة \*  
الشهادة اذا بطلت في  
البعض بطات في الكل  
الا في عبد بين مسلم ونصراني  
فشهد نصرانيان عليه ما  
بالعق

شهدا تهم هنا في مجرد كونها في يد المدعى عليه ونحوه في أنها لا تروى لهم أياها في يده ولا يلزم من  
 اشتراط الرؤية في الشهادة بالمال اشتراطها في الشهادة بمجرد كونها في اليد ولذا لا يجوز كثير  
 من الفتاها شهداتهم بمجرد معاهاهم عن المدعى عليه بأن في يده ولكن مختار عما لدين عدم  
 الجواز وتبعه في الدرر والغرر واختار محشي الملاءب بد الحليم الاطلا لاق هنا ما بينهم من  
 الفرق فتدبر (قوله فشهد به آخران) لانه يحتاج الى هذا لاثبات يد المدعى عليه حتى يصير  
 خصما (قوله أو شهد بالمال بالحدود وآخران بالحدود) وفي البرازية لوعلم بالحدود من  
 النقات وفسر القاضى تقبل وفيها أيضا شهدوا بالدار للمدعى بحدودها فشهد آخران ان  
 لحدودها يقبل ويجعل كان الاولين شهدا بكل ذلك قال في الهندية من الباب الخامس  
 من الشهادات ولو شهدا ان الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان بن فلان  
 الفلاني وهي في يد فلان المدعى عليه هذا هو هذا ولكن لا يعرف حدودها ولا تقف عليها  
 فقال المدعى للقاضى أنا آتيت بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأتى بشاهد دين  
 شهدا ان حدودها كذا وكذا الختلاف جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها ان  
 القاضى يقبل ذلك ويحكم به للمدعى وذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم به للمدعى وكذا  
 الفرى والضياعات والخوانيت بجميع العتارات على هذا كذا في الظهيرية ذكر ظهير الدين  
 المرغيناني هذه المسئلة في شروطه وقال اختلقت الروايات في هذه المسئلة والظاهر انه اتفق  
 لان تحمل الشهادة غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة  
 والارض أو الكرم في السواد ظاهرا ان الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن سمعوا  
 ذكر الحدود فشهدوا على تلك الحدود والمذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحدود على  
 الحقيقة كذا في الفصول العمادية وهو الاصح كذا في القبة وهو الصحيح كذا في الذخيرة  
 وان لم يأت المدعى بشاهد دين يشهد على الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من  
 القاضى ان يبعث له أمينين من أمانته الى الدار حتى يعرفا عن حدود الدار واسما مجيرانها  
 اجابه القاضى الى ذلك فاذا بعثهما وتعرفا ان كانت حدود الدار واسما مجيرانها توافق تلك  
 الحدود التي ذكرها الشهود واخبر الامينان القاضى بذلك قضى القاضى بالدار للمدعى  
 بشهادتهم كذا في الهيطة هذا كله ان لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة فحدودها عرو  
 ابن حريث بالكوفة وشهد بها الشاهدان لانه لم يذكر الحدود ولا تقبل شهداتهم في قول  
 أى حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه والضبيعة اذا كانت مشهورة على هذا  
 الخلاف أيضا كذا في فتاوى قاضيان اه (قوله فشهد به آخران انه المسمى به) أى بذلك  
 الاسم قال في الهندية في اواخر الباب الرابع رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعثني هذا  
 العبد بالف درهم وتقبلتك الثمن فذكر المدعى عليه المبيع وقبض الثمن فشهد للمدعى  
 شاهدان على اقرار البائع بالمبيع وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لناعبد يد زيد وشهد  
 شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع ان اسمه زيد قال لا يتم البيع به هذه  
 الشهادة وان شهد الشاهدان ان البائع أقر انه باعه عبدا زيد المولى فذهب به الى شئ يعرف  
 من عمل أو صناعة أو عيب أو حابة فوافق ذلك هذا العبد يقبل استحسانا وكذا الاثمة اه

فشهد به آخران أو شهد بالمال  
 بالحدود وآخران بالحدود  
 أو شهدا على الاسم والذهب  
 ولم يعرفا الرجل بعينه  
 فشهد آخران انه المسمى به  
 درهم دواحد فقال  
 الباقون فحنن شهد  
 كشاهدته لم تقبل حتى يتكلم  
 كل شاهد بنبهاته



الروايات ان كان يدعى فسادا بشرط فاسد أو أجل فاسد وان كان يدعى فسادا في صاحب العقد  
بان ادعى الشراء بائنا ورطل من خمر وانكره الآخر فيه روايتان وظاهر الرواية عنه كلالول  
(قوله الا في مسئلة الاقالة) كما تقدم في بابها وهي لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل  
من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول لادمشتري مع انه يدعى فسادا للعقد وهذا ليس  
بما نحن فيه لان كلامنا فيما اذا اتفق على عقد واحد ادعى أحدهما بفساده والآخر فسادا  
فالقول للمدعى الصحة لانه الاصل في العقود والابحار بحال المملوك وحقنا قد اتفق على صحة المبيع  
ثم ادعى البائع فساده بالاقالة وأنكر ذلك المشتري والقول قول المنكر غير ان المشتري أقر  
بعقد فاسد يجب رفعه وباطاله لكن صاحب الاشياء بعد ذلك كرامته فلا يقال ولو كان على القلب  
تصالحا فظاهره انه اذا ادعى البائع الشراء الفاسد والمشتري الاقالة فلا ينظر وجهه قال الجوى  
قبله في أن لا يكون هذا الفرع داخل تحت الاصل المذكور لاحتياج الى استثنائه لانه لا يدع  
صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري ينكرها فيكون القول قوله اهـ (أقول) فيما قاله  
نظر فان ادعى الاقالة مستلزما لادعاء صحة المبيع اذا الاقالة لا تكون في غير الصحيح (وأقول) كان  
وجه التحالف على ما قاله الجوى ان المشتري بدعواه الاقالة يدعى ان الثمن الذي يستحقه بالرد  
ماتة مثلا وبالبائع بدعواه الشراء باقل مما باع يدعى ان الثمن الذي يجب تسليمه الى المشتري  
خمسون مثلا فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلافهما في قدر الثمن  
الموجب للتحالف بالنص والافالمائة التي هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة  
في المبيع الاول وهي غير الخمسين التي هي الثمن في المبيع الثاني كما ترى اهـ (قوله وفي المنقط  
اختلاف في المبيع والرهن فالبيع أولى) يعني بينة في الرهن والبيع مائة مائة لان  
الوفاء رهن حقيقة على ما هو العقد فيه ولان اشتراط الوفاء زائد والامتناع عدمه والقول  
لمنكره الان يقال ان صورته صورة المبيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن البحت قال  
في التمار خاتمة القول المدعى الرهن لتسكه بالاصل وهو عدم البيع والبيعة المدعى البيع لانه  
خلاف الظاهر (قوله اختلاف في البتات والوفاء فالوفاء أولى استحضانا) وانما كان القول  
للمدعى البتات لانه الاصل في العقود الابقرينة كنهان الثمن كثيرا كما تقدم وحاصل عبارة  
المنقط ان الاستحسان في الاختلاف في البيعة ترجح بينة الوفاء وفي الاختلاف في القول  
ترجح بينة مدعى البتات وهذا الذي حرره الرمي فيما مر فتدبر خلافا لما مشى عليه الشارح  
قبيل المكفالة فراجعوه وذكرة الكلام على بيع الوفاء مستوفى (قوله شهادة فاصرة بتمها  
غيرهم نقبل) قال في الدرر لان الحاجة الى الشهادة لا يثبت المدعى عليه حتى يصير خصما  
في اثبات الملك للمدعى ولا فرق في ذلك بين أن يثبت كلالا للمدعى وبين بتمها بقرينة واحدة  
أو فريقين ثم اذا شهدوا انها في يد المدعى عليهم سألهم القاضي عن سماع تشهدون انها  
في يده أو عن مائة لانهم رجا سماع اقراره انها في يده وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة اهـ  
أي ان سماعهم اقراره بانها في يده يجوز له سماع الشهادة وليس كذلك بل يجوز له سماعهم  
انها في يده هذا هو المراد وهو الموافق لما سبق تقريره على كلام الشارح من أنه ظاهر الرواية  
والختماء في الشكافي والهـ داية في الشهادة بالملك الذي اليد نعم فرق بين هذه الشهادة وتلك اذا

الا في مسئلة الاقالة وفي  
المنقط خلافا في البيع  
والرهن فالبيع أولى  
اختلاف في البتات والوفاء  
فالوفاء أولى استحضانا  
شهادة فاصرة بتمها غيرهم  
نقبل كأن شهدا بالدار بلا  
ذكر اسم في يد الخصم

ادعى عليه الاقرار طاعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره  
 فيبينة المدعى عليه اولى وان لم يؤرخا أو ارخا على التعاقب فيبينة المدعى اولى اه وفي  
 التواريخ الثانية من الدعوى في الفصل الثالث والعشرين معزيا بالاصري ولو ادعى الاقرار طاعا  
 فاطام المدعى عليه بينة انه كان هذا الاقرار بذلك التاريخ عن اكره فالبينة ببينة المدعى عليه  
 وان لم يؤرخا أو ارخا على التعاقب فالبينة للمدعى اه (قوله واتحدتاريخهما) اهل وجهه  
 انهما اذا ارخا واتحد التاريخ كان الاقرار واحدا والظاهر الطوع فيعمل به عند عدم البينة  
 لان الامتياز خلاف الظاهر تأمل (قوله فان اختلفا اولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى) اهل  
 وجههما اه اذا اختلف التاريخ كانا اقرارين أحدهما بالطوع والآخر بالاكره وان لم يؤرخا  
 احق التمسك به فيبينة الطوع فيهما والله تعالى اعلم والظاهر ان هذا توفيق بين القولين  
 قال الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية تعارضت بينة الطوع والكره فيبينة الطوع اولى  
 ولو قضى القاضي ببينة الاكره نفذ قضاءه وان عرف الخلاف وقال أبو حامد ببينة الاكره اولى  
 ونقل المصنف لاختلافنا في الصلح والاقرار كان القول قول من يدعى الطوع وبالبينة بينة  
 الاخر في الصحيح من الجواب وفي العمادية ببينة الاكره احق بالقبول لانها تثبت خلاف  
 الظاهر اه وفي فتاوى مؤيد زاده اجتمعت بينة الاكره على البيع وبينة الطوع اعية يرى عن  
 أبي يوسف ان بينة الاكره اولى واليه ذهب بعض مشايخنا وقال بعض المتأخرين الطوعية  
 اولى وعزم اللوجيز ثم قال لو ادعى أحدهما الاقرار بدين كذا طاعا والآخر مكرها فالقول لمن  
 يدعى الطوعية وبالبينة لمن يدعى الاكره فاضيقان قال المصنف في منعه أقول كلامه يقتضي  
 ان بينة الاكره انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وما اذا لم يحصل التعارض فيبينة  
 الطوع اولى فتسكون المسئلة الثلاثة وهي اما ان يؤرخا ولا فان كان الاول وهو ما اذا ارخا فاما  
 ان يتحد التاريخ او يختلف فان كان الاول فيبينة الاكره اولى وان كان الثاني وهو  
 ما اذا اختلف التاريخ اولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى اه (تتمة) قال في العمادية لا حاجة  
 في دعوى الاكره الى تعيين المذكره كالحاجة في دعوى السعاية الى تعيين العوان وقيل لا بد  
 من تعيين العوان والاول اصح اه (فائدة) بينة الحرية مقدمة على غيرها لانها تثبت أمرا  
 زائدا وهو ولاية التصرف وأهمية الشهادة وغير ذلك كافي جامع الفصولين (فائدة أخرى)  
 بينة الرجوع عن الوصية اولى من بينة كونه موصيا مصر الى الوفاة حامدة عن أبي السعود  
 (أقول) وهذا اذا لم يقض بالبينة الاولى فان قضى بالوصية واقبت بينة أخرى على الرجوع  
 لا تثبت الشهادة ولا الدعوى لانها تتضمن نقض القضاء والقضاء بضان عن الالف ما يمكن  
 كما قدمناه عن شرح الزيادات في هذا الباب فراجع وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله واعقد  
 المصنف) حيث أقره (قوله بينة الفساد) تذكر ارفع مسئلة القين المقدمة (قوله فالقول  
 لمدعى البطلان) لانه منكر للاحق وواظف ان البينة بينة الصحة لانها اكثر اثباتا فاما بينة  
 البطلان لم تنفذ أمر اجديدا جوى ومثله في شرح المجموع لابن ملان عن الفتاوى الصغرى  
 (قوله لمدعى الصحة) مفاده ان البينة ببينة الفساد لان مدعى الفساد يدعى أمرا زائدا  
 وهو الفساد كالشرط الفساد ومدعى الصحة ينكره والقول للمدعى أمرا زائدا فان

واتحدتاريخهما فان  
 اختلفا اولم يؤرخا فيبينة  
 الطوع اولى مانقط وغيره  
 واعقد المصنف وابنه  
 وعزم زاده \* (فروع) \*  
 بينة الفساد اولى من بينة  
 الصحة شرح وهبانية  
 وفي الاشباه اختلاف  
 المتباينان في الصحة  
 والبطلان فالقول لمدعى  
 البطلان وفي الصحة والفساد  
 لمدعى الصحة

عائل وبرهنافية المعتوم أولى اه وهذا غير موافق لما مر آنفا فاعمل في المسئلة روايتين  
 اه فظهر من هذا ان من قال بقديم بيعة العتمة فقدم شي على ما في جامع الفتاوى غير ان أكثر  
 الكتبة على خلافه كما ظهر مما ذكر من النقول والله تعالى أعلم (قوله أولى من بيعة كونه  
 مخلوط العقل أو مجنوننا) لان الورثة يدعون أمر اعارضاهو غير العقل وهو ينكره فالقول  
 للمنكر عند عدم البيعة (قوله ولو قال الشهود) أي بطلاق وعناق مخ أي والمدعى يدعى  
 الصحة والمدعى عليه يدعى المرض (قوله لا تدرى كان في صحة أو مرض فهو على المرض) أي  
 لان تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقنا ولان الحادث بضاف الى أقرب أوقاته  
 فالتردد وحل على الأقرب أما لو اختلفوا فبيعة الصحة مقدمة كالوادعى الزوج بعد وقتها  
 انها كانت أبرأته من الصحة اذ حال صحتها واقام الوارث بيعة انها أبرأته في مرض موتها  
 فبيعة الصحة أولى وقيل لبيعة الورثة أولى كفي جامع الفتاوى ومثمل الاحكام  
 وفي الجامع أيضا ولو أقر لوارث ثم مات فقال القهر له أقر في صحته وقال ببيعة الورثة في مرضه  
 فالقول للورثة والبيعة للمهرله وان لم يقيم بيعة واردا استخلافهم له ذلك ادعت المرأة البراءة  
 عن المهر بشرط وادعاه الزوج مطلقا واقام البيعة فبيعة المرأة أولى ان كان الشرط منه اوفا  
 يصح الابراء معه ويميل البيعة من الزوج أولى ولو أقامت المرأة بيعة على المهر على ان زوجها  
 كان مقربا به الى يومنا هذا واقام الزوج بيعة انها أبرأته من هذا المهر فبيعة البراءة أولى وكذا  
 بيعة الدين لان بيعة مدعى الدين بطلت لاقرار المدعى عليه بالدين فمن دعوها البراءة كشهود  
 يسع واقالة فان بينهما الميطاها شي وتبطل بيعة البيع لان دعوى الاقالة اقرار به (قوله فهو  
 على المرض) لم يذكر ما اذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الانقروى اعنى بعض الورثة ان  
 المورث وهبه شيأ معينا وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وان أقاموا  
 البيعة فالبيعة المدعى الصحة ولو ادعت ان زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة  
 وادعى الورثة انه في الصحة فالقول لها وان برهنوا وقتنا واحد فبيعة الورثة أولى (قوله ولو قال  
 الوارث الخ) هذا مطلق شامل لكل دعوى الا انه لم يذكر فيه تعارض البيعتين (قوله كان يهذى)  
 الظاهر ان المراد انه كان مختلط العقل للمقابلة وذكر البيرى انه اذا اختلفا في الحد والهزل  
 فالقول المدعى الهزل الا ان يعطيه بعض الثمن فلا تسمع دعوى الهزل اه (قوله وبيعة  
 الاكراه) قال في الجهر تعارضت بيعة الاكراه والظوع في الاجارة فبيعة الطواعية أولى وان  
 قضى ببيعة الاكراه في الاجارة فقد ان تعارضت بيعة البيع صحيحا او مكرها فقولان اه  
 قال الجوى والذي يظهر ان الاصح العمل ببيعة المكره لانه يدعى خلاف الظاهر والبيعة لمن  
 يدعيه وبؤيده ما بصرح به قريبا تأمل (قوله في اقاربه) وكذا في البيع والاجارة والصلم  
 على ما في الاشباه قال الباقي تعارضت بيعة الاكراه والطوع في البيع والصلم والانقار  
 فبيعة الاكراه أولى اه وعزاء الى الخاتمة وفيه او هو الصحيح من الجواب وكذا في ترجيح  
 البيعات قال سبدي الوالد في تفقيحه لو اثبت اقرار انسان بشي طاعة فاقام المدعى عليه بيعة  
 انى كت مكرها في ذلك الاقرار فبيعة الاكراه أولى لانها ثابت خلاف الظاهر وهو الاصح  
 كافي الفصول العمادية وعليه المستوى كافي الخلاصة اه قال في البرازية عن الملقط

أولى من بيعة الورثة  
 مثلا كونه مخلوط العقل  
 أو مجنوننا ولو قال الشهود  
 لا تدرى كان في صحة أو  
 مرض فهو على المرض  
 ولو قال الوارث كان يهذى  
 يصح حتى يشهد انه  
 كان صحيح العقل برأية  
 (وبيعة الاكراه) في اقاربه  
 (أولى من بيعة الطوع)  
 ان ارنا

أجد المسئلة في المنية، ورايتهم في مؤيدرا معزولة لقبية (قول) وبينه كون المتصرف في نحو  
تدبير الخ) أي أو يبيع كما في دعوى القنية ويخى الأقامت الامة بينة ان. ولا هادبرها في مرض  
موتة وهو عاقل وأقامت الورثة بينة انه كان مخلوط العقل فبينه الامة أولى وكذا اذا خلع  
امراته ثم أقام الزوج بينة انه كان مجنوناً قبل الخلع وأقامت بينة على كونه عاقلاً بينة  
أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وابنه بينة انه كان مجنوناً والمرأة على انه كان عاقلاً فبينه  
المرأة أولى في الفصلين كذا في الدرر لكن قال الشيخ غانم البغدادى في ترجيح البيئات بينة  
كون البائع معتوها أولى من بينة كونه عاقلاً وبينة العقل أولى من كونه مجنوناً وقت الخلع  
وبينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه مجنوناً قال في الجبر برهنت الامة على انه دبرها  
في مرض موتة وهو عاقل وبرهنت الورثة على انه كان مخلوط العقل فبينه الامة أولى وكذا  
الخلع اه قال في مخزن النواذر ولوظهر جثونه وهو مقيم في محجر الافاقه وقت بيعه قال قول  
لهو بينة الافاقه أولى من بينة الجنون وعن أبي يوسف ادعى شراء الدار فشهد شاهدان انه  
كان مجنوناً عند ما باعه وآخران انه كان عاقلاً فبينه العقل وصحة البيع أولى وفي الاشياء  
اختلفا في كون الاقرار لاوارث في الصحة أو في المرض قال قول لمن ادعى انه في المرض أو في كونه  
في الصغر أو البخلوخ قال قول بان ادعى الصغر وكذا الوطاق أو اعتق ثم قال كنت صغيراً قال قول  
لهوان أسند الى حال الجنون فان كان معه هودا قبل والافلا وفي جامع الفتاوى بينة العتة أولى  
ليكنها مخالفة لامت من موافقة للشيخ غانم ولذا عزاها في هذا الجامع لبعض الفتاوى ولم يبين  
وفي القنية بينة العقل أولى من بينة ائمة أو الجنون في البيع اه (أقول) ولعل في المسئلة  
قولين بناء على ان ظاهر الحال من الانسان هو المرض أو الصحة فن قال المرض رجع بينة الصحة  
ومن قال الصحة رجع بينة المرض لان البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والذي ينبغي  
التعويل عليه هو الاول حيث أطيقت النقول كما همت على ترجيح بينة العقل الاماندر  
والفتوى على ما عليه الاكثر من أن في ذلك مطلقاً المرحوم على افندي مفتي الديار الزومية  
بنصر العتة اول ترجيح البيئات من فتاويه وما وقع في ترجيح البيئات للشيخ غانم في البيوع فقد  
ذكر خلافه هو اول كتاب الطلاق وقال الاصل في ذلك ان بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من  
بينة كونه مجنوناً أو مخلوط العقل اه وانعته نقص العقل كما في الصباح على انه قد استدرك  
الشيخ غانم نفسه على هذه الرواية كما في بعض النسخ فلان عارض ما في المعنبرات فاعتنم هذا  
التحرير الذي لا يتجده الا بعد التفتيح ثم بعد كتابتي لهذا العمل رأيت في المحمية آخر الشهادات

بينة الغيبين بلا اشتباه \* قدم كذا بينة الاكراه

قدم على الطوع وان شخصان \* جالدى القاضى يشهدان

وآخران انه قد كانا \* مخلوط عقل ذلك الزمانا

أو كان مجنوناً لاوى الاولى \* والحكم هكذا فى مقولنا

وفي ترجيح البيئات من نور العين عند ذكره ان الاصل في ترجيح البيئات بين العقل وكونه  
مجنوناً أو معتوها ان بينة العقل أولى وقال به كذلك مانصه بقول الحقير وفي جامع الفتاوى  
باع أرضاً فادعى أخوه على المشتري ان البائع معتوه وأنا وصيه فيها وقال المشتري بل هو

(وبينة كون المتصرف في  
نحو تدبير أو خلع أو خصومة  
ذاعقل)

باب الاختلاف في الشهادة لكن في آخر كتاب الدعوى من الخلاصة أقاموا البيعة هذا على  
 الصحة وهذا على الموت بالضرر فبيعة الصحة أولى وكذا في الجزازية ومثله قل الاحكام وبه  
 أفق المولى أبو السعود كما في تعارض البيعتين للشيخ غانم وكان الأولى ذكره هذه ونحوها في باب  
 ما يدعيه الزجلان وأخر باب الاختلاف في الشهادة تنزيلا كما لا يخفى ولكن ذكره هنا  
 لادنى ملازمة (قوله لم يجر حتى ولم يقتل) لا يقال بيعة يزيد على النفي لانها أقيمت على القول  
 (قوله وبينه الغبن) على مشتر من وصى يتيم (قوله من يتيم بلغ) متعلق ببيعة (قوله أولى  
 من بيعة كون القيمة الخ) وهي بيعة المشتري هذا اذا اجتمعنا عند الحاكم وشهدنا على نحو ما ذكر  
 اما لو قضى باحداهما أو لا بطلت الاخرى وقد أفق بذلك الشلبي وهي في فتاويه مسند لا بعلة  
 ما لو شهد بقتل زيد يوم النصر بكتة وآخر ان بقتله بالكوفة فراجع ان شئت كذا في المطاوعة  
 الطبرية (قوله ما اشتراه) أي المدعي عليه المعلوم من المقام وهو المشتري (قوله من وصيه)  
 أي وصى اليتيم وكذا من أبيه كذا أفاده سيدى الوالدرجه الله تعالى ويظهر لحل العبادة وجه  
 آخر وهو أن يقال ما اشتراه من وصيه من مال اليتيم على ما صور المسئلة مؤيد زاده عن  
 المطاوعة بقوله وصى تباع كرم الصغير وادعى غبا أو أقام بيعة وأقام المشتري بيعة ان عن الكرم  
 في ذلك لوقت مثل الثمن فبيعة الغبن أولى اه (أقول) لكنه يحتاج الى تقدير لفظ وصى عند  
 قول الشارح السابق من يتيم أي من وصى يتيم لكن يعكز على هذا التقدير لفظ بلغ كما مثل  
 به المصنف في محله فيكون على عبارة الشارح ان الدعوى حصلت من اليتيم عند بلوغه كما  
 نسره المصنف عازيا للعمادية ويؤيده ما في جامع الفتاوى ولو ادعى الابن بعد بلوغه الغبن يحكمه  
 الحال لو لم تكن المدقة وما يتغير السعر والايضا صدق المشتري وبيعة الزيادة أولى اه وحينئذ  
 فلا غبار على عبارة الشارح فانهم (قوله في ذلك لوقت) أي وقت العقد وهو ظرف القيمة  
 ح (قوله خلافا لما في الوهبانية) \* أقول ليس في الوهبانية سوى مسئلة الكرم والطوع  
 وقدم بيعة الطوع على الكرم وبيعة الطوع على بيعة الصحة وغ-ير يتم العلامة عبد البر  
 دقل

وبيعة كره وطوع أفقنا • فتقدم ذات الكرم صحح الآخر

قال الشرنبلالي ونقل الشارح اختلاف في الصحة والفساد فالبيعة بيعة من يدعي الفساد باتفاق  
 لروايات فتأمل قال المصنف في محله وفي القنية ادعى عليه محدودا في يده ارثا من أبيه واقام  
 ذوالبيد البيعة انه اشتراه من وصيه بمثل القيمة واقام المدعى البيعة ان القيمة زائدة على ما ثبت  
 ذوالبيد فقبول البيعة المثبتة للزيادة أولى اه وقال كثير منهم المثبتة لقله الزيادة أولى اه  
 وقد اعتمد في النظم الوهباني ما عليه الاكثر من تقديم البيعة المثبتة لقله الزيادة وحكي ما عن  
 العمادية بصيغة قبيل وقال شيخ الاسلام في شرحه والظاهر عندى رجحان قبول بيعة الزيادة  
 الذى جزم به فى العمادية ورشد اليه كلام القنية والنظم مشعر بخلافه اه وفي الجزازية ولو  
 شهدوا أن الحاكم باع مال اليتيم وقيمه أكثر من قيمته (قوله اما بدون البيعة الخ) قال عبد البر اذا  
 اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد فالقول قول مدعى الصحة  
 والبيعة بيعة من يدعى الفساد باتفاق الروايات كما قدمناه فرياً (قوله منية) اعلم انه منية لاني لم

قال ان زيدا لم يجر حتى ولم  
 يقتل في فبيعة زيد أولى  
 من بيعة أولياء المقتول  
 بجمع التناوى (وبيعة الغبن)  
 من يتيم بلغ (أولى من بيعة  
 كون القيمة) أي قيمة  
 ما اشتراه من وصيه في ذلك  
 الوقت (مثل الثمن) لانها  
 تثبت أمرا زائدا ولان بيعة  
 الفساد أدرج من بيعة الصحة  
 درر خلافا لما في الوهبانية  
 اما بدون البيعة فالقول  
 مدعى الصحة منية

والتعالي المتقدمة تظهر عليه (قولاً فتنه وتبصر) في كلام الشارح عنى عنه في هذا المقام  
 نظرم من وجوه \* الاول ان قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لان الضمير في قول لمصنف قبلت  
 واجع الى الشهادة كإفص عليه في المنع وهو مقتضى ضيقه هذا وحيد فلا معنى لقبوله ما بعد  
 لقضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة الماتى \* الثاني انه لا محمل للاسندراك هذا لان في المسئلة  
 قولين ولا يقبل الاسندراك بقول على آخره الا ان يعتبر الاسندراك بالنظر الى ترجيح الثاني  
 \* الثالث ان قوله وكذا وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب يقتضى انه مفرع على القول  
 المذكور في المتن وليس كذلك \* الرابع انه يقتضى انه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبرة  
 الزيادة تدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقتضى بجمع ما شئ به  
 أولاً حتى لو شهد بان ثم قال غلط في خمسة مائة يقتضى بالالف لان المشهود به أولاً صار مقصداً  
 للمدعى وجب على القاضي القضاء به فلا يبطل رجوعه وقيل يقتضى بما في لان ما حدث بعد  
 الشهادة قبل القضاء كحدوثه عند الشهادة ثم قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال أو حدث  
 في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلاً ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده  
 رواء عن أبي حنيفة وعلى هذا أى على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لو وقع الغلط في ذكر  
 بعض حدود العقار كاللوح كراثة في مكان الغربي أو بالعكس أو في بعض النسب كاللوح كراثة  
 ابن أحمد بن محمد بن علي بن عمر ثم ذكره قبل لانه قد يتبلى به في مجلس القضاء فذكره ذلك  
 للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الامور أى ان تذكره قبل الجراح عن المجلس قبلت والا  
 فلا كما في النهاية تأمل اه (قوله لا تقبل) يجوز ان يذره الخصم بالدينار وقيل في الهداية  
 والزبلي شرط عدم الجراح بما اذا كان موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال والافلا  
 بأس بإعادة الكلام وان برح عن المجلس مثل ان يقول انظر انهم مدادوا اسم المدعى أو المدعى  
 عليه أو الإشارة الى أحد الخصمين وما يجرى مجراه من بلاية لان تعيين المحفل وتقييد المطلق  
 يصح من الشاهد ولو بعد الاتفاق كما في البرازية والخانية وما غايته صور ذلك قبل القضاء لان  
 لفظ الشهادة وبيان اسم المدعى والمدعى عليه والإشارة اليه ما شرط القضاء اه وعن أبي  
 حنيفة وأبي يوسف انه يقبل في غير المجلس أيضاً اذا كان عدلاً والظاهر ما ذكرناه اه (أقول)  
 التقييد بالزيادة والنقصان في قدر المال يشترط فيه المجلس وعدم الجراح بخلاف ما ذكر بعده  
 (قوله في بعض الحدود أو النسب) فان كان الشاهد عدلاً ولم يبرح عن مجلس القاضي ولم يطل  
 المجلس ولم يكذب المشهود له ولم تكن منافضة قبلت والا لا والمراد بالحدود حدود الدار مثلاً  
 كما قد صنفه لانه قد يتبلى بالغلط في مجلس القاضي وفي البرازية ولو غلطوا في حد أو حدين ثم  
 تداركوا في المجلس أو غيره يقبل عند امكن التوفيق بان يقولوا كان اسم فلان ثم صار اسمه  
 فلاناً أو باع فلان واشتراه المذكور ط (أقول) وكذا اذا وقع في بيان قال له اسمان كما في دعوى  
 التمتع والماصل ان الظاهر الاول أى التقييد بالمجلس وعدم الجراح عنه هو ظاهر الرواية فعلم  
 ان ما في البرازية ليس على إطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية كما أفاده سيدي الوالد  
 وجه الله تعالى (قوله أولى من ينة الموت بعد البره) يعنى تقدم علمه او كانه لان فيها اسناداً  
 الى السبب الظاهر وهذا موافق لما في التنية من باب البيئتين المتضادتين وتبعه في البحر في

فتنبه وتبصر (وان) قاله  
 الشاهد (بعد قيامه  
 عن المجلس لا) يقبل على  
 الظاهر احتياطاً وكذا لو  
 وقع الغلط في بعض الحدود  
 أو النسب مدابة (بينه  
 انه) أى الجروح (مات  
 من الجرح أولى من ينة  
 الموت بعد البره) ولو (أقام  
 أولاً مقتولاً بينه على ان  
 زيداً جرحه وقتله وأقام  
 زيداً بينه على أن المقتول



(قوله أو أنهم زنا أو وصفوه الخ) ذكر المصنف الزنا والشرب في كل من صور الجرح الجرد وغيره وحله ما قدمناه قريبا عند قوله أو زنا فلا تغفل قال ط وفيه ان هذه شهادة اثنين وهي توجب القذف عليهم ما لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد إلا أن يقرض ان الشهود أو أربعة (قوله ولم يتقدم العهد) بان لم يزل الرمي في الجرح ولم يعض شهر في الباقي قيد بعدم التقدم اذ لو كان متقدما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة يحد متقدما مردودة مخ وما ذكره المصنف بقوله ولم يتقدم العهد ونق به الزبلي بين جعلهم زنا شرية الجرح من الجرح وجعلهم زنا أو شر قوام غير أي الجرد ونقل عن المقدمة أن الاظهر ان قواهم زنا أو فسقة أو شرية خير أو أكثر باسم فاعل إلى آخر ما قدمناه عنه قريبا فلا تنسأه (قوله كما صرف بابيه) أي في باب حد الشرب (قوله أو قتلوا النفس عدا) فيه ان هذه شهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد لعدم تعيين ولي الدم ولا احتمال انه قتل عدا بحق كان قتل المقتول ولي القاتل أما اذا تعين ولي الدم وكان القتل بغير حق والولي يدعيه فانهم لا تقبل أي شهادة الجرح (قوله أو شر كاه المدي والمدي مال) بشرط كون فيه والمراد ان الشاهد مفاوض فهم حاصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لان يراد أنه شر يكفي المدي به والا كان اقرارا بان المدي به لهما فتح ومثله في القهستاني ومافي الجرح من حله على الشر كة عقد يشمل به مومه العنان ولا يلزم منه نفع الشاهد في كانه سبق قلم وعلى ما قلنا فقول الشارح والمدي مال أي مال نصح فيه الشر كة يخرج نحو العتار وطعام أهله وكسوتهم مما لا نصح فيه (قوله وأعطاهم ذلك مما كان لي عنده) أي ايصالح أن يكون مدعي المال والظاهر أن يقول وأنا أطالب منهم ذلك لتصح دعواه كما يأتى في المسئلة التي بعدها (قوله لدعواه الخ) عال الزبلي عدم القبول اذا ادعى انه أعطاهم من ماله بقوله لان دعواه صحيحة لمافية من وجوب رد المال على الشهود عليه وهو مما يدخل تحت الحكم ولو لم يقبله لاتقبل الشهادة لان الدعوى غير صحيحة فكان جرحا مجردا لانه لا يدع قب له حقا يمكن القضاء به ودعوى الاستخبار وان كانت صحيحة لا يمكن يدعي القهريه وليس له ولاية الزام غيره غيره اه ط (قوله أو افي صالحتهم على كذا) أي شهدوا على قول المدعي افي صالحتهم الخ قال في الجرح وكذا اذا ادعى أجنبي انه دفع لهم كذا القلا يشهدوا على فلان به هذه الشهادة وطالب رد وثبت انما يمينه أو اقرارا أو نكول فانه يثبت به نسق الشاهد فلا تقبل شهادته وقد يدفع المال ومفهومة لو ادعى المدعي انه استأجرهم لئلا يشهدوا عليه ولم يدفع المال فاقروا لم نسقط العدالة وبه صرح الشارحون (قوله ودفعته اليهم رشوة) أي لدفع ظاهم وأقام على ذلك يمينه فشهدت على مقالة (قوله والا فلا صلح بالمعنى الشرعي) كافي الخواني السعدية ولو قال أو شهدوا بانه صالحهم على كذا الخ لا كان أولى (قوله شهد عدل) أي ثابت العدالة عند القاضي أو سال عنه فعدل وهو احترام عن المسئلة ولا عن القاسق فانه لا شهادة بجر (قوله فلم يبرح) أي لم يمارق مكانه وليس المراد كونه على الفور بل ما لم يبرح عن مكانه أشار إليه بقوله يعني بعد ما شهد تذكر لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز انه غره الخصم بالدينار (قوله ولم يطل المجلس) هكذا جعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد بجر (قوله ولم يكذبه المشهود له) قيد به تبعه لا لا يحبط

(وانهم زنا أو وصفوه  
أو شر قوامي كذا) وبينه  
(أو شربوا الخ) ولم يتقدم  
العهد) كما صرف بابيه أو  
قتلوا النفس عدا عني  
(أو شر كاه المدي) أي  
والمدي مال (أو انه استأجرهم  
بكذا لها) للشهادة  
(وأعطاهم ذلك مما كان لي  
عنده) من المال ولو لم يقبله لم  
تقبل لدعواه الاستخبارا غيره  
ولا ولاية له عليه (أو افي  
صالحتهم) على كذا  
ودفعته اليهم) أي رشوة والا  
فلا صلح بالمعنى الشرعي ولو  
قال ولم أدفعه لم تقبل (على  
ان لا يشهدوا على زوراوا)  
قد (شهدوا زورا) وأنا  
اطالب ما أعطيتهم) وما  
قبلت في هذه الصور ولا نها  
حتى الله تعالى أو والعبد  
فست الحاجة لأحيائهم ما  
(شهد عدل فلم يبرح) عن  
مجلس القاضي ولم يطل  
المجلس ولم يكذبه المشهود



تعالى أعلم اه قلت امكن صرح في تعزير الجرحان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه  
 ومن التعزير وصرح هنالك أيضا بان التعزير لا يسهط بالتوبة الآن يقال مراده به ما كان حقا  
 للبعد لا يسهط بهما تأمل (قوله على الجرح المركب) انما كان مر كبا بالنظر لما يرتب عليه من رد  
 شهادتهم فكان هو ما يرتب عليه شيئا (قوله كآقرار المدعى بفسقهم) يعني اذا شهد شهود  
 المدعى عليه على المدعى انه اقر ان شهودى فسقة تقبل لانهم ما شهدوا باظهار الفاحشة وانما  
 حكموا اظهارها عن غيرهم فلا يصحرون فسقة بذلك لان المظهر والحاكمي ليسا سواهما الاقرار بما  
 يدخل تحت الحكم وبقدرا القاضي على الالتزام به لانه لا يرتفع بالتوبة قال في الجرح لا يدخل تحت  
 الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعى بفسقهم أو انهم أجروا أو لم يحضروا الواقعة أو على انهم  
 محدودون في قذف أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد في العين ولذا قال في الخلاصة للخصم  
 أن يطمئن بثلاثة أشياء - ما أن يقول هـ ما عبدان أو محدودان في قذف أو شريكان فاذا قال هما  
 عبدان يقال للشاهدين أقيما البيعة على الحرية وفي الآخر ين قال للخصم أقم البيعة على  
 انهما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يخل بالعدالة لا بالاثم اذ مع العدالة  
 فادخل هـ هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب الطعن كافي  
 الخلاصة وفي خزنة الاكل لو برهن على اقرار المدعى بفسقهم أو بما يبطل شهادتهم - لم يقبل  
 وليس هـ ذا الجرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه وهـ هذا لا يرد على المصنف  
 وكان على الشارح ان لا يذ كر قوله الجرح المركب فانما زيادة ضرر سيدي والدرجة لله تعالى  
 (أقول) فقوله كآقرار المدعى الخ تنظير لا تنميط اذ ليس فيه شهادة على جرح مركب بل انما تبطل  
 شهادتهم بهذه الشهادة لان في اقرار المدعى اعترافا بأنه مبطل في دعواه فتبطل دعواه فتبطل  
 البيعة عليهم لانها انما تصح بعد دحض الدعوى قال في الهداية الا اذا شهدوا على اقرار المدعى  
 بذلك لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم اه وأما لو شهدوا على اقرار انهم وديانهم شهدوا  
 زورا أو انهم أجروا أو ان المدعى مبطل فانه جرح مجرد لا يفتى عليه - حق لله تعالى ولا حق عبد  
 فلا تقبل وأما اذا شهدوا انهم قالوا الاشهادة انما فانهم لو صرحوا به ثم شهدوا تقبل شهادتهم  
 كما سيذكره المصنف (قوله أو انهم عبيد) أى اذا أقام البيعة انهم عبيد لان الرق حق لله  
 تعالى فهو تافى ولا يتوقف الطعن بالرق على دعوى سيدهما أو اثباته لا ينصرف في الشهادة بل  
 اذا أخبر القاضي برقمهما أسقط شهادتهما والا حسن أن يكون بالشهادة واذا سالهما القاضي  
 فقالا أعتقنا - سيدنا وبرهنا ثبت عتق السيد في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره ط عن  
 خزنة الاكل قال الرختي وأما كونهم عبيدا فلما انه يثبت الرق وهو ضعف حكمى أثره في  
 سلب الولاية وهو حق لله تعالى فكان جرحا مركبا (قوله أو محدودون في قذف) لان من تمام  
 حده رد شهادته وهو من حقوق الله تعالى كما تقدم وانما قبلت لانها ليس فيها اشاعة فاحشة  
 لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكموا اظهار الفاحشة عن الغير كافي البصر عن المكافي  
 (قوله أو انه ابن المدعى) أو مملوك أو أحد الزوجين لانه من قبيل الدفع بالثمة ليس فيه اظهار  
 فاحشة (قوله أو قاذف الخ) انما قبلت لانها توجب حق الله تعالى وهو الحد هـ تافى (قوله  
 والمقذوف يدعيه) أشار به أن ما كان فيه حق العبد لا تقبل فيه الا بعد دعوى صاحب الحق

على الجرح المركب (أقرار  
 المدعى بفسقهم أو أقراره  
 بشهادتهم - بزور أو بانه  
 استأجرهم على هذه الشهادة)  
 أو على أقوالهم - انهم لم  
 يحضروا المجلس الذي كان  
 فيه الحق عبي (أو انهم  
 عبيد أو محدودون في قذف)  
 أو انه ابن المدعى أو بوجه غريبة  
 أو قاذف والمقذوف يدعيه

الشهادة على ما لمن الناس ويمكنه كفه عن الظلم باخبار القاضى بذلك سرا بصر وفي القضية  
 من الحدود ولو قال له يا فاسق نعم اريد ان يثبت فسقه لا تقبل (قوله أو زناة) أى عاداتهم الزنا أو كل  
 الربا أو الشرب وفي هذا لا يثبت الحد بخلاف ما يأتى من أنهم زنوا أو سرقوا من الخ لان الشهادة  
 على فصل خاص موجب للحد هكذا ظهر ما سدى الوالد رحمه الله تعالى قال ط وهو فى الاول  
 محمول على ما اذا كان السبب متقادما وفى الثانى على غير المتقادما والتقادما فى الشرب بزوال  
 الریح وفى غيره بشهر قال المقدسى ويمكن أن يفرق بينهما وأظهر من ذلك بان قولهم شرية أو زناة  
 أو كل رباسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضى  
 من قولهم شربوا أو زنوا أو سرقوا بهصرف وهذا هو المتبادر من تخصيصهم فى التنبيل للقول  
 باسم الفاعل ولان الثانى بالماضى فالظاهر انه هو المراد والله تعالى أعلم وفى الكلام الا فى ما يفيد  
 أنهم قالوا زنوا أو سرقوا كذا ويؤيد ذلك ما يفيد أنه شرية خروا لم يتقادما العهد اه فيحمل ما هنا  
 على أنهم لم يقولوا ذلك اه قال الكمال قد وقع فى صور عدم القبول أن يشهدوا بانهم فسقة  
 أو زناة أو شرية الخ وفى صور القبول أن يشهدوا بانهم شربوا زنى لانه ليس جرحا مجردا لصفته  
 دعوى حق الله تعالى وهو الحد ويحتاج الى جمع وتاويل اه قال فى الشرية لامية قلت وبالله  
 التوفيق الجمع بينهم والتاويل بما ذكره الزيلعي ان الشاهد اذا أطلق فى أنه زنى أو شرب الخمر  
 أو سرق ولم يبين وقته لا تقبل للتقدم فى حمل ما فى صور الجرح على هذا وان يثبت ولم يكن  
 متقادما يقبل وعليه يحمل ما فى صور القبول وهذه عبارته وما ذكره الخصاص ان الشهادة على  
 الجرح الجردية مقبولة تاويله اذا قام على اقرار المدعى بذلك أو على التقرية وعلى هذا ما ذكره  
 فى الكافى وغيره من أن الشهود لو شهدوا أن الشهود زناة أو شرية خروا لم تقبل وان شهدوا أنهم  
 زنوا أو شربوا الخمر أو سرقوا تقبل يحمل الاول على انه اذا كان متقادما والافلا فرق بين قولهم  
 زناة أو شربوا الخمر اه فالصنف تبع ما اول الزيلعي به كلامهم فتنبه (قوله أو على اقرارهم  
 أنهم شهدوا بزور) الاحسن افراد الضمير اعترض بانهم شهادة باقرارهم الدخلى تحت  
 الحكم وأجيب بان فيه ذلك السكت به ثبت الفساد والشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق  
 وفيه ان الشهادة على اقرار الشهود تكون حكاية للهلك عن قولهم فهو كاشهادة على اقرار  
 المدعى فسقه أم فاده الوانى ومثله فى الحوائش اليعقوبية (قوله أو أنهم اجراء فى هذه  
 الشهادة) انما لم تقبل لانهم شهادة على جرح مجرد ولا شهادة بان كان أمرا زائدا على الجرح  
 ولكنه لا خصم فى اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة بصر (قوله فلا تقبل الخ) هذا بهينه قد تقدم  
 وزيادة عليه فهو تكرار محض وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت  
 لا ترفع الاثبات حق الشريعة والعبء كما عرفت وليس فى شئ مما ذكر اثبات واحد منهم بخلاف  
 ما اذا وجدت قبل التعديل لانها كافية فى الدفع كما مر كذا قاله للاخسرو وغيره فان قلت  
 لان لم انه ليس فيما ذكر اثبات واحد منهم ايعنى حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة  
 الزنوا وشرب الخمر مع ذهاب الرأفة موجب للعزير وهو هنا من حقوق الله تعالى قلت فالظاهر  
 ان مرادهم بما يوجب حقا لله تعالى الحد لا التعزير لقولهم لم يدين فى وسع القاضى الزامه  
 لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى بسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط به اوافقه

أو زناة أو كل رباسم  
 الخمر أو على اقرارهم أنهم  
 شهدوا بزور أو أنهم اجراء فى  
 هذه الشهادة أو ان المدعى  
 مبطل فى هذه الدعوى  
 أو انه لا شهادة لهم على  
 المدعى عليه فى هذه الحادثة  
 فلا تقبل بعد التعديل بل  
 قبله در واقعه المصنف  
 (وتقبل لو شهدوا)

وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل إقامة البيعة على العدل أو كونه بعدها  
 (قوله وفيه) أي كلام النقاية حيث جعل عدم قبول التفسير الجرد في الشاهد العدل وهو  
 يفيد أنه يقبل في غير العدل (قوله لم يثبت هذه الشهادة) الأولى لا يلتفت إلى اعتبارها  
 على أنها مصادمة مسقطا لشهادة الشهود ولو عدلوا بل غنمهم عن الحكم إلى أن يعدلوا فإذا  
 عدلوا قبل شهادتهم - م - فآل إلى الكلام السابق (قوله وليكن يزكي الخ) ولو كانت شهادة  
 مقبولة لما طلب التزكية بعدها (أقول) اعلم أن القهستاني نقل أولاً عن مصنف منتهى ان القضاء  
 قبل التعديل لا يجوز فكيف إذا وجد الجرح فنظر في هذا بقوله وفيه ان القاضي الخ (وأقول)  
 الذي يؤخذ من المذهب واليه ترجع هذه العبارات بالعناية أن مذهب الامام ان ظاهر العدالة  
 يجوز الحكم قبل ثبوت حقيقة ان لم يطلب الخصم التعديل وقال لا بد من حقيقة ما طلقا  
 ومن البين ان الجرح الجرد أقل ما هناك في عن طلب التعديل في غير ذلك لا بد من التعديل  
 باتفاق فن قال قبلات شهادته مراده انه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال ردت مراده ان  
 التعديل لو كان ثابتاً أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح الجرد فلا يمال العدالة كالجرح  
 الغير الجرد كما قدمناه قريبا (قوله وجهه البرجندی) أي جعل قبول الشهادة اذا عدلوا  
 على قولهم الخ قدعات انه لا حاجة الى ذلك وان الخلاف لفظي قال سيدي الوالد رحمه الله  
 تعالى والمتبادر منه رجوعه الى قوله وليكن يزكي الشهود سر او علنا أما على قول الامام فيكتفي  
 بالتزكية علنا كما تقدم وهو - ذا محله ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو  
 على قول السلك من انهم يزكون سر او علنا فتأمل وراجع واعل هذا هو وجه أمر الشارح بقوله  
 فتنبه وانظروا أن الضمير راجع الى لاطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكلام ٥١ وهذا أولى  
 مما ذكره بعض الافاضل بقوله وجهه البرجندی على قولهما يعني انما يحتاج الى تزكية  
 الشهود سر او علنا والجرح واثبت التعديل انما هو قول الامامين المشرطين لذلك لجواز القضاء  
 بشهادة الشهود لا على قول الامام القائل ان القاضي يكتفي بظاهر العدالة كما تقدم بيان  
 الخلاف بينهم فجعل وجود هذا الجرح كعدمه فلا يصح قول صدر الشريعة قبلات الشهادة قبل  
 الجرح لانه لا معنى لقبولها الا بالحكم بها ولو حكم بفسادهم بهذه الشهادة لم يصح تزكيتهم بعدها  
 كما قاله ابن الكمال ولم يميز الحكم بشهادتهم على قول أحد من أئمتنا فيجانب ما قاله البرجندی  
 فن قال ان الخلاف هنا لفظي فن عدم علمه بما يقول كما هو عاداته ٥١ لانا نقول لعمال الكلام  
 أرلى من اهماله وثانياً الماعى من ارجاع الاقوال لبعضهم وعدم المخالفة بين كلامهم جميعاً  
 فارجع الى ما قدمناه وعرض عليه بالنواجز (قوله على الجرح الجرد) الأولى الاثبات بالبلاء بدل  
 على وفي نسخة المفرد ولا حاجة اليه بل زيادة محضة لان الكلام في التنبيل له (قوله بانهم فسقة  
 الخ) انما لم تقبل لان البيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه  
 والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان  
 الشاهد عار به - هذه الشهادة فاسقة لان فيها الشاعة الفاحشة بالضرورة وهي حرام بالنص  
 والمتشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم باداء  
 الشهادة المكاذبة وقد قال عليه السلام انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً لانه لا ضرورة الى هذه

وفيه ان القاضي لم يلتفت  
 لهذه الشهادة ولكن يزكي  
 الشهود سر او علنا فان  
 عدلوا قبلها وعزاه لاهضرات  
 وجهه البرجندی على  
 قولهما الا قوله فتنبه (مثل  
 أن يشهدوا على شهود  
 المدعى) على الجرح الجرد  
 (بانهم فسقة)

(قوله ولو قبله قبلت) أى من حيث كونها طعنا فى العدالة متى منع القاضى عن قبول شهادتهم  
والحكم بها حتى بعدلوا فإذا عدلوا بعد هذا الطعن تقبل شهادتهم وليس المراد أن هذا الطعن  
أثبت أمر أنهم بسقطهم عن حيز القبول ولو عدلوا وهذا ما قاله ابن الكمال وهو لا ينافى ما ذكره  
صاحب الدرر من قبولها قبل التعميد بل على الجرح المجرد فانه وإن قال بذلك يقول انه لم  
عدلوا بعد تقبل شهادتهم فراجع الخلاف لفظيا والذي ذكره الوائى مجيبا به عن ابن الكمال  
خاصة ان مراده ان الشهادة بالنسبة للمجرد ليست شهادة حقيقة سواء كانت قبل التعميد  
أو بعده بل هو اخبار محض بدليل قبول خبر الواحد أى قبل التعميد فإذا لم تكن شهادة  
لا يكون مما نحن فيه لان الباب معقود بان تقبل شهادته ومن لا تقبل لافى الاعم فقول ابن  
الكمال لانه اعتبر أى لانه شهادة ولو قبل التعميد اه اذ لو عدلت شهادة لما قبلت شهادة  
المطعون فيهم به اذا عدلوا وأنت ترى ان هذا راجع الى ما ذكرناه أولا اه ط (أقول) وأنت اذا  
حقت النظر يظهر لك عدم المخالفة بين كلامهم جميعا كما تقدم فكلام السراج محقق لقبولها  
على المجرد قبل التعميد نعم ظاهره عدم القبول والمراد به انه لا تثبت أمر بسقطهم عن حيز  
القبول أما ثبوت الطعن بهم او عدم الحكم بشهادة المجرد حين ما لم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا  
ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية وهو ما حققه الاخسر وأيضاً ان انما افادت الدفع أى  
عدم العمل بتلك قبل التعميد ولذا استوضح عليه بقول خبر الواحد وحاصله تسامح افادتها  
بمجرد الطعن لا اثبات فسق الشاهد من الرفع للقبول ما لم تنقض مدة يظهر فيها حسن حالهما  
ويعدلوا بعده او هذا أيضاً معنى قول القهسبى لا يلتفت الى هذه الشهادة أى لا يثبت بها  
فسقهم قد بره (قوله وذ كروجه) أى مالاخسر وفى الدرر حيث قاله جواباً عن سؤال حاصله  
لماذا قبل خبر الواحد قبل التعميد وان كان مجرد ولم يقبل بعد التعميد لانصاف شهادة ولا  
بدان يكون غير مجرد مانصه أقول بتحقيقه ان جرح الشاهد قبل التعميد دفع للشهادة قبل  
ثبوتها وهى من باب الديانات ولذا قبل فيه خبر الواحد وبعد التعميد رفع الشهادة بعبثوتها  
حتى وجب على القاضى العمل بها اذ لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة ان الدفع  
أسهل من الرفع وهو السرى ككون الجرح المجرد مقبولا قبل التعميد ولو من واحد وغير  
مقبول بعده بل يحتاج الى انصاف الشهادة واثبات حق الشرع أو العبد اه وهذا لا ينافى  
قبول شهادة المطعون فيهم بالجرح المجرد اذا عدلوا لان هذا الطعن ليس شهادة عليهم أخرجتم  
عن حيز القبول وهو ما اراده ابن الكمال ط (قوله وأطابق ابن الكمال ردّها) أى رد شهادة  
الطاعن بالنسبة للمجرد ولو قبل التعميد أى فلم يعتبرها أى على أنها شهادة مخروجة للمطعون  
فيه بالمجرد عن حيز القبول ويدل على ان هذا أمراده ما ذكره من السؤال والجواب بقوله فان  
قلت ليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم منع القاضى عن قبول  
شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن فى عدالتهم لا لثبوت أمر بسقطهم عن حيز  
القبول ولذا لو عدلوا بعدهم هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة اسقطوا  
عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعميد اه (قوله وذ كروجه) حيث قال انما لا تقبل  
البينة على الجرح المجرد لانه لا يدخل تحت الحكم والبينة انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم

ولو قبله قبلت) أى الشهادة  
بل الاخبار ولو من واحد  
على الجرح المجرد كذا اعقده  
المصنف تهاماً لقرره صدر  
الشريعة وأقروا من لاخسر  
وادخله تحت قولهم الدفع  
أسهل من الرفع وذ كروجه  
وأطابق ابن الكمال ردّها تبعاً  
لإمامة الكاتب وذ كروجه  
وظاهر كلام الوائى وعزى  
زاده الدليل اليه وكذا  
القهسبى فى حيث قال

الحاجة اليه ان يكون صحيحا وفي مثل هذا لا يطلب منه البينة بل يسأل المقول له عن القرائن  
التي يفترض عليه معرفتها فان لم يعرفها ثبت فسقه فلا شيء على القائل لها فاسق لما صرح به في  
الجبتي من أن من ترك الاشتغال بالفقه لا يقبل شهادته اه (أقول) اما قوله فلا شك في قبولها  
الحق فانه يأتي قرينان الجرح المجرد الذي لا يقبل لو شهدوا على شهود المدعى بانهم فسقة أو زناة  
أو كالة الربا أو شربة الخمر أو على اقرارهم انهم شهدوا بزور وانهم أجازوا في هذه الشهادة الى آخر  
ما يأتي ولا يخفى ان اقرارهم بشهادة الزور موجب للتعزير كما نذكره في كتابه قريبا ان شاء الله تعالى  
فتأمل (قوله فان تضمنته) أي ما ذكر من حق الله تعالى أو العبد كما يأتي في المركب (قوله  
والا لا تقبل) لا حاجة اليه لانه نفس المتي فهو تكرر (قوله بعد التعديل) ذكر في الجرح ان  
هذا التعديل فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا  
طلب منه البرهان عليه جهرا فاذا برهن عليه سرا أبطل الشهادة لعدم جواز السر في الجرح  
والتعديل فقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سرا ان الشاهد كل ربا وبرهن عليه  
رد شهادته كما أفاده في الكافي اه ووجهه انه لو كان البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجرد لقسق  
الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما اذا شهدوا سرا كما بسطه في البحر وحاصله انه لا يقبل  
على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا وبه يظهر انه لا بد من التقييد  
بقول المصنف لا تقبل بعد التعديل بما اذا كان جهرا وظاهر كلام السكاك ان الخصم  
لا يضره الاعلان بالجرح المجرد كافي الجرح أي لانه اذا لم يشبهه بالشهود وسرا وفسق باظهار  
الفاحشة لا يقطع حقه بخلاف الشهود فانما تسقط شهادتهم بقسقه بذلك وكذا يقبل  
عند سؤال القاضي قال في البحر أول الباب الماروقد ظهر من إطلاق كلامهم هناك  
الجرح بتقديم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد  
والتعديل الا في من أنه ان كان مجردا لا تسمع البينة به أولا فسمع اعما هو عند  
طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يثبت عن الشاهد  
بلا طعن من الخصم وعند هذا بسط مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر  
العدالة وحيدته فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل واجاب  
المحققان بان من قال تقبل أراد أنه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال ترد أراد أن  
التعديل لو كان ثابتا أو اثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا تطل العدالة انتم ويشر إلى  
هذا قول ابن السكاك فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم يمنع  
القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت أمر  
يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعدهم لا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم  
مقبولة لقطعوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام القهستاني  
وكذلك صدر الشريعة وملاخيم ويرجع الى ما ذكره ابن السكاك كما يأتي توضيحه قريبا والحاصل  
ان البينة القاضية على الجرح المجرد غير مقبولة الا أنهم أثروا شبهة فلذلك لا يكون للقاضي أن  
يقضى ما لم ترك الشهود وان الذي ذكره في البحر عن السكاك لا ينافيه ما بعده فان الرد كان  
لسؤال القاضي عن الشهود لا مجرد دعوى الخصم اذ هي غير مسموعة وبالله تعالى التوفيق

فان تضمنته قبلت والا  
لا تقبل (بعد التعديل)

بينهم وهو حق شائع في جميع المال فكانت شهادة الشريك اشهر بكم وهو لا يصح بخلاف  
 شهادة اثنين ان الميت اوصى بهذا المعين له - الذين الشخصين ثم شهد المنهم وداه - حاله شاهدين  
 مع - من آخر فانه لا شركة في ذلك لان كلاش - هدايعين أخرى فلم يبقه وانكر كما فانهم (قوله على  
 أجنبي) الظاهر انه غير قيد تامل ذكره - يدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله في ظاهر الرواية)  
 اعدم التهمة (قوله بالغ) احتراز به عن الصبي فان شهادته لا تقبل للمهمة (قوله ولوشهدا  
 في ماله) بان شهد الاكبر بشئ على الميت (قوله ولولا غير) أو لا غير وجميعا على  
 أجنبي كما في الهندية (قوله وسيجي في الوصايا) حامله انه لو شهد الوصيان الاكبر بمال الميت  
 لا تقبل شهادتهم حالهم ما يشتران ولاية الحفظ وولاية بيع الموقوف لانفسهم ما عند غيبة الوارث  
 بخلاف شهادتهم حاله اكبر في غير التركة اعدم التهمة - ذاعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا  
 اذا شهدا لواث كبير يجوز في الوجهين لان ولاية التصرف لا تثبت له - ما في مال الميت اذا  
 كانت الورثة - بكرا أو فاده البني وهذا المصنف - يل لم يذكره فيما يأتي (قوله على جرح بالفخ)  
 أى فسخ الجرح من جرحه بلسانه جرحا عليه ونقصه ومنه جرحت الشاهد اذا اظهرت فيه ما ترد  
 به شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهره فسق الشاهد فان لم يتضمن ذلك اثبات - حق لله  
 تعالى أو لا بعد فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات حق لله تعالى أو لا بعد فهو غير مجرد والاول هو  
 المراد من اطلاقه كما أفصح به في الكافي وهو غير مقبول مثل ان يشهدوا ان شهودا مدعى فسقة  
 او زناة أو كاذبا إلى آخر ما يذكره المصنف ويأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وأما الثاني اعنى  
 غير الجرح فهو كالأقلام المدعى عليه البينة انهم زنا أو وصفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا منى  
 كذا ولم يتقدم العهد الى آخر ما يذكره المصنف أيضا (قوله أى فسق) هذا المعنى لا يوافق واحدا  
 مما ذكرنا من تفسير الجرح الآن يكون بتقديم مضاد أى اظهره فسق (قوله مجرد عن اثبات  
 حق لله تعالى الخ) في القصة تانى الجرح ما لم يقترب عليه ما يقترب على الجرح من دفع الخصومة  
 عن المشهود عليه عن اثبات حق لله تعالى كالحذف فلا يدخل التعزير لانه يدفعه بالتوبة لان  
 التعزير اذا كان حقا لله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد فانه لا يسقط به ما يدل عليه انهم  
 مثله للحد بدلا كل الرباع انه يوجب التعزير بقرعة ارادة الحد وداه - بجر وفيه من باب  
 التعزير يقال له بافاسق ثم اراد ان يثبت بالبينة فسقه لا بدع التعزير عن نفسه لانه مع بيغته لان  
 الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زانى ثم أثبت زناه بالبينة تقبل  
 لانه متعلق الحد ولو اراد اثبات فسقه ضمن الما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته  
 بكذا فعليه رد تقبل البينة كذا هذا - وهذا اذا شهدوا على فسقه ولم يبينوه وأما ما يبينونه بما  
 يتضمن اثبات حق لله تعالى أو لا بعد فانه تقبل كما اذا قال له يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى  
 انه رآه قبل أجنبية أو عاقها أو خلاها أو نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا انهم - ما رآه فعل ذلك فلا  
 شك في قبولها وسقوط التعزير عن القائل لانها اتفقت اثبات حق لله تعالى وهو التعزير على  
 القائل لان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير وكذلك يجري هذا في جرح  
 الشاهد بئله واقامة البينة عليه وينبغي على هذا للقاضي ان يسأل الشاتم عن سبب فسقه فان  
 بين سبب انكر عياطاب منه اقامة البينة عليه وينبغي انه ان بين ان سببه ترك الاشتغال بالعلم مع

على أجنبي (في غ - ير مال  
 الميت) فانها متبولة في  
 ظاهر الرواية كلو شهد  
 الوصيان - على اقرار  
 الميت بشئ معين لواث  
 بالغ تقبل بزيادة (ولو)  
 شهدا (في ماله) أى  
 الميت (لا) خلا فلهما  
 ولو اوصى - فغير لم تجز اتفاقا  
 وسيجي في الوصايا (ك) ما  
 لا تقبل (الشهادة على -  
 جرح) بالفخ أى فسق -  
 (مجرد) عن اثبات حق لله  
 تعالى أو لا بعد

في غير ما وكل به وهو الدراهم فنجوز شهادته بعد العزل في سق آخر ٥١ بزيادة من الذي قدمناه  
عن الجاسع وزاد في الذخيرة الأربعة عشر دينارا بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل شهادتهما  
عنده ٥٢ ولهذا قال في البزازية بعد ما مروها وغيره مستقيم فيما يحدث لأن الرواية محفوظة  
فيما اذا وكله بالخصوص في كل حق له وقبضه على رجل معين أنه لا يتناول الحادث أما اذا كان وكله  
بطاب كل حق له قبل الناس أجمعين فالخصوصية تنصرف الى الحادث أيضا استحسانا فان تحمل  
المذكورة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل أنه في الوكالة العامة بعد الخصوصية لا تقبل شهادته  
لو وكله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل ٥٣ يعني  
وأما في الخاصة فلا تقبل فيما كان له على المطلوب قبل الوكالة وتقبل في الحادث بعدها أو بعد  
العزل وانما جاء عدم الاستقامة من التقييد بقوله مما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء  
بالوكالة ولذا لم يقيد بذلك في الذخيرة بل صرح بعدم بان الحادث تقبل فيه كما قدمناه فاعتنم هذا  
أخبار القريدي الذي حرره سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) والذي يظهر لي أن هذا كله  
على قول أبي يوسف والناظر الكلام بهضمه نامل (قوله) كقابات شهادة اثنين بدين على  
الميت (رجلين الخ) قال عطاء الله أفندي في فتاويه شهد رجلان لرجلين على الميت بالف درهم  
وشهد المشهود لهما للشاهدين على الميت بالف درهم فالشهادة باطلة وذكر في الجاسع الصغير  
والجاسع الكبير ان الشهادة جائزة وروى صاحب الكتاب رواية ثالثة عن الحسن بن زياد عن  
أبي حنيفة أنهم ان جاؤا جميعا وشهدوا فالشهادة باطلة وان شهدا اثنين لاثنين قبلت شهادتهما  
ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت بالف درهم فشهد لهما الغريمان الاولان فشهدا ثم  
جائزة فصار في المسئلة ثلاث روايات وجه ما ذكره هذان الدين اذا ثبت على الميت حل في التركة  
فتصير التركة مشتركة بين الغريمان فقبض أحد الشرى يكن حل للآخر مشاركة فيه فصار  
كل فريق شاهدا على شئ لهما فيه وجه رواية الجاسع ان الشهادة لهما انما كانت على الميت  
بالدين والدين ثبت في ذمة الميت ثم يتحول الى التركة لا يتحول القراوان الوارث لو اراد أن يقضي  
الدين من ماله وتخلص التركة لنفسه له ذلك فيصير كأنهم شهدوا عليه في حياته وجه رواية  
الحسن أنهم اذا جاؤا معا كان ذلك معنى المعاضة فتتفاضل التهمة ثم استدل في الكتاب  
للا رواية الاولى بدلائل على كيفية الشر كذا فقال لا ترى ان الميت لو لم يترك الا الف درهم فأنهم  
يتخاصمون فيها فافقه يكون بينهم واللا ترى لو أن أحد الفريقين حضر وافاء عطاءهم القاضي نصف  
الالف ثم ضاع النصف الاخر ثم جاء الغريم الاخر له أن يشاركهم فيما قبضوا فيبدل هذا على ان  
التركة مشتركة بينهم كذا في أدب القاضي (أقول) وقيد بالدين لأنه لو كان المشهود به عينا  
والمشهود عليه حيا تقبل انفا كما في الكافي وعام الكلام على ذلك موضح في التاتر خاتمة  
فراجع (قوله وهي) أي الذمة (قوله له) أي للشاهد (قوله في ذلك) أي فيما في الذمة وانما  
ثبتت الشركة في المقبوض بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول أن أحد الفريقين  
اذا قبض شيئا من التركة يدينه شاركة الفريق الاخر فصار لكل شاهد النصف كما ذكرناه آنفا  
(قوله بخلاف الوصية بغير عين) كما لو شهد كل فريق للاثربان الميت أو وصى له بالثلث فانما  
لا تقبل انفا لان حقهم في التركة هو الثلث وهو موقوف ومن بينهم فهي شهادة في من ترك

(ك) ما قبلت عندهما  
خلافًا لما في (شهادة اثنين  
بدين على الميت لرجلين  
ثم شهد المشهود لهما  
لشاهدين بدين على الميت)  
لان كل فريق يشهد بالدين  
في الذمة وهي تقبل حقا  
شئ فلم تقع الشركة في ذلك  
بخلاف الوصية بغير عين  
كافي وصايا الجمع وشرحه  
وسيجي نعمة (و) (ك) شهادة  
وصيين لو ارث كبير

بمعنى قبل الناس مطلقاً وفي معنى فقه دم رجلاً وأقام عليه البيعة وجعله القاضى خصماً ثم  
أخرج الموكل من الوكالة لم تجز شهادته له على هذا الرجل ولا على غيره ممن كان له موكل عليه حتى  
من يوم وكاه ولا ما حدث على الناس بعد ذلك يوم أخرجه من الوكالة اهـ مارأيت في النسخة  
التي حصلت في يدي وهي محرفة فإتراجع نسخة أخرى (قوله) وهذا ان الاصلان متفق عليهما  
قد مرنا آنفاً ان أبي يوسف لم يجوز شهادته الوكيل خاصاً أولاً في هذا الاتفاق نظراً لان أبي يوسف  
جعل الوكيل كالوصى وان لم يخصهم مع انه يعرض بة أن يخصهم (قوله) وتعامه فيه) أى في  
الزباني وعبارته بعد قوله متفق عليه ما غير انه ما يجبه لان أهل المحلة عماله عرض بة أن يصير  
خصماً وهو يجعلهم من انتساب خصمنا وعلى هـ الذين الاصلين يخرج كثير من المسائل  
فن جنس الاول الوكيل بالخصوصة اذا خصهم عند الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته والشفعيع  
اذا طلب الشفعة ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني ان الوكيل اذا لم يخصهم  
والشفيع اذا لم يطلب وشهدا تقبل شهادتهما ولو ادعى الولى على رجل بعينه من أهل المحلة  
فشهد شاهدان من أهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه لان الخصوصية فائقة مع الكل والشاهد  
يقطعهما عن نفسه فيكون منهما الا في رواية عن أبي يوسف ذكرناها من قبل اهـ (قوله) ثم عزله  
أى الموكل قبل الخصوصية عند القاضى (قوله) عندهما) أى خلافاً للثاني فانه كالوصى عنده كما  
قدمناه قريباً كالمشهد في غير ما وكل به أو عليه (قوله) أو عليه) عطف على في غير ما وكل به أى  
لوشهد على موكله وفي شرح نسخة الاقران الوكيل بقبض الدين تجوز شهادته بالدين ثم قال  
الكفيل بنفس المدعى عليه ان شهد أن المدعى عليه قضى المال الذي كانت الكفالة لاجله  
هل تقبل شهادته باختلاف المشايخ سائحان (قوله) وفي البرازية) بيان اقوله في غير ما وكل  
فيه (قوله) عند القاضى متعلق بقوله وكاه بالخصوصة (قوله) بالف درهم) متعلق  
بخاصم (قوله) مائة دينار) أى مال غير الموكل به بخلاف ما مر (قوله) تقبل) لانه مال آخر  
لان المائة دينار مال آخر غير الذى خاصم فيه أولاً (قوله) وخاصم) أى فانه لا تقبل مطلقاً  
وذلك بان أنكر المدعى عليه وكاه فثبتت بالبيعة ثم عزل وشهد ردت شهادته لموكل في حق كل  
قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حدث بعد تاريخ الوكالة فيمنه لا تقبل وقد قلنا من الكافي  
وقد أوضح المقام في جامع الفتاوى فقال ولو وكل بغير محضر القاضى فخاصم المطلوب بالف درهم  
وأقام البيعة على الوكالة ثم عزله الموكل فشهد له على المطلوب بعد الوكالة لم تجز شهادته لانه لما  
انصل القضاء بالوكالة صار الوكيل خصماً في جميع حقوق الموكل فاذا شهد بالدين انما ينفقه شهد  
بما هو خصم فيه أما اذا وكاه عند القاضى فلا يحتاج لاتباع العلم ومع ذلك فـ لم القاضى بها  
ليس بقضاء لم يصير خصماً في غير ما وكل به وهو الدراهم فيجوز شهادته بعد العزل في حق آخر  
اهـ وسنوضحه في المقالة الآتية بوضح من هـ هذا (قوله) وتعامه فيها) حيث قال بخلاف  
ماله وكاه عند غير القاضى وخاصم المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد  
له على المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لان الوكالة  
لما انصل بها القضاء صار الوكيل خصماً في حقوق الموكل على غراماته فشهادته بعد العزل  
بالدين انما ينفقه فلا تقبل بخلاف الاول لان علم القاضى بوكاهه ليس بقضاء لم يصير خصماً

وهـ. هذا ان الاصلان متفق  
عليهما وتعامه فيه قيدنا  
بمجلس القاضى لانه لو خاصم  
في غيره ثم عزله قبلت عندهما  
كالمشهد في غير ما وكل فيه  
أو عليه جامع الفتاوى وفي  
البرازية وكاه بالخصوصة  
عند القاضى فخاصم  
المطلوب بالف درهم عند  
القاضى ثم عزله فشمهـ. لأن  
لموكله على المطلوب مائة  
دينار تقبل بخلاف  
ماله وكاه عند غير القاضى  
وخاصم وتعامه فيها



شهد الوصي بدين للميت والورثة صد غاراً وبهضهم لا تقبل ولو كانوا كباراً جازت ولو شهد على  
الميت بدين جازت على كل حال وفي المنع ولو شهد الكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد  
للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لا تقبل اهـ ويمكن حمل أو غيره على هذا فيكون معطوفاً  
على الميت (قوله لحلول الوصي محل الميت) هذا لا يظهر الا اذا بقيت وصايته أما اذا عزل  
عنه فلا يظهر الا بعبارة ما كان ط (قوله فكان كالميت نفسه) أي فكأنه شهد لنفسه  
(قوله ولو شهد الوكيل الخ) أصل المسئلة في البرازية حيث قال وكاه بطالب أف قبل فلان  
والخصوصية فخاصم عنه مدعي القاضى ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد  
الوكيل بهذا المال او كاه يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على ان نفس الوكيل قام مقام الموكل  
اهـ فالمراد هنا انه خاصم فيما وكل به فان خاصم في غير نفسه تفصـ يل أشار إليه الشارح فيما  
يأتى وكان العبارة مجعولة ونفسه لها في الهندية فانه قال فيها وشهادة الوكيل للموكل بعد العزل  
ان خاصم لا تقبل وان لم يخصم تقبل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في  
الذخيرة ولو لو كاه بكل حق قبل فلان بحضور القاضي فخاصم في ألف فعزل فان شهد بذلك الاثبات  
ردت وان شهد بمال آخر لم ترد وان لم يعلم القاضي بوكالته وأنكر فلان وكالته وأثبتت باليمين ثم  
عزله وشهدت شهادة للموكل في كل حق قائم وقت الذو كبل الا اذا شهد بحق حادث بعد  
نارخ الوكالة فحينئذ تقبل كافي الكافي (قوله انفساً فالتممة) أي تهمته تصديق نفسه فيما  
خاصم فيه (قوله والاقبلت لعدمها) لان الموكل حي وهو قائم في حق نفسه دون الوكيل  
ولو كبل أن يخرج نفسه متى شاء من الوكالة وهو يفعل من ذلك ما أمر به الموكل فاذا عزل  
قبل الخصومة لم يلحقه تهمته فيما شهد به فتثبت شهادته اهـ منع (قوله فجعله كالوصي) فلا  
تقبل شهادته مطلقاً بناء على ان عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصماً وان لم يخصم وهو الذي  
أقر على موكله في غير مجلس القضاء فذا قرأه عليه وعندهما لا يصير خصماً بمجرد القبول  
ولهذا لا ينفذ اقراره ذخيرة لمخصماً (أقول) وقد بسط المسئلة في التاترخالية في الفصل السابع  
فقال اما شهادة الوكيل فنقول الوكيل خاص وعام اما الخاص وهو اذا وكاه بطالب ألف درهم  
قبل رجل معين والخصوصية فيها اذا خصمه عند غير القاضي ثم عزله الموكل قبل الخصومة عند  
القاضى ثم شهد به هذا الا ان لو كاه جازت شهادته وعند أبي يوسف لا يجوز بناء على ان عنه مد  
ينفس الوكالة فقام مقام الموكل فلون القاضي جعله خصماً ثم أخرجه الموكل من الوكالة فشهد  
بعد ذلك بحق قد كان له يوم وكاه أو حدث له بعد ذلك قبل أن يخرج منه من الوكالة لم تجز شهادته  
جعله وكيلاً فيما يحدث والمسئلة منه فوظف انه لو وكاه بالخصوصية في كل حق له وقبضه على رجل  
معين فانه لا يتناول ما يحدث اما اذا وكاه بطالب كل حق له قبل ان ينسأ أجمعين بالخصوصية  
ينصرف الى الحقوق القاتعة وما يحدث استحبنا ان يجعل ما ذكرنا على الوكالة العامة اذا خصم  
هذا الوكيل المطلوب في ألف درهم للموكل عليه فاخرجه الموكل من الوكالة ثم شهد له باناف  
دينار لا تقبل شهادته له أو شهد الوكالة العامة وما تقدم لانه لو لم تكن عامة تقبل في الدنيا غير وانما  
لا تقبل في الدنيا اذا كانت واجبة عليه قبل الاخراج وأما اذا شهد بدنانير وجبت عليه بعد  
العزل لا تقبل شهادته وأما العامة للموكل وكل رجل بالخصوصية في كل حق له وقبضه جازاً لمؤقتة

الميت الوصي محل الميت  
ولذا لا يملك عزل نفسه بلا  
عزل قاض فمكان كالميت  
نفسه فاستوى خصامه  
وعدمه بخلاف الوكيل  
فالذات قال (ولو شهد الوكيل  
بعد عزله للموكل ان  
خاصم) في مجلس القاضي ثم  
شهد له بعد عزله لا تقبل  
انفساً فالتممة (والا قبلت)  
انفساً فالتممة (والا قبلت)  
انفساً فالتممة (والا قبلت)  
انفساً فالتممة (والا قبلت)  
انفساً فالتممة (والا قبلت)  
انفساً فالتممة (والا قبلت)  
انفساً فالتممة (والا قبلت)  
انفساً فالتممة (والا قبلت)  
انفساً فالتممة (والا قبلت)  
انفساً فالتممة (والا قبلت)

وشهد انبا الموكل بذلك لا تقبل وان اقر المطلب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع الدار الى لو كمل  
 بهكم اقراره بل بالشهادة فكانت لا يبعد ما لا تقبل بحر ملخصا عن المحيط (قوله ان اباهما)  
 أشار الى عدم قبول شهادة ابني الوكيل بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل  
 شهادته للموكل وبه صرح في البرازية بحر (قوله الغائب) قيد به لانه لو كان حاضر الا يمكن  
 الدعوى به باليت - هذا لان التوكيل لا يسمع الدعوى به لانه من المفقود الجائز لا يمكن محتاج  
 الى بيان صورة شهادتهم ما في غيبته مع جحد الوكيل لانها لا تسمع الا بعد الدعوى ويمكن ان  
 تصور بان يدعى صاحب ودبعة عليه بتسليم ودبعة الموكل في دفعها فيجحد يشهد ان به وبقبض  
 ديون ابيهما وانما صورناه بذلك لان الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الدبعة ونحوها  
 كما سيأتي فيها بحر ونظر في ذلك سيدي الوالد رحمه الله تعالى بقوله قوله بتسليم ودبعة الموكل  
 في دفعها أي التي وكله الغائب بدفعها صاحبها وقوله يشهد ان به أي بتسليم الدبعة الذي  
 ادعاه المدعى وقوله وبقبض ديون ابيهما لم تجز فيه الدعوى فسامع في شهادتهم ما به عن المقصود  
 جريانهم افيهم مع اجبار الوكيل ولا اجبارهما فقامل (قوله أو انكر) صورته كما تقدمت عن  
 البحر فانما لا تقبل (قوله والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى فيهما ما أمان في صور  
 الانكار فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصي وهو ان القاضي لا يملك اجباره على قبول الوصية  
 ط (أقول) ويمكن أن يقال للفرق أي اذا لم يحضر الوكيل خصه ما ولم يحضر غير ابني الموكل لا يملك  
 القاضي نصب وكيل عن غائب وأما اذا حضر خصه ما وشهد غير ابني الموكل فالقاضي يثبت  
 الوكالة عن الغائب ويمكن من قبيل الانبياء لا النصب وأما شهادة ابني الموكل فلا تثبت  
 لو وكالة لعدم كونها شهادة ولاتهمة أيضا إذ يمكن أن يتواضع مع الوكيل على أخذ المال  
 فيصير لنفسه ما فلا تقبل كما في طرح الملتقى للامام يؤيد ذلك ما سيأتي في الوصايا من قول  
 الشارح لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الحي بطلبهما اه فانما قوله بطلبهما لم يقل  
 شهادتهم ما فانه يشير الى انها غير شهادة بل كتابة عن المطلب ويظهر لي القبول لو ادعى بكر  
 الشر من وكيل زيد المنكر واستشهد باني زيد على ذلك (قوله عن الغائب) لعدم الضرورة  
 اليه لوجود رجا - حضوره الا في المفقود كما في البحر (قوله بخلاف الوصي) أي وصي القاضي  
 وانما يحتاج الى هذا الفرق في صورة الدعوى أمان في صورة الانكار فالحكم متحد لان القاضي  
 لا يملك اجباره على قبول الوصية كما قدمناه قريبا (قوله أي وصي الميت) في بعض النسخ أو  
 بدل أي (قوله بحق للميت) أوليتيم واحترز بذلك عن شهادته بدين عليه فانما لا تقبل كما في  
 الهندية (قوله بعدم اعزله القاضي) وكذا قبله بالاولى فكان الاولى ان يقول ولو بعد ودات  
 المسئلة على ان القاضي اذا عزل الوصي بعزل برازية ويمكن ان يقال عزله بجنحة سيدي الوالد  
 رحمه الله تعالى قال في الخاتمة ليس افاض ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان  
 ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالنبر أخرجه أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه  
 ضعيف عاجز عن التصرف ادخل غيره معه (قوله أو بعد ما أدركت) أي بلغت (قوله في ماله  
 أو غيره) أي في ماله الذي تحت يده أو غيره قال بعضهم أو غيره أي كان اشهدانه طلب الشفعة  
 أو ان فلانا أبرأه من كذا وجه - بل بعضهم معنى قوله أو غيره على نحو النسب وفي معنى المفتي

ان اباهما) الغائب (وكله  
 قبض ديونه وادعى الوكيل  
 وانكر) والفرق ان القاضي  
 لا يملك نصب الوكيل عن  
 الغائب بخلاف الوصي  
 (شاهد الوصي) وصي  
 الميت (بحق للميت) بعد  
 ما عزله القاضي عن الوصاية  
 ونصب غيره أو بعد ما  
 أدركت الورثة (لا تقبل)  
 شهادته للميت في ماله أو غيره  
 (خاصم أولا)

بأحياء موقوفة هو والغريمان الدائنان والموصى لهم الوجود من يوم توفيان منه والمديونان  
 لوجود من يرآن بالدفع اليه والوصيان من يعينهما في التصرف في المال والمطالبة وكل  
 شهادة تجرت نفسها لا تقبل وجه الاستحسان انما لوجوب هذه الشهادة على القاضي شيئا لم يكن  
 واجبا عليه بل انما اعتبرت بها على وزن الفرعة لا ثبت بها شيء ويجوز استعمالها الفائدة غير  
 الاثبات كما جاز استعمالها تطيب القلب في السفر بالمدى نسائه ولدفع التهمة عن القاضي  
 في تعيين الانصاف فكذلك هذه الشهادة في هذه الصور لم تثبت شيئا وانما اعتبرناها الفائدة اسقاط  
 تعيين الوصي عن القاضي فان للقاضي أو عليه اذا ثبت الموت ولا وصى أن ينصب وصيا فلما  
 شهد هؤلاء بوصاية هذا الرجل فقد رضوه واعترفوا بالابالة له بالصالحه لذلك فكفى القاضي  
 لذلك مؤنة التفتيش على الصالح وعين هذا الرجل تلك الولاية لولاية أوجبه الشهادة  
 المذكورة وكذلك وصية الميت لما شهد بالاثبات فقد اعتقنا بجهز شرعى منها عن التصرف الا  
 أن يكون هو معهما أو بجهز علم الميت منها حتى ادخل معهم ما فيه نصب القاضي الاخر وفي  
 الصور كلها ثبوت الموت شرط لان انقاضي لا يملك نصب وصى قبل الموت الا في شهادة الغريمين  
 المديونين فانه لا يتحقق في اثبات ذلك الوصى الذي شهدا لثبوت لانهما مقترنان على أنفسهما  
 بقبول حق قبض الدين لهذا الرجل فضررهما في ذلك أكثر من نفعهما فاقبل شهادتهما  
 بالوصية والموت جميعا وهذا بخلاف المسئلة الا تنية أعنى مسئلة مالوشهد ان أباهما الغائب  
 وكاه بقبض دينه الخ ورأيت سؤال الأوجب وأبا حيث ذكرهما هذا المناسبة لا تخفى على الفطن  
 الغيبه وهما من فتاوى مفتي دمشق الشام محمد افندي الجزاوى حفظه الله تعالى سئل عن  
 صورة دعوى مضمونها في الوصى اذا أثبت وصاية على تركه وحكم الحاكم بها ثم بعد ذلك أتى  
 رجل آخر وادعى ان الميت أخرج الاول وجعل ذلك وصيا محله فهل لا تنفع هذه الدعوى  
 من الاخر لتضمنها ابطال القضاء الاول أم لا اجاب بقوله حيث أثبت المدعى عليه قبلا كونه  
 وصيا ثم عيى برفض القاضي بعهدة وصايته بوجهها الشرعى فلا تنفع دعوى المدعى الا آن  
 ولا الشهادة بان الميت أخرج المدعى عليه وجعل مورث موكلة به وصيا الا في سماع  
 مثل هذه الدعوى والشهادة ابطال القضاء والقضاء يصان عن الانغاء ما أمكن قال في  
 شرح الزيادات للامام محمد شهد شاهدان ان الميت أوصى الى هذا الرجل وقضى القاضي بها  
 ثم شهد آخران بالابصاء الى رجل آخر لانه قبل ان فيه فرفض القضاء الاول وكذلك في شرح  
 الزيادات اقاضيخان حيث قال وان ذكر الشاهدان رجوعا من الوصية الاولى لانه قبل  
 شهادتهما الا ان هذه الشهادة تضمنت ابطال القضاء انتهى وكلاهما صريح في عدم صحة  
 سماع الدعوى والشهادة والله تعالى أعلم بالصواب اه (أقول) لكن يشكل على ذلك  
 قواهم الدفع ودفع المدعى قبل القضاء بعده على الصحيح واعلم معنى على القول المرجوح  
 من أن الدفع بعد الحكم لا ينافي بل تأمل (قوله) كالاتفة بل الخ هذا اذا كان المطالب  
 يبعد الوكالة والاجازت الشهادة لانه يجب على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت  
 الشهادة لبراء المطالب لو عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وانكر الوكيل كالاتفة كانت  
 شهادة على أبيهم فاقبل ورفض بينهما وبين من وكل رجلا بالخصومة في دار بعينها وقبضها

(كلام لا تقبل (لوشهدا

فان فيه تمام المرام وقد ذكر سميدي والدرج الله تعالى أيضا بئذ من ذلك في باب المرتد  
فراجعها والسلام (قوله عن تبرأ منهم) كالخوارج فانهم من أهل الاوهاء غير المكفرة  
(قوله لانه يعتقد ديننا) قال في المخ وقرقوبان اظهاره سقه لا يأتي به الا الانسقاط المستخفة  
وشهادة الخفيف لا تقبل ولا كذلك المنهري لانه يعتقد ديننا وان كان على باطل فلم يظهره سقه  
(قوله شهد ان اباها) مثل الابن كل من لا تقبل شهادته للموكل وأما حكم الاجنبيين اذا  
شهد بذلك بعد الدعوى فانها تقبل قياسا واستحسانا والقياس فيما ذكره أن لا تقبل للثمة  
وايكون شهادته للشاهد او للمنفعة اليه (قوله أوصى اليه) هذا ضمير قبل الذكر  
والاولى اظهاره بان يقول أوصى الى زيد والمراد هنا جعله وصيا يقال أوصى اليه اذا جعل له  
وصيا وأوصى له بكذا أي جعله موصى له (قوله فان ادعاء) أي الایضاء المشهورة من أوصى  
والمراد من قوله ادعاء أي رضی به قال في الحواشي السعدية أي والوصي يرضى هكذا نسخ للبال  
ثم رأيت في شرح الجامع الصغير لولا ناعلاء الدين الاسود ما نصه والمراد من الدعوى في قوله  
والوصي يدعي هو الرضا اذا الجواز لا يتوقف على الدعوى بل للقاضي أن ينصب وصيا اذا رضی  
هو به اه (أقول) لكن الدعوى تستلزم الرضا بطريق ذكر المزمع واردة للارم قاله الدماماد  
(قوله استحسانا) لانه لم يثبت به هذه الشهادة حتى لم يكن للقاضي فيه له وانما كان له نصب الوصي  
فاكتفى بهذه الشهادة مؤنة التعيين اذ لو لشهادتهم ما كان القاضي يتامل فيمن يتعين فيعين  
من ثبت صلاحيته نظر للميت وان لم يوص له نصب ناظرا لمصالح المساكين وحينئذ فانه يكون  
وصي القاضي لا وصي الميت كما حرره المقدسي قال في البحر ولا بد من كون الموت معروفا في هذه  
المسائل أي ظاهرا الا في مسألة غريمي الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا لانه ما يقران  
على أنفسهما بنبوت ولاية القبض للمشهود له فاتفقت التهمة وثبت موت رب الدين باقرارهما  
في حقهما وقبل معنى الثبوت أمر القاضي اياهما بالاداء اليه لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء  
لان استيفاءه منهما ما حق عليهم او المرأة حق لهما فلا تقبل كذا في الكافي اه ملخصا (قوله  
كشهادة دائني الميت) أي لرجل بانه وصي وكذا فيما بعد (قوله والوصي لهما) بذلك بان اياهما  
أوصى الى فلان أي ان الموصى له ما بشئ من المال شهد ان الميت أوصى الى زيد يكون  
وصيا على أولاده عيني (قوله ووصيه) أورد على هذه ان الميت اذا كان له وصيه مان فاقاضي  
لا يحتاج الى نصب آخر وأجيب بانه يمكن له لاقرارهما بالاجتزاع عن القيام بامور الميت كذا في البحر  
قال ط وفيه تامل (قوله لثالث) أي لرجل ثالث متعاقب شهادة كقوله على الایضاء أي  
على ان الميت جعله وصيا وهذا امر يربط بالمسائل الاربع لا بالاخيرة كما لا يخفى فانهم  
ولا نفس ما قدمناه قريعا عن البحر من انه لا بد من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهرا الا في  
الح (قوله لا يملك اجبارا) أحد على قبول الوصية) ظاهر في ان الوصي من جهة القاضي كما  
قدمناه خلافا لما في البحر (أقول) وبيان هذه المسائل كافي الفتح رجل ادعى انه وصي فلان  
الميت فشهد بذلك اثنان موصى لهما بجمال أو وارثان لذلك الميت أو غيرهما لهما على الميت دين  
أو للميت عليهم مادي أو وصيان فالشهادة جائزة استحسانا والقيام أن لا تجوز لان شهادة هؤلاء  
تتضمن جاب نفع للشاهد اما الوارثان لقصد ما نصب من يتصرف لهما ويرى بهما ويقوم

من تبرأ منهم لانه يعتقد  
ديننا وان كان على باطل  
ولم يظهره سقه بخلاف الساب  
(شهد ان اباها) أوصى  
اليه فان ادعاء صحت  
شهادتهم ما استحسانا  
كشهادة دائني الميت  
ومرئويه والموصى له ما  
ووصيه لثالث على الایضاء  
(وان أنكر لا) لان القاضي  
لا يملك اجبارا أحد على قبول  
الوصية عيني

تهاد أهل الأهواء الأهوى يكفر به صاحبه الكفره اذ لم يكن فيه شبهة اجتهاد كهوى الجمجمة  
والاتحادية والحلوية ونحوهم من غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان أمثالهم لم يحصل منهم بذل  
وسع في الاجتهاد فان من يقول على هو الاله أو بان جبريل غلط ونحو ذلك من السخف انما هو  
متبع مجرد الأهوى وهو أسوأ حالا ممن قال مانع بدهم الا يقربونا الى الله زاني فانه بلا شبهة  
كفر ومن أشد الكفر اماما من له شبهة فيما ذهب اليه وان كان مذهب اليه عند التحقيق في حد  
انه كفر انما تذكر الرؤية وعداب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار حكم النصوص المشهورة  
والاجماع الان اهلهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكذا ذكر  
خلافه الشيخين والسبب انهم ما كان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الا انهم يشكرون بحجة  
الاجماع باتمامهم الصحابة فكان اهلهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر الى  
الدلائل فبسبب تلك الشبهة التي أدى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدتهم كفر  
احتياط بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة وحاصله ان الحكم بكفرهم من أدامه هو اولى بدعته  
الى مخالفة دليل قطعي لا يـسوغ فيه تاويل أصلا كدأية قرآنية أو تكذيب نبي أو انكار أحد  
أركان الاسلام ونحو ذلك بخلاف غيرهم من اعتقد ان عليا هو الاحق بالخلافة وصاروا يسمون  
الصحابة لانهم منه وه حقه ونحوهم فلا يحكم بكفرهم احتياط او ان كان معتقدتهم في نفسه كفرا  
أي يكفر به من اعتقده بلا شبهة تأويل وانما سبب لا يـسوف لانه مخبره (قوله من سب  
الصحابة) لانه لو سب واحدا من الناس لا تقبل شهادته فهذا أولى قهـمـتاني والحاصل ان  
الحكم بالكفر على سبب الشيخين أو غيرهما من الصحابة مطلقا قول ضعيف لا ينبغي الافتقار  
ولا التعويل عليه كما حققه سيدي الوالد رحمه الله تعالى في كتابه تنبيه الولاة والحكام فراجع  
وقال فيه أيضا اعلم ان من القواعد القطعية في العقائد الشرعية ان قتل الانبياء أو طعنهم  
في الاشياء كفر باجماع العلماء فن قتل نبي أو وقتله نبي فهو أشقى الاشقياء أو ما قتل العلماء  
والاولياء وسبهم فليس يكفر الا اذا كان على وجه الاستحلال أو الاستخفاف فقاتل عثمان وعلى  
رضي الله تعالى عنهما لم يقل بكفره أحد من العلماء الا الخوارج في الاول والروافض في الثاني  
وأما قذف عائشة فكفر بالاجماع وهكذا انكار صحة الصدوق لمخالفة نص الكتاب بخلاف  
من أنكر صحة عمر أو علي وان كانت صحبة ما بطريق التواتر اذ ليس انكار كل متواتر كفرا إلا  
تري ان من أنكر جود حاتم بل وجوده أو عدالة انوشروان وشهوده لا يصير كافرا اذ ليس مثل  
هذه اعماء لم من الدين بالضرورة وأما من سب أحدا من الصحابة فهو فاسق ومبتدع بالاجماع الا  
اذا اعتقد انه باح أو يقترب عليه نواب كما عليه بعض الشيعة وأعتقد كفر الصحابة فانه كافر  
بالاجماع فاذا سب أحدا منهم فينظر فان كان معه قرائن حايلة على ما تقدم من الكفر يات فكافر  
والافتقار وانما يقتل عند علماءنا بسبب ما دفع فسادهم وشتمهم وهذا في غير الغلاة من  
الروافض والافغلاة منهم كفار قطعاً فيجب التفتت فثبت انهم قتل لانهم زنادقة  
ملحدون وعلى هؤلاء الفرقة الضالة يحكم كلام العلماء الذين ائقوا بكفرهم وسبب ذرارهم  
لانهم لا ينفكون عن اعتقادهم الباطل في حال ايمانهم بالتم ادين وغيرهما من أحكام الشرع  
كالصوم والصلاة فلهذا كفار لا مرتدون ولا أهل كتاب اه وان أردت توضيح المقام فعليك به

من سب الصحابة وأقربها

يمنع قبولها وان لم يكن محرما والمروءة أن لا ياتي الانسان بما يفتخر منه مما يخصه عن مرتبته  
عند أهل الفضل وقيل السميت الحسن وحفظ اللسان وتجنب السخف والمجون والارتفاع عن  
كل خلق دني والسخف رقة العقل من قولهم ثوب سخي إذا كان قليل الغزل وفي الغاية قال  
محمد وعندي المروءة الدين والصلاح اه وقد ذكرنا منها ما المشي بسراويل فقط والجل  
وقبده ماله بالفرط لانه يؤديه الى منع الحقوق ومن يعتاد الصياح في الاسواق ومد الرجل  
عند الناس وكشف رأسه في موضع تعد فعله خفه وسوء أدب وسرقة لقمة والافراط في المزح  
المفضي الى الاستخفاف وصحبة الاراذل والاستخفاف بالناس ولبس الفقه اقباه ولعل هذا  
الاخير كان من مخلات المروءة في الزمن السابق وأما الآن فلا ثم اعلم أنهم اشتراطوا في الصغيرة  
الادمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمروءة فيما رأيت ويطلبني اشتراطه بالاولى وإذا فعل ما يحل  
بها سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحا فاعل المحل بها ليس بفاسق ولا عدل  
فالعادل من اجتناب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من نبه عليه بجر  
قال في النهاية وأما اذا شرب الماء أو كل الفواكه على الطريق لا يقدح في عدالته لان الناس  
لا تستقيم ذلك منح (أقول) لكن في زماننا بعدونه قادحا من البعض كما قدمناه آنفا (قوله  
لا يستنجي من جانب البركة) بخلاف كشفه للبول والغائط اذا لم يجد ما يستتر به فانه لا يفسق به  
اه ط عن أبي السعود (قوله أو يظهر سب السلف) السب هو التكلم في عرض الانسان بما  
يعيبه قال القهستاني ونعم ما قبل من طعن في علماء الامة لا يلومن الامة كما في الكرماني ولذا  
قال أبو يوسف لا قبل شهادة من يشتم أصحابه عليه السلام لانه لو شتم واحد من الناس لم تقبل  
شهادته فهنا أولى كما في المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاهدا للمعتدين كلهم كما ذكره  
المصنف وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كما في حنيفية وأصحابه  
فانهم سلفنا وأصحابه والتابعين رضي الله تعالى عنهم فانهم سلفهم كما في الكفاية ولم يوجد أصل  
لما في المسند صني انه جمع سالف والمشهور انه في الأصل مصدر سلف أي مضى وسلف الرجل  
آبؤه والجمع اسلاف (قوله اسقوط العدالة بسب المسلم) في الحديث سب سبب المسلم فسوف  
وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب الشتم يقال سبه يسبه سبوا وسبا قيل هذا محمول على  
من سبه أو قتاله من غير تاويل وقيل انما قال ذلك على جهة التقليل لانه يخرج به الى الكفر  
والفسق أقول هذا خلاف الظاهر اه ط قال في شرح المجموع للعيني لا تقبل شهادة من يظهر  
سب السلف بالاجماع لانه اذا أظهر ذلك فقد أظهر فسقه بخلاف من يكتمه لانه فاسق مستور  
ومنه في الجوهر وفي شرح الكنتزل بلعي أو يظهر سب السلف يعني الصالحين منهم وهم  
الصحابه والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقله مروءة ومن لم يتمتع عن مثلها  
لا يمنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفي السب اه (قوله منهم أبو حنيفة) كذا  
ذكره الكوردي في مناقبه وبعده صاحب النهاية والحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهم  
وفي اصطلاح الفقهاء كما قال الشيخ عبد العال في فتاويه السلف الصدر الاول الى محمد بن الحسن  
والخلف من محمد بن الحسن الى شمس الأئمة الحلواني والمتأخرون منه الى الامام حافظ الدين  
البخاري (قوله عن أبي يوسف) الظاهر ان حكم هذا القرع متفق عليه لما سبق من قبول

(أو يظهر سب السلف)  
أظهر وفسقه بخلاف من  
يخفيه لانه فاسق مستور عني  
قال المصنف وانما قيدنا  
السلف بما الكلامهم والا  
فالاولى ان يقال سب المسلم  
اسقوط العدل بسب المسلم  
وان لم يكن من السلف كما  
في السراج والنهاية وفيها  
الفرق بين السلف والخلف  
ان السلف الصالح الصدر  
الاول من التابعين منهم  
أبو حنيفة رضي الله تعالى  
عنه والخلف بالفتح من  
بعدهم في الخير وبالسكون  
في الشر وفيه عن  
العناية عن أبي يوسف  
لا قبل شهادة

في المطعومات والمراد بالبالقدر الزائد لا الزيادة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كما بيناه  
 في باب بحر (قوله قيدوه بالثمرة) لان الانسان قلما يخوضون العقود الفاسدة وكل ذلك  
 كاربافلو أطلق عدم القبول عن قيد الثمرة لانه لا يلزم الحرج قال في البحر وهو أولى مما قيل لان  
 الربا ليس بحرام محض لانه يقيد الملك بالقبض كسائر المبيعات الفاسدة وان كان غاصباً مع ذلك  
 فكان ناقصاً في كونه كبيرة بمقدار ألف أو كل مال اليتيم ترد شهادته بمرءة أو الوجه ما قيل لانه ان لم  
 يشتر به كان الواقع ليس الاتهمة كل الربا ولا تسقط العدالة ولا يصح قوله لانه ليس بحرام  
 محض به عدم الاتفاق على انه كبيرة والملك بالقبض نفي آخر وهذا أقرب ومرجه الى ما ذكر في  
 وجه تقييد شرب الخمر بالادمان وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد وأنت تعلم انه لا بد من  
 الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والحاصل ان الفسق في نفس الامر مانع شرعاً غير  
 ان القاضي لا يرتب ذلك الا بعد ظهوره له فالحال سواء في ذلك وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد  
 ونصوا انه بمرءة وأنت تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي لان الكلام فيما يرد به القاضي الشهادة  
 فكان بمرءة يظهر لانه يحاسب فيه لانه انقص من المال فتح مع زيادة (قوله ولا يخفى ان الفسق)  
 أي ولو بأكل مال اليتيم (قوله ينعها) أي الشهادة (قوله لا يثبت ذلك) أي الفسق المانع  
 (قوله الا بعد ظهوره له) انظر هل يكفي في الظهور له اخبار الشاهدين له والمراد بالثمرة حينئذ  
 ان يشترع عندهما حاله (قوله فالحال) أي كل المفسقات لخصوص الربا سائحاتي (قوله  
 سواء) خلافاً لمن فرق فقال بأكل مال اليتيم مرة ترد ويشترط الشهادة في الربا وقد علمت ما عليه  
 المعول فلا تغفل (قوله بحر) وأصل العبارة لا يكال في الفتح كما قدمناه مع زيادة (قوله  
 فليحفظ) أي هذا التوفيق (أقول) لكن نظريه السائحاتي بقوله والصواب ما قالوه من أن الربا  
 يقيد الملك بالقبض والملك مبيح لذلك فكان ناقصاً في كونه كبيرة اهـ والاولى ان يقولوا فكان  
 ناقصاً في اسقاط العدالة والاهو كبيرة كما لا يخفى كما قدمناه قرياً وأما كل مال اليتيم فمرءة  
 تسقط عدالته يعني لعدم الشبهة (قوله أو يول أو ياكل على الطريق) أي في الطريق على  
 حدود داخل المدينة على حين غفلة ولا بد ان يكون بمرأى من الناس وانما منع الدلالة على ترك  
 المروءة واذا كان الشاهد لا يستحي من مثل ذلك لا يمنع من الكذب فيهم ولم وانظر حكم  
 ما لا يعدا كالأعرافا كنعاطي شرب ومض قصب ونحوه ط (أقول) الذي يظهر ان هذا سقط  
 لعدم أهل الوجاهة من أشراف الناس وعلمائهم ويدل عليه ما قاله في الاشباه في وصية الامام  
 لابي يوسف رحمه الله تعالى ولا تشرب من السقام والسقامين ومن جله ما عاله الجوى بسقوط  
 المروءة تامل (قوله وكذا كل ما يخجل بالمرءة) عبارة الهداية ولا من بفعل الاشياء المستحقة  
 وفي بعض النسخ المستحقة وفي بعضهم المستحقة أي التي يستخف الناس فاعلمها أو الخصلة  
 أي يستخفها الفاعل فيبدو منه ما لا يليق وعلى هذا المعنى قوله تعالى ولا يستخفك الذين  
 لا يؤمنون ومن يفعل فعليه مدته خفة وسوء أدب وقلة مروءة وحيال ان من يكون كذلك  
 لا يعد منه ان يشهد بالزور وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ان مما أدرك الناس من كلام  
 النبوة الاولى اذ لم تستخ فافعل ما شئت كما في الفتح ومنه ادمان حلق اللعبة سواء كان عادة لاهل  
 بلد الشاهد أم لا كما حرره سيدي الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه قال في البحر كل ما يخجل بالمرءة

قيدوه بالثمرة ولا يخفى  
 ان الفسق ينعها شرعاً  
 الا ان القاضي لا يثبت  
 ذلك الا بعد ظهوره له  
 فالحال سواء بحر فليحفظ  
 (أو يول أو ياكل على  
 الطريق) وكذا كل ما  
 يخجل بالمرءة ومنه كشف  
 عورته ليس تنجس من جانب  
 البركة والفاقد ضروره  
 كثر في زماننا ففتح

وابن الشحنة لم يكن من أهل الاختيار اه (أقول) يكفي نقل صاحب الجراها وافراره لها  
وكذلك غيره كاعتات وكفى بهم قدره فان ابن الشحنة أدري وأعلم من السامحاني رحمهم الله تعالى  
لا سيما وقد صححه أيضا المصنف في شرحه على الجامع الصغير ونقل اختيار ابن الشحنة في محله  
وأقره قال في شرح الكنتز بجواز اللعب به لاحضار الذهن اذ لم يحل بالواجب قال ابن الشحنة  
قلت ولا ينبغي ان ماذ كرم من المعاني أو الامن الاخلال بالواجب نائيا يحل بكل ما اقترن به لانها  
أمور منية فتنبه لذلك وقال بعد نقله الرواية عن وسيط المحيط وهذا مما اتى به جمع من  
الحنفية في هذا الفرع رخصة عظيمة لهم فالحققة بقولي ولا بأس بالشرطي وهو رواية عن  
الحبر قاضي الشرق والغرب نوثر وهو الامام أبو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغارب  
لانه كان قاضي الخليفة الرشيد اه قال القهستاني معزيا للجواهر ان مجرد اللعب بالشرطي  
قادر وقبل هذا اذا اتخذ منة فقد ورد ربح القلوب مائة فساد اه وللعلامة السخاوي  
تلميذ العلامة ابن حجر كتاب ألفه في الشرطي ومما عده المحقق في حكم الشرطي وذكر فيه  
الاحاديث في المنع عنه وطعن فيها ثم ذكر قسمين قسمين كرهه وذمه من الصحابة والائمة وسرد  
روايتهم في ذلك وضعف بعضها وقسمها في الصحابة المنسوب اليهم انهم لم لعبوا وأقروا عليه  
وأورد ما قبل في ذلك وطعن فيه ثم عقد بابا ذكر فيه ما جاء عن المجتهدين وعن التابعين وتناهي  
التابعين في ذلك من التحريم والاباحة واللعب به والنهي عنه ثم جعل خاتمة ذكر فيها الاختلاف  
العامة فيه على مذاهبا الى آخر ما قال فيه فراجعها قال بعض الحنفية انما حرم التردد ولم يحرم  
الشرطي لان المخطئ في الشرطي انما يجعل خطأه على فكره والمخطئ في التردد يجعله على التقدير  
وهذا كفر وما يفتى الى الكفر حرام كافي فينا يبيع المصاييح في باب التصوير (قوله شرط) أي  
استقوط العدة التي (قوله أو يقام) القمار الميسر وفي القاموس قامة مقامرة وقمار فقامره  
كنصره راهنه فغلبه وهو القمار اه وذكر النووي أنه ما أخذ من القمار لان ماله تارة  
يزداد اذا غلب وينقص اذا غلب كاقمير يزيد وينقص اه (قوله حتى يفوت وقتها) أي  
فليس المراد بالترك عدم الفعل أصلا (قوله أو يحلف عليه كثيرا) قيده الزياحي كالاتقاني  
بالكذب وهو يفيد ان كثرة الحلف بدون الكذب أو الكذب فيه بدون كثرة لا ترد به ثم ادته لانه  
انما يشترطه اذا كثرت منه أبو السعود بصرف ط (قوله أو يلعب به على الطريق) المراد به  
ان يكون بمراءى من الناس اذ هو لازم قال في الفتح وأما ماذ كرم من أن من يلعبه على الطريق  
ترد به مائة فلا تباينه الامور المحقرة (قوله أو يذكر عليه فسقا) أي ما يكون به فسقا كالاستم  
والقذف والغناء ط (قوله أو يداوم عليه) لان المداومة عليه دليل التلهي به ويلزمه غالبا  
الاخلاق لبعض المطلوب وهذا هو سادس الشروط الستة الذي شرط وجود واحد منها المحرمته  
واستقوط العدة قال في البحر والحاصل ان العدة انما تستقط بالشرطي اذا وجد واحد من  
خمس القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر الحلف عليه واللعب به على الطريق كافي فيج التذير  
أو يذكر عليه فسقا كافي السراج اه أو يداوم عليه كاذ كره الشارح (قوله أو ياكل الربا)  
أي ياخذ القدر الزائد على ما يستحق لانه من الكثرة فالمراد بالاكل الاخذ وانما ذكره تبعا  
للاية الكريمة الذين ياكون الربا وانما ذكر في الآية لانه أعظم منافع المال ولان الربا شائع

شرط واحد من ست فاما  
قال (أو يقامر بالشرطي  
أو يترك به الصلاة) حتى  
يفوت وقتها (أو يحلف  
عليه) كثيرا (أو يلعب به  
على الطريق أو يذكر عليه  
فسقا) أشباه أو يداوم عليه  
ذكره سهدي افندي معزيا  
للكافي والمراج (أو ياكل  
الربا)



هي انكل برج ولا يزيد درجة الى آخر ما ذكر الشيخ ابراهيم الكندي في كتابه غرر الخصال نص الواضحة  
 قال في الفتح بعد كلام ولذا نقول اذا علم القاضي ان الشاهد يلعب بالنرد دردت شهادته سواء قام  
 به اولم يقامه في حديث أبي داود من لعب بالنردشير فقد عصي الله ورسوله اه (قوله او  
 طاب) أي طاب ذلك هو نوع من اللعب يرمى بأربع قصب قال في الفتح ولعب الطاب في بلادنا  
 من له لانه يطرح ويرمي بلا حساب واعمال بكر وكل ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل  
 الغفلة فهو حرام سواء قورمه به أولا اه قال سيدي الوالدرجه الله تعالى ومثله اللعب بالصنمية  
 والخاص في بلادنا وان تورع ولم يلعب وامكن حضر في مجلس اللعب بدليل من جالس مجلس  
 الغنا وبه يظهر جهل بعض أهل الورع البارد (قوله أما الشطرنج) بكسر أوله ولا يفتح  
 والسين فيه لغة قاموس وجعل الخوى الكسر فيه مخذرا والحاصل ان فيه أربع لغات كسر  
 الشين وفتحها مع الاجمام والاعمال وكذا حكمها ابن مالك لكن الاجمام هو الاسم ركافى بهجرة  
 وبهجرة بالسين المهملة والشين المجمة ويجمع على شطارج وأصله بالمجمة شش ونك ومعناه  
 ستة ألوان لان شش ستة وزنك ألوان وهي أعنى الستة المشاهد والفرزان والقبيل والفرس والرخ  
 والمبيدق واذا علم هذا فاول من وضعه فيما ذكره ابن خلدكان وصاحب الغرر صبه بهمهلة  
 مكسورة ثم مشددة ابن داهر الهندي وضعه بالبهيت ويقال له شهرام بكسر الشين المجمة  
 مضاهاة لازدشير اول ملوك الفرس الاخيرة حيث وضع النرد مضاهاة للدنيا وأهلها وافخرت  
 الفرس به فقصت حكما ذلك العصر بترجيحه على النرد بكونه ضربا من الملا على أن لا قدر وان  
 الانسان قادر بسعيه واجتهاده يبلغ المراتب العلمية والخط السنية وان هو أهلها ماصرت به  
 من الخمول الى الحضيض وأخرجته من روض العيش الاربيض ومما جعله دليلا على ذلك ان  
 البيدق يتال بجو كته وسعيه منزلة الفرزان في الرياضة وجعلها مصورة فتأثيل على صورة  
 الناطق والصامت وجعلها درجات ومراتب وجعل المشاهد المدير الرئيس والفرس والقبيل  
 مر كوين له والفرزان وزيره والبيدق رعاياه فكان الواحد من الرعية اذا أعطى الاجتماع  
 حقه في تمذيب نفسه وتمذيبها كارت ذلك عنوان على أن يتال رتبة الفرزان فكذلك الفرزان اذا  
 علت همته وتمكنت قدرته طهعت نفسه الى يتال رتبة المشاهد وقلاله وكذلك ما يليهم من القطع  
 وقيل وضعها بعض الحكما ليعين لهم فيها ما خفي عنهم من مكاييد الحروب وكيفية ظفر الغالب  
 وخذلان المغلوب وبين فيها التدبير والحزم والاحتياط والمكيدة والاحتراس والنعيمية  
 والخبرة والقوة والجلد والشجاعة والباس فمن عدم شيامن ذلك علم موضع تقصيره ومن أين أتى  
 بسوء تدبيره لان خطاها لا يستتال والمجوز فيها متلف المهج والاموال واعلم ان في ترك الحزم  
 ذهاب المال وضعف الرأي جالب للعطب والهلك والتقصير سبب الهزيمة والتلاف وعدم  
 المعرفة بالنعيمية داع الى الانكشاف ونظامه ثمة (قوله فلنسميه الاختلاف) علمه مقدمة  
 على معلولها أي اختلاف مالك والشافعي في قولهما بابا بحثه وهو رواية عن أبي يوسف  
 واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختار أبو زيد الحكيم حله كما في البحر معزيا  
 للمحيط البرهاني عن خمس الأئمة السرخسي وأقره ط وغيره فكان مقدما على رد السانحاني  
 له بقوله هذه الرواية ذكرها في النجدي ولم تستمر في الكتب المشهورة بل المشهور الرد على الاباحة

أوطاب مطلقا قاهر أولا  
 أما الشطرنج فلشبهة  
 الاختلاف

قوله في تمذيب نفسه الخ  
 هكذا يامله وأهل احدهما  
 ناديب فاجبراه معصمه

عليه وسلم فقال دعهم ما غن هذا اليوم يوم عيدين ثم ذكر عن المحيط فنفصل آخر في التغني حاصل  
انه يفتقر الحكم بين التغني لازالة الوشحة فيجل أولها والمجرد فلا ومنهم من فصل بشهادة  
التسبيح في الآلة الغناء فجل والاحمر وشبهه بسوق الدابة ان احتيج اليه حل والاحمر وقد  
صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله الشيخ  
عبد الرحمن افندي العمادى وقد مثل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك  
حلال أم حرام فاجاب قدس سره من لايه ترض عليه لصدق مقاله وأباحه من لم يذكر عليه اقوة  
حاله فن وجد في قلبه شيئا من نور المعرفة فليقدم والافرجوعه الى ما نهاه عنه الشرع أصل  
وأحكم والله أعلم ونعم الكلام على السماع وعلى جواز ضرب النوبة للتغنيبه لذكر التفخيزين  
باني في الحظر والاباحة في كلام الشارح وسببى الوالدرجه الله تعالى فراجعهما (قوله أو  
مجلس مجلس الغناء) أى وان اشتغل عنه بذكر ونحوه أو يتبع صوت المغنية ولا من يسمع  
الغناء بجر عن المنة وقوله ولا من يسمع الغناء أى وان لم يجلس مجلسه ليعاير ما قبله وبغنى  
ان يقيد بالشهرة كما سبق في نظائره ط (قوله أو مجلس الفجور) كمجالس المجانة والازدحامات  
فانها محرمه بل تؤدى الى الكفر كفاقد شوهد مرارا وليس عندنا لها شيء من الدين كما يقيد  
بعض الآثار (قوله لان اختلاطه الخ) لان حضور مجلس الفسق فسق كافى البدائع (قوله  
وتركه الامر بالمعروف) أى عند توفر شرطه من نحو أمنه على نفسه من ضرر ورجاء قبوله  
ونحو ذلك كما بين في تبين المحارم فراجعهم (قوله ومراعاة من يرتكب كبيرة) بشرط اعلانها  
فهستافى عن النظم وكذا نقله في النونية لامية عن الفتح فيحمل قولهم من يأتى بابا من البكا  
على الاتيان به شهرة ولذا قال بعضهم أو يرتكب ما يحده ما شأنه ان يحده ولا يكون ذلك  
الابشمار واطلاع الشهود عليه وليس المراد ارتكاب ما يحده بالفعل اه من شرح المتقى  
وبه علم ان قيد الشهرة يأتى في كل ما ذكر قال الزيلعى الاوجه في تعريف الكبيرة والصغيرة  
فذكره المتكلمون ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتهما بل بالاضافة فكل  
ذنب اذا نسب به الى مادونه فهو كبيرة واذا نسب به الى ما فوقه فهو صغيرة اه وقبل اصح ما نقل  
فيه عن الحلوانى ما كان شيعيا بين المسلمين وفيه فتك حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة اه ط  
وقد تقدم ايضا في أوائل الباب فراجعهم (قوله أو يدخل الحمام بغير ازار) لان ابداء العورة  
فسق وقيدته في الذخيرة بما اذا لم يعلم رجوعه عنه اه درمى (قوله أو يلعب ببرد) هو  
الطاولة أى اذا علم منه ذلك فخرج وخصه بالذكر لان اللعب فيه فسق بالنص وهو قوله عليه  
الصلاة والسلام ملعون من يلعب بالبرد ومثله غيره من الملاهي والترد وضعه ازديش من بابك  
ولهذا يقال التردش وهو أول ملوك الفرس الاخيرة وضع الترد وضر به امنه للقضاء والقدر  
وان الانسان ليس له تصرف في نفسه لايملك لها نفعا ولا يدفع عنها ضررا ولا يقدر ان يجاب لها  
موتنا ولا حياة ولا سعدا ولا شقاء بل هو مصرف على حكم القضاء والقدر معرض بطور الانقاع  
وطور الضرر وجعله أياضا تحت لفظ الذى يناله العاجز بما يجرى لديه من الملك والحرمان  
الذى يتلى به الحان من عباد به عليه الثلاث وضعها على مثال الدنيا وأهلها فترتب الرقعة اثني  
عشر مائة بعدد شهور السنة والبروج وجمال القطع ثلاثين قطعة بعدد أيام كل شهر والدرج التى

أو مجلس مجلس الغناء  
العنى أو مجلس الفجور  
والشرب وان لم يسكر لان  
اختلاطه بهم وتركه الامر  
بالمعروف يسقط عدالته  
(أو يرتكب ما يحده به)  
للفسق ومراعاة من يرتكب  
كبيرة قاله المصنف وغيره  
(أو يدخل الحمام بغير ازار)  
لانه حرام (أو يلعب ببرد)

البصر مستدلاً بما في الزيادات إذا أوصى بما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب وذو كرمها  
 الوصية للمغنين والمغنيات (أقول) هذا على إطلاقه لأن كلامنا في أنه متى يكون معصية على أن  
 من أباحه مطلقاً عدة في المذهب وله رواية في كلام الزيادات على أن تصحيح العيني واطباق المتن  
 هو المذهب كما لا يخفى قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى إن أراد أنه حرام مطلقاً فهو مخالف لما  
 حمله عليه في البناء والعناية فانهما استدلوا بعبارة الزيادات على أنه معصية لقصد الله وقلم  
 يجر ياه على عومه فهو موافق لما قاله الامام السرخسي فكان محقة لا لا يكل من القولين نعم  
 ظاهره الاطلاق وقد يقال لفظة المغنين ظاهرة في أن المراد من اتخذ محرفة وعادة ثم رأيت في  
 الفتح قال إن اسم مغنية ومغني انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي بكهت بها المال  
 ألا ترى أنه إذا قيل ما حرفه فلان أو ما صناعته يقال مغني كما يقال خياط وحداد إلى آخر كلامه  
 وفي ايضاح الاصلاح انما قال يغني للناس أي يجمعهم لانه لو كان لا يسمع نفسه حتى يزيل الوحشة  
 عن نفسه من غير أن يسمع غيره لا بأس به ولا يسقط عدالته في الصحيح اهـ وهكذا قال في شرح  
 العيني وإن أنشد شعر اذنيه وعظ وحكمة فهو جائز بالاتفاق الخ ونحوه ما مر عن الفتح من قوله  
 المحرم هو ما كان الخ فتدبر اهـ (أقول) وأنت خير بان ما ذكره من النصوص لا يؤيد الاطلاق  
 وعبارة الزيادات تقييد التقييم بالشهرة وانما يكون به إذا كان للناس وقد تبع الشارح  
 المصنف في ذكر الاطلاق في منعه والصحيح التفصيل كما علمت عن الهندية (تمة) قال القتال  
 في حاشيته أقول انما سمي الغناء غناء لان النفس تستغنى به عن غيره من الملاذ البدنية في حال  
 سماعه وقال بعض الحكماء فضل الغناء كفضل النطق على الخرس والدينار المغقوش على  
 القطعة من الذهب وفي كلام بعضهم الغناء يحرك الهوى الساكن ويسكن ألم الهوى المتحرك  
 وفي كلام بعضهم الصوت الشجي يومسل الى نعيم الدنيا والآخرة لانه يؤنس الوحيد ويريح  
 التعبان ويسلي الكئيب ويحضر على الشجاعة واصطناع المعروف وقال افلاطون هذا العلم  
 أي علم الغناء لم يضعه الحكماء للهو واللعب ولكن للمنافع الدائمة ولذة الروح الروحية وبسط  
 لنفس وترطيب اليبوسات وتعديل السوداء وترويق الدم اهـ (وأقول) فعلى هذا ينبغي  
 اجوازه لاجل التداوي به اذ لم يوجد شيء يقوم مقامه كما قالوا في التداوي بالمحرم فتأمل اهـ  
 قال في الخيرية في جواب سؤال بعد كلام في سماع السادة الصوفية نفعنا الله تعالى بهم ولو قيل  
 هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع قرآن وموعظة فيجوز ويستحب ان لم  
 يخرج الحروف عن نظمها وقد رها وان كان سماع غناء فهو حرام ومن أباحه من المشايخ  
 الصوفية فبشرط ان يخلو عن اللهو ويصلي بالنقوى ويحتاج اليه احتياج المريض الى  
 الدواء وله شرائط أحدها أن لا يكون فيهم أمرد والثاني أن لا يكون جميعهم الامن جنسهم  
 ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث أن تكون نية القوال الاخلاص لأخذ الاجر  
 والطعام والرابع أن لا يجتمعوا لاجل طعام أو فتوح والخامس أن لا يقوموا الا مغلوبين  
 والسادس لا يظهرون وجد الاصادقين وفي التاترخانية عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به  
 في الاعداد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالساً في بيته يوم العيد وفي الدهليز  
 جارتان تغنيان بالدف بجاء أبو بكر رضي الله عنه وقال لهما أغنينا في بيت رسول الله صلى الله

يغني للناس رد الشهادة لاعتدال الفسق لا لالتصق قهستاني وفي ضميته الحلو المغمى الغناء على وزن فعال صوت المغنى والغنى كثرة المال فالاول عدود والثاني مقصوراه ط (قوله لانه يجمعهم على كبيرة) قال في البحر وظاهره ان الغناء كبيرة وان لم يكن للناس بل لاسماع نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام خواهرزاه فانه قال بعموم المنع والامام السرخسي انما منع ما كان على سبيل الله ومنهم من جوز له للناس في عرس أو وليمة ومنهم من جوز له لاسماع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوز له ليستقيم به نظم القوافي وفصاحة اللسان اه وعلمه فيه وقد تقدمنا بعضه (أقول) ويمكن حمل كونه كبيرا على ما قاله السرخسي بان يكون كبيرة بسبب الاجتماع عليه ويؤيده كلام النسفي في الكافي وهو المتبادر من لفظ يغني للناس وعلى ذلك حمل في العناية ويؤيده ما يأتي عن ابن الكمال والعيني من انه لو كان انفسه ليزيل الوحشة عنهم الانسقط عدالته في الصحيح فهذا التصحيح موافق لهذا المتن كغيره من المتن وسكان عليه المهور فلان تغفل قال العيني في شرحه على البحارى اما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من الله واللعب المذموم بالاتفاق اما ما سلم من المهرمات فيجوز اقليل منه في الاعراس والاعباد وشبههما وسئل أبو يوسف عن الدف أنكره في غير العرس لمثل المرأة في منزلها والصبي قال لا كرهه وأما الذي يجي منه اللعب الفاحش والغناء فأنى كرهه الى أن قال أى العيني وقال المذهب الذى أنكره أبو بكر رضى الله عنه كثرة التفتيح واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب بالالحن ألا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما أنكر مشابهته الزمر بما كان في الغناء الذى فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذى يخفى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما أراد الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالخداة يسمى النصب الاندريقي اه ملخصا (قوله وكلام سعدى افندى يفيد تقييده بالاجرة) وقيد القهستاني بان يكون من الشعر مع التصديق بالكف كما تقدم في البناء باللهو وعبارة الزيارات تقييد التقييد بالشهرة بان يكون للناس فافهم وتأمل (قوله فتأمل) والوجه ان اسمهم مغنية ومغن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التى يكتب بها المال وهو حرام ونصوا على ان المغنى للهو أو لجمع المال حرام بلا خلاف وحديثه ذلك كانه قال لا تقبل شهادة من اتخذ المغنى صناعة ياكل بها وعلمه في الفتح وسبأنى قريبا (قوله وأما المغنى لنفسه لدفع وحشته) من غير أن يسمع غيره فلا بأس به ولا انسقط عدالته في الصحيح كذا في التبيين وهو خلاف قول شيخ الاسلام بكاءات مما تقدم وسئل ابن شجاع عن الذى يترنم في نفسه قال لا يقدح في عدالته وفي البحر عن الفتح التفتيح المحرم هو ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحمية ووصف الخمر المهيج اليها الى أن قال وأما القراءة بالالحن فأباحها قوم وحظرها قوم والختماران كانت الالمان لا تخرج الحروف عن نظمها وقد ورائها انما والافغير مباح كذا ذكره قهستاني في باب الاذان ما يفيد ان التلحين لا يكون الامع تغيير مقتضيات الحروف فلا معنى لهذا التنصيص اه (قوله في العرس) والولاية والاعباد ومنهم من جوز له ليستقيم به نظم القوافي الى آخر ما قد مضى قريبا (قوله والمذهب حرمة مطلقا) هكذا حرر صاحب

لانه جعل الغناء الذى يجمع  
 الناس عليه كبيرة اه منه

يغنى للناس) لانه يجمعهم  
 على كبيرة هداية وغيرها  
 وكلام سعدى افندى يفيد  
 تقييده بالاجرة فتأمل وأما  
 المغنى لنفسه لدفع وحشته  
 فلا بأس به عند العامة  
 عناية وصححه العيني وغيره  
 قال ولوفيه وعظ وحكمة  
 بخارنا اتفاقا ومنهم من أجاز له  
 في العرس كما جاز ضرب  
 الدف فيه ومنهم من أباحه  
 مطلقا ومنهم من كرهه  
 مطلقا اه وفي البحر  
 والمذهب حرمة مطلقا  
 فانقطع الاختلاف بل  
 ظاهر الهداية انه كبيرة  
 ولولنفسه وأقر المصنف  
 قال ولا تقبل شهادة من  
 يسمع الغناء

وترى الرياح اذا سجن غديره \* مقيله تنفسيين كل قذاة  
ما ان يزال عليه ظبي كارعاً \* كنطامع الحسنة في المرأة

فلوجه منعه على هذا انتم اذا قيل ذلك على الملاهي امتنع وان كان مواعظ وحكمالات  
تفسر الا لذلك التغمي والله أعلم وفي الذخيرة عن النوازل عراف شعر الادب اذا كان فيه مذكر  
الفسق والنحو واللام بكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انما ان كانت  
معينة حبة بكره وان كانت مقيمة فلا اه وتقدم الكلام على ذلك في صدر الكتاب قبل رسم  
المفتي وكذا باقي في الخطر والاباحة ونقل قبيل الورث والنوازل عن الضياء المعنوي العشريون  
من آفات اللسان الشعر مثل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسن منه حسن وقبيح منه قبيح  
ومعناه ان الشعر كالتريج حيد حين يصمد ويذم حين يذم ولا باس باسقاء تشبه الاعراب وهو  
انشاد الشعر من غير لحن ويحرم هجومه لم ولو بما فيه كما كان منه في الوعظ والحكم وذكر  
انتم الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال والازمان والامم فباح  
وما كان من هجومه مخف فحرام وما كان من وصف الخلد ودود القود والشعر وفكره وكذا  
فصله ابو الليث السمرقندي ومن كثر انشاده وانشاؤه حين تنزل به مهماته ويحمله مكسبة له  
تنقص مروته وتردنيها عنه اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في الخطر والاباحة وأما وصف  
الخدود والاصداغ وحسن القد والقامة وما نرا وصف النساء والمراد قال بعضهم فيه نظر  
وقال في المعارف لا يليق باهل الديانات وينبغي أن لا يجوز انشاده عنده من غلب عليه الهوى  
والشهوة لانه يحبه على اجالة فكره فيمن لا يحسن وما كان سبب المخطوطة فهو محظور اه لكن  
قدمنا ان انشاده للاستشهاد لا يضر ومثله فيما يظهر انشاده أو عملها لتشبهات بليغة واستعارات  
بديعة (قوله وضرب القصب) الذي في البحر وغيره القصب والظاهر ان المراد بهما واحد  
وهو الزمر في الغاب لانه هو الذي يرقصون حوله ويدله ما في البحر عن المعراج حيث قال  
الملاهي نوعان محرم وهو الآلات المطربة من غير غناء كالزمار سواء كان من عود او قصب  
كلتسبابة أو غيره كالعود والطنبور لما روى أبو امامة أنه عليه الصلاة والسلام قال ان الله  
تعالى بعثني رحمة للعالمين وأمرني بحق المعازف والمزامير ولانه مطرب مصدع ذكر الله والنوع  
الثاني مباح وهو الدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره في غيره لما روى عن  
عمر رضي الله تعالى عنه ٣ انه لما سمع صوت الدف بعث فتنظر فان كان في وائمة سكنت وان كان  
في غيره عمد بالدرة وهو مكره للرجال على كل حال للتشبه بالنساء اه ونقله في فتح القدير ولم  
يتعقبه قال في السراجية هذا اذا لم يكن للدف جلال ولم يضرب على هيئة الطرب اه  
قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون طبل المسحور في رمضان لا يقاطع الناعتين  
للسحور كبوق الحمام يجوز تأمل والتشبه به لما فيها من الشجاء بالكره وهو التشاط  
ورفع اليدين (قوله الا اذا خش بان يرقصوا به خائفة) وعبارتها وان لعب بشئ من الملاهي ولم  
يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته ولا لعبته الاهل والفرس لا تبطل العدالة ما لم  
يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شنيع بين الناس كالتزامير والطناير فكذلك وان لم  
يكن شنيعا كالخدا وضرب القصب فلا الا اذا خش بان يرقصوا عند ذلك مقدمي (قوله ومن

وضرب القصب فلا الا اذا  
خش بان يرقصوا به خائفة  
لدخوله في حدة الجائر  
بحر (ومن)

قوله لما سمع صوت الدف  
الحال الظاهر كان  
اذا سمع

الولولية ان لعب بالصولجان يريد به القروسية جرت شهادته لانه غير محظور بجمر لمخصا قال  
في الخاتبة وان لعب بنى من الملهى ولم يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عداته  
وملاعبة الابل والقمر لا تبطل العدالة ما لم يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شذيع  
بين الناس كالزماير والطنابير فكذلك وان لم يكن شذيعا كالحدا وضرب القضيبي فلا الا اذا  
لخص بان يرقصوا عند ذلك اه (قوله نحو الحدا) أى لا ابل قال الشاعر الماهر

نحو الحدا

أوما ترى الابل التي \* هي وليك أعظم منك طمعا  
نصفي الى صوت الحدا \* ف وتقطع البيداء قطعا

ولم يذكر الشعر في الهندية الشاعر اذا كان يبول لا قبل شهادته وان كان يمدح وكان أغلب  
مدحه اصدق قيات والذي يعلم شعر العرب ان كان تعلم لا بل العربيه لا تبطل عداته وان  
كان فيه لحش اه قال سيدي الوالد بعد كلام ان المكره منه ما داوم عليه وجعله صناعة  
له حتى غلب عليه واشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق  
عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لأن يمتلئ جوف أحدكم فيخاخير من ان يمتلئ شجرة قاله  
من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار النكات والاطافات والتشابه اللطيفة والمعاني الرائقة وان  
كان في وصف النادود والقردود فان علماء البديع قد استشهدوا من ذلك بالشعار المولدين وغيرهم  
لهذا القصد وقد ذكر المحقق ابن الهمام في فتح القدير ومن المباح ان يكون فيه صفة امرأة  
مرسلة بخلاف ما اذا كانت بعينها حبيبة وعم بمضمم المنع الاناء عرفنا من هذا ان التقى  
المحرم هو ما كان في اللفظ بما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحبيبة ووصف النحر المهيج  
الهماء والحانات والهجوم لم أؤذى اذا أراد المتكلم هجاءه لا اذا أراد انشاد الشعر للاستشهاد  
به أوله لم فصاحته وبلاغته ويدل على ان وصف المرأة كذلك غير مانع ما سلف في كتاب الحج  
من انشاد أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو محرم شعرا

قوله بخنداء الخنداء  
كعنداء المرأة التامة  
القص كالبخندي وقوله  
أدر ما درم السناق كفروح  
استوى والكعب أو العظم  
واراه اللحم حتى لم يبين له  
بهم اقاموس اه

قامت ترك رغبة ان تهمها \* سافا بخنداء نو كعبا أدما

وانشاد ابن عباس شعرا \* ان تصدق الطيرتك ليسا \* لان المرأة فيم ما ليست معينة  
فلولا ان انشاد ما فيه وصف امرأة كذلك جائز لم تقله الصحابة رضي الله عنهم عما يقطع به في  
هذا قول كعب بن زهير بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وما ساد غداة الين اذ رحلوا \* الا اغنى غضيض الطرف مكحول

تجلو عوارض تى ظلم اذا ابتست \* كانه منهل بالراح مهلول

وكثير في شعره ان من هذا كقوله وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره في قصيدته  
التي أولها

تبليت فؤادك في المنام خريدة \* نسقي الضبيع يار ديسام

فاما الزهريات المجرودة عن غير ذلك المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه المطردة كقول  
ابن المعتز

سقاها بغابات خاليج كانه \* اذا ما خفته راحة الرمح مبرد

بعض في تلك الرياض وقوله

لا تبطل عدالته الا اذا اعتاد ذلك اه قال في البحر وهو عجيب من محمد لانه قال بجرمة  
 قليله ولم يسطرها بكثيره وظاهره انه يقول بان السكر منه صغيرة فشترط الاعتماد اه قال  
 سيدي الوالد قوله وهو عجيب من محمد الخ فيه نظر ظاهر يعلم مما قدمه عن الصدر الشهيدي من ان  
 الادمان على شرب الخمر شرط اسقوط العدالة عند محمد مع انه من يقول بان مجرد شرب الخمر  
 ولو بدون ادمان واسكارا ولهذا قال المقلدون وانما فعل ذلك محمد يعني حيث اشترط الاعتماد  
 على السكر من النبيذ للاحتياط قنع القليل يعني من السكر ولم يسطر العدالة الا اذا اعتاد  
 ولم يكتب بالكثرة اه فان قلت لم اشترط الادمان في الشرب دون غيره مما يلوجب الحد  
 قلت ذكر البرجندي ان الوقوع في الشرب أكثر من الوقوع في غيره فلو جعل مجرد الشرب  
 مسقطا للعدالة لادى الى الخرج اه قال في البحر واشارب الخمر ان يشهد اذا لم يطاع عليه ما  
 في المتنقط واذا كان في الظاهر عدلا وفي السر فاسد فاعاد القاضي ان يقضي بشهادته لا يحل له  
 ان يذكرفسقه لانه عندك الستور وابطال حق المدعي اه ولا فرق في السكر المسقط اه بين  
 المسلم والذي لما قدمناه انه اذا ذكر الذي لا تقبل شهادته (قوله ومن يلعب بالصبيان) في  
 الهندية حكى عن أبي الحسن ان شيخا لوصارح الاحداث في الجماع لم تقبل شهادته اه قال  
 ط والمواد الاحداث المشتهون لا الاطفال الصغار لتبطل شهادتهم عن البكاء أو طهرهم ويدل عليه  
 التعليل بعدم المروءة ويحتمل ان المراد بهم ما يعم ما ذكره يحمل على الكثرة وسره اه (أقول)  
 قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم لملاعبته الحسن ولا مامته ولو كان فيه أدنى ما يحل لما فعله لوبه  
 يتعين ان المراد الاحداث المشتهون فامل (قوله والطيور) أي من يلعب بهم اجمع طيور وهو جمع  
 طائر واللعب بالسكر فعل قصده به قصد صحيح قاله الراغب قهستانى وانما ردت شهادته لانه  
 يورث غفلة وهو محمول على ما اذا كان يقف على عورات النساء وده سطحه ليطير طيره  
 اه بحر (قوله للاستئناس) أو لحمل الكتب كفى بلاد مصر والشام أى سابقا وفي بلاد فارس  
 الا ان (قوله الا ان يجر جوام غيرة) أى المملوك فتقرخ في وكرها فبا كل ويبيع بحر وان  
 لم يصعد السطوح قال في الهندية ولا شهادته من يلعب بالجوام يطيرهن فاما اذا كان يمسك  
 الجوام يستأنس به ولا يطيرها عادة فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط وهكذا في  
 الكافي وفتاوى قاضي خان الا اذا كانت تجرح امانات اخر ملوكا غيره فتقرخ في وكرها فبا كل  
 ويبيع منه اه (قوله لا كمال الحرام) قال في الهندية لا تقبل شهادة آكل الرب بالمشهور بذلك  
 المقيم عليه كذا في المبسوط ولا تقبل شهادة من اشتغل بأكل الحرام جوهر ط (قوله  
 والطنبور) بالضم قهستانى وفدوره في الهداية بالمعنى (قوله وكل لهوشنيغ) من عطف العام  
 على الخاص قال في البحر وأراد المؤلف بالطنبور كل لهو كان شنيعا بين الناس استرازا عا لم  
 يكن شنيعا كضرب القضيبي كما ذكره الشرح عن البحر قال في المحيط الرجل يلعب بشئ من  
 الملاهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر ان كانت مستشعبة بين  
 الناس كالزمامير والطنبير لم تجز شهادته وان لم يكن شنيعا لا يجمع قبولها الا ان يتفاحش بان  
 يرقصوا به فيدخل في حد المعاصي والبكارة تسقط به العدالة اه وقد ذكر الشيخ  
 هنا حديثا من فواعا انما من دد ولا الدد معي والد الدالعب والهو أى ما أنام من شئ من الاله وفي

(ومن يلعب بالصبيان) اه  
 مروءة وكذا في غالبها كافي  
 (والطيور) الا اذا أمسكها  
 للاستئناس فيباح الا ان  
 يجر جوام غيرة فلا كاله  
 الحرام عيني وعناية  
 (والطنبور) وكل لهوشنيغ  
 بين الناس كالتنبير  
 والمزمار وان لم يكن شنيعا

بان شربها كبيرة ولخالفتم الله مدبث المشهور في الكثر انهم اسبغوا كرمها شرب الخمر اه  
 بل انما شرب الادمان عليه الاشتغال لانها صغيرة لان الشهادة لا ترد الا بالادمان وظهوره  
 بالاشتهار وأما مجرد الشرب مع قطع النظر عن سقوط الشهادة فقد علمت انه كبيرة ولو بقطرة  
 فلا تغفل قال الساجي اقول نسبة الغلط الى هذا الهمام في الفرق بين شرب الادمان للخمر  
 وغيره من الاشربة غير مسألة المصريح فاضحان في فناواه وعبارته ولا تقبل شهادة مدمن  
 الخمر ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما شرب الادمان يظهر ذلك عند الناس فانهم -م  
 شرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته وان كانت كبيرة وانما تبطل اذا ظهر ذلك أو يخرج سكران  
 يسخر منه الصبيان لان مثله لا يحتز عن الكذب وذ كر الخصاص رحمه الله تعالى ان شرب  
 الخمر يبطل العدالة وقال محمد رحمه الله تعالى ما لم يظهر ذلك يكون مستورا لحال اه وفي  
 المقدسي ومحمّد شرب الادمان وهو الصحيح نعم اذا جمل الغلط على قول ابن السكّال ان شرب الخمر  
 ليس بكبيرة يظهر لما قدمناه قريبا من ان شرب قطرة منه كبيرة وفي البدائع شرب الخمر احبانا  
 للثقة ولا للثقة يكون عدلا وعامة المشايخ لا يكون عدلا لان شرب الخمر كبيرة محض اه  
 (قوله قال وفي غير الخمر) قد علمت انما يشترط فيها ايضا (قوله يشترط الادمان) قدمناه  
 اخلاف في الادمان هل هو في الفعل او النية على قولين محكيين فيه وفي الاصرار قال ابن كمال  
 ان الادمان بالهزم امر خفي لا يصلح ان يكون مدار العدم قبول الشهادة ومحصله ان ابن السكّال  
 يميل الى ترجيح اشتراط الادمان بالفعل لا بالنية فراجع (قوله على اللهو) أي لاجل اللهو أي  
 وهو معروف واصله ترويح النفس عما لا تقتضيه الحكمة بجر عن المصباح والمراد به ان  
 لا يكون للهو داوى فيدخل في اللهو الشرب للاعتياد قال في البحر فاطلق اللهو على المشروب  
 وظاهره انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا قال في المنع وخلاف الظاهر من العبارة لان  
 الظاهر منها ان معنى مدمن الشرب أي مداوم شرب الخمر على اللهو وقال الزبلي أي مداوم  
 شرب الخمر لاجل اللهو ولا شربها كبيرة وقال من لا خسر او مدمن الشرب أي شرب الاشربة  
 المحرمة فان ادمان شرب غيرها لا يسقط الشهادة ما لم يكن على اللهو اه فافاد كلامه ان  
 الشرب على اللهو انما هو شرب في غير الاشربة المحرمة أما فيما لا يشترط وهو داوى اذ كلام  
 صاحب البحر والظاهر ان هذا هو الذي أحوجه الى ما ذكره من حمل اللهو في كلام الكثر على  
 المشروب وهو مخالف لكلام الزبلي فانه جعله شربا في الخمر رأينا ورجعنا يناسبه كلام  
 الشارح هنا والظاهر خلافه لان شرب الخمر كبيرة ترد الشهادة بها سواء شربت على اللهو  
 أم لا وظاهر كلامهم انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا وأما ادمان شرب غير المحرم لا يسقط  
 الشهادة ما لم يكن على اللهو فحمل اللهو قيد الشرب وحمله على شرب غير المحرمة هو الذي يظهر  
 كما يظهر لي من كلامهم والله تعالى الموفق (قوله لشبهة الاختلاف) قال في البحر في قوله على  
 اللهو إشارة الى انه لو شرب اللهو لم يسقط عدالته لان الاجتهاد فيه مسانعا اه قال  
 ط والاصح المحرمة نعم لو شرب لغصة شئ في حلقه ونحوه بما ينقصه لا بحالته كان مباحا  
 فهو ستاف وفي العتابة لا يسقط عدالة اصحاب المروآت بالشرب ما لم يشتهر وفي الظهيرية من  
 سكر من النية بطلت عدالته في قول الخصاص لان السكر حرام عند الكل وقال محمد

قال وفي غير الخمر يشترط  
 الادمان لان شربه صغيرة  
 وانما قال (على اللهو) ليخرج  
 الشرب للداوى ولا يسقط  
 العدالة لشبهة الاختلاف  
 صدور الشريعة وابن كمال



يخبر بشئ توقف القاضي ملة قط (قوله للميت) وللايتيم هندية (قوله أبدا) أى  
وان لم يخصم هندية (قوله وكذا الوكيل) أى شهادة لو قيل للموكل (قوله فكذلك) أى  
لا تقبل عند أبي يوسف وتقبل عند الامام ومحمد كذا في الذخيرة وانما اقتصر المؤلف على قول  
الثاني لما قيل ان الفتوى والقضاء على قوله في الوقف والقضاء ط (قوله وممن الشرب)  
قال في النهاية معزى الى الذخيرة أراد به الادمان في النية بمعنى شرب ومن نية ان يشرب  
بعد ذلك اذا وجد ط قال الرملى في حاشية المنح بخلاف ما اذا أفلح عنه فانه فاسق تاب فقبل  
شهادته انتهى فاذا تم هذا الفرق بين الخمر وغيره لانه وان كان بقطرة منها ارتكب  
الكبيرة وترد شهادته لكن بالتوبة يزول فسقه ويعود عدلا وتقبل شهادته لكن لا تتم  
التوبة بحسب رتبة عدم الشرب بل لابد من الندم والافلاع في الحال والعزم على  
ان لا يعود واذا عات مع في الادمان وان غير المدمن نائب بانه قد أفلح عنه ونوى ان  
لا يعود اليه سقط هذا الكلام كله لان النائب تقبل شهادته سواء تاب عن الصغيرة  
أو الكبيرة (أقول) لكن قد مدع عن الفخ عند الكلام على الناحية ان تفجير الادمان  
باليئة أمر خفي لا يصلح ان يكون مدار عدم قبول الشهادة فتأمل (قوله لان بقطرة  
منها) فيه حذف اسم ان (قوله يرتكب الكبيرة) لانه يحرم قليلا هو وكثيره هو القليل  
بطاق على القطرة بالاجماع خلافا للمعتزلة فانهم يقولون باباحة القليل قال في الهداية وهذا  
كفر لانه محمود للكتاب فانه عاود جساو الرجس ما هو محرم العين وقد جاءت السنة متواترة  
ان النبي عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعليه انه قد اجماع الامة ولان قليلا يدعو الى  
كثيره وهذا من خواص الخمر ولانه لو أقر بشرب قطرة واحدة يلزمه الحد كما قرر في محله (قوله)  
فترد شهادته) أى من غير ادمان هذا مخالف لما في الكافي حيث قال وانما شرط الادمان ليكون  
ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر سرا ولا يظهر منه ذلك لا يخرج من أن يكون عدلا وان  
شربها كثيرا وانما سقط عدالته اذا كان ذلك يظهر منه أو يخرج سكران فتعاقب به  
الصبيان فانه لاهى ومثل ولا يحتز عن الكذب عاده وكذا من يجلس مجلس الفجور والجهالة في  
الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب وفي فتاوى فاضيل لا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن  
السكر لانه كبيرة وفي الذخيرة لا تقبل شهادة مدمن الخمر فليعلمى وعبى وفي النهاية الادمان شرط  
في الخمر أيضا في حق سقوط العدالة اه فهذه نقول صريحة في عدم الفرق في اشتراط  
الادمان بين الخمر وغيره فإذ كره الشرع بيعه صاحب البحر لا يعمل عليه أبو السعود وقد  
تقدم انه يشترط الاشتمار في كل من أتى بابا من أبواب السكاخر بزيادة (أقول) وكذلك هم  
شرط الادمان في شرب الخمر لسقوط العدالة البرجندى وصاحب الثقة وعليه كلام الدرر حيث  
عمم الشرب شرب الخمر والعرق والزوج ونحوها كما في عبد الحليم (قوله وماذ كره ابن الكمال)  
من ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار عليه (قوله كما حرره في البحر)  
قال فيه وذكرا ابن الكمال ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالادمان عليه قال في  
الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد لم يثبت بنفس قاطع  
الا اذا دهم على ذلك اه وهو غلط من ابن الكمال لما قدمناه عن المشايخ من النصريح

للميت أبدا وكذا الوكيل  
بعد ما اخرج من الوكالة ان  
خاصم اتذا قاولا فكذلك  
عند أبي يوسف (وممن  
الشرب) انه غير الخمر لان  
بقطرة منها ارتكب الكبيرة  
فترد شهادته وماذ كره ابن  
الكمال غلط كما حرره في  
البحر

شهادته اه اى صورة ذى روح (قوله اقمه الموت) وان لم يقمه بان كان عدلا تقبل كذا  
 قومه شمس الأئمة قال الرضى وينبغي أن يكون مذهبنا بائع الطعام اقمه الغلاء والسدة على  
 الخاص اه (اقول) وهذا ايضا ان لم يقمه بان كان عدلا تقبل (قوله وكذا الدلال) اى فيما  
 عقده لعدم صحة الشهادة على فعل نفسه أو مطلقا لكثرة كذبه فى المنقح لسيدي الوالد سئل فى  
 شهادة الدلال العدل الذى لا يحلف ولا يكذب هل تقبل الجواب نعم اذا كان كذلك تقبل قال  
 فى الجبر وكذا لا تقبل شهادة الخاص وهو الدلال اذا كان عدلا لم يكذب ولم يحلف اه وقدمنا  
 عن الفخ ان اهل الصناعات الدائمة الاصح انهم اتقبل كالزبال والحجام لانهم اتوا لاهل اقوم صالحون  
 خالم يعلم القادح لا يبقى على ظاهر الصناعة وكذا الدالون والنجاسون ويحتمل ان المراد الدلال  
 اذا شهد على البيع فانه قال فى الهندية الوكيلان بالبيع والدلالان اذا شهدا وقالوا نحن بهذا  
 هذا الشئ من فلان لا تقبل شهادتهما اه (قوله والوكيل) اى بالنيكاح (قوله ولو بائيات  
 النكاح) اى لا تقبل بائيات النكاح لانها شهادة على فعله وقوله ولو بائيات النكاح للتمسك  
 لا للقيمة ومثله سائر العتود التى باشرها لا يصح شهادته بها اذا صرح بأنه باشرها وكافة اما اذا  
 شهد انه ملكه او فى اجارته تقبل وفى بعض نسخ الشرح زيادة واولى ولو بائيات النكاح  
 ترقب اذ هو هنا صغير وهى الاولى (قوله اما لو شهد انها امرأته تقبل) لانه شهد بتقيام النكاح  
 لا بعقد (قوله والحيلة الخ) مقتضاها ان من لا تقبل شهادته له لا يجوز له ان يخفيها  
 ويشهد كما اذا كان عبدا للمشهد له أو ابنة او نحو ذلك فليتأمل سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
 (اقول) وسأى قريبا عن البحر عن المتن ان اشار بانه ان يشهد اذ لم يطاع عليه وانه لا  
 يحل له ان يمتكس بغيره كونه وابطال حق المدعى (قوله بالنكاح) اى بائياته ولا يذكر الوكالة  
 اى انه كان وكيله لافيه (قوله بزانية) عبارتها وشهادته الوكيلين والدالين اذا قالوا نحن بهذا  
 الشئ أو الوكيلان بالنكاح أو بالخلع اذا قالوا نحن فعلناه هذا النكاح أو الخلع لا تقبل  
 اما لو شهد الوكيلان بالبيع أو بالنكاح انهما مكرهه أو ما كره تقبل وذكر أبو القاسم  
 أنه كره الورثة النكاح فشهد رجل قد تولى العدة والنكاح يذكر النكاح ولا يذكر كونه  
 تولا ما انتهت (قوله ومخلصه) اى لمخلص ما ذكره المصنف فى كتاب الاجارة من كتابه المسمى  
 بالمعين (قوله الدالين والصكاكين) اذا كان غالب حالهم الفساد لكثرة الكذب منهم  
 غالب اما اذا غالب عليهم المصالح فالصحيح انهم اتقبل كفى الهندية وقدمنا آنفا (قوله  
 والمخضرين والوكلاء المقتة له على أبوابهم) اى التضاوة وهو متعلق بالنافى وحذف من  
 الاول نظيره قال ح الوكلاء المقتة الذين يجتمعون على أبواب التضاوة ويكون للناس  
 فى الخصومة اه قال نضر الدين لما سئل عن شهادة أعوان الحاكم والوكلاء على أبواب  
 التضاوة قال لا تسمع شهادتهم لانهم ساعدوا فى ابطال حق المستحقين فهو فسق فلا تسمع (قوله  
 وفيها) مكر مع ما يأتى منها (قوله أخرج من الوصاية) نص على التوهم لانه اذا لم يخرج  
 فشهادته لا ميث بدى أو غيره باطله سواء كانت الورثة كبارا أو صغارا ولو شهد على الميت  
 بدى قبالة على كل حال هندية (قوله به) قد بواها اما اذا لم يتقبل به لموت الموصى  
 ولم يرد فشهد فالتضاوى يقول له أتقبل الوصاية فان قبل أبطاها وان ردا مضاهها وان لم

لأقنية الموت وكذا الدلال  
 والوكيل ولو بائيات النكاح  
 اما لو شهد انها امرأته تقبل  
 والحيلة انه يشهد بالنكاح  
 ولا يذكر الوكالة بزانية  
 ونسبيل واعتمده قدرى  
 افندى فى واقعاته وذكره  
 المصنف فى اجارة معينه  
 معزى بالزانية ومخلصه انه  
 لا تقبل شهادة الدالين  
 والصكاكين والمخضرين  
 والوكلاء المقتة له على  
 أبوابهم ونحوه فى فتاوى  
 مؤيد زاده وفيها وصى  
 اخرج من الوصاية به  
 قد بواها لم تجز شهادته

بعدم الكراهة فيه فالظاهر ان يقيده هو وما بعده في العصراء (قوله وطعيلي) يقتضيه الدعوات  
من غير ان يدعى وصار عادة له وان أمم بجمرة أى بلاخلاف كافي البصر (قوله ومضرة) لرفضه  
المروءة ان اعتاد ذلك واشتهر ولا يرتكب المحظورات غالباً بلاخلاف كافي الهندية (قوله  
ورقاص) ومنه الكوشة والحريسة والمعروف بالسماع كل ذلك حرام فن اعتاده واشتهر  
عنه بقدر في عدم التمسك دون ما يقع من غلب عليهم الحال ويقعون ذلك بدون اختيار فنفعنا الله  
تعالى بهم **كم** أو ضح ذلك سيدى الوالد في رسالة شفاه العليل وبل القليل في حكم الوصية  
بالخلة ومات والتم ايل (قوله وشتم الدابة) محمول على الاعتقاد أقاده في الهندية (قوله وفي  
بلادنا يشتمون بائع الدابة) فيجوز فيه التفصيل في الاعتقاد وعدمه وكثير ما يبيعون الدابة  
و بائعها فلا يجوز ان الدابة وغيرها من الجاد وقد ورد التصريح بالنهي عن اللعن (قوله  
لا تقبل شهادة الجليل) ذكره في الهندية عن المحيط (قوله يستقصي) بالصاد المهملة أى يبالغ  
(قوله فيما يقرض) وفي نسخة يقبض وهو كذلك في الخلاصة والذي في شرح الوهبانية لعبد البر  
والشربة لا يقرض بالباء المثناة تحت والقاف **هـ** ح (قوله ولا تشهد الاشراف من  
اهل العراق لعصمهم) لانهم قوم يتعصبون فاذا ناب قوم احد منهم من نائبة أقرضه  
فبشفع فلا يؤمن ان يشهد له بزور **هـ** وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته بجر قال  
الرملي قال الفزى قلت وفي الخلاصة من كتاب القضاء فان عدله اثنان وجره اثنان فالجرح  
أولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان أصل الشهادة لا تقبل عند العصبية  
فالجرح أولى **هـ** وفي معنى **كم** في مواضع قول الشاهدات قال ومن العصبية ان  
يغض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا **هـ** (اقول) من التعصب ان يغضه  
لانه من حزب فلان او من اصحابه او من اقاربه او منسوبيه **هـ** قال عابد الحليم في حاشية  
الدرر ولا يذهب عليك ان أكثر طائفة القضاة بل الموالي في عصرنا يمتنعون تعصب ظاهر لا جرح  
المناصب والرتب فينبغي ان لا تقبل شهادتهم على بعض ما يمتنع عدالتهم كما لا يخفى **هـ**  
(قوله ولا من انتقل من مذهب أبي حنيفة الخ) أى استخفاً لانه لا يكون أهلاً للشهادة فلا  
يعتمد عليه مخ وتقدم في باب التعزير ان من ارتحل الى مذهب بدون حاجة شرعية يعزر  
فيكون ذلك معصية موجبة لرد شهادته ولانه ليس للعالمى ان يتحول من مذهب الى مذهب  
وبسوى فيه الحنفى والشافعى وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعى ابزوج له أخاف ان يكون  
محبوب الايمان لاهلته بالدين بحجة قدرة قنينة من كتاب الكراهية وفي آخر هذا الباب من  
المنح وان انتقل اليه لقله مبالاة في الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب الى مذهب كما  
يقوله ويحصل طبعه اليه افترض يحصل له فانه لا تقبل شهادته **هـ** فعلم بجموع ما ذكرناه  
ان ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وانه اذا لم يكن افترض صحيح فافهم ولا تكن من  
المتعصبين فيحرم بركة الأئمة المجتهدين نفعنا الله تعالى بهم أجبه في الدنيا والاخرة آمين  
وتقدم هذا البحث مستوفى في فصل التعزير فارجع اليه (قوله وكذا بائع الاكفان والحنوط)  
أى اذا ابتكر وترصد لذلك اما اذا كان يبيع الثياب ويشترى منه الاكفان تجوز شهادته  
جامع الفتاوى وبحرف في الهندية اذا كان الرجل يبيع الثياب المصورة أو يبيعها لا تقبل

وطعيلي ومضرة ورقاص  
وشتم الدابة وفي بلادنا  
يشتمون بائع الدابة فتح وغيره  
وفي شرح الوهبانية لا تقبل  
شهادة الجليل لانه الجليل  
يستقصي فيما يقرض من  
الناس فيما لا يزيد على  
حقه فلا يكون عدلاً ولا  
شهادة الاشراف من أهل  
العراق لعصمهم ونقل  
المصنف عن جواهر  
الفتاوى ولا من انتقل من  
مذهب أبي حنيفة الى  
مذهب الشافعى رضى الله  
تعالى عنه قال وكذا بائع  
الاكفان والحنوط

وينفعه ذلك خاتمة (اقول) وهل مثله ما اذا كان مضية فاولا يرضى صاحب الطعام الا بذلك  
يحور والذي في حقه انه عذرا ايضا فليراجع امامه هذه الضيف فالظاهر انه اذا لم يكن بينهما  
مباشرة تامة اما اذا كان فلا يكون عذرا ولا يجوز ايضا (قوله) وخروج افرجة قدوم امير  
الهندية اذا قدم الامير بالمدن فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال خاف بطالت  
عدا اثم الا ان يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل عدا اثمهم والفتوى على اثمهم اذا خرجوا  
للاعتظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار تبطل عدا اثمهم كذا في الظهيرية وقاضيان اه  
وعلمه في الفتاوى الصغرى بشغل الطريق فصار مرتكباً للعوام لانه حق العامة ولم يمهمل  
للجلوس اه وهذا التعميل بقيمته انه اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادحاً مطلقاً ولا  
ينافي مع تقدم اذا تاملته لكن كلام قاضيان بقيمته كذا في لافه قال ابن وهبان وينبغي ان يكون  
ذلك على ما اعتاده اهـ لبلد فان كان من عادة اهـ لبلد انهم يشغلون ذلك ولا ينكرون ولا  
يستخفون فينبغي ان لا يقدح ذكر ابن النخعة بعده فقول المصنف وينبغي الخ ليس كما ينبغي  
اهـ ومثله في البحر قال المصنف لرمي اقول فتحرر من مجموع ما ذكره ان كان الامير غير صالح  
قدح في العدا لهما مطلقاً وان كان صالحاً ولم يشغل الطريق لا يقدح وان شغله قدح وانت على علم  
بان المصنف يدور مع الهة والعهدة في القدح ارتكاب ما هو محظور وتعظيم القاسم كذا في ذلك فعلى  
ذلك يدور الحكم تامل اهـ (اقول) هذا بمنزلة ما تقدمناه فيما اذا خرج للاعتبار ولم يجلس  
في الطريق وكان الامير صالحاً او فاسقاً ولم يقدح تعظيمه فحينئذ لا يقدح كعالمات فانهم (قوله)  
وركوب بحر) اي بحر الهند وهو البحر الاحمر المعروف الا ان بحر السويس لانه اذا ركب  
البحر الى الهند فقد حاطر بنفسه وذينة ومنها ما يكفي دار الحرب وتكنيس سوادهم وعددهم  
وتشبههم ايماناً بذلك ما لا يرجع الى اهله غنياً فاذا كان لا يبالى بما ذكر لا يامن ان ياخذ من  
عرض الدين فيشهد بالزور وقال ظهير الدين لا يمنع قال الامام عبيد البر والذي يظهر ان  
المانع ليس الركوب لهما مطلقاً بل مع ما تقتضيه به وهذا حين كان الهند كله كنزاً كبر شدة اليه  
التعليل كيف والنص القطعي اباح ركوب البحر مطلقاً الا عند ظن الهلاك وما زال السلف  
يركبون البحار من غير ان يذكروا نص القرآن العظيم اعظم دليل على الجواز اهـ بتصريف وفي  
القصة الثانية وقيل بشهد ركاب البحر للتجارة وغيرها وهو الصواب اهـ ط (اقول) لاسيما في  
زماننا الا ان فانه لا يخاطره بالنفس ولا محمل لظن الهلاك في السفن المختصة الا ان وهي  
المغروفة يابور النار فان سيرها بالاجل لا بالربح فان المجمل يدور بخوار الماء المهي بالارادة لا يخشى  
من نواف الانادر من غفلة الملاحين (قوله) ولبس حرير) الى قوله وافرجه حمل ذلك فيما ينظره على  
من شهر بذلك ط اما لبس الحرير فلهرمته الاما استغنى واما البول في السوق فلا خلا له بالمروءة  
واما استقبال الشمس والقمر في البول فليكرهه اهـ ذلك لانهم آيتان عظيمتان من آيات الله  
الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم او المراتب بالاستقبال استقبال عينهم فلو كان في مكان  
مستور ولم تكن عينهم جارية من بهان كان سائر عن العين ولو صابا فلا كراهة كما اذا لم  
يكونا في كبد السماء كما حررت في معراج النجاش على نور الايضاح (اقول) ومثل لبس الحرير  
استعمال ما يحرم شرعاً كفضة وذهب وقوله او الى قبله ظاهره ولو في بناء مع ان الائمة يقولون

وخروج افرجة قدوم امير  
وركوب بحر ولبس حرير  
وبول في سوق او الى قبله  
او نهس او قدر

السبب الشتم يقال سبه يسبه سبوا وسببا قيل هذا محمول على من سب أو قاتل مسلما بغير تأويل  
وقيل إنما قال ذلك على جهة التغليب لأنّه يخرج به إلى الكفر والفسق (وأقول) هذا خلاف  
الظاهر اه (قوله لانه) أى الاعتقاد (قوله كبيرة) أى إذا اصر عليه بالعود ولذا  
قيد بالاعتقاد والانه وصغيرة (قوله ترك زكاة) أى من غير عذر وبه أخذ الفقيه  
قال الامام فخر الدين والفتوى عليه وذكرنا صاعى عن قاضى خان ان الفتوى على سقوط  
العدة بتأخيرها من غير عذر ساق الفقرة دون الحج خصوصا فى زماننا كذا فى شرح النظم  
الوهابى مخ فى الفروع آخر الباب والصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل العدة كما فى الهندية  
(قوله اوج) قال فى الهندية كل فرض له وقت معين كالصلاة والصوم اذا أخر من غير عذر  
سقط عده الله وما ليس له وقت معين كالزكاة والحج روى هشام عن محمد رجه الله تعالى أن  
تأخيرها لا يسقط العدة وبه أخذ محمد بن مقاتل وقال بعضهم اذا أخر الزكاة والحج من غير  
عذر ذهب عدل الله وبه أخذ الفقيه ابو الليث وتأخير الحج لا نسقط خصوصا فى زماننا كما فى  
المضمرات (قوله على رواية قوريتيه) فى العام الاول عند الثمانى وأصح الروايتين عن الامام  
ومالك واحمد اى فى فسق وترد شهادته بتأخير سنين لان تأخير صغيرة وبارتكابه مرة لا يفسق  
الا بالاصرار بجر ووجهه ان القورية ظنية لان دليل الاحتياط ظنى ولذا اجمعوا انه لو تراخى  
كان اداء وان اتم عونه قبله كما نقله الشارح فى الحج (قوله اوترك جماعة) قال فى الفتح منها  
ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لا طعن عليه فى دين ولا حال وان كان متاولا فى تركها كان  
يكون معتقدا لفضيلة اول الوقت والامام يؤخر الصلاة او غير ذلك لا نسقط عده الله بالترك  
(أقول) والجماعة سنية مؤكدة فى قوة الواجب وقيل واجبة وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين  
والقول بوجوبها قول عامة مشايخنا وبه جزم فى التحفة وغيرها قال فى البحر وهو الرابع  
عند اهل المذهب وهو اعدل الاقوال وافواها ولذا قال فى الاجناس لا تقبل شهادته اذا تركها  
استخفا فان لا يسهل عظم امرها كما يفعله العوام او مجاناة او فسقا ما سهوا او بتاويل كى يكون  
الامام من اهل الاهواء أو فاسقا فذكره الاقتداء به ولا يمكنه ان يصرفه ولا يراعى مذهب  
المفتدى فقبل والقائل بالفرضية لا يشترطها للصحة فتصح صلاته منفردا وتسميتهما سنية  
لوجوبها بالسنة وقام الكلام فى شرحنا على نور الانضاح المسمى بمعراج النجاشى فراجع  
فان فيه فوائد خات عنها اكثر الشروح (قوله اوجعة) من غير عذر ففهم من اسقطها مرة  
واحدة كالحوائى ومنهم من شرط ثلاث مرات كالشيخى والاول اوجه فتح لكن قدمنا  
عنه ان الحكم بسقوط العدة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور تأمل سيدى الوالد  
رحمه الله تعالى قال فى تذيب القلائس قال فى ترك الجماعة مجاناسها وفى الذخيرة هـ هذا ان  
لم يستخف بالدين وان استخف فهو كافر اه (قوله اواكل كل فوق شبع) عند الاكثرين  
والظاهر ان المراد بالشبع ما لا يضره وما زاد عليه ما يضره لانه هو الذى يحرم ط (قوله بلا  
عذر) راجع الى الثلاثة قبله ومثال العذر فى الاكل مؤانسة الضيف وقصد التقوى على صوم  
الغد كما فى الشرع بلاية والفتح ومن العذر ما اذا اكل اكثر من حاجته ليمتقياها قال الحسن  
لا بأس به قال رأيت انس بن مالك رضى الله تعالى عنه يأكل الوان من الطعام ويكثر ثم يتقيا

لان عصى كبيرة ترك زكاة  
أوج على رواية قوريتيه  
أوترك جماعة أو جعنة  
أواكل فوق شبع بلا عذر

عليه يعلمه من الفرائض فان لم يعرفها اثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لاقبيل  
 شهادته والمراد ما يجب تعلمه منه اه (قوله والعالم الخ) اني بدعنا اتوهم أن العالم المدرس (قوله  
 من يستخرج المعنى) السين والتاء زائدان والمراد بانراجه من التركيب فهمه منه والظاهر أن  
 المراد به من يعلم العلوم الشرعية وبعض آلياتها ط قال في الاشباه والاهلية للتدريس  
 لا يخفى على من له بصيرة والذي يظهر انما يعبر عنه منطوق الكلام ومفهومه وبمعرفة المفاهيم  
 وان تكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ  
 المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجيب اذا سئل ويتوقف ذلك على  
 سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قرأ  
 لا يلحن واذا لحن فارئ يحضره رد عليه اه (اقول) لكن يؤيد أن المراد به من يعلم العلوم  
 الشرعية ما قاله قاضيخان اوصى لاهل العلم بالبحر يَدْخُلُ اهل الفقه والحديث اه (قوله  
 ومجازف في كلامه) هو اكثر منه الذي لا يتحرى الصدق فان من كثر كلامه كثرت قطعه والمجازفة  
 هي التكلم بالامور الشرعية روى ان الفضل بن الربيع وزير الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد  
 شهادته فعاتبه الخليفة وقال لم ترددت شهادته قال لا في سمعته يوما يقول للخليفة انا عبدك  
 فان كان صادقا فلا شهادة لعمري وان كان كاذبا فيكذلك لانه اذا لم يبال في مجاسك بالكذب فلا  
 يبال في مجاسي فعذر الخليفة اه زاد في فتح القدير بعده والذي عندي ان رد أبي يوسف شهادته  
 ليس بالكذبة لان قول الحرابي به انا عبدك انما هو مجاز وباعتبار معنى القيام بخدمة من وكوني  
 تحت أمره لا على اهانة تنفسي في ذلك والتكلم بالمجاز على اعتبار الجماع فان وجهه  
 الشبه ليس كذبا محظورا شرعا ولذا وقع المجاز في القرآن ولكن دمه لما يبدل عليه خصوص هذا  
 المجاز من اذلال نفسه وطاعته لاجل الدنيا فرعما ينظر هذا الكلام اذا قيل للخليفة فعذر الى  
 الاعتذار بما يرب من خاطره اه (قوله أو يخالف فيه) أي في كلامه كثير أي وان كان في  
 صدق فان جرأته على ذلك تقتضي قلة مبالاة بما مور الدين ولانه ربما اداه ذلك الى الكذب  
 فيه وقد عده في الطريقة الحمديدية من جملة آفات اللسان وساق آيات واحاديث ثم قال ان الخلف  
 بالله تعالى صادقا جائز بالخلاف لكن اكثاره مكره لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم الخلف  
 حنت او ندم وقامه فيها (قوله او اعتاد شتم اولاده وغيرهم) كما البكة واهله فان كان ذلك يقصد  
 منه احيا نالا يؤثر في اسقاط العدد الثلاثين الانسان فلما يحلومنه هندية قال في الفتح وقال نصير  
 ابن يحيى من يشتم اهل رعايك كثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان احيا نالا يقبل وكذا الشتم  
 للعبد وان كدابه اه قال في شرح ادب القاضي ان من سب واحدا من المسلمين لا يقتصون  
 عدلا كما في الشرع بل ايامه وحر ابن وهبان مسألة الشتم حيث قال والفقه في ذلك ان الشتم  
 لا يلحقوا ان يكون بمافي او بما ليس فيه في وجهه او غيبته فان كان في غيبته فهو غيبة وانما  
 توجب الفسق وان كان في وجهه فنية اسامة ادب وانه من ضيع رعاع الناس وسوقهم الذين  
 لامرؤسهم ولاحياتهم وان ذلك مما يسقط العدد التوكذا اذا كان السب بالامانة والابعاد كما  
 يفعله من لا خلاق لهم من السوق وغيرهم اه أي وان كان بما ليس فيه كذب وحكمه  
 ظاهر وما يؤيد ذلك ما ورد في الحديث سباب المسلم فسوق وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية

والعالم من يستخرج المعنى  
 من التركيب كما يحق وينبغي  
 (ومجازف في كلامه) أو  
 يخالف فيه كثير أو اعتاد  
 شتم اولاده وغيرهم

اليه وفي فتاوى الخافق سئل في شخص ادعى عليه واقبعت عليه بينة فقال انهم ضربوني خسة  
ايام فحكم عليه الحاكم ثم اراد ان يقيم البينة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب  
قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دينية وهذا قبل الحكم واما بعده  
فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له ان يقضي بشهادة الفاسق ولا يجوز  
له فاذا قضى لا ينقض اهـ لكن يعارضه ما قدمناه آنفا من الرمي وصرح يعقوب باشا في  
حاشيته بعدم نقض قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه واقول وقد اسه يقضي ان العصبية  
كلها فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يبعض الرجل لكونه من بني فلان او من  
قبيلته كافي معين الحكم اهـ (اقول) وقدم الشارح عبارة البينة قولية اول القضاء واقرها  
سيدى الوالد وكذا الخير الرمي في فتاواه تنبيهه (قوله لا تقبل له لاعلمه) هذا يقيد بقوله الغير  
عدوه اذ لم يفسق به كباقي (قوله واعقد في الوهبانية والمحبية قبولها الخ) قد علمت ما تحصل  
عما سبق ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وعدم نقض القضاء صحيح والمسئلة  
دائرة في الكتب فاحفظه (قوله مالم يفسق بسببها) وهي الرواية المنصوصة والاطلاق  
اختيار المتأخرين وفي القهستاني ما يقيدان ماعليه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم وزماننا  
اهـ وينبغي ان يقال فيه ما قيل في مدمن الخمر من الاشتهار ط (قوله قالوا والحد قد فسق  
لانه في عنقه) ففسقه في الطريقة المحمدية بان يلزم نفسه بغضه وارادة الشر له وحكمه ان لم يكن  
بظلم اصحابه منه بل بحق وعدل كالاصحاب المعروف والنهي عن المنكر فخرام وان كان بظلم اصحابه منه  
فليس بجرام وان لم يقدر على اخذ الحق فله تاخير الى يوم القيامة قال الله تعالى وان انتصر  
بعد ظلمه فارلئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغفون في الارض  
بغير الحق اولئك هم عذاب اليم وساق للنهي احاديث دالة عليه من قوله صلى الله تعالى عليه  
وسلم لا تظهر الشهامة لخصمك في عاقبة الله ويبتليك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل المؤمن  
ان يجرمه ومنا فوق ثلاث فاذا امرت به ثلاث فلياقه وايسلم عليه فان رد عليه فقد اشد ثم كافي  
الاجر وان لم يرد عليه فقد باء بالاثم وهذا المحمول على الهجر لاجل الدنيا واما لاجل الآخرة  
والعصبية والتأديب فخانزل مستحب من غير تقدير اهـ (قوله سواء شهد على عدوه او غيره)  
اولهم اقبل عليه مفاده ان عدو الشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على غيره ولا معنى له  
اذ شهادة عدو زيد على عمرو مقبولة فدل في العبارة سقطا اهـ (اقول) حيث كان عدم قبول  
شهادة العدو على عدوه مبنيا على انه يفسق بالمعادة والتسقط مما لا يتجزأ فله معنى وليس في  
المعادة سقط وحينئذ لا فرق بين ذلك الشخص وغيره وانما يفرق في الحال لو كان عدم القبول مبنيا  
على التهمة فتمام ذكره الحوى (قوله لا تقبل شهادة الجاهل) قال في معين الحكم ولا من  
لا يحكم فرائض الوضوء والصلاة ومن سافر فاحتاج للتيمم فلم يحضه ولا المنجم وان اعتمد عدم  
نائبه الجرم وادعى انها دالة ويؤدب حتى يكف عن هذا الاعتقاد ولا يصدق اقوله تعالى فلا  
يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول (قوله على العالم) ليس بقيد بليل التفرع  
والتمايل ح (قوله افسدته بترك ما يجب تعلمه شرعا) قدم في باب التعزير ان للقاضي ان  
يسأل عن سبب فسق الشاهد فلو قال الطاعن هو ترك واجب سأل القاضي المشتوم عما يجب

فقبل له لاعلمه واعقد  
في الوهبانية والمحبية  
قبولها مالم يفسق بسببها  
قالوا والحد قد فسق للنهي  
عنه وفي الاشياء في تمة  
قاعدة اذا اجتمع الحرام  
والحلال ولو العداوة  
للدنيا لا تقبل سواء شهد  
على عدوه او غيره لان فسق  
وهو لا يتجزأ وفي فتاوى  
المصنف لا تقبل شهادة  
الجاهل على العالم الفسقه  
بترك ما يجب تعلمه شرعا  
فحينئذ لا تقبل شهادته على  
من له ولا على غيره ولما حكم  
تعزيره على ترك ذلك ثم قال

انت خبر بان فعل الكبير والاصرار على الصغيرة فادح في العدة وقد نترط في القفية اعدم  
القبول كونه فسق بتلك العداوة وعلى هذا اعدم قبولها طاقا ظاهرو وينبغي تقييده بما اذا  
كانت عداوة ظاهرة كما يفيد ما يأتي عن الفسخ في شرح قوله او يرتكب ما يوجب الحد فمجرد ان  
الوجه اعدم القبول مطلقا والتعليل بالاتهام كما مر عن كثر اروس لا ينافيه لان الفاسق لا يقبل  
للاتهام ايضا وما يأتي عن ابن التكال يمكن حمله على ما اذا لم يفسق بها فليتم اهل قاله سيدي الولد  
رحمه الله تعالى \* (الثاني) \* لو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه واعتدافه منه بسق  
نفسه ولا يكون ذلك فادح في عدالة المدعى انه عدو ما لم يثبت المدعى انه عدوه \* (الثالث) \*  
لو قضى القاضي بشهادة العدو على عدوه او على غيره عدوه هل يصح اولا قلنا ان المانع من قبول  
الشهادة هو الفسق فيكون حينئذ صحيحا فاذا لان القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نقض  
قضاؤه ويصح وان قلنا انه اعني آخر اقوى من الفسق لا يصح في حق العدو ويصح في حق غيره  
وذكر ابن السكال في اصلاح الانصاح ان شهادة العدو لعدوه جائزة عكس شهادة الاصل اقرعه  
اه وهذا يدل على انها لم تقبل للتمتع بالفسق اه قال سيدي الولد رحمه الله تعالى قوله لان  
القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نقض قضاؤه ويصح قال الرمي وصرح بعقوب باشا في حاشيته  
بعدم نقض قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه (واقول) وقياسه يقتضي ان العصبية  
كذلك فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يفيض الرجل اسكونه من بني فلان او من قبيلة  
كذا كما سيأتي قريبا من قولنا عن معين الحكام فتم اهل اه \* (الرابع) \* قد يتوهم بعض المتفقهة  
والشهود ان كل من خاصم شخص في حق وادعى عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما  
بالعداوة واما كذا بل العداوة انما تثبت بخوما ذكرتم نعم لو خاصم الشخص آخر في حق  
لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه  
اذا تخصص اثنان في حق لا تقبل شهادة احدهما على الاخر لما بينهما من الخصامة اه قات  
ويدل له ما في فتاوى قاضيناك من باب ما يطل دعوى المدعى رجلا خاصم رجلا في دار اوفى  
حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا اه واعلم انه لو شهد  
على رجل آخر فخاصمه في شيء قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا  
لئلا يشهد عليه وطلب الرد واثبت دعواه ببيعة او اقرار او نكول حينئذ بطلت شهادته وهو  
جرح مقبول كما صرحوا به وسأيت في بيان الجرح \* (الخامس) \* اذا قلنا لا تجوز شهادة العدو  
على عدوه اذا كانت دينوية هل الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه  
وبينه عداوة لم أفد عليه في كتب أصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان  
قضاؤه عليه بعلمه ينبغي ان لا ينفذ وان كان بشهادة العدو ولوبعض من الناس في مجلس الحكم  
بطلب خصم شرعى ينبغي ان ينفذ وترقى ما وردى من الشافعية بينه ما بان اسباب الحكم  
ظاهرة واسباب الشهادة خافية مجر وقد هنا وائل الباب أن في المسئلة قواين معتبرين  
احدهما عدم قبولها على العدو وهو اختيار المتأخرين وعليه صاحب السكندر والملق ومقتضاه  
ان العلة العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو ايضا ثانياها انهما تقبل الاذا فسق بها  
واختاره ابن وهبان وابن السكن فراجعه وكذا تقدم في اول القضاء الكلام على ذلك فارجع



اعلم ان هذا التفرع بعض من المفهوم السابق فالجواب من قوله زاد الخ بل في اقتصار العيني  
وتعليل الوائي اشارة الى أنهم ما نقصا من العبارة السابقة اشترط الاجر ولهذا قال القهستاني  
ولو بالاجر وتقدم الكلام على ما في ظاهر التعديل فانهم (قوله بزيادة اضطرارها) أي  
وفي الفروع تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك ليعلم بظاهر قوله فكان كالشرب للتداوي ط  
(قوله واختيارها) مقتضا لو فعلته عن اختبارها لا تقبل سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
(قوله فكان كالشرب) أي شرب محرم للتداوي فانه يجوز عنه الدخول للضرورة (قوله  
وعدو) أي على عدوه كافي الملتقى (قوله بسبب الدنيا) لان المعادة لاجلها حرام فمن ارتكبها  
لا يؤمن من النقول عليه أما اذا كانت دينية فانها لا تمنع لانها تدل على كمال دينه  
وعداوته وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه من مكرها شرعا ولم يفته بنهيه بدل  
فبول شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهم من العداوة الدينية والمنقول عليه على القائل  
والجروح على الجراح أو الزوج على امرأته بالزنا ذكره ابن وهبان وفي خزانة المفتين والعدو  
من يفرح لحزنه ويحزن لفرحه وقبله يعرف بالعرف اه ومثله العداوة الدنيوية  
ان يشهد المقتدوف على الفاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج  
هنا نظر فقد صرحوا بقبول شهادته عليهم بالزنا الا اذا فذفها أولا وانما المنع مطا لقول الشافعي  
وفي بعض الفتاوى وتقبل شهادة الصديق اصدقه اه أي الا اذا كانت متناهية بحيث  
يتصرف احداهما باموال الآخر كما تقدم ثم اعلم ان المصريح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور  
على السنة فقهائنا ما ذكره المؤلف من التفصيل ونقل في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع  
مالم يفسق بسببها أو يجلب منهفة أو يدفع بها عن نفسه مضرة فهو الصحيح وعليه الاعتماد وما  
في الوقعات وغيرها اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة فبطلانها وفي كنز الروس شهادة  
العدو على عدوه لا تقبل لانه متهم وقال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال اسمعنا وهو الصحيح  
وعليه الاعتماد لانه اذا كان عدلا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة بسبب امر الدنيا اه  
واختاره ابن وهبان ولم يعقبه ابن الشحنة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون كما رواه ابو  
داود مرفوعا لا تجوز شهادة خاش ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذي نحر على اخيه والغمر الحقد  
ويمكن جعله على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحقد فسق للنهي عنه وقد ذكر ابن وهبان رحمه  
الله تعالى تميمات حسنة لم ارها غيره \* (الاول) \* الذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط  
اما اذا قلنا ان العداوة فاحدة في الشهادة تكون فاحدة في حق جميع الناس لافي حق العدو  
فقط وهو الذي يقتضيه الفقه فان الفسق لا يتجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في  
حق آخر اه قلت ولهذا لم يقل المؤلف على عدوه بل اطلقه ويقاس على قولهم ان الفسق  
لا يتجزأ لما نظر اذا كان عليه أنظار وقت عديدة وثبت فسقه بسبب خيائنه في واحد منها فهل  
يسرى فسقه في كلها فيهزل اجاب سيدي الوالد بالسريان وانه يعزل منها جها وبه اتفق ابو  
السعود وكتب الرمي هنا الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو للمهمة لا للفسق ويؤيد  
ما يأتي عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علمائنا صرحوا بان شهادة العدو على  
عدوه لا تقبل فالتعديد بكونه على عدوه يعني ما عداوه وهو المتبادر للافهام فتأمل اه (اقول)

زيادة اضطرارها  
وانه لا بصرها واختيارها  
فكان كالشرب للتداوي  
(وعده وبسبب الدنيا)  
جعله ابن الكمال عكس  
الفرع لاصله

الاسم ومنها الحديث على ما قرأته في الفائق ثلاثة من أمر الجاهلية الطعن في الانساب  
 والنياحة والاثوان فاطعن معروف والنياحة ما ذكر والاثوان اجمع فهو منازل القمر  
 والعرب كانت تعتقد ان الامطار والخبر كلها تنجي منها وقيل النوح بكامله صوت اه رملي  
 على المنح قال في البحر قوله هم ان النائحة لا تسقط عدالتهم الا اذا ماتت في مصيبة غير عام  
 ان النياحة كبيرة للتوعد عليهم لكن لا تظهر الا في مصيبة غير عابثا اه وهذا الذي ينبغي  
 التعليق به وأما الذي يذكروه الشارح عن الوافي فلا ينبغي تضيق المراتب اذ ظاهره انه يساح لها  
 حينئذ وهو خلاف المعلوم من الدين بالضرورة قال في التاترخانية معزيا لا يسيطر لا تقبل  
 شهادة النائحة ولم يرد به التي تنوح في مصيبتهم وانما أراد التي تنوح في مصيبة غيرها وانخذت  
 ذلك مكسبة اه ونقله في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يتعقب هذا من المشايخ أحد فيما  
 علمت لكن بعض متأخري الشارحين نظر فيه بانه مصيبة فلا فرق بين كونه للناس أولا قال  
 صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله الصالقة والحالقة والشاقة وقال ليس منا من ضرب  
 الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وهي في صحيح البخاري ولان ان النياحة  
 ولو في مصيبة نفسها مصيبة لكن الكلام في ان القاضي لا يقبل شهادتهم لذلك يحتاج  
 فيه الى الشهرة ليصل الى القاضي فانما قيد بكونهم للناس لهذا المعنى والافهوه برده عليه موله  
 في قولهم ولا مدمن الشرب على الهوى يريد شرب الاثربة المحرمة فخرا أو غيره ولفظ محمد في  
 الاصل ولا شهادة مدمن خمر ولا شهادة مدمن السكر يريد ولوم من الاثربة المحرمة التي ليست  
 خمر اذ قال هذا الشارح يشترط الادمان في الخمر وهذه الاثربة يعني الاثربة لمحرمة لسقوط  
 العد التمتع أن شرب الخمر كبيرة بلا قيد الادمان ولهذا لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الادمان  
 لكن نص عليه في الاصل كما جمعت فها هو جوابه هو الجواب في تقييد المشايخ بكون النياحة  
 للناس ثم هو نقل كلام الشيخ في توجيه اشتراط الادمان انه انما شرط ليطهر عنه الناس فان  
 من شربهم اسر الانسقط عدالته ولم يتنفس فيه بكلمة واحدة فكذا التي ناحت في بيت المصيبة  
 لا تسقط عدالتهم اهدم اشهر ذلك عند الناس وانظر الى تعليل المصنف بعدم ذكر الادمان بانه  
 ارتكب محرم دينه مع ان ذلك ثابت بلا دمان فانما أراد انه اذا ادمن حينئذ يظهور انه  
 مرتكب محرم دينه فترد شهادته بخلاف التي استقرت تنوح للناس اظهروه حينئذ فيكون  
 كالذي يسكر ويخرج سكرانا وتذهب به الصيमान في رد شهادته وصرح بان الذي يتم بشرب  
 الخمر لا تسقط عدالته ومنهم من فسره الادمان بقتله وهو ان يشرب ومن قتله ان يشرب مرة  
 اخرى وهذا هو معنى الاصرار وانت تعلم انه سيد كرر من يأتي بابا من أبواب البكائر التي  
 يهلك بها الحد وشرب الخمر من امن غيبه توقف على نية ان يشرب ولان النية أمر مبطن لا يظهر  
 للناس والمدارات التي يتماق بوجودها حكم القاضي لا بد ان تكون ظاهرة لا خفية لانها  
 معرفة وانبغي لا يعرف والظاهر بالادمان الظاهر لا بالنية نعم بالادمان الظاهر يعرف اصراره  
 لكن بطلان العدا لا يتوقف في البكائر على الاصرار بل ان يتهاوى به لم ذلك وانما ذلك في  
 الصغار وقد ادرج فيما ذكرنا شرح ذلك اه (قوله باجر) أطلق في مسكين وأشار اليه في  
 الكافي وكذا في التهذيب تاتي كما يأتي النقل عنه قريبا (قوله زاد العيني فلو في مصيبتهم اتقبل)

باجر در دفع زاد العيني  
 فلو في مصيبتهم اتقبل وعلمه  
 الوافي

قوله والمدارات المدارات  
 بفتح الميم والدال والراء  
 المهملات أي مدار الامر  
 اعمد قبول الشهادة الثبنة  
 وهي أمر خفي لا بد أن  
 تكون الخ اه منه

و يطلق على الرضا بالقسم فهو ضد وفي المثل خير الغنى القنوع وشتر الفقر الخضوع والفعل  
كمنع واسم الفاعل قانع وقنيع أما القناعة فالرضا بالقسم كالقنع بحر كأو القفل كشرح واسم  
الفاعل قنع وقانع وقنوع وقنيع أفاده في القاموس وبهذا علمت ان قوله لا من القناعة يعني  
ان المراد بالقنوع اما السؤال واما التذلل وعلمت ان القنوع يأتي بمعنى في القناعة ط بزيادة  
(قوله لا من القناعة) الاجتزاء باليسير من الاعراض المحتاج اليها يقال قنع بقنع قناعة وقنعه انا  
اذا رضى والحق البابين أشار الشاعر بقوله

العبد سرعان قنع \* والمحرو عبادان قنع

فاقنع ولا تقنع فما \* شئ أضمر من الطمع

(قوله ومفاده) أي الحديث الخ نصرح به في الفتح جازما به ونقله في الشريعة لامية أي اذا كان  
العلة في عدم قبوله شهادتهم ما هو طلب معاشهم من الشهادة اذ حثته بذمة متعونه بما يحصل له  
من الخير وذلك لا يوجب في المستأجر والاستاذ فتصح شهادتهم لكن في التاتر خاتمة عن الفتاوى  
الغياثية ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية الفتح عن المحيط لاسم حثي قال أبو  
حنيفة في الجرد لا ينبغي للقاضي ان يجيز شهادة الاجير لاستاذة ولا الاستاذ لاجير ما هو مخاف  
لما استنبطه من الحديث (قوله من يفعل الردي) أي من أفعال النساء من التزني بزيتن  
والتشبه بهن في الفعل والقول فالقول مثل كونه محلا لاوطة والقول مثل تلبين كلامه  
باختباره تشبها بالنساء مغرب وجعل بعضهم الواد في قوله والقول بمعنى أوقاف حدهما  
كاف لأن التشبيه بقوله من حرأ للرجال وجعل القهستاني الخنز خاتمة بمنزلة امرأه واحدة في  
الشهادة وهو غريب ط قال في الهندية أما اذا كان في كلامه لين وفي أعضائه تكسر خاتمة ولم  
يشتر بشئ من الأفعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين اه وانما كان  
مقصود لو بقصد الحديث لعن الله الخنز من الرجال والمترجلات من النساء (قوله ومغنية)  
ولو بشعر في حكمه قهستاني لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن الصوائن الاحقر  
المغنية والناتجة وصف الصوت بصفة صاحبه اعلم ان التقى للهوا في الجمع المال حرام بخلاف  
والنوح كذلك خصوصا اذا كان من المرأة لان رفع الصوت منها حرام بخلاف اه شلبي  
(قوله لم يرفع صوتها) ظاهره انه يحرر رفع صوتها في مكانها الخاص بها بحيث لا يسمعها  
الاجنبى قال في النهاية فلذا أطلق في قوله مغنية وقيد في غناء الرجال بقوله للناس وعلمه في  
الفتح ويأتى ان شاء الله تعالى عند قوله ومن يغنى للناس اكن نظريه الطعطاوى واستظهر  
عليه بما في الهندية عن شرح أبي المكارم فلا تسمع شهادة مغنية تسمع الناس صوتها وان لم تسمع  
اهم اه قال في السعدية وما ذكره أي صاحب الدرر من قوله ولو لولت نفسها الخ جار في النوح  
بعينه فبالله لم يكن مسقطا للعدالة اذا ناحت في مصيبة نفسها اه قال سيدي الوالد رحمه الله  
تعالى يمكن الفرق بان المراد رفع صوت يحنى منه الفتنة اه (قوله ويغنى في تقييده الخ)  
منه كل من أتى بابا من أبواب الجائر أفاده الكمال وانما خاص الظهور عند القاضي بالمداومة لأن  
الشهادة على ذلك جرح مجرد لكن فيه انه تقبل الشهادة عليه سير انامل (قوله وناتجة في مصيبة  
غيرها) في المغرب ناحت المرأة على الميت اذا تدبته وذلك ان تبكى عليه وتعدد محاسنه والتمناحه

لا من القناعة ومفاده  
قبول شهادة المستأجر  
والاستاذة (ومحنت) بالفتح  
(من يفعل الردي) وبؤنى  
وأما بالكسر فالمتكسر  
المتلبين في أعضائه وكلامه  
خاتمة فيقبل جرح (ومغنية)  
ولو انقسم الحزمة رفع  
صوتها ذرر وينبغي  
تقييده جدا ومتاعليه  
ليظهر عند القاضي كفاي  
منه من الشرب على اللهو  
ذكره الوائى (وناتجة في  
مصيبة غيرها)

آخره فاقاضى بسال المدعى عن الاجارة كانت بامره أو بغير امره فان كانت بامرى لم  
تقبل شهادة المستاجر لانه مستاجر بالمتاجر لا بجره وان قال كانت بغير امرى فقبل  
شهادته لانه ليس بمستاجر حق له ولوليه كمن الشهر كانه لم تجز شهادته وان لم يدع المدعى أن  
الاجارة كانت بامره ولوشهد المستاجر أن المدعى للذى أجرهما الاثبات الاجارة أو لانسان  
آخر على المؤجر لفسخ الاجارة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى جازت شهادتهما سواء كانت  
الاجارة رخصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما في فسخها لانهما  
يدفعان عن أنفسهما الاجارة وان كانا كائنا كني في الدار بغير أجر جازت شهادتهما عندية عن  
الحيط وفيها اذا شهد الاجير لانه لا يملكه وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يمتدح حتى مضى الشهر ثم  
عقل لم تقبل شهادته كمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن  
أجير ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته ولو ان القاضى لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار  
أجير ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة وان لم يكن أجيرا عند القضاء ولا عند  
الشهادة فلوان القاضى لم يطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت  
شهادته اه ولا تجوز شهادة الكيال بخلاف الذراع وشهادة الدائن لمديونه تقبل وان كان مقلدا  
كفى الهداية وفي المحيط لا تقبل بدين له بعد موته بجر قال العلامة القزوينى في فتاويه تقبل  
شهادة رب الدين لمديونه حال حياته اذ لم يكن مقلدا قول واحد واختلف فيما اذا شهد له في  
حال كونه مقلدا في المحيط لا تقبل وشمس الأئمة الحلوانى والمصاحب المحيط قال تقبل واما  
اذا شهد له بعد الموت فلا تقبل قول واحد اتعلق به بالتركه الموصى له كذا في شرح  
الوهبانية اه (قوله أو مشاهرة) أو مياومة هو الصحيح جامع الفتاوى ومنه في الخلاصة  
و يلحق به المزارع فانه لا يلزم ان تكون مسانحة أو مشاهرة فقد يزارعه على انهاء هذا الزرع  
ليكنه في حكمه فلا تصح شهادته لرب العبد كما تقدم (قوله أو الخادم أو التابع) يجوز الفرق  
بين المذكورين وقد يقال ان المراد بالخادم من يتخدم بغير أجر والتابع من يكون يتعيش في  
منزل المشهود له من غير خدمة كذا لزم في البيت والمراد بالتلميذ الصانع التابعون لأكبرهم  
ط وفي الخلاصة هو الذى يأكل معه وفي عياله وليس له أجر معلوم رقيق المراد الاجير مسانحة  
أو مشاهرة أو مياومة وغمامة في الفتح وكان بين الخادم وبين الاجير عموم وخصوص من  
وجه فالاجير يستاجر لغير الخدمة الخاصة به كالواستاجر لرحى الغنم أو للخطاطة أو الخبز  
مسانحة أو مشاهرة والخادم قد يتخدمه بلا أجر طمعا في طعامه أو امر آخر فيجتمه عن فمين  
استاجر مسانحة أو مشاهرة للخدمة وينتقد الاجير فيما لو استاجر للخطاطة مثلا كذلك  
وينتقد الخادم فيما اذا كان يتخدمه طمعا في طعامه وشرا به بدون استئجار والذابح هو الذى  
يكون عالة عليه وان لم يتخدمه والتلميذ هو الذى يتعلم منه علما أو غيره من الصنائع ويدخله في  
نفقة وهو الذى اراد بقره بعد دضر راسه تاذ الخبذائل قوله وهو معنى قوله عليه الصلاة  
والسلام الخ (قوله من القنوع) بالضم قنع يقنع فقولنا اذا سأل فيكون المزاوية السؤال كما هو  
أحد معانيه قال تعالى أطعموا القانعين قال بعضهم القانعين هو السائل الذى لا يلج في السؤال  
ويرضى بما ياتيه عفو او بطلاق على التذلل ومن دعائهم نسال الله القناعة ونعوذ به من القنوع

مسانحة أو مشاهرة  
أو الخادم أو التابع أو  
التلميذ الخاص الذى يعد  
ضرر أساتذته ضرر نفسه  
ونفعه نفع نفسه ورقة  
وهو معنى قوله عليه الصلاة  
والسلام لا شهادة للقانع  
بأهل البيت أى الطالب  
معاشه منهم من القنوع

لوقف استحقاقا لا يبطل بإبطاله فإنه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطالب ويأخذ بعد ذلك فكان  
شاهد نفسه فيجب أن لا تقبل شهادته وعن بعض المشايخ إذا شهد اثنين من أهل سكة  
على وقف تلك السكة أن كان الشاهد يطالب نفسه حقا لا تقبل شهادته وإن كان لا يطالب تقبل  
ونظرفيه اه ملخصا ويؤيده ما ذكره من الكلام عليها في المقالة الثانية فاحفظه (قوله  
وكذا) أي تقبل في وقف المدرسة أي في وقفه على مدرسة كذا هو من أهل تلك  
المدرسة وكذلك أنهم ائتمروا على وقف مكتب وللشاهد مصبي في المكتب وشهادة أهل الحلة في  
وقف عليها وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل  
إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعقد القبول في الكل برأيه وقيد بالشهادة بوقف  
المدرسة لأن شهادة المستحق فيما يرجع إلى الغلة كشهادته بآجارية ونحوها لا تقبل لأن له حقا  
في المشهود به فيمكن منهما بجر قال ابن الشحنة ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي في  
وقف تحت نظره أو مستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء بأصل الوقف أما شهادة  
المستحق فيما يرجع إلى الغلة كشهادته بآجارية ونحوها لم تقبل لأن له حقا فيه فيمكن منهما وقد  
كتبت في حواشي جامع النصولين أن مثله شهادة شهود الأوقاف المقررين في وظائف  
الشهادة بما يرجع إلى الغلة لما ذكرنا وتقرر فيه لا يوجب قبولها وإفادتها إسقاط التهمة  
عن المتولى فلا يخفى وبقويه أن البيعة تقبل لاسقاط اليمين كما ودع إذا ادعى الرد أو الهلاك  
فالقول له مع اليمين فإن برهن فلا يمين بجر ملخصا فراجعه قال الرمل ويعلم من قوله ومن هذا  
النمط الخ جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لأن القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم  
وقد أفتى به شيخ الإسلام الشيخ محمد الغزالي في واقعة الحمال بقوله الظاهر قبولها كالمشهد  
بوقف مدرسة وهو صاحب وظيفة أو الله تعالى أعلم فتأمل اه ويرد على ما مر من الفرق  
ما في البرازية من قوله أهل القرية إذا شهدوا على قطعة أرض أنهم امن أراضي قريتهم لا تقبل  
وأجاب عنه القرطبي بجملة على قرية م لو كذا في التفتيح (قوله انتهى) أي ما في فتاوى  
النسفي ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله والاجير الخاص) وذلك لأن منافعه مستحقة  
للمستاجر ولهذا لا يجوز له أن يؤجر نفسه من آخر في تلك المدة فلو جازت شهادته له - - -  
كانت شهادة الاجر لأن شهادته من أجله فأنفعه فلا تقبل شهادته في تجارة - - - تاذ ولا في شيء آخر  
اه سلبى وقيد بالخاص لأن شهادة المشتري كالحياط تقبل لأنه لا يستوجب اجرا إلا بهمه  
فإذا لم يستوجب بآجاريته شيئا انتفت التهمة عن شهادته اه وتقبل شهادته من استأجره يوما  
في ذلك اليوم استخدا أنا كما في البرازية ولا تقبل شهادة المستعير لمعيه بالمستعار ولورهن دارا  
فشهد له من استأجره للبناء يقبل وإن شهد له من استأجره له مالا قال في الهندية رجل  
ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وإن المدعى استأجرهما على بناءها وغ - - - بذلك مما  
لا يجب عليه الضمان في ذلك جازت شهادته - - - ما وإن قال الاستأجر ناعلى هدمها فهدمناها  
لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى وبضمنان قيمة البناء للمدعى عليه كذا في فتاوى قاضي خان  
وشهادة الاستاذ للتلذذ مقبولة وكذا المستأجر للاجير فتح ولا تقبل شهادة المستأجر للاجير  
بالمستأجر بجر لو استأجر دارا شهر فأسكن الشهر كله ثم جاء مدعى آخر فشهد بها المستأجر ورجل

وكذا في وقف المدرسة  
انتهى فليحفظ (والاجير  
الخاص استأجره)

الاولاد وغيرهم والفرق بينهم ما وبين اولادهم ان المخاطب لم يدخل تحت عموم خطابه فلم  
 يتناولهم الكلام بخلاف الاولاد فانهم داخلون تحت الشهادة وانما ادخلنا المتكلم في  
 مسئلة الشهادة لفقر اهل بيته باعتباره انهم يحضرون بخلاف فقرا جيرانه وبقي تميم وذکر  
 قاضيخان في فتاواه من الوقف لو شهدوا انهم اصدقة موقوفة على فقرا جيرانه وهم امنهم جازت  
 ولو على فقرا قرابته لا قال الناطقي في الفرق ان القرابة لا تزول والجوار يزول فلم تكن شهادة  
 انفسه لاحالة اهـ واهل بيت الانسان لا يزول عنهم لانهم اقرار به الذين في عياله فلم هذا لم  
 تقبل فيها ولكن بشكل بمسئلة القبيلة فان الاسم عنهم لا يزول مع قبولها ولا يمكن لايدخلان  
 ويمكن الفرق بين الوصية والوقف بما اشار اليه ابن الشيخنة اهـ وعلى هذا شهادة اهل  
 المدرسة بوقفها جائزة كما ياتي في بيان في كلام الشرح (قوله لانم انفسه من وجه) وهو البعض  
 الذي هو حصه وذلك باطل واذا بطل في البعض بطل في الكل كالحواشي غير منجز ثمة اذهى  
 شهادة واحدة عنابة (قوله برقي) فاذا طعن المدعي عليه في الشهود انهم عبيد فعلى  
 المدعي اقامة البينة على حريتهم بحر عنه قوله الان يهمل في الرق والصغر ان كان نقل  
 بعده عن الخلاصة في الكلام على الجرح المجرد انه يقال للشاهدين اقيموا البينة على الحرية  
 وهو صريح ما قدمه في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في ان ذلك على المدعي وهو قوله  
 فعلى المدعي اقامة البينة على حريتهم فتأمل (قوله وحده) فلو قال هم محدودون في ذف  
 فعلى الطاعن اقامة البينة جوى وله الطعن ولو بعد الحكم ولو على المدعي انهم عبيد فبها انه  
 الطعن ولو عدلهم بعد الشهادة لا يقبل طعنه ط (قوله وشركة) أي ادعى الخصم ان الشاهد  
 شريك المدعي وأقام بينة تقبل شهادته بينة ولا يكف المدعي اقامة بينة على انه ليس شريكا  
 له على الظاهر لانها بينة في ط (قوله بزيادة الخراج) أي الذي لم يكن معينة لا تقبل لانه يدفع  
 عن نفسه بما غرما (قوله مالم يكن خراج كل أرض معينة) فان الشاهد بشهادته لا يجزى انفسه  
 مغنما ولا يدفع بما غرما وكذا يقال فيما بعد (قوله أولاخراج للشاهد) أي عليه كافي الهندية  
 عن الخلاصة (قوله شهدوا على ضبيعة) أي يعودونها جميعهم اما اذا كانت الجماعة معينة  
 فلا مانع من القبول فيما يظهر ط وعبارة البرزنية على قطعة لكن في الفتح كما هنا على ضبيعة  
 وفي القاموس الضبيعة العقار والارض المغلة قال في الهندية اهل القرية أو اهل السكة  
 الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض انهم امن قريتهم أو سكتهم لا تقبل وان كانت نافذة ان  
 ادعى انفسه حقا لا تقبل وان قال لا آخذ شيئا تقبل كذا في الوجيز لا كمدري (قوله يشهدون  
 بشي من مصالحه) بان شهدوا على قطعة أرض انهم امن سكتهم كما قدمنا من الهندية (قوله  
 وفي النافذة الخ) صورته ادعى اهل السكة قطعة أرض انهم امن السكة وشهد بعضهم ان كان  
 الشاهد لا لغرض له الاثبات نفع عام لا جرم فممن له تقبل وان اراد ان يفصح بابائهم لا تقبل ط  
 (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلعا في النافذة فتح (قوله وان قال لا آخذ شيئا تقبل) في قاضي  
 خان داربيعت واهل الشفعة وانكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يلزم  
 الشفعة وقال ابطال شفعتي جازت شهادته والالان حق الشفعة مما يحتمل الابطال اما في  
 المسئلة الاتية في الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا

لانم انفسه من وجهه  
 في الاشياء انفسه ان يطعن  
 بثلاثة برقي وحده وشركة وفي  
 فتاوى النسفي لو شهد بعض  
 اهل القرية على بعض منهم  
 بزيادة الخراج لا تقبل مالم  
 يكن خراج كل أرض معينة  
 أولاخراج للشاهد وكذا  
 اهل قرية شهدوا على  
 ضبيعة انهم امن قريتهم  
 لا تقبل وكذا اهل سكة  
 يشهدون بشي من مصالحه  
 لو غير نافذة وفي النافذة  
 ان طلب حقا انفسه  
 لا تقبل وان قال لا آخذ  
 شيئا تقبل

دين ومن وجهه ان كان عليه دين لان المال موقوف مراعى وفي منية المقتضى ثم العبد اولاد  
فردت ثم شهد به بعد العتق تقبل ولو شهد المولى لعبد به بالنكاح فردت ثم شهد له بعد العتق  
لم يجز لان الردود كان شهادة وكذا الصبي أو المكاتب اذا شهد فردت ثم شهد به بعد البخلوخ  
والعتق جازت لان الردود لم يكن شهادة اهـ بجر وقدمنا الكلام عليه مـ وتوفى في هذا  
الباب فراجع مـ (قوله والشريك اشرك بهك) سواء كانت شركة أم لا أو شركة عقد عينا  
أو فاقضة أو وجوها أو صنائع وخصه مـ في النهاية بشريك العنان قال وأما شهادة أحد  
المفاوضين له أحبه فلا تقبل الا في المدود والقصاص والنكاح لان ما عداها مشترك بينهما  
وتبعه مـ في العناية والبنائية وزاد في فتح القدير على الثلاثة الطلاق والعتاق وطعام أهله  
وكسوتهم ونفقة الشارح بانه هو فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير ولا يدخل  
فيه العقار ولا العروص ولهذا قالوا لو وهب لأحد ماله غير الدراهم والدنانير لا تبطل  
الشركة لان المساواة فيه انيس بشرط اهـ وكذا قال في الحواشي السعدية فيه بحث لانه اذا  
كان ما عداها مشترك لم يدخل في عموم قوله ما ليس من شركتهم فيشمل كلام المصنف شركة  
المفاوضة أيضا فلا وجه للاخراج فتأمل الا ان يخص بالاملاك بقية المالك ثم ان قوله لان  
ما عداها مشترك بينهم غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير الخ وما ذكره  
في النهاية هو مخرج كلام محمد في الاصل كما ذكره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة أحد  
شريكي العنان فيما لم يكن من تجارتهم مـ مـ بوله لا فيما كان منها وليذكر هذا التفصيل في  
المفاوضة لان العنان قد تكون خاصا وقد تكون عاما فاما المفاوضة فلا تكون الا في جميع  
الاموال وقد عرف ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام في كتاب الشركة  
ان المفاوضة تكون خاصة يجب ان تكون المفاوضة على التفصيل الذي ذكرنا في العنان  
اهـ وشمل كلام المؤلف ما اذا شهدا ان لهما او فلان على هذا الرجل ألف درهم وهي على  
ثلاثة أوجه الاول ان ينص على الشركة بان شهدا ان فلان ولهما على هذا الرجل ألف  
درهم مشترك بينهما فلا تقبل الثاني ان ينص على قطع الشركة بان قالان شهدا ان فلان على  
هذا خمسة مائة بسبب على حدة ولنا عليه ضمانه بسبب على حدة فتقبل شهادتهما في حق فلان  
الثالث ان يطلعا فلا تقبل لاحتمال الاشتراك ولو كانوا أحده على ثلاثة ذين فشهادتهما منهم  
ان الدائن أبرأهما او فلان عن الالف الذي كان له عليه وعليهما فان كانوا كفلا لم تقبل والا  
فان شهدوا بالابراء بكلمة واحدة فكذلك والاعتقالات في المحيط البرهاني بجر بزيادة قال  
في الهندية وكذلك أي لا تقبل شهادة أجنبي أحد الشريكين لا شريك الآخر كافي المبسوط  
اهـ (قوله فيما هو من شركتهما) أما فيما ليس من شركتهما فتقبل لانتفاء التهمة قال في البحر  
وهنا مسائل متفرعة على عدم شهادة الشريك لشريكه الاول شهد ان زيدا أوصى بثلاث ماله  
اقبيله بنى فلان وهما من تلك القبيلة صححت ولاشئ لهما منها الثانية لو أوصى بغير جيرانه  
وهما منهم فالحكم كذلك الثالثة لو أوصى بغير أهله ولأهل بيته وهما منهم لم تصح ولو كانا  
غنيين صححت والفرق بين الاولين والثالثة انه يجوز فيه ما يخص به من ماله بخلافه في  
الثالثة الرابعة لو أوصى بغير جيرانه فشهادته له وأولاد محضون منهم لم تقبل مطلقا في حق

والشريك اشرك بهك فيما  
هو من شركتهما

مطلب  
شهد الشريك ان لهما  
وافلان على هذا الرجل  
كذا فهو على ثلاثة أوجه  
مطلب  
شهدا ان الدين أبرأهما  
وفلان عن الالف

للجنس الصادق بالمعدود صورته كما في الحاي عن الاشياء ثلاثة قتلوا رجلا عدا ثم شهدوا  
 بعد التوبة ان الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا  
 الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل  
 اه قال البيهقي الذي رأيت في تلخيص الكبرى رخصة الا كحل وعن الحسن في ثلاثة قتلوا  
 رجلا عدا ثم نابوا وقرروا وشهدوا انه عفا عنا لا يجوز ان قال اثنان عفا عنا وعن هذا قال  
 أبو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي تلخيص الكبرى  
 والفتوى على قول أبي يوسف اه ثم على قول أبي يوسف لا شهادة لانسان لنفسه بل  
 شهادتهم للثالث ولا تهمه فيها عدم الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كما خلاف لم  
 تجز منفعة اه وأما على قول الحسن باقبول فقد ثبتت شهادة الانسان لنفسه بالنظر اه ما  
 وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه نظر فانه ذكر عن الحسن فيما اذا قال الثلاثة عفا عنا  
 لا يجوز فان عاير في الاشياء البيهقي متفقان على عدم القبول فيما اذا قال عفا عنا فقط عند  
 الحسن والظاهر ان أبو يوسف معه اذ لم يذكر خلافه الا في الثانية فان أريد بالوجهين الثالث  
 والشاهد ان وافق بجزء عبارة الاشياء السابقة ولا وجه لقول البيهقي والذي رأيت الخ فانه  
 يفيد المخالفة بين العبارتين ط قال سيمى الوالدرج الله تعالى ان كان المراد بقول الحسن  
 تقبل اذا قال اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد تقبل ان القائل اثنان فقط كما هو المتبادر  
 من ظاهر العبارة فالظاهر ان القبول في حق سقوط القود عن الكل وعليه فيجب الدية على  
 الشاهد من فقط وان كان المراد ان كل اثنين فلا ذلك أو كل واحد قال ذلك فتسقط الدية عن  
 الكل وانظر ما وجه قول أبي يوسف هذا وقد جعل المسئلة في الاشياء مستثناة من قاعدة  
 لا تقبل شهادة الانسان لنفسه فقال محشم الخوى تبعا للارملى لا يصح استثناء هذه المسئلة  
 من الضابط المذكور لانه ليس فيه اقبول شهادة الانسان لنفسه ولا على قول الحسن بل انما  
 قبلت على قوله في الوجه المذكور ولان شهادة الاثنين كل منهم على عفو الولي عن الثالث وأما  
 شهادة كل لنفسه فلا قائل به او الوجه في ذلك ان شهادة الاثنين لا تستلزم لهما فيها عدم  
 الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كخلاف لم تجز منفعة فهي كشهادة غريمين  
 قتال وفي حاشيتهم الكبرى قال أبو حنيفة تقبل في حق الواحد ويسقط النقاص عن  
 الاثنين ويلزمهما بقية الدية وذلك لان الشهادة ليست لانفسهما او قال الحسن تقبل في حق  
 الكل وذلك لما فيه من اعتبار ان كل اثنين تكون شهادتهما الغيرهما واذا فرض ذلك فيحصل  
 الشهادة في المعنى لكل من الاثنين لا تخرفه قبل شهادة الكل اه نقله بعض الفضلاء على  
 هذا المقرر يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان لنفسه فتأمل اه قال في البحر  
 ونظيره أي نظيره مسالة القاتل ما في الخسائية أيضا لو قال ان دخل دارى أحد فعمدى حرقهم  
 ثلاثة انهم دخلوها قال أبو يوسف ان قالوا دخلوها جميعا لا تقبل وان قالوا دخلها ودخل هذا  
 تقبل وسال الحسن ابن أبي يوسف عنها فقال ان شهد ثلاثة بان دخلوها جميعا تقبل وان شهد  
 اثنان لا تقبل فقال له الحسن أصبت وخالفت أباك اه (قوله وسيد له بعدة) أي وأنت وأم  
 ولده وتقبل عليهم قهرا (قوله ومكاتبه) لانه شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه

(وسيد له بعدة ومكاتبه)



تجده فيستهدون على أهمهم لانهم يكذبونهم فيها تجدد ويطلون عليها اما استخفت من الحقوق  
على زوجها من القسم والنفقة وما يحصل لها من منفعة وودبضها الى ملكها فانك منفعة  
مخوفة بشروطها مضر فلا تنع قبول الشهادة اهـ وهذه من مسائل الجامع الكبير وأورد  
عليه ان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعدمها سواء لم يتم  
اشتراطها أو اجيب بان مع كونه حقا لله تعالى فهو حقه أيضا فلم تسترط الدعوى الاول  
واعبرت اذا وجدت مانعة من القبول لثاني عملا بهما وفي المحيط البرهاني معزى الى فتاوى  
شمس الام الاوزج مندى ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتها ما قال وهو الاصح لان  
دعواها الخوف قال ولا نأوه مندى ان ما ذكره في الجامع اصح انتهى ويتفرع على هذا مسائل  
ذكرها ابن وهبان في شرحه الاول شهد ان امرأته ايها ما اردت وهي تنكر فان كانت  
اهمها حجة لم تقبل ادعت وانكرت لانفساعها والا فان ادعى الاب لم تقبل والاقبات  
الثانية طاق امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فشهدا بنائه انه طلقها في المدة الاولى ثلاثا ثم  
تزوجها بلا محال فان كان الاب يدعى لانتقبل والانتقبل الثالثة شهدا بنائه على الاب انه خلع  
امرأته على صداقها فان كان الاب يدعى لم تقبل دخل بهم الاول والانتقبل ادعت اولاً الرابعة  
شهدا بنائها الجارية الحرة ان مولاهما اعتقها على الف درهم فان كانت تدعى لم تقبل والانتقبل  
وان شهدا بنائها امرأته وهو يدعى لم تقبل وعققت لاقرارها بغير شيء والانتقبل بخلاف ما اذا شهدا  
على عتق ايها ما بان فقام الانتقبل مطلقا لان دعواها شرط عتقه ولو شهدا بنائها المولى فان ادعى  
المولى لم تقبل وان تجدد ادعى الفلام تقبل ويقضى بالعتق وبوجوب المال وان أنكر لم  
تقبل الخامسة جارية في يد رجل ادعت انه باعها من فلان وان فلانا الذي اشتراها اعتقها  
والمشتري يجحد فشهدا بنائها الذي البس بما ادعت الجارية فان ادعى الاب لم تقبل والانتقبل  
انتهى وهذه كلها مسائل الجامع الكبير ذكرها الصدر الشهيدي سليمان في باب من  
الشهادات وزاد فاقبعتني منه واعققتني وشهدا بنائها البائع ان ادعى لانتقبل وعققت  
باقرارها وان كذبه ثبات وثبت الشراء والعقق لانه خصم كالشقيق في بده جارية قال بهما  
من فلان بالف وقبضها وابعها في بمائة دينار وشهدا بنائها البائع يقضى بالبيعين وبالثنتين  
وعند محمد بشرط تصديقه ولا يجبس به وان ادعى الاب لانتقبل ويسلم لباقراره الى آخر ما فيه  
وفي البرازية وفي المتيق شهدا على ابن اباهما القاضى قضى اقلان على فلان بكذا لانتقبل  
والمأخوذ ان الاب لو كان قاضيا يوم شهد ابنه على حكمه تقبل ولو شهد الابن على شهادة  
ابيه ما تجوز بلا خلاف وكذا على كتابه انتهى ثم قال قضاء القاضى بشهادة ولده وحافده يجوز  
وفي الخامسة ولو ولدت ولدا وادعت انه من زوجها رجح ذلك فشهد على الزوج أبوه وابنه  
انه اقران هذا ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة  
تجحد فشهدا عليها أبوهما انهما اولدت وانما أقرت بذلك اختلاف فيه الرواية انتهى وتقدم نقل  
مسألة الخامسة فلا تنه (قوله لانتقبل شهادة الانسان لنفسه) قال مؤيد زاده شهادة الانسان  
فيما يباشره مردودة بالاجماع سواء كان لنفسه أو غيره وهو خصم في ذلك أولا فلا تجوز شهادته  
الوكيل بالنكاح اهـ (قوله الا في مسألة القاتل اذا شهد بقتول المقتول) في القاتل

وفيما بعد عثمان ورفات  
لا تقبل شهادة الانسان  
لنفسه الا في مسألة القاتل  
اذا شهد بقتول المقتول  
فسراجها (و بالعكس)  
للهمة

هذان يقال الا اذا شهد ابن الابن على أبيه بحدوه وهذا تبع فيه صاحب الاشياء ابن الشحنة  
 كما نقله عنه في المنع ويظهر لك بيانه قرينة ان صاحب المحيط جعل ذلك في صورته مخصوصة  
 وهي ما اذا ولدت امرأة ولدا فادعت انه من زوجها وهذا وجد الزوج ذلك فشهد أبووه وابنته  
 على اقرار الزوج انه ولده من هذه المرأة تقبل شهادتهما لانها شهادة على الاب اه ومنه في  
 الثانية (اقول) وتمة عبارتها ولو شهد أبو المرأة وجدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما  
 لانهما يشهدان لولدهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تصح حدتها علم أبوها انهم اولدت واقرت  
 بذلك اختلفت فيه لرواية قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام وتقبل في رواية  
 أبي سليمان واذا شهد رجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته انتم ونقلها في التاترخانية  
 بغيرونها ووجه الاولى انها شهادة على الابن للمرأة تصريحاً بحجوده وادعائها في الثانية بالعكس  
 والقبول في الاولى يقتضي القبول في الثالثة وترجيح رواية أبي سليمان ان الاقرار في بظهور لم يصح  
 الولد المجعود ابن ابن الابعد الشهادته في المثلين وعلى هذا فلا فرق بين الاموال والنسب في  
 القبول وفي المنع عن شرح العلامة عبد البر نقل عن الثانية القبول مطلقاً من غير تقييد بحيث  
 قال المصنف وادعى وجه القبول ان اقدمه على الشهادته على ولده وهو اعز عليه من ابنه  
 دليل على صدقه فتنتفى التهمة التي ردت لاجلها الشهادته وهذا خلاف ما منى عليه صاحب  
 البحر من انه مقيّد بشهادة الاب على اقرار ابنه ببذوة ولده في الاموال ونقله قبله انه لا تقبل  
 وحده على انها في غير ملة المحيط المذكورة وتعتب المصنف كلامه بكلام ابن الشحنة ونص  
 قاضي خان فيمن لا تقبل شهادته للتهمة واذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته كما  
 ذكرنا اه قال الشافعي في فتاويه سمعت عمالوشهدت الام لبنتها على بنت لها اخرى هل تقبل  
 شهادتها فاجبت بما حكمه ان شهادة الام على احدى البنتين وان كانت مقبولة لئلا يمكن انما  
 تضمنت الشهادة للآخرى ردت فلا تقبل شهادتهما للثمة والله الموفق وبشهادتها اجبت به  
 قول الزيلعي رحمه الله تعالى في كتاب النكاح ولو تزوجها بشهادة ابنتها ما تم نكاحها الا ان تقبل  
 مطلقاً لانها يشهدان بغير المني كمرهما اه ثم اجاب عن سؤال آخر بما نصه شهادته الاب  
 على ولده لا ينه غير صحيحة والله تعالى اعلم اه اقول ويظهر لي اعتماد عدم القبول ايضا لانه  
 منطوق المتن فتأمل (قوله قال) اي صاحب الاشياء (قوله الا اذا شهد على أبيه لاهمه) في  
 مال لا طلاق ادعته عليه كافي تنوير الاذهان والضمائم عز بالقفاوى شمس الأئمة الا وزجندى  
 من ان الام وان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواها الغوفان الشهادة  
 تقبل - - - بة من غير دعواها فصار وجود دعواها وعدمها سواء ط (قوله ولو بطلاق  
 ضررها) لانها شهادة لاهمه (قوله والام في نكاحه) الواو للعالم ووجه الشر يف المحوى بان  
 فيه جرم نفع للام واخذ السيد أبو الوالد من كلام الاوزجندى السابق ان القبول هنا أولى  
 لان الام تدعى والشهادة في الطلاق مقبولة - - - بة قال في البحر رد كفي القضاء من الفصل  
 الرابع رجل شهد عليه بنوه انه طاق أمهم الا نأوه ويحسد فان كانت الام تدعى فالشهادة  
 باطلة وان كانت تجحد فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم بشهدون لاهم لانهم  
 يصدون الام فيعاندون ويصدون البضع الى ملكها بعد ما خرج عن ملكها اراما اذا كانت

قال وجاز على اصله الا  
 اذا شهد على أبيه لاهمه  
 ولو بطلاق ضررها والام  
 في نكاحه

الزوجية او العدة وهـ ذاهو المتفرع على عبارة الخاتمة حيث قال ثم تزوجها بطائى  
لا يقتضى بها بعد اتمام قبل الزوجية كمال يصح الاداء حال قيام الزوجية اهـ وهو مخالف  
لما قدمناه عن الخاتمة من اننا شهادة العدل لزوجة حال الزوجية اذا اباها وانقضت عدتها  
قبل رد الحائض شهادته وهو الموافق لظاهر عبارة الشارح لان الظاهر عطف قوله او اداه على  
قوله لا تحمل من غير تكاف لما قاله الرحق كما سمعت فتكون الزوجية غير مانعة عند العمل  
وعند الاداء الا ان يشهد لما قاله الرحق نقل فتأمل قال فى البحر والحاصل انه لا بد من انتفاء  
التممة وقت القضاء ما فى باب الرجوع فى الهبة فهى مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع  
ولو هو بـ لا جنبية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سأتى وفى باب اقرار المريض  
الاعتبار ان يكون الزوجية وقت الاقرار فلا اقرار لجنبية ثم نكحها او ماتت وهى زوجته صح وفى باب  
لوصية الاعتبار ان يكون الزوجية وقت الموت لا وقت الوصية اهـ (قوله والفرع لاصله) ولو  
كان فرعا من وجه كولد الملاءنة لا تقبل شهادته لاصوله او هو له او افروعه ان يثبت نسبته من  
وجه بدليل صـ دعوته منه وعدمها من غيره فتحرم منها كتمه ووضع الزكافيه ولا اذن ولا  
نفقة من الطرفين كولد العاهر ولو باع أحد التومين وقد ولدا فى ملكه واعتقه المشتري فشهد  
لبانعه تقبل فان ادعى الباقي ثبت نسبهما وانقض البيع والعتيق والنضار ويرد ما قبض او منله  
ان هلك للاستناد لتحويل العدة وان كان القضاء قصاصا فى طرف أو نكس فارشه عليه دون  
العاقلة ونكاهه فى الخيصة الجامع من باب شهادة ولدا الملاءنة ولا تقبل شهادة ولدا أم الولد المنفى  
من السيد ولا يعطيه الزكاة كولد الحرة المنفى باللعان كذا فى المحيط البرهاني وفى فتح القدير  
تجوز شهادته لابنه وضاعا وفى خزانة الاكمل شهدا بانه ان الطالب امرأ أباهما واحتمال بدنه  
على فلان لم تجز اذا كان الطالب منكرا وان كان المال على غير أيهما فشهدا ان الطالب  
أحاط به أباهما والطالب ينكر والمطلوب يدعى البراءة والمحو التجازت انتهى وفى المحيط  
البرهاني اذا شهدا على فعل أيهما فاعلاما لا تقبل اذا كان للاب منقعة اتفاقا والافعى  
قولهما لا تقبل وعن محمد روايتان فلو قال ان كذا فلان فانت حرفا دعى فلان انه كذا وشهد  
أياه لم تقبل عندهما وكذا ان عاق عنقه بدخوله الدار ولو انكر الاب جازت شهادتهما وكذا  
الحكم فى كل شئ كان من فعل الاب من نكاح او طلاق او بيع وان شهدا الوكيل على  
عقد الوكيل فهو على ثلاثة اوجه الاول ان يقر الموكل والوكيل بالاهر والعدو وهو على  
وجهين فان ادعاه الخصم قضى القاضى بالتصادق لابل الشهادة وان انكر فعلى قولهما لا تقبل  
ولا يقضى بشئ الا فى الخلع فانه يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج به وهو الموكل وعند  
محمد يقضى بالعقد الابعاد ترجع حقوقه الى العاقد كالبائع الثانى ان ينكر الوكيل والموكل  
فان محمد الخصم لا تقبل والاتقيل اتفاقا الثالث ان يقر الوكيل بهما ويجحد الموكل العقد  
فقط فان ادعاه الخصم يقضى بالعقد كاهما الا ان نكاح على قول ابى حنيفة ونكاهه (قوله)  
وان علا) كجده وجد جده الى ما لا نهاية سواء كان جده لايه او لامه (قوله الا اذا شهدا بالجد  
الخ) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس اذا جحد اصل لافرع وانت خير بان هذه ايت من  
جزيئات شهادة الفرع لاصله بل الامر بالعكس وحينئذ فلا محل له بعد قوله وبالعكس وقياسه

(والفرع لاصله) وان  
علا الا اذا شهدا بالجد  
لابن ابنه على أبيه أشباه

قوله فادعى فلان انه كذا  
وشهدا بانه اى ابن فلان  
وكذا الضمير فى قوله بدخوله  
فلان اهـ منه

في مباح الجاه سائحاني وحله - يدى الوالد على القصاص بالشجاج (قوله في القتل) فلا  
تقبل - لفي نحو الاموال والشجاج (قوله بحكم الدية) الاوضح في حكم الدية وهو متعلق بتقبل  
أى لا في ثبوت القصاص فانه لا يثبت بالنكاح وظاهر ذلك انه يحكم بالدية مع شهادتين بالعمد ط  
(قوله المعلم) ولو اغبر قرآن (قوله والزوجة لزوجهها وهولها) أى ولو كانت الزوجة أمه اقوله  
عليه الصلاة والسلام - لام لا يجوز شهادة الولد لوالده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجهها ولا الزوج  
لامرأته ولا العبد لسيده ولا السيد لعبده ولا الشريك لشریکه ولا الاجير لمان - س - تاجر - كافي  
الفخ مرفوعا من رواية الخفاف ومن قول شريح وساقه يستند ولان المنافع بين هؤلاء متصلة  
ولهذا لا يجوز ادعاء بعضهم الزكافى بعض فتكون شهادته لنفسه من وجه فلا تقبل - قيل  
ما فائدة قوله - سيده فان العبد لا شهادة له في حق أحد واجيب بانه ذكره على سبيل الاستطراد  
فانه عليه الصلاة والسلام لما عدمواضع التهمة ذكر العبد مع السيد فكانت حال لوقبات  
شهادة العبد في موضع من المواضع على سبيل الفرض لم تقبل في حق سيده (قوله وجاز عليها)  
أى وعليه (قوله الا في مسئلتين في الاشياء) وفي الجزأ أيضا الاولى قد نفى الزوج ثم شهد عليها  
بالزنا مع ثلاثة لم تقبل - لانه يدفع اللعان عن نفسه الثانية شهد الزوج وآخر بانها اقرب بالرق  
اقلان وهو يدعى ذلك لم تقبل - ولو قال المدعى انا اذنت لها في نكاحه الا اذا كان دفع لها المهر  
بذن المولى كذا في النوازل مجر وكان وجهه ان اقدامه على نكاحها ونسائها المهر مناف  
اشهادته اذ الم يعرف المدعى باذنه بالنكاح ويقبض المهر قال في البحر ثم اعلم ان من لا تقبل  
شهادته لا يجوز قضاؤه فلا يقضى لاصله وان علا ولا فقره وان سفل ولو وكيل من ذكرنا كما  
في قضاءه لنفسه كافي البرازية ومنها أيضا ان خصم وجلان عند القاضي وكل أحدهما ابن  
القاضي او من لا يجوز شهادته فلا يقضى للقاضي له - هذا الوكيل لا يجوز وان قضى عليه يجوز  
وفي الخزانة وكذا لو كان ولده وصيه - ما يقضى له ولو كان القاضي وصي اليتيم لم يجوز قضاؤه في امر  
اليتيم ولو كان القاضي وصيه - لا لم يجوز قضاؤه لموكله وصيه فيها اه (قوله ولو شهداها ثم  
تزوجها) أى قبل القضاء وكذا لو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل ان يقضى بها تاتر خاتمة  
قال ط وانظر ما لو طاقها وانقضت عدتها والمسئلة بمجالها هل يقضى بها والمناسب للمؤلف  
زيادته مسئلة أخرى يزيد التفرع بها وضوحا وهي انه لو شهد لامرأته وهو عدل ولم يرد الحاكم  
شهادته حتى طلقها بائنا وانقضت عدتها فانه تنفذ شهادته كافي الخاتمة اه (قوله فلم يمنع  
الزوجية) ولو الحاكمية كافي المعتدلة - لكن الذي يدل على ما ذكره من الزوجية عند القضاء وما  
منعها عند التحمل او الاداء فلا يرد - لم يرد كذا لا بد من ضمنية ما ذكره في المنع عن البرازية ولو  
نعم لها حال نكاحها ثم ابنتها وشهداها أى بعد انقضائها عدتها تقبل وما قدمناه في المقالة  
السابقة قبل هذه عن ط وهي لو شهداها لم يرد الحاكم (قوله لا التحمل) أى لا تمنع  
الزوجية عن التحمل فلو تحمل أحدهما حال الزوجية وادى بعد انقضائها العدة يجوز (قوله  
أو أداء) كافي المسئلة المذكورة عن الخاتمة قال الرجعي وهو معطوف على القضاء أى يمنع  
الزوجية عند القضاء والاداء عند التحمل فلو نكحت في النكاح او العدة وادت بعد هاجاز  
كتحمل الزوج ولا يصح القضاء بشهادة أحد الزوجين ولا ادأؤهم الا بشهادة في حال قيام

في القتل في الجاه بحكم  
الدية كى لا يجر الدم اه  
فليتنبه عسدا - سوى  
وقد مناقبول شهادة المعلم في  
حوادث الصبيان (والزوجة  
لزوجهها وهولها) وجاز عليها  
الا في مسئلتين في الاشياء  
(ولو في عدة من ثلاث)  
لما في القضية طلقها ثلاثا  
وهي في العدة لم يجوز شهادته  
لها ولا لشهادتها ولو  
شهداها ثم تزوجها  
بطلت خاتمة فعه - لم يمنع  
الزوجية عند القضاء  
لا التحمل أو أداء

القاسق اذا تاب تقبل  
شهادته الا الله - دود  
بقذف والمعروف  
بالمكذب وشاهد الزور  
لوعدا لا تقبل ابد املقط  
لكن سيحيى ترجع قبولها  
(ومسجون في حادثة) دفع  
(في السجن) وكذا لا تقبل  
شهادة الصبيان فيما يقع  
في الملاعب ولا شهادة  
النساء فيما يقع في الحمامات  
وان مست الحاجة لمنع  
الشرع عما يستحق به  
السجن والملاعب الصبيان  
وحمامات النساء فكان  
التقصير مضافا اليهم لا الى  
الشرع بزانية وصغرى  
وشربة ليلية ~~هـ~~ كن في  
الحاوى تقبل شهادة  
النساء وحدهن

بالزنا وقد شهدته كما لا يخفى ثم اعلم ان الضم في قوله هـ م عمة ناعا عائد الى المحدثين وعند  
الشافعي الى القاذفين العاجزين عن الاثبات كما ذكره الفخر الرازي فلو لم يحسد تقبل شهادته  
هـ فاذ خلا فله ولو قذف رجلا ثم شهد مع ثلاثة على انه زنى فان كان حاد لم يحسد المشهود عليه وان  
لم يحسد القاذف حاد المشهود عليه كذا في البرازية اهـ (قوله القاسق اذا تاب تقبل شهادته)  
قدمنا ان القاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان يظهر اثر التوبة عليه وان  
بعضهم قد رد ذلك بسنة اشهر وبعضهم قد رد بسنة وان الصحيح انه مفوض الى رأى القاضى  
والعدل فراجعهم (قوله والمعروف بالمكذب) اى المشهور به فلا تقبل شهادته فانه لا يعرف  
صدقه من توبته بخلاف القاسق اذا تاب عن سائر انواع القس - ق فان شهدته تقبل بهر  
عن البدائع (قوله وشاهد الزور الخ) قال ط صنيعة يقتضى انه ذكر ذلك في البحر وقد اقتصر  
فيه على الاوابع فلو قال وفي الملقط وساق العبارة لكان اولى اهـ (أقول) نعم ذكره في البحر في  
هذا الباب عند قول الكتز ومن لم يصفه ان اجتب الكبائر وقد مناعبارته في هذا الباب  
عند قوله ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته (قوله لوعدا لا تقبل ابدا) لانه لا تعرف توبته  
ولا تعد عدالته اى من غير ضرب مدة كما في البحر عن الخلاصة فيقبل قوله والا فان وفي الخاتمة  
المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادته ابدا لانه لا تعرف توبته  
وقبله بالعدالة لان غير العدل اذا شهد بزور ثم تاب تقبل شهادته كما قدمنا (قوله لكن سيحيى  
ترجع قبولها) اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة قال في الخاتمة تقبل وعلمه الاعتماد وجعل  
الاول رواية عن الثاني وروى الفقيه ابو جعفر انه تقبل وعلمه الاعتماد وكلام الشارح فيما  
يأتى اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة صريح في ان الرواية الثانية عن ابي يوسف ايضا تأمل  
(قوله ومسجون) ولو تعدد ولذا عبر في الدرر فيهم بجمعهم على بعض والتعليل بقيده قال في  
المخبر - في اذا حدث بين أهل السجن حادثة في السجن وأراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة  
لم تقبل لكونهم - متهمين كذا في الجامع الكبير ومثله في البرازية اهـ (قوله وكذا لا تقبل  
شهادة الصبيان) ظاهر عبارة المصنف وعبارة الصغرى يفيدانها لا تقبل شهادة لبالغ الذي  
حضر الملاعب لنفسه بالضرورة (قوله لمنع الشرع عما يستحق به السجن) لان العدل لا يحضر  
السجن والبالغ لا يحضر ملاعب الصبيان والرجال لا يحضر حمام النساء والشرع شرع لذلك  
طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب وغما يستحق به الدخول في السجن ومنع  
النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع اهـ وقد تقدم  
الكلام على انه قد يسجن الشخص من غير جرم والمنع انما يظهر في حق المسجون والنساء  
في الحمام لا في الصبيان لعدم تكليفهم - م ذكر في اجابة المنبمع معزى الى المبدوط ان عندنا اكثر  
العلماء والجمهور دين لا بأس باتخاذ الحمام للرجال والنساء العاجزة اليها خصوصا في الديار الباردة  
وما روى من منعهن محمول على دخولهن مكشوفات العورت وقال المقدسى وهو الصحيح (قوله  
وصغرى وشربة ليلية) ما في الشربة ليلية نقله عن الصغرى فالاولى شربة ليلية عن الصغرى قال  
في جامع الفتاوى وقيل في كل ذلك يقبل والاصح الاول كافي القنية اهـ (قوله تقبل شهادة  
النساء وحدهن) قدم في الوقت ان القاضى لا يقضى قضاء قاض آخر بشهادة النساء وحدهن

الكفر بمنع افقه شرطه وهو ان لا يكون في القرع نص يمكن العمل به وهذا نص وهو التأييد  
 نهى وفي العتابة ولا يمكن صرف الاستثناء الى الجميع لانه منصرف الى ما يليه وهو قوله  
 تعالى وأولئك هم الفاسقون وهو ليس بمعطوف على ما قبله لان ما قبله طائي وهو اخباري فان  
 قلت فاجبه لا يعنى الطالب ليصح كافي قوله تعالى وبالوالدين احسانا قلت بياضه غير الفصل فانه  
 بقيد حصر أحد المسندين في الآخر وهو يؤيد الاخبارية سلمناه لا يمكن يلزم جعل الكلمات  
 المتعددة كالجملة الواحدة وهو خلاف الاصل سلمناه لا يمكن كان اذ ذلك جزاء فلا يرتفع بالتوبة  
 كاصل الحد وهو ناقض ظاهر سلمناه لا يمكن كان أبدا مجازا عن مدغم غير متطاوله وليس بههود  
 سلمناه لا يمكن جعله ليس بأولى من جعل الاستثناء منقطعاً بل جعله منقطعاً الى دفعه للعذرورات  
 وتمام الصورة على هذا البحث يقتضى مطالعة تقريرنا في تقريرنا في الاستدلالات الفاسدة اه  
 (قوله الان يجد كافرا في القذف) لان للكافرة هادة فكان رد هاهن تمام الحد  
 وبلاسلام حدثت شهادة اخرى فتقبل على المسلمين والذميين (قوله بعد الاسلام) قال في  
 البحر وضع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيئا من الحدود  
 قال الشيخ عمر فارى الهداية اذا سرق الذي ارزى ثم اسلم فان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة  
 المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم سقط عنه الحد انتهى وفيه غنى ان  
 يقال كذلك في حد القذف وفي اليمين من كتاب السير ان الذي اذا وجب التعزير عليه فاسلم  
 لم يسقط عنه ولم ار حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب قبله ونقل الفخر الرازي عن  
 الشافعية سقوطه لجزءه بالبلوغ ومقتضى ما في اليمين انه لا يسقط الا ان يوجد نكاح صريح  
 اه (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية وظاهر كلام المصنف انه لم يرد ما ضرب تمام الحد  
 قلوا لم يرد ما ضرب بعضه فضرب الباقي بعد اسلامه فقيمه ثلاث روايات في ظاهر الرواية  
 لا تبطل شها. نه على التاييد فاذا تاب قبلت وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اسلامه  
 وفي رواية تبطل ولو بسوط بجر عن السراج أي لانه لم يوجد في حقه ما ترويه شهادته التي  
 قبل منه في كفره ولا التي تقبل منه في اسلامه لانه في حال كفره لم يقيم عليه تمام الحد ولا ترد  
 الشهادة الا بذلك وفي الاسلام لم يقيم عليه تمام أيضا فلم تسقط شهادته (قوله بخلاف عبد حد  
 فعلى لم تقبل) لانه لا شهادة له بعد أصلا في حال رقه فتوقف الرد على حدوثها فاذا حدثت كان رد  
 شهادته بعد العتق من تمام الحد والفرق بينه وبين الكافر هو ان الكافر في حال كفره له شهادة  
 فاذا حد القذف سقطت تلك الشهادة فاذا أسلم فقد استأنف بالاسلام بعد الحد ثم ادة فلم يخلفها  
 رد بخلاف العبد اذا حدث ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته لانه لم يكن له شهادة على أحد وقت الحد  
 فلم يتم الرد الا بعد الاعتاق (قوله على زناه أي المقتدوف (قوله أو اثنين) أو رجل وامرأتين  
 منح (قوله كالو برهن قبل الحد بصر) وانصه لانه لو أقام أربعة بعد ما حد على انه زنى قبلت  
 شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه لو أقامها قبل لم يجد فكذلك لا ترد شهادته وانما قيد بقوله على  
 انه زنى لانه لو أقام يمينه على اقرار المقتدوف بالزنا لا يشترط ان يكونوا أربعة لما في فتح القدير من  
 باب حد القذف فان شهد رجلان أو رجل وامرأتان على اقرار المقتدوف بالزنا لا يدرأ الحد عن  
 القاذف لان الثابت باليمين كالنات بالمعينة الخ فكذلك اذا أقام رجلين بعد حده على اقراره

الان يجد كافرا في القذف  
 (في لم) فتقبل وان ضرب  
 أكثره بعد الاسلام  
 على الظاهر بخلاف عبد  
 حد فعلى لم تقبل (أو بيمين)  
 الحدود (يمينه على صدقه)  
 اما أربعة على زناه أو اثنين  
 على اقراره به كالو برهن قبل  
 الحد بجر وفيه

شهادتهم من تمام الحد والحد لا يزول بالتوبة وأشار به الى أن الشهادة لا ترد بالقذف مؤبدا  
 بل بالحد (قوله تمام الحد) أي لانسقط شهادة من ضربه تمام الحد لأن الحد لا يجزأ إنما  
 دونه لا يكون - إذا هو صريح الميسر لأن الحد قد من ضرب الحد أي تمام الحد وما دونه  
 يكون تعزيرا غير مسقط لها وهو ظاهر الرواية (قوله وقيل بالكثر) كما هو رواية وقد عات  
 أن ظاهر الرواية تمامه واختاره في المحيط لأن المطابق بحمل على الكمال وفي رواية ولو بسقوط  
 كافى التبع ولا فرق في عدم اتعانه بين أن يكون ضرب ناقصا أو فرقا قبل اتعانه لأنه ليس  
 بمحد حيث قد (قوله وإن تاب) أن وصلته أي لا تقبل شهادة الحدود في القذف وإن تاب  
 (قوله بتكذيبه نفسه) الباء للسببية أي بسبب تكذيبه نفسه لأن تكذيبه ناشئ عن  
 كذبه وكذبه ذنب يقتضى التوبة فليس التكذيب توبة أصحة من الشهادة ويمكن أن تكون  
 الباء لتصويره يؤيد ما في الشريعة لامية فراجعها وتأمل (قوله لأن الرد) أي رد الشهادة الحدود  
 في القذف (قوله من تمام الحد بالنص) وهو قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ووجه  
 الاستدلال أن الله تعالى نص على الأبد وهو ما لا نهاية له والتنصيص عليه يتأني القبول في وقت  
 ما وإن معنى قوله لهم للحدود في القذف وبالتوبة لم يخرج عن كونه محدودا في قذف ولأنه  
 يعني رد الشهادة من تمام الحد لكونه مانعا عن القذف كالححد والحد وهو الأصل فيبقى بعد  
 التوبة لعدم سقوطه فيها فكذلك اتعانه اعتبارا بالأصل كافي العناية وفي المعنى على الهداية  
 وإنما كان رد الشهادة من تمام الحد أي لكون تمام الحد مانعا أي عن القذف لكونه زاجرا  
 لأنه يؤلم قلبه كالححد يؤلم بدنه ولأن المقصود من رفع العار عن المقذوف وذلك في أهله وقول  
 القاذف أظهر لأنه بالقذف آذى قلبه فجزأه من لا تقبل شهادته لأنه فعل لهاته وقاطع الجرمية  
 فيكون من تمام الحد فينبى أي الرد بعد التوبة كماله أي كمال الحد اعتبارا بالأصل اه  
 (قوله والاستثناء منه صرف لما يليه) أي قوله تعالى إلا الذين تابوا راجع إلى قوله وأولئك هم  
 الفاسقون لا لقوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا بخلاف آية المحارم فإن قوله تعالى إلا الذين تابوا  
 راجع إلى الحد لا لقوله ولهم عذاب عظيم لأنه لو رجع إليه لما قيد الاستثناء بقيل القدرة لأن  
 التوبة نافعة مطلقا فتأخذ الثقة بمديته سقوط الحدبه وقال الشافعي ومالك وأبو  
 نعيم ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا فإن الاستثناء إذا تعقب  
 جملا بعضها معطوف على البعض ينصرف إلى الكل كقول القائل امرأته طائقة وعبد ممر  
 وعابه حجة إلا أن يدخل الدار فإن الاستثناء ينصرف إلى جميع ما تقدم ولأن هذا الافتراء على  
 عبده من عبدة الله تعالى والافتراء على الله تعالى وهو الأكثر لا يوجب رد الشهادة على التأيد  
 بل إذا أسلم لم يقبل فهو ذأولى وإنما أن قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا معطوف على قوله  
 فاجعلوا لهم والعطف للاشتراك فيكون رد الشهادة من حد القذف والحد لا يرتفع بالتوبة  
 ولأنه لم أن الاستثناء في الآية تعقب جملا بعضها معطوف على بعض بل تعقب جملة متقطعة  
 عن جمل بعضها معطوف على بعض لأنه يعقب جملة أولئك هم الفاسقون وهي جملة مستأنفة  
 لأن ما قبلها أمر ونهى فلم يحسن عطفها أعليه بخلاف المثال فإن الجمل كلها فيه انشائية  
 معطوفة فيتوقف كلها على آخرها - في إذا وجد الغير في الأخير فم الكل والقياس على

تمام الحد وقيل بالكثر وإن  
 تاب بتكذيبه نفسه فتح  
 لأن الرد من تمام الحد بالنص  
 والاستثناء منه صرف لما  
 يليه وهو أولئك هم  
 الفاسقون

مطابقا له أشار في التوازل اه وأطلق عدم القبول فشهده ولومن فاض آخر قال الوبري  
من رد الحما كم شهادة في خادته لا يجوز لها كم آخران بقوله في تلك الحادثة وان اعتمدته - ولا  
قال سيدي الوالد اما ما سوي الاعي فظاهر لان شهادتهم - ليست شهادة وأما الاعي فليست نظر  
الفرق بينهما وبين أحد الزوجين ثم رأيت في الشريعة لا لاية استشكل قبول شهادة الاعي اه  
(أقول) ويمكن أن يقال بان الفرق ظاهر بينهما وهو ان الاعي ليس أهلا لانهم مطلقا  
كاهبوا والصبي وأما الزوج فاهل لها لكن عدم قبولها التهمة تامل وبأني قريبا ان شاء الله  
تعالى (قوله عبد الخ) وجه القبول فيما جاء به الردان المردود ولا ليس بشهادة بخلاف  
الفاسق اذا ردت شهادته وأحد الزوجين اذا ردت شهادته ثم شهدا تنبيل لان المردود أولا  
شهادة فيكون في قبولها بعض نقض قضاء قد مضى بالا جتم اذ (قوله وأعي) يجعل على ما اذا  
يجعل بصير او ادى كذلك وقد تحال العي بينهم ما وعابه يجعل قوله وكذا بعد ابصار السابق  
كما نقلناه عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله وادخل الكمال) مع انه صرح في صدر  
عبارة بخلافه ومثله في التاخرانية والجوهرة البدائع قال في خزانة المفتين ومن ردت  
شهادته اعله ثم زالت العلة لا تقبل الا في خمسة مواضع الى ان قال الخامسة اذا تحمل المملوك  
شهادة اولاه فلم يرد حتى عتق ثم شهد به ان قبيل وكذا الزوج اذا أبان امرأته ثم شهد بها اجاز  
فظاهر وجهه من المستنبات يؤيد كلام الكمال ونصويره لا يساعده لانه قال لم يرد حتى عتق  
فليس فيه انه اوردت لذلك ثم شهد به او قال اذا أبان امرأته ثم شهد بها ولم يذ كر ان اوردت قبل  
الابانة كانه كذا نصويره قريبا عن الجوهرية والبدائع ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله وهو) لان  
الزوج له شهادة وقد حكم بردها بخلاف العبد ونحوه تامل والمحجب انه ذكر او لانها  
لا تقبل كالوردت الفاسق ثم تاب ثم قال نصار الحاصل الخ نذ كر احد الزوجين مع من يقبل  
فالظاهر انه سبق فلم لها الفقه صدر كلامه ولما صرح به في التاخرانية والخاصة لا تقبل الا في  
اربعة ولمافي الجوهرية اذا شهد الزوج الحلو لزوجته فردت ثم ابانها وتزوجت غيره ثم شهد بها  
بتلك الشهادة لم تقبل بل وان يكون توصل بطلاقها الى تصحيح شهادته وكذا اذا شهدت  
لزوجها ثم ابانها ثم شهدت له ولمافي البدائع لو شهد الفاسق فردت واحدة الزوجين  
اصاحبه فردت ثم شهدا بعد التوبة واليمين لا تقبل ولو شهد العبد والصبي او الكافر فردت  
ثم عتق وبلغ واسلم وشهد في تلك الحادثة بهيئة تقبل ووجه الفرق ان الفاسق والزواج له - ما  
شهادة في الجلة فاذا ردت لا تقبل بعد بخلاف الصبي والعبد والكافر اذا شهدا له - ما  
اه كذا في الشريعة لا لاية وفيها قال في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى له بعد في النكاح فردت  
ثم شهد به بذلك بعد العتق لم يجز لان المردود كان شهادة ثم قال والصبي او الممكاتب اذا شهد  
فردت ثم شهد به بعد البلوغ والعتق جاز لان المردود لم يكن شهادة بدليل ان قاضيه بالوقضى  
به لا يجوز فاذا عرفت يسهل عليه كتحريم المسائل ان المردود لو كان شهادة لا تجوز بعد ذلك  
أبدا ولو لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع شرائط اه ولكن يشكل عليه شهادة الاعي  
اذ لو قضى به اجاز فهو شهادة وقد حكم بقبولها بزيال العي (قوله ومحمد في قذف) أي  
بسيبه وقيل به لان الردي غير لافسقي وقد ارتفع بالتوبة واما في - فلان عدم قبول

عبد وصبي وأعي وكان  
على مسلم وادخل الكمال  
أحد الزوجين مع الاربعة  
محمود (ومحمد في قذف)



فيه نصرف مثله من قبض وصرف وشراء يسع ثم يظهر انه بغير شرط الواقف أو ان انما  
باطل ينبغي ان لا يضمن لانه نصرف باذن القاضى كالوصى فلا تمام قلت وتقدم في الوقت  
ما يؤيده اه (قوله وصى) مطاوعا لمدم الولاية كاملا لو لم تقدمنا ان الصبي اذا بلغ  
فشهد فانه لا بد من الغيبة وكذا الكافر اذا اسلم وان الكافر اذا عدل في كفره اشمادة ثم اسلم  
فشهد فانه يكفي التعديل الاول وان الفرق بين الصبي والكافر هو ان الكافر كان له شهادة  
مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي (قوله ومغفل) قال محمد في رجل يحمى صوام قوام مغفل  
يخشى عليه ان يلقن فيما خذبه قال هذا شر من الفاسق في الشهادتين وعن أبي يوسف انه قال انا  
نرد شهادة اقوام زوج وشفاعتهم يوم القيامة معناه ان شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وان كان  
عدلا صالحا فآثر خائبة وفي الجرح وعن أبي يوسف اجيز شهادة المغفل ولا اجيز تعديله لان  
التعديل يحتاج فيه الى رأى والتدبير والمغفل لا يستقصى في ذلك اه وفي مؤيد زاده ومن  
اشهدت غفلة لا تقبل شهادته (قوله ومجنون) في حال صحته (أى وقت كونه صاحبا) قال في  
المحيط ومن يجن ساعدا و يفتق أخرى فشهد في حال صحته تقبل لان ذلك بمنزلة الانغماس وقدر  
بعض مشايخنا جنونه يوم أو يومين فاذا شهد بعدهما وكان صاحبا تقبل اه وقد علم ان قوله  
الافى حال صحته استغنى عن جنون (قوله الا ان يحملا) أى المملوك والصبي (قوله والتميز)  
انما عدل عن قول حافظ الدين والصغر لان التحمل بالضبط وهو انما يحتمل بالتميز اذ لا ضبط قبله  
قال غير الاسلام ان الصبي أول حاله كالمجنون يعنى اذا كان عديم العقل والتميز وأما اذا عقل  
فهو والمعتوه العاقل سواء في كل الاحكام أفاده المصنف (قوله وادبا بعد الحربة) أى النافذة  
فلو اعتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد لا تقبل عند الامام لان عتقه موقوف بجر  
(قوله كما مر) في قوله وعنتق لعنتقه (قوله وبعد البلوغ) لان الصبي والرفيق والمملوك أهـ ل  
للتحمل لان التحمل بالشهادتين والسمع ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهو ما لا يتألفان ذلك  
وهما أهل عند الاداء وأطلقه فحمل ما ذالم يؤدها الا بعد الاهلية وأداهما قبلها فرددت ثم زالت  
العلة فاداهما ثانيا (قوله وكذا بعد ابصار) أى بشرط ان يتحمل وهو بصير أيضا بان كان بصيرا  
فتحمل ثم عي ثم أبصر فادى فافهم فاهـ سيدى الوالد وعبارة الشارح توهم انه اذا تحمل أعمى  
وأدى بصيرا انها تقبل وليس كذلك لما تقدم من ان شرط التحمل البصر فتعين ما فاهـ سيدى  
الوالد (قوله واسلام) قال في البحر وأشار الى ان الكافر اذا التحمل اه على مسلم ثم اسلم فاداهما تقبل  
كما في فتح القدير (قوله وتوبة فسق) أى بان يتحمل فاسقا فادى بعد توبة فانهما تقبل والصحيح  
ان تقدير المدة في التوبة فهو ض الى رأى المعدل والقاضى كما قدمناه واحترق بتوبة الفسق  
عن توبة القذف كما فى قريبا (قوله وطلاق زوجة) يعنى اذا التحمل وهو زوج وادى بعد زوال  
الزوجية حقيقة وسكا أى ان لم يكن حكم بردها لما ياتى قريبا (قوله وفي البحر) أى عن  
الخلاصة (قوله برده) أى الشاهد (قوله فشهد بها) أى بثلث الحادثة اما في غيرها فلا مانع  
(قوله لم تقبل) أى الشهادة (قوله الا اربعة الخ) فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير  
والمغفل والمثمم والفاسق بعد ردها اه بجر وفيه أيضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين  
المردوداته وبين المردودا شبهة فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل

(وصى) ومغفل ومجنون  
(الا) في حال صحته الا  
(ان يحملا في الرق والتميز)  
وادبا بعد الحربة) ولولعنتقه  
كما مر (و) بعد (البلوغ)  
وكذا بعد ابصار واسلام  
وتوبة فسق وطلاق زوجة  
لان المعتبر حال الاداء شرح  
تكملة وفي البحر حتى حكم  
برده له ثم زالت فشهد بها  
لم تقبل الا اربعة

عند أبي يوسف فعدم كونه مانعا عن القضاء بعد أدائه بضمير يكون في غاية الظهور وعندهما  
لأنه لا تأثير في نفس قضاء القاضي للامعنى العارض للشاهد بعد أدائه شهادته انتهى (قوله  
مطلقا) سواء كان فيما يجزى فيه التماس مع ام لا وفي البحر ولا تقبل شهادته سواء كانت  
بالإشارة أو بالكتابة (قوله بالاولى) لأن في الامعنى انما تحقق التهمة في نسبته وهما تحقق  
في نسبته وغيرهما من قدر المشهود به واموراخر كذا في الفتح ولأنه لا عبارة له أصلا بخلاف  
الامعنى وفي المذهب انما يجامع الفقه لان لفظة الشهادة لا تحقق وعام الكلام على ذلك في  
الفتح \* (تنبيه) نصوا على ان التهمة السمع أفضل من نعمة البصر لعموم منفعتهما  
فانه يدرك من كل الجهات بخلاف البصر ولأنه لا انس في مجالسة اخرس بخلاف  
الامعنى ولأنه يدرك التكليف الشرعية بخلافه ط (قوله ومصدر) لان الشهادة من باب  
الولاية ولا ولاية على أحد فلا تقبل شهادته ولو على كافرا أو مرتد مثله في الاصح كما قدمناه  
موضعا (قوله ولولم يكتب أو مدبر أو أم ولد أو ولاية له على نفسه كاصبي فعلى غيره  
أولى قال في الحواشي السعدية الوكالة ولاية كإعالم من أوائل عزل الوكيل والعبد محجورا  
كان أو ما ذونا تجوز وكأنته فامل في جوابه اه قال سيدي الوالد ومثله نوكيل صبي به قبل  
وقد يقال ولا يهمل في الوكالة غير أصلية تامل (قوله أو مبعضا) أشبه به هذا الى ان المراد من  
المملوك من يهرق والا فاما المملوك لا يفتا أول المكاتب والمبعض قال سيدي الوالد والمعتق في  
المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أبي حنيفة وعندهما حرمدون اه (أقول) والمواد  
بالمريض مرض الموت وكان الثالث يضييق عن قيمته ولم تجز الوثنية \* (تنبيهات) مات  
عن عم وأمه وعبدتين فاعةتاهما الم فشهدا ببنوة أحداهما بغيره بالاميت أى انه أقربهم الى  
صحته لم تقبل عنه دلان في قبولها ابتداء بطالان انتهاه لان معتق البعض كالمكاتب لا تقبل  
شهادته عندهما لعندهما لانه حرمدون ولو شهدا ان الثانية أخت الميت قبل الشهادة الاولى  
أو بهما أو مدها لا تقبل بالاجماع لان الوثنية انما صارت عصبة مع الميت فيخرج الم عن  
الورثة بغير عن المحبط (أقول) هذا ظاهر عند وجود الشهادة بغيره وأما معتق شهادته الاختية  
فأما له فيها هي على البنية فنفقه وفي المحيط مات عن أخ لا يعلم له وارث غيره فقال عبدان من  
رقيق الميت انه اعتقنا في صحته وان هذا الآخر اتيه فصدقهما الاخر في ذلك لا تقبل في دعوى  
الاتفاق لانه أقرباؤه لأملاك له فيهما بل هما عبدان لا يخر لقرار الاخ انه وارث دونه فقبل  
شهادتهما في التسب ولو كان مكان الآخر اني جاز شهادتهما وثبت نسبهما ويسميان في  
نصف قيمتهما لانه اقران حقه في نصف الميراث فصح بالمعتق لانه لا يجزى عندهما الا ان المعتق في  
عبد م مشترك فوجب السعاية للشريك الساكت (وأقول) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
يعتقان كما قال غير ان شهادتهما بالبنية لم تقبل لان معتق البعض لا تقبل شهادته بغيره  
\* (فائدة) قضى بشهادة فظهورا عبدا اثنين بطلان فلو قضى بوكالة بينة واخذ ما على الناس  
من الدين ثم وجدوا عبدا لم يبرأ الغرماء ولو كان عبدا في وصاية برؤم الان قبضه ياذن القاضي  
وان لم يثبت الا بصاء كاذنه لهم في الدفع الى امينه بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن الغريم في دفع  
دين الحى غيره قال المقدسى فعلى هذا ما يقع الا أن كثيرا من تولية شخص نظروا في تصرف

مطلقا بالاولى (ومصدره)  
وعلمك ولو لم يكتب أو  
مبعضا

مطلب  
يطلب القضاء بظهور  
الشهود عبدا

الصناعة الدينية كالزفال والحائلك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه وقد مناه  
 قريبا قال سدي الوالد يدفع بان مراده ان عدوله عن حرفة آية الى أدنى منها دليل على عدم  
 المروءة وان كانت حرفة آية دينية فينبغي ان يقال هو كذلك ان عدل بلا عذر تامل اه (أقول)  
 فالجواب ان الاعتبار العدلة ولا تنظر الى الحرفة الا اذا عدل عن حرفة آية الشهادة الى  
 الحرفة الحسنة اذا كان بالإداع اليه من غير أو عدم اسباب أو قلته بدعة صرفة عن حرفة آية  
 ولا سيما اذا كان أبوه أو وصيه علمه في صغرهم هذه الحرفة الدينية فكبير وهو لا يعرف غيرها أما  
 اذا كان بالإداع فيدل على رذالته وعدم مروءته ومبالاة به وهذا ما يستقط العدلة أمالو كان  
 اتقاه لاسد هذه الاعذار المذكورة فتقبل اذا كان عدلا ولا وجه لرد شهادته فتعين ما قلنا  
 (قوله لا تقبل من أعمى) في شئ من الحقوق ديناً أو عيناً من قولنا أو عارا قهتاني والعلة فيه  
 ان الاداء يفتقر الى التمييز بالاشارة بين المشهود له والمشهد وعلمه ولا يميز الا بالاعى الا بالغممة  
 فيحشى عليه التلقين من الخصم اذ الغمة تشبه الغمة (قوله ولو قضى صح) أى قاض  
 ولو خفيا كما يفهمه اطلاقه أو يحتمل على قاض يرى قبولها كما يسمى ط (قوله مالو عى بعد  
 الاداء) لان المراد به عدم قبولها لعدم القضاء به الان قيام أهليتها بشرط وقت القضاء لصيرورتها  
 حجة عنده (قوله وما جاز بالسماع) أى كالتسب والموت وما تجوز الشهادة عليه بالشهرة  
 والسماع كما في الخلاصة (قوله خلافاً للثاني) أى فيما لو عى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز  
 بالسماع كما في فتح القدير ولزفر وهو مرادى عن الامام واستظهر قوله بالاول صدر الشريعة فقال  
 وقوله أظهر ليكن رده في اليه بقويية بان المفهوم من سائر الكتب عدم اظهار بته وأما قوله  
 بالثاني فهو مرادى عن الامام أيضاً قال في البحر واختاره في الخلاصة وورده الرملى بانه ليس  
 في الخلاصة ما يقتضى ترجيحه واختياره ثم قال ط وجزم به في النصاب من غير ذكر خلاف  
 كما في المحوى اه (أقول) وهو ترجيح له لىكن عزاه في الخلاصة الى النصاب وفي النصاب لم  
 يصرح بحكاية الخلاف وفي حاشية الظهير الرملى على المنع عند قوله ودخل تحته ما كان طريقه  
 السماع خلافاً لابي يوسف كما في فتح القدير (أقول) عبارة فتح القدير وقال ابو يوسف تجوز فيما  
 طريقه السماع وما لا يكتفى فيه السماع اذا كان بصيرا وقت التحمل أعمى عند الاداء اذا كان  
 يعرفه باسمه ونسبه انتهى (أقول) لحق العبارة خلافاً لابي يوسف فيما طريقه السماع أو لا ولزفر  
 فيما طريقه السماع وقد تبع الشارح شيخه في ذلك فان هذه عبارة سرفاجو عرف ولا يخفى  
 ما فيها من ايهام اختصاص مذهب أبي يوسف بما طريقه السماع وانيس كذلك وفي الفتح وقيد  
 في الذخيرة قول أبي يوسف بما اذا كانت شهادته في الدين والعقار ما في المنقول فاجع علمنا  
 انهم لا تقبل (أقول) وفي الحقائق وقال في العمون الخلاف فيما لا يحتاج فيه الى الاشادة وفي غير  
 الحدود وقال في الذخيرة الخلاف فيما لا تجوز الشهادة بالشهرة والسماع اعان في خلافة تقبل  
 شهادة الاعى بالخلاف اه وهذا مخالف لما في أكثر الكتب من انه لا تقبل شهادته عند  
 أبي حنيفة ومحمد فيما طريقه السماع أو لا فارجع الى الشروح والفتاوى ان شئت قال في  
 صدر الشريعة في مسئلة الاعمى بعد الاداء قبل القضاء خلافاً لابي يوسف وقوله أظهر  
 قال اخي زاده في حاشيته وجه الاظهر ان العمى اذا لم يكن مانعاً من الاداء اذا التحمل بصيرا

(لا تقبل من أعمى) أى  
 لا يقضى به ولو قضى صح  
 وعم قوله (مطابقاً) مالو عى  
 بعد الاداء قبل القضاء وما  
 جاز بالسماع خلافاً للثاني  
 وأما عدم قبول الانحرس

ط قال الرجى قبده في القبة فيما اذا كان البذر من رب الارض ووجهه ان وجوه  
 المزارعة الجائز في ثلاثة لان يكون الارض والبذر والبقول واحد والعمل من الآخر فيكون  
 الزرع صاحب البذر ويكون ما يأخذ العامل في مقابلة عمله فهو واجبه خاص فلا تقبل  
 شهادته ما تاجر وكذا ان كان الارض والبذر واحد والعمل والبقول الآخر فيكون اجبر بما  
 يأخذ من المشروط والبقول تبع له آلة للعمل الثالث ان تكون الارض لواحد والبقول لآخر  
 فيكون المزارع لرب البذر وما يأخذ رب الارض اجرة ارضه والمزارع مستأجر للارض بما  
 يدفعه اصابها من المشروط ومن استأجر ارضاً من آخر تصح شهادته له ولا تصح المزارعة في  
 غير هذه الوجوه الثلاثة كما حرق في بابها (قوله وقيل اراد بالعمال) هذا ممكن في مثل عبارة  
 المكنز فانه لم يقل الا اذا كانوا اعواناً الخ (قوله المحترفين) اي والذين يؤجرون انفسهم للعمل  
 فان بعض الناس رد شهادته أهل الصناعات الخسيسة فافردت هذه المسئلة على هذا  
 لظاهر الاحتياط فيهم وكيف لا وكسبهم اطيب المكاسب كافي الجرح قال الرمي فحذر ان العبرة  
 للعدالة لا للعرف وهذا الذي يجب ان يعول عليه وبقي به فانما ترى بعض اصحاب الحرف الدينية  
 عندهم من الدين والتقوى ما ليس عنده كثير من ارباب التجارة واصحاب المناصب وذوى  
 المراتب انهم اكرمكم عند الله اتقاكم اه فيكون في اراد التارح هذا القول رد على  
 من رد شهادته أهل الحرفة الخسيسة قال في الفتح وأما أهل الصناعات الدينية كالتقوى  
 والزبال والحائك والحجام فقبيل لا تقبل والاصح ان تقبل لانه قد يتولاها قوم صالحون  
 فالتم يعلم القادح لا يبق على ظاهر الصنعة وتسامه فيه فراجعهم (قوله وعلى حرفة آباءه  
 واجدادهم) ظاهره انهم اذا كانت حرفة لا تكون دينية ولو كانت دينية في ذاتها او هو خلاف  
 ما يذهب اليه الكلام الا في (قوله والافلامروءة) اي بان كان أبوه تاجر او احترف هو الحياكة  
 أو الخياطة وغير ذلك (قوله فلا شهادة له) اي لا رد تكليفه الدفاعة وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه  
 يعني صاحب الجرح يريد ان صاحب الصنعة الدينية كالزبال والحائك مقبول الشهادة  
 اذا كان عدلاً في الصحيح اه (قوله لما عرف في حد العدالة) قال الفقيه الثاني به رد قول  
 النفاية ومن اجنب البكارة ولم يصبر على الصقائر وغاب صوابه على خطئه مانعه كان عليه ان  
 يزيد قيدا آخرى في تعريف العدالة وهو ان يجنب الافعال الدالة على الدفاعة وعدم المروءة  
 كالبول في الطريق اه وهو يقتضى رد شهادته ذى الصنعة الرديئة نظرم المروءة بما وان لم  
 تكن معصية فتأمل ط وتحقية ما ذكره في الموقلة الاثنية (قوله ففتح) لم أره في الفتح  
 بل ذكره في الجرح بسبغة يفتي حيث قال ويفتي بقبول القبول بان تكون تلك الحرفة لائقة  
 به بان تكون حرفة آباءه واجدادهم والافلامروءة اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة لها  
 عرف في حد العدالة اه قال الرمي وعندى في هذا التقييد منظور يظهر لمن نظر فتأمل اه  
 أى في التقييد بقوله بحرفة لائقة الخ فلت ووجهه انهم جعلوا العبرة للعدالة لا للعرف فيحكم من  
 دنى صنعة اتقى من ذى منصب ووجهه على ان الغالب انه لا يعدل عن حرفة آبيه الى ادنى  
 منها الا لقله ذات يده او هو بها عليه ولا سيما اذا علم آياها أبوه أو وصيه في صغره ولم يتقن  
 غيرها فتأمل وفي حاشية أبي السعد وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه هو قريبان ان صاحب

وقيل اراد بالعمال المحترفين  
 أى بحرفة لا تفتق به وهى  
 حرفة آباءه وأجداده  
 والافلامروءة له لودنية  
 فلا شهادة له لما عرف في  
 حد العدالة ففتح وأقره  
 المصنف

وسمى في شرح قوله أو يقول أو يأكل على الطريق انه لا تقبل شهادة الخامس وهو الدلال الا اذا  
 كان عدلا لا يصف ولا يكذب ونقله عن السراج هنا وقد رأينا في كلامهم كثيرا أو قول قد ظهر  
 من هذا ان شهادة الدلال والصكك ونحوهما لا ترد لجراد الصناعة بل لمباشرة ما لا يحل شرعا  
 وانما تنصيص العلماء على من ذكر لا شتم اذ ذلك منه تأمل (قوله وضمن الجاهات) بضم الصاد المعجمة  
 وتشديد الميم قال السكال عاطف على من لا تقبل شهادته مانصه وكذا كل من شهد على اقرار  
 باطل وكذا على قول باطل مثل من يأخذ سوق الخامسين مقاطعة أو شهد على وثيقة أو  
 وقال المشايخ ان شهدوا حل عليهم اللعن لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون  
 من مبانى السلاطن على ضمان الجاهات وعلى المحبوسين عندهم والذين في ترسيمهم اه  
 (قوله كمقاطعة سوق الخامسين) كمن يأخذها بقطعة من المال يبيعها عليه مكسار يوجد في  
 بعض الكتب بالخاء المعجمة جمع فخاص وهو بائع الدواب والرقيق والاسم الخاصة بالكسر  
 والفتح من فخص من باب نصر اذا غرر مؤخر الدابة يعود ونحوه كافي القاسوس وقد جعل في  
 الاسواق التي تباع فيها الخيول مكاسون فلا تقبل شهادتهم (قوله حتى حل لمن الشاهد) أى الذى  
 شهد على ملك مقاطعة الخامسين كفى المنع وليس المراد لمن المعين لعدم جواز بل المراد بان  
 يقال لمن الله شاهد بذلك قال الخضر الرملى في فتاواه في رجل قاطع على مال معلوم احتساب  
 قرية هل يصح ذلك أم لا يجب لأبى لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من  
 المال ولا يصح الدعوى في ذلك ولا تقام البينة عليه ولا يحل للقاضى سماع مثل هذه الدعوى  
 سواء وقعت بلفظ المقاطعة أو الاستزام كإثباته بحظ الثقات اه ووجهه ان المقاطعة  
 لا تصور ان تكون بغير العدم وجود المبيع وزومه شرعا ولا اجارة لانها بيع المنافع واذا  
 وقعت باطلا كانت كالعدم ولا فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء فعلى المقاطع  
 على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يستل عن جواز بل يستل عن كفره - تحله  
 ومعامطيه كافي البراز به قال مؤيد زاده مثل الضمار عن رجل أخذ سوق الخامسين مقاطعة  
 من الديوان واشهد على كتاب المقاطعة اننا نأمله ان يشهد قال اذا شهد حل عليه اللعن ولو  
 شهد على مجرد الاقرار وقد علم السبب فهو أيضا مدعون ويجب التحرز عن تحمل مثل هذه  
 الشهادة وكذا كل اقرار بناؤه على حرام (قوله ورعاياهم) أى رعايا العمال والنواب (قوله  
 لا تقبل) لجهالهم وميلهم خوفا منه قال في البحر وفي شرح المنظومة أمير كبير ادعى قسمه - له  
 عماله ودواوينه ونوابه ورعاياهم لا تقبل اه قال الرملى يؤخذ منه ان شهادة خدامه  
 المأزمين له كالأزمة العبد ملولاه كذلك لا تقبل وهو ظاهر ولا سيما في زمانه هذا تأمل وقد  
 أفتيت به مرارا والله الموفق للصواب ومثله في شهادات جامع الفتاوى بصيغة أعوان الحكام  
 والوكلاء على باب القضاة لا تسمع شهادتهم - لانهم ساعدون في ابطال حق المستحق وهم فساق  
 والله تعالى أعلم لم قال في الهنكية شهادة الخند لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا  
 لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في حد الاحصاء مائة وما دونه وما زاد عليه فهو لا يحصون  
 كذا في جواهر الاخلاط اه نافع عن الخلاصة (قوله كشمادة المزارع لرب الارض)  
 فانهم لا تقبل لفساد الزمان اه ذكره عبد البر وظاهره وان كانت الشهادة لا تتعلق بالمزارعة

لوضمان الجاهات كمقاطعة  
 سوق الخامسين حتى حل  
 لمن الشاهد اشهادته على  
 باطل فصح وبجروفي الوجه انية  
 أمير كبير ادعى قسمه له عماله  
 ونوابه ورعاياهم لا تقبل  
 كشمادة المزارع لرب  
 الارض

مطلب  
 لاتضح المقاطعة بجمال  
 لاحتساب قرينة

مطلب  
 الجند اذا كانوا يحصون  
 لا تقبل شهادتهم - لا أمير  
 ولا لا تقبل وحد الاحصاء  
 مائة

مطلب  
حاشية الفتوى

مطلب  
اسلم زوجها ومات تقبيل  
شهادة اهل الذمة على مهرها

مطلب  
في شهادة مختار القرية  
وموضع النوايب

(والعمال) للسلطان (الا  
اذا كانوا أعوانا على الظلم)  
فلا تقبل شهادتهم اقلية ظاهرا  
كرئيس القرية والجاني  
والصراف والمعرفون في  
المراكب والعرفاء في جميع  
الاصناف ومحضر قضاة  
العهد والوكلاء المقنعة  
والصكالك

لم تقبل شهادة النصارى على المسلم في اثبات الايصال الذي بذره على الموت والنسب الذي بناؤه على النكاح ادى الى ضياع الحقوق المتعلقة بالاوصاء فقبلت ضرورة كقبول شهادة القابلة  
١٥ قال عبد الحاميد في حاشيته وفيه اشارة الى حاشية الفتوى وهي ذممة اسلم زوجها نعمات فادعت مهرها عليه بوجه صحيح شرعى قبلت شهادة اهل الذمة لثبوت مهرها عليه بضرورة  
عدم حضور المسلمين نكاحهم (قوله والعمال) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل وهم الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجمهور لان نفس العمل ليس بقسط فبعض الصعوبة رضى الله عنهم عمال (قوله للسلطان) هذا هو المراكبهم عند عامة المشايخ كافي البصر وفيه عن السراجية معزي الى الفقيه أبى الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز فشهادته جائزة وان كان مثل يزيد بن معاوية فلا ١٥ وفي اطلاق العامل على الخليفة نظر والظاهر منه انه من قبل علامات الخليفة ١٥ (قوله الا اذا كانوا أعوانا على الظلم الخ) أى كعمال زماتاقا له فخر الاسلام سكن نقل في البحر عن الهداية أن العامل اذا كان وجيهاً في الناس ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته كما مر عن أبى يوسف في الفاسق لانه لو جاهدته لاية سدم على الكذب يعنى ولو كان عوناً على الظلم كفى العناية ١٥ (قوله كرئيس القرية) هو المسمى شيخ البلد وهم من أعوان الناس على الظلم اغيرهم غير ظلم الناس لانفسهم خاصة ويسمى في بلادنا شيخ الضبعة ومختار القرية قال في الفتح وقدمنا عن البرذوى أن القائم بتوزيع هذه النوايب السلطانية والجبايات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان أصله ظالماً على هذا تقبل شهادته ١٥ (قوله والجاني) أى جاني الظلم (قوله والصراف) الذى يجمع عنده المال ويأخذ طوعاً (قوله والمعرفون) بالواو وفي بعض النسخ المعرفين بالياء عطف على الجور وهو الصواب وهم الذين يعرفون عن قدر الاشخاص الذين في المركب لياخذ الحاكم منهم شيئاً معلوماً صادرة (قوله والعرفاء في جميع الاصناف) هم مشايخ الحرف قال سيدى النور رحمه الله تعالى بعد كلامه به يعلم ان شهادة الفلاحين اشبح قريتهم وشهادتهم للقسام الذى يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز ١٥ (أقول) لكنه مقيد بما ساقى قريبا عن الهندية من انهم اذا كانوا يمحسون وهو ما اذا كانوا مائة فاقبل تأمل (قوله ومحضر قضاة العهد) أى الذى يحضر الاختصاص للقاضى لقبولهم الرشوا لعدم المروءة فيهم والمراد بالعهد الزمن أى قضاة زمنهم فكيف الحال في زماتاقا ط (قوله والوكلاء المقنعة) اهل المراكبهم من يتوكل في الدعاوى والخصومات وذلك لانه قد شوهد منهم قلة المبالاة في الاحكام وأخذ الرشوا وغير ذلك وانما جعلوا مقنعة لان الناس لا يصدقون منهم الا الاعانة على اغراضهم بجهلهم ولم يقصدوا التوكيد حقيقة فقط (قوله والصكالك) بضم الصاد المهملة جمع صكالك بقصه اقال في البرازية من الشهادات والصكالك تقبل في الصحيح وقيل لا لانهم يكتبون اشتري وباع وضمن الدرك وان لم يقع فيكون كذبا ولا فرق بين الكذب بالكاتب أو التكلم قلنا الكلام في كاتب غلب عليه الصلاح ومثله يحقق ثم يكتب ط عن الجوى أى وما ذكر من الكذب عقولاً لانهم يحققون ما يكتبوا اقال الرملى في حاشية المنع وفي اجابات البرازية لا تقبل شهادة الدلال ومحضر قضاة العهد والوكلاء المقنعة والصكالك ١٥ (أقول)

المادى الماتة مع النصرانى صارطالبا صفة هاء المنة فربطاب كلها فتقسم عولا عند الامام  
فلدى الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط وان كان للمادة مع  
النصرانى قسم بينهما قال سيدى الوالد النصرانى مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من  
النصارى على ألف على الميت وأقام نصرانى آخرين كذلك فالألف المتروكة للمسلم عنده وعند  
أبى يوسف بخصاصه والاصل ان القبول عنده فى حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات  
الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول الثانى فى حقهما ذخيرة لخصا وبه يظهر ان قبولها على الميت  
غيره مدعى اذ لم يكن عليه دين مسلم نعم هو قيد لاثباتها الشركة بينه وبين المدعى الآخر فاذا  
كان الآخر نصرانيا أيضا بشاركه والا فالمال للمسلم اذ لو شاركه لم يقيمها على المسلم وظهر أيضا  
ان المصنف ترك قيد الادب منه وهو ضيق التركة عن الدينين والا يلزم قيامها على المسلم كما  
لا يخفى هذا ما ظهر له بعد التفتيح التام (قوله بجر) نص عبارته وتقبل شهادة الذى دين  
على ذمى ميت وان كان وصيه مسلما بشرط ان لا يكون عليه دين لم فان كان فقد كتبه عن  
الجامع اه والذى كتبه هو قوله نصرانى مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين عليه بمائة وسلم  
ونصرانى بعثه فالثلاثان له والباقي بينهما والشركة لا تنفع لانها باقراره اه ووجهه أن الشهادة  
الثانية لا تثبت للذى مشار كته مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم المادى يطلب كلها فتقسم  
عولا فلدى الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الآخر الثلث لان له نصف فقط لكن المادى  
مع النصرانى قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تنفع لانها باقراره قال سيدى الوالد  
وبقدم دين الصحة وهو ما كان ثابتا بالبيعة أو الاقرار فى حال الصحة وقد يرجع بعضهم على بعض  
كالدين الثابت على نصرانى بشهادة المسلمين فانه مقدم على الثابت بشهادة أهل الذمة عليه  
والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان  
شهودهم كافرين أو شهود الكافر فقط أما اذا كان شهودهم مسلمين أو شهود الكافر  
فقط فهم اسواء اه فافهم وعام الكلام على هذه المسئلة وفروعهما يطلب من البحر وحاشيته  
اسيدى الوالد قال الرملى فى حاشيته على البحر فحصل أن الوصى يخالف الوكيل فى البيع  
والشراء وقد تقر بأن الوكيل فى الحق وفى المتعلقة بهم ما فى البيع والشراء أصيل والوصى قائم  
مقام الوصى وقول صاحب الظهيرية استحسانا صرح به فى أن العمل به وقد صرح صاحب الهيبة  
بما فى الظهيرية اه (قوله كافر) أى فى العبد الكافر وسيدى سلم والوكيل الكافر وكله  
مسلم وزاد فى الاشياء عليه ما اثباته وكيل كافر كافر ابا كافرين بكل حق له بالكوفة على خصم  
كافر فتهدى الى خصم مسلم اه (قوله أو ضرورة فى مسئلتين) حل القبول فيه ما فى  
الشريعة لا بما على ما اذا كان الخصم المسلم مقربا بالدين منه كالأوصياء والنسب فتقبل  
شهادة الذميين لانها شهادة على النصرانى الميت اما لو كان مفكرا للدين كيف تقبل شهادة  
الذميين عليه (قوله وأضر) أى الوصى (قوله ابن الميت) أى النصرانى (قوله فادعى  
على مسلم بجن) أى ثابت أى وأقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل استحسانا (قوله  
وجهه فى الدرر) حيث قال فيه اوجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون موت النصارى  
والوصايا تكون عند الموت غالباً وسبب ثبوت النسب النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلو

بجر وفى الاشياء لا تقبل  
شهادة كافر على مسلم لا تبطل  
كافر أو ضروريه فى مسئلتين  
فى الايضاح شهد كافران على  
كافر أنه أبوى الى كافر  
وأضر مسلم عليه حتى  
لا يعتد به فى النسب شهد أن  
النصرانى ابن الميت فادعى  
على مسلم بجن وهذا  
استحسان ووجهه فى الدرر



تقدم في آخر باب الاقالة أنه لا يخالف بعد خروج المبيع عن ملكه لأنه يشترط قيام المبيع عند  
الاختلاف في القهال الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري فراجعوه وتأمل (قوله ومن  
محرم رضاعا) كايه منه وفي الانصاف تقبل لابويه من الرضاع ولما أرضعته امرأته ولام  
امرأته وابنه ابزانية من الشهادة (قوله أو مصاهرة) كأم امرأته وبنتها وزوج بنته وامرأة  
أبيه وابنه لان الاملاك بينهم مميزة والايدي مختصة ولا بسوطة ابعضهم في مال بعض فلا تحقق  
التمتع بخلاف شهادته لقراءته ولأدا درر ومثله في البصر (قوله الا اذا امتدت الخصومة) أي  
سنتين كما في المنع عن القنية والظاهر أنه اتفاق قال ابن وهبان وقياس ذلك ان يطرد في كل قرابة  
والفقه فيه أنه لما كفر منه التردد مع الخصم صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه قال أبو السهود  
والتمقييد بعدم الخصام على القول به لا يخص الشهادة لا الخ ونحوه اه قال الملا عبد الحليم  
ولا يذهب عليك أن المعقد عليه قبول شهادة عدو بسبب الدين لو عدل أي بمجرد الخصومة على  
ما تقدم وماذا لا ينافي ذلك لان المتردد المذكور بمنزلة المدعى لا بمنزلة العدو تدبر (قوله على ما في  
القنية) يعني اذا كان مع المدعى أخ أو ابن عم يخصمان له مع المدعى عليه ثم شهد الاتقبل  
شهادتهم ما في هذه الحادثة بعد هذه الخصومة وكذا كل قرابة وصاحب تردد في الخصومة سنتين  
لأنه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه كما في الوهبانية (قوله وفي الخزانة الخ) أي  
خاصها عند اداء الشهادة عليه بان نسبها الى الكذب وقد فعان انفسهم ما ومثله القنية فيها  
اذا خاصها مع قريبه على الحق الذي يدعيه (قوله تقبل لو عدل ولا) قال في المنع عن الجور فيبني  
حمله على ما اذا لم يسأله المدعى في الخصومة أو لم يكن ذلك توفيقا اه ووفق الرمي بغيره حيث  
قال مفهوما قوله لو عدل ولا أنهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصومة للتمتع بالخاصة  
واذا كانوا عدو ولا تقبل لارتضاع التهمة مع العدالة فحمل ما في القنية على ما اذا لم يكونوا عدولا  
توفيقا وما قلناه أشبه لان المعقد في باب الشهادة العدالة (قوله على عبد كافر ولا مسلم)  
لان هذه شهادة قامت على اثبات أمر على الكافر قصدا ولزم منه الحكم على المولى المسلم ضمنا  
على ان استحقاق مالية المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس من ضرورة وجوب الدين عليه  
استحقاق مالية المولى لا لمحالة بل ينفك عنه في الجملة (قوله لا يجوز عكسه) وهو ما اذا كان  
العبد مسلما مولاه كافر يعني لا تجوز شهادة الكافر على عبده مسلم مولاه كافر وعلى وكيل مسلم  
مولا كافر فان كان مسلما له عبد كافر اذ ناله بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان كافرين  
بشراء أو بيع جازت شهادتهم عليه لان هذه شهادة قامت على اثبات أمر على الكافر قصدا  
وعلى المسلم ضمنا كما تقدم ولو ان مسلما وكل كافر اشراء أو بيع فشهد على الوكيل شاهدان  
كافرين بشراء أو بيع لا تقبل شهادتهم عليه لان الشهادة كافر قامت لاثبات حق على مسلم  
قصدا كما في الدرر والغرر (قوله ان لم يكن عليه دين مسلم) هذا ظاهر ان كانت التركة لا يتفرج  
منها الدينان وأما اذا كانت متسعة لم يكن فيها شبهة ان الشهادة على تقيص حق مسلم وفي المنع  
نصراني مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين نصرانيين عليه بمائة ومسلم ونصراني بمائة فالثلاثان  
له والباقي بينهما اه أي لان شهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل وهذا لا تقبل في مشاركة الذي  
للمسلم في المائة والحاصل انها اثبتت الدين على الميت دون المشار كمنع الغريم المسلم وان المسلم

ومن محرم رضاعاً أو مصاهرة  
الا اذا امتدت الخصومة  
وخاصم معه على ما في القنية  
وفي الخزانة تخصص الشهود  
والمدعى عليه تقبل لو عدل ولا  
(ومن كافر على عبد كافر  
مولاه مسلم أو) على وكيل  
(مكافر مولا مسلم لا)  
(يجوز عكسه) اقبامها على  
مسلم قصدا وفي الاول ضمنا  
(و) تقبل (على ذي ميت  
وصيه مسلم ان لم يكن عليه  
دين مسلم)



التكليف فرضا وجوبا وسنة ونهيا ومن جعله كسنة العورة وهو حرام على البالغين من غير محرم فظهر ان وقت الختان على الوجه المسمون يتم عنده فلو قال رجل ان بلغ ولدي الختان فلم اختتمه فامرأتى طالق فان نوى اول الوقت لا يثبت ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى آخره قال الصدر الشهيد المختار انه اثنا عشرة سنة وهو سنة للرجال مكرومة للنساء اذ جاع المختونة ألد وكان ابن عباس لا يجيز بركة الاكف ولا شهادته اه بجر ملخصا وفيه فائدة من كراهية فتاوى العثماني وقيل في ختان الكبير اذا أمكن ان يحتج بنفسه فعل والالم يفعل الا أن يكتمه أن يتزوج أو يشتري ختانة فتحتمه وذكرا الكبير يحتج به الحامي وكذا عن ابن مقائل لاباس للحامي أن يطل عورة غيره بالنورة انتهى **مكن** قال في الهندية بهد أن نقل عن التمار خانية أن أباحنية كان لا يرى باسا بنظر الحامي الى عورة الرجل ونقل أنه لما يحام من النظر للرجل من الرجل يباح المس ونقله عن الهداية ونقل ما نقلناه لكن قديمه بما اذا كان يغض بصره ونقل عن النقيمة أبي الليث ان هذا في حالة الضرورة لافي غيرها وقال وينبغي لكل واحد أن يتولى عاتقه يده اذا تنور كافي المبط فلحفظ (أقول) ومعنى ينبغي هنا الوجوب كما يظهره تأمل (قوله بجر) ومثله في التمار خانية (قوله والاستمراء بشئ من الشرائع كفر) اشار الى فائدة تقييده في الهداية بان لا يترك الختان استخفافا بالدين (قوله ابن كمال) عبارته والاذان لانه لا يحل بالعدالة اذا تركه استخفافا بالدين قال الرازي لم يرد بالاستخفاف الاستمراء لان الاستمراء بشئ من الشرائع كفر وانما أراد به التواني والتسكسل اه ح وكذا ذكره عزى زادته مؤولا عبارة الدرر (قوله ٢ وخصي) يفتح الخلاء من زرع الخلاء لان عمرضى الله تعالى عنه قبل شهادة لعقمة الخصى على قدامه بن مظهرون رواه ابن شيبه ٣ ولانه قطع منه عضو ظاهرا فصار كمن قطعت يده ظاهرا فهو مظلوم نعم لو كان ارتضاه لنفسه وفعله مختارا منع فتح (قوله واقطع) اذا كان عدلا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في السرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فيقبل شهادته منخ (قوله وولد الزنا) لان فسق الوالد لا يوجب فسق الولد ككفرهما منخ (قوله ولو بالزنا) اي ولو شهد بالزنا على غيره فقبل اطلقه فشمع ما اذا شهد بالزنا أو بغيره خلا فالمالك في الاول كافي المنخ (قوله كاتني) فيقبل مع رجل وامرأة في غير حد وقود (قوله لو مشكلا) في كل الاحكام شرعا بلاية والاولى ان يقول وهو كاتني (قوله وعتيق لعقمة) أي يقبل شهادته لان شر يحاقبل شهادته فغيره اعلى وهو عتيقه وأشار باللام الى ان شهادته على المعتق تقبل بالاولى كاصرح به متنا بقوله وعكسه وقمير بفتح القاف وأما ضم القاف فجده سيدو به ذكره الذهبي في منتهى الانساب والاصماء ٤ وشرح ابن الحرث بن قيس الكوفي الخنفي القاضي ابوامية تاجي ثقة وقيل له مصيبة مات قبل الثمانين أو بعدها وله مائة وعغان سنين أو أكثر واستقضاه عمررضى الله تعالى عنه على الكوفة ولم يزل بعد ذلك فاضيا خسا وسبعين سنة الاثلاث سنين امتنع فيها من القضاء في فتنة الجحاج في حق ابن الزبير حيث استعفى الجحاج من القضاء فعاد ولم يقض الى أن مات الجحاج كافي البصر وشرح جلال الدين التبراني على المغار (قوله ان الثمن كذا) ولو شهد بباقائه أو براهه فقبل مقدسي (قوله لجر النفع باثبات العتق) لانه لو لا شهادتهم انهم الفاء وفسخ البيع المقتضى لابطال العتق منخ لكن

مطلب ١  
لاباس للحامي أن يطل  
عورة غيره بالنورة اذا غرض  
بصومه حالة الضرورة

مطلب ٢  
في شهادة الخصى

٣ قوله ابن شيبه هكذا  
باصله واعل الصواب ابن  
أبي شيبه فليهر ر اه  
معناه

بجر والاستمراء بشئ من  
الشرائع كفر ابن كمال  
(وخصي) واقطع (وولد  
الزنا) ولو بالزنا خلا فالمالك  
(وخنفي) كاتني لو مشكلا  
والافلاش كمال (وعتيق  
لعقمة وعكسه) الا لعمرة  
لما في الخلاصة شهد ابعده  
عتقه ما أن الثمن كذا عند  
اختلاف تابع ومشرق لم يقبل  
لجر النفع باثبات العتق  
(ولا خيه وعه

مطلب ٤  
ترجمة شرح القاضي

تاب لا تقبل شهادته مالم يرض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدروه بسنة أشهر وبعضهم قدروه  
 بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضى والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد  
 بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اه وسبأى الكلام عليه فى هـ هذا الباب وقبل باب  
 الرجوع عن الشهادة فى كلام الشارح وقد علمنا ان الشاهد اذا كان فاسدا قاسرا لا ينبغي أن  
 يخبر بنفسه كى لا يضل حق المدعى وصرح به فى العدة أيضا والخاتمة والظاهر انه لا يهيل له  
 ذلك كما استظهره سببى والدرج الله تعالى قال فى الخاتمة قبل التركة والتعديل المعروف  
 بالهداية اذا شهد بزور عن أبى يوسف انه لا تقبل شهادته أصلا أبدا لانه لا يعرف توبته وروى  
 الفقيه أبو جعفر انه تقبل شهادته وعليه الاعتماد اه وفيها ومن اتهم بالفـ فى لا تبطل عدالته  
 والمعدل اذا قال الشاهد هو منـ بالفـ فى لا تبطل عدالته اه ولا يصح ذكر افراد سقطت  
 عدالتهم نص عليها منها اذا ترك الصلاة بجماعة بعد كون الامام لاطعن فيه فى دين ولا حال  
 وان كان متاولا لا تتركها بان يكون معتقدا فضله أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير  
 ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا من ترك الجمعة من غير عذر فقههم من أسقطها بموتوا حدة  
 الحلواني ومنهم من شرط ثلاث مرات والاول أوجه وذ كر الاسيبي ان من أكل فوق  
 النجس سقطت عدالته عنه الاكثر ولا بد من كونه فى غير ارادة التقوى على صوم الفـ بدأ  
 مؤانسة الضيف اه والاعانة على المعاصى والحلث عليها كبيرة ولا تقبل شهادته الطفيلي  
 والرقاص والمجازف فى كلامه والمسخرة بالاختلاف ولا من يخلف فى كلامه كثيرا ولا تقبل  
 شهادة البصير والذى أخر القرض بعد وجوبه افق عذر ان كان له وقت معين كالمصلاة بطلت  
 عدالته وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج اختلفت فيه الرواية والمشايع وذ كر الخاصى  
 عن قاضى بخان ان الفتوى على سقوطها بتأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحج وبركوب  
 بجر الهند لانه محظور بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل  
 المال ومثله لا يسأل بشهادة الزور ولا تقبل شهادة من يجلس مجلس القصور والمجانة والشرب  
 وان لم يشرب كما فى الهندية وعظام ذلك فى المطولات وفى البحر عن العناية من آجرية لمن  
 يبيع الخمر لم تسقط عدالته اه (قوله ومن أقلف) اذ تقبل شهادة الكبير الذى لم يختم لان  
 العدالة لا تتحل بترك الختان اكونه سنة عندنا كذا أطلقه فى السكندر وغيره وتبعهم المصنف  
 (قوله ولو عذر) بان يتركه خوفا على نفسه أما اذا تركه بغير عذر لم تقبل كما قيده قاضى خان وقيده  
 فى الهـ داية بان لا يتركه استخفافا بالدين أما اذا تركه استخفافا لم تقبل لانه لم يبق عدلا وكما تقبل  
 شهادته نصح امامته كما فى فتح القدير واختلفوا فى وقته فالامام لم يبق عدله وقتما فعلوا ما اهدم  
 ورد النص به وهـ هذه إحدى المسائل التى توقف الامام فى الجواب عنها وقدرة المتأخرون  
 واختلفوا واختار ان أول وقته سبع سنين أول وقت استغناء الصبي عن الفير فى الاكل والشرب  
 واللبس والاستنجاء حيث يصح له ذلك ووقت الاحتياج الى التاديب وتهذيب الاخلاق ولذلك  
 كان ذلك نهاية مدة الحضنة بل وقت كونه ناضجا وبالاصـ لانه ولوندا ومن جالته الختان أيضا  
 كونه ابن اثنى عشرة سنة وقت المراهقة البتة واحتمال البلوغ فيه فحينئذ يجرى عليه فلم

(و) من (ألف) لو لعذر  
 وادلا وبه نأخذ

خطاب  
 فى وقت الختان

ولذا قال وغاب صوابه (قوله وهو معنى العدالة) قال السكال أحسن ما نقل فيه عن أبي  
يوسف ان لا يأتي بالكبيرة ولا يصير على صغيرة ويكون ستمائة أكثر من هتكه وصوابه أكثر من  
خطئه ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويجنب الكذب ديانة ومروته اه قال القهستاني  
من اجتناب الكبائر وفعل مائة حسنة وتباعدت عن صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة  
وصغيرة تبين ليس بعدل اه قال في البحر هي الاستقامة وهي بالاسلام واعتدال العقل  
ومعارضه هو بضله وصدده وليس السكال احاديثك مداء ويكتفي لقبولها بآدناه كي لا تضيق  
الطوق وهو ربحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة اه وتعلمه فيه (قوله كل  
فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة) أى كل فعل من الذنوب والمعاصي فهو كبيرة اذ يعد  
أن يقال ان الاكل في السوق مثلا غير السوقي كبيرة بل قالوا انما يحرم عليه ذلك اذا كان  
معه شهادة لا يضيع حق المشهود له وعبارة الخلاصة بعد ان نقل القول بان الكبيرة  
ما فيه حدين الكتاب قال وأما بالنالم بأخذوا بذلك وانما بنوعا على ثلاثة معان أحدها ما كان  
شبه عاين المسامين وفيه هتك حرمة والذاني ان يكون فيه منابذة المروءة والكرم فكل فعل  
يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث أن يكون موصرا على المعاصي والقبور اه وتعبه  
في فتح القدير بأنه غير منضبط وغير صحيح اه ولذا انظر المحشى فيما ذكره الشارح عنه قال  
الآن تزداد الكبيرة من حيث منع الشهادة قال القهستاني هذا التعريف غير الاصح قال في  
الذخيرة الاصح ان ما كان شبه عاين المسامين وفيه هتك حرمة الدين فهو من الكبائر وكذا  
ما فيه نبذ المروءة والكرم وكذا الاعانة على المعاصي والحث عليهم او في معين المفتي رفض المروءة  
ارة كتاب ما بعد رمنه ويقضه عن رفته عند أهل الفضل قال الهبى اختلفوا في الكبيرة  
فتقال أهل الحجاز وأهل الحديث هي السبع المذكورة في الحديث المشهور وهو الاشهر الثلاثة  
والقرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد  
بعضهم عليها كل الربا وكل أموال اليتامى بغير حق وقيل ما ثبت حرمة بدل مقطوع به  
فهو كبيرة وقيل ما فيه حد أو قتل فهو كبيرة وقيل كل ما أصر عليه المرء فهو كبيرة وما استغفر  
عنه فهو صغيرة والوجه ما ذكره المتكلمون ان كل ذنب فوقه ذنب وبختمه ذنب بالنسبة الى  
ما فوقه فهو صغيرة وإلى ما تحته فهو كبيرة والاصح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني انه قال كل  
ما كان شبه عاين المسامين وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبائر اه (قوله  
ومنى ارتكب كبيرة سقطت عدالته) غير ان الحكم بزوال العد التبارك كتاب الكبيرة يحتاج  
الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم الادمان اه حوى وفي القهستاني عن قضاء الخلاصة  
الختار اجتناب الاصرار على الكبائر ولو ارتكب كبيرة مرة قبلت شهادته قال في الفتح وما في  
الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي  
الصغائر العبرة للغلبة انصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غير ان  
الحكم بزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم والسكر  
الادمان والله سبحانه أعلم اه واذا سقطت عدالته تعود اذا تاب لمصر حوايان الحدود في  
القذف اذا تاب فهو عدل أى وان لم نقل شهادته لكن قال في البحر وفي الخاتمة القاسمي اذا

(قوله ومعارضه الخ) لعله  
ومعارضه فاجزر

وهو معنى العدالة وفي  
الخلاصة كل فعل يرفض  
المروءة والكرم كبيرة وأقره  
ابن السكال قال ومنى ارتكب  
كبيرة سقطت عدالته

فقصه من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدله لا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دوار في الكتب فإذا أثبت المدعي عليه العداوة ثبتوا ثمرها فيما تجرى الأحكام المذكورة من عدم صحة أداء الشهادة والتزكية المذكورة لثبوت عداوتهم بالسببين المرقومين المحرمين شرعا وبسبب الحقد وانهم ممن يفرحون لحزنه ويحزنون لفرحه اه وتسامه فيه فارتأت العداوة الدينية فسق لانه لا يحل معاداة المسلم لأجل الدنيا فهذا مستغنى عنه بقوله لا تقبل شهادة الفاسق قلت للفرق بينهما فإنه لو قضى بشهادة الفاسق صح وانهم كما مر ولو قضى بشهادة العدو بسبب الدنيا لا ينقد لأنه ليس بجيمه فيه كما نقله المصنف عن يعقوب باشا لكن قال الملا عبد الحليم في حاشيته على الدرر وقد جاءت الرواية بعدم قبول شهادة العدو بسبب الدنيا مطلقا والتحقيق فيه أن من العداوة المؤثرة في العدالة كعداوة الجروح على الجراح وعداوة ولي المقتول على القاتل ومنها غير مؤثرة كعداوة شخصين بينهما واقعة مضاربة أو مشاعة أو دعوى مال أو حق في الجملة فتمهدة صاحب النوع الأول لا تقبل كما هو المصريح في غالب كتب أصحابنا والمنهم ورعى السنة فقهائنا وشهادة صاحب النوع الثاني تقبل لانه عدل وبهذا التحقيق يحصل التوافق بين الروايتين وبين المتن والنسرح وإن لم يمتد المصنف اليه الحمد لله لذي هذا نال هذا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام والحاصل أن في المسئلة قولين معقدين أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز المتقى ومقتضاه أن العداوة العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو أيضا ثانيهما أنها تقبل إذا فسق بها واختاره ابن وهبان وابن الشحنة انتهى وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح الوهبانية لم أفق عليه في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التفصيل إن كان قضاؤه عليه به علمه لا ينفذ وإن كان بشهادة من العدو ولم يحضر من الناس في مجلس الحكم بطالب خصم نمرحى ينفذ ذكره الجوى وسياق كلام البرجندى يفيده أن شهادة العدو لعدوه مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على أن العلة التهمة أما إذا كانت العلة الفسق فلا فرق وقد اختلف تعميل المشايخ في ذلك قال أبو السعد ودولعل في المسئلة قولين منهم من عل بالاول ومنهم من عل بالثاني اه (اقول) قد علمت ما قدمناه عن سيدي الوالد أنه ما قولان معقدان وإن المان على عدم قبولها وإن لم يفسق بها التهمة (قوله الا اذا كانت المصادقة متناهية) أي فأنه لا تقبل للتهمة (قوله بلاصرار) أي تقبل من مرتكب صغيرة بلاصرار لأن الإمام من غير اصرار لا يقدح في العدالة إذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيؤدي اشتراط العفة الى سد باب الشهادة وهو مفتوح أما إذا أصر علمه وانفرد به أو استخف أن كان عالما بقتله فهو كذا كره بعضهم (قوله ان اجتناب الكائنات كاه او غلب صوابه على صغائره) الاولى ان يقول على خطئه وأشار الى أنه كان ينبغي ان يزيدو بلاغمة قال ابن السكال لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار وكذا بالعلة على ما أفصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجنب الكائنات كلها حتى لو ارتكب كبيرة نسقط عداوته وفي الصغائر العبرة للغلبة والدوام على الصغيرة لتصير كبيرة

الا اذا كانت المصادقة متناهية بحيث يقصر كل في مال الآخر فتاوى المصنف معزى للمعنيين بالحكام (و) من (مرتكب صغيرة) بلاصرار (ان اجتناب الكائنات) كاه او غلب صوابه على صغائره درر وغيرها قال

مطلب العداوة اذا فسق بها لا تقبل شهادته على أحد وان لم يفسق بها تقبل على غير عدوه

افندي جزءه مقي دمشق الشام في فتاواه بعد كلام فحصل من هذا ان من يفرح لحزن الآخر  
ويحزن لفرحه فهو عدوه وكل عدو تردش شهادته اذا كانت دنيوية يفرح لحزن الآخر  
ويحزن لفرحه تردش شهادته فالحال في مسمى مسالة لما في البحر وعلى افندي من تعريف العدو  
والكبرى مسالة للحدث الشريف ٣ الذي هو دليل الجهم دفانج لذاته ان من يفرح لحزن  
الآخر ويحزن لفرحه تردش شهادته ثم اذا حكم بها حكم لا ينقض حكمه لما في البحر أيضا وكيف  
لا تردش شهادته من اتصف بهذه الصفة وهي مما تنهاه به العداوة وقد وصف الله تعالى بها  
النافقين في كتابه العزيز ان تعسكم حسنة نسوهم وان تصبكم سيئة يفرحوا بها قال القاضي  
بيان تنهاه عداوتهم الى حدس ودواما نالهم من خير ومنفعة وتمنوا ما اصابهم من ضرر ورسد  
نخذ الجواب مع الدليل والبرهان والله تعالى اعلم اه (قوله لانهم من التدين) فيدل على كمال دينه  
وعداوته وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرا شرعا لم ينته به فيه وقد قبلوا  
شهادة المسلم على الكافر مع ما بينه من العداوة الدينية جوى (قوله بخلاف الدنيوية)  
كنهاة المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على الفاطم والمقتول وليه على  
القاتل والجروح على الجارح والزواج على امرأته بالزنا اذا كان قد فذهما أولا فالعداوة ليس  
بكاية ووجه بعض المتفهمة أو الشهود ان كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه أن يصير  
عدوه فيشهد بينهما بالعداوة بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا وفي القضية ان العداوة بسبب  
الدنيا لا تمنع به ما لم يفسق بسببها أو يجب مفعة أو يدفع به عن نفسه مضره وهو الصحيح  
وعليه الاعتماد اه وفي فتاوى المصنف مثل عن رجل شتم آخر وقد فذه فهل تثبت العداوة  
الدنيوية بينهما به هذا القدر حتى لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم ان العداوة الدنيوية  
تثبت به هذا القدر فقد صرح في شرح الوهبانية انما أى العداوة تثبت بنحو القذف وقتل  
الولى اه ولا تقبل شهادة من فيه عداوة دنيوية على عدوه ولا على غيره بل تكون قاذفة في  
حق جميع الناس فان الفسق لا ينجز حتى يكون فاسقا في حق شخص لا في حق غيره ويقاس  
على عدم تجزئ الفسق ما لو كان ناظرا على أو قاف عديده وثبت نفسه بسبب خيانة في واحد  
منها فانه يسرى في كلها فيعزل منها جميعها كما أفق به المفق أبو السعود والعادى المفسر في  
فتاويه ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون اعترافا منه بنفسه ولوشهد الشاهد على آخر  
لخاصم المنهم ودعاه الشاهد قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع اليه  
كذا لا يشهد عليه وطلب الرد وأثبت دعواه ببينة أو اقرارا ونكول فتبطل شهادته وهو  
بحر مقبول كما صرحوا به ليكن قال سيدي الوالد في جواب سؤال عن شهده عليه شهود بحق  
وزكروا فتهل المدعى عليه ان الشهود ومن زكاهم أعداءه بسبب انه تشاجر معهم على قرار  
ولعب فأجاب بعد كلام حاصله في الحادثة المسؤول عنها ربنا انه فسق به اذا العداوة جرت  
بينهما على ما قاله المدعى عليه بسبب قراره لم يحرم من شرعا ولكن المتأخرون على الاول من  
الاطلاق سوا فسق بها أولا والحدث الشريف شاهد على ما عليه المتأخرون كما رواه أبو داود  
صرفوا ولا تجوز شهادته ناشئ ولاذى غير على أخيه والغد والحقد ويمكن حمله على ما اذا كان غير  
عدل بدليل ان الحق قد فسق للنهي عنه كما أفاده في البحر وقال العلامة الخير الرملي في فتاواه

٣ هو قوله عليه الصلاة  
والسلام لا تجوز شهادة  
ذو الظنة ولا ذى الحنة  
رواه الحاكم والبيهقي  
وهو حديث صحيح وذو  
الحنة العدو وقال في النهاية  
الحنة العداوة

لانهم من التدين بخلاف  
الدنيوية فانه لا يؤمن من  
التقول عليه كما سيجي  
وأما الصديق الصديقه  
فمقبول

مطلب  
الفسق لا ينجز

كمالو اسلم مكرها او سكران وهو كذلك في الولوالجية والمحيط ونصه لو شهد على اسلام  
 النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجحد هاتين مابطلة لان في زعمهما انه مرتد ولا شهادة لاهل  
 رجلان من اهل دينه وهو يجحد هاتين مابطلة لان في زعمهما انه مرتد ولا شهادة لاهل  
 الذمة على المرتد اه الثانية فيما اذا شهدا على نصراني ميت وهو مديون مسلم أي والتركة  
 لاني الثالثة فيما اذا شهدا عليه بعين انتماها من مسلم والمسلم ينكر البيع الرابعة فيما اذا  
 شهد أربعة على نصراني انه زني بمائة الا اذا قال اسلم مكرها فانه يجحد الرجل وحده  
 انما مسمة فيما اذا ارعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان عبده رضى به فلان القاضي  
 اسلم اه (قوله) وتبطل بالاسلام اي شهادة الذي على مثل بالاسلام اي المشهود عليه قبل  
 القضاء لانه لو قضى عليه اقضى على مسلم بشهادة الكافر (قوله) وكذا عبده لو بقوبة كقود  
 بحر لان المدة براسه حال القضاء لا حال اداء الشهادة ولا حال الشهادة لما في البحر من  
 الولوالجية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يد او قصاص ثم اسلم المشهود عليه بعد القضاء  
 بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وهل يجب الديار ذكر الخصاص انما  
 تجب الديار فقبل انه قول الكل وقيل عنده ينقض القضاء في يادون النفس ويقضي بالديار في  
 النفس وعندهما يقتضي بالديار فيهما اه شربة الالية (قوله) وان اخذنا املة لان الكفر كاهلة  
 واحدة (قوله) ولذي على المستامن لان الذي اعلى حاله انه يكون من اهل دارنا ولا يقتل  
 المسلم بالذي ولا يقتل بالمستامن مخ (قوله) لاهل دارنا ولا يقتل بالذي ولا يقتل بالذي  
 مخ (قوله) ولا مرتد على مثله والوجه فيه انه لا ولاية له على احد كما قدمناه (قوله) في الاصح  
 اي انما لا تقبل بجمال غيره كما قدمناه عن المحيط (قوله) وتقبل منه اي من المستامن  
 قيده لانه لا يتصور غيره فان الحربى لو دخل بالامان قهرا استترق ولا شهادة لاهل دارنا على احد  
 فتح (قوله) مع اتحاد الدار اي بان يكونان من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين كالروم والترك  
 لم تقبل هداية ولا يخفى ان الضمير في كانوا المسمومة في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نزل عن  
 الجوى من قبيله لاتحاد الدار بكونهما في دار الاسلام والزم ثوارهم ما حينئذ وان كانا من  
 دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستامن وان كانا من اهل دارين  
 مختلفين لان الذي بعقد الذمة صا كالمسلم وشهادة المسلم تقبل على المستامن فكذا الذي قاله  
 سمدى الوالد رحمه الله تعالى وباقى نايبه في المقالة الاتية ان شاء الله تعالى (قوله) لان  
 اختلاف دارهما قال في البحر يستثنى من الحربى على مثله ما اذا كانا في دارين مختلفين  
 كالافرنج والحلب لا قضاة الولاية بينهم ما واه لا يتوارثان ولدار تحتلف باختلاف المنفعة  
 والمالك اه والذي في المنع ونحوه في الفقه استثنى التعبير بما اذا كانا من دارين فبقيده انما  
 لو كانا في دارنا وهما من دارين لا تقبل هاتين معا على الاخر لان الارث يمتنع في هذه المودة  
 لوجود الاختلاف الحكمي وهذا هو الظاهر خلافا لما افاده الجوى كما تقدم في المقالة  
 السابقة فاه ما اذا كانا في دارهما لا وجه للقضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام  
 نليه تامل ط (قوله) عدو العدو من يفرح لم يزنك ويحزن لفرحك وقبل يعرف بالعرف بحر  
 ومثله في فتاوى على افندي عن خزائن المفتين قال العلامة الضرير السيد الشريف محمود

وتبطل بالاسلام قبل القضاء  
 وكذا عبده لو بقوبة  
 كقود بحر (وان اخذنا املة  
 ملة) كالبيود والنصارى  
 (و) لذي على المستامن  
 لاهل دارنا (و) لم يزد على  
 مثله في الاصح (وتقبل  
 منه على) مستامن (مثله  
 مع اتحاد الدار) لان  
 اختلاف دارهما يقطع  
 الولاية كما يمنع التوارث  
 (و) تقبل (من عدو  
 بسبب الدين)

والنصيرية والمرتين فلا تقبل شهادتهم على أحد سواء كان مثلهما في الاعتقاد أو مخالفا لهما  
 لعدم ولايتهم قال في الداماد شرح الملتقى أي لا تقبل شهادة المساقم على الذي لا تصور ولا يثبت  
 عليه اهـ فجور الشهادة التي تدور عليه انما هو الولاية وكما لها في المسلم صحت شهادته على الجميع  
 ولتقصائهم في اهل الذمة صحت على بعضهم وعلى من دونهم سوى المرتد لثبوت شبهة وقصورها في  
 المساقم صحت على من هو مثله لعدم الولاية في غيرهم من الكفار المماردين كرههم وهم الذين  
 لا يقرون على ما هم عليه من الاعتقاد لم تدفع شهادتهم على أحد أصلا قال في شرح الداماد وتقبل  
 شهادة اهل الاوهام مطلقا سواء كانت على اهل السنة أو بعضهم على بعض أو على الكفرة اذ لم يكن  
 اعتقادهم مؤديا الى الكفر كما في الذخيرة ومن المعلوم ان الشرط اذا تعقب المتعاطفات فانه  
 يرجع للجميع فهو هذه الجملة ان اعتقاد اهل الاوهام اذا كان مؤديا الى الكفر فلا تقبل  
 شهادتهم على اهل السنة ولا على بعضهم ولا على الكفرة ومن المقرر ان مناهم الكتب حجة عندنا  
 واذ لم يكن من مراد كرههم من اهل الاوهام المكفرة من الكفار فهم شر منكم فلا تقبل شهادتهم  
 على أحد أصلا على ان المولى عبد الرحمن افندي العمادى نص في فتاويه في كتاب السير على ان  
 الدرر والقيامنة والنصيرية والباطنية كلهم كفار ملازمة فنادقة في حكم المرتدين وعلى تقدير  
 قبول توحيدهم بعرض عليهم الاسلام وان يسلموا أو يفتلوا ولا يجوز لولا الامور تركهم على ما هم  
 عليه ابدا اهـ بقصر فاهم لخصا قال سيدى الوالد الشهادة اهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة  
 اذا كانوا عدولا في دينهم اتفقت ملهم أو اختلفت (اقول) والظاهر ان عدوتهم دينية والام  
 تقبل فتأمل (قوله لوعدا في دينهم) قد صناعن الجحان تركية الذي ان يركى بالامانة في دينه  
 واسانته ويده وانه صاحب بقة وركية المسلمون ان وجدوا ولا في مثل من عدول الكفار وانه  
 اذا سكر الذي لا تقبل شهادته (قوله على منله) فلا تقبل على مسلم قوله تعالى وان يجعل الله  
 للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد ولا لاولاد  
 اياه قال في الهدي بيمات وعليه دين مسلم بشهادة نصراني ودين نصراني بشهادة نصراني قال  
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد وزفر يدين المسلم هكذا في محيط السرخسي فان فضل شئ  
 كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ان التركة تقسم  
 بينهم على مقدار دينهم افتاوى الانقروى عن التارخانية والمحيط اهـ وتقام المسئلة فيها وفى  
 حاشية الظهير الرملى على الجعر اقول في الذخيرة نصراني مات وترك الف درهم واقام مسلم شهودا  
 من النصارى على الف على الميت واقام نصراني آخرين كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم  
 ولا يتخامان فيها عده وعند أبي يوسف يتخامان والخلاف راجع الى ان يثبت النصراني مقبولة  
 عنده في حق اثبات الدين على الميت لا في حق اثبات الشريعة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف  
 مقبولة بينهم اهـ والحاصل انه على قول الامام يلزم من اثبات الشريعة والخاصة بالحكم  
 بشهادة الكافر على المسلم (قوله الا في خمس مسائل) الاولى فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني  
 انه قد أسلم وهو يتجوز شهادتهم وكذا لو شهد عليه رجل وامرأتان من المسلمين وترك  
 على دينه ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها أسلمت جازوا بعت على الاسلام ولا تقبل وهذا  
 قول الامام اهـ قال العلامة المقدسى ينبغي ان يكون الكافر الذي ذكر كذلك يجبر ولا يقبل

لوعدا في دينهم جورة  
 (على منله) الا في خمس  
 مسائل على ما في الاشباه

مطلب  
 الدرر والقيامنة  
 والنصيرية والباطنية  
 كلهم كفار

مطلب  
 اذا سكر الذي لا تقبل  
 شهادته

اقوله لانه يغتبطه تهراباه  
 قال الرملى النصير في انه  
 و يغتبطه راجع للذي  
 وفي تهراباه راجع للمسلم اهـ  
 لانه بسبب قهر المسلم اياه  
 واذ لاله لا يقول عليه  
 بخلاف ما الى الكفر لان  
 لاله الاسلام قاهرة لكل  
 فلم يبق له غير ما يستظهرون  
 بها انتهى انتهى منه

وأصناف الجسدية اثنا عشر أيضا المطرية والافعالية والاركوعية والصخرية  
 والمائية والصمية والساقية والحرفية والكرفية والخشبية والحشرية  
 والمهنية وأصناف الجهمية أي التعطيل اثنا عشر أيضا المعطلة واللازمية والمواردية  
 والخرقية والمملوكية والقهرية والغائبية والزنافة والرافعية والقطبية  
 والمرسية والعبرية وأصناف المرجئة اثنا عشر أيضا التاركية والسبئية والراجية  
 والشاكية والبهشية والعملية والمشبهة والاقربية والبدعية والمنجية والحشوية  
 والبعوضية كافي فتاوى الشيخ أمين الدين بن عبد العال (قوله الاخطائية) نسبة الى  
 ابي الخطاب واختلاف في اسمه قيل محمد بن وهب الاجدع وقيل محمد بن ابي زبيب الاسدي  
 الاجدع وكان يقول بامامة اسمعيل بن جعفر فاما مات اسمعيل رجعا الى القول بامامة جعفر  
 وغلو في ذلك غلوا كبيرا وقال في شرح الاقطع هم قوم ينسبون الى ابي الخطاب رجل كان  
 بالكوفة حارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس وظهر الدعوة الى جعفر فقتل  
 منه ودعا عليه فقتل هو واصحابه قتله واصله عيسى بالكوفة بالضم محل بالكوفة لانه كان  
 يزعم ان عليا هو الاله الاكبر وجعفر الصادق هو الاله الاصغر وكانوا بعتة دون ان ادعى  
 منهم شيئا على غيره يجب ان يشهد له بقية شيعته وذكر خمس الأئمة السرخسي انه سم ضرب  
 من الروافض يجوزون اداء الشهادة اذا حلف المدعى بين ايديهم انه محق في دعواه ويقولون  
 المسلم لا يحلف كاذبا (قوله يرون الشهادة لشيعتهم) اي واجبة فاستألف (قوله) واكل من  
 حلف انه محق) الاولى التعبير باكل من الفخ بدل الواو لانهم ما قولان كافي البهر والفتح وغيرهما  
 واختلاف في عبارة الشارح نعم في شرح الجمع كما هو في تعريفات السيد الشريف بما يفيد  
 انهم كفار فانه قال مانعه قالوا الأئمة الانبياء واولياهم واولادهم يستحلون شهادة  
 الزور لموافقهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعم الدنيا والنار آلامها اه (قوله فردهم) اي عن  
 اداء الشهادة (قوله لا بدعته) لانهم اغبر كفرة اذا لم يعتدوا اعتقادهم بغيرهم (قوله بل التهمة  
 الكذب) ومن التهمة الممانعة ان يجبر الشاهد بشهادته الى نفسه نفعا او يدفع عن نفسه مضرما  
 خائفة (قوله ولم يبق مذهبهم ذكر) نعمائهم وانقرضهم (قوله ومن الذي الخ) لانه عليه  
 السلام اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه واولاده  
 الصغار فيكون من اهل الشهادة على نفسه والنفس من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجتنب  
 عما به قدس دمه والكذب محرم في الدنيا كلها فيبدل في لان المرتد لا شهادة له لانه  
 لا ولاية له واختلفوا في شهادة مرتد على مثله والاصح عدم قبولها بجمال كذا في المحيط البرهاني  
 ويلحق به الدرزي كما اتفق به الخليل الرمي والعلامة على افندي الماردي في رسالته اقوال الأئمة  
 العالمة في احكام الدرر والتمانية قال العلامة السيد محمود افندي حمزة مفتي دمشق  
 الشام في فتاوى جواب سؤال رفع اليه في شهادة اهل الاوهاء الكفرة هل تقبل على بعضهم  
 سواء كانوا متقين في الاعتقاد ام محققين وسواء كانوا اهل كتاب ام لا فكتب حفظه الله تعالى  
 جوابا حاصله بعد ذكر النقول والتقصيل واما شهادة الكفار الذين لا يقرون على ما هم عليه من  
 العقيدة كاهل الاوهاء الكفرة والمذائق والباطنية والزنادقة والمجوس والدرر والتمانية

(الاخطائية) مصنف من  
 الروافض يرون الشهادة  
 لشيعتهم واكل من حلف  
 انه محق فردهم لا بدعته  
 بل التهمة الكذب ولم يبق  
 مذهبهم ذكر كرجح (و) من  
 (الذي)

مطلب  
 في شهادة المرتد

مطلب  
 في شهادة الدرزي



ينافي ان بعضهم كفار كما ياتي قوله ان شاء الله تعالى لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما وقعهم  
فيه الا التعمق والغلو في الدين والفاسيق انما ترد شهادته لتهمة الكذب فصاروا كمن يشرب  
المثاق أو ياكل متروك التسمية عدا منتهى ذلك من حيث التعاطي قال في المغرب أهل  
الاهواء من زاع عن طريقة أهل السنة والجماعة وكان من أهل القبلة والاهواء جمع هوى  
مصدر هو به من باب تعب اذا أحبه واشتهاه ثم يسمى به المهوى والمشتهى محمودا كان  
أو مذموما ثم غلب في المذموم والهواء مذموم وهو المسخر بين السماء والارض والجمع أهوية  
وأهل الاهواء ليسوا بطائفة بعينها بل بطائفة على كل من خالف السنة بتأويل فاسد (قوله  
لا تكفر) فنوجب اكفاره منهم فالأكثر على عدم قبوله كافي التقرير وفي المحيط البرهاني وهو  
الصحيح وما ذكره في الاصل محمول عليه بجر وفيه عن السراج وان لا يكون ناجزا ويكون  
عدلا في تعاطيه واعتراضه بأنه ليس مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فان العدالة شرطت  
في أهل السنة والجماعة فظاهر في غيرهم نامل وفيج القدير قال محمد بقبول شهادته الخوارج  
اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا قاتلوا ردت شهادتهم لظاهر الفسق بالفعل (قوله بحجر) أهله  
طائفة ثانون اقدرة العبد والاولى حذف الكاف ويقول والهوى الجبر الخ ويكون بينا لاهل  
الاهواء في ذاتهم لان تقبل شهادتهم (قوله وقدر) هم النافون للقضاء والقدر عنه تعالى  
والقائلون ان العبد يخلق افعال نفسه (قوله ورفض) هم الملعونون اللاعنون الصهبرين  
وغيرهم من الاخبار كذا في القهستاني فيهم من أهل الاهواء وان لم تقبل شهادتهم بخلاف  
من يفضلها وعلما على الشيخين (قوله وخروج) هم المكثرون للختين وطهارة الزبير ومعاوية  
(قوله وتشبيه) ذكر بده القهستاني المرجئة وهم النافون ضرر الذنب مع الايمان ثم قال بعد  
كل من كفر منهم كالجهمية والخوارج وغلاة الروافض والقائلين بخلق القرآن لا تقبل شهادتهم  
على المسابن كذا في المصارف اه فعد هؤلاء القري لبيان أهل الاهواء في ذاتهم لان تقبل  
شهادتهم منهم وبديل عليه ما في البحر عن النهاية ان أصول الهوى ستة وذكرها المؤلف  
(قوله وتعطيل) هم القائلون بخلق الذات عن الصفات (قوله فصاروا اثنتين وسبعين) فرقة  
كاهم في النار والفرقة الزائدة على هذا العدد هي الناجية وهي ما كانت على ما كان عليه النبي  
صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام ففي الحديث الشريف وستة ففرق أمق على ثلاث وسبعين  
فرقة كاهم في النار الا واحدة قلنا من هي يا رسول الله قال من كان على ما انا عليه وأصحابي  
واضافة الفرقة الناجية من النار وهم أهل السنة والجماعة في الحديث الشريف الى ما ذكر  
تكملة الى الثلاث والسبعين فرقة \* ولمذكرها على طريق الاجمال فنقول أصناف الخوارج  
اثنا عشر الفرقة والاباحية والنازمية والتغلية والخلقية والكوزية والمكثوبة  
والمعتزلة والمجوسية والجليسية والاحنسية والمشيراقية وأصناف الروافضة اثنا  
عشر أيضا العلوية والاموية والشيعية والاصفاقية والزيدية والعباسية  
والاعلمانية والامامية والمتنخصة والاعينية والراجعية والمرشدية وأصناف  
القدرية اثنا عشر أيضا الخيرية والشعرية والكيسانية والشيطنية والفكرية  
والوهمية والعروندسية والمناسية والمقبية والبسطية والنظامية والمعتزلة

لا تكفر بحجر وقد رفض  
وخروج وتشبيه وتعطيل  
وكل منهم اثنا عشر فرقة  
فصاروا اثنتين وسبعين

قوله بخلاف من يفضلها  
وعليا كذا بالاصل ولعل  
الصواب من يفضل عليا الخ  
فأجبر ر ا ه محصيه

قوله والمعتزلة سياتي بعدهم  
في أصناف القدرية فاعل  
أحدهم ما يحرف عن لفظ  
آخر وبالجملة فانظر هذه  
الاسماء جميعها في محل آخر  
والحرر ا ه محصيه

في جامع الفتاوى لحافظ الدين البزازي تقييد الجواز بما إذا شهد بمساوي جنس حقه وهذا  
لاشعار للنظم به كالأشعار بالاختلاف في صورة المفاسد بل منه وهو عدم القبول في انعدام  
الحياة والمساواة والله تعالى أعلم اهـ نقل الطعطاوي عن الخوي ان من صار خصما في حادثة  
لا تقبل شهادته فيها ومن كان بغير ضية أن ينصب خصما ولم ينصب تقبل وشهادة أجير  
الوحد لا سنة اذ لا تجوز في تجارته وغيرها وان كان عدلا وان كان أجير مياومة أو مشاهرة أو  
مـ انتم استحسنوا ولم ترضوا الاجارة وأعاد شهادته تقبل بخلاف الاجير المشترك حيث تقبل  
شهادته لانه غير محلول لارقبته ولا منفعته وتجوز شهادته الدائن لديونه ولو لم يمسأله من جنس  
دينه ولو شهد لديونه بعد موته لم تقبل لان الدين لا يتعلق بحال المدين حال حياته ويتعلق به  
بعد وفاته وتقبل شهادة المدين لذاته اهـ والله تعالى أعلم

(\*باب القبول وعدمه\*)

لما فرغ من بيان ما تسمع فيه الشهادة وما لا تسمع وقدم ذلك على هذا لانه محل والمحل مشروط  
والشرط مقدم على المنروط ثم معنى القبول لغة يقال قبالت القول حاقته على الصدق كذا  
في المصباح (قوله اصحة الفاسق) أي اصحة القضاء بشهادته أي وقدر كرهه لا يقبل وكما يصح  
القضاء بشهادة الفاسق يصح بشهادة الاعمى والمجذوم وفي القذف اذا تاب وبشهادة أحد  
الزوجين مع آخر اصحابه وبشهادة الوالد لولده وعكسه حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى  
بطلانه اهـ يجر عن خزانة المققين (أقول) اهله محمول على ما اذا كان القاضي يرى ذلك بخلاف  
الحق في بقرينة قوله حتى لا يجوز للثاني الخ تأمل واستظهره الطعطاوي وذكر في منبئة المفتي في  
بحث القضاء في المجتهد فيه قضى بشهادة مجذومين في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه  
وعليه ان ياخذ المال من المقضى له وكذا الوعلم انهم ما عبدان أو كافران أو أعجميان قيل ينفذ فانه  
ذكر اذا قضى بشهادة مجذومين قد تابا ثم عزل أو مات ورفع ذلك الى قاض آخر لا يراه أمضى  
القضاء الاول اهـ قال سميدي الوالد أقول وسميذ كذا شارح أي صاحب البحر نفاذ القضاء  
بشهادة العدو على عدوه وهل يقال مثل ذلك في شهادة الاجير الخاص صارت واقعة التقوى ولم  
أرها لان العلة التي منعت لا القسق على ما يجرده المراف فيمسا يأتى في شهادة العدو وهذه مثلها  
(قوله مثلا) أشار به الى أحد القولين من نفاذ القضاء بشهادة الاعمى أو أحد الزوجين أو الوالد  
ولده أو عكسه فالمراد من عدم القبول عدم حله كافي البحر وفيه انه لا يجوز للثاني ابطاله  
وان رأى بطلانه في كل ذلك انتهى وهذا اذا لم يؤثر قضاءه بارجح الاقوال كما مر (قوله كما حقه  
المصنف تبعه المصنفون باشا) أفاد عنه ان كل شهادة يكون سبب ردها الفسق اذا قبلها يصح  
كالتفت والناسخ والمغنى ومن يلعب بالطيور أو الطيور أو يفتي للناس ومن يظهر سب  
السلطان ومن ارتكب ما يحلده ويصح قبول شهادته الاعمى اقول مالك بقبولها مطلقا كما بصير  
أما المحلول لا يصح قبول شهادته وكذا العدو بسبب الدين لا لأنه ليس بمجتهد فيه وكذا السيد  
العبد ومكانه والاجير لما ذكره من يبطل في الطريق أو ياكل فيه لانه لم ينقل فيه خلاف  
حتى يكون مجتهدا فيه ولم يصرحوا بكونه فسد قاض حتى يدخل في حكمه انتهى وسأني تحقيقه  
(قوله تقبل من أهل الاهواء) أي قبولا عاملا على المسكين وغيرهم بل المراد أصل القبول فلا

قوله لما فرغ الخ هكذا  
بالأصل والبحر

(\*باب القبول وعدمه\*)

أي من يجب على القاضي  
قبول شهادته ومن لا  
يجب لامن يصح قبولها  
أو لا يصح اصحة الفاسق  
مثلا كما حقه المصنف  
تبعه المصنفون باشا وغيره  
(تقبل من أهل الاهواء)  
أي اصحاب بدع

به وظاهر كلام الشارح انه ليس من التسامع لكن في البصر عن المنابيع انه منه اه وعبرة  
 الجور في المنابيع نفس بغيره ان يقول في التسامع لم حضر الله قد وفي غيره أخبرني من أثنى به  
 أو سمعت ونحوه وحاصل ما يقال انه ان أطلقا بان يقولان لم على موت رجل فانه يقبل وان قال  
 لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل بل بالاختلاف وان كان  
 مشهورا ذكر في الاصل انه تقبل وقال بعضهم لا تقبل وبه أخذ المصدر الشيعي وفي الغيبة  
 هو الصحيح وان قالنا شهدانه مات لانه أخبرنا من شهد موته عن ثقات به جازت وقال بعضهم  
 لا يجوز كافي الحامدية (قوله وصححه شارح الوهابية) أي العلامة عبد البر في شرحه عليهم اوقد  
 نظم جميع ما يجوز به الشهادة بالشهرة والتسامع بقوله

وصححه شارح الوهابية  
 وغيره انتهى

(قوله وأطلق بعض الخ)  
 هكذا بالاصل وأعله  
 وأطلق بعض ردها ثم صحوا  
 وقوله وبعض يقبلها هكذا  
 بالاصل أيضا وهو غير  
 مستقيم الوزن فاجبر

وقد جوزوها في التسامع بسمعه \* وان ينسردت وتقبل ل أظهر  
 كذا نسب ثم الطريق سمعه \* من الجمع ما كذب لهم يتصور  
 وأفتوا بما قال به دأين يكتفي \* قضا وفي موت كفي العادل يجبر  
 وقيل لكل والمصحح ان ذا \* كاسر والاختبار فيه مؤثر  
 وفي غيره فالشرط ان لا يشهد \* به أخذ المصدر الشيعي المصدر  
 وان أطلقا سمعنا ونفي عيانه \* ترد اذا ما الموت لم يكن بشم  
 وأطلق بعض دراهم صحوا \* قبول اذا قال الموثق بخبر  
 وبعض يقبلها بالسمع بموت من \* غدا غير مشهور ولا بد يتظر  
 وقد جوزوها في الدخول وربحوا \* جواز المهر في الوقف يذكرو  
 خلاف شيوخ والصحيح جوازا \* على الاصل دون الشرط في البحر  
 وجوزها الثاني أخيرا على الولا \* وفي الحق بعض قال والبعض ينكر  
 وفي المال محمد ودوا وبه زى المال \* ولم يدركنا اذ الامر أشهر  
 ويعزى الى الخصاص في جوازا \* ومن دأين وانصم حتى وموسر  
 فضه يرينا الشاهد التسامع أي يبين ان شهادتهم بالتسامع ردت أي الشهادة وضعه تقبل  
 أيضا وقول أظهر إشارة الى تصحيح القبول وضعه بسمعه من يشهد وضعه انقوا للمشايخ  
 وضعه قالوا لصاحبين والمراد بكل كل المسائل المتقدمة والاشارة الى الموت كما مر في انه لا بد من  
 اخباره دأين وضعه فيه للموت وترد للشهادة وضعه قال للشاهد والله تعالى أعلم قال في القنية  
 بعد ان رقم نجم الامعة البخاري والفاضل البديع تقبل شهادة المدعيون لرب الدين وفي المحيط  
 ولا تقبل شهادة رب الدين لمدعيه اذا كان مفلسا وشمس الامعة الحلواني ووالد صاحب المحيط  
 قال لا تقبل وان كان مفلسا وفي شرح الجامع للغبائي لا تقبل بعد الموت اتعاق حقه بالتركة  
 وكذا الموصى له بالف مرسلة أو نبي بهينه لانه يزاد به محال الوصية أو سلامة عينه ثم مر  
 افاضي خان وقال انه يجوز شهادته لالحق دون الميت هذا خلاصة ما في القنية وقد ذكر فيها  
 في موضع بعد ان رقم ابرهان الدين صاحب المحيط ادعى الكفيل عليه الكفاية فأنكرت تقبل  
 شهادة البائع بكفالتها كرب الدين اذا شهد لمدعيه وحاصله القبول اذا كان موسر احبوا القولان  
 في المفاس وعدم القبول بعد الموت قول واحد اتعاق حقه بالتركة كما وصى له لكن رأيت

قضاءه في يد غيره كالأجنبي اه (قوله وان نسر الشاهد الخ) أي فيما يشهد فيه بالتسامع وقالوا  
ينبغي للشاهد ان يطلق الشهادة ولا يفسرها حوى (قوله بالتسامع أو بعناية اليد) أي بان  
يقول أشهد لاني رأيت في يده بتصريف فيه تصرف المالك والشهادة بالتسامع كما ذكرها الشارح  
ان يقول الشاهد أشهد بالتسامع (قوله الا في الوقف) لما تقدم من انه يفتى بكل ما هو واقع  
للوقف فيما اختلف العلماء فيه كما أشار الى وجهه في الدرر بقوله حفظ الا فواف القديمة عن  
الاستملاك وذكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه تقبل وان صرحا بالتسامع لان الشاهد  
رجح ما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتمتع القاضي انه يشهد بالتسامع  
لان العيان فاذا لا فرق بين السكوت والافصاح أشار اليه ظهير الدين المرغيناني وهذا بخلاف  
ما تجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها اذا صرحا به لا تقبل اه أي بخلاف غير الوقف من الخمسة  
المارة فانه لا يتيقن فيما بان الشهادة بالتسامع فيفرق بين السكوت والافصاح والمحصل أن  
الشارح رجحوا استثناء الوقف من الضرورة وهي حفظ الا فواف القديمة عن الضياع ولان  
التصريح بالتسامع فيه لا ينبغي على الافصاح به والله سبحانه أعلم سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
(قوله على الاصح) هذا الخالف لما في المتن من الشهادات في الكفر وغيره ولا يشهد به عالم بعين  
الا بالنسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا أخبره  
بها من يثق به ومن في يده شيء سوى الرقيق لا ان تشهد له وان نسر للقاضي انه يشهد  
بالتسامع أو بعناية اليد لا تقبل قال العيني وان نسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع  
يجوز بالتسامع أو فسر انه يشهد له بالملك بعناية اليد يعني برؤية في يده لا تقبل لان القاضي لا يزيد  
علمه بذلك فلا يجوز له ان يحكم الخ ومثله في الزيلعي مبسوط وفي شهادات الخيرية الشهادة  
على الوقف بالسماع فيه خلاف والمتون فاطمة قد أطلقت القول بانه اذا نسر انه يشهد بالسماع  
لا تقبل وبه صرح قاضيان وكثير من أصحابنا اه ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على افندي  
مفتي الروم اه ملخصا من مجموعة ملا على التركاني (أقول) ولا تنس ما قدمناه آنفا من التصحيح  
في الوقف حفظه عن الاستملاك (قوله بل في العزيمة) أي حاشية عزى زاده على الدرر ونقله  
المصنف عن الخلاصة والبرازية (قوله معنى التفسير) أي الذي ترد به الشهادة في غير الوقف  
والموت (قوله وليكنه اسم وعندنا) أفاد العلامة نوح في كتاب الوقف أن الشهادة لا تكون  
مشهورا معروفا اه وهذا يقتضي شهرته عند كل الناس أو جاهلهم وأما السماع من الناس الذي  
وقع في العبارة الاولى لا يقيده بذلك لانه كقول الشاهد أنا أشهد بالسماع وفسره في الدرر بان  
يقولوا عند القاضي تشهد بالتسامع وفي شهادات الخيرية الشهادة على الوقف بالسماع أن يقول  
الشاهد أشهد به لاني سمعته من الناس أو بسبب أني سمعته من الناس ونحوه اه وفسر  
الشارح الشهادة بالسماع فافاد انه مائة واحد كما كتبه عليه سيدي الوالد رحمه الله تعالى وفي حاشية  
نوح افندي الشهادة بالشهرة ان يدعى المتولى ان هذه الضبعة وقف على كذا مشهور وبشهاد  
الشهود بذلك والشهادة بالتسامع ان يقول الشاهد أشهد بالسماع اه ولا ينبغي ان المال  
واحد وان اختلفت المادة فافهم أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله جازت في الكل) أي  
فيما يجوز فيه الشهادة بالتسامع كافي الخاتمة قال سيدي الوالد أقول بل لو قال أخبرني من أئني

(وان فسر) الشاهد  
للقاضي ان شهادته  
بالتسامع أو بعناية اليد  
ردت على الصحيح (الاف  
الوقف والموت اذا) فسر  
و (فالافيه أخبرنا من  
تثق به) تقبل (على الاصح)  
خلاصة بل في العزيمة عن  
الخاتمة معنى التفسير ان  
يقول أشهد أنا سمعنا من  
الناس أمالو قالوا لم نهابين  
ذلك وليكنه اسم وعندنا  
جازت في الكل

فلا يحل لك أن تمنع عن الشهادة الآن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فحينئذ لا يحل  
لأن تشهد أنه لا أول اه شاي في الحاشية عن الخلية وكما جازله أن تشهد أنه ملك بوضع اليد  
جازله ثم أنه لم يكن رأه قبله في يد غيره فان كان وأخيره بانتهال الملك اليه أو بالو كلة منه حل  
الشراء والالا كما أراى جارية في يد انسان ثم رآها في بلدة أخرى وفات أفاخرة الاصل لا يحل  
له أن ينسكها اه وأفا المصنف بعبارة أنه عاين اليد وواضع اليد فلولم يعاينها وانما سمع ان  
انلان كذا فلا يجوز له الشهادة لانه مجازفة كالأوعاين المالك لا المالك لانه لم يحصل له العلم بالمحدد  
\* (تنبيه) \* نقل الصدور حسام الدين في شرح أدب القاضي انه ان عاين المالك دون المالك بان  
عاين محمدا وادى نسب الى فلان بن فلان الفلاني وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرفه بنفسه القياس  
ان لا تحل وفي الاستحسان تحل لان النسب مما ثبت بالتسامع والشهرة فيصير المالك معروفا  
بالتسامع والمالك معروف فتمتع الجاهلة وكذا اذا أدرك المالك ولم يعاين المالك والمالك امرأة  
لا يراها الرجال ولا يخرج فان كان ذلك مشهورا عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة  
يريد به اذا عاين المالك ووقع في قلبه ان الامر كما اشتهر وهذا قاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر  
ولولم يسمع مثل هذه الضاعت حقوق الناس لان فهم المحجوب ولا يبرز أصلا ولا يتصور ان يراه  
متصرفا فيه وليس هذا اثبات المالك بالتسامع وانما هو اثبات النسب بالتسامع وفي ضعفه  
اثبات المالك به وهو لا يمنع اثباته قصدا عني تبعه الزيلعي وعزاه في البحر الى النهاية وهذا هو  
النص وقد يثبت فيه الكمال بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه  
تلك الضيعة لولا الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيعة اه وفي  
البرازية شهد أن فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدركها الميت فشهادتهم ما باطلة  
لانهم ما شهدوا بملك لم يعاين سببه ولا رأياه في يد المدعي ولو شهدوا بانه تبعه دابة وتوضع منها له ان  
يشهد بالملك والتناج اه ط وفي البحر ولورآه على حمار يوم ما لم يشهد انه لا حتمال انه ركب  
بأعاريه ولورآه على حمار خسين يوما أو أكثر ووقع في قلبه أنه له وسعه ان يشهد انه لان الظاهر  
ان الانسان لا يركب دابة مدة كثيرة الا بالملك اه (قوله أي اذا ادعاء المالك) أشار به الى التوفيق  
بينه وبين مافي الزيلعي متابعه صاحب البحر وقد ذكره مجيبا به عن التناقى الواقع بين قول من قال  
انه يقضى بما يثبته وضع اليد كافي الخلاصة والبرازية وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له ان  
يحكم بسمع نفسه ولو تواتر عنده ولا برؤية نفسه في يد انسان فعمل صاحب البحر كلام الاولين  
على ما اذا حصلت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى وردد المقدسي وحل كلام  
الشارح على ان القاضي لا يقضى قضاء محكم بمر ما يثبت لو ادعى الخصم لا يقبل منه فلا يثاني  
انه يقضى قضاء ترك بمعنى انه يترك في يد ذي اليد مادام خصمه لا يحمله وقد صرح بذلك الشارح  
أول كلامه وأما حله على ما اذا لم تحصل دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع أصلا  
فلا يتوهم ارادته قال السيد أبو السعود ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة مختلفة فيها  
فما في الزيلعي يقتضى على قول المتأخرين من ان القاضي ليس له ان يقضى بعلمه وهو المقتضى به وما في  
الخلاصة والبرازية يقتضى على مقابله قال في الحواشي السعدية ولا يتوهم المخالفة بين ما ذكر  
الزيلعي وما في النهاية فان ما في شرح الكنتز هو ما اذا رأى القاضي قبل حال القضاء ثم رأى حال

أي اذا ادعاء المالك والالا

معتبر اه (قوله وهو المختار) لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحد بخلاف غيره  
 عيني (قوله وقيل شارح الوهبانية) عبد البرنقلا عن السير الكبير (قوله كوارث  
 وموصى له) كما قدمناه (قوله ومن في يده شئ) نقدا كان أو عرضاً أو عقاراً وقد تقدم ان  
 هذه تمام العشرة ولكن في عددها من العشرة نظرد كره في البحر والفتح وباني الكلام عليه قريباً  
 ان شاء الله تعالى (قوله سوى رقيق) بعم العبد والامة (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كما هو  
 ظاهر ان نامل مدني قال ط لوجه هذه الجملة والذى أوقعه أي الشارح في ذكره عبارة  
 الشربة الامة ونصها قوله سوى الرقيق المعبر يعني اذ لم يعرف انه رقيق لا يشهد به بما يشهد  
 اليه وفي غير المعبر يشهد برقه اه أي بما يشهد اليه وهو مراده أن الذي يعبر عن نفسه لا يشهد  
 برقه بما يشهد اليه الا اذا علم رقه له وهذا المعنى لم يفده المراف فلما قال سوى رقيق يعبر عن نفسه  
 ولم يعبر عنه لم يبق ثباته ومه لا صاب فالخاصل ان المعنى فيه أنه لا يجوز له أن يشهد في رقيق لم يعلم  
 رقه ويعبر عن نفسه اذ ارآه في يد غيره انه مملوك لان الرقيق يدعى على نفسه تدفع يد الغير عنه  
 فانعدم دليل المالك حتى اذا ادعى انه حر الاصل كان القول قوله ولا يمكن ان يعتبر فيه التصرف  
 وهو الاستخدام لان الحر يستخدم طائفاً كالعبد الا اذا علم رقه أو كان صفة يرا لا يعبر عن نفسه  
 فانه كالتناع لا يبدله فله ان يشهد في نفسه لذي اليد انه مملوك وهذا هو المراد كما يظهر من عبارة البحر  
 وغيره المكن الذي أوقع الشارح ما نقلناه (قوله ويعبر عن نفسه) أي سواء كان بالغاً أو غير  
 بالغ كافي النهاية وهذا تفسير لا كبير الواقع في عبارتهم سواء كان ذكراً أو أنثى كافي النهاية  
 والوجه فيه انهما أي العبد والامة الكبيرين يدعى أنفسهما تدفع يد الغير عنهم ما  
 فانعدم دليل المالك حتى لو ادعى الحرية الاصلية يكون القول قولهما وعن أبي حنيفة انه يحل  
 له أن يشهد فيهما أيضاً باعتبار ان الثياب والفرق ما بينهما وان كانا صغيرين لا يعبران عن أنفسهما  
 كالتناع لا يبدلهما فله أن يشهد بالمالك الذي اليد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغيه كما في البحر  
 (قوله فلان أن تشهد به) أخرج المصنف عن مراده وان كان الحاكم ظاهراً وانما جازت  
 الشهادة بالثبوت الواضع اليه عدلان اليد أقصى ما يثبت به على المالك اذ هي مرجع الدلالة في  
 الايجاب كما هي كفي بها وصورتها رجل رأى عينا في يد انسان ثم رأى تلك العينة في يد آخر  
 والاول يدعى المالك يسعه أن يشهد ان المملوك ط (قوله انه له) أي لمن في يده بلا منازع (قوله  
 ان وقع في قلبك ذلك) أي اذا شهد بذلك فليكن وصده وأما هذا القيد في الظهيرية الى  
 المصاحبين قال في البحر وعن أبي يوسف انه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه لا وابع في  
 المشايخ ويحتمل أن يكون هذا تفسير الاطلاق محمد في الرواية قال في فتح القدير قال المصدر  
 الشهيد يوبه ناخذ فهو قوالهم جميعاً اه قال الرازي هذا قولهم جميعاً اذا الاصل في حل الشهادة  
 اليقين فعند تعذر بصار الى ما يشهد له القاب لان كون اليد موصوباً وغائباً فادبها طان المالك  
 فاذا لم يقع في القاب ذلك الظن لم يفد مجرد اليد وهذا قالوا اذا رأى انسان درة قيمة في يد  
 كاس أو كتاباً في يد جاهل ليس في آثانه من هو أهل له لا يشهد به أن يشهد بالمالك له فعرف ان مجرد  
 اليد لا يكفي شربة الامة ويشترط أن لا يخبره عدلان بانهم الغيرة فلو أخبره لم يحز الشهادة بالمالك  
 خلاصة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزيل ما كان في قلبك انه الاول

وهو المختار ما في وفتح  
 وقيل شارح الوهبانية  
 بان لا يكون المعبر مع ما  
 كوارث وموصى له (ومن  
 في يده شئ سوى رقيق) علم  
 رقه (يعبر عن نفسه) والا  
 فهو كالتناع (لك أن تشهد  
 به) أنه ان وقع في قلبك  
 ذلك (أي انه مملوك) (والالا)  
 ولو عاين القاضي ذلك جاز  
 له القضاء به بزازية

الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بلفظ الشهادة كذا في باب النسب من  
 شهادات خواهر زاده وكذا ذكر عدالة الخبر في الموت صاحب المختصر ثمرة لامة وفي الزباني  
 ولا يشترط في الموت لفظ الشهادة لانه لا يشترط فيه العدد ~~فكذلك~~ بل لفظ الشهادة وفي شهادة  
 الواحد بخبر الموت قولان معصيان ووجه القبول ان الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه  
 الا واحد ولو قلنا انه لا تسمع الشهادة الا بعد اضاءات الحقوق ط (قوله لا يتصور تواطؤهم  
 على الكذب) هذا هو المتواتر عند الاصوليين فانه كما في المنار الذي رواه قوم لا يجهل عددهم  
 ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب قال شارحه ولا يشترط في التواتر عددهم بل خلافا لبعض  
 (قوله بالشرط عدالة) أي لا يشترط العدالة والاسلام في الخبرين حتى لو أخبر جمع غير مصورين  
 من كفار بالدفعة بموت ما حكمهم حصل لنا اليقين كما في مرجح المنار (قوله أو شهادة عدلين) بالجر  
 عطف على خبر جماعة يعني ومن في حكمهما وهو عدل وعدلتهان كما في المتن يعني ان الشهرة لها  
 طريقان حقيقي وهو بالتواتر وحكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكر ظهري الدين ان  
 الاشهاد بشهادة عدلين أو رجل واحد بل بلفظ الشهادة بدون اشتهار ويقع في قلبه ان الامر  
 كذلك وقد تقدم عن الصغرى (قوله الا في الموت) قال في جامع القصولين شهد ان ابا مات  
 وترك ميراثا له الا انه لم يذكر الموت لا تقبل لانهم شهدوا بلاك الميت بسماع فلم تجز اه (قوله  
 فيمكن العدل) أي بالنسبة للشهادة أو ما القضاء فلا بد فيه من شهادة اثنين اقوالهم وفي الموت  
 مسئلة عجيبه هي اذ لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عنه القاضى لا يقضى بشهادته وحده  
 ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله واذا جمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد به هو مع ذلك  
 الشاهد في قضى بشهادته اه ولا بد ان يذكر ذلك الخبر انه شهد موته أو جازاته ودفنه حتى  
 يشهد الا يخرج معه كما قدمناه قال في الخلاصة ولا يشترط ان يلفظ الخبر بالموت بل بلفظ الشهادة  
 عندهم يشهد اما الذي يشهد عنه القاضى بلفظ الشهادة واما الفصول الثلاثة التي  
 يشترط فيها شهادة العدلين ينبغي ان يشهد عنه بلفظ الشهادة قال استاذنا ظهير الدين في  
 الاقضية وهذا اختيار الصدر الامام الشهير برهان الآفة وفي مختصر القدروري انما تجوز  
 الشهادة بالتسامع اذا أخبرهم من يثق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط اه وفي  
 شرح ابن الشهنة والجواب في القضاء والنيكاح نظير الجواب في النسب فلهذا فرقوا جميعا بين  
 الموت والاشياء الثلاثة كما كتبهوا بخبر الواحد في الموت دونها والفرق ان الموت قد يتفق في  
 موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب كونها بين جماعة ومن المشايخ من لم  
 يفرق وتسامه فيه وفي جامع القصولين والصحيح ان الموت كنيكاح وغيره لا يمكن فيه بشهادة  
 الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والثلاثة وانما اختلف الجواب لاختلاف  
 الموضوع موضوع مسئلة الموت اذا أخبره واحد عدل ولم يذكر العدل في الثلاثة ولو كان الخبر  
 في الثلاثة عدلا أيضا حل لهم ان يشهدوا ثم في الثلاثة اذا ثبت الشهرة عنده ما بخبر عدلين  
 يجب الاخبار بلفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت بخبر الواحد بالاجماع لا يجب بل يمكن في مجرد  
 الاخبار (قوله ولو اتى) قال العلامة عبيد البر انما تجوز اذا سمع من محمد ودودي قدف  
 أو النسوان أو العبيد اذا كان الصديق ظاهرا ولا يجوز من الصبيان الا اذا كان عسيرا كلامه

لا يتصور تواطؤهم على  
 الكذب بالشرط عدالة أو  
 شهادة عدلين الا في الموت  
 فيمكن العدل ولو اتى

كأن يكون مخبراً عما سمع ولا آخره لجهة لا تقطع ونحو ذلك مما ذكر في شروط صحته قال  
 المصنف في الوقف وبيان المصرف من أصله أي لوقف صحة الوقف عليه أي فتقبل الشهادة على  
 المصرف بالتسامع كإصله وكونه وفقاً على الفقراء أو على مسجد كذا تنوقف عليه صحته بخلاف  
 اشتراط صرف غلته لرزق ولد أو لدية فهو من الشرائط لا من الأصل قال سيدي الوالد وأهل هذا  
 مبنى على قول محمد باشتراط التصريح في الوقف بذكر جهة لا تقطع وتقدم ترجيح قول أبي يوسف  
 بعدم اشتراط التصريح به فإذا كان ذلك غداً يلزم في كلام الواقف فيه يعني أن لا يلزم في الشهادة  
 بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الاسعاف والخامسة لا يجوز الشهادة  
 على الشرائط والجهات بالتسامع اهـ ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقط مساوي  
 بينهما وبين الشرائط الآن يراد بها الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها وفي التتارخانية  
 وعن أبي الليث يجوز الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف  
 وإن لم يبينوا وجهها ويكون للفقراء اهـ وفي جامع الفصولين ولود كروا الواقف لا المصرف  
 تقبل لو قد عاينوا بصرف إلى الفقراء اهـ وهذا صحيح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة  
 والظاهر أنه مبنى على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصرف من أصله فلا تقبل فيه  
 الشهادة بالتسامع كما عرفت نقله عن الخامسة والاسعاف والظاهر أن هذا إذا كان المصرف  
 جهة مسجد أو مقبرة أو نحوهما المألوكة لا للفقراء فلا يحتاج إلى إثباته بالتسامع لماعلمت من أنه  
 يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فإذا ثبت الوقف بالتسامع بصرف إلى الفقراء بدون ذكرهم كما  
 علم من عبارة التتارخانية والفصولين وقد ذكر الخبير الرملي توفيقاً آخر بين ما ذكره المصنف وبين  
 ما نقلناه من الاسعاف والخامسة بجملة جواز الشهادة على ما إذا لم يكن الوقف ثابتاً على جهة بيان  
 ادعى على ذي يد يتصرف بالملك بانه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسمع للضرورة في الاول  
 دون الثاني لأن أصل جواز الشهادة فيه بالسمع للضرورة والحكم بدور مع علمه وجازت اذا  
 قدم قال وقد رأيت شيخنا الحائري أجاب بذلك اهـ ملخصاً (قوله والا) أي والالتوقف عليه  
 صحته كذا كجهات من امام ومؤذن أو تائب دفانه لا يشترط فيه في رواية عن الثاني وعلمها  
 الافتاء كما تقدم أنفاً (قوله بذلك) أي بالتسامع وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم  
 المعايينة إذا أخبر به من يشق به استحضارها لدفع الضرر وتعطيل الاحكام اذ لا يحضرها الا  
 الخواص فالنسكاح لا يحضره كل أحد ودخول لا يقف عليه أحد وكذا الموت لا يعاينه كل  
 أحد وسبب النسب الولادة ولا يحضرها الا القابلة وسبب القضاء التقاليد ولا يعاين ذلك الا  
 الوكيل ونحوه من الخواص وكذا الوقف تعاقب به وكذا عاينها أحكام تبقى على مر الدهور فلولم  
 يقبل فيها بالتسامع أدى إلى الخرج وتعطيل الاحكام وعماه في المحوى ط (قوله من يشق  
 الشاهد به من خبر جماعة) قال في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق  
 الشهرة الحقيقية أو بالحكمة فالحقيقية أن يشتهر ويسمع من قديم كثيرين لا يتصور نواطؤهم  
 على الكذب ولا يشترط في هذا العهد القيل يشترط التواتر والحكمة أن يشهد عنه عدلان  
 من الرجال أو رجل واحد أنان باللفظ الشهادة ~~لكن~~ الشهرة في الثلاثة الاول يعني النسب  
 والنسكاح والقضاء لا تثبت بالخبر جماعة لا بتوهم نواطؤهم على الكذب أو خبر عدلين باللفظ

والا فن شرائطه (فله  
 الشهادة بذلك إذا أخبره  
 جماعة من هذه الاشياء (من يثق)  
 الشاهد به) من خبر جماعة



على شروط الواقف لان الذي يشترطها هو اصل الوقف وانه على الجهة الفلانية اما الشرط  
فلا يشترط فلا يجوز الشهادة على الشرط بالتسامع اه وتقدم في الوقف انه تقبل الشهادتين  
من غير بيان الواقف لوقد يسمع ابي يوسف وان القوي عليه فراجعه وهذا بالنسبة لنفس  
الوقف اما الدعوى به بان ادعى ان هذه الارض وقف وقفها فلان على وذو اليد يبعد وبقول  
هي ما يحكى فيمشرط بيان الواقف وانه وقفه وهو بما يحكى (قوله قيل ونرا اطمع على المختار) قال  
الطحاوى ولا وجه لذلك قيل فانهم اقولان مصححان قال في البحر وفي الفصول العمانية من  
العائير المختار ان لا تقبل الشهادة بالشهر على شرائط الوقف اه وفي المجتبى المختار ان تقبل  
على شرائط الوقف اه واعقده في المعراج واقره الشرنبلالى وعزاه الى العلامة قاضيه وقوا في  
الفتح بقوله وانت اذا عرفت قوله لم في الاوقاف الذي انقطع ثبوتها ولا يعرف لها مصارف  
وشرائط انه يسلك بما كانت في دواوين القضاة لم تنوقف عن تحسين ما في المجتبى لان ذلك هو  
معنى الثبوت بالتسامع اه اى لان الشهادة بالتسامع هي ان يشهد بما لم يباينه والعمل بما في  
دواوين القضاة عمل بما لم يباين وايضاً قولهم الجهة وله شرايطه ومصارفه يفهم منه ان ما لم يجهل  
منها يعمل بما علم منها وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقف بل بالتصرف القديم به صريح في  
الذخيرة حيث قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر بمصارفه وقد مر ما يصرف الى  
مستحقية قال ينظر الى المعهود ومن حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يشاء لمولون فيه  
والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يجهلون ذلك على موافقة شرط الواقف  
وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه فهذا عين الثبوت بالتسامع وفي الخيرية اذا  
كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالصيل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استقصاءنا  
اذا تنازع أهله فيه والى ينظر الى المعهود ومن حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا  
يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعى وهو ان من أثبت بالبرهان حقاً  
حكم به اه لكن قولهم الجهة وله شرايطه الخ يقتضى انهم الوعاء ولو بالنظر الى المعهود ومن  
حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة وهذا عكس ما في الخيرية فتنبه  
لذلك (أقول) ثم ان المراد من الشرائط والجهات كإدفع في عبارة الاسعاف واوضحه الرملى ان  
يقول ان قدر ان الغلة الكذا يصرف الفاضل الى كذا بعد بيان الجهة وليس معنى الشرط  
ان يبين الموقوف عليه لانه لا بد منه في اثبات اصل الوقف كما تقدم آنفاً قال الرملى والمراد باصل  
الوقف ان هذه الضميمة وقف على كذا فيبيان المصروف داخل في أصل الوقف اما الشرائط فلا  
يجل فيها الشهادة بالتسامع وهو معنى قوله في فتح القدير وليس في معنى الشرط ان يبين  
الموقوف عليه اه وبأنى تمام الكلام عليه قريبا ان شاء الله تعالى \* (تنبيه) \* قال في البحر  
ومسألة الشهادة بالوقف أصلاً وشروطاً لم تذكر في ظواهر الرواية وانما قاضها المشايخ على الموت  
وقد اختلف فيها المشايخ بعضهم قال يجل وبعضهم قال لا يجل وبعضهم فصل كما سبق ولكن  
نقل الشافعي عن شريح الجمع للمصنف في كتاب الوقف ان قبول الشهادة بالتسامع في أصل الوقف  
قول محمودية أخذ الفقيه أبو الليث وهو المختار اه (قوله في باب) أى باب الوقف في فصل  
يراعى شرط الواقف وتقدم هناك لتحقيقه في الحاشية فراجع (قوله هو كل مانع له به صحتة)

قيل وشرايطه على المختار  
بما صرف في باب (و) أصله (هو)  
كل مانع له به صحتة وتوقف  
عليه

الى رشيد الدين في فتاواه بان يكون عالما ومن العمال اما اذا كان تاجرا او من له فائمه لا تجوز  
 الاباوية ١٥ قال العلامة عبد البر ولا نظفر به هذه الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه  
 ١٥ ومثله في جامع الفصولين قال ط فمكانه لم يسلم له هذا القيد لانه لم يستند الى نص ١٥  
 فتأمل قال سمدى الوالد رحمه الله تعالى في المنقح عازيا لصور المسائل والنسب والنكاح  
 يخالف الموت فانه لو أخبر بالموت رجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين  
 وأما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو أنى هو المختار الا أن يكون المخبر منهما كوارث وموصى  
 له كافي شرح الوهبانية شرح الملا في للعلاقى من الشهادة شهدانه شهد أى حضر دفن زيد أو  
 صلى عليه فهو ما ينقضي لو فسر للقاضي بقبوله اذ لا يدين الا الميت ولا يصلى الا عليه در آخر  
 الشهادات ١٥ والقتل كالموت فيترتب عليه أحكامه من جواز اعتداد المرأة اذا أخبرت  
 بقتله كونه للزوج كانه عليه الامتثال صاحب البحر والمقديس لامن جهة ترتب القصاص  
 (قوله والنكاح) فان سمع بمن جرح عند الامام وعدلين عندهما أن يشهد به قهستاني وفي  
 الفنية نكاح حضر رجلان ثم أخبر أحدهما جماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها والا أن  
 يجحد هذا الشاهد يجوز لساغيين أن ينهدوا على ذلك وفي العمادية وكذلك تجوز الشهادة  
 بالشهرة والتسامع في النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة ومع من الناس ان فلانة  
 زوجة فلان وسعه أن يشهد بان زوجه وان لم يعين عقد النكاح ١٥ ويشهد من رأى رجلا  
 وامرأة بينهما انبساط الزوج انهما عرسه ١٥ درر وفي الخلاصة اذا شهد نعر يسه وزفافه أو  
 أخبر بذلك عدلان حل له أن يشهد بان امرأته قال في جامع الفصولين الشهرة الشرعية أن  
 يشهد عنده عدلان أو رجل وامرأتان بانفظ الشهادة من غير استنهاد ويقع في قلبه ان الامر  
 كذلك ومثله في الظهيرية (قوله والدخول بزوجه) فانما تقبل بالسماع ذكر في الخلاصة  
 خلافا في الدخول في فرائد ائمة اذ ناظرهم غير الدين لا يجوز لهم أن يشهدوا على الدخول  
 بالسماع كونه بالسماع ولو اراد أن يثبت الدخول يثبت الظلوة الصحيحة ١٥ ليكن أفاد العلامة  
 عبد البر انما تقبل بالسماع ويترتب على قبولها أحكام كالأمة والمهر والنسب ١٥ (قوله  
 وولاية القاضي) أى كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز أن يشهد به قهستاني  
 وان لم يعين تقليد الامام ١٥ عبد البر وفي البحر وظاهر ما في المعراج ان الامير كالقاضي  
 فيراد الامرة ١٥ وصرح به في البرازية حيث قال وكذا يجوز الشهادة على انه قاضى بلد كذا  
 أو الى بلد كذا وان لم يعين التقليد والمنشور ١٥ وصرح به في الخلاصة أيضا قال في البحر  
 وكذا اذا رأى شخصا جالسا مجلسا يحكم يفصل الخصومات جاز له أن يشهد على انه قاض  
 (قوله واصل الوقت) بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا وهل ذكر كرا مصر فشرط  
 في الكافي عن المرغيناني نعم وفي الخزائن لا يشترط على المختار ان كان وقفا فاما ينصرف الى  
 الفقراء وذكر الشيخ ظهير الدين المرغيناني اذ لم يكن الوقت قديما لا بد من ذكر واقفه ط وفي  
 فتاوى هارث الهدياية صورة الشهادة بالسماع على أم ل الوقت أن يشهدوا ان فلانا وقفه على  
 الفقراء وعلى القراء أو على أولاده من غير أن يتعرضوا لشرط في وقفه كذا وكذا فان  
 شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة القلاية كذا وللجهة القلاية كذا فلا نسجم بالتسامع

والنكاح والدخول) بزوجه  
 (وولاية القاضي وأصل  
 الوقت)

مطالب  
 اذ لم يكن الوقت قديما لا بد  
 من ذكر واقفه في الشهادات  
 عليه

انما أمته أو كان الدعوى في ولاء الموالاة وأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال يقبل  
ادعى به حقا ولا ينفصل دعوى الأخوة لانه دعوى الغير الا ترى انه لو أقر انه أبوه وأبنة أو  
زوجه أو زوجته صح أبوانه أخوه لا يكون محل النسب على الغير وعامة فيها وحاصل ما يفتقنا  
هنا ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في  
الاب والابن اه وأراد بدعوى المال النفقة أو الارث أو دعوى الاستحقاق في الوقف  
والوصية ونحوها سمي بالدرجة الله تعالى وقال في البحر ثم اعلم ان القضاء بالنسب عما  
لا يقبل النقض لكونه على الكافة كالكساح والحريه والولاء كما في الصغرى وقد كتبنا في  
القوائد ان القضاء على الكافة في هذه الاربعه يمكن يستثنى من النسب ما في المحيط من باب  
الشهادة بالتسامع شهد ان فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى بالنسب والارث  
ثم أقام آخر البينة انه ابن الميت ووارثه ينقض الاول ويقضى للثاني لان الابن مقدم على ابن  
الاخ ولا تنافي بين الاول والثاني بل وازان يكون له ابن وابن اخ ٣ فينقض القضاء في حق الميراث  
لا في حق النسب حتى يتي الاول وابن عم له حتى يرث منه اذ مات ولم يترك وارثا آخر أقرب منه  
فان أقام آخر البينة ان الميت فلان بن فلان ونسبه الى أب آخر غير الاب الذي نسبته الى الاول  
فانه ينظر ان ادعى ابن أخيه لا ينقض القضاء الاول لانه لما أثبت نفسه من الاول خرج عن أن  
يكون محلا لاثباته في انسان آخر وليس في البينة الثانية زيادة اثبات الى آخر ما ذكره والمراد  
بقوله من يشبهه غير الخصم اذ لو أخبر رجل انه فلان بن فلان لا بدعه ان يعتمده على خبره  
ويشهد بنفسه لانه لو جاز له ذلك لجاز للقاضي القضاء بقوله كذا في خزانة المفتين وشروط فيها  
للقبول في النسب أن يخبره عدلان من غير استشهاده الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على  
نسبه لا يشهد به (قوله والموت) فاذا سمع من الناس ان فلانا مات وسعه أن يشهد  
على ذلك وان لم يعين الموت وللزوجة أن تعمل بالسماع قال في البرازية قال رجل لامرأته هت  
ان زوجك مات لها ان تنزوج ان كان الخبر عدلا اه ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياة فالمرأة  
تأخذ بقول من كان عدلا منهم ما سواه كان العدل أخبر بالحياة والموت ولو كان كلاهما عدلين  
تأخذ بقول من يخبر بالموت ان لم يورخا فان أرخا وتأخر تاريخ شهادة الحياة فهي أولى كما في  
الظهيرية وغيرها وفي المحيط لو جاء خبر موت ان ان فتنعوا له ما يصنع على الميت لم يشهد به أن يخبر  
بموته حتى يخبره نفسه انه عاين موته لان المصائب قد تقدم على الموت اما خطأ أو غاطا أو حيلة  
لقسمه المال اه ولو قال الخبر انادفناه وشهدنا جنازته تقبل لانها تكون شهادة على الموت  
اكن قال في جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر لو أخبرها عدل ان زوجها مات أو طلقها  
ولا مانعها التزوج ولو أخبرها فاسق فحورت وفي اخبار الله دل بموته انما بعد على خبره لو قال  
عاينته ميتا وشهدت جنازته لا لو قال أخبرني بخبره اه قال في البرازية ولو أخبر واحد بموت  
الغائب واثان بحياته ان كان الخبر عاين الموت وشهد جنازته وعدل لها أن تنزوج اه اذالم  
يورخا وأرخا كان تاريخ الموت آخر وان كان تاريخ الحياة آخر افشاهم بالحياة أولى وفي  
وصايا عصام شهد بان زوجها فلانا مات أو قتل وأخبر على الحياة فالمرأة أولى اه قال في البحر  
وظاهر الطلاق في الموت انه لا فرق في الموت بين أن يكون مشهورا أو لا وقيد في المهر اج مخرجا

قوله فينقض القضاء في حق  
الميراث لا في حق النسب  
هذا صنف لقوله لكان  
يستثنى من النسب الخ اه  
منه

والموت

وفي حرية الأصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتناق المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة  
وعندهما ليس بشرط واجبه واعلى ان دعوى الامة ليس بشرط خلاصة أى لانها شهادة بحرية  
امة فهي شهادة بحرية الفرج وعامة فيه (قوله والولا عند الثاني) أى فى القول الاخير له  
والقول الاول له كالامام انه لا يحل ما لم يعاين اعتناق المولى وقول محمده مضطرب والظاهر ان  
المعتد قول الامام له - لم تصح قول الثاني على ان بعضهم - جعل ذلك رواية عنه - لا ذهبوا  
والدليل للامام كفى الزياحى ان العتق ينفى على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة فكذا ما ينفى  
عليه ط (قوله والمهر على الاصح) أى من روايتين عن محمده لانه من نوابغ الكناك فكان  
كامله قال فى البحر ومن ذلك المهر فظاهر التعميد انه لا تقبل فيه به ولكن فى البرازية والظهيرية  
والخزنية ان فيه روايتين والاصح الجواز اه ومثله فى الخلاصة والشريعة لاية فان حل  
ما فى هذه الكتب على ان الروايتين عن محمده فلا منافاة ط قال فى جامع الفوائد بين الشهادة  
بالسمع من الخارجين من بين جماعة حاضر بن فى بيت عقد الكناك بان المهر كذا تقبل لا من  
سمع من غيرهم اه (قوله والنسب) سواء جاز بينهما الكناك أولا يجوز ان يشهدا به  
فلان بن فلان الفلانى من سمع من جماعة لا يشهدون ووطوهم على الكذب عند الامام وان لم  
يعاين الولادة عنددهما اذا أخبر بذلك عدلان يكتفى والفتوى على قولهما كما فى شرح  
الوجهانية عن الامامية وفى التتارخانية عن المحيط واذا قدم عليه رجل من بلد آخر وانسب  
اليه واقام معه دهر المدة ان يشهد على نسبه حتى يشهد له رجلان من أهل البلد عدلان أو  
يكون النسب مشهورا وذكرا خلاص هذه المسئلة وتشرط بلوا الشهادة بشرطين ان يشهد  
الخبر والثانى ان يثبت فيهم سنة فانه قال لا يشهدهم ان يشهدوا على نسبه حتى يقع معرفة ذلك فى  
الجميع وذلك بان يقيم معهم سنة وان وقع فى قلبه معرفة ذلك قبل مضي السنة لا يجوز ان يشهد  
وروى عن أبي يوسف انه قد رد ذلك بسنة أشهر والصحيح انه اذا سمع من أهل بلد من رجائين  
عدلين حل له اداء الشهادة والا فلا اما اذا سمع ذلك عن سمع من ادعى لا يحل له ان يشهد وان  
اشهر ذلك فيما بين الناس كنه ان يشهد عند جماعة حتى تقع الشهرة حقيقة وعرف ووقع  
عنده انه ثابت النسب من فلان أو منهم عند عدلان حتى ثبت الاشهر شرعا حل له ان يشهد  
اه وفى البحر عن البرازية وفى دعوى العمومة لا بد ان يفسر انه عمه لانه أولا به أهلهما  
ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان برهن على ذلك أو على انه أخو الميت لا يوجب  
لا يعلمون ان له وارثا غيره يحكم لهم بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء فى القضية ٣ الى أن قال ادعى  
على آخر انه أخوه لا يبيح ادعى ارثا ونفقة وبرهن يقبل ويكون قضاء على الغائب أيضا حتى  
لو حضر الأب وانكر لا تقبل ولا يحتاج الى إعادة المينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على  
الغائب وان لم يدع ما لا بل ادعى الاخوة المحردة لا يقبل لان هذا فى الحقيقة اثبات البنوة على  
الأب المدعى عليه والخصم فيه هو الأب لا الأخ وكذا لو ادعى انه ابن أخته أو أبوايه والأب  
والأب غائب أو ميت لا يبيح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا  
بخلاف ما اذا ادعى على رجل انه أبوه أو أخته أو على امرأته ان زوجها أو ادعت عليه انه زوجها  
أو ادعى المهر على عري انه مولد عاتقة أو ادعى عري على آخر انه معتقة أو ادعت على رجل

والولا عند الثاني والمهر  
على الاصح برأيه (النسب)

٣ قوله ولا يشترط ذكر  
الاسماء فى القضية قال  
الرملى وفى آخر الفصل الثالث  
من جامع الفوائد فى  
دعوى الحكم بالانتمية  
القاضي بعد كلام قدمه  
قال حاصل انه فى دعوى القه  
والشهادة على الفعل حل  
تشرط نعمة القاضى  
فيه اختلاف المشايخ رحمه  
الله تعالى وادلة الكتب فيها  
متعارضة ثم ذكر مسائل  
وقال وهذه المسائل كلها  
تدل على ان نعمة القاضى  
ليست بشرط صحة الدعوى  
والشهادة فتأمل عندهم  
الفتوى اه منه

لراوى والقاضى دون الشاهد وفى الخلاصة ان ابا حنيفة ضيق فى الكل حتى قلت روايته  
 الاخبار مع كثرة سماعه فانه روى انه سمع من ألف ومائتي رجل غير انه يشترط الحفظ وقت  
 السماع وفى وقت الرواية اه وحمل الخلاف فى القاضى اذا وجد قضاءه مكتوبا عنده  
 وأجمعوا ان القاضى لا يعمل بما يجده فى ديوان قاض آخر وان كان محتوما كذا فى الخلاصة  
 وقال شمس الأئمة الحلوانى يذهبى ان يفتى بقول محمد وهكذا فى الاجناس وجرميه فى البرازية  
 وفى المبتغى من وجد خطه وعرفه ونسب الشهادة وسمعه ان يشهد اذا كان فى حوزة وبه نأخذ  
 اه وعزاء فى البرازية الى التوازل بجر قال سيدى الوالدنا فلاح عن الجوهرية من ان عدم  
 حل الشهادة اذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة هو قولهما وقال ابو يوسف يحل له أن يشهد  
 وفى الهداية محمد مع ابى يوسف وقيل لا خلاف بينهم فى هذه المسئلة أنهم متفقون على انه  
 لا يحل له ان يشهد فى قول أصحابنا جميعا الا ان يتذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد  
 القاضى شهادة فى ديوانه لان ما فى خطه تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له  
 العلم ولا كذلك الشهادة فى الصلح لان ما فى يد غيره على هذا اذا ذكر المجلس الذى كانت فيه  
 الشهادة أو أخبره قوم عن يمينهم انما شهدنا نحن وانت كذا فى الهداية وفى البرزوى الصغير  
 اذا استيقن انه خطه وعلم أنه لم يزد فيه شئ بان كان محبوبا عنده أو علم بدليل اخر انه لم يزد فيه شيئا  
 لا يحفظ ما سمع فعندهما الا بسبعه ان يشهد عن ابى يوسف بسبعه وما قاله ابو يوسف هو المأمول  
 به وقال فى التقويم قولهما هو الصحيح اه ما نقله سيدى الوالد رحمه الله تعالى ثم ان الشاهد اذا  
 اعتمد على خطه على القول المقتضى به ونهه وقلنا بقبوله فللقاضى ان يسأله هل شهد عن علم أو  
 عن خط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا تكفى الج ر وظاهر كلام المؤلف كسكين أن  
 صاحبين متفقان وقد علمت ما قدمناه ونحوه فى العيني والزبائى قال ابو السعد ويمكن دفع  
 التمايى بأن عن الثانى روايتين (قوله وجوز له فى حوزة وبه نأخذ) تقدم فى كتاب القاضى  
 عن الخزانة انه يشهد وان لم يكن الصلح فى يد الشاهد لان التغير نادر وأثره بظهوره راجع ويرجع  
 فى الفتح ما ذكره الشيخ وذكر له حكاية تؤيده (قوله بما لم يعاينه) أى بما لم يقطع به من جهة المعاينة  
 بالعين أو بالسماع ط عن السكال ومثال الثانى العقود (قوله الا فى عشرة) كاهامد كورة  
 هامةنا وشرحا آخرها قول المتن ومن فى يده شئ الخ ح قلت بل العاشر قوله ونيرانه وفى  
 الطبقات السنية للقمي فى ترجمة ابراهيم بن اسحق من قطعه

افهم مسائل ستة واشهد بها \* من غير رؤيا او غير وفوف

نسب وموت والولادونا كح \* وولاية القاضى وأصل وفوف

(قوله منها العتق) ذكر السرخسى ان الشهادة بالسماع فى العتق لا تقبل بالاجماع وذكر شيخه  
 الحلوانى أن الخلاف ثابت فيه فعن ابى يوسف الجواز فالقاعدة عدم القبول فيه كالذى بعده وفى  
 البحر شرط الخصاف للقبول فى العتق عند ابى يوسف ان يكون مشهورا واولاه عتق ابوان أو  
 ثلاثة فى الاسلام ولم يشترطه محمد فى المبسوط وفى شرح العلامة عبد البر التاسعة الشهادة فى  
 العتق قالوا لا يحل عندنا خلافا لما شاعى ثم نقل عن الحلوانى ما تقدم قال سيدى الوالد رحمه الله  
 تعالى فى فتاويه والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق المعارض لسمع والتماقض لا يمنع الصحة

وجب وزامه فى حوزة وبه  
 نأخذ بغير عن المبتغى (ولا)  
 يشهد أحد (بما لم يعاينه)  
 نالاجاع (الافى) عشرة على  
 خالى شرح الوهابية منها  
 العتق

شهادته كتر كية أحد الزوجين لا تخرو تركية الوالد لولده وبالعكس كافي العيني ومصدر  
الشرعية (قوله وجاز تركية عبد) أي مولاه (قوله ووالد) لولده وعكسه واحد الزوجين  
لا آخر (قوله في تقوم) أي تقوم المصيدة الذي أنقذه المحرم وكذا في متلف بان كسر شخص  
اشخص شيئا فادعى ان قيمته مبلغ كذا فان ذكر المدعى عليه أن يكون ذلك القدر في كفي في  
اثبات قيمته قول العدل الواحد وذلك في البرازية من خيار العيب انه يحتاج الى تقوم  
عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى الفرق بين القويين ويستثنى من كلامه تقوم نصاب  
السرقة فلا بد فيه من اثنين كافي الغائبة ط (قوله وأرش بقدر) أي في نحو الشجاج (قوله  
والسلم) بسكون الهمزة للضرورة بمعنى المسلم فيه ح أي اذا اختلفا فيه بعد احضاره بصر  
(قوله وافتلاسه) أي اذا أخبر القاضي عدل بافلاس الهبوس بعد مضى المدة اطافه مكتة في يابه  
جوى (قوله الارسال) أي رسول القاضي للمزكى (قوله والعيب يظهر) أي اذا اختلف  
البائع والمشتري في اثبات العيب يكتفي في اثباته بقول عدل ويظهر من الاظهار ٢ ضميره الى  
العدل والعيب مفعول مقدم (قوله وموصوم على ماصر) أي من رواية الحسن انه يقبل العدل  
الواحد في الصوم بلا علة (قوله أو عند علة) من غيب أو غبار ونحوه على ظاهر المذهب (قوله  
وموت) أي موت الغائب (قوله اذا للشاهدين بخبر) أي اذا شهد عدل عند رجلين على موت  
رجل وسههما ان يشهدا على موته (قوله والتركية للذي الخ) وهل يكفي فيه تركية الكافر  
الواحد يحرم جوى (أقول) مقتضى ماصر في تركية السير انه تقبل لان المزكى في كل مرتبة مثل  
الشاهد وحديث قبل الاصل فالمزكى مثله من باب أولى على ما ظهر لي فتأمل (قوله بالامانة في  
دينه) بان يكون محافظا على ما يعتقه شريعة على ما هو الظاهر ط (قوله واسانه) بان لم يعتد  
عليه كذب (قوله ويده) اهل المراد به المعاملة أو ان لا يكون سارقا ط (قوله وانه صاحب  
بقطة) أي ليس بمغفل ولا معتوه (قوله سألو عنه عدول الشير كين) قال أبو السعود ومن هنا  
يعلم ان العدالة لا تستلزم الاسلام اه أي في حق الكافر والاولى ان يقول سال أي القاضي  
وفي البصر بسأل أي القاضي عن شهود الذمة عدول المسلمين والاسأل عنهم عدول الكفار كذا  
في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله قببات شهادته) ولا يحتاج الى تعديل  
جديد بعد الاسلام بخلاف المصبي الذي احتمل فانه لا يقبل القاضي شهادته مالم يسأل عنه أهل  
محلته ويتأني بقدر ما يقع في قلوب أهل مدينته كافي الغريب الفصالح أو غيره كما قدمناه عن  
البحر والظهيرية (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لان السكر من المحرمات التي ذكرت في الانجيل  
فيكون بذلك فاسقا في دينه (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) أي لا يحل للشاهد اذا رأى  
خطه ان يشهد حتى يتذكر وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه مكتوباً بشهادة شهود ولا يتذكر  
ولا الراوى ان يروى اعتقادا على ما في كتابه مالم يتذكر وهو قول الامام فلا بد عنده للشاهد من  
تذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى اذا لم يتذكر شيئا منه وتيقن انه خطه وخطه  
لا ينبغي له ان يشهد وان شهد فهو شاهد زور كذا في الخلاصة ولا يكفي تذكر مجلس الشهادة  
وفي الملتقط وعلى الشاهد ان يشهد وان لم يعرف مكان الشهادة ووقتها اه وجوز محمد لكل  
الاعتماد على الكتاب اذا تيقن انه خطه وان لم يتذكر توسعة على الناس وجوز أبو يوسف

وجاز تركية عبد وصبي  
ووالد وقد انظم ابن وهبان  
منها أحد عشر فقال  
ويقبل عدل واحد في تقوم  
وبصر ونعد بل وأرش بقدر  
وترجة والسلم هل هو جيد  
وافلاسه الارسال والعيب  
يظهر  
وصوم على ماصر أو عند علة  
وموت اذا للشاهدين بخبر  
(والتركية للذي)  
تكون بالامانة في دينه  
واسانه ويده وانه صاحب  
بقطة فان لم يعرفه  
المسأل سألوا عنه عدول  
المشركين اختيار  
وفي الملتقط عدل نصراني  
ثم أسلم قببات شهادته ولو سكر  
الذي لا تقبل (ولا يشهد  
من رأى خطه ولم يذكرها)  
أي الحادثة (كذا القاضي  
والراوى) مشاجرة الخط  
للخط

٢ أي من باب الافعال  
من يد الزلاتي بهمزة اه منه

المصدر لقوله أي أخبار العدل القاضي والاولى حذفه للاستغناء عنه بما قبله من النظم  
ومقتضاه ان القاضي اذا حبس شخصا في مال عوض عن مال وقد ادعى انه معسر فانه لا يصدق  
ويحبس مدة يراها فاذا أخبره عدل بهذه المدة بالاساس فانه يقبل خبره وبطلان ط (قوله)  
بعد المدة أي بعد ان حبسه القاضي مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال لقضى دينه ولم يصبر على  
ذل الحبس كما تقدم مدني (قوله أي تركية السر) عندهما ورث محمد تركية على مراتب  
الشهادة الاربع المتقدمة فالمركي في كل مرتبة مثل الشاهد ثم ثلثية أي يشترط في تركية  
الزنا أربعة كور وفي غيره من الحدود والقصاص رجلان وفي غيرهما من الحقوق رجلان  
أو رجل وامرأتان وفيما لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة ترتبها على ترتيب الشهادة لانها  
كالشهادة وبه قالت الثلاثة ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم بتركية واحد فان رضى  
الخصم بتركية واحدة تركي جازا جماعا بجر عن الولوية (قوله) وأما تركية العلانية  
فشهادة اجماعا الاحسن ما في البحر حيث قال وقيدنا بتركية السر للاحتراز عن تركية العلانية  
فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجماعا  
لان معنى الشهادة فيها أظهر فانها تختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العددين في ما على ما قاله  
الخصم اه ويشترط في المزكي علانية عدم العداوة للمدعى عليه فلوركي أعداء المدعى  
عليه الشهود لا تصح تركية لانها شهادة كما صرح به في التنقيح وفي البحر أيضا وخرج من  
كلامه تركية الشاهد بمجد الزنا لا بد في المزكي فيمن أمن أهلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعا ولم  
أر الا ان حكم تركية الشاهد بقيمة الحدود ومقتضى ما قالوه اشتراط رجلين لها اه قال  
الذي يطأ أ ما قوله اجماعا فبه تأمل لانه لم يبق خلاف يقابل به الاجماع قال في البحر وينبغي  
للقاضي أن يحتمل في من كي الشهود من هو أخبر بأحوال الناس وأكثرهم اختلاطا بالناس مع  
عدائهم عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير طماع ولا فقير كي لا يخدع بالمال فان لم يكن في  
جيرانه ولا أهل سوقه من يثق به اعتبروا اثر الاخبار وخس في البرازية السؤال من الاصدقاء  
اه (قوله وترجمة الشاهد) فيشترط أن لا يكون المترجم أعمى عند الامام وهذا اذا لم يعرف  
القاضي لغته فان كان عارفا بلسان الشاهد والخصم لم يجز ترجمة الواحد والاولى أن يقال  
لا يحتاج القاضي الى ترجمة وذكر بعضهم ان الاولى كون القاضي عارفا باللغة التركية واتخاذ  
المترجم وقع في الجاهلية والاسلام ولما جاء مسلمان للبي صلى الله تعالى عليه وسلم ترجم يهودي  
كلامه فخان فيه فنزل جبريل عليه السلام يحسد بث طويل وأمر رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم زيد بن ثابت ان يقرأ له العبرانية فكان يترجم بها وفي المصباح ترجم فلان كلامه  
اذينه وأرضه وترجم كلام غيره اذا عبر عنه بلغة غير لغة المصباح واسم الفاعل ترجمان بفتح  
الهمزة وضيم الجيم في القصص وقد ضم التاء تيم الجيم تبع التاء والجمع تراجم  
بكسر الجيم والتركية المدح قال في المصباح تركي نفسه تركية مدحا اه (قوله والخصم)  
هو أعم من المدعى والمدعى عليه (قوله من القاضي) وكذا من المزكي الى القاضي كما في الفتح  
أي فيمكن العدل الواحد للتركية والترجمة والرسالة لانها خبر وليست بشهادة حقيقة ولذا  
جوزوا تركية العبد والمرأة والأعمى والحدود في القذف اذا تاب وكذا تركية من لا تقبل

بعد المدة (التركبة) أي  
تركبة السر وأما تركبة  
العلانية فشهادة اجماعا  
(وترجمة الشاهد) والخصم  
(والرسالة) من القاضي  
الى المزكي والاثنان أحوط

ما لم يشهد عليه ا لكان أولى من قوله عليه لما في الخزانة لو قال اشهد على ~~بكذا~~ أو اشهد على  
 ما شهد به كان باطلا ولا بد أن يقول اشهد على شهادتي الى آخره اه (قوله فلو فيه جاز) لانها  
 حينئذ ملزمة والتعليل بقيدان القاضي قضى بها سوى لكن قال سيدي والظاهر ان  
 المراد من كونها ملزمة أى للقاضي الحكم بها الا يجوز له تأخير الحكم الا في مواضع  
 تقدمت في القضاء كما صرح به في النهاية وفقه القديرون تبعهم الشارح (أقول) وحينئذ لا يلزم  
 ما أفاده التعليل من قضاء القاضي بها بالفعل (قوله ويخالفه تصوير صدر الشريعة) حيث  
 قال مع رجل اداه الشهادة عند القاضي لم يسخه ان يشهد على شهادته اه ح فان حل ذلك  
 على انه قبل القضاء ا رتفعت المناقاة ط (أقول) وهو مؤيد لما قلناه اتفاقا في المقولة التي قبل  
 هذه (قوله وقولهم) عطف على تصويره أى ويخالفه قولهم ووجه المخالفة الاطلاق وعدم  
 تقييد الاشتراط بما اذا كانت عند غير القاضي (قوله لا بد من التحميل) مصدر فعل  
 المضعف في المواضع الثلاثة ح (قوله وقبول التحميل) فلو اشهد عليه ا فقال لا أقبل  
 فانه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل كما في القنية وينبغي أن يكون هذا على قول  
 محمد من أنه لو قبل ولو كبل أن لا يقبل وأما على قولهم امن أنه تحميل فلا يطل بالرد لان من  
 حل غيره شهادة لم تبطل بالرد بجر (قوله على الاظهر) وهو قول العامة لما في الخلاصة  
 معزيا الى الجامع الكبير ولو حضر الاصلان وتبع الفروع عن الشهادة صحح النسي عند عامة  
 المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر اه بجر قال ط ووجه المخالفة ان الاولين  
 لم يوجد الا ان الشاهد عند القاضي لم يحمل السامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة  
 الشهادة بالحكم نفسه لكونها بعد القضاء بها او يقال في الثاني أيضا ان اشتراطه قول محمد  
 لا قولهم ا فليتأمل اه (قوله وان لم يشهد هما القاضي عليه) أى فيجمل عبارة النهاية السابقة  
 على انه سمعه في مجلس القاضي وحكم القاضي بشهادته فيحكم القاضي لا بشهادة الشاهد  
 لان الشهادة على الحكم لا يحتاج الى الشهادة والشهادة على الشهادة تحتاج اليه بلا قيد كما هو  
 صريح عبارة صدر الشريعة حيث قال مع رجل اداه الشهادة عند القاضي لا يسمعه ان يشهد  
 على شهادته أفاده د (قوله وقيد أبو يوسف الخ) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء  
 في غير مجلس قضاؤه اذا كان معه مثاله فلو كان هذا الخلاف فيما اذا سمع القاضي يشهد على  
 قضاؤه لكان اظهر وفي حاشية الشارح عن الكاكي لو سمع قاضيا يشهد قوما على قضاؤه كان  
 للسامع أن يشهد على قضاؤه بغير أمره لان قضاء القاضي بجملة ملزمة ومن عاين حجة حله  
 الشهادة في الكاكي عاين الاقرار والبيع اه لكن قد سبق ان القاضي اذا حكم في غير نوبة  
 القضاء وأجاز فيه اصح فتدبر ط (قوله كني عدل واحد) قيد بالعدل لان خبر المستور  
 لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا البيانات كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام  
 وحرمةه وقبول خبر العدل أو المستورين في عزل الوكيل وبجر المأذون واخبار البكر بانكاح  
 ولها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر (قوله في اثني عشر مسألة) منها الاحد  
 عشر الا تبة في النظم قال فيها وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود  
 على عين تعذر حضورها كافي دعوى القنية اشياء (قوله منها اخبار القاضي) من اضافة

وقيدته في النهاية بما اذا  
 سمعه في غير مجلس القاضي  
 فلو فيه جاز وان لم يشهد  
 شر بلاية عن الجوهر  
 ويخالفه تصوير صدر  
 الشريعة وغيره وقولهم لا بد  
 من التحميل وقبول التحميل  
 وعدم النسي بعد التحميل  
 على الاظهر نعم الشهادة  
 بقضاء القاضي صحيحة وان  
 لم يشهد هما القاضي عليه  
 وقيد أبو يوسف بمجلس  
 القضاء وهو الاحوط ذكره  
 في الخلاصة (كني) عدل  
 (واحد) في اثني عشر  
 مسألة على ما في الاشياء  
 منها اخبار القاضي بافلاس  
 المحبوس

قوله في اثني عشر مسألة  
 كذا بالشرح ونسبه  
 الطحاوي والاصواب  
 اثني عشر مسألة اه  
 مصنفه



يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزنة الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم  
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط  
 الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين  
 الناس بمثل حجة اه فاقاله البيهقي ثم قال بعده قال العلامة البيهقي والبناء على العادة  
 الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجدته في ياركارى او فى دفتر بخطى او كتبت  
 ياركارى بيدي ان اقلان على أنف درهم كان هذا اقرارا ملزما بان قلت ويزاد ان العمل  
 فى الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره الشارح فى باب كتاب  
 القاضى الى القاضى حيث قال وفى الاشياء لا يعمل بالخط الا فى مسئلة كتاب الامان ويلحق به  
 البراءة ودفعه يبيع وصراف ومصار الخ وكتب بيدي نقلا عن المحقق حجة الله البهلى  
 فى شرحه على الاشياء ما نصه تنبيهه مثل البراءة السلطانية الدفاتر الخافى المعنون بالعارفة  
 السلطانية فانه يعمل به والشارح رساله فى ذلك حاصلها بعد ان نقل ما هنا من أنه يعمل بكتاب  
 الامان ونقل لى جزم ابن الشهنة وابن وهبان بالعمل بدفاتر الصراف والبيع والمصارف والعهدة  
 أمن التزوير كما جزم به البرازى والسرخسى وقاضى خان وهذه العلة فى الدفاتر السلطانية  
 أولى كما عرفه من شاهد أحوال أهلها حين نقلها اذ لا تجرأ ولا الاباذن السلطان ثم بعد  
 اتفاق الجرم الفقير على نقل ما فيه امن غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع  
 خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر أمين فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى  
 أمكنتها المحفوظة بالنظم فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة  
 والكتابة فلو وجد فى الدفاتر ان المسكان الفلانى وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من  
 غير يمينه وبذلك يفتى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به فى حجة عبد الله اذ ردى غيرها فليحفظ  
 اه فالاصل ان المدار على انتفاء الشهية ظاهرا وعليا فلو وجد فى دفاتر التجار فى زماننا اذا  
 مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه فى دفتره الذى يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل  
 التجربة والهلزل يعمل به والعرف جاريتهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال الناس اذا غاب  
 بياعاتهم بالشمود فلهذه الضرورة يجزم به الجماعة المذكورة وثمة بل كما نقله فى البرازية  
 وكفى بالامام السرخسى وقاضى خان قدوة وقد علمت ان هذه المسئلة مستثناة من قاعدة انه  
 لا يعمل بالخط فلا يرد ما مر من أنه لا يحل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه تعليلهم  
 بان الكتابة قد تكون التجربة فان هذه العلة فى مسئلة انما منسية واحتمال ان التاجر يمكن  
 أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة فى دفتره بعيد جدا على ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان  
 بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعمل به الشهود ثم لا يخفى انما حيث قلنا بالعمل بما  
 فى الدفاتر ذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن خزنة الاكمل وغيرها ما فيها على الناس  
 فلا ينبغي القول به فلو ادعى بماله على آخر مستند الدفاتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة الكل من  
 التتبع لبيدى الوالد ملخصا وعامة فيه وانظر ما قدمناه فى كتاب القاضى (قوله ولا يشهد على  
 شهادة غيره) ولو سمعه يشهد غيره فانه لا يشهد به ان يشهد لانه حمل غيره ط (قوله مالم يشهد  
 عليه) أى مالم يقل له الشاهد ان يشهد على شهادتى قال فى البحر ولو قال المولى كفى فى الهداية

يقوله ياركارى بالياء المنناة  
 التسمية والراء المهملة  
 آخره راء مركب معناه  
 المذكر وهو هنا الدفتر  
 وفى بعض الايام كاد  
 الباعة وفى بعض فى تذاكر  
 الباعة اه منه

طلب

فى العمل بالدفاتر السلطانية

(ولا يشهد على شهادة غيره)  
 مالم يشهد عليه

يشهد وان لم يقل له اشهد على بما فيه هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر ٨١  
 وعامه فيها (قوله واعقد في الاشياء) قال في احكام الكتابة منهم اوز كرا القاضي ادعى عليه  
 مالا واخرج خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فاذا ذكر ان يكون خطه فاستكتب  
 فيكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة فالدالة على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال  
 في الصحيح لانه لا يز يدعى أن يقول هذا خطي وانا حررتة لكن ليس على هذا المال ونعمة لا يجب  
 كذا هنا (قوله لكن في شرح الوهبانية الخ) هذا قول القاضي النسفي والعامه على خلافه  
 كما في البحر ونصه قال القاضي النسفي ان كتب مصدر امر سو ما وعلم الشاهد حل له الشهاده  
 على اقراره كالأقوال كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة  
 اما بعد ذلك فذلك على كذا يكون اقرار الان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون  
 منه كلاما والعامه على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة ٨١ (قوله وفناوى قارئ  
 الهداية) عبارة اسئل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته اشخص كذا ثم ادعى عليه  
 بخمس المبالغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو ان  
 يكتب يقول فلان بن فلان القلاني ان في ذمته فلان بن فلان القلاني كذا وكذا فهو اقرار  
 يلزمه وان لم يكتب على هذا الرسم فاقول قوله مع غيره ٨١ ثم أجاب عن سؤال آخر نحوه بقوله  
 اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضور الشهود ودفه ومعتبر فيسعى من شاهد كتابته ان  
 يشهد عليه اذا جحد اذا عرف الشاهد ما كتب أو قرأه عليه اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان  
 يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك ٨١ وحاصل الجواب ان الحق ثبت باعترافيه بانه خطه أو  
 بالشهادة عليه بذلك اذا عاينوا كتابته أو قرأه عليه م والا فلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى  
 ان هذا لا يخالف ما في المتن نعم يخالف ما في البحر عن البرازية في تعليل المسئلة بقوله لانه لا يزيد  
 على أن يقول هذا خطي وانا حررتة لكن ليس على هذا المال ونعمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق  
 بين ما يحمله على ما اذا لم يكن معنونا لكن هو قول القاضي النسفي كما في البرازية وقد قدمنا  
 انه خلاف ما عليه العامة (قوله فراجع ذلك) أراد بذلك أن يبين ان المسئلة التي أفتى بها قارئ  
 الهداية غير مسئلة قاضيان فان ما في قاضيان هو الذي ذكره المصنف كإقرافت عليه والذي  
 أفتى به قارئ الهداية هو ما في شرح الوهبانية والمقتط كما علمت (أقول) والحاصل انه اضطرب  
 كلامهم في مسئلة العمل بالخط وأعله مبنى على اختلاف الرواية أو ان فيه قولين كما يشعر به  
 التعبير بانظ قالوا كما قدمناه والذي قدمناه عن الجرح يفيد أن عامة علمائنا على عدم العمل  
 بالخط وأشار العلامة البيهقي الى ان قوله لم لا يعقد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي  
 عليه خطوط القضاة الماضين الخ يستثنى منه ما وجدته القاضي في أيدي القضاة الماضين وله  
 رسوم في دواوينهم ونسبه اليه ما قاله في الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا  
 في الاشياء تبعا لما في قاضيان والبرازية وغيرهما خط السماسر والبيع والصراف وجرم به  
 في البحر وكذا في الوهبانية وحققه ابن الشهنة وكذا الشيرازي في شرحها وأفتى به المصنف  
 ونسبه العلامة البيهقي الى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف  
 والسماسر فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم م

واعقد في الاشياء لكن  
 في شرح الوهبانية لو  
 قال هذا خطي لكن ليس  
 على هذا المال ان كان الخط  
 على وجه الرسالة مصدر  
 معنونا لا يصح ويلزم  
 بالمال ونحوه في المقتط  
 وفناوى قارئ الهداية  
 فراجع ذلك

للقاضي العلم بالنسب شهادة عدلين فينبغي أن يحصل للشهود أيضا بشهادة عدلين كما هو قولهما  
 ١٥ وقيد برؤية الشخص لانه لا يشترط رؤية الوجه لصحة الشهادة على المتنبية كما قال به بعض  
 مشايخنا عند التعريف شربلاية والى هذا مال خواهر زادو بعضهم قال لا يصح التحمل  
 عليهم بدون رؤية وجهها ذكره سري الدين قال أبو السعد فحصل منه ان الفتوى على عدم  
 اشتراط رؤية وجه المرأة (أقول) ولا ينبغي ان هذا كله عند عدم معرفته لها اما اذا عرفها  
 فيشهد عليهم بدون رؤية وجهها ولكن هذا ظاهر اذا رأى وجهها ثم تنقبت فشهد على اقرارها  
 مثلا في حال تنقيبها فهذا الاشك ان لا يحتاج الى تعريف من غيره ما ذكره زهير بن غيره حجة لا يزيد  
 على معرفته واما اذا كانت متقبية وكان يعرفها قبل فعرها بصوتها وحيثها ولم يرو وجهها  
 وقت التنقيب أو الاقرار فهل يكفي ذلك ظاهر اطلاقهم انه لا يكفي في العمادية قالوا لا يصح  
 التحمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الاسلام الاوزجندی وظهير الدين المرغيناني اه  
 ولم يفصل بين ما اذا عرفها بصوتها أولا وفي البيروني على الاشياء لا يجوز أن يشهد على من سمعه  
 من وراء حائط أو من فوق البيت وهو لا يراه وان عرف كلامه لان الكلام يشبه به بعضه بعضا  
 كما في التواريخ وفي منية المفتي اقرت من وراء حجاب لا يجوز أن يشهد على اقرارها الا اذا رأى  
 شخصها ولم يشترط في النوادر رؤية وجهها انتهى وانظر كلام الفخ فانه يفيد ذلك أيضا (قوله  
 وعليه الفتوى) مقابله ما تقدم قريبا من انه لا بد من شهادة جماعة ذكر الفقيه أبو الليث عن  
 نصير بن يحيى قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة  
 متى تجوز اذا لم يعرفها قال كان أبو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنه جماعة انهم افلانة وكان  
 ابو يوسف وأبو ليث يقولان يجوز اذا شهد عنه عدلان انهم افلانة وهو المختار للفتوى وعليه  
 الاعتقاد لانه ايسر على الناس انتهى واعلم أنهم ما احتاجا لاسم والنسب لانه شهد وعليه  
 وقت العمل يحتاجان عند اداء الشهادة الى من يشهدان صاحبة الاسم والنسب هذه  
 وذكر الشيخ خبير الدين انه يصح التعريف عن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليها  
 اولها سائحاتي بزيادة من البصر وغيره (قوله لان عند الاداء) كذا وقع في المنهج وفيه حذف  
 اسم أن وهو ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها (قوله فيضره) أي يضر المدعي عليه بقضه  
 لالفقيه (قوله ظاهرة) ضمنه معنى دالة فعدها بعلى (قوله على أنهم ما كخط كاتب واحد) لفظ  
 على بمعنى في أو متعلق بحذف تقديره تدل والاولى حذف الكاف من كخط كما هو في المنهج وهو  
 كذلك في بعض النسخ (قوله لا يحكم عليه بالمال) لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وانحرته  
 لكنه ليس على هذا المال ولعملة لا يجب فكذا هنا من (قوله خاتمة) عبارة من الشهادات  
 رجل كتب صد وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماءنا لا يجوز  
 للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل  
 لهم أن يشهدوا بأحد معان ثلاثة اما أن يقرأ الكتاب عليهم أو يكتبه غيره أو قرئ الكتاب  
 عليه بين يدي الشهود فيقول هو له سمعنا شهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد  
 ويعلم بما فيه ويقول اشهدوا على بما فيه قال أبو علي النسبي هذا لم يكن الكتاب مكتوبا على  
 الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه أن

ويكفي هذا للشهادة على  
 الاسم والنسب وعليه  
 الفتوى جامع الفوائد  
 \* (فرع) في الجواهر عن  
 محمد لا ينبغي لفقهاء كتب  
 الشهادة لان عند الاداء  
 يعضهم المدعي عليه فيضره  
 (وان كان بين الخططين) بان  
 أخرج المدعي خط اقرار  
 المدعي عليه فأنكر كونه  
 خطه فاستكتب فكتب  
 وبين الخططين (مشاهدة  
 ظاهرة) على أنهم ما كخط  
 كاتب واحد (لا يحكم عليه  
 بالمال) هو الصحيح خاتمة  
 وان افق قارئ الهداية  
 خط لاقه فلا يعقل عليه  
 وانما يقول على هذا التصحيح  
 لان قاضيان من أجل من  
 يقر المدعي تصحيحا نه كذا  
 ذكره المصنف هنا وفي كتاب  
 الاقرار

الموتيات (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال بده ولو قال لا تشهد على امكن افود لما في الخلاصة  
 لو قال المقر لا تشهد على بئنا سمعت تسعة الشهادة اه فيعلم حكم ما اذا سكت بالاولى بحر  
 وفيه واذ سكت يشهد بما علم ولا يقول أشهد في لانه كذب وفي النوازل سئل محمد بن مقاتل  
 عن ثمر يكن يخاصه بان وعندهما قوم فقال لا تشهدوا عليهما تسعة وانه من انتم اقر أحدهما  
 صاحبه بشراء أو باع شيئا فطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي ان يشهدوا بذلك  
 وهو قول محمد بن سيرين واما الحسن البصري والحسن بن زياد فانهم ما يقولان لا يشهدون به  
 قال الفقيه وروى عن أبي حنيفة انه قال ينبغي ان يشهدوا وبه نأخذ اه ثم قال  
 بعده قال الفقيه ان كان يخاف على نفسه انه اذا أقر بشئ صدق وادعى ان شريكه قبض  
 لا يصدقه يقول لاه متوسط اجعل كأن هذا المال على غيري وانا أعبر عنه ثم يقول قبض كذا وكذا  
 فيبين الجميع من غير أن يضيف الى نفسه كي لا يصير حجة عليه اه (قوله ولو لم يخف يأري وجهه  
 المقر وبه فهمه) وان لم يروه وسعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة الا اذا دخل بيتا فترأى رجلا فيه  
 وحده فخرج وجلس على بابه وابس له مسلا غيره فسمع اقراره من الباب من غير رؤية وجهه  
 حل له ان يشهد بما أقر كذا ذكره الخصاص وفي العميون رجل خبا أقوم الرجل ثم سأل عنه شئ  
 فاقر وهم يسمعون كلامه ويرونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسعوا كلامه لا يحل  
 لهم الشهادة اه بحر (قوله لىكن لو فسر) بان قال اني شاهد على المحجب (قوله لا تقبل)  
 اذا ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض  
 الحوادث لىكن اذا صرح لا تقبل ط (قوله أدرى شخصها) في الماتقة اذا سمع صوت المرأة  
 ولم ير شخصها فشهد اثنان عنده انهما افلانة لا يحل له ان يشهد عليهما وان رأى شخصها واقرت  
 عنده فشهد اثنان انهما افلانة حل له ان يشهد عليهما اه بحر من أول الشهادات واحترز برؤية  
 شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين حديث عن وجهها وقالت ان افلانة بنت  
 فلان بن فلان وهبت لزوجي مهورى فلا يجتاج الشهود الى شهادة عدلين انهما افلانة بنت فلان  
 مادامت حية اذ يمكن الشاهد أن يشير اليها فان ماتت فحينئذ يجتاج الشهود الى شهادة عدلين  
 بنسبها وقال قبله لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه المقررة فلانة بنت فلان يكتفى بهذا الشهادة على  
 الاسم والنسب عندهما وعلمه الفتوى ألا ترى انهم لو شهدا عند القاضي بقضى بشهادتهما  
 والقضاء فوق الشهادة فتجوز الشهادة باخبارهما بالاطريق الاولى فان عرفها باسمها ونسبها  
 عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا بالقرع على شهادتهما فبشهادة عند القاضي عليها بالاسم والنسب  
 وبالحق أصالة اه وفيه ولا يجوز الاعتقاد على اخبار الماتقة اذ ينسبها ونسبها اليها ما نسبها  
 وانسبها باسم غيرهما ونسبها بريدان أن يرقوا على الشهود ليخبر جالبيهم من يد مال كذا فلو اعتدوا  
 على قراهما فانتد تزويرهم او بطل املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس فانهم  
 يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتقباض من رجلين لا يعرفونهم ما تم اذا استشهدوا  
 بعدم موت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب ان يحتز عن  
 مثل ذلك وطريق علم الشهود بالنسب أن يشهد عندهم جماعة لا يتصورون طوطهم على الكذب  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما شهادة رجلين كاف كافي سائر الحقوق (أقول) يحصل

مطلب

وان لم يشهد عليه) ولو  
 محتقيا يرى وجهه المقر  
 وبه فهمه (ولا يشهد على  
 محجب بشهادة منه الا اذا  
 تبين القائل) بأن لم يكن  
 في البيت غيره لىكن لو فسر  
 لا تقبل درو (أو يرى  
 شخصها) أى القائل (مع  
 شهادة اثنين بأنهما افلانة  
 بنت فلان بن فلان)

ما يغفل الناس عنه كثيرا  
 من الشهادة على المتعاقدين  
 باسمهم ونسبهم ما يبايعهم

عن يثق به من امانته وأخبره بعد التهم ولا بد من المغايرة بين شهود الصبر والعلانية وانما لم يشترط  
 عدالتهم لانها الاحتياط اجابة للمدعى الى ما طالب اه **ذكر** العلامة عبد البر في شرح  
 الوهبانية ومثله في شرحها المصنفة هاو ذكر في البحر ان ذلك في شهادة العلانية محمول على أن من كرها  
 معروف العدلة انقل الاجماع على ان تزكية العلانية كالشهادة أو هو محمول على ما اذا  
 تقدمت التزكية سرا واثن كان ما ذكره العلامة عبد البر عن الامام اسمعيل مراد افه وضعيف  
 لنقل الاجماع على ان تزكية العلانية كالشهادة اه **(قوله بما سمع)** أى ان كان من المسموعات  
 وقوله أو رأى أى ان كان من المراتيات وقد يكون الشيء مسموعا ومرئيا باعتبارين وأشار بقوله  
**بما سمع** الى انه لا بد من علم الشاهد بما يشهد به ولهذا قال في النوازل عن رجل ادعى على ورثة  
 ميت ما لا قاصر بانهات ذلك فاحضر شاهدين شهدا ان المتوفى قد أخذ من هذا المدعى مديلا  
 فيه دراهم ولم يعلمكم وزنه اهل تجوز شهداتهم ما وهل يجوز للشاهدين أن يشهدا بذلك قال ان  
 كان الشهود ووقفوا على تلك المصرة وفهموا انها دراهم وحزروها فيما يقع عليه يقيمهم من  
 مقدارها شهدوا بذلك وينبغي ان يعتبروا جودتها فانها قد تكون ستوقفة فاذا فعلوا ذلك جازت  
 شهداتهم اه وفي خزنة الاكل رجل في يده درهمان كبير وصغير فاقربا بحددهم الرجل فشهدا  
 انه اقربا بحددهم ولا ندري بأيهم ما أقربا فانه يؤمر بتسليم الصغير اه **(قوله في مثل البيع)** ان  
 عقدا بالبيع وقبول كان من المسموعات وان تعاط كان من المراتيات وفيه يشهدون بالآخذ  
 والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز بغير عن الغزاية قال في الدرر يقول اشهد انه باع أو اقربا لانه  
 عاين السبب فوجب عليه الشهادة كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان بالتعاطي  
 فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع ل على الآخذ  
 والاعطاء لانه بيع حكيم لاحقيق اه وفي البحر عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج الى  
 الشهادة لم يترى يشهد له بالمالك بسبب الشراء ولا يشهد له بالمالك المطلق لان الملك المطلق ملوك  
 من الاصل والمالك بالشراء حادث اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان  
 الحكم بالشراء بمن حجه ول لا يصح اه وانظر ما قدمناه في شق القضاء وما سنذكره في باب  
 الاختلاف في الشهادة ان شاء الله تعالى **(قوله والافرار)** هو باللسان من المسموعات بان يسمع  
 قول المقر لان على كذا **(قوله ولو بالكتاب)** في البحر عن الغزاية ما لم يخصه اذا كتب افراوه  
 بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما  
 وان اغتاب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس  
 يشترط ان يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب وان كتب وقرأ عند الشهود مطلقا أو  
 قرأ غيره وقال الكاتب اشهدوا على به أو كتبه عندهم وقال اشهدوا على بما فيه وعلما به كان  
 اقرارا والافلاو به ظهران ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جرم به في القبح وغيره وافتى به  
 الشيخ سراج الدين قارئ الهداية اذا كان على رسم الصكوك واعترف بانه خطه أو شهدوا  
 عليه به وقد شاهدوا كتابته وعرفوا ما كتبه أو قرأه عليهم هذا حاصل ما أجاب به في موضعين من  
 فتاواه وسيأتي قريباً ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك **(قوله وحكم الحاكم)** يكون من  
 المسموع ان كان بالقول ويكون من المراتيات ان كان فعلا **(قوله والغصب والقتل)** من

(و) الشاهد (له أن يشهد  
 بما سمع أو رأى في مثل البيع)  
 ولو بالتعاطي فيكون من  
 المرقى (والاقرار) ولو بالكاتب  
 فيكون مرئيا (وحكم  
 الحاكم والغصب والقتل)

الذي عرقه القاضي بالعدل قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضي تعديله ولا بن سامة فيه  
قولان وعن أبي بكر البلخي في ثلاثة منهم دووا والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدل ولا يعرف  
الثالث فان القاضي يقبل تعديله - أو لو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديله ما  
في الشهادة الاولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى (قوله ولا تنس مامر عن الاشياء) أي قبيل  
التحكيم من ان الامام لو أمر قضاة بخلاف الشهود وجب على العلماء ان ينصحوه ويقولوا له  
لا تكلف قضاة ان امر يلزم منه ضحك ان خالفوك أو مضط الخالق اذا وافقوك اه ح  
أقول وعبارة البحر بعد ما ذكر عبارة القلانسي من ان مختار ابن أبي ليلى استخلاف الشهود قال  
قلت ولا يصفه مافي الكتب المعتمدة كالخلاصة والبرازية من انه لا عين على الشاهد لانه عند  
ظهور عدالة والكلام عند خفائها خصوص في زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكي  
غالبوا والمجهول لا يعرف المجهول لكن قال العلامة المقدسي بعد ذكر مافي التمهيد للقلانسي  
لا يخفى انه مخالف لما في الكتب المعتمدة ولا يقال يجب التحمل به لان الشاهد مجهول كالمزكي  
غالبوا والمجهول لا يعرف المجهول لانا نقول الامر كذلك لكن قال الفقيه لو استقصى مثل ذلك  
لضاف الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل

ومن ذا الذي ترضى بحجابه كلها \* كفى المرتبلا أن تعدد ما يبه

أقول لكن صدر الامر السلطاني انه اذا ألح الخصم على القاضي بان يحلف الشهود قبل  
الحكم لتقوية الشهادة ورأى الحاكم لزوم ذلك فله اجابته كما في مادة ١٧٢٧ من المجلة  
(الطيفة) \* في الملة قط عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة فاضيا فوجدت فيها  
مائة وعشرين عدلا فطلبت منهم فرددتهم الى سنة ثم أسقطت اربعة فلما رأيت ذلك  
استعفيت واعتزات \* (تنبه) \* قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وهو من جلة الأئمة أخذ عن أبي يوسف وزوجه في العلم ولو عرف اتفاق المتقدمين والمتأخرين لكنه  
مات شاب رحمه الله تعالى اربعة من الشهود لا أسأل عنهم شاهد غريب وهو ان يجتمع الخصوم  
يساب القاضي ومنهم شخص يدعي الغربة والعزم على السنة وفوت الرفاق بالناخير وطاب  
تقدمه لذلك أي بالقرعة كما في البحر فلا يقبل الا بشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تركيهما  
لتحقيق القوت بطول المدة بالتركية النامية العدوى وهي مالو هي شخص يئنه وبين المهر  
أكثر من يوم وله عليه دعوى لا يرسل القاضي خالفه حتى يقيم بينة بالحق الذي عليه ولا يشترط  
تعديله ونقل عن محمد انه اشترط تعديل هذين لما فيه من الالتزام على الغير وكل ما كان كذلك  
سبيله التعديل واليه مال الحلواني وقال انه روى عن الامام الثالثة شاهد رد الطينة وهو  
مالو ادعى - لي شخص انيس بحضوره بحيث وذكر انه امتنع من الحضور معه اعطاه القاضي  
طينة أو خاتما وقال اراه اياه وادعه الى واشهد عليه فان اراه ذلك وقال لا أحضر وشهد عند  
القاضي بذلك مستورا ولا يسأل عنه - ما قالوا وفيما نقل عن محمد اشارة الى تعديله - ما حيث  
قبيل ما فيه الزام على الغير وقال الصدر الشهيد ان عدم التعديل أنظر للناس وبه نأخذ ظروف  
اختفاء الخصم مخافة العقوبة فاذا شهد كتب الى الوالي في احضاره الرابعة شاهد تعديل  
العلانية لا يشترط تركيته ظاهرا - ما سأل القاضي عن الشهود المطلوب تعديله - ما في المهر

قلت ولا تنس مامر عن  
الاشياء

انبتت الحرب بالدار دور  
يعنى الاصل فيمن كان في  
دار الاسلام الحربية فهو  
بعبارة جواب عن النقض  
بالعبد وبدلته جواب عن  
النقض بالحدود ابن كمال  
(والتمه تعديل من الخصم  
الذى لم يرجع اليه في  
التعديل لم يصح) فلو كان  
من يرجع اليه في التعديل  
صح بزانية والمراد بتعديله  
تركيبه بقوله هم عندول  
زاد ~~انهم~~ اخطوا  
أو نسوا أو لم يزد (و) أما  
(قوله صدقوا أو هم عندول  
صدقة) فانه (اعتراف بالحق)  
فيضى باقراره لا باليمينه عند  
الحدود اختيار وفي البحر عن  
التعذيب يخالف الشهود  
في زمانها انه مذكور تركية  
اذا جهول لا يعرف  
الجهول وأقره المصنف  
ثم نقل عنه عن الصيرفية  
بقوله يرضه للقاضي

مطلب ٢

بحر الشاهد بنفسه  
مقبول

مطلب ٣

تعديل أحد الشاهدين  
صاحبه

الاعلانية بلا موقنة اه قال القهستاني وتركبة السر احدتها ويرجع عليه الفتوى كما في  
المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار انه يسأل سر او اعلانية وعليه الفتوى اه قلت  
يمكن ارجاعه الى قوله يسأل أى لا يكتفى بالعدالة الظاهرة فهو ترجيح اقوله ما تأمل قاله  
سيدى الوالد (قوله انبتت الحرب بالدار دور) ونحوه في الهداية لكن في البحر واختار  
المرحسى اه لا يكتفى بقوله هو عدل لان الحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جائز الشهادة  
وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا يدين من زيادة جائز الشهادة كما في الظهيرية وينبغي ترجيحه اه  
وفي البرازية ينبغي أن يعدل قطعاً ولا يقول هم عندول لاختبار النقاية ولو قال لأعلم منهم  
الاخير فهو تعديل في الاصح (قوله الحربية) مخاف لما نقل في بعض الشروح عن الجامع  
الكبير من ان الناس احرار الا في الشهادة والحدود والقصاص كما لا يخفى فليست تأمل بعقوبة  
لكن ذكر في البحر عن الزباجي ان هذا محمول على ما اذا طعن الخصم بالرق كما قدمه القدوري  
(قوله فهو) أى افظ عدل بعبارة أى بمنطوقه فيه انه لا يكون كذلك الا اذا كانت الحربية  
تفهم منطوقاً من العدل ولا يطبق على العبد عدل مع انه ليس كذلك ط (قوله بعبارة) أى  
بمنطوقه وهو ما سبق الكلام له (قوله وبدلته) هو الحكم الذى يسأل عن المنطوق لكن  
لم يسبق النص اليه وهو يفيد ان الحدود في القذف لا يكون عدلاً ليس كذلك ولذا اختار  
المرحسى عدم الاكتفاء بقوله هو عدل كما قدمناه آنفاً وقد جعل الحلبي مرجع الضمير في قوله  
فهو بعبارة الى الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحربية بمفهوم الموافقة المسمى بدلالة النص  
فانه بمنطوقه جواب عن النقض بالعبد الوارد على قول المازكي هو عدل فقط وبدلته الذى هو  
مفهوم الموافقة جواب عن النقض بالحدود في القذف الوارد على عبارة المازكي السابقة وانما  
دل بمفهوم الموافقة عليه لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف أيضاً فهو  
مساو اه (قوله والتعديل) أى التركبة (قوله من الخصم) أى المدعى عليه والمدعى بالاولى  
كتمثيل الشاهد نفسه وأطافه فتشمل ما اذا عدله المدعى عليه قبل الشهادة أو بعده كما في  
البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان  
القذف الطارئ على المعدل قبل القضاء كالمقارن بحر (قوله لم يصح) أى لم يصح من كيان  
في زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه كاذب في الانكار ومبطل في الاصرار وتركبة الكاذب  
الفاسق لا تصح هذا عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يصح ان كان من أهل بيته كان عدلاً  
لكن عند محمد لا يدين ضم آخر اليه در ومفاده انه لو كان مقراً يصح قال في منية الفتاى المشهود  
عليه اذا كان ساكناً غير جاحد لا يثق فقال هم عندول يقبل بالاتفاق فان جحد وقال هم عندول  
امكن اخطوا أو نسوا فني صحة التعديل روايتان اه وهذا موضوع المسئلة وفي شرح أدب  
القضاء لا يصدر الشهيد ان يكون مقراً بقوله صدقوا فيه شاهدوا به على وبقوله هم عندول فيما  
شهدوا به على اطافه وقيد في البرازية بما اذا كان المدعى عليه لا يرجع اليه في التعديل فان كان  
صح قوله قال في البحر ٢ وأما بحر الشاهد نفسه فقبول لكنه يأنه بذلك حيث كان صادقات  
شهادته فبسته من ابطال حق المدعى ٣ وتعديل أحد الشاهدين صاحبه فيه اختلاف قال  
في الظهيرية شاهدان شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فعدله

مطلب ١

يشترط في التزكية شروط

مطلب ٢

عرف فسق الشاهد فغاب

ثم قدم

مطلب ٣

لو كان معروفا بالصلاح

فغاب ثم عاد فهو ع

عدالة

به يفتى) وهو اختلاف

زمان لانهما كانا في القرن

الرابع ولولا كنفى بالسر جاز

مجمع به يفتى سراجية (وكفى

في التزكية) قول المزكي (هو

عدله في الاصح)

مطلب

تاريخ وفاة اثنتي عشرة

فيشترط لجوازها شروط الاول ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الشافعي ان تعرفه  
وتحتمل به بشركة أو معاملة أو سفر الثالث ان تعرف انه ملازم للجماعة الرابع ان يكون معروفا  
بصحة المعاملة في الديار والدرهم الخامس ان يكون مؤديا لامة السادس ان يكون  
صدوق اللسان السابع اجتناب الكثر الثامن ان تعلم منه اجتناب الاصرار على الصغائر  
وما يحل بالمرودة والكل في شرح أدب القضاء للخصاف وفي النوازل من قال لا ادري انا  
مؤمن أو غير مؤمن لا تعدله ولا تصل خلفه وفي البرازية عرف فسق الشاهد فغاب غيبة  
منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا يجرحه المعدل ولا يعدله ولو كان معروفا بالصلاح  
فغاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على امداله والشاهدان لو عدلا بعد ما تابا بقضى بينهما ثم  
وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا أو عميا لا يقضى تاب الفاسق لا يعدله كإنا ببل لا بد من مضي زمان  
يقع في القلب صدقه في التوبة اه بجر وفيه وشمل اطلاقه ما اذا كان الشاهد غريبا فان  
كان ولا يجد معدا لانه يكتب الى قاضي بلاده ليخبره عن حاله أو الى اهل بلده ليعرف حاله وكذا  
غريب ينزل بين ظهراني قوم لا يعدله حتى تبعد المدة وينظر حاله للقوم وكان الامام الثاني يقول  
ان المدة ستة أشهر ثم رجع الى سنة ومحمد لم يقدر بل على ما يقع في القلب الوثوق وعليه الفتوى  
اه ملخصا (قوله به يفتى) مرتبط بقوله وعندهما يسأل في الكل قال في البحر والحاصل  
انه ان طعن عليهم سال عنهم في الكل الى آخر ما قدمناه ترى ان كان ينبغي للمصنف ان يقدمه  
على قوله سر او علمه للثلاثين هم خلاف المراد فانه سيقول ان الفتوى الا كنفيا بالسر وجرم به ابن  
الكمال في مثله وكفى البحر ان ما في الكل خلاف المفتي به به ظهر ان ما يفعل في زمانه من  
الا كنفنا بالهلاية خلاف المفتي به بل في البحر لا بد من تقديم تركية السر والهلاية الى آخر  
ما قدمناه آنفا فكتب (أقول) وعمل قضاة زمانه الآن على تركية السر والهلاية لورود الامر  
السلطاني بذلك (قوله لانهما كانا في القرن الرابع) بعد تغير أحوال الناس فظهرت الخيانة  
والكذب رأبو حنيفة كان في القرن الثالث وهم ناس شهد بهم رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم بالخير والصلاح فقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي أنا فيه ثم الذين يلونهم  
ثم الذين يلونهم ثم يفسدوا والكذب حتى يحلف الرجل قبل ان يستحلف ويشهد قبل ان يستشهد  
اه زيلعي وهذا بناء على ان القرن خمسون سنة كما نقله الاخضرى في شرح السلم اه ح  
وقال ابن حجر في شرح البخاري يطلق القرن على مدة من الزمان واخذة لفوا في تحديدها من عشرة  
أعوام الى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بالسمعين ولا بمائة وعشرة وما عدا ذلك فقد قال  
به قائل اه وذكر ان الامام مات سنة ١٥٠ مائة وخمسين وأبو يوسف سنة ١٨٢  
مائة واثنين وغنائين ومحمد سنة ١٨٧ مائة وسبع وغنائين فان قلت هلا قال الشارح في القرن  
الثالث عوضا عن قوله في القرن الرابع لانهم أدركوا أبا حنيفة وهو من التابعين الذين هم  
أهل القرن الثاني كان اصحابه هم أهل القرن الاول فيجاب ان الذين كانوا يتبعها يكونون الى  
اصحابهم هم أهل القرن الرابع وهم مابعد اتباع التابعين (قوله سراجية) عبارتها كما في  
البحر والفتوى على انه يسأل في السر وقد تركت التزكية في الهلاية في زماننا كي لا يخضع  
المزكي أو يخوف اه وقد كانت الهلاية وحدها في الصدر الاول ويرى عن محمد تركية



ويكتب في ذلك البياض نسب الشاهد وحليته ومسجده الذي يصلي فيه ثم يكتب المزمع الذي  
 بعث القاضي اليه عدله بان يكتب هو عدل جائز الشهادة وان لم يعرفه بشئ كتب هو مستور  
 ومن عرفه بقسق لم يصرح به بل يسكت تحريزا عن هتك السر أو يكتب الله تعالى أعلم به الا اذا  
 عدله غيره وخاف انه ان لم يصرح به يقضى بشهادته يصرح به كذا في البماهية وفائدة السر ان المزمع  
 اذا جرح الشاهد يقول القاضي للمدعي مات شاهدا آخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة  
 عن هتك حرمة المسلم وصيانة حال المزمع ولو تعارض الجرح والتعديل قال العلامة قاسم  
 اذا جرح واحد وعدل واحد فعدلهما الجرح أولى لان مذهبهما ان الجرح والتعديل يثبت  
 بقول واحد كالوكان في كل جانب اثنان وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرحه واحد أو يعدله  
 فيثبت الجرح أو التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى بالاجماع وان جرحه  
 اثنان وعدله عشرة فالجرح أولى فلو قال المدعي بعد الجرح أنا جرحي بقوم صالحين يعدلونهم  
 قال في العيون قبل ذلك وفي النوادر انه لا يقبل وهو اختيار ظهير الدين وعلي قول من يقبل اذا  
 جاء بقوم ثقة يعدلونهم فالقاضي يسأل الجرحين فلعلهم جرحوا بما لا يكون جرحا عند القاضي  
 لا يلتفت الى جرحهم هذا لطف الاقوال وبه جزم في الخاتمة وكذا لو عدل المزمع في الشهود سرا  
 وطعن المشهود عليه وقال للقاضي سل عنهم فلانا وفلانا وسمى قوما يصحون ولوعدل شاهد  
 في قضية وقضى به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة أعيد التعديل والا وفي الظهيرية للقاضي  
 اذا عرف أحدهما بالعدالة فسأله عن صاحبه فعده قال نصير لا يقبل ولا بن سلمة قولان ٤ وفي  
 البرازية من ردت شهادته في حادثة لعله ثم زالت العلة فشهد لم تقبل الا في أربعة الصبي والعبد  
 والكافر على المسلم والا على اذ شهدوا فردت فزال المسامح فشهدوا يقبل وقد جمعها العلامة  
 المقدسي في قوله

ان زالت العلة في شهادة \* ردت فلا تقبل في الاعادة

في غير ما اربعة في العد \* أعفى وكافر صبي عبد

وفي البحر ٥ يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوالها بخلاف الاول  
 فانه لا يقبل مطابقا اليه أشار في النوازل وذلك كاجير الواحد لا تقبل شهادته مادامت الاجارة  
 قائمة فاذا انقضت قبلت (قوله وعلنا) بفتح اللام مصدر عن الامر بظهور وانتشر وفي المصباح  
 عن الامر علونا من باب قعد بظهور وانتشر فهو عال وعان علنا من باب تعابغة فهو عال  
 وعين والاسم العلانية بان يجمع بين المزمع والشاهد الذي ذكرناه ويقول للمزمع هذا هو  
 الذي زكمته حوى قال في البحر لو زكى من في السر علنا يجوز عندنا والخلاف شرط تغيرهما  
 كذا في البرازية ولو قال المؤلف ثم علنا فيفيد انه لا بد من تقديم تزكية السر على العلانية  
 امكن أولى لما في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تزكية العلانية حتى يزكى في السر اه وفيه  
 سؤال القاضي عن الشاهد الاصل والقرع فيبـ الـ عن السك كذا عن أبي يوسف وعن محمد  
 يسأل عن الاولين فان زكى أسأل عن الآخر بن كذا في الملتقط (تبعية) لا يجوز ان تزكية الا ان  
 تعرفه أنت أو وصف لك أو عرفت ان القاضي زكاه أو زكى عنه وقال محمد بن من رجل أقبل  
 شهادته ولا أقبل تعدله يعني ان الشهادة على الظواهر ولا كذلك التعديل كذا في الملتقط

٢ مطلبه  
 لو جرحه واحد وعدله  
 اثنان فالتعديل وان جرحه  
 اثنان وعدله عشرة  
 فالجرح

٣ مطلبه  
 لو عدل شاهد وقضى ومضى  
 مدة وشهد أخرى  
 ٤ مطلبه  
 اذا ردت الشهادة لعله ثم  
 زالت تلك العلة

٥ مطلبه  
 يفرق بين المردود بثمة  
 او لشبهة

== وعلنا

قبول شهادة الفاسق قبل نعرف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصديق وقبله بكون موافقا  
للنص الا ان يريد بالنص قوله تعالى واشهدوا الآية لكن فيه ان دلالة على عدم قبول العدل  
انما هي بالنص وهو غير معتبر عندنا ولا سيما هو مفهوم اقرب مع ان الآية الاولى تدل على  
قبول قوله عند التبيين عن حاله كما قلنا نامل (قوله وهي) أي الشهادة (قوله على حاضر) أي  
خصم حاضر والمراد به جنس الخصم لا يشمل المتقدمين (قوله يحتاج الشاهد) أي في قبول  
شهادته (قوله الى الاشارة) أي اشارة الشاهد (قوله مواضع) الاولى أشياء (قوله بان لا يشاركه  
في المصغرية) لم يشترط هذا في جامع الفصولين من نبالية (قوله فالمعتبر التعريف لا تكثير  
الحروف) قال في جامع الفصولين والحاصل ان المعتبر حصول المعرفة وارتفاع الالتباس بآي  
وجه كان وقال في اثناء الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه ما نصه ٣ كالمو كان الرجل معروفا  
مشهورا باسمه أو بلقبه لا بآبيه ووجهه بكنى بذكر ما شتهر به وجهه لا بآبيه ووجهه لا بآبيه  
التعريف بل ذكره وعدمه سواء لعدم معرفة الناس به ١٥ ونحوه في نور العين (قوله أو بآبيه)  
وكذا بصفته كما فتى به في الحامدية فيمن شهد ان المرأة التي قتلت في سوق كذا يوم كذا وقت كذا  
قتلها فلان تقبل بلا بيان اسمها أو أبيها حيث كانت معروفة لم يشاركها في ذلك غير ما قال  
في الاشياء وتكفي النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام وفي العبد اسمه واسم مولاه وأبومولاه  
ولا يكتفي بالاختصار على الاسم الا ان يكون مشهورا (قوله جامع الفصولين) أي في الفصل  
التاسع (قوله ولا يسأل عن شاهد) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أي لا يجب على الحاكم  
ان يسأل عن الشاهد بل يجوز له الاختصار على ظاهره العدم في المسألة (قوله بالاطمن  
من الخصم) قال الرملي ولو بالجرح المجرد ولا ينافيه قوله فيما يأتي ولا يسمع القاضي الشهادة على  
جرح مجرّد لان عدم سماعه العدم دخوله تحت الحكم والا فالخبر عن فسق الشهود يمنع القاضي  
عن قبول شهادتهم والحاكم بها فالاطمن به مسموع منه قبل التزكية وسيله من مسائل  
الاطمن والله تعالى أعلم ١٥ (قوله الا في حدود) أي فانه يسأل عنهم لاحتمال في اسقاطها  
فمنه قصي ولان الشهادة فيها ادرائة والحاصل انه ان طعن الخصم في الكل والاسال  
في الحدود والقصاص وفي غير ما يحمل الاختلاف وقبله هذا الاختلاف عصر وزمان والفتوى  
على قولهما في هذا الزمان بجرع الهداية (قوله) عندهم يسأل في الكل) أي وجوبوا يسأل  
بشروط للصحة عندهما كما أوضحه في البحر أي فيسأل بتركه ولا يبطل الحكم ١٥ سوى قال  
في المحيط البرهاني لو قضى بالحد بينة ثم ظهر انهم فساق بعد ما رجح فانه لا ضمان على القاضي لانه  
لم يظهر الخطا بينين ١٥ وهذا يدل على ان القاضي لو قضى في الحدود قبل السؤال بظاهر  
العدالة فانه يصح وان كان آثما فقل في الهداية بشرط الاستقصاء معناه يجب ومعنى قول  
الامام يقتصر الحاكم يجوز اقتصاؤه لانه يجب اقتصاؤه ١٥ (فرع) وفي المانطة صبي احتمل  
لا قبل نهايته ما لم يسأل عنه ولا بد ان يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل محله ومجده  
انه صالح أو غيره ١٥ (قوله ان جهل بمجالهم بجرع) وعبارته ومحل السؤال على قوله ما عند جهل  
القاضي بمجالهم ولذا قال في المانطة القاضي اذا عرف الشهود وبجرع أو عدالة لا يسأل عنهم  
١٥ (قوله سرا) بان يبعث الرقعة ويقال لها المسورة استرها عن أعين الناس الى المزكى

وأقره المصنف (وهي) ان  
(على حاضر يحتاج)  
الشاهد (الى الاشارة الى)  
ثلاثة مواضع أعني  
(الخصمين والمنهود به)  
لوعينا (لادينا) وان على  
غائب) كما في نقل الشهادته  
(أو ميت فلا بد) لقبوا  
(من نسبته الى جده فلا  
يكفي ذكر اسمه واسم أبيه  
وصناعته الا اذا كان  
يعرف بها) أي بالصناعة  
(لا محالة) بان لا يشاركه في  
المصغرية (فلا يرضى)  
بلاذ كرا لجد نفذ) فالمعتبر  
التعريف لا تكثير الحروف  
حتى لو عرف باسمه فقط  
أو بلقبه وحده كفي جامع  
الفصولين وملة نط (ولا  
يسأل عن شاهد بالاطمن  
من الخصم الا في حدود وقد  
وعندهم يسأل في الكل  
ان جهل بمجالهم بجرع  
(سرا)

مطاب  
٣ اذا عرف باللقب واشتهر  
لا يلزم ذكر أبيه ووجهه  
حيث لم يشتهر به

الصغار صلاحه وصوابه أكثر من فسادهم وخطئهم مستعملا للصدق بحتم الكذب ديانة  
ومروية وهو مروى عن أبي يوسف اه ونحوه في الذخيرة (قوله ومنه) أى عما يظن به فيه  
(قوله الكذب) ذكر بعضهم ان الكذب من الصغار ان لم يترتب عليه ما يصير كبرى كما كل  
مال مسلم أو قدفه ونحو ذلك ط (قوله لا يصح) أى لصحة القضاء أى نقضه منج وأعلم ان  
صاحب الكفر تبع صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كافة الشهادة تسوية منهم  
بينهم ما وليس كذلك لان لفظ الشهادة أى اشهد شرط لصحة الاداء بل زكته كما قدمناه واما  
العدالة فلا يستلزم شرطا في صحة الاداء وانما يظهرها شرط وجوب القضاء على القاضى كما قدمناه  
وبه صرح صدر الشهر بقية وصاحب الهداية والجرح والمنع وتبعهم الشارح تبعنا ما في الهداية  
واقراء ابن الهمام حيث قال في الهداية لو قضى القاضى بشهادة الفاسق صح عندنا زاذ في فتح  
القيروان وكان عاصيا (قوله ولو قضى بشهادة فاسق نقض) هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما  
يحفظ درر وظاهر قوله وهو مما يحفظ اعتماده قال في جامع الفتاوى وأما شهادة الفاسق  
فان تحرى القاضى الصدق في شهادة تقبل والا فلا اه (قوله الامام) أى الاعظم وهو  
السلطان بان قال استنبه لانه لا يقبل بشهادة الفاسق (قوله فلا يقبل) أى القضاء بشهادة الفاسق  
لمنع الامام القاضى عن القضاء به (قوله امام) أى فى كتاب القضاء (قوله يتاقت) قياس مادته  
يتوقت بالواد (قوله وقول معقد) ظاهره انه اذا اطلق أو امره بالقضاء به ان يجوز القضاء به  
وقد ذكرنا انه لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا للانسان في خاصة نفسه اذا كان له رأى  
وبعضهم منع العمل به فحينئذ لا يجوز العمل به عند الاطلاق ولا عند التصريح ويجوز  
ويحتمل انه راجع الى القضاء في ذاته وان لم يقبل بذلك الامام ط أقول تحريره ما نقل العلامة  
الشريفة الى في رسالته العقد القرينى في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعى كما قاله السبكي  
منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتناء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية المنع عن  
المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخا اه فيحفظ طريقه البيرى بالعالمى اى  
الذى لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من  
الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأى أما اذا كان عاميا فلم أره لكن مقتضى تقييده بذى  
الرأى انه لا يجوز للعالمى ذلك قال في خزانة الروايات العالم الذى يعرف معنى النصوص  
والاخبار وهو من أهل الدراية يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه اه قال سيدى  
الواد وهذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في بعض الجرح في بحث الوان الدماء أقوالا ضعيفة  
ثم قال وفي المعراج عن نثر الأئمة لو اتفق مقتضى من هذه الأقوال في مواضع الضرورة كان  
حسنا اه وكذا قول أبي يوسف في المنى اذا خرج بعد فتور الشهوة لا يجب به الغسل ضعيف  
واجازوا العمل به لانه ما فرأى الضيف الذى خاف الرية وذلك من مواضع الضرورة (قوله ذى  
المروءة) وهى آداب نفسانية تعم على محاسن الاخلاق وجبل العادات والهمزة وتشديد  
الواو فيه لغتان والمراد الفاسق ذو المروءة ككاس (قوله فقول الثانى بجر) الذى في البحر انه  
رواية عن الثانى (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وقوله تعالى  
من ترضون من الشهادة أى فلا يقبل واقراء المصنف قال في البحر ان ظاهر النص انه لا يعمل

ومنه الكذب لخروجه  
من البطن (لا يصحته)  
خلافا للشافعى رضى الله  
تعالى عنه (ولو قضى  
بشهادة فاسق نقض) وانما  
فتح (الا ان يمنع منه)  
أى من القضاء بشهادة  
الفاسق (الامام فلا) نقض  
لما رواه أنه يتاقت ويتقيد  
بزمان ومكان وحادة وقول  
معقد حتى لا يقبل قضاؤه  
بأقوال ضعيفة وما في  
القضية والمجتهى من قبول  
ذى المروءة الصادقة  
فقول الثانى بجر وضعفه  
الكمال بانه تعادل في مقابلة  
النص فلا يقبل

للمنزعه الذي ذكرته ولا يباس به اه وما ذكره في البحر من الحكيمة المذكورة ليس صريحاً في  
ان المذهب عندنا عدم التفريق في الشهادة للنساء اذا ارتاب القاضي ذكره بعض النفاة  
(قوله لقوله تعالى فتدكر احدهما الاخرى) ولا تذكر الامع الاجتماع (قوله لثلاثة  
خروجهن) أي ولعدم ورود الشرع به (قوله وخصهين) أي خص قبول شهادتهن (قوله  
وتابعهما) كالاجل وشرط الخيار منخ والدليل لكل مذكور في المطولات والحاصل ان أنواع  
الشهادات ستة مالا يقبل الا بشهادة أربع ومالا يقبل الا برجلين وما يقبل فيه شهادة رجلين  
أو رجل واحد اثنين وما يقبل فيه شهادة المرأة وما يقبل فيه شهادة النساء وحدهن بحكم الآية كما  
ذكرنا (قوله ولزم) أي شرط والشرط هنا مالا يبد منه أي عمل الركن والشرط بحر (قوله  
من المراتب الأربع) هي الزنا وبقية الحدود وما لا يطاع عليه الرجال والرابع غيرهما من الحقوق  
وقبل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط آخر لجمعها وهو التمسك به حتى لو قال  
أشهد مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند العامة وفيه الاثر جدي بما  
اذا قال اهـ هذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتى خلاصة وقال الحلواني ان كان فصيحاً  
لا يقبل منه الا لجمال وان كان مجعياً يقبل بشرط ان يـون بحال ان استفسر بين وقال  
السرخسي ان احس القاضي بخيانة كافة التفسير والا لا وفي البزاية وقال الحلواني لو اقر  
المدعى عليه أو وكيله فقال الشاهد اشهد بما ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال  
المدعى في يده بغير حق يصح عندنا اه وفيما كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد أشهد  
ان هذا المدعى على هذا المدعى عليه كل ما سمعني ووصف في هذا الكتاب أو قال هذا المدعى  
الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى  
يقبل لان الحاجة تدعو اليه اطول الشهادة والهجرا الشاهد عن البيان اه (قوله لفظ أنهم)  
٣ حتى لو قال أعلم أو اتيقن لا تقبل شهادته لان النصوص ناطقة بلفظ الشهادة فلا يقوم غيرها  
مقامها لما فيها من زيادة نو كيد لانها من الفاظ اليقين فيكون معنى اليقين ملاحظاً فيم اخلاقاً  
للعراقين فانهم لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيها لا يطالع عليه الرجال فيجب عليها  
من باب الاخبار لان باب الشهادة والصحيح هو الاول لانه من باب الشهادة والهاء شرط فيه  
شرائط الشهادة من الحرية ومجلس الحكم وغيرها يعقوبة (قوله بلفظ المضارع بالاجماع)  
فلا يجوز شهدت لاحتمال الاخبار عامض فلا يكون شاهد الحال (قوله كطهارة ماء) أي  
ونجاسته ونحوه حيث يقبل ان عدلاً أم الفاسق فخره في البيانات التي لا يتغير تلقينها من  
العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء ونجاسته ونحوه حيث يتغير في خبره  
أي الفاسق اذ قد لا يقدر على تلقيها من جهة العدول وقول الطحاوي أو غير عدل محمول على  
المستور كما هو رواية الحسن سبدي الوالد من الصوم وتعامه في حاشيته (قوله ورؤية هلال)  
أي هلال رمضان (قوله فهو اخبار لا شهادة) لانه امر ديني فاشبهه برواية الاخبار هداية  
وأما في المعاملات فيقبل الخبر ولومن كافر أو فاسق أو عديم وصي ان غاب على الرأي صدقه  
كما في الحظر والاباحة من الدرر (قوله والعدالة لوجوبه) أي وجوب القضاء على القاضي  
منع قال العلامة عبد البر أحسن ما قيل في نفسه سير العدل انه المجهت بالكتاب غير المصير على

(قوله ستة أنواع) كذا  
بالاصل والمعدود خمسة  
وأيحضر اه مصححه

أقوله تعالى فتدكر  
احدهما الاخرى ولم تقبل  
شهادة أربع بالرجل لثلاثة  
يكثر خروجهن وخصهين  
الائمة الثلاثة بالاموال  
وتابعهما (ولزم في الكل)  
من المراتب الأربع (اللفظ  
أشهد) بلفظ المضارع  
بالاجماع وكل مالا يشترط  
فيه هذا اللفظ كطهارة ماء  
ورؤية هلال فهو اخبار  
لا شهادة (لقبولها والعدالة  
لوجوبه) في الياسيع  
العدل من لم يطعن عليه  
في بطن ولا فرج

٣ مطلبه

لا تقبل الشهادة بلفظ أعلم  
أو اتيقن

عليهم فما عمل به لا يظهر على ان المعصية لا تنافي اقامة الاحكام الاترى أن من في حالة الخمر  
تجربى له وعليه الاحكام فلا يظهر ما في الحماوى وخزانة المفتين لم يمس الحاجة قال الجموى  
في الملة من كتاب المواريث اذا ادعت امرأة الميت أنها حبلى تعرض على امرأة ثقة أو  
امرأتين فان لم يوقف على شئ من علامات الحمل قسم ميراثه فان وقف على شئ من علامات  
الحمل يوقف نصيب ابنته ونحوه عن أبي يوسف ومحمد ط (قوله ونصاها) أى الشهادة (قوله  
لغيرها) أى لغير الحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال منح فشمى القتل خطأ والقتل  
الذى لا قصاص فيه لان موجب المثل وكذا تقبل فيه الشهادة على الشهادة وكتاب  
القاضى روى عن الخاتمة وقسمه فيه (قوله سواء كان الحق مالا أو غيره) اطلقه فشمى المثل  
وغيره قال الرملى وشمى الشهادة على قتل الخطأ وما لا يوجب القصاص من قبيل الشهادة على  
المال قال فى الخاتمة ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص تقبل  
الى آخر ما حرر (قوله ووصية) أى الایصاء اذ الایصاء كلام فيما ليس بمال قال فى الشر نبلاية ولعل  
الحال لا يفتقر فى الحكم بين الشهادة بالوصية والایصاء اه (قوله واستللال صبي) هذا  
قوله وعندنا ما يثبت بشهادة القابلة وهو الاربع كما سلف (قوله ولو) فى بعض النسخ ولو بلا أو  
واظا هر حذفتها تامل (قوله للادث) أى والعتاق والنسب عنده فالصنف جرى على مذهب  
الامام والشارح فيما تقدم جرى على مذهبهما كما ترى (قوله الا فى حوادث صبيان المكتب)  
هذا مكرر مع ما تقدم والذى فى الملة عدم التقيد بصبيان المكتب فبهم صبيان الحرفة  
قال ظاهر ان التقيد بصبيان المكتب هنا اتفاق أبو السعود (قوله أو رجل وامرأتان)  
لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهدا  
حال كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا التاويل لماعة يرشدان مع وجود  
الرجال وشمادتهم معتبرة معهم عند الاختلاط بالرجال حتى اذا شهد رجل ونسوة بشئ يضاف  
الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع اه ط قال فى البحر والاصل  
فى شهادة النساء القبول لوجود ما يبنى عليه أهلية الشهادة وهى المشاهدة والضبط والاداء  
ونقصان الضبط بزيادة النسب ان انخير بضم الاخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة ولهذا  
لا تقبل فيما يندرى بالشهادات وهذه الحقوق تثبت بالشهادات وحقق الاكل فى العناية به  
لانقصان فى عقله من فيما هو مناط التكليف بل فيما هو العقل بالمسكة ففهم نقصان بعينه  
حاله فى تحصيل البلديات بانه عمل الحواس الجزئيات وبالنسبة ان تثبت فانه لو كان فى ذلك  
نقصان كان تكليفه دون تكليف الرجال فى الاركان وقوله صلى الله عليه وسلم فانقصت  
عقل المرأه العقل بالفعل ولذلك لم يصلح للولاية والخلافة والامارة اه مخلصا وقسمه  
فيه (قوله ولا يفرق بينهما) أى المرأتين حكى ان أم بنهر شهدت هى وأم السانعى عند الحاكم  
فقال الحاكم فرقوا بينهما ما فالتا ليس لذلك قال الله تعالى ان تصل احداهما فقتل  
احداهما الاخرى فسكت الحاكم كذا فى البحر قال التاج السبكى بعد نقل هذه الحكاية  
وهذا فرع حسن واستنباط جيد وممزع غريب والمعروف فى مذهب ولدها اطلاق القول  
بان الحاكم اذا رتاب بالشهود استحب له التفرق بينهما وكلامه ما صرح فى استثناء النساء

مطلبه  
لا فرق فى الشهادة بين الوصية  
والایصاء

(و) نصاها (لغيرها من  
الحقوق سواء كان الحق  
مالا أو غيره كنفكاح وطلاق  
ووكالة ووصية واستللال  
صبي ولو للادث رجلان)  
الا فى حوادث صبيان  
المكتب فانه يقبل فيها  
شهادة المعلم من غير ادعائه  
عن التجهيز (أو رجل  
وامرأتان) ولا يفرق بينهما

العبوب التي يرد بها المبيح قال في الخاتمة وفيما لا ينظر اليه الرجال كاقترن والرتق ونحوه  
اختلفت الروايات وآخر ما روي عن محمد انه ان كان قيل القبض وهو عيب لا يحدث تردبشهامة  
النساء وهو قول أبي يوسف الاخير والمرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أوفى وأما الجبل  
فثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تردبشهامة (قوله فيما لا يطالع عليه الرجال) قال  
الرملي قد سمع أي صاحب البحر في باب ثبوت النسب في شرح قوله والمعتدة ان حدثت ولادتها  
بشهادة رجلين الخ أفاد بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الأجنبية  
وانهم لا يقسمون بالنظر الى عورتها أما كونه قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمداً  
للضرورة كما في شهود الزنا وفي المنع نقلا عن السراج وقال بعض مشايخنا تقبل شهادته أيضاً وان  
قال نعمت النظر اليها (واقول) ثبت الخلاف في التعمد ظاهر او يمكن التوفيق بان يحمل كلام  
الناس في على التعمد لا التحمل الشهادة والمثبت على التعمد مدلهما احياء الحقوق بابطالها الى  
مستحقها بواسطة أدائه الشهادة عند الحاجة اليها وفي كلامهم نوع إشارة اليه وربما أفهم كلام  
الزيلي في شرح قوله ولوقال شهود الزنا نعمدنا النظر فثبت أرجحية القبول وأيضاً عبارته في هذا  
المحل ثم اختلفوا فيما اذا قال نعمت النظر قال بعضهم تقبل ك ما في الزنا طريحه ذكره مقابله  
وقياسه على الزنا والراجح فيه القبول تأمل ثم رأيت في التاترخانية نقلا عن العنابية واختلف  
المشايخ فيما اذا دعي الى تحمل الشهادة عليها وهو يعلم انه لو نظر اليها يشتمى فنه من جوز ذلك  
بشرط ان يقصد بذلك تحمل الشهادة قال شيخ الاسلام الاصح انه لا يباح ذلك ذكره في كتاب  
السكرامة (قوله امرأة حرة مسلمة) بالغة عاقلة عدلة زبلي ودليله قوله عليه الصلاة والسلام  
شهادة النساء جائزة فيما لا تستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس  
فيتمارل الاقل وهو الواحد وهو حجة على الشافعي في اشتراط الاربع ولانه انما سقط الذكورة  
ايحذف النظر لان نظر الجنس اخف فكذلك يسقط اعتبار العدد (قوله والنكتان أحوط) وكذا  
الثلاث أحوط لما فيه من معنى الالتزام بجزء وفيه عن خزائن الاكمل لو شهد عدده نسوة عدول  
انها امرأة فلان أو ابنته وسعته الشهادة اه وفيه باقبل تعديل المرأة ولا يقبل ترجعها (قوله  
والاصح قبول رجل واحد) اذا شهد بالولادة قال في المنع وأشار بقوله فيما لا يطالع عليه الرجال الى  
ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال نعمت النظر اما اذا شهد بالولادة  
وقال فاجأتهم فاتفق نظري عليه ان تقبل شهادته اذا كان عدلاً كما في المبسوط اه وقد مننا نحوه آنفاً  
(قوله وفي البرجندى عن الماتق الخ) ذكر الحوى في خبره عن الحامى القديس تقبل شهادة  
النساء وحدهن في القتل في الجاهل في حكم الدنيا لا في حكم الآخرة ومثله في خزائن الفتاوى وفي  
خير من مطلوب خلافه قال شهادة أهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا  
شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الجماعات وان مست الحاجة  
لعدم حضور العدول في هذه المواضع لان الشارع لما شرع طريقتها ومنعهن من الجماعات  
والصبيان عن الملاعب والامتناع عما يستحق به الحبس كان التعمير مضافاً اليهم لا الى الشارع  
اه وقد تقدم أن المعتقد جواز دخولهن في الجاهل اذ لم يشتمل على مفردة ومعلوم انه قد  
يسجن من لامه صفة منه كعسر ومظلم والصبيان غير مكلفين حتى يتوجه خطاب الدفع

فما لا يطالع عليه الرجال  
امرأة حرة مسلمة والنكتان  
أحوط والاصح قبول رجل  
واحد خلاصة وفي البرجندى  
عن الماتق ان الماعلم اذا شهد  
منفرد في حوادث الصبيان  
تقبل شهادته اه فليحفظ

يوجب الحد والقود لا يشترط فيه رجلان بل يثبت برجل واحد وان كان المعلق  
 عليه لا يثبت بذلك وصورته كافي الجرح عن الولو بالمية رجل قال ان شربت الخمر فملاو كى حر  
 فشهد برجل واحد ان ان شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان هذه شهادة لا مجال لها في الحدود  
 ولو قال ان شربت من فلان شربة على قياص ما ذكرناه ينبغي ان يضمن المال ويعتق العبد  
 ولا يقطع اه وعزا المسئلتين في الخطاينة الى ابي يوسف ثم قال والفتوى فيه ما على قول ابي  
 يوسف وفي خزائن الاكمل شهدانه اعترق عبده ثم شهدا بانه زنى وهو محصن فاعتقه القاضي  
 ثم رجع اليه السكك ضمن شاهد الاعتراف قيمته مولاه وشهود الزنا دية مولاه ايضا ان لم يكن  
 له وارث غيره اه **(قوله كافر)** أى قرييا عنه قوله ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين ولا  
 حد ومرا ايضا في الزنا اذا شهد به رجلان **(قوله وللولادة)** أى في حق ثبوت النسب دون  
 الميراث عنده ذكره قاضيان وهو خبر مقدم لامر اوله يذ كر الولادة في الاصل لاح لان شهادة  
 امرأة واحدة على الولادة انما تكفي عندهما خلافا له على ما مر في باب ثبوت النسب وأما  
 شهادتهما على الاصل فمستلزمة بالاجماع في حق الاصل الا انما قلنا في حق الاصل لان في حق  
 الارث لا تقبل عنده خلافا لهما **(قوله لا لاصلة)** متعلق بالاخيرة أى تقبل شهادة القابلة  
 باستئلال العصبى للصلاة عليه اتفاقا كافي المنع وانما قبلت وان كان يمكن أن يطلع عليه الرجال  
 انكهم لا يحضرون الولادة عادة فالخلق يعلم بطاع عليه الرجال **(قوله ولدارث عندهما)** أى  
 تقبل شهادة القابلة باستئلال العصبى للارث عندهما **(قوله والبيكاره)** أى الشهادة عليه فان  
 شهدت انها بكر يؤجل العنين سنة فاذا مضت فقال وصلت اليها وانكرت ترى النساء فان  
 هي بكر تخبر فان اختارت الفرقة فرقة للرجال وكذا في رد المبيع اذا اشتراها بشرط البكاره  
 ان فان انها انثى يحلف البائع لينضم **ككوله** الى قولهن فالعيب يثبت بقولهن لسماع  
 الدعوى وللتحليف اذ لو لا شهادتهما لم يحلف البائع وكان القول قوله بل لا يمين انفسه بالاصل  
 وهو البكاره كافي البصر وسياق قرييا اوضح من ذلك **(قوله وعيوب النساء)** كالاماء المبيعة  
 من نحو رتق وقرن كالأوشة ترى جارية فادعى انهم اقرباؤها او وثقا يمكن ذكر في المنع في باب خيار  
 العيب عند قوله ادعى ابا فان ما لا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه للعالم قول امرأة ثقة ثم ان  
 كان بعد القبض لا يريد بقولها بل لا بد من تحليف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند  
 أبي يوسف يرد بقولهن بلا يمين البائع اه وفي الفتح قبيل باب خيار الرؤية ان الاصل ان  
 القول لمن تمسك بالاصل وان شهادة النساء بانقرادهن فيما لا يطلع عليه الرجال حجة اذا  
 تأيدت بمؤيد والاعتناء به لتوجه الخصومة لا لالزام الخصم ثم ذكر انه لو اوشة ترى جارية على انها  
 بكر ثم اختلعا قبل القبض أو بعده في بكارتهما يريهما القاضي النساء فان بكر لزم المشترى  
 لان شهادتهما تأيدت بان الاصل البكاره وان قلنا يجب لم يثبت حق الفسخ بشهادتهما  
 لانها حجة قوية لم تتأيد بمؤيد **كك** ثبتت الخصومة ليتوجه اليمين على البائع فيحلف بالله  
 لقد سلمتكم اليكم البيوع وهى بكر فان نكل ردت عليه والا فلا اه ملخصا والاولى حذف  
 قوله قوية أو ابداله بالفظضة عقيقة قال الرملى ذكر في الدرر والغرر وللولادة واستئلال العصبى  
 للصلاة عليه والبيكاره وعيوب النساء امرأة اه فدخل في قوله وعيوب النساء المملكت لانه من

بكافى (وللولادة واستئلال  
 العصبى للصلاة عليه) ولدارث  
 عندهما او الشافعى وأحمد  
 زهوارج فتح (والبيكاره  
 وعيوب النساء)

مطلب  
في الشهادة على اثنين البهيمة

عدلان لان موجب التميز عنده وعندهما لا بد فيه من اربعة كالزنا واما اتيان البهيمة فلا يصح  
انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء اه (قوله فاعقبة القاضي) اي حكم  
بعقبة وكذا قوله وبرجه (قوله ضمن الاولان قيمة لمولاه) لانلاف رقبته المملوكة على السيد  
(قوله ديمه له) انظر هل المراد بالدية هنا قيمة لانه رقيق او دية الاحرار لحكم القاضي عليه  
بالحرية وبذلك قوله لو وارثه فانه لو كان رقيقا كانت الدية للسيد ولا بد ط (قوله لو وارثه)  
بان لم يكن له وارث غيره والوارثه (قوله والقود) نعم القود في النفس والعصرو قيمته  
لما في الخاتمة ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطا او بقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم  
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه الجناية المال فقبل  
فيه شهادة الرجال مع النساء اه (أقول) علم به قبول شهادة رجل وامرأتين في طرف الرجل  
والمرأة وطرو العبد وكل ما لا قصاص فيه وكان موجب المبالغة ويعلم به كثير من الوقائع  
الحالية (قوله ومنه) اي من القود (قوله لما لها) اي لانها اتول (قوله لقتله) بسبب  
ردته أي ان اصبر على كفره (قوله بخلاف الاتي) فانه لا تقتل بل تحبس فتقبل شهادته  
رجل وامرأتين فلذا قيل لابد كبر في المقدس ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها أسلمت جاز  
تجبر على الاسلام قلت وينبغي في النصراني كذلك فيجبر ولا يقتل ورأيت في الولوالجية اه  
سأخاني وانما لا يقتل لانه لم يشهد على اسلامه مسلمان قال سيدي الوالدوا انظر لم يقتل كذلك  
في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه امكنه يعلم بالاولى وصرح به في البحر عن المحيط  
عنه قوله والذي على منه له وقد قدم في باب المرتدان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا  
من ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين على  
رواية النوادر ولو شهد نصرانيان على نصراني أنه أسلم رهو يشكر لم تقبل شهادتهما وقيل  
تقبل في المسلمتين ولو على نصرانية قبلات اتفاقا لان المرتدة لا تقتل بخلاف المرتد ولا كنهما تجبر  
على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام  
وشهادة نصيرين على نصراني انه أسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعتمد  
فاضضان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان اي نفس  
كانت لا تقتل بشهادة النساء اه (قوله ومنه ردة مسلم) اي حكمه ردة تقييدا وعلة قال في  
البحر وما الشهادة بردة مسلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كما ذكر في الخاتمة من السير اه  
(قوله رجلان) انما تقبل شهادة النساء الحديث الزهري مضى السنة من لدن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم والخاتمة من بعده لان شهادة النساء في الحدود والقصاص ولان  
فيها شبهة البدلية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما تندري بالشبهات كذا في الهداية  
وانما يمكن فيها حقيقة البدلية لانها انما تكون فيما امتنع العمل بالبدل مع امكان الاصل  
ولمست كذلك فانما اجازة مع امكان العمل بشهادة الرجلين كافي العناية وفي خزائن الاكمل  
لوقضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يراد ولا يراد ثم رفع الى آخر امضاء  
اه بحر (أقول) والاحسن حذف قوله ولا يراد لان القاضي حينئذ يحكم بعقبة مذهب  
(قوله الا لما في قيمه) اي اذا كان بعض الشهود نسوة ولا يحسد بعقبة ما عاق على شيء

فاعقبة القاضي ثم رجعه ثم  
رجع الكل ضمن الاولان قيمه  
لمولاه والاربعة قيمته له  
ايضا لو ارثه (ولم يبق له  
الحدود والقود) منه  
(اسلام كافر ذكر) لما لها  
اقتله بخلاف الاتي بحر  
(و) مثله (ردة مسلم رجلان)  
الا لما في قيمه ولا يحسد



الماخوذ منه وغیر ذلك فلا تلزم الشهادة بالاختصاص مطلقا ثبوت الحديث كما لا يمكن قد  
يقال مع هذا الاحتمال لاحيد العلق فيه ط قال في البصر ولا يقول سرق محافظة على  
السعر ولانه لو ظهرت السرقة لوجب القطع والضمان لا يجمع القطع فلا يحصل احدا حقه  
وسر ح في غاية البيان بان قوله اخذ ذاولي من سرق وعلى هذا فيجمل قول القدوري وجب  
ان يقول اخذ ذعلى معني ثبت لا الوجوب انتهى وقوله في العتابة نعمه ين ذلك مع قوله  
لا يجوز رأی أن يقول سرق ناسخ وانما الكلام في الاصل وكل منه ما جاز ا (وفيه لطيفة)  
حكى الفخر الرازي في التفسير ان هرون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فادعى  
رجل على آخر بانه اخذ ماله من بيته فاقرب بالاختصاص ذنبا لال الفقهاء فافتوا بقطع يده فقال أبو  
يوسف لانه لم يقر بالسرقة وانما أقر بالاختصاص فادعى المدعى انه سرق فاقرب افتوا بالقطع  
وحالته هم أبو يوسف فقالوا له لم قال لانه لما أقر بالاختصاص ثبت الضمان عليه وسقط القطع  
فلا يتجلى اقراره بهد عباءة سقط الضمان عنه ففججوا ا قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
هذا ظاهر في انه اذا ادعى انه اخذ مالى اود اتى نسمع وان لم يبين وجه الاختصاص (قوله  
ونصاها) أى ما نصيب عليه أى تتوقف عليه قال ابن الكل ولم يقل بشرطها أى كما قال في  
الكنز ما سألنى ان المرأة ليست بشرط في الولادة وأختها (قوله للزنا أربعة) وذلك بشراى  
نذب السرقة لانه فلما يشهد به أربعة بصفته الموجهة والدليل قوله تعالى فاستشهدوا عليهن  
أربعة منكم وقوله ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فلا يجوز بالاقول ونحن وان لم نقل بالانهم وهم فلا جاع  
عليه وقدم الاستدلال بالآيتين على قوله تعالى استشهدوا شهداء ولا يجوز بالاقول ونحن وان لم نقل بالانهم وهم فلا جاع  
مانع والثاني مبيح والمانع ممة دم والدليل وان كان في الذمة مثبت في حق الرجال للمساواة  
ط اخذ من البحر بالمعنى عن فتح القدير قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى عبارة فتح القدير  
وان النص أو جب أربعة رجال بقوله تعالى أربعة منكم فقبول امرأتين مع ثلاثة مخالف لما  
نص عليه من العدد والمعدود وغاية الامر المعارضة بين عموم قوله تعالى فان لم يكونا رجلين  
فرجل واحد وانان وبين هذه فتقدم هذه لانها مانعة وتلك مبيحة ا ولا يخفى عليك ما في كلامه  
من المخالفة والايهام تأمل قال في البصر وقدمنا في الحدود انه يجوز كون الزوج أحدهم الا في  
مسئلتين أن يقذفها الزوج أو لا يشهد به مع ثلاثة وان يشهد به معهم على زناها بانه مطاوعة ا  
(قوله ليس منهم ابن زوجته) أى اذا كان الاب مدعى أو أم الابن حجة اما اذا فقد فيجوز قال  
في البحر اعلم انه يجوز أن يكون من الاربعة ابن زوجته وحاصل ما ذكره في المحيط البرهانى  
ان الرجل اذا كان له امرأتان ولاحداهما خمسة بنين شهد أربعة منهم على اخيم انه زنى بامرأة  
ايهم تقبل الا اذا كان الاب مدعى أو كانت أمهم حجة ا والمنع في كون الاب مدعى لعله  
مقتضى ما اذا كان بعد قد فقه لها لانه يدفع بشهادته عن آية اللعان وفي كون أمهم حجة للعداوة  
الدينية عادة (قوله ولو لعاق عتقه بالزنا) أى بزنا نفس المولى (قوله ولاحد) أى على المولى  
وغيره تخلف اذا ذكره للعاق قال في البصر ثم اعلم أن العتق المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وان لم  
يجد المولى ويستخلف المولى اذا أنكره للعاق وفيه خلاف ذكره في الخاتمة وادب القضاء  
لتصانف ا قال أبو السعود واختاروا في الشهادة على الواطئة فعند الامام يقبل فيها رجلان

(ونصاها للزنا أربعة رجال)  
ليس منهم ابن زوجته ولو لعاق  
عتقه بالزنا وقع برجلين  
ولاحد ولو شهدا بعتقه ثم  
أربعة بناته محضنا

مطلب  
في الشهادة على الواطئة

على قواهما والرضاع داخل في حرمة المصاهرة تأمل (قوله وليس لنا مدعى حسمه) الاولى  
مدعى حسمه بحذف ياء مدعى (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف  
تسمع عند البعض والمفتي بعدم سماعها الا من المتولى كانه تقدم في الوقف قال ط فاذا كان  
الموقوف عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى اشباهه (اقول) يمكن في فتاوى المالوفى ان  
الحق ان الوقف اذا كان على معين تسمع منه اه فتأمل لكن قديمه سيدي الوالد في تنقيح  
بان يكون باذن قاض على ما عليه الفتوى (قوله وسترها في الحدود) أى كتمانها قال في  
الهداية والشهادة يخبر فيها الشاهد في الستر والظاهر لانه بين حسمين اقامة الحدود والقوف  
عن الهتك والستر افضل اه قال الكاكي والحسمه ما ينظر به الاجرى في الآخرة وفي الصحاح  
احتمس بكذا الجراء عنه مد الله تعالى والاسم الحسمه بالكسر والجمع الحسمب اه (قوله  
أبر) أفاد ان عدمه ٤ جائز اقامة الحسمه ما فيه من ازالة الفساد وتقليله فكان حسنا  
ولا يعارضه قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية لان  
ظاهرها انهم يحبون ذلك لاجل ايمانهم وذلك صفة الكافر ولان مقصود الشاهد ارتفاعها  
لا اشاعتها وكذا لا يعارضه افضلية السرية التي عن كتمانها لانها في حقوق العباد دليل  
قوله تعالى ولا ياب النهم ساء اذا ما دعوا الى الحدود لا مدعى فيها ورد قول من قال ان سافى  
الديون بان العبرة به عموم اللفظ لا بخصوص السبب كما ذكره الرازى ولانه عام مخصوص  
باحديث الستر التي بلغت مبلغا لا ينحط عن درجة الشهرة لانه قد تمتون مع قبول الامه لها  
أوهى مستند الاجماع على تخيير الشاهد في الحدود كما يفهم من الجرح وتمالك الكلام على ذلك  
فيه فراجع فانه مهم (قوله حديث من ستر ستر) الذي في الفتح من ستر على مسلم ستره الله  
تعالى وافاد انه في الصحيحين (قوله الاتمة بكبحر) وفيه عن الفتح واذا كان الستر مدعيا وبالله  
ينبغي ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التي مرجعها الى كراهة التنزيه لانها في رتبة القذف  
في جانب الفعل وكراهة التنزيه في جانب الترك وهذا يجب أن يكون بالنسبة الى من لم يعد الزنا  
ولم يهتك به اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتمسك به بل بعضهم ربما افتخروا به فيجب كون  
الشهادة أولى من تركه الا ان مطلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والقوا حش  
بالخطايا المقيدة لذلك وذلك يهتق بالتوبة من الغافلين وبالزجر اه فاذ اظهر حال الشهرة  
في الزنا لا والشرب وعدم المبالاة به واشاعته فاخلأ الارض المطلوب حينئذ بالتوبة احتمال  
يقابل ظهور وعدمها من انصف بذلك فيجب تحقيق السبب الاخر للاخلأ وهو الحدود خلاف  
من زنى مرة أو مرارا مترا متخوف فامة مدعى عليه فانه محمل استصحاب ستر الشاهد وقوله  
عليه السلام اهزال في ما عزلو كنت سترته بثوبك الحديث وذكره في غير مجلس القاضي بمنزلة  
الغيبة يحرم منه ما يحرم منها ويحبل منه ما يحبل منها اه (قوله والاولى الخ) هذا  
كلاستدراك على قوله أبر لانه ربما يقيد عدم التعرض بالشهادة في السرقة أصلا ويلزم منه  
ضياح حق الغير فاستغنى السرقة وأثبت لها حكما خاصا وهو انه يأتي باللفظ يفيد الضمان من  
غير قطع قال سيدي الوالد درجة الله تعالى وفيه اشارة الى ان المراد ستر أسباب الحدود اه وبه  
ظهر الجواب (قوله أخذ) الاخذ أعمن من كونه غصباً أو على ادعائه ملكه مودعا عند

٤ أى عدم الستر وهو  
الشهادة اه منه

وايس لنا مدعى حسمه الا في  
الوقف على المرجوح فاحتمس  
(وسترها في الحدود أبر)  
الحديث من ستر ستر فالاولى  
الركتان الاتمة بكبحر  
(و) الاولى أن (يقول)  
الشاهد في السرقة أخذ  
احياء الحق (لا يرق) رعاية  
لستر

المشهور وتقبل وان انكر الزوجان ط ومثله في العمادية والقصوين والسبزية قال في  
 الذخيرة اذا غاب الرجل عن امرأته فاخذ بها عدل ان زوجها طلقها ائلا اومات عنها فلها ان  
 تعد وتزوج بزواج آخر وكذا ان كان الخبير فاسدا لان هذا من باب الديانة فثبت بخبر الواحد  
 بخلاف النكاح والنسب اه (اقول) لكنه في التنقيح ذكر العدل دون الفاسق قال في  
 القصوين ولوا خبره فاسق تحرت وهذا عند المعينة او المشاهدة قوته او جنازته وياق تمامه  
 ان شاء الله تعالى (قوله اي بائنا) هذا القيد لم يذكروه في التنقيح بل اطلق الطلاق وكذلك  
 أطلقه في الاشياء ولم يقيده بالبائن وكذا محشوها لکن قال ط والتقييد فيه ظاهر لانه اذا  
 طلقها رجعا لا ينكر بعده معيشة الا زواج لانه يعد صراعا لها (قوله وعق أمة)  
 أي عند الكل لانها شهادة بجرمة الفرج وهي حق الله تعالى وهل يحلف حسبة في طلاق المرأة  
 وعق الأمة أشار بمحمد في باب النكاح انه يحلف كذا في شرح القندوري وذكر الصرخسي في  
 مقدمة باب النسب انه لا يحلف فقام له عند الفتوى كذا ذكر ابن الشحنة ط (قوله  
 وتنبيره) جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الأمة والعبد كافي عتقه ما قبل في  
 الأمة عند الكل وفي العبد يجوز الخلاف لان التدبير فيها يتضمن حرمة فرجها على الورثة بعد  
 موت السيد ط (قوله وكذا عتق عبد) أي عتقه اخلافه فان دعواه بشرط عتقه كما اذا  
 شهد شاهدان على رجل بعثت عبده والعبد والمولى ينكران ذلك لا تقبل الشهادة عند الامام  
 وقالا تقبل وفي الحق ان قد تحقق الدعوى حكما بان يقطع العبد يدسر فقال الحر اعقل  
 مولد لتقبل الجفائية ولي عليك القصاص فانكر العبد والمولى ذلك تقبل بيعة وبقي بعته  
 لان دعوى الجفائية عليه العتق فأنتم مقام دعوى العبد حكما ثم اعلم ان الشهادة بالادعوى  
 أحدمقبولة في حقوق الله تعالى لان القاضي يكون نائباً عن الله تعالى فتكون شهادة على  
 خصم فتقبل وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا أصل ملحق عليه لكن الغالب عندهما في  
 عتق العبد - قى الله تعالى لان سبب المالكية وهي الحرية يتعلق بها حقوق الله تعالى من  
 وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما يعني كالعبد والحر والحدود ولذا لم يجز استرقاق الحر برضاء  
 ماسية من ابطال حق الله تعالى فتقبل بدون الدعوى والغالب عنده حق العبد لان نفع  
 الحرية عائد اليه من مال كنيته وخلاصه من كونه مبيعاً فلا كمال فلا تقبل بدون الدعوى  
 كما في شرح المجموع لابن مفلح (قوله وتنبيره) قد علمت انه على الخلاف كما ذكر ابن وهبان  
 ولا فرق عند الامام بين ان يشهدوا بالعتق او بالحرية الاصليّة والشارح مشى على قولهما وتبع  
 الشرح بل لا في عدم الفرق بين الحرية الاصليّة والعارضة (قوله وهل يقبل جرح الشاهد  
 حسبة) الجرح يفتح الجيم يعني تجريحه قوله حسبة يحتمل أنه حال من جرح يعني ان الجرح  
 يفعل ذلك حسبة ويحتمل انه حال من الشاهد ذكره بعضهم ط والاول أظهر قال الحلبي  
 حسبة متعلق بالجرح لا بالشاهد (قوله ثباعت ثمانية عشر) أي بزيادة عتق العبد وتنبيره  
 والرضاع والجرح وأما طلاق المرأة وعق الأمة وتنبيره فان الاربعة عشر قال ط وفيه  
 ان عتق العبد من جلة الاربعة عشر اه (اقول) ليزد على ما في الاشياء غير عتق العبد وتنبيره  
 والرضاع وهي داخل في الاربعة عشر فعن العبد وتنبيره داخل في عتق الأمة وتنبيره

اي بائنا (وعق أمة)  
 وتنبيره او كذا عتق عبته  
 وتنبيره شرح وهبانية وكذا  
 الرضاع كما صرح في بابيه وهل  
 يقبل جرح الشاهد حسبة  
 الظاهر نعم لكونه حقة الله  
 تعالى اشياء فبلغت ثمانية  
 عشر

بدونها وفق أبو الفضل الكرماني وهو المختار عمادية ومنها لال رمضان قال قاضيان  
 الذي ينبغي أنه لا يشترط الدعوى فيه كالاتي - شرط في عتق الأمة وطلاق الحرية وفي العمادية  
 عن قضاوي رتب - بالدين الشهادة لال عم - بالنظر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاضحي  
 اختلاف المشايخ فاسم بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال النحر ومنها الممدود وغير  
 حد القذف والبرقة ومنها لنسب وفيه خلاف حكى صاحب المحيط القبول من غير دعوى  
 لانه يتضمن حرمان كاه الله تعالى حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة وقيل لا تقبل من غير  
 خصم ومنها الخلع فان الشهادة عليه بدون دعوى المرأة مقبولة اتفاقا وتسقط المهر عن  
 ذمة الزوج ودخول المال في هذه الشهادة تباع ومنها الايلاء والنظار والمصاهرة ويشترط أن  
 يكون المشهود عليه خائرا ومنها الحرية الاصلية عندهما او الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك  
 عند الامام كما في العتق العارض ومنها النكاح فانه يثبت بالدعوى كاطلاق لان حل الفرج  
 والحرمة حق لله تعالى ومنها عتق العبد عندهما لان الغالب عندهما فيه حق الله تعالى لان  
 الحرية تعلق بها حق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما كالعبد والحج  
 والمدود ولا يجوز استرقاق العبد برضا المالك من ابطال حق الله تعالى وقال الامام لا بد في  
 عتقه من دعوى والغالب فيه حق العبد لان نفع الحرية عائد اليه من ماله كيته وخصاله  
 من كونه مبدلا كاملا وقد عتق الاربع عشرة مسئلة وقوله عدم منها الخ بقيد ان هناك  
 مسائل أخرى كذلك وهي التي ذكرها بعد وقد اعاد صاحب الاشياء ذكر شهادة الحسية بعد  
 فعدم الزنا وحده الشرب مسئلتين وزاد الشهادة على دعوى مولى العبد نسبة اه - ط قال  
 سيدي الوالدات ويزاد الشهادة بالرضاع كما مشى عليه المصنف في بابها وتقدم في الوقت (قوله  
 بالاعذر فسق فتد) نصواعا في المدود وطلاق الزوجة وعتق الأمة وظاهر ما في القضية انه في  
 الكل وهو في الظهيرة والعقيقة اه اشياء وفي البحر عن القضية أجاب بعض المشايخ في شهود  
 شهدوا بالحرمة المغتظة بعد ما ائروا شهادتهم خمسة أيام من غير عذر انهم لا يقبل ان كانوا  
 عالمين بانهم ما يعيشان عيش الزوج ثم نقل عن العلامة الجاحي والخطيب الانطاقي وكالائمة  
 البيهقي شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا يقبل اذا كانوا عالمين بعيشهم  
 عيش الزوج وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في نفس هذا وتعامه فيه وفي الجوى وقيل  
 المدار في التأخير على التمكن من الشهادة عند القاضي وهل ذلك خاص بالفروج او لا قال في  
 البرزاية اذا طاب المدعى الشاهد لاداء الشهادة فامر من غير عذر ظاهر لا تقبل اه فاطلاقه  
 بقيد عدم القبول مطلقا وهو الذي اعقده ابن الشحنة اه ملخصا وافق في تنقيح الحامدية  
 بانه متى أخر خمسة أيام من غير عذر ان كانوا عالمين بانهم ما يعيشان عيش الزوج فانهم لا تقبل  
 وعزام لعين المني وجامع الفتاوى (اقول) قد عتق ان ذكر خمسة أيام او ستة اشهر ليس بقيد بل  
 المراد التمكن من الشهادة عند القاضي وهو مطلق عن مسائل الفروج بل هو مطرد في  
 كل حرمة لا يوجد مدعيا تاويل كما افاده الجوى (قوله كطلاق امرأه) حره أو أمة وقيد  
 القبول في النهاية بما اذا كان الزوج حاضر الما اذا كان غائبا فلا قال العلامة عبيد البر  
 وكذا يشترط حضور المولى في صورة الأمة ولا يمكن لا يشترط حضور المرأة ولا الأمة على

بالاعذر فسق فتد (كطلاق  
 امرأه)

والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب الا انه يجوز له اخذ الاجرة على الكتابة دون الشهادة  
 فمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم تتعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي قول  
 يجوز لعدم تعينه عليه اهـ شافعي اهـ طـ ليكن ينظر مع ما تقدم من قوله لكل ما يجب على القاضي  
 والمفتي لا يحمل لهما اخذ الاجرة وليس خاصا به - ما يدل ما ذكره من ان غايل الاموات اذا  
 تعين لا يحمل له اخذ الاجر تأمل اقامه سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله حتى لو أركبه  
 بلا عذر) بان كان يقدر على المشي او طال يستاجر به دابة وأركبه من عنده (قوله وبه) أي  
 بالعدول بان كان شيخا لا يقدر على المشي ولا يجد ما يستاجر به دابة وهذا التفصيل لصاحب  
 النوازل طـ (قوله الحديث أكرموا اليهود) تمامه فان الله تعالى يستخرج بهم - هم الحقوق  
 ويدفع بهم الظلم رواه الخطيب وابن عساكر عن ابن عباس (قوله وجوز الثاني الاكل مطلقا)  
 أي سواء صنع له لاجلهم أولا ومنعه محمد مطلقا وبعضهم فصل قال في البصر الشهود في الرستاق  
 واحتج الى أداء شهادتهم هل يلزمهم - كراه الدواب قال لا رواية فيه وليكن - جمعت من الشايخ  
 انه يلزمهم - وفي فتح القدير ولو وضع للشهود طعنا ما قالوا ان كان مهية من قبل ذلك تقبل  
 وان صنع له لاجلهم لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيه ما وعن أبي يوسف تقبل فيه ما للعادة الجارية  
 بالطعام من حل محل الانسان ممن يعز عليه شاهدا اولاً ويؤثمه ما تقدم من ان الاداء اذا  
 كان بالشرط ليعفى حاجته عند الأمير يجوز كذا قيل وفيه - نظر فان الاداء فرض بخلاف  
 الذهاب الى الأمير اهـ وجزم في الملتقط بالقبول مطلقا اهـ (قوله وبه يفتى بجر) نقل عن  
 ابن وهبان في شرحه منظومته قال شارحها الامام عبد البر بن الشحنة نقل عن مختصر  
 المحيط للبخاري أخرج الشهود الى ضبيعة استأجرها فاستأجرهم دواب اركبوها ان لم يكن  
 لهم قوة المشي ولا طاقة الكراء تقبل شهادتهم - والافلا فان أكل طعاما لا مشهود له لا ترد  
 شهادته وقال النقيض ابو الليث الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود  
 له طعاما له لا تقبل شهادته بل كان عنده طعام فقدمه اليهم - رأوا كاره لا ترد شهادتهم - وان هيا لهم  
 طعاما فأكاره لا تقبل شهادتهم - هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك لكنه جمع  
 الناس للاستشهاد وهدأ لهم طعاما أو بعث لهم - دواب واخرجهم - من المصنف فركبوا أو أكلوا  
 طعاما اختاروا فيه - قال الثاني في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام  
 وقال محمد لا تقبل فيهما أو الفتوى على قول الثاني جرى العادة به - سيما في الامانة ونهر السكر  
 والدرهم ولو كان قادم في الشهادة لما فعلوه كذا في الفقرة اهـ (قوله ويجب الاداء)  
 أي بفتراض اما كفاية أو عينا (قوله لو الشهادة في حقوق الله تعالى) وجه قبول الشهادة بلا  
 طلب فيما ذكر انما احق الله تعالى وحق الله تعالى يجب على كل أحد القيام بآبائته والشاهد من  
 جملته من عليه ذلك فكان قائما بالمصومة من جهة الوجوب وشاهد من جهة تحمل ذلك فلم  
 يحتاج الى خصم آخر اهـ وبعضهم جعل القائم بالمصومة القاضي طـ (قوله أربعة عشر)  
 ذكر منها طلاق المرأة وعق الامة وتبديرها ومنها الوقف قال قاضي خان - في ان يكون  
 الجواب على التفصيل - بل اذا كان الوقف على قوم باعيا منهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى  
 عند الكل وان كان على الفقراء أو على المسجد لا تقبل عنده بدون الدعوى وتقبل عندهما

حتى لو أركبه بلا عذر لم تقبل  
 وبه تقبل الحديث أكرموا  
 اليهود وجوز الثاني الاكل  
 مطلقا وبه يفتى بجر وأقره  
 المصنف (و) يجب الاداء  
 (بلا طاب لو) الشهادة في  
 حقوق الله تعالى وهي كثيرة  
 عدمها في الاشياء أربعة عشر  
 قال ومتى أنشأ شاهد الحسبة  
 شهادته

٢ قوله ان يمنع من الاداء عند غير العدل لانه ربما لا يقبل ويجرح ولو غلب على ظنه انه يقبله  
 انهم ربه مثلاً ينبغي ان يتعين عليه الاداء وكذا المعدل لو سئل عن الشاهد فاخبر بانه غير عدل  
 لا يجب عليه ان يعدله عنده بجر (قوله وقرب مكانه) أي ان يكون موضع الشاهد قريباً  
 من موضع القاضي ٣ فان كان بعيداً بحيث لا يمكنه ان يفتدوا الى القاضي لاداء الشهادة  
 ويرجع الى أهله في يومه ذلك قالوا الايام لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب  
 ولا شهيد (قوله وعلمه بقوله) فلو علم انه لا يقبلها الا يلزمه بجر قال الحموي فلو شك  
 في نظر حكمه (قوله أو) كونه أسرع قبولاً أي فيجب الاداء وان كان هناك من تقبل  
 شهادته فتح وفيه تأمل مقدسي وكانت له عدم ظهور وجه الوجوب حيث كان هناك من  
 يقوم به الحق ط عن الحموي (أقول) لكنه يحتمل في مقابلة المنقول فقد ذكر المصنف في  
 شرح الوهبانية عن الخاتبة (قوله ان لم يوجد بدله) أي بدل الشاهد وهذا هو خامس الشروط  
 وأما الاثنان الباقيان فتمة السبعة فقد قدمناهما آنفاً وهما ان لا يعلم بطلان المشهود به وان  
 لا يعلم ان المقر أقر خوفاً والخ وال في الشاهد للجنس فيصريح بالواحد والمتعدد ٤ ولولزم الشاهد  
 الاداء بالشروط المذكورة فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم أدى قال شيخ الاسلام لا تقبل لتمكن  
 الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستجلاب الاجرة قال الكمال والوجه القبول ويحمل على  
 العذر من نسب ان ثم تذكروا غيره اه قال العلامة عبد البر وعندى ان الوجه ما قاله شيخ  
 الاسلام لاسيما وقد فسد الزمان وعلم من حال الشهود التوقف بمقتضى القوة وهذا مطلق  
 عن مسائل القروج والظاهر ان هذا مطلق في كل حرفة لا يتوجه فيها تناوب بل اه (قوله  
 لانهم افترض كفاية) أي اذا قام بهم البعض الكافي سقط عن الباقي (قوله تتعين لولم يكن  
 الاشاهد ان التحمل او اداء) قال الامام الرازي في احكام القرآن في قوله تعالى ولا يأت  
 الشهداء اذا مادعوا انه عام في التحمل والاداء لكن في التحمل على المتعاقدين الحضور اليهم ما  
 لا يشهدوا ولا يلزم الشاهد من الحضور اليهم ما وفي الاداء يلزمهم ما الحضور الى القاضي لأن  
 القاضي ياتي اليهم ما يؤدوا ويستحب الاشهاد في العقود الا في النكاح فانه يجب عندنا وكذا في  
 الرجعة عندنا شافعي وأحمد قال في البحر وفي الملتقط الاشهاد على المداينة والبيع فرض  
 كذا رواه نصير وذكروا الامام الرازي في احكام القرآن أن الاشهاد على المبايعات والمداينات  
 مندوب الا التزات ليسير كالتبزو الماء والبقل وأطلقه جماعة من السلف حتى في البقل اه  
 قال في التاتارخانية عن المحيط طو كرفي فتاوى أهل سمرقند أن الاشهاد على المداينة والبيع  
 فرض على العباد الا اذا كان شامحاً غير الخفاف عليه التلف وبعض المشايخ على ان الاشهاد  
 مندوب وليس يفرض اه وفي البرازية لا بأس بالرجل ان يتخرب عن تحمل الشهادة ولو طلب  
 منه ان يكتب شهادته او يشهد على عقد او طلب منه الاداء ان كان يجد غيره فله الامتناع  
 والا فلا تنتهي وجبته فالحمل في الآية الكريمة محمول على ما اذا لم يوجد غيره وهو الا فالاولى  
 الامتناع كما ذكرنا (قوله وكذا الكتاب اذا تعين) صرح الامام الرازي في احكام القرآن  
 بان عليه ما الكتابة اذا لم يوجد غيره اذا كان الحق مؤجلاً والا فلا اه بجر (قوله لكن له  
 أخذ الاجرة لا للشاهد) في المجتبى عن الفضلي تحمل الشهادة فرض على الكفاية كادائها

٢ مطلب

للا شاهد ان يمنع من  
 أدائها عند غير العدل

٣ مطلب

اذا كان موضع القاضي  
 بعيداً من موضع الشاهد  
 بحيث لا يفتدوا ويرجع في  
 يوم لا يات به عدم الاداء

٤ مطلب

لوزم الشاهد الاداء ولم  
 يؤد ثم أدى الشهادة

وقرب مكانه وعلمه بقوله أو  
 كونه أسرع قبولاً  
 وطلب المدعي (لوفى حق  
 العبد ان لم يوجد بدله)  
 أي بدل الشاهد لانها  
 فرض كفاية تتعين لولم  
 يكن الاشاهد ان التحمل  
 أو أداء وكذا الكتاب اذا  
 تعين لكن له أخذ الاجرة  
 لا للشاهد

اه (قوله وحكمها) أى صفة الماتقة قدم فى أول كتاب القضاء من معانى الحكم الاثر  
 اشابت بالظابط كل وجوب والحكمة فيكون المعنى هنا وصفا (قوله وجوب الحكم) أى  
 القضاء (قوله وجوبها) بفتح الجيم أى بما تعلق بها اذا وجب عبارة عن المعنى المتعلق بما  
 أضيف اليه فى ظن القاضى فالذى أضيف اليه الموجب الشهادة والمعنى المتعلق بها الزام  
 الخصم بالشهود به (قوله بعد التركية) اشتراط التركية فلو لم يشرع له وهو المقتضى به ط عن  
 الشرع بلاية (قوله انتراضه) أى القضاء (قوله الا فى ثلاث قدمناها) أى قبيل باب التكميم  
 وهو رجاء الصلح بين الاقارب واذا استعمل المدعى وخوف رية عند القاضى (قوله له وجود  
 شرائطها) أى المتقدمة (قوله ان لم ير الوجوب) نقله فى أول قضاء البحر عن شرح المكنز با كبير  
 (قوله ابن مالك) فى شرح المجمع فى مجتبه القضاء بشهادة الزور (قوله وأطلق الكافي  
 كفره) فى رسالته سيف القضاء على البغاة حيث قال - حتى لو أخر الحكم بلاء - مذرعدا  
 قالوا انه بكفر كذا فى المنح (قوله واستظهر المصنف الاول) لما تقدم فى باب الرد من الاعتماد  
 على عدم تكفير المسلم ولو بالرواية الضعيفة (قوله ويجب أدائها) أى عينا (قوله بالطلب) أى  
 طلب المدعى (قوله ولو - كما كاسر) أى من انه لو خاف فوت الحق والطلب لا يبره لم يبره الزمه  
 ان يشهد بالطلب قال فى البحر وانما قلنا أو - كما لا يدخل من عنده شهادة لا يبره لم يبره صاحب  
 الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه ان يشهد بالطلب كما فى فتح القدير ان يكونه طالبا لادائه  
 كما اه - يمكن نظره فيه المقدمى بان الواجب فى هذا اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب  
 عليه ان يشهد والا لا يجوز ان يشهد بغيره (قوله بشرط سبعة) ذكر منها خمسة منها  
 أن يتعين عليه الاداء وهو المثار اليه بقوله ان لم يوجد بغيره فان لم يتعين بان كانوا جماعة فادى  
 غيره من قبل شهادة فقيها لم يأنم بخلاف ما اذا ادعى غيره فلم يقبل فان من لم يؤد من قبل يأنم  
 بامتناعه \* السادس ان لا يجزئه عدلان يظن ان الشهود به فلو شهد عنه عدلان شاهد عدلان  
 ان المدعى قبض دينه أو ان الزوج طلقها ثلاثا أو ان الماشى ترمى أعتق العبد أو ان الولي عفا  
 عن الفاتل لا يبره ان يشهد بالدين والمكاح والبيع والقتل وان لم يكن الخبر عدلا فلا خيار  
 للشهود ان يشاءوا شهدوا بالدين مثلا واخبروا القاضى بخبر الخبيرين وان شاءوا امتنعوا عن  
 الشهادة وان كان الخبر عدلا ولا واحد الا يبره ترك الشهادة وكذا الوعاين اواحد ما تصرف فى شئ  
 قصر المالك وشهد عدلان عنه دعهما ان هذا الذى لفلان آخولا يشهد ان انه للم تصرف  
 بخلاف اخبار العدل الواحد وفى البرزاية فى الشهادة باننا مع اذاهد عنه ذلك عدلان  
 بخلاف ما سمعته من وقع فى قلبك مذكور ليه ملك الشهادة الا اذا علمت بيقين انهم ما كاذبان  
 وان شهد عنه ذلك عدل لك ان تشهد بسماعته الا ان يقع فى قلبك صدق ويغنى ذلك جميعه  
 فى كل شهادة اه بالمعنى السابع ان لا يفت الشاهد على ان المقر أقر خوفا فان علم بذلك لا يشهد  
 فان قال المقر أقرت خوفا وكان المقر له سلطانا وكان المقر فى يدعون من أعوان السلطان  
 ولم يبره لم الشاهد بخوفه - هه عند القاضى وأخبره انه كان فى يدعون من أعوان السلطان  
 اه ط قال سيدى الوالد مزيا للجوهرة وكذا اذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان  
 جائر أو غيره أو لم يندكر الشهادة على وجهها وسعه الامتناع اه (قوله منها عدل القاضى)

(وحكمها وجوب  
 الحكم على القاضى  
 بوجوبها بعد التركية)  
 - فى انتراضه فورا الا  
 فى ثلاث قدمناها (المو  
 امتنع) - بعد وجود  
 شرائطها (أثم) انكره  
 الفروض (واستحق العزل)  
 لفته (وعذر)  
 لا تركه ما لا يجوز نمرعا  
 زياحى (وكف - ان لم ير  
 الوجوب) أى ان لم يبره تقدم  
 انتراضه عليه ابن مالك  
 وأطلق الكافي كفره  
 وامتناعه المصنف الاول  
 (ويجب) أدائها (بالطلب)  
 ولو - كما كاسر - كان  
 وجوبه بشرط سبعة  
 مبطونة فى البحر وغيره  
 منها عدل القاضى

السبعة الخاصة ثم قال فالخاص ان شرائطها احدى وعشرون بشرائط التحمل ثلاثة ومنها انما  
الاداء سبعة عشر منها عشر شرائط عامة ومنها سبع شرائط خاصة وبشرائط نفس الشهادة ثلاثة  
وبشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضى ان شرائط الاداء نوعا لا اربعة كما ذكرنا في الاصول  
ان يقول ان اربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التحمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها  
سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاث شرائط لنفس الشهادة  
ومنها واحد بشرط مكانها وبشرائطها ما في كلام الشارح ايضا (قوله منها) أى العامة  
الضبط أى ضبط الشاهد المنه ودعليه بان يكون غير شالو فان يكون ذا كرا (قوله ولو لاية)  
أى يكون ولاية للشاهد على المشهود وعليه بان يكون من أهل دينه أو من دينه حتى حر بالغا  
فالذفرع عليه بقوله في شرط الاسلام الخ (قوله ولو المسمى عليه مسلما) أمالو كالذفرع قبل  
شهادة المسلم والكافر عليه (قوله والفرقة على التميز) الأولى حذف القدرة لان الشرط  
التميز بالفعل (قوله بالسهم) هـ اذا زائد عن الشروط المذكورة (قوله ومن الشرائط)  
أى المقدمة أى العامة (قوله عدم قرابة ولاد) فلا تقبل شهادة الاصل افرعه كعكسه  
(قوله أو زوجية) أى وعدم الزوجية فلا تقبل شهادة أحد الزوجين للأخر (قوله وعداوة  
دنيوية) أى وعدم عداوة دنيوية أهل الديانة فلا تمنع الشهادة (قوله انظر أشهد) بالنظر  
المضارع فلو قال شهدت لا يجوز لان الماضي موضوع للاخبار عما وقع فيكون غير محقق  
الحال س (قوله لا غير) أى لا غير من الانشيط كأعلم وأنحقق وتيقن (قوله لتضمنه)  
أى باعتبار الاشتقاق معنى مشاهدة وهى الاطلاع على الشيء عما ناسبه يدى قال ط دخل في  
ذلك الشهادة بالتصامع فانما عن مشاهدة حكما وأتم اخباره من التماس اهـ وقدمنا ما به  
كافيا (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم نحو أشهد بالله قد كان كذا أى أقسم وقسم  
في الايمان (قوله واخبار الحال) بخلاف انظر الماضي فانه موضوع للاخبار عما وقع كما  
قدمنا (قوله فمكانه يقول أقسم بالله) هذا راجع الى قوله وقسم (قوله لقد اطلعت على  
ذلك) هـ هذا راجع الى قوله لتضمنه معنى مشاهدة (قوله وأنا أخبر به) هذا راجع الى قوله  
واخبار الحال والحاصل ان فى كلامه نشر على غير ترتيب اللفظ (قوله فتعين) فلذا انقصر  
عليه احتياطوا اتباعا للاحوال ولا يخالو عن معنى التعبد اذ لم ينقل غيره بجزر (قوله حتى لو زاد  
فيما علم بطل للشك) لانه بشرط ان لا يأتى بما يدل على الشك بعد فلو قال أشهد بذلك فيما علم لم  
تقبل كما لو قال فى ظنى بخلاف ما لو قال أشهد بذلك فقد علمت ولو قال لاحق لى قبل فلا فيما علم  
لا يصح الابراء ولو قال اعلان على آلف درهم فيما علم لا يصح الاقرار ولو قال المعدل هو وعدل فيما  
اعلم لا يصح كون تعبد بلا بجزر \* (فرع) \* قال المقدسى ولا بد من علم بما يشهد به وفى  
الذوازل شهد ان المتوفى أخذ من هذا المدعى مديون بدينه درهم ولم يعلم كم وزن من اخبر  
شهادته ما رهل له ما ان يشهد بان المقدار قال ان كانوا وقعوا على تلك الصفة فلهما وانما  
درهم وحرروا فيما يقع عليه يقيهم من مقدار هاشمى وبذلك وينبغي أن يعتبر احوالهم انقد  
تكون مستترة فاذ انهم لو اذلك جازت شهادتهم اهـ وفى خزائن الاكمل بيده درهمان كبير  
وصغير فاقربا بحددهما الرجل فشهد انه أقر باحداهما ولا يدري بايهما أقر يومئذ يسلم الصغير

منها (الضبط ولو لاية)  
في شرط الاسلام لو  
المسمى عليه مسلما  
(والقدرة على التميز)  
بالسمع والبصر (بين  
المدعى والمسمى عليه)  
ومن الشرائط عدم قرابة  
ولاد أو زوجية أو عداوة  
دنيوية أو دفع مغرم أو جر  
مغنى - ثم كما ينبغي ذكرها  
لفظ أشهد لا غير لتضمنه  
معنى شهادة وقسم  
واخبار الحال فكأنه يقول  
أقسم بالله انى اطلعت  
على ذلك وأنا أخبر به وهذه  
المنافى مدفوعة فى غيره  
فتعين حتى لو زاد فيما علم  
بطل للشك



بالاجماع واحتمل ان الضمير في قول المرافئ يلزم عائد الى الشهادة بمعنى تحملها الابعه - في أدائها  
 فان تحملها عند الطالب والتعريف فرض وأما عدم التعريف ففرض كفاية كما في البحر (قوله)  
 بان لم يعلم بها (الحق) أي بشهادته (قوله وخاف) أي الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بل الطالب  
 في حق أدى الا اذا لم يره - لم يشهدانه ذو الحق وخاف الشاهد ان لم يشهد فضع حق المدعى فيجب  
 عليه حينئذ اعلام المدعى بما يشهد فان طالب وجب عليه ان يشهد والا لا يتحمل انه ترك  
 حقه كما أفاده العلامة القاسمي (قوله) شرائط مكان واحد وهو مجلس القضاء وهو من  
 شروط الاداء كما في البحر والاولى ان يقول شرط مكان واحد - انما يجامع مع انه واحد وهو  
 مجلس القاضي لان واج أي التعاقب بقوله وشرائط التحمل (قوله العزل الكامل) المراد  
 ما يشهد التمييز بدليل ما سبق في الباب الآتي فلا يصح تحملها من مجنون وصبي لابعقل (قوله)  
 وقت التحمل قال الطحاوي لا حاجة اليه (قوله والبصر) فلا يصح تحملها من أعمى ولا  
 يشترط للتحمل البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيعا قلا أو  
 عبدا أو كافرا أو فاسقا ثم باغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا وعند  
 القاضي تقبل بحر (أقول) ولا ينافيه مانع بعد عن الخاتمة صبي احتمل لأقبل شهادته مالم  
 أسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده ومجتمعه انه صالح أو غيره  
 اه فان ذلك لتركية فقط لا رد شهادته تأمل (قوله ومما ينافي المنه وديه) قال في البرازية  
 شهدا ان فلا نتركه - هذه الدار ميراثا ولم يدر كالميت فشهدا - ما باطلا لانهم اشهدا بالعلم  
 يعايناسبه وسيصرح بها الشارح في شهادة الارث (قوله الا فيما يشهد بالتسامع) كالشهادة  
 بالموت والنسب والنكاح والوقف كباقي (قوله عشرة عامة) أي في جميع أنواع الشهادة  
 أما العامة فهي الحرية والبصر والنطق والعدالة ~~التي~~ هي شرط وجوب القبول على  
 القاضي لا شرط جوازها وان لا يكون محدودا في قذف وان لا يجبر الشاهد الى نفسه مغفيا  
 ولا يدفع عن نفسه مغفرا فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه واحد الزوجين لآخر وان  
 لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لوكله وان يكون عالما بالمشهود به وقت  
 الاداء اذا كراهه ولا يجوز اعتماده على خطه خلافا لها فافانم ما يقولان اذا لم يكن للشاهد شبهة  
 في الخط يشهدون كان في يد الخصم وعليه الفتوى اختصارا وأما ما يخص بعضهادون بعض  
 فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلما والذكورة في الشهادة في الحدود والقصاص وقتقدم  
 الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقة للدعوى فان خالفتم لم تقبل الا اذا وفق المدعى  
 عند امكانه وقيام الراتحة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لابعدم مسافة والامالة  
 في الشهادة في الحدود والقصاص وقتدحضوا الامل في الشهادة على الشهادة كذا في البحر  
 لكنه ذكر أولان شرائط الشهادة نوعان ما هو شرط تحملها وما هو شرط أدائها فالاول ثلاثة  
 وقد ذكرها الشارح والثاني أربعة أنواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع للشهادة وما يرجع الى  
 مكانه وما يرجع الى المشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة  
 وما يرجع الى الشهادة ثلاثة لفظ الشهادة والعلة في الشهادة بما يطلع عليه الرجل واتفاق  
 الشاهد دين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من

قوله فرض كذا بالاصل  
 وله فرض عين بدليل  
 مقابله اه صححه

بان لم يعلم بها ذو الحق وخاف  
 فونه لزمه ان يشهد بلا  
 طالب فتح (شرطها) أحد  
 وعشرون شرطا وشرائط  
 مكانها واحد وشرائط  
 التحمل ثلاثة (العقل  
 الكامل) وقت التحمل  
 والبصر ومما ينافي المشهود  
 به الا فيما ثبت بالتسامع  
 (و) شرائط الاداء سبعة  
 عشر عشرة عامة وسبعة  
 خاصة

قوله ولم يكن سكران  
 لابعدم مسافة كذا بالاصل  
 وايضا مل اه صححه

(قوله لا ثبأت حق) يخرج قول القائل في مجلس القضاء أشهد بكذا البعض العرفيات قال في البحر هي اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان أي الشهادة شرعا صرح الشارح بأن هـ لما معناها القوي وهو خلاف الظاهر وانما هو معناها الشرعي أيضا كما أفاده في إيضاح الاصلاح والمشهداة المعاينة كما تقدم والعيان المعاينة والتخمين الحدس وهو الظن والحسبان بالكسر الظن وأورد على هـ هذا التعريف الشهادة بالتسامع فانهم لم تكن مشاهدة وأجاب في الايضاح بان جوازها انما هو للاستحسان والتعريفات الشرعية انما تكون على وفق القياس ولكنها اخبار اراء عن معاينة قال في الخانية اذا قرئ عليه صلوات ولم يهتفهم مانبه لا يجوز له ان ينهدم ما فيه ٢ وفي المتن اذا جمع صوت المرأة ولم يرتخصها أشهدا ثلثان عندها أنها فلائنة لا يحل له أن يشهد عليها اهـ أي ويصح التعريف ولو من زوجها وابنها ومن لا يصح شاهداهما سواء كانت الشهادة لهما أو عليهما كما في التوقيح السيدي والوالد (قوله مجاز) من حيث المشابهة الصورية أي مجازا من دل وعلاقته الضدية لان الزور اخبار بالكذب (قوله كاطلاق الممين على الغموس) فان حقيقة الممين عقد بدني قوي به عزم الخائف على الفعل أو الترك في المستقبل والغموس الخائف على ماض ~~ك~~ كذا عمدا (قوله باللفظ الشهادة) فلا يجزئ التعمير بالعلم ولا باليمين فيتمتعين لفظها كما يأتي (قوله في مجلس القاضي) خرج به اخباره في غير مجلسه فلا يعتبر وانما قيد بالقاضي وان كان المحكم كذلك لان المحكم لا يتقدم حكمه بمجلس بل كل مجلس حكم فيه كان مجلس حكمه جوي أي بخلاف القاضي فانه يتقدم بمجلس حكمه الممين من الامام وعل ولايته ط (قوله كما في عتق الامة) وطلاق الزوجة فابست الدعوى شرط صحتها ما قابل كل شهادة حسبة كذلك قال في البحر ولم يقولوا بدعوى الخلقها عنها في عتق الامة وطلاق الزوجة فلم تكن الدعوى شرطا لصحتها ما تلقا وتقول بعضهم انها اخبار بحق الغير على الغير بخلاف الاقرار فانه اخبار بحق على نفسه للغير والدعوى فانما اخبار بحق لنفسه على الغير غير صحيح لعدم شموله لما اذا أخبر بما يوجب الفرقه من قبلها قبل الدخول فانه شهادة ولم يوجد فيها ذلك المعنى كما اشار اليه في ايضاح الاصلاح وكانه لاحظ أنه لم يجز بحق للغير لان ذلك موجب لسقوط المهر ٣ وجوابه ان سقوطه عن الزوج عائد الى انه له فهو كالشهادة بالابراء عن الدين فانه اخبار بحق للمدين وهو السقوط عنه فكذا جعل الاخبار أربعة والرابع الانكار وعزاه الى شرح الطحاوي اهـ (قوله طلب ذى الحق) يشمل الحق تعالى في شهادة الحسبة فانه مطالب فيها بالاداء شرعا والاداء تميمين في حقوقهم فيحرم كتمان القول تعالى ولا نكتموا الشهادة ومن يكتفها فانه آثم قلبه فهو غش عن الكتمان فيكون أمرا بضده حيث كان له ضده واحدا وهو كتمان الامر باداءه ولذا أسندنا لام الى رئيس الاعضاء وهو الآلة التي وقع بها أدواؤها ما عرف ان اسناد الفعل الى محله أقوى من الاسناد الى كاه واستدل في الهداية بهذه الآية على فرض عدم احتمال أن يراد من المدينين عن كتمانها كما احتمل ان يراد من الشهود قال القاضي ولا نكتموا الشهادة أيها الشهود والمدينون والشهادة شهادتهم على أنفسهم فعلى الثاني المراد انتهى عن كتمان الاقرار بالدين فالاولى الاستدلال على فرضيتها

٢ مطالب

لا تحل الشهادة بسماع صوت المرأة من غير رؤية شخصها وان عرف بها اثنان

لا ثبأت حق) فحق قلت فاطم لا قهها على الزور مجاز كاطلاق الممين على الغموس (باللفظ الشهادة في مجلس القاضي) ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب وجودها طلب ذى الحق أو خوف فوت حقه

٣ قال المتقدم وما أورد من الشهادة على امرأة بما يوجب فرقة قبل الدخول وليس لا ثبأت حق لجوابه ان سقوط المهر عن الزوج حق له كشهادة ببراءة من دين يثبت به حق المدين أي سقوطه عنه انتهى

انه أى الاجر بقدر المشقة وقد تزداد مشقة الوثيقة فى أجناس مختلفة بما تعلق على مشقة ألف الف  
فى النقود ونحوها قلت فى العمادية عن الملقط ١ وما قيل فى كل ألف خمسة دراهم لا يعول  
عليه ولا يلى ذلك بقية أصحابنا رحمه الله تعالى وأى مشقة الكتاب فى كثرة الثمن وانما له أجر  
مشملة بقدر مشقته وبقدر صنعيته وعمله كما يستأجر الحائك بآجرة كثيرة فى مشقة قليد ٢ وفى  
شرح القمى عن النصاب يجب بقدر العناء والتعب وهذا أشبهه بأصول أصحابنا ٣ وفى  
كتاب السجلات الصحيح انه يرجع فى الاجرة الى مقدار طول الكتاب وقصره ومعه وبته  
وسهوانته ٤ (قوله وفيها الخ) يوهى أن هذه الايات المذكورة من الوهبانية وليس كذلك  
بل هى من كلام ابن النخبة كما أوضح به بقوله تسكمل قال العلامة عبد البر هل يستحق  
القاضى الاجرام لا قال الزاهدى فى شرحه لا قدورى لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم يكن  
له فى بيت المال شئ ٥ وفى القنية عن ظهر الدين المرغية انى وشرف الأئمة المكي القاضى  
اذا تولى قسمة التركة لأجر له وان لم تكن له مؤنة فى بيت المال ثم رقم المعيط وشرح بكر خواهر  
زاده وقال له الاجرة اذا لم تكن له مؤنة فى بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال البديع  
ما أجاب به الظهير والشرف حسن فى هذا الزمن افساد القضاة ذلوا أطلق لهم لا يفتنونه بآجر  
المثل فاحسبت الحاقه فقلت وذكر البيهقيين الا واين ثم ذكر البيت الاخير بعد كلامه يتعلق بالمفتى  
(قوله وان كان قائما) أى للتركات مثلا (قوله فاقول الاول) بوصلة حمزة الاول (قوله)  
اذ ليس (أى المفتى (قوله فى المكتب) أى فى الكتبة (قوله يحصر) أى يلزم ويجب  
عليه ٥ وفى ذلك الشرح عن جلال الدين أبى الحامد قالوا لا بأس للمفتى ان يأخذ شيئا من  
كتبة جواب الفتوى ٦ وذلك لان الواجب على المفتى الجواب باللسان دون الكتبة بالبيان  
ومع هذا الكف عن ذلك أولى (قوله على قدره) أى قدر الخطأ والعناء وقد سبق ما فيه من  
ان الكف أولى احتراماً عن القيل والقال وصيانة للماء الوجه عن الابتذال ٧ والله تعالى  
أعلم واستغفر الله العظيم

### \* (كتاب الشهادات) \*

بجها وان كانت فى الاصل مصدر اية اعتبار أنواعها فانما تكون فى حد الزنا وغيره (قوله آخرها  
عن القضاء) وان كان المتبادر تقديمها عليه لان القضاء موقوف عليه اذا كان نبوت الحق بها  
وفى الجوى آخرها لان القاضى يحتاج اليها عند الانكار فكان ذلك من قيمة حكمه ولان الشهادة  
انما تقبل فى مجلس القضاء ولا تكون ملزمة بدون القضاء ٨ (قوله هى الغنة) الضمير عائذ  
للاشهاد المفهومة من الشهادات (قوله خبر قاطع) نقول منه شهد الرجل على كذا ورما قالوا  
شهد الرجل بكون الهاء للتحقيق وقولهم شهد بكذا أى اذلف والمشاركة المعانية وشهده  
شهود أى حضره وقوم شهود أى حضوره وفى الاصل مصدر وشهد أى ضاملا راكع ور كع  
وشهده بكذا شهادة أى أدى ما عنده فهو شاهد والجمع شهد كصاحب وصاحب وسافر وسفر  
وبعضهم ينكره وجمع الشهد شهود واشهاد والشهد الشاهد والجمع الشهداء (قوله اخبار  
صدق) فالأخبار كالجنس وقوله صدق يخرج الأخبار الكاذبة وصدق الخبر مطابقة للواقع

(قوله)

(هى) لغة خبر قاطع شرعا (اخبار صدق)

١٨٥  
ما قيل فى كل ألف خمسة  
دراهم لا يعول عليه

٢٨٥  
يجب الاجر بقدر العناء  
والتعب

٣٨٥  
الصحيح انه يرجع فى الاجرة  
الى مقدار طول الكتاب  
وقصره الخ

٤٨٥  
اذا تولى القاضى قسمة  
التركة لا يستحق الاجر  
وان لم تكن له مؤنة فى بيت  
المال

٥٨٥  
لا بأس للمفتى ان يأخذ  
شيئا من كتبة جواب  
الفتوى

٦٨٥  
الواجب على المفتى الجواب  
باللسان لا بالكتابة

وفىها  
وليس له أجر وان كان قائما  
وان لم يكن من بيت مال مقدر  
ورخص به بعض لانعدام مقدر  
وفى عصرنا فاقول الاول  
ينهر

وجوز للمفتى على كتب  
خطه  
على قدره اذ ليس فى المكتب  
يحصر

\* (كتاب الشهادات) \*  
آخرها عن القضاء لا

كالسبيلة وهو المقصود

قلت **هـ** كن في البرازية على كل ما يجب على (٥١) القاضى والمفتى ليجل لهما أخذ

الاجرة به جعل له شـ ما معلوما يأخذ كل سنة محل له العشر لو كان أجر مثله ٥١ وقدم سيدي الكلام على ذلك في كتاب الوقف فراجع به وقال في فـ سـ ل يراعى شرط الوقف بعد كلام ثم رأيت في اجابة السائل ومعه نى قول الوالوجية بعد ان قال جعل القاضى للقيام عشر غلة الوقف أى التى هى أجر مثله لاما توهمه أن رباب الاغراض الفاسدة الخ ٥١ قلت وهذا فيمن لم يشترط له الوقف شيئا ٢ وأما الناظر بشرط الوقف فله ما عينه الوقف ولو كان أكثر من أجر المنزل كما في البحر ولو عين له أقل فلا قاضى أن يكمل له أجر المنزل بطالبه كما يجزمه في أنفع الوسائل ٥١ وتعامه غـ (قوله قلت كن الخ) لا وجه لهذا الاستدراك لماءات من ان مانقه عن الاشياء هو قول لبعض الشافعية **فـ كـ** يـ قـ يـ سـ تدرك عليه بعبارة البرازية التى هى مذهب الحنفية (قوله ليجل لهما أخذ الاجرة) أى بسببه (قوله كأنك صغير) قال في الخلاصة يجل للقاضى أخذ اجرة على كتبه السجلات وغيره بقدر اجرة المثل هو الخمار ولا يجل أخذ شئ على نكاح الصغار وفى غير محل ولا يجل أخذ الاجرة على اجازة بيع مال اليتيم ولو أخذ لا ينفذ البيع ط عن الجوى (قوله وكجواب المفتى بالقول) لان أخذ الاجرة على بيان الحكم الشرعى ليجل عندنا وأما الهدية فمقدّم الكلام عليهم فى كتاب القضاء فراجع به (قوله أما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما) ٣ لان الكتابة لا تلزمهما أى لو كانت بالكتابة فيجوز لهما أخذ أجر مثله ما ولا يجوز لهما الزيادة عليه وإذا كان لا يجوز لهما ما قبول الهدية ولا الدعوة لخاصة لانهم فى معنى الرشوة وهى من أقبح ما يباح للقضاة والمفتين فكيف يجوز لهما ان يأخذوا زائدا على أجر مثلهما أى على مقدار ما يستحق كل منهما من الاجرة على مثل تلك الخطوط اللهم الله من الصواب وجنبنا الخطأ آمين ٤ قال العلامة الرملى وعما يتعلق بذلك مسئلة سئل عن الوستل المفتى عما لا يمكنه أو عما يعسر عليه جوابه باللسان ولا يعسر عليه بالكتابة كمسائل المناصحات التى يدق كسورها جـ دـ اولا تثبت فى حفظ السائل هل يفرض عليه الكتابة مع تبسرها أولا ولم أر من صرح بالحكم لكن النظر القهضى يقتضى وجوبها عليه حيث تبسرها أو تعذر باللسان ويكون الجواب بالكتابة نائباً عن الجواب باللسان انخرج عن هذه الواجب عليه من الجواب باللسان فيكتب المفتى ما يعذر عليه أو تبسرها لفظ بلا كتابة حيث تبسرت له آلة الكتابة لاجل القيام بالواجب فيه تقرأ على السائل فيخرج من العهد ٥ ولا يجب عليه دفع الرقعة له ولا أن يفهمه ما يشق عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل كل ذلك خارج عن التكليف ولا يؤخذ المفتى بسوء حفظ السائل وقوله فهمه ٦ والاصل ان على المفتى الجواب بى طريق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض ٧ وحيث كان فى وسع المفتى الجواب بالكتابة لا باللسان وجب عليه الجواب بها حيث تبسرت اليه بلا مشقة عليه بان أحضره الى السائل ولا يلزم المفتى بذلها من عنده له ومقتضى القياس وجوب تحصيلها على المفتى كما الوضوء ليحصل به ما هو المفروض عليه وهذا كما اذا تعين عليه الافتناء ولم يكن فى البلدة من يقوم مقامه فى ذلك والافتناء طاعة والطاعة بحسب الاستطاعة فما راعى في غيره من الطاعات راعى فيه فرضا وجوبا واستحباً او نذراً فليتمام فيه ٥١ ومثله فى الجوانب الحوية (قوله وتعامه فى شرح الوهبانية) ٨ قال فيه والاصح

٢ مطاب  
للساظر ما عينه الوقف  
وان زاد على أجر مثله

٣ مطاب  
للقاضى والمفتى أخذ أجر  
مثل الكتابة اذا كانا  
اليها

٤ مطاب  
لوسئل المفتى عما يعسر  
أو يتعذر جوابه باللسان  
هل يجب عليه بالكتابة

٥ مطاب  
ليس على المفتى دفع الرقعة  
وليس عليه ان يفهم  
السائل ما يصعب ولا  
يؤخذ المفتى بسوء حفظ  
السائل

٦ مطاب  
على المفتى الجواب بى  
طريق كان ولو بالكتابة  
اذا تبسرت له

٧ مطاب  
اذا سئل المفتى عما تبسرها  
أو يتعذر باللسان ويتيسر  
بالكتابة لا يجب عليه بذل  
آنها

٨ مطاب  
الاجرة مقدرة بقدر المشقة

مطلب

السلطان اذا عزل قاضيا  
لا يعزل مالم يبلغه الخبر

مطلب

اذا قال المقر اسمع  
اقراء لا تشهد ان يشهد  
بجـ لاف ما اذا قال له المقر  
لا تشهد فلا يشهد عليه

مطلب

في اخذ القاضي العشر  
من مال اليتام والاقواف

مطلب

اذا كان للقاضي عـ ل  
في مال اليتام والعشر

مطلب

المراد بالعشر أجزائهم ولو  
زاد رد الزائد

منافية للضمان فيصدق

الآن يبرهن زيد على  
كونه في غير ضمانه

فالقاضي يكون مبطـ لا  
مدرا الشريرة \* (فرع) \*

نقل في الاشياء عن بعض  
الشافعية اذ الم يكن

للقاضي شيء في بيت المال  
فله اخذ عشر ما يتولى من

أموال اليتام والاقواف  
وفي الخمانية لا يتولى العشر

في مسألة الطاحونة

مطلب

لا يستوجب الاجر الا  
بما يربى العمل

القضاء من قوائمه كل وجهه لان كونه أمة له لا ينفي الضمان عنه من كل وجهه لانه بضمن  
فيما لو كانت موهنة أو ماذونة مدبونة فلم يرد أصل المسئلة في الجمع من الاقرار \* (تقنة) \*  
السلطان اذا عزل قاضيا لا يعزل مالم يصل اليه الخبر حتى يلقى بقضايها بعد العزل قبل وصول  
الخبر اليه جاز قضاؤه وعن أبي يوسف انه لا يعزل وان علم بعزله مالم يقدغه يره مكانه ويصل  
صيانة لحقوق الناس ولومات رجل ولا يره لم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر وارث  
بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض رجل له على رجل ألف درهم جيا دفقة زيوفا وقال أنفقهها  
فان لم ترج فردها أنفقه لم ترج قال أبو يوسف انه ان يرد هاهنا به استحسانا لان ما قبض من  
الدرهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذا رضى به فاذا لم يرض به لم يصير  
حقه فله فيكون القابض متصرفا في ملك الدافع باسمه فلا يبطل حق القابض وهو هذا بخلاف مالو  
اشترى شيئا فوجده معيبا فاراد ان يرده فمسأله البائع به فانه لم يبيع رده على تعرضه على  
البيع فلم يشتره أحد لم يرده وذلك لان المقبوض عين حقه لانه معيب فلم يكن قول البائع به  
اذناله بالتصرف في ملك البائع فكان متصرفا في ملك نفسه فبطل حقه في الرد ٣ اذا قال  
المقر اسمع اقراء لا تشهد على رده ان يشهد عليه الا اذا قال المقر له لا تشهد عليه بما أقر به  
لا يشهد به أن يشهد فلو رجع المقر له وقال انما يملك له ذروا طلب منه الضمان فقولان أشباه  
(قوله منافية للضمان) أي من كل وجهه كما زاده في البحر وقته دم الكلام عليه آتينا (قوله  
كونهم ما) أي الواقعة بين (قوله نقل في الاشياء) وعبارتهم اقال في بسط الانوار للشافعية من  
كتاب القضاء ما قلناه ٤ وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذ لم يكن للقاضي شيء  
من بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من مال اليتام والاقواف ثم بالغ في الإنكار اه ولم أر هذا  
لاصحابنا اه وما أحبت نقل المشرح العبارة على هذا الوجه لانه لا يظن بعض المهوورين صحة  
هذا النقل مع ان الناقل بالغ في إنكاره كما ترى وكيف وقد اختلفوا عنه فاني أخذته من  
بيت المال في ظنني في اليتام والاقواف قال الشيخ حميد الدين الزملي في حاشيته على الاشياء  
ما نصه قوله ثم بالغ في الإنكار أقول يعني على الجماعة بين والمبالغة في الإنكار واضحة الاعتبار  
لانه لو تولى على عشر من القاء مثلا ولم يلحقه فيها من المشقة شيء ما ذاب حتى عشرها وهو مال  
اليتيم وفي حرمة جات القواطع فها هو اليتيم تان على الشرع الساطع وظلمة غطت على  
بصائرهم فنه وذباله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه ٥ قال المحمدي  
لا وجه للمبالغة في الإنكار بل وازان يكون ذلك مقيدا اذا كان له عمل وأقله حفظ المال الى  
أوان بلوغ الفاضر اه ٦ قال يبري زاده في حاشيته والاصواب ان المراد من العشر أجزائهم  
عنه حتى لو زاد رد الزائد اه مدني (قوله لا يتولى العشر في مسألة الطاحونة) أي اذا كان له  
عمل قال ط هذه المسئلة لا محل لذكرها هنا على انها غير محررة وفي الاشياء وعبرة الخمانية رجل  
وقف ضبعة على ماله فبات الواف وجهه على القاضي الوقف في يد القيم وجهه لقيم عشر  
الغلات وفي الوقف طاحونة في يدرجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة  
يقبضون غلاتهم لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة ٧ لان القيم ما يخذل ابطر بق الاجر  
فلا يستوجب الاجر ابطر بق العمل اه وفي تخفيض الكبرى قاض نصب فيها على غلات

في الجبر لو اتف لم طواف فطو اب بالضمنان فقال كانت ممية فاذ افتم الا يصدق ولشهم ودان  
 ينهم دو انه لم يد كبحكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه به **سند** له كتاب  
 الاستحسان المتقدمة وهي لو قتل رجلا لم يلحق فاجاب عنه بما نقله الشارح عن اقوال البرازية  
**(قوله صدق قاض)** وكذا الضمان على القاطع والاخذ لو اقرب بما اقرب القاضي ووجه  
 عدم الضمان على القاضي انه مما لو اتفقتا انه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شاهدا له اذ  
 القاضي لا يقضي بالجور ظاهر ولا يضمن عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالصادق ولا يضمن على  
 القاضي كافي الجبر **(قوله وكذا الوزع)** اي المقتضى عليه لانه لو اقر القاطع والاخذ في  
 هذا بما اقرب به القاضي يضمن لانهم ما اقر بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع  
 الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه  
 بالصادق اي في دفع قول القاضي الضمان عن نفسه وعن غيره ولو كان المال في يده الاخذ  
 قائما وقد اقرب بما اقرب القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه  
 أولا يؤخذ منه لانه اقر ان المبد كانت له فلا يصدق في دعوى القتل الابحجة وقول المعزول  
 ليس بحجة فيه بحر **(قوله لانه اسند)** اي القاضي **(قوله الى حالة معهوده)** نصار كما اذا  
 قال طمعت أو اعتقت وأنا مجنون وجنونة معهوده ومثله المدحوش وهي واقعة الفتوى ٢  
 لاخير الرمي فاذا كانت الدهشة معهوده منه يقبل قوله واذا لم تكن معهوده لا يقبل قوله  
 الايمنة ولو اقر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقرب به القاضي يضمن لانهم ما اقر بسبب  
 الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره  
 بخلاف الفصل الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالصادق وجهل به ضمهم هذا أصلا فقال ٣ الاصل  
 ان المقر اذا اسند اقراره الى حالة منافية للضمنان من كل وجه فانه لا يلزمه ضمان ماذكر ومنها  
 لو قال العبد اغبره بعد العتق قطع يدك وأنا عبد فقال المقر له بل قطعتها وأنت حر قال قول  
 للعبد ومنها لو قال المولى اعبد قد اعنته أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال  
 المعتق أخذتها بعد العتق كان القول للمولى ومنها الوكيل بالبيع اذا قال بعثت وسألت قبل  
 العزل وقال الموكل بعد العزل قال قول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما قال قول  
 للموكل لانه اخبر على الاصل **وكذا في مسئلة الغلة** لا يصدق في الغلة القائمة لانه اقر  
 بالاخذ والاضافة يدعي عليه التملك ومنها لو قال الوصي بعد ما بلغ اليقين أنفقت عليه كذا  
 وكذا من المال وأنكر اليتيم كان اقول للوصي لكونه أسنده الى حالة منافية للضمنان وأورد  
 في النهاية على هذا الاصل ما اذا اعتق أمته ثم قال لها قطع يدك وأنت أمي فقالت هي قطعها  
 وأنا سرقة قال قول لها وكذا في كل شيء أخذه منها عنه أبي حنيفة وأبي يوسف مع انه منكر  
 للضمنان باسناد الفعل الى حالة منافية للضمنان فاجاب بالفرق من حيث ان المولى اقر باخذ مالها  
 ثم ادعى التملك لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك وكذا لو قال رجل أكلت  
 طعامك باذنك فأنكر الاذن يضمن المقر وذكر الشارح أي الزاعم ان هذا الفرع غير محقق  
 وهو كما قال كافي الجبر أي لعدم جبر بانه في صورة النزاع في أخذ غلة العبد وقطع يد الامة كما  
 لا يخفى كافي الحواشي السعدية ثم قال في الجبر وقد خرج هذا الفرع ونحوه زديناه على

اقرار برازية (صدق) قاض  
 (معزول) بلايين (قال  
 لزبد أخذت منك ألفا  
 قضيت به) أي بالالف  
 (ابكر) ودفعته اليه  
 أو قال قضيت بقطع يدك  
 في حق (وادي زيد) أخذه  
 الف (وقطعه) اليه  
 (ظلم) وأقر بكونه (ما)  
 أقر الاخذ والقطع (في)  
 وقت (قضائه) وكذا  
 لو زعم فعله قبل التقاعد  
 أو بعد العزل في الاصل  
 لانه اسند فعله الى حالة  
 معهوده

٢ مطلب  
 واقعة الفتوى

٣ مطلب  
 الاصل ان المقر اذا اسند  
 اقراره الى حالة منافية  
 للضمنان من كل وجه فانه  
 لا يلزمه شيء

والغائبين من أداءه وقبض (قوله وقيل يقبل لوعدا لعالمنا) دخول على المتن قصد به اصلاحه  
 وذلك انه أطلق أولا القاضى ولم يقيد بالعدل العالم به العالم الصغير وهو ظاهر الرواية ثم ذكر  
 التفصيل وهو على قول الماتريدى القائل باشتراط كونه عدلا لعالمنا كما مضى عليه في الكتزكا  
 مريانه وان أردت زيادة الدراية فارجع الى الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان  
 الصواب ان يحذف قوله عدل في أول المسئلة فانه من الشرح على ما رأينا بل الأولى حذف  
 هذا القيل لكونه عين ما في المصنف ثم ان هذا القيل هو قائله أبو منصور لان عدم الاعقاد  
 انما على بالقصاد والغلط وهو منتف في العالم العدل وذكر الاسيحي ان المسئلة مصورة عند  
 الامام في اقصاى العالم العدل لانه اذا كان غير هذا الا بولى القضاء ولا يؤثر بامر بالاتفاق اه  
 فبقاله أبو منصور كشف عن مذهب الامام اه (قوله وان عدلا جاهلان استفسر فاحسن  
 تفسير الشرائط) بان يقول في حد الزنا في استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف فيه وحكمت  
 عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالحجة انه أخذ نصابا من حرز لاشبهة فيه وفي  
 القصص انه قتل عددا بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله  
 غير الدليل دليلا كفاية (قوله صدق) أى يجب تصديقه وقيل قوله ثم المراد من جهله جهله  
 بوقائع الناس لانهم افترض كفاية فانه يسأل المفتي ويحكم بقوله بخلاف جهله بما يترتب عليه  
 عيناه فانه يفسق فلا يكون عدلا فيكون من القسم الاتى بيانه (قوله فانه لاشبهة أربعة) لانه  
 انما عالم أوجاهل وفي كل اماء ل أو فاسق (قوله أى سبعا شرعيا) للحكم فحينئذ يقبل قوله لانتفاء  
 التهمة اه منح وانما أول الحجة بالسبب لعدم الاقرار ط (قوله صب دهننا لانسان عند  
 الشهود) لاحاجة اليه لانه مقر ط (قوله لانكاره الضمان) أى الضمان بالمثل لا بالقيمة والا  
 كان مثله كاللان المتخمس مال بدليل جواز بيعه فيجبر فيه القتل والتعذيب فيكون مالا  
 معصوما وايضا فان ظاهره ان القول له في عدم الضمان وليس كذلك بل القول قوله في كونه  
 متنجسا وأما الضمان فلا يضمن قيمته متنجسا فلا يكون القول له الا في أنه امتنجة فيضمن  
 قيمته امتنجة كما ناله أبو السعود عن الشيخ شرف الدين الغزى بحثى الاشياء ويدل له عبارة  
 الخاتمة قبيل كتاب القاضى من الشهادات والقول قوله مع عينه في انكاره استملاك الطاهر  
 ولا تبسع الشهود ان يشهدوا عليه انه صب زيتا غير نجس وتعامه فيه فارجعها وفي البرازية  
 اراق زيت انسان أو سمه وقد وقعت فيه فارة ضمنه وحينئذ فتعين ان المراد بعدم الضمان  
 ضمان المثل لانه المتبادر وان المراد بالضمان المثبت ضمان القيمة لانه بالتنجس صار قيميا بالقولهم  
 المثل ما صره كيل أو وزن وكان على صفته الاصلية من الطهارة فان خرج عنه بالتنجس صار  
 قيميا كما هو صريح كلام البرازي ثانيا وفي فصول العمادى واذا تلف زيت غير في السوق أو  
 سمه أو خله أو نحو ذلك وقال ألتفتم له كونه نجسا لانه مات فيه فارة فالقول قوله لان الزيت  
 النجس ونحوه فديساع في السوق وان ألتف لم يصب في السوق وقال ألتفتم له كونه ميتة  
 ضمن لان الميتة لا تبساع في السوق فجازل الشهود ان يشهدوا أنهم اذ كية كافي الحواشي الجوية  
 (قوله وأمر الدم عظيم فلا يمل) ألا ترى أنه حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقر  
 أو يحلف واكتفى في المال باليمين الواحدة وبخمس يمين في الدم (قوله بخلاف المال) قال

وقيل يقبل لوعدا لعالمنا  
 (وان عدلا جاهلان  
 استفسر فاحسن) تفسير  
 (الشرائط صدق والا لا  
 وكذا) لا يقبل قوله (لو)  
 كان (فاسقا) عالما كان  
 أوجاهلا لاشبهة فالتقضاء  
 أربعة (الأربعة ما بين  
 الحجة) أى سبعا شرعيا  
 (صب دهننا لانسان عند  
 الشهود) فادعى مالكة  
 سمه (وقال) الصاب  
 (كانت) الدهن (نخبة)  
 وأنكره المالك فاقول  
 للصاب لانكاره الضمان  
 والشهود يشهدون على  
 الصاب لاعلى عدم التجاسة  
 (ولو قتل رجلا وقال قتله  
 لردته أو قتله أبى لم يسمع)  
 قوله لا يؤدى الى فتح باب  
 العدو وان فانه يقبل ويقول  
 كان القتل لذلك وأمر الدم  
 عظيم فلا يمل بخلاف  
 المال

اليه لان العطف باو (قوله لوجوب طاعة ولي الامر) بالآية الشريفة ومن طاعته تسديقه  
قال العلامة البيري في أواخر شرحه على الاشياء والظواهر عند الكلام على شروط الامامة  
ثم اذا وقعت البيعة من أهل الحل والعقد صار اماما فيفترض اطاعته كما في خزائن الاكمل  
٢ وفي شرح الجواهر تجب اطاعته فيما أباحه الدين وهو ما يعود نفعه الى العامة كمدار دار  
الاسلام والمالين مما تناوله الكتاب والسنة والاجماع اه وفي النهاية وغيره اوردى عن أبي  
يوسف لما قدم بغداد صلى بالناس العيد وكأنه هرون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس رضي الله  
عنه ما روى عن محمد كذا وتاويله ان هرون أمرهما ان يكبرا تكبير جده ففعل ذلك اما مثلا  
لامره وقد نصوا في الجهاد على امتثال أمره في غير معصية وفي التنازل عن المحيط اذا أمر  
الامير أهل العسكرية بشئ فمعصاة في ذلك واحدا فلا مير لا يؤدبه في أول وهلة ولكن ينصحه حتى  
لا يعود الى مثل ذلك بل يذره فان عصاه بعد ذلك أدبه الا اذا بين في ذلك عذرا عند ذلك يخفى  
سبيله ولا يمكن بحاله بالله تعالى لقد فعلت هذا بغير اه وقد أخذ البيري من مجموع هذه  
النقول انه لو أمر أهل بلدة بدمية أيام بسبب الغلاء أو الوباء وجب امتثال أمره والله تعالى  
أعلم وتقدم في العبد والاساقفة وانظر ما قدمه سيدي الوالد في باب الامامة من كتاب  
الصلاة (قوله ومنه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة ح (قوله حتى يعاين الحجة) زاد  
عليه بعض المشايخ أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه ومنه انه ان يشهد القاضي  
واحد على شهادة الذين شهدوا بسبب الحد لا على حكم القاضي والا كان القاضي شاهدا على  
فعل نفسه واستبعد في فتح القدير بكونه بعيدا في العادة وهو ثمادة القاضي عند الجلال  
والا كنفاه بالواحد على هذه الرواية في حق يثبت بشاهدين وان كان في زمانه لا بد من ثلاثة آخر  
كذلك الاستيعاب بجز (قوله واستحسنوه في زماننا) لان القضاة قد فسدوا وان لا يؤمنون  
على نفوس الناس ودمائهم وأموالهم ح فاز في العناية لاسيما قضاة زماننا فان أكثرهم  
يتولون بالرشا فحكماءهم باطلة اه ٣ والتدارك غير ممكن (أقول) هذا في قضاة زمانهم فما بالنا  
في قضاة زماننا صلح الله تعالى أحوالنا جميعا آمين عنه وكرمه (قوله رضى العيون وبه يفتى) قال  
في البحر الركني رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء لاصد الشهابية انه صرح رجوع محمد الى  
قوله ما رواه هشام عنه اه فالماصل ان الشيخين لا يقبل اخبار القاضي عن اقرار الخصم  
بما لا يصح رجوع المقر عنه كقصاص وحد القذف والاموال والطلاق وسائر الحقوق وان  
محمد وافقه ما ولا ثم رجع الى ما ذكره من أنه لا يقبل الا بضم رجل آخر اليه ثم صرح رجوعه  
الى قولهما وما اذا أخبر القاضي باقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كالحكم يقبل قوله بالاجماع  
وان أخبر عن ثبوت الحق بالبيعة فقال قات بذلك يئسه وعدلوا وقيمت شهادتهم على ذلك تقبل  
في الوجهين جميعا وهذا في القاضي المولى أما الموزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن النهر  
أوائل القضاء (قوله الا في كتاب القاضي للضرورة) أي ضرورة احكام الحق ولان الخيانة في  
مثلها قلما تقع ونظيره الاقتصار على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عداه أي على قول  
محمد سواء كان قتلا أو قطعاً أو ضرباً ولو قال قضيت بطلانها أو بعتقه أو ببسيع أو بكم  
أو اقرار لم يقبل قوله وفي التمهيد ويصدق فيما قال من التصرف في الاوقاف وأموال الايتام

٢ مطلب

طاعة أولى الامر واجبة

لوجوب طاعة ولي الامر  
ومنعه محمد حتى يعاين الحجة  
واستحسنوه في زماننا وفي  
العيون وبه يفتى الا في كتاب  
القاضي للضرورة

٣ مطلب

القضاة اذا تولوا بالرشا  
أحكامهم باطلة



أوبلا أمره (فاستحق) العبد (أومات قبل القبض) ٤٦ للعبد من الوصى (وضاع) الثمن (رجع المشتري على الوصى) لانه وان

نصبه القاضي عاقدا  
نيابة عن الميت فترجع  
لحقوق اليه (وهو يرجع  
على القرماء) لانه عامل لهم  
ولو ظهر بعده للميت مال  
رجع الغريم فيه بيده هو  
الاصح (أخرج القاضي  
الثالث للفقراء ولم يعطهم  
اليه حتى هلك كان الهالك  
(من مالهم) أى الفقراء  
(والثالث للورثة) لما امر  
(أمرك فاض) عدل  
(برجم أو قطع) فى سرقه  
(أو ضرب) فى حد قضى  
به (بما ذكر) (وسمى فعله)

٢ قوله السر خكتى بضم  
السين وسكون الراء وفتح  
الخاء المعجمة والالف وفى  
آخرها الفاء المثناة فوقية  
نسبة الى سر خكت قرية  
بشعر جسان سرقه قد ينسب  
اليها محمد بن عبد الله بن  
فاعة ذكره عبد الله القادر  
فى الطبقات اه منه

٣ أى مسئلة بيع القاضى  
أو أمينه والرجوع فيها  
بما ضمنه له المشتري اه منه

٤ أى مسئلة بيع الوصى  
والرجوع فيها بما ضمنه  
للوصى اه منه

(قوله أو بلا أمره) هو مفهوم بالاولى لانه اذا رجع عليه فى الامر فلان يرجع عليه عند عدمه  
بالاولى ط (قوله فاستحق العبد) أى من يد المشتري (قوله لانه وان نصبه القاضي عاقدا)  
الاولى حذف هذا التعليل لانه انما يطهر فى وصى القاضى والاقتصار على قوله لانه أى وصى  
الميت عاقدين نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته كما فى الهداية ليشمل وصى  
الميت قال فى الكفاية أما اذا كان الميت أو وصى اليه فظاهر وأما اذا نصبه فكذلك لان القاضى  
انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لامقام القاضى (قوله فترجع) الاولى حذف الفاء (قوله  
اليه) كما اذا وكله حال حياته (قوله لانه عامل لهم) ومن عمل غيره عملا ولحقه بسببه ضمان  
يرجع به على من يقع له العمل (قوله ولو ظهر بعده للميت مال يرجع الغريم فيه) أى فى المال  
الذى ظهر للميت (قوله بيده هو الاصح) قال سبى الوالد فيه ايجاز فخل بوضعه ما فى فتح  
القدر فلو ظهر للميت مال يرجع فيه الغريم بيده بلا شك وهل يرجع عما ضمن للميت ترى فيه  
خلاف قيل نعم وقال بجدا لاعة السر خكتى ٢ لا ياخذ فى الصحيح من الجواب لان الغريم انما  
يضمن من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له ان يرجع على غيره وفى الكافى الاصح الرجوع لانه  
قضى بذلك وهو مضطر فيه فلهذا اختلف التصحيح كما هو ١٥ وقوله بما ضمن للمشتري بقيد  
ان الاختلاف فى المـ ١٥ ١٥ الاول ٣ لانه فى الثانية ٤ انما ضمن للوصى للمشتري لـ ١٥  
قال فى البحر وقبل لا يرجع به فى الثانية والاول اصح ١٥ والحاصل انه فى الاول اختلف  
التصحيح فى الرجوع وفى الثانية الاصح عدمه فتنبه ووجدت فى نسخة ترجع الغريم فيه بيده لا بما  
غرم هو الاصح وهذه لا غبار عليها اقال الحابى وقيل يرجع عما غرم أيضا وصح (قوله كان الهالك  
من مالهم) لانه نائب عنهم فى القبض (قوله لما امر) متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد  
بما امر ان القاضى لا يضمن لانه عامل لهم والاولى ذكرها عنه دمعواها وانما كان الهالك من  
مالهم لما يأتى فى باب الوصى من قوله ٥ وضح قسمه القاضى وأخذ قسط الموصى لانه نائب  
الموصى له فلا شئ له ان هلك فى يد القاضى أو أمينه لكنه قال لغة وهذا فى المكمل والموزون لانه  
اذا رزق فى غيره لا يجوز لانه مبادلة كما يبيع ومبادلة مال الغير لا يجوز فكذلك القسمة اه فليست  
هل فرق بين ان يكون الموصى له الغائب معينا أو مطلقا الفقهاء أو يحجرى القيد فيه وما لو تحرر  
(قوله أمرك فاض عدل) أى وعالم كذا قيد فى المئتي وغيره مدنى وكذا قيد فى الكـ ١٥  
وهو الموافق لما فى بعض نسخ المتن وهو قيد لا بد منه ههنا مقابلة قوله الآتى وان عدلا جاهلا قال  
فى البحر وما ذكره المصنف قول الماترىدى وفى الجامع الصغیر لم يقيد به - ما أى العدة والى العلم ثم  
رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله ما لم يعاين الحجة أو ينهم بذلك مع القاضى عدل وبه أخذ  
مشايخنا اه وبه - هذا يظهر لان كلام المصنف ملحق من قولين لان عدم تقييده بالعدالة  
والعلم مبنى على ما فى الجامع الصغیر والتفصيل بعده مبنى على قول الماترىدى وحده فقد ثبت  
قيد الشارح قوله عدل يجب زيادة عالم أيضا لكونه على قول الماترىدى ويكون قوله بعده  
وقيل لا يقبل لوعده لا بما امره - تدركه كاحقة ان يقول وقيل يقبل ولولم يكن عدلا عالما هو ما فى  
الجامع الصغیر كذا أفاده سبى الوالد لدرجة الله تعالى وسبب فى تـ الكلام عليه قرى ان شاء الله  
تعالى (قوله قضى به) أى بما ذكر أشار به الى أن افراد الضمير باعتبار المذكر كور ولا حاجة

بأمينه والاقبل قوله في اليمين والشكول وحده (ثم اعلم) ان القاضي وأمينه لا ترجع حقوق عقد  
 بأمره لا يقيم اليه ما بخلاف الوكيل والاب والوصي فلو ضمن القاضي أو أمينه عن مباعه لا يقيم  
 بهد بلوغه صح بخلافهم وقيد بعدم ضمان القاضي عند الاستحقاق لانه لو اخطأ في قضائه ضمن  
 كما اذا رجم محصن بأربعة شهود وظهر أحدهم عبداً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضي  
 ويرجع به في بيت المال بالإجماع ٢ والاصل في جنس هذه المسائل ان القاضي متى ظهر خطؤه  
 فيما قضى يبين فانه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على المقضى له كالودع والوكيل وان كان الخطأ  
 في المال فان كان قائماً يد المقضى له أخذه القاضي وردده على المقضى عليه وان كان مستمسكاً  
 ضمن قيمته ويرجع بذلك على المقضى له وان كان في قطع أو رجم ضمن ويرجع بما ضمن في بيت المال  
 اه ونعامة فيه (أقول) ٣ ملخص ما قيل في خطأ القاضي في غير الجور ان كان في مال لا في حد  
 لخطؤه في مال المقضى له وان كان في حد فان ترتب عليه تلف نفس أو عضو فخطؤه في بيت المال  
 وان لم يترتب عليه شيء من ذلك كالجور فهذا عند الصالحين وعند الامام رجعهم الله تعالى  
 يكون هدر في الحدود وترتب عليه تلف نفس أو عضو ولا كذا أفاده في الخاتمة من الحدود  
 والسير وهذا اذا لم يترتب عليه الجور وان تدر الجور كان ذلك في مال القاضي سواء كان في مال  
 أو حد وترتب عليه تلف نفس أو عضو وتدر منه الجور يظهر فيما اذا أقر هو بذلك وخطؤه  
 بالجور يظهر بإقرار المقضى له في الاموال كان بان ان الشهود عبيدهم فلا باقرار المقضى له أو  
 تقوم البيينة على ذلك هذا خلاصة ما تحجر من النصوص المعقدة في هذه المسئلة كتمرح السير  
 الكبير السرخسي والهندية والخاتمة من الحدود والسير والاشباه من القضاء وحواشي  
 الطعطاوي وسيدى والدراوي السعدي (فالخاتمة) ان خطأ القاضي تارة يكون في بيت المال  
 وهو اذا اخطأ في حد ترتب عليه تلف نفس أو عضو وتارة يكون في مال المقضى له وهو اذا اخطأ  
 في قضاء في الاموال وتارة يكون هدر او هو اذا اخطأ في حد ولم يترتب على ذلك تلف نفس أو  
 عضو كتمرح مثلاً وتارة يكون في ماله أي مال القاضي وهو اذا تدر الجور (قوله بخلاف  
 نائب الناظر) قيداً لقوله ولا يخلف أي فانه يخلف كما يخلف الناظر قال في المنح ان نائب الامام  
 كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضماً اع مال الوقف أو تفرقة على المستحقين  
 فأنكروا فاقول له كلامي لا يمكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي فانه لا عين عليه كالفقاضي  
 اه (قوله ويرجع المشتري على الغرماء) لان البيع وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تعذر  
 جعلها على العاقد كما تجعل العهدة على الموكل عند تعذر جعلها على الوكيل المجور وعليه كما اذا  
 كان العاقد عبداً وصبياً يعقل البيع وكما رجل يبيع ماله فانه لا تتعاق الحقوقي به ما بل  
 بؤكاه ما لان التزام العهدة لا يصح منه ما قصور الاهلية في الصبي وحق السيد في العبد كما في فتح  
 القدير (قوله لتعذر الرجوع على العاقد) أي لانه عقد لم ترجع عهدة الى عاقد فوجب على  
 من يقع له العقد والبيع واقع للغرماء فتكون العهدة عليهم كافي الدرر وفي فتح القدير الاصل  
 انه اذا تعذر تعاق الحقوقي بالعاقد تعلق باقرب الناس الى العاقد وأقرب الناس اليه من يتنفع  
 به ألا ترى ان القاضي لا يامر ببيعه حتى يطالب الغريم وأقرب الناس في مسئلته ان من يتنفع به  
 العقد وهو الغريم (قوله ولو باعه الوصي) لافرق بين وصي الميت ومنصب القاضي مدني

٢ مطلب

لو اخطأ القاضي بضمن

٣ مطلب

ملخص ما قيل في خطأ

القاضي

بخلاف نائب الناظر  
 (ويرجع المشتري على  
 الغرماء) لتعذر الرجوع  
 على العاقد (ولو باعه  
 الوصي لهم) أي لاجل  
 الغرماء (بأمر القاضي)

لا يشترط في العدد وان قوله عدل مئة رجل قال في النكاح وهو الاصح (قوله ويشترط)  
 أى في الخبر (قوله سائر الشروط) أى مع العدد أو العدة على قول الامام الاعظم فلا يثبت  
 بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد أو العدة وقيل من تبعه على هذا سيدى الوالد (قوله  
 في الشاهد) أى المشرطة في الشاهد والمراد به الخبر أى من الحرية والبلوغ وأن لا يكون  
 أعى ولا محدودا في قذف مع العدد أو العدة والمعفو يشترط في الخبر ما اشترط في الشاهد مما  
 ذكر الالفاظ أشهره وحضور مجلس القاضى عنده خلافا لهما كما سبق (قوله وقيد في البحر)  
 أى قيد عزل الوكيل بكون الخبر لا بد ان يكون فيه أحد شرطى الشهادة بالعزل القصدى  
 احترازاً عما اذا كان حكمياً كرت الموكل وجنونه مطبقاً فانه يثبت وينعزل قبل العلم (قوله  
 وبما اذا لم يصدقه) أما اذا صدقه قبل ولو فاسقاً بحر وقدم (قوله غير المرسل) سبق قلم  
 وصوابه كفى البحر غير الخصم ورسوله ولو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعاً  
 حتى اذا أخره سقط طلبه (قوله فانه يعمل بخبره) أى الرسول مطلقاً وان كان فاسقاً أو صغيراً  
 أو كذبه وظاهره ان ذلك يجزى فى كل ماذكر فيه عزل بذلك وتسقط الشفعة بعدم الطلب بعده  
 ويكون سكوت البكر بعد رضا وقس الباقي مما يتأتى فيه ذلك وظاهره انى العمادة ان لا بد ان  
 يقول له انى رسول بعزل كفى البحر (أقول) وعلمه فلا بد للرسول ان يقول للمرسل اليه انى  
 رسول اليك بكذا (تنبيه) يثبت العزل بكتاب الموكل اذا بلغه وعلم فانيه كفى ط عن سرى  
 الدين وسيد كره الشارح وأخر باب عزل الوكيل (قوله كما سيجى في باب) أى باب عزل الوكيل  
 حيث قال ويثبت بمشافهته وبارسالة رسولاً أو غيره اتفاقاً صدقه أو كذبه اذا قال أرسلنى اليك  
 لا بلغك عزله اياك الخ (قوله وان لم يقل جعلتك أميناً في بيعه) بان قال له بيع هذا العبد فقط  
 ولم يزد (قوله على الصحيح ولو الجلية) اعلم ان أمين القاضى هو من يقول له القاضى جعلتك أميناً  
 في بيع هذا العبد أما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلحقه  
 عهدت كره شيخ الاسلام خواهر زاده كفى البحر معزيا الى شرح التلخيص للنفارىسى (أقول)  
 والمسئلة مذكورة في الفتاوى ولو الجلية من (قوله عبد الدين الغرماء) أى أرباب الديون  
 ولم يذكر الوارث مع انهم اموالهم يكتفى في التركة دين أى نفوذ كان الماقد عاملاً فيه يرجع  
 عليه بما لحقه من العهد ان كان وصى الميت وان كان القاضى أو أمينه هو الماقد يرجع عليه  
 المشتري لان ولاية البيع للقاضى اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع كما  
 في البحر (قوله أو ضاع) أى هلك العبد من يد القاضى أو أمينه قبل التسليم الى المشتري كفى  
 المنع فالانصب زيادة أو أمينه (قوله كالامام) وينبغي ان يجعل نائب الامام كالامام لان  
 القاضى انما قبل قوله بالاعين لكونه نائباً عن الامام ولا ضمان عليه فلا ضمان على القاضى فعلى  
 هذا يقبل قول أمين بيت المال بالاعين وانما لم يضمن من ذكر لانه يؤدى الى تباعدهم عن قبول  
 هذه الامانة فتعطل مصالح الناس عمنى قال في البحر وأشار الى ان أمينه لو قال رعت  
 وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بالاعين وعهدة الخاقا بالقاضى وان العيب اذا كان ظاهراً  
 يرد المبيع به بنظر القاضى أو أمينه واذا اوجب عين على مخدرة ورجسه لها القاضى ثلاثة من  
 العدول يستحقها واحد واخران يشهدان على عينها أو نكولها فعلى هذا الماخذاف ليس

(ويشترط سائر الشروط)  
 في الشاهد وقيد في البحر  
 بالعزل القصدى وبما  
 اذا لم يصدقه ويكون الخبر  
 غير المرسل ورسوله فانه  
 يعمل بخبره مطلقاً كما سيجى  
 في باب (بايع فاض أو أمينه)  
 وان لم يقل جعلتك أميناً في  
 بيعه على الصحيح ولو الجلية  
 (عبد الدين الغرماء) أخذ  
 المال فضاغ) عنه عند  
 القاضى (واستحق العبد)  
 أو ضاع قبل تسليمه (لم  
 يضمن) لان أمين القاضى  
 كالقاضى والقاضى كالامام  
 وكل منهم لا يضمن بل ولا  
 يخلف

ان صدقه عنانية (أو

مستورين أو فاسقين) في  
الاصح (كأخبار السيد  
بجناية عبده) فلو باعه كان  
مختاراً للفداء (والشفيع)  
بالبيع (والبكر) بالشكاح  
(والمسلم الذي لم يهاجر)  
بالشرائع وكذا الأخبار  
بعميل بدشراه وبهجر  
مأذون وفسخ شركة وعزل  
قاص ومذولي وقف وهي  
عشرة يشترط فيها أحد  
شطري الشهادة لا لفظها

٢ مطلب

الفاقد إذا أخبر من أسلم  
ولم يهاجر يلزمه العمل  
بالشرائع في الاصح

اختار السر حتى قبول  
خبر الفاسق فوجب عليه  
الاحكام بحضرة لان الخبر له  
رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم والعدالة لا تنشرط  
في الرسول كما مر ووجهه  
الذي يلحق ورد في الفتح بان  
عدم اشتراط العدالة  
انما هو في الرسول الخاص  
بالارسال والا فيلزم على  
قوله أن لا تنشرط العدالة  
في رواية الحديث مقدمة  
اه منه

٣ مطلب

البكر إذا أخبره رسول  
الولي بالتزويج

الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعاً والرسول بعينه لم يخبره وان كان فاسقاً اتفاقاً  
صدقه أو كذبه كذا في الاستيعاب وكذا لو كان الرسول صغيراً وظاهر ما في العمادية انه لا بد ان  
يقول له اني رسول بعزلك ومقبول أيضاً بما اذا بلغه العزل ان كان العزل مقبلاً أما اذا كان  
كفياً كبرت الموكل فانه يثبت وبالعزل قبل العلم اه (قوله ان صدقه) أي الوكيل  
حتى لو كذبه لا يثبت كما قدمناه عن اليعقوبية (قوله في الاصح) راجع للفاسقين خلافاً لما  
في الكثر حيث قيد بالمستورين فان ظاهره انه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبر  
الفاسقين أقوى من تأثير خبر العدل بل بدليل انه لو قضى شهادة واحد عدل لم يتخذ وبشهادة  
فاسقين نفذ فلو أخبره بالعزل غير من ذكره ونصرف صح نصره اه عدم عزله كما في البحر (قوله  
كأخبار السيد بجناية عبده) أي فانه يشترط فيه أحد شطري الشهادة أي العدد أو العدالة  
عنده خلافاً لما (قوله فلو باعه كان مختاراً للفداء) يعني اذا أخبره أحد من ذكره باعه كان  
مختاراً للفداء فلا يكون مختاراً له بأخبار غير من ذكره فدفعه البائع أو المشتري الى ولي الجناية  
فيما اذا باعه بهدان أخبره فاق مثلاً بالجناية وانما يدفعه اذا لم يعلم بجنانيته المشتري أما اذا علم  
فيكون مختاراً للفداء اقدمه على شرائه مع العلم بعينه وأما اذا اعتق السيد كان الطالب  
بالارش عليه أفاده أبو السعود (قوله والشفيع بالبيع) هو على الخلاف أيضاً فاذا أخبر  
الشريك مثلاً بالبيع فسكت ولم يطلب فان كان الخبر عدلاً أو مستورين خلافاً لشفيعته  
لان أخبره مستور فبكونه لا يعد مسلماً للشفعة (قوله والبكر بالشكاح) هو على الخلاف  
أيضاً فلا يكون مكتوماً أيضاً الا اذا أخبره عدل أو مستوران مثلاً أما اذا أخبره مستور  
بشكاح وإليه فسكت لا يكون ذلك رضاهما قال في البحر نعم اعلم ان الامام محمد انص على خمسة  
منهم اوله يذكره مثله البكر وانما قالها المشايخ اه (قوله والمسلم الذي لم يهاجر) أي الذي  
أسلم في دار الحرب فأخبره أحد من ذكره (قوله بالشرائع) فانه اذا أخبره مستور لا يلزمه الشرائع  
عنده خلافاً لما اذا أخبره عدل أو مستوران لزمته حتى اذا ترك الفرائض يلزمه قضاؤها  
٢ والاصح انه يكفي فيه خبر الفاسق كما في المفتاح جوي أي فانه يجب عليه الاحكام بحضرة كما  
في الرسول فانه لا يشترط عدالته ٣ كالبكر اذا أخبره رسول الولي بالتزويج كما يأتي قرياً ان  
الله تعالى (قوله وكذا الأخبار بعيب ارب بدشراه) فلو قال له رجل عدل أو مستوران هذه العين  
معيبة وقدم على شرائها يكون راضياً بالعيب لان أخبره فاسق (قوله وبهجر مأذون) فاذا أخبر  
المأذون بحضرة عدل أو مستوران حرج لا اذا أخبره فاسق (قوله وفسخ شركة) أي من أحد  
الشريكين لا يثبت الفسخ عند الاتسار الا بأخبار عدل أو مستورين فيمنع عن التصرف في مال  
الشركة لان أخبره فاسق (قوله وعزل قاص) فهو على الحكم السابق قال في البحر ويغني  
ان يزداد بضائع القاضي ولم أره اه قال سيدي الوالد وهو ظاهر لانهم هم صرحوا في كتاب  
القضاء بانه ملحق بالوكيل كما قدمه أي صاحب الجرفيه اه (قوله ومذولي وقف) أي وعزل  
مذولي وقف أي على القول بصحة عزله لا بشرط أو على قول الكل ان كان شرط الواقف اه بجر  
بجنا وقد مننا الكلام عليه مستوفى قبل ورقة عند الكلام على وصي القاضي (قوله أحد  
شطري الشهادة) أي المبدأ والعدالة وفي الحوائج السعدية أقول فيه إشارة الى أن العدالة

٢ مطلب  
الوصى يخالف الوكيل في  
١٥ مسألة

(فلو علم) الوكيل بالتوكيل  
(ولومن) بمزأو (فاسق)  
صح تصرفه ولا يثبت عزله  
الابن اخبار (عدل) أو  
فاسق

٣ مطلب  
وصى القاضي نائب عن  
الميت لاعن القاضي

٤ مطلب  
الناظر وكيل لاوصى

٥ مطلب  
تقريره في النظر بلا علم

٦ مطلب  
الناظر له شبهة بالوصى وشبهه  
مبا بالوكيل

٧ مطلب  
الناظر وكيل في حياة  
الوائف وصى في موته

٨ مطلب  
الكتابة كالخطاب فيقع بها  
علم الوكيل بالوكالة

الوصى بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل عن المحي وفي ان الوارث يملك اعة ق الموصى بعقده تخيرا  
وتعليقاً وتندبر او كتابة ولا يملك الوصى الا الاول قال في الحواشي المحوية على الاشياء من حيث  
ما انترق فيه الوكيل والوصى ان الوكيل يملك عزل نفسه لا الوصى بعد القبول ولا يشترط لقبول  
في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتفقد الوكيل بعاقبه الموكل ولا يتفقد الوصى ولا يشترط  
الوكيل اجرة بخلاف الوصى ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان  
لم يعلم به الوصى بخلاف لو كانت ويشترط في الوصى الاسلام والحريه والبلوغ والعقل ولا يشترط  
في الوصى بل الا العقل واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت  
الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقرر ولا يحفظ وفي ان القاضي يعزل وصى الميت بخيانة أو تهمة  
بخلاف الوكيل وفي ان الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يثبت فانه بخلاف  
على الثبات بخلاف الوكيل فانه بخلاف على نفي العلم وهي في التنبه ولو اوصى فقرا اهل بلخ  
فالافضل للوصى ان لا يجاوز اهل بلخ فان اعطى لاهل كورة أخرى جاز على الاصح ولو اوصى  
بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال فقرا هذه  
السكة لم يجز كذا في وصايا خزنة الاكيل وفي الخاتمة ولو قال الله على ان اتصدق على جنس  
فصدق على غير لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور وذلك ضمن اه فهذا  
مما خالف فيه الوصى الوكيل ولو استأجر الموصى الوصى اتفق هذا الوصية كانت وصية له بشرط  
العمل وهي في الخاتمة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والا لا اه ٢  
فهو خمس عشرة مسألة فالحفظ ٣ ثم اعلم ان وصى القاضي نائب عن الميت لاعن القاضي قال  
في البحر ولم أره تلافى حكم وصاية قبل العلم وكذا في حكم تولية الناظر من الواقف وينبغي ان  
يكون على الخلاف في جعل الناظر وصية قال ثبت قبل العلم ومن جعله وكلا قال لا ٤ وهو  
ان وكيل حتى ملك الواقف عزله لا بشرط اه قال سديدى الوالد معز بالابى العود ومقتضاء ان  
تقريره في النظر بلا علم لا يصح ٥ ثم رأيت بخط الشيخ شرف الدين الغزى محشى الاشياء انهم  
لا يجبه لونه وصا من كل وجه ولا وكلا كذلك ٦ بل له شبهة بالوصى حتى صح تصرفه في مرض  
موته وشبهه بالوكيل حتى ملك الواقف عزله من غير شرط على قول أبي يوسف وأما على قول محمد  
فهو وكيل عن الموقوف عليهم كاذكره في الاشياء قال وقول محمد من كل اذمة قضى كونه وكلا  
عنهم ان اهم عزله مع ان الظاهر من كلامهم انه لا يصح بل لعزله القاضي لم يصح اذا كان منهوب  
الواقف الاخبارية اه ٧ قال انه وكيل مادام الواقف حيا وصى بعده وفاته والظاهر ان مراد  
محمد انه نظير الوكيل في نفسه اهـ م لا وكيل حقيقة اذ ليست ولايته منه ثم تأمل (قوله فلو علم  
الخ) وفي الهداية الكتابة كالخطاب ٨ (قوله ولومن) عيزر أقول سقامه لفظ عيزر لا يظهر لانه  
لا يشترط في العلم الا عيزر (قوله أو فاسق) أى اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعلى  
هذا الفرق بين الوكالة والعزل لان في العزل أيضا اذا صدقه ينعزل كذا في غاية البيان يعقوبة  
(قوله ولا يثبت عزله الخ) هذا قوله وقال لا يشترط في الخبر هذه الا التميز بكونه معاه له وله ان  
فيه الزامان وجه دون وجه فيشترط أحد شطري التسمية اما العدد والعدالة قال في البحر  
أطلقه وهو مقيد بان يكون الخبر غير الخصم ورؤيه فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر

وكيل بالبيع بان كان المالك قال للمثـ تـرى اذهب بعدي الى زيد فقل له حتى يبيعه بـو كـالته عـنى  
منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو ومنه يجوز ومنه الاذن للعبد والصبي بالتجارة  
فلا يثبت الابعـد العلم والامر بالمـدح حتى لو جعل امرها يدها لا يصير الامر يدها ما لم تـلم فـلو  
طلقت نفسها قبل العلم لم يقع خاتية وفي شرح المجموع لابن ملك اذا قال المولى لاهل السوق  
يا بـعوا عـدي فلا يـصـير ما ذـو نا قبل العلم بخلاف ما لو قال اذنت لعدي فلان ولم يشهد بين  
الناس فـلم العـدي بـه شرط كافي الجـر (قوله خلافة) فلا تتوقف على العلم كتصرف الوارث ملكا  
وولاية حتى لو باع الجدمال ابن ابنه بعد موت الابن من غير علم عونه جازا لكن قال في الجـر ثم اعلم  
انه وقع في الهداية هناك الوصية خلافة كالوراثـة وهو مشـكل فان المـصرح به ان ملك الموصي  
له ليس بطريق الخلافة كـذلك الوارث قال المـدر النـهي في شرح أدب القضاء ان الموصي له  
ليس بخليفة عن الميت وله هذا ليصبح اثبات دين الميت عليه وانما يصح على وارث أو وصي ولو  
أوصى له بعد اشتراؤه فوجـده الموصي له عيبا فانه لا يرد بخلاف الوارث ويصير الوارث مغرورا  
لو استحققت الجزية بعد الولادة كما وورث بخلاف الموصي له اهـ ولم أر أحدا من الشارحين بينه  
وقد ظهر لي ان صاحب الهداية أراد بالخلافة ان ملك كل منـه ما يكون بعد الموت لابعني انه قائم  
مقامه ومما يدل على عدم الخلافة ما في التلخيص بعد بيان ان ملكه ليس خلافة انه يصح شراء  
ما باع الميت باقل مما باع قبل فقد اثن بخلاف الوارث وقدمنا تعريف المال أول كتاب البيوع  
اهـ (أقول) وقد سبق صاحب الجـر الى ذلك صاحب الكفاية حيث قال قوله لانـه خلافة كهي  
أى كالوراثـة من حيث انـه ما يثبتان الملك بعد الموت اهـ وفي البرأض انـه اعلم ان صاحب  
الهداية ذكر هناك الوصية خلافة لنيابة كالوراثـة وقال قبله ان الوصية خلافة كهي وقد ضنا  
ما في الثاني وأما الاول فالمراد به انه خليفة الميت في التصرف كالوارث لافي الملك بخلاف  
الخلافة في الوصية فانـه ما في الملك لافي التصرف ومما يدل على أن الوصي خليفة الميت ما في خزائن  
المقتنين لومات عن وصي وابن صغير ودين فقبضه الوصي بعد بلوغ الصغير جازا الا انه اعلم  
انهم فرقوا بين الوارث والوصي في مسئلة لو أوصى بعتق عبد ملك الوارث اعتماقه فنجيزا وتعليقا  
وتدبير او كتابة ولا يملك الوصـي الا التخيـر وهـي في التلخيص اهـ (قوله والوكيل نيابة) أى عن  
الموكل فالموكل أثبت له ولاية التصرف في ملكه لا بطريق الخلافة لبقاء ولاية الموكل فلا بد من  
العلم ولو أودع ألقا عـند رجل ثم قال المالك أمرت فلانا بقبضه امنه ولم يعلم فلان بكونه مأمورا  
بالقبض فقبضه وثـاف عنده قال المالك بالخيار في تضمين أيـه ما شاء ولو علم المودع فقط فدفع للمأمور  
المذكور فثـاف عنده لا ضمان على أحد لان المـدع دفع بالاذن ولو لم يعلم أحدـه ما فقال  
المأمور اذفع لي وديعة فلان لا دفعها الى صاحبها وأدفعها الى تـكون عندي لصاحبها فدفع  
فضاعت فلما ألت تضمين أيـه ما شاء عندهما بجر عن الخاتية ٣ ثم اعلم ان الوصية والوكالة  
يجتـهـمان وينـتـرقان فينتـرقان في مسئلة الكتاب وفي ان الوصية من الميت لا تقبل التخصيص  
بخلاف وصي القاضى فانه يتخصص والوكالة تقبل التخصيص وفي انه يشترط في الوصى ان يكون  
مـسـاحرا بالغـا عـلا بخلاف الوكيل الا العقل وفي ان الوصى اذا مات قبل تمام المصلحة نصب  
القاضى غيره ولومات وكيـل الغائب لا ينصب غيره الا عن المفقود للعقـظ وفي أن القاضى يعزل

والفرق ان تصرف الوصى  
خلافة والوكيل نيابة

٣ مطلب  
الوصاية والوكالة يجتـهـمان  
وينتـرقان

(قوله ثم يفعل ذلك) أى الخلو فاعلم (قوله فلا يلزمه شئ) يعلم منه كما قال المقدسي ان المعتمد الملك حين الخلو لا حين الخلف اه ووجه المسئلة انه حين الخلو لا مال له (أقول) ويعلم منه ان المشتري باسم المفعول بخيار الرؤية لا يدخل في ملكه حتى يراو يرضى به قاله الشيخ أبو الطيب مدني (أقول) الذي يظهر لي انه يدخل في ملكه ~~لكنه~~ غير لازم واللازم ان يخرج البطلان من ملكه ولا تقابل به والمسئلة تختص بالمرجعة وما نقله عن البحر عزاء في البحر الى لولو الحلية في الحبل آخر الكتاب وعلمه فيها حيث قال وان كان له يكون على الناس يتصلح على لان الدينون مع رجـل بشوب في منديل ثم يفعل ذلك ويرد النوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا يحث اه (قوله لزمه بقدر ما يملك) ولا يلزمه شئ بعد لانه بمنزلة النذر بما لا يملك وكذا يقال فيما بعد (قوله ولولم يكن له شئ لا يجب شئ) الطاهر ان التعليق ليس بشرط حتى لو تجزأ النذر يقال على ان أنصدق بالف درهم كان الحكم كذلك فان كان ذلك دون الميزنة التصديق وان لم يكن عنه درهم شئ لا يلزمه فراجع رحتى قال في الهراية ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفا به اقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من نذر وهو في فعله الوفا به يسمى وان علق النذر بشرط فوجد الشرط فعليه الوفا به نفس النذر لا طلاق الحديث ولان المعاق بالشرط كالنكح منه وعن أبي حنيفة انه رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا ففلي حجة او صوم سنة او صدقة مائة مائة كرهه عن ذلك كفاية بين وهو قول محمد ويخرج عن العهد بالوفا به يسمى أيضا وهذا اذا كان شرطا لا يريد كونه لان فيه معنى العين وهو المنع وهو بظاهره قد رغب في غير عيل الى اى الجهتين شاء بخلاف ما اذا كان شرطا يريد كونه كقوله ان شئني الله مريضى لانه دام معنى العين فيه وهذا لانه بل هو الصحيح اه وعليه مشى في متن مجمع البحرين والدرر والغرر وأفتى به اه عيل الزاهد ومشايع بلخ وبعض مشايخ بخاري واخباره خمس الآثمة والقاضي المروزي وقال في البرازية وعليه الفتوى وقال في القبض والمقضى به ما روينا عن أبي حنيفة من رجوعه وقد أوضح المسئلة العلامة الشرنبلالي في رسالة لها ما تحفة التحرير واسماء الناذر الغنى والفقير بالتخيير على الصحيح والتحرير فاجمعهما من رام ذلك (قوله وضح الابصاء) أى من شخص لشخص على صغيره أو وصيته ٢ قوله فصع نصرته ٣ أى من غيره عـ لم بالابصاء واذا نصرته بعد قابلا فلا يتكمن من اخراج نفسه منه والافله اخرج نفسه اذا علم اعدام القبول لانه لا ينبغي ان من ~~حكم~~ الوصى انه لا يملك عزل نفسه به بعد القبول حقيقة أو حكما وظاهرا ما هنا تبين ان كثرة بصيرته بما قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير بعده كتابته عليه في البحر ولذا قال في نور العين من ٢٣ عازيا مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز استخرا انا وبه بر ذلك قبوله لانه لا وصاية ولا يملك عزل نفسه اه فكان على السراح ان يقول ان نصرته قبله بدل قوله فصع نصرته فتنبه (قوله لا يصح التوكيل بلا علم الوكيل) فلو باع الوكيل قبله بل الله لم ييجز بغير اى لم يلزم فيكون بيع الفضولي فيتموقف على اجازته بعد الله لم أوعلى اجازة الموكل كافي منحة الخالق لـ بدى الوالد وفي البرازية عن الثاني خلافة ٤ وفي البحر اما اذا علم المشتري ان كالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه

ثم يفعل ذلك ثم يرد بخيار الرؤية فلا يلزمه شئ ولو قال ألف درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك أقل لزمه بقدر ما يملك ولولم يكن له شئ لا يجب شئ (وضح الابصاء بلا علم الوصى) يصح نصرته (لا يصح التوكيل بلا علم الوكيل)

٢ قوله أو وصيته هكذا بالاصـل والذي في ط أو تركته

٣ مطابـق لا يشترط علم الوصى بالابصاء بخلاف الوكيل

٤ مطابـق علم المشتري بالوكالة دون الوكيل يصح

كيف يثبت حقه فيه اذا تعين لانا نقول مثل هـ ذاعبر بممنع الاترى ان الموصى له بثالث المال لا يثبت حقه في القصاص ومتى انقلب ما لا يثبت حقه فيه هـ ا (قال) سيدي الوالد ويمكن أن يوفق بين القولين بهذا فتدبر والله تعالى أعلم هـ ا ويغني التأمل عند الفتوى لان كلام كل متكلم يفي على عرفه فاذا كان العرف ان المال يقع على ماسوى العقار والدين أو يعم الكل فيقتضى به (قوله لانم الأخ الميراث) أى والميراث يجرى في كل شئ أى في الدين والعين (قوله) مالى أو ماملكه صدقة الخ) أما لو قال الله على أن أهدي جميع مالى أو مملكى فانه يدخل فيه جميع ما يملكه وقت الحلف بالاجماع فيجب أن يهدى ذلك كله الا قدر قوته فاذا استنفاد شيئا تصدق بغيره وفي مسألة المصنف يدخل الموجود وقت القول في المنجز أما لو كان معاقبا بشرط نحو قوله مالى صدقة للمساكين ان فعل كذا دخل المال القائم عند الميراث والحادث بعده قال سيدي الوالد ظاهره انه بدون التخييل لا يشمل الحادث بعده الميراث وهذا بخلاف الوصية لما في الحاشية ولو قال أو صيت بثالث مالى لفلان وليس له مال ثم استنفاد ما لومات كان للموصى له ثلث ما ترك ثم قال بعده ولو قال عبيدى لفلان أو برادىنى لفلان ولم يضاف الى شئ ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت هـ ا يمكن قد يقال الوصية في معنى المعاق وفي حاشية أبي السعود وقوله والحادث بعده ظاهره ولو بعده وجود الشرط يمكن ذكر الا يارى ما نصه لوعاقه بشرط دخل المال الموجود عند الميراث والحادث بعده الى وجود الشرط هـ ا فظاهر قول المصنف مالى أو ماملكه الخ دخول الدين أيضا وفيه ما قدمناه آنفا من الخلاف والتوفيق (قوله فهو على جنس مال الزكاة) أى أى جنس كانت بلغت نصيبا أولا عليه دين مستغرق أولا ولا يتصدق به من ذلك من الاموال لانم اليست باموال الزكاة وقال زفر يلزمه التصديق بالكل لان اسم المال يتناول الكل ولنا انه يعتبر بإيجاب الله تعالى قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وهو خاص بالفقير وعروض التجارة والسواثم والغلة والخمر والعشيرة والارض العشيرة لان المعتبر جنس ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن قدرها وشرطها فان قضى دينه لزمه أن يتصدق بعده بقدره عينى وغيره قال ط ولا تدخل الارض العشيرة عند الطرفين ولا الخراجية اتفاقا هـ ا وخرج رفيق الخدمة ودور السكنى وأمانات المنازل وما كان من الخواتج الاصلمية قال في البحر وتسوية المصنف بين قوله مالى وبين قوله ما ملك هو الصحيح لانم ما يثبت به الميراث استعمل الا واحد افكان فهم ما القياس والاستحسان خلافا لبعض واختاره في الجمع والهداية وذكر القاضى الاسيحي ان الفرق بين المال والمالك انما هو قول أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوى في مختصره هـ ا (قوله) أملاك منه قدر قوته لم يبين في الميسوط قدر ما يملك لان ذلك يختص باختلاف الاعمال وباعتبار ما يتجدد له من التحصيل فيسلك أهل كل صناعة قدر ما يكفيه الى أن يتجدد له شئ قال ط المتأخرون قدروا هذا الله قدره قالوا في المحترف يملك لنفسه وعياله قوت يومه ومصاب الغلة وهو أجر الدار ونحوها يملك قوت شهر ومصاب الضريبة يملك قوت سنة ومصاب التجارة يملك قدر ما يكفيه الى أن يتجدد له شئ هـ ا (قوله تصدق بقدره) أى بقدر ما أمكن (قوله فحياته) أى ان أراد أن يفعل ولا يجنب (قوله) يبيع مملكه أى مما تجب فيه الزكاة

مطلب

في التوفيق بين القولين في دخول الدين في الوصية وعدم دخوله

مطلب

من قال ببيع ماملكه صدقة

مطلب

أوصى بثلاثة اقلان وليس له مال ثم استنفاد تصح الوصية

لانم الأخ الميراث (ولو قال مالى أو ماملكه صدقة فهو على) جنس (مال الزكاة) استحسانا (وان لم يجده غيره أملاك منه) قدر (قوته فاذا ملك) غيره (تصدق بقدره) في البحر قال ان فعلت كذا فاملكه صدقة فحياته ان يبيع مملكه من رجل بنوب في مبدل ويقبضه ولم يره

مطلب

مالى أو ماملكت سواء في الصحيح

مطلب

لو قال ان فعلت كذا فما املكه صدقة فالحيته في الفعل وعدم الحث الخ



(قوله والعين) حيث لا ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت في يده وأما في دعوى الدين عليه فانه ينتصب خصما عنهم وان لم يكن في يده عين تركه لان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف العين المدعى بها كما تقدمت فمما قد علمت ان ذلك فيما اذا كان الوارث مدعى عليه وأما اذا كان هو المدعى ارث العين على ذي اليد فان أثبت كان القضاء بالارث له ولبقية الورثة اذا ادعاه ارثاله ولهم وان لم يثبت ودفع المدعى عليه دعوى المدعى بان مورثك باعها مني مثلا وأثبت الشراء تم دفع دعوى الارث في حق الحاضر والغائب كما أفاده الطحاوي عن أبي السعدي (قوله فيما ذكر) من أخذ الحاضر حصته وترك باقية في يد ذي اليد وقيل يوضع عند عدل الى حضور صاحبه وفي الحموي ولو كانت الدعوى في منقول قيل يؤخذ منه انفاقا لا احتياج المنقول الى الحفظ والنزع من يده بالغ في الحفظ كي لا يتأنه أما العقار فيحفظ بنفسه وقيل المنقول على الخلاف وقول الامام في المنقول اظهر لما جتمع الى الحفظ والترك في يده أبلغ فيه لان المال بيد الضمين أشد حفظا وبالاتى كإصرار ضامنا ولو وضع عند عدل كان أمينا كذا في الكافي والفتح وغيرها وما بحث العلامة المقدسي بان النزع من يد الظالم أبلغ في الحفظ باحتمال هروبه أو تحيله بوجه ما فليستأمل اهـ (قوله ومثله في البحر) فانه يحكى مقابلا لاتفاق بقيل ط (قوله انه لا يؤخذ) أى المنقول لومعرا أى كالعقار وهذه العبارة توهم ان العقار لم يجعروا على عدم أخذه لومعرا وليس كذلك فان الحكم فيه ما واحد كما لم يمسسقى (قوله أوصى له بثلاث ماله) ٣ وكذا لو قال ثلثي افلان أو سدسى فهو وصية جائزة وقيد بالوصية لانه لو قال ثلث مالى وقف ولم يزد قال في البرازية من الوصايا ان كان ماله دراهم أو دينارين نقوله باطل وان ضامنا صار وقفا على الفقراء ولو قال ثلث مالى لله تعالى الوصية باطله عندهما وعند محمد يصرف الى وجوه البر ولو صرح به الى سراج المسجد يجوز ولو قال ثلث مالى في سبيل الله فهو لا يغزو فان اعطوه حاجا منقطعا جاز بحر (قوله يقع ذلك على كل شئ) وهل تدخل الديون في الوصية في الخيرية لا وكلام الشارع في الوصايا يمد دخوله في الوصية بالمال لانه يصير مالاً بالاسبقية فمما تناوله الوصية خصوصاً قالوا انما أخت الميراث وهو يجري فيها وكذلك كلام الوهبانية يشير الى ان الخلاف يرجع الدخول حيث قال

وفي ثلث مالى يدخل الدين أحمد بن محمد قال ابن الشحنة في شرحه المسئلة في الفقيه راعى البرهان صاحب المحيط وقال لو أوصى بثلاث ماله لا يدخل الدين ثم رخص للاصل وقال يدخل قال المصنف وفي حقه من فتاوى فاضلخان رواية دخول الدين في الوصية بثلاث المال والمراد بدخوله ان يدخل ثلثه في الوصية ولا يسقط فيه بل كأنه لم تكن اهـ ٤ وفي وصايا الكنتز أوصى له بالف وله عين ودين فان خرج الاف من ثلث العين دفع اليه والاف ثلث العين وكل ما خرج شئ من الدين له ثلثه حتى يستوفي الاف وهذه غير مسئلة لنا وما نقله عن حفظ ابن وهبان يخالفه ما ذكره في البحر عن الخيرية من عدم دخول الدين ورأيت في وصايا الظهيرية اذا كان مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فأوصى لرجل بثلاث ماله فانه يأخذ ثلث العين دون الدين ألا ترى ان حالف ان لا مال له وله ديون على الناس لم يحنث ثم ما خرج من الدين أخذ منه ثلثه حتى يخرج الدين كله لانه لما عين الخارج مالا اتحق بما كان عيناً في الابتداء ولا يقال مال لم يثبت حقه في الدين قبل أن يتعين

والعين (ومثله) أى العقار  
(المنقول) فما ذكر في  
الاصح) درر لكن اعتمد في  
المانع انه يؤخذ منه اتفاقا  
ومثله في البحر قال واجمعوا  
على انه لا يؤخذ لومعرا  
(أوصى له بثلاث ماله ببيع)  
ذلك (على كل شئ)

٢ مطلب  
هل ينزع المنقول من يد  
ذو اليد

٣ مطلب  
أوصى بثلاث ماله جاز

٤ مطلب  
هل يدخل تحت الوصية  
بالمال ما على الناس من  
الديون قولان

الحاضر خصه بغيره ذكره الغائب عن مشايخنا وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين  
ولو اودع نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصه  
اذ ينتصب أحد الورثة خصه من الباقيين لو كان العين بيده بخلاف الاجنبي اه (أقول)  
نقوله بخلاف الاجنبي أي غير الوارث تكون العين في يده فبعدمه فلا يتعاضد القضاء عليه  
إلى غيره بان تكون شركة بينه وبين غيره فلا يكون الشريك الغائب مضميا عليه سيدي الوالد  
(الثاني) انما لا تسمع دعوى الغائب اذا حضر بشرط أن يصدق ان العين ميراث يه وبين  
الحاضر امالوا نكر الوارث وادعى انه اشتراها او ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على  
الحاضر قضاء عليه فسمع دعواه وتقبل بينته فاما اصل انه انما ينتصب خصه من الباقي  
بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وان لا يكون مقسومة وان يصدق الغائب على انما ارث  
عن الميت المعين (الثالث) انما يكفي ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به امالوا دعى  
حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقيين (الرابع) ادعى بيتا فقال ذواليد انه ملكي ورثته  
من أبي ذلول قضي عليه أي على ذى اليد أي بمرهان المدعى يظهر على جميع الورثة لان العين كلها  
في يده غير مقسومة فانما لا يسمع دعواه في الارث اذ صار ورثته قضاء عليه فلا  
ادعاه أحد منهم ملكا طاعة قبل اذ لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعاه ذواليد ملكا طاعة  
لا ارثا لانه الورثة مضميا عليهم فلم يأخذ بدعوى الارث لكن ليس لذى اليد حصته فيه اذا  
قضى عليه (الخامس) اذا كان الورثة كبارا غيبا ومغارا نصب القاضي وكيله عن الصغير  
لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء على جميع الورثة (السادس) اذا  
أثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع دينه مما في يد الحاضر ثم  
يرجع الحاضر على الغائب بجمته (السابع) يخلف الوارث على الدين اذا أنكر أي على العلم  
وان لم يكن للميت تركة (الثامن) يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن للميت تركة (التاسع)  
لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى الدين على الميت نصب القاضي وكيله للدعوى كافي أدب  
القاضي للخصاف وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بخصم انتهى بزيادة (أقول) قال سيدي  
في حاشيته عليه يجب تقييده بما اذا وكله السلطان بجمعه وحفظه أما اذا وكله بان يدعى ويدعى  
عليه أيضا تسمع دعواه والدعوى عليه ويملك في ذلك ما يملك السلطان لانه فوض اليه ما يملك  
وهذه المسئلة كثره الوقوع وتفرع من ذلك ان المزارع لا يصلح خصمه لمن يدعى الملك في  
الارض وكذلك المقاطع المدعى بلغتهم تبارياتا مل هذا وسئل شيخنا ابن الحنفى عن هذه  
المسئلة فاجاب بما ذكره الشيخ زين هـ (قوله والحق الخ) لا ارتباط له بما قبله لان ما قبله في  
اتصاف أحد الورثة خصه للميت وهذا الفرق في اتصاف أحدهم خصه فبما عليه قال في  
البحر وكذا ينتصب أحدهم فيما عليه مطلقا ان كان دينه وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها  
في يده ليكون قضا على الكل وان كان البعض في يده فقد بقدره كناصر حبه في الجامع الكبير  
وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كونها في يده في دعوى الدين أيضا  
وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره هـ وفي حاشية أبي السعود  
عن شيخه ووجه الفرق بينهما ان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين اه

والحق الفرق بين الدين

مطلب  
وكيل بيت المال ليس بخصم  
الا اذا وكله السلطان في ان  
يدعى ويدعى عليه لا بالجمع  
والحفظ

بالدين وهو محتمز قوله بشهود (قوله كذا اتفاقا) يعني واتلاف فيما اذا ثبت الدين والارث  
 بالشهادة ولم يقل الشهود لانعلم له وارثا غيره - اما اذا ثبت بالاقرار فيؤخذ كقبيل بالاتفاق  
 (قوله ولو قال الشهود ذلك) أي لانعلم له وارثا أو غيرهما غيره (قوله لا) أي لا يؤخذ منهم كقبيل  
 سواء كان وارثا يجب بحال أو لا (قوله اتفاقا) تقدم بيان الصرف في الحاصل (قوله ادعى)  
 قال في جامع الفقه ولين من الرابع ادعى عليه ما ان الدار التي بيد كماله بن نهر بن علي أحدهما  
 نلو الدار في يد أحدهما باورث فالحكم عليه - كم على الغائب اذا حدد الورثة فيقتب خصما عن  
 لبقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على  
 الحاضر ولو لم يبدأ أحدهما بشراء لا يكون الحكم على أحدهما حكما على الآخر اهـ (قوله ارث)  
 قيد به لانه لو شرأ لا يكون الحاضر خصما عن الغائب كما تقدم (قوله مشاعا) يعني ينتفع به  
 انتفاع المشاع لانه يقسمه ويقرره لانه سياتي في القسمة فان برهن وارث واحد لا يقسم ذلك بل  
 من حضور اثنين ولو أحدهما صغيرا أو موصى له (قوله جدد واليد دعواه اولم يجحد) هذا  
 التعميم غير صحيح بهد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد وقد أجمعوا انه لا يؤخذ  
 القبول في صورة الاقرار والصواب أن يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل  
 الشبوت بالاقرار ولا كقبيل فيه اتفاقا وبالبينة وفيه الخلاف وحيد بن يسقط قول جدد دعواه  
 اولم يجحد اهـ ط واجاب عنه سيدي الوالدان هذا التعميم راجع الى قوله وترك باقية أشار به  
 الى الخلاف فانه هم (أقول) عبارة الهداية والجمع والجرح - يرها ناساوى عبارة المنصف  
 وهي عبارة من الدار وكانهم تساهلوا في ذلك لوضوح المراد ويمكن أن يجاب عنه بان قوله وترك  
 باقية مستأنف ليس من تمام حكم البرهان ويكون المراد بيان مسئلة وفية وهي أخذ المدعى  
 النصف اذا برهن ومسئلة خلافية وهي ترك الباقي مع ذى اليد مطلقا وأشار الى الخلاف  
 بالتعميم بقوله جدد أولا وهذا ما ظهر لي نعم الاولى ما في شرح أدب القضاء حيث ذكر ان المدعى  
 يأخذ النصف ويترك الباقي مع ذى اليد عند الامام وعنده ما ينزع منه أى ويجعل في يده أمين  
 ثم ذكر انهم أجمعوا انه لومة رابزع الباقي منه أيضا (قوله خلافا لهما) أى في صورة الجحد  
 حيث قال اذا جدد واليد يؤخذ منه ويجعل في يده أمين لحيلته بجحوده والترك في يده فلا  
 نظري ترك في يده فهو راجع الى قوله وترك باقية في يده لا لقوله بلا كقبيل فانه لا خلاف  
 فيه وله ان الحاضر ليس يخصص عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي التعرض للاخصم كما  
 اذا رأى شيئا في يد انسان يعلم انه غيره لا يتزعه منه بلا خصم وقد ارتفع جحوده بقضاء القضاة  
 بالكل مجر (قوله خصما للميت) الارض عن الميت (قوله - حتى تقضى منه ادبونه) وتنفذ  
 منها وصاياه (قوله ثم انما يكون خصما) أى عن بقية الورثة فيما يدعى على الميت (قوله بشروط  
 تسعة) الاولى أن يقول ثلاثة الاول كون العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان  
يصدق الغائب انما ارث عن الميت العين كافي الجرح والجرى (قوله مبسوط في الجرح) ليس  
 جميع المذكور في الجرح شروطا بل بعضها شروط وبعضه أحكام وأما \* (تقييدات) \* (الاول)  
 انما يقبض الحاضر الذي في يده العين خصما عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر  
 والغائب فان قدمت واودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر أمواله فلا يقبض

كثلا اتفاقا ولو قال  
 الشهود ذلك لا اتفاقا  
 (ادعى) على آخر (دارا  
 انفسه ولا خيه الغائب)  
 ارثا (وبرهن عليه) على  
 ما ادعاه (أخذ) المدعى  
 (نصف المدعى) مشاعا  
 (ترك باقية في يده اليد  
 بلا كقبيل جدد) ذواليد  
 (دعواه اولم يجحد) خلافا  
 لهما وقولهما استحسن  
 نهاية ولا تعاد البينة ولا  
 القضاء اذا حضر الغائب في  
 الاصح لا تصاب أحد الورثة  
 خصما للميت حتى تقضى  
 منها ادبونه ثم انما يكون  
 خصما بشروط تسعة  
 مبسوط في الجرح

تلوم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه من يحجب كالأخ أو من لا يحجب كالابن كما في البزارية من  
 العاشرة في النسب والارث قال الصدر الشهيد وحاصله المدعى لو برهن على انه مات مورثه ولم  
 يذ كر واعد الورثة ولا قالوا لانه لم له وارثا فانه لا يقضى له وان يذ كر واعددهم وقالوا لانه لم له وارثا  
 غيره ما ذ كر فان كان من لا يحجب فانه يقضى له القاضي ولا يتأني ولا يكفل وان كان من يحجب  
 بحال تأني ثم قضى وان شهدوا انه ابنه أو وارثه وانه مات وتركه ميراثا لم يقوله ولم له وارثا  
 غيره تلوم القاضي زمانا ثم قضى ولا يؤخذ منه كقيل عند الامام خلافا له ما يذ كر لاحد  
 الزوجين أو فر النسيئين عند أبي يوسف وعند محمد اقله ما ١٥ وروى عن الامام انه قال في  
 أخذ القبيل قيل هـ ذائني احتاط به بعض القضاة وهو ظلم وعنى بالقبيل ابن أبي ليلى قاضي  
 الكوفة وأوردانه بجته وادما جوروان أخطأ فلا وجه نسبته الى الظلم وقد قال الامام  
 كل بجته مصيب والحق عند الله واحد أي مصيب في اجتهاده بحسب ما عنده وان أخطأ الحق  
 في الواقع والجواب ما قاله في التلويح الخطي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل  
 يكون معه ذرورا ما جورا اذ ليس عليه الا بدل الوسع وقد دفعه ل فليقل خلفاء دايمة الا أن يكون  
 الدليل الموصول الى الصواب بينا فخطا المجتهد لتقصير منه وتركه المبالغة في الاجتهاد فانه  
 يعاتب وما فعل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبنيا على ان  
 طريق الصواب بين في زعم الطاعن انتهى أي ومنه طعن الامام على ابن أبي ليلى وانظر  
 ما سبق في قبيل باب الشهادة عن الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) أي باسقاط لا والحق ثبوتها كما  
 في سائر الكتب سيدي قال ط رعله فيما وقع له والذي بيدي فيما ذكره وكلام المصنف في  
 الشارح مثله واعلم ان مفهوم المتن امر ان سكوتهم وقولهم لا تعلم ولم يكن لوالفهم ما عند الامام  
 وقال صاحبان يكفون في صورة السكوت الا اذا قالوا لانه لم فعدم المكفالة في الثاني متفق  
 عليه وهو مراد الشارح في قوله ولو قال الشهود ذلك ويكون تفرع على غير المتن (قوله لم  
 يكفوا) مبنى للمجهول مضعف العين والياء للورثة أو الغرماء أي لا يأخذ القاضي منهم كقبيل  
 ح قال في الدرر أي لم يؤخذ منه كقيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ هـ وهذا ظاهر في انه  
 على قواله ما يؤخذ كقيل بالنفس ثم رأيت لمناج الشريعة أبو السعود عن شيخه ولم ير في البحر  
 فتوقف في انه بالمال أو بالنفس هـ سيدي فافهم واقصر على نفي التكفيل لان القاضي  
 بعد يتلوم كاذ كره الشارح بعد ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره ولا غير له  
 اتفاقا لانه من باب الاحتياط لنفسه بزيادة علم باتفاق الشريك المستحق معه بقدر الامكان كما في  
 غاية البيان (قوله خلافا لهما) أي لاحتمال أن يكون له وارث أو غريم آخر (قوله لهما  
 المكفول له) علة لقوله لم يكفوا لان حق الحاضر ثابت قطعا وأظاهر افلا يؤخر لاجل  
 الموهوم كذا قالوا (قوله ويتلوم القاضي) أي يتأني في تأخير القضاء الى المدة المتقدمة ببيانها  
 لافي الدفع بعد القضاء والمسئلة على وجوه ثلاثة تقدم ببيانها عن الصدر الشهيد وسأتي في منها  
 قبيل باب الشهادة على الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله مدة) تقدم انه مفوضة الى رأى  
 القاضي وقدرها الطحاوي بحول وعلى عدم التقدير حتى يقاب على ظنه انه لا وارث له غيره أولا  
 غريم له آخر (قوله ولو ثبت) أي ما ذ كر من الورثة أو الغرماء (قوله بالاقرار) أي بالارث أو

كذا نسخ المتن والشرح  
 وعبارة الدرر وغيرها لا تعلم  
 له وارثا أو غريم (قوله لم يكفوا)  
 خلافا لهما لهما المكفول  
 له ويتلوم القاضي مدة ثم  
 يقضى ولو ثبت بالاقرار

والوصية فان اقام اخذها **هـ** بجر وفيه ومن دعوى الجمع وان كانت في يد زيد بخاء احد  
 الزوجين فصدقه زيد بوجوبه باعطاء اقل النصيبين لا اكثرهما **هـ** قيد بصدقه لانه لو برهن  
 وقال لا نعلم له وارثا آخر فله **ك** كثر النصيبين اتصافا كذا في شرحه لابن مالك (قوله دفعها  
 اليه وجوبا) لاقراره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت والعارية والعين المغصوبة  
 كالوديعة **ط** (قوله كقوله هذا ابن دائني) والمسئلة بجهالها بان قال لا وارث له سواء (قوله  
 في يد الوارث) أي الذي هو الابن ونحوه (قوله لم يدفعها) لانه اقر بقيام حق المودع وملكه  
 فيها الا ان فيكون اقراره على ملك الغير ولا كذلك بعد موته لزوال ملكه فانه اقر بملكه لما في  
 يده من غير ثبوت ملك مالك معين فيه للآمال وفي فصل الشراء وان اقر بزوال ملك المودع لكن  
 لا يتقدم في حقه لانه لا يملك ابطال ملكه باقراره فصار كقاره بالو **ك** القيد بصدقه بالوديعة **ط**  
 وتوضيح الفرق بينهما ان في المسئلة الاولى اقراره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت فصار  
 كما اذا اقر انه ملك الوارث وهو حى أصالة وفي هذه المسئلة فيه ابطال حق المودع في العين  
 بازائها عن يده لان يد المودع كيد المالك فلا يقبل اقراره (قوله فان اقر ثانيا) سواء كان متصلا  
 بالاول بان قال هذا ابني وهذا الآخر أيضا ومن فصل لابن اقر لثاني في مجلس آخر حوى (قوله  
 اذا كذبه الابن الاول) حكمه مفهوما ظاهرا وهو ما اذا صدقه فيشترط كان (قوله لانه اقراره على  
 الغير) لصحة الاقرار الاول لعدم من يكذبه (قوله ان دفعه للاول بلا قضاء) وهو الصواب كما  
 في الفتح خلافا لما في غاية البيان من ان المودع لا يغرم لابن الثاني شيئا باقراره لانه لا استحقاقه  
 لم يثبت فلم يتحقق التلف \* (تنبيه) لو اقر بالوديعة لرجل ثم قال لابن وديعة فلان أو قال غصبت  
 هذا من فلان لابن من فلان وكذا العارية فانه يقضى به الاول ويضمن للثاني قيمته وكذا  
 في الاقرار بالدين ولو قال هذا فلان وهذا فلان المقر له الانصاف الاول فانه اقلان كان جائزا  
 وكذا لو قال هذه الخنطة والشعر فلان الاكرام من هذه الخنطة فانه اقلان اذا كانت الخنطة  
 اكثر من الشعر كذا في الاصل ولانا محمد رحمه الله من الدعوى **هـ** ط عن البحر (قوله تركه  
 قسمت بين الورثة) أي سواء كانوا ممن يجب أولا قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع  
 القصوين راضا الى الاصل الوارث لو كان محجوبا بغيره كجد و جدة وأخ وأخت لا يعطى  
 شيئا لم يرهن على جميع الورثة أي اذا ادعى انه أخو الميت فلا بد ان يثبت ذلك في وجه جميع  
 الورثة الحاضرين أو يشهد انهم الايعمان وارثا غيره ولو قال لا وارث له غيره تقبل عندنا  
 لا عند ابن أبي ليلى لانهم ما جازوا ولنا العرف فان صر الناس به لانه لم له وارثا غيره وهذه  
 شهادة على النفي فقبلت لما صر من انما تقبل على الشرط ولو نفي او هنا كذلك لقيامها على شرط  
 الارث ولو كان الوارث ممن لا يجب باحد فلو شهد انه وارثه ولم يقل لا وارث له غيره ولا نعلمه  
 يتلوم القاضي زمانا رجاء أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقض له بجميع الارث ولا يكفل  
 عند أبي حنيفة في المسئلةين يعني فيما اذا قال لا وارث له غيره أو لا نعلمه وعندهما يكفل فيه ما  
 ومدة التلوم مقوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهو هذا عند أبي يوسف وأما أحد  
 الزوجين لو اثبت الورثة بيينة ولم يثبت انه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة ومحمد يحكم له ما  
 باكثر النصيبين بعد التلوم وعند أبي يوسف باقله ما وله الربع ولها الثمن **هـ** ملخصا وان

دفعها اليه) وجوبا كقوله  
 هذا ابن دائني قيد بالوارث  
 لانه لو اقر انه وصيه أو وكيله  
 أو المشتري منه لم يدفعها  
 (فان اقر) ثانيا (ابن آخره)  
 لم يقبل اقراره (اذا كذبه)  
 الابن (الاول) لانه اقراره  
 على الغير ويضمن للثاني  
 حظه ان دفعه للاول بلا قضاء  
 في باعي (تركة) قسمت بين  
 الورثة أو القرماء بشهم ولم  
 يقولوا نعلم

سبى الوالد وهو مقبل للمنفى وهو الاستحقاق وحاصله انما كان القول لهم هذا ايضا مما سبى  
 ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه  
 اما الورثة فهم المدافعون ويشهد لهم ظواهر الحدوث ايضا (قوله فارنه) بصيغة المضارع  
 (قوله لان الحادث الخ) أى وهو الاسلام ولو كان القول قولها لكان تحكيم الحال موجبا  
 لاستحقاقها الارث وكان الاولى للشراح التعديل بالعله السابقة لان ما ذكر لا يصلح تعليلا لما  
 تقدم (قوله لا قرب أوقاته) وأقربهم اما بعد موت الزوج (قوله وقع الاختلاف الخ) بان  
 مات رجل له أبوان ذميان وولد مسلم فبالامات ابنا كاترا وقال ولده المسلم مات مسلما فليراث  
 لاولد دون الابوين وكذا الوفاة امرأة مسلمة ماتت زوجي مسلما وقال ولده الكافر كافر  
 وصدق المرأة اخو الميت وهو لم يرضى بالميراث للمرأة والاخ: من الاولاد قال صاحب البحر  
 ولا يحتاج الى تصديق الاخ بل تكفى دعوة المرأة انه مات مسلما وتبطله المقدمة يمكن استظهار  
 فيه سبى الوالدان تصديق الاخ شرط لارثه مشاركاله المرأة لانه لو كذبها يكون متهما بان  
 ولده وارثه فيجب الاخ به فلا يرث وكان صاحب البحر فهم انه شرط لارث المرأة ايضا وليس  
 كذلك فيما يظهر فلا منافاة تامل (قوله هذا ابن مودعى) مراده بالابن من يرث بكل حال  
 مالميت والاب والام كالابن وقيد بالابن لانه لو قال هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه  
 فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق الاخ منه وطبه دم الابن بخلاف الابن لانه وارث  
 على كل حال وكل من يرث في حال دون حال فهو كالأخ بجر مع زيادة ثم اذا تاني ان حضر وارث  
 آخر دفع المال اليه لانه خاف عن الميت وان لم يحضر أعطى كل مدعى ما أقرب به يمكن بكفى نقمة  
 وان لم يجز كفى لا أعطاء المال وضعه ان كان ثقة حتى لا يهلك أمانة وان كان غير ثقة تلوم  
 القاضي حتى يظهر أن لا وارث للميت أو أكبر رأيه ذلك ثم يقطعه المال ويضعه ولم يقدردمة  
 لتلوم بشئ بل موكل الى رأى القاضي وهذا أشبه بابي حنيفة وعندهم ما قدر بحول هكذا  
 حكى الخلاف فى الخلاصة عن الاقضية قال وعن أبي يوسف مدة در بشهر (قوله لا وارث له  
 غيره) قيده لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري أم لا لا يدفع اليه نفي لا قبل التلوم ولا به  
 حتى يقيم المدعى بينة تقول لانه لم له وارثا غيره ومثل اقرار المدعى بما ذكره كمالواقران الميت أقر  
 بان هذا ابنه أو أبوه أو مولاه أعتقه بخلاف ما لو أخبر عنه بانهم ازوجهه أو أنه مولى الموالاة أو  
 الموصى له بالكل أو بالثالث فانه لا يدفع اليهم المال لان هذا أقرب بسبب بنفقة ط وفي فتح  
 القدير ولو ادعى انه أخو الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره وادعى انه ابنه أو أبوه أو  
 مولاه أعتقه أو كانت امرأة وادعت أنها أمة الميت أرثاته أو بنت أخته وقال لا وارث له  
 غيري وادعى آخر انه زوج أو زوجة للميت أو ان الميت أوصى له بجميع ماله أو ثلثه وصدقهما  
 ذواليد وقال لا أدري للميت وارثا غيرهما أو لا لم يكن المدعى الوصية بشئ من هذا الاقرار ويدفع  
 القاضي الى الاب والام والاخ ومولى العتاقه أو الواله أمة أو الخالة أو بنت الاخت اذا انفرد  
 اما عند الاجتماع فلا يراحم مدعى البنوة مدعى الاخوة لكن مدعى هذه الاشياء اذا زاحمه  
 مدعى الزوجية أو الوصية بالكل أو الثلث مستدلا باقرار ذى اليد مدعى الاخوة أو البنوة  
 أولى بعد ما يستخلف الابن ما هذه زوجة الميت أو موصى له هذا اذا لم تكن ينة على الزوجية

(أسان قبل مونه) فارنه  
 (وقالوا به هذه) قال قول  
 لهم لان الحادث بضاف  
 لا قرب أوقاته \* (فرع)  
 وقع الاختلاف في كفر  
 الميت والامه قال قول  
 المدعى الاسلام بجر (قال  
 المدعى بالفسخ) هذا ابن  
 مودعى) بالاكسر (الميت  
 لا وارث له غيره

مطلب  
 مدة التلوم في دفع المال  
 للوارث الذي أقرب به المدعى

وقع الشرط بعد جمل غير متعاطفة أو متعاطفة لكن حصل سكوت بينهما أى فى اللفظ أو فرجة  
 فى الخط (قوله أو به بعد سكوت) أى اذا كان السكوت بين الجملة الأخيرة وبين ما قبلها (قوله  
 فلاخير اتفاقا) مراده بالآخر ما بعد السكوت (قوله وعطفه به بعد سكوتة نحو) اذا كان قبله  
 ما يوسع على نفسه كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدار أى فقصد  
 أن لا يقع الطلاق الا بدخولها (قوله الا بما فيه تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدار  
 فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية فى المين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو  
 قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلق الثانية وكذا فى العتق بجر (قوله اسأت بعد مونة)  
 أى وقدمات وهى على دينه فلها الميراث (قوله وقالت ورثته قبله) أى اسأت قبل مونة  
 للميراث لهما (قوله صدقوا) أى باليمين الا اذا ادعت عليهم بكفرها بعد مونة فيخلفون على  
 عدم العلم (قوله كما لالحال) أى استحباب الظاهر الحال فاز سبب الحرمان ثابت فى الحال  
 فيثبت فيما مضى وفى التحرير الاستصحاب الحكيم يقاتل امر محقق لم يظن عدمه وحرور ابن نجيم  
 نقار فيه فى الاشهاد والنظر فى قاعدة اليقين لا يزول بالشك وفى آخر باب التحالف فى جرحه  
 (قوله كما يحكم الحال الخ) ان هذه العبارة ليست موجودة فى أصل المصنف وإنما الذى فيه  
 قوله بعد كفى مسلم الخ وجعل المصنف وجه الشبه فيما كون القول للورثة فيهما واداب قوله  
 كما يحكم الحال فى مسألة جريان ماء الطاحونة وانقطاعه أى اذا اختلف المؤجر والمستأجر  
 فى جريان ماء الطاحونة وانقطاعه فانه يحكم الحال ويستدل به على الماضى فاذا كان الماء  
 جاريا فى الحال حكمه بانته جارى من أول مدة الاجارة الى زمان النزاع فيستحق الاجرة وان لم يجز  
 حكمه بانقطاعه كفى الخاتمة فان قلت جريان الماء يثبت الاستحقاق وكلامنا فى عدمه قلت  
 يمكن ان يقال ان الاقدام على العقد اقرار بالجريان فكان الاجر ثابتا ومستحقا من كل وجه  
 فاذا ادعى الجريان يكون مدعى الاستحقاقه الاجر عملا بالاقرار السابق لا بتحكيم الحال اللاحق  
 فاذا لم يستحق بهذا التحكيم يصير دافعا به وهو يصلح للدفع فان قلت اذا كان الاستحقاق  
 ثابتا بالعقد من كل وجه يكون ادعاء المستأجر عدم الجريان وتحكيمه له حجة لاستحقاقه  
 ما فى ذمته من الاجرة قلت يمكن ان يجاب بان كون الاقدام على العقد اقرارا انما هو حجة  
 غير قوية فلا يعمل به اذا خالفه عدم الجريان المشاهد فيه كون عدم الجريان تحكima للدفع  
 عنه لا للاستحقاق (قوله جريان الخ) لوجه تخصيص الجريان بل الانقطاع كذلك فكان  
 الاولى دافعه (قوله الطاحونة) أى المستأجرة اذا قال المستأجر لم أتمكن من الانتفاع  
 به لعدم جريان مائها وقال المالك بل تمكنت فينظر الى وصف الماء فى الحال ويحكم به  
 فيما مضى (قوله للدفع لا للاستحقاق) أى لدفع دعوى المدعى كفى المسئلة السابقة فان قيل  
 هذه امة توضح بانتهاء الاجر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جاريا عند الاختلاف لانه  
 استدلال بالحال لاثبات الاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الاجر من ثبوت  
 العيب الموجب لسقوط الاجر اما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا  
 لا موجبا يعقوبية (قوله كفى مسلم مات الخ) ظاهره انه مثال للاستحقاق بتحكيم الحال وصنيع  
 الشرح هنا ليس على ما ينبغي فلا يبقى المصنف من غير زيادة مسألة الطاحونة لكان أولى قال

أو به بعد سكوت فلاخير  
 اتفاقا وعطفه به بعد سكوتة  
 نحو الإجماع فيه تشديد  
 على نفسه وتعامه فى  
 الجرح (مات ذى فقات  
 عورسه أسأت بعد مونة  
 فقات ورثته قبله صدقوا)  
 كما لالحال (كما  
 يحكم الحال (فى مسألة)  
 جريان (ماء الطاحونة)  
 ثم الحال انما تصلح حجة  
 للدفع لا للاستحقاق (كفى  
 مسلم مات فقات عورسه)  
 الذميمة

مطلب  
فائدة نظرية

مطلب  
صك كذب نية بيع واجارة  
واقرار وغير ذلك وكذب  
في آخره ان شاء الله تعالى

٣ قوله والاناني ما قبله  
أي ان لم تفسر الجمل  
بالقوامة بل بقيت على  
ما يراد بها أولا وهي الجمل  
في الصك لوقعت المناقاة  
بين ذكره الاتفاق على  
الرجوع للكل وبين ذكره  
الخلاف فيما تقدم بين  
الامام وصاحبيه لانه أولا  
حكى الخلاف وثانياً حكى  
الاتفاق فلزم ان تفسر  
الجمل بالقوامة لذلك اه منه

واتفقوا ان الفرجة كف اصل  
السكوت وعلى انصرافه  
للكل في جمل عطف بواو  
واعقبت بشرط وأما  
الاستثناء بالا واخواتها  
فللاخير الاقرينة كاه  
مائة درهم وخمسون دينارا  
الادرهما فللاول استثناءنا  
وأما الاستثناء بان شاء الله  
بعد جملتين ابقاعيتين  
فاليهم ما اتفقا وبعد  
طلاقين معلقين أو طلاق  
معلق وعق معلق فاليهم ما  
عند الثالث وللاخير عقبة  
الثاني ولو بلا عطف

كان مبطالة فيكون ضد ما فصله فيمنصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين وله ان السكوت  
يكون كشي واحد بكم العطف فيمنصرف الى الكل كافي الكلمات المعطوفة قال الامام  
اذا كذب بيع واقرار واجارة وغير ذلك ثم كذب في آخره ان شاء الله تعالى بطل السكوت قياسا لما  
تقدم من أن السكوت شيء واحد بكم العطف وعنه أبي يوسف ومحمد بطل الاخير فقط  
استحسانا (قوله ان الفرجة) أي على ان الفرجة في الخط كالسكوت في النطق فيكون الانشاء  
راجعا الى ما بعد الفرجة اتفاقا كما يرجع في السكوت الى ما بعده (قوله وعلى انصرافه) أي  
الانشاء ولو قال وعلى الانصراف للكل لكان أوضح (قوله في جمل) أي أي قوامة والاناني  
٣ ما قبله وهو مسألة كذب الصك كقوله امر أنه طالق وعنده مرو عليه المشي الى بيت الله تعالى  
ان شاء الله تعالى قال في البحر والحاصل انهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جمل  
متعاطفة بالواو كقوله عبده مروا امر أنه طالق وعليه المشي الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى  
ينصرف الى الكل فبطل الكل فشي أبو حنيفة على أصله وهو ما أخرجا صورة كذب الصك من  
عمومه بعراض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط المتعقب بجملة متعاطفة للعادة  
وعليه يحمل الحادث ولذا كان قولهما استحسانا راجعا على قوله وظاهره ان الشرط ينصرف  
الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة اه وفي وكالة البرازية وعن الثاقب قال امر أن يزيد طالق وعنده  
مرو عليه المشي الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بكاه لان الجواب يتضمن إعادة  
ما في السؤال انهم وكان الشارح غفل عن قوله وأخرجا صورة كذب الصك فكان عليه  
أن يقول وعلى انصرافه لكل في جمل قوامة لم تنكتب (قوله واعقبت بشرط) أي سواء كان  
الشرط هو المشيئة أو غيرها كما صرح به في البحر والظاهر ان هذا خاص بالاقرار لما سبق  
بعده من قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله وأما الاستثناء بالا الخ) أي الواقع لفظا أو  
الواقع خطأ وهو باطلاقة بيم طلاقين وعتاقين وطلاقا وعقما (قوله فللاخير) أي اتفاقا  
اقر به واتصاله وانقطاعه عما سواه كما علم في آية رد شهادة المحدث في القذف فان قوله تعالى  
الا الذين تابوا راجع الى قوله وأولئك هم الفاسقون لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أيضا  
فلو أقرعنا بين الشيخين واستثنى شيئا كان من الأسر بحر وفيه والحاصل ان الشرط اذا تعقب  
جملة متعاطفة متصلا بها فانه لكل اه قال في الحواشي السعدية لا يقال كيف خالف أبو  
حنيفة أصله فان الاستثناء ينصرف الى الجملة الاخيرة على أصله لان ذلك في الاستثناء بالا وقوله  
ان شاء الله تعالى بشرط شاع اطلاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس اياه حقيقة فتأمل (قوله الا  
لقرينة) فيعمل بها الاول أو الثاني (قوله فللاول) ولو قال الادينار فلثاني (قوله ابقاعيتين)  
أي محجزتين ليس فيهما تعليق بقدرينة المقابلة فتحو انت طالق وهذا جر ان شاء الله تعالى ح  
(قوله وبعد طلاقين معلقين) فتحو ان دخلت الدار فانت طالق وفلان ان شاء الله تعالى (قوله  
أو طلاق معلق أو عتق معلق) فتحو ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ان شاء الله تعالى  
واشار به الى أنه لا فرق بين الشبهتين من جنس واحد او من جنسين والخلاف هو ذاني النطق  
وأما في الصك فهي المسئلة المتقدمة وافاد ان اتفاقهما معهما انما هو في ابقاعيتين وأما  
في المعلقين فمعهم وخالف أبو يوسف ط (قوله ولو بلا عطف) مفهوما قوله عطف أي اذا



في إعادة زعمه ولم يرد نقض البيينة بل رضى بوجوبها حتى جعله مبنياً لدعواه الرجوع على الاصيل  
واما البائع في مسئلة تناقضه لدعي في اعادته ما زال زعمه وهو برائه فزعمه بعد التحاقه بالعدم  
بثبوت خلافه واراد نقض ما اثبتته البيينة وهو عدم برائه فزعمه فلهذا فرق واضح حق وكذا  
يقال في دعوى الاقالة لانها فسخ لل عقد الذي اثبتته الخصم بالبيينة فبطلت برأيه وادعى  
المتقدمة عن الجبر عن العدة فيما اذا ادعى على آخرائه اشترى منه هذه الدار فأنكر الشراء فلما  
أقام المدعى البيينة على الشراء ادعى المدعى عليه أنه ردّها عليه يعني أقالها يسمع هذا الدفع  
ولو لم يدع الاقالة ولكن يدعى ابقاء الثمن أو الابرأه اختلاف المتأخرون ومثله يقال في جواب  
مسئلة ما اذا ادعى عليه شراعه فأنكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه ردّه عليه بالعيب يسمع  
لانه صار له كذا في انكاره المبيع فارتفع التناقض بمكذب الشراء كما ارتفع بتصله بدين  
الخصم اه فاحفظه فانه ينفذ في كثير من أمثال هذه المسائل (قوله لا مكان التوفيق  
ببيع وكيله) أى وكيله البائع فقوله أو لا لم يبرها من ذلك أى مباهرة وقوله انه برئ اليه من  
كل عيب أى الى وكيله وفعل الوكيل كفعل الموكل (قوله وبراءته عن العيب) من اضافة المصدر  
الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلنا مضاف الى فاعله والضمير  
لو كيله وهو المفهوم من عبارة الجبر (قوله ومنه واقعة بموقد) ٣ أى من جنس مسئلة  
المصنف وهو ما وقع فيه التناقض ولو صرح به لكان أوضح لكن لا يظهر ان هذه الواقعة منه  
لان عقد النكاح الاب فيه سفير لا تلحقه عهد بخلاف بيع الوكيل وأيضا الخلع هنا ظاهر في أنه  
قائم به بخلاف المبرأ فانه غير ظاهر في أنه حاضر وقت البراءة فافهم اسرار المقال ولا تكن عن  
يعرف الحق بالرجال نعم التوفيق ظاهر فيما نذكره في المقولة الاتية عن الجبر ولو قال لانكاح يبنى  
وبينك الى آخر ما نذكره عن سيدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله ادعت الخ) بدل من واقعة  
(قوله فأنكر) ٤ أى بان قال لانكاح يبنى كما في الجبر عن جامع الفصولين وعبارة الخلاصة  
فأنكر الزوج النكاح أصلا اه قال في الجبر ولو قال لانكاح يبنى وبينك فلما برهنت على  
النكاح برهن هو على الخلع تقبل يفتيه اه أى لا نفي الحال لا يلزم منه نفي الماضي فلم يوجد  
تناقض أصلا لكن يكره عليه قول الشارح لاحتمال أنه زوجه أبوه الخ واظهار أنه تعليل  
خلاف ظاهر الرواية وفي الجبر ولو قال لم يكن يمتنا نكاح قط ه أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله  
فقتضى ما مر في مسئلة العيب على ظاهر الرواية فيبني أن يكون هذا وسيله للعيب فلا تقبل  
يتمه وفي ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لانها اقرار بالبيع فكذلك الخلع يقتضى  
سابقة النكاح فيحقق التناقض اه سيدى الوالد زيادة (قوله فبرهنت) أى على النكاح  
(قوله تقبل) أى دعواه أى وبطاب بالبرهان عليها (قوله لاحتمال أنه زوجه أبوه وهو صغير)  
أى فأنكره النكاح يحصل على نفي مباهرة اياه وهو لا ينافي وقوعه بطريق الاجبار مثلا  
واذا كان كذلك فلا يناقض دعوى الخلع على المهر بعد (قوله جميع صل) فارضى معرب  
والجمع أصل وصكك وصككوك اه وأشار بقوله جميع الى انه يبطل سواء اشتغل على شئ  
واحد أو أشياء والخلاف في الثاني (قوله وقال آخره) بالرفع أى بطل آخر الصك المشتل  
على أشياء اذا اصر في الجمل الاستقلال والصك يكتب للاستيثاق فلا انصرف الى الكل

٢ مطلب

ادعى شراء عبده فأنكر  
فأثبتته فادعى البائع انه  
ردّه عليه بالعيب يقبل

٣ مطلب

واقعة بموقد

وعن الثاني تنبئ لا مكان  
التوفيق ببيع وكيله  
وابرائته عن العيب ومنه  
واقعة بموقد ادعت انه  
نكحها بكذا وطالبته بالمهر  
فأنكر فبرهنت فادعى انه  
خلعها على المهر تقبل  
لاحتمال انه زوجه أبوه وهو  
صغير ولم يعلم خلاصة  
(يبطل) جميع (صل)  
أى مكتوب (كتب ان  
شاء الله في آخره) وقال  
آخر فقط وهو استحسان  
راجع على قوله فتح

٤ مطلب

قال لانكاح يبنى فبرهنت  
فبرهن على الخلع يقبل

٥ مطلب

لو قال لم أتزوجها قط أو  
لانكاح قط فبرهنت فبرهن  
على الخلع يقبل لا يقبل

فيه ما تقدم انفا من ان الاقرار بالبيع اقرار بركنيه لانه مبادلة مال بمال الا ان يعمل على انه  
 اقرار بالبيع بالمال تأمل قال في المبسوط شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسمي الثمن ولم  
 يشهدا بقبض الثمن لا تقبل لان حاجة القاضي الى القضا باعده ولا يتمكن من ذلك اذ لم يكن  
 الثمن مستقي وان قالوا اقر عندنا انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جاز لان الحاجة الى  
 القضا بالمال للمدعي دون القضا باعده فقد انتهت حكم العقد باستيفاء الثمن وفي مجموع  
 الفتاوى شهدا انه باع وقبض الثمن جاز وان لم يبينوا الثمن وكذا لو شهدا باقرار البائع انه باعه  
 وقبض الثمن اه وقال في الخلاصة شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا على قبض  
 الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر اه نور العين في أوائل الفصل السادس  
 وسبب اتي الكلام على ذلك مستوفى في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها ان شاء الله تعالى  
 (قوله أمته منه) لا حاجة الى قوله منه لان ضمير باعه يغني عنه اه ح أي لان باع قد استوفى  
 معموله لانه يتعدى بنفسه ومن وقد عدا المصنف بنفسه حيث قال باعه الا ان يقال انما ذكره  
 لدفع توهم عود الضمير الى المدعي من اول الامر تأمل (قوله عينا) أي قد عينا يوجب الرد  
 (قوله فبرهن الخ) اما لو برهن على القسح يقبل لان الانكسار فسخ منح (قوله أي  
 المشتري) لو رجع الضمير الى البائع لكان أولى لان البراءة من العيوب تكون من البائع  
 غالباً بان يقول بعثتك واما برى من الرد مما فيه من العيوب فم البراء يكون من المشتري ط  
 (قوله لم تقبل بينة البائع) أي للتناقض اذ شرط البراءة من العيوب تصرف في العقد بتغييره  
 عن اقتضاء صفة السلامة الى غيرها وتغيير العقد من وصف الى وصف بالعقد محال واذا بطل  
 التوفيق ظهر التناقض (قوله للتناقض) لان اشتراط البراءة بتغييره لا يقدم من اقتضاء وصف  
 السلامة الى غيره فيقتضى وجود العقد اذ الصفة بدون الموصوف لا تصور وقد انكره  
 فيكون مناقضاً واستشكل بانه ينبغي ان تقبل البينة فيها وفاقاً خلافاً لفر لانه صار مكذباً شرعاً  
 ببينة المدعي فلحق انكاره بالعدم كما تقدمت نظائره فصار كما في السكالة من ان رجلاً لو برهن  
 ان له على الغائب الفلانة فلهما هذا كفيلاً بامر يرجع السكفيل على الغائب ولو انكر السكفيل أصلاً  
 لانه صار مكذباً شرعاً في انكاره فلحق بالعدم قال ويمكن الفرق بان الحكم بادائه ثمة حكم  
 بالرجوع أيضاً فلا حاجة الى اقامة البينة فانما على كفايته لثبوتها أولاً وهذا الحكم بالشراء  
 ليس بحكم بالبراءة ولا بإقامة البينة فالدعوى فيه بطله التناقض فافترقا ويمكن بان يرتد بان انكاره  
 لما لحق بالعدم لما مر لا يتحقق التناقض لعدم انكار البيع والشراء فينبغي ان يضح الدعوى على  
 أصل قال في العدة ٢ انكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع اقالته يسمع هذا الدفع ولو لم  
 يدع الاقالته وان ادعى ايضاً الثمن أو البراءة اختلف المناخرون اه وقد يجاب بان المقر انما  
 يصير مكذباً شرعاً اذا حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي مسئلته لم يقض بالبيع حتى تنافض  
 الخصم فلم يكن مكذباً شرعاً مجرد قال ط وفيه نظر اه وكذا نظره في الرمي قال سيدي الوالد  
 رحمه الله تعالى أي تصرفه لا لتظهير فان القضا بالشراء اقضاء بالبيع فقام على قوله لم يقض القاضي  
 بالبيع (وأقول) ٣ الجواب النافع ان شاء الله تعالى ما يستفاد من كتاب نور العين في غير هذا المثل  
 وفي غير هذه المسئلة وهو ان السكفيل لما اتينى رعه بالعدم وثبت خلافه وهو كونه كسباً لا يبيع

مطلب

لو شهدا على البيع وقبض  
 الثمن يقبل وان لم يبينوه

(ادعى على آخر انه

باعه أمته) منه (فقال)

الآخر (لم ابعها منك

قط فبرهن) المدعى (على

الشراء) منه (فوجد

المدعى (بها عينا) واراد

ردها (فبرهن البائع انه

أي المشتري (برئ اليه من

كل عيب بها لم تقبل) بينة

البائع للتناقض

٢ اسم كتاب وهو عدة

الفتاوى اه منه

مطلب

انكر البيع فأنبته المشتري

واراد الرد بالعيب فادعى

البائع البراءة عن عيب

لا يقبل للتناقض

مطلب

انكر البيع فأنبته المشتري

فادعى البائع الاقالته يسمع

مطلب

الجواب النافع عن اشكال

جامع الفصولين

القضاء أو الإبراء (قوله) (تعذر التوفيق) أي بين كلاميه لأنه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة كره أصحابنا (قوله) (لأن المحتجب) من الرجال هو من لا يتولى الأعمال بنفسه بقربنة قوله حتى لو كان الخ وقيل من لا يبرأ كل أحد له ظمته (قوله) (بالشغب على بابه) الشغب بالسكون وقبل يحرك تهيج الشر قاموس (قوله) (حتى لو كان) أي المدعى عليه فرع هذا على ذلك القول أي التقييم بالاحتجب في النهاية تبعاً لاضطرار وفي إصلاح الإيضاح وفيه نظر لأن معنى إمكان التوفيق على أن يكون أحدهما من لا يتولى الأعمال بنفسه لا على أن يكون المدعى عليه مخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لأن الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بجر أقول ويؤخذ من كلام الشارح ومما تقدم جواب حادثة الفتوى كأي الحواشي الخيرة وهي ادعى أن مورثه اشترى منك ثورا بكذا أقبضه منه كذا وبقي كذا فأجاب بأن مورثي لم يشتر منك ثورا ولا كان يعرفك فبرهن على دعواه فبرهن الآخر على دفع جميع الثمن أنه قبيل بلاشك لأنه لا يصح جوابه إلا على نفي العلم اهـ (قوله) (نعم لو ادعى الخ) هذا مرتبط بكلام محذوف مفهوم من المقام تقديره وإذا لم يمكن التوفيق لم يندفع التناقض كما لو قال لم ادفع اليه شيئا ثم ادعى الدفع لم يسمع لأنه يستحيل أن يكون دفعا أو غير دفع في شيء واحد نعم لو ادعى الخ قال في الدرر عن القبية المدعى عليه قال للمدعى لا أعرفك فلما ثبت الحق بالبيننة ادعى الإيصال لانسهم ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الإيصال تسع اهـ قال في البحر لأن التناقض هو الذي يجمع بين كلاميه وهذا لم يجمع وأهـ هذا لو دفعه المدعى عيانا لم يكن متناقضا كره القرائني اهـ وتعامه فيه وهو أحسن مما عمل به الشارح وبه ظهران قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى بإسقاط عليه إلا أن يقرأ المدعى عليه بصيغة المبني للفاعل فيكون معناه الذي ادعى عليه الدفع تأمل ثم رأيت ما يؤيد هذا في المقدمة حيث قال وقالوا فيمن قال لم ادفع ثم قال دفعت لم يقبل للتناقض إلا إذا ادعى اقرار المدعى بذلك فبقيل لأن التناقض لا يمنع صحة الأقرار وعمله بماعمل به البحر واجاب صاحب البحر في ٣ حادثة هي اذن لمن علمه الدين في دفعه إلى أخيه ثم ادعى عليه به وأنه لم يدفع فقال دفعت ثم قال لم ادفع فحكم به بخاء الأخ فافر بالدفع له فانه يبرأ لأن تصديق الأخ المأذون في الدفع اليه كتصديق المدعى اهـ وقد علمت ما إذا صدق المدعى وحكي صاحب الكافي قبول البينة على الإبراء في فصل المحتجب والمخدرة باتفاق الروايات لأن الإبراء يقتضي بلا معرفة لكن عبر عنه صاحب البحر والعيني بقيل (قوله) (بالوصول أو الإيصال) بأن ادعى اقراره بأنه وصله منه كذا أو وصله وبرهن (قوله) (لأن التناقض) أي من القويم (قوله) (لا يمنع صحة الأقرار) أي اقرار الدائن بالدفع اليه إذا قامت قرينة قوية كما يشهد من سماعهم (قوله) (نعم جده صح) أي بخوده ومعنى صحة بخوده أنه لا يكون متناقضا ولا تسع البينة بأقراره السابق وفيه أن البيع عقد متحقق من إيجاب وقبول صادرين منهما فكيف صح بخوده ط (قوله) (بلاثن باطل) هذا التماثل يظهر إذا أقر ببيع عبده بلاثن والترض الاطلاق والواقع الذي لا يكاد أن يخاف أن البيع لا يكون إلا بثن لأن الأقرار بالبيع اقرار بركنيه لأنه مبادلة مال بمال فلو قيل بصحة الأقرار ثم بالبحث عن تعيين الثمن لكان له وجه ط (قوله) (لأن الأقرار بالبيع الخ)

مطلب  
جواب حادثة الفتوى

مطلب ٣  
حادثة اذن لمديونه في دفعه  
لاخيه الخ

تعذر التوفيق وقبل  
يقبل لأن المحتجب أو المخدرة  
قد يتأذى بالشغب على بابه  
فيأمر بارضاء الخصم ولا  
يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان  
من يبيع له بنفسه لا يقبل  
نعم لو ادعى اقرار المدعى  
عليه بالوصول أو الإيصال  
صح درر في آخر الدعوى  
لأن التناقض لا يمنع صحة  
الأقرار (أقر ببيع عبده)  
من فلان (ثم جده صح)  
لأن الأقرار بالبيع بلاثن  
باطل اقرار بزانبة

انه يدعى عليه بسبب الاقرار لكن الاصل ان الموجب والسقط اذا تعارضا يجعل المسقط آخر  
 لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول أو لم يتصل انتهى والحاصل انه  
 لو ادعى رجـل على رجـل ما لا وقضى به للمدعى بالبينة ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت  
 يبطل القضاء واذا قال المدعى بعد القضاء القضي به ليس ملائكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا  
 قال لم يكن ملائكي وهذا لان قوله ليس ملائكي يتناول الحال وليس من ضرورية في الحال انتفاؤه  
 من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملائكي فلو ادعى زيد على عمرو وما لا فانكر عمرو دعواه ثم ان زيدا  
 أثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد المال منه ثم ادعى عمرو انك كاذب ومبطل في دعواك  
 هذه حتى انك اقررت بذلك لدى بيينة تبرعية واثبت عمرو مدعاه فله استرداد المال المذكور  
 كما يستفاد مما ذكرناه (قوله في فصل الاستنبراه) أى طالب شراىنى وفيه فوائد جمة تأتي  
 (قوله ان لم يصلحه) راجع الى قوله قبل برهانه وكان محل هذه المسئلة عند قوله ومن ادعى على  
 آخر ما لا قال في المنع وهو هذا لم يصلح اما اذا أنكر فصلحه على شئ ثم برهن على الايقاء أو  
 الابراء لم يسمع برهانه على الايقاء اه قال في البحر وقيد بكون المدعى عليه لم يصلح لاسكوته  
 عنه والاصل العدم اما اذا أنكر فصلحه على شئ ثم برهن على الايقاء أو الابراء لم يسمع دعواه  
 كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الايقاء ثم فصلحه فانه يقبل منه برهانه على الايقاء كافي  
 الخزانة لانه متى أمكن التوفيق فلا تناقض في ذلك ادعى مالا بالشركة ثم ادعاه فبنا عليه نسمع  
 وعلى القاب لان مال الشركة ينقلب ديناً بالبحر والدين لا ينقلب أمانة ولا شركة كذا  
 في البرازية ومن مسائل دعوى الايقاء ما في المحيط من المسئلة الخمسة ادعى على آخر مائتى  
 درهم وأنه استوفى مائة وخمسين وبقي عليه خمسون وأثبت بالبينة ثم برهن المدعى عليه انه  
 أوفاه الخمسين لانه حتى يقول لاهذه الخمسين التي تدعى لان مائة وخمسين خمسين (قوله  
 قبل برهانه على الايقاء) ولا يكون صلحه مبطل الادعى الايقاء لان غير الحق قد يقضى  
 دفعا للخصومة أو كانه لم يجز ببرهانه فصلحه ثم وجد فاقامه فلا يكون اقامه على الصلح  
 اقرارا بخلاف الاولى تأمل قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى وانظر لو برهن على ايقاء البعض  
 فله دعوات حادثة الفتوى اه أقول لا فرق يظهر بينهما تأمل (قوله وقيل لا وعليه  
 الفتوى) قال في البحر ولي تأمل في وجهه عدم السقوط وأجاب المصنف عنه بما ذكره  
 الشارح قال في المنع والظاهر ان وجهه ان المدعى عليه لما كان جاحدا فذمه غير مشغولة  
 بشئ في زعمه فاني تقع المقاصة والله تعالى أعلم انتهى ونقله عنه الرمل مع زيادته وهي قوله  
 أو نقول بجعل تصمييمه على الانكار رد لما أقر به المدعى وهو مما يرتد بالرد انتهى  
 (قوله وكأنه الخ) من كلام صاحب المنع وهو جواب لتوقف البحر في عدم السقوط  
 وحيد نفذ فيحتاج للمقاصة صريحا لاضمنا أو أن يصرفه في الكل لكن وجه القول  
 الاول يظهر لي لان السقوط يكفي في زعم المدعى (قوله فابن) الواقع في المنع فاني تقع  
 المقاصة فله أن يطالبه بثمنه (قوله وان زاد لا أعرفك) على قوله فيما تقدم ما كان لك على  
 شئ قط (قوله كما رأيتك) أو ما جرى بيني وبينك معاملة أو مخالطة أو خلطة أو لا أخذ  
 ولا عطاء أو ما جفت معك في مكان كافي فتح التقدير بحر (قوله لا يقبل) أى برهانه على

في فصل الاستنبراه (كما)  
 يقبل (لو ادعى القصاص  
 على آخره فانكر) المدعى  
 عليه (فبرهن المدعى) على  
 القصاص (ثم برهن المدعى  
 عليه على العفو أو) على  
 الصلح عنه على مال وكذا  
 في دعوى الرق) بان ادعى  
 عبودية شخص فانكر  
 فبرهن المدعى ثم برهن  
 العبد ان المدعى أعنته  
 يقبل ان لم يصلحه ولو ادعى  
 الايقاء ثم فصلحه قبل  
 برهانه على الايقاء بحسب  
 وفيه برهن ان له أربعة مائة  
 ثم أقر ان عليه لاهمكر ثلثمائة  
 سقط عن المنكر ثلثمائة  
 وقيل لا وعليه الفتوى  
 مائة قط وكأنه لما كان  
 المدعى عليه جاحدا فذمه  
 غير مشغولة في زعمه فابن  
 تقع المقاصة والله تعالى  
 أعلم (وان زاد) كلمة (ولا)  
 أعرفك ونحوه) كما رأيتك  
 (لا) يقبل

دفع الدعاوى من كتاب الدعوى حايى (قوله قبل برهانه لامكان التوفيق الخ) مشى على القول بان امكان التوفيق كاف كما تقدم قال سيدى الوالد فى تنقيحه فى جواب سؤال الدعوى اذا فصلت مرة بالوجه الشرعى - توفية اشراطها الشرعية لاتنقض ولا تعاد ٢ اقول ليس هذا على اطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه والا لما وجب دفع صحيح أو جاء ببينة بعد عجزه عنها فانهم اتسعم دعواه قال مشايخنا فى كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع ٣ وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفى الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه ثم برهن ذوا اليد على النتائج بحكمه به اه فاذا كان هذا فى بينة مثبتة ولها الاعتبار وحكم بها وتسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر اليد المغنمقة عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لان عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم به اذ القضاء للمدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فمقول ان اعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانهم عين الاولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع شرعى وقد منع أولا لعدم اقامتها فمات فى به تكوار محض منه وقد منع عما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وفى البرازية لا تسمع دعواه بعده فبه الآن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى له ثم ادعى المقتضى عليه الشراء من مورث المدعى او ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله ٤ أو يقضى عليه بالدية فبرهن على نتاجها عنده اه وهذا يفيد ان قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي تقييده ايضا بما اذا لم يمكن التوفيق لما فى جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أقي بالدفع بعد الحكم فى بعض المواضع لا يقبل ٥ فمخو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى اقر قبل الدعوى انه لاحق له فى الدار لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بان شره ا بختيار فلم يملكه فى ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فملكه فلما احتل هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا شك يدفع الحكم ولا يرفعه اه لكن ينبغي ان يكون هذا مقيد على القول بان امكان التوفيق كاف اما على القول بان لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقييد بما ذكر وقد ذكروا القوانين فى مسائل التناقض والذى اختاره فى جامع الفصولين وقال انه الاصول عندى وأقره فى نور العين أنه ان كان التناقض ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكتفى امكان التوفيق والا يكتفى الامكان ثم أيده بمسألة فى الجامع وهى لو أقرانه له بمسكت قدر ما يملكه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لامكان التوفيق بان يشترط به ا اقراره ولان البينة على العقد المبرم تقيده الملك للحال اه (قوله صح الدفع) بخلاف لم يكن لى لان ليس اننى الحال ولم يكن لى انقيده فى الماضى كما فى التناقض خاتمة قال فى الدرر برهن على قول المدعى انا مبطل فى الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لى عليه نقيص الدفع اه ومثله فى العمادية وفيما ادعى رجل مالا أو عينا فقال المدعى عليه انك أقررت فى حال جوار اقاراك أن لا دعوى لى ولا خصومة لى عليك وأثبت ذلك بالبينة تسمع وتندفع دعواه وان كان يحتمل

(قبل) برهانه لامكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصومة وسيجب فى الاقرار انه لو برهن على قول المدعى انا مبطل فى الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لى عليه نقيص الدفع الى آخره وذكره فى الدرر قبيل الاقرار

٢ مطلب

الدعوى اذا فصلت بوجه شرعى لا تنقض الالفائدة

٣ مطلب

يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه

٤ قوله قبله متعلق بشرائه اه منه

٥ مطلب

أقنى بالدفع بعد الحكم فى بعض المواضع لا يقبل

قوله على العقد المبرم أى الذى لم يورخ اه منه

(ومن ادعى على آخره ما لا  
فقال) المدعى عليه  
(ما كان لك على شيء قط  
فبرهن المدعى على) أن له  
عليه (الف وبرهن)  
المدعى عليه (على القضاء)  
أي الايقاف (أو البراء ولو  
بعد القضاء) أي الحكم  
بالمال اذ الدفع بعد قضاء  
القاضي صحيح الا في المسئلة  
الخمسية كما سيجيء

مطابق  
حاشية الفتوى

مطابق  
بيان وجه تسمية الخمسة  
وبين اقوالها

نفي يكون الحق فيه لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعده اه أي لا ينفعه  
رجوعه الى التصديق وحاصل مسائل الاقرار بتقديم الكلام عليها موضحا (قوله ما كان  
لك) انظر لولم يذ كر لفظ كان وانظر ما سـ نذ كره قر يباعند واقعة مرقند فانه يفيد الفرق بين  
الماضي والحال اذ لو يمكن أن يقال انه نص على المتوهم اذ لو لم يذ كره لا تنافي لأن نفي الحال  
لا يفيد نفي الماضي تامل (قوله قط) قال في البحر ولا فرق بين ان يؤ كذا النفي بكلمة قط اولا اه  
فيكون القيد بم اتفاقا اه حوى (قوله على ان له عليه الخ) الا صوب أن يقول على الف  
له عليه فافهم وفي بعض النسخ على ان له عليه اه (قوله على القضاء) أي الايقاف قيد بدعوى  
الايقاف بعد الانكار اذ لو ادعاء بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القوانين في مجلس واحد لم يقبل  
للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاء واقام البينة على الايقاف بعد الاقرار وقبل اعدام  
التناقض وان ادعى الايقاف قبل الاقرار لا يقبل كذا في خزائن المفتين بحر أقول ينبغي  
تقديم قوله اذ لو ادعاء بعد الاقرار بما اذا كان الاقرار بلفظ له على بدون كان والا فلا تناقض  
كما هو ظاهر تامل وقوله وان ادعى الايقاف قبل الاقرار أي حصول الايقاف قبل تقبل طرف  
للايقاف لا ادعى بقي ما اذا ادعى ايقاف البعض وهي حاشية الفتوى قال في مجموع النوازل ادعى  
عليه شيئا فاجاب قائلا في آتى بالدفع فقبل على الايقاف والبراء فقال على كايهما يسمع قوله  
ان وفق بان قال أوفيت البعض وأبرأني عن البعض أو قال أبرأني عن الكل ليكن لما انكر  
اوفيته اه قال في البحر ولا يخفى ان على القول بان الامكان كاف يسمع مطلقا اه (قوله  
ولو بعد القضاء) أي قضاء القاضي بلزوم المال على المنكر (قوله الا في المسئلة الخمسة)  
سميت بذلك لان فيها خمسة اقوال للعلماء الاول ما في الكتاب وهو أنه تنفذ دفع خصومة المدعى  
وهو قول ابى حنيفة الثاني قول ابى يوسف واختاره في المختارات المدعى عليه ان كان صالحا  
فكما قال الامام وان معروف بالحيل لم تنفذ دفع عنه الثالث قول محمد بن الشهد اذا قالوا  
نعرفه بوجهه فقط لا تنفذ دفعه لانه لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب وفي البرازية تعويل  
الائمة على قول محمد وفي العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذ كر في شيء من  
الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا نعرفه باسمه ونسبه ونسبته ونسبته معرفة الوجه  
واتفقوا على انهم لو قالوا اودعه رجل لا نعرفه لم تنفذ دفع الرابع قول ابن أبي شبرمة انهم لا تنفذ دفع  
عنه مطلقا الخامس قول ابن أبي ايلي لم تنفذ دفع بدون بينة وعامة في البحر ويأتي ان شاء الله تعالى  
في الدعوى اولان صورها خمسة ودعوية واجارة واعارة وزهن وغصب كأودعني به فلان أو  
اعاريه أو أجزئته أو ارضته أو غصبته منه أو قال أخذت هذه الارض مزارة من فلان  
وهذا الكرم معاملة منه قال في البحر واعلم أن قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح بخلاف لما  
قدمناه من ان القاضي لو قضى للمدعى قبل الدفع ثم دفع باليداع ونحوه فانه لا يقبل الا ان  
يخص من الكل فافهم قال السيد الجوى اقول برده عليه ما في الدرر من باب دعوى النسب  
برهن أنه ابن عمه لايه وأمه وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمه فقط أو على اقرار الميت به كان  
دفع قبل القضاء لا بعده لنا كده بالقضاء بخلاف الثاني اه فينبغي ان يخص هذه المسئلة  
من الكلية وحينئذ لا وجه لقوله الا في المسئلة الخمسة اه تامل (قوله كما سيجيء) أي في فصل

دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق الخصم أى المقر حتى لو صدقه المقر ثانيا لزمه الألف استصحبنا  
 كما فى الهداية وعامة شعروها قال والمراد بالحجة البينة ط قال سيدى الوالد كيف نقبل  
 حجته وهو متناقض فى دعواه تأمل فى جوابه سعدية واستشكك فى الجبر أيضا ونقل خلافه  
 عن البرازية حيث قال فى يده عبد فقال لرجل هو عبدك فرد المقرة ثم قال هو عبدى وقال  
 المقر هو عبدى فهو لذى اليد المقر ولو قال ذواليد لا آخر هو عبدك فقل بل هو عبدك ثم قال  
 لا آخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف ما فى الهداية من أنه لا بد من  
 الحجة فإنه يقتضى سماع الدعوى اه أقول وهذا وجه ظاهر دون ما فى الشارح وعيى  
 أن يحسم على ما إذا كان الرد بالنفى فقط من غير أن يقول بل هو لك أو أقول فنزول مخالفته  
 للبرازية قال فى الجبر وهذا بخلاف ما إذا قال اشتريت وأنيكر له أن يصدقه لأن أحد المتعاقدين  
 لا ينفرد بالقسخ كما لا ينفرد بالعقد والمعنى أنه حقه ما بقى العقد فعمل التصديق أما المقر له  
 فينفرد برد الأقرار فانتقرا كذا فى الهداية وناقضه فى البكافى بأنه ذكر هنا أن أحد المتعاقدين  
 لا ينفرد بالقسخ وفى مسئلة التجاحد قال ولأنه لما عذراستيفاء الثمن من المشتري فأتى رضا  
 البائع فيستبد بالقسخ والتوفيق بين كلاميه صعب اه وأقره عليه فى فتح القدير بقوله بعده  
 وهو صحيح ويقتضى أنه لو تعذر الاستيفاء مع الأقرار بان مات ولا يئنه أن له أن يفسخ ويقتع  
 بالجارية والوجه ما قدمه أولا اه وأجاب عنه فى العناية بأنه لا مناقضة لأنه انما يحكم أولا  
 بكونه فسخا من جهته لا مطلقا ولأن كلامه الأول فيما إذا ترك البائع الخصومة والثانى فيما  
 إذا لم يتركها كمن قال سيدى الوالد فى مضمة الخالق عن الحواشى العقبونية قال صاحب  
 الكفاية لا تناقض بين كلاميه فيحتاج الى التوفيق لأن مراده بقوله لأن أحد المتعاقدين  
 لا ينفرد بالقسخ فيما إذا كان الآخر على العقد متفاه كما إذا قال أحدهما اشتريت وأنكر  
 الآخر لا يكون إنكاره فسخا للعقد إذ لا يتم به القسخ وفيما إذا قال أحدهما اشتريت فى هذا  
 الجارية وأنكر فالمدعى للعقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانقراده على العقد  
 فيستبد بفسخه وفيه كلام وهو أن الظاهر أن قوله فيما سبق ولأنه لما عذرا إلى آخره كون مجرد  
 استئصال البائع فى الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلا مستقلا لحل الوطى بدون اعتبار كون  
 إنكار المشتري فسخا من جانبه حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الإنكار لا يستبد بالقسخ أيضا  
 ويدل على هذا قول صدر الشريعة فى تقرير حل الوطى لاسيما إذا بجد المشتري الخ كما لا يخفى بل  
 غاية ما يمكن فى التوفيق أن يقال إن مراده فيما سبق استبعاد البائع بالقسخ لضرورة تعذر  
 استيفاء الثمن ووجوب دفع الضرر وهنا لا ضرورة للمقر له بالشراء إلى الفسخ فلا يستبد به  
 فرد من قوله ههنا لأن أحد المتعاقدين لا ينفرد بالقسخ الخ لعدم الأفراد عند عدم الضرورة  
 فلا تناقض لكنه بعيد لا يخفى فليتأمل اه (قوله أو أقرارا ثانيا) الأولى ثان ويكون مصقة  
 للأقرار فإنه منكرة (قوله وكذا الحكم فى كل ما فيه الحق لواحد) كما هنا فان المقر له ينفرد برد  
 الأقرار بخلاف ما إذا قال اشتريت وأنكر فأن له أن يصدقه لأن أحد المتعاقدين لا ينفرد  
 بالقسخ كما لا ينفرد بالعقد اه ح وفى الجبر الحاصل أن كل شئ يكون له ما جع إذا رجع  
 المنكر إلى التصديق قبل أن يصدقه الآخر على إنكاره فهو جائز كالبيع والتمسك وكل

أو أقرارا ثانيا وكذا الحكم  
 فى كل ما فيه الحق لواحد

الاقرار بالمال انه لا يخلو امان يرد مطلقا أو يرد بالجهة التي عينها المقر ويحولها الى أخرى أو  
 يرد لنفسه ويحولها الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهم مامنا فاقرب  
 المال كقوله له أقبضه أو غصب أو غصب ولم يكن العبد في يده فليزمه الالف صدقه في الجهة أو كذبه عند  
 الامام وان كان في يده فانه قول للمقر في يده وان كان الثالث نحو ما كانت لي فطركم فلان فان  
 صدقه فلان تحول اليه والافلا وان كان بطلاق أو عتاق أو ولاء أو نكاح أو وقف أو نسب أو  
 رق لم يرتد بالرد فيقال الاقرار يرتد بردد المقر له الا في هذه قال في المنية وان كان بينهم مامنا فاقرب  
 قال المدعي عليه عن عبد الله بن عيسى عن ابي لم أقبضه وقال المدعي بدل قرض أو غصب فان لم يكن  
 العبد في يد المدعي بان أقر المدعي عليه ببيع عبد لا بعينه فعند الامام يلزمه الالف صدقه المدعي  
 في الجهة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبضه وان وصل وان كان في يد المدعي بان كان المقر عين  
 عبد اقل صدقه المدعي يؤمر باخذ ونسليم العبد الى المقر كذا اذا قال العبد له ولكن هذه  
 الالف عليه من غير عن هذا العبد وان كذبه وقال العبد لي وما بعته وانما لي عليه بسبب آخر  
 من بدل قرض أو غصب فاقول للمقر مع يمينه بالله ما لهذا عليه ألف من غير عن هذا العبد اه  
 وانما قلت عبارة المنية لان في عبارة البحر اختصارا كما في عليه سببى الوالد (قوله فرد المقر  
 له) كما اذا قال ليس لي عليك شيء أو قال هي لك أو هي لفلان اه فتح أي ولم يصدق صدقه فلان والا  
 فهو ويحول بجر وفيه يرد المقر له لان المقر لو رد اقرار نفسه كان أقرب بقبض المبيع أو الثمن ثم  
 قال لم أقبض وأراد تحليف الاخر انه أقبضه أو قال هذه فلان ثم قال هو لي وأراد تحليف فلان  
 أو أقربين ثم قال كنت كاذبا لا يحلف المقر له في المسائل كلها عند أبي حنيفة لانه متناقض كقوله  
 ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف للعادة  
 وسواء في مسائل شتى آخر الكتاب ان النوى على قول أبي يوسف واختاره أئمة خوارجهم لكن  
 اختلافوا فيما اذا ادعى وارث المقر على قواين ولم يرجح في البرازية منهم ما شيا قال الصدر الشهيد  
 الرأي في التحلف للقاضي وفهمه في فتح القدير بان يحتمل في خصوص الوقائع فان غلب على  
 ظنه انه لم يقبض حين أقر بحال له الخصم وان لم يغلب على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا انما هو  
 في المقر في الاختصاص اه بجر (قوله ثم صدقه) قيد بكون التصديق بعد الرد لانه لو قبل  
 الاقرار أولا ثم رد لم يرتد وكذا الإبراء عن الدين رهبة لانه بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على  
 رجل فقبضه ثم رد لم يرتد وان رد قبل القبول ارتد وقالوا ان الإبراء يرتد بالرد الا فيما اذا قال  
 المدينون أبرئني فأبرأه فانه لا يرتد وكذا الإبراء الكفيل لا يرتد بالرد بجر لكن قال سببى وفي  
 البرازية الاقرار والابراء لا يحتملان الى القبول ويرتدان بالرد قال في الخلاصة لان لكل أحد  
 ولاية على نفسه وليس لغيره ان يعنه ولكن للمقر له أن لا يقبل صدقته لنفسه عن المنة وفي  
 التتارخانية فلا عن الكافي والمالك يثبت للمقر له بلا تصديق وقبول ولكن يبطل برده اه  
 قلت ٣ ويستثنى الإبراء عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول ابطالا (قوله في  
 مجله) قبله ليعلم ما اذا لم يكن في مجله بالاولى اه ح قال في المنح بان قال كان لي عليك  
 في مكانه أو بعده (قوله فلا نفي عليه لانه لم يخل) لان الاقرار هو الاول وقد ارتد بالرد والثاني

(فرد) المقر له (ثم صدقه)  
 في مجله (فلا نفي عليه)  
 للمقر له لا بجهة

٣ قوله ويستثنى أي من  
 قوله -م الإبراء لا يتوقف  
 على القبول اه منه



- تحق الايسة عند المسيح وفي الخاتمة وان قبض ولم يتر بنى ثم ادعى انها ستوقفة قبل قوله  
 (قوله أو استوفى) الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بالتمام سبعة واربين كمال (قوله في دعواه  
 الزيافة) ومنه البتة رجعة لا اتحاد الحقكم فيها وكذا المستوقفة قال في النهاية لو أقر بقبض - حقه  
 ثم قال انها ستوقفة أو ماص يصدق وموصولا لا منفصولا اه ط عن الشر بلاية وكذا  
 اقراره بقبض رأس ماله كما في البرازية ولم يذكر الموائف حكمه وضمنه عند الاطلاق والدعوى  
 وفي كافي الحاكم لو أقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة أو ستة وكان الاقرار منه  
 بالكيفية فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصح صدق على القصص ان المبين موصولا وكذا  
 الدنانير وان كانوا في بلاد يتعارفون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه وأطلق  
 في الدراهم المقر بها فعمل ما اذا كانت دينار من قرض أو غن مبيع أو غصبا أو ودية كما في  
 فتح القدير ورأس المال كذلك كما في البرازية وفيه بدعي المقر لا لو أقر بقبض دراهم  
 معينة ثم مات فادعى وارثه انها زيف لم يقبل وكذا اذا أقر بالودعة أو المضاربة أو الغصب  
 ثم زعم الوارث انها زيف لم يصدق لانه صار دينه في مال الميت كذا في البرازية وفيه امن  
 الرهن قضى دينه وبعضه زيف وستوقفة فنه شيئا بالستوقفة والزيف وقال خذرهنا  
 بما فيه من زيف وستوقفة صح في حق الستوقف لانها ليست من الجنس ولا يصح في الزيف  
 لانها من الجنس فلا دين اه بجر (قوله لان قوله جيباد) علة اقوله ولو أقر بقبض الجيباد  
 فالاولى ذكره موصولا به اه ط (قوله مفسر) بفتح السين المشددة من التفسير بمبالغة  
 التفسير وهو الكشف وهو ما ازداد وضوحا على النص على وجهه لا يبقى معه احتمال التأويل  
 وحكمه وجوب العمل به وهذا غير ما قدمناه من التعليل (قوله بخلاف غيره) أي من المسائل  
 التي بعدها (قوله لانه ظاهر) راجع للاولى وهي قبض الحق أو الثمن والظاهر ما حقل غير المراد  
 احتمالا بعدد والنص يحتمله احتمالا بعدد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد أصلا اه سيدي  
 الوالد (قوله أو نص) راجع للثانية وهو قوله أو استوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطروا ان  
 تناقض سيدي عن القضية (قوله قضية عن علاء الدين) الذي في البحر و ذكر في القضية مسئلة  
 ما اذا أقر بدين ثم ادعى ان بعضه فرض وبعضه ربا انه يقبل فيه اذا برهن وذكره عبد القادر في  
 الطبقات من الالفاظ عن علاء الدين اه (أقول) وسأيت نظيره في شتى الاقرا لانه يخالفه  
 ما يذكره الشارح عن الشر بلاية ولكن المعتمد ما مشى عليه المصنف ثمة والوهبانية وأفتى به  
 الخبير الرمي والحامدي في الحامدية من انه اذا أقام البينة على أن بعضه ربا وقيل وأقره سيدي  
 الوالد رحمه الله تعالى فاعتنه (قوله قال لا تخولك على ألف درهم الخ) قيد بالاقرار بالمال احتمالا  
 عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء فانها لا تترتب بالرد أما الثلاثة الاول فني  
 البرازية قال لا تخولك فذلك فردا مقر له ثم عاد الى نصه ديقة فهو وعبد ولا يطل الاقرار بالرق  
 بالرد كما لا يطل بجمود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق  
 لا يبطلان بالرد لانهما سقاط يتم بالمسقط وحده وأما الانفراد بالنسب والولاء العناق فني شرح  
 الجمع من الولاء انه لا يترتب فيه ما بالرد وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا الآن وحاصل مسائل رد

أو استوفى - حقه (صدق  
 في دعواه الزيافة لو) بين  
 (موصولا والا) لان قوله  
 جيباد مفسر فلا يحتمل  
 التأويل بخلاف غيره  
 لانه ظاهر أو نص فيحتمل  
 التأويل ابن كمال (أقر  
 بدين ثم ادعى أن بعضه  
 قرض وبعضه ربا) وبرهن  
 عليه (قبل) برهانه قضية  
 عن علاء الدين وسيجي في  
 الاقرار (قال لا تخولك على  
 ألف) درهم

كان مقصولا وان كان موصولا صدق كافي النهاية وهي مسئلة التثنى والحاصل أن ادعاءه  
 أن موصولا صحيح في الكل سوى صورة الاقرار بقبض الجياد وأن ادعاءه مقصولا في البواقي  
 غير صحيح سوى صورة الاقرار بقبض عشرة دراهم والزيف ما زيفه بيت المال أي يردده (قوله  
 أو بنهرجة) قال ط صوابه بنهرجة بتقديم الباء على النون كما يستفاد من المغرب أبو  
 السعود عن الحموي والزيف ما زيفه بيت المال والبنهرجة ما يردده التجار وفي الزيف هي  
 المغشوشة والبنهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان وفي الايضاح الزيف ما زيفه بيت  
 المال النوع قصور في جودته الا انه تجرى فيه المعاملة بين التجار والبنهرجة ما يردده التجار لرداء  
 فضته والسوقة التي وسطها نخاس أو رصاص ووجهها فضة وهي معرب سة توبه اه وفي  
 الفتح سة ثلاث بمعنى ثلاث طاقات الاعلى والاسفل فضة والوسط نخاس اه لكن نقل سيمى  
 الولد عن القاموس في فصل النون النهرج الزيف الردى اه وفي المغرب النهرج الدرهم  
 الذي فضته رديئة وقيل الذي الغلبة فيه لافضة وقد استعمل لكل ردى باطل ومنه بهرج  
 دمه اذا أهـ دروا بطل وعن اللحياني درهم بهرج ولم أجده بالنون الا له اه وهو مخالف  
 لما في القاموس مع أنه المشهور اه ما قاله سيمى الولد قال في أنفع الوسائل عن الكرخي  
 المستوف عندهم ما كان الخاص فيه هو الغالب الاكثر وفي الرسالة التوسعية البنهرجة اذا  
 غلبها الخاص لم تؤخذ وأما السوقة فخرام أخذها لانهم افلوس وحاصل ما قاله في تفسير الزيف  
 والبنهرجة والسوقة أن الزيف أجود من الكل وبعد الزيف البنهرجة وبعدها السوقة  
 فتكون الزيف بنزلة الدراهم التي يقبلها بعض الصيارف دون بعض والبنهرجة ما يرددها  
 الصيارف وهي التي تسمى مقيرة لكن الفضة فيها أكثر والسوقة بنزلة الرغل وهي التي نخاسها  
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا فالزيف والبنهرجة ما يرددها الصيارف وهي التي نخاسها  
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا فالزيف والبنهرجة يكون القول قول القابض فيها اذا لم يقر  
 باستيفاء الحق أو الاجرة والجياد بل يكون أقرب بقبض كذا من الدراهم ثم يدعى أن بعضهم زيف  
 أو بنهرجة كما قدمناه فيقول قوله ويردها وأما اذا قال انها سة توبة بعدما أقرب بقبض الدراهم  
 لا يقبل قوله ولا يرددها (قوله بخلاف السوقة) بفتح السين كافي الفتح ونقل الشيخ شاهين عن  
 شرح المجمع جواز الضم أيضا أبو السعود قال ط والاولى حذف هذه العبارة والاقصاء على  
 المصنف (قوله فالتفصيل) أي بين الزيف والبنهرجة وبين السوقة (قوله في الموصول) أي  
 من كونه يصدق فيه بادعاء الزيافة لا السوقة (قوله ولو موصولا لانه اقضى) الفرق بينهما وبين  
 ما بعده حيث يصدق فيه اذا كان موصولا أنه في الثاني مقر بقبض القدر والجودة بلفظ واحد  
 فاذا استثنى الجودة فقد استثنى البعض من الجملة فصح كقولنا فلان على ألف الامة فاما اذا  
 قال قبضت عشرة جياد فقد أقر بالوزن بلفظ على حدة وبالجودة بلفظ على حدة فاذا قال انها  
 زيف فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وذلك باطل كأنه قال جياد الا انها غير جياد  
 فهو كمن قال فلان على ألف درهم ودينار الاديار فان الاستثناء يكون باطلا وان ذكره  
 موصولا انتهى حلي حريدا عن العناية ط (قوله ولو أقر الخ) يشير الى انه ان لم يقر بقبض  
 وهو ساكت ولو بعد نقد الصير في رد وفي جامع الفتاوى لو وجد البائع الثمن رصاصا وسوقة أو

قوله فاذا عرفنا هذا الخ  
 كذا بالاصل ولا يحرر

بخلاف السوقة والغلبة  
 غلبها (و) لذا لو ادعى  
 انها سة توبة لا يصدق  
 (ان) مكان البيان  
 (مقصولا وصدق لو) بين  
 (موصولا) نهاية فالتفصيل  
 في الموصول لاني الموصول  
 (ولو أقر بقبض الجياد لم  
 يصدق مطلقا) ولو موصولا  
 لالتناقض (ولو أقر أنه قبض  
 حقه أو) قبض (الثمن)

مطلبه  
 اذا أقر باستيفاء الحق أو  
 الاجرة أو الجياد ثم ادعى  
 انها بنهرجة أو زيف لم  
 يصدق واذا أقر بقبض  
 دراهم مطلقا يصدق

باستيفاء الاجرة وفي هذه الصورة ليس القابض بمناقض في قوله فيقبل وبقرة ما ذكره في القضية  
هو من المبسوط فانه رخص بين وهو علامة المبسوط ومعنى ما ذكره أنه اذا أقر بقبض الدراهم  
بان قال متلاقضت منه عشرة دراهم ثم ادعى أنها زيوف صدق ولو قال هي ستوقة لا يصدق  
وذلك لانه في الزيوف ما ناقض كلامه لان الزيوف من جنس حقه وفي الستوقة ناقض كلامه لانه  
أقر أولاً بالدراهم وثانياً ادعى انها ستوقة والمستوفى ليس من الجنس فكان مناقضاً على ما يأتي  
بيانه ان شاء الله تعالى من تفسير الزيوف والمستوفى والنهر ج ٣ وقوله وان أقر باستيفاء الاجرة  
الى آخره هذا مشكل محال لما قاله في المبسوط مما نقلناه وسنبينه فانه قال وان أقر باستيفاء  
الاجرة الى آخره هذا مشكل مخالف لما قاله الى تقديره والمسئلة بجملها حتى يتم الكلام واذا  
كان كذلك فيبقي تقدير الكلام تكرار دابة الى بقية ادعى عشرة دراهم وأقر الاجرة بقبض  
الاجرة ثم ادعى انها زيوف أو ستوقة يقبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس الأئمة  
في المبسوط فانه قال اذا أقر باستيفاء الاجرة ثم قال هي زيوف لم يقبل قوله والحرف قدينا وهو  
الموافق للغة لانه تناقض كلامه بهذا ذلك والمناقض لا قول له فكيف يقول في القضية القول له  
فهذا والله أعلم وهو فانه زيف كلام المبسوط وما يقوله محمد الى آخره فالذي يجب أن يعمل به هو  
ما ذكره في المبسوط أعني في هذه الصورة الخاصة وأما بقية الصور فكلها موافقة لما ذكره في  
المبسوط فاذا تقررنا هذا في الاجرة والاجرة عديناه الى استيفاء الثمن في البياعات والديون  
في المعاملات فان العلة تجمع الكل فمقول اذا دفع اليه دراهم وهي عن متاع ثم جاء البائع  
وأراد ان يرد عليه شيء أبزعه انه مردود في المعاملات بين الناس وأنكر المشتري ان ذلك من  
دراهمه التي دفعها فلا يخلو اما ان يكون البائع أقر بقبض الثمن أولاً فان أقر بقبض الثمن لم  
يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري ان يدفع عوض ذلك الرد ولو اختار البائع بين المشتري أنه  
ما به لم ان هذا الرد من دراهمه التي أعطاه له ينبغي ان يجاب الى ذلك ويحلفه القاضي على العلم  
فان حلف ان قطعت الخصومة ولم يبق له معه منازعة وان كل شيء بقي ان يرد ما عليه لانه أقرب بما  
ادعاء بطريق النكول وان كان البائع لم يقرب بقبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة  
هذا البيع وانما أقر بقبض دراهم مثلاً ولم يقل هي الثمن ولا الحق فان في هذه الصورة يكون  
القول قول البائع لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع  
يمينه هذا اذا أنكر المشتري انها من دراهمه أيضاً وكذلك الديون أيضاً ينبغي ان يكون الجواب  
فيها كالجواب في الاجرة والتمن في باب البيع وهذا كما اذا كان الذي يرد زيوفاً أو نهر جافاً  
كان ستوفاً لا يقبل قوله فلا يرد لانه ناقض كلامه أما في صورة اقراره بقبض الدراهم فظاهر  
لان الستوفى ليس من جنس الدراهم وقد أقر بقبض الدراهم أولاً ثم قال هي ستوقة فكان  
مناقضاً وكذلك في اقراره بقبض الاجرة أو الحق بل بالطريق الاولى وبعبارة المبسوط خالية عن  
ذكر الستوفى وليس فيها ما يمنع ما قاله في القضية بل يوافق من حيث المعنى (قوله ثم ادعى انها  
زيوف) عبر به ليقيد ان البيان اذا وقع مفصلاً لا يتغير فالموصول أولى بالاعتبار اهـ بجزءه  
في الطحطاوى عن المنخوبين بالزيوف للاحتراز عما اذا بين انها ستوقة فانه لا يصدق لان اسم  
الدراهم لا يقع عليها والذو تجوز بالزيوف والنهر ج في الصرف والسلم جاز في الستوفى لان

٣ قوله وقوله وان أقر الخ  
هكذا بالاصل وانحر هذه  
العبارة الى آخرها

(ثم ادعى انها زيوف) أو  
نهرجة (صدق) يمينه  
لان اسم الدراهم يقعها

قرض الا انه ردى فاقول له وليس هذا كدعوى الرداء لانهم في الخنطة ليست بعيب لان العيب ما يخرج عنه أصل الفطرة والخنطة قد تكون رديئة باصل الخلقة فلا يحتمل مطالعتها على الجيد ولذا لم يجزئ شرا البر بدون ذكر الصفة \* اقر بقبض عشرة أفانس أو ثمن مبيع ثم ادعى انها كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض اذا وصل أمافي المبيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الاول وقال محمد يصدق في المبيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة سنة وقفة من قرض أو ثمن مبيع ولو قال غصبته عشرة أفانس أو ادعى عشرة أفانس ثم قال هي كاسدة صدق اهـ وقد بداهت قصاره على قبض الدراهم لانه لو قال قبضت دراهم جيداً لم يصدق في دعواه الزيف موصولة موصولة ونقل في أنفع الوسائل أنه اذا قبض البائع الثمن أو المؤجر الاجرة أو رب الدين دينه من المدين لم يشهد الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وكران فيما قبضه رداء وهو الذي تقوله العامة تنحصر ورفعته الى الحاکم فطالب منه الحكم والخصم ينكر ويقول دراهمي جيد وما أعلم هل هذا من أم لا فهل يكون القول قول القابض أو الدافع وتحرير الكلام في ذلك ذكر في القنية \* ص تذكاري دابة الى بخراد بعشرة ودفعها اليه فلما بالغ في الدار وبعضها وقال هي زيوفاً أو ستوفة فاقول لرب الدابة لانه ينكر استيفاء حقه ٢ والحياد فاقول له هذه عبارة القنية وذكر في المبسوط قال واذا كان أجر الدار عشرة دراهم أو قفيز خنطة موصوفة وأنهم المؤجر انه قبض من المستأجر عشرة دراهم أو قفيز خنطة ثم ادعى ان الدراهم نهرجة أو أن الطعام مهيب فاقول قوله لانه ينكر استيفاء حقه فان مافي الذمة يعرف بصحة ويختلف باختلاف الصفة فلا منافاة في كلامه فاقم الدراهم يتناول النهرج واسم الخنطة يتناول المعيب وان كان حينئذ قد قبضت من أجر الدار عشرة دراهم أو قفيز خنطة لم يصدق به ذلك على ادعاء العيب والزيف كذلك لو قال استوفيت أجر الدار ثم قال وجدته زيوفاً لم يصدق بيئته ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار بقبض الحياد فان أجر الدار من الحياد فيكون هو من اقصا في قوله وجدته زيوفاً والمناقص لا يقول له ولا تقبل بيئته ولو كان قويا بعينه فقبضه ثم جاء يريده بعينه فقال المستأجر ايس هذا ثوبي فاقول قول المستأجر لانهم ما نصادق على أنه قبض المفقود عليه فانه كان شيئاً بعينه ثم ادعى الآخر لنفسه حق الرد والمستأجر منكر لذلك فاقول قوله فان أقام رب الدار البيئته على المعيب رد سواء كان العيب يسيراً أو فاحشاً على قياس المبيع (قات) فتحرر لنا من كلام شمس الأئمة السرخسي ان المؤجر متى قال استوفيت أجر الدار ثم قال وجدته فيه زيوفاً لم يقبل قوله ولا بيئته ولو قال قبضت من المستأجر كذا من الدراهم ولم يقل الاجرة ثم جاء وقال هذه الدراهم نهرجة فاقول قوله قصار جواب المسئلة ان القابض متى اقر بقبض الحق ثم ادعى انه زيوفاً لم يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره بقبض الحق اقرار بقبض الحياد فاذا قال بعد ذلك هو زيوفاً أو بعضه فقد ناقض كلامه والمناقض لا يقبل قوله ولا بيئته بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة دراهم مثلاً ولم يقل من اجرة داري ثم ادعى انها زيوفاً فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني منكر استيفاء الحق وما سبق منه ما يناقض هذا القول فيكون القول قوله هذا خلاصة ما قاله في المبسوط وأما ما ذكر في القنية ورضه له بالادوى علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قررنا لانه قال ودفعها اليه ولم يقل وأقر

٢ قوله والحياد فاقول له  
هكذا بالاصل وليحرر

ان كانت زوجتي فهي طالق بائن ولو ادعى على امرأته تزوجها فأنكرت المرأة ثم مات الزوج  
 فجاءت المرأة تدعى بيرانه فلها الميراث كهدية عندهم وارعد الامام لاميراث له لانه لا عدة عليه  
 ولذا كان له ان يتزوج بأربع سواها ولو ادعت الطلاق فأنكر ثم مات لثلاث مطالبة  
 الميراث وكلا لا يكون انكار النكاح فصح لا يكون طلاقا وان نوى بخلاف استلزم امرأته فانه  
 يقع به ان نوى عنده خلافا لها اه ط ومثله في الجور وقد ذكر في الجور في خيار البلوغ صورا  
 من النكاح تحتمل الفسخ قال في التبيين ولا يقال النكاح لا يحتمل الفسخ فلا يستقيم جعله  
 فسخا لاننا نقول المعنى بقوله لا يحتمل الفسخ بعد التام وهو النكاح الصحيح الباقى الا ان كان زواجا  
 قبل التام فيجوز الفسخ وتزوج الاخ والامم صحيح نافذ لكنه غير لازم فيقبل الفسخ اه ويرد  
 ارتدادا أحدهما فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التام وكذا الباطل من الاسلام بعد اسلامه فانه فسخ  
 اتفاقا وهو بعده وكذا ما لأحد الزوجين صاحبه ٢ فالحق انه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد  
 ما يقتضيه شرعا اه قال سيمى الوالد قد يقال مراده بالفسخ ما كان مقصودا من انقلابه  
 وهو فيما ذكره من الصور ليس كذلك فانه تابع لازم لغيره أعني الارتداد والاباء والمالك ومثله  
 الفسخ فيقبل ابن الزوج وسبى أحدهما ومهاجرة الميتا مل ٣ ثم رأيت بعد ذلك أجاب بعض  
 الفضلاء بان ذلك انفساخ لا فسخ اه وهو ودي فلما انتهى (قوله) فلما تباعد ردها يعيب  
 الخ) أى وقد علم بعد هذه الدعوى والا كانت الدعوى رضائية وقيدته في النهاية بان يكون بعد  
 تحليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على البائع لاحتمال انكار المدعى عليه فلهذا فاعترض  
 بعباده يداني حق ثالث والاشبهه أن يكون هذا التفصيل بعد القبض وأما قبله فينبغي ان يرد  
 مطلقا أى ولو قبل تحليفه لانه فسخ من كل وجه في غير العقار فلا يمكن جعله على البيع زيادى  
 وغيره ط ونحوه في الشرع لالاية (قوله) أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلا عبارة الفسخ  
 والنكاح لا يحتمل الفسخ بسبب من الأسس باب أى التي بها طاهر الزوجان وأما انفساخه  
 بخروجه ما عن أهلية النكاح كارتداد أحدهما وما رآه المجوسية عن الاسلام وملاك أحد  
 الزوجين الآخر وكذا ما قدمه من الفرقة بأنهم تارة تكون طلاقا وتارة تكون فسخا فلا يثنى  
 ما هنا رحتى (أقول) وهو معنى ما قدمناه قرر بباعن سيمى الوالد وأقول حق ذكر هذه المسائل  
 في كتاب الدعوى وانما ذكرت هنا البيان حكم القضاء فيها (قوله) يقبل برهانه لعل وجهه مع  
 أنه تناقض ظاهر ما يأتى فريمان أن النكاح لا يرتد بالرد فيكون بجوده رد الاقرارها (قوله) أقر  
 بقبض عشرة دراهم) أطلق فيها فشمع ما لا كانت دين من قرض أو غن مبيع أو غصبا أو  
 ودية كما في الفسخ وقيد بالدراهم لان المشتري لو أقر أنه قبض المبيع ثم ادعى عيبا به فان القول  
 لبائعه لان المبيع متعين فاذا قبضه وأقر بأنه استوفى حقه دلالة فبدعواه العيب صار متناقضا  
 اه ط عن الجوى قال في الجور وقيد بالاقرار بالقبض لانه لو أقر بالان والى لم يبين الجهة ثم ادعى  
 موصولا انتهى اذ لم يقض عليه واختلاف المشايخ قيل أبضا على الخلاف وقيل بصدق اجماعا  
 لان الجوده تجب في بعض الوجوه لأعلى البعض فلا تجب بالاقرار ولو قال غصبت ألفا أو  
 أودعني ألفا إلا أنهم اذ يوفى صدق وان فصل وعن الامام ان اقترض كالغصب ولو قال في الغصب  
 والوديعة إلا أنهم ارضا ص أو ستوقه صدق اذا وصل ولو قال على كرخطة من غن مبيع أو

٢ مطلب  
 الحق أن النكاح يقبل  
 الفسخ

٣ مطلب  
 ما يقبل الفسخ من النكاح  
 ليس بفسخ بل انفساخ

فلما تباعد ردها يعيب  
 تمام الفسخ بانه اضى عيني  
 أما النكاح فلا يقبل  
 الفسخ أصلا (ف) لئلا لو  
 بجوده تزوجها ثم ادعاه  
 وبرهن) على النكاح  
 (يقبل) برهانه بخلاف  
 البيع) فانه اذا أنكره ثم  
 ادعاه لا يقبل لانفساخه  
 بالانكار بخلاف النكاح  
 (أقر بقبض عشرة دراهم)

وتعامة في البحر وأقره المصنف (كما لو ادعى أولادها) أي الدار مثلا ١٧ (وقفت عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه

لغيره ثم ادعاه لنفسه) لم تقبل للتناقض وقيل تقبل ان وفق بان قال كان افلان ثم اشترته درر في أو اخر الدعوى قال (ولو ادعى الملك لنفسه) (أولا ثم ادعى (الوقف) عليه (تقبل كالأدعاء لنفسه ثم لغيره) فانه يقبل (ومن قال لا خراش فرب من هذه الحاربة وأنكر) الآخر اشترى جاز (للبائع ان بطاها ان ترك) (البائع (الخصومة) وافترن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كما ساء كها ونقلها لمثله لما تقر أن (بجود) جميع العقود (ماعداد) (النكاح فسخ)

٣ مطلب  
ادعى بسبب ثم ادعاه مطلقا

٤ مطلب  
ادعى وقف ثم ادعاه مطلقا لنفسه لا تقبل

٥ مطلب  
ادعى الملك ثم ادعاه وقفا تقبل

٦ مطلب  
جهود ماعداد النكاح فسخه

من المشتري بالحكم يرجع على البائع بالتمن وان كان كل مشتر مقرر بالملك ابانعه لكنه لما حكم ببرهان المستحق صار مكدشا شرعيات اتصال القضاء به ٨ ط ومثله في الانقروى وانما احتاج للدعوى لاثبات كون الكفالة بالامر لا لاثبات أصل الكفالة اذهى من المسائل التي يكون القضاء بها على الحاضر قضاء على الغائب (قوله وتعامة في البحر) وعبرة البحر في الاستحقاق أولى وهي اذا قال تركت أحد الكلامين يقبل منه لانه استدلال بمافى البرازية عن الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الآن بذلك السبب وتركت المطابق يقبل ويبطل الدفع ٩ فان المتروك الثانية لا الاولى ومع هذا انظر فيه صاحب النهر هناك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذكر سيدى الوالد في باب الاستحقاق تأييدا مافى النهر ٣ وقال في الحاشية رجل ادعى الملك بسبب ثم ادعاه به ذلك ما كما مطلقا فسخه منهم وده بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل يمينه قال مولانا رضى الله تعالى عنه قال جدى شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل يمينه ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت به هذا الملك المطابق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل يمينه ١٠ (قوله ثم ادعاه لنفسه ٤) لوجود التناقض مع عدم امكان التوفيق اذ الوقف لا يصير ملكا ط (قوله لم تقبل للتناقض) لان الانسان لا يضيف مال نفسه الى غيره قال في جامع الفصولين بعد ذكر البسطة في الفصل ٣٩ أقول يمكن أيضا في هذا انه أضاف مال الغير الى نفسه فلا تناقض حينئذ فينبغي ان يكون مقبولا انتهى (قوله وقيل تقبل ان وفق) هذا راجع الى المسئلة الثانية دون مسئلة الوقف ومقتضى من سبق ان امكان التوفيق بما ذكر كاف ط وأما ما ذكر الشارح فليس بكاف بل لا بد منه بالفعل وقد تقدم ان الاستحسان ان التوفيق بالفعل شرط (قوله ثم ادعى الوقف عليه ٥) كذا في المنخ ولم يذكر في البحر والذى في الجوى عدم التقييد بقوله عليه وكأنه أخذ من قاعدة اعادة الذكرة معرفة فيكون الماراد به الوقف المار قيل وعليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن جويانه على مذهب الشافى القائل بصحة وقفه على نفسه ١١ ولا يخفى عليك ما فيه لما فى البحر من فصل الاستحقاق ولو ادعى أنه اله ثم ادعى انها وقف عليه تسمع لصحة الاضافة بالاختصاصية اتعا كما لو ادعاه لنفسه ثم لغيره ١٢ (قوله تقبل) لاحتمال انها انتقلت لغيره منه (قوله اشترت منى هذه الحاربة) أى والواقع كذلك (قوله فله ان بطاها) أى بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري أو بالسعود عن الحايي بخلاف (قوله وافترن تركه بفعل يدل على الرضا الخ) هذا ما ذكره صاحب الهداية جاز ما به وبعضهم اكنفى بعزم القلب على الترك وبعضهم اشترط الانتماء عليه أى على ما فى قلبه بلسانه وقيل بمجرد العزم لا يفسخ به كمن له خيار بشرط أجيب بان المراد عزم مؤ كد بفعل كما ساء كها ونقلها لمثله اذ لا يحل ذلك بدون فسخ فكان فسخا لالة كما فى المقدسى (قوله لما تقر) عليه للمصنف (قوله ماعداد النكاح ٦) فانه لا يحتمل الفسخ بسبب من الاجاب فلو ادعى تزوجها على ألف فانكرت ثم أقامت البيينة على ألفين قبلت ولا يكون انكارها تكذيبا للشهود وفى البيع لا يقبل ويكون تكذيبا للشهود ولو ادعت عليه نكاحا وحلف عندهما أو لم يحلف عنه لم لا يحل لها التزوج بغيره لان انكاره لا يكون فسخا فيحتاج القاضي بعده ان يقول نزلت منك أو يقول الخصم

عنه القاضى بل يكاد ان يكون الخلاف لفظيا لان الذى حصل سابقا على مجلس القاضى لا بد  
 أن يثبت عنده لم يترتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان  
 فكانهما في مجلس القاضى فالذى شرط كونهما في مجلسه يعم الحقيقى والحكمى في السابق  
 واللاحق اهـ وهو - من لم يكن ذكره - سيدى الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته على البحر بعد  
 ذكره فقوم ما تقدم قلت وسبق فى لو كاله ان الوكيل بالتصوم يصح اقراره ولو اقر عند  
 القاضى لا عنه - وغيره - ولكنه يخرج به عن الوكالة وعند سيدى يوسف يصح اقراره مطلقا لان  
 الشئ انما يختص بمجلس القضاء اذ لم يكن موجبا الا بانضمام القضاء اليه كالهيئة والشكول  
 ولهما ان المراد بالتصوم الجواب مجازا او الجواب يستحق في مجلس الحكم فيختص به فاذا اقر في  
 غيره لا يعتبر لكونه اجنبا لان لا ينفذ على الموكل لكنه يخرج به عن الوكالة لان اقراره يتضمن  
 انه ليس له ولاية التصوم اهـ والحاصل ان اختمه ما به مجلس القاضى لكون لفظ التصوم  
 يتقيد به وهذا ليس كذلك فالذى يظهر ترجيح عدم اشتراط كون الكلامين في مجلس القاضى اهـ  
 (قوله يرتفع بتصديق الخصم) أى بكلاميه المتناقضين (قوله وبقول المتناقض تركت الاول  
 الخ) أقول فيه انه - منتهى لا يبق تناقض أصلا لان كل متناقض يمكنه ان يقول ذلك وانظروا  
 ان هذا مخصوص بمسألة ما اذا ادعى مطلقا ثم ادعاه بسبب الخ فاذا قال ذلك قبل قوله ألو قال  
 هذا ملك المدعى عليه ثم قال بل ملكى تركت الاول وادعى بالثاني فلا قال به ويرشدك لذلك  
 قوله تركت الاول الخ ثم رأيت في البحر عن البرازية وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف  
 في البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسع لان ادعى مبتدأ أو لا اهـ وفيه  
 أيضا ويرجع المتناقض عن الاول بان يقول تركته وادعى بكذا قال سيدى الوالد في  
 حاشيته عليه بعد كلام وظاهر ما ذكره المؤلف في الاستحقاق أى صاحب البحر ان - مثله رجوع  
 المتناقض ببحث منه ثم رأيت البرازية ذكر بعد ذلك في نوع في الدفع وذكر القاضى ادعى بسبب  
 وشهدا بالاطلاق لا يسمع ولا تقبل - لكن لا تبطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالطلق المقيد  
 يسمع كما مران برهن على انه له وفي الذخيرة أيضا ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت  
 ادعيتك تبطل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعته الآن بذلك السبب وترك المطلق  
 يقبل ويبطل الدفع انتهى ما في البرازية قال الرملى رجائيا - كل عليه ما في البرازية وغيرها  
 ادعى على زيد انه دفع له مالا امدنعه الى غريمه وحلفه ثم ادعاه على خالد وزعم ان دعواه على زيد  
 كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يسهو في من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى  
 ووجه اشكاله انه لما قال ان دعواه على زيد كان ظنا فقد ارتفع التناقض والله تعالى أعلم ذكره  
 الفزى (وأقول) قد كتبت فرقا في حاشيتي على جامع الفصولين بين فرع البرازية وفرع ذكره  
 فراجع - ويفرق ههنا بان فيما ذكره البرازية امتنع ارتفاع التناقض لتعلقه باثنين فلا تصح  
 الدعوى لما ذكره من امتناع تخصمة الاثنين في حق واحد وهذا منصف في الواحد وهو محل ما في  
 هذا الشرح فندبر اهـ (قوله أوبسكذيب الحاكم) كما لو ادعى انه كفل له عن مديونه بانف  
 فأنكر الكفالة وبرهن الدائن انه كفل عن مديونه وحكم به الحاكم وأخذ الحاكم كقول له منه  
 المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كفل عنه بامرء وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع  
 على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء كذا في المنح ح وكذا اذا استحق المشتري

والتناقض يرتفع بتصديق  
 الخصم وبقول المتناقض  
 تركت الاول وادعى بكذا  
 أوبسكذيب الحاكم

مطلب  
 يرتفع التناقض بقول  
 المتناقض تركت

مطلب  
 يرتفع التناقض بسكذيب  
 الحاكم

من أقوال أربعة واختار الخجندی انه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه ١٥ مستحق وذال دفع والظاهر يكفي للدفع

لا للاسحق في بزازية (فأقام  
بينة على الشراء بعد وقتها)  
أي وقت الهبة (تقبل في  
الصورتين) وقبله لا لوضوح  
التوفيق في الوجه الاول  
وظهور التناقض في الثاني  
ولولم يذكرهما تارة بخلاف  
لا لهما تقبل لامن  
التوفيق بتأخير الشراء  
وهل يشترط كونه  
الكلامين عند القاضي  
أو الثاني فقط خلاف وينبغي  
ترجيح الثاني بحسب لان  
به التناقض

١ مطلب  
من سعي في نقض ماتم من  
جهته فسمعه مردود عليه  
الاي موضعين

٢ مطلب  
في ارتفاع التناقض أقوال  
أربعة

٣ مطلب  
هل يكفي امكان التوفيق  
لدفع التناقض أو لا بد منه  
بالفعل

٤ مطلب  
يكون التناقض من متكلم  
واحد ومن اثنين

٥ مطلب  
لا تسمع دعوى الوارث فيما  
لا تسمع دعوى مورثه فيه  
٢ قوله والاولى اي مسئلة  
الوارث والمورث ١٥ منه

الافضولى بان لا يكون ساعيا في نقض ماتم من جهة - لان كل من سعي في نقض ماتم من جهته  
فسمعه مردود عليه فقوله ان امكان التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا  
لم يكن ساعيا في نقض ماتم من جهته لان من سعي في نقض ماتم من جهة لا يقبل الا في موضعين  
١ الاول فيما اذا اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان المأنيع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن  
يقبل الثاني وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الوهاب انه كان دبرها أو استولدها  
وبرهن يقبل ويسترددها والعقر ١٥ وعامة فيه فراجع - ان شئت (قوله من أقوال  
اربعة) ٢ الاول لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان ٣ الثاني كفاية الامكان مطلقا  
أي من المدعى أو المدعى عليه تعدد وجه التوفيق أو اتحاد الثالث ما ذكره الخجندی الرابع  
كفاية الامكان ان اتحاد وجه التوفيق لان تعددت وجوهه وهذا الخلاف يجري في كل  
موضع حصل فيه التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه كما في البحر ومثله  
في حاشية سيدى الوالد عليه (قوله انه يكفي من المدعى عليه) ٥ هذا اختصار واصل عبارة  
الخجندی كما في البحر ان التناقض ان من المدعى فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان  
وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر جهة  
في الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافي  
الاستحقاق ويقال أيضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان اتحاد يكفي الامكان والتناقض  
كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره (قوله بعد وقتها) كشوال وهو ظرف للشراء كقبوله  
١٥ ح (قوله في الصورتين) بمعنى ما اذا قال بحدنيه أو لا ح (قوله وقبله) أي قبل وقت الهبة  
كشعبان (قوله لوضوح التوفيق في الوجه الاول) وهو ما اذا كان الشراء بعد وقت الهبة  
وهذا التعليل انما يظهر فيما اذا قال بحدنيه أو لا ح (قوله فالتوفيق) (قوله  
وظهور التناقض في الثاني) لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده تشبه مدعيه قبلها وهو  
تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما - أو مرادهم بالتناقض ما يكون بين الدعوى والبينة  
والا فالمدعى لا تناقض منسه لانه لم يدع اشرا مسبقا على الهبة والتناقض يبطل المدعى وكما  
يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين ٤ كمتكلم واحد كما كوارث ومورث ووكيل  
وموكل والاولى ٢ في البرازية ولم أر الا ان الثانية صرح بها وهي ظاهرة من الاولى بحسب قول  
أبو السعود وفي هذا دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسن الشرنبلالي في رسالة الابراء عن  
فتاوى الشيخ الشامي حيث ٥ حكى الاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع في شيء لا تسمع  
فيه دعوى مورثه أن لو كان حيا كما اذا أقر مورثه بقبض ما يخصه من التركة وأبرأ أبا عما  
لا تسمع دعوى الوارث بعده الخ وانما عرف هذا في الابراء فكذا في غيره من بقية الموانع كالقول  
الدعوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وقوله لا تسمع الدعوى بعد  
خمس عشرة سنة الا في الارث يحل على ما اذا لم تنقض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه ١٥ ط  
٦ (قوله وهل يشترط كون الكلامين) أي المتناقضين (قوله أو الثاني فقط) أي ويحتاج الى  
اثبات الاول عند القاضي ليدفع به دعوى المدعى (قوله وينبغي ترجيح الثاني) ولعل وجهه  
انه الذي يهتق به التناقض منح وفي النهر من باب الاستحقاق والوجه عندى اشتراطهما  
عند الحاكما من شرائط الدعوى كونه اليه ١٥ وفي شرح المقدسي ينبغي ان يكفي أحدهما

٦ مطلب  
هل يشترط كون الكلامين المتناقضين في مجلس القاضي أو الثاني فقط



قال المحشي فكذا نصرقه  
 في ما ~~كان~~ ان اضرا  
 اشكل ينع وان لم يضمر  
 لم يجمع قال ولم ارم من نيه  
 عليه فليفتنه فانه من  
 خواص كتابي انتهى  
 (ادعى) على آخر (هبة)  
 مع قبض (في وقت فستل)  
 المدعى (بنفسه) فقال  
 قد (بجديها) أى الهبة  
 فاشترى بها منه أو لم يقل  
 ذلك (أى بجديها) ومفاده  
 الاكتمال لامكان التوفيق  
 وهو مختار شيخ الاسلام

٢ مطلب

دعوى الهبة من غير قبض  
 غير صحيحة

٣ مطلب

الاقرار بالهبة هل يكون  
 اقرارا بالقبض

٤ مطلب

برهن على انه له بالارث ثم  
 قال لم يكن لى قط

٥ مطلب

دعوى الشراء بعد الهبة  
 مسبوقة مطلقا والشراء  
 قبل هبة من غير قبض  
 مسبوقة أيضا

٦ مطلب

التوفيق بالفسخ شرط في  
 الاستحسان وهو الاصح

وكانت له جنازة حافلة معاه مد نظيرها حتى ان جنازته رفعت على رؤس الاصابع من تراحم  
 الخلق وخوفهم وقوعها واضرار الناس بعضهم بعضا حتى صار حاكم البلدة وعساكره يفرقون  
 الناس عنها وصار الناس عموما يميكون نساء ورجالا كبارا وصغارا ووصلى عليه في جامع سنان  
 باشا وغص بهم المسجد حتى صلوا في الطريق وصلى عليه اماما بالناس الشيخ سعيد الحلبي وصلى  
 عليه غائبة في اكثر البالد ولم يترك أولاد اذ كورا غير هذا الطقير العاجز الفقير المتجني الى  
 عناية مولاه القدير جامع هذه التكملة جعلها الله تعالى خالصة لوجهه الكريم ورحم الله تعالى  
 روحه ونور مرقده وضريحه وجزاه الله تعالى عني وعن المسكين خيرا ونفعني به وبعاده  
 الصالحين في الدنيا والاخرة \* وهذا أو ان الشروع في المقصود بعون ذي الفضل والجلود  
 فنقول بعون الله تعالى قول الله لاني (قوله قال المحشي) هو الشيخ صالح على ما يتبادر من  
 سابقه ومن نقله عنه كثير ولا حاجة الى هذه العبارة للاستغناء عنها بما قبلها ط (قوله مع  
 قبض) ٢ قيد به لان دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض  
 ولهذا صور المسئلة شراح الهداية بانه ادعى أنه وهبها له وسألها ثم غصبها منه وذكر العمادى  
 اختلافا في الاقرار بالهبة أى يكون اقرارا بالقبض ٣ قيل نعم لانه كقبول فيما الاصح لاونقيد  
 التامخ لخاله مالا لولم يذكر اهما تاريخ أو ذكر لاجل هذا فقط تقبل لامكان التوفيق بان يجعل  
 الشراء متاخرا ٤ يجوز وفيه أيضا وأشار المؤلف الى انه لو ادعى الشراء أولا ثم برهن على  
 الهبة أو الصدقة فان وثق فقال بجدي الشراء ثم وهبها منى أو تصدق قبل والأفلا كما في خزنة  
 الاكل وفي منية المفق ادعاهما الرنا ثم قال بجدي فاشترى ثم او برهن تقبل ٥ وذكر مسائل  
 من المتناقض من الوادعى الشراء من أى به في حياته وصحته فانه كقول لا يفتنه فخاف ذواليد فبرهن  
 المدعى انه ورثها من أى به تقبل لامكان التوفيق ولو ادعى الارث أولا ثم الشراء لا تقبل  
 لعدم ٤ ومنه برهن على انه له بالارث ثم قال لم يكن لى قط ولم يرد قط لم يقبل برهانه وبطل القضاء  
 وتقييده بالقبض ٥ انيس للاحتراز عن دعوى الشراء بعد ما ادعى الهبة بدون التسليم أبو  
 السعود (قوله في وقت) ظر ف الهبة لا ادعى ٥ ح وذلك كما اذا ادعى انه وهبها له في رمضان  
 (قوله ومفاده) أى مفاد قوله أو لم يقل ذلك ٥ ح (قوله بامكان التوفيق) أى مطلبان من المدعى  
 أو المدعى عليه تعدد وجهه أو اتحاد بجر وفيه ان هذا هو القياس والاستحسان ٦ ان التوفيق  
 بالفعل شرط قال الرولى وجواب الاستحسان هو الاصح كما في منية المفق (أقول) لكن نقل في  
 نور العين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل نحو أن يبرهن  
 بعد الحكم ان المدعى أقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار لا يبطال الحكم بل هو ازال التوفيق  
 بانه شراء بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فملكه فلما احق هذا  
 لم يبطال الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم بقبول ولا يحكمكم اذ الشك يدفع الحكم  
 ولا يرفعه (يقول) الحقير الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن التوفيق خفيا ينبغي  
 ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا اذ لا شك في حجية دلالة امكانه  
 كتصريحه عندهم والله تعالى أعلم ٥ كذا في نسختي نور العين والذي يظهر زيادة لاني قوله  
 ينبغي ان لا يقبل كما هو ظاهر لمن تأمل وسباني تمام الكلام على ذلك فربما ان شاء الله تعالى  
 عند قوله ومن ادعى على آخره مالا الخ (قوله وهو مختار شيخ الاسلام) قيدته في البحر في فصل

دمشق ورئيس صاحب السند حسين الرسامة فانه عنه أخذت به انتفع وعليه تخرج \* ومنهم  
العالم العلامة القدوة القهامة صاحب التآليف المفيدة والتصانيف النفيسة في  
المعقول والمنقول الشيخ يوسف بدر الدين المغربي فانه عنه أخذت به انتفع وعليه تخرج \* ومنهم  
العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الجبلي \* ومنهم الشيخ محمد الحقل \* ومنهم الشيخ محمد  
افندي المنبري أحد أصحاب بابة الزمير المجردة \* ومنهم العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر  
الخلاصي شارح الدر المختار والافية لابن مالك وغيرهما \* ومنهم عدة الموالى الكرام على  
افندي المرادي مفتي دمشق الشام \* ومنهم العالم العلامة العمدة القهامة فخرية الموالى  
الغمام عبد الحليم ملا قاضي الشام وقاضي عسكرا ناطولي \* ومنهم الشيخ حسن بن خالد بك  
\* ومنهم الشيخ محمد تالو \* ومنهم الشيخ محي الدين الدياني \* ومنهم الشيخ أحمد الخلاوي المصري  
شيخ القراء في زمنه \* ومنهم الشيخ عبد الرحمن الجبل المصري \* ومنهم الشيخ أيوب المصري  
\* ومنهم الشيخ الملا عبد الرزاق البغدادي أحد مشاهير علماء بغداد وأفاضلها \* ومنهم الشيخ  
مصطفى قاضي جينين \* ومنهم الشيخ أحمد البرزي قاضي صيدا \* ومنهم أخوه الشيخ محمد افندي  
مفتيها \* ومنهم الشيخ محمد افندي الاتنابي مفتي حص وأخوه أمين افندي أمين فتواه \* ومنهم  
الشيخ أحمد سليمان الروادي وغيرهم ممن يطول ذكرهم هنا ولا يحصى عددهم من أفاضل  
وأعيان فائهم انتفعوا به وأخذوا عنه وعليه تخرجوا \* مات رحمه الله تعالى ضحوة يوم  
الأربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٢٥٢ وكانت مدة حياته قريبا من  
أربع وخمسين سنة ودفن بمقبرة دمشق في باب الصغير في القربة فوقانية لازالت يجانب الرجة  
تبلى ثراه في البكرة والعشمة وكان قبل موته بعشرين يوما قد اتخذ لنفسه القبر الذي دفن فيه  
وكان دفن فيه بوضعية منه تجاوزته لقبري العلامةين الشيخ العلافي شارح التنوير والشيخ صالح  
الجينيبي امام الحديث ومدارسه تحت قبعة النسر وهذا مما يدل على حبه للشارح الهادي لاسيما  
وقد حنى له شرحه على الدر المنقبي وشرحه على المنار ومما ياتي بانه وارخ ولادتي على ظهر  
كتابه الدر المختار في ليلة الثلاثاء ثلاثه ماضين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٤ رحمه الله  
تعالى العزيز الغفار وقد مدحه بقصيدة وهي قوله

علاء الدين يامفتي الانام \* جزاك الله خير على الدوام  
اقد أبرزت لافتيا كنانا \* مبينا لللال وللحرام  
اقد أعطيت فضلا لبضاهي \* وعلمنا وافرنا كالأصططام  
فكنت به فريد العصر حتما \* كمثل البدر في وفق القمام  
وكان بك الزمان خصيب عيش \* رطيبا ذا حبور وابتناسام  
وفاق بدرتك المختار عدا \* لفقته أبي حنيفة ذوات نظام  
بالفاظ تزين الصب سبلا \* ومطر وحاع على طرف الغمام  
أذا ما قلت قولاً في فيه \* على قول اذا قالت حذام  
صغير الحزم حوى الجمل مما \* تنفخ في ربا الكتب العظام  
فكل الصيد في جوف القرا ان \* تقل ذالست تخشى من ملام  
حوى امما قد أتى طبيب المسمى \* وماتني كذا كل الاسامي

قوله على الدوام يقرأ بوصول  
عين على بدل الدوام  
وحذف ما بينهما  
لاستقامة الوزن

وكذلك أحضره درس العالم العلامة الشيخ الكبير المحدث الشهير الشيخ أحمد الأعطاف واستجاز له فاجازه وكتب له اجازة عامة على ظهوره بكتبه مؤرخة في منتصف محرم الحرام سنة ست عشرة ومائتين والف وقد ترجمه سيدي المرحوم الوالد في ثبته عقود الالاء إلى ترجمة حسنة فراجعها وزعم عنه وفاته مع غروب الشمس ثم اراخيس التاسع من ربيع الثاني سنة ثمان عشرة ومائتين وألف بقصيدة مؤرخة وفاته بها مطلعها

ليقدح الجهل في البلدان بالشرر \* وايسكن العلم في كتب وفي سطر

\* وقد أخذ سيدي عن مشايخ كثيرين منهم الشيخ الامير الكبير المصري وأجازة اجازة عامة كتبها بخطه الشريف وختمها بخطه الشريف وأرسلها له مؤرخة في غرة رمضان المعظم قدره من شهر وعام ثمانية وعشرين بعد الاف والمائتين من الهجرة النبوية وكذا أخذ عن مشايخ كثيرين بطول ذكركم هنامن شاميين ومصريين وحجازيين وعراقيين وروميين \* وكان له عم من أهل الصلاح وهنظمة الولاية ومن أهل الكفاية الشيخ صالح اسم على معلمي حتى انه بشر أمه به قبل ولادته وهو الذي سماه محمد أمين حين كان في بطن أمه وبضعه في حال صفوه في حجره ويقول له أعطيتك عطية الاسمة ما في راسك \* وكان رحمه الله تعالى له خيرات عامة منها نعم مير الساجد وافتقار الارامل والفقراء وكانت نسبي اليه الوزراء والاعضاء والموالي والعلماء والمشايخ والكبراء والفقراء وذو الحاجات وعظمت بركته وعم نفعه وكثر أخذ الناس عنه وغالب من أخذ عنه وقرأ عليه أكابر الناس وأشرفهم واجلاؤهم من الموالي والعلماء الكبار والمفتين والمدرسين وأصحاب التأليف والمشاهير وقصده الناس من الانظار الشاسعة للقراءة عليه والاخذ عنه \* فمن قرأ عليه وأخذ عنه شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي السيد عبد الغني المذكور \* ومنهم ولد أخيه المذكور الشيخ أحمد افندي أمين الفتوى بدمشق حلا صاحب التأليف الشهيرة \* ومنهم ابن ابن عمه الشيخ صالح ابن السيد حسن عابدين \* ومنهم صاحب القصة له والسماحة العالم العلامة عمدة الموالي الفاضل جاني زاده السيد محمد افندي قاضي المدينة المنورة سابقا ومن أصحاب بابيه اسلامبول الحائز للنيشان العالي المجيدي من الرتبة الثانية من نشر في - ضرورة بابيه اسلامبول وافخورت فيه على من ناله بافضاله وعلمه الذي أقرب به الفصول وبكل علوه - وقدره مع فضله زاد فيه رفته وعز النيشان العالي المجيدي من الرتبة الثانية التي افخورت فيها أعظم الرجال وهي فيه فافت وتبخترت على أكبر أهل الكمال فانه أخذ عنه سائر العلوم وبه انتفع \* ومنهم العالم العلامة الزاهد العابد الورع التقى الفقيه النفس الشيخ يحيى السردست أحد افاضل الصوفية في زمانه فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج \* ومنهم العالم العلامة عمدة الفهامة فقيه العصر الشيخ عبد الغني الغنيمي الميدا في شارح القدوري وعقيدة الطحاوي فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج \* ومنهم العالم العلامة والسادة الفهامة الشيخ حسن البيطار فانه قرأ عليه العقود الدرية وعليه تخرج في مذهب السادة الحنفية \* ومنهم ولد المرقوم العالم العلامة الشيخ محمد افندي البيطار فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج وهو أمين فتوى دمشق حالا \* ومنهم العالم العلامة أحمد افندي الاسلامبولي محشي الدرر فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج \* ومنهم الشيخ الفاضل والعالم الكامل قرصی

بدرجة النبوت وليس عندهم نسب عليه شهادة العلماء والقباه كما جرت عادة أصحاب الانساب  
 \* وكان سيدي رحمه الله تعالى قد عرض عليه شيخه ابنته للزواج فمنعه والده من زواجها وقال له  
 أخاف عليك من غضب شيخك وعقوبته ان أغضبت ابنته يوم ما تاهه - ذاع ما لا تعلم منه الجلبة  
 الانسانية طالبا \* وكان والده رحمه الله تعالى شوقا عليه ويحب به محبة تامة حتى انه لما حج سيدي  
 سنة خمس وثلاثين امتنع والده من دخول داره الجوانبة مدة غيباب سيدي ولم يسم على فراش  
 تلك المدة وهي أربعة أشهر بل بقي نائما في داره البرانية \* وكان سيدي رحمه الله تعالى ورعا في  
 سائر أحواله وعلى الخصوص في حال احرامه في حجة المذكورة فانه تحوى للطعام غاية  
 التكرى مع قلته تناول الطعام الا بقدر الضرورة \* وكان رحمه الله تعالى كثير البر والصالحة  
 لارحامه بواسطتهم بافعاله وأقواله وماله وبالنصوص شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي  
 التقى الصالح السيد عبد الغنى وكان يعتنى ويتفرس الخبير بكبر أولاده وهو العالم العلامة  
 العمدة الفهامة الشيخ السيد أحمد أفندي أمين الفتوى بدمشق حلالوهم بترتيبه ويقول  
 لوالده دع لي من ولدك السيد أحمد وأقاربيه وأعلمه فعمله القرآن العظيم وأقرأه مسائل  
 العلامة ابن عقيلة وأجازة عامة حتى صار من أفاضل عصره وله تاليفات عديدة منها  
 شرح مولد ابن حجر شرحه شرح حاله - بقى على منواله وشرح على علم الحال الذي ألفه صاحب  
 السحابة والفضيلة جندى زاده أمين أفندي العباسي رئيس ديوان تميز ولاية سورية ونشأ له  
 ولدان نجيبان فاضلان أحدهما السيد محمد أبو الخير مسود الفتوى بدمشق وخطيب جامع  
 برسباي الشهير بجامع الورد ومدرسه وثانيهما السيد درغاب امام الجامع المذكور \* وكان  
 سيدي رحمه الله تعالى ذهب مرار مع شيخه السيد محمد دشا كرام الذي كورل يارة بعض علماء الهند  
 وصلواهم الشيخ محمد عبد النبي لما ورد دمشق فلما دخل عليه جالس شيخ سيدي وبقي سيدي  
 واقفا في العتبة بين يدي شيخه حامل لافله بيده كما هو عادته مع شيخه فقال الشيخ محمد عبد النبي  
 الشيخ سيدي مر هذا القلام السيد فليجلس فاني لا اجلس حتى يجلس فانه سيقبل بيده ويقتنع  
 بفضل في سائر البلاد وعليه نور آليات النبوة فقال له الشيخ محمد دشا كرام اجلس يا ولدي  
 وكذلك وقع له مع شيخه المذكور إشارة تظهير هذه من الامام الصوفي الشهير والولي الكبير  
 الشيخ طاهما الكردي قدس سره ومن ذلك الوقت زاد اعتنا الشيخ به والتقائه اليه بالتعليم  
 وكان شيخه المذكور كثر ما يأخذه معه ويحضره دروس أشباهه حتى انه أخذه وأحضره  
 درس شيخه العلامة العامل الولي الصالح شيخ الحديث الشيخ محمد الكز بري واستجازه له  
 فاجازته وكتب له اجازة عامة على ظهر رتبة مؤرخة في افتتاح ليلة غرة سنة عشر ومائتين واثم  
 وترجمه سيدي المرحوم في ثبته ترجمة حسنة فواجهها ورثا أيضا سيدي عند وفاته ليلة  
 الجمعة لتسع عشرة ليلة خات من ربيع الاول سنة احدى وعشرين ومائتين والبقية قصيدة  
 مؤرخا وفاته فيم او مطلعها

خطب عظيم باهل الدين قد نزلنا \* فحبنا الله في كل الامور ولا

وبيت التارخ

امامنا الكز بري فحيم أولا \* فليل جلقه ما زال منسلا

قوله امامنا الكز بري الخ  
 هكذا بالاصل والسطر  
 الاول ناقص ما يتم به الوزن  
 والتاريخ فليحذر

معه

كثرة العلماء الاكابر والمفتين في كل مدينة وكانت أعراب البوادي اذا وصلت اليهم مرقوا  
 لا يخشون فيها مع جهلهم بالشرية المطهرة وكانت كلمة نافذة وشفاة مقبولة وكاتبته  
 ميمونة ما كتب لاحد شيئا الا وانفع به لصدق نيته وحسن سيرته وقوة يقينه وشدة  
 دينه وصلابته فيه \* وكان رحمه الله تعالى مفرقا بصحيح الكتب والكتابة علم الايدع  
 شيئا من قيد أو اعتراض أو تنبيه أو جواب أو تسمية فائدة الاو يكتبه على الهامش ويكتب  
 المطالب أيضا \* وكانت عنده كتب من سائر العلوم لم يجمع على منوالها وكان كثير منها  
 بخط يده ولم يدع كتابا منها الا وعليه كتابته وكان السبب في جمع هذه الكتب العديدة النظير  
 والده فانه كان يشتري له كل كتاب اراده ويقول له اشتر ما يد لك من الكتب وأنا أدفع لك الثمن  
 لانك أحيت ما أمته أنا من سيرة سلفي فجز الله تعالى خير يا ولدي وأعطاه كتب اسلافه  
 الموجودة عنده من أثرهم الموقوفة على ذراهم وعندي بعض منها والله تعالى الحمد \* وكان  
 رحمه الله تعالى سر بصا على اصلاح الكتب لا يرضى على موضع منها فيه غلط الا صلحه وكتب  
 عليه ما يناسبه وكان حسن الخط وحسن القسط قل ان يرى من يكتب مثله على الفتاوى وعلى  
 هوامش الكتب في الجودة وحسن الخط وتناسق الاسطر وتناسبهم اولا يكتب على سؤال رفع  
 اليه الآن يغيره غالبا \* وكان رحمه الله تعالى فقهه النفس انقريه في زمنه بجمانا ما احسنه احد  
 الا وظهر عليه وقد حكى تلميذه صاحب الفضيلة العلامة محمد افندي جاني زاده قاضي المدينة  
 المنورة ان شيخ الاسلام عارف عصمت بك مفتي السلطنة بدأ الخلافة العلمية قال له اني كنت  
 أؤمل ان تطلب لي الاجازة من شيخك للتبرك وكان تلميذه العلامة الشيخ محمد افندي الحلواني  
 مفتي بيروت يقول لي ما سمعت مثل تقرير سيدي والدك في درسه حتى اني كنت غير اما اجتهد  
 في مطالعة الدرس وأطالع عليه سائر الحوائث والشروح والكتابات على الدرس وأظن من  
 نفسي اني فهمت سائر الاشكالات واجوبته واخبرني احضر الدرس بقر شيخنا الدرس وينسلكم  
 على جميع ما طالعته مع التوضيح والتفهيم ويندنا فاند ما سمعنا بها سالا ولا ينهاه ولم يخطر على  
 فكري احد ذكرها \* وكان رحمه الله تعالى بار ابوا للدين ومات والده في حياته سنة سبع وثلثين بعد  
 المائتين والالف وصار يقرأ كل ليلة عند النوم ما ينسب من القرآن العظيم ويهديه نوابه مع  
 ما تقبل له من الاعمال حتى رأى والده في النوم بعد شهر من وفاته وقال له جزاك الله تعالى خيرا  
 يا ولدي على هذه الخيرات التي تهديها الي في كل ليلة وكانت جدته سيدي أم والده من بنات الشيخ  
 المحبي صاحب السارخ المشهور وله أوقاف على ذرية جارية الى الآن وأتناول حصتي منها  
 وأما والده سيدي فقد توفي في حياته وكانت صالحة صابرة تقرأ من الجمعة الى الجمعة مائة ألف  
 مرة سورة الاخلاص وتب نوابها لوالدها سيدي الوالد ونصلي لكل ليلة خمس أوقات قضاء  
 احتياطا وكانت كثيرة الصلاة والصيام عاشت بعد ستين صابرة محتسبة لم تفعل ما فعله  
 جهلة النساء عند فقد أولادهن بل كان حالها الرضا بالقضاء والقدر وتقول الحمد لله على جميع  
 الاحوال وكانت من سلالة طاهرة من ذرية الخافض الداودي المحدث الشهير وكان عمها الشيخ  
 محمد بن عبدالحق الداودي صاحب التاليفات الشهيرة منها حاشية المنهج وحاشية على ابن عقيل  
 ومجموع الفتاوى وغيرها وعلى ما سمعت واشهر ان نسبهم الى حضرة سيدنا العباس الاله انيس

في كتاب رضاء \* مقسمه منزهة على أنواع الطاعات \* والعبادات والافادات \* من صيام  
 وقيام \* وتدريب وافتاء وتليف على الدوام \* وكان له ذوق في حل مشكلات القوم وله بهم  
 الاعتقاد العظيم \* ويعاملهم بالاحترام والتكريم \* وأخذ طريق السادة القادرية \* عن  
 شيخه المذكور ذي الفضل والمزية \* حتى أخبر عنه من يوثق بصلاحه ودينه عن صحبه في سفره  
 من تلامذته اني ما وجدت عليه شيئا بشينه في دينه ولا في دينه وكان حسن الاخلاق والسمات  
 مامعهته في سفرى معه في طريق الحاج تكلم بكلمة أعناظهم أهدام رفقاءه وخدمه أو أحدا  
 من الناس أجعين الله -م الان رأى منكر افي غيره من ساعته على مقتضى الشريعة المطهرة  
 العادلة وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب البلاد \* وانتفع به خلق كثير من حاضر وباد \* وكان  
 رحمه الله تعالى جليل وقت التاليف والتحرير في الليل فلا ينام منه الا ما قل وجهه لالنهار  
 للدروس وافادة التلامذة وافادة المستفدين وبلا حظ أمر دينه بشرب بكمه من غير ان يتعاطى  
 بنفسه وكان في رمضان يفتح كل ليلة ختما كاملا مع تدبر معانيه وكثيرا ما يستغفر ليله بالبكاء  
 والقراءة ولا يدع وقتا من الاوقات الا وهو على طهارة وبنابر الوضوء على الوضوء \* وكان رحمه  
 الله تعالى حريصا على افادة الناس وجبر خواطرهم مكرمالا للعلماء والاشراف وطلبة العلم  
 ويواسيهم بماله وكان كثير التصديق على ذوي الهيات من الفقراء الذين لا يلبس ألون الناس  
 الخافا وكان غيوراعلى أهل العلم والشرف ناصر الهم دافع عنهم ما استطاع وكان مهيا باطعام  
 نافذا بكلمة عنه الحكام واعيان الناس بأكل من مال تجارته مباشرة بكمه مدقة حياته  
 \* وكان رحمه الله تعالى ورعا دينافيقا حتى انه عرض عليه خسون كيسان الدراهم لاجل  
 فتوى على قول مرجوح فردها ولم يقبل وقد امتنع عن شراء العقارات الموقوفة التي عليها  
 كدك أو محارة أو قيمة أو بالاجارين وكان وقف جده لام أبيه مشروطا نظره لا لورش من ذرية  
 الواقف فامتنع من توليته وسلمه لاختيه ولم يتفق له قبول هدية من ذي حاجة أو مصلحة \* وكان  
 رحمه الله تعالى طويل القامة شين الاعضاء والانامل أبيض اللون أسود الشعر قليل  
 الشيب لوعند شبابه مدقرون الحواجب ذاهية ووقار وهيئة مستحسنة ونضار جميل  
 الصورة حسن السريرة يتلأأ وجهه نوراحسن البشر والعجبة من اجتمع به لا يكاد ينساه  
 لطلاوة كلامه ولين جنبه وتعام تواضعه على الوجه المشرع كثير الفوائد ان صاحبه والمفاكهة  
 ومجلسه مشتمل على الآداب وحسن المنطق والاکرام لاواردين عليه من أهله ومحبيه  
 وتلامذته ومصاحبيه كل من جالسه يقول في نفسه أنا أعز عنه مدمن ولده مجلسه محفوظ  
 من القحش والغبية والتكلم بما لا يفي لانتخاؤه من المكتبة والافادة والمراجعة للمسائل  
 صاحب اللهجة ذا فراسة ايمانية وحكمة لقمانية متين الدين لا تاخذه في الله لومة لانهم صداعا  
 بالحق ولوعند الحاكم الجائزتم ايه الحكام والقضاة وأهل السياسة كانت دمشق في زمنه أعدل  
 البلاد والشريع بها ناموس عظيم لا يتجاسر أحد على ظلم أحد ولا على اثبات حق بغير وجه شرعي  
 ولا في غالب البلاد الفرية منها فانه كان اذا حكم على أحد بغير وجه شرعي جاءه الحمد كرم عليه  
 بصورة حجة القضاة فيفتحه يطلانه ويراجع القضاة فيمنفذ قضاة وقل ان تقع واقعة مهممة  
 أو مشكلة مدلهمة في سائر البلاد أو بقية المدن الاسلامية أو قراها الا وبس متفق فيها مع

رب الارباب على اب الالباب شرح نبذة الاعراب وغير ذلك وذلك في حياة شيخه المرقوم  
 ثم توفي شيخه المرقوم في اليوم الرابع من محرم الحرام سنة اثنتين وعشرين ومائتين وألف  
 وكان يقرأ عليه الجعر والهداية وشروها وكانت وفاته في اثناء قراءة الكتب المذكورة  
 وكان من جلته من حضر مع سيدى الوالد على شيخه المذكور كبر التلامذة وهو علامة زمانه  
 وبقية عصره وأوانه فقيه النفس الشيخ محمد سعيد الحلبي الشامي فاقم سيدى الوالد قرائته  
 الكتب المذكورة عليه وحضر معه لانعام الكتب المذكورة بقية التلامذة والطلبة الذين  
 كانوا يداومون على الشيخ محمد شاكرا المذكور ثم شرع في تأليف رد المحتار على الدر المختار  
 وفي اثنائها ألف العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ولهن المؤلفات حاشية على  
 حاشية الحلبي المداوى سماها رفع الانظار عما أورده الحلبي على الدر المختار وحاشية على  
 البيضاوى وحاشية على المطول وحاشية على شرح الملتقى وحاشية على النهر الانهم الم مجردا  
 من الهوامش وحاشية على الجبر سماها مصححة الخالق على البحر الرائق وله مجموع جع فيه من  
 نقائس الفوائد المنثرية والشعرية وعرائس النكات والمخ الادبية والالغاز والمعربات  
 ما برق النظار وقصر الخاطر ومجموع آخر ذكر فيه تاريخ علماء العصر وفاضلهم  
 جمع له ذيل لتاريخ المرادى الذى هو ذيل لتاريخ جده لامة العلامة المحبى الذى هو ذيل  
 لريحانة الخفافى وله العقود الالآى في الاسانيد العوالى المتقدم ذكره وشرح رسالة  
 البركوى في الحيض والنقاس فها منه للواردين من بحار الفيض على ذكر المتأهلين لمسائل  
 الحيض وشرح منظومته رسم المقتى والرحيق المختوم شرح فلاند المنظوم في الفرائض  
 وكتاب تنبيه الولاة والحكام وله رسائل عديدة فاهزت الثلاثين في جلة فنون منها اشهر  
 العرف في بناء بعض الاحكام على العرف ورسالة في النققات لم يسبق لها نظير اخترع لها  
 ضابطا جامع مانعا والفوائد الهيبة في اعزاب الكلمات الغريبة واجابة الغوث في احكام  
 النقباء والنجباء والابدال والغوث والعلم الظاهر في نفع السبب الطاهر وذيلها وتنبيه  
 الغافل والوسنان في احكام هلال رمضان والابانة في الحضانة وشفاء العليل وبلى  
 الغليل في الوصية بالختمات والتمثيل ورفع الانتقاص ودفع الاعتراض في قولهم  
 الايمان مبنية على الانسلاخ على الاعراض وتحرير العبارة فيمن هو اولى بالاجارة  
 واعلام الاعلام في الاقرار العام وجملة رسائل في الاوقاف وتنبيه الرقود وسل الحسام  
 الهندى وغاية المطلب والفوائد المخصصة وتحرير التحرير وتنبيه ذوى الافهام ورفع  
 الاشتباه وتحرير النقول والعقود الدرية وغاية البيان والدرر المضيئة ورفع التردد  
 وذيلها والاقوال الواضحة الجلية واتحاف الذكى النبىيه ومناهل السرور وتحفة  
 الناسك في ادعية المناسك وغير ذلك وله مجموع اسئلة عويصة وله في مدح شيخه مقامات  
 كمقامات الحريرى وله نظم ~~ال~~ كنز وله قصة المولد الشريف النبوى واما نعا عليه على  
 هوامش الكتب وحواشيهما وكاتبه على اسئلة المسئلة اثنتين والاوراق التى سورها بالمباحث  
 الرائقة \* والرفائق الفاتقة \* فلا يكاد ان تحصى \* ولا يمكن أن تستقصى \* وبالجملة فكان  
 شغل من الدنيا التعلل والتعلم \* والتفهيم والتفهيم \* والاقبال على مولا \* والسعى

محمد أمين عابدين ابن السيد الشيرازي عمر عابدين ابن السيد الشيرازي عبد العزيز عابدين  
 ابن السيد الشيرازي يوسف عابدين ابن السيد الشيرازي عبد الرحيم عابدين ابن السيد  
 الشيرازي نجم الدين ابن السيد الشيرازي العالم الفاضل الولي الصالح الجامع بين الشريعة  
 والحقيقة \* امام الفضل والطريقة \* محمد صلاح الدين الشهير بعابدين ابن السيد الشيرازي  
 نجم الدين ابن السيد الشيرازي محمد كمال ابن السيد الشيرازي بقاى الدين المدرس ابن السيد  
 الشيرازي مصطفى الشهابي ابن السيد الشيرازي حسين ابن السيد الشيرازي بركة الله  
 ابن السيد الشيرازي احمد الثاني ابن السيد الشيرازي علي ابن السيد الشيرازي احمد الثالث  
 ابن السيد الشيرازي محمود ابن السيد الشيرازي يوسف ابن السيد الشيرازي عبد الله  
 ابن السيد الشيرازي عز الدين عبد الله الثاني ابن السيد الشيرازي قاسم ابن السيد الشيرازي  
 حسين ابن السيد الشيرازي اسمعيل ابن السيد الشيرازي حسين الثالث ابن السيد  
 الشيرازي احمد الخامس ابن السيد الشيرازي اسمعيل الثاني ابن السيد الشيرازي محمد  
 ابن السيد الشيرازي اسمعيل الاعرج ابن الامام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر  
 ابن الامام زين العابدين ابن الامام حسين ابن البتول \* هي الزهراء فاطمة بنت الرسول \*  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه وعلى جميع آله وصحبه آمين \* فانه رحمه الله تعالى ولد في سنة  
 ثمان وتسعين بعد المائة والالف في دمشق الشام ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن العظيم  
 عن ظهر قلب وهو صبي جذا وجلس في محل تجارة والده لآلاف التجارة وبعثه في البيع والشراء  
 لخمس مرة يقرأ القرآن العظيم في كل ليلة وهو يقرأ في حجره وأبوك يقرأ في حجره  
 وقال له لا يجوز لك ان تقرأ هذه القراءة أو لا لان هذا المحل محل التجارة والناس لا يستمعون  
 قراءتك فيتركبون الاثم بسببك وأنت أيضا آثم وتنبأ قراءتك ملحونة فقام من ساعته وسأل  
 عن اقرار أهل العصر في زمانه فدلوه واحد على شيخ القراءة في عصره وهو الشيخ سعيد الجوى  
 فذهب لحجره وطالب منه أن يعلمه أحكام القراءة بالتجويد وكان وقتئذ يبلغ الحلم فحفظ  
 المبدئية والجزئية والشاطبية وقرأها عليه قراءة اتقان وامعان حتى أتقن فن القراءات  
 بطرقها وأوجهها ثم اشتغل عليه بقراءة النحر والصرف وفقه الامام الشافعي وحفظ من  
 الزيد وبعض المتون من النحو والصرف والفقه وغير ذلك ثم حضر على شيخه علامة زمانه  
 وفقه عصره وأوانه السيد محمد شاكرا الساماني العمري ابن المقدم سعد الشهير والده بالعاقد  
 الحنفى وقرأ عليه علم المعقول والحديث والتفسير ثم ألزمه بالقول المذهب سيدنا أبي حنيفة  
 النعمان \* الامام الاعظم عليه الرحمة والرضوان \* وقرأ عليه كتب الفقه وأصوله حتى  
 برع وصار علامة زمانه في حياة شيخه المذكور وألف حاشيتين على شرح المنار للعلاف كبرى  
 وصغرى سمى احدها اسمعيل الانهار على افاضة الانوار شرح المنار والثانية لم يخطو لى  
 اسمها لانهم افقدت عند مقتضى عصر الشيخ القيم رحمه الله تعالى والفتى بالاسانيد شيخه  
 سماه العروة اللآلى في الاسانيد العوالى وشرح الكافي في العروض والقوافى  
 وكتب في آخر هذا الشرح ثم في سنة خمس عشرة ومائتين والالف وكان سنة سبع عشرة مائة  
 ورسالة سماها درع الاشياء عن عبارة الاشياء وحاشية على شرح التبيين لها فمخ



ولسان الصولة الخاقانية مؤيد دولة الملوك والسلاطين \* ملجأ الفقراء والضعفاء والمنقطعين \*  
 الاوه وحضرة ولي النعم \* المتخفق باخلاق سميعة نقر العالم \* صلى الله تعالى عليه وسلم \*  
 الوزير الانغم \* والصدر الاعظم \* السيد احمد اسعد باشا المعظم \* لازالت عبية  
 بابه صدر الواردين \* وما برح سلاح جنابه في رقاب الحاسدين \* وأطال الله تعالى عمره \*  
 وأدام عزه ومجده \* ودواته \* آمين وفي مدينة ايام مشيخة مسخرة دولة حضرة المولى  
 الاعظم \* والسيد الكبير الانغم \* الجامع بين الرتبة الشريفة بين العلم والعمل  
 بقوة اليقين \* والمفوض بعناية الله تعالى من الزال بالتمكين \* الحائز لرياسة الدنيا والدين \*  
 شيخ الاسلام والمسلمين \* ملاك العلماء المحققين \* عين الأئمة المدققين \* نعمة الله تعالى في هذا  
 العصر على الانام \* ملاذ الافاضل الكرام \* مرجع الخاص والعام \* حضرة مولانا  
 صاحب الدولة والاقبال \* والسماحة والافضال \* خواجہ شہر یاری حسن فہمی افندی  
 لازالت الفتيا مشرفة ببنائه \* واحكام الشريعة مشيدة وموضحة ببيانه \* وابقاء عقدا  
 في جسد الدهر لا لا بالدر \* واقرو عينه بحبايه ونجلى الامام اللوذعي الابري \* سيدنا صاحب  
 السماحة الهام السيد عبيد \* ووقاهما كل حاسد ترمى عينه بالشعر \* آمين  
 \* وقد جات هذه التكملة من قبض فضله تعالى \* وجود كرمه الذي به تتعالى \* قره عين  
 قاريها \* ودرة تاج دارها \* وبلغت ما فيها \* وخاض في بحار معانيها \* وكفاية  
 لطلابها \* ومجدة للمفتين \* ومجدة للمستفتين \* حاوية لدرر الفوائد \* خاوية عن مستكرات  
 الزوائد \* جمع من معتمدات المذهب \* اتقى الهيا يذهب \* وضمنت الى ذلك بعض تحويرات  
 وتايد \* أو بعض استندراكات أو تقوية أو تقييد \* فلا غرو حينئذ ان تكون  
 العمدة في المذهب \* والحري بان تكتب بقاء الذهب \* مستعيناً بكرم غفار \* حكيم ستار \*  
 مقبل العثرات \* ومجيب الدعوات \* وقاض الحاجات \* ومستشفعاً بشريع هذه المذہب وعان \*  
 من لا ترد له شفاعات \* عليه افضل الصلوات \* وازكى التحيات \* وعلمنا وعلى اعزائنا معه  
 يارب البريات \* هذا وانى ارقى الدر المختار \* ومتمته تنوير الابصار \* وحاشية رد المحتار \*  
 وكذا بقية كتب الفقه وغيرها من سائر العلوم والفنون عن أئمة اخيار \* من شاميين  
 ومكيين ومصريين وعراقيين وروميين وغيرهم من أهل الفضل والاستبصار \* ومن  
 اجلهم وأكثرهم اقادة في مداومة تدبيرة وقراءة عليه سيدى العالم العلامة \* والجمدة  
 الفهامة \* علامة المعقول والمنقول \* والمستخرج بغواصن فكره ما يجز عنه القول \*  
 الشيخ محمد هاشم افندي التاجي البعلبي رحم الله تعالى روحه \* ونور مرقد الشريف  
 وضريحه \* وجعل اعلی الجنان بلوغه ومقبلة \* ومن اجلهم علامة زمانه على الاطلاق \*  
 من انتهت اليه الرياسة باستحقاق \* الامام المتقن \* والعلامة المفتي \* العلامة الثاني \*  
 من لا يوجد له ثاني \* الحبيب النسيب \* الفاضل الاديب \* الجامع بين شرفي العلم والنسب \*  
 والمستمسك بعروة باقوى سبب \* والجامع بين الشريعة والحقيقة \* وعلوم المعقول  
 والمنقول والتصوف والطريقة \* اعلم العلماء العالمين \* افضل القضاة الفاضلين \* سيدى  
 ومحمد في علامة الانام \* مرجع الخاص والعام \* والذى المرحوم الشيخ السيد الشريف

ولا يبادر على الاعتراض والملام \* فليست أول فارورة كسرت في الاسلام \* ويصلح ما بكبه  
القلم \* أو زلت به القدم \* فقد قدمت بين يديهم عذرى \* وكشفت لهم عن حقيقة امرى \*  
فان الله لا يضيع أجر المحسنين \* وهو يقبل عنتر المقيمين \* (وقد هبت) ما عنيت جمعه  
من هذه الكلمة بقرعة عبون الاخبار \* لتسكمله رد المختار \* على الدر المختار \* شرح تنوير  
الابصار \* وحيث قلت سيدى فالمراد به سيدى الوالد \* أو بعض الافاضل فالمراد الرضى  
أو الفتال \* والكمال محال \* اغفر ذى الجلال \* وعلى الله تعالى الاتكال \* في المبدأ والمآل \*  
وكان انعامه في عصر حضرة مولانا السلطان الاعظم \* والخاصان الاعلى الاكرم \*  
ملك ملوك العرب والعجم \* ظل الله الممدود على الامم \* بمجد قوانين العدل والانصاف \*  
وموطد دعائم بيان المراحم والاطاف \* سلطان البرين \* وخاقان البحرين \* وخادم الحرمين  
الشريفين \* فاروقى السيرة والشيم \* علوى الشهامة والهمم \* خليفة الله تعالى في الارض \*  
تأمر لواء المراحم في طولها والعرض \* ملك أنام الانام في ظل أمانه \* وشمل العباد بسجل  
لطفه واحسانه \* حافظ يضة الدين \* وحامى ثمر رقة سيد المرسلين \* أمير المؤمنين \* لمجاة  
المساكين \* بل كافة الناس أجمعين \* معمر الامصار والبلاد \* مدمر أهل الشر والفساد \*  
قاسع البدع والظلم \* ومؤيد السنة بالعدل والحلم \* المؤيد المظفر المعان \* والمحفوظ بعناية  
الملك الديان \* صاحب العساكر القاهرة \* المبيدة كل فتنة باغية فاجرة \* بصوارم سيوف تقطف  
حروفها أعناق المعتدين \* وأهله قسى ترسل نجوم مهامها على شياطين البغاة والمقردين \*  
ورايات تحقق قلوب الاعداة خلف قائمها \* وتحقق رتبهم لرفع شأنها \* لا يرتاب متماله في انه  
البحر والعساكر مواجحه \* ومرآة الدر الذي يظفر بهم اطلاب العرف وأفواجه \* السلطان  
ابن السلطان ابن السلطان \* السلطان عبدالعزيز خان \* ابن السلطان الغازى محمود خان \*  
ابن السلطان الغازى عبد الجيد خان \* خلد الله تعالى ملكه \* وجعل الدنيا بامر هاملكه \*  
وأدام سعادته أيامه \* وجعل البسيطة قبضة يديه وطوع أحكامه \* ولا زال لواء عدله المنشور \*  
الى يوم النشور \* ولا برحت الايام على يديه دائرة \* ووجوه السعادة الى مساعيه سافرة \*  
وأجنته النعم بابوابه مقصورة \* وبناياته طائفة \* وعزائم التوفيق لا رائه مسخرة \* وباعدائه  
ساخرة \* مرفوعة اعلام دولته الى محيط القبة الخضراء \* وأوجد له في كل مكان وزمان  
عزائمه \* ومسرورة وبشرى \* ولا زالت سلسلة سلطنته متسلسلة الى انتهاء سلسلة الزمان \*  
رافلا في حلل السعادة والسيادة والرضا والرضوان \* ولا زال الوجود بدوام خلافته سنيا  
عامرا \* ولا برج الايمان في أيام سلطنته قويا ظاهرا \* ووفق وكلاءه القمام \* ووزرائه  
العظام \* وعمله الى السعي في صلاح الملك والملة في كافة بلادهم وولاياتهم \* وجمع القلوب كافة على  
طاعته وتحصيل مرضاته \* آمين

أمين آمين لا ارضى بواحدة \* حتى اضم اليها الف آمينا  
وفي عين ايام حضرة صاحب الفخامة والدولة الصمد الاعظم \* والمشير الانعم \* مدبر أمور  
جهود الامم الجامع بين مرتبتي العلم والعلم مع قوة اليقين \* والخاتمة فضيلتي السيف والقلم  
بالتمكن \* ورياستي الدنيا والدين \* قرعة عين المملكة والوزارة سيف الدولة السلطانية \*

وارقام رفعتهم منتظمة السطور \* على مدى الدهور \* آمين وبعد اقامتي مدة تقرب  
من ثلاث سنين قدمت الاستغناء \* لما في قلبي من الرضا \* من فراق الاوطان \* والاهل  
والخلان \* فامرني قبل سفري من امره مطاع \* واجب الاستماع \* ان اتقم نقصها \*  
وأتلاني ثأله \* حين وصولي الى الوطن \* وقراري بالاسكن \* فلما رجعت بعد ثلاث سنين  
من سفري الى وطني دمشق الشام \* ذات النفر البسام \* استغثت الله تعالى المرة بعد المرة \*  
والكرة بعد الكرة \* في تكمله الخرم \* معتمدا على الله تعالى في الحزم \* ومتوكلا عليه  
في سائر الامور في أن يحفظني من الخطا والخلل \* والهفوات والزلل \* ومتوسلا اليه بنيه  
النبية المكرم \* صلى الله تعالى عليه وسلم \* وباهل طاعته من كل مقام على تكمه نظم \*  
وبقدوتنا الامام الاعظم \* أن يسهل على ذلك من انعامه \* ويعينني على كماله واتمامه \*  
وان يعفو عن زللي \* ويتقبل مني على \* ويجعل ذلك خالص الوجه المكرم \* يوم لا ينفع مال  
ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم \* وينفع به العباد \* في عامة البلاد \* من ساكن وباده \*  
وان يسلك بي سبيل الرشاد \* ويهمني الصواب والسداد \* ويستعزوني \* ويغفر خطيائي \*  
ويسمح عن هفواتي وزلاتي \* فاني متطفل على ذلك \* لست من فرسان تلك المسالك \*  
وهيأت اناسي أن يكون له اسم في طرس \* أو ان يكون له في صحيفة غرس \* بل أن يكون له  
في الناس ذكر \* أو ان يخطر في بال أو يمر على فكير \* فقد أوثقتني الذنوب والخطيئات \*  
واقعدتني عن ادراك أدنى الدرجات \* مع قصور باعي \* واندراس رباعي \* وجود فحوى  
وفكري \* وخود ذكري \* واني لاسنهي من ذلك \* فقد أوثقت نفسي في المهالك \*  
وصيرتها امرى سهام الاسن \* وموقع النظر الشمر من الاعين \* حيث تجرأت على أمر  
غير مهمل \* مع كوني لست له باهل \* وتشبهت بالسادات الاعلام \* الذين هم مصابيح الظلام \*  
وهيأت أن يترك السباق مقعد \* أو ان يسلك الطريق مصفد \* أو ان يقرب من عرين  
الاسد ابن آوى \* أو ان يشبه الحباري البازي ولولم يكن له في الجسيم ساوى \* وما أشبهه  
قول القائل بجائتي \* التي كان منها على مثل هذا جرائتي \*

أيها المدعي ولا سليم \* لست منهم ولا قلامه ظفر

انما أنت في سايه كواو \* الحقت ياله جاء ظلماءهم و

ولكن اخفض على نفسي \* وأسلم بالنامي \* واتخذ بقول الشهاب السهم ووردى

فتشبهوا وان لم تكونوا مثلهم \* ان التشبه بالكرام فلاح

واني أسأل الله تعالى من طوله \* وأستعذ بقوته وحوله \* في أن يحفظني من الخطا والخلل \*  
ويحسن ختامى عنده منتهى الاجل \* وما توفى في الا بالله القريب الجيب \* عليه توكلت  
واليه ائيب \* والناس من الناظر لهذه التكملة أن يلحظ بها عين القبول والصفاء \* لا بعين الحسد  
والحفا \* فان الحسد لا يخرج عن الحسد \* ولكن الكريم يخفيه \* والتميم يديه \* وان لا ينسى  
جامه او اولاده ومظهرها و كاتبها وقارئها من دعائه المستجاب \* وشأنه المستطاب \* ولا يحكم  
بشيء منها حتى تراجع أصله المنقولة عنه والمعزولة اليه وان لم يكن ثمة عز وفالي قصار برسيدي  
والدفا في غير واثني تسمى أم الوفوق فان اليراع قد بطوش \* وبغير عن محاله تلك النقوش \*

أرواحهم تسرح في رياض المكوث بين جنات \* له الشكر على ما أنعم علينا بمعرفتهم  
وخدمتهم وأنعم عليهم بأن هداهم بعنايته الأزلية وهدايته لا كلى الحالات \* بفخ القدير  
والنعم الخنارات \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد المكمل لامتته كل نقص ونظم باوضح  
شريعة ومعجزات \* صاحب المعراج غاية البيان منحة الخالق السراج الوهاج حاوى المقامات  
الشامخات \* وعلى آله واهل الجواهر ودرر البحار \* ذوى المناقب والخصوصيات \*  
وأصحابه البجور الزواجر وتويز الابصار الفاضلين له في العصر الخالدات \* بصفاء النيات \*  
وحسن الطويات \* والتابعين النجوم الزواهر وخزائن الاسرار الخائزين اعلى الفضل  
والكمال \* والآفة المجتهدين الاكابر ذوى الفيض المدرار المبرزين من الشبهات والتبغات  
والترهات الفاسدات \* لاسيما امامنا الاعظم ذو الفضل الاقدم الكوكب الزاهر والامام  
الباهر الدر المختار والعلم الراجح ذو الثبات \* القاسم بالاوصاف والزواجر دافعة المحتار  
صاحب الكرامات الفاضلات \* صلاة وسلاما دائمين متلازمين مانع اقرب الليل والنهار  
ومرت الاوقات \* وعرج للسماوي وضياء صباح وماهيت نسمات الانصار وفي كل  
الساعات \* لا تنقطع لحظة من اللغات \* من الله كريم عظيم رب رحيم مقبل العثرات \*  
وغافر الزلات \* (اما بعد) فيقول فقير رتبة ربه \* واسير وصمة ذنبه \* محمد علاء الدين  
ابن السيد محمد أمين \* ابن السيد عمر عابدين \* غفر الله تعالى ذنوبهم \* وملائم زلال  
العقود ذنوبهم \* آمين \* انه لما سبقت الارادة الالهية \* والمشيئة الرحمانية بوفاة  
سيدى الوالد قبل اتمامه تبييض حاشية رد المحتار \* على الدر المختار \* شرح تنوير الابصار \*  
فان رحمه الله تعالى وفور نسيجه \* وجعل اعلى الجنان ضحيه \* لما وصل الى اثنا شتى  
القضاء من هذا الكتاب \* اشتاق الى مشاهد ربه الارباب \* فنقل من دار الغرور  
الى جوار مولاه الغفور \* وكان رحمه الله تعالى بدأ اولافى التسويد من الاول الى الآخر \*  
ثم شرع فى التبييض فبدأ اولافى الاجارة الى الآخر \* ثم من اول الكتاب الى انتهاء  
هذا التحرير الفاسخ \* وترك على نسخة الدر بعض تعليقات \* وتحريات واعترضات \*  
قد كادت اول الايدي ان يذهبها \* لهدم من يذهبها مذهبها \* وكان قد جرى الامر بطبعها  
في بولاق المصرية \* فجمعتم اجرامهم ليدون زيادة حرف بالكيفية \* وارسلتم فاطمعتة \*  
حرم على فوائدها الجملة \* وكان كثيرا ما يضطر الى زيادتهم مع ضم تحريات \* وبعض فروع  
وتحريات \* لكن لم تساءل الاقدار \* لاسيما مع شغل الافكار \* وقلة البضاعة \*  
في هذه الصناعة \* حتى سافرت لآسفانه العلمية \* دار الخلافة السنية \* عام خمس وعشرين  
بعد المائتين والالف \* من هجرة من تمه الالف \* وزال به الشقاق والخلاف \* صلى الله  
تعالى وسلم عليه وعلى آله وصحبه ألفا بعد ألف \* ووظفت عضوا فى الجمعية العلمية \*  
التابعة لديوان احكام العدلية \* لجمع المجلة الشرعية \* تحت رياسة حضرة الوزير المعظم  
والشريف المقدم \* مدير امور جهور الامم الجامع بين من تبق العلم والعلم \* والخاتم الانضباطى  
السياف والقلم \* صاحب الدولة احمد جودت باشا \* بلغه الله تعالى من الخيرات ماشا \* واسعد  
ايامه وحرسها \* والى محبة فى القلوب وغرسها \* ولا زالت اعلام دولته مبهمة النور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتوسد بآداب المصنوعات \* المتفرد باختراع المخلوقات \* المنزه عن التحيز  
والسكون والحركات \* المخصوص بتقديم الاسماء والصفات \* القريب من دعاء لا يقرب  
المسافات \* المحيى لمن ناجاه باخلاص الدعوات \* الذى يغفر الذنوب ويستتر العيوب  
ويقبل التوبة عن عبادته ويعفو عن السيئات \* العالم بكنون الاسرار وموصون الخفيات \*  
الخبير فلا يخفى عليه مثقال ذرة فى الارض ولا فى السموات \* السميع فلا يعزب عن سمعه  
اختلاف الاصوات \* البصير يرى ديب النمل وذرات الرمل فى الظلمات \* الواحد الاحد  
فلا ثانى له فى الكائنات \* الفرد الصمد المنزه عن البنين والبنات \* الباقي على الابد  
ويبقى كل أحد ويقضى عليه بالامات \* فسبحانه من اله لا يحمد على المكروه سواء  
ميت الاحياء ومحى الاموات \* أبكى الآباء والامهات \* وايمم البنين والبنات \* يذب على  
الطاعات والصدقات \* ويقضاع الاجور على نشر العلوم النافعات \* فتح بصائر اوليائه  
للاعتبار والتفكير فى الآيات \* ونور قلوبهم بنور الاخلاص وقدسهم من شواغل الاسباب  
وشوائب المكدرات \* تقليم يد الاطافى فى مهدها الكرامات والعنايات \* فقرضهم  
ثدى العطف ونقطهم عن الشهوات \* المانعة من القرب والمجاهدات \* وأهل أذهانهم  
لنهم معانى العبارات \* والرموز والاشارات \* وتنقيج الاحكام والمباني وحل المشكلات \*  
حتى صيروها من أوضاع الواضحات \* مهد لهم فرش الاعمال بلبين الصفا فاستعدوا طيب  
المخلوقة مع الحبيب لتحرير العلوم وخدمة شريعة سيد السادات \* تجباني جنوهم عن المضاجع  
وتلذذون بالسهر وترك المسلمات \* نزهوا نفوسهم عن عبادة الهوى فاضحت اطيافهم

الجزء الاول من قرعة عيون الاخيار لتكملة رد المختار على الدر المختار  
شرح تنوير الابصار لسيدي العلامة الفاضل والقهامة  
الكامل فقيه العصر والاولان وأبي حنيفة الزمان  
السيد محمد علاء الدين افندي  
عابدين متعنا الله بجمعياته  
ونفعنا به والمسلمين  
آمين

MICROFILMED BY  
UNIVERSITY OF TORONTO  
LIBRARY  
MASTER NEGATIVE NO.:

930063



صفحة	صفحة
٤٥٨	مطلب قال النصف لي والنصف ودبعة
٤٥٩	لفلان هل تبطل الدعوى في الكل أو في النصف
٤٦٣	مطلب حيلة اثبات الرهن على الغائب
٤٥٨	مطلب لا بد من تعيين الغائب في الدفع والشهادة
٤٦٩	مطلب أطلق في الغائب فشمع البعيد
٤٥٩	مطلب أراد بالبرهان الخجة سواء كانت بينة أو اقرار المدعى
٤٦٣	مطلب اذا حضر الغائب وصديق المدعى عليه في الابداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى
٤٦٩	مطلب واقعة الفتوى

\*(تمت)\*



مقدمة

مقدمة

٤٥٢ مطلب استنبط صاحب البحر ان من شرط صحة الدعوى ان يكذب المدعى ظاهر حاله

٤٥٣ تورك على كلام الشارح

٤٥٣ مطلب لانسمع الدعوى بعدم مضى المدة  
٤٥٣ مطلب نهى السلطان عن مراع حادثة  
اهل خمس عشرة سنة

٤٥٣ مطلب لانسمع الدعوى بعدم مضى  
ثلاثين سنة اذا كان التوك بلا عذر  
شرعى من كون المدعى غائباً ارضياً  
او محجوراً الخ

٤٥٤ مطلب باع عناراً ارغيره وزوجته  
او قريبه حاضر ساكت يعلم البيع  
لانسمع دعواه

٤٥٤ مطلب لايهدسكون الجار رضا بالبيع  
الا اذا سكت عند التماس والنصرف  
٤٥٤ مطلب ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع  
صحة دعوى وارثه

٤٥٥ مطلب لوترك دعواه المدة ثم اقام بينة  
على ان المدعى عليه اقر له بها تسمع

٤٥٦ مطلب في امر ذكره خدمة سيد  
القبلة فادعى السيد عليه مبلغاً معلوماً  
وقامت الامارات على السيد بان  
غرضه استيفائه لانسمع دعواه

٤٥٧ فصل في دفع الدعاوى

٤٥٧ مطلب دفع الدعوى صحیح وكذا دفع  
الدفع وما زاد عليه قبل الحكم وبعد  
على الصحيح الا في الخمسة

٤٥٧ مطلب لا يصح الدفع من غير المدعى  
عليه الا اذا كان احد الورثة

٤٥٧ مطلب لان دفع الدعوى لو كان المدعى  
به مالكا

٣٠٧ فصل لاي عقد وكيل البيع والشراء

٣١٠ مطلب تفسير الخيرية

٣١٥ مطلب في حد الناحش

٣٢٠ مطلب الشركة منحل المضاربة في ان  
الاصل فيها الاطلاق

٣٣٦ باب الوكالة بالخصوص والقبض

٣٥٥ باب عزل الوكيل

٣٧٠ ( كتاب الدعوى )

٣٧٩ مطلب حادثة الفتوى

٣٩٤ مطلب المقصود التمييز لمعرفة الحد

٣٩٨ مطلب فيما يجب ذكره في دعوى  
العقد

٣٩٨ مطلب في كلام المتون والشروح في  
الدعوى قصور اذا لم يبينوا بقية  
الشروط

٣٩٩ مطلب في شروط دعوى العقد

٤٠١ مطلب لاي يجوز للقاضي تأخير الحكم  
بعد شرائطه الا في ثلاث

٤٠٢ مطلب يحلف بلا طاب في أربعة  
مواضع

٤١٩ مطلب دعوى الوصية على الوارث  
كدعوى الدين اذا أنكرها يحلف على  
العلم

٤٢٢ مطلب هل للطالب ان يمنع من دخول  
داره ان لم اذن له بالدخول معه

٤٢٣ مطلب فيما لو كان المطلوب امرأة

٤٢٣ مطلب له ملازمة المدعى

٤٢٥ مطلب مسائل ذكرها الخصاص في

آخر كتاب الحبل

٤٣٥ باب التحالف

٤٥٢ مطلب تورك على عبارة الشارح

٤٥٢ مطلب تورك على كلام الشارح

صحيحة	صحيحة
أهل الذمة على مهرها	٧١ مطالب عرف فسق الشاهد فغاب ثم
١٠٥ مطالب في شهادة مختار القرية وموزع	قدم
النواب	٧١ مطالب لو كان معروفا بالصلاح فغاب
١٠٦ مطالب لا تصح المقاطعة بمال لا حساب	ثم عاد فهو على عدم الذمة
قربة	٧١ مطالب نار يخ و وفاة أئمتنا الثلاثة
١٠٦ مطالب الجند اذا كانوا يحصون لا تقبل	٧٢ مطالب جرح الشاهد نفسه مقبول
شهادتهم للامير والانتقيل واحد	٧٢ مطالب تعديل أحد الشاهدين
الاحصاء مائة	صاحبة
١٠٩ مطالب يبطل القضاء بظهور الشهود	٧٥ مطالب ما يفصل الناس عنه كثيرا
عبدا	من الشهادة على المتعاقدين بائنهما
١٢٠ مطالب شهد الشريك كان أنهما	ونسبهما باخبارهما
وافلان على هذا الرجل كذا فهي على	٧٨ مطالب في العمل بالدفاتر السلطانية
ثلاثة أوجه	٨٥ مطالب اذا لم يكن الوقف قديما لا بد من
١٢٠ مطالب شهد أن الدائن أبرأهما وقلنا	ذكر وواقفه في الشهادة عليه
عن الالف	٩٣ باب القبول وعدمه
١٧٥ باب الاختلاف في الشهادة	٩٥ مطالب في شهادة المرتد
٢٠٣ باب الشهادة على الشهادة	٩٥ مطالب في شهادة الدرزي
٢٠٨ مطالب علم القاضي ليس بحجة الا في	٩٦ مطالب الدرور والتمانة والنصبيرية
كتاب القاضي	والباطنية كاهم كفار
٢٠٩ مطالب في معنى قولهم الاساءة أخش	٩٦ مطالب اذا سكر الذي لا تقبل شهادته
من الكراهة والكراهة أخش من	٩٨ مطالب الفسق لا يتجزأ
الاساءة	٩٩ مطالب العداوة اذا فسق بم لا تقبل
٢٠٩ مطالب فلان بدون الالف واللام كناية	شهادته على أحد وان لم يفسق بم لا تقبل
عن الاناسي وبها كناية عن البهائم	على غير عدوه
٢١٩ باب الرجوع عن الشهادة	١٠١ مطالب في وقت الختان
٢٤٢ مطالب في علة العلة	١٠٢ مطالب لابس للدهامى أن يطلى عورة
(كتاب الوكالة)	غيره بالضرورة اذا غص بصره حالة
٢٤٦ مطالب يشترط العلم للوكيل بالتوكيل	الضرورة
٢٦٨ مطالب مسئلة القمعة	١٠٢ مطالب في شهادة الخصى
٢٧٥ باب الوكالة بالبيع والشراء	١٠٢ مطالب في ترجمة شريح القاضي
٢٧٦ مطالب الجهالة ثلاثة أنواع	١٠٥ مطالب حادثة الفتوى
٢٩٢ مطالب حادثة الفتوى	١٠٥ مطالب أسلم زوجه او مات تقبل شهادته

المفر له لا يشهد ولا يشهد عليه

٥٠. مطالب في أخذ المفاضى العشر من مال

الايتم والاولاد

٥٠. مطالب اذا كان للقاضي عمل في مال

الايتم له العشر

٥٠. مطالب المراديا العشر أجر المثل ولو زاد يرم

الرائد

٥٠. مطالب لا يشهد بتوجب الاجر الا بطريق

العمل

٥١. مطالب للناظر ما عينه له الواقف وان زاد

على اجر مثله

٥١. مطالب للقاضي والمفتي أخذ أجر مثل

الكتابة اذا كانا اليها

٥١. مطالب لو سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر

جوابه باللسان هل يجب عليه بالكتابة

٥١. مطالب ليس على المفتي دفع الرقعة وليس

عليه أن يفهم السائل ما يصعب ولا

يؤخذ المأثني بسوء حفظ السائل

٥١. مطالب على المفتي الجواب بأي طريق كان

ولو بالكتابة اذا تيسرت له

٥١. مطالب اذا سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر

باللسان ويتيسر بالكتابة لا يجب عليه

بذل آتيا

٥١. مطالب الاجر مقدور بقدر المشقة

٥٢. مطالب ما قيل في كل ألف خمسة دراهم

لا يقول عليه

٥٢. مطالب يجب الاجر بتقدير العناء والتعب

٥٢. مطالب الصحيح أنه يرجع في الاجرة الى

مقدار طول الكتاب وقصره الخ

٥٢. مطالب اذا اتى القاضي قسمه التركة

لا يستحق الاجر وان لم تكن له مؤنة

في بيت المال

٥٢. مطالب لا يأس للمفتي أن يأخذ شيا من

كتابة جواب الفتوى

٥٢. مطالب الواجب على المفتي الجواب

باللسان لا بالكتابة

٥٢. مطالب (كتاب الشهادات)

٥٣. مطالب لا تحل الشهادة بسماع صوت

المرأفة من غير رؤية شخصها وان عرف

بها اثنان

٥٧. مطالب للشاهد ان يمنع من ادائها عند

غير العدل

٥٧. مطالب اذا كان موضع القاضي بعيدا

من موضع الشاهد بحيث لا يقدر

ويرجع في يوم لا ياتم بعدم الاداء

٥٧. مطالب لو لم الشاهد الاداء ولم يؤد ثم

أدى الشهادة

٦٢. مطالب في الشهادة على اللواطة

٦٣. مطالب في الشهادة على ايمان المهمة

٦٦. مطالب لافرق في الشهادة بين الوصيعة

والايصا

٦٧. مطالب لا تقبل الشهادة بالفظاع لم أو

ايقن

٦٩. مطالب اذا عرف بالقلب واشهر به لا يلزم

ذكر آية وجوده حيث لم يشهر بهما

٧٠. مطالب لو جرحه واحد وعده له انسان

فالتعديل وان جرحه اثنان وعده عشرة

فالجرح

٧٠. مطالب لو عدل شاهد وقضى ومضى

مدته وشهد أخرى

٧٠. مطالب اذا ردت الشهادة له ثم رأت

ثلاث العلة

٧٠. مطالب يفرق بين المردود لهما أو شبهة

٧١. مطالب يشترط في التركة شروط

فادعى البائع انه رده عليه بالعيب يتبر  
 ٣٠ مطلب اقامة جريدة  
 ٣٠ مطلب قال لانكاح بيننا فبرهنت فبره  
 على الخلع عال يتبر  
 ٣٠ مطلب لو قال لم تزوها فاطأ اول انكاح  
 قطن فبرهنت فبره من على الخلع عال لا يقبل  
 ٣١ مطلب فائدة تخرية  
 ٣١ مطلب ملك كتب فيه بيع واجارة  
 واقرار وغير ذلك وكتب في آخره ارشاه  
 الله تعالى  
 ٣٣ مطلب مدة التلوم في دفع المال للوارث  
 الذي اقرب المودع  
 ٣٧ مطلب وكيل بيت المال ليس بخصم الا  
 اذا وكال السلطان في ان يدعى ويدعى  
 عليه لا بالجمع والحدظ  
 ٣٨ مطلب هر ينزع المنقول من يدي ليد  
 ٣٨ مطلب اوصى بثلاث ماله جز  
 ٣٨ مطلب هل يدخل تحت الوصية بالمال  
 ما على الناس من الديون قولان  
 ٣٩ مطلب في التوفيق بين القوانين في دخول  
 الاين في الوصية وعدم دخوله  
 ٣٩ مطلب من قال بجمع ما أملاكه صدقة  
 ٣٩ مطلب اوصى بثلاثة لثلاث وليس له مال  
 ثم استفاد نصح الوصية  
 ٣٩ مطلب مالي ارمأ أملاكه في الصبح  
 ٣٩ مطلب لو قال ارفعك كذا فاما ملكك  
 صدقة فاحيله في الفعل وعدم الحث الخ  
 ٤٠ مطلب لا يشترط علم الوصى بالايضا  
 بخلاف لو وكيل  
 ٤٠ مطلب علم المشتري بوكالة دون الوكيل  
 يصح  
 ٤١ مطلب الوصاية والوصية التي يجتمعان

وبنته فان  
 ٤٢ مطلب الوصى يخالف الوكيل في خمس  
 شرة مسئلة  
 ٤٢ مطلب وصى الثاني نائب عن الميت  
 لاهن القاضى  
 ٤٢ مطلب الناظر وكيل لا وصى  
 ٤٢ مطلب تقريره في الناظر بلا علمه  
 ٤٢ مطلب ان الناظر له شبهة بالوصى وشبهه ما  
 بالوكيل  
 ٤٢ مطلب الناظر وكيل في حياة الواف  
 وصى في موته  
 ٤٢ مطلب لكتابة كاطاب فيقع بها لم  
 الوكيل بالوكالة  
 ٤٣ مطلب انفاق اذا اخبر من أسلم ولم  
 به اجر يلزمه العمل بالنسبة في الاصح  
 ٤٣ مطلب البكران أحدهما رول الولى  
 بالتزويج  
 ٤٥ مطلب لو أخطأ القاضى يضمن  
 ٤٥ مطلب ملخص ما قبل في خط القاضى  
 ٤٦ مطلب للاثاني اقراره صدقة الموصى له  
 المكيل والموزون اذا كان غائبا  
 ٤٧ مطلب طاعة أولى الامر واجبة  
 ٤٧ مطلب القضاة ذاقوا بالرشا أسكا هم  
 باطلة  
 ٤٩ مطلب واقعة الفتوى  
 ٤٩ مطلب الاصل ان المارة أن أسند اقراره  
 الى حالة مفادبة للضمان من كل وجه فانه  
 لا يلزمه نفي  
 ٥٠ مطلب السلطان اذا زل قاضيا لا يزل  
 مالم يباغض الخبير  
 ٥٠ مطلب اذا قال الممر السامع اقراره  
 لان شهد له ان يشهد بخلاف ما اذا قال له

مطالبة	مطالبة
١٤ مطالب دعوى الهبة من غير قبض غير	١٧ مطالب ادعى المالك ثم ادعى ان له فداً قبل
مصلحة	١٧ مطالب يجوز دماء الكساح فسخ له
١٤ مطالب الاقرار بالهبة هل يكون اقراراً	١٨ مطالب الحق أن الكساح يقبل الفسخ
بالقبض	١٨ مطالب ما يقبل الفسخ من الكساح ليس
١٤ مطالب برهن على أنه له بالارث ثم قال لم	يفسخ بل انفساخ
يكن لى قط	٢١ مطالب اذا أقر باقية الحق أو الاجرة
١٤ مطالب دعوى الشراء بعد الهبة	أو الجياد ثم ادعى أنها ابتزجة أو زبوف
مسموعة مطافاً والشراء قبل هبة من	لم يصدق واذا أقر بقبض دراهم مطابقة
غير قبض مسموعة أيضاً	يصدق
١٤ مطالب التوفيق بالفعل شرطى	٢٥ مطالب حادثة الفتوى
الاستحسان وهو الاصح	٢٥ مطالب بيان وجه تسمية الخمسة وبيان
١٥ مطالب من سعى فى قبض ماتم من جهته	أقوالها
فسميه مردود عليه الا فى موضعين	٢٦ مطالب الدعوى اذا فصلت بوجه شرعى
١٥ مطالب فى ارتفاع التناقض أقوال	لاتنقض الا الفائدة
أربعة	٢٦ مطالب يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه
١٥ مطالب هل يكفى امكان التوفيق لدفع	٢٦ مطالب أنى بالدفع بعد الحكم فى بعض
التناقض أو لا بد منه بالفعل	المواضع لا يقبل
١٥ مطالب يكون التناقض من متكلم واحد	٢٨ مطالب جواب حادثة الفتوى
ومن اثنين	٢٨ مطالب حادثة اذن المدبونه فى دفعه لانيه
١٥ مطالب لا تسمع دعوى الوارث فيها	الخ
لا تسمع دعوى مورثه فيه	٢٩ مطالب لو شهد على البيع وقبض الثمن
١٥ مطالب هل يشترط كون المتكلمين	يقبل وان لم يبينوه
المتناقضين فى مجلس القاضى أو لثانى	٢٩ مطالب أنكر البيع فاقبضه المشتري
فقط	وأراد الرد بالعيب فادعى البائع البرية
١٦ مطالب يرتفع التناقض بقول المتناقض	عن عيب لا يقبل للتناقض
ترك	٢٩ مطالب أنكر البيع فاقبضه المشتري
١٦ مطالب يرتفع التناقض بالكذب الحاكم	فادعى البائع الاقالة تسمع
١٦ مطالب ادعى بسبب ثم ادعى مطلقاً	٢٩ مطالب الجواب النافع عن اشكال جامع
١٧ مطالب ادعى وقفاً ثم ادعى ماله كالتقسط	القضايا
لا يقبل	٣٠ مطالب ادعى شراء عبده فأنكر فاقبضه